

موسوعة التفسير تحت العربية

الجزء الثالث

إجراءات

نبيل سعيد

المستشار

محمد بن يوسف

مجاز في الفقه

رقم الكتاب	٤٤٨٢
رقم التصنيف	٨١٦٩
رقم الباب	

موسوعة التشريعات العربية

الجزء الثالث

إجراءات

نبيل سعيد
المستشار

محمد بن يونس
مهازي في الحقوق

موسوعة التشريعات العربية
الملاحق رقم (١)
تتضمن التشريعات الجديدة
الواردة عليها حتى ١٩٨٣/١/١

الجزء الثالث إجراءات

يوضع هذا الجدول في اول الجزء للتأكيد بان الادخالات
الجديدة الواردة فيه قد تم وضعها في مكانها فعلا

الدولة	الموضوع	الاضافة/التعديل	كيفية الحاقه
الأردن	— اجراءات شرعية	— قانون رقم ٣١ لسنة ١٩٥٩ / تعديل بالمادة ٢٣ ، ٩٧ منه	— توضع الصفحات المرفقة بدلا من الورقة التي تتضمن المادة ١٣ حتى المادة ٣٢ والورقة التي تتضمن المادة ٩٦ حتى المادة (١١٦) (ورقتين)
الامارات	— اجراءات جنائية — الفهرس — تشريعات اماره ابوظبى	— قانون اجراءات المحاكم الجنائية لسنة ١٩٧٠ . — قانون التحقيق لسنة ١٩٧٠	— يوضع بدلا من الفهرس السابق — توضع مباشرة الصفحات المرفقة بعد الفهرس مباشرة (١٤ ورقة)
	— تشريعات اماره دبى	— قانون الاجراءات الجزائية لسنة ١٩٧١ .	— توضع الصفحات المرفقة بعد نهاية قانون التحقيق لسنة ١٩٧٠ (١٢ ورقة)

الدولة	الموضوع	الاضافة/التعديل	كيفية احاقه
(تابع) الامارات			
	- علاقات قضائية		
	- تشريعات اماره دبی	- قانون بشأن الاحكام الصادرة من المحاكم البريطانية لسنة ١٩٧١	- توضع الورقة المرفقة فى نهاية التشريع بعد المرسوم الأميرى رقم ٥٠ لسنة ١٩٧١
	- اجراءات مدنية		
	- الفهرس		- بوضع بدلا من الفهرس السابق .
	- تشريعات اماره ابوظبى	- قانون اجراءات المحاكم المدنية رقم ٣ لسنة ١٩٧٠	- توضع الصفحات المرفقة بعد الفهرس مباشرة (٢٠ ورقة)
	- تشريعات اماره دبی		
	- اثبات وبيانات	- قانون البيينات لسنة ١٩٧١	- توضع الصفحات المرفقة بعد نهاية قانون اجراءات المحاكم المدنية رقم ٣ لسنة ١٩٧٠ (٤ ورقات)
	- خبرة امام المحاكم	- قرار وزارى رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٢ بانشاء جدول للخبراء المحاسبين والمراجعين امام المحاكم	- توضع الورقة المرفقة بعد نهاية القانون الاتحادى رقم ٨ لسنة ١٩٧٤ .
	- مرافعات	- مرسوم بشأن القضايا الحقوقية والجزائية المتعلقة بمعاملات التصرف بالاراضى فى اماره دبی	- توضع الورقة المرفقة بدلا من الورقة الاخيرة التى تتضمن عنوان المرسوم الاميرى رقم ٥٠ لسنة ١٩٧١

الدولة	الموضوع	الاضافة/التعديل	كيفية الحاقه
البحرين	— اجراءات مدنية — الفهرس	<p>— مرسوم بقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ / تعديل بالمادة ٨ ، ١٣ ، ٢١٦ وتصحيح بالمادة ٢٥ منه</p> <p>— مرسوم بقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٠ بشأن تعديل بعض احكام قانون المرافعات المدنية والتجارية .</p> <p>— قرار رقم ٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن اجراءات العرض بالوفاء والايداع</p>	<p>— يوضع بدلا من الفهرس السابق</p> <p>— توضع الصفحات المرفقة بدلا من الصفحات التى تتضمن المادة ١ حتى المادة ٣٠ ، ومن المادة ١٩٥ حتى المادة ٢٣٧ (٤ ورقات)</p>
تونس	— اجراءات جنائية — الفهرس	<p>— قانون عدد ٢٣ لسنة ١٩٦٨ قانون المرافعات الجنائية / تعديل</p> <p>— امر عدد ٣٦٧ لسنة ١٩٨١ يتعلق بتركيب وتنظيم لجنة العفو</p>	<p>— يوضع بدلا من الفهرس السابق</p> <p>— توضع الصفحات المرفقة بدلا من الصفحات التى تتضمن الفصل ١١٠ حتى الفصل ١٣٠ ، والفصل ٢١٦ حتى الفصل ٢٣٣ ، والفصل ٢٤٤ حتى الفصل ٢٥٦ ، والفصل ٣٣٥ حتى الفصل ٣٥٤ ، والفصل ٣٦٨ حتى الفصل حتى الورقة قبل الأخيرة التى تتضمن الامر العلى المؤرخ ١٠ فيفري ١٩٥٥ (٧ ورقات)</p>

الدولة	الموضوع	الاضافة/التعديل	كيفية الحاقه
(تايع) تونس	— اجراءات مدنية — الفهرس	— قانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٩ / تعديل	— يوضع بدلا من الفهرس السابق — توضع الصفحات المرفقة بدلا من الصفحات التي تتضمن المواد من الفصل ١ حتى الفصل ٢٢٣ ، ومن الفصل ٤٢٦ حتى الفصل ٤٤٢ (١٣ ورقة)
		— قانون عدد ٢١ لسنة ١٩٦٢	— توضع الورقة المرفقة بدلا الورقتان اللتان تتضمنان قانون عدد ٧٠ لسنة ١٩٧٣ لالغائه ، ومرسوم عدد ١٥ لسنة ١٩٧٣ لالغائه ، وقانون عدد ٢١ لسنة ١٩٦٢ .
الجزائر	— اجراءات جنائية — الفهرس	— أمر رقم ٦٦ — ١٥٥ يتضمن قانون الاجراءات الجنائية — تعديل	يوضع بدلا من الفهرس السابق (ورقة واحدة) توضع الصفحات المرفقة بدلا من الامر رقم ٦٦ — ١٥٥ وتتضمن الامر رقم ٦٦ — ١٥٥ بعد اجراء التعديل (٤٨ ورقة)
		— امر رقم ٧٥ — ٤٥ يتضمن انشاء مجلس امن الدولة .	يوضع فى نهاية الامر رقم ٦٦ — ١٥٥ مباشرة (ورقة واحدة)
		— مرسوم رقم ٨٢ — ١٩٧ يتضمن تشكيل اللجنة الملكفة باعداد قائمة المحلفين للمحكمة الجنائية .	يوضع مباشرة بعد المرسوم رقم ٧١ — ١٥٣ حسب ترتيبها على الفهرس . (ورقة واحدة)
	— سوابق	— مرسوم رقم ٦٦ — ١٦٨ يتضمن تحويل صحيفة السوابق القضائية .	يوضع مباشرة بعد الامر رقم ٧٢ — ٥٠ (ورقة واحدة)

الدولة	الموضوع	الإضافة/التعديل	كيفية الحاقه
(تابع) الجزائر	— اجراءات مدنية		
	— الفهرس		يوضع بدلا من الفهرس السابق (ورقة واحدة)
	— توفيق وتحكيم	— امر رقم ٧٥ — ٤٤ يتعلق بالتحكيم الاجبارى لبعض الهيئات . — امر رقم ٧٥ — ٤٨ يتعلق بتنفيذ احكام القضاء وقرارات التحكيم .	يضاف مباشرة بعد المرسوم رقم ٦٦ — ١٧٠ (٢ ورقة)
	— تنفيذ	— امر رقم ٧٥ — ٣٤ مؤرخ ٢٩ ابريل سنة ١٩٧٥ . / تعديل واستكمال المواد الناقصة	— توضع الصفحات المرفقة بدلا من الورقتان اللتان تتضمنان الامر رقم ٧٥ — ٣٤ المؤرخ ٢٩ ابريل سنة ١٩٧٥ (ثلاث ورقات) .

أردن

المملكة الأردنية الهاشمية

إجراءات إجرائية

يراجع أيضا قضاء « محاكم » :

– قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم ٩ لسنة ١٩٦١ .

تسليم مجرمين :

– قانون تسليم المجرمين الفارين لسنة ١٩٢٧ .

ضبط قضائي :

– قرار رقم ١٦ ون/ لسنة ١٩٧٤ صادر بموجب المادة ٦٦ و ١٩٤ من قانون الزراعة
رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣ .

عفو :

– قانون العفو العام رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٣ .

– قانون العفو العام رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٣ .

**قانون رقم (٩) لسنة ١٩٦١
قانون أصول المحاكمات الجزائية (١)
أحكام أولية**

دعوى الحق العام ودعوى الحق الشخصي

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون أصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٦١) ويعمل به بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - ١ - تختص النيابة العامة باقامة دعوى الحق العام ومباشرتها ولا تقام من غيرها الا في الأحوال المبينة في القانون .

٢ - وتجبر النيابة العامة على اقامتها اذا اقام المتضرر نفسه مدعياً شخصياً وفقاً للشروط المعينة في القانون .

٣ - ولا يجوز تركها أو وقفها أو تعطيل سيرها الا في الأحوال المبينة في القانون .

المادة ٣ - ١ - في جميع الأحوال التي يشترط القانون فيها لرفع الدعوى الجزائية وجود شكوى أو ادعاء شخصي من المجنى عليه أو غيره لا يجوز اتخاذ اجراء في الدعوى الا بعد وقوع هذه الشكوى أو الادعاء .

٢ - اذا كان المجنى عليه في الجريمة لم يبلغ خمس عشرة سنة كاملة أو كان مصاباً بعاهة في عقله تقدم الشكوى ممن له الولاية عليه .

واذا كانت الجريمة واقعة على المال تقبل الشكوى من الوصي أو القيم .

٣ - اذا تعارضت مصلحة المجنى عليه مع مصلحة من يمثله أو لم يكن له من يمثله تقوم النيابة العامة مقامه .

٤ - اذا كان المجنى عليه هيئة أو مصلحة فتقبل الشكوى أو الادعاء الشخصي بناء على طلب خطي من الهيئة أو رئيس المصلحة المجنى عليها .

المادة ٤ - كل شخص تقام عليه دعوى الحق العام فهو مشتكى عليه ويسمى ظنيماً اذا ظن فيه بجنحة ومنتها اذا اتهم بجنائية .

المادة ٥ - ١ - تقام دعوى الحق العام على المشتكى عليه أمام المرجع القضائي المختص التابع له مكان وقوع الجريمة أو موطن المشتكى عليه أو مكان القاء القبض عليه .

٢ - في حالة الشروع تعتبر الجريمة انها وقعت في كل مكان وقع فيه عمل من أعمال البدء في التنفيذ ، وفي الجرائم المستمرة يعتبر مكاناً للجريمة كل محل تقوم فيه حالة الاستمرار . وفي جرائم الاعتياد والجرائم المتتابة يعتبر مكاناً للجريمة كل محل يقع فيه احد الأفعال الداخلة فيها .

٣ - اذا وقعت في الخارج جريمة من الجرائم التي تسرى عليها أحكام القانون الأردني ولم يكن لمرتكبها محل اقامة معروف في المملكة الأردنية الهاشمية ولم يلق القبض عليه فيها فتقام دعوى الحق العام عليه أمام المراجع القضائية في العاصمة .

المادة ٦ - ١ - يجوز اقامة دعوى الحق الشخصي تبعاً لدعوى الحق العام أمام المرجع القضائي المقامة لديه هذه الدعوى كما تجوز اقامتها على حدة لدى القضاء المدني ، وفي هذه الحال يتوقف النظر فيها الى ان تفصل دعوى الحق العام بحكم مبرم .

(١) الجريدة الرسمية - العدد رقم ١٥٣٩ في ١٦/٣/١٩٦١ .

(ملحوظة) تم تصويب الأخطاء التي وقعت في المواد ١ ، ٧٢ ، ١٣٠ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٥٧ ، ٢٩٢ ، ٣٠٧ من

هذا القانون . وذلك بموجب التصحيح المنشور في الجريدة الرسمية العدد ١٥٤٣ في ١٦/٤/١٩٦١ .

٢ - اذا اقام المدعى الشخصى دعواه لدى القضاء المدنى فلا يسوغ له العدول عنها واقامتها لدى المرجع الجزائى .

٣ - ولكن اذا اقامت النيابة العامة دعوى الحق العام جاز للمدعى الشخصى نقل دعواه الى المحكمة الجزائية ما لم يكن القضاء المدنى قد فصل فيها بحكم فى الأساس .

الكتاب الأول

الضابطة العدلية ووظائفها

الباب الأول

الضابطة العدلية

المادة ٧ - موظفو الضابطة العدلية مكلفون باستقصاء الجرائم وجمع أدلتها والقبض على فاعليها واحالتهم على المحاكم الموكل بها أمر مراقبتهم .

المادة ٨ - يقوم بوظائف الضابطة العدلية المدعى العام ومساعدوه ويقوم بها أيضا قضاة الصلح فى المراكز التى لا يوجد فيها مدعى عام، كل ذلك ضمن القواعد المحدودة فى القانون .

المادة ٩ - ١ - يساعد المدعى العام فى اجراء وظائف الضابطة العدلية :

القائم مقامون

مديرو النواحي

مدير الأمن العام

قواعد المناطق للشرطة والدرك

ضباط الشرطة والدرك للأمن العام

الموظفون المكلفون بالتحري والمباحث الجنائية

رؤساء مخافر الشرطة والدرك

المخاتير

رؤساء المراكب البحرية والجوية

وجميع الموظفين الذين خولوا صلاحيات

الضابطة العدلية بموجب قوانين وأنظمة خاصة.

٢ - يقوم كل من الموظفين المذكورين بوظائف الضابطة العدلية فى نطاق الصلاحيات الممنوحة لهم فى هذا القانون والقوانين الخاصة بهم .

المادة ١٠ - لنواظير القسرى العموميين والخصوصيين وموظفى مراقبة الشركات ومأمورى الصحة ومحافظى الجمارك ومحافظى الحراج ومراقبى الآثار الحق فى ضبط المخالفات وفقا للقوانين والأنظمة المنوط بهم تطبيقها ويودعون الى المرجع القضائى المختص المحاضر المنظمة بهذه المخالفات .

الباب الثانى

النيابة العامة

المادة ١١ - ١ - يتولى النيابة العامة قضاة يمارسون الصلاحيات الممنوحة لهم قانونا وهم مرتبطون بقاعدة تسلسل السلطة وتابعون اداريا لوزير العدلية .

٢ - يلزم موظفو النيابة العامة فى معاملاتهم ومطالبهم الخطية باتتباع الاوامر الخطية الصادرة اليهم من رؤسائهم أو من وزير العدلية .

الفصل الأول

النيابة العامة لدى محكمة التمييز

المادة ١٢ - ١ - يرأس النيابة العامة لدى محكمة التمييز موظف يدعى (رئيس النيابة العامة) يعاونه مساعد أو أكثر حسبما تدعو اليه الحاجة .

٢ - يبدى رئيس النيابة العامة لدى محكمة التمييز مطالعته فى الدعاوى الجزائية المرفوعة الى هذه المحكمة ويراقب فى هذه الدعاوى سير الأعمال التى يقوم بها النواب العامون لدى محاكم الاستئناف ومساعدوهم والمدعون العامون وله أن يبلغ هؤلاء الملاحظات التى تبدو له من تدقيق الدعاوى المذكورة برسائل أو

ببلاغات عامة . ويخضعون لمراقبته في جميع أعمالهم القضائية الأخرى .

الفصل الثاني

النيابة العامة لدى محاكم الاستئناف

والبنية والصالح

المادة ١٢ - يرأس النيابة العامة لدى كل محكمة استئناف موظف يدعى (النائب العام) يؤازره عدد من المساعدين ويقومون جميعا بأعمالهم لدى محاكم الاستئناف كل منهم في منطقته وفقا للقوانين النافذة . وتخضع أعمال المدعين العامين وجميع موظفي الضابطة العدلية لمراقبته .

المادة ١٤ - يعين لدى كل محكمة بدائية موظف يدعى (المدعى العام) يمارس وظيفة المدعى العام لديها ولدى المحاكم الصلحية ضمن دائرة اختصاصه .

الفصل الثالث

وظائف المدعى العام

المادة ١٥ - ١ - المدعى العام هو رئيس الضابطة العدلية في منطقته ويخضع لمراقبته جميع موظفي الضابطة العدلية .

٢ - أما مساعده المدعى العام في وظائف الضابطة العدلية الممينون في المادتين (٩ و ١٠) فلا يخضعون لمراقبته الا فيما يقومون به من الأعمال المتعلقة بالوظائف المذكورة .

المادة ١٦ - ١ - يراقب المدعى العام سير العدالة ويشرف على السجون ودور التوقيف وعلى تنفيذ القوانين ويمثل السلطة التنفيذية لدى المحاكم والدوائر القضائية ويخبر السلطات المختصة راسا .

٢ - وهو الذي يحرك دعوى الحق العام وينفذ الأحكام الجزائية .

المادة ١٧ - ١ - المدعى العام مكلف باستقصاء الجرائم وتعقب مرتكبيها .

٢ - ويقوم بذلك على السواء المدعون العامون المختصون وفقا لأحكام المادة (٥) من هذا القانون .

المادة ١٨ - في الأحوال المبينة في المواد (٧ - ١٢) من قانون العقوبات يقوم بالوظائف المذكورة في المادة السابقة المدعى العام التابع له موطن المشتكى عليه أو مكان القاء القبض عليه أو موطنه الأخير .

المادة ١٩ - للمدعى العام وسائر موظفي الضابطة العدلية أن يطلبوا مباشرة معاونة القوة المسلحة حال اجراء وظائفهم .

المادة ٢٠ - يتلقى المدعى العام الاخبارات والشكاوى التي ترد اليه .

المادة ٢١ - على موظفي الضابطة العدلية حال علمهم بوقوع جرم خطير أن يخبروا فوراً المدعى العام به وأن ينفذوا تعليماته بشأن الاجراءات القانونية .

المادة ٢٢ - اذا تولى موظفو الضابطة العدلية في الأمور المائدة اليهم يوجه اليهما المدعى العام تنبيها وله أن يقترح على المرجع المختص ما يقتضيه الحال من التدابير التأديبية .

المادة ٢٣ - يجرى المدعى العام الملاحقات القانونية بشأن الجرائم التي يتصل خبرها بعلمية اما من تلقاء نفسه أو بناء على أمر من وزير العدلية أو أحد رؤسائه .

المادة ٢٤ - ١ - لا يجوز لقاض أن يحكم بالدعوى التي تولى وظيفة النيابة العامة فيها .
٢ - وانما يجوز لقاضى صلح النظر في دعوى قام بالتحقيق فيها كمدعى عام ، بشرط أن لا يكون اتخذ قرار ظن فيها .

الفصل الرابع

وظائف المدعى العام

١ - الاخبارات

المادة ٢٥ - على كل سلطة رسمية أو موظف علم أثناء اجراء وظيفته بوقوع جنائية أو جنحة أن يبلغ الأمر في الحال المدعى العام المختص وأن يرسل اليه جميع المعلومات والمحاضر والأوراق المتعلقة بالجريمة .

المادة ٢٦ - ١ - كل من شاهد اعتداء على الامن العام أو حياة الناس أو على ماله يلزمه أن يعلم بذلك المدعى العام المختص .

٢ - كل من علم في الأحوال الأخرى بوقوع جريمة يلزمه أن يخبر عنها المدعى العام .

المادة ٢٧ - ١ - يحرر الاخبار صاحبه أو وكيله أو المدعى العام اذا طلب اليه ذلك ويوقع كل صفحة من الاخبار المدعى العام والمخبر أو وكيله .

٢ - اذا كان المخبر أو وكيله لا يعرف كتابة امضائه فيستعاض عن امضائه ببصمة أصبعه واذا تمنع وجب الإشارة الى ذلك .

٢ - الجرم المشهود

المادة ٢٨ - ١ - الجرم المشهود (هو الجرم الذي يشاهد حال ارتكابه أو عند الانتهاء من ارتكابه) .

٢ - وتلحق به أيضا الجرائم التي يقبض على مرتكبيها بناء على صراخ الناس إثر وقوعها أو يضبط منهم أشياء أو أسلحة أو أوراق يستدل منها أنهم فاعلو الجرم وذلك في الأربع والعشرين ساعة من وقوع الجرم ، أو اذا وجدت بهم في هذا الوقت آثار أو علامات تفيد ذلك .

المادة ٢٩ - ١ - اذا وقع جرم مشهود يستوجب عقوبة جنائية يجب على المدعى العام أن ينتقل في الحال الى موقع الجريمة .

٢ - اذا انتقل المدعى العام الى المكان الذي قيل أن الجريمة وقعت فيه ، ولم يجد ما يدل على وقوعها أو على ما يوجب لانتقاله ، جاز للمدعى العام أن يحصل بواسطة دائرة الاجراء من مقدم الاخبار أو موقعه نفقات الانتقال بتمامها وله أن يقيم عليه دعوى الافتراء أو البيانات الكاذبة حسب مقتضيات الحال .

المادة ٣٠ - ١ - ينظم المدعى العام محضرا بالحادثة وبكيفية وقوعها ومكانه ويدون اقوال من شاهدها ومن كانت لديه معلومات عنها أو معلومات تفيد التحقيق .

٢ - يصادق أصحاب الافادات المستمعة على افاداتهم بتوقيعها وعند تمنعهم عن التوقيع يصرح بذلك في المحضر .

المادة ٣١ - ١ - للمدعى العام أن يمنع أي شخص موجود في البيت أو في المكان الذي وقعت فيه الجريمة من الخروج منه أو الإبتعاد عنه حتى يتم تحرير المحضر .

٢ - ومن يخالف هذا المنع يوضع في محل التوقيف ثم يحضر لدى قاضي الصلح لمحاكمته والحكم عليه بعد سماع دفاعه ومطالبة المدعى العام .

٣ - واذا لم يمكن القبض عليه ولم يحضر بعد تبليغه مذكرة الحضور يحكم عليه غيابيا .

٤ - ان العقوبة التي يمكن قاضي الصلح أن يحكم بها هي الحبس التكميدي أو الغرامة حتى خمسة دنائير .

٥ - يكون الحكم في جميع الأحوال غير تابع لأي طريق قانوني .

المادة ٣٢ - ١ - يضبط المدعى العام الأسلحة وكل ما يظهر انه استعمل في ارتكاب الجريمة أو أعد لهذا الغرض كما يضبط كل ما يرى من آثار الجريمة وسائر الأشياء التي تساعد على اظهار الحقيقة .

٢ - يستجوب المدعى العام المشتكى عليه عن الأشياء المضبوطة بعد عرضها عليه ثم ينظم محضرا يوقعه والمشتكى عليه وإذا تمتنع هذا الأخير عن التوقيع صرح بذلك في المحضر .

المادة ٣٣ - اذا تبين من ماهية الجريمة أن الأوراق والأشياء الموجودة لدى المشتكى عليه يمكن أن تكون مدار استدلال على ارتكابه الجريمة فللمدعى العام أو من ينوبه أن ينتقل حالا الى مسكن المشتكى عليه للتفتيش عن الأشياء التي يراها مؤدية الى اظهار الحقيقة .

المادة ٣٤ - ١ - اذا وجد في مسكن المشتكى عليه أوراق أو أشياء تؤيد التهمة أو البراءة فعلى المدعى العام أن يضبطها وينظم بها محضرا .

٢ - ومن حق المدعى العام وحده والأشخاص المميين في المادتين (٣٦ و ٨٩) الاطلاع على الأوراق قبل اتخاذ القرار بضبطها .

المادة ٣٥ - ١ - يعنى بحفظ الأشياء المضبوطة بالحالة التي كانت عليها ، فتحزم أو توضع في وعاء اذا اقتضت ماهيتها ذلك وتختتم في الحالين بخاتم رسمى .

٢ - اذا وجدت أوراق نقدية لا يستوجب الأمر الاحتفاظ بها بالذات لاستظهار الحقيقة أو لحفظ حقوق الطرفين أو حقوق الغير جاز للمدعى العام أن يأذن بايداعها صندوق الخزينة .

المادة ٣٦ - ١ - تجرى معاملات التفتيش المبينة في المواد السابقة بحضور المشتكى عليه موقوفا كان أو غير موقوف .

٢ - فان رفض الحضور أو تعذر حضوره جرت المعاملة أمام وكيله أو مختار محله أو أمام

اثنين من أفراد عائلته والا فبحضور شاهدين يستدعيهما المدعى العام .

٣ - تعرض الأشياء المضبوطة على المشتكى عليه أو على من ينوب عنه للمصادقة والتوقيع عليها وان امتنع صرح بذلك في المحضر .

المادة ٣٧ - ١ - للمدعى العام في حالة الجرم المشهود المستوجب عقوبة جنائية أن يأمر بالقبض على كل شخص من الحضور يستدل بالقرائن القوية على أنه فاعل ذلك الجرم .

٢ - وان لم يكن الشخص حاضرا أصدر المدعى العام أمرا باحضاره والمذكرة التي تتضمن هذا الأمر تسمى مذكرة احضار .

٣ - يستوجب المدعى العام في الحال الشخص المحضر لديه .

المادة ٣٨ - ١ - يوقع المدعى العام والكاتب والأشخاص المذكورون في المادة ٣٦ على كل صفحة من أوراق الضبط التي ينظمها بمقتضى الأحكام السابقة .

٢ - وإذا تعذر وجود هؤلاء الأشخاص فيسوغ للمدعى العام تنظيم المحاضر بمعزل عنهم ويصرح بذلك في المحضر .

المادة ٣٩ - اذا توقف تمييز ماهية الجرم واحواله على معرفة بعض الفنون والصنائع فعلى المدعى العام أن يستصحب واحدا أو أكثر من أرباب الفن والصناعة .

المادة ٤٠ - اذا مات شخص قتلا أو بأسباب مجهولة باعثة على الشبهة فيستعين المدعى العام بطبيب أو أكثر لتنظيم تقرير بأسباب الوفاة وبحالة جثة الميت .

المادة ٤١ - على الأطباء والخبراء المشار اليهم في المادتين (٣٩ و ٤٠) أن يقسموا قبل مباشرتهم العمل يمينا بأن يقوموا بالمهمة الموكولة اليهم بصدق وأمانة .

٣ - الجرائم الواقعة داخل المساكن

المادة ٤٢ - يتولى المدعى العام التحقيق وفقا للاصول المعينة للجرائم المشهودة ، اذا حدثت جنائية او جنحة ولم تكن مشهودة داخل بيت وطلب صاحب البيت الى المدعى العام اجراء التحقيق بشأنها .

٤ - الجرائم غير المشهودة

المادة ٤٣ - اذا اطلع المدعى العام في الاحوال الخارجيه عما هو مبين في المادتين ٢٩ و ٤٢ بطريقة الاخبار او بصورة اخرى على وقوع جنائية او جنحة في منطقته او علم الشخص المعزو اليه ارتكاب الجنائية او الجنحة موجود في منطقته فيتولى اجراء التحقيقات والتوجه بنفسه الى مكان الحادث اذا لزم الامر لينظم فيه المحاضر المقتضاة طبقا لما هو مبين في الفصل الخاص بالتحقيق .

الباب الثالث

موظفو الضابطة العدلية المساعدون ووظائفهم

المادة ٤٤ - في المراكز التي لا يوجد فيها مدعى على ضبط الدرك والشرطة ورؤساء مخافر الدرك والشرطة ان يتلقوا الاخبار المتعلقة بالجرائم المرتكبة في الاماكن التي يمارسون فيها وظائفهم وان يخبروا المدعى العام حالا بالجرائم المشهودة في حينها .

المادة ٤٥ - في المراكز التي ليس فيها ضابط درك او شرطة او رئيس مخفر درك او شرطة يقدم الاخبار الى من يقوم مقام احدهم من موظفي الضابطة العدلية .

المادة ٤٦ - ان موظفي الضابطة العدلية المذكورين في المادة (٤٤) ملزمون في حال وقوع جرم مشهود او حالما يطلبهم صاحب البيت ان ينظموا ورقة الضبط ويستمعوا لافادات الشهود وان يجروا التحريات وتفتيش المنازل وسائر المعاملات التي هي في مثل هذه الاحوال

من وظائف المدعى وذلك كله طبقا للصيغ والقواعد المبينة في الفصل الخاص باجراء وظائف المدعى العام .

المادة ٤٧ - ١ - اذا اجتمع في مكان التحقيق مدعى عام واحد موظفي الضابطة العدلية يقوم المدعى العام بأعمال الضابطة العدلية .

٢ - واذا كان من حضر من الموظفين المذكورين قد بدا بالعمل فللمدعى العام حينئذ ان يتولى التحقيق بنفسه او ان يأمر من باشره باتمامه .

المادة ٤٨ - يمكن المدعى العام أثناء قيامه بالوظيفة في الاحوال المبينة في المادتين (٢٩ ، ٤٢) ان يعهد الى احد رؤساء مخافر الشرطة او الدرك بقسم من الاعمال الداخلة في وظائفه اذا رأى ضرورة لذلك ما عدا استجواب المشتكى عليه .

المادة ٤٩ - على موظفي الضابطة العدلية مساعدى المدعى العام ان يودعوا الى المدعى العام بلا ابطاء الاخبارات ومحاضر الضبط التي ينظمونها في الاحوال المرخص لهم فيها مع بقية الاوراق .

المادة ٥٠ - اذا اخبر موظفو الضابطة العدلية بجنائية او جنحة لا يكل اليهم القانون امر تحقيقها مباشرة فعليهم ان يرسلوا في الحال ذلك الاخبار الى المدعى العام .

المادة ٥١ - ١ - اذا كان الفعل جنائية او جنحة من اختصاص محكمة البداية يتم المدعى العام التحقيقات التي اجراها او التي احوال اليه اوراقها موظفو الضابطة العدلية ويصدر قراره المقتضى .

٢ - اما اذا كان الفعل جنحة من وظائف المحاكم الصلحية فله ان يحيل الاوراق الى المحكمة المختصة مباشرة .

٣ - وفي جميع هذه الاحوال يشفع الاحالة بادعائه ويطلب ما يراه لازما .

الباب الرابع الفصل الأول معاملات التحقيق

١ - الشكاوى

المادة ٥٢ - لكل شخص يعد نفسه متضررا من جراء جنائية أو جنحة أن يقدم شكوى يتخذ فيها صفة الادعاء الشخصى الى المدعى العام أو للمحكمة المختصة وفقا لأحكام المادة (٥) من هذا القانون .

المادة ٥٣ - متى قدمت الشكوى الى المدعى العام كان مختصا بتحقيقها .

المادة ٥٤ - تسرى على الشكاوى أحكام المادة (٢٧) المتعلقة بالاخبار .

المادة ٥٥ - لا يعد الشاكي مدعيا شخصيا الا اذا اتخذ صفة الادعاء الشخصى صراحة في الشكوى أو في طلب خطى لاحق قبل صدور الحكم ودفع الرسوم القانونية المترتبة على التعويضات المطالب بها .

المادة ٥٦ - يعفى المدعى الشخصى من تعجيل الرسوم والنفقات اذا حصل على قرار بالتأجيل وفقا لنظام رسوم المحاكم .

المادة ٥٧ - يجوز اعفاء المدعى الشخصى من نفقات ورسوم الدعوى المؤجلة كلها أو بعضها اذا منعت محاكمة المشتكى عليه أو تبرأ وانضح حسن نية المدعى الشخصى من شكواه .

المادة ٥٨ - للشاكي أن يتخذ صفة المدعى الشخصى في جميع ادوائه الدعوى حتى ختام المحاكمة البدائية ولا يعتمد برجوعه عن دعواه بعد صدور الحكم .

المادة ٥٩ - على المدعى الشخصى الذى لا يقيم في مركز المدعى العام ان يعين له مكانا للتبليغ وان لم يفعل فلا يحق له أن يعترض على عدم تبليغه الأوراق التى يوجب القانون ابلاغه اياها .

المادة ٦٠ - اذا رفعت الشكوى الى مدعى عام غير مختص أودعها بقرار منه الى المدعى العام المختص .

المادة ٦١ - للمدعى العام اذا تبين له أن الشكوى غير واضحة الأسباب أو أن الفاعل مجهول أو أن الأوراق المبرزة لا تؤيدها بصورة كافية ، ان يباشر التحقيق توصلا الى معرفة الفاعل وله عندئذ ان يستمع الى الشخص او الأشخاص المقصودين في الشكوى وفقا للأصول المبينة في المادة (٦٨) وما يليها .

المادة ٦٢ - ١ - اذا كان التحقيق قد جرى بحق شخص معين بناء على اتخاذ المشتكى صفة المدعى الشخصى وفقا للمادة (٥٢) وانتهى بقرار منع المحاكمة فللمشتكى عليه ان يطالب الشخص المدعى بالتعويض أمام المرجع المختص .
٢ - ولا يحول ذلك دون اقامة دعوى الحق العام بجريمة الافتراء المنصوص عليها في قانون العقوبات .

المادة ٦٣ - ١ - عندما يمثل المشتكى عليه أمام المدعى العام يتثبت من هويته ويتلو عليه التهمة المنسوبة اليه ويطلب جوابه عنها منها اياه ان من حقه أن لا يجيب عنها الا بحضور محام ، ويدون هذا التنبيه في محضر التحقيق فاذا رفض المشتكى عليه قبل محام أو لم يحضر محاميا في مدة الموعود ومعيّن مدعى يجرى التحقيق بمعزل عنه .

٢ - يجوز في السر سبب الخوف من ضياع الأدلة استجواب المشتكى عليه قبل دعوة محاميه للحضور على أن يكون ذلك انتهاء هذا الاستجواب ان يطلب الدفاع على إفادة موكله .

٣ - اذا أدلى المشتكى عليه بإفادة يدونها الكاتب ثم يتلوها عليه فيوقعها بامضائه أو ببصمته ويصدق عليها المدعى العام والكاتب .

المادة ٦٤ - ١ - للمشتكى عليه والمسئول بالمال والمدعى الشخصى ووكلائهم الحق في حضور جميع إجراءات التحقيق ما عدا سماع الشهود .

٢ - يحق للأشخاص المذكورين في الفقرة الأولى أن يطلعوا على التحقيقات التى جرت في غيابهم .

٣ - ويحق للمدعى العام أن يقرر إجراء تحقيق بمعزل عن الأشخاص المذكورين في حالة الاستعجال أو متى رأى ضرورة ذلك لظهور الحقيقة وقراره بهذا الشأن لا يقبل المراجعة إنما يجب عليه عند انتهائه من التحقيق المقرر على هذا الوجه أن يطلع عليه ذوى العلاقة .

المادة ٦٥ - ١ - لا يسوغ لكل من المتداعين أن يستعين لدى المدعى العام إلا بمحام واحد
٢ - يحق للمحامى الكلام أثناء التحقيق باذن المحقق .

٣ - وإذا لم يأذن له المحقق بالكلام أشير الى ذلك في المحضر ويبقى له الحق في تقديم مذكرة بملاحظاته .

المادة ٦٦ - ١ - يحق للمدعى العام أن يقرر منع الاتصال بالمشتكى عليه الموقوف مدة لا تتجاوز عشرة أيام قابلة للتجديد .

٢ - ولا يشمل هذا المنع محامى المشتكى عليه الذى يمكنه أن يتصل به في كل وقت وبمعزل عن أى رقيب ، إلا اذا رأى المدعى العام خلاف ذلك .

المادة ٦٧ - ١ - اذا ادلى المشتكى عليه أثناء التحقيق بدفع يتعلق بعدم الاختصاص أو بعدم سماع الدعوى أو بسقوطها أو بأن الفعل لا يستوجب عقاباً وجب على المدعى العام بعد أن يستمع الى المدعى الشخصى أن يفصل في الدفع خلال أسبوع من تاريخ الادلاء به .

٢ - ويكون قراره بهذا الشأن قابلاً للاستئناف للنائب العام خلال يومين من تاريخ تبليغه المشتكى عليه ولا توقف هذه المراجعة سير التحقيق .

٢ - سماع الشهود

المادة ٦٨ - للمدعى العام ان يدعو الأشخاص الواردة أسماؤهم في الاخبار والشكوى وكذلك الأشخاص الذين يبلغه أن لهم معلومات بالجريمة أو بأحوالها والأشخاص الذين يعينهم المشتكى عليه .

المادة ٦٩ - تبلغ مذكرات الدعوة للشهود قبل اليوم المعين لاستماعهم بأربع وعشرين ساعة على الأقل .

المادة ٧٠ - يستمع المدعى العام بحضور كاتبه الى كل شاهد على حدة .

المادة ٧١ - يثبت المدعى العام من هوية الشاهد ثم يسأله عن اسمه وشهرته وعمره ومهنته وموطنه وهل هو في خدمة أحد الفريقين أو من ذوى قرياه وعن درجة القرابة ويحلفه بأن يشهد بواقع الحال بدون زيادة أو نقصان ويدون جميع ذلك في المحضر .

المادة ٧٢ - ١ - تدون افادة كل شاهد في محضر يتضمن الأسئلة الموجهة اليه واجوبته عليها .

٢ - تتلى على الشاهد افادته فيصايق عليها ويوقع كل صفحة منها أو يضع بصمة اصبعه عليها إن كان أمياً وإذا تمنع أو تعذر الأمر عليه يشار الى ذلك في المحضر .

٣ - يذكر في آخر المحضر عدد الصفحات التى تضمنت افادة الشاهد ويوقع كل صفحة منها المدعى العام وكاتبه .

٤ - تتبع الاصول نفسها بشأن سائر الافادات التى يدونها المدعى العام في المحاضر .
٥ - عند انتهاء التحقيق ينظم جدول بأسماء الأشخاص المستمعين وتاريخ سماعهم وعدد صفحات محاضر افاداتهم .

المادة ٧٣ - ١ - لا يجوز أن يحصل حك في محضر التحقيق ولا أن يتخلل سطوره تحشية وإذا اقتضى الأمر شطب كلمة أو زيادتها وجب على المدعى العام والكاتب والشخص المستجوب أن يوقعوا ويصادقوا على الشطب والاضافة في هامش المحضر .

٢ - تعتبر لافية كل تحشية أو شطب أو اضافة غير مصادق عليها .

المادة ٧٤ - تسمع على سبيل المعلومات افادة الأشخاص الذين لم يبلغوا الرابعة عشرة

من عمرهم بدون أن يحلفوا اليمين المنصوص عليها في المادة ٧١ إذا رأى المدعى العام أنهم لا يدركون كنه اليمين .

المادة ٧٥ - ١ - كل من يدعى لأداء الشهادة مجبر على الحضور أمام المدعى العام وأداء شهادته .

٢ - للمدعى العام في حالة تخلف الشاهد عن الحضور أن يقرر احضاره ويفرغه حتى خمسة دنائير غرامة وله أن يعفيه من الغرامة إذا كان تخلفه بسبب معقول .

المادة ٧٦ - إذا دعى أحد رجال الدين لتأدية الشهادة في دعوى وطلب أن يحلف بين يدي أسقفه أو رئيسه الديني فعليه أن يتوجه في الحال إلى أسقفه أو رئيسه الديني ويؤدي اليمين أمامه مقسما أنه سيجيب بالصدق على جميع ما يلقي عليه من الأسئلة ومن ثم يعود بشهادة من ذلك المرجع الذي أدى اليمين أمامه تشعر بأنه حلف اليمين المطلوبة ومن ثم تسمع شهادته .

المادة ٧٧ - يقرر المدعى العام للشاهد الذي يطلب نفقة انتقاله التعويض الذي يستحقه .

المادة ٧٨ - إذا كان الشاهد مقيما في منطقة المدعى العام وتعذر عليه الحضور بداعي المرض المثبت بتقرير طبي أو بسبب آخر معقول فينتقل المدعى العام إلى منزله لسماع شهادته .

المادة ٧٩ - للمدعى العام عندما يكون الشاهد مقيما خارج منطقته أن ينيب المدعى العام التابع لموطن الشاهد لسماع شهادته ، ويعين في الانابة الوقائع التي يجب الافادة عنها .

المادة ٨٠ - على المدعى العام المستناب وفقا للمادتين السابقتين أن ينفذ الاستنابة ويرسل محضر الاستنابة إلى المدعى المستناب .
٣ - التفتيش وضبط المواد المتعلقة بالجريمة

المادة ٨١ - لا يجوز دخول المنازل وتفتيشها إلا إذا كان الشخص الذي يراد دخول منزله وتفتيشه مشتبه فيه بأنه فاعل جرم أو شريك أو متدخل فيه أو حائز أشياء تتعلق بالجرم أو مخف شخصا مشتكى عليه .

المادة ٨٢ - مع مراعاة الأحكام السابقة يحق للمدعى العام أن يقوم بالتحريات في جميع الأمكنة التي يحتمل وجود أشياء أو أشخاص فيها يساعد اكتشافها أو اكتشافهم على ظهور الحقيقة .

المادة ٨٣ - ١ - يجرى التفتيش بحضور المشتكى عليه إذا كان موقوفا .

٢ - فإن لم يكن موقوفا وأبى الحضور أو تعذر عليه ذلك أن كان موقوفا خارج المنطقة التي يجب أن يحصل التفتيش فيها أو كان غائبا يجرى التفتيش بحضور مختار محلته أو من يقوم مقامه أو بحضور اثنين من أقاربه أو شاهدين يستدعيهما المدعى العام .

المادة ٨٤ - إذا لم يكن المشتكى عليه موقوفا وكان موجودا في محل التفتيش يدعى لحضور التفتيش ولا ينبغي اعلامه به مقدما .

المادة ٨٥ - ١ - إذا وجب إجراء التفتيش في منزل شخص غير المشتكى عليه يدعى هذا الشخص لحضور التفتيش .

٢ - فإن كان غائبا أو تعذر عليه الحضور يجرى التفتيش بحضور مختار محلته أو من يقوم مقامه أو أمام اثنين من أقاربه أو شاهدين يستدعيهما المدعى العام .

المادة ٨٦ - ١ - للمدعى العام أن يفتش المشتكى عليه وله أن يفتش غيره إذا اتضح من إمارات قوية أنه يخفي أشياء تفيد في كشف الحقيقة .

٢ - وإذا كان المفتش انشئ يجب أن يكون التفتيش بمعرفة انشئ تنتدب لذلك .

المادة ٨٧ - يصطحب المدعى العام كاتبه ويضبط أو يأمر بضبط جميع الأشياء التي يراها ضرورية لإظهار الحقيقة وينظم بها محضرا ويعنى بحفظها وفقا لأحكام الفقرة الأولى من المادة (٣٥) .

المادة ٨٨ - للمدعى العام أن يضبط لدى مكاتب البريد كافة الخطابات والرسائل

والجرائد والمطبوعات والطرود ولدى مكاتب البرق كافة الرسائل البرقية كما يجوز لمراقبة المحادثات الهاتفية متى كان لذلك فائدة في اظهار الحقيقة .

المادة ٨٩ - ١ - اذا اقتضت الحال البحث عن أوراق للمدعى العام وحده أو لموظف الضابطة العدلية المستناب وفقا للأصول أن يطلع عليها قبل ضبطها .

٢ - لا تفرض الاختام ولا تفرز الأوراق بعد ضبطها الا في حضور المشتكى عليه أو وكيله أو في غيابهما اذا دعي وفقا للأصول ولم يحضرا ويدعى أيضا من جرت المعاملة عنه لحضورها يتبع هذا الأصول بقدر الامكان ما لم يكن هنالك ضرورة دعت لخلاف ذلك .

٣ - يطلع المدعى العام وحده على الرسائل والبرقيات المضبوطة حال تسلمه الأوراق في غلافها المختوم فيحتفظ بالرسائل والبرقيات التي يراها لازمة لاطهار الحقيقة أو التي يكون أمر اتصالها بالغير مضرًا بمصلحة التحقيق ويسلم ما بقي منها الى المشتكى عليه أو الى الأشخاص الموجهة اليهم .

٤ - ينبغي أن ترسل أصول الرسائل والبرقيات المضبوطة جميعها أو بعضها أو صور عنها الى المشتكى عليه أو الى الشخص الموجهة اليه في اقرب مهلة مستطاعة الا اذا كان أمر اتصالها بهما مضرًا بمصلحة التحقيق .

٥ - اما الأوراق النقدية فتطبق عليها احكام الفقرة الثانية من المادة (٣٥) .

المادة ٩٠ - الأشياء المضبوطة التي لا يطلبها أصحابها في ميعاد ثلاث سنوات من تاريخ انتهاء الدعوى المتعلقة بها تصبح ملكا للدولة بغير حاجة الى حكم يصدر بذلك .

المادة ٩١ - اذا كان الشيء المضبوط مما يتلف بمرور الزمن أو يستلزم حفظه نفقات تستغرق قيمته يجوز للمدعى العام أن يأمر ببيعه بطريق المزاد العلني متى تسمح بذلك مقتضيات التحقيق وفي هذه الحالة يكون

لصاحب الحق فيه أن يطالب في الميعاد المبين في المادة السابقة بالثمن الذي يبيع به .

المادة ٩٢ - ١ - يجوز للمدعى العام أن ينيب أحد قضاة الصلح في منطقته أو مدعى عام آخر لاجراء معاملة من معاملات التحقيق في الامكنة التابعة للقاضي المستناب وله أن ينيب أحد موظفي الضابطة العدلية لاية معاملة تحقيقية عدا استجواب المشتكى عليه .

٢ - يتولى المستناب من قضاة الصلح أو موظفي الضابطة العدلية وظائف المدعى العام في الأمور المعينة في الاستنابة .

٤ - الدخول بلا مذكرة

المادة ٩٣ - يجوز لأي مأمور شرطة أو درك أن يدخل الى أي منزل أو مكان دون مذكرة وأن يقوم بالتحري في فيه :

١ - اذا كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بأن جنائية ترتكب في ذلك المكان أو أنها ارتكبت فيه منذ أمد قريب .

٢ - اذا استنجد الساكن في ذلك المكان بالشرطة أو الدرك .

٣ - اذا استنجد أحد الموجودين في ذلك المكان بالشرطة أو الدرك وكان ثمة ما يدعو للاعتقاد بأن جرما يرتكب فيه .

٤ - اذا كان يتعقب شخصا فر من المكان الموقوف فيه بوجه مشروع ودخل ذلك المكان .

المادة ٩٤ - باستثناء الحالات الواردة في المادة السابقة يحظر على أي ضابط أو مأمور شرطة أو درك مفوض بمذكرة أو بدونها أن يدخل الى أي مكان ويفتش فيه عن أي شخص أو أي شيء الا اذا كان مصحوبا بمختار المحلة أو بشخصين منها .

المادة ٩٥ - يجب على الشخص الذي يقوم بالتحري سواء بمذكرة تحر أو بدونها أن ينظم كشفا بجميع الأشياء التي ضبطها والامكنة التي وجدها فيها وأن يوقع على هذا الكشف من

حضر معاملة التحرى أو تبصم ببصماتهم في حالة عدم معرفتهم الكتابة .

المادة ٩٦ - يسمح للسكان في المكان الذي يجرى فيه التحرى أو لاي شخص ينوب عنه ان يحضر التحرى ويحصل على نسخة من كشف الاشياء التي ضبطت موقعة أو مبصومة من الشاهد أو الشهود .

المادة ٩٧ - ١ - عند التحرى والتفتيش في مكان اذا اشتبه في شخص انه يخفى معه مادة يجرى التحرى عنها يجوز تفتيشه في الحال .

٢ - يجب ان ينظم كشف بالاشياء التي وجدت مع هذا الشخص وضبطت منه وان يوقع من الشهود بالصورة المبينة في المادة (٩٥) ويعطى نسخة اذا طلب ذلك .

٥ - مذكرات الابرار

المادة ٩٨ - اذا رأى المدعى العام ضرورة لابرار اى مستند أو شيء له علاقة بالتحرى أو التحقيق أو المحاكمة أو استحسّن ابراره يجوز له ان يصدر مذكرة الى اى شخص يعتقد بوجود ذلك المستند أو الشيء في حوزته أو عهده يكلفه فيها بأن يحضر امامه في الزمان والمكان المعينين في المذكرة أو ان يبرز المستند أو الشيء .

٦ - في القبض على المشتكى عليه

المادة ٩٩ - لاي موظف من موظفى الضابطه العدلية أن يأمر بالقبض على المشتكى عليه الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهمه في الاحوال الآتية :

١ - في الجنايات .

٢ - في احوال التلبس بالجنگ اذا كان القانون يعاقب عليها لمدة تزيد على ستة أشهر .

٣ - اذا كانت الجريمة جنحة معاقبا عليها بالحبس وكان المشتكى عليه موضوعا تحت مراقبة الشرطة أو لم يكن له محل اقامة ثابت ومعروف في المملكة .

٤ - في جنح السرقة والفصب والتعدى الشديد ومقاومة رجال السلطة العامة بالقوة أو بالعنف والقيادة للفحش وانتهاك حرمة الآداب .

المادة ١٠٠ - يجب على موظف الضابطه العدلية أن يسمع فورا أقوال المشتكى عليه المقبوض عليه فاذا لم يقتنع بها يرسله خلال ثمانى وأربعين ساعة الى المدعى العام المختص ويجب على المدعى العام أن يستجوبه في ظرف أربع وعشرين ساعة ثم يأمر بتوقيفه أو باطلاق سراحه .

المادة ١٠١ - لكل من شاهد الجانى متلبسا بجناية أو بجنحة يجوز فيها قانونا التوقيف أن يقبض عليه ويسلمه الى أقرب رجال السلطة العامة دون احتياج الى أمر بالقضاء القبض عليه .

المادة ١٠٢ - اذا كانت الجريمة المتلبس بها مما يتوقف ملاحقتها على شكوى فلا يجوز القبض على المشتكى عليه الا اذا صرح بالشكوى من يملك تقديمها . ويجوز في هذه الحالة ان تكون الشكوى لمن يكون حاضرا من رجال السلطة العامة .

المادة ١٠٣ - لا يجوز القبض على اى انسان أو حبسه الا بأمر من السلطات المختصة بذلك قانونا .

٧ - السجون ومحال التوقيف

المادة ١٠٤ - تنظم السجون ومحال التوقيف وتعين بمراسم قانونية .

المادة ١٠٥ - لا يجوز حبس اى انسان الا في السجون المختصة لذلك ولا يجوز لمأمور اى سجن قبول اى انسان فيه الا بمقتضى أمر موقع عليه من السلطة المختصة والا يقيه بعد المدة المحددة بهذا الأمر .

المادة ١٠٦ - ١ - لكل من رئيس النيابة العامة والنائب العام ورؤساء المحاكم البدائية والاستئناف تفقد السجون العامة الموجودة في

دوائر اختصاصهم والتأكد من عدم وجود محبوس أو موقوف بصفة غير قانونية ولهم أن يطلعوا على دفاتر السجن وعلى أوامر التوقيف والحبس وأن يأخذوا صوراً منها وأن يتصلوا بأي موقوف أو محبوس ويسمعوا منه أي شكوى يريد أن يبدئها لهم وعلى مدير وموظفي السجن أن يقدموا لهم كل مساعدة لحصولهم على المعلومات التي يطلبونها .

٢ - على المدعى العام أو قاضي الصلح في الأمكنة التي ليس فيها مدعى عام أن يتفقد السجن الموجودة في دائرة اختصاصه في كل شهر مرة على الأقل للغايات المبينة في الفقرة السابقة .

٣ - لرؤساء المحاكم الجزائية والمدعين العامين وقضاة الصلح (في الأمكنة التي ليس فيها مدعى عام) أن يأمرؤا مديري التوقيف والسجون التابعين لحكمتهم بإجراء التدابير التي يقتضيها التحقيق والمحاكمة .

المادة ١٠٧ - لكل موقوف أو مسجون الحق في أن يقدم في أي وقت لمأمور السجن شكوى كتابة أو شفها ويطلب منه تبليغها للنياية العامة وعلى المأمور قبولها وتبليغها في الحال بعد اثباتها في سجل يعد لذلك في السجن .

المادة ١٠٨ - ١ - على كل من علم بوجود شخص موقوف أو مسجون بصفة غير قانونية أو في محل غير مخصص للتوقيف أو الحبس عليه أن يخبر بذلك أحد أفراد هيئة النيابة العامة الذي عليه بمجرد علمه أن ينتقل فوراً إلى المحل الموجود به الموقوف أو المسجون وأن يقوم بإجراء التحقيق وأن يأمر بالافراج عن الموقوف أو المسجون بصفة غير قانونية وعليه أن يحرر محضراً بكل ذلك .

٢ - وإذا أهملوا العمل بما تقدم عدوا شركاء في جريمة حجز الحرية الشخصية وجرت الملاحقة بهذه الصفة .

٨ - اثبات هوية المجرمين

المادة ١٠٩ - يجوز لوزارة الداخلية بموافقة جلالة الملك أن يضع أنظمة لاثبات هوية السجناء سواء بتصويرهم أو بأخذ أوصافهم الجسمانية أو بصمة أصابعهم وتسجيل العلامات التي تثبت هويتهم .

المادة ١١٠ - ١ - يقتضى على كل من اتهم بارتكاب جرم وأوقف بوجه مشروع بسبب تلك التهمة أن يذعن لإجراء أية معاملة قد تعين لتأمين اثبات هويته وأخذ رسم له مع أوصافه الجسمانية أو بصمة أصابعه وسائر العلامات التي تثبت هويته بناء على طلب أي ضابط شرطة أو درك مسؤول عن مركز الشرطة أو مأمور سجن .

٢ - كل من رفض الإذعان لإجراء معاملة اثبات الهوية أو مانع في اجرائها يعتبر أنه ارتكب جرماً ويعاقب من قبل قاضي الصلح بالحبس حتى أربعة عشر يوماً ولكنه لا يعفى بذلك من واجب العمل بمقتضى النظام .

الفصل الثاني

مذكرات الدعوة والاحضار والتوقيف

المادة ١١١ - ١ - للمدعى العام في دعاوى الجنائية والجنحة أن يكتفى بإصدار مذكرة حضور على أن يبدلها بعد استجواب المشتكى عليه بمذكرة توقيف إذا اقتضى التحقيق ذلك .

٢ - أما إذا لم يحضر المشتكى عليه أو خشى فراره للمدعى العام أن يصدر بحقه مذكرة احضار .

المادة ١١٢ - ١ - يستوجب المدعى العام في الحال المشتكى عليه المطلوب بمذكرة حضور أما المشتكى عليه الذي جلب بمذكرة احضار فيستجوبه خلال أربع وعشرين ساعة من وضعه في النظارة .

٢ - حال انقضاء الأربع والعشرين ساعة يسوق مأمور النظارة من تلقاء نفسه المشتكى عليه إلى المدعى العام لاستجوابه .

المادة ١١٣ - اذا أوقف المشتكى عليه بموجب مذكرة احضار وظل في النظارة اكثر من أربع وعشرين ساعة دون أن يستجوبه أو يساق الى المدعى العام وفقا لما ورد في المادة السابقة اعتبر توقيفه عملا تعسفيا ولو حق الموظف المسؤول بجريمة حجز الحرية الشخصية المنصوص عليها في قانون العقوبات .

المادة ١١٤ - ١ - بعد استجواب المشتكى عليه يجوز للمدعى العام أن يصدر بحقه مذكرة توقيف لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما اذا كان الفعل المسند اليه معاقبا عليه بالحبس أو بعقوبة أشد منه ويجوز عند الضرورة تمديد هذه المدة من وقت لآخر لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما .

٢ - للمدعى العام أن يقرر أثناء اجراءات التحقيق في الجرائم الجنحية استرداد مذكرة التوقيف على أن يعين المشتكى عليه محل اقامة له في مركز المدعى العام ليبلغ فيه جميع المعاملات المتعلقة بالتحقيق وانفاذ الحكم .

المادة ١١٥ - يوقع على مذكرات الدعوة والاحضار والتوقيف المدعى العام الذي اصدرها ويختتمها بخاتم دائرته ويذكر فيها اسم المشتكى عليه وشهرته وأوصافه المميزة بقدر الامكان ونوع التهمة .

المادة ١١٦ - يبين في مركز التوقيف الجرم الذي استوجب اصدارها ونوعه والمادة القانونية التي تعاقب عليه ومدة التوقيف .

المادة ١١٧ - يبلغ المشتكى عليه مذكرات الحضور والاحضار والتوقيف ويترك له صورة عنها .

المادة ١١٨ - تكون مذكرات الحضور والاحضار والتوقيف نافذة في جميع الأراضي الأردنية .

المادة ١١٩ - من لم يمثل للمذكرة الاحضار أو يحاول الهرب يساق جبرا واذا اقتضى الأمر

فيستعين المكلف بانفاذ المذكرة بالقوة المسلحة الموجودة في أقرب مكان .

المادة ١٢٠ - ان الموظف المكلف بانفاذ مذكرة التوقيف يستصحب معه من القوة المسلحة الموجودة في أقرب موقع من محل انفاذ المذكرة ما يكفي للقبض على المشتكى عليه وسوقه وعلى قائد هذا الموقع استجابة الطلب حسبما هو مسطر فيها .

الفصل الثالث تخلية السبيل

المادة ١٢١ - ١ - يجوز للمدعى العام أن يقرر تخلية سبيل أى شخص موقوف بجريمة جنحوية بالكفالة اذا استدعى ذلك كما يجوز للمحكمة أن تقرر التخلية بالكفالة بعد احالة القضية اليها أو اثناء المحاكمة .

٢ - اذا كان الحد الأقصى للعقوبة التي تستوجبها الجريمة الجنحوية الحبس سنة وكان للمشتكى عليه موطن في المملكة الأردنية الهاشمية جاز للمدعى العام اخلاء سبيله بعد خمسة أيام من استجوابه على أن لا تشمل احكام هذه الفقرة من كان قد حكم عليه قبلا بجناية أو بالحبس اكثر من ثلاثة أشهر .

المادة ١٢٢ - يقدم طلب تخلية السبيل بالكفالة في الجرائم الجنحوية :

١ - الى المدعى العام اذا كانت التحقيقات لا تزال جارية امامه .

٢ - الى المحكمة التي يحاكم امامها المشتكى عليه اذا كانت القضية قد احيلت للمحاكمة .

٣ - الى المحكمة التي اصدرت الحكم أو الى المحكمة المستأنف اليها اذا كان قد صدر حكم بالقضية وقدم استئناف به .

المادة ١٢٣ - ١ - لا يخلى بالكفالة سبيل من أسندت اليه أو حكم عليه بجريمة تستوجب الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو الاعتقال المؤبد .

٢ - مع مراعاة أحكام الفقرة الأولى لا يخلى بالكفالة سبيل أى شخص أسندت إليه جريمة جنائية غير أنه يجوز للمحكمة أن تقبل في ظروف خاصة التخلية بالكفالة إذا رأت أن ذلك لا يؤثر على سير التحقيق والمحاكمة ولا يخل بالأمن العام وفي مثل هذه الحالة يقدم طلب التخلية الى :

(أ) المحكمة التي سيحاكم المتهم أمامها إذا كانت الدعوى لم تحل بعد الى المحكمة .

(ب) المحكمة التي يحاكم المتهم أمامها إذا كانت الدعوى قد أحيلت إليها بناء على التهمة المبحوث عنها .

(ج) المحكمة التي أصدرت الحكم أو الى المحكمة المستأنف إليها الحكم إذا كان قد صدر حكم بالدعوى وقدم استئناف ضده .

المادة المنفردة (١) : يناط بمحكمة استئناف عمان وفق أحكام الفصل الثالث من الباب الرابع من القانون الأصلي تخلية سبيل الموقوفين أو المحكومين بالكفالة بالقضايا الجنائية التي ترى لدى محاكم الضفة الغربية ولم يبت بها نهائياً إذا كان الموقوفون أو المحكومون قيد السجن في الضفة الشرقية .

المادة ١٢٤ - يجوز استئناف القرار الصادر عن المدعى العام بتخلية السبيل الى المحكمة البدائية والقرار الصادر عن محكمة البداية أو قاضى الصلح الى محكمة الاستئناف وذلك خلال ثلاثة أيام تبدأ بحق النائب العام من وصول الأوراق الى قلمه للمشاهدة وبحق المشتكى عليه من تاريخ وقوع التبليغ اليه .

المادة ١٢٥ - يقدم طلب تخلية السبيل باستدعاء ينظر فيه تدقيقاً بعد استطلاع رأى النيابة .

المادة ١٢٦ - ١ - يجوز للمحكمة أو للمدعى العام أو لقاضى الصلح الذى قدم اليه طلب تخلية السبيل بكفالة أن يقرر التخلية أو أن يرفضها أو يعيد النظر في قراره السابق حسب مقتضى الحال .

٢ - يترتب على كل شخص تقرر تخلية سبيله بالكفالة أن يقدم كفالة بالمبلغ الذى يقرر قيمته المرجع الذى أصدر القرار أو أن يوقع سند تعهد بالمبلغ الذى يقرره المرجع المذكور ويشترط في سند الكفالة أو سند التعهد أن يحضر المشتكى عليه في أى دور من ادوار التحقيق والمحاكمة وعند تنفيذ الحكم وكما طلب اليه الحضور .

٣ - يجوز للمرجع الذى أصدر قرار تخلية السبيل بالكفالة أن يسمح بإيداع تأمين نقدي بدلا من الكفالة .

٤ - تنظم سندات الكفالة أو التعهد أمام :

(أ) قاضى الصلح ، إذا كان هو الذى أصدر قرار التخلية بالكفالة ، على أن تصدق على ملءة الكفيل الهيئة الاختيارية .

(ب) الكاتب العدل إذا كان القرار صادرا عن المدعى العام أو المحكمة على أن يصدق الكاتب العدل على مقدرة الكفيل وملاءته لهذه الكفالة .

٥ - عندما يطلب حضور شخص أخلى سبيله بالكفالة يخطر الكفيل بلزوم احضار مكفولة . وإذا كان قد أخلى سبيله بسند تعهد فيخطر شخصيا بلزوم الحضور ويجب أن يوقع ذلك الاخطار في الحالتين من المدعى العام أو رئيس المحكمة أو قاضى الصلح حسب مقتضى الحال .

المادة ١٢٧ - إذا أخلى سبيل شخص بكفالة أو بسند تعهد بمقتضى هذا القانون يجوز للمحكمة أو لقاضى الصلح أو للمدعى العام الذى له الحق النظر في الدعوى :

(أ) أن يصدر مذكرة بالقبض على ذلك الشخص إذا كان لديه ما يدعو الى إعادة النظر في قرار التخلية وذلك بالغاء ذلك القرار أو تبديله سواء أكان بزيادة قيمة الكفالة أو بتقديم كفلاء آخرين أو بزيادة قيمة سند التعهد .

(ب) أن يصدر مذكرة بالقبض على ذلك الشخص وتوقيفه إذا قرر الغاء قرار التخلية

(١) مضافة بالقانون المؤقت رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٠ - الجريدة الرسمية العدد ٢٢٦٨ في ٢١/١١/١٩٧٠ وقد أصبح قانوناً دائماً - الجريدة الرسمية العدد ٢٢٨٥ في ١/٣/١٩٧١ على أن يوقف العمل بها حال تحرير الضفة الغربية .

أو اذا تخلف الشخص المكفول عن مراعاة قرار التخلية المعدل في أية صورة من الصور المشار اليها في البند (١) من هذه المادة .

المادة ١٢٨ - ١ - يجوز لأى شخص أعطى سند كفالة باحضار شخص أخلى سبيله بكفالة أن يقدم في أى وقت من الأوقات استدعاء الى المحكمة أو المدعى العام أو قاضى الصلح الذى أمر بأخذ سند الكفالة ويطلب فيه ابطال الكفالة اما كلها أو ما يتعلق منها به وحده .

٢ - على اثر تقديم الاستدعاء المذكور تصدر المحكمة أو المدعى العام أو قاضى الصلح مذكرة حضور أو احضار حسب مقتضى الحال للشخص الذى أخلى سبيله يأمر فيها بحضوره أو احضاره أمامه ، وعلى كل حال لا يبرا الكفيل من الكفالة ما لم يحضر المكفول الى الجهة التى أصدرت مذكرة القبض .

٣ - اذا حضر أو احضر الشخص بمقتضى المذكرة الصادرة بحقه أو سلم نفسه طوعا تبطل الكفالة اما بكاملها أو ما يتعلق منها بالطالب ويكلف ذلك الشخص أن يقدم كفيلا آخر مليئا أو كفلاء آخرين مليئين أو أن يودع تأمينات نقدية وفقا لأحكام الفقرة (٣) من المادة (١٢٦) واذا تخلف عن ذلك يقرر توقيفه .

المادة ١٢٩ - ١ - اذا لم يعمل بالشرط المدرج في سند الكفالة أو التعهد يجوز للمحكمة المختصة التى كان من المقتضى تنفيذ ذلك الشرط لديها أن تصدر مذكرة احضار بحق الشخص الذى اخرج بالكفالة أمامها وان تقرر توقيفه .

٢ - على المحكمة المختصة أن تقرر مصادرة التأمين النقدي المدفوع لمصلحة الخزينة أو أن يدفع قيمة سند الكفالة أو التعهد للخزينة اذا لم يكن قد أودع تأمين كهذا .

٣ - يجوز للمحكمة حينما تصدر القرار المشار اليه اعلاه أو بعد اصداره أن تنزل المبلغ الذى قررت مصادره أو دفعه الى ما دون

النصف أو أن تلغى ذلك القرار دون قيد أو شرط فيما اذا حضر المخلئ سبيله أو احضره الكفيل قبل الحكم فى الدعوى أو خلال ثلاثة أشهر من تاريخ القرار القاضى بالمصادرة أو الدفع أو لأسباب أخرى تدون فى الضبط .

٤ - يعتبر القرار الذى يقضى بمصادرة أو بدفع أى مبلغ للخزينة الصادر بمقتضى احكام الفقرة (٣) نافذ المفعول من جميع الوجوه غير انه للمتضرر من هذا القرار حق استئنافه كأنه قرار صادر فى دعوى حقوقية اقامها النائب العام على الشخص الذى صدر القرار ضده وتنفذ قرارات الدفع بمعرفة دوائر الاجراء .

٥ - اذا توفى الكفيل قبل مصادرة أو استيفاء مبلغ الكفالة تبرأ تركته من كل التزام يتعلق بالكفالة وعندئذ يجوز للجهة التى قررت الكفالة أن تصدر مذكرة احضار أو مذكرة قبض بحق الشخص المكفول وعند احضاره أو حضوره يكلف باحضار كفيل آخر ملئ أو بايداع تأمين نقدي وفقا لأحكام الفقرة (٣) من المادة (١٢٦) واذا تخلف عن ذلك يقرر توقيفه .

الفصل الرابع

قرارات النيابة العامة بعد انتهاء التحقيق

المادة ١٣٠ (١) اذا تبين للمدعى العام ، ان الفعل لا يؤلف جرما ، أو انه لم يقم دليل على أن المشتكى عليه هو الذى ارتكب الجرم ، أو ان الجرم سقط بالتقادم أو بالوفاء أو بالعفو العام ، يقرر فى الحالتين الاولى والثانية منع محاكمة المشتكى عليه وفى الحالات الأخرى ، اسقاط الدعوى العامة وترسل اضبارة الدعوى فورا الى النائب العام .

(ب) اذا وجد النائب العام أن القرار فى محله ، وجب عليه خلال ثلاثة أيام من وصول اضبارة الدعوى الى ديوانه ، أن يصدر قرارا بالموافقة على ذلك القرار ويأمر باطلاق سراح المشتكى عليه اذا كان موقوفا واذا رأى انه

يجب اجراء تحقيقات اخرى في الدعوى يأمر
بإعادة الاضبارة الى المدعى العام لاكمال تلك
النواقص .

(ج) اذا وجد النائب العام ان قرار المدعى
العام في غير محله ، قرر فسخه وسار في
الدعوى على الوجه التالي :

اذا كان الفعل يؤلف جرماً ، فاذا كان
جنائياً ، يقرر اتهام المشتكى عليه ، واذا كان
جنحياً او مخالفة يقرر لزوم محاكمته من أجل
ذلك الجرم ويعيد اضبارة الدعوى الى المدعى
العام لتقديمها الى المحكمة المختصة لمحاكمته .

المادة ١٣١ - اذا تبين للمدعى العام ان
الفعل يؤلف مخالفة ، يحيل المشتكى عليه الى
المحكمة المختصة ويأمر باطلاق سراحه ان لم
يكن موقوفا لسبب آخر .

المادة ١٣٢ - اذا تبين للمدعى العام ان
الفعل يؤلف جرماً جنحياً ، يقرر الظن على
المشتكى عليه بذلك الجرم ، ويحيل اضبارة
الدعوى الى المحكمة المختصة لمحاكمته .

المادة ١٣٣ - ١ - اذا تبين للمدعى العام ان
الفعل يؤلف جرماً جنائياً ، وان الأدلة كافية
لاحالة المشتكى عليه للمحكمة ، يقرر الظن عليه
بذلك الجرم على ان يحاكم من أجله امام المحكمة
الجنائية ذات الاختصاص ، ويرسل اضبارة
الدعوى الى النائب العام .

٢ - اذا وجد النائب العام قرار الظن في
محله ، يقرر اتهام المشتكى عليه بذلك الجرم
ويعيد اضبارة الدعوى الى المدعى العام ليقدمها
الى المحكمة ذات الاختصاص لمحاكمته .

٣ - اذا وجد النائب العام انه يجب اجراء
تحقيقات اخرى في الدعوى يعيد الاضبارة الى
المدعى العام للقيام بتلك التحقيقات .

٤ - اذا وجد النائب العام ان الفعل
لا يؤلف جرماً ، او انه لم يقيم دليل على ان
المشتكى عليه ارتكب ذلك الجرم ، او ان الأدلة
غير كافية ، او ان الجرم سقط بالتقادم ، او
بالوفاة او بالعفو العام يقرر فسخ قرار المدعى

العام ، ويمنع محاكمة المشتكى عليه في الحالات
الثلاث الاولى ، وفي الحالات الاخرى يسقط
الدعوى العامة ، ويأمر باخلاء سبيله اذا كان
موقوفا ما لم يكن موقوفا لسبب آخر .

٥ - اذا وجد النائب العام ان الفعل
لا يؤلف جرماً جنائياً ، وانما يؤلف جرماً
جنحياً ، يقرر فسخ قرار المدعى العام من حيث
الوصف ويظن على المشتكى عليه بالجنحة
ويعيد اضبارة الدعوى الى المدعى العام
لتقديمها الى المحكمة ذات الاختصاص
لمحاكمته .

المادة ١٣٤ - يبقى حكم مذكرة التوقيف
الصادرة بحق المشتكى عليه سارياً الى ان
يصدر النائب العام قراره في الدعوى ، واذا
كان قراره بالاتهام او بلزوم المحاكمة ، فيبقى
حكمها الى ان تنتهي محاكمته او يخلى سبيله
حسب الاصول .

المادة ١٣٥ - يجب ان تشمل قرارات
المدعى العام والنائب العام المذكورة في هذا
الفصل (حيثما تقضى الضرورة بذلك) على
اسم المشتكى ، واسم المشتكى عليه وشهرته
وعمره ومحل ولادته وموطنه واذا كان موقوفا
بيان تاريخ توقيفه ، مع بيان موجز للفعل
المسند اليه ، وتاريخ وقوعه ونوعه ووصفه
القانوني والمادة القانونية التي استند اليها
والادلة على ارتكاب ذلك الجرم والاسباب التي
دعت لاعطاء هذا القرار .

المادة ١٣٦ - يصدر النائب العام قراراً
واحداً في الجرائم المتلازمة المستفادة من
الأوراق المعروضة عليه فاذا كان بعضها من
نوع الجنائية والبعض الآخر من نوع الجنحة
تحال القضية برمتها الى المحكمة المختصة
للنظر بها سوية .

المادة ١٣٧ - تكون الجرائم متلازمة :
١ - اذا ارتكبها في آن واحد عدة اشخاص
مجتمعين .

٢ - إذا ارتكبها أشخاص متعددون في أوقات وأماكن مختلفة بناء على اتفاق فيما بينهم .

٣ - إذا كان بعضها توطئة للبعض الآخر أو تمهيدا لوقوعه وإكماله أو لتأمين بقائه بدون عقاب .

٥ - إذا كانت الأشياء المسلوقة أو المختلسة أو التي حصل عليها بواسطة جناية أو جنحة قد اشترك عدة أشخاص في إخفائها كلها أو بعضها .

المادة ١٣٨ - إذا ظهرت أدلة جديدة تؤيد التهمة بحق المشتكى عليه الذي منعت محاكمته ، لعدم وجود أدلة ، أو لعدم كفايتها ، فعلى المدعى العام الذي أصدر قرار منع المحاكمة إجراء تحقيق جديد ، وله أن يصدر أثناء ذلك التحقيق مذكرة توقيف بحق المشتكى عليه ولو كان قد أخلى سبيله .

المادة ١٣٩ - يعد من الأدلة الجديدة إفادات الشهود الذين سبق ذكرهم في الشكوى ولم تتمكن النيابة من احضارهم في حينه والأوراق والمحاضر التي لم تكن قد بحثت إذا كان من شأنها تقوية الأدلة أو السير بالتحقيق في وجهة تؤدي الى ظهور الحقيقة .

الكتاب الثاني

المحاكمات

الباب الأول

الاختصاص

المادة ١٤٠ - تنظر المحكمة البدائية بالدرجة الأولى بحسب اختصاصها في جميع الجناح التي يحيلها اليها المدعى العام أو من يقوم مقامه مما هو خارج عن وظيفة محاكم

الصلح كما تنظر بصفتها الجنائية في جميع الجرائم التي هي من نوع الجنائية ، وفي جرائم الجنحة المتلازمة مع الجنائية المحالة عليها بموجب قرار الاتهام .

الفصل الأول

في حفظ النظام في الجلسة والجرائم المخلة بالاحترام الواجب

المادة ١٤١ - ١ - ضبط الجلسة وإدارتها منوطان برئيسها .

٢ - إذا بدر من أحد الحاضرين انشاء انعقاد الجلسة علامة استحسان أو استهجان أو حركة ضوضاء بأية صورة كانت أو أتى بما يخل بنظام الجلسة أمر رئيس المحكمة أو القاضي بطرده .

٣ - فإن أبى الأذعان ، أو عاد بعد طرده ، أمر رئيس المحكمة أو القاضي بسجنه مدة لا تزيد على ثلاثة أيام .

٤ - وإذا كان الإخلال قد وقع ممن يؤدي وظيفة في المحكمة كان لها أن توقع عليه أثناء انعقاد الجلسة ما لرئيس المصلحة توقيعه من الجزاءات التأديبية .

المادة ١٤٢ - ١ - إذا وقعت جنحة أو مخالفة في الجلسة من قبل شخص ما وكان من اختصاص المحكمة النظر بتلك الجريمة يجوز للمحكمة أن تعاقبه في الحال وتحكم عليه بعد سماع أقوال ممثل النيابة العامة ودفاع ذلك الشخص ، بالعقوبة التي يستحقها ويخضع حكمها هذا لسائر الطرق التي تخضع لها الأحكام الصادرة عنها .

٢ - إذا كان الجرم يخرج عن اختصاص المحكمة ، نظمت محضرا بالواقع وأرسلته مع المشتكى عليه موقوفا الى المدعى العام للاحقته .

٣ - لا تتوقف محاكمة المشتكى عليه في هذه الحالة على شكوى أو دعوى شخصية اذا كانت الجريمة من الجرام التي يشترك القانون لرفع الدعوى فيها الحصول على مثل ذلك .

المادة ١٤٣ - اذا كان الجرم والواقع جنائية نظم رئيس المحكمة أو القاضي محضرا بالواقع وأمر بتوقيف المشتكى عليه واحاله على المدعى العام للاحقته .

المادة ١٤٤ - الجرائم التي تقع في الجلسة ولم تحكم فيها المحكمة حال انعقادها يكون نظرها وفقا للقواعد العادية .

المادة ١٤٥ - اذا وقع من المحامي اثناء قيامه بواجبه في الجلسة وبسببه ما يستدعى مؤاخذه جزائيا أو ما يجوز اعتباره تشويشا مخلا بالنظام يحذر رئيس الجلسة محضرا بما حدث وللمحكمة أن تقرر احالة المحامي الى المدعى العام لاجراء التحقيق اذا كان ما وقع منه يستدعى مؤاخذه جزائيا والى نقيب المحامين اذا كان ما وقع منه يستدعى مؤاخذه تأديبيا . ووفي الحالتين لا يجوز أن يكون رئيس الجلسة التي وقع فيها الحادث أو أحد أعضائها عضوا في المحكمة التي تنظر الدعوى .

الباب الثاني

تبليغ الأوراق القضائية

المادة ١٤٦ - تبلغ الأوراق القضائية بمعرفة محضر أو أحد افراد الشرطة أو الدرك وفاقا للاصول المعينة في قانون أصول المحاكمات الحقوقية مع مراعاة الأحكام الخاصة الواردة في هذا القانون .

الباب الثالث

البيئات

المادة ١٤٧ - ١ - تقام البيئة في الجنايات والجنح والمخالفات بجميع طرق الاثبات ويحكم القاضي حسب قناعته الشخصية .

٢ - اذا نص القانون على طريقة معينة للاثبات وجب التقيد بهذه الطريقة .

٣ - اذا لم تقم البيئة على الواقعة يقرر القاضي براءة المتهم أو الظنين أو المشتكى عليه من الجريمة المسندة اليه .

المادة ١٤٨ (١) - ١ - يجوز للقاضي أن لا يعتمد الا البيانات التي قدمت اثناء المحاكمة وتناقش فيها الخصوم بصورة علنية .

٢ - يجوز الاعتماد على اقوال متهم ضد متهم آخر اذا وجدت قرينة أخرى تؤيدها ويحق للمتهم الآخر أو وكيله مناقشة المتهم المذكور .

المادة ١٤٩ - اذا وجد ادعاء بالحق الشخصي مع القضية الجزائية وجب على القاضي اتباع قواعد الاثبات الخاصة به .

المادة ١٥٠ - ١ - يعمل بالضبط الذي ينظمه افراد الضابطة العدلية في الجنح والمخالفات المكلفون باستثباتها بموجب أحكام القوانين الخاصة حتى يثبت العكس .

٢ - ويشترط في اثباته العكس أن تكون البيئة كتابية أو بواسطة شهود .

المادة ١٥١ - لكي تكون للضبط قوة اثباتية يجب :

- (١) أن يكون قد نظم ضمن حدود اختصاص الموظف واثناء قيامه بمهام وظيفته .
 - (ب) أن يكون الموظف قد شهد الواقعة بنفسه .
 - (ج) أن يكون الضبط صحيحا في الشكل .
- اما الضبوط الأخرى فتكون جميعها كمعلومات عادية .

المادة ١٥٢ - لا يجوز اثبات واقعة بالرسائل المتبادلة بين المتهم أو الظنين أو المشتكى عليه ومحاميه .

المادة ١٥٣ - لا تقبل شهادة أى من أصول المتهم أو الظنين وفروعه أو زوجه عليه كما لا يرغم هؤلاء على أداء الشهادة ضد شركاء ذلك المتهم أو الظنين في اتهام واحد .

المادة ١٥٤ - اذا دعى أى من أصول المتهم المتهم أو الظنين أو فروعه أو زوجه لأداء الشهادة دفاعا عنه فان الشهادة المعطاة على الوجه المذكور سواء في الاستجواب أو في مناقشة المدعى العام يجوز الاستناد اليها في اثبات الجرم المسند الى المتهم أو الظنين .

المادة ١٥٥ - تقبل شهادة كل من الأصول والفروع أو الزوج في الإجراءات الجزائية التي يقيمها أحدهم على الآخر لضرر جسماني أو لاستعمال أحدهم الشدة مع الآخر أو في الإجراءات المتعلقة بالزنا .

المادة ١٥٦ - تقبل الشهادة على السماع عن قول قيل في الوقت الذي يزعم بوقوع الجرم فيه أو قبل وقوعه أو بعده ببرهنة وجيزة اذا كان يتعلق مباشرة بواقعة أو وقائع لها مساس بالقضية على أن تكون هذه الشهادة قد نقلت عن شخص هو نفسه شاهد أيضا .

المادة ١٥٧ - يجوز قبول الشهادة عن قول قاله شخص يدعى بوقوع فعل تعد عليه ويتعلق بذلك الفعل أو الظروف التي اكتنفته اذا قاله حين وقوع الفعل أو بعد ذلك ببرهنة وجيزة أو حالما سنحت له الفرصة لرفع شكوى بذلك أو اذا كان القول مرتبطا بالفعل ارتباطا يجعله قسما من سياق الظروف المتعلقة مباشرة بارتكاب الجرم أو اذا أدى ذلك القول من قبل المفتدى عليه حينما كان على فراش الموت أو كان يعتقد بانه في دور النزع كنتيجة مباشرة للتعدي وان كان الشخص الذي أدى ذلك القول لم يحضر كشاهد أو تعذر حضوره لدى المحاكمة لوفاة أو عجزه أو مرضه أو تغيبه عن المملكة الأردنية الهاشمية .

المادة ١٥٨ - ١ - يجوز سماع الشهود الذين لم يبلغوا خمس عشرة سنة بدون حلف يمين على سبيل الاستدلال اذا تبين أنهم لا يدركون كنه اليمين .

٢ - ان الشهادة التي تؤخذ على سبيل الاستدلال لا تكفى وحدها للدانة ما لم تكن مؤيدة ببينة أخرى .

المادة ١٥٩ - ان الافادة التي يؤديها المتهم أو الظنين أو المشتكى عليه في غير حضور المدعى العام ويعترف فيها بارتكابه جرما تقبل فقط اذا قدمت النيابة بينة على الظروف التي ادبت فيها واقتنعت المحكمة بأن المتهم أو الظنين أو المشتكى عليه اداها طوعا واختيارا .

المادة ١٦٠ (١) - ١ - لاثبات هوية المتهم أو الظنين ، أو المشتكى عليه أو هوية من له علاقة بالجرم ، تقبل في معرض البينة بصمات الأصابع وبصمات راحة اليد وباطن القدم أثناء المحاكمة أو إجراءات التحقيق اذا قدمت بواسطة الشاهد أو الشهود وكانت مؤيدة بالبينة الفنية كما يجوز قبول الصورة الشمسية في معرض البينة المتعرف على صاحبها .

٢ - عند تطبيق حكم هذه المادة تراعى أحكام الباب الثالث من الكتاب الثاني من هذا القانون .

المادة ١٦١ - ١ - ان التقرير الذي يستدل منه بأنه صادر من الموظف المسؤول عن مختبر الحكومة الكيماوى أو من محلل الحكومة الكيماوى والموقع بتوقيعه والمتضمن نتيجة الفحص الكيماوى أو التحليل الذي أجراه بنفسه بشأن أية مادة مشتبها فيها يقبل في معرض البينة في الإجراءات الجزائية دون أن يدعى ذلك الموظف أو المحلل كشاهد .

٢ - بالرغم من أحكام الفقرة (١) يترتب على الموظف أو المحلل أن يحضر كشاهد في الإجراءات الجزائية القائمة أمام أية محكمة بما في ذلك محكمة الصلح اذا رأت المحكمة أو قاضى الصلح ان حضوره ضرورى لتأمين العدالة .

المادة ١٦٢ - ١ - اذا تعذر احضار شاهد ادى شهادة في التحقيقات الأولية بعد حلفه اليمين الى المحكمة لوفاته أو مرضه أو غيابه عن المملكة الأردنية الهاشمية يجوز للمحكمة تأمر بتلاوة افادته أثناء المحاكمة كهيئة في القضية .

٢ - للمحكمة ان تأمر ولو من تلقاء نفسها اثناء نظر الدعوى وفي أى دور من ادوار المحاكمة فيها بتقديم أى دليل وبدعوة أى شاهد تراه لازما لظهور الحقيقة .

٣ - يعمل بالمادة (٧٦) اذا كان الشاهد أحد رجال الدين .

المادة ١٦٣ - اذا أبلغ الشاهد مذكرة دعوى لاداء الشهادة ولم يحضر تصدر المحكمة مذكرة احضار بحقه ولها أن تقضى بتفريمه حتى خمسة دنائير غرامه .

المادة ١٦٤ - اذا حضر الشاهد المحكوم عليه بالفرامة ، ان كان اثناء المحاكمة أو بعدها، وأبدى عذرا مشروعا عن غيابه فللمحكمة ان تعفيه منها .

المادة ١٦٥ - اذا امتنع الشاهد بغير مبرر قانونى عن أداء اليمين أو عن الاجابة على الأسئلة التى توجهها اليه المحكمة فيجوز لها أن تودعه السجن مدة لا تتجاوز شهرا واحدا واذا قبل اثناء مدة ايداعه السجن وقبل اختتام الاجراءات ان يحلف اليمين ويجيب على الأسئلة التى تلقى عليه يفرج عنه في الحال بعد قيامه بذلك .

الباب الرابع اصول المحاكمة لدى المحاكم البدائية في القضايا الجنحية

المادة ١٦٦ - ١ - لا يقدم أى شخص للمحاكمة أمام محكمة بدائية من أجل الجرائم التى يخرج حق النظر فيها عن اختصاص قضاة الصلح أو الجرائم الملازمة لها ، ما لم يصدر

بحقه المدعى العام قرار ظن من أجل محاكمته بتلك الجريمة .

٢ - تنعقد جلسات المحكمة البدائية بحضور ممثل النيابة العامة والكاتب .

المادة ١٦٧ - في المحاكمات التى تجرى أمام قاضى الصلح وغيرها التى لا يفرض القانون تمثيل النيابة فيها يجوز للشاكي أو وكيله حضور المحاكمة والقيام بدور ممثل النيابة فيها من حيث تسمية البيئة وتقديمها .

المادة ١٦٨ - يسوغ للظنين فى دعاوى الجنحة غير المعاقب عليها بالحبس ان ينيب عنه وكيل ما لم تقرر المحكمة حضوره بالذات .

المادة ١٦٩ - اذا لم يحضر الظنين الى المحكمة فى اليوم والساعة المعينين فى مذكرة الدعوى المبلغة له حسب الاصول ، للمحكمة أن تحاكمه غيابيا ، ولو كان مكفولا ، ولها فى مثل هذه الحالة الأخيرة أن تصدر مذكرة قبض بحقه .

المادة ١٧٠ - اذا حضر المدعى بالحق الشخصى أو الظنين المحاكمة ثم انسحب منها لأى سبب كان أو اذا غاب عن المحاكمة بعد حضوره احدى جلساتها تعتبر المحاكمة وجاهية بحقه وتبدأ مدة الاستئناف من تاريخ تبلفه الحكم .

المادة ١٧١ - تجرى المحاكمة علانية ما لم تقرر المحكمة اجراءها سرا بداعى المحافظة على النظام العام أو الاخلاق ويمكن فى جميع الاحوال منع الاحداث أو فئة معينة من الناس من حضور المحاكمة .

المادة ١٧٢ - ١ - عند البدء فى المحاكمة يتلو كاتب المحكمة قرار الظن والأوراق والوثائق الأخرى ان وجدت ، ويوضح ممثل النيابة العامة والمدعى الشخصى أو وكيله وقائع الدعوى ،

ثم تسأل المحكمة الظنين عن التهمة المستندة اليه .

٢ - اذا اعترف الظنين بالتهمة ، يأمر الرئيس بتسجيل اعترافه بكلمات اقرب ما تكون الى الالفاظ التي استعمالها في اعترافه ومن ثم تدينه المحكمة ، وتحكم عليه بالعقوبة التي تستلزمها جريمته الا اذا بدت لها اسباب كافية تقضى بعكس ذلك .

٣ - اذا رفض الظنين الاجابة يعتبر انه غير معترف بالتهمة ويأمر رئيس المحكمة بتدوين ذلك في الضبط .

٤ - اذا انكر الظنين التهمة او رفض الاجابة عليها ، او لم تقنع المحكمة باعترافه تشرع في استماع البيانات وفقا لما هو منصوص عليه فيما بعد .

المادة ١٧٣ - ١ - تدعو المحكمة شهود النيابة وشهود المدعى الشخصي وتسمح اقوالهم من قبلها مباشرة ، وتعرض عليهم المواد الجرمية (ان وجدت) ، ويجوز للنيابة والمدعى الشخصي توجيه أسئلة لكل شاهد ، كما يجوز للظنين او وكيله ان يوجه مثل هذه الأسئلة الى الشهود ويناقشهم فيها .

٢ - اذا لم يوكل للظنين محاميا فللمحكمة عند استجواب كل شاهد ان تسأل الظنين اذا كان يرغب في توجيه أسئلة الى ذلك الشاهد وتدوين في الضبط أسئلته واجوبة الشهود عليها .

المادة ١٧٤ - ١ - يسأل رئيس المحكمة كل شاهد قبل سماع شهادته عن اسمه وشهرته وعمره ومهنته وموطنه وهل هو في خدمة أحد الفريقين أو من ذوى قرباه وعن درجة القرابة ويحلفه اليمين بالله العظيم بأن يشهد الحق بدون زيادة أو نقصان ويدون جميع ذلك في محضر المحاكمة .

٢ - تتلى على الشاهد افادته السابقة ان وجدت ويطلب منه التوفيق بينها اذا وجد تناقض فيها مع افادته المؤداة أمام المحكمة .

المادة ١٧٥ - ١ - بعد الانتهاء من استماع البيانات تسأل المحكمة الظنين عما اذا يرغب في اعطاء افادة دفاعا عن نفسه فاذا أعطى مثل هذه الافادة جاز لممثل النيابة العامة مناقشته .

٢ - بعد أن يعطى الظنين افادة تسأله المحكمة اذا كان لديه شهودا أو بينة أخرى يعزز فيها دفاعه ، فاذا ذكر أن لديه شهودا ، دعته المحكمة وسمعت شهاداتهم .

٣ - تدعو المحكمة شهود الدفاع على نفقة الظنين ما لم تقرر المحكمة عكس ذلك .

٤ - للظنين أو وكيله حق توجيه أسئلة الى شهود الدفاع ، كما أن لممثل النيابة والمدعى الشخصي حق مناقشة هؤلاء الشهود .

المادة ١٧٦ - بعد استماع البيانات يبدى المدعى الشخصي مطالبه وممثل النيابة العامة مطالعته والظنين والمسئول بالمال دفاعهما وبعد ذلك تحكم المحكمة في الحال أو في جلسة تالية .

المادة ١٧٧ - اذا ثبت ان الظنين ارتكب الجرم المسند اليه تحكم عليه المحكمة بالعقوبة وتقضى في الحكم نفسه بالالزامات المدنية .

المادة ١٧٨ - اذا تبين أن الفعل لا يؤلف جرما أو أن الظنين بريء منه قررت المحكمة عدم مسؤوليته أو أعلنت براءته وتقضى على المدعى الشخصي في الوقت ذاته بطلب الظنين التعويض اذا ظهر لها ان الدعوى أقيمت عليه بصورة كيدية .

المادة ١٧٩ - ١ - اذا كان الفعل من نوع المخالفة أو الجنحة العائد حق النظر فيها الى المحكمة الصلحية ولم يطلب المدعى العام أو المدعى الشخصي احالة الدعوى على تلك المحكمة تقضى المحكمة بأساس القضية وبالتعويض الشخصي عند الاقتضاء .

٢ - اما اذا كان الفعل ملازما لجنحة من اختصاص المحكمة البدائية تقضى المحكمة فيهما بحكم واحد .

المادة ١٨٠ - اذا وجدت المحكمة أن الفعل يشكل جريمة جنائية ، قضت بعدم اختصاصها ،

واذا اصر المدعى العام على قراره الظنى ، عند توديع الدعوى اليه عندئذ يحل الخلاف على الاختصاص بطريقة تعيين المرجع ويبقى لها حق اصدار مذكرة التوقيف عند الحاجة .

المادة ١٨١ - ١ - يحكم برسوم ونفقات الدعوى وفقا لاحكام نظام رسوم المحاكم .

٢ - يمكن اعفاء المدعى الشخصى الذى خسر الدعوى من الرسوم والنفقات كلها او بعضها اذا اتضح حسن نيته .

المادة ١٨٢ - يجب ان يشتمل الحكم النهائى على العلل والاسباب الموجبة له وان تذكر فيه المادة القانونية المنطبق عليها الفعل وهل هو قابل الاستئناف ام لا .

المادة ١٨٢ - ١ - يوقع قضاة المحكمة مسودة الحكم قبل تفهيمه ويوقعها الكاتب غب تلاوته .

٢ - واذا كان الحكم خاليا من التوقيع غرم الكاتب بدينار حتى عشرة دنانير غرامة واستهدف القاضى للشكوى من الحكم .

٣ - تصدر المحكمة حكمها بالاجماع او بالاكثرية .

٤ - يتلو رئيس المحكمة او من ينوبه الحكم فى جلسة علنية ويؤرخ بتاريخ تفهيمه .

٥ - يسجل الحكم بعد صدوره فى سجل المحكمة الخاص ويحفظ اصل الحكم مع اوراق الدعوى العائدة اليه .

المادة ١٨٤ - للمحكوم عليه غيابيا ان يعترض على الحكم فى ميعاد عشرة ايام ابتداء من اليوم الذى يلى تاريخ تبلفه الحكم وذلك باستدعاء يرفعه الى المحكمة التى اصدرت الحكم اما مباشرة واما بواسطة محكمة موطنه .

المادة ١٨٥ - ١ - يرد الاعتراض الوارد بعد انقضاء الميعاد المبين فى المادة السابقة .

٢ - اما اذا لم يبلغ المحكوم عليه الحكم بالذات او لم يستدل من معاملات انفاذه ان

المحكوم عليه علم بصدوره يبقى الاعتراض مقبولا حتى سقوط العقوبة بالتقادم .

المادة ١٨٦ - يرد الاعتراض اذا لم يحضر المحكوم عليه الجلسة الاولى للمحاكمة الاعتراضية او تغيب قبل ان يتقرر قبول اعتراضه شكلا .

المادة ١٨٧ - اذا قبل الاعتراض شكلا اعتبر الحكم الغيابى كانه لم يكن مع مراعاة احكام المادة ١٨٠ المتعلقة بمذكرة التوقيف الصادرة عن المحكمة .

المادة ١٨٨ - ١ - لا يسوغ الاعتراض على الحكم الغيابى القاضى برد الاعتراض وانما يسوغ استئنافه وفقا للاصول المبينة فيما بعد .

٢ - ويشمل هذا الاستئناف الحكم الغيابى الاول .

المادة ١٨٩ - ١ - لا يقبل الحكم الغيابى الصادر بمثابة الواجهى الاعتراض وانما يسوغ استئنافه وفقا للاصول المبينة فيما بعد .

٢ - اذا تضمن الحكم الغيابى انه قابل للاعتراض ، ولم يكن كذلك قررت المحكمة رد الاعتراض ، ويبقى للمحكوم عليه المعترض استئناف الحكم خلال المدة القانونية وتبتدىء من اليوم الذى يلى صدور قرار الرد ، او تبلفه اذا كان غيابيا .

المادة ١٩٠ - فى نهاية كل خمسة عشر يوما من كل شهر ترسل المحكمة الى النائب العام جدولا بالاحكام الصادرة خلالها .

المادة ١٩١ - يقبل الطعن بطريق الاستئناف فى الاحكام الجنحوية ويجرى وفقا للقواعد والاصول المنصوص عليها فى باب الاستئناف .

المادة ١٩٢ - ينفذ الحكم قبل انقضاء ميعاد الاستئناف ولا قبل البت فى الاستئناف عند وقوعه .

المادة ١٩٣ - اذا كان الظنين او المشتكى عليه موقوفا وقضت محكمة الدرجة الاولى بالبراءة اطلق سراحه فور صدور الحكم بالرغم من استئنافه واذا قضت بعقوبة الحبس او الغرامة اطلق سراحه فور انفاذها .

الباب الخامس

الفصل الأول

الأصول الموجزة

المادة ١٩٤ - تجرى في مخالفة القوانين والانظمة البلدية والنقل على الطرق الاصول الموجزة الآتى بيانها .

المادة ١٩٥ - ١ - عند وقوع مخالفة للقوانين والانظمة المذكورة وكانت تستوجب عقوبة تكميرية ترسل ورقة الضبط المنظمة بها الى القاضى المختص فيحكم بالعقوبة التى يستوجبها الفعل قانونا بدون دعوة المشتكى عليه .

٢ - يصدر القاضى حكمه فى ميعاد عشرة ايام ما لم يوجب القانون ميعادا اقصر من ذلك .

المادة ١٩٦ - يأخذ القاضى بصحة الوقائع المثبتة فى أوراق الضبط الموافقة لاصول تنظيمها .

المادة ١٩٧ - يشتمل القرار القاضى بالعقوبة على ذكر الفعل ووصفه والمادة القانونية المنطبقة عليه .

المادة ١٩٨ - تخضع هذه الاحكام للتبليغ ولطرق المراجعة العادية .

المادة ١٩٩ - لا تطبق الاصول الموجزة المنصوص عليها فى هذا الفصل عندما يكون فى الدعوى مدعى شخصى .

الباب السادس

اصول المحاكمة لدى المحاكم البدائية

فى القضايا الجنائية

الفصل الأول

وظائف رئيس محكمة الجنايات

المادة ٢٠٠ - يدير رئيس محكمة الجنايات

الجلسة ويتخذ التدابير اللازمة لحسن سير المحاكمة .

المادة ٢٠١ - ١ - يتمتع رئيس محكمة الجنايات بسلطة يكون له بمقتضاها الحق فى أن يتخذ من تلقاء نفسه جميع التدابير التى يراها مؤدية لتأمين العدالة .

٢ - ويكل القانون الى ضميره وشرفه بذل غاية جهده فى سبيل هذا الامر .

الفصل الثانى

وظائف المدعى العام

المادة ٢٠٢ - يتولى المدعى العام بنفسه او بواسطة احد مساعديه الادعاء على المتهمين بالجرائم الواردة فى قرار الاتهام . ولا يسوغ له أن يدعى على المتهمين بأفعال خارجة عن منطوق قرار الاتهام .

المادة ٢٠٣ - يجب على المدعى العام حالما يصله قرار الاتهام أن يصرف اهتمامه بتنظيم لائحة الاتهام وقائمة بأسماء الشهود ويقوم بتبليغها مع قرار الاتهام الى المتهم وبعد أن يودع اضرارة الدعوى الى المحكمة يقوم باتمام المعاملات الاولى واتخاذ الوسائل اللازمة لاجراء المحاكمة فى الموعد المعين لها .

المادة ٢٠٤ - يحضر ممثل النيابة جلسات المحاكمة وتفهم الحكم .

المادة ٢٠٥ - يطلب ممثل النيابة باسم القانون من المحكمة ما يراه من المطالب ، وعلى المحكمة ان تثبت مطالبة فى محضر المحاكمة وتبث فيها .

الفصل الثالث

الاجراءات

المادة ٢٠٦ - ١ - لا يقدم شخص للمحاكمة فى قضية جنائية الا اذا كان النائب العام او من يقوم مقامه قد اصدر قرارا باتهامه بتلك الجريمة .

٢ - ينبغي أن تتضمن لائحة الاتهام واسم المتهم وتاريخ توقيعه ونوع الجرم المسند اليه وتاريخ وقوعه وتفاصيل التهمة والمواد القانونية التي يستند اليها الاتهام واسم الشخص الذي وقع عليه الجرم .

المادة ٢٠٧ - يبلغ المدعى العام صورة عن قرار الاتهام ولائحة الاتهام وقائمة بأسماء الشهود للمتهم قبل يوم المحاكمة بسبعة أيام على الأقل .

المادة ٢٠٨ - ١ - بعد ان يودع المدعى العام اضبارة الدعوى الى المحكمة ، على رئيس المحكمة او من ينوبه من قضاة المحكمة في الجرائم التي يعاقب عليها بالاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة او الاعتقال المؤبد ان يحضر المتهم ويسأل منه هل اختار محاميا للدفاع عنه فان لم يكن قد فعل وكانت حالته المادية لا تساعد على اقامة محام عين له الرئيس او نائبه محاميا .

٢ - يدفع من خزينة الحكومة للمحامي الذي عين بمقتضى الفقرة السابقة أجر لا يتجاوز خمسة دنائير عن كل جلسة مع نفقات السفر الضرورية .

المادة ٢٠٩ - لوكيل المتهم ان ينسخ على نفقته الأوراق التي يرى فيها فائدة للدفاع .

المادة ٢١٠ - اذا صدر بحق مرتكبى الجرم الواحد او بعضهم قرارات اتهام مستقلة فللمحكمة ان تقرر توحيد الدعاوى المتعلقة بهم اما من تلقاء نفسها واما بناء على طلب ممثل النيابة .

المادة ٢١١ - اذا تضمن قرار الاتهام عدة جرائم غير متلازمة فللمحكمة ان تقرر من تلقاء نفسها او بناء على طلب ممثل النيابة او الدفاع ان لا يحاكم المتهمون بادىء ذى بدء الا عن بعض هذه الجرائم دون البعض الآخر .

المادة ٢١٢ - يمثل المتهم امام المحكمة طليقا بغير قيود ولا اغلال وانما تجرى عليه الحراسة اللازمة ولا يجوز ابعاده عن الجلسة اثناء نظر الدعوى الا اذا وقع منه تشويش يستدعى ذلك

وفي هذه الحالة تستمر الاجراءات الى ان يمكن السير فيها بحضوره ، وعلى المحكمة ان توقفه على ما تم في غيبته من الاجراءات .

المادة ٢١٣ - ١ - يسأل الرئيس المتهم عن اسمه وشهرته وعمره ومهنته ومحل اقامته وولادته وما اذا كان متزوجا او صدر بحقه حكم سابق ام لا .

٢ - تجرى المحاكمة علانية ما لم تقرر المحكمة اجراءها سرا بداعى المحافظة على النظام العام او الاخلاق العامة او كانت الدعوى تتعلق بالعرض ، وللمحكمة في مطلق الاحوال ان تمنع فئات معينة من الناس من حضور المحاكمة .

المادة ٢١٤ - يدون كاتب المحكمة بأمر الرئيس جميع وقائع المحاكمة في محضر الجلسة ويوقعه مع الهيئة الحاكمة .

المادة ٢١٥ - ١ - ينوب الرئيس وكيل المتهم ان وجد ان يدافع عن موكله بشكل لا يخل بحرمة القانون .

٢ - ينوب الرئيس المتهم ان يصغى الى كل ما سيتلى عليه ويأمر كاتب المحكمة بتلاوة قرار الظن وقرار الاتهام ولائحة الاتهام وقائمة أسماء الشهود والضبوط والوثائق الأخرى .

٣ - وبعد ذلك يلخص الرئيس للمتهم مآل التهمة الموجهة اليه ويوعز اليه بأن ينتبه الى الأدلة التي سترد بحقه .

المادة ٢١٦ - ١ - بعد ان يتلو الكاتب ما ذكر في المادة السابقة من قراراته ووثائق وبعد ان يوضح ممثل النيابة وقائع الدعوى ، والمدعى الشخصى او وكيله شكواه ، يسأل الرئيس ، المتهم عن التهمة المسندة اليه .

٢ - اذا اعترف المتهم بالتهمة ، يأمر الرئيس بتسجيل اعترافه بكلماته اقرب ما تكون الى الالفاظ التى استعملها فى اعترافه ، ويجوز للمحكمة الاكتفاء باعترافه ، وعندئذ تحكم عليه بالعقوبة التى تسلتزمها جريمته الا اذا رأت خلاف ذلك .

٣ - اذا رفض المتهم الاجابة يعتبر غير معترف بالتهمة ويأمر رئيس المحكمة بتدوين ذلك في الضبط .

٤ - اذا انكر المتهم التهمة او رفض الاجابة عليها او لم تقنع المحكمة باعترافه بها تشرع - المحكمة - في الاستماع الى شهود الاثبات .

المادة ٢١٧ - لا يجوز للنيابة والمدعى الشخصى استدعاء أى شخص للشهادة لم يرد اسمه في قائمة أسماء الشهود ما لم يكن المتهم او محاميه قد تبلغ اشعارا باسم الشاهد الذى يراد استدعاؤه .

المادة ٢١٨ - يتخذ الرئيس عند الاقتضاء التدابير اللازمة لمنع الشهود من الاختلاط قبل اداء الشهادة .

المادة ٢١٩ - ١ - يؤدى كل شاهد شهادته منفردا .

٢ - يسأل الرئيس كل شاهد قبل استماع افادته عن اسمه وشهرته وعمره ومهنته وموطنه او سكنه وهل يعرف المتهم قبل الجرم وهل هو في خدمة أحد الفريقين او من ذوى قرباد وعن درجة القرابة ويحلفه اليمين بالله العظيم بأن ينطق بالحق بدون زيادة والا نقصان .

٣ - يجوز للمحكمة أن لا تأخذ بشهادة الشاهد الذى لم يحلف اليمين او انه رفض حلفها .

٤ - اذا قرر الشاهد انه لم يعد يذكر واقعة من الوقائع يجوز أن يتلى من شهادته التى أقرها في التحقيق الجزء الخاص بهذه الواقعة .

٥ - تتلى اقوال الشاهد السابقة ، ويأمر الرئيس كاتب المحكمة بتدوين ما يظهر بينها وبين شهادته من الزيادة والنقصان او التغير والتباين ، بعد أن يستوضح منه عن سبب ذلك .

المادة ٢٢٠ - ١ - عند انتهاء الشاهد من شهادته يسأله الرئيس هل المتهم الحاضر هو المقصود بشهادته ثم يسأل المتهم عن طعنه بالشاهد وهل له اعتراض على شهادته .

٢ - يجوز للمحكمة قبل سماع شهادة الشاهد أو اثنائها أو بعدها أن تخرج المتهم أو المتهمين من قاعة المحاكمة وأن تبقى منهم من تريد لتستوضحه منفردا أو مجتمعا مع غيره عن بعض وقائع الدعوى ، غير أنه لا يجوز أن تتابع المحاكمة قبل أن يطلع المتهم على الأمور التى جرت بغيابه .

٣ - لمثل النيابة العامة أن يطلب من المحكمة القيام بمثل هذا الاجراء .

المادة ٢٢١ - ١ - بعد فراغ المحكمة من سماع شهادة الشاهد ، يجوز للمتهم أو محاميه أن يوجه بواسطة المحكمة أى سؤال الى كل شاهد دعى لاثبات التهمة بما في ذلك المشتكى اذا دعى كشاهد ، ويجوز للنيابة أن توجه مثل هذه الأسئلة ، فى المسائل التى أثرت ، وكذلك يجوز للنيابة أن توجه أسئلة الى شهود الدفاع ، وللدفاع أيضا توجيه أسئلة فى المسائل التى أثرت أثناء المناقشة .

٢ - وللمحكمة أيضا أن تستوضح الشاهد عن كل ما تعتبره مساعدا على ظهور الحقيقة .

٣ - يدون فى الضبوط جميع ما يرد أثناء الاستجواب والمناقشة وكذلك الاعتراضات التى تثار أثناء المحاكمة .

المادة ٢٢٢ - لا يبرح الشاهد قاعة المحاكمة ما لم يأذن له الرئيس بذلك .

المادة ٢٢٣ - بعد سماع شهود النيابة والمدعى الشخصى يستمع الى شهود المتهم .

المادة ٢٢٤ - أثناء استماع الشهود يسوغ للمحكمة أن تخرج من تريد من الشهود من قاعة المحاكمة أو ادخال واحد أو أكثر ممن أخرجوا لاستعادة شهادته على حدة أو بحضور بعضهم بعضا ، ويسوغ لممثل النيابة العامة أو المتهم أن يطلب من المحكمة القيام بمثل هذا الاجراء .

المادة ٢٢٥ - اذا تبين من المحاكمة أن أحد الشهود كاذب فى افادته فلرئيس المحكمة أن يوقفه فى الحال من تلقاء نفسه أو بناء على طلب

المدعى العام أو ممثله ثم يحال الى المدعى العام للتحقيق معه .

المادة ٢٢٦ - ١ - للمحكمة أثناء النظر في الدعوى ان تستدعى من تلقاء نفسها أى شخص لاستماع أقواله كشاهد اذا رأت أن ذلك يساعد على اظهار الحقيقة ، ولها اصدار مذكرة احضار اذا دعت الضرورة لذلك ، ولها أيضا أن تسمع شهادة أى انسان يحضر من تلقاء نفسه لبدء معلومات في الدعوى .

٢ - ان تطلع المتهم والشهود وكل من له علاقة في الدعوى على جميع المواد المضمومة المتعلقة بالجرم والتي يمكن أن تكون مدارا لثبوته وتسال من كل واحد منهم عن تلك المواد .

المادة ٢٢٧ - ١ - اذا كان المتهم أو الشهود أو احدهم لا يحسنون التكلم باللغة العربية عين رئيس المحكمة ترجمانا لا يقل عمره عن الثامنة عشرة وحلفه اليمين بأن يترجم فيما بينهم وبين المحكمة بصدق وامانة .

٢ - اذا لم تراع احكام هذه المادة تكون المعاملة باطلة .

المادة ٢٢٨ - يسوغ للمتهم وممثل النيابة ان يطلبوا رد الترجمان المعين على ان يبدوا الاسباب الموجبة لذلك وتفصل المحكمة في الامر .

المادة ٢٢٩ - لا يسوغ انتخاب الترجمان من الشهود واعضاء المحكمة النازرة في الدعوى ولو رضى المتهم وممثل النيابة والا كانت المعاملة باطلة .

المادة ٢٣٠ - اذا كان المتهم أو الشاهد ابكم اصم ولا يعرف الكتابة عين الرئيس للترجمة بينه وبين المحكمة من اعتاد مخاطبته أو مخاطبة أمثاله بالاشارة أو بالوسائل الفنية الأخرى .

المادة ٢٣١ - اذا كان الابكم الاصم من الشهود أو المتهمين يعرف الكتابة فيسطر كاتب المحكمة الاسئلة والملاحظات ويسلمها اليه فيجيب عليها خطيا ، ويتولى الكاتب جميع ذلك في الجلسة .

المادة ٢٣٢ - اذا تبين للمحكمة لدى الانتهاء من سماع البيانات المقدمة من النيابة وجود قضية ضد المتهم تسأله عما اذا كان يرغب في اعطاء افادة دفاعا عن نفسه فاذا أعطى مثل هذه الافادة يجوز للمدعى العام أو ممثله مناقشة المتهم . بعد أن يعطى المتهم افادة تسأله المحكمة اذا كان لديه شهود أو بينة أخرى يعزز بها دفاعه فاذا ذكر ان لديه شهودا تسمع المحكمة شهادتهم ان كانوا حاضرين والا أجلت المحاكمة وأصدرت لهم مذكرة حضور .

يجلب شهود الدفاع على نفقة المتهم ما لم تقرر المحكمة عكس ذلك .

المادة ٢٣٣ - ١ - اذا ظهر للمحكمة أن المتهم كان حين ارتكابه الجرم المسند اليه مصابا بمرض سبب اختلالا في قواه العقلية وجعله عاجزا عن ادراك كنه أعماله أو عن العلم بأنه محظور عليه اتيان العمل أو الترك الذي يكون الجرم قررت ادانته وعدم مسؤوليته جزائيا .

٢ - اذا ظهر للمحكمة اثناء المحاكمة ان المتهم مختل في قواة العقلية أو معتوه لدرجة تحول دون محاكمته تصدر قرارا باعتقاله ووضعه تحت المراقبة الطبية للمدة التي تراها ضرورية .

٣ - اذا ظهر بنتيجة هذه المراقبة أن الشخص المعتقل سليم العقل وذلك بشهادة طبيبين من أطباء الحكومة تباشر المحكمة محاكمته والا تأمر بوضعه في مستشفى الامراض العقلية .

٤ - يعمل بأحكام هذه المادة لدى المحاكم البدائية وقضاة الصلح والمحاكم الأخرى .

المادة ٢٣٤ - يجوز للمحكمة أن تعدل التهمة وفقا للشروط التي تراها عادلة على أن لا يبنى هذا التعديل على وقائع لم تشملها البيئة المقدمة واذا كان التعديل يعرض المتهم لعقوبة أشد تؤجل القضية لمدة تراها المحكمة ضرورية لتمكين المتهم من تحضير دفاعه على التهمة المعدلة .

المادة ٢٣٥ - بعد الانتهاء من سماع البينات يبدى المدعى العام مطالعته والمدعى الشخصى مطالبه والمتهم والمسئول بالمال دفاعهما وبعد ذلك تختم المحاكمة .

الفصل الرابع الحكم

المادة ٢٣٦ - ١ - بعد ان يعلن الرئيس ختام المحاكمة تختلى المحكمة فى غرفة المذاكرة وتدقق فى قرار الاتهام وأوراق الضبط وادعاءات ومدافعات ممثل النيابة والمدعى الشخصى والمتهم ثم تتذاكر فيها وتضع حكمها باجماع الآراء أو بأغليبتها .

٢ - تقضى المحكمة بالتجريم عند ثبوت الفعل وبالتبرئة عند انتفاء الأدلة أو عدم كفايتها وبعد المسؤولية اذا كان الفعل لا يؤلف جرماً ولا يستوجب عقاباً .

٣ - اذا قررت المحكمة التجريم تسمع أقوال ممثل النيابة وأقوال المدعى الشخصى والمتهم أو محاميه ثم تقضى بالعقوبة والالزامات المدنية .

المادة ٢٣٧ - ١ - يشتمل القرار على ملخص الوقائع الواردة فى قرار الاتهام والمحاكمة وعلى ملخص مطالب المدعى الشخصى والمدعى العام ودفاع المتهم وعلى الأدلة والأسباب الموجبة للتجريم أو عدمه ، اما قرار الحكم فيجب أن يشتمل على المادة القانونية المنطبق عليها الفعل فى حالة التجريم وعلى تحديد العقوبة والالزامات المدنية .

٢ - يوقع القضاة الحكم قبل تفهيمه ويتلى علناً بحضور المتهم وممثل النيابة ويفهم الرئيس المحكوم عليه بأن له الحق باستئناف الحكم خلال خمسة عشر يوماً بعد أن تلقى عليه النصائح اللازمة .

المادة ٢٣٨ - اذا قضت المحكمة ببراءة المتهم أو عدم مسؤوليته أطلق سراحه فى الحال ما لم يكن موقوفاً لداع آخر .

المادة ٢٣٩ - يجوز للمحكمة ان تضمن الشخص الذى تدينه بجرم من غير الجرائم التى تستوجب الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة رسوم المحاكمة والنفقات الناشئة عنها مع مصاريف الشهود كلها أو بعضها وتحصل الرسوم بنفس الطريقة التى تحصل بها الغرامات .

المادة ٢٤٠ - يحكم برسوم ونفقات الدعوى على المدعى الشخصى غير المحق فى دعواه ويمكن اعفاؤه منها كلها أو بعضها اذا اتضح حسن نيته ويكون قرار الاعفاء مفصل الأسباب .

المادة ٢٤١ - اذا اعتبرت المحكمة أن الفعل المسند الى المتهم لا يؤلف جريمة بل جنحة أو مخالفة تبقى يدها على الدعوى وتحكم بها .

المادة ٢٤٢ - ١ - تسجل خلاصة الحكم بعد صدوره فى سجل المحكمة الخاص بالأحكام . ويحفظ أصل الحكم مع أوراق الدعوى العائدة اليه .

٢ - ترسل المحكمة الى النائب العام فى نهاية كل خمسة عشر يوماً من كل شهر جدولاً بالأحكام التى صدرت خلالها .

الباب السابع

محاكمة المتهم الفار من وجه العدالة

المادة ٢٤٣ - ١ - اذا قرر النائب العام اتهام شخص لم يقبض عليه أو لم يسلم نفسه، يصدر مع قرار الاتهام مذكرة أخذ وقبض ، تتضمن منح السلطة لكل فرد من سلطات الأمن القاء القبض عليه وتسليمه الى النيابة .

٢ - على المدعى العام بعد تسلمه أوراق الدعوى بما فيها قرار الاتهام ، أن ينظم لائحة

الاتهام وقائمة بأسماء الشهود ويرسلها مع صورة عن قرار الاتهام ، لتبليغها الى موطن المتهم الأخير ، وبعد التبليغ ، عليه أن يرسل الدعوى الى المحكمة لمحاكمته .

٣ - على الرئيس بعد تسلمه اضبارة الدعوى أن يصدر قراراً بامهال المتهم مدة عشرة ايام لتسليم نفسه الى السلطات القضائية خلال هذه المدة . ويذكر في القرار نوع الجناية . والأمر بالقبض عليه وان كل من يعلم بمحل وجوده عليه أن يخبر عنه .

٤ - اذا لم يسلم المتهم نفسه خلال هذه المدة يعتبر فاراً من وجه العدالة وتوضع أمواله وأملكه تحت ادارة الحكومة ما دام فاراً ويحرم من التصرف بها ويمنع من اقامة اية دعوى ، وكل تصرف قام به او التزام تعهد به بعد ذلك يعتبر باطلا .

المادة ٢٤٤ - ١ - ينشر قرار الامهال في الجريدة الرسمية او في احدى الجرائد المحلية ويعلق على باب سكن المتهم الأخير او في ساحة بلدته وعلى باب قاعة محكمة البداية .

٢ - يبلغ المدعى العام في الحال القرار المذكور الى مأمور التسجيل المختص لوضع اشارة الحجز على عقارات المتهم .

المادة ٢٤٥ - بعد انقضاء مهلة العشرة الايام المعينة في المادة ٢٤٣ تشرع محكمة الجنايات بمحاكمة المتهم غيابيا .

المادة ٢٤٦ - ١ - لا يقبل وكيل عن المتهم في المحاكمة الغيابية .

٢ - واذا كان المتهم خارج الاراضي الأردنية او تعذر حضوره للمحاكمة فيحق لأقربائه وأصدقائه تقديم معذرتهم واثبات مشروعيتها .

المادة ٢٤٧ - اذا قبلت المحكمة المعذرة قررت ارجاء محاكمة المتهم ووضع أملكه تحت ادارة الخزينة مدة مناسبة باعتبار ماهية المعذرة وبعد المسافة .

المادة ٢٤٨ - ١ - فيما خلا الحالة المبينة في المادة السابقة بعد التثبت من تبليغ ونشر قرار الاتهام تقرر المحكمة اجراء المحاكمة غيابيا .

٢ - يتلو الكاتب قرار الاتهام ولائحة الاتهام وقائمة أسماء الشهود وقرار الظن والوثائق الأخرى ثم تستمع المحكمة لبيان النيابة العامة والمدعى الشخصي بهذا الصدد وتقضى في الدعوة على الوجه الذي تراه عادلا .

٣ - اذا تعذر سماع بعض الشهود فتتلى افاداتهم السابقة واجوبة شركاء المتهم في الجريمة ، ويتلى أيضا ما تراه المحكمة من تلك الأوراق مساعدا على اظهار الحقيقة .

المادة ٢٤٩ - اذا حكم على المتهم الفار تخضع أمواله ، اعتبارا من صيرورة الحكم نافذا ، للأصول المتبعة في ادارة أموال الغائب ولا تسلم هذه الأموال اليه او الى مستحقيها من بعده الا عند سقوط الحكم الغيابي .

المادة ٢٥٠ - تعلن خلاصة الحكم الصادر على المتهم خلال عشرة ايام من تاريخ صدور الحكم بمعرفة النيابة العامة وذلك بنشرها في الجريدة الرسمية وفي احدى الصحف المحلية وبتعليقها على باب سكن المتهم الأخير وفي ساحة بلدته وعلى باب قاعة محكمة البداية وتبلغ أيضا الى مأمور التسجيل المختص .

المادة ٢٥١ - يصبح الحكم نافذا من اليوم التالي لنشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢٥٢ - ١ - لا يكون غياب أحد المتهمين بحد ذاته سببا لارجاء المحاكمة أو تأخير النظر في الدعوى بحق رفاقه من المتهمين .

٢ - للمحكمة أن تقرر بعد محاكمة المتهمين الحاضرين تسليم المواد الجرمية المحفوظة في مستودع الامانات اذا طلبها أصحابها أو مستحقوها ويحق لها أن تقرر تسليمها بشرط اعادتها الى المحكمة عند طلبها .

٣ - ويجب على الكاتب قبل تسليم هذه المواد أن ينظم بها محضرا يبين فيه عددها وأوصافها

المادة ٢٥٣ - في مدة وجود أموال المتهم الغائب تحت يد الخزينة تعطى زوجته وأولاده ووالداه ومن يعولهم شرعا نفقة شهرية من واردات أملاكه تعيينها المحكمة المدنية العائدية إليها الأمر . كما يجوز للمدعى الشخصى أن يستصدر من المحكمة ذاتها قرارا باستيفاء مقدار مؤقت من التعويضات المحكوم له بها في مقابل كفالة أو بدونها .

المادة ٢٥٤ - إذا سلم المتهم الغائب نفسه الى الحكومة أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة المحكوم بها بالتقادم فيعتبر الحكم وسائر المعاملات الجارية ، اعتبارا من صدور مذكرة القاء القبض أو قرار الامهال ، ملفاة حكما ، وتعاد المحكمة وفقا للأصول العادية .

المادة ٢٥٥ - ١ - إذا لم يحكم على المتهم الغائب بعد استلامه ومحاكمته مجددا فيسوغ للمحكمة أن تعفيه من نفقات المحاكمة الغيابية كما يسوغ لها أن تقرر نشر القرار الصادر لمصلحته في الجريدة الرسمية .

٢ - تسرى أحكام هذا الفصل على المتهم الذى يفر من السجن أو لم يحضر الى المحكمة بعد تبليغه أو تبليغ محل اقامته موعدا المحاكمة إذا كان مكفولا .

الباب الثامن

الظعن في الأحكام

الفصل الأول

الاستئناف

المادة ٢٥٦ - تقبل الطعن بطريقة الاستئناف :

١ - الأحكام الصادرة من أية محكمة بدانة بصفتها الجنائية أو البدائية .

٢ - الأحكام الصلحية التى ينص قانون محاكم الصلح عن أنها تستأنف الى محكمة الاستئناف .

٣ - الأحكام أو القرارات التى يرد نص خاص بموجب أى قانون آخر على جواز استئنافها .

المادة ٢٥٧ - ١ - فى ما خلا الأحكام والقرارات المذكورة فى المادة السابقة لا يقبل استئناف القرارات الأعدادية والقرارات القاضية بإجراء تحقيق وقرارات القرينة وغيرها من القرارات التى تصدر أثناء السير فى الدعوى الى بعد صدور الحكم فى الأساس ومع هذا الحكم .

٢ - ولا يعتبر انفاذ القرارات المذكورة الطوعى رضوخا لها .

المادة ٢٥٨ - تنظر المحكمة البدائية بصفقتها الاستئنافية فى القضايا الجزائية التى من اختصاصها النظر فيها استئنافا بمقتضى أحكام قانون محاكم الصلح أو بمقتضى أى قانون آخر تدقيقا الا اذا أمرت بخلاف ذلك أو اذا طلب أحد الفريق أن تجرى المحاكمة مرافعة ووافقت المحكمة على ذلك ويكون حكمها قطعيا .

المادة ٢٥٩ - يجوز الاعتراض على الحكم الغيابى الصادر عن المحكمة البدائية بصفقتها الاستئنافية اذا جرت المحاكمة أمامها مرافعة وفقا للأصول وفى الميعاد المنصوص عليه للاعتراض على الحكم للغيابى الصادر عن المحكمة البدائية .

الفصل الثانى

اصول المحاكمات لدى المحاكم الاستئنافية

المادة ٢٦٠ - ١ - تستأنف الأحكام الجنائية والجنحية الصادرة من المحاكم البدائية الى محكمة الاستئناف .

٢ - الاستئناف من حق النيابة العامة والمدعى الشخصى والمحكوم عليه والمسؤول بالمال .

٣ - الحكم بالاعدام أو بعقوبة جنائية لمدة لا تقل عن خمس سنوات تابع للاستئناف ولو لم يطلب المحكوم عليه ذلك .

المادة ٢٦١ - ١ - يرفع الاستئناف بموجب استدعاء الى محكمة الاستئناف المختصة اما مباشرة او بواسطة المحكمة التى اصدرت الحكم المستأنف فى ميعاد خمسة عشر يوما من اليوم الذى يلى تاريخ صدوره ان كان وجاهيا ، وتاريخ تبليغه ان كان غيايبا او بحكم الوجاهى .

٢ - للنائب العام والمدعى العام او من يقوم مقامهما استئناف القرار الذى تصدره محكمة البداية سواء اكان بالحكم او بالبراءة او بعدم المسؤولية او بكف التعقيبات او باسقاط الدعوى العامة فى ميعاد ستين يوما للنائب العام وثلثين يوما للمدعى العام وتبتدىء هذه المدة من تاريخ صدور القرار .

٣ - ويرد الاستئناف شكلا اذا قدم بعد هذا الميعاد .

٤ - ان استئناف المحكوم والمسؤول بالمال لا يمكن ان يؤدى الى تشديد العقوبة او زيادة التعويض .

المادة ٢٦٢ - ان استئناف النائب العام او المدعى العام ينشر الدعوى بجميع جهاتها لدى محكمة الاستئناف بحيث يكون لها حق الحكم بما ترى انه يجب على المحكمة ان تحكم به ما لم يكن واردا على جهة معينة ، فيقتصر مفعوله على هذه الجهة .

المادة ٢٦٣ - ١ - اذا قدم الاستئناف الى المحكمة ترسله مع اوراق الدعوى الى المدعى العام ليتولى ارسالها الى محكمة الاستئناف بواسطة النائب العام خلال ثلاثة ايام من تاريخ تقديمه .

٢ - ترسل محكمة البداية من تلقاء نفسها اوراق القضية لمحكمة الاستئناف بواسطة المدعى العام والنائب العام اذا كان الحكم تابعا للاستئناف حتما على ما هو مبين فى المادة ٢٦٠ من هذا القانون .

٣ - يقدم النائب العام اوراق الدعوى الى محكمة الاستئناف مشفوعة بمطالعه .

المادة ٢٦٤ - ١ - تجرى المحاكمات الاستئنافية مرافعة اذا كان الحكم بالاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة او الاعتقال المؤبد ، وفيما عدا ذلك من الأحكام الجنائية والجنحية الصادرة عن محاكم البداية او الأحكام الصادرة عن المحاكم الصلحية ينظر فيها تدقيقا الا اذا رأت المحكمة اجراء المحاكمة مرافعة او طلب المحكوم عليه ذلك ووافقت على الطلب او طلب النائب العام ذلك وفيما عدا الحكم بالاعدام والاشغال الشاقة المؤبدة والاعتقال المؤبد لا يشترط فى المرافعة سماع البينات مجددا الا اذا رأت المحكمة لزوما لذلك .

٢ - لا يجوز فسخ الحكم القاضى ببراءة المتهم او الظنين او المشتكى عليه وادانته الا بعد اجراء المحاكمة مرافعة وسماع البينات .

المادة ٢٦٥ - لا يجوز للمدعى الشخصى ان يستأنف الا الفقرة من الحكم المتعلقة بالتعويضات الشخصية .

المادة ٢٦٦ - تجرى فى المحاكمة الاستئنافية احكام المواد السابقة المتعلقة بعلانية المحاكمة واجراءاتها وبصيغة الحكم النهائى ويلزوم الرسوم والنفقات وبفرض العقوبات وبالاعتراض على الحكم الغيابى . كما ان لمحكمة الاستئناف الصلاحيات المنصوص عليها فى الفصل الخاص بمحاكمة المتهم الفار فى حالة فرار المتهم من السجن ، او فى حالة عدم حضوره الى المحكمة بعد تبليغه موعده المحاكمة ، اذا كانت الدعوى ترى لديها .

المادة ٢٦٧ - اذا ظهر لمحكمة الاستئناف ان الحكم المستأنف موافق للأصول والقانون قضت بتأييده .

المادة ٢٦٨ - اذا قضت المحكمة بفسخ الحكم المستأنف بسبب ان الفعل لا يؤلف جرماً او لا يستوجب عقاباً او انه لا يوجد بينة كافية للحكم تقرر في الحالة الاولى والثانية عدم مسؤولية المحكوم عليه وفي الحالة الثالثة براءته .

المادة ٢٦٩ - اذا فسخ الحكم لمخالفة القانون أو لأي سبب آخر تقضى المحكمة في اساس الدعوى . او تعيدها الى المحكمة التي اصدرت ذلك الحكم بتعليماته للسير بموجبها .

الفصل الثالث

تمييز الاحكام

المادة ٢٧٠ - (١) يقبل الطعن بطريق التمييز جميع الاحكام والقرارات الجنائية الصادرة عن محكمة الاستئناف وقرارات منع المحاكمة الصادرة من النائب العام في القضايا الجنائية .

المادة ٢٧١ - ١ - فيما خلا الاحكام المذكورة في المادة السابقة لا يقبل تمييز القرارات الاعدادية والقرارات القاضية باجراء تحقيق وقرارات القرينة وغيرها من القرارات التي تصدر اثناء السير في الدعوى الا بعد صدور الحكم في الأساس ومع هذا الحكم .

٢ - ولا يعتبر انفاذ القرارات المذكورة الطوعى رضوخاً لها .

المادة ٢٧٢ - لا يجوز اتباع طريق التمييز ما دام الحكم أو القرار قابلاً للاعتراض أو الاستئناف .

المادة ٢٧٣ - يكون التمييز :

(١) من حق المحكوم عليه والمسؤول بالمال .

(ب) من حق المدعى الشخصى فيما يتعلق بالالتزامات المدنية دون ما سواها .

(ج) من حق النائب العام أو رئيس النيابة العامة .

الفصل الرابع

أسباب التمييز

المادة ٢٧٤ - لا يقبل التمييز الا للأسباب التالية :

أولاً : (١) مخالفة الاجراءات التي اوجب القانون مراعاتها تحت طائلة البطلان .

(ب) مخالفة الاجراءات الاخرى اذا طلب الخصم مراعاتها ولم تلبه المحكمة ولم يجر تصحيحها في ادوار المحاكمة التي تلتها .

ثانياً : مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله .

ثالثاً : مخالفة قواعد الاحتصاص أو تجاوز المحكمة سلطتها القانونية .

رابعاً : الذهول عن الفصل في احد الطلبات أو الحكم بما يجاوز طلب الخصم .

خامساً : صدور حكمين متناقضين في واقعة واحدة .

سادساً : خلو الحكم من اسبابه الموجبة أو عدم كفايتها أو غموضها .

الفصل الخامس

الشرائط الشكلية

المادة ٢٧٥ - ١ - ميعاد التمييز للاحكام الصادرة بالدرجة الأخيرة في الجنايات ما عدا احكام الاعدام والأشغال الشاقة المؤبدة والاعتقال المؤبد :

(١) خمسة عشر يوماً للمحكوم عليه والمسؤول بالمال والمدعى الشخصى ويبدأ هذا الميعاد من اليوم الذى يلى تاريخ صدور الحكم اذا كان وجاهياً أو من تاريخ تبليغه اذا كان غائباً .

(١) مستبدله بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٨ السابقة الذكر .

(ب) ستون يوما لرئيس النيابة العامة وثلاثون يوما للنائب العام ويبدأ هذا الميعاد من اليوم الذي يلي تاريخ صدور الحكم .

٢ - أما أحكام الإعدام والأشغال الشاقة المؤبدة والاعتقال المؤبد فانها تابعة للتمييز بدون طلب من المحكوم عليه وعلى رئيس قلم المحكمة أن يقدم هذه الأحكام فور صدورها للنائب العام ليرسلها لمحكمة التمييز للنظر بها تمييزا .

المادة ٢٧٦ - ١ - يقدم التمييز باستدعاء يسجل في ديوان المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه أو في ديوان محكمة التمييز ويؤشر عليه من قبل رئيس المحكمة أو رئيس القلم بتاريخ تسجيله .

٢ - ويجب أن يكون الاستدعاء موقعا من المميز بالذات أو من وكيله القانوني وأن يحتوي أسباب النقض ، كل ذلك تحت طائلة الرد .

٣ - ويجوز أن تبين أسباب النقض في لائحة تقدم مع الاستدعاء أو على حدة خلال ميعاد التمييز .

٤ - لا يقبل إبداء أسباب للنقض أمام محكمة التمييز غير التي قدمت خلال الميعاد .

المادة ٢٧٧ - ١ - على رئيس ديوان المحكمة التي أصدرت الحكم المميز أن يبلغ إلى المحكوم عليه بالذات أن كان موقوفا أو إلى محل إقامته صورة عن استدعاء التمييز المقدم من النيابة العامة أو المدعى الشخصي في ميعاد أسبوع يبدأ من اليوم الذي يلي تاريخ تسجيل الاستدعاء .

٢ - ويحق للمحكوم عليه خلال عشرة أيام من اليوم التالي للتبليغ أن يقدم لائحة جوابية على أسباب النقض بواسطة ديوان المحكمة مصدرة الحكم المطعون فيه .

المادة ٢٧٨ - ١ - عندما تكتمل اضبارة التمييز يرسل رئيس ديوان المحكمة

اضبارة التمييز وملف الدعوى مرفقين بجدول مصدق بما يتضمننا له من الأوراق إلى النائب العام ويرسل النائب العام الأوراق برمتها إلى رئيس النيابة العامة .

٢ - تسجل الأوراق في سجلها الخاص ثم يرفعها رئيس النيابة إلى محكمة التمييز مرفقة بمطالعة وذلك في ميعاد أسبوع على الأكثر من وصولها إلى ديوانه .

الفصل السادس

الإجراءات لدى محكمة التمييز

المادة ٢٧٩ - تدقق المحكمة اضبارة التمييز فإذا وجدت أن الاستدعاء مقدم ممن ليس له حق التمييز أو أن الشرائط الشكلية ناقصة أو لم تكمل في الميعاد القانوني تقرر رد الاستدعاء شكلا .

المادة ٢٨٠ - ١ - إذا كان الاستدعاء مقبولا شكلا فلا حاجة لإصدار قرار خاص بذلك بل تدقق المحكمة في أسباب النقض وتفصل فيها بالرد أو بالقبول .

٢ - ويجوز لها إذا كان التمييز واقعا من المحكوم عليه أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت في الحكم المميز أنه مبني على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو تأويله أو أن المحكمة التي أصدرته لم تكن مشككة وفقا للقانون أو لم تكن مختصة للفصل في الدعوى أو إذا صدر بعد الحكم المميز قانون يسري على واقعة الدعوى .

المادة ٢٨١ - إذا ردت جميع أسباب النقض ولم تجد المحكمة سببا للنقض من تلقاء نفسها عملا بالمادة السابقة ترد استدعاء التمييز في الموضوع .

المادة ٢٨٢ - إذا اشتملت أسباب الحكم على خطأ في القانون أو وقع خطأ في ذكر النص القانوني أو في وصف الجريمة أو في صفة

المحكوم عليه وكانت العقوبة المحكوم بها هي المقررة في القانون للجريمة بحسب الوقائع المثبتة في الحكم تصحح محكمة التمييز الخطأ الذي وقع وترد التمييز بالنتيجة .

المادة ٢٨٣ - ترسل المحكمة صورة طبق الأصل عن الحكم برد التمييز الى رئيس النيابة العامة خلال اسبوع من صدوره فيحيلها الى النائب العام لدى المحكمة التي أصدرت الحكم المميز .

المادة ٢٨٤ - اذا قبلت المحكمة سببا من أسباب النقض او وجدت سببا له من تلقاء نفسها عملا بالمادة ٢٨٠ قررت نقض الحكم المميز واعادة الاوراق الى المحكمة التي أصدرت الحكم المنقوض لتحكم في الدعوى من جديد .

المادة ٢٨٥ - ١ - لا ينقض من الحكم الا ما كان متعلقا بالأسباب التي بنى عليها النقض ما لم تكن التجزئة غير ممكنة .

٢ - واذا لم يكن التمييز مقدما من النيابة العامة فلا ينقض الحكم الا بالنسبة لمن قدم التمييز .

٣ - أما اذا كان مقدم التمييز أحد المحكوم عليهم وكانت الأسباب التي بنى عليها النقض تتصل بغيره من المحكوم عليهم معه في الدعوى فيحكم بنقض الحكم بالنسبة اليهم أيضا ولو لم يميزوه .

الفصل السابع

آثار الأحكام الصادرة عن محكمة التمييز

المادة ٢٨٦ - يترتب على رد استدعاء التمييز صيرورة الحكم المميز مبرما بحق مقدمه . ولا يجوز له بأي حال أن يميزه مرة ثانية .

المادة ٢٨٧ - اذا نقض الحكم بناء على تمييز أحد الخصوم غير النيابة العامة فلا يتضرر التمييز من النقض .

المادة ٢٨٨ - على المحكمة اتباع النقض اذا كان حكمها المنقوض متضمنا رد الدعوى لعدم الاختصاص أو لسقوطها بالتقادم أو لمانع قانوني يحول دون السير بها .

الفصل الثامن

تمييز الحكم الصادر بعد النقض

المادة ٢٨٩ - في غير الأحوال المنصوص عليها في المادة السابقة اذا خالفت محكمة الاستئناف التي أعيد اليها الحكم منقوضا ما ورد في قرار النقض وميز الحكم مرة ثانية للأسباب نفسها التي قبلتها محكمة التمييز في قرار النقض تعيد محكمة التمييز النظر في القضية فاذا قررت نقض الحكم ثانية للأسباب التي أوجبت النقض الأول يجوز لها .

١ - ان تعيد القضية الى المحكمة التي أصدرت الحكم فيها وعندئذ يترتب عليها أن تمثل لقرار النقض ، أو .

٢ - أن تفصل محكمة التمييز نفسها في الدعوى بالوجه الذي تراه موافقا للعدل والقانون .

المادة ٢٩٠ - اذا ميز الحكم الصادر بعد النقض لأسباب غير تلك المبحوث عنها في المادة السابقة تنظر محكمة التمييز فيه وفق أحكام الفصل الرابع من هذا الباب .

الفصل التاسع

النقض بأمر خطي

المادة ٢٩١ - ١ - اذا تلقى رئيس النيابة العامة أمرا خطيا من وزير العدل بعرض اضبارة دعوى على محكمة التمييز لوقوع اجراء فيها مخالف للقانون أو لصدور حكم أو قرار فيها مخالف للقانون ، وكان الحكم أو القرار مكتسب الدرجة القطعية ولم يسبق لمحكمة التمييز التدقيق في الاجراء أو الحكم

أو القرار المطعون فيه فعليه أن يقدم الاضبارة الى محكمة التمييز مرفقة بالأمر الخطى وأن يطلب بالاستناد الى الأسباب الواردة فيه ابطال الاجراء أو نقض الحكم أو القرار .

٢ - ويحق لرئيس النيابة العامة اذا طلب منه ذلك المحكوم عليه أو المسؤول بالمال أن يميز الاحكام والقرارات القطعية الصادرة في القضايا الجنحوية عن محكمة الاستئناف لنفس الاسباب والشروط المبينة في الفقرة السابقة .

٣ - اذا قبلت المحكمة الأسباب المذكورة تنقض الحكم أو القرار أو تبطل الاجراء المطعون فيه ، وفي مثل هذه الحالة يلاحق عند الاقتضاء ضباط الضابطة العدلية أو القضاة المسؤولون عن مخالفة القانون .

٤ - ليس للنقض الصادر عملاً بالفقرة الأولى من هذه المادة أى اثر الا اذا وقع لصالح المسؤول بالمال أو المحكوم عليه .

وكذلك النقض الذى يتم بمقتضى الفقرة الثانية ، فانه يبقى لمصلحة القانون فقط ولا يجوز لأحد الخصوم الاستناد اليه للامتناع عن تنفيذ الحكم المنقوض . اذ يكفى تسجيل حكم النقض على هامش الحكم المنقوض فقط .

الباب التاسع

اعادة المحاكمة

المادة ٢٩٢ - يجوز طلب اعادة المحاكمة في دعاوى الجنائية والجنحة أيا كانت المحكمة التى حكمت بها والعقوبة التى قضت بها وذلك في الأحوال التالية :

(١) اذا حكم على شخص بجريمة القتل وقامت بعد ذلك أدلة كافية تثبت أن المدعى قتله هو حى .

(ب) اذا حكم على شخص بجنائية أو جنحة وحكم فيما بعد على شخص آخر بالجرم نفسه وكان الحكمان لا يمكن التوفيق بينهما وينتج عن ذلك ما يؤيد براءة أحد المحكوم عليهما .

(ج) اذا حكم على شخص وبعد صدور الحكم قضى بالشهادة الكاذبة على من كان قد شهد عليه بالمحاكمة فلا تقبل شهادة هذا الشاهد في المحاكمة الجديدة .

(د) اذا وقع أو ظهر بعد الحكم حدث جديد أو أبرزت مستندات كانت مجهولة حين المحاكمة وكان من شأن ذلك اثبات براءة المحكوم عليه .

المادة ٢٩٣ - يعود طلب اعادة المحاكمة :

- ١ - لوزير العدل .
- ٢ - للمحكوم عليه ولمثله الشرعى اذا كان عديم الأهلية .
- ٣ - لزوج وبنيه وورثته ولمن أوصى له اذا كان ميتاً أو ثبت غيبته بحكم القضاء .
- ٤ - لمن عهد اليه المحكوم عليه بطلب الاعادة صراحة .

المادة ٢٩٤ - ١ - يقدم طلب الاعادة لوزير العدل .

٢ - يحيل وزير العدل طلب الاعادة على محكمة التمييز ولا يقرر حالته اذا وجده مبنياً على سبب واه .

المادة ٢٩٥ - ١ - اذا لم يكن الحكم الذى طلبت الاعادة من أجله قد نفذ فيتوقف انفاذه حتماً من تاريخ احالة وزير العدل طلب الاعادة على محكمة التمييز .

٢ - ولهذه المحكمة أن تأمر بوقف التنفيذ في قرارها القاضى بقبول طلب اعادة المحاكمة .

المادة ٢٩٦ - اذا قررت محكمة التمييز قبول طلب الاعادة أحالت القضية على محكمة من درجة المحكمة التى أصدرت الحكم بالأساس .

المادة ٢٩٧ - اذا تعذر الشروع من جديد في اجراء المحاكمة مرافعة بمواجهة جميع ذوى العلاقة في الدعوى اما لوفاة المحكوم عليهم أو جنونهم أو فرارهم أو غيابهم كلهم أو بعضهم أو عدم مسؤوليتهم جزائياً واما لسقوط الدعوى أو الحكم بالتقادم ، فبعد أن تتخذ محكمة التمييز قراراً بامتناع المحاكمة علناً

لأحد الأسباب المبينة آنفا تتولى بنفسها رؤية الدعوى بالأساس بحضور المدعين الشخصيين ان وجدوا وبحضور وكلاء تعينهم للمحكوم عليهم ان كانوا قد توفوا وتبطل من الحكم أو الاحكام السابقة ما صدر منها بغير حق .

المادة ٢٩٨ - ١ - يعلق الحكم الصادر ببراءة المحكوم عليه بنتيجة اعادة المحاكمة على باب المحكمة أو الاماكن العامة في البلدة التي صدر فيها الحكم الأول وفي محل وقوع الجرم وفي موطن طالبي الاعادة وفي الموطن الأخير للمحكوم عليه ان كان ميتا .

٢ - ينشر حكم البراءة حتما في الجريدة الرسمية وينشر أيضا اذا استدعى ذلك طالب الاعادة في صحيفتين محليتين يختارهما وتحمل الدولة نفقات النشر .

الكتاب الثالث

اصول خاصة ببعض القضايا

الباب الأول

دعوى التزوير

المادة ٢٩٩ - ١ - في جميع دعاوى التزوير وحالما تبرز الورقة المدعى تزويرها الى المدعى العام أو المحكمة ينظم الكاتب محضرا مفصلا بظاهر حالها يوقعه المدعى العام أو القاضي أو رئيس المحكمة والكاتب والشخص الذي أبرزها وخصمه في الدعوى اذا وجد كما يوقع المذكورين كل صفحة من الورقة نفسها منعا لتبديلها وتحفظ في دائرة التحقيق أو قلم المحكمة .

٢ - اذا تعذر على بعض الحاضرين توقيع الورقة والمحضر أو استنكفوا عن توقيعهما صرح بذلك في المحضر .

المادة ٣٠٠ - اذا جلبت الورقة المدعى تزويرها من احدى الدوائر الرسمية يوقعها الموظف المسؤول عنها وفقا للمادة السابقة .

المادة ٣٠١ - يجوز الادعاء بتزوير الاوراق وان كانت قد اتخذت مدارا لمعاملات قضائية أو غيرها من المعاملات .

المادة ٣٠٢ - ١ - كل موظف رسمي أو شخص عادي أودع ورقة ادعى تزويرها مجبر ، تحت طائلة العقاب ، على تسليمها اذا كلف ذلك بقرار من المحكمة أو المدعى العام مفصل الأسباب .

٢ - يبرئ القرار ومحضر التسليم ذمة الشخص المودعة لديه الورقة تجاه ذوى العلاقة بها .

المادة ٣٠٣ - تسرى احكام المواد السابقة على الاوراق المبرزة للمدعى العام أو المحكمة من أجل المقابلة والمضاهاة .

المادة ٣٠٤ - ١ - يجبر الموظفون الرسميون ، تحت طائلة العقاب ، على تسليم ما قد يكون لديهم من الاوراق الصالحة للمقابلة والمضاهاة .

٢ - يبرئ القرار الصادر بهذا الشأن ومحضر التسليم ذمة الشخص المودعة لديه الورقة تجاه ذوى العلاقة بها .

المادة ٣٠٥ - ١ - متى لزم جلب سند رسمي ترك للشخص المودع لديه صورة عنه مطابقة له يصدقها رئيس المحكمة التابع له هذا الشخص ويشرح الكيفية في ذيلها .

٢ - واذا كانت الورقة مودعة لدى موظف رسمي تقوم النسخة المصدقة المعطاة له مقام الأصل الى حين استرجاعه ويمكن هذا الموظف أن يعطى نسخا عن الصورة المصدقة مع الشرح المذبلة به .

٣ - اما اذا كان السند المطلوب مدرجا في سجل ولا يمكن نزع منه يجوز للمحكمة أن تقرر جلب السجل لديها وأن تصرف النظر عن المعاملة المبينة آنفا .

المادة ٣٠٦ - ١ - تصلح الاوراق العادية مدارا للمقابلة والمضاهاة اذا تصادق عليها الخصمان .

٢ - واما اذا كان الحائز عليها من غير الموظفين الرسميين فلا يجبر على تسليمها في الحال وان اعترف بوجودها لديه وانما يسوغ

للمحقق او للمحكمة بعد جلبه لتسليم الورقة او بيان سبب امتناعه عن ذلك أن تلزمه بالتسليم اذا اتضح لها أن امتناعه لا يستند الى سبب مقبول .

المادة ٣٠٧ - من استشهد بشأن ورقة مدعى بتزويرها يكلف بتوقيعها اذا ظهر ان له اطلاعا عليها .

المادة ٣٠٨ - اذا ادعى الخصم المحتج بالتزوير أن مبرز السند هو مزوره أو متدخل في تزويره أو تبين من التحقيقات أن الزور أو المتدخل بالتزوير لا يزال حيا وان دعوى التزوير لم تسقط بالتقادم فيصار الى تحقيق دعوى التزوير جزائيا على الوجه المبين سابقا .

المادة ٣٠٩ - ١ - للمحكمة المقامة لديها الدعوى أن تقرر عند الادعاء بالتزوير امامها متابعة النظر في الدعوى أو التوقف عنها بعد استطلاع رأي المدعى العام .

٢ - اما اذا كانت الدعوى مقتصرة على التعويضات الشخصية فتؤجل المحكمة النظر فيها الى أن يحكم في دعوى التزوير بصورة نهائية .

المادة ٣١٠ - اذا ادعى احد الخصمين اثناء التحقيق أو المحاكمة في الدعوى ان الورقة المبرزة مزورة يسأل خصمه اذا كان في نيته استعمالها .

المادة ٣١١ - ١ - اذا اجاب الخصم انه لا يروم استعمال الورقة المدعى تزويرها أو سكت عن الجواب فلا يؤخذ بها في الدعوى .

٢ - اما اذا اجاب بالايجاب فيصار الى رؤية دعوى التزوير حسب القانون .

المادة ٣١٢ - يجوز للمحكمة في دعوى التزوير أن تستكتب الظنين أو المتهم ، لديها أو بواسطة أهل الخبرة فان أبى صرح بذلك في المحضر .

المادة ٣١٣ - ١ - اذا تبين للمحكمة جزائية كانت أم مدنية ، اثناء رؤية الدعوى ما يلمع الى وقوع تزوير ويشير الى مرتكبه

يقوم رئيس المحكمة أو المدعى العام لديها باحالة الاوراق اللازمة الى المدعى العام التابع له محل وقوع هذا الجرم أو محل وجود فاعله .

٢ - لرئيس المحكمة أو المدعى العام لديها أن يصدر مذكرة توقيف بحق المشتكى عليه ان كان حاضرا في الدعوى .

المادة ٣١٤ - ١ - اذا تبين أن الاسناد الرسمية مزورة بكاملها أو ببعض مندرجاتها تقضى المحكمة التي ترى دعوى التزوير بابطال مفعول السند أو باعادته الى حالته الاصلية بشطب ما اضيف اليه أو اثبات ما حذف منه .

٢ - ويسطر في ذيل السند خلاصة عن الحكم القطعى .

٣ - تعاد الاوراق التي اتخذت مدارا للمقابلة والمضاهاة الى مصادرها أو الى الأشخاص الذين قدموها .

المادة ٣١٥ - تجرى التحقيقات بدعاوى التزوير وفقا للأصول المتبعة في سائر الجرائم .

الباب الثانى

سماع بعض الشهود من الرجال الرسميين

المادة ٣١٦ - يبلغ رجال السلك الدبلوماسى مذكرات الدعوة بواسطة وزارة الخارجية .

المادة ٣١٧ - اذا كان الشخض المدعو لدى القضاء منتظما في الجيش يبلغ مذكرة الدعوة بواسطة رئيس فرقته .

المادة ٣١٨ - فيما عدا الرجال الرسميين المذكورين في المواد السابقة يدعى جميع الشهود ايا كانوا ويستمع لافادتهم لدى القضاء وفقا للأصول المتعلقة بسماع الشهود من هذا القانون ، الا اذا راته المحكمة خلاف ذلك .

الباب الثالث

ما يتلف أو يسرق من أوراق الدعاوى والأحكام

الصادرة فيها

المادة ٣١٩ - اذا فقدت اصول الاحكام الصادرة في دعاوى الجناية أو الجنحة أو الأوراق المتعلقة بتحقيقات أو محاكمات لم تقترن بنتيجة بعد أو اذا اتلفت بالحريق أو السيل أو بأسباب غير عادية أو سرقت وتعذر إعادة تنظيمها تطبق القواعد المنصوص عليها في المواد التالية .

المادة ٣٢٠ - ١ - اذا وجدت خلاصة الحكم أو نسخته المصدقة بصورة قانونية تعتبر بمثابة أصل الحكم وتحفظ في مكانه .

٢ - اذا كانت الخلاصة أو النسخة المذكورة في الفقرة السابقة موجودة لدى شخص عادي أو موظف رسمي يأمر رئيس المحكمة التي أصدرت الحكم بتسليمها الى قلم تلك المحكمة .

٣ - ويمكن الشخص أو الموظف الموجود لديه خلاصة أو نسخة مصدقة عن الحكم المتلف أو المروق أو المفقود أن يأخذ عند تسليمها صورة مجانية عنها .

٤ - يرى الأمر بتسليم الخلاصة أو النسخة ذمة الشخص الموجودة لديه تجاه ذوي العلاقة بها .

المادة ٣٢١ - ١ - اذا فقد أصل الحكم ولم يعثر على صورة مصدقة عنه وانما عثر على قرار الظن أو الاتهام فيصار الى اجراء المحاكمة واصدار حكم جديد .

٢ - وان لم يكن ثمة قرار ظن أو اتهام أو لم يعثر عليهما فتعاد المعاملات ابتداء من القسم المفقود من الأوراق .

الباب الرابع

تعيين المرجع ونقل الدعوى من محكمة الى

أخرى

الفصل الأول

تعيين المرجع

المادة ٣٢٢ - ١ - يحل الخلاف على الاختصاص بطريق تعيين المرجع اذا وقعت جريمة وشرعت في رؤيتها محكمتان أو باشر تحقيقها مدعيان عامان باعتبار أن الجريمة عائدة لكل منهما أو اذا قرر كل من المدعى العام أو المحكمتين عدم اختصاصه لتحقيقها أو رؤيتها أو قررت محكمة عدم اختصاصها لرؤية دعوى أحالها عليها المدعى العام أو النيابة العامة ونشأ عما ذكر خلاف على الاختصاص أوقف سير العدالة من جراء انبرام القرارين المتناقضين في القضية نفسها .

٢ - يجري حكم هذه المادة اذا وقع الخلاف بين محكمة عادية ومحكمة استئنائية أو بين محكمتين استئنائيتين أو بين المدعين العامين لديها .

المادة ٣٢٣ - ١ - يجوز للنيابة العامة والمدعى الشخصي والمشتكى عليه أن يطلبوا تعيين المرجع باستدعاء يقدمونه الى محكمة التمييز .

٢ - (١) أما اذا كان الطلب يتعلق بخلاف على الاختصاص بين محكمتين أو مدعين عاميين أو محكمة ومدع عام تابعين لمحكمة استئنائية واحدة فيقدم الطلب الى هذه المحكمة .

المادة ٣٢٤ - اذا ورد طلب تعيين المرجع من المدعى الشخصي أو المشتكى عليه يأمر رئيس محكمة التمييز أو الاستئناف بإبلاغ صورته الى الخصم وإبداء النيابة العامة لدى كل من المرجعين القضائيين الواقع بينهما الخلاف نسخة عنه لإبداء رأيه فيه وإرسال أوراق الدعوى .

المادة ٣٢٥ - يجب على المدعى الشخصي أو المشتكى عليه الجواب على طلب تعيين المرجع المبلغ اليه وعلى رئيس النيابة أو النائب العام إبداء رأيه فيه في ميعاد أسبوع على الأكثر من تاريخ التبليغ .

الكتاب الرابع

الباب الأول

في قوة الأحكام النهائية وسقوط الدعوى والعقوبة

المادة ٣٣١ - ما لم يكن هنالك نص آخر تنقضى الدعوى الجزائية بالنسبة للشخص المرفوعة عليه والوقائع المسندة فيها اليه بصدور حكم نهائي فيها بالبراءة أو عدم المسؤولية أو الاسقاط أو الادانة . وإذا صدر حكم في موضوع الدعوى الجزائية فلا يجوز اعادة نظرها الا بالظمن في هذا الحكم بالطرق المقررة في القانون ما لم يرد نص على خلاف ذلك .

المادة ٣٣٢ - يكون للحكم الجزائي الصادر من المحكمة الجزائية في موضوع الدعوى الجزائية بالبراءة أو عدم المسؤولية أو بالاسقاط أو بالادانة قوة الشيء المحكوم به امام المحاكم المدنية في الدعاوى التي لم يكن قد فصل فيها نهائيا وذلك فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانوني ونسبتها الى فاعلها . ويكون للحكم بالبراءة هذه القوة سواء بنى على انتفاء التهمة أو على عدم كفاية الأدلة . ولا تكون له هذه القوة اذا كان مبنيًا على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون .

المادة ٣٣٣ - لا تكون للأحكام الصادرة عن المحاكم المدنية قوة الشيء المحكوم به امام المحاكم الجزائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها .

المادة ٣٣٤ - تكون للأحكام الصادرة عن محاكم الأحوال الشخصية في حدود اختصاصها قوة الشيء المحكوم به امام المحاكم الجزائية في المسائل التي يتوقف عليها الفصل في الدعوى الجزائية .

الباب الثاني

سقوط دعوى الحق العام والحق الشخصي

المادة ٣٣٥ - ١ - تسقط دعوى الحق

المادة ٣٢٦ - ١ - اذا كان الخلاف واقعا بين محكمتين أو قاضيين قرر كل منهما اختصاصه لرؤية الدعوى يجب عليهما التوقف عن اصدار الحكم بمجرد اطلاعهما على طلب تعيين المرجع لحل الخلاف بينهما .

٢ - أما التدابير المؤقتة والتحقيقات فيمكن متابعتها بانتظار صدور القرار بتعيين المرجع .

المادة ٣٢٧ - ١ - تنظر محكمة التمييز في طلب تعيين المرجع تدقيقا بعد استطلاع رأي رئيس النيابة العامة وتعين في قرارها أي المرجعين القضائيين هو الصالح للتحقيق في الدعوى أو رؤيتها وتقضى بصحة المعاملات التي أجرتها المحكمة أو المحقق الذي قررت عدم اختصاصه .

٢ - وتنظر محكمة الاستئناف تدقيقا في الطلب المرفوع اليها وفق الأصول المذكورة ويكون قرارها قطعيًا .

الفصل الثاني

نقل الدعوى من محكمة الى اخرى

المادة ٣٢٨ - لمحكمة الاستئناف ضمن دائرة اختصاصها أن تقرر في دعوى الجنائية أو الجنيحة بناء على طلب النائب العام لديها نقل الدعوى الى مدعى عام آخر أو الى محكمة أخرى من درجة المحكمة المائدة اليها رؤية الدعوى وذلك عندما يكون التحقيق في الدعوى أو رؤيتها في منطقة المدعى العام أو المحكمة من شأنه الاخلال بالأمن العام .

المادة ٣٢٩ - تنظر محكمة الاستئناف في طلب نقل الدعوى تدقيقا فان قررت نقلها قضت في القرار نفسه بصحة المعاملات التي أجرتها المحكمة أو المدعى العام الذي تقرر نقل الدعوى من لدنه .

المادة ٣٣٠ - لا يمنع رد طلب نقل الدعوى من تقديم طلب جديد بنقلها بالاستناد الى أسباب جديدة ظهرت بعد قرار الرد .

العام بوفاة المشتكى عليه أو بالعفو العام أو بالتقادم .

٢ - وتسقط تبعاً لسقوط الحق الشخصي في الأحوال المنصوص عليها في القانون .

الفصل الأول

السقوط بالوفاة

المادة ٣٣٦ - ١ - تسقط دعوى الحق العام والعقوبة بوفاة المشتكى عليه سواء أكان من جهة تطبيق العقوبة الأصلية أو العقوبة الإضافية أو الفرعية .

٢ - أما إذا كانت الأشياء المضبوطة من المواد الممنوعة قانوناً بحد ذاتها فلا تعاد إلى ورثة المتوفى .

٣ - ويبقى للمتضرر حق إقامة دعوى بالحق الشخصي وبالتعويض على ورثة المتوفى لدى المحكمة المدنية .

الفصل الثاني

السقوط بالعفو العام

المادة ٣٣٧ - ١ - تسقط دعوى الحق العام بالعفو العام .

٢ - وتبقى دعوى التعويض من اختصاص المحكمة الواضعة يدها على دعوى الحق العام حين صدور العفو العام ، وإذا لم ترفع الدعوى فيعود الاختصاص إلى المحكمة الحقوقية المختصة

الفصل الثالث

التقادم

سقوط الدعوى بالتقادم

المادة ٣٣٨ - ١ - تسقط دعوى الحق العام ودعوى الحق الشخصي بانقضاء عشر سنوات من تاريخ وقوع الجريمة إذا لم تجر ملاحقة بشأنها خلال تلك المدة .

٢ - وتسقط أيضاً الدعويان المذكورتان بانقضاء عشر سنوات على آخر معاملة تمت فيها إذا قيمت الدعوى وأجريت التحقيقات ولم يصدر حكم بها .

المادة ٣٣٩ - تسقط دعوى الحق العام ودعوى الحق الشخصي في الجنحة بانقضاء ثلاث

سنوات على الوجه المبين في الحالتين المذكورتين في المادة السابقة .

المادة ٣٤٠ - ١ - تسقط دعوى الحق العام ودعوى الحق الشخصي في المخالفة بانقضاء سناً كاملة على وقوعها دون أن يصدر حكم بها من المحكمة وأن نظم بشأنها محضر وجري تحقيق خلال السنة المذكورة .

٢ - أما إذا صدر حكم بها خلال السنة المذكورة واستؤنف تسقط دعوى الحق العام ودعوى الحق الشخصي بانقضاء سنة كاملة من تاريخ تقديم استدعاء الاستئناف .

٢ - سقوط العقوبة بالتقادم

المادة ٣٤١ - ١ - التقادم يحول دون تنفيذ العقوبة وتدابير الاحتراز .

٢ - على أن التقادم لا يسرى على العقوبات والتدابير الاحترازية المانعة من الحقوق أو على منع الإقامة والمصادرة العينية .

المادة ٣٤٢ - ١ - مدة التقادم على عقوبة الاعدام والعقوبات الجنائية المؤبدة خمسة وعشرون سنة .

٢ - مدة التقادم على العقوبات الجنائية المؤقتة ضعف مدة العقوبة التي حكمت بها المحكمة على أن لا تتجاوز عشرين سنة أو تنقص عن عشر سنين .

٣ - مدة التقادم على أي عقوبة جنائية أخرى عشر سنين .

المادة ٣٤٣ - ١ - يجري التقادم من تاريخ الحكم إذا صدر غياباً ، ومن يوم تملص المحكوم عليه من التنفيذ إذا كان الحكم وجاهياً .

٢ - إذا تملص المحكوم عليه من تنفيذ عقوبة مانعة أو مقيدة للحرية أسقط نصف مدة العقوبة التي نفذت فيه من مدة التقادم .

المادة ٣٤٤ - ١ - مدة التقادم على العقوبات الجنحية ضعف مدة العقوبة التي حكمت بها المحكمة على أن لا تتجاوز عشر سنوات وتنقص عن خمس سنوات .

٢ - مدة التقادم على أية عقوبة جنحية أخرى خمس سنوات .

المادة ٣٤٥ - ١ - تجرى مدة التقادم :

(١) في الحكم الوجيه من تاريخ صدوره اذا كان في الدرجة الأخيرة ومن تاريخ ابرامه اذا كان في الدرجة الأولى .

(ب) وفي الحكم الغيابي من تاريخ تبليغه الى المحكوم عليه بذاته او في محل اقامته .

٢ - واذا كان المحكوم عليه موقوفا فمن يوم تفلته من التنفيذ ، وفي هذه الحالة يسقط نصف مدة العقوبة التي نفذت فيه من مدة التقادم .

المادة ٣٤٦ - مدة التقادم على العقوبات للمخالفات سنتان تبدأن على نحو ما ذكر في المادة السابقة .

المادة ٣٤٧ - ١ - مدة التقادم على التدابير الاحترازية ثلاث سنوات .

٢ - لا يبدأ التقادم الا منذ اليوم الذي أصبح فيه التدبير الاحترازي نافذا او بعد تقادم العقوبة التي تلازم هذا التدبير بشرط أن لا يصدر عن القاضي قبل انقضاء سبع سنوات قرار يثبت أن المحكوم عليه لا يزال خطرا على السلامة العامة ، ففي هذه الحالة يأمر بأن يسار الى تنفيذ التدبير الاحترازي .

المادة ٣٤٨ - لا ينفذ أي تدبير اصلاحي أغفل تنفيذه سنة كاملة الا بقرار يصدر عن محكمة الاحداث بناء على طلب النيابة العامة .

٣ - احكام عامة

المادة ٣٤٩ - ١ - يحسب التقادم من يوم الى مثله من دون اليوم الاول .

٢ - يوقف التقادم كل حائل قانوني او مادي حال دون تنفيذ العقوبة او التدبير ولم ينشأ عن ارادة المحكوم عليه .

٣ - يقطع التقادم :

(١) اجراءات التحقيق واجراءات الدعوى الصادرة من السلطة المختصة بالجريمة ذاتها .
(ب) أي عمل بحرية السلطة بغية التنفيذ .
(ج) ارتكاب المحكوم جريمة أخرى معادلة

للجريمة التي أوجبت العقوبة او التدبير او جريمة أهم منها ، على أنه لا يمكن أن تطول مدة التقادم في كل حال الى أكثر من ضعفها .

المادة ٣٥٠ - لا تحول المواد السابقة دون مراعاة احكام التقادم الواردة في القوانين الخاصة ببعض الجنايات والجناح والمخالفات .

المادة ٣٥١ - اذا حكم على شخص بالوجه الغيابي وسقطت بالتقادم العقوبة المحكوم بها عليه فلا يسوغ له في مطلق الأحوال أن يطلب من المحكمة ابطال محاكمته الغيابية ورؤية الدعوى بحقه مجددا .

المادة ٣٥٢ - ١ - تسقط الدعاوى التعويضات المحكوم بها بصورة قطعية في الدعاوى الجنائية بالتقادم المنصوص عليه للاحكام المدنية .

٢ - أما الرسوم والنفقات المحكوم بها لمصلحة الخزينة فتسقط بالتقادم المتعلق بالاموال الاميرية ، ويوقف التقادم بشأنها وجود المحكوم عليه في السجن انفاذا لأي حكم .

الباب الثالث

١ - تنفيذ الاحكام الجزائية

المادة ٣٥٣ - ١ - يقوم بانفاذ الاحكام الجزائية المدعى العام لدى المحكمة التي اصدرت الحكم او من ينوبه .

٢ - ويقوم قاضي الصلح مقام النيابة العامة بانفاذ الاحكام في المراكز التي لا يوجد فيها مدعى عام .

المادة ٣٥٤ - تقوم دائرة الاجراء بانفاذ الالتزامات المدنية المحكوم بها وفقا لما هو مقرر لانفاذ الاحكام الحقوقية .

المادة ٣٥٥ - اذا حبس المحكوم عليه ايفاء للفرامة والرسوم واظهر رغبته وهو في السجن في أن يدفعها الى الخزينة يأمر المدعى العام أو من يقوم مقامه باخراجه من السجن واحضاره اليه لدفع الاموال المترتبة بعد حسم ما يوازي منها المدة التي قضاه في الحبس ، باعتبار عن كل يوم خمسمائة فلس أو أي جزء منها ان كانت من الفرامة ، أو كانت من الرسوم .

المادة ٣٥٦ - ١ - إذا أدى المحكوم لدى توقيفه المبلغ المطلوب منه بكامله يخلى سبيله في الحال ويصبح القرار بإبدال الغرامة والرسوم بالحبس لاغيا .

٢ - بحال غيبة المحكوم ، أو كونه قاصرا تحصل الغرامة والرسوم والنفقات القضائية المحكوم بها لصالح الخزينة ، بمعرفة وزارة المالية بمقتضى قانون تحصيل الأموال الأميرية .

٣ - وتحصل بالطريقة نفسها النفقات في حال وفاة المحكوم عليه .

المادة ٣٥٧ - ١ - عند صدور حكم الإعدام يرفع رئيس النيابة إلى وزير العدلية أوراق الدعوى مرفقة بتقرير يضمنه موجزا عن وقائع القضية والأدلة المستند إليها في صدور الحكم وعن الأسباب الموجبة لانفاذ عقوبة الإعدام أو لإبدالها بغيرها .

٢ - يرفع وزير العدلية أوراق الدعوى مع التقرير إلى رئيس مجلس الوزراء لحالتها على المجلس .

٣ - ينظر مجلس الوزراء في الأوراق المذكورة وتقرير رئيس النيابة ويبدى رأيه في وجوب انفاذ عقوبة الإعدام أو إبدالها بغيرها ويرفع القرار الذي يتخذه في هذا الشأن مشفوعا ببيان رأيه إلى جلالة الملك .

المادة ٣٥٨ - إذا وافق جلالة الملك على انفاذ حكم الإعدام يشنق المحكوم عليه داخل بناية السجن أو في محل آخر إذا عين مثل هذا المحل في الإرادة الملكية ، ولا يجوز تنفيذ عقوبة الإعدام هذه في المحكوم عليه بها في يوم من أيام الأعياد الخاصة بديانته أو في أيام الأعياد الأهلية وال رسمية ولا يجوز تنفيذ حكم الإعدام بالامراة الحامل الا بعد وضعها بثلاثة أشهر .

المادة ٣٥٩ - يجرى انفاذ عقوبة الإعدام بمعرفة وزارة الداخلية بناء على طلب خطى من النائب العام مبينا فيه استيفاء الاجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة وبمحضر من الأشخاص الآتى ذكرهم :

١ - النائب العام أو أحد مساعديه .

٢ - كاتت المحكمة التي أصدرت الحكم

٣ - طبيب السجن أو طبيب المركز .

٤ - أحد رجال الدين من الطائفة التي ينتمى إليها المحكوم عليه .

٥ - مدير السجن أو نائبه .

٦ - قائد الشرطة في العاصمة ، أو قائد المنطقة في الملحقات .

المادة ٣٦٠ - يسأل النائب العام أم مساعدة المحكوم عليه اذا كان لديه ما يريد بيانه ويدون أقواله الكاتب في محضر خاص يوقعه النائب العام أو مساعده والكاتب والحاضرون .

المادة ٣٦١ - ينظم كاتب المحكمة محضرا بانفاذ الإعدام يوقعه مع النائب العام أو مساعده والحاضرون ويحفظ في اضبائره الخاصة عند المدعى العام .

المادة ٣٦٢ - تدفن الحكومة جثة من نفذ فيه الإعدام عند عدم وجود ورثة له يقومون بدفنها ، ويجب أن يكون الدفن بدون احتفال .

٢ - الاشكال في التنفيذ

المادة ٣٦٣ - ١ - كل نزاع من محكوم عليه في التنفيذ يرفع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم .

٢ - يقدم النزاع إلى المحكمة بواسطة النيابة العامة على وجه السرعة ويعلن ذوو الشأن بالجلسة التي تحدد لنظره . وتفصل المحكمة فيه بعد سماع النيابة العامة وذوى الشأن وللمحكمة أن تجرى التحقيقات التي ترى لزومها ولها في كل الأحوال أن تأمر بوقف التنفيذ حتى يفصل في النزاع . وللنيابة العامة عند الاقتضاء وقبل تقديم النزاع إلى المحكمة أن توقف تنفيذ الحكم مؤقتا .

٣ - اذا حصل نزاع في شخصية المحكوم عليه فيفصل في ذلك النزاع بالكيفية والأوضاع المقررة في الفقرتين السابقتين .

٤ - يكون القرار الذي تصدره المحكمة بالنزاع المشار اليه نهائيا .

٣ - حساب الزمن

المادة ٣٦٤ - ايفاء للغايات المقصودة من هذا القانون تتبع في حساب الزمن القساعدة التالية :

- ١ - ان المدة المشار اليها بعدد الايام ابتداء من وقوع حادثة أو القيام بعمل أو شيء أو فيما يتعلق بمهل الاعتراض والاستئناف والتمييز أو المهل الأخرى تعتبر غير شاملة لليوم الذي وقع الحادث أو جرى فيه ذلك العمل أو الشيء .
- ٢ - لا تحسب ايام العطل من المدة المقررة فيما يتعلق بمهل الاعتراض والاستئناف والتمييز أو المهل الأخرى اذا جاءت في نهاية المدة .

المادة ٣٦٥ - جميع المدد المبينة في هذا القانون تحسب بالتقويم الميلادي .

الالفاءات

المادة ٣٦٦ - تلغى القوانين والانظمة التالية :

- ١ - قانون اصول المحاكمات الجزائية العثماني مع جميع تعديلاته .
- ٢ - قانون تعديل قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٣٧) لسنة ١٩٤٦ المنشور في العدد (٨٨٠) من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٤٦/١٢/٢٥ مع ما ادخل عليه من تعديلات .

٣ - قانون تعقيب الاشخاص وتفتيش الاماكن المنشور في العدد (١٥٧) من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٢٧/٦/١ .

٤ - قانون اصول المحاكمات الجزائية (القبض والتحرى) الباب الثالث والثلاثون من مجموعة القوانين الفلسطينية .

٥ - قانون اصول المحاكمات الجزائية (القبض والتحرى) المعدل رقم (١١) لسنة ١٩٤٢ المنشور في العدد ١٢٠٤ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ١٩٤٢/٦/٢٥ .

٦ - قانون اصول المحاكمات الجزائية (البينات) الباب الرابع والثلاثون من مجموعة القوانين الفلسطينية .

٧ - قانون اصول المحاكمات الجزائية (البينات) (المعدل) رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٤ المنشور في العدد ١٣٦٨ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ١٩٤٤/١٠/٢٧ .

٨ - قانون اصول المحاكمات الجزائية (البينات) (المعدل) بقانون تشاريع الدفاع ادماجها في بعض القوانين رقم ٣٠ لسنة ١٩٤٥ المنشور في العدد ١٤٣٦ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ١٩٤٥/٩/٤ .

٩ - قانون الافراج بالملكية رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٤ المنشور في العدد ١٣٥٩ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ١٩٤٦/٩/١٤ .

١٠ - قانون الافراج بالكفالة (المعدل) رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٦ المنشور في العدد ١٥٢٥ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ١٩٤٦/٩/٣٠ .

١١ - قانون اصول المحاكمات الجزائية (المحاكمات الجزائية لدى المحاكم المركزية رقم ٧٠ لسنة ١٩٤٦) المنشور في العدد ١٥٤٣ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ١٩٤٦/١٢/٢١ .

١٢ - قانون اصول المحاكمات الجزائية (المحاكمات الاتهامية) الباب السادس والثلاثون من مجموعة القوانين الفلسطينية .

١٣ - قانون اصول المحاكمات الجزائية (المحاكمات الاتهامية) (المعدل) المنشور في قانون (اعادة تنقيح) طبعة التشاريع المنقحة لسنة ١٩٣٧ رقم ١ لسنة ١٩٧٣ عدد ٦٦٠ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ١٩٣٧/١/٢٢ .

١٤ - قانون اصول المحاكمات الجزائية (المحاكمات الاتهامية) (المعدل) رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ المنشور في العدد ١٦٤ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ١٩٣٩/١٢/٢٣ .

١٥ - قانون اصول المحاكمات الجزائية (المحاكمات الاتهامية) (المعدل) رقم ٣١ لسنة ١٠٤٤ المنشور في العدد ١٣٦٨ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ١٩٤٤/١٠/٢٧ .

١٦ - قانون أصول المحاكمات الجزائية (المحاكمات الاتهامية) (المعدل) رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٦ المنشور في العدد ١٤٨٥ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ١٩٤٦/٣/٣١ .

١٧ - قانون أصول المحاكمات الجزائية (المحاكمات الاتهامية) (المعدل) رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٧ المنشور في العدد ١٦٠٨ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ١٩٤٧/٨/٢٦ .

١٨ - نظام أصول المحاكمات الجزائية (اثبات الهوية) المنشور في المجلد الثالث من مجموعة القوانين الفلسطينية على صفحة ١٩٥٦

١٩ - اصول (المحاكمات الجزائية) في المحاكم المركزية لسنة ١٩٣٨ المنشور في العدد ٧٥٧ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ١٩٣٨/٢/١٠ .

٢٠ - قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم ٧٦ لسنة ١٩٥١ وما طرأ عليه من تعديلات

٢١ - كل ما يتعارض مع هذا القانون من قانون انتهاك حرمة المحاكم رقم ٩٥٩/٩ المنشور في العدد ١٤١٣ تاريخ ١٤/٢/٥٩ من الجريدة الرسمية .

٢٢ - كل تشريع اردني او فلسطيني صادر قبل سن هذا القانون الى المدى الذي تكون فيه تلك التشريعات مغايرة لاحكام هذا القانون .

المادة ٣٦٧ - رئيس الوزراء ووزراء العدلية والداخلية والدفاع مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٦١/٢/٢٨ .

قانون تسليم المجرمين الفارين (١)

اقرارا لمعاملات تسليم المجرمين على اساس واضح جلى فقد تقرر الموافقة على لائحة قانون تسليم المجرمين ورفعها لمقام صاحب السمو الملكى امير البلاد المعظم حتى اذا اقترنت بالتطبيق العالى وضعت موضع التطبيق .

١ - يسمى هذا القانون قانون تسليم المجرمين الفارين لسنة ١٩٢٧ ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

٢ - تفيد العبارات الآتية المدرجة فى هذا القانون المعانى الآتية ما لم ينص على خلاف ذلك :

(أ) لا تعتبر عبارتا « الحكم » و « المحكوم عليه » بأنهما تتضمنان أو تشير الى حكم غيابى صادر بموجب قانون اجنبى اما عبارة « المتهم » فتتضمن شخصا محكوما عليه غيابيا .

(ب) تفيد عبارة « الجريمة الموجبة للتسليم » كل جريمة تستوجب العقاب بمقتضى قوانين شرق الاردن فيما لو انها ارتكبت فى بلاد شرق الاردن وكانت داخلة فى عداد الجرائم المدرجة فى الجدول المرفق الى هذا القانون (وذلك بصرف النظر عن الاسم الذى يطلق على تلك الجريمة بمقتضى القانون المعمول به فى شرق الاردن) .

(ج) تفيد عبارة « المجرم الفار » كل شخص متهم أو محكوم عليه فى بلاد اجنبية بجريمة تستوجب التسليم وكان ذلك الشخص موجودا فى شرق الاردن أو اشتبه بأنه موجود فيها أو متوجه بطريقه اليها وتفيد عبارة « المجرم الفار من بلاد اجنبية » كل مجرم أو محكوم عليه بجريمة تستوجب التسليم ارتكبت فى تلك البلاد الاجنبية .

(د) تشمل كلمة « اليمين » كل تأييد يفيد القسم .

(هـ) تشمل عبارة « قاضى الصلح » رئيس المحكمة البدائية واعضاؤها .

(و) تشمل عبارة « الأمر بالقبض » كل وثيقة قضائية صادرة من دولة اجنبية تخول القاء القبض على المتهم أو المحكوم عليه بجريمة .

٣ - لبيان الغرض من هذا القانون تعد من اجزاء الدولة الاجنبية كافة المستعمرات والممتلكات العائدة لها والبلاد المنتدبة عليها والسفائن المختصة بها .

٤ - ١ - يجوز لسمو الامير المعظم أن يدل فى عداد الجرائم المدرجة فى الجدول المرفق الى هذا القانون اية جريمة لم تدرج فيه أو أن يخرج منه اية جريمة داخلة أو مضافة اليه وذلك باصدار منشور « بين آونة واخرى » يعلن فى الجريدة الرسمية .

٢ - لأجل الفصل يكون الجريمة التى يطلب تسليم المجرم الفار من اجلها داخلة فى عداد الجرائم المبينة فى الجدول المذكور فانه يرجع النظر فى هذا الشأن الى القانون المعمول به فى شرق الاردن عند وقوع الجريمة .

٥ - ١ - (٢) اذا عقد جلالة ملك بريطانيا العظمى اتفاقا مع دولة اجنبية يقضى بأن تسلم شرقى الاردن الى تلك الدولة الاجنبية المجرم الفار فانه يجوز لسمو الامير المعظم أن يصدر منشورا فى الجريدة الرسمية يأمر به تطبيق احكام هذا القانون بشأن طلبات تسليم المجرمين التى تقدمها تلك الدولة .

كما انه اذا وجد اتفاق معمول به بين جلالة ملك بريطانيا العظمى ودولة اجنبية بشأن تسليم المجرمين الفارين من « بريطانيا العظمى » الى

(١) جريدة الرسمية العدد ١٦٠ فى ١٩٢٧/٧/١

(٢) معدلة بالتعديل الصادر فى ١٩٢٧/٨/١٤ جريدة الرسمية العدد ١٦٥ فى ١٩٢٧/٩/٦

تلك الدولة فيجوز لسمو الأمير المعظم أن يطبق أحكام هذا القانون بشأن طلبات تسليم المجرمين التي تقدمها الدولة كما أو كان ذلك الاتفاق معقودا بين جلالته وتلك الدولة بشأن تسليم المجرمين من شرقى الأردن .

تنشر هذه المنشورات في الجريدة الرسمية ولا يعمل بها بعد انقضاء مدة الاتفاق التي تشير اليه .

٢ - يجوز لسمو الأمير المعظم أن يقيد تطبيق هذا القانون بشروط استثناءات يراها ضرورية في هذا الشأن سواء أكان ذلك بالمنشور نفسه أم بخلافه .

٣ - يعتبر المنشور بينة قاطعة بكون الاتفاق الذى يشير اليه موافقا لما يتطلبه هذا القانون وأن أحكام هذا القانون تطبق على الطلبات التي تقدمها تلك الدولة في ذلك المنشور ولا يجوز التعلل بصحة المنشور عند النظر في أية إجراءات قضائية كانت .

٦ - يراعى القيود التالية بشأن تسليم المجرمين الفارين :

(١) لا يسلم المجرم الفار اذا كانت الجريمة التي يطلب تسليمه من أجلها ذات صبغة سياسية أو اذا ثبت لقاضى الصلح « الذى أحضر المجرم اليه » أو لمحكمة الاستئناف أو تبين لسمو الأمير المعظم أن القصد من طلب التسليم محاكمة ذلك المجرم أو مجازاته على جريمة سياسية .

(ب) لا يسلم المجرم الفار الى الدولة الأجنبية الا اذا نص قانونها أو الاتفاق المعقود معها على عدم توقيف المجرم أو محاكمته من أجل جريمة أخرى ارتكبها في بلاد تلك الدولة قبل تسليمه خلاف الجريمة التي وقع طلب التسليم

من أجلها وبنيت الموافقة على التسليم بسببها ما لم يكن قد أعيد الى شرقى الأردن أو تمكن من الرجوع اليها .

(ج) لا يسلم المجرم الفار اذا كان متهما بارتكاب جريمة في شرقى الأردن غير الجريمة المطلوب تسليمه من أجلها أو مسجوناً بسبب حكم صدر عليه من محاكم شرقى الأردن الا اذا ان يطلق سراحه بانتهاء أجل الحكم المذكور أو ببراءته أو بصورة أخرى .

(د) لا يسلم المجرم الفار الا بعد انقضاء خمسة عشر يوما من تاريخ توقيفه انتظاراً لتسليمه .

٧ - كل مجرم فار من رعايا دولة أجنبية وجد في شرق الأردن أو اشتبه بوجوده فيها يعرض نفسه لأن يقبض عليه ويسلم على الوجه الذى نص عليه هذا القانون وذلك في الحالات التي يطبق فيها هذا القانون على طلبات التسليم المقدمة من تلك الدولة سواء أكان ارتكب الجريمة التي توجب تسليمه قبل العمل بهذا القانون أم بعده وسواء أكان لمحاكم شرق الأردن صلاحية النظر في تلك الجريمة أم لم يكن بشرط أن لايجرى تسليمه لأجل جريمة ارتكبها قبل ٢٦ تموز سنة ١٩٢٤ .

٨ - ترفع طلبات التسليم بشأن المجرمين الفارين من رعايا الدولة الأجنبية والموجودين في شرقى الأردن أو المشتبه بوجودهم فيها الى المندوب السامى من قبل الوكيل السياسى لتلك الدولة والمندوب السامى برفعها الى سمو الأمير المعظم الذى يجوز له أن يأمر قاضى الصلح باصدار امر بالقبض على ذلك المجرم وفاقا للطلب المرفوع اليه يجوز لسمو الأمير المعظم

إذا رأى أن الجريمة ذات صبغة سياسية أن يرفض إصدار ذلك الأمر إذا رأى ذلك مناسبا كما يجوز له أيضا في كل وقت أن يأمر بإخلاء سبيل المجرم الفار سواء أكان متهما بتلك الجريمة أم محكوما عليه بها .

٩ - ١ - يجوز أن يصدر أمر بالقبض على المجرم الفار سواء أكان متهما أم محكوما عليه بجريمة وسواء أكان موجودا في شرق الأردن أو مشبوها بوجوده فيها أو متوجها بطريقة اليها. (١) من قبل قاضي الصلح عند استلامه الأمر المذكور الصادر من سمو الأمير المعظم وعند وجود بينات يرى أنها تسوغ إصدار الأمر بالقبض على المجرم المذكور كما لو كان ارتكب الجريمة المذكورة في شرق الأردن أو أدين بسببها .

(ب) من قبل قاضي الصلح بناء على أخبار أو شكوى أو بينة أو أية إجراءات يرى أنها تسوغ الأمر بالقبض على المجرم من أجل تلك الجريمة كما لو كان ارتكبها أو أدين بسببها في شرقي الأردن .

٢ - إذا أصدر قاضي الصلح أمرا بالقبض على مجرم بموجب هذه المادة دون أن يحصل بذلك على أمر من سمو الأمير المعظم فيجب عليه أن يرفع على الفور تقريراً بواقعة الحال إلى سموه مرفقا بالبينات والأخبار أو الشكوى الواردة أو بصورة مصدقة عنها وعند ذلك يجوز لسمو الأمير المعظم إذا تنسب لديه أن يأمر بإلغاء الأمر الصادر بالقبض وإخلاء سبيل الشخص الملقى عليه القبض .

٣ - يجب على قاضي الصلح أن يطلق سبيل المجرم الفار الذي ألقى عليه القبض بدون أمر من سمو الأمير المعظم إلا إذا تلقى أمرا من سموه « خلال مدة كافية يقررها قاضي الصلح بحسب ظروف تلك القضية » يخبره فيه أنه استلم طلب التسليم العائد لذلك المجرم .

١٠ - ١ - إذا ألقى القبض على المجرم الفار بموجب أمر بالقبض يؤتى به أمام قاضي الصلح « سواء أكان القاضي هو الذي أصدر

الأمر بالقبض أم خلافاً » الذي يسمع الدعوى « على قدر الامكان » بنفس الصلاحية والطريقة التي تتبع فيما لو كان ذلك القاضي مدعيا عاما أو قاضيا للتحقيق واحضر لديه متهم بارتكاب جريمة في شرق الأردن .

٢ - يجب على قاضي الصلح أن يسمع كل بينة تدل على أن الجريمة (التي اتهم الموقوف بها أو صدر الحكم عليه بسببها) ذات صبغة سياسية أو أنها ليست من الجرائم التي تستوجب التسليم .

١١ - ١ - يأمر قاضي الصلح بتوقيف المجرم الفار المتهم بارتكاب جريمة تستوجب التسليم إذا كان الأمر الصادر من الدولة الأجنبية بالقبض عليه مصدقا حسب الأصول وأبرزت هذه البينات التي (مع مراعاة أحكام هذا القانون) تسوغ سوق المتهم للمحاكمة بمقتضى أحكام القوانين المرعية في شرقي الأردن فيما لو كان المتهم قد ارتكب تلك الجريمة فيها والا فيأمر قاضي الصلح بتخليه سبيله .

٢ (١) - إذا أبرزت البينات بشأن المجرم المسند إليه حكم بجريمة تستوجب تسليمه وكانت (مع مراعاة أحكام هذا القانون) تثبت أدانته بتلك الجريمة بمقتضى قوانين شرقي الأردن فإن قاضي الصلح يأمر بتوقيفه والا فيأمر بتخليه سبيله . وفي كل الأحوال فإن الأمر بالتوقيف أو بتخليه السبيل يخضع للاستئناف خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره وللتمييز خلال المدة ذاتها اعتبارا من تفهيم أو تبليغ القرار الاستئنافي وفق القواعد المقررة (بقانون أصول المحاكمات الجزائية) .

٣ - يجب على قاضي الصلح عندما يأمر بتوقيف ذلك المجرم أن يرسله إلى السجن أو محل توقيف آخر في شرقي الأردن ليمسك فيه إلى أن يصدر الأمر من سمو الأمير المعظم بتسليمه وأن يرفع في الحال إلى سمو الأمير المعظم شهادة بتوقيف ذلك المجرم مع تقرير عن القضية حسبما يراه موافقا .

١٢ - ١ - عندما يأمر قاضي الصلح بتوقيف المجرم الفار يجب عليه أن يخبره بأنه لا يسلم

الا بعد خمسة عشر يوما وان له حق في استئناف دعواه الى المحكمة الاستئنافية .

٢ - يحق لسمو الامير المعظم عند انقضاء المدة المذكورة او بعد اعطاء محكمة الاستئناف قرارها في تلك القضية وبموجب الطلب الموجود لديه ان يصدر امرا بتسليم المجرم المذكور الى المفوض باستلامه من قبل الحكومة طالبة التسليم .

٣ - يحق لكل شخص مكلف بمثل هذا الامر او من يفوض بذلك ان يستلم ذلك المجرم ويبقيه تحت الحفظ وينقله الى منطقة تلك الحكومة الاجنبية . فان فر المجرم من المحل الموقوف فيه بمقتضى هذا الامر يقبض عليه بالطريقة المار ذكرها كفار متهم بارتكاب جريمة في شرقي الاردن .

١٣ - اذا لم يسلم المجرم الفار الذي اودع التوقيف ولم ينقل الى خارج شرق الاردن خلال شهرين من تاريخ توقيفه او بعد قرار محكمة الاستئناف المكلفة بسماع قضايته (فيما لو استؤنفت الدعوى) فيحق لمحكمة الاستئناف ان تأمر بتخلية سبيله بناء على طلبه او طلب وكيله بعد ان يثبت ان سمو الامير المعظم قد تبلغ عزم المجرم على تقديم ذلك الطلب خلال مدة كافية ما لم يكن ثمة دليل يدل على العكس .

١٤ - الافادات والشهادات التي تعطى بعد القسم في بلاد اجنبية وصور الافادات والشهادات الاصلية والشهادات التي تعطيها حكومة تلك البلاد والمستندات القضائية التي تثبت صحة الادانة يجوز قبولها بينة في الاجراءات التي تتخذ بمقتضى هذا القانون اذا كانت مصدقة حسب الاصول .

١٥ - اذا كانت الاوامر بالقبض الصادرة من حكومة بلاد اجنبية والافادات والشهادات التي تعطى بعد القسم في تلك البلاد وصورها والشهادات والمستندات القضائية الصادرة منها والمؤيدة للادانة مصدقة بمقتضى نص قانوني او على الصور الآتية فانها تعتبر مصدقة حسب الاصول وذلك تأمينا للوصول الى الغاية المطلوبة في هذا القانون .

(ا) اذا كان الامر بالقبض موقعا عليه من أحد القضاة أو قاضي صلح أو من أحد موظفي الحكومة الاجنبية التي صدر فيها .

(ب) اذا كانت الافادات والشهادات وصورها مصدقة بتوقيع أحد القضاة أو قاضي صلح أو أحد موظفي حكومة البلاد الاجنبية التي اخذت منها ودل ذلك التصديق على انها نفس الافادات والشهادات الاصلية أو صور مطابقة للاصل حسبما تقتضى الحال .

(ج) اذا كانت شهادة الادانة او الوثائق القضائية المؤيدة لصحة الادانة موقعا عليها من قبل أحد القضاة أو قاضي صلح أو أحد موظفي حكومة البلاد الاجنبية التي ادين المجرم فيها واذا كانت الاوامر بالقبض والافادات والشهادات ونسخها وشهادات الادانة او الوثائق القضائية التي تثبت الادانة مشهودا بصحتها بقسم أحد الشهود او مدموغة بخاتم وزير العدلية او وزير آخر من وزراء تلك الدولة فان محاكم شرق الاردن تعتبر ذلك الخاتم الرسمي وتقبل جميع المستندات المصدقة على هذا الوجه بينة لاحتجاج الى برهان آخر .

١٦ - يعمل بالاحكام الآتية اذا كانت الجريمة التي يطلب تسليم المجرم الفار من اجلها قد ارتكبها على ظهر مركب قادم في عرض البحار الى اى ميناء بشرق الاردن .

(ا) يجوز توقيف المجرم في السجن أو توديعه الى محل التوقيف الذي يكون للأمر بتوقيفه صلاحية بحسب الاشخاص المتهمين بارتكاب مثل تلك الجريمة فيه .

(ب) اذا قبض على المجرم الفار بموجب أمر صدر بدون ارادة سنية من سمو الأمير المعظم فيؤتى به أمام قاضي الصلح الذي أصدر الأمر بالقبض عليه أو أمام قاضي الصلح الذي يدخل في صلاحيته ذلك المرفأ الراسي فيه المركب أو في اقرب مكان الى ذلك المرفأ وله أن يأمر باحضاره أمامه على الوجه المنصوص عنه في المادة العاشرة من هذا القانون .

١٧ - اذا سلمت حكومة اجنبية بمقتضى الاتفاق العقود معها مجرماً فاراً متهماً او محكوماً عليه بجريمة فلا يحاكم هذا الشخص ولا يعرض نفسه لمحاكمة بسبب اية جريمة اقترفها قبل التسليم في اى قسم من ممتلكات جلالته البريطانية او البلاد التابعة لحمايتها او انتدابها غير الجريمة التى يمكن اثبات علاقتها بالوقائع التى بنى التسليم عليها ما لم يعاد المجرم او يمنح فرصة لأجل الرجوع الى تلك الدولة الأجنبية .

١٨ - ١ - يجوز لسمو الأمير المعظم ان يطلب الى أحد قضاة الصلح بأمر خطى منه سماع شهادة في دعوى جزائية معلقة في إحدى محاكم البلاد الأجنبية وعلى قاضى الصلح عند استلامه مثل هذا الأمر ان يسمع شهادة كل شخص يحضر امامه لتأدية الشهادة على الصورة المتبعة في سماع شهادات الشهود يحق أحد المدعى عليهم في دعوى يحاكم من أجلها في شرق الأردن وان يشرح في ذيل محضر الشهادات التى سمعها بان تلك الشهادات قد أخذت امامه ثم يرفعها الى سمو الأمير المعظم ويجوز سماع مثل هذه الشهادات بحضور المتهم او بغيابه على ان تذكر حقيقة الامر في محضر الشهادات ايضاً .

٢ - توصلاً الى الغرض المطلوب من هذه المادة يجوز اجبار اى شخص كان على الحضور لأداء الشهادة والاستجواب وابرار المستندات على الطريقة والشروط المتبعة في المحاكمة على تهمة او جريمة ارتكبت في شرق الأردن بعد أن يدفع له او يعرض عليه مبلغ كاف لقاء ما يتكده من النفقات للحضور .

٣ - يدان بجريمة شهادة الزور كل من ادى شهادة يعلم كذبها امام قاضى الصلح بموجب هذه المادة بشرط ان لا تطبق احكام هذه المادة على قضية جزائية ذات صبغة سياسية .

١٩ (١) - رغماً عما ذكر في هذا القانون

فانه يجوز لسمو الأمير المعظم بمقتضى اتفاق يعقد مع حكومة فلسطين او في اية حالة خصوصية أخرى ان بأمر بالقبض في شرق الأردن على اشخاص مدانين في فلسطين بجرائم ارتكبت فيها او متهمين بارتكاب جرائم في فلسطين وبتسليمهم الى حكومة فلسطين .

٨ جزيران ١٩٢٧

الجدول (٢)

١ - القتل عمداً او القتل قصداً او محاولة ايقاعهما والقتل خطأ .

٢ - اسقاط الجنين او محاولة اجراء ذلك بأية واسطة كانت .

٣ - الواقعة كرها او بدون رضا او محاولة اجراء ذلك .

٤ - الواقعة اثني دون الخامسة عشرة من العمر بصورة غير مشروعة او محاولة ذلك .

٥ - المداعبة بالأيدي .

٦ - حجز الأشخاص لأجل الحصول على فدية او توقيفهم خلافاً للاصول .

٧ - سرقة الاطفال بما في ذلك هجرهم وتعريضهم للخطر او حجزهم بصورة غير مشروعة .

٨ - الخطف .

٩ - قيادة الفتيات لغايات غير شريفة .

١٠ - الجرح او ايقاع ضرر جسماني بليغ او الضرب المفضي الى ضرر جسماني بصورة غير مشروعة .

١١ - التهديد بكتاب او بغير ذلك لأجل الحصول على نقود او اى شيء آخر .

١٢ - شهادة الزور او خلف اليمين الكاذبة او حمل الغير على تأدية شهادة الزور او حلف اليمين الكاذبة بأية صورة كانت .

١٣ - الحريق الجنائي .

١٤ - دخول المساكن جبراً او بالاختاف او خفيه .

(١) معدلة بالقانون المنشور في الجريدة الرسمية العدد ٨١٠ في ١٢/٩/١٩٤٤ .

(٢) معدلاً ومستبدلاً بالجدول الاسلى الملحق بهذا القانون وتعديلاته الجريدة الرسمية العدد ٦٥٥

في ١٦/١١/١٩٢٩ .

**قرار رقم (١٦) ون لسنة ١٩٧٤
صادر بموجب الادة (٦٦ و ١٩٤) من قانون
الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣**

مادة ١ - يسمى هذا القرار (قرار اجراءات ضبط المخالفات) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (١) .

مادة ٢ - يتولى ضبط المخالفات المنصوص عليها في المواد (٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨) من قانون الزراعة او القرارات التي تصدر تنفيذا لاحكامها الموظفون الذين يعينهم وزير الزراعة لهذا الغرض .

مادة ٣ - يلتزم الموظفون المنصوص عليهم في المادة (٢) من هذا القرار باحكام المادة (١٩٤) قانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣ من حيث دخول الاماكن وتفتيشها وكذلك تفتيش الاشخاص ووسائل النقل . وينظم ضبط المخالفة على نموذج تعدده الوزارة لهذا الغرض ويوقع من منظمه ومن المخالف وشاهد على الأقل . وفي حالة رفض التوقيع من قبل من نظم بحقة الضبط يشار الى ذلك في ذيل ورقة الضبط .

مادة ٤ - ينظم محضر في الحال بالمضبوطات يتضمن كافة المعلومات اللازمة وعلى الأخص التاريخ والساعة والمكان وتؤخذ عينات منها تحفظ بأوعية مناسبة وتميز بختم الوزارة وتوقع من قبل منظم الضبط وصاحب العلاقة وتتخذ الاجراءات بارسالها الى المختبر المعتمد الذي عليه اصدار تقريره بنتيجة الفحص والتحليل .

مادة ٥ - يحق للموظفين المختصين ان يضبطوا المبيدات والاعوية والمنتجات الزراعية المعدة للاستهلاك والمعالجة بشكل مخالف للاصول والتي لا تتلف بسرعة وان يسلموها لشخص ثالث او ان يبقوها تحت يد صاحبها بصفة امانة او ان ينقلوها الى اقرب مركز زراعي . ويحق لهم ائلافها دون تعويض لأصحابها وعلى نفقتهم الخاصة اذا قضت المحاكم المختصة بمصادرتها بسبب انها تشكل ضررا على الصحة العامة . ويحق لهم ضبط وائلاف المنتجات الزراعية السريعة التلف والمعدة للاستهلاك والمعالجة والتي تشكل ضررا على الصحة دون تعويض على اصحابها وعلى نفقتهم الخاصة ويشترط ابلاغهم واخذ موافقة المدعي العام المسبقة على ذلك .
وزير الزراعة

١٥ - السلب في الطريق العام والسرقة باستعمال الجبر والشدة او بعد كسر الأبواب او بعد نقب البيوت او الدخول اليها بالتسلق .

١٦ - السرقة والاختلاس وسوء استعمال الأمانة والاحتيايل او شراء اية اموال او استلامها مع العلم بأنه قد حصل عليها بطريقة من الطرق المذكورة اعلاه .

١٧ - (١) تزيف النقود او تغييرها او التداول بالنقود المزيفة او المغيرة او محاولة اجراء ذلك .

(ب) صنع آلة او اداة او ماكينة معدة لقصد تزيف النقود او حيازة ذلك دون الحصول على اذن مشروع ومع العلم بأنها ستستعمل لتلك الغاية .

١٨ - التزوير او استعمال ما هو مزور مع العلم به .

١٩ - جرائم الافلاس .

٢٠ - الرشوة .

٢١ - كل عمل غير مشروع يعرض للخطر سلامة اى شخص سافر بالسكة الحديدية او حال وجوده في السكة الحديدية .

٢٢ - ارتكاب الجرائم المتعلقة بتجارة العقاقير الخطرة او محاولة ذلك .

٢٣ - الحاق الضرر بأموال الناس بصورة غير مشروعة .

٢٤ - السلب في البحر ومحاولة ارتكاب السلب في البحر او العصيان او التأمر على العصيان على ظهر احدى السفن ضد سلطة ربان السفينة او اغراق احدى السفن او ائلافها في البحر بصورة غير مشروعة او محاولة اجراء ذلك او القيام بالتعدييات على الاشخاص على ظهر احدى السفن في عرض البحار بقصد ايقاع ضرر جسماني بليغ .

٢٥ - الاتجار بالرقيق .

٢٦ - اية جريمة أخرى قد تضاف من وقت الى آخر الى جدول هذا القانون كما نص على ذلك قانون تسليم المجرمين .

٢٧ - الاشتراك في اية جريمة من الجرائم المذكورة في هذا الجدول .

نحن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من
الدستور .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ
١٩٧٣/٩/١٨ .

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور -
على القانون المؤقت الآتى ونأمر بإصداره ووضعه
موضع التنفيذ المؤقت و اضافته الى قوانين
الدولة على اساس عرضه على مجلس الأمة في
أول اجتماع يعقده .

قانون مؤقت رقم (٥٢) لسنة ١٩٧٣ (١) قانون العفو العام

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون
العفو العام لسنة ١٩٧٣) ويعمل به من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يسرى مفعول هذا القانون على
جميع الجرائم التى ارتكبت ضد أمن الدولة
الداخلى والخارجى والسلامة العامة من قبل
المواطنين الأردنيين قبل ١٩٧٣/٩/١٨ خلافا
لاحكام المواد ١٠٧ - ١٦٨ من قانون العقوبات
لسنة ١٩٦٠ وكذلك حيازة الأسلحة النارية
والذخائر والمفرقات واستعمالها سواء صدرت
احكام بها من قبل المحاكم المختصة أو لم تصدر .

المادة ٣ - تعفى جميع الجرائم المشمولة
بهذا القانون بحيث تزول حالة الاجرام من
اساسها وتسقط كل دعوى جزائية ، أو عقوبة
محكوم بها بما فى ذلك رسوم المحاكم .

المادة ٤ - لا يشمل هذا القانون .
(١) جرائم التجسس المرتكبة لمصلحة
العدو .

(ب) الجرائم المنصوص عليها فى القانون
الموحد لمقاطعة اسرائيل رقم ١٠ لسنة ١٩٥٨ .
(ج) الجرائم المنصوص عليها فى قانون منع
بيع العقار للعدو رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٣ .
(د) جرائم القتل .

المادة ٥ - يخلى سبيل المحكومين والموقوفين

الذين تشملهم احكام هذا القانون بأمر يصدره
النائب العام العسكرى الى مدراء السجون
مباشرة .

المادة ٦ - تؤلف لجنة من وكيل وزارة
العدل رئيسا وعضوية النائب العام العسكرى
ورئيس المحكمة العرفية للنظر فى ما يقدم من
اعتراضات بشأن تطبيق احكام هذا القانون .

المادة ٧ - رئيس الوزراء ووزراء الدفاع
والعدل والداخلية مكلفون بتنفيذ احكام هذا
القانون .

١٩٧٣/٩/١٨

نحن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من
الدستور .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ
١٩٧٣/١٠/٣٠ .

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من
الدستور - على القانون المؤقت الآتى .

ونأمر بإصداره ووضعه موضع التنفيذ
الموقت و اضافته الى قوانين الدولة .

على اساس عرضه على مجلس الأمة فى أول
اجتماع يعقده :

قانون مؤقت رقم (٥٨) لسنة ١٩٧٣ (٢) قانون العفو العام

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون
العفو العام لسنة ١٩٧٣) ويعمل به من تاريخ
نشره فى الجريدة الرسمية (٣) .

المادة ٢ - باستثناء ما نص عليه فى المادة
الرابعة يسرى مفعول هذا القانون على جميع

(١) الجريدة الرسمية فى ١٩٧٣/٩/١٩ - عدد ٢٤٤٧ وقد أصبح هذا القانون قانونا دائما - جريدة رسمية

فى ١٩٧٤/٤/١ - عدد ٢٤٨١ .

(٢) أصبح قانونا دائما - الجريدة الرسمية فى ١٩٧٤/٤/١ عدد ٢٤٨١ .

(٣) الجريدة الرسمية فى ١٩٧٣/١١/١ العدد ٢٤٥٥ .

الجرائم التي ارتكبت قبل ١٩٧٣/١٠/٣١ سواء صدرت بها أحكام من قبل المحاكم المختصة أم لم تصدر .

المادة ٣ - تعفى جميع الجرائم المشمولة بهذا القانون بحيث تزول حالة الاجرام من أساسها وتسقط كل دعوى جزائية أو عقوبة محكوم بها بما في ذلك رسوم المحاكم .

المادة ٤ - لا يشمل هذا القانون :

(أ) جرائم التجسس المرتكبة لمصلحة العدو .

(ب) الجرائم المنصوص عليها في القانون الموحد لمقاطعة اسرائيل رقم (١٠) لسنة ١٩٥٨ .

(ج) الجرائم المنصوص عليها في قانون منع بيع العقار للعدو رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٣ .

(د) جرائم القتل العمد والقتل قصدا بالنسبة للفاعل أو الشريك .

(هـ) جرائم هتك العرض والاغتصاب والخطف المقرونة بالاكراه أو العنف .

(و) جرائم الاتجار بالمخدرات والعقاقير الخطرة .

(ز) جرائم سرقة أو اختلاس أموال الدولة والمؤسسات العامة والمصارف .

المادة ٥ - ليس في هذا القانون ما يمنع من الحكم للمدعى الشخصى بحقوقه الشخصية ولا من تنفيذ الأحكام الصادرة بها .

المادة ٦ - يخلى سبيل الموقوفين والمحكومين ممن تشملهم أحكام هذا القانون بأمر يصدره رئيس النيابة العامة أو النائب العام العسكرى حسب مقتضى الحال الى مدراء السجون مباشرة .

المادة ٧ - تؤلف لجنة برئاسة رئيس النيابة العامة وعضوية وكيل وزارة العدل والنائب العام العسكرى للنظر في كل اعتراض أو اشكال ينجم عن تطبيق هذا القانون وتصدر قراراتها بالاكثريّة

المادة ٨ - رئيس الوزراء ووزراء الدفاع والعدل والداخلية مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

١٩٧٣/١٠/٣٠

إجراءات شرعية

- قانون أصول المحاكمات الشرعية رقم ٣١ لسنة ١٩٥٩ .
- قرار رقم ١٢ صادر عن الديوان الخاص بشأن تفسير أحكام الفقرة ١١ من المادة الثانية من قانون أصول المحاكمات الشرعية رقم ١٠ لسنة ١٩٥٢ .

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون ونأمر باصداره واضافته
الى

قانون رقم (٣١) لسنة ١٩٥٩ (١)

قانون اصول المحاكمات الشرعية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون اصول
المحاكمات الشرعية لسنة ١٩٥٩) ويعمل به بعد
مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية .

الفصل الأول

الوظيفة والصلاحيات

المادة ٢ - تنظر المحاكم الشرعية وتفصل
في المواد التالية :

١ - الوقف وانشاؤه من قبل المسلمين
وشروطه والتولية عليه واستبداله وما له علاقة
بادارته الداخلية وتحويله المسقفات والمستغلات
الوقفية للجارتين وربطها بالمقاطعة .

٢ - الدعاوى المتعلقة بالنزاع بين وقفين أو
بصحة الوقف وما يترتب عليه من حقوق أسست
بعرف خاص أما اذا ادعى أحد الطرفين بملكية
العقار المتنازع فيه مع وجود كتاب وقف أو حكم
بالوقف أو كان العقار من الاوقاف المشهورة
شهرة شائعة عند أهل القرية أو المحلة وابرز
مدعى الملكية في جميع هذه الحالات اوراقا
ومستندات تعزز ادعاءه فعلى المحكمة ان تؤجل
السير في الدعوى وتكلفه مراجعة المحكمة ذات
الصلاحيات خلال مدة معقولة ، فاذا ابرز ما يدل على
اقامة الدعوى لدى تلك المحكمة تقرر المحكمة
الشرعية وقف السير في الدعوى التي امامها الى
ان تبت المحكمة في شأن ملكية العقار والا سارت
في الدعوى واكملتها .

٣ - مداينات أموال الايتام والاوقاف المربوطة
بحجج شرعية .

٤ - الولاية والوصاية والوراثة .

٥ - الحجر وفكه واثبات الرشد .

٦ - نصب القيم والوصى وعزلهما .

٧ - المفقود .

٨ - المناكحات والمفارقات والمهر والجهاز وما
يدفع على حساب المهر والنفقة والنسب والحضانة .

٩ - كل ما يحدث بين الزوجين ويكون مصدره
عقد الزواج .

١٠ - تحرير التركات الواجب تحريرها
والفصل في الادعاء بملكية اعيانها والحكم في
دعاوى الديون التي عليها ، الا ما كان منها متعلقا
بمال غير منقول أو ناشئا عن معاملة تجارية
وتصفيتها وتقسيمها بين الورثة وتعيين حصص
الوارثين الشرعية والانتقالية .

١١ - طلبات الدية اذا كان الفريقان مسلمين
وكذلك اذا كان احدهما غير مسلم ورضيا أن
يكون حق القضاء في ذلك للمحاكم الشرعية .

١٢ - التخارج من التركة كلها في الاموال
المنقولة وغير المنقولة .

١٣ - الهبة في مرض الموت والوصية .

١٤ - الاذن للولى والوصى والمتولى والقيم
ومحاسبتهم والحكم بنتائج هذه المحاسبة .

١٥ - الدعاوى المتعلقة بالاوقاف الاسلامية
المسجلة لدى المحاكم الشرعية اذا كان الواقف غير
مسلم واتفق الفرقاء على ذلك .

١٦ - كل ما يتعلق بالاحوال الشخصية بين
المسلمين .

١٧ - كل عقد زواج سجل لدى المحاكم
الشرعية أو احد مأذونيهما وما ينشأ عنه .

المادة ٣ - كل دعوى ترى في محكمة المحل
الذى يقيم فيه المدعى عليه ضمن حدود المملكة
فان لم يكن للمدعى عليه محل اقامة في المملكة
فالدعوى ترفع امام المحكمة التي يقيم فيها المدعى
ضمن حدود المملكة ويستثنى من ذلك الدعاوى
الآتية :

١ - الدعاوى المتعلقة بالاوقاف غير المنقولة

رى في محكمة المحل الموجود فيه ذلك الوقف .

٢ - الدعاوى المتعلقة بمدائيات أموال الايتام والاولاد لا ترى الا في محكمة المحل الذي جرى فيه العقد .

٣ - دعوى الوصية تقام في محكمة اقامة المتوفى أو في محل وجود التركة .

٤ - تجوز رؤية دعوى النكاح في محكمة المدعى عليه أو المحكمة التي جرى في منطقتها العقد وتجوز دعوى الافتراق في المحكمتين المذكورتين وفي محكمة المحل الذي وقع فيه الحادث .

٥ - لجميع المحاكم حق تقدير النفقة للاصول والفروع والصفار وفاقدى الاهلية والزوجات وطلب الحضانة وتقدير اجرة الرضاع والمسكن (١) .

٦ - اذا تعدد المدعى عليهم وكان الحكم على احدهم حكما على الباقيين أو كان موضوع الدعوى واحدا تقام الدعوى في محكمة احدهم واذا اقيمت في محكمة امتنع على غيرها رؤية الدعوى ما لم تكن من الدعاوى المستثناة في هذا القانون .

٧ - تحكم المحكمة في دعوى الدفع بناء على طلب الدافع .

المادة ٤ - ١ - لمحكمة محل اقامة المتوفى تعيين الحصص الارثية ويجوز للمحكمة التي يقيم فيها بعض الورثة تعيين الحصص الارثية اذا كان محل اقامة المتوفى خارج حدود المملكة .

٢ - لمحكمة محل اقامة الصفار وفاقدى الاهلية تعيين الاوصياء والقوام وللمحكمة التي في منطقتها العقار اعطاء الاذن لهم .

المادة ٥ - اذا لم يعترض المدعى عليه على صلاحية المحكمة ليس للمحكمة ان تتعرض لها اما الوظيفة فالمحكمة تتعرض لها ولو لم يثرها الخصوم وكل اعتراض على الصلاحية أو الوظيفة من المدعى عليه لا يعتبر الا اذا مثل قانونا أمام المحكمة .

المادة ٦ - الاعتراض على الصلاحية الشخصية دفع شكلي لا يقبل بعد الاجابة على موضوع

الدعوى حضوريا ولا بعد فصلها غيابيا ما لم يكن تخلف المحكوم عليه عن حضور المحاكمة الغيابية لمعذرة مشروعة .

المادة ٧ - الدعوى التي لاكثر من محكمة الصلاحية لرؤيتها اذا اقيمت في احدى المحاكم امتنع على المحاكم الاخرى النظر فيها .

المادة ٨ - التغيير الذي يحدث في محل الاقامة بعد اقامة الدعوى لا يمنع دوام رؤيتها .

المادة ٩ - اذا حصل خلاف بين المحاكم الشرعية على الصلاحية فلكل من الطرفين المتخاصمين ان يطلب الى محكمة الاستئناف الشرعية تعيين المرجع على ان يقدم الطلب الى قاضي القضاة الذي يترتب عليه حالته الى محكمة الاستئناف الشرعية .

المادة ١٠ - الحجر على السفينة لا يكون الا ضمن دعوى شرعية على أن للقاضي منعه من التصرف الى نتيجة الدعوى اذا رأى من ظروف القضية ما يستدعي ذلك .

الفصل الثاني

الشروع في الدعوى

المادة ١١ - يجب ان تقدم لائحة الدعوى مشتملة على اسم كل من الفرقاء وشهرته ومحل اقامته وعلى الادعاء والبيانات التي يستند اليها وتبلغ صورة عن اللائحة الى كل من المدعى عليهم .

المادة ١٢ - ١ - كل ادعاء يستوجب رسما مستقلا سواء كان قبل المحاكمة أو اثناءها لا يعتبر ما لم يدفع رسمه مقدما ويعتبر مبدأ الدعوى من تاريخ استيفاء الرسم .

٢ - ينظم كاتب المحكمة مذكرة الحضور ويعد نسخا عنها بعدد نسخ لائحة الدعوى ويبلغ المدعى عليه نسخة منها مع نسخة من لائحة الدعوى .

٣ - توقع مذكرة الحضور مع نسخها من القاضي وتختتم بخاتم المحكمة الرسمي .

المادة ١٣ - تتضمن مذكرة الحضور تكليف

المدعى عليه الحضور فى (وقت معين) وتقديم دفاع خطى ضد لائحة الدعوى التى قدمها المدعى خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغه المذكرة اذا شاء ذلك فى الدعاوى التالية :

١ - اذا كانت قيمة موضوع الدعوى أكثر من خمسين ديناراً .

٢ - الدعاوى المتعلقة بالوقف .

٣ - دعاوى النسب والارث والوصية وعزل الوصى والقيم .

٤ - دعاوى الحجر وفكه .

٥ - دعاوى الدية .

وفى هذه الحالة يجب ان لا تقل الفترة الفاصلة بين الميعاد المضروب لحضور المدعى عليه وتاريخ صدور المذكرة عن عشرين يوماً .

المادة ١٤ - يجوز للمدعى عليه فى غير الدعاوى المذكورة فى المادة السابقة ان يقدم دفاعاً خطياً اذا اراد أو أمرته المحكمة بذلك .

الفصل الثالث فى المحامين

المادة ١٥ - كل ما يجوز للفرقاء عمله أو القيام به امام المحكمة يجوز ان يعمل ويقيم به المحامى المعين بموجب صك وكالة مسجلة حسب الاصول واذا كان احد الفرقاء شركة أو جمعية أو هيئة يجوز ان يقوم أى موظف من موظفيها المفوضين حسب الاصول بكل ما يمكنها ان تقوم به بموجب هذا القانون .

المادة ١٦ - ان كل ورقة بلغت الى محامى أى فريق من فرقاء الدعوى تعتبر انها بلغت بصورة قانونية الى الموكل اذا كان مفوضاً بالتبليغ .

المادة ١٧ - يجوز لأى فريق ينوب عنه محام مدعى كان ام مدعى عليه ان يعزل محاميه فى أى دور من أدوار المحاكمة وذلك بإبلاغ المحكمة اشعاراً بهذا العزل وتبليغ نسخة منه الى الفرقاء الآخرين .

٢ - لا يجوز للمحامى الانسحاب من الدعوى

الا بأذن المحكمة .

الفصل الرابع

فى التبليغ

المادة ١٨ - اذا أصدرت المحكمة ورقة قضائية للتبليغ :

١ - تسلم الى المحضر لأجل تبليغها .

٢ - واذا كان المطلوب تبليغه يقيم فى منطقة محكمة أخرى ترسل الاوراق الى تلك المحكمة لتتولى تبليغها ثم تعيدها الى المحكمة التى أصدرتها مرفقة بمحضر يفيد ما اتخذته بشأنها من الاجراءات على انه يحق للمحكمة التى أصدرت التبليغ ان ترسل الاوراق القضائية مباشرة الى الهيئات التى نص هذا القانون على اجراء التبليغ بمعرفتها ولو كانت خارج منطقة المحكمة

المادة ١٩ - يتم تبليغ الاوراق القضائية بتسليم نسخة منها الى الفريق المراد تبليغه بالذات أو الى وكيله المفوض قانوناً بقبول التبليغ عنه .

المادة ٢٠ - اذا تعذر تبليغ المدعى عليه بالذات يجوز اجراء التبليغ فى محل اقامته لأى فرد من أفراد عائلته يسكن معه وتدل ملامحه على أنه بلغ الثامنة عشرة من عمره .

المادة ٢١ - يجب على من بلغ الاوراق القضائية ان يوقع على نسخة منها اشعاراً بحصول التبليغ فاذا لم يوقع واقتنعت المحكمة بأنه قد تمتنع عن التوقيع تقرر ان التبليغ قد تم وفق الاصول .

المادة ٢٢ - اذا لم يعثر المحضر بعد بذل الجهد على المدعى عليه أو على أى شخص يمكنه تبليغه بالنيابة عنه واذا رفض المدعى عليه أو الشخص الذى كان يمكن تبليغه قبول التبليغ فعلى المحضر ان يعلق نسخة من الورقة القضائية المراد تبليغها على الباب الخارجى أو على جانب ظاهر للعيان من البيت الذى يسكنه المدعى عليه أو يتعاطى فيه عمله عادة ثم يعيد النسخة الاصلية من تلك الورقة الى المحكمة مع شرح واقعة الحال عليها ويجوز للمحكمة ان تعتبر تعليق الاوراق على هذا الوجه تبليغاً صحيحاً .

المادة ٢٣ (١) - ١ - اذا اقتنعت المحكمة بأنه

لا سبيل لاجراء التبليغ وفق الاصول المتقدمة لاي سبب من الاسباب يجوز لها ان تأمر باجراء التبليغ على الوجه التالى :

(أ) بتعليق نسخة من الورقة القضائية على موضع بارز من دار المحكمة ونسخة أخرى على جانب ظاهر للعيان من البيت المعروف انه آخريت كان يقيم فيه المراد تبليغه أو المحل الذي كان يتعاطى فيه عمله ان كان له بيت أو محل كهذا أو .

(ب) بنشر اعلان في احدى الصحف المحلية اليومية .

٢ - اذا أصدرت المحكمة قرارا باتباع طريقة التبليغ المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة فعلى المحكمة ان تعين في قرارها موعد حضور الشخص المراد تبليغه أمام المحكمة وتقديم دفاعه اذا دعت الحاجة الى ذلك وحسب مقتضى الحال .

٣ - اذا كان الشخص المراد تبليغه مقيما في المملكة فيجوز تبليغه وفق احكام التبليغ في المواد (١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢) والفقرتين (١ و ٢) من هذه المادة من هذا القانون أما اذا كان مقيما خارج المملكة واقتنعت المحكمة بتعذر تبليغه عن طريق الجهات الرسمية المختصة فيجوز لها أن تبلفه عن طريق النشر في أحد الصحف المحلية .

المادة ٢٤ - يترتب على المحضر في جميع الحالات التي يجرى فيها التبليغ على احد الوجوه المبينة في المواد المتقدمة ان يشرح فور وقوع التبليغ على الورقة القضائية الاصلية أو نسختها أو في ذيل يلحق بها بيانا بتاريخ التبليغ وكيفية اجرائه وان يذكر فيه اذا امكن اسم وعنوان الشخص الذي كان معرفا للشخص المبلغ أو البيت الذي علقت عليه الورقة القضائية وان يشهد شاهدا على الأصل .

المادة ٢٥ - بعد ان تعاد الاوراق القضائية الى المحكمة مبلغة على احد الوجوه المبينة في أية مادة من المواد السابقة تسير في الدعوى اذا رأت ان التبليغ موافق للاصول والا تقرر إعادة التبليغ .

المادة ٢٦ - اذا كان المدعى عليه قاصرا أو شخصا فاقد الاهلية تبلغ الاوراق القضائية الى وليه أو الوصى عليه .

المادة ٢٧ - اذا كان المدعى عليه معتقلا

ترسل الاوراق القضائية الى الموظف المسؤول عن المحل المعتقل فيه ليتولى تبليغه اياها ويجب على السلطة المختصة ان تحضر السجين أو المعتقل الى المحكمة في الموعد المقرر اذا رغب في الدفاع عن نفسه واذا لم يرغب في الحضور فعلى السلطة المختصة ان تشعر المحكمة بذلك .

المادة ٢٨ - ١ - اذا كان المدعى عليه موظفا من موظفي الحكومة أو مستخدما لدى إحدى السلطات المحلية يجوز للمحكمة ان ترسل الاوراق القضائية الى رئيس المكتب أو الدائرة التابع لها ذلك الموظف ليتولى تبليغه اياها .

٢ - اذا كان المدعى عليه مستخدما في شركة ينطبق عليها قانون الشركات يجوز للمحكمة ان ترسل الاوراق القضائية الى سكرتير تلك الشركة أو الى أى شخص آخر يدير مكتبها المسجل ليتولى تبليغها وفي الحالتين يحق للمحكمة عند الايجاب التبليغ بواسطة المحضر .

المادة ٢٩ - ١ - كل شخص تسلم أوراقا قضائية أو أرسلت اليه ليتولى تبليغها وفقا لهذا القانون يترتب عليه أن يقوم بتبليغها واعادتها موقعة بامضائه مع شرح يشعر بوقوع التبليغ وتعتبر الاوراق القضائية المبلغة على هذا الوجه انها بلغت وفق الأصول .

٢ - القبال الرحل أو الذين يقيمون في اماكن نائية يتعذر الوصول اليها بوسائل النقل العادية يحق للمحكمة تبليغ الاوراق القضائية الى افرادها بواسطة مخافر الدرك ويعتبر تصديق رئيس المخفر عن التبليغ في هذه الحالة بمثابة تبليغ المحضر في الاحوال المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ٣٠ - اذا اعطى في أية دعوى احد الطرفين عنوانه للتبليغ فكل تبليغ يجرى اليه الى هذا العنوان يعتبر صحيحا .

المادة ٣١ - للمحكمة أن تجلب في الحال المدعى عليه في المواد التي ترى المحكمة انها مستعجلة .

الفصل الخامس

تعدد المتخاصمين وتوحيد الدعوى

المادة ٣٢ - يجوز تعدد المدعين اذا كان سبب الدعوى واحدا كما يجوز تعدد المدعى عليهم اذا ادعى عليهم بحق متعلق بموضوع واحد .

المادة ٣٣ - اذا ظهر للمحكمة ان هناك ارتباطا بين دعويين أو أكثر وكان الفصل في احدهما متوقفا على الفصل في الأخرى أو في حكم الفصل للأخرى يجوز لها أن تقرر توحيدهما وتفصل فيهما حسبما تقتضيه الحالة (١) .

المادة ٣٤ - اذا اشتمل الادعاء على مواضيع مختلفة لا ارتباط بينها في الحكم يجوز للمحكمة ان تقرر رؤية كل منها على حدة في قضية مستقلة .

المادة ٣٥ - ١ - اذا كان المدعون أكثر من واحد يجوز لواحد منهم أو أكثر ان يفوض الباقي في حضور المحكمة والمرافعة واجراء المعاملات في جميع الاجراءات كما يجوز للمدعى عليهم ان يفوضوا واحدا أو أكثر فيما ذكر (٢) .

٢ - ينبغي ان يكون هذا التفويض خطيا وموقعا من الفريق الصادر منه بحضور رئيس كتبة المحكمة وان يحفظ في اضراره الدعوى وفي هذه الحالة يكون له حكم الوكالة الرسمية في جميع الوجوه .

الفصل السادس في لائحة الدفاع

المادة ٣٦ - اذا لم يقدم المدعى عليه دفاعه الخطي المكلف بتقديمه بموجب المادة (١٣) من هذا القانون وطلب مهلة أخرى تقرر المحكمة تضمينه نفقات الفريق الآخر عن تلك الجلسة والا سارت المحكمة بالدعوى حسب الاصول .

المادة ٣٧ - اذا كان للمدعى عليه دفع لدعوى المدعى عليه ان يذكر ذلك صراحة في لائحة دفاعه اذا اختار تقديم مثل هذه اللائحة مع ما يستند اليه في هذا الدفع .

الفصل السابع في اللوائح

المادة ٣٨ - جميع اللوائح التي تقدم للمحكمة ينبغي ان تكون مكتوبة بالحبر وبخط واضح

أو بالالة الكاتبة وعلى ورق ابيض من القطع الكامل وان لا يستعمل من الورقة الا صفحة واحدة مع ترك هامش فيها .

المادة ٣٩ - يقتصر مضمون اللوائح على بيان موجز الوقائع المادية التي يستند اليها أي من الفرقاء في اثبات دعواه أو دفاعه حسب مقتضى الحال .

المادة ٤٠ - لا يجوز للمدعى أو المدعى عليه ان يضيف أية أسباب جديدة للدعوى غير الاسباب الواردة في لائحتهما ولا يجوز لأي فريق أن يدعى بامور واقعية غير متفقة مع ما أورده في لوائحه السابقة .

المادة ٤١ - اذا كانت محتويات مستند ما من الادلة الجوهرية ينبغي ادراج نصوص ذلك المستند أو الاقسام الجوهرية منه في اللائحة المختصة أو إلحاقها بها .

الفصل الثامن الخصومة وصحة الدعوى

المادة ٤٢ - اذا اغفل المدعى شيئا يجب ذكره لصحة الدعوى سأل القاضي عنه ولا يعد ذلك تلقينا الا اذا زاده علما .

المادة ٤٣ - لا تقام دعاوى النسب والارث الا بمواجهة الخصم الحقيقي في ٤٠٤٥ مس ضمن دعوى اصلية من وظيفة المحكمة رؤيتها .

المادة ٤٤ - ترفض الدعوى اذا لم يكن بين الطرفين خصومة في الواقع بل قصدا بالتقاضي الاحتياي على حكم بما يدعيه احدهما .

المادة ٤٥ - بيان السهام أو الحصة المعينة يغني عن ذكر المال في دعاوى الارث والاستحقاق في الوقف والوصية ولا حاجة الى ذكر المال في دعاوى اثبات الرشد والارشدية ايضا الا اذا كان المال نفسه هو موضوع النزاع .

(١) مصححة بالتصحيح المنشور في الجريدة الرسمية العدد ١٤٦٥ في ١٩٦٠/١/٢ .

(٢) مصححة بالتصحيح المنشور في الجريدة الرسمية العدد ١٤٦٥ في ١٩٦٠/١/٢ .

الفصل التاسع

المحاكمات

المادة ٤٦ - تجرى المحاكمة في المحاكم الشرعية بصورة علنية الا في الاحوال التي تقرر المحكمة اجراءها سرا سواء كان ذلك من تلقاء نفسها ام بناء على طلب احد الخصوم محافظة على النظام أو مراعاة للاداب أو حرمة الاسرة وعلى دائرة الأمن ان تخصص احد مأموري الضابطة لتنفيذ ما يأمر به القاضي لحفظ النظام بصورة دائمة أو مؤقتة عندما يطلب القاضي ذلك .

المادة ٤٧ - كل من اتى بعمل أو قول يعتبر انتهاكا لحرمة المحكمة فللمحكمة حينئذ ان تأمر بحبسه فورا لمدة اقصاها اسبوع أو بغرامة لا تتجاوز الخمسة دنانير دون ان يكون له حق الاعتراض والاستئناف ويكتفى بإدراج هذا الحكم في ضبط القضية ولا تؤثر العقوبة المنصوص عليها في هذه المادة على احكام قانون نقابة المحامين .

المادة ٤٨ - يجوز للمحكمة ان تؤجل المحاكمة من وقت الى آخر أو تقرر رؤيتها في مكان آخر يقع ضمن منطقة اختصاصها اذا رأت ذلك ملائما تحقيقا للعدالة مع تدوين الاسباب .

المادة ٤٩ - يجوز للمدعى أو المدعى عليه في الدعوى المتقابلة في أى وقت اثناء المحاكمة أو قبلها ان يطلب اسقاط دعواه بحق المدعى عليهم جميعهم أو بعضهم أو ان يترك دعواه في قسم مما يدعيه على أن يكون له الحق في تجديد دعواه . ولا يؤثر اسقاط دعوى احد الطرفين الآخر اذا اصر هذا الاخير على السير بها .

المادة ٥٠ - تسقط المحكمة الدعوى : -

- ١ - اذا لم يحضر احد من الفرقاء .
- ٢ - اذا لم يحضر المدعى وحضر المدعى عليه وطلب الاسقاط .

اما اذا حضر المدعى ولم يحضر المدعى عليه بعد تبليغه الموعد المعين حسب الاصول فتقرر المحكمة سماع الدعوى والاستمرار في المحاكمة بحقه غيابيا بناء على طلب المدعى . ويجوز للمحكمة من

نفسها ان تقرر محاكمة المدعى عليه غيابيا اذا كان موضوعها مما تقبل فيه الشهادة حسبة .

المادة ٥١ - اذا تعدد المدعون وتخلف بعضهم تسقط دعوى المتخلف منهم بناء على طلب المدعى عليه على ان يكون له الحق في تجديد دعواه المسقطه وحدها .

المادة ٥٢ - اذا تعدد المدعى عليهم وتخلف بعضهم تنظر الدعوى غيابيا بحق المتخلف منهم بناء على طلب المدعى .

المادة ٥٣ - اذا حضر المدعى الذي تجرى محاكمته غيابيا جلسة من الجلسات التالية وقدم عذرا مقبولا عن تغيبه تقرر المحكمة قبوله وتعلمه بالاجراءات التي جرت في غيابه ولها ان تكرر هذه الاجراءات في حضوره اذا رأت ذلك ضروريا لتأمين العدالة .

المادة ٥٤ - اذا قدمت لائحة الدعوى واقتنعت المحكمة بناء على ما قدم اليها من بينات بأن المدعى عليه رغبة منه في تأخير دعوى الخصم أو في اجتناب اجراءات المحكمة أو في عرقلة تنفيذ أى قرار يحتمل ان يصدر في حقه :

- ١ - على وشك مغادرة البلاد الاردنية أو أنه ،
- ٢ - ينوى التصرف بامواله أو تهريبها الى الخارج .

يجوز للمحكمة أن تصدر في حقه مذكرة احضار من أجل جلبه في الحال لبيان السبب الذي يحول دون تقديم كفالة على دفع ما قد يحكم به عليه أو على عدم مغادرته البلاد الى ان ينفذ الحكم اذا كان موضوع الدعوى لا يقدر بقيمة كالطاعة وتسليم الصغير واذا لم يبين سببا تقتنع به المحكمة أو تخلف عن تقديم الكفالة عند تكليفه بتقديمها يجوز للمحكمة أن تقرر منعه من مغادرة البلاد لنتيجة الدعوى .

المادة ٥٥ - يترتب على رئيس المحكمة أو القاضي ان يأمر بتدوين كل ما يطلبه أو يعرضه أى فريق من الفرقاء اثناء استماع الدعوى وخلال الاجراءات المتخذة فيها الا اذا كان المطلوب تدوينه

لا علاقة له بالقضية وحينئذ يحق للفريق الذي يعنيه الأمر ان يقدم لائحة مستقلة يدون فيها ما يريد ضمها الى ضبط القضية وفي هذه الحالة لا يحق للمحكمة رفض الطلب .

الفصل العاشر

البيّنات

المادة ٥٦ - اذا استند المدعى فى دعواه الى البيّنة الشخصية يجب عليه ان يحصر شهوده عندما يطلب منه ذلك ويشمل هذا الحصر بيّنة التواتر . ولا يجوز تسمية شهود آخرين الا اذا كان موضوع الدعوى مما تقبل فيه الشهادة حسبة .

المادة ٥٧ - اذا عجز الخصم عن احضار شهوده فى اليوم الذى تعينه المحكمة للمرة الثانية دون عذر مقبول ولم يطلب احضارهم بواسطة المحكمة فللقاضى ان يعتبره عاجزا .

المادة ٥٨ - يجوز للفرقاء فى أى وقت بعد اقامة الدعوى ان يطلبوا الى المحكمة اصدار مذكرات حضور الى الاشخاص الذين يطلبون حضورهم اما لاداء الشهادة أو لابرار مستندات اذا رأت المحكمة لزوما لذلك .

المادة ٥٩ - على الفريق الذى يطلب اصدار مذكرة حضور الى شاهد ما ان يدفع الى المحكمة قبل اصدار مذكرة الحضور وخلال المدة التى تعين لذلك المبلغ الذى تراه المحكمة كافيا لتسديد مصاريف السفر وغيرها من النفقات التى يتحملها الشاهد فى ذهابه وإيابه :

المادة ٦٠ - اذا حضر شخص ما الى محكمة اجابة لطلب فريق من الفرقاء من أجل اداء الشهادة يجوز للمحكمة سواء ادى ذلك الشخص الشهادة أم لا ان تأمر بدفع نفقات السفر اليه مع أية نفقات أخرى ترى ضرورة لدفعها .

المادة ٦١ - اذا ظهر للمحكمة ان المبلغ المدفوع لا يكفى لتسديد نفقات الشاهد والتعويض عليه يجوز لها ان تقرر دفع أى مبلغ آخر يكفى

لهذا الغرض وينفذ هذا القرار عن طريق دائرة الاجراء اذا لم يدفع المبلغ فى الحال .

المادة ٦٢ - يجب ان يعين فى كل مذكرة حضور الزمان والمكان اللذان ينبغى حضور الشخص فيهما وان يبين فيها هل كان مطلوبا لاداء شهادة أم لابرار مستند أم للأميرين معا وان يذكر فيها بالتفصيل موضوع المستند المطلوب ابرازه .

المادة ٦٣ - ١ - يجب على كل من بلغ مذكرة حضور لاداء شهادة أو ابرار مستند ان يحضر الى المحكمة فى الزمان والمكان المعينين لذلك فى المذكرة واذا تخلف عن الحضور وكان فى اعتقاد المحكمة ان اداء الشهادة أو ابرار المستند هو أمر جوهري فى الدعوى وانه لم تكن لذلك الشاهد معذرة مشروعة فى تخلفه أو انه تجنب التبليغ عمدا يجوز لها ان تصدر مذكرة احضار بحقه على ان تتضمن تفويض الشرطة اخلاء سبيله بكفالة لحين المحاكمة .

٢ - اذا احضر الشاهد ولم تقتنع المحكمة بمعذرتة يجوز لها ان تفرض عليه غرامة لا تزيد عن خمسة دنانير ويكون قرارها قطعيا .

المادة ٦٤ - اذا احضر الشاهد فى اليوم المعين للمحاكمة بمذكرة احضار ولم يتمكن لسبب غياب الفريق الذى طلب دعوته من اداء الشهادة أو ابرار المستند وفاقا لما كلف به فى مذكرة الاحضار على المحكمة ان تخطى سبيله وتبلغه اليوم الذى عين للمحاكمة .

المادة ٦٥ - على المحكمة ان تحلف الشاهد اليمين قبل البدء فى الشهادة ولا حاجة الى لفظ أشهد .

المادة ٦٦ - ١ - للمحكمة فى أى دور من ادوار الدعوى ان تلقى على الشاهد ما تراه ملائما من الأسئلة كما لها فى أى وقت ان تستدعى أى شاهد سمعت شهادته من قبل لاستجوابه ثانية .

٢ - للخصوم حق مناقشة الشهود مباشرة ويبدأ الذي استدعاهم ثم يليه الطرف الآخر وللطرف الأول حق المناقشة ثانية ضمن النقاط التي اثارها الخصم فقط ويشترط في ذلك ان لا يخرج الاستجواب والمناقشة عن موضوع الدعوى ولا يقصد به التلقين واذا تغير مجلس القاضي اعادت المحكمة تحليف الشاهد .

المادة ٦٧ - اذا اقتنعت المحكمة بشهادة الشهود حكم بموجبها والا ردتها دون حاجة الى اجراء تزكية مع بيان اسباب ذلك في الحالتين بناء على تحقيقات المحكمة .

المادة ٦٨ - على كاتب المحكمة ان يدون في الضبط تحت اشراف القاضي اقوال الفرقاء وشهادة كل شاهد حسب ادعائه ويجب على القاضي وكاتب المحكمة والطرفين ان يوقعوا على كل صفحة منه حيث انتهت الكتابة واذا امتنع الطرفان أو احدهما عن التوقيع تدون المحكمة ذلك في المحضر .

المادة ٦٩ - يجوز استماع شهادة الشهود المقيمين خارج دائرة قضاء المحكمة بانابة قاضي المحل الموجودين فيه لاستماع شهاداتهم وحينئذ يرسل القاضي كتاب الانابة متضمنا أسماء الشهود وهويتهم والجهات والخصوصات التي يشهدون بها مع بيان ان المدعى قد استعد لاحضارهم الى المحكمة المناابة بنفسه أو بواسطة المحكمة المذكورة خلال المدة التي تعينها له المحكمة المناابة بعد دفع النفقات التي يقررها القاضي المناب للشهود عملا بالمادة (٦٠) من هذا القانون ويشترط في ذلك ان توكيل الطرفين أو احدهما في هذه الحالة وامثالها يكفي ان يدون في المحضر ولا يكون خاضعا لقيود التوكيل المنصوص عليها في المادة السادسة من قانون المحامين الشرعيين رقم ١٢/ ٥٢ ولا تابعا للرسم ويشمل هذا الاستثناء التفويض الوارد في المادة (٣٥) من هذا القانون .

المادة ٧٠ - على القاضي المناب ان يبلغ الطرفين ايضا الموعد المقرر من قبله لسماع الشهادة حسب المادة (٦٩) السابقة ويسمع شهادات الشهود حسب البيانات المرسلة اليه

بحضور المدعى أو وكيله ولو لم يحضر المدعى عليه وفور انتهاء الاجراءات يختم ورقة الضبط ويوقعها بامضائه ويرسلها الى القاضي المنيب .

المادة ٧١ - تجوز الانابة بالكشف على المحل المتنازع فيه وفي معاملة الاستكتاب أو التطبيق واستماع أهل الخبرة ضمن الاصول والشروط المذكورة في المادة السابقة .

المادة ٧٢ - ١ - اذا كان الشخص الذي وجهت اليه اليمين بطلب الخصم أو من قبل المحكمة يقيم ضمن دائرة قضاء القاضي ولكنه تخلف عن حضور المحاكمة يكتب اليه القاضي مينا ان اليمين قد توجهت اليه ويذكر له صورتها وانه اذا لم يجب الدعوة لحلفها يعتبر ناكلا .

٢ - اذا كان الشخص الذي وجهت اليه اليمين يقيم خارج منطقة القاضي الذي يرى الدعوى فللقاضي ان ينيب في تحليفه قاضي المحل الذي يقيم فيه بكتاب يتضمن صورة اليمين واسم الشخص الذي يوكله طالب التحليف وقت اداء اليمين وذلك في الاحوال التي يشترط فيها التحليف بحضور الخصم وللقاضي المناب ان ينظم الضبط متضمنا اداء اليمين أو النكول عنه وبعد ختمه وتوقيعه يرسله الى القاضي المنيب .

٣ - اذا كان الشخص مجهول محل الإقامة يجري تبليغه كما جاء في الفقرة الأولى من هذه المادة بالطريقة الممكنة وفقا لاحكام هذا القانون وفي جميع الاحوال المذكورة اذا لم يحضر الشخص الذي وجهت اليه اليمين في اليوم المعين بعد تبليغه حسب الاصول ولم تر المحكمة ان تخلفه ناشيء عن عذر مشروع أو لم يخبر المحكمة بمعذرتة يعد ناكلا وتعطى المحكمة الحكم الملائم بعد تحليف المدعى .

المادة ٧٣ - للقاضي ان يعين احد كتبة المحكمة نائبا عنه في المسائل التي يرى ضرورة اجرائها خارج المحكمة كاجراء الكشف وانتخاب الخبراء

وليس للمتاب تقرير النتيجة المترتبة على هذا الاجراء .

المادة ٧٤ - اذا حدث ما يمنع القاضى من اتمام المحاكمة فى أية دعوى يجوز لخلفه ان يستند الى أية بيعة استمعت وفق المواد المتقدمة كما لو كان قد دونها أو استمعها هو بنفسه وعليه ان يسير بالدعوى من الدور الذى تركها فيه سلفه .

الفصل الحادى عشر البيانات الكتابية

المادة ٧٥ - المستندات الرسمية هى التى ينظمها موظفون من اختصاصهم تنظيمها كوثيقة الزواج وشهادة الميلاد الصادرة أثر الولادة والوثائق التى ينظمها الكاتب العدل وسندات التسجيل تعتبر بيعة قاطعة على ما نظمت لاجله ولا يقبل الطعن فيها الا بالتزوير ويشترط فى ذلك أنه يجوز اثبات صحة تنظيم أى مستند أو عقد أو وكالة أو صك كتابى منظم أو موقع فى مكان خارج المملكة الهاشمية باقرار الفريقين المتعاقدين أو بتصديقه من السلطات المختصة فى البلد الذى نظمت أو وقعت فيه ومن مثل المملكة الاردنية الهاشمية فى ذلك البلد أن وجد . ويعتبر الماذون موظفا لمقاصد هذه المادة .

المادة ٧٦ - اذا ادعى ان المستند المبرز مزور وطلب من المحكمة التدقيق فى ذلك وكانت هنالك دلائل وأمارات تؤيد وجود التزوير تأخذ المحكمة من مدعى التزوير كفيلا يضمن لخصمه ما قد يلحق به من عطل وضرر اذا لم تثبت دعواه ثم تحيل أمر التحقيق فى دعوى التزوير الى المراجع المختصة لرؤيتها وتوكل النظر فى الدعوى الاصلية حتى تنتهى دعوى التزوير المذكورة .

المادة ٧٧ - يجوز الطعن فى المستندات العرفية بالانكار أو التزوير .

المادة ٧٨ - اذا أنكر احد الطرفين أو ورثته التوقيع أو الخاتم المنسوبين اليه أو اصر هو أو

ورثته على السكوت لدى السؤال عنهما أو قال الورثة لا نعلم ان كان خاتمه أو توقيعه فعلى القاضى ان يقرر اجراء معاملة التطبيق ويطلب الى الفريقين انتخاب خبير أو أكثر فان لم يتفقا تولى بنفسه أمر الانتخاب وادرج فى قراره حالة المستند المختلف عليه وأسماء الخبراء وكيفية انتخابهم .

المادة ٧٩ - تعتبر البصمة فى حكم الخاتم ويجرى فيها التطبيق عند الانكار بمعرفة الخبير الفنى ان وجد أو الخبراء وفى الاصول المدرجة فى هذا الفصل .

المادة ٨٠ - يجتمع الخبراء فى الزمان والمكان المعينين من القاضى ويباشرون العمل تحت اشرافه أو اشراف نائبه وبحضور الطرفين على الوجه الآتى :

١ - اذا اتفق الطرفان على الاوراق التى ستتخذ اساسا ومقياسا للتطبيق عمل باتفاقهما والا فتعتبر الاوراق التالية صالحة للتطبيق والمضاهاة :

(أ) التى وقع عليها المنكر بامضائه أو خاتمه امام احدى المحاكم أو الكاتب العدل أو دائرة التسجيل .

(ب) التى وقع عليها خارج الدوائر الحكومية المختصة واعترف بهذا التوقيع امام احدى المحاكم أو الكاتب العدل أو الدائرة الحكومية المختصة .

(ج) الاوراق الرسمية التى كتبها ووقعها وهو فى الوظيفة .

(د) المستندات العرفية التى يعترف المنكر بحضور القاضى والخبراء ان التوقيع أو الخاتم الموضوع عليها هو توقيعه أو خاتمه .

٢ - الخاتم أو التوقيع الموقع بها سند عرفى ينكره المدعى لا يجوز اعتباره اساسا صالحا للتطبيق وان حكمت احدى المحاكم فى دعوى سابقة بناء على تقرير الخبراء انه خاتمه أو توقيعه .

المادة ٨١ - على المدعى احضار الاوراق التى تقرر اتخاذها اساسا للتدقيق فى الوقت والمكان المعينين لاجتماع الخبراء سواء اكانت تلك الاوراق

فى يد احد موظفى الحكومة أو الافراد الآخرين
واذا أظهر عجزه عن احضارها تولى القاضى طلبها
بالطرق الرسمية .

المادة ٨٢ - اذا تعذر الحصول على اوراق
يمكن اتخاذها اساسا للتحقيق والمضاهاة
يستكتب الشخص الذى أنكر خطه أو امضائه
عبارات يملئها عليه الخبراء وتجرى عليها معاملة
التطبيق .

المادة ٨٣ - على الخبراء بعد الانتهاء من معاملة
التطبيق والمضاهاة أن ينظموا تقريراً يوضحون
فيه اجراءات التحقيق الذى قاموا به ويقرروا من
حيث النتيجة هل التوقيع أو الخاتم المنكران هما
للمدعى عليه أم لا معززين رأيهم بالعلل والاسباب
ويصدق هذا التقرير من القاضى أو نائبه ويوقع
الخبراء ويقدم مع المستند المنازع فيه الى المحكمة .

المادة ٨٤ - اذا لم يتفق الطرفان على انتخاب
أهل الخبرة فى الامور التى تحتاج الى الاخبار
كتعيين مقدار النفقة وأجر المثل أو كان المدعى
عليه غائباً تعين المحكمة أهل الخبرة ويعمل برأى
الاكثرية واذا اتفق الحاضن والخصم على قدر
النفقة ونحوها فلا يصار الى الاخبار .

المادة ٨٥ - يجوز رد أهل الخبرة اذا كان
الخبر ممن لا تقبل شهادته شرعاً لأحد الخصوم .

المادة ٨٦ - لا يقبل أحد الخصوم رد أهل
الخبرة المعينين بانتخابهم الا اذا كان سبب الرد
حادثاً بعد التعيين .

المادة ٨٧ - يقدم طلب الرد الى المحكمة التى
تنظر الدعوى مشتملاً على الاسباب التى يعتمد
عليها طالب الرد فى طلبه .

المادة ٨٨ - يجب ان يفصل فى رد أهل
الخبرة فى أول جلسة تلى تقديم الطلب الا لسبب
يقتضى التأخير ويذكر ذلك فى الضبط .

المادة ٨٩ - اذا كانت الدعاوى المالية مستندة
الى سند فلا تقبل البينة الشخصية لدفعها
ويستثنى من ذلك الدفع الذى يقدمه احد الزوجين
ضد الآخر .

المادة ٩٠ - يثبت الجنون والعته والامراض
التي توجب فسخ النكاح فى دعوى الحجر وفسخ
النكاح بتقرير الطبيب المؤيد بشهادته امام
المحكمة واذا لم يكن مآل التقرير مع شهادة
الطبيب باعنا على الطمأنينة يحال الأمر الى طبيب
آخر أو أكثر .

الفصل الثانى عشر

الشخص الثالث

المادة ٩١ - يجوز لمن له علاقة فى الدعوى
المقامة بين طرفين ويتأثر من نتيجة الحكم فيها
ان يطلب ادخاله شخصاً ثالثاً فى الدعوى وبعد
ان تتحقق المحكمة من علاقته تقرر قبوله كما يجوز
للمحكمة ادخال أى شخص آخر ترى ان ادخاله
ضرورى لتحقيق العدالة .

المادة ٩٢ - للمحكمة ان تفصل فى جميع
المسائل المتعلقة بالمصاريف بين الشخص الثالث
وسائر الفرقاء فى الدعوى وان تصدر القرارات
التي تقتضيها العدالة فى ذلك الشأن .

الفصل الثالث عشر

المصاريف وتأمين دفعها

المادة ٩٣ - يرجع الحكم بمصاريف اية دعوى
أو اجراءات الى رأى المحكمة مع مراعاة احكام
أى قانون أو نظام آخر بيد ان مصاريف أى طلب
معين أو جلسة معينة يجوز الحكم بها اثناء المحاكمة
الى أى فريق من الفرقاء دون ان يؤثر فى ذلك
أى قرار قد يصدر فيما بعد بشأن المصاريف .

المادة ٩٤ - عند الانتهاء من فصل الدعوى
تقدر المحكمة اجرة المحاماة التى تراها عادلة على
ان يؤخذ بعين الاعتبار موضوع الدعوى والجهود
التي بذلت فى سبيل ذلك وان لا تتجاوز هذه
الأجرة خمسة وعشرين ديناراً الا فى حالات
استثنائية جداً توضح فى قرار المحكمة وتحكم
بها المحكمة مع الرسوم والمصاريف كما تحكم
برسوم ومصاريف الدعوى المتقابلة بالصورة التى
يحكم بها فى الدعوى الاصلية .

المادة ٩٥ - ينفذ القرار الصادر بدفع
المصاريف بنفس الطريقة التى ينفذ بها أى قرار
آخر تصدره المحكمة لدفع مبلغ من المال .

المادة ٩٦ - ١ - للمحكمة بناء على طلب المدعى عليه أن تأمر المدعى بأن يعطى تأميناً اما نقداً أو كفالة على دفع كل ما ينفقه المدعى عليه من المصاريف وتمهله مدة معينة لتقديم هذا التأمين اذا استصوبت ذلك وقنعت بصحة طلب المدعى عليه .

٢ - اذا لم يقدم هذا التأمين خلال المدة المعينة تصدر المحكمة قراراً بتوقيف السير في الدعوى على ان يكون له الحق في تجديدها بعد تقديم الكفالة ودفع الرسوم .

الفصل الرابع عشر

تعجيل التنفيذ

المادة ٩٧ (١) - (أ) اذا كانت الدعوى تستند الى سند رسمي او الى سند اعترف به المدعى عليه أو الى حكم سابق لم يستأنف أو كان المدعى به من المواد التي يخشى عليها من التلف، أو كان في تأخر تنفيذ الحكم الذي سيصدر في الدعوى ضرر للمحكوم له كالنفقة ، يجوز للقاضي عندما يصدر حكمه ان يقرر تعجيل تنفيذه بناء على طلب المدعى وذلك بالرغم من قيام المحكوم عليه باستئناف الحكم .

• على ان يقدم المحكوم له كفالة أو تعهداً أو تأمينات يوافق عليها القاضي فاذا تخلف أو امتنع عن ذلك يحصل المبلغ المحكوم به بالطرق القانونية ويحفظ أمانة لدى المحكمة الى ان تقدم تلك الكفالة أو التأمينات .

(ب) اما اذا كانت الدعوى تتعلق بالمطالبة بنفقة لم يسبق ان صدر بها حكم قطعي وطلب المدعى تقدير النفقة وتعجيلها فعلى القاضي فور تقديم الطلب ان ينظر فيه ، فاذا اقتنع به يصدر قراراً معجل التنفيذ بتقدير نفقة شهرية شرعية محسوبة من أصل النفقة التي قد يحكم بها في الدعوى على ان يقدم المحكوم له كفالة أو تعهد أو تأمينات يوافق عليها القاضي .

(ج) للمدعى عليه في جميع الاحوال التي ترد فيها الدعوى حق الرجوع على المدعى وكفيله أو على أي منهما بالمبلغ الذي ألزم بدفعه معجلاً بمقتضى أحكام هذه المادة مع ما يترتب عليه من رسوم ونفقات .

المادة ٩٨ - يجب ان يكون قرار تعجيل

التنفيذ مقترناً بالحكم واذا طلب التعجيل به بعد صدور الحكم للقاضي ان يدعوا الطرف الآخر ويشكل محاكمة ويقرر تعجيل التنفيذ بمواجهة الطرفين ويصدر بهذا القرار اعلام جديد (٢) .

الفصل الخامس عشر

وفاة الفرقاء

المادة ٩٩ - لا تسقط الدعوى بوفاة المدعى أو المدعى عليه اذا ظل سبب الدعوى قائماً أو مستمراً .

المادة ١٠٠ - اذا توفي احد الفرقاء والدعوى قائمة تبلغ ورثته بناء على طلب الفريق الآخر أو أمر المحكمة وتتابع المحكمة رؤية الدعوى من النقطة التي وقفت عندها .

الفصل السادس عشر

الاحكام والقرارات

المادة ١٠١ - يجب اعطاء الحكم فور تفهيم الطرفين انتهاء المحاكمة ان كان ذلك ممكناً والا ففي خلال عشرة أيام من انتهاء المحاكمة اذا كان الحكم يحتاج الى التدقيق ، وتفيب الطرفين أو احدهما في هذه الحالة لا يمنع المحكمة من اصدار حكمها .

المادة ١٠٢ - يعتبر الحكم وجاهياً اذا صدر بمواجهة الطرفين أو اذا حضر المدعى عليه جلسة من جلسات المحاكمة أو اكثر وتخلف بعد ذلك عن الحضور وفيما عدا ذلك يكون الحكم غيابياً ويشترط في ذلك انه اذا صدر الحكم على شخص أو اشخاص لم يكونوا حاضرين جلسة الحكم فيجب تبليغ اعلام الحكم اليه أو اليهم حتى تبدأ مدة الاستئناف من تاريخ التبليغ .

المادة ١٠٣ - يكون الحكم مكتوباً ومؤرخاً وموقعاً من القاضي وعلى القاضي ان يدرج في متن القرار علل الحكم واسبابه والنصوص التي استند اليها .

المادة ١٠٤ - ينظم الاعلام مشتملاً على اسم القاضي والفرقاء وموضوع الدعوى والاسباب الثبوتية والقرار يكون مؤرخاً بتاريخ صدوره وموقعاً من القاضي ومختوماً بخاتم المحكمة الرسمي ويجب اعطاء صورة عنه خلال عشرة أيام من تاريخ طلبه خطياً على ان تعد المحكمة سجلاً خاصاً لقند الطلبات .

المادة ١٠٥ - الاحكام الصادرة من المحاكم الشرعية مرعية ما لم تفسخ من محكمة الاستئناف الشرعية مع مراعاة احكام المادة ١١٤ من هذا القانون .

(١) مستبدلة بالقانون المؤقت رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٠ - الجريدة الرسمية - العدد ٢٩٨٢ في ١٢/١/١٩٨٠ .

(٢) مصححة بالتصحيح المنشور في الجريدة الرسمية العدد ١٤٥٣ في ١٦/١١/١٩٥٩ .

الفصل السابع عشر

الاحكام الغيابية

المادة ١٠٦ - للمحكوم عليه غيابيا ان يعترض على الحكم الغيابي خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه .

المادة ١٠٧ - يسقط يوم التبليغ وايام العطل الرسمية من ضمن مدة الاعتراض اذا وقعت في نهاية المدة .

المادة ١٠٨ - يجوز للمحكوم عليه ان يعترض على الحكم الغيابي قبل تبليغه ويعتبر ذلك قائما مقام التبليغ على ان يرفق اعلام الحكم المعترض عليه بلائحة الاعتراض .

المادة ١٠٩ - اذا قدم الاعتراض ضمن المدة القانونية تقرر المحكمة قبوله وتنظر في اسباب الاعتراض وتصدر حكمها بعد ذلك اما بفسخ الحكم الغيابي او تعديله او رد الاعتراض .

المادة ١١٠ - يجوز تقديم الاعتراض الى أية محكمة من محاكم المملكة وعلى المحكمة التي قدم اليها الاعتراض ان تستوفي الرسم وتبادر برسالة فورا الى المحكمة التي اصدرت الحكم المعترض عليه .

المادة ١١١ - تقديم الاعتراض يوقف تنفيذ الحكم المعترض عليه الا اذا كان معجل التنفيذ او حكما بنفقة .

المادة ١١٢ - اذا لم يحضر المعترض او الطرفان في اليوم المعين للنظر في الاعتراض يرد الاعتراض ولا يقبل مرة أخرى والحكم الصادر برد الاعتراض يكون قابلا للاستئناف شريطة تبليغه للمعترض وفي هذه الحالة تنظر محكمة الاستئناف في الحكم الاصل المعترض عليه .

المادة ١١٣ - اذا لم يحضر المعترض عليه في اليوم المعين رغم تبليغه حسب الاصول تقرر المحكمة بناء على طلب المعترض السير في الدعوى الاعتراضية بحق المعترض عليه غيابيا وقبول الاعتراض اذا ظهر لها انه قدم ضمن المدة القانونية وتنظر في اسباب الاعتراض وتصدر قرارها برد

الاعتراض او فسخ الحكم الغيابي وابطاله او تعديله او تأييده على ان يكون للمعترض عليه الحق في استئناف هذا القرار من تاريخ تبليغه اياه .

المادة ١١٤ - اذا لم يبلغ الحكم أو القرار الغيابيان الى المحكوم عليه خلال سنة من تاريخ صدوره يصبح ملغى الا في الاحوال الآتية :

١ - اذا راجع المحكوم له المحكمة ودفع الرسم للتبليغ خلال مدة السنة ومضت المدة قبل ان تنتهي معاملة التبليغ .

٢ - اذا كان الحكم مما يتعلق به حق الله تعالى .

الفصل الثامن عشر

اعتراض الغير

المادة ١١٥ - اذا صدر حكم في دعوى يحق للشخص الذي لم يكن طرفا فيها وكان الحكم يمس حقوقه ان يعترض عليه اعتراض الغير .

المادة ١١٦ - يقسم اعتراض الغير الى اصلي وطاريء :

١ - الاعتراض الاصلى يقدم الى المحكمة التي اصدرت الحكم المعترض عليه بلائحة تتضمن بيان الاسباب التي يستند اليها المعترض في جرح الحكم وابطاله وتبليغ نسخة من هذه اللائحة الى المعترض عليه ويجرى تبادل اللوائح بين الطرفين وفقا لاحكام هذا القانون .

٢ - الاعتراض الطاريء يكون على حكم سابق ابرزه أحد الخصمين اثناء النظر بالدعوى القائمة يثبت به مدعاء ولا حاجة الى اقامة دعوى مستقلة للاعتراض الطاريء بل يكتفى ان يعترض على الحكم حين ابرازه بلائحة تتضمن الاسباب التي يستند اليها في ابطال الحكم المعترض عليه فاذا ظهر ان هذا الحكم اصدرته المحكمة التي تنظر الدعوى او محكمة أخرى من درجاتها تنظر دعوى الاعتراض مع الدعوى الاصلية وتفصلان بقرار واحد واذا ظهر انه صادر من محكمة أعلى تفهم

المحكمة المعترض ان عليه مراجعة تلك المحكمة للاعتراض على الحكم وتستمر هي في رؤية الدعوى الاصلية الى ان يرد لها من المحكمة العليا ما يشعر بتأخيرها الى نهاية دعوى اعتراض الغير .

المادة ١١٧ - تسمع دعوى اعتراض الغير الى ان يمر الزمان على الحقوق التي يتخذها المعترض اساسا لاعتراضه .

المادة ١١٨ - دعوى اعتراض الغير لا تؤخر تنفيذ الحكم المعترض عليه على انه اذا ثبت وقوع ضرر من تنفيذه فللمحكمة ان تصدر قرارا بتأخير التنفيذ بالقسم الذي له علاقة بحقوق المعترض .

المادة ١١٩ - الحكم الذي تصدره المحكمة لا يبطل من الحكم المعترض عليه الا الجهة التي تخص المعترض ما لم تكن مادة الحكم المذكورة لا تقبل التجزئة فحينئذ يبطل الحكم باجمعه .

المادة ١٢٠ - لا يجوز تنفيذ الحكم على من يسرى عليه غير المتخاصمين الا بعد اتخاذ اجراءات التبليغ وانهاء مدة الاعتراض والاستئناف فالذا لم يعترض عليه ويستأنف يصبح الحكم بحقه قطعيا .

الفصل التاسع عشر

في الحجز الاحتياطي

المادة ١٢١ - ١ - يجوز للمدعى سواء قبل اقامة الدعوى او عند تقديمها او اثناء رؤيتها ان يطلب الى المحكمة بالاستناد الى ما لديه من المستندات والبيانات وضع الحجز الاحتياطي على اموال المدعى عليه المنقولة وغير المنقولة والاموال الموجودة بحيازة شخص ثالث لنتيجة الدعوى .

٢ - تقرر المحكمة الحجز بناء على الاستدعاء بطلب الحجز المشفوع بكفالة تضمن ما يلحق بالمحجوز عليه من العطل والضرر اذا ظهر ان طالب الحجز غير محق في طلبه .

٣ - عندما يراد ايقاع حجز على مال ما يجب ان يكون مقدار الدين معلوما ومستحق الاداء وغير مقيد بشرط واذا كان مقدار الدين غير معلوم تعين المحكمة مقداره بقرارها على وجه التخمين .

المادة ١٢٢ - تستثنى الاموال التالية من الحجز :

- ١ - الالبسة الضرورية للمدين وعياله والاسرة والفرش الضرورية لهم .
- ٢ - بيت السكن الضروري للمدين .
- ٣ - اواني الطبخ وادوات الاكل الضرورية للمدين وعياله .

٤ - الكتب والادوات والآلات والاوزية والامتعة اللازمة لمهنة المدين أو لحرفته أو تجارته .

٥ - مقدار المؤونة اللازمة للمدين وعائلته مدة لا تتعدى موسم البيدر ومقدار البذور التي تكفي لبذر الارض التي اعتاد زراعتها اذا كان مزارعا .

٦ - الحيوانات اللازمة لزراعته ومعيشتة اذا كان مزارعا .

٧ - علف الحيوانات المستثناة من الحجز يكفيها مدة لا تتعدى موسم البيدر .

٨ - اللباس الرسمي للمأموري الحكومة .

٩ - الاثواب والحلل والادوات التي تستعمل خلال اقامة الصلاة .

١٠ - الحصة المستحقة للحكومة من الحاصلات سواء اكانت مقطوفة ام لم تكن .

١١ - الاموال والاشياء الاميرية أو المختصة بالبلدية سواء اكانت منقولة أم غير منقولة .

١٢ - حق المطالبة بالتعويضات .

١٣ - النفقة .

١٤ - رواتب الموظفين الا اذا كان طلب الحجز من اجل النفقة .

المادة ١٢٣ - اذا وقع الحجز قبل اقامة الدعوى يترتب على طالب الحجز ان يقدم دعواه لأجل اثبات حقه خلال ثمانية ايام من تاريخ قرار الحجز ويجرى تبليغ اللوائح ومذكرات الحضور للطرفين والشخص الثالث وفق احكام هذا القانون واذا لم تقدم الدعوى خلال المدة المذكورة يصبح الحجز ملغى .

المادة ١٢٤ - يجوز للمحكمة ان تضع الاشياء والاموال المنقولة المحجوزة تحت يد شخص امين

للمحافظة عليها أو على ادارتها حتى نتيجة المحاكمة وتقرر الاجرة التي يطلبها هذا الامين لقاء عمله هذا من قبل المحكمة .

الفصل العشرون

رد القضاء

المادة ١٢٥ - يحق لكل من المدعى والمدعى عليه أن يقدم الى رئيس محكمة الاستئناف الشرعية استدعاء على نسختين يطلب فيه تنحية القاضي من رؤية الدعوى لأي سبب من الاسباب التالية :
١ - أن يكون للقاضي منفعة مالية في الدعوى المقامة لديه رأساً أو بسببها .

٢ - إذا كان القاضي من أصل أو فروع أحد الخصمين أو بينه وبين أحدهما قرابة أو مصاهرة من الدرجة الثانية أو الثالثة .
٣ - أن يكون بين القاضي وبين أحد الخصمين عداوة ظاهرة .

٤ - أن يكون للقاضي دعوى مع أحد الخصمين قبل اقامة الدعوى امامه .

٥ - إذا سبق أن أبدى القاضي رأيه في الدعوى بصفته قاضياً أو ممثلاً للنياحة أو محكماً أو وكيلاً .

المادة ١٢٦ - يجب أن يشتمل استدعاء طلب الرد على أسبابه ووسائل اثباته وأن تربط به الاوراق المؤيدة لذلك ووصول يشيت أن طالب الرد أودع محكمة الاستئناف الشرعية أو احدى المحاكم البدائية تأمينا قدره خمسة دنانير ان كان المطلوب رده قاضياً بدائياً وعشرة دنانير ان كان قاضياً استئنافياً ولو كان منتدباً .

المادة ١٢٧ :

١ - يبلغ رئيس محكمة الاستئناف الشرعية صورة الاستدعاء الى القاضي المطلوب رده وعند ورود الجواب في الميعاد الذي حدده له الرئيس تقرر محكمة الاستئناف دون حضور الفرقاء والقاضي المطلوب رده ماتراه بشأن هذا الجواب تدقيقاً .

٢ - وإذا ظهر لمحكمة الاستئناف أن الاسباب المبينة في الاستدعاء تصلح للرد قانوناً أو لم يجب القاضي على الاستدعاء في الموعد

المعين تحدد محكمة الاستئناف موعداً للنظر في الطلب بحضور الطرفين دون اشتراك القاضي المطلوب رده وتفصل فيه وفق الأصول .

٣ - إذا ثبت للمحكمة وجود سبب من أسباب الرد تقرر تنحية القاضي عن النظر في الدعوى والكتابة الى قاضي القضاة لانتداب أحد القضاة للنظر فيها .

٤ - إذا لم يثبت شيء من ذلك بعد الدخول في موضوع الدعوى تقرر المحكمة رد الطلب ومصادرة التأمين وقيده ايراداً للخزينة واعلام قاضي القضاة بذلك .

المادة ١٢٨ - يشترط أن يقدم طلب الرد قبل الدخول في الدعوى ان كان الطلب من المدعى وقبل الدخول في المحاكمة ان كان من المدعى عليه ما لم يكن سبب الرد ناشئاً عن حادث طرأ بعد الدخول في الدعوى أو المحاكمة فيشترط عندئذ لقبول الرد أن يقدم في أول جلسة تلي هذا الحادث ولطالب الرد أن يسحب طلبه في أي وقت قبل الدخول في موضوع طلب الرد من قبل محكمة الاستئناف وحينئذ يحق للمحكمة أن تأمر بمصادرة نصف التأمين المقرر في المادة ١٢٦ من هذا القانون .

المادة ١٢٩ - عند حدوث أو وجود أحد الاسباب الخمسة المذكورة في المادة ١٢٥ من هذا القانون يترتب على القاضي أن يمتنع عن حضور جلسات الدعوى والحكم بها ولو لم يطلب أحد الفرقاء رده وحينئذ يخبر قاضي القضاة بذلك بعد تدوينه في محضر خاص وعلى قاضي القضاة حالته لمحكمة الاستئناف وإذا كان المتنحي هو رئيس محكمة الاستئناف الشرعية يخبر بذلك قاضي القضاة على هذه الصفة أيضاً فإذا رأت محكمة الاستئناف الشرعية أن السبب الذي استند اليه القاضي لا يستوجب ذلك قررت أن يعود الى نظر القضية والا أيدت تنحيته على الوجه المبين في الفقرة الثالثة من المادة ١٢٧ .

المادة ١٣٠ - يجوز لمحكمة الاستئناف الشرعية أن تقرر نقل الدعوى من محكمة الى أخرى لاسباب تتعلق بالأمن العام بناء على طلب من النائب العام بعد التباحث مع قاضى القضاة على أن يحق للمحكمة استدعاء طالب النقل للتحقق من موجباته بحضور الطرفين .

الفصل الحادى والعشرون قيد الاوراق

المادة ١٣١ - يجب على الكاتب أن يقيد فى الحال أية وثيقة أو مستند يسلمه أحد الفرقاء الى المحكمة فى الدفتر المخصوص لقيد مثل هذه الاوراق ثم يعطى الى أصحابها وصلا بها يبين فيه نوعها وعددها وتاريخها وخلاصتها .

المادة ١٣٢ - يحظر على كتاب المحاكم الشرعية أن يعيدوا هذه الوثائق والمستندات أو صورة عنها الى أصحابها مالم يطلبوا ذلك كتابة ويأذن القاضى به وكل من خالف ذلك يضمن ما قد يلحق بأصحاب هذه الاوراق من عطل وضرر وتتخذ بحقه الاجراءات التأديبية ويحتفظ بمثل هذه الصور لدى المحكمة عند تسليم الاوراق .

المادة ١٣٣ - يجب أن يشرح فى ذيل كل صورة مأخوذة عن الاوراق المحفوظة لدى المحكمة أنها طبق الاصل المحفوظ ويوقع ذلك من القاضى والكاتب ويختم بخاتم المحكمة .

المادة ١٣٤ - على جميع الدوائر الرسمية تنفيذ مضمون المذكرات التى تصدرها لهم المحاكم الشرعية فى جميع المواد التى هى ضمن صلاحيتها وعلى موظفى الامن تنفيذ الامر الذى يتلقونه منها فى احضار أحد الطرفين والشهود الى المحكمة جبرا .

الفصل الثانى والعشرون الاستئناف

المادة ١٣٥ - لمحكمة الاستئناف الشرعية صلاحية الفصل فى الاحكام المستأنفة الصادرة من المحاكم الشرعية .

المادة ١٣٦ - ١ - مدة الاستئناف ثلاثون

يوما تبتدىء من تاريخ صدور الحكم اذا كان وجاهيا ومن تاريخ تبليغ الحكم الى المستأنف اذا كان غيابيا ويسقط من المدة اليوم الذى صدر فيه الحكم أو جرى فيه التبليغ كما تسقط أيام العطل الرسمية اذا وقعت فى نهاية مدة الاستئناف .

٢ - يجوز استئناف الحكم الغيابى قبل تبليغه ويعتبر ذلك تبليغا على أن يشفع الاستئناف بأعلام الحكم المستأنف .

٣ - اذا كان الفريق الراغب فى الاستئناف قدم استدعاء يطلب فيه اصدار قرار بتأجيل دفع رسوم الاستئناف فالمدة التى تبتدىء من يوم تقديم الاستدعاء وتنتهى فى يوم ابلاغه القرار الصادر بشأن استدعائه لاتحسب من المدة المعينة للاستئناف واذا ظهر للمحكمة قبل اعطاء القرار ان الرسم كان ناقصا فلها أن تقرر امهاله مدة مناسبة لاستكمال الرسم القانونى فاذا لم ينفذ القرار خلالها ردت الاستئناف قبل النظر فى موضوع الدعوى .

المادة ١٣٧ - يجوز استئناف الاحكام الفاصلة فى موضوع الدعوى وقرارات الوظيفة والصلاحية ومرور الزمن .

المادة ١٣٨ - ترفع المحاكم البدائية الى محكمة الاستئناف الشرعية الاحكام الصادرة على القاصرين وفاقدى الاهلية وعلى الوقف وبيت المال واحكام فسخ النكاح والتفريق والطلاق والرضاع المانع للزوجية والامهال للعنة والجنون وغير ذلك مما يتعلق به حق الله لتدقيقها وذلك بعد مضي ثلاثين يوما من صدور الحكم ويشترط فى ذلك أن لا يكون الخصوم قد استأنفوا هذه الاحكام خلال المدة المعينة وفصلت محكمة الاستئناف فى موضوعها .

المادة ١٣٩ - الاحكام الخاضعة للتدقيق من قبل محكمة الاستئناف لاتنفذ الا بعد تصديقها استئنفا وعندما ترفعها المحكمة البدائية من قبلها تكون معفاة من الرسوم الاستئنافية ومن الطوابع .

المادة ١٤٠ - للمستأنف أن يقدم الاستئناف الى محكمة الاستئناف الشرعية مباشرة أو بواسطة أية محكمة أخرى وبعد استيفاء الرسم في الحالتين ترسل الاوراق الى المحكمة التي أصدرت الحكم لتسجيل الاستئناف وتبليغ اللائحة الى المستأنف عليه وعند اتمام المعاملة المقتضاة ترفع القضية والأوراق المتعلقة بها الى محكمة الاستئناف الشرعية .

المادة ١٤١ -

١ - يرفق بطلب الاستئناف لائحة بأسبابه تقدم على نسختين تبلغ صورة عنها الى المستأنف عليه .

٢ - للمستأنف عليه أن يقدم لائحة جوابية خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغه لائحة الاستئناف فإذا قدمها أو انتهت مدة الايام العشرة ولم يقدمها ترسل أوراق الدعوى الى محكمة الاستئناف .

المادة ١٤٢ - اذا توفى المحكوم عليه خلال مدة الاستئناف يبلغ اعلام الحكم الى ورثته والى وصى الايتام وتبدأ مدة الاستئناف من تاريخ هذا التبليغ .

المادة ١٤٣ -

١ - تفصل محكمة الاستئناف في القضايا الاستئنافية مرافعة أو ،

٢ - طلب أحد الطرفين ذلك ووافقت المحكمة على الطلب وعليها في حالة الرفض أن تدرج في القرار أسباب الرفض .

المادة ١٤٤ - تطبق الاصول المقررة في فصل الاعتراض على الاحكام الغيابية بشأن حضور المستأنف والمستأنف عليه جلسة المحاكمة .

المادة ١٤٥ - لا يجوز للمستأنف أن يضمن لائحته أمورا واقعية لم تكن مدار بحث في القضية المستأنفة كما لا يسمح للمستأنف عليه أن يقدم أثناء المرافعة أسبابا لم يذكرها في اللائحة مالم

تسمح له المحكمة بذلك بناء على أسباب كافية وفي هذه الحالة يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تسمع البينة الاضافية وتطلب أية وثيقة أو مستند لم يكن مبرزا في القضية .

المادة ١٤٦ - اذا ظهر لمحكمة الاستئناف أن لائحة الاستئناف قدمت ضمن المدة القانونية وأنها مستوفية للشروط المطلوبة فلها :

١ - أن تؤيد الحكم المستأنف ان كان موافقا للوجه الشرعى والاصول القانونية مع رد الاسباب التي أوردها المستأنف .

٢ - اذا ظهر لها أن في الاجراءات والمعاملات التي قامت بها المحكمة البدائية بعض النواقص الشكلية أو أن في القرارات التي أصدرتها مخالفة للأصول مما يمكن أن يتدارك بالاصلاح وأنه لا تأثير لتلك الاجراءات والاطفاء على الحكم المستأنف من حيث النتيجة وأنه في حد ذاته موافق للشرع والقانون أصدرت قرارها بتأييده ونهت المحكمة البدائية .

٣ - اذا كانت النواقص والاطفاء الواقعة في اجراءات القضية مما لا يمكن تداركه بالاصلاح أو كان الحكم في حد ذاته مخالفا للوجه الشرعى والقانونى فسخت الحكم المستأنف أو عدلته .

المادة ١٤٧ - يرد الاستئناف اذا لم يقدم في الميعاد المقرر .

المادة ١٤٨ - في حالة فسخ الحكم المستأنف كله أو بعضه كما ورد في المادة ١٤٦ وكانت القضية صالحة للفصل تكمل محكمة الاستئناف المحاكمة من الجهة التي فسخت الحكم بسببها وتتم الاجراءات ومن ثم تحكم في أساس للقضية أو تعدل حكم المحكمة البدائية دون أن تعيد القضية الى المحكمة المذكورة الا اذا كانت هنالك أسباب ضرورية أو كان للقرار المستأنف مما ورد في المادة (١٣٧) من هذا القانون .

المادة ١٤٩ - اذا فسخ الحكم واعيدت القضية الى المحكمة البدائية لسماعها مجددا أو اتمام اجراءاتها

(أ) تستدعى المحكمة البدائية الطرفين خلال عشرة أيام من تاريخ إعادة القضية إليها وعند السير في المحاكمة يتبع القاضي ماجاء بقرار الفسخ ويتم اجراءات القضية .

(ب) في حالة اصرار القاضي البدائي على قراره واستئناف الحكم ثانية تدقق محكمة الاستئناف فيه وتصدر قرارها اما بتأييد الحكم او فسخه وفي الحالة الاخيرة لمحكمة الاستئناف هذه رؤية القضية مرافعة أو اعادتها للمحكمة ليرأها قاض آخر انتدبا .

المادة ١٥٠ - اذا رأت محكمة الاستئناف أن المسألة الفقهية أو القانونية التي ينبغي عليها الفصل في أية قضية مستأنفة قد سبق صدور أحكام استئنافية بشأنها يخالف بعضها البعض الآخر أو كان من رأيها العدول عن اتباع مبدأ تقرر في أحكام سابقة جاز لها أن تصدر قرارها في تلك القضية بما تراه صوابا وفي هذه الحالة تنعقد المحكمة من خمسة قضاة ويكمل قاضي القضاة هيئة المحكمة عندئذ بطريق الانتداب .

المادة ١٥١ - تعلن المحكمة البدائية الخصوم بقرار محكمة الاستئناف خلال اسبوع من تاريخ إعادة القضية إليها بقرار نهائي مع ملاحظة ماجاء في الفقرة الاولى من المادة ١٤٩، وتعطى صورة عن أعلام الحكم المستأنف مظهرا بصورة عن القرار الاستئنافي عند طلبه من قبل المستأنف على أن يظل القرار الاصل محفوظا في القضية .

المادة ١٥٢ - تقديم الاستئناف يوقف تنفيذ الحكم المستأنف ما لم يكن معجل التنفيذ أو الحكم بنفقة .

الفصل الثالث والعشرون

إعادة المحاكمة

المادة ١٥٣ - يجوز لأحد الخصمين أو من يقوم مقامه أن يطلب إعادة المحاكمة في الاحكام الصادرة من المحاكم الاستئنافية والاحكام التي تصدر من المحاكم البدائية ولا يقبل فيها الاعتراض وذلك في الاحوال الآتية :

١ - أن تصدر المحكمة البدائية أو الاستئنافية حكما في احدي القضايا مخالفا لحكم أصدرته سابقا مع أن ذات وصفة الطرفين اللذين صدر بينهما الحكم لم تتغيرا والدعوى ذات الدعوى السابقة ولم تظهر بعد صدور الحكم الاول مادة يمكن أن تكون سببا لصدور حكم آخر مخالف .

٢ - ظهور حيلة كان ادخلها خصم طالب الاعادة بعد الحكم بتزوير الاوراق والمستندات التي اتخذت اساسا للحكم . أو يثبت تزويرها حكما وذلك قبل استدعاء طلب إعادة المحاكمة .

٣ - ان يبرز للمحكمة بعد الحكم اوراق ومستندات تصلح لأن تكون اساسا للحكم كان الخصم قد كتمها أو حمل على كتمها .

المادة ١٥٤ - يقدم طلب إعادة المحاكمة إلى المحكمة التي اصدرت الحكم ويجرى في ذلك تبادل اللوائح بين الطرفين وفاقا لاحكام هذا القانون .

المادة ١٥٥ - اذا قبل طلب إعادة المحاكمة بناء على احد الاسباب المنو بها في المادة (١٥٣) تنظر المحكمة في اساس الدعوى وتحكم بالنتيجة التي تتوصل إليها .

المادة ١٥٦ - مدة إعادة المحاكمة هي المدة المينة للاستئناف وتبتدى في حالة تناقض الحكمين من تاريخ تفهيم الحكم الثاني اذا كان وجاهيا ومن تاريخ انقضاء مدة الاعتراض اذا كان غيابيا وفي الحالات الثلاثة الأخرى من يوم تثبت الحيلة أو تزوير الاوراق والمستندات أو الحصول على الاوراق المكتومة .

المادة ١٥٧ - لا يقبل طلب إعادة المحاكمة ثانية على حكم صدر بناء على حكم اعيدت المحاكمة عليه .

المادة ١٥٨ - يجوز للمحكمة في كل وقت أن تصحح من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصمين الاغلاط الكتابية أو الحسابية التي تقع في الاحكام والقرارات عن طريق السهو المحض .

المادة ١٥٩ - تلغى القوانين والأنظمة التالية :

١ - قانون اصول المحاكمات الشرعية الصادر بتاريخ ١٤/٢/١٩٥٢ قانون رقم ١٠/٩٥٢ والمنشور في الجريدة الرسمية العدد ١١٠١ بتاريخ ١/٣/١٩٥٢ .

٢ - كل تشريع اردنى أو فلسطينى صدر قبل سنن هذا القانون الى المدى الذى يخالف احكامه .

المادة ١٦٠ - رئيس الوزراء وقاضى القضاة مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

قرار رقم (١٢) (١)

صادر عن الديوان الخاص

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابته المؤرخ ٤/٥/١٩٥٥ رقم ٢٩/٦/٧/٢٦٠٩ اجتماع الديوان الخاص لأجل تفسير احكام الفقرة (١١) من المادة الثانية من قانون اصول المحاكمات الشرعية وبيان ما اذا كانت المحاكم الشرعية تملك صلاحية تسجيل التاريخ الذى يقع من الورثة اذا كان متعلقا باموال غير منقولة من نوع الاراضى الاميرية .

وبعد الاطلاع على المخابرات الجارية بين قاضى العاصمة الشرعى والقائم بأعمال قاضى القضاة ومدير الاراضى والمساحة والرجوع الى النصوص القانونية نجد :

١ - ان الفقرة الحادية عشر من المادة الثانية من قانون اصول المحاكمات الشرعية رقم ١٠ لسنة

١٩٥٢ تنص على ان (المحاكم الشرعية تنظر وتفصل فى التخارج من الشركة كلها فى الاموال المنقولة وغير المنقولة) .

٢ - ان الفقرة التاسعة من المادة المذكورة اناطت بالمحاكم الشرعية صلاحية تعيين حصص الورثة الشرعية والانتقالية .

٣ - ان التخارج حسب التعريف الشرعى هو اصطلاح الورثة على اخراج بعضهم من الميراث بمال معلوم .

ومن هذا يتضح ان نص الفقرة الحادية عشر المطلوب تفسيرها قد ورد مطلقا فيما يتعلق بالاموال غير المنقولة وهو لذلك يجرى على اطلاقه ويشمل كافة انواع هذه الاموال بما فيها الاراضى الاميرية .

والغاية التى هدف اليها الشارع من اناطة صلاحية تسجيل التخارج فى المحاكم الشرعية هو لأجل تمكينها من تعيين حصص الورثة الشرعية والانتقالية حين تنظيم حجة حصر الارث على اعتبار ان هذه المحاكم هى المختصة بهذا التعيين بمقتضى الفقرة التاسعة من المادة الثانية المشار اليها آنفا .

ولهذا نرى ان النظر فى التخارج فيما يختص بالاراضى الاميرية يدخل ضمن اختصاص المحاكم الشرعية وتقرر تفسير الفقرة الحادية عشر المذكورة على هذا الوجه .

صدر ٦/٦/١٩٥٥

إجراءات مدنيّة

يراجع أيضا : قضاء « معاكم »

- قانون أصول المحاكمات الحقوقية رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٢ .
- قانون الاجراء رقم ٣١ لسنة ١٩٥٢ .
- قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٥ (قانون مؤقت ذيل لقانون الاجراء) .

اثبات وبيانات :

- قانون البيانات رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٢ .

احكام معاكم اجنبية :

- قانون تنفيذ الاحكام الاجنبية رقم ٨ لسنة ١٩٥٢ .

تحصيل اموال عامة :

- قانون تحصيل الاموال الاميرية رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ .
- قانون تحصيل ديون المصرف الصناعي العراقي رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٤ .
- قرار رقم ٨ (سنة ١٩٥٩) صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين .
- قرار رقم ٢١ (سنة ١٩٧٠) صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين .

توفيق وتحكيم :

- قانون التحكيم رقم ١٨ لسنة ١٩٥٣ .

دعوى الحكومة :

- قانون دعوى الحكومة رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٨ .

- قرار رقم ٣٠ (سنة ١٩٦٣) صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين .
- قرار رقم ٤٣ (سنة ١٩٦٤) صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين .
- قرار رقم ٢٥ (سنة ١٩٦٨) صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين .
- قرار رقم ٥ (سنة ١٩٦٩) صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين .

ديون ثابتة بالكتابة :

- قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٥ (قانون ذيل قانون الاجراء لسنة ١٩٦٥) .
- يراجع قانون الاجراء ، فيما تقدم .

ان هيئة النيابة :

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب
تصادق - بالنيابة عن جلالة الملك المعظم -
على القانون الآتى وتأمراً باصداره واضافته الى
قوانين الدولة :

قانون اصول المحاكمات الحقوقية (١)

قانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٥٢

تمهيد

اسم القانون

وبدء العمل به

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون اصول
المحاكمات الحقوقية لسنة ١٩٥٢) ويعمل به
من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ويشترط في ذلك ان تعتبر كل الدعاوى
والاجراءات التى بدىء بها قبل العمل بهذا
القانون ووفق الاصول القانونية السابقة انها
أقيمت بصورة صحيحة .

تطبيق القانون

المادة ٢ - تسرى احكام هذا القانون على
جميع القضايا الحقوقية التى ترفع الى محاكم
البداية والاستئناف والتمييز والمحكمة الخاصة

الفصل الاول

الاجراءات الحقوقية

مرجع رؤية الدعوى

المادة ٣ - ١ - تقام الدعاوى الحقوقية في
المحكمة البدائية التى يقع ضمن دائرة اختصاصها
المكان الذى :

(١) يقيم فيه المدعى عليه او يتعاطى اعماله
فيه ، او

(ب) تم فيه التعهد ، او

(ج) جرى فيه تسليم المال ، او

(د) يعين لتنفيذ التعهد ، او

(هـ) وقع فيه الفعل المسبب للدعوى

٢ - اذا عين أحد المتعاقدين لمصلحة العاقد
الآخر في نص العقد مكانا للتداعى عند حدوث
خلاف بينهما من جراء هذا العقد يكون العاقد
الآخر مخيراً في اقامة الدعوى في محكمة المكان
الذى يقيم فيه خصمه او في محكمة المكان الذى
اختاره هذا الخصم في العقد .

اما اذا كان المقصود بتعيين المكان المختار
تقييد المتعاقدين كليهما به فأية دعوى تنشأ عن
هذا العقد لا تقام الا في محكمة المكان الذى
اختاره في العقد المذكور .

٣ - اذا تعدد المدعى عليهم يجوز اقامة
الدعوى في محكمة المكان الذى يقيم فيه أى
واحد منهم .

٤ - الدعاوى المتعلقة بالأموال غير المنقولة
لا تقام الا في المحكمة التى تقع ضمن اختصاصها
تلك الاموال .

٥ - تقام الدعاوى المتعلقة بالشركات
والجمعيات القائمة او التى في دور التصفية
والمؤسسات في المحكمة التى يقع في دائرة
اختصاصها مركز الادارة سواء اكانت الدعوى
على الشركة او الجمعية او المؤسسة أم من
الشركة او الجمعية على أحد الشركاء او الأعضاء
او من شريك او عضو على آخر ويجوز رفع
الدعوى الى المحكمة التى يقع في دائرة
اختصاصها فرع الشركة او الجمعية او المؤسسة
وذلك في المسائل المتصلة بهذا الفرع .

٦ - اذا كانت الدعوى تتعلق بافلاس تاجر
او شركة وكان له او لها شعب وفروع في أماكن
متعددة فلا ترى الدعوى الا في المحل المتخذ
مركزاً لتجارتهما .

الدعاوى المقامة في محكمتين او اكثر :

المادة ٤ - ١ - اذا أقيمت دعوى تتعلق
بموضوع واحد بين الفرقاء انفسهم في محكمتين
وسارت كلتاها في الدعوى او قررت كلتا

المحكمتين ان النظر في الدعوى القائمة خارج عن حدود صلاحيتها فلكل من الفريقين ان يقدم لائحة يطلب فيها حسم الاختلاف - ايجابيا كان ام سلبيا - الى المحكمة الآتى بيانها :

(١) اذا كانت المحكمتان اللتان اقيمت لديهما الدعوى بدائيتين تابعتين لمحكمة استئناف واحدة فلمحكمة الاستئناف هذه ان تعين المحكمة التى يرجع اليها النظر في الدعوى .

(ب) اذا كان الخلاف بين محكمتين بدائيتين تابعة كل منهما الى محكمة استئناف غير الأخرى أو كان بين محكمة بدائية ومحكمة استئناف ، أو بين محكمتي استئناف ، فتكون المحكمة التى يعود اليها النظر في حسم الاختلاف محكمة التمييز دون غيرها .

٢ - متى ابرز أى من الفرقاء اشعارا يفيد انه قدم لائحة بطلب تعيين المرجع يجب أن يوقف السير في الدعوى .

٣ - تنظر محكمة الاستئناف والتمييز في طلب تعيين المرجع تدقيقا دون أن تدعو الفرقاء للمثول أمامها .

٤ - تقديم طلب تعيين المرجع غير مقيد بأية مدة من مهل الاستئناف والتمييز .

الفصل الثانى الشروع في الدعوى

اقامة الدعوى

المادة ٥ - ١ - تقام الدعاوى بتقديم لائحة دعوى الى المحكمة المختصة أو بواسطة المحكمة التى يقيم المدعى ضمن اختصاصها ، وتتضمن لائحة الدعوى الأمور التالية :

- (١) اسم المحكمة المقامة لديها الدعوى .
- (ب) موضوع الدعوى .
- (ج) اسم المدعى وشهرته ومهنته ومحل اقامته وعنوان التبليغ .
- (د) اسم المدعى عليه وشهرته ومهنته ومحل اقامته .
- (هـ) الأمور الواقعية التى نشأت عنها أسباب الدعوى ومتى نشأت .

- (و) الأمور الواقعية التى تبين أن للمحكمة صلاحية النظر في الدعوى .
- (ز) ما يطلبه المدعى بدعواه .
- (ح) اذا كان المدعى قد سمح باجراء تفاص أو تنازل عن قسم مما يدعيه .
- (ط) اذا كان المدعى أو المدعى عليه فاقد الأهلية ينبغى ذكر ذلك .

٢ - يتضمن عنوان التبليغ للمدعى : -
(١) محل اقامته اذا كان هو الذى يدعى بنفسه ، أو

- (ب) المحل الذى يتعاطى فيه محاميه مهنته اذا كان له محام ، أو
 - (ج) محل اقامة الشخص الذى عينه لقبول التبليغ كما هو مبين في المادة (٢٢) من هذا القانون أو المحل الذى يتعاطى ذلك الشخص عمله فيه .
- بيان قيمة المدعى به :

المادة ٦ - اذا كان المدعى يطلب الحكم بمبلغ من المال ينبغى أن تتضمن لائحة الدعوى بيان المبلغ المدعى به بالضبط .

واذا كان المدعى قد أقام الدعوى لاسترداد ايراد أموال غير منقولة أو للحصول على مبلغ من المال ليس في وسعه تعيين المقدار الذى يستحق له الا بتصفية الحساب بينه وبين المدعى عليه ، يترتب عليه أن يضمن لائحة الدعوى مقدار المبلغ الذى يدعى به على وجه التقريب .

اذا كان موضوع الدعوى مالا غير منقول :

المادة ٧ - اذا كان موضوع الدعوى مالا غير منقول ، ينبغى أن تتضمن لائحة الدعوى وصفا للمال المدعى به يمكن معه تمييزه عن غيره وذلك بذكر حدوده ومساحته ما أمكن أو بيان رقم سند التسجيل .

المتداعون بالوكالة عن غيرهم :

المادة ٨ - اذا كان للمدعى أو للمدعى عليه صفة الوكالة عن الغير يجب أن يبين في لائحة الدعوى نوع هذه الوكالة وصفتها .

الحقوق المبنية على أسس متفرقة :

المادة ٩ - اذا كانت الحقوق التي يطلبها المدعى مبنية على عدة مدعيات أو أسباب قائمة على أسس متفرقة مستقلة يترتب عليه أن يبسط هذه المدعيات والأسباب بوضوح وجلاء .

جواز تقديم قائمة بالمستندات :

المادة ١٠ - اذا كان لدى المدعى مستندات تؤيد دعواه (سواء اكانت في حيازته أو بوسعه الحصول عليها) يترتب عليه أن يذكرها في ذيل لائحته أو يدرجها في قائمة ملحقة لتبرز في معرض البينة اثباتا لما يدعيه .

تقديم نسخ من لائحة الدعوى :

المادة ١١ - على المدعى أن يقدم لائحة الدعوى باسم المحكمة وعددا آخر من النسخ بقدر عدد المدعى عليهم الا اذا كان أحد المدعى عليهم قد فوض مدعى عليه آخر بالدفاع عنه ، ففي هذه الحالة لا حاجة الى تقديم نسخة باسم من فوض غيره .

تبليغ المدعى عليه لائحة الدعوى :

المادة ١٢ - يجب تبليغ المدعى عليه نسخة من لائحة الدعوى .

اسقاط الدعوى :

المادة ١٣ - يجوز للمحكمة أن تقرر اسقاط الدعوى في الحالات التالية :

١ - اذا كانت اللائحة لا تنطوي على سبب الدعوى .

٢ - اذا كانت الحقوق المطلوبة مقدرة بأدنى من قيمتها فكلفت المحكمة المدعى بأن يصحح القيمة خلال مدة عينتها فتخلف عن القيام بذلك .

٣ - اذا كانت الحقوق المطلوبة مقدرة تقديرا مقبولا ولكن الرسوم التي دفعت كانت

ناقصة فكلفت المحكمة المدعى بأن يدفع الرسم المعين خلال مدة عينتها فتخلف عن القيام بذلك .

بيان سبب اسقاط الدعوى :

المادة ١٤ - اذا قررت المحكمة اسقاط الدعوى يترتب عليها أن تدون الأسباب التي استدعت هذا الاسقاط .

الاسقاط لا يمنع من تقديم دعوى جديدة :

المادة ١٥ - ان اسقاط الدعوى لاي سبب من الأسباب المتقدمة لا يمنع في حد ذاته المدعى من تقديم دعوى جديدة مبنية على سبب الدعوى ذاته .

طلب رد الدعوى في بعض الأحوال :

المادة ١٦ - يجوز للمدعى عليه في أية دعوى وفي أي وقت من الأوقات بعد تبليغه بمذكرة الحضور أن يقدم طلبا خطيا لرد القضية المرفوعة عليه بناء على أحد الأسباب التالية :

١ - كون القضية قضية محكمة .

٢ - عدم الاختصاص .

٣ - مرور الزمن .

أو بالاستناد الى أي سبب آخر قد يترأى للمحكمة انه يستوجب رد الدعوى قبل الدخول في الأساس فاذا قررت المحكمة قبول الطلب ترد الدعوى بالنسبة للمدعى عليه .

(ويكون قرار المحكمة بالرفض غير قابل للاستئناف ما لم يكن الدفع متعلقا بمرور الزمن فيكون القرار خاضعا للاستئناف) (١) .

الفصل الثالث

في المحامين

ما يجوز للمحامين عمله :

المادة ١٧ - ١ - كل ما يجوز للفرقاء عمله أو القيام به أمام المحكمة يجوز أن يعمله ويقوم به المحامي المعين بموجب صك وكالة منظم

(١) مضافة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٨ - الجريدة الرسمية العدد ٢٠٨٩ في ١٦/٤/١٩٦٨ . وقد حل هذا

القانون محل القانون المؤقت رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٦ .

حسب الاصول الا اذا ورد نص صريح في أى قانون يقضى بغير ذلك .

٢ - اذا كان أحد الفرقاء شركة او جمعية او هيئة يجوز أن يقوم أى موظف من موظفيها المفوضين حسب الاصول بكل ما يمكنها أن تقوم به بموجب هذا القانون .

تبليغ الأوراق القضائية للمحامين :

المادة ١٨ - كل ورقة قضائية بلغت الى محامى أى فريق من فرقاء الدعوى أو أحد مستخدمي مكتبه حال وجود المستخدم (بفتح الدال) في المكتب تعتبر أنها بلغت بصورة قانونية الى الفريق الذى يمثل ذلك المحامى .

يجوز للموكل أن يغير محاميه :

المادة ١٩ - ١ - يجوز لأى فريق ينوب عنه محام مدعى كان أم مدعى عليه أن يعزل محاميه في أى دور من أدوار المحاكمة وذلك بإبلاغ المحكمة إشعاراً بهذا العزل تبلغ نسخة منه الى الفرقاء الآخرين .

٢ - لا يجوز للمحامي أن ينسحب من الدعوى الا بإذن المحكمة .

الفصل الرابع

في التبليغ

تسليم الأوراق القضائية للتبليغ :

المادة ٢٠ - اذا أصدرت المحكمة ورقة قضائية للتبليغ .

١ - تسلم الى المحضر لاجل تبليغها .
٢ - اذا كان المطلوب تبليغه يقيم في منطقة محكمة أخرى ترسل الأوراق الى تلك المحكمة لتتولى تبليغها واعادتها الى المحكمة التى أصدرتها مرفقة بمحضر يفيد ما اتخذته ، بشأنها من الاجراءات .

كيفية التبليغ :

المادة ٢١ - يتم تبليغ الأوراق القضائية بتسليم نسخة منها الى الفريق المراد تبليغه واذا تعدد المدعى عليهم تبلغ لكل منهم الا اذا ورد نص بخلاف ذلك .

تعيين وكيل لقبول التبليغ :

المادة ٢٢ - ١ - يجوز لأى شخص أن يعين آخر يقيم في دائرة اختصاص المحكمة وكيلاً عنه لقبول تبليغ الأوراق القضائية .

٢ - يجوز أن يكون هذا التعيين خاصاً او عاماً ويجب أن يتم بصك كتابى يوقعه الموكل بحضور رئيس الكتبة الذى يصدق على صحة هذا التوقيع ويحفظه بين أوراق الدعوى .

تبليغ الشركاء :

المادة ٢٣ - اذا أقيمت الدعوى على عدة أشخاص بصفتهم شركاء باسم محلهم التجارى تبلغ الأوراق القضائية الى أى واحد منهم أو الى الشخص الذى يكون في وقت التبليغ متولياً ادارة أعمال فرع الشركة المقامة عليه الدعوى أو الى الشخص الذى يكون متولياً ادارة أعمال المركز الرئيسى للشركة ، ويعتبر هذا التبليغ مع مراعاة هذه الاصول تبليفاً صحيحاً للشركة المدعى عليها سواء اكان بعض الشركاء يقيم داخل دائرة اختصاص المحكمة أو خارجها .

تبليغ الخصم بشخصه :

المادة ٢٤ - مع مراعاة أحكام هذا القانون ينبغى أن يبلغ المدعى عليه بشخصه حيث يكون ذلك ممكناً .

تبليغ الوكيل الذى بواسطته يدير المدعى عليه عمله :

المادة ٢٥ - اذا كانت الدعوى تتعلق بعمل تجارى أو أى عمل آخر وأقيمت على شخص لا يقيم ضمن دائرة اختصاص المحكمة التى صدرت منها مذكرة الحضور فيعتبر تبليغ أى مدير أو وكيل يتولى بنفسه شؤون ذلك العمل ضمن دائرة الاختصاص المشار اليها تبليفاً صحيحاً .

تبليغ المدعى عليه بواسطة أحد افراد عائلته :

المادة ٢٦ - اذا تعذر تبليغ المدعى عليه بالذات يجوز اجراء التبليغ في محل اقامته لأى فرد من افراد عائلته يسكن معه وتدل ملامحه على انه بلغ ثمانى عشرة سنة من العمر

التوقيع على التبليغ :

المادة ٢٧ - اذا سلمت نسخة من الورقة القضائية المراد تبليغها الى المدعى عليه بشخصه او الى وكيله او الى شخص آخر يقوم مقامه يترتب على ذلك المدعى عليه او وكيله او الشخص الآخر الذى يقوم مقامه ان يوقع على نسخة من نسخ تلك الورقة القضائية اشعارا بوقوع التبليغ .

على انه اذا اقتنعت المحكمة ان المدعى عليه قد تمنع عن التوقيع يجوز لها ان تقرر ان التبليغ قد تم وفق الأصول .

التبليغ عند تعذر العثور على المدعى عليه :

المادة ٢٨ - اذا لم يعثر المحضر بعد بذل الجهد على المدعى عليه او على أى شخص يمكنه تبليغه بالنيابة عنه فعليه ان يعلق نسخة من الورقة القضائية المراد تبليغها على الباب الخارجى او على جانب ظاهر للعيان من المحل الذى يسكنه المدعى عليه المذكور او يتعاطى فيه عمله عادة ، ثم يعيد النسخة الاصلية الى المحكمة التى اصدرتها مع شرح واقعة الحال عليها ، ويجوز للمحكمة ان تعتبر تعليق الأوراق على هذا الوجه تبليفا صحيحا .

التبليغ بواسطة النشر :

المادة ٢٩ - اذا اقتنعت المحكمة بأنه لا سبيل لاجراء التبليغ وفق الأصول المتقدمة لاي سبب من الاسباب يجوز لها ان تأمر باجراء التبليغ :

(١) بتعليق نسخة من الورقة القضائية على موضع بارز من دار المحكمة ونسخة أخرى على جانب ظاهر للعيان من المحل المعروف انه آخر محل كان يقيم فيه المدعى عليه او يتعاطى فيه عمله ان كان له محل كهذا ، او

(ب) ينشر اعلان في الجريدة الرسمية او احدى صحف الأخبار .

٢ - اذا اصدرت المحكمة قرارا باتباع طريقة التبليغ هذه فعلى الرغم مما ورد في هذا القانون يجب ان يعين فى القرار المذكور موعد

لحضور المدعى عليه امام المحكمة وتقديم دفاعه اذا دعت الحاجة الى ذلك كما تتطلبه الحالة .

تاريخ التبليغ وكيفية اجرائه :

المادة ٣٠ - يترتب على المحضر فى جميع الحالات التى يجرى فيها التبليغ على أحد الوجوه المبينة فى المواد السابقة ان يدرج فور وقوع التبليغ ، على الورقة القضائية الاصلية او نسختها او فى ذيل يلحق بها بيانا بتاريخ التبليغ وكيفية اجرائه وان يشهد على ذلك شخصا على الاقل .

السير فى الدعوى بعد التبليغ :

المادة ٣١ - متى اعيدت الأوراق القضائية الى المحكمة مبلغة على أحد الوجوه المبينة فى أية مادة من المواد السابقة تسير فى الدعوى اذا رأت ان التبليغ موافق للأصول والا فتقرر اعادة التبليغ .

تبليغ الهيئات :

المادة ٣٢ - مع مراعاة احكام أى قانون يتعلق باجراء التبليغ يجوز تبليغ أية ورقة قضائية تصدر بحق أحد المجالس البلدية او أية هيئة أخرى الى رئيس البلدية او نائبه او رئيس تلك الهيئة او سكرتيرها او أى موظف ورئيسى من موظفيها .

تبليغ القاصر او فاقد الاهلية :

المادة ٣٣ - اذا كان المدعى عليه قاصرا او فاقد الاهلية تبلغ الأوراق القضائية الى وليه او الوصى عليه .

تبليغ السجين :

المادة ٣٤ - اذا كان المدعى عليه معتقلا ، ترسل الأوراق القضائية الى الموظف المسؤول عن المحل المعتقل فيه ليتولى تبليغه اياها .

تبليغ موظفى الحكومة ورجال الدين :

المادة ٣٥ - ١ - اذا كان المدعى عليه من موظفى الحكومة او مستخدما لدى احدى السلطات المحلية يجوز للمحكمة ان ترسل

الأوراق القضائية الى رئيس المكتب أو الدائرة التابع لها ذلك الموظف ليتولى تبليغه اياها .

٢ - اذا كان المدعى عليه من الكهنة أو الرهبان يجوز للمحكمة أن ترسل الأوراق القضائية الى الرئيس الديني التابع له ليتولى تبليغه اياها .

٣ - اذا كان المدعى عليه مستخدماً في شركة ينطبق عليها قانون الشركات يجوز للمحكمة أن ترسل الأوراق القضائية الى سكرتير تلك الشركة أو الى أى شخص آخر يدير مكتبها المسجل ليتولى تبليغه اياها .

واجبات الشخص الذي ترسل اليه اوراق قضائية :

المادة ٣٦ - ١ - كل شخص تسلم أوراقاً قضائية أو أرسلت اليه ليتولى تبليغها وفاقاً لهذا القانون يترتب عليه أن يقوم بتبليغها واعادتها موقعة بامضائه مع شرح من المطلوب تبليغه يشعر بوقوع التبليغ اليه وتعتبر الأوراق القضائية المبلغة على هذا الوجه انها بلغت وفق الاصول .

٢ - اذا تعذر اجراء التبليغ لأى سبب من الاسباب تعاد الأوراق القضائية الى المحكمة مع شرح واف بواقعة الحال .

الفصل الخامس

في صوغ اسباب الدعوى وتوحيدها

وجوب احتواء الدعوى على جميع المدعى به :

المادة ٣٧ - يجب أن تكون كل دعوى شاملة لجميع ما يحق للمدعى المطالبة به بالنسبة الى اسباب الدعوى .

توحيد اسباب الدعوى :

المادة ٣٨ - يجوز لأى مدع أن يجمع بين أسباب عديدة في دعوى واحدة ما لم يرد نص على خلاف ذلك .

مطالب الممثل القانونى ومطالب الخصم :

المادة ٣٩ - لا يجوز الجمع بين مطالب يدعى بها الممثل القانونى أو يطلبها الخصم منه بصفته ممثلاً قانونياً وبين مطالب يدعى بها هو أو يطلبها الخصم منه بصفته الشخصية الا اذا كانت المطالبات الأخيرة تتعلق بتركة يدعى بها أو يدافع عنها المدعى عليه بصفته التمثيلية، أو كان الممثل القانونى يشترك في حق المطالبة أو الضمان مع الشخص الذى يمثله .

تفريق الدعوى :

المادة ٤٠ - اذا كانت الدعوى الواحدة تنطوى على عدة أسباب وظهر للمحكمة أنه لا يسعها أن تفصل فيها مجموعة على وجه مناسب جاز لها أن تقرر رؤية كل سبب من تلك الأسباب على حدة أو أن تصدر القرار الذى تستصوب اصداره .

قصر الدعوى على أسباب دون أخرى :

المادة ٤١ - اذا ادعى المدعى عليه أن المدعى قد جمع في دعواه أسباباً متعددة لا يمكن الفصل فيها مجموعة على وجه مناسب وطلب من المحكمة اصدار قرار بقصر الدعوى على الاسباب التى يمكن الفصل فيها مجموعة على وجه مناسب ورات أن الطالب في مخله ، قررت اخراج بعض الأسباب من الدعوى واجراء التعديل الذى يقتضيه ذلك الاخراج .

الفصل السادس

في فرقاء الدعوى

الذين يجوز اتحادهم بصفة مدعين :

المادة ٤٢ - يجوز لأكثر من شخص أن يتحدوا في دعوى واحدة بصفتهم مدعين واذا كان الحق الذى يدعون به متعلقاً بفعل واحد أو مجموعة واحدة من الأفعال أو ناشئاً عن معاملة واحدة أو سلسلة واحدة من المعاملات كما يجوز لهم أن يتحدوا فيما لو كانوا قد

أقاموا دعاوى على أفراد ثم ظهر أن بين هذه الدعاوى مسألة قانونية أو واقعية مشتركة بينهم .

صلاحية المحكمة في تقرير اجراء محاكمات مستقلة :

المادة ٤٣ - يجوز للمحكمة أن تطلب من المدعين أن يختاروا فيما بينهم تفريق الدعى اذا ظهر لها أن اتحاد المدعين من شأنه أن يحدث ارتباكاً أو تأخيراً في رؤيتها كما يجوز لها أن تقرر من تلقاء نفسها اجراء محاكمات مستقلة فيها .

الذين يجوز اتحادهم بصفة مدعى عليهم :

المادة ٤٤ - يجوز ضم أكثر من شخص في دعوى واحدة بصفتهم مدعى عليهم اذا كان الحق المدعى عليهم به متعلقاً بفعل واحد أو مجموعة واحدة من الأفعال أو ناشئاً عن معاملة واحدة أو سلسلة واحدة من المعاملات كما يجوز ضمهم معاً فيما لو كانت قد أقيمت عليهم دعاوى على أفراد ثم ظهر أن بين هذه الدعاوى مسألة قانونية أو واقعية مشتركة بينهم .

الحكم لبعض الفرقاء :

المادة ٤٥ - تصدر المحكمة حكمها لواحد أو أكثر من المدعين الذين يثبت استحقاقهم في الدعوى ، وعلى واحد أو أكثر من المدعى عليهم كل بمقدار ما يثبت عليه من التزام .

ادخال فرقاء في الدعوى مسؤوليتهم ناشئة عن عقد واحد :

المادة ٤٦ - يجوز للمدعى أن يدخل في الدعوى الواحدة أى شخص أو أشخاص يتحملون منفردين أو مجتمعين مسؤولية ناشئة عن عقد واحد ويشمل هذا الادخال بصورة خاصة الفرقاء في البوالى وسندات الأمر .

تفويض احد المدعين او المدعى عليهم عن الباقيين بالرافعة عنهم :

المادة ٤٧ - ١ - اذا كان المدعون أكثر من واحد يجوز لواحد منهم أو أكثر أن يفوضوا

الباقيين في حضور المحاكمة والرافعة واجراء المعاملات في جميع الاجراءات كما يجوز للمدعى عليهم أن يفوضوا واحداً منهم أو أكثر فيما ذكر .

٢ - ينبغى أن يكون هذا التفويض خطياً وموقفاً من الفريق الصادر منه بحضور رئيس كتبة المحكمة وأن يحفظ في اضبارة الدعوى .

الضم المخل أو عدم الضم :

المادة ٤٨ - لا تبطل دعوى ما بسبب انضمام فريق كان ينبغى عدم انضمامه اليها ، أو بسبب عدم انضمام أى فريق اليها ، وللمحكمة أن تنظر في المسألة الدائرة حولها الخصومة في كل دعوى بمقدار ما يتعلق بالحقوق العائدة للفرقاء المائلين أمامها بالفعل .

اقامة الدعوى باسم شخص ليس بالمدعى الحقيقى :

المادة ٤٩ - اذا أقيمت الدعوى باسم شخص ليس بالمدعى الحقيقى ، أو كان هناك شك في أن الدعوى قد أقيمت باسم المدعى الحقيقى في الدعوى فللمحكمة أن تضيفه بصفة مدعى وذلك اذا اقتنعت بأن الدعوى أقيمت خطأ بنية حسنة وانه من الضروري اجراء ما ذكر للفصل فيها .

للمحكمة ان تضيف فريقاً بصفة مدعى عليه :

المادة ٥٠ - ١ - يجوز للمحكمة في أى دور من ادوار المحاكمة أن تقرر بناء على طلب أحد الفريقين ووفق الشروط التى تراها عادلة حذف اسم أى فريق دخل في الدعوى بصفة مدعى أو مدعى عليه دخولا في غير محله ، أو ادخال أى شخص تعتبر حضوره ضروريا بصفة مدعى أو مدعى عليه لتتمكن من البت والفصل في جميع المسائل التى تنطوى عليها الدعوى بصورة منتجة .

٢ - لا يضاف شخص فاقد الأهلية الى الدعوى بصفته مدعى ما لم يكن له وصى أو ولى ، ولا يضاف شخص الى الدعوى بصفته

وصيا أو وليا بالنيابة عن مدع فاقد الأهلية
بغير موافقة ذلك الوصي أو الولي الخطية .

اضافة مدعى عليه وتعديل لائحة الدعوى :

المادة ٥١ - اذا ادخل مدعى عليه في دعوى
لم يكن طرفا فيها حين اقامتها وجب ان تعدل
لائحة الدعوى على الوجه الذى تتطلبه الضرورة
ما لم تقرر المحكمة غير ذلك ، وان تبلغ نسخة
من مذكرات الحضور ولائحة الدعوى بعد
التعديل الى ذلك المدعى عليه واخرى الى المدعى
عليه الاصيل اذا رأت المحكمة ضرورة لذلك .

طلب اضافة فراق وحذف اسمائهم :

المادة ٥٢ - كل طلب يتعلق باضافة مدعى
عليه أو حذف اسمه أو استبداله يجوز أن
يقدم باستدعاء قبل المحاكمة أو بدون استدعاء
أثناء رؤية الدعوى .

الفصل السابع

في لائحة الدفاع والدعوى المتقابلة والرد عليها الدفاع :

المادة ٥٣ - يترتب على المدعى عليه أن
يقدم لائحة دفاعه خلال خمسة عشر يوما من
تاريخ تبليغه لائحة الدعوى الا اذا أمرت
المحكمة بخلاف ذلك .

التقاص والدعوى المتقابلة :

المادة ٥٤ - يجوز للمدعى عليه أن يقابل
أى ادعاء من اعماء المدعى بدعوى تقاص أو
دعوى متقابلة سواء اكان هذا التقاص أو
الادعاء المتقابل يتعلق بطلب تعويضات أم لا ،
ويكون لمثل هذا التقاص مفعول الدعوى المتقابلة
في تمكين المحكمة من اصدار حكم نهائى في
الدعوى نفسها فيما يتعلق بالادعاء الاصلى
والاعاء المتقابل معا .

الانكار الصريح :

المادة ٥٥ - كل ادعاء بأمر واقعى ورد في
لائحة الدعوى اذا لم ينكر انكارا صريحا أو

ضمنا أو لم يذكر الخصم انه لا يسلم به ،
يؤخذ كأنه مسلم به الا ازاء الشخص الفاقد
الأهلية .

ويشترط في ذلك انه يجوز للمحكمة أن
تطلب اثبات أية أمور واقعية مسلم بها على
هذا الوجه بطريقة أخرى .
المطالبة بالتعويضات :

المادة ٥٦ - بالرغم ما ورد في المادة السابقة
لا يكون الانكار أو الدفاع ضروريا فيما يتعلق
بمبلغ التعويضات المدعى به اذ أن هذه
التعويضات تعتبر في جميع الحالات من المسائل
المختلف عليها الا اذا تم التسليم بها صراحة .

السير في الدعوى المتقابلة :

المادة ٥٧ - اذا اصدرت المحكمة قرارا
باسقاط دعوى المدعى يجوز لها بالرغم من ذلك
أن تسير في الادعاء المتقابل .

الادعاء المتقابل :

المادة ٥٨ - اذا أراد مدعى عليه أن يستند
الى أسباب متعددة لتعزيز دفاعه أو ادعائه
المتقابل وجب عليه أن يذكر بقدر الامكان تلك
الأسباب لكل من الدفاع أو الادعاء المتقابل
بصورة مفصلة وواضحة .

الحكم بالرصيد :

المادة ٥٩ - اذا بقى للمدعى عليه رصيد بعد
ثبوت الادعاء المتقابل واجراء التقاص يجوز
للمحكمة أن تحكم له بذلك الرصيد أو بأية حقوق
أخرى وفق ما تقتضيه اعتبارات الدعوى .

المادة ٦٠ - اذا ظهر بعد اقامة الدعوى أو
بعد تقديم لائحة الدفاع المتضمنة ادعاء متقابلا
سبب جديد من أسباب الدفاع يجوز لكل من
المدعى والمدعى عليه أن يتقدم بذلك السبب
لائحة .

تقديم الرد على لائحة الدفاع :

المادة ٦١ (١) - اذا تضمنت لائحة الدفاع
ادعاء متقابلا يترتب على المدعى أن يقدم ردا
على ذلك خلال خمسة عشر يوما أو خلال

المدة التي تحددها المحكمة من يوم تسلمه لائحة الدفاع .

٢ - لا يجوز تقديم لوائح بعد تقديم لائحة الدفاع أو لائحة الرد على الدعوى المتقابلة الا اذا اذنت المحكمة وعندئذ تقدم اللائحة على أساس الشروط التي تستصوبها .

الفصل الثامن

في اللوائح على وجه العموم

اللوائح :

المادة ٦٢ - جميع اللوائح التي تقدم للمحكمة ينبغي أن تكون مكتوبة بالحبر أو بالآلة الكاتبة وعلى ورق أبيض من القطع الكامل والا يستعمل من الورقة الا صفحة واحدة مع ترك هامش فيها .

محتويات اللوائح :

المادة ٦٣ - ١ - تتضمن كل لائحة اشارة الى :

(١) رقم الدعوى .

(ب) نوع الدعوى وموضوعها .

(ج) التاريخ الذي قدمت فيه اللائحة .

٢ - يجب أن يوقع اللائحة الفريق الذي قدمها أو وكيله ، ولا يشترط لصحة التقديم أن يكون منهما بالذات (١) .

ذكر الوقائع الجوهرية في اللوائح :

المادة ٦٤ - يقتصر مضمون اللوائح على بيان موجز للوقائع الجوهرية التي يستند اليها أى من الفرقاء في اثبات دعواه أو دفاعه حسب مقتضى الحال .

إبراز الخرائط في قضايا الأراضي :

المادة ٦٥ - اذا لم تكن الأرض التي هي موضوع الدعوى مسجلة في دائرة التسجيل يجب على من يدعى بأى حق فيها قابل للتسجيل أن يقدم خارطة مصدقة من دائرة الأراضي والمساحة تأييدا لطلبه الا اذا أمرت المحكمة بخلاف ذلك .

واذا كانت مسجلة يجوز للمحكمة أن تستغنى عن إبراز خارطة وتكتفى بإبراز سند التسجيل

تبليغ الخارطة الى الفريق المعارض :

المادة ٦٦ - مع مراعاة أحكام المادة السابقة، اذا ابرزت في قضية قائمة أمام المحكمة خارطة مصدقة حسب الأصول لاثبات الادعاء ينبغي تبليغ نسخة منها الى الفريق الذي يعارض في تسجيل الأرض المبينة حدودها في الخارطة سواء اكانت المعارضة واقعة على تسجيل كل الأرض أو قسم منها وللمحكمة حينما تفصل بادعاء التسجيل أن تقرر ما تراه مناسباً من جهة تكاليف اعداد الخارطة والمصادقة عليها وتبليغها .

تقديم لائحة أوفى :

المادة ٦٧ - يجوز للمحكمة في جميع القضايا أن تقرر وجوب تقديم لائحة أخرى أوفى فيما يتعلق ببسط الادعاء أو الدفاع توضيحاً لاية مسألة وردت في المرافعة .

أسباب الدفاع والرد في اللوائح :

المادة ٦٨ - على المدعى أو المدعى عليه أن يذكر في لائحته جميع النقاط التي يتبين منها أن الدعوى أو الدعوى المتقابلة غير مقبولة وسائر أسباب الدفاع أو الرد التي ان لم تذكر في اللائحة على هذه الصورة يحتمل أن يفاجأ الخصم بها أو أن تتولد منها مسائل تتعلق بأمور واقعية غير واردة في اللوائح السابقة وذلك كالاختيال ومرور الزمن والإبراء وقضاء الدين أو تنفيذ التعهد أو الوقائع التي تثبت مخالفة القانون .

ذكر أسباب جديدة أو أمور واقعية لا تتفق مع اللائحة السابقة :

المادة ٦٩ - لا يجوز أن تتضمن اللوائح الاضافية أية أسباب جديدة للدعوى أو أى ادعاء بأمور واقعية غير متفقة مع ما أورده

(١) معدلة بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٨ - الجريدة الرسمية المصدد ٢٠٨٩ في ١٦/٤/١٩٦٨ . السابق

الفريق الذى قدمها فى لائحته السابقة الا ما كان من قبيل التعديل .

الانكار المجهل :

المادة ٧٠ - لا يكفى أن ينكر المدعى عليه فى لائحة دفاعه جهات الدعوى أو أن ينكر المدعى فى رده جهات الادعاء المتقابل انكارا مجملا بل على كل فريق ان يتناول بالبحث على حدة كل ادعاء بأمر واقعى يدعيه الخصم ولا يسلم هو بصحته .

الاستشهاد بمحتويات مستند :

المادة ٧١ - اذا كانت محتويات مستند ما من الأدلة الجوهرية ينبغى ادراج نصوص ذلك المستند أو الأقسام الجوهرية منه فى اللائحة المختصة أو إلحاقها بها .

العقد أو العلاقة المستفادة ضمنا :

المادة ٧٢ - اذا كان مرد الادعاء وجود عقد أو علاقة بين الفريقين مستنتجتين ضمنا من سلسلة رسائل أو محادثات أو من ظروف أخرى ، يكفى الادعاء بذلك العقد أو تلك العلاقة كأمر واقعى وتكفى الإشارة الى تلك الرسائل والظروف الأخرى بوجه الاجمال دون ايرادها بالتفصيل .

تعديل اللوائح :

المادة ٧٣ - يجوز للمحكمة فى كل دور من ادوار الاجراءات ان تسمح لآى فريق بأن يعدل فى لائحته على أساس الشروط التى تتوفر فيها العدالة وتجربى جميع هذه التعديلات بمقدار ما تتطلبه الضرورة لتقرير المسائل الحقيقية المتنازع عليها .

تقديم التعديلات وتبليغها :

المادة ٧٤ - اذا سمحت المحكمة باجراء تعديل فى لائحة ما ولم تحدد مدة لتقديم اللائحة المعدلة يجب أن تقدم هذه اللائحة خلال خمسة

عشر يوما مرفقة بالنسخة أو النسخ اللازمة للتبليغ واذا لم تقدم خلال هذه المدة فلا يسمح بالتعديل بعد ذلك ما لم تمدد المحكمة ذلك الاجل بناء على طلب قدم قبل انقضاء المدة المعينة .

الرد على اللائحة المعدلة :

المادة ٧٥ - اذا عدل فريق لائحته وفق هذا القانون فللفريق الآخر أن يرد على هذه اللائحة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه أو استلامه اللائحة المعدلة الا اذا امرت المحكمة بغير ذلك واذا لم يقدم لائحة معدلة اثناء المدة المشار اليها يعتبر أنه استند الى لائحته الأساسية فى الرد على ذلك التعديل .

الفصل التاسع

فى التخلف عن تقديم الدفاع

تخلف المدعى عليه عن تقديم لائحة دفاع :

المادة ٧٦ (١) - اذا تخلف المدعى عليه عن تقديم لائحة دفاع خلال المدة المعينة لذلك تعين المحكمة يوما للنظر فى الدعوى ويبلغ قلم المحكمة هذا الموعد للفرقاء .

تعدد المدعى عليهم وتخلف بعضهم عن تقديم دفاع :

المادة ٧٧ (٢) - اذا كان المدعى عليهم أكثر من واحد وتخلف واحد منهم أو أكثر عن تقديم لائحة الدفاع خلال المدة المعينة لذلك تجرى المعاملة وفق ما هو مبين فى المادة السابقة .

التخلف عن الرد على الادعاء المتقابل :

المادة ٧٨ - اذا قدم المدعى عليه ادعاء متقابلا وتخلف المدعى عن تقديم رد على الادعاء المتقابل فى التاريخ المعين لذلك تسرى على المدعى أحكام هذا الفصل التى تسرى على المدعى عليه فى حالة تخلفه عن تقديم لائحة دفاعه .

تعيين يوم لسماع الدعوى :

المادة ٧٩ - بعد تقديم الدفاع أو الدفاع الأخير يعين موعد لسماع الدعوى ويبلغ قلم المحكمة هذا الموعد للفرقاء بمذكرة حضور .

الفصل العاشر

في الإجراءات المختصرة

الإجراءات المختصرة :

المادة ٨٠ - جميع الدعاوى التى ينحصر فيها طلب المدعى فى استيفاء دين أو مبلغ متفق عليه من المال مستحق على المدعى عليه ناشئ عن :

١ - عقد صريح أو ضمنى (كالبوليصة والكمبيالة أو الشيك مثلا) ، أو

٢ - سند تعهد أو عقد مكتوب يقضى بدفع مبلغ من المال متفق عليه ، أو

٣ - كفالة إذا كان الادعاء على الأصيل يتعلق فقط بدين أو مبلغ من المال متفق عليه .

يجوز إقامتها بتقديم لائحة دعوى مظهرة بعبارة (إجراءات مختصرة) يذكر فيها المدعى أنه بحسب اعتقاده لا يوجد دفاع ضد الدعوى ويطلب عدم تبادل اللوائح .

تبليغ الإجراءات المختصرة :

المادة ٨١ - لدى تقديم لائحة الدعوى مظهره بالوجه المبين فى المادة السابقة تبلغ المحكمة المدعى عليه نسخة منها مع مذكرة حضور لسماع الدعوى فى يوم مقين .

طلب الاذن لتقديم دفاع :

المادة ٨٢ (١) - فى اليوم المعين لسماع الدعوى يجوز للمدعى عليه أن يدلى بدفاعه شفاهاً ويدون فى ضبط المحاكمة وتسير المحكمة فى رؤية الدعوى حسب الأصول .

الأحوال التى تحكم المحكمة فيها غيابيا :

المادة ٨٣ (٢) - إذا لم يحضر الطرفان أو أى منهما الى المحاكمة فى اليوم المعين لسماع الدعوى

يسار بالإجراءات وفق أحكام المادة (١٢٣) من هذا القانون .

الحكم بقسم من الادعاء والدفاع عن الباقي :

المادة ٨٤ - إذا اعترف المدعى عليه بقسم من الادعاء يحق للمدعى أن يحصل فوراً على حكم بذلك القسم وتسمع عندئذ أقوال الطرفين فيما يتعلق بالقسم الباقي .

الفصل الحادى عشر

الحجز الاحتياطى

الحجز الاحتياطى :

المادة ٨٥ - ١ - يجوز للمدعى سواء قبل إقامة الدعوى أو عند تقديمها أو أثناء رؤيتها أن يطلب الى المحكمة بالاستناد الى ما لديه من المستندات والبيانات وضع الحجز الاحتياطى على اموال المدعى عليه المنقولة وغير المنقولة وامواله الموجودة بحيازة شخص ثالث لنتيجة الدعوى .

٢ - تقرر المحكمة الحجز بناء على استدعاء بطلب الحجز مشفوع بكفالة تضمن ما يلحق بالحجز عليه من عطل وضرر إذا ظهر أن طالب الحجز غير محق فى دعواه .

٣ - عندما يراد إيقاع حجز على مال ما يجب أن يكون مقدار الدين معلوماً ومستحق الاداء وغير مقيد بشرط وإذا كان مقدار الدين غير معلوم تعين المحكمة مقداره بقرارها على وجه التخمين .

الأموال التى لا تحجز :

المادة ٨٦ - تستثنى الأموال التالية من الحجز :

١ - الألبسة والأسرة والفرش الضرورية للمدين وعياله .

٢ - بيت السكن الضرورى للمدين وعياله .

٣ - أواني الطبخ وأدوات الأكل الضرورية للمدين وعياله .

٤ - الكتب والآلات والأوعية والامتعة اللازمة لمزاولة المدين مهنته أو حرفته .

٥ - مقدار المؤونة التي تكفى المدين وعياله . ومقدار البذور التي تكفى لبذر الأرض التي اعتاد زراعتها اذا كان زارعا .

٦ - الحيوانات اللازمة لزراعته ومعيشتها اذا كان زارعا .

٧ - علف للحيوانات المستثناه من الحجز يكفيها مدة لا تتعدى موسم البيدر .

٨ - اللباس الرسمي للأمورى الحكومة ولوازمهم الرسمية الأخرى .

٩ - الأثاث والحل والأدوات الكنسية التي تستعمل خلال اقامة الصلاة .

١٠ - الحصص المستحقة للحكومة من الحاصلات سواء اكانت محصولاً أو مقطوفة أم لم تكن .

١١ - الأموال والأشياء الأميرية والمختصة بالبلدية سواء اكانت منقولة أم غير منقولة .

١٢ - النفقة .

١٣ - رواتب الموظفين الا اذا كان طلب الحجز من أجل نفقة .

مأمور الحجز ينفذ قرار الحجز :

المادة ٨٧ - يصطحب مأمور الحجز الذى انتدبته المحكمة لهذا الغرض شاهدين لا علاقة لهما بالطرفين ويباشر معاملة الحجز بحضورهما وبعد اتمامه ينظم محضراً يدون فيه الأموال والأشياء التى القى عليها الحجز ونوعها وقيمتها ولو على التخمين والمعاملات التى قام بها فى سبيل القاء الحجز ويوقعه هو والحاضرون ويقدمه الى المحكمة .

وضع الأموال المحجوزة لدى شخص أمين :

المادة ٨٨ - يجوز للمحكمة أن تضع الأشياء والأموال المنقولة المحجوزة تحت يد شخص أمين للمحافظة عليها أو ادارتها حتى نتيجة المحاكمة .

واجبات الشخص الثالث :

المادة ٨٩ - اذا كان للمدين فى يد شخص ثالث نقود أو أموال أو أشياء أخرى وطلب

حجزها يبلغ الشخص الثالث قرار الحجز وينبه الى أنه اعتباراً من الوقت الذى تسلم اليه ورقة الحجز يجب عليه أن لا يسلم الى المدين شيئاً من المحجوز وأنه يجب عليه أن يقدم الى المحكمة خلال ثمانية أيام بياناً يذكر فيه النقود أو الأموال أو الأشياء الأخرى التى عنده للمدين ويوضح جنسها ونوعها وعددها ما أمكن وأن يسلمها الى المحكمة أو أى شخص تأمره بتسليمها اليه .

اقامه الدعوى على الشخص الثالث :

المادة ٩٠ - اذا ادعى الشخص الثالث بأنه لم يكن عنده نقود ولا مال للمدين أو لم يجب عن شيء فللدائن الحق فى اقامة الدعوى عليه فى المحكمة ذات الاختصاص واثبات دعواه والزامه بالنقود المذكورة .

مسؤولية الشخص الثالث :

المادة ٩١ - اذا سلم الشخص الثالث الى المدين أو الى أى شخص آخر شيئاً من النقود أو الأموال التى بلغ ورقة الحجز بها يضمن ما سلمه على أن يكون له الحق فى الرجوع على المستلم منه .

تبليغ الدائن بيان الشخص الثالث :

المادة ٩٢ - يبلغ الدائن صورة مصدقة عن البيان الذى يقدمه الشخص الثالث سواء اكان هذا البيان يتضمن الاعتراف بوجود مال عنده للمدين أم لا . ولا حاجة لدعوة الشخص الثالث لحضور المحاكمة الأصلية القائمة بين المدعى والمدعى عليه اذا كان بيانه يتضمن الاعتراف الا اذا رأت المحكمة لزوم حضوره وقررت دعوته .

الشخص الثالث يسلم المستندات للمحكمة :

المادة ٩٣ - اذا نفى الشخص الثالث ان يكون عنده للمدعى عليه مال ورفض الحجز كله أو بعضه بدعى انه سلم تلك الأموال للمدعى عليه أو قضى له الدين قبل الحجز يجب عليه عندئذ ان يسلم الى المحكمة على سبيل الأمانة ما فى يده من أوراق أو مستندات تثبت صحة

هذا النفي مع اللائحة التي ينظمها بهذا الخصوص ويقدمها الى المحكمة .

الحكم بتثبيت الحجز :

المادة ٩٤ - اذا أثبت المدعى دعواه الأصلية تقرر المحكمة مع الحكم بالدعوى الأصلية تثبيت الحجز . واذا ادعى الشخص الثالث أن له في ذمة المحجوز عليه مطلوبا وأثبت ذلك فيحكم له به مع الدعوى الأصلية .

الحجز على الأموال غير المنقولة :

المادة ٩٥ - يتم الحجز على الأموال غير المنقولة بوضع اشارة الحجز على قيدها في دفاتر التسجيل وعلى ذلك يجب تبليغ دائرة تسجيل الاراضي نسخة من قرار الحجز لوضع هذه الاشارة على القيد المذكور وبموجبها يمنع مالك الاموال غير المنقولة المحجوز عليها من بيعها والتصرف فيها ولا يرفع هذا الحجز الا بقرار من المحكمة .

تقديم الدعوى بعد الحجز :

المادة ٩٦ - اذا وقع الحجز قبل اقامة الدعوى يجب على طالب الحجز أن يقدم دعواه لأجل اثبات حقه خلال ثمانية ايام من تاريخ قرار الحجز ، ثم يجرى تبليغ اللوائح ومذكرات الحضور للطرفين والشخص الثالث وفق احكام هذا القانون واذا لم تقدم الدعوى خلال المدة المذكورة يصبح الحجز ملغى .

تعيين القيم على الأموال :

المادة ٩٧ - ١ - في كل قضية يقدم فيها طلب لتعيين وكيل أو قيم على مال أو تقرر فيها الحجز على مال وطلب تعيين قيم عليه يجوز للمحكمة اذا رأت أن هذا الطلب عادل أن تقرر :
(أ) تعيين قيم على ذلك المال سواء كان الطلب قدم قبل صدور القرار بالحجز أم بعده .
(ب) رفع يد أى شخص عن التصرف بالمال أو اخذه من عهده .
(ج) تسليم المال الى القيم أو وضعه في عهده أو تحت ادارته .

(د) تخويل القيم ممارسة جميع أو بعض الصلاحيات التي يحق لصاحب المال ممارستها بنفسه .

٢ - يجب على المحكمة قبل ان تصدر قرارها بتعيين قيم أن تأخذ بعين الاعتبار قيمة المال المطلوب تعيين قيم عليه ومقدار الدين الذي يدعيه مقدم الطلب والنفقات المحتمل انفاقها بسبب تعيينه .

المكافاة :

المادة ٩٨ - تحدد المحكمة المبلغ الواجب دفعه للقيم كمكافاة على خدماته وكيفية دفعه والشخص المكلف بدفعه .

تخلف القيم عن القيام بواجباته :

المادة ٩٩ - يترتب على القيم ان يعطى التأمين الكافي الذي تستصوبه المحكمة يتعهد بموجبه :

١ - تقديم الحساب عن كل ما يقبضه في المواعيد والكيفية التي تأمر بها المحكمة .

٢ - ان يدفع المبالغ المتحصلة حسبما تأمر المحكمة .

٣ - ان يكون مسؤولا عن أية خسارة تلحق بالأموال بسبب تقصيره المتعمد أو اهماله الشديد .

قيام القيم بواجباته :

المادة ١٠٠ - اذا :

١ - تخلف القيم عن تقديم حساباته في الميعاد وبالكيفية التي أمرت بها المحكمة ، أو
٢ - تخلف عن دفع المبلغ المستحق عليه وفق ما تأمر به المحكمة ، أو
٣ - أوقع خسارة بالأموال بسبب تقصيره المتعمد أو اهماله الشديد .

يجوز للمحكمة أن تأمر بالقاء الحجز على أمواله وبيعها على أن يسدد من ثمنها ما يثبت استحقاقه عليه وما تتلافى به الخسارة التي سببها وان يدفع له ما يبقى بعد ذلك .

منع أحد الفرقاء من مغادرة البلاد :

المادة ١٠١ - اذا اقتنعت المحكمة ببناء على ما قدم اليها من بينات بان المدعى عليه أو المدعى الذى اقيمت ضده دعوى متقابلة قد تصرف بجميع امواله أو هربها الى خارج المملكة الأردنية الهاشمية وانه على وشك أن يغادرها وذلك رغبة منه في تأخير دعوى الخصم أو عرقلة تنفيذ أى قرار قد يصدر في حقه - جاز لها أن تصدر مذكرة تأمره بها بالمثول امامها في الحال - لبيان السبب الذى يحول دون تكليفه أن يقدم كفالة يتعهد بها أن يدفع ما قد يحكم به عليه واذا تخلف عن بيان السبب أو امتنع عن تقديم الكفالة تقرر منعه من مغادرة البلاد لنتيجة الدعوى .

الفصل الثانى عشر

ابرار المستندات والاطلاع عليها

ابرار المستندات :

المادة ١٠٢ - يحق للمحكمة أن تأمر أى فريق أن يبرز ما في حوزته أو تحت تصرفه من مستندات متعلقة بأية مسألة هي موضوع البحث في الدعوى لدى ابرار هذه المستندات لها أن تتصرف بها بالصورة التى تراها عادلة .
الاطلاع على المستندات المذكورة في اللوائح :

المادة ١٠٣ - يحق لكل فريق في الدعوى أن يطلب الى المحكمة أن تبلغ اشعارا لى فريق آخر تكلفه فيه ابرار أى مستند اشار اليه في لائحته ولم يقدم نسخة منه ليطلع عليه وأن يبيح له أخذ صورة عنه ، وكل فريق لا يمثل لهذا الاشعار لا يحق له فيما بعد أن يبرز ذلك المستند كينة له في تلك الدعوى الا اذا أقنع المحكمة بوجود سبب أو عذر كاف لعدم امتثاله للاشعار .

ميعاد الاطلاع لدى تقديم الاشعار :

المادة ١٠٤ - على الفريق الذى بلغ اليه الاشعار المبين في المادة السابقة أن يعطى الفريق الذى بلغه اياه خلال سبعة أيام من تاريخ تبليغه اشعارا جوابيا يعين فيه موعدا لا يتجاوز سبعة أيام من تاريخ تبليغ اشعاره اليه يتيح له فيه الاطلاع على المستندات أو على مالا يعترض على

ابراره منها في مكتب محاميه أو في أى مكان آخر واذا كانت هذه المستندات دفاتر مصرف أو دفاتر حسابات أخرى أو دفاتر تستعمل في أية حرفة أو تجارة يجب أن يتضمن الاشعار اشارة الى أن في الامكان الاطلاع عليها في المكان المحفوظة فيه عادة وأن يبين المستندات التى يعترض على ابرازها مع بيان الاسباب التى يسند اليها في ذلك .

ليس في هذه المادة ما يعتبر انه يمنع أى شخص طلب اليه أن يبيح الاطلاع على دفاتر مصرف من تزويد الشخص الذى بلغه الاشعار صوراً عن قيود تلك الدفاتر مصدقة من مدير ذلك المصرف أو مدير الفرع المحفوظة فيه تلك الدفاتر بدلا من السماح له بالاطلاع على الدفاتر نفسها .

اصدار قرار بالاطلاع :

المادة ١٠٥ - اذا أغفل الفريق الذى بلغ اليه اشعار بمقتضى المادة « ١٠٣ » من هذا القانون العمل بمقتضاه يجوز للمحكمة بناء على طلب الفريق الراغب في الاطلاع على المستندات أن تصدر قرارا بوجوب الاطلاع عليها في المكان وبالصورة التى تستصوبها ولها أن تمتنع عن اصدار مثل هذا القرار اذا رأت ان اصداره غير ضرورى للفصل في الدعوى أو للاقتصاد في المصاريف .

الاطلاع على مستندات لم تذكر في اللوائح :

المادة ١٠٦ - اذا طلب أحد الفريقين الاطلاع على مستندات موجودة في حيازة الفريق الآخر أو في عهده ولم يشر اليها في لائحته يجب عليه أن يبين المستندات التى يحق له الاطلاع عليها وللمحكمة أن تمتنع عن اصدار قرار بالاطلاع على هذه المستندات اذا رأت ان اصداره غير ضرورى للفصل في الدعوى أو للاقتصاد في المصاريف .

النسخ المصدقة :

المادة ١٠٧ - اذا قدم طلب للاطلاع على دفاتر مصرف أو دفاتر تجارية يجوز للمحكمة بدلا من اصدار قرار بالاطلاع على الدفاتر الأصلية أن تأمر بتقديم نسخة من أى قيد من

القيود المثبتة فيها مصدقة من مدير المصرف أو الشخص المسؤول عنها بشرط ان يذكر هل فيها محو أو تحشية بين السطور أو تغيير ، ويشترط في ذلك انه بالرغم من تقديم هذه النسخة يجوز للمحكمة ان تأمر بالاطلاع على الدفتر الذي نقلت عنه النسخة .

الادعاء بحصانة المستندات :

المادة ١٠٨ - اذا قدم طلب لاصدار قرار بالاطلاع على مستند وادعى بالحصانة فيما يتعلق به فيحق للمحكمة فحص المستند المذكور للتثبت من صحة الادعاء بالحصانة ومع ذلك فانه ليس في هذه المادة ما ينتقص من اى حق من الحقوق المخولة للمحكمة في رفض ابراز اى مستند يطلب ابرازه .

عدم الامتثال للامر الصادر بابراز مستندات :

المادة ١٠٩ - اذا تخلف اى فريق عن الامتثال للقرار الصادر بوجوب الاجابة على ابراز مستند أو اباحة الاطلاع عليه وكان ذلك الفريق هو المدعى فانه بعمله هذا يعرض دعواه للاسقاط على اساس وجود نقص في تعقبها واذا كان ذلك الفريق هو المدعى عليه فانه يعرض دفاعه للشطب ان كان قدم دفاعا وتصدر المحكمة قرارها بالاسقاط أو الشطب بناء على طلب الفريق الذى طلب الاطلاع على ذلك المستند .

ابراز المستندات في الدعوى المقامة على الحكومة:

المادة ١١٠ - ليس في هذا الفصل ما يوجب على النائب العام أو على اى موظف آخر من موظفى الحكومة ابراز اية مستندات في اية دعوى تقام على الحكومة أو على دائرة من دوائرها أو على موظف من موظفيها بشأن عمل قام به بصفته الرسمية غير انه يجوز للمحكمة - مع مراعاة احكام هذه المادة - ان تأمر اى موظف من موظفى الحكومة بأن ينظم ويسلم الى الفريق الاخر قائمة بالمستندات المتعلقة بالمسائل المبحوث عنها والموجودة لدى اية دائرة من دوائر الحكومة أو التى كانت موجودة في حيازة أو

عهدة أو تحت تصرف احدى دوائرها الا اذا كانت من المستندات التى اصدر بشأنها رئيس الوزراء شهادة موقعة بامضائه تشير الى أن افشاءها يتنافى والمصلحة العامة .

الفصل الثالث عشر

في استدعاء الشهود

استدعاء الشهود لاداء الشهادة أو ابراز مستند:

المادة ١١١ - مع مراعاة احكام قانون البينات يجوز لاي من الفرقاء في اى وقت بعد اقامة الدعوى ان يطلب الى المحكمة اصدار مذكرات حضور الى الاشخاص الذين يطلب حضورهم لاداء الشهادة أو لابراز مستندات .

نفقات الشهود :

المادة ١١٢ - اذا حضر شخص ما الى المحكمة اجابة لطلب اى من الفرقاء من اجل اداء الشهادة يجوز للمحكمة سواء ادى ذلك الشخص الشهادة أم لا ان تأمر بدفع نفقات سفر اليه مع نفقات أخرى بمعدل لا يزيد على المعدل المبين في الذيل الملحق بهذا القانون مع ملاحظة الصنف الذى تقرر المحكمة انتماءه اليه .

دفع مصاريف الشهود الى المحكمة عند طلب اصدار مذكرات حضور :

المادة ١١٣ - على الفريق الذى يطلب اصدار مذكرة حضور الى شاهد ان يدفع الى المحكمة قبل اصدار مذكرة الحضور وخلال المدة التى تعينها المبلغ الذى تراه كافيا لتسديد مصاريف السفر وغيرها من النفقات التى يتحملها الشاهد في ذهابه وايابه .

اذا كان المبلغ المدفوع غير كاف :

المادة ١١٤ - ١ - اذا ظهر للمحكمة أن المبلغ المدفوع لا يكفى لتسديد نفقات الشاهد والتعويض عليه يجوز لها ان تقرر دفع اى مبلغ آخر يكفى لهذا الغرض وينفذ هذا القرار عن طريق دائرة الاجراء اذا لم يدفع المبلغ في الحال .

٢ - اذا استلزم الامر استبقاء الشاهد اكثر من يوم واحد يجوز للمحكمة أن تأمر الفريق الذي صدرت مذكرة الحضور اجابة لطلبه أن يدفع اليها بالاضافة الى مادفع سابقا مبلغا آخر يكفى لتسديد نفقات ذلك الشاهد عن المدة التي استبقى فيها .

ذكر موعد الحضور والغاية منه :

المادة ١١٥ - يجب أن يعين في مذكرة الحضور الزمان والمكان اللذان ينبغي حضور الشاهد فيهما وان يبين فيها هل هو مطلوب لاداء شهادة أم لابرار مستند أم للأمريين معا ، وان تذكر فيها بالتفصيل اوصاف المستند المطلوب ابرازه .

تبليغ مذكرة الحضور :

المادة ١١٦ - تبلغ مذكرات الحضور التي تصدر بمقتضى هذا الفصل وفق الطريقة المتبعة في تبليغ مذكرات الحضور للفرقاء ما أمكن .

تفريم من يتخلف عن الحضور :

المادة ١١٧ - ١ - يجب على كل من بلغ مذكرة حضور لاداء شهادة أو ابرار مستند أن يحضر الى المحكمة في الزمان والمكان المعينين لذلك في المذكرة واذا تخلف عن الحضور وكان في اعتقاد المحكمة أن أداء الشهادة أو ابرار المستند هو أمر جوهري في الدعوى وأنه لم تكن لذلك الشاهد معذرة مشروعة في تخلفه أو أنه تجنب التبليغ عمدا ، يجوز لها أن تصدر مذكرة احضار بحقه تتضمن تفويض الشرطة اخلاء سبيله بكفالة .

٢ - اذا احضر الشاهد ولم تقتنع المحكمة بمعذرتة يجوز لها أن تفرض عليه غرامة لا تزيد على خمسة دنانير واذا تخلف عن دفع هذه الغرامة يجوز لها أن تقرر حبسه لمدة لا تزيد على اسبوع ويكون قرارها قطعيا .

انصراف الشاهد :

المادة ١١٨ - للشاهد أن ينصرف بعد اداء شهادته الا اذا امرته المحكمة بالبقاء واذا انصرف خلافا لأمر المحكمة دون أن يكون له

عذر مشروع تطبق عليه أحكام المادة السابقة .
اخلاء سبيل الشاهد عند عدم تمكنه من الشهادة :

المادة ١١٩ - اذا احضر الشاهد في اليوم المعين للمحاكمة ولم يتمكن بسبب غياب الفريق الذي طلب دعوته من أداء الشهادة أو ابرار المستند وفق ما كلف به في مذكرة الاحضار تخلى المحكمة سبيله وتبلغه اليوم الذي عين للمحاكمة .

صلاحية استجواب الشاهد على الفور :

المادة ١٢٠ - ١ - اذا كان الشاهد على وشك أن يغادر المملكة الأردنية الهاشمية أو تقدم بسبب آخر اقتنعت معه المحكمة بوجوب أخذ شهادته على الفور يجوز لها بناء على طلب أحد الفرقاء أو بناء على طلب الشاهد نفسه أن تأخذ شهادته .

٢ - يبلغ الفرقاء اشعارا بالوقت المعين لسماع شهادة المشاهد للمذكور قبل الميعاد المذكور بمدة ترى المحكمة انها تفي بالغرض .

٣ - تؤخذ شهادة الشاهد المذكور بالطريقة التي تؤخذ بها الشهادة في المحكمة العلنية وتتلّى عند استماع الدعوى وتعتبر لجميع الغايات انها اخذت في محاكمة علنية .

٤ - اذا وجه اعتراض على سؤال من الأسئلة يدون في المحضر السؤال والاعتراض وكل حجة يدلى بها لتأييده أو دحضه وجواب تلك الحجة أما البت في الجواب هل هو مقبول أو غير مقبول فيعود الى المحكمة حين النظر في الدعوى .

الفصل الرابع عشر

رد القضاة

اسباب رد القاضي :

المادة ١٢١ - يترتب على القاضي أن يمتنع عن حضور جلسات الدعوى والحكم بها ولو لم يطلب أحد الفرقاء رده وذلك في الاحوال الآتية:

١ - أن يكون له منفعة مالية تتعلق رأسا بنفس الدعوى ، أو بسببها .

٢ - أن يكون من أصول أو فروع أحد الخصمين ، أو بينه وبين أحدهما قرابة أو مصاهرة من الدرجة الثانية أو الثالثة .
٣ - أن يكون بينه وبين أحد الخصمين عداوة .
٤ - أن يكون له - والدعوى قائمة أمامه - دعوى مع أحد الخصمين .

٥ - إذا سبق أن أبدى رأيه في الدعوى بصفته قاضيا أو ممثلا للنيابة أو محكما أو وكيلًا .

إبلاغ القاضي رئيس المحكمة باعتزاله النظر في الدعوى :

المادة ١٢٢ - عند حدوث أحد الأسباب الخمسة المذكورة في المادة السابقة يترتب على القاضي أن يخبر قضاة الجلسة أو رئيس المحكمة بذلك السبب وبعد تدوينه في محضر خاص يحفظ في المحكمة يعتزل النظر في الدعوى .
طلب رد القاضي :

المادة ١٢٣ - يطلب رد القاضي باستدعاء يقدم الى رئيس محكمة البداية إذا كان المطلوب رده قاضي صلح أو أحد قضاة المحكمة البدائية أو الى رئيس محكمة الاستئناف إذا كان قاضي استئناف أو رئيس محكمة بداية أو الى رئيس محكمة التمييز إذا كان قاضيا فيها أو رئيسا لمحكمة استئناف ، ولا يقبل طلب الرد إذا لم يقدم قبل الدخول في الدعوى أن كان المتقدم به المدعى وقبل الدخول في المحاكمة أن كان المتقدم به المدعى عليه ، ما لم يكن سبب الرد متولدا عن حادث طرأ بعد الدخول في الدعوى أو المحاكمة ، فيشترط عندئذ لقبول طلب الرد أن يقدم في أول جلسة تلي هذا الحادث .

تقديم وسائل الإثبات ومبلغ التأمين :

المادة ١٢٤ - يجب أن يشتمل استدعاء طلب الرد على أسبابه ووسائل إثباته وأن يرفق به وسائل الإثبات من أوراق مؤيدة له ووصل يثبت أن طالبه أودع المحكمة خمسة دنانير إذا كان المطلوب رده قاضي صلح أو محكمة بدائية وعشرة دنانير إذا كان استئناف وعشرين دينارا إذا كان قاضي تمييز .

إطلاع القاضي على طلب الرد :

المادة ١٢٥ - يبلغ الرئيس القاضي المطلوب رده صورة مصدقة عن استدعاء طلب الرد وبعد ورود الجواب منه تقرر المحكمة بدون حضور الفرقاء والقاضي المطلوب رده ما تراه بشأن هذا الجواب .

تعيين وقت النظر في الطلب :

المادة ١٢٦ - إذا ظهر للمحكمة المرفوع اليها طلب الرد أن الأسباب التي بينها طالبه تصلح قانونا للرد أو لم يجب عنها القاضي المطلوب رده في الميعاد الذي عينته له تعيين يوما للنظر في الطلب المذكور بحضور الطرفين دون اشتراك القاضي المطلوب رده وتفصل فيه وفق الأصول فإذا ثبت للمحكمة وجود سبب من أسباب الرد تقرر تنحية القاضي عن النظر في الدعوى والا فتقرر رد الطلب ومصادره مبلغ التأمين واشتراك القاضي الذي طلب رده في المحاكمة والحكم .

استئناف قرار الرد وتمييزه مع الحكم في أصل الدعوى :

المادة ١٢٧ - إذا قررت المحكمة رفض طلب الرد ، يجوز لطالبه أن يستأنف هذا القرار ويميزه مع الحكم الذي يصدر في نهاية الدعوى

الفصل الخامس عشر في تأجيل المحاكمة واسقاط الدعوى تأجيل المحاكمة :

المادة ١٢٨ (١) - ١ - يجوز للمحكمة أن تؤجل المحاكمة من وقت لآخر على أنه لا يجوز تأجيلها لنفس السبب لأكثر من مرتين إلا لسبب يبرر ذلك ويدون في الضبط .

٢ - يجوز للمحكمة أن تقرر رؤية الدعوى في مكان آخر يقع ضمن منطقة اختصاصها إذا رأت أن ذلك ملائم وفيه تحقيق للعدالة ويجب عليها في هذه الحالة أن تدون الأسباب التي ارتأتها لتقرير هذا الأمر .

٣ - إذا لم تكن المحاكمة قد أجلت لوقت غير معين يترتب على المحكمة أن تعين يوما لاستئناف المحاكمة في الدعوى .

٤ - إذا أجلت المحاكمة الى وقت غير معين يجوز لأى من الفرقاء أن يطلب إعادة قيد الدعوى في قائمة الدعاوى المعينة .

طلب إعادة قيد الدعوى المؤجلة لوقت غير معين:

المادة ١٢٩ - إذا أجلت الدعوى لوقت غير معين ولم يقدم أى من الفرقاء خلال ستة أشهر من تاريخ التأجيل طلباً لتابعيتها يجوز للمحكمة أن تبلفهم اشعاراً تكلفهم فيه بيان الأسباب التى تحول دون اسقاط الدعوى . وإذا لم يبين سبب تقتنع به المحكمة تصدر قرارها باسقاطها.

عدم مواصلة الادعاء أو الادعاء المتقابل :

المادة ١٣٠ (١) مع مراعاة أحكام الفقرة (٨) من المادة (١٣٣) من هذا القانون يجوز للمدعى أو المدعى عليه في الدعوى المتقابلة أن يطلب في أى وقت اسقاط دعواه بحق أى من الفريق الآخر أو أن يسحب أى قسم مما يدعيه من أسباب الدعوى على أن يكون له الحق في تجديد دعواه بعد أن يدفع المصاريف التى تأمر بها المحكمة .

الفصل السادس عشر في استماع الدعوى والشهود

علنية المحاكمة :

المادة ١٣١ - تجرى المرافعات لدى المحكمة بصورة علنية الا اذا قررت من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الفرقاء اجراءها سرا مراعاة للأداب أو دفعا لمخذور .

استخدام مترجم :

المادة ١٣٢ - للمحكمة أن تسمع أقوال الفرقاء والشهود الذين يجهلون العربية بواسطة مترجم بعد حلفه اليمين .

التخلف عن حضور المحاكمة :

المادة ١٣٣ (٢) - ١ - لا يجوز أن تجرى المحاكمة الا وجاها أو بمثابة الوجاهى .

٢ - اذا حضر أى من فرقاء الدعوى في أية جلسة اعتبرت الخصومة وجاهية بحقه ولو تخلف بعد ذلك ولا يقبل حضوره فيما بعد اذا كانت القضية معدة للفصل .

٣ - اذا لم يحضر أحد من الفرقاء يجوز للمحكمة أن تؤجل الدعوى أو تسقطها .

٤ - اذا حضر المدعى عليه ولم يحضر المدعى :

(١) يجوز للمحكمة اذا لم يكن للمدعى عليه دعوى متقابلة ان تقرر بناء على طلبه اسقاط الدعوى أو الحكم فيها .

(ب) اذا كان للمدعى عليه في الدعوى ادعاء متقابل فله الخيار في طلب اسقاط الدعيين أو اسقاط الدعوى الأصلية والسير في الدعوى المتقابلة أو الحكم بهما معا .

(ج) اذا اختار المدعى عليه الحكم في الدعوى وكان تخلف المدعى عن الحضور قد وقع في الجلسة الأولى أجلت المحكمة القضية الى جلسة ثانية وأبلغ المدعى ميعادها .

٥ - اذا تعدد المدعون وتخلف بعضهم عن حضور الجلسة الأولى وجب على المحكمة تأجيل القضية لجلسة أخرى وإعادة تبليغ المتخلفين ميعادها .

٦ - اذا حضر المدعى ولم يحضر المدعى عليه المتبلغ في الجلسة الأولى أجلت المحكمة القضية الى جلسة ثانية وأبلغ المدعى عليه ميعادها .

٧ - في جميع الحالات السابقة التى توجب إعادة ابلاغ الفرقاء مرة ثانية يجب أن تتضمن المذكرة الثانية اخطاراً بأن الحكم الذى سيصدر في الدعوى يعتبر بمثابة الوجاهى .

٨ - لا يجوز للمدعى اسقاط دعواه مؤقتاً في أى دور من أدوار المحاكمة الا في غيبة المدعى عليه أو موافقته ان كان حاضراً .

٩ - اسقاط الدعوى وفقاً للأحكام السابقة لا يحول دون تجديدها .

حق البدء في الدعوى :

المادة ١٣٤ (٣) ١ - اذا حضر المدعى عليه الذى تخلف عن تقديم لائحة الدفاع تسمع المحكمة دفاعه ويدون في الضبط ويطبق على هذا الدفاع أحكام المادة (٥٥) من هذا القانون مع عدم الاخلال بحق المحكمة بعدم قبول المدعى عليه اذا كانت القضية معدة للفصل .

٢ - للمدعى حق البدء في الدعوى الا اذا سلم المدعى عليه بالأمور المبينة في لائحة المدعى

وإدعى أن هنالك أسباباً قانونية أو وقائع إضافية تدفع دعوى المدعى فيكون عندئذ حق البدء في الدعوى للمدعى عليه .

سرد الدعوى وإبراز البيئة :

المادة ١٣٥ - ١ - للفريق الذي يملك حق البدء في الدعوى أن يسرد دعواه وأن يقدم بيئته لاثباتها .

٢ - للفريق الآخر بعدئذ أن يسرد دفاعه وأن يقدم بينته لاثباته .

٣ - (١) للفريق الذي بدأ في الدعوى أن يورد بيئته الخصم ويدلى بمرافعته ثم يسرد الفريق الآخر أقواله ودفاعه الأخير .

٤ - (٢) إذا تغير تشكيل المحكمة تغييراً جزئياً أو كلياً فيجوز لهيئة المحكمة الجديدة أن تعتمد أية بيئته استمعتها الهيئة السابقة كما يجوز لها أن تسير في الدعوى من النقطة التي وصلت إليها سواء وافق الفرقاء على ذلك أم لا .

٥ - (٣) للمحكمة أثناء المحاكمة حق استجواب الخصوم حول المسائل التي تراها ضرورية .

يمين الشاهد :

المادة ١٣٦ - يستمع الشاهد بعد حلف اليمين دون حضور الشهود الذين لم تسمع شهادتهم .

عدم جواز الاستعانة بمفكرات :

المادة ١٣٧ - تؤدي الشهادة شفهاً ولا يجوز الاستعانة بمفكرات مكتوبة إلا فيما يصعب استظهاره .

استجواب الشاهد ومناقشته ثم استجوابه ثانية :

المادة ١٣٨ - للفريق الذي استدعى شاهداً أن يستجوبه ، ثم يجوز للفرقاء الآخرين حينئذ أن يناقشوه وبعدئذ يجوز للفريق الذي استدعاه أن يستجوبه ثانية في النقاط الناشئة عن مناقشة الخصم له ويشترط في ذلك أن لا يخرج الاستجواب والمناقشة عن موضوع الدعوى .

كيفية ضبط الشهادة :

المادة ١٣٩ - على كاتب المحكمة أن يدون في الضبط أقوال الفرقاء وشهادة كل شاهد حسب روايتها ويوقعه مع قضاة المحكمة والفرقاء .

جواز تسجيل أي سؤال أو جواب معين :

المادة ١٤٠ - على رئيس المحكمة بناء على طلب أي فريق أن يأمر بتسجيل أي سؤال وجواب معين إذا ظهر أن هناك سبباً يستوجب ذلك .

الأسئلة المعترض عليها :

المادة ١٤١ - إذا أبدى أي اعتراض على سؤال القى على شاهد فعلى المعترض أن يبين سبب اعتراضه ومن ثم يرد الفريق الذي القى السؤال على الاعتراض وعلى المحكمة أن تقرر بعدئذ إذا كان من الجائز توجيه السؤال أم لا ، ويترتب عليها أن تسجل في المحضر السؤال والمناقشة التي دارت حوله والقرار الذي أصدرته في صدره إذا طلب إليها أي فريق ذلك .

الزام الشخص بتأدية الشهادة أو إبراز مستند :

المادة ١٤٢ - إذا طلب أحد الفرقاء دعوة شخص للشهادة وظهر أنه حاضر في المحكمة جاز لها أن تكلفه أداء الشهادة أو إبراز أي مستند يكون عندئذ في حيازته أو تحت تصرفه .
للمحكمة أن تستدعي الشاهد مرة أخرى لاستجوابه :

المادة ١٤٣ - للمحكمة في أي دور من أدوار المحاكمة أن تلقى على الشاهد ما تراه يتفق مع الدعوى من الأسئلة وعلى رئيس الجلسة بعد انتهاء الشاهد من شهادته أن يسأل القضاة إذا كانوا يريدون توجيه أسئلة له ، وللمحكمة في أي وقت أن تستدعي أي شاهد سمعت شهادته من قبل لاستجوابه مرة ثانية .
تدوين ما يطلبه أي فريق :

(١) معدلة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ الجريدة الرسمية العدد ٢٣٧٢ في ١٩٧٢/٨/١ . وقد حل هذا القانون محل القانون المؤقت رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ .

(٢) مضافة بالقانون المؤقت رقم ٣٥ لسنة ١٩٦١ الجريدة الرسمية العدد ١٥٧٦ في ١٩٦١/١٠/١٦ . وقد

أصبح قانوناً دائماً - الجريدة الرسمية العدد ١٥٨٦ في ١٩٦١/١٢/١٦ .

(٣) أضيفت بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ . السابق الإشارة إليه .

المادة ١٤٤ - يترتب على رئيس الجلسة أن يأمر بتدوين كل ما يطلبه أو يعرضه أى فريق من الفرقاء اثناء استماع الدعوى وخلال الاجراءات المتخذة فيها .
حلف رجال الدين اليمين :

المادة ١٤٥ - اذا كلف أحد رجال الدين بتأدية الشهادة في دعوى وطلب أن يحلف بين يدي أسقفه أو رئيسه الديني فعليه أن يتوجه في الحال الى أسقفه أو رئيسه الديني ويؤدي اليمين أمامه مقسما انه سيجيب بالصدق عن جميع ما يلقي عليه من الاسئلة التي تجيزها المحكمة ثم يعود بشهادة من ذلك المرجع الذي أدى اليمين أمامه تشعر بأنه حلف اليمين المطلوبة ومن ثم تسمع شهادته .
اصحاب المقامات الدينية :

المادة ١٤٦ - اذا كان من الضروري سماع شهادة أى رئيس روى أعلى لاية طائفة من الطوائف الأخرى تأخذ المحكمة شهادته بحضور الطرفين في محل اقامته أو في غرفة القضاة أو في محل آخر تستنسبه أو تنيب أحد قضااتها في ذلك والشهادة التي تسمع على هذا الوجه تتلى اثناء النظر في الدعوى .

الفصل السابع عشر

الشخص الثالث

ادخال شخص ثالث في الدعوى :

المادة ١٤٧ - ١ - اذا ادعى المدعى عليه أن له حقا في الرجوع بمبلغ من المال على شخص ليس فريقا في الدعوى (ويسمى فيما بعد بالشخص الثالث) يجوز له أن يقدم طلبا الى المحكمة يبين فيه ماهية الادعاء وأسبابه ويطلب ادخال ذلك الشخص فريقا في الدعوى .

٢ - تنظر المحكمة في هذا الطلب بحضور المستدعى دون حضور الشخص الثالث فاذا قررت ادخال ذلك الشخص كفريق في الدعوى تبلفه صورة عن الطلب مع مذكرة الحضور وفق الاصول .

تخلف الشخص الثالث عن تقديم لائحة بدفاعة او عن الحضور :

المادة ١٤٨ - على الشخص الثالث الذي

بلغ اليه الطلب ومذكرة الحضور أن يقدم لائحة دفاعه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه الطلب ، واذا تخلف عن تقديمها تسرى عليه الاحكام القانونية المتعلقة بتخلف المدعى عليه عن تقديم لائحة الدفاع .

الدعوى المتعلقة بالشخص الثالث :

المادة ١٤٩ - اذا أمكن رؤية الدعوى المتعلقة بالشخص الثالث والحكم بها مع الدعوى الأصلية تفصل الاثنتان معا ، واذا لم يمكن تفريق احدهما عن الأخرى تفصل الدعوى الأصلية أولا ثم دعوى الشخص الثالث ويحكم في كل منهما على حدة .

طلب ذى العلاقة ادخاله كشخص ثالث :

المادة ١٥٠ - يجوز لمن له علاقة في دعوى قائمة بين طرفين ويتأثر من نتيجة الحكم فيها أن يطلب ادخاله في الدعوى بصفته شخصا ثالثا ، فاذا اقتنعت المحكمة من تأثره مما ذكر تقرر قبوله .

الفصل الثامن عشر

التثبت من صحة المستندات

انكار الخط والختم والادعاء بالتزوير :

المادة ١٥١ - انكار الخط أو الامضاء أو الختم أو بصمة الأصبع انما يرد على الوثائق والمستندات غير الرسمية ، أما ادعاء التزوير فيرد على جميع الوثائق والمستندات الرسمية وغير الرسمية .

تقرير اجراء التحقيق :

المادة ١٥٢ (١) - اذا انكر أحد الطرفين أو ورثته ما نسب اليه من خط أو امضاء أو ختم أو بصمة أصبع في سند عادي أو افاد الورثة بعدم العلم بما نسب للمورث وكان المستند أو الوثيقة ذا اثر في حسم النزاع فيترتب على المحكمة بناء على طلب مبرز السند أو الوثيقة أن تقرر اجراء التحقيق بالمضاهاة والاستكتاب وسماع الشهود وأى عمل فنى أو مخبرى أو باحدى هذه الوسائل حسبما تكون الحالة .

(١) معدلة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ الجريدة الرسمية العدد ٢٣٧٢ في ١/٨/١٩٧٢ . وقد حل هذا

القانون محل القانون المؤقت رقم ٢٨ لسنة ١٩٧١ .

تنظيم محضر بحالة المستند :

المادة ١٥٣ - تنظم المحكمة محضرا تبين فيه حالة الوثيقة وأوصافها بيانا وافيا يوقعه قضاة الجلسة مع الكاتب كما توقع الوثيقة نفسها من رئيس الجلسة وكاتبها .
انتخاب الخبراء :

المادة ١٥٤ - ١ - تنتدب المحكمة أحد قضاةها للإشراف على معاملة التحقيق والاستكتاب وسماع الشهود إذا اقتضت الحالة .

٢ - تطلب المحكمة الى الفريقين انتخاب خبير أو أكثر للقيام بالمهمة المبينة في الفقرة السابقة وإذا لم يتفقا تولت هي بنفسها أمر الانتخاب والخبراء الذين تنتخبهم المحكمة من تلقاء نفسها تجرى عليهم الأحكام المتعلقة برد القضاة .

٣ - تعين المحكمة موعدا لمباشرة التحقيق فيما ذكر أو تترك للقاضي المنتدب أمر تعيين هذا الموعد .

٤ - تأمر المحكمة بتسليم الوثيقة أو المستند المطلوب التحقيق فيه الى قلم المحكمة بعد أن تكون قد وثقت المعاملة وفق أحكام المادة « ١٥٣ » .

الأوراق الصالحة للتحقيق :

المادة ١٥٥ - يجتمع الخبراء في الزمان والمكان اللذين عينتهما المحكمة أو القاضي المنتدب وبعد أن يحلفوا اليمين على أن يؤدي عملهم بصدق وأمانة يباشرون التحقيق والمضاهاة تحت إشرافه وبحضور المدعى والمدعى عليه على الوجه الآتي :

١ - إذا اتفق الطرفان على الأوراق التي ستأخذ أساسا ومقياسا للتحقيق والمضاهاة عمل باتفاقهما ، والا فتعتبر الأوراق التالية صالحة لما ذكر :

(١) الأوراق الرسمية التي كتبها المنكر أو وقعها بامضائه أو ختمها بختمه أو بصمها بأصبعه بحضور الموظف المختص أو بحضور المحكمة فيدخل فيها الاسناد الرسمية التي

نظمها الكاتب العدل ومحاضر المحاكم والحجج الشرعية وسجلات التسجيل في دوائر تسجيل الأراضي .

(ب) الأوراق التي كتبها أو وقع عليها أو ختمها أو وضع بصمة أصبعه عليها خارج الدوائر الحكومية واعترف أمام إحدى المحاكم أو الكاتب العدل أو الدائرة الحكومية المختصة بالخط التي كتب فيها أو التوقيع أو الختم أو البصمة الموقعة به .

(ج) الأوراق الرسمية التي كتبها أو أمضاها وهو يشغل وظيفة من وظائف الدولة .
(د) السندات العادية والوثائق الأخرى التي يعترف المنكر بحضور القاضي المنتدب والخبراء أن خطها أو التوقيع أو الختم أو بصمة الأصبع الموقعة به هو خطه أو توقيعها أو ختمه أو بصمة أصبعه .

٢ - لا يتخذ أساسا للتحقيق والمضاهاة الأمضاء أو الختم أو بصمة الأصبع الموقعة به أو المختوم به سند عادي أنكره المدعى عليه وأن حكمت إحدى المحاكم في دعوى سابقة بناء على تقرير الخبراء أنه توقيعها أو ختمه أو بصمة أصبعه .

٣ (١) - في جميع الحالات التي تستند فيها إجراءات التثبت من صحة المستندات على عمل مخبري وكان المختبر حكوميا أو تابعا لمؤسسة رسمية فيجوز للمحكمة أن لا تتقيد بأي إجراء مما ورد في المواد السابقة بما فيها إجراءات التحليف وأن تباشر من تلقاء نفسها إحالة الموضوع مع الأوراق اللازمة الى المختبر مع بيان المهمة المطلوبة منه وفي هذه الحالة تحول أية نفقات أمرت المحكمة بإيداعها لنفقات خبرة لخزينة الدولة .

المدعى هو الذي يقدم الأوراق الصالحة للتحقيق والمضاهاة :

المادة ١٥٦ - على المدعى أن يعين الأوراق التي يدعى أنها صالحة للتحقيق والمضاهاة ويطلبها الى لجنة الخبراء في الزمان والمكان المعينين لاجتماعهم وللقاضى المنتدب أن يقرر

(١) مضافة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - الجريدة الرسمية العدد ٢٢٧٢ في ١/٨/١٩٧٢ وقد حل هذا القانون

محل القانون المؤقت رقم ٢٨ لسنة ١٩٧١ .

ما اذا كانت صالحة لذلك ، واذا كانت هذه الأوراق في يد أحد الناس أو في دائرة رسمية وظهر عجزه عن احضارها تولى القاضي طلبها بالطرق الرسمية .

عقد الاجتماع في محل وجود الأوراق :

المادة ١٥٧ - اذا تعذر نقل الأوراق الى محل اجتماع الخبراء ينتقل القاضي مع الخبراء والطرفين الى محل وجودها .
الاستكتاب :

المادة ١٥٨ - اذا تعذر الحصول على أوراق يمكن اتخاذها أساسا للتحقيق والمضاهاة أو حصل على هكذا أوراق ولكنها لم تكن كافية لذلك يستكتب المنكر عبارات يملئها عليه الخبراء ثم يقابلون ما كتبه بخط السند وتوقيعه ليروا وجه التماثل أو التخالف بينهما .

استداع الخبراء الى الشهود :

المادة ١٥٩ - للخبراء أن يستمعوا الى افادات من ذكر لهم أنهم رأوا المنكر وهو يكتب الوثيقة أو السند المنكر أو شاهدوه وهو يضع امضاءه عليه أو وهو يختمه بختمه أو ببصمة اصبعه ، والى كل من يعتقد أن له علما بحقيقة الحال ويدونوا افاداتهم في محضر خاص يحفظ الاستئناس به عند ابداء الراى في صحة الخط أو الختم أو التوقيع أو البصمة .

تراعى في اخذ الافادات بمقتضى هذه المادة القواعد المقررة لاستدعاء الشهود وسماع شهاداتهم .

تنظيم التقرير :

المادة ١٦٠ - بعد الانتهاء من التحقيق والمضاهاة والاستكتاب وسماع الافادات يجب على الخبراء أن ينظموا تقريراً يوضحون فيه اجراءات التحقيق الذى قاموا به ويقررون من حيث النتيجة ما اذا كان الخط أو الختم أو الامضاء أو بصمة الاصبع هو للمدعى عليه أم لا ، معززين رأيهم بالعلل والأسباب ثم يوقعونه مع القاضي المنتدب الذى عليه أن يرفعه مع المستند المنازع فيه الى المحكمة .

تبليغ التقرير الى الفرقاء :

المادة ١٦١ (١) - بعد تقديم التقرير الى المحكمة يبلغ كل من الطرفين نسخة منه ثم يتلى علناً في الجلسة والمحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم أن تدعو الخبير أو الخبراء للمناقشة ولها أن تقرر اعادة التقرير اليه أو اليهم لاكمال ما ترى فيه من نقص أو تمهد بالمهمة الى خبير أو أكثر ينتخبون حسب الأصول .

تسليف نفقات التحقيق :

المادة ١٦٢ - على مبرز السند الذى انكر فيه الخط أو التوقيع أو الختم أو بصمة الاصبع أن يدفع سلفاً ما تقرر المحكمة انه يكفى لنفقات التحقيق والمضاهاة .

تأخير رؤية الدعوى عند الادعاء بالتزوير :

المادة ١٦٣ - اذا ادعى أن السند المبرز مزور وطلب الى المحكمة التدقيق في ذلك وكان هناك دلائل وامارات تؤيد وجود التزوير تأخذ المحكمة من مدعى التزوير كفيلاً يضمن لخصمه ما قد يلحق به من عطل وضرر اذا لم تثبت دعواه ثم تحيل أمر التحقيق في دعوى التزوير الى النيابة العامة وتوجل النظر في الدعوى الأصلية الى أن يفصل في دعوى التزوير المذكورة على انه اذا كان السند المدعى تزويره يتعلق بأكثر من مادة واحدة فلا يؤخر النظر في بقية المواد التى تضمنها بل ترى ويفصل فيها .

الفصل التاسع عشر

في الكشف

الكشف :

المادة ١٦٤ (٢) - ١ - للمحكمة في أى دور من ادوار المحاكمة أن تقرر الكشف من قبل خبير أو أكثر على أى مال منقول أو غير منقول أو أى شيء قد ترى لزوماً للكشف عليه فاذا اتفق الفرقاء على انتخاب الخبير أو الخبراء وافقت المحكمة على تعيينهم والا تولت انتخابهم بنفسها ويتوجب عليها أن تبين في قرارها الأسباب الداعية لاجراء الكشف والغاية من ذلك مع تحديد مهمة الخبير وتأمراً بايداع

النفقات وتعيين الجهة المكلفة بها على أن تقوم بالكشف بكامل هيئتها أو أن تنتدب أحد أعضائها للقيام به .

٢ - بعد ايداع نفقات الكشف يدعو رئيس

المحكمة أو القاضي الذي تنتدبه المحكمة من أعضائها الخبير أو الخبراء والفرقاء للاجتماع في الزمان والمكان المعينين ويبين للخبير أو الخبراء المهمة الموكولة اليه ويسلمه الأوراق اللازمة أو صوراً عنها ويحلفه اليمين بأن يؤدي عمله بصدق وأمانة ويحدد له ميعاد ايداع تقريره وينظم محضراً بهذه الاجراءات يوقع من الحاضرين .

٣ - للمحكمة بناء على طلب أحد الخصوم أن تقرر اجراء الكشف المنوه عنه في هذه المادة على وجه الاستعجال اذا تبين لها بأن تأخيره يؤدي الى تغيير في معالم الشيء موضوع الكشف أو الى إلحاق الضرر بأحد الفرقاء .

٤ - بعد ايداع تقرير الكشف يبلغ كل من الفرقاء نسخة عنه ثم يتلى علناً في الجلسة وللمحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم أن تدعو الخبير أو الخبراء للمناقشة ولها أن تقرر إعادة التقرير اليه أو اليهم لاكمال ما ترى فيه من نقص أو تعهد بالكشف الى آخرين ينتخبون حسب الأصول .

اذا كان المطلوب الكشف عليه في قضاء غير قضاء المحكمة :

المادة ١٦٥ (١) - اذا كان المطلوب الكشف عليه في قضاء غير قضاء المحكمة التي قررت الكشف فيجوز لها أن تنيب في الاجراءات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السابقة رئيس المحكمة أو القاضي الموجود في دائرته ذلك الشيء .

الفصل العشرون

في المحاسبة وتدقيق الحسابات

الايعاز باجراء التحقيقات أو المحاسبات :

المادة ١٦٦ - يجوز للمحكمة أن تقرر في أي دور من ادوار المحاكمة اجراء أي تحقيق أو

محاسبة ترى انه ضروري بمعرفة خبير أو أكثر وأن تعطى له التعليمات التي تستصوبها .

اصدار تعليمات مخصوصة بشأن طريقة اجراء المحاسبة :

المادة ١٦٧ - يجوز للمحكمة أن تعطى في القرار الذي تصدره باجراء المحاسبة تعليمات مخصوصة بشأن طريقة اجراء المحاسبة أو التصديق على الحسابات وأن توعد بصورة خاصة باعتبار الدفاتر المدونة فيها الحسابات المبحوث عنها عند اجراء المحاسبة كهيئة أولية على صحة المواد المشتملة عليها تلك الدفاتر دون أن يحجب ذلك في حق الفرقاء ذوي العلاقة .

الفصل الحادي والعشرون

في دفع المال الى المحكمة والسحب منها

يجوز للمدعى عليه أن يدفع مالا الى المحكمة :

المادة ١٦٨ - اذا اقيمت دعوى لاستيفاء دين أو تعويضات يجوز للمدعى عليه بعد اشعار المدعى أن يدفع الى المحكمة في أي وقت مبلغاً من المال تسديداً للدعاء أو تسديداً لسبب واحد أو أكثر من اسباب الدعوى .

تعيين سبب أو اسباب الدعوى التي تم الدفع عنها :

المادة ١٦٩ - يجب ان يبين في الاشعار سبب أو اسباب الدعوى التي تم الدفع عنها ومقدار المبلغ المدفوع الا اذا قررت المحكمة خلاف ذلك .

الدفع الى المدعى :

المادة ١٧٠ - ١ - يجوز للمدعى خلال سبعة أيام من تاريخ تسلمه الاشعار بدفع المبلغ أن يبلغ المدعى عليه بواسطة المحكمة اشعاراً - تحفظ منه نسخة في ملف الدعوى - بقبوله جميع المبلغ أو قسماً منه تسديداً لسبب واحد أو أكثر من اسباب الدعوى التي يتعلق ذلك المبلغ بها ، ويحق للمدعى عندئذ أن يتسلم المبلغ الذي قبل أن يستوفيه .

(١) معدلة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - الجريدة الرسمية العدد ٢٣٧٢ في ١/٨/١٩٧٢ . وقد حل هذا

القانون محل القانون المؤقت رقم ٢٨ لسنة ١٩٧١ .

٢ - عند دفع المال الى المدعى . توقف الاجراءات في الدعوى كلها أو فيما يتعلق بالسبب أو الاسباب المعينة من الدعوى حسب مقتضى الحال .
المال الباقي في المحكمة :

المادة ١٧١ - اذا لم يسحب المبلغ المدفوع في المحكمة بكامله فلا يجوز دفع ما تبقى منه الا تسديدا للادعاء أو لسبب أو اسباب الدعوى المعينة التي دفع المبلغ من اجلها . وبموجب قرار تصدره المحكمة بهذا الشأن في اى وقت قبل المحاكمة أو خلالها أو بعدها .

الدفع في الدعوى المتقابلة :

المادة ١٧٢ - يجوز لآى مدع أو لآى شخص آخر اعتبار مدعى عليه في دعوى متقابلة أن يدفع المبلغ المدعى به عليه في المحكمة وفق المواد السابقة .

المبالغ المحصلة لحساب فاقدى الأهلية :

المادة ١٧٣ - اذا اقيمت دعوى بالنيابة عن شخص فاقد الأهلية فكل تسوية أو مصالحة أو قبول دفع الى المحكمة سواء قبل سماع الدعوى أم خلالها أم بعدها لا يعتبر صحيحا فيما يتعلق بادعاءات ذلك الشخص فاقد الأهلية دون موافقة المحكمة ولا يجوز دفع اى مبلغ من المال أو تعويضات جرى تحصيلها لحسابه أو حكم له بها في تلك الدعوى الى وليه أو محاميه الا بموافقة المحكمة سواء اكان الدفع نتيجة لحكم أو تسوية أو مصالحة أو بصورة الدفع في المحكمة أو بآية صورة أخرى قبل سماع الدعوى أو خلالها أو بعدها .

الفصل الثانى والعشرون

في العقود

احكام العقود والمقاولات :

المادة ١٧٤ - ١ - تنفذ احكام جميع العقود والتمهيدات بحق عاقدتها وتكون ملزمة لهم ما لم تكن ممنوعة بقانون أو نظام خاص أو مخلة بالآداب أو النظام العام ، أو مخالفة للقواعد والاحكام المتعلقة بالأحوال الشخصية مثل أهلية المتعاقدين ، والقواعد والاحكام المتعلقة بالارث والانتقال والتصرف بالأموال غير

المنقولة وبالنقود الموقوفة والعقارات الموقوفة على أن الادعاء ببطلان العقد أو التمهيد يكون مسموعا اذا كان العقود عليه غير ممكن الحصول عليه .

٢ - كل شئ يعد مالا متقوما يمكن أن يكون معقودا عليه وكل ما كان تداوله متعارفا من الأعيان والمنافع والحقوق هو في حكم المال المتقوم والعقود التي تعقد على ما سيوجد في المستقبل هى معتبرة أيضا .

٣ - متى اتفق العاقدان على نقاط العقد الأساسية يعتبر العقد تاما ولو بقيت النقاط الفرعية مسكوتا عنها . واذا لم يتفق الطرفان على النقاط الفرعية تعينها المحكمة بحسب ماهية القضية وغاية العاقدين والعرف والمعادلة .

الفصل الثالث والعشرون

العطل والضرر

وجوب ارسال اخطار :

المادة ١٧٥ - ان التضمينات التي يدعى بها على متعهد ما لعدم اجرائه احكام عقد اتفق عليه لآجل عمل أو شئ أو تسليم أشياء معينة في محل معين أو بسبب تأخره عن اجراء احكام ذلك العقد لا تلزم ذلك المتعهد ما لم يكن العاقد الآخر قد نبهه وابلغه بواسطة الكاتب العدل اخطارا (بروتستو) يدعوه فيه لأن يقوم باجراء ما تعهد به .

جواز الاستغناء عن الاخطار :

المادة ١٧٦ - اذا كان العقد يحتوى على شرط مقتضاه انه لا حاجة الى الاخطار اذا انقضت المدة ولم يقم المتعهد بالشئ الذى تعهد به ، يعمل بهذا الشرط ويعتبر انقضاء المدة بمثابة الاخطار ولا يكون هناك ضرورة للاخطار في الزام المتعهد بضرر العاقد الآخر .

تقدير العطل والضرر :

المادة ١٧٧ - اذا لم يقم المتعهد باجراء ما تعهد به ينظر :

١ - ان كان عدم قيامه ناشئا عن سبب اضطرارى لا يمكن أن يعزى اليه وليس في وسعه دفعه فلا يلزم بشئ من العطل والضرر .

٢ - ان كان ناشئا عن حيلة ودسيعة منه فالتضمينات التي تلزمه هي الاضرار والخسارة اللاحقة بالعقاد الآخر والربح الذي اضحى محروما منه .

٣ - اذا لم يكن ناشئا عن احتيال منه فالتضمينات هي المقدار الثابت من الضرر والخسارة اللاحقين فعلا بالعقاد الآخر .

الاتفاق على مبلغ معين كمطل وضرب :

المادة ١٧٨ (١) - اذا كان من شروط العقد ان كلا من العقادين اذا لم يجر ما تعهد به يدفع للعقاد الآخر مبلغا معيناً على سبيل المطل والضرر يحكم بدفع ذلك المبلغ الا اذا ادعى المتعهد المدعى عليه ان المبلغ المتفق عليه فاحش بالنسبة للاضرار التي لحقت بالفريق الآخر وعجز هذا الفريق عن اثبات ضرره بنسبة المبلغ المذكور ، يجوز للمحكمة في هذه الحالة ان تخفض ذلك المبلغ الى المقدار الذي تعتبره كافيا بصورة معقولة للتعويض على الآخر ، الا اذا كان المتعهد اليه احدى الدوائر الحكومية فان المطل والضرر المذكور في العقد لا يخضع للتخفيض النصوص عليه في هذه المادة .

الحكم بالفائدة :

المادة ١٧٩ - اذا كان المتعهد به تأدية نقود في وقت معين وامتنع المدين عن أدائها عند حلول الاجل يحكم عليه بالفائدة دون ان يكلف الدائن اثبات ضرره من عدم الدفع .

فاذا كان في العقد شرط بشأن الفائدة يحكم بما قضى به الشرط وان لم يكن هناك شرط بشأنها فتحسب من تاريخ الاخطار والا فمن تاريخ المطالبة بها في لائحة الدعوى او بالادعاء الحادث بعد تقديم اللائحة المذكورة . وبشروط في ذلك ان لا تتجاوز الفائدة التي يحكم بها في كل حال الحد القانوني .

الفصل الرابع والعشرون

في وفاة المتدعين

تأثير وفاة أحد الفرقاء على الدعوى :

المادة ١٨٠ - لا تسقط الدعوى بسبب وفاة المدعى او المدعى عليه اذا ظل سببها قائما او مستمرا واذا توفي أحد الفرقاء بين اختتام

الدعوى واصدار الحكم يجب النطق بالحكم رغم الوفاة .

تبليغ ورثة المتوفى :

المادة ١٨١ - اذا توفي أحد الفرقاء او تقرر اعلان افلاسه او طرا عليه ما يفقده اهليته للخصومة والدعوى قائمة بتبليغ المحكمة ورثته او من قام مقامه قانونا بنسبة على طلب الفريق الآخر او من تلقاء نفسها لزوم الحضور الى المحكمة في وقت تعيينه للسير في الدعوى قبل الوفاة من النقطة التي وقفت عندها .

تطبيق احكام على اجراءات الاستئناف والتمييز :

المادة ١٨٢ - تسري احكام هذا الفصل على اجراءات الاستئناف والتمييز بالمقدار الذي يمكن انطباقها عليها وعلى ذلك فان كلمة (المدعى) تشمل المستأنف والمميز ، وكلمة (المدعى عليه) تشمل المستأنف عليه والمميز ضده ، وكلمة (دعوى) تشمل الاستئناف والتمييز .

الفصل الخامس والعشرون

في الاستدعاءات والطلبات الأخرى

كيفية تقديم الطلبات وتبليغها :

المادة ١٨٣ - يقدم كل طلب الى المحكمة باستدعاء تبليغ صورة عنه مع اشعار الى الفريق الآخر الا اذا ورد نص قانوني على خلاف ذلك ، واذا اقتنعت المحكمة بأن التأخير الذي ينجم عن تبليغ الاشعار من شأنه ان يسبب ضررا فادحا للمستدعى فلها ان تصدر قرارا بحضور فريق دون الفريق الآخر على أساس ما تستصوبه من الشروط بشأن المصاريف او تكليفه تقديم تعهد يضمن به المطل والضرر الذي قد يلحق بالفريق الآخر .

طلبات الرجوع عن القرارات :

المادة ١٨٤ - للفريق الذي صدر بحقه قرار على الصورة المبينة في المادة السابقة ان يطلب من المحكمة الرجوع عن القرار والفائه اذا كان قد صدر في غيابه .

الفصل السادس والعشرون

في الأحكام والقرارات

النطق بالحكم :

المادة ١٨٥ (١) - ١ - بعد انتهاء المرافعات. للمحكمة أن تعلن اختتام المحاكمة وتنطق بالحكم في نفس الجلسة والا في جلسة أخرى تعين لهذا الغرض خلال شهر واحد على الأكثر ويكون الحكم مكتوباً ومؤرخاً وموقعاً من قضاة المحكمة .

٢ - تصدر المحكمة قرارها بالاجماع او بالأكثرية وعلى القاضي المخالف أن يبين أسباب مخالفته في ذيل القرار ويوقعها .

٣ - يجوز النطق بحكم وقعته الهيئة التي فصلت في الدعوى وتغيب أحد قضااتها وفي هذه الحالة ينبغي أن يؤرخ النطق بالحكم بتاريخه .

محتويات الحكم :

المادة ١٨٦ (٢) - ١ - يجب أن يتضمن الحكم بياناً موجزاً عن القضية والاستنتاجات التي توصلت إليها المحكمة بشأن الأمور الواقعية المادية والنقاط التي استدعت الفصل والقرار الذي صدر بشأنها وعلل القرار وأسبابه .

٢ - إذا كان موضوع الدعوى مالا غير منقول ، يجب أن يشتمل القرار على وصف له يساعد على تمييزه عن غيره وإذا كان في الإمكان تمييزه بحدود وأرقام مثبتة في سجلات دائرة التسجيل يجب أن تذكر في القرار تلك الحدود والأرقام .

الفصل السابع والعشرون

في المصاريف وتأمين دفعها

تضمين المصاريف :

المادة ١٨٧ - تحكم المحكمة عند إصدارها الحكم النهائي في الدعوى برسوم ومصاريف الدعوى وجميع الاجراءات التي تخللتها لمستحقيها من الفرقاء مع مراعاة أحكام أي قانون أو أصول محاكمات ، ويجوز لها أن تحكم أثناء المحاكمة بمصاريف أي طلب معين أو

جلسة معينة في وقت طلبها الى أي فريق من الفرقاء دون أن يؤثر في ذلك أي قرار قد يصدر فيما بعد بشأن المصاريف .

مصاريف الدعوى المتقابلة :

المادة ١٨٨ - يحكم برسوم ومصاريف الدعوى المتقابلة بالصورة التي يحكم بها في الدعوى الأصلية .

المادة ١٨٩ (٢) -

مصاريف تدقيق الخطوط :

المادة ١٩٠ - يحكم بمصاريف تدقيق الخط والختم والامضاء وبضمة الأصبع على منكره أو مدعى تزويره إذا ثبت في نتيجة التحقيق والمضاهاة عدم صحة انكاره أو ادعائه التزوير .

توزيع المصاريف بين الفرقاء :

المادة ١٩١ - إذا ظهر أن المدعى غير محق في قسم من دعواه يحكم له بالرسوم والمصاريف بنسبة المبلغ المحكوم له به إذا كان مبلغاً معيناً والا بنصف الرسوم والمصاريف إذا كان المدعى به لا يمكن تعيين قيمة له .

الحكم بالمصاريف اذا تعدد المحكوم عليهم :

المادة ١٩٢ - إذا تعدد المحكوم عليهم وكانوا متضامنين في أصل الدعوى يلزم كل منهم بالتضامن بالرسوم والمصاريف جميعها ، وان كانوا غير متضامنين فإن كان المحكوم به مبلغاً معيناً يلزم كل منهم بالرسوم والمصاريف بنسبة ما يحكم به عليه والا فبالتساوي بينهم إذا كان المدعى به لا يمكن تعيين قيمة له .

الحكم بالمصاريف على الشخص الثالث :

المادة ١٩٣ - إذا ادخل شخص ثالث في الدعوى بناء على طلب أحد الفريقين وحكم عليهما بأصل الدعوى يلزمان معاً بالرسوم والمصاريف ، وإذا حكم على الشخص الثالث وحده يلزم هو بالرسوم والمصاريف .

مقدار أتعاب المحاماة :

المادة ١٩٤ - بالإضافة الى الرسوم والمصاريف على اختلاف أنواعها تحكم المحكمة باتعاب المحاماة على أن لا تقل عن عشرة دنانير

(١) معدلة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - الجريدة الرسمية - العدد ٢٣٧٢ في ١/٨/١٩٧٢ . وقد حل هذا القانون محل القانون المؤقت رقم ٢٨ لسنة ١٩٧١ .

(٢) معدلة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - الجريدة الرسمية - العدد ٢٣٧٢ في ١/٨/١٩٧٢ . وقد حل هذا القانون محل القانون المؤقت رقم ٢٨ لسنة ١٩٧١ .

(٣) ملغاة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ السابق الإشارة اليه أعلاه .

ولا تزيد على خمسة وسبعين دينارا مهما كانت قيمة المبلغ المحكوم به أو كان لا يمكن تعيين قيمة له .

الفصل الثامن والعشرون

في الاعتراض على الأحكام الغيابية

المادة ١٩٥ (١) -

المادة ١٩٦ (٢) -

المادة ١٩٧ (٣) -

المادة ١٩٨ (٤) -

المادة ١٩٩ (٥) -

الفصل التاسع والعشرون

اعتراض الغير

تقديم اعتراض الغير :

المادة ٢٠٠ - كل شخص لم يكن خصما في حكم لا اصالة ولا وكالة ولم يدع الى المحاكمة الصادر فيها الحكم المذكور بصفة شخص ثالث وكان ذلك الحكم يمس حقوقه ، يحق له ان يعترض عليه اعتراض الغير .

اعتراض الغير الأصلي والطارىء :

المادة ٢٠١ - يقسم اعتراض الغير الى أصلي وطارىء :

١ - الاعتراض الأصلي يقدم الى المحكمة التي أصدرت الحكم المعارض عليه بلائحة تتضمن بيان الأسباب التي يستند اليها المعارض في جرح الحكم وإبطاله تبلغ نسخة منها الى المعارض عليه ثم يجري تبادل اللوائح بين الطرفين وفق أحكام هذا القانون .

٢ - الاعتراض الطارىء يكون على حكم سابق أبرزه أحد الخصمين أثناء النظر في الدعوى القائمة ليثبت به مدعاه فيعترض عليه الخصم الآخر لدى المحكمة التي تنظر في الدعوى المذكورة بلائحة تتضمن الأسباب التي يستند اليها في إبطاله ، فان كان الحكم المعارض عليه صادرا منها أو من محكمة أخرى مساوية لها في الدرجة تنظر دعوى الاعتراض مع الدعوى الأصلية القائمة وتفصل فيهما بقرار واحد ، وإذا ظهر للمحكمة أنه صادر من محكمة أعلى

في الدرجة تفهم المعارض أن عليه مراجعة تلك المحكمة وتستمر هي في رؤية الدعوى الأصلية الى أن يرد اليها من تلك المحكمة ما يشعر بتأخير الدعوى الأصلية الى نهاية اعتراض الغير .

الى متى تسمع دعوى اعتراض الغير :

المادة ٢٠٢ - تسمع دعوى اعتراض الى أن يمر الزمان على الحقوق التي يتخذها المعارض أساسا لاعتراضه .

دعوى اعتراض الغير لا تؤخر التنفيذ :

المادة ٢٠٣ - لا تؤخر دعوى اعتراض الغير تنفيذ الحكم المعارض عليه على أنه إذا ثبت وقوع ضرر من تنفيذه فللمحكمة التي قدمت اليها دعوى الاعتراض أن تصدر قرارا بتأخير التنفيذ للمدة وبالشروط التي تراها مناسبة .

مدى تأثير القرار في دعوى اعتراض الغير :

المادة ٢٠٤ - الحكم الذي تصدره المحكمة لا يبطل من الحكم المعارض عليه الا الجهة التي تخص المعارض الا اذا كانت مادة الحكم المذكور لا تقبل التجزئة فحينئذ يبطل الحكم بكامله فيما له علاقة بالمدعى عليه معا .

الفصل الثلاثون

في الاستئناف

الحكمة التي يقدم اليها الاستئناف :

المادة ٢٠٥ - تستأنف الأحكام الصادرة من المحاكم البدائية ومحاكم الصلح الى محكمة الاستئناف على أن تراعى في ذلك أحكام أي قانون آخر .

الاتفاق على عدم الاستئناف :

المادة ٢٠٦ - اذا اتفق الفريقان على أن ترى دعواهما وتفصل في المحكمة البدائية دون أن يكون لأى منهما الحق في استئناف حكم تلك المحكمة لا يبقى لأى منهما الحق في استئناف الحكم الذي تصدره محكمة البداية فيها .

مهل الاستئناف في الأحكام الوجيهة :

المادة ٢٠٧ (١) - مدة الاستئناف ثلاثون يوما تبتدىء من تاريخ تفهيم الحكم للمستأنف، اذا كان وجاهيا والا فمن تاريخ

(١) و ٢ و ٣ و ٤ و ٥) ملغاة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - الجريدة الرسمية - العدد ٢٣٧٢ في

١٩٧٢/٨/١ وقد حل هذا القانون محل القانون المؤقت رقم ٢٨ لسنة ١٩٧١ .

(٦) معدلة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - الجريدة الرسمية - العدد ٢٣٧٢ في ١٩٧٢/٨/١ وقد حل هذا

القانون محل القانون المؤقت رقم ٢٨ لسنة ١٩٧١ .

تبليغه ويجوز استئناف الحكم الغيابي قبل تبليغه .

حساب مدة الاستئناف في حالة طلب تأجيل الرسوم :

المادة ٢٠٨ - إذا كان الفريق الراغب في الاستئناف قد قدم استدعاء يطلب فيه إصدار قرار بتأجيل دفع رسوم الاستئناف فالمدة التي تبدأ من يوم تقديم الاستدعاء وتنتهي في يوم إبلاغه القرار الصادر بشأن استدعائه لا تحسب من المدة المعينة لتقديم الاستئناف .

وفاة أحد الفريقين خلال مهل الاستئناف :

المادة ٢٠٩ (١) - إذا توفي أحد الفريقين أو تقرر إعلان إفلاسه أو طرأ عليه ما يفقده أهلية الخصومة خلال مهل الاستئناف يبلغ الحكم إلى ورثته أو من يقوم مقامه قانوناً ويعتبر هذا التبليغ مبداً لمدة الاستئناف .

المادة ٢١٠ (٢) :

الاستئناف التبعي :

المادة ٢١١ - يحق للمستأنف عليه ولو بعد مضي مدة الاستئناف أن يقدم خلال أسبوع واحد من تاريخ تبليغه اللائحة الاستئنافية استئنافاً تبعياً يطلب فيه تعديل الحكم المستأنف لصالحه وتبلغ صورة عنه للمستأنف .

أصول الاستئناف :

المادة ٢١٢ - ١ - تقدم لائحة استئناف أو إلى قلم المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف أو إلى قلم المحكمة أصدرت الحكم المستأنف لترفعه مع أوراق الدعوى إلى المحكمة المستأنف إليها .

٢ - تبلغ لائحة الاستئناف إلى جميع المستأنف عليهم .

٣ - يجوز لفريقين أو أكثر في الدعوى أن يشتركوا في استئناف واحد .

محتويات لائحة الاستئناف :

المادة ٢١٣ (١) - تتضمن لائحة الاستئناف التفاصيل الآتية :

١ - اسم المستأنف وشهرته ومهنته ومحل إقامته وعنوان التبليغ .

٢ - اسم المستأنف عليه وشهرته ومهنته ومحل إقامته وعنوان التبليغ .

٣ - اسم المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف وتاريخه ورقم الدعوى التي صدر فيها .

٤ - تاريخ تبليغ الحكم المستأنف إلى المستأنف (إذا كان بمثابة الوجيه) .

٥ - أسباب الاستئناف .

أسباب الاستئناف :

المادة ٢١٤ - يترتب على المستأنف أن يذكر جميع أسباب الاستئناف في اللائحة بصورة موجزة وخالية من الجدل وفي بنود مستقلة ومترقمة بأرقام متسلسلة .

المستندات التي ترفق باللائحة :

المادة ٢١٥ (٤) - ترفق لائحة الاستئناف :

١ - بعدد من نسخ الحكم يكفي لتبليغ المستأنف عليهم مع نسخة للمحكمة مصدقة جميعها من أحد قضاة المحكمة أو رئيس الكتبة

٢ - بعدد من نسخ لائحة الاستئناف يكفي لتبليغ المستأنف عليهم .

وعلى أنه إذا كان محام واحد ينوب عن أكثر من واحد من المستأنف عليهم يجوز تقديم نسخة واحدة فقط من كل مستند من المستندات المشار إليها أعلاه لتبليغها بالنيابة عنهم .

تبليغ لائحة الاستئناف :

المادة ٢١٦ - يبلغ المستأنف عليه :

١ - نسخة من لائحة الاستئناف .

٢ - نسخة مصدقة من الحكم المستأنف .

على أنه إذا كان محام واحد ينوب عن أكثر من واحد من المستأنف عليهم يكتفى بتقديم نسخة واحدة من الأوراق المذكورة لتبليغ المحامي المذكور .

٣ - يحق للمستأنف عليه أن يقدم لائحة جوابية خلال أسبوع من تاريخ تبليغه لائحة الاستئناف .

المادة ٢١٧ - ١ - تنظر المحكمة البدائية ومحكمة الاستئناف في الأحكام الصادرة من محاكم الصلح التي رفعت اليها لتنظر فيها استئنافا وتفصلان فيها تدقيقا دون سماع الطرفين الا :

(١) اذا قررت المحكمة المستأنف اليها سماع الاستئناف مرافعة ، او
(ب) اذا طلب ذلك المستأنف في لائحته الاستئنافية او المستأنف عليه في لائحته الجوابية ووافقت المحكمة على ذلك .

٢ - تنظر محكمة الاستئناف مرافعة في الأحكام الصادرة من المحاكم البدائية التي رفعت اليها لتنظر فيها استئنافا .

تعيين يوم لسماع الاستئناف وإبلاغه الى الفرقاء

المادة ٢١٨ - لدى استيفاء الشروط والأحكام المعينة في هذا القانون تعين المحكمة يوما لسماع الاستئناف وتبلغه الى الفرقاء .
تخلف الطرفين عن الحضور :

المادة ٢١٩ (١) - في اليوم المعين لسماع الاستئناف :

١ - اذا تخلف الطرفان عن الحضور الى المحكمة بعد ان بلغوا أو تفهموا موعد النظر في الاستئناف يجوز للمحكمة أن تؤجل سماع الاستئناف أو تقرر إسقاطه .

٢ - اذا حضر المستأنف ولم يحضر المستأنف عليه بعد ان بلغ موعد النظر في الاستئناف أجلت المحكمة سماع الاستئناف الى جلسة ثانية يبلغ المستأنف ميعادها ومن ثم تفصل فيه .

٣ - لا يحق للمستأنف إسقاط استئنافه مؤقتا الا في غيبة المستأنف عليه أو بموافقة ان كان حاضرا .

٤ - اذا كان المستأنف او المستأنف عليه مدعيا أصليا أو مدعيا في دعوى متقابلة وطلب فسخ الحكم وإسقاط دعواه فلا يجاب الى طلبه الا اذا وافقه الفريق الآخر .

٥ - اذا حضر المستأنف عليه وتخلف المستأنف عن الحضور بعد ان تبلغ موعد النظر في الاستئناف فللمستأنف عليه طلب إسقاط الاستئناف أو سماعه وفي هذه الحالة يبلغ المستأنف تبليغا ثانيا .

٦ - اذا تعدد المستأنفون وتخلف بعضهم عن حضور الجلسة الأولى وجب على المحكمة تأجيل سماع الاستئناف وإعادة تبليغ المتخلفين .
٧ - يتبع الاستئناف التبعية الاستئناف الأصلية في حالات الرد الشكلي والتجديد .

٨ - تطبق أحكام الفقرات (١ و ٢ و ٧ و ٩) من المادة (١٣٣) في دعاوى الاستئناف .
رد الاستئناف :

المادة ٢٢٠ -

١ - يرد الاستئناف اذا لم يقدم ضمن مدته القانونية .

٢ - اذا لم يرفق المستأنف النسخ المينة في المادة (٢١٧) من هذا القانون بلائحة استئنافه فللمحكمة أن تمهله مدة معينة للقيام بذلك حتى اذا ما انقضت هذه المدة دون اكمال ما ذكر رده الاستئناف .

٣ (٢) - يجوز لمحكمة الاستئناف عند النظر في الاستئناف أن تسمح للمستأنف باكمال الرسم اذا ظهر لها أنه كان ناقصا ويرد الاستئناف في حالة تخلف المستأنف عن دفع باقى الرسم المستحق خلال المدة التي تعينها المحكمة .

سماع الاستئناف :

المادة ٢٢١ - في اليوم المعين تسمع المحكمة ما يتقدم به المستأنف لتأييد استئنافه واذا لم ترد المحكمة الاستئناف على الفور تسمع ما يقوله المستأنف عليه جوابا على الاستئناف وفي هذه الحالة يحق للمستأنف ان يدلى برده .

يجوز للمحكمة ان تسمع ببسط اسباب لم تذكر في اللائحة :

المادة ٢٢٢ - لا يسمح للمستأنف ان يقدم اثناء المرافعة اسبابا لم يذكرها في اللائحة ما لم تسمح له المحكمة بذلك بناء على اسباب كافية، غير ان المحكمة لا تنقيد عند الفصل في الاستئناف بالاسباب المينة في لائحة الاستئناف أو الاسباب الأخرى التي تبسط باذن المحكمة بمقتضى هذه الفقرة .

(١) معدلة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ الجريدة الرسمية العدد ٢٢٧٢ في ١/٨/١٩٧٢ وقد حل محل هذا القانون المؤقت رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ .

(٢) مضافة بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٣ - الجريدة الرسمية - العدد ١٦٦٧ في ١٤/٢/١٩٦٣ .

البيانات الإضافية :

المادة ٢٢٣ - في - لا يحق لفرقاء الاستئناف أن يقدموا بيانات إضافية كان في امكانهم ابرازها في المحكمة المستأنف منها ولكن :

(١) اذا كانت المحكمة المستأنف حكمها قد رفضت قبول بيعة كان من الواجب قبولها أو ، (ب) راته المحكمة المستأنف اليها أن من اللازم ابراز مستند أو شاهد لسماع شهادته لتتمكن من الفصل في الدعوى أو لأي داع جوهري آخر .

(ج) (١) اذا كان الحكم المستأنف بمثابة الوجهي واثبت الفريق المعنى أن غيابه أمام محكمة الدرجة الأولى كان لعذر مشروع فعلى محكمة الاستئناف ان تسمح له بتقديم البيانات التي ترى أنها تؤثر في الدعوى .

فيجوز لها ان تسمح بابرار مثل هذا المستند لتدقيقه أو احضار ذلك الشاهد لسماع شهادته .

٢ - في جميع الحالات التي تسمح فيها المحكمة المستأنف اليها بتقديم بيانات إضافية يترتب عليها أن تسجل في الضبط السبب الذي دعاها لذلك .

طريقة استماع البيعة الإضافية :

المادة ٢٢٤ - اذا سمحت المحكمة بتقديم بيانات إضافية يجوز لها أن تسمع البيعة بنفسها أو أن توزع الى المحكمة المستأنف حكمها أو الى أية محكمة بدائية أخرى باستماع هذه البيعة وتقديمها اليها بعد استماعها .

صلاحية الحكم في تعيين المسائل لاحتها للمحكمة البدائية :

المادة ٢٢٥ - اذا كانت المحكمة التي صدر منها الحكم المستأنف قد اغفلت أن تفصل في مسألة تتعلق بأمور واقعية مما يلوح للمحكمة المستأنف اليها أنه جوهري للوصول الى اصدار حكم في القضية ، يجوز لها أن تعين تلك المسائل وتحيلها الى المحكمة المستأنف منها لاتمامها ولها أن توزع بسماع بيانات إضافية يقتضى سماعها وعلى المحكمة المستأنف منها بعد اتمام تلك المسائل وسماع البيانات الإضافية أن تقدمها الى المحكمة المستأنف اليها مع الاستنتاج الذي توصلت اليه بشأنها .

الاعتراض على الاستنتاجات :

المادة ٢٢٦ - ان البيانات والاستنتاجات المشار اليها في المادة السابقة تؤلف قسما من

ضبط الدعوى ويجوز لأي من الفرقاء أن يعترض على أية بيعة أو استنتاج من البيانات أو الاستنتاجات المذكورة .

الاقراءات والبيانات التي يستند اليها عند الفصل في القضية :

المادة ٢٢٧ - مع مراعاة احكام هذا الفصل فيما يتعلق بقبول البيانات الإضافية يفصل في الاستئناف بناء على المرافعات التي قدمها الفريقان والاقراءات الصادرة منها والبيانات التي قدمها في المحكمة الأصلية كما هو مدرج في ضبط القضية .

الاستناد الى اسباب غير الاسباب المستند اليها بداية :

المادة ٢٢٨ - يجوز لمحكمة الاستئناف عند اعطاء حكمها أن تستند لأسباب خلاف الاسباب التي استندت اليها المحكمة البدائية في قرارها اذا كانت تلك الاسباب مدعومة بالبيعة المدرجة في الضبط .

صلاحية محكمة الاستئناف :

المادة ٢٢٩ - اذا ظهر لمحكمة الاستئناف ان لائحة الاستئناف قدمت ضمن المدة القانونية وانها مستوفية للشروط المطلوبة :

١ - تؤيد الحكم المستأنف اذا ظهر لها انه موافق للاصول والقانون مع سرد الاسباب التي استند اليها في رد اسباب الاستئناف والاعتراضات بكل وضوح وتفصيل .

٢ - واذا ظهر لها أن في الاجراءات والمعاملات التي قامت بها المحكمة المستأنف منها بعض النواقص في الشكل أو في الموضوع أو أن في القرارات التي اصدرتها مخالفة للاصول والقانون تتدارك ما ذكر بالاصلاح فاذا ظهر لها بعد ذلك أنه لا تأثير لتلك الاجراءات والأخطاء على الحكم المستأنف من حيث النتيجة وأنه في حد ذاته موافق للقانون اصدرت القرار بتأييده .

٣ - واذا كانت تلك الاجراءات والأخطاء التي تداركتها بالاصلاح مما يغير نتيجة الحكم أو كان الحكم في حد ذاته مخالفا للقانون فسخت الحكم المستأنف كله أو بعضه وحكمت بأساس الدعوى بقرار واحد بالصورة التي ترى انها موافقة للعدل والقانون .

(١) مضافة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - الجريدة الرسمية العدد ٢٢٧٢ في ١/٨/١٩٧٢ . وقد حل هذا

القانون محل القانون المؤقت رقم ٢٨ لسنة ١٩٧١ .

في المصاريف :

المادة ٢٣٠ (١) - تحكم المحكمة في الرسوم والمصاريف المتسببة عن الدعوى من حين اقامتها في محكمة البداية الى حين الحكم بها استثناءً وفق احكام الفصل السابع والعشرين .

ويشترط في ذلك ان اتعاب المحاماة التي يحكم بها في نتيجة المحاكمات الاستثنائية لا تقل عن خمسة عشر ديناراً ولا تزيد على مائة دينار مهما كانت قيمة المبلغ المحكوم به او كانت لا يمكن تعيينها .

المادة ٢٣١ (١) :

المادة ٢٣٢ (١) :

الفصل الحادى والثلاثون

في اعادة المحاكمة

الأحوال التي يجوز معها طلب اعادة المحاكمة :

المادة ٢٣٣ (١) - يجوز للخصوم أن يطلبوا اعادة المحاكمة في الاحكام التي حازت قوة القضية المقضية عند تحقق احدى الحالات الآتية :

(أ) اذا وقع من الخصم غش أو حيلة أثناء رؤية الدعوى كان من شأنه التأثير في الحكم .
(ب) اذا أقر الخصم بعد الحكم بتزوير الأوراق التي بنى عليها أو اذا قضى بتزويرها .
(ج) اذا كان الحكم قد بنى على شهادة أو شهادات قضى بعد الحكم بأنها كاذبة .

(د) اذا حصل طالب الاعادة بعد صدور الحكم على أوراق منتجة في الدعوى كان خصمه قد كتمها أو حمل الغير على كتمها أو حال دون تقديمها .

(هـ) اذا قضى الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه .

(و) اذا كان منطوق الحكم مناقضاً لبعضه لبعض .

(ز) اذا صدر الحكم على شخص ناقص الأهلية أو على جهة الوقف أو على أحد أشخاص القانون العام أو أحد الأشخاص الاعتبارية ولم يكن ممثلاً تمثيلاً صحيحاً في الدعوى .

(ح) اذا صدر بين الخصوم أنفسهم وبذات الصفة والموضوع حكمان متناقضان من المحاكم النظامية .

تقديم طلب اعادة المحاكمة :

المادة ٢٣٤ - يقدم طلب اعادة المحاكمة الى المحكمة التي أصدرت الحكم ويجرى في ذلك تبادل اللوائح بين الفرقاء وفقاً لاحكام هذا القانون .

مدة تقديم طلب اعادة المحاكمة :

المادة ٢٣٥ (١) - يعاد طلب اعادة المحاكمة ثلاثون يوماً ولا يبدأ في الأحوال المنصوص عليها في الفقرات الأربع الأولى من المادة (٢٣٣) إلا من اليوم الذي يلي ظهور الغش أو الذي أقر فيه فاعله التزوير أو حكم بثبوته أو الذي حكم فيه على الشاهد بأنه كاذب أو اليوم الذي ظهرت فيه الورقة المحتجزة .

٢ - يبدأ الميعاد في الحالتين (هـ ، و) من تاريخ اكتساب الحكم قوة القضية المقضية .
٣ - يبدأ الميعاد في الحالة المنصوص عليها في الفقرة (ز) من اليوم الذي يلي تبليغ الحكم الى من يمثل المحكوم عليه تمثيلاً صحيحاً .

٤ - يبدأ الميعاد في الحالة المنصوص عليها في الفقرة (ح) من تاريخ تبليغ الحكم الثانى .
متى تقرر المحكمة قبول طلب اعادة المحاكمة :

المادة ٢٣٦ - اذا ظهر في المحاكمة الجارية ان طلب اعادة المحاكمة قد قدم من المدة الميعنة قانوناً وأنه ينطوى على سبب أو أكثر من الأسباب المبينة في المادة (٢٢٣) تقرر المحكمة قبول الطلب والنظر في أساس الدعوى وبعد استماع الفرقاء والتدقيق في أوراقهم الثبوتية وسماع ادعائهم تصدر قراراً برد الطلب أو فسخ الحكم وإبطاله أو تعديله .

وجود حكيم متباينين :

المادة ٢٣٧ - اذا قبل طلب اعادة المحاكمة بناء على وجود حكيم متباينين وثبت ذلك يلغى الحكم الثانى ويظل الأول نافذ المفعول .

الأحوال التي لا يقبل معها الطلب :

المادة ٢٣٨ - لا يقبل طلب اعادة المحاكمة ثانية على حكم صدر بناء على حكم أعيدت المحاكمة عليه .

(١ و ٤) معدلة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ الجريدة الرسمية العدد ٢٣٧٢ ويحل هذا القانون محل القانون المؤقت

رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ .

(٢ و ٣) ملفة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ السابق الإشارة اليه .

الفصل الثاني والثلاثون

في التمييز

الأحكام القابلة للتمييز :

المادة ٢٣٩ (١) - ١ - كل حكم صدر من محكمة الاستئناف في المواد المبينة في الفقرة الثانية من المادة العاشرة من قانون تشكيل المحاكم النظامية يحق لأي من الفريقين أن يستدعي تمييزه خلال ثلاثين يوما من تاريخ تفهيمه إذا كان وجاهيا والا فمن تاريخ التبليغ.

٢ - في الأحوال التي لا يجوز فيها تمييز الأحكام إلا بأذن ، يجب على طالب الأذن أن يقدم الطلب خلال عشرة أيام من التاريخ المذكور .

٣ - إذا رفضت محكمة الاستئناف إعطاء الأذن ، يحق لطالبه أن يتقدم بهذا الطلب إلى رئيس محكمة التمييز خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغه قرار الرفض .

٤ - إذا صدر القرار بالأذن - سواء من محكمة الاستئناف أم من رئيس محكمة التمييز - وجب على الميزان تقديم لائحة التمييز خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغه قرار الأذن .

وفاة أحد الفريقين خلال مهل التمييز :

المادة ٢٤٠ - إذا توفي أحد الفريقين أو تقرر إعلان إفلاسه أو فقد أهليته للخصومة خلال مهل التمييز يجب أن يبلغ الحكم إلى ورثته أو من يقوم مقامه قانونا ويعتبر هذا التبليغ مبداً لمدة التمييز .

مدة التمييز في حالة تقديم طلب بتأجيل دفع الرسوم :

المادة ٢٤١ - إذا كان المميز قد قدم طلباً بتأجيل دفع رسوم التمييز فالمدة التي تبدأ من يوم تقديمه الطلب وتنتهي في يوم إبلاغه القرار بشأن طلبه لا تحسب من مدة التمييز .

لن تقدم لائحة التمييز :

المادة ٢٤٢ - يرفع التمييز بتقديم لائحة إلى محكمة التمييز في عمان أو إلى محكمة الاستئناف التي أصدرت الحكم لترفعها مع أوراق الدعوى إلى محكمة التمييز .

محتويات لائحة التمييز :

المادة ٢٤٣ - تتضمن لائحة التمييز التفاصيل

ما يأتي :

- ١ - اسم المميز وشهرته ومهنته وعنوانه للتبليغ .
- ٢ - اسم المميز ضده وشهرته ومهنته وعنوانه .
- ٣ - اسم المحكمة التي أصدرت الحكم المميز وتاريخه ورقم الدعوى التي صدر فيها .
- ٤ - تاريخ تبليغ الحكم المميز إلى المميز (بكسر الياء) إذا لم يكن الحكم وجاهيا (١) .
- ٥ - أسباب الطعن في حكم محكمة الاستئناف بصورة موجزة ، وفي بنود مستقلة ومرقمة بأرقام متسلسلة .

مرفقات لائحة التمييز :

المادة ٢٤٤ - ترفق لائحة التمييز بعدد من :

- ١ - نسخ الحكم يكفي لتبليغ المميز ضدهم مع نسخة إضافية مصدقة جميعها من رئيس كتاب محكمة الاستئناف التي أصدرت الحكم .
- ٢ - نسخ لائحة التمييز يكفي لتبليغ المميز ضدهم .

على أنه إذا كان محام واحد ينوب عن أكثر من واحد من المميز ضدهم يكفي بتقديم نسخة واحدة من الأوراق المذكورة لتبليغها إليه بالنيابة عنهم .

تبليغ الأوراق للمميز ضده :

المادة ٢٤٥ - يبلغ المميز ضده :

- ١ - نسخة من لائحة التمييز .
- ٢ - نسخة مصدقة من الحكم المميز على أنه إذا كان محام واحد ينوب عن أكثر من واحد من المميز ضدهم ، يكفي بتقديم نسخة واحدة من الأوراق المذكورة لتبليغها إليه بالنيابة عنهم .

٣ - يحق للمميز ضده أن يقدم لائحة جوابية خلال أسبوع من تاريخ تبليغه لائحة التمييز .

(١) معدلة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ الجريدة الرسمية العدد ٢٣٧٢ في ١/٨/١٩٧٢ ويحل هذا القانون محل

القانون المؤقت رقم ٢٨ لسنة ١٩٧١ .

تقديم التمييز خلال المدة المعينة :

المادة ٢٤٦ (١) - ١ - برء كل تمييز لم يقدم خلال مهل التمييز أو لم تراعى فيه أحكام المادتين السابقتين .

٢ - يجوز لمحكمة التمييز عند النظر فى التمييز أن تسمح للتمييز باكمال الرسم اذا ظهر لها أنه كان ناقصا ويرد التمييز فى حالة تخلف الميز عن دفع باقى الرسم المستحق خلال المدة التى تعينها المحكمة .

كيفية النظر فى التمييز :

المادة ٢٤٧ - ١ - تنظر محكمة التمييز فى محضر الدعوى واللوائح التى قدمها الفرقاء وسائر أوراق الدعوى تدقيقا الا اذا قررت من تلقاء نفسها أو طلب أحد الفرقاء النظر فيها مرافعة ووافقت على ذلك .

٢ - اذا قررت المحكمة النظر فى الدعوى مرافعة تعين يوما للمحاكمة وتدعو الفرقاء للحضور فيه .

٣ - (١) فى اليوم المعين مباشر المحكمة رؤية الدعوى بحضور من حضر من محامى الفرقاء وبعد أن تستمع لاقوال واعتراضات الحاضر منهم وتستوضح ما ترى ضرورة لاستيضاحه تدقق فى القضية وتصدر قرارها .

(ب) لا يسمح لآى من الفرقاء أن يرافع امام محكمة التمييز الا بواسطة محاميه ، واذا لم يحضر محامى آى فريق فى الجلسة تنظر المحكمة فى القضية على ضوء محضر المحاكمة واللوائح والأوراق الموجودة وتصدر قرارها .

(ج) اذا لم تتمكن المحكمة من فصل القضية فى جلسة واحدة تؤجل رؤيتها الى جلسة أخرى وسواء احضر محامو الفرقاء هذه الجلسة أو ما يتلوها من جلسات أو تخلفوا جميعهم أو بعضهم تصدر قرارها اما بتأييد الحكم واما بنقضه واعادته للمحكمة التى أصدرته .

٤ - لمحكمة التمييز أن تحكم فى الدعوى دون أن تعيدها الى مصدرها اذا كان الموضوع صالحا للحكم والحكم الذى تصدره بهذه الصورة لا يقبل أى اعتراض أو مراجعة أخرى .

اسباب نقض الأحكام المستأنفة :

المادة ٢٤٨ - تنقض محكمة التمييز الاحكام المميزة للأسباب التالية :

١ - اذا كانت المحكمة التى أصدرت الحكم قد نظرت فى الدعوى مع أن رؤيتها لم تكن من اختصاصها ويشترط فى ذلك :

(١) أن الصلاحية الواقعية لا تكون سببا للنقض الا اذا اعترض عليها عند البدء فى نظر الدعوى ثم اعترض عليها أيضا لدى محكمة الاستئناف .

(ب) أن يكون لمحكمة التمييز الحق فى أن تبحث فى الوظيفة (الصلاحية الذاتية) ولو لم يطلب ذلك أحد الخصمين .

٢ - أن يكون الحكم مخالفا للقانون وذلك : (١) بتطبيق قانون لم يكن معمولا به عند وقوع القضية المحكوم بها الا اذا كان فى ذلك القانون نص على أن تسرى أحكامه على ما سبقه .

(ب) أن يكون الحكم فى ذاته فى محله الا أن المحكمة اسندت حكمها الى مادة قانونية أساءت فهم معناها فحملتها على غير محلها القانونى .

(ج) أن تكون المحكمة أخطأت فى تأويل مفاد سند يحتوى على عقد بين الفريقين وفسرته بمعنى يخالف مفاده الصحيح أو أخطأت فى تأويل معنى القانون أو النظام الذى يتعلق بذلك السند وشروطه .

(د) اذا كانت المحكمة لم تستند فى حكمها الى مادة قانونية معينة تنطبق على القضية التى صدر الحكم فيها .

٣ - أن ترد الدعوى بصورة مخالفة لأصول المحاكمة :

(١) اذا كانت هذه الأصول مما يتعلق بواجبات المحكمة المترتب عليها اجراءها من نفسها وبدون طلب الفريقين فهذه المخالفة تستلزم نقض الحكم ولو لم يطلب ذلك أحد الفريقين أثناء رؤية الدعوى فى محكمة البداية أو الاستئناف .

(ب) اذا كانت المخالفة تتعلق بحقوق الخصمين فلا تكون سببا للنقض الا اذا طلب أحدهما ذلك واهملت المحكمة البحث فيه .

٤ - اذا صدر في دعوى واحدة حكمان يناقض أحدهما الآخر مع ان ذات وصفة الطرفين لم تنفرا ينقض الحكم الثانى منهما كما ينقض الأول ايضا اذا كان قد صدر بصورة مخالفة للاصول والقانون .

محكمة التمييز تقرر نقض الحكم لسبب لم يرد في اللائحة :

المادة ٢٤٩ - اذا كان في الحكم والاجراءات المتخذة في الدعوى مخالفة صريحة للقانون او كان في اصول المحاكمة مخالفة تتعلق بواجبات المحكمة فعلى محكمة التمييز ان تقرر نقضه ولو لم يأت مستدعى التمييز والمميز ضده في لوائحهما على ذكر اسباب المخالفة المذكورة .

اما اذا كانت المخالفة تتعلق بحقوق الخصمين فلا تكون سببا للنقض الا اذا اعترض عليها في محكمتى البداية والاستئناف واهمل الاعتراض ثم اتى أحد الفريقين على ذكرها في لائحته التمييزية وكان من شأنها ان تغير وجه الحكم .

نقض الحكم واعادة القضية للنظر فيها :

المادة ٢٥٠ - متى قررت محكمة التمييز نقض الحكم واعادته ترسله الى المحكمة التى أصدرته لتعيد النظر في الدعوى الا اذا كان النقض بسبب عدم صلاحية المحكمة ووظيفتها، ففي هذه الحالة تحيل الدعوى الى المحكمة التى من اختصاصها النظر فيها .

ماذا يترتب من الاجراءات بعد نقض الحكم :

المادة ٢٥١ - اذا نقض الحكم بسبب :

١ - وقوع خطأ في اصول المحاكمة يعتبر النقض شاملا لذلك القسم من الاجراءات التى وقعت بعد السبب الذى اوجب النقض .

٢ - كونه مغايرا للقانون ، يترتب على المحكمة التى أعيد اليها ان تدعو الفريقين وتصحح حكمها بمواجهتهما .

٣ - نقض الحكم الأخير من الحكامين المتناقضين فلا يبقى لزوم لرؤية الدعوى الثانية ولكن اذا نقض الحكامين كليهما يجب اعادة الدعوى الى المحكمة التى من اختصاصها النظر فيها لتراها وتفصل فيها من جديد .

تعيين يوم لاستئناف النظر بالدعوى :

المادة ٢٥٢ - اذا نقض الحكم المميز واعيد الى المحكمة التى أصدرته وجب عليها ان تدعو الفرقاء في الدعوى للمرافعة في يوم تعيينه لهذا الغرض بناء على مراجعة أى منهم وتستأنف النظر في الدعوى .

صلاحية المحكمة التى أعيد اليها الحكم المنقوض:

المادة ٢٥٣ - في اليوم المعين تتلو المحكمة قرار التمييز المتضمن نقض الحكم وتسمع اقوال الفرقاء بشأن قبول النقض أو عدم قبوله ثم تقرر قبول النقض أو الاصرار على الحكم السابق ، فاذا قررت القبول تسير في الدعوى بدءا من النقطة المنقوضة وتفصل فيها ، واذا قررت الاصرار على حكمها السابق للعلل والاسباب التى استندت اليها في الحكم المنقوض واستدعى أحد الطرفين تمييز قرار الاصرار يجوز لمحكمة التمييز ان :

١ - تدقق فيه مرة ثانية وتصدر قرارها اما بتأييد الحكم أو نقضه فاذا قررت نقضه للأسباب التى اوجبت النقض الأول تعيد الدعوى الى المحكمة التى أصدرت الحكم فيها وعندئذ يترتب عليها ان تمثل لهذا القرار ، أو

٢ - تتولى رؤية الدعوى مرافعة وتفصل فيها بالوجه الذى تراه موافقا للعدل والقانون ، والحكم الذى يصدر بهذه الصورة لا يقبل أى اعتراض أو مراجعة أخرى .

تصدر القرارات بالاجماع أو بالاكثرية :

المادة ٢٥٤ - تصدر محكمة التمييز قراراتها باجماع الآراء أو بأكثريتها ويجب ان تحتوى هذه القرارات على :

١ - اسم الفريقين وعنوانهما ومهنتهما ومحل اقامتهما .

- ٢ - خلاصة وافية للحكم المميز .
٣ - الأسباب التي أوردها الطرفان للطعن في الحكم المميز أو لتأييده .

٤ - القرار الذي أصدرته محكمة التمييز بتصديق الحكم المميز أو نقضه وإعادته أو نقضه والحكم في القضية مع بيان أسباب النقض أو الحكم والرد على أسباب الطعن التي لها تأثير في جوهره سواء في التصديق أو النقض .

٥ - تاريخ صدور القرار .

٦ - الرسوم والمصاريف .

احكام محكمة التمييز قطعية :

المادة ٢٥٥ - كل حكم رفع الى محكمة التمييز واصدرت قرارها بتأييده يعتبر قطعيًا لا يقبل أي اعتراض أو مراجعة أخرى .

الفصل الثالث والثلاثون

الاصول التي تتبع امام محكمة التمييز

بصفتها محكمة عدل عليا

اصول المرافعات :

المادة ٢٥٦ - تبدأ كافة الاجراءات لدى محكمة التمييز بصفتها محكمة عدل عليا بتقديم استدعاء الى قلم المحكمة .

النظر التمهيدى في الاستدعاء :

المادة ٢٥٧ - لدى تقديم الاستدعاء يعين رئيس المحكمة وقتًا لسماع المستدعي أو محاميه - دون دعوة الفريق الآخر - بشأن اصدار قرار موقت أو اصدار مذكرة لبيان الاسباب الموجبة أو المانعة وتنظر المحكمة في طلبه ، فان رأت ان الاسباب التي قدمها تبرر ذلك ، تصدر قرارًا موقتًا أو مذكرة بتبليغ استدعاء المستدعي وما قدمه من أوراق مؤيدة له الى المستدعي ضده ولكل شخص آخر تأمر المحكمة بتبليغها اليه .

تقديم لائحة جوابية :

المادة ٢٥٨ - اذا رغب المستدعي ضده في معارضة اصدار قرار قطعى وجب عليه خلال

ثمانية أيام من تاريخ تبليغه الاستدعاء أو خلال المدة التي تأمر بها المحكمة - سواء أكانت أقصر أم أطول من ذلك - أن يقدم لائحة جوابية مع نسخة منها لتبليغها للمستدعي فاذا تخلف عن تقديم اللائحة وفق ما ذكر لا يجوز سماعه في معارضة الاستدعاء ، الا اذا أوعزت المحكمة بخلاف ذلك .

تاريخ النظر في الاستدعاء :

المادة ٢٥٩ - اذا قدمت اللائحة الجوابية يدرج رئيس المحكمة الاستدعاء في قائمة القضايا ويعين تاريخ ووقت النظر فيه ويبلغ ذلك للفرقاء الا اذا كان موعد النظر في الاستدعاء قد عين في القرار الموقت .

رد كل من الطرفين اعلى حجج الآخر :

المادة ٢٦٠ - ١ - لدى النظر في الاستدعاء يقوم المستدعي ضده بادىء ذى بدء بمخاطبة المحكمة ويكون للمستدعي الحق في الرد عليه ، ويشترط في ذلك ان يجوز للمحكمة اذا ما استصوبت أن تسمح للمستدعي ضده أن يرد على أية حجج أدلى بها المستدعي .

٢ - يجوز للمحكمة أن تسمح للفرقاء بتقديم بيئة بالطريقة التي تستصوبها .

اصدار قرار تمهيدى :

المادة ٢٦١ - ليس في هذه الاصول ما يمنع المحكمة من اصدار أى قرار تمهيدى تستصوب اصداره في القضية .

الفصل الرابع والثلاثون

الاصول التي تتبع امام المحكمة الخاصة

الفصل فيما اذا كانت الدعوى هي دعوى احوال شخصية :

المادة ٢٦٢ - اذا نشأت مسألة تتعلق بقضية فيما اذا كانت قضية احوال شخصية داخله في الصلاحية المطلقة المخولة لمحكمة دينية أم لا فعلى الفرقاء ذوى الشأن أو على المحكمة التي نشأت أمامها هذه المسألة أن يحيلوها الى المحكمة الخاصة المنصوص عليها في المادة (١١) من قانون تشكيل المحاكم النظامية بمذكرة

تقدم الى رئيس كتبة محكمة التمييز .

شكل المذكرة :

المادة ٢٦٣ - تحتوى كل مذكرة على فقرات ترقم بأرقام متسلسلة وتتضمن بصورة موجزة :

١ - الوقائع الجوهرية المتفق عليها من الفرقاء .

٢ - الوقائع الجوهرية التى هى موضوع النزاع .

٣ - ادعاءات كل من الفريقين .

سماع المسألة وفصلها :

المادة ٢٦٤ - يقوم رئيس الكتبة لدى تسلمه مذكرة كهذه بتبليغ الفرقاء مذكرات حضور للمثول أمام المحكمة الخاصة فى الموعد الذى يعينه لذلك وفى هذا الموعد تسمع المحكمة اقوال الطرفين فيما يتعلق بالمسألة التى يطلب اليها اصدار قرارها فيها وفصلها وتحقيقا لهذا الغرض يكون للمحكمة الخاصة جميع الصلاحيات المخولة الى محكمة بدائية بمقتضى هذا القانون وتتبع عندئذ بقدر ما تتطلبه الظروف اصول المحاكمات الحقوقية لدى المحاكم البدائية فيما يتعلق بسماع الدعوى وفصلها .

تسجيل الاستنتاج :

المادة ٢٦٥ - عندما تتم المحكمة الخاصة فصل المسألة المقدمة اليها تسجل الاستنتاج الذى توصلت اليه بشأنها وتصدر قرارها بنفس الطريقة التى تجرى عليها المحاكم البدائية فى مثل هذه الحالة .

الفصل الخامس والثلاثون

احكام مختلفة

الاغلاط الكتابية :

المادة ٢٦٦ - يجوز للمحكمة فى كل وقت أن تصحح من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم الاغلاط الكتابية أو الحسابية التى تقع فى الأحكام والقرارات عن طريق السهو العرضى .

حساب المدة :

المادة ٢٦٧ - لدى حساب الزمن ايفاء للغايات المقصودة من هذا القانون تتبع القاعدة التالية :

١ - ان المدة المشار اليها بعدد من الأيام ابتداء من وقوع حادثة أو القيام بعمل أو شيء أو فيما يتعلق بمهل الاعتراض والاستئناف والتمييز وتقديم اللوائح تعتبر غير شاملة لليوم الذى وقعت الحادثة أو جرى فيه ذلك العمل أو الشيء .

٢ - لا تحسب أيام العطل الرسمية من المدة المقررة اذا جاءت فى نهاية المدة .

٣ - كل اعلام صدر من محكمة يبقى مرعيا . معتبرا ما لم تفسخه أو تنقضه بحسب الاصول والقانون تلك المحكمة أو محكمة أخرى أعلى منها وينفذ حكمه على كلا الخصمين المتداعيين بالذات أو على من قام مقامهما ولا يسرى على غيرهما ، ومع ذلك فلو حكم على عدة أشخاص وكان بينهم وجه ارتباط قانونى يمنع من الحكم على أحدهم وبراءة ذمة الآخر ، فانهم جميعهم يستفيدون من الحكم الصادر بتبرئة الذمة فى الدعوى الاعتراضية أو فى الاستئناف أو التمييز وان كان المعارض أو المستأنف أو المميز واحد منهم فقط .

الأنهاء :

المادة ٢٦٨ (١) - ١ - مع مراعاة ما ورد فى قانون نقابة المحامين ، كل من أبدى أثناء انعقاد المحكمة حركة من شأنها اعاقا المحكمة عن تادية وظيفتها أو أحدث ضجيجا باستحسانه أو باستهجانته لآى أمر بالكلام أو بأى صورة كانت فان الرئيس يأمره بالانصراف فان لم يذعن يقبض عليه فوراً ويعاقب من قبل المحكمة ذاتها بغرامة لا تتجاوز دينارا واحداً أو بالحبس مدة لا تتجاوز الثلاثة أيام ويكون قرارها قطعيا .

٢ - اذا تجاسر أثناء انعقاد المحكمة على تحقير أو تهديد هيئة المحكمة أو أحد قضاتها فانها تأمر بالقبض عليه وتوقفه فوراً ثم تحيله

(١) مضافة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٦ الجريدة الرسمية العدد ١٢١٠ فى ١٦/١٢/١٩٥٦ ، وقد أعيد ترقيم المواد التالية لهذه المادة بموجب القانون ذاته .

الى المدعى العام لاتخاذ الاجراءات القانونية بحقه بموجب ورقة ضبط تنظم من قبلها .
الالفاء :

المادة ٢٦٩ - تلغى القوانين وأصول المحاكمات التالية :

١ - قانون أصول المحاكمات الحقوقية العثمانى الصادر بتاريخ ١٩ جمادى الآخرة سنة ١٢٩٦ وذيله الصادر بتاريخ ٨ ربيع الآخر سنة ١٣٢٩ .

٢ - قانون تعديل أصول المحاكمات الحقوقية رقم (٣١) لسنة ١٩٤٦ المنشور في العدد (٨٨٠) من الجريدة الرسمية (أردنى) .

٣ - قانون أصول المحاكمات الحقوقية رقم (١٤) لسنة ١٩٣٨ عدد (١) الممتاز من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ٧ أيار سنة ١٩٣٨ الملحق رقم (١) .

٤ - قانون أصول المحاكمات الحقوقية رقم (٥٣) لسنة ١٩٣٩ عدد (٩٦٨) الممتاز من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ١١ كانون الأول سنة ١٩٣٩ الملحق رقم (١) .

٥ - قانون أصول المحاكمات الحقوقية المعدل (رقم (٤٤) لسنة ١٩٤٤ عدد ١٣٨٠ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ٢٨ كانون الأول سنة ١٩٤٤ الملحق رقم (١) .

٦ - أصول المحاكمات الحقوقية لسنة ١٩٣٨ عدد (٧٥٥) الممتاز من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ٣١ كانون الثانى سنة ١٩٣٨ الملحق رقم (٣) .

٧ - أصول المحاكمات الحقوقية (المعدلة) لسنة ١٩٣٨ عدد ٧٨٠ الممتاز من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ٥ أيار سنة ١٩٣٨ الملحق رقم (٢) .

٨ - أصول المحاكمات الحقوقية (المعدلة) لسنة ١٩٣٨ عدد ٧٩٢ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٨ الملحق رقم (٢) .

٩ - أصول المحاكمات الحقوقية (المعدلة) لسنة ١٩٣٩ عدد ٨٧٥ من الوقائع الفلسطينية

المؤرخ في ٣٠ آذار سنة ١٩٣٩ الملحق رقم (٢) .

١٠ - أصول المحاكمات الحقوقية (المعدلة) نمرة (٢) لسنة ١٩٣٩ عدد (٨٩١) من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ١ حزيران سنة ١٩٣٩ الملحق رقم (٢) .

١١ - أصول المحاكمات الحقوقية (المعدلة) لسنة ١٩٤٥ عدد ١٤٠٦ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ٣ أيار سنة ١٩٤٥ الملحق رقم (٢) .

١٢ - أصول المحاكمات الحقوقية (المعدلة) نمرة (٢) لسنة ١٩٤٥ عدد ١٤٤٨ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ١ تشرين الثانى سنة ١٩٤٥ الملحق رقم (٢) .

١٣ - أصول المحاكمات الحقوقية (المعدلة) لسنة ١٩٤٧ عدد ١٦٠٢ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ٧ آب سنة ١٩٤٧ الملحق رقم (٢) .

١٤ - أصول مخصصات الشهود لسنة ١٩٢٧ و ١٩٣٢ المنشورة في المجلد الرابع من مجموعة القوانين الفلسطينية صفحة ٣٠٤١ .

١٥ - أصول المحكمة العليا لسنة ١٩٣٧ عدد ٦٧٨ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ١ نيسان سنة ١٩٣٧ الملحق رقم (٢) .

١٦ - أصول المحكمة العليا (المعدلة) لسنة ١٩٣٩ عدد ٩٠٣ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ١٣ تموز سنة ١٩٣٩ الملحق رقم (٢) .

١٧ - أصول المحكمة العليا (المعدلة) لسنة ١٩٤٠ عدد ١٠٥١ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ١٧ تشرين الاول سنة ١٩٤٠ الملحق رقم (٢) .

١٨ - كل تشريع أردنى أو فلسطينى صادر قبل سن هذا القانون الى المدى الذى تكون فيه تلك التشريعات مغايرة لأحكام هذا القانون .

المادة ٢٧٠ - رئيس الوزراء ووزير العدلية مكلفان بتنفيذ أحكام هذا القانون .
١٩٥٢/٥/٢٧ .

الذيل

نفقات الشهود

الصنف الذي ينتمى اليه الشاهد

أرباب المهن الحرة والوجهاء والتجار
سائر اصناف الشهود

الشخص الذي يدعى كخبير لقضاء ما يقتضيه
من الوقت في أى عمل من أعمال الخبرة مما
تتطلبه القضية

عن الحضور المبلغ الذي تقرره المحكمة على ان	عن كل ليلة يقضيها الشاهد خارج بيته
لا يتجاوز	
٥٠٠ فلس	٦٠٠ فلس
٢٥٠ فلسا	٢٥٠ فلسا
١٠ دنانير	٦٠٠ فلس

نحن طلال الاول ملك المملكة الأردنية

الهاشمية .

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور .
وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب
نصادق على القانون الاتى ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :

قانون الاجراء (١)

قانون رقم (٣١) لسنة ١٩٥٢

اسم القانون وبدء العمل به :

المادة ١ - يسمى هذا القانون قانون
الاجراء ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة
الرسمية .

صلاحية دائرة الاجراء :

المادة ٢ - ينأط بدوائر الاجراء تنفيذ
الأحكام الصادرة من جميع المحاكم الحقوقية
والشرعية والدينية وأحكام المحاكم الجزائية
المتعلقة بالحقوق الشخصية والسندات
والأحكام والقرارات الصادرة من أية محكمة
أو مجلس أو سلطة أخرى نصت قوانينها
الخاصة على أن تتولى دوائر الاجراء تنفيذها .
يحق للمحكوم له أن يطلب من أية دائرة
من دوائر الاجراء تنفيذ الحكم الذى بيده .
تحديد صلاحية رؤساء الاجراء :

المادة ٣ - ١ - يمارس رئيس المحكمة البدائية
صلاحية تنفيذ جميع الأحكام الصادرة من
المحاكم والأحكام الأخرى والمستندات والمقررات
المبينة في المادة السابقة بصفته رئيس الاجراء
٢ - يمارس قاضى الصلح الصلاحيات
المذكورة في الفقرة السابقة في الأماكن التى
ليس فيها محكمة بداية .

٣ - يجوز لرئيس المحكمة البدائية أن
يعين بأمر كتابى أى قاض من قضاة المحكمة
البدائية أو قاضى صلح لمساعدته في مهام
وظيفته كرئيس اجراء ويجوز لهؤلاء المساعدين
مع مراعاة التعليمات العامة والخاصة التى قد
يصدرها رئيس المحكمة البدائية أو القيود التى
قد يفرضها أن يمارسوا جميع أو بعض
الصلاحيات التى لرئيس المحكمة البدائية بصفته
رئيس اجراء حق ممارستها .

الاعتراض على قرار رئيس الاجراء :

المادة ٤ - يصدر رئيس الاجراء القرار
فيما يعرض عليه من المعاملات الاجرائية راسا
دون حاجة للرجوع الى المحاكم لاعطاء القرار
فيما ذكر ، ويحق للمتضرر من هذا القرار أن
يعترض عليه كتابة ، فان وجد أن اعتراضه
جدير بالقبول يلغى القرار المعارض عليه أو
يعدل بحسب الاقتضاء .

استئناف قرارات رئيس الاجراء :

المادة ٥ - ١ - كل قرار يصدره رئيس
الاجراء يكون قابلا للاستئناف الى محكمة
الاستئناف اذا تعلق بالأمور التالية : -
(١) اختصاص دائرة الاجراء في تنفيذ
حكم ما .

(ب) كون الأموال المحجوزة من الأموال
التي يجوز أو لا يجوز حجزها أو بيعها .
(ج) حق اشتراك أى شخص آخر في
الحجز أو عدم اشتراكه .

(د) حق الرجحان بين المحكوم لهم .
(هـ) تأجيل تنفيذ الحكم لسبب ما .

(و) ما اذا كان يجوز أو لا يجوز حبس من يتخلف عن دفع المبلغ المحكوم به .

(ز) اية تسوية يتقدم ببيانها المحكوم عليه لتسديد المبلغ المحكوم به .

٢ - تستأنف قرارات رئيس الاجراء الى محكمة الاستئناف خلال اسبوع من تاريخ صدوره اذا اعطى بحضور الشخص الذي صدر القرار ضده واعتبارا من اليوم الثاني لتبليغه اليه اذا صدر القرار في غيابه .

٣ - يعتبر الاستئناف بمقتضى احكام هذه المادة من الأمور المستعجلة وينظر فيه تدقيقا الا اذا رأت المحكمة خلاف ذلك ، ويعتبر قرار محكمة الاستئناف نهائيا .

٤ - الاستئناف بمقتضى احكام هذه المادة يؤخر التنفيذ الى أن تبت محكمة الاستئناف فيه على أنه اذا كان الاستئناف من أجل قرار بالحبس يجب على المستأنف أن يقدم كفيلا يوافق عليه رئيس الاجراء يعطى سنداً عليه بأى مبلغ براه الرئيس مناسبا يتعهد فيه أن يحضر المحكوم عليه الى دائرة الاجراء كلما طلب اليه ذلك .

واذا تخلف الكفيل عن احضار مكفولة يفرم بدل الكفالة المذكور في السند ويحصل منه بالطريقة التي تنفذ بها الاحكام في دائرة الاجراء .

معاملات دوائر الحكومة :

المادة ٦ - تتولى النيابة العامة تعقب معاملة الاجراء التي تعود للدوائر الحكومية .
الاحكام القابلة للتنفيذ :

المادة ٧ - الاعلام الذي لا يتضمن الحكم بتسليم شيء معين أو بعمل شيء معين أو بعدم عمله لا يكون قابلا للتنفيذ .

تفسير وايضاح الاحكام المبهمه :

المادة ٨ - اذا كان في الاعلام ابهام أو فيه ما يحتاج للايضاح يترتب على مأمور الاجراء قبل انفاذه أن يستوضح المحكمة راسا وكتابة

عن الجهة المبهمه عليه وأن يوعز الى الطرفين بمراجعة المحكمة اذا ظهر له أثناء التنفيذ أن هنالك ما يفتقر في حله الى حكم تصدره ، على أن هذا الايعاز لا يؤخر تنفيذ الاقسام الواضحة من الاعلام مما لا يتوقف على الأمور التي أوعز بمراجعة المحكمة من أجلها .

متى تباشر دائرة الاجراء بالتنفيذ :

المادة ٩ - على دوائر الاجراء أن لا تباشر أية معاملة تنفيذية ما لم يكن لديها اعلام لازم الاجراء باستثناء ما نصت القوانين والانظمة الخاصة على لزوم اجرائه بدون اعلام وباستثناء التنفيذ على من يكفل أو يقبل الحوالة في دائرة الاجراء بالمبلغ المحكوم به أو جزء منه .
تاخير التنفيذ :

المادة ١٠ - يجب على مأمور الاجراء أن لا يؤخر تنفيذ اعلام بدون سبب قانوني على أنه اذا ظهر أثناء قيامه بمعاملة تنفيذية ما يحول دون المثابرة عليها جاز له أن يرجئها مدة مناسبة .

الباب الاول

في وظائف رؤساء الاجراء ومأموري الاجراء

ومعاونيهم والكتبه والمباشرين

اختصاص رئيس الاجراء :

المادة ١١ - وضع الحجز على نقود المديون وأمواله وفك الحجز عنها وبيع الاموال المحجوزة وحبس المدين والتفويض باستعمال القوة الجبرية هي من اختصاص رؤساء الاجراء أو من يقوم مقامهم .
اختصاص مأمور الاجراء :

المادة ١٢ - المعاملات التي يقتضيها تنفيذ الاعلامات والسندات والمقررات المودعة دوائر الاجراء مثل تبليغ أوراق الأخبار ودفع المبالغ المحصلة من المدين الى الدائن واستيفاء رسوم التنفيذ هي من اختصاص مأموري الاجراء .

أما المعاملات التي هي من اختصاص رئيس
الاجراء فيتولون اجراءها بعد ان يحصلوا على
امر الرئيس بها .

وظائف مباشرى الاجراء :

المادة ١٣ - وظائف مباشرى الاجراء هي
تبليغ الاعلامات والاوراق المتعلقة بأمور الاجراء
وتنفيذ أوامر رئيس الاجراء وأمور الاجراء في
جميع معاملات التبليغ والتنفيذ .

وظائف المعاوين والكتبة :

المادة ١٤ - المعاوين والكتبة في دوائر
الاجراء مكلفون بتنظيم اوراق ومحاضر دائرة
الاجراء وسائر ما يعهد به اليهم الرئيس
وامور الاجراء كاجراء المعاملات التنفيذية من
حجز وتخلية وبيع .

مساعدة الشرطة في معاملات التنفيذ :

المادة ١٥ - يعطى مأمورو الاجراء
ومعاونوهم وكتبة دوائر الاجراء ومحضروها
امرا كتابيا مختوما بختم دائرة الاجراء يخولهم
حق مراجعة مأمورى الشرطة لتمكينهم من
القيام بما يعهد اليهم به من وظائف اجرائية ،
ويجب على كل من يبرز اليه هذا الامر الخطى
ان يساعدهم على القيام بوظائفهم ومن تخلف
منهم عن القيام بالمساعدة يعاقب بالعقوبة
المرتبطة في القوانين الجزائية على من يقصر في
انفاذ امر آمره .

الباب الثانى

في شروط الاجراء

تبليغ الحكم الغيابى :

المادة ١٦ - لا يباشر في تنفيذ اى حكم
غيابى قبل ان يكون مبلغا للمحكوم عليه او من
يقوم مقامه ، اما من المحكمة التي اصدرته واما
من دائرة الاجراء التي قدم اليها بطلب التنفيذ .
صرف النظر عن تبليغ المحكوم عليه :

المادة ١٧ - اذا حضر المحكوم عليه الى
دائرة الاجراء وصرح في محضر الاجراء بأنه
يصرف النظر عن تبليغه الاعلام وورقة الاخبار

وايد افادته هذه بتوقيعه يشابر على معاملات
التنفيذ دون حاجة الى تبليغ الاعلام وورقة
الاخبار .

ضياح سند التبليغ :

المادة ١٨ - اذا اضاع المحكوم له سند
تبليغ الاعلام ورفض المحكوم عليه ان يوقع على
الشرح الذى يحضر في محضر الاجراء مشعرا
تبليغه الاعلام المذكور يتحتم عندئذ اعادة
التبليغ من جديد .

تنفيذ الاعلامات الغيابية خلال مدة الاعتراض والاستئناف :

المادة ١٩ - يجوز تنفيذ الاعلامات الغيابية
ضمن مهلة الاعتراض والاعلامات الوجيهة
ضمن مدة الاستئناف والتميز على انه اذا
ابرز المحكوم عليه وثيقة تشعر بوقوع الاعتراض
او الاستئناف او التميز او ابرز في اية
حالة اخرى قرارا بتأخير التنفيذ يجب عندئذ
تأخير التنفيذ .

تنفيذ الحكم بالحقوق الشخصية :

المادة ٢٠ - الاعلامات بالحقوق الشخصية
الصادرة من المحاكم الجزائية لا تنفذ قبل
اكتسابها الصورة القطعية .

لزوم ابراز الحكم الاستئنافى او اعلام التميز :

المادة ٢١ - اذا صدر حكم نتيجة لمحكمة
اعتراضية او استئنافية او تميزية على اعلام
قدم للتنفيذ ، يترتب على المحكوم له اخيرا ان
يبرز الاعلام الاخير الى دائرة الاجراء لاجل
المثابرة على التنفيذ .

توقيف التنفيذ :

المادة ٢٢ - عندما يبرز المحكوم عليه
اوراقا تستلزم تأخير التنفيذ وفاقا للمواد
السابقة يجب وقف معاملات التنفيذ عند الحد
الذى وصلت اليه ولا تجوز العودة الى التنفيذ
الا عندما يقدم الى دائرة الاجراء الاعلام
الصادر بنتيجة المحكمة .

لا تعاد معاملات التنفيذ :

المادة ٢٣ - يجب أن لا تعاد معاملات التنفيذ التي تمت قبل إبراز الأوراق التي أوجبت تأخير التنفيذ ، فإذا كانت أموال المدين قد حجزت فيجب أن يبقى الحجز عليها إلى نتيجة المحاكمة ، غير أنه إذا كان في الاحتفاظ بالمال المحجوز إلى نتيجة المحاكمة ضرر كان يخشى من تلفه أو تكون اجرة حفظه قد تاتي عليه أو يخشى من تدنى سعره تدنى فاحشا ولم يعرض المدين طريقة أخرى تكفل الدين وتضمن وفاءه ، يأمر رئيس الاجراء ببيع المحجوز وحفظ ثمنه .

وإذا ابرز المدين اعلاما آخر يفيد أن الاعلام الذي حجزت أمواله بمقتضاه قد فسخ يبلغ الدائن ورقة اخبار حسب الأصول حتى إذا لم يثبت أنه راجع المحكمة مرة ثانية في شأن الاعلام الثاني ، يرفع الحجز أو يرد الثمن المحفوظ إلى الذي عد مديونا بحكم الاعلام الأول .

الاجراء المعجل والكفالة :

المادة ٢٤ - إذا طلب أصحاب الاعلام المتضمنة الحكم مع الاجراء المعجل تنفيذها بصورة عادية لا يطلب منهم تقديم كفالة أما إذا ابرز المحكوم عليه وثيقة تفيد أنه راجع إحدى الطرق القانونية للطعن في الاعلام ففي هذه الحالة يجب وقف معاملات التنفيذ إلى أن يقدم المحكوم له الكفالة .

متى يؤخر التنفيذ :

المادة ٢٥ - إذا لم يبرز اعلام بفسخ الاعلام المتضمن الحكم مع الاجراء المعجل أو لم تبطل محكمة الاستئناف قرار الاجراء المعجل ولم يصدر قرار من محكمة أخرى بتوقيفه لا يجوز تأخيره مطلقا .

وفاة المحكوم عليه بعد تبليغه الحكم :

المادة ٢٦ - إذا بلغ المحكوم عليه الاعلام الذي لم يكتسب الصورة القطعية قبل تنفيذه يجب تبليغه إلى الورثة حسب الأصول لكي ينفذ على التركة ، أما توفي المحكوم عليه أثناء

تنفيذ اعلام مكتسب الصورة القطعية فيكتفى بتبليغ ورقة الاخبار إلى الورثة المطلوب تنفيذ الاعلام عليهم دون حاجة لتبليغ الاعلام اليهم وان كان الورثة قد اقتسموا التركة بينهم ينفذ حكم الاعلام عليهم كل بقدر نصيبه .

انكار الورثة وضع يدهم على التركة :

المادة ٢٧ - إذا انكر الورثة أثناء تنفيذ الاعلام وضع يدهم على التركة أو جزء منها ولم يمكن اثبات ذلك بأوراق رسمية ولم يكن للمتوفى أموال ظاهرة يترتب على الدائن عندئذ أن يثبت في المحكمة المختصة وضع يد الورثة على التركة ويحصل على اعلام بذلك .

وفاة المحكوم عليه قبل وفاء الدين :

المادة ٢٨ - إذا توفي المدين قبل وفاء الدين المحكوم به وجب على الدائن أن يحلف أمام رئيس الاجراء يمين الاستظهار ليتمكن من استيفاء مطلوبة من الاموال التي تركها المدين أو من التركة الجارية تحريرها في المحكمة الشرعية .

استيفاء الدين من الصغار وفاقدى الأهلية :

المادة ٢٩ - يستوفى الدين المحكوم به على الصغار وفاقدى الأهلية من أموالهم الموجودة لدى المحكمة الشرعية .

تأثير الحكم الاستثنائي على المعاملات السابقة :

المادة ٣٠ - الاعلام التي نفذت أحكامها تماما إذا عدلت أو ابطلت عند الاعتراض أو فسخت أو نقضت من محكمة أعلى وصدر اعلام بأن المحكوم له غير محق في دعواه أو بجزء منها واكتسب هذا الحكم الصورة القطعية ترد المعاملات الاجرائية إلى حالتها السابقة دون حاجة في ذلك إلى حكم جديد .

متى تنقطع الفائدة :

المادة ٣١ - للمدين أن يراجع دائرة الاجراء بالاعلام الذي بيده ويدفع إليها الدين المحكوم به عليه وابتداء من تاريخ الدفع تنقطع عنه فائدة ما دفعه .

الادعاء بالإيصال خارج دائرة الاجراء :

المادة ٣٢ - إذا ادعى المدين أنه أدى بعد الحكم وخارج دائرة الاجراء الدين المحكوم به

الى الدائن أو صالحه عليه أو أنه أبراه منه وانكر الدائن ذلك فعلى مأمور الاجراء أن يطلب الى المدين أن يقيم الدليل على ما يدعيه فان رأى أن الدفع مرجح الثبوت امهل المدين مدة مناسبة ليراجع خلالها المحكمة ليثبت مدعاه فان ابرز وثيقة تثبت أنه راجعها ضمن هذه المدة تترك معاملات التنفيذ عند الحد الذى وقفت عنده الى نتيجة المحاكمة .

الباب الثالث

في اصول الاجراء

المباشرة في التنفيذ :

المادة ٣٣ - طلب تنفيذ الاعلام يكون بتسليمه الى دائرة الاجراء راسا دون حاجة لتقديم استدعاء ، وفور هذا التسليم يقيد في الدفتر المخصص لقيد الاعلامات ويعطى المستدعى وصل يتضمن رقم القيد .

على دائرة الاجراء ان تنظم لأجل الاعلامات المسلمة اليها محضرا في شكل اضبارة متسلسلة الارقام تدرج في اعلاه طلب المحكوم له تنفيذ حكم الاعلام وتطلب اليه أن يوقعه ، ثم تكتب فيه تاريخ الاعلام ورقمه وخلاصة الحكم المدرجة فيه والمحكمة التى أصدرته وأسماء الطرفين وشهرتهما وتاريخ تبليغ الاعلام وورقة الاخبار المرسلة للمحكوم عليه وجميع ما يتبع ذلك من المعاملات والقرارات التنفيذية على الترتيب اما اذا طلب تنفيذ الاعلام باستدعاء مخصوص فلا يبقى ثمة حاجة لتوقيع المحكوم له على المحضر .

ارسال ورقة الاخبار للمحكوم عليه :

المادة ٣٤ - ١ - يجب على مأمور الاجراء أن يرسل الى المحكوم عليه ورقة اخبار مختومة بختم دائرة الاجراء يطلب اليه فيها أن يذعن لحكم الاعلام وينفذه برضاه خلال اسبوع الا أن يكون المحكوم به من المواد المستعجلة كتسليم الاشياء التى يخشى تلفها أو ضياعها فتكون المدة اربعا وعشرين ساعة ، واذا كان للمحكوم

عليه اى اعتراض يستلزم تأخير التنفيذ فله أن يبيديه .

٢ - يجب أن يدرج فى ورقة الاخبار هذه اسم كل من المحكوم له والمحكوم عليه وشهرتهما ومحل اقامتهما واسم المحكمة التى اصدرت الحكم ونوع المحكوم به ومقداره .

٣ - تعتبر المهلة المعطاة للمحكوم عليه من تاريخ تبليغه ورقة الاخبار .

٤ - ان احتواء الاعلام على حكم بتعجيل التنفيذ لا يستلزم عده من المواد المستعجلة .
حجز اموال المحكوم عليه غير المنقولة :

المادة ٣٥ - يجوز حجز اموال المحكوم عليه غير المنقولة قبل مرور المدة القانونية على ورقة الاخبار المبلغة اليه واذا اقتنعت دائرة الاجراء أن المحكوم عليه أخذ بتهريب امواله يجوز لها ايضا أن توقع الحجز على المنقول منها .

عدم العثور على المحكوم عليه :

المادة ٣٦ - ١ - اذا كان المحكوم عليه مجهول محل الاقامة أو كان متواريا يأمر رئيس الاجراء باعلانه بورقة اعلان تعلق نسخة منها في موقع بارز من محل اقامته الأخير ونسخة اخرى في ديوان دائرة الاجراء وتنشر النسخة الثالثة في الصحف المحلية .

٢ - تتضمن ورقة الاعلان المبينة في الفقرة السابقة اخطار المحكوم عليه بأن يحضر الى دائرة الاجراء في غضون شهر من تاريخ الاعلان وبانه اذا لم يحضر خلال المدة المذكورة فان دائرة الاجراء ستباشر معاملة التنفيذ .

٣ - اذا لم يظهر المحكوم عليه خلال المدة المذكورة يعد ممتنعا عن تنفيذ حكم الاعلام برضاه وتتولى دائرة الاجراء تنفيذه .

٤ - يجوز حجز اموال المحكوم عليه المنقولة وغير المنقولة في غضون مدة الاعلان المذكور ولكن لا يجوز بيعها قبل انقضاء المهلة الا اذا كان يخشى من تلفها أو ضياعها .

هـ - بعد الاعلان للفائب أو المتوارى على ما هو مبين في الفقرة الأولى تراعى في سائر التبليغات مهلها المعينة في القانون .

عدم اذعان المحكوم عليه للحكم :

المادة ٣٧ - اذا لم ينفذ المحكوم عليه حكم الاعلام برضاه تتولى دائرة الاجراء تنفيذه حسب الصلاحيات الممنوحة لها في هذا القانون .

عدم تسليم الصغير أو الشيء المقرر تسليمه :

المادة ٣٨ - اذا لم يدعن المحكوم عليه ويسلم برضاه العين المحكوم عليه بتسليمه ولم يكن ذلك العين ظاهرا للعيان ولم يقنع رئيس الاجراء بصحة ما بينه من ادلة على تلفه أو ضياعه يجوز له أن يقرر حبسه وفقا لاحكام الباب الخامس من هذا القانون ، وان كان المحكوم بتسليمه صغيرا واقتنع رئيس الاجراء بقدرة المحكوم عليه على تسليمه لا يطلق سراحه من السجن ما لم يسلمه ، على انه عندما يكون عدم تسليم المحكوم به ناشئا عن أسباب خارجة من مقدور المحكوم عليه لا يبقى مساغ لحبسه .

تنفيذ الحكم المتضمن عمل شيء :

المادة ٣٩ - اذا كان الاعلام يتضمن الحكم بوجوب عمل شيء وامتنع المحكوم عليه عن العمل برضاه تنفذ دائرة الاجراء الحكم على أن يدفع المحكوم له نفقات العمل سلفا وعلى أن تحصل هذه النفقات بعد التنفيذ من المحكوم عليه واذا امتنع المحكوم له عن تأدية هذه النفقات تقدرها دائرة الاجراء بواسطة خبراء تنتخبهم لهذه الغاية وتتولى تحصيلها من المحكوم عليه بحجز أمواله وبيعها وفقا لاحكام هذا القانون .

تبدل اليد بعد الحكم :

المادة ٤٠ - تبدل اليد بعد الحكم لا يؤثر في المعاملات التنفيذية وعلى ذلك يجب أن يسترد ويخلى المحل المحكوم بتخليته من أي كان ، الا اذا ادعى أن اقامته في ذلك المحل ليست تبعا للمحكوم عليه ولا بطريق الاستئجار منه وابرز اوراقا مثبتة لذلك فيمهل مدة

معقولة ليراجع المحكمة ويحصل على قرار بتأخير التنفيذ ثم تتم المعاملة وفق ما يظهر في النهاية .

اشياء المحكوم عليه في المكان الذي تقرر اخلاؤه :

المادة ٤١ - اذا كان في المحل الذي أجرى اخلاؤه اموال واشياء تخص المحكوم عليه ورفض استلامها وكان أمر المحافظة عليها يستلزم نفقة يبلغ حسب الأصول انه يترتب عليه أن يراجع دائرة الاجراء خلال مهلة معينة لاستلامها ، فاذا انقضت هذه المدة ولم يراجع تباع بالمزايدة وتقتطع من ائمانها قبل كل شيء نفقات المحافظة والمزايدة ثم يحفظ الباقي امانة له .

عودة المحكوم عليه للمكان المقرر اخلاؤه :

المادة ٤٢ - اذا اخلت دائرة الاجراء محلا وسلمته الى المحكوم له ثم اعاد المحكوم عليه يده على ذلك المحل دون أن يكون هنالك سبب قانوني كالتملك من جديد نتيجة لعقد مع المحكوم له أو كالارث منه وما شابه فيترتب على دائرة الاجراء أن تتولى المعاملات التنفيذية ثانية ويكون المحكوم عليه عرضة للعقاب بمقتضى قانون العقوبات .

الباب الرابع

في حجز اموال المدين المنقولة وغير المنقولة حجز اموال المدين :

المادة ٤٣ - يحق للمحكوم له أن يضع اعلام الحكم في التنفيذ ويطلب حجز نقود المحكوم عليه الموجودة في يده أو في يد شخص ثالث وأمواله المنقولة وغير المنقولة وبيعها وفق الأصول وضمن الشروط المبينة في هذا الباب .

الفصل الاول

حجز الاموال المنقولة وبيعها

حجز الاموال المنقولة :

المادة ٤٤ - عندما يقرر بطلب الدائن حجز نقود المحكوم عليه وأمواله واشيائه يعين مأمور الاجراء أحد المعاوين أو الكتبة في دائرة الاجراء مأمورا لتنفيذ معاملة الحجز .

كيفية اجراء الحجز :

المادة ٤٥ - يذهب مأمور الحجز المعين بموجب المادة السابقة وحده أو مع كاتب الاجراء والمحضر الى المكان الذي توجد فيه الاموال والاشياء المطلوب حجزها مصطحباً (اذا كان ذلك ممكناً) مختار الحى أو شاهدين لا علاقة ولا قرابة لهما معه ولا مع أحد الطرفين ويباشر معاملة الحجز فينظم كشفاً يدون فيه نوع النقود والاموال والاشياء المحجوزة وجنسها وقيمتها ومقدارها وينظم محضراً يبين مجرى المعاملة يوقع عليه هو والحاضرون ويقدمه الى دائرة الاجراء .

فان كانت الاموال المحجوزة من الاشياء التى يمكن نقلها وحفظها فى دائرة الاجراء كالنقود والمجوهرات يترتب عليه أن ينقلها الى دائرة الاجراء ويودعها فى المحل المخصص لحفظ الامانات .

وان كانت غير ما ذكر فله أن يختم عليها فى محالها أو ينقلها الى محل مناسب أو يسلمها الى عدل أو يقيم عليها حارساً .

وجود حجز سابق :

المادة ٤٦ - ١ - اذا رأى مأمور الحجز أن الاشياء المطلوب حجزها قد سبق حجزها من جهة أخرى فلا يضع عليها الحجز ثانية وانما يضع الحجز على ما يجده غير داخل فى محضر الحجز الاول ويعلم الدائرة التى وضعت الحجز الاول بوقوع الحجز الثانى وعندئذ تصبح جميع الاشياء المذكورة محجوزة لاجل الدينين معاً .

٢ - ان وجود اسباب قانونية تمنع من بيع الاموال المحجوزة تنفيذاً لحكم جرى بموجبه حجز سابق لا يمنع من بيعه تنفيذاً لحكم جرى بموجبه حجز ثان وفى هذه الحالة تبقى حصة الحاجز الاول امانة محجوزة .

كيفية تنفيذ امر الحجز :

المادة ٤٧ - كما يجوز تنفيذ الحجز بحضور المحكوم عليه يجوز أيضاً تنفيذه بغيابه أو فى حالة تعذر حضوره أو امتناعه عن

الحضور وللرئيس الاجراء أن يأذن بمأمور الاجراء باستعمال القوة عند ظهور اية ممانعة فى تنفيذ الحجز .

التحقق من ملكية المحكوم عليه للمال المراد حجزه :

المادة ٤٨ - ١ - على مأمور الحجز أن يحجز اموال المحكوم عليه أينما وجدها متى تحقق له أنها له ، ولو ظهر أن المحل المطلوب حجز الاشياء فيه ليس بمحل اقامة المحكوم عليه أو تبين له أن آخرين من غير عياله يقيمون معه ، واذا ظهر للمأمور أن تلك الاشياء هى لشخص غير المحكوم عليه فيجب عليه عندئذ أن لا يتعرض لحجزها بل ينظم محضراً بواقعة الحال يقدمه الى رئيس الاجراء .

رئيس الاجراء يقرر قانونية الحجز :

٢ - بعد أن يطلع رئيس الاجراء على المحضر المذكور فى الفقرة السابقة يقرر الاستمرار فى تنفيذ قرار الحجز اذا ظهر له أن الحجز وقع وفق اصوله على أن يكون للشخص الثالث الحق فى مراجعة المحكمة المختصة واثبات حقه فى الاشياء المحجوزة والا فيقرر ابطاله .

وجود المال فى محل المحكوم عليه :

المادة ٤٩ - ١ - اذا ظهر لمأمور الحجز أن المحكوم عليه هو واضع اليد على الاشياء المطلوب حجزها فى محل اقامته يتم معاملة الحجز على اعتبار أن وضع يده عليها دليل كاف على تملكه اياها دون أن يلتفت الى ما يورده هو أو أى شخص ثالث من الاعتراضات لاجل استثنائها كلها أو بعضها من الحجز ما لم يقدم اليه حكم أو قرار صادر من محكمة يقضى بتأخير الحجز أو يبرز اليه وثيقة اشعار تأخير الاجراء .

٢ - اذا ادعى أى شخص بأن المال المنقول الذى تحت يد المحكوم عليه هو ملكه وابرز وثائق رسمية تأييداً لدعواه فلا يجوز تأخير المعاملات التنفيذية بالاستناد الى الوثائق المذكورة ما لم تكن قد نظمت قبل تاريخ الحكم .

يبلغ تقرير الحجز للمحكوم عليه :

المادة ٥٠ - اذا جرى الحجز في حضور المحكوم عليه يبلغه مأمور الحجز خلاصة المحضر الذى نظمه فور معاملة الحجز فاذا لم ينفذ حكم الاعلام خلال اسبوع من تاريخ هذا التبليغ يباشر فى بيع الاموال المحجوزة بالمزايدة على أن يبدأ ببيع الاهون منها على المدين .

اذا جرى الحجز فى غياب المحكوم عليه فعلى دائرة الاجراء ان تبلغه خلاصة المحضر وتعتبر المهلة من تاريخ سند التبليغ .

اذا كانت الاشياء المحجوزة مما يخشى تلفه او كانت قيمتها لا تتحمل نفقات المحافظة عليها فلرئيس الاجراء ان يقرر بيعها فى الحال صيانة لمصلحة الطرفين .

اعلان بيع الاموال المحجوزة :

المادة ٥١ - ١ - عند مباشرة بيع اموال المحكوم عليه واشيائه المحجوزة ينشر امر البيع فى جريدة او اكثر ويعلن فى محل وجود الاشياء والمحل الذى ستباع فيه وفى ديوان دائرة الاجراء الا ان تكون قيمة الاشياء لا تتحمل نفقات النشر او لم يكن فى محل البيع جرائد فيكتفى عندئذ بتعليق اعلان عن البيع .

٢ - يجب ان يدرج فى الاعلان جنس ونوع الاموال والاشياء التى ستباع ومكان المزايدة ووقتها .

٣ - يحفظ فى اضرابة الاجراء نسخة من الجريدة ومن ورقة الاعلان .

بيع الاموال المحجوزة بالمزايدة :

المادة ٥٢ - فى الوقت المعين فى الاعلان يضع المأمور الاشياء المحجوزة بالمزايدة ويعلن عنها بواسطة المنادى ثم يبيعها ويسلمها الى طالبها بالبدل المقرر ويحرر محضرا بواقعة الحال يوقعه والحاضرون .

ان عدم حضور المحكوم له والمحكوم عليه اثناء المزايدة لا يستدعى تأخيرها .

مكان المزايدة :

المادة ٥٣ - تجرى المزايدة فى الاشياء المحجوزة فى اقرب سوق للمحل الذى حجزت فيه ولدائرة الاجراء ان تختار محلا آخر للبيع تقتضيه ماهية تلك الاشياء .

يقتصر البيع على ما يكفى لسداد الدين :

المادة ٥٤ - اذا كانت الاشياء المراد بيعها متعددة وبيع منها ما يكفى لسداد الدين وفائده والنفقات يجب توقيف المزايدة ورد الاشياء الباقية الى صاحبها .

رفض المزاد شراء المال :

المادة ٥٥ - اذا امتنع المشتري من اخذ الاشياء التى رسا مزادها عليه تعاد المزايدة عليها وفى حالة نقصان المزايدة الثانية عن الاولى تحصل دائرة الاجراء الفرق من الممتنع .

يجوز ان يؤخذ من كل من يشترك فى المزايدة عربون بمعدل عشرة بالمائة .

يرفع الحجز بموافقة :

المادة ٥٦ - لا يرفع الحجز عن اموال المدين التى اوقع الحجز عليها اكثر من دائن الا بموافقة الحاجزين ورضاهم ، ويحق لاي حاجز منهم ان يطلب الاستمرار فى التنفيذ اذا اهمل الحاجز الاول تعقب المعاملات التنفيذية وايصالها الى نهايتها فى مدتها القانونية .

بيع المال مع وجود الحجز لدين ممتاز :

المادة ٥٧ - ١ - يجوز بيع الاشياء المحجوزة لاجل دين عادى ولو كانت محجوزة لاجل دين ممتاز وفى هذه الحالة يستوفى أولا اصحاب الديون الممتازة حقوقهم ثم يدفع الباقى لأصحاب الديون العادية .

٢ - يجوز بيع الاموال الموضوعة تأميناً لدين وفق قانون وضع الاموال غير المنقولة تأميناً للدين اذا تبين ان قيمتها تزيد على الدين المؤمن ، وطلب صاحب الدين العادى بيعها وبشترط فى ذلك :

(١) ان لا تفتح المزايدة عليها بمبلغ اقل من الدين المؤمن ، و

(ب) أن يدفع عند تمام البيع أصحاب الديون الممتازة حقوقهم ثم يدفع الباقي الى صاحب الدين العادى .
زوائد المحجوزات تابعة له :

المادة ٥٨ - زوائد الاشياء المحجوزة الحاصلة بعد الحجز تعتبر تابعة لها حكما .

حجز الخضروات والحاصلات :

المادة ٥٩ - يجوز حجز الفواكه والخضروات الناضجة وسائر الحاصلات الأرضية بعد اداركها أو احتيازها ولو لم تنقل عن البيادر لحفظها في المخازن .

الأموال المستثناة من الحجز :

المادة ٦٠ - لا يجوز حجز وبيع الاشياء الآتى ذكرها :

- ١ - الالبسة والأسرة والفرش الضرورية للمدين وعياله .
- ٢ - أواني الطبخ وأدوات الأكل الضرورية للمدين وعياله .
- ٣ - الكتب والآلات والأوعية اللازمة لمزاولة المدين مهنته أو حرفته .
- ٤ - مقدار المؤونة اللازمة للمدين وعياله .
- ٥ - مقدار البذور التى تكفى لبذر المدين أرضه التى اعتاد زراعتها اذا كان زارعا .
- ٦ - الحيوانات اللازمة لمعيشة المدين وزراعة أرضه اذا كان زارعا .

٧ - علف للحيوانات المستثناة من الحجز يكفيها مدة لا تتعدى موسم البيدر .

٨ - اللباس الرسمى لموظفى الحكومة ولوازمهم الرسمية الأخرى .

٩ - الأثواب والحلل والأدوات الكنسية التى تستعمل خلال اقامة الصلاة .

١٠ - الحصص المستحقة للحكومة من حاصلات المدين سواء اكانت محصودة أم مقطوفة أم لم تكن .

١١ - النفقة .

١٢ - أموال الحكومة المنقولة وغير المنقولة .

١٣ - البوالص والشكات وسندات الأمر، إلا اذا كانت قد أجرى عليها الاخطار (بروتستو) بسبب عدم تأديتها أو أعلن افلاس حاملها . أو أصبحت في أى حال غير قابلة للانتقال فيمكن حجزها .

١٤ - الأبنية العائدة للبلديات والمجالس المحلية والأوقاف المخصصة لأداء أعمالها وكذلك الأبنية العائدة للمستشفيات المنشأة للمنافع العامة .

مالا يجوز بيعه مستقلا عن غير المنقول :

المادة ٦١ - لا يجوز حجز الأموال والأشياء التالية وبيعها مستقلة عن غير المنقول أما معه فتحجز وتباع :

١ - التوابع المتصلة بغير المنقول والمستقرة فيه بشرط أن تكون مستعملة فيما خصصت له .

٢ - الآلات والأدوات التى توضع في مزرعة لتكون مستقرة في المحل الذى وضعت فيه .

٣ - خلايا النحل وسمك البحيرات غير المحرز والمراجل والآلات التقطير والبراميل والمكابس والسماد وغيرها من الأشياء اللازمة لاحتياج المزرعة والآلات والأدوات اللازمة لادامة عمل العامل .

اكتفاء المدين بأقل مما يجب تركه له :

المادة ٦٢ - اذا كان المدين يكتفى بما هو دون الأشياء الواجب تركها له تباع هذه الأشياء ويعطى له مبلغا يكفى لشراء ما يكتفى به ، ومازاد عن ذلك يعطى الى الدائن .

نفقات الحجز تدفع سلفا :

المادة ٦٣ - يجب على أن يدفع سلفا جميع النفقات والمصاريف التى ينبغى انفاقها في سبيل الحجز والبيع على أن تحصل فيما بعد من المدين .

الفصل الثاني

في حجز نقود المدين وامواله

التي في يد شخص ثالث

حجز الأموال في يد شخص ثالث :

المادة ٦٤ - عندما تكون النقود والأموال والأشياء المطلوب حجزها في يد شخص ثالث يخطر بورقة حجز تبلغ اليه بذاته بأنه يجب عليه أن لا يسلم هذه الاموال والأشياء الى المدين وانه اذا كان له ما يقال في هذا الشأن فعليه أن يبينه في ذيل ورقة الاخطار وانه يكون مسؤولا اذا فعل غير ذلك ، ويحرر محضر تبين فيه كيفية هذا الاخطار .

الشخص الثالث يجيب على ورقة الحجز :

المادة ٦٥ - يجب على الشخص الثالث عند تبليغه ورقة الحجز أن يجيب عما اذا كان للمدين عنده نقود أو أموال أو أشياء أم لا ، فاذا ايد كون الأموال والأشياء المذكورة للمدين وجب عليه أن يبين جنسها ونوعها ويسلمها الى دائرة الاجراء متى طلبت اليه ذلك .

مراجعة المحكوم له المحكمة ضد الشخص الثالث :

المادة ٦٦ - اذا اجاب الشخص الثالث بأن النقود والأموال والأشياء المطلوبة ليست للمدين أو بأنه ليس للمدين عنده شيء مما ذكر أو لم يعط أي جواب فيخطر الدائن بلزوم مراجعة المحكمة المختصة لاثبات عدم صحة بيانات الشخص الثالث المذكور وتضمينه تلك النقود والأموال والأشياء .

مسؤولية الشخص الثالث عن المال المحجوز :

المادة ٦٧ - اذا اعترف الشخص الثالث بناء على ورقة الحجز المبلغة اليه بأن الأموال المحجوزة عنده ، ولكنه لم يسلمها الى دائرة الاجراء أو أعادها الى المدين فتحجز تلك الأموال أو يحجز ما يعادل قيمتها من أموال الشخص الثالث ويبيع بمعرفة دائرة الاجراء ويستمر في المعاملات التنفيذية الأخرى .

عدم بيان الشخص الثالث نوع ومقدار المال المحجوز :

المادة ٦٨ - اذا اعترف الشخص الثالث بوجود مال للمدين عنده دون أن يبين جنسه ونوعه وامتنع فوق ذلك عن اجابة طلب دائرة الاجراء ببيان مقداره تعتبر افادات الدائن فيما ذكره في ورقة الحجز صحيحة ويكون الشخص الثالث المذكور مسؤولا بها الى أن يعين ذلك المقدار .

حجز بدل الايجار :

المادة ٦٩ - يجوز حجز بدل ايجار أموال المدين المنقولة وغير المنقولة كما يجوز حجز أجرته عن الخدمات الخصوصية التي يكون مستخدما بها . على أن لا يحجز أكثر من ثلثها. لا يسمع ادعاء المستأجر بأنه دفع بدل الايجار اذا كان الدفع وقع بصورة مخالفة للشروط المدرجة في صك الايجار المصدق أو بصورة مخالفة لعرف البلدة وعاداتها الا اذا أثبت الدفع على حدة .

حجز الديون المستحقة للمدين :

المادة ٧٠ - يجوز للدائن أن يحجز ما للمدين من ديون في ذمة الآخرين ووفاء مديون المدين دينه لدائنه لا يؤثر في حق الحاجز اذا كان الوفاء بعد الحجز ويكون للحاجز بالاستناد الى حقوقه الموجودة أن يجبر بواسطة دائرة الاجراء مديون المدين على أن يؤدي اليه الدين ثانية .

حجز الأسهم والتحاويل :

المادة ٧١ - يجوز حجز الأسهم والتحاويل الموجودة في حوزة المدين والمحرة للاسم أو المشروطة لحاملها وبيعها على أنه عند حجز السندات المحرة للاسم يجب اجراء التبليغات للشركة بصفتها شخصا ثالثا لتضع شرحا على قيد هذه السندات يقضى بعدم نقلها للاسم آخر .

الفصل الثالث

في حجز وتوقيف رواتب الموظفين

حجز رواتب الموظفين :

المادة ٧٢ - لا يجوز أن يحجز أكثر من ثلث رواتب المأمورين الموظفين وفاء للدين يطلب منهم .
حجز لقاء النفقة :

المادة ٧٣ - يقطع من رواتب الموظفين مقدار النفقة المحكوم بها عليهم وما زاد من الرواتب عن هذه النفقة يقطع ثلثه وفاء للديون الأخرى .
حجز رواتب المتقاعدين :

المادة ٧٤ - لا يجوز أن يحجز أكثر من ربع رواتب المتقاعدين والايثام والارامل ، أما المحكوم عليهم بالنفقة من هؤلاء فيقطع من رواتبهم مقدار النفقة المحكوم بها وما زاد عنها يقطع ربعه وفاء للديون الأخرى .

الحجز بلا حكم :

المادة ٧٥ - موافقة المدين على توقيف قسم من راتبه وفاء للدين غير مستند الى حكم لا تمنع من حجز القسم المجاز حجزه قانونا .

حجز الراتب لا يمنع حجز المال :

المادة ٧٦ - حجز رواتب الموظفين لا يمنع الدائنين من تحصيل دينهم من أموالهم الأخرى .
اعلام الاجراء بوقوع الحجز :

المادة ٧٧ - عندما تبلغ دائرة الاجراء مأمور المال المختص بدفع رواتب الموظفين لزوم الحجز على راتب موظف يترتب عليه بصفته شخصا ثالثا أن يجيب دائرة الاجراء خلال أسبوع على الأكثر بأنه قام باجراء الحجز المطلوب وأن يبين مقدار الراتب المخصص للمدين ويعلمها بكل تبدل يطرأ على وظيفة المدين وراتبه .

مسؤولية مأمور المال :

المادة ٧٨ - بعد أن يبلغ مأمور المال المختص بدفع رواتب الموظفين حجز راتب موظف اذا لم يقتطع من الراتب ما تقرر حجزه أو اقتطعه ناقصا

تحصل دائرة الاجراء من راتب ذلك المأمور أو من أمواله الأخرى المبلغ الذى قصر فى قطعه وتوقيفه دون أن تكون مضطرة للحصول على حكم عليه بذلك ، ولذلك المأمور الحق فى الرجوع على المدين بما حصل منه .

الفصل الرابع

في حجز الأموال غير المنقولة وبيعها

تبليغ الحجز لمأمور تسجيل الأراضى :

المادة ٧٩ - ١ - عندما يقرر رئيس الاجراء بطلب الدائن حجز أموال المدين غير المنقولة يبلغ قرار الحجز هذا الى مأمور تسجيل الأراضى ليضع اشارة فى السجل المختص على قيد المال غير المنقول المقرر حجزه يمنع بموجبها أى تصرف بهذا المال .

٢ - عند استلام مأمور تسجيل الأراضى قرار الحجز هذا يترتب عليه أن يضع فى الحال الاشارة اللازمة فى السجل المختص تنفيذا للحجز المقرر وان يعلم رئيس الاجراء تفاصيل قيود التسجيل التى وضع اشارة الحجز عليها .

حجز أموال المحكوم عليه غير المنقولة ولو لم تكن مسجلة فى دوائر التسجيل :

المادة ٨٠ - يجوز حجز أموال المحكوم عليه غير المنقولة الجائز حجزها قانونا وبيعها وفاء للدين محكوم به أو مربوط بسند وأجب التنفيذ ولو لم تكن مسجلة فى دوائر التسجيل على أن تراعى الشروط التالية :

١ - أن يطلب المحكوم له الى دائرة الأراضى تسجيل الأموال غير المنقولة باسم المحكوم عليه .

٢ - أن يقيد مدير الأراضى الطاب فى سجل خاص بشرط أن يبرز المحكوم له صورة مصدقة عن الحكم الذى بيده أو السند أو أية بينة أخرى قد يطلبها مدير الأراضى مع دفع جميع الرسوم المقتضاة .

٣ - أن يجرى التحقيق في تصرف المحكوم عليه بالصورة المعينة في القوانين والأنظمة المتعلقة بمعاملات التسجيل الجديدة .

على مأمور الاجراء بعد ذلك أن يبيع الأموال غير المنقولة وفق احكام قانون الاجراء وأن يحسم من ثمنها ما أنفقه الدائن على معاملات التسجيل ويدفعه اليه .

استثناء بيت السكن وارض المزارع :

المادة ٨١ - لا يباع بيت المدين الذى يسكنه مع عياله اذا كان متناسبا مع حاله كما لا تباع اراضى المدين التى تعتبر كافية لاعاشته واعاشه عياله ويعود تقدير ذلك فى الحالتين لرئيس الاجراء .

ويشترط فى ذلك أن لا يكون ذلك البيت أو ذلك المقدار من الأراضى قد وضع تأميناً لدين استلفه المدين أو كان الدين ناشئاً عن ثمن ذلك المسكن أو بدل تلك الأرض وفى حالة وفاة المدين قبل وفاء الدين يترك بيت السكن لعياله المكلف شرعاً بالانفاق عليهم .

الحاصلات السنوية الكافية لسداد الدين تمنع بيع الأرض :

المادة ٨٢ - ١ - اذا كان صافى الحاصلات السنوية لأموال المدين غير المنقولة تكفى لوفاء الدين المحكوم به أو لوفاء القسم الباقى منه وفوض للدائن أمر الاستيلاء على الحاصلات المذكورة ويؤخر بيعها ، على أنه اذا حجز على الحاصلات المذكورة لقاء دين ممتاز تعذر على الدائن أن يستوفى دينه منها بصورة منظمة أو طرأ بعد هذا التفويض أى حادث منع الدائن من الوصول الى حقوقه فيجوز له أن يطلب من جديد بيع تلك الأموال غير المنقولة مع العلم أن تأخير البيع على الصورة المذكورة آنفا لا يستدعى رفع الحجز عن الأموال المذكورة بل يجب أن تبقى محجوزة الى أن يتم وفاء الدين كاملاً .

٢ - اذا ادعى المدين أن لديه آمالاً معقولة لدفع الدين اذا أمهل وان يبيع أمواله المنقولة مع مراعاة جميع ظروف القضية يوقعه فى ضيق غير مناسب فعلى رئيس الاجراء أن يدعوا

الفريقين ويسمع أقوالهما فاذا اقتنع بصحة ادعاء المدين قرر تأخير البيع لمدة معقولة أو أمر بدفع الدين المحكوم به أقساطاً خلال مدة لا تتجاوز السنة مع بقاء الحجز على تلك الأموال الى أن يتم وفاء الدين كاملاً .

معاملة وضع اليد :

المادة ٨٣ - بعد اجراء معاملة الحجز يترتب على دائرة الاجراء أن تعلم المدين بورقة اخبار بالمعاملة الواقعة وتخطر به أنه اذا لم يسارع لتأدية دينه خلال أسبوع من تاريخ تبليغه ورقة الاخبار المذكورة فانها ستباشر بيع أمواله غير المنقولة المحجوز عليها ثم تقوم بمعاملة وضع اليد بالصورة الآتية :

يذهب مأمور الحجز الى المحل الموجود فيه المال غير المنقول وينظم تقريراً يوقع عليه الحاضرون مبيناً فيه نوع المحجوز عليه وأوصافه وحدوده ومشتلاته ومقدار مساحته واسم الحى الكائن فيه أو القرية ورقمه وحالة ابنيته الراهنة وعدد ما عليه من اشجار ودوالى ولو على وجه التقريب وأنواعها وحالة المزروعات وزمن ادراكها والأشخاص الساكنين فيه وماهية الوثائق التى يستندون اليها فى اقامتهم فيه ومقدار بدل الإيجار ان كان مأجوراً مع شروط تأديته ومقدار المستحق منه والوثائق المثبتة للمبالغ المستحقة والقيمة المخمنة للمال المحجوز حسبما قدرها مأمور الاجراء مع خبر أو أكثر .

بقاء المال المحجوز بيد المحجوز عليه :

المادة ٨٤ - يجوز أن تترك فى يد المدين أمواله غير المنقولة التى تحت يده وأوقع الحجز عليها الى أن تنتهى المزايدة على أنه اذا خربها أو قام بأى عمل أدى الى نقصان فى قيمتها أو امتنع عن ارائتها لطالبى الشراء فلرئيس الاجراء أن يقرر لزوم تخليتها .

للمدين بيع المال اذا اقتطع مقدار الدين :

المادة ٨٥ - يجوز للمدين أن يبيع أو يفرغ للآخرين باذن من دائرة الاجراء وبموافقتها الخطية الأموال غير المنقولة المحجوزة بشرط أن يقتطع حين البيع أو الفراغ الدين المحكوم به مع فوائده والرسوم والنفقات .

اعلان المال للمزايدة :

المادة ٨٦ - بعد اتمام معاملة وضع اليد على الأموال غير المنقولة ينظم لاجل وضعه في المزاد كشف تدرج فيه أوصافه المشاهدة عند وضع اليد مع ما يلزم من التفاصيل ويعلن انها مطروحة في المزايدة لمدة ثلاثين يوما من تاريخ نشر الاعلان .

الاتفاق على كيفية اجراء المزايدة غير معتبر :

المادة ٨٧ - لا عبرة لاي نوع من الاتفاقات التي قد يتفق عليها الطرفان لاجراء المزايدة خلافا للشروط القانونية التي نص عليها في هذا القانون ، وكل اتفاق من هذا القبيل يعد باطلا على انه يجوز للمدين أن يصرف النظر عن التبليغات التي منحه اياها القانون .

حجز المال الذي وضع تامينا للمدين :

المادة ٨٨ - أصحاب الديون الذين لم تؤمن ديونهم بالمال غير المنقول الذي وضع تامينا لدين شخص آخر غيرهم يجوز لهم أن يحجزوا عليه ويبيعوه ولو لم يكن قد حل أجل الدين المؤمن بالمال غير المنقول المذكور ، وفي حالة بيعه يدفع أولا الدين المؤمن عليه بالمال غير المنقول وفقا لسند التأمين وما زاد عن ذلك يدفع للحاجزين الآخرين .

اجراء مزايدة واحدة :

المادة ٨٩ - تجرى مزايدة الأموال غير المنقولة المحجوزة من جهات متعددة بناء على طلب أية جهة منها وعلى دائرة الاجراء التي تولت المزايدة أن تعلم الدوائر الأخرى الحاجزة بالأمر وتعتبر هذه الحجوز منتقلة الى بدل المزايدة وفي هذه الحالة ليس للدوائر الأخرى أن تضع الأموال غير المنقولة المذكورة في المزايدة تكرارا بل عليها أن تنتظر نتيجة المزايدة الأولى .

الدائرة التي تتولى اجراء المزايدة :

المادة ٩٠ - تتولى دائرة الاجراء التابعة لمحكمة البداية التي يوجد في دائرة قضائها المال غير المنقول أمر المزايدة عليه فان كلنت دائرة الاجراء التي أوقعت الحجز غير تلك الدائرة

فيترتب عليها أن تنيب دائرة اجراء المحل الموجود فيه المال غير المنقول وتكمل دائرة الاجراء المناوبة معاملة المزايدة الى آخرها على أن تقوم الدائرة المنيبة بمعاملات التبليغ للمدين .

الموظفون ممنعون من الاشتراك في المزايدة :

المادة ٩١ - لا يجوز لأى من الموظفين القائمين بأعمال المزايدة أن يشتركوا بها ولو عن طريق غيرهم ويحظر عليهم الاشتراك بها لاسم أشخاص آخرين أو لحسابهم .

اعلان البيع في الجرائد :

المادة ٩٢ - ١ - في المحال التي يصدر فيها أكثر من جريدة تنشر الاعلانات في جريدة واحدة أو أكثر حسب مقتضيات الحال وتعلق نسخ منها في ديوان دائرة الاجراء وعلى باب المحل المحجوز وفي أى محل يزدهم فيه الناس وإذا كان المال غير المنقول المعروض للبيع ذا قيمة كبيرة ووجدت دائرة الاجراء لزوما لاذاعة خبر العرض للبيع بطرق أخرى غير الطرق المذكورة آنفا فلها أن تفعل ذلك أيضا .

٢ - يجب أن يتضمن الاعلان جميع أوصاف غير المنقول المحققة عند وضع اليد مع أسماء الطرفين وشهرتهما والوقت المعين للمزايدة وشروط الاشتراك بها .

٣ - بعد تنظيم قائمة المزايدة واعلان الامر يجب أن ينادى المنادى أو المحضر المعين للقيام بهذا العمل ثلاث مرات على الأقل في المحال التي يزدهم فيها الناس وفي المحل الكائن فيه العقار ثم تدرج الكيفية على ظهر القائمة ويصدق عليها مختار الحي .

افتتاح المزايدة والاحالة الموقفة :

المادة ٩٣ - يعتبر افتتاح المزايدة من تاريخ الاعلان وعلى الراغبين أن يراجعوا دائرة الاجراء ويشتركوا فيها بعد أن يدفع كل من يرغب الدخول في المزايدة عربونا (١٠) في المائة بنسبة القيمة المخمنة عند وضع اليد على غير المنقول المطروح في المزايدة وبانقضاء الثلاثين يوما يحال المبيع احالة موقفة الى الطالب منهم بالبدل

الأكثر ويدرج ذلك في قائمة المزايدة ويصدق عليه مأمور الاجراء .

اعلان البيع والاحالة القطعية :

المادة ٩٤ - ١ - بعد الاحالة المؤقتة تعلن الكيفية مرة ثانية ويتضمن هذا الاعلان بيانا انه قد اجريت الاحالة المؤقتة وان بدل المزايدة الأخيرة قد بلغ وان المزايدة العلنية الأخيرة تنتهى في الساعة من يوم من شهر فاعتبارا من تاريخ الاعلان الثانى هذا يعتبر ان المزايدة افتتحت للمرة الثانية لمدة خمسة عشر يوما ويترتب على من يود الدخول فيها أن يدفع عربونا خمسة في المائة بنسبة البدل المقرر في الاحالة المؤقتة .

٢ - في ختام هذه المادة تجرى المزايدة العلنية بين الطالبين الموجودين ثم يقرر رئيس الاجراء الاحالة القطعية للمشتري الذى طلب اخذ غير المنقول بالبدل الأكثر .

الانذار الأخير لدفع الدين :

المادة ٩٥ - ١ - بعد الاحالة القطعية يبلغ المدين للمرة الأخيرة بورقة اخبار بما وصلت اليه المزايدة الأخيرة ويخطر بأنه يترتب عليه أن يدفع الدين أو أن يحضر الى دائرة التسجيل لتقرير البيع والفراغ في حضور المأمور المختص وذلك خلال ثلاثة أيام ، فاذا انقضت هذه المهلة ولم يسدد المدين دينه ولا قام برضاه بمعاملة تقرير البيع أو الفراغ الى المشتري يكتب الى دائرة التسجيل بلزوم اجراء معاملة البيع أو الفراغ للمشتري .

٢ - بعد تمام معاملة التسجيل على الوجه المذكور لا يبطل حكم هذا البيع أو الفراغ فيما لو رغب المدين في أداء الدين .
ويشترط في ذلك انه اذا دفع المدين دينه قبل اتمام معاملة التسجيل يلفى الأمر الصادر بالتسجيل .

تمديد المزايدة اذا وجد النقص في القيمة المخمئة فاحشا :

المادة ٩٦ - اذا ظهر ان بدل مزاد الاموال غير المنقولة المعروضة للبيع ينقص نقصا فاحشا

عن قيمتها المخمئة يجوز لرئيس الاجراء أن يمدد معاملة المزايدة لمدة لا تتجاوز خمسة وأربعين يوما ويصبح اتمام معاملة البيع والفراغ بالبدل الذى يتقرر بنتيجة هذه المزايدة أمرا محتوما .
استنكاف المشتري :

المادة ٩٧ - اذا استنكف الذى تقرر احالة المال غير المنقول الى عهده لحالة قطعية من تأدية بدل المزايدة بتمامه وفي النتيجة عن قبول البيع والفراغ بعرض العقار على الطالب الأول الذى سبق وكف يده بالبدل الذى كان قدمه حتى اذا ما وافق على ذلك تضمن دائرة الاجراء ذلك المستنكف الفرق بين البدلين وتخصمه من العربون الذى كان دفعه واذا كان العربون لا يكفي فترجع على أمواله الأخرى بقرار من رئيس الاجراء ومن دون حاجة الى الحصول على حكم من المحكمة .

واذا أصر الطالب الأول على كف يده يوضع ذلك المال غير المنقول في المزايدة لمدة خمسة عشر يوما وتجرى احالته القطعية على الطالب وتضمن المستنكف أى المزايد الذى رسمت عليه الاحالة القطعية الفرق الحاصل بين البدلين بقرار من رئيس الاجراء .

ظهور مشتر بعد الاحالة القطعية :

المادة ٩٨ - اذا ظهر بعد الاحالة القطعية وقبل انقضاء المهلة على الاخبار الأخير الواجب تبليغه للمدين طالب وضم عشرة بالمائة أو أكثر فيجب أن يقبل هذا الضم وعندئذ تجرى المزايدة من جديد بين هذا الطالب وغيره من الطالبين وبين الشخص الذى احيل المال غير المنقول لعهدته احالة قطعية لمدة ثلاثة أيام ثم تجرى الاحالة القطعية على الطالب الأخير منهم ولا يقبل بعد مرور الثلاثة الأيام المذكورة المعينة للاخبار الأخير أى ضم مهما كان قدره .

اتمام معاملة الفراغ وحق المشتري في فسخ المزايدة :

المادة ٩٩ - ١ - اذا تعذر اتمام معاملة البيع والفراغ خلال شهر للمشتري الحق في فسخ المزايدة .

٢ - بعد أن تتم معاملة البيع والفراغ تخطر دائرة الاجزاء الاشخاص الذين يشغلون المال غير المنقول بلزوم اخلائه وتسليمه الى المشتري خلال خمسة عشر يوما فاذا انقضت هذه المهلة ولم يعملوا على تنفيذ ما اخطروا به تولت دائرة الاجراء معاملة الاخلاء والتسليم بشرط أن تراعى في ذلك حقوق الشاغلين المقررة في القوانين المرعية .

٣ - بعد مرور سنة على معاملة بيع او فراغ اموال غير منقولة جرت بواسطة دائرة الاجراء بللمزايدة العلنية لا يسمع أى ادعاء بفسخ ذلك البيع او الفراغ بحجة وقوع اخطاء شكلية في المعاملات الاجرائية ويشترط في ذلك ان لا يشمل حكم هذه الفقرة القاصر والغائب وفاقد الأهلية وان لا يعتبر وقوع احتيال أو تزوير في التبليغات الاجرائية من الأخطاء الشكلية .

حقوق المستاجرين مرعية حتى التسليم :

المادة ١٠٠ - في تسليم غير المنقول الى المشتري وفي حل المنازعات الممكن حدوثها حيال شخص ثالث يؤخذ بعين الاعتبار الحالة التي كان عليها ذلك المال عندما قامت دائرة الاجراء بوضع اليد عليه تمهيدا لبيعه في الزاد فالايجار والاستئجار وسائر العقود الواقعة بعد تاريخ وضع اليد تبقى نافذة المفعول الى اليوم الذي يتم فيه التسليم وبعد ذلك يجب تسليم ذلك المال الى مشتريه بدون حاجة الى حكم آخر .

تعتبر الزوائد المتصلة التي حصلت في البيع بعد وضع اليد داخله فيه من دون ذكر وليس للمحكوم عليه ان يفرق هذه الزوائد عن البيع .
تعيين خبير لتقدير قيمة الخضروات والحاصلات:

المادة ١٠١ - اذا لم يمكن الاتفاق على قيمة الخضروات وسائر الحاصلات الأرضية النابتة في مال غير منقول كالبيستان والحقل - الغير داخله في البيع يدعى الطرفان ليعين كل منهما خبيرا تضيف اليهما دائرة الاجراء خبيرا ثالثا يقومون بتقدير قيمتها قائمة ، ولا ينزع المال غير المنقول المذكور من يد صاحبه ما لم يدفع

المشتري سلفا القيمة التي قدرها الخبيراء للحاصلات المذكورة قائمة وعند امتناعه عن تأدية هذه القيمة يجب ان ينتظر الى ان تنضج ولا يسمح لذى اليد بالزرع فيها بعد ذلك .

متى تعاد المزايدة :

المادة ١٠٢ - اذا تأخرت المزايدة لأسباب قانونية أو لعدم تعقب الدائن لها يجب اعادة المزايدة لمدة خمسة عشر يوما ولكن اذا تركت زيادة عن سنة تلفى المهل السابقة ويبدأ من جديد .

ادعاء الاستحقاق بالاموال غير المنقولة :

المادة ١٠٣ - اذا رغب من يدعى التصرف في مال غير منقول طرح للمزايدة في تأخير معاملة المزايدة فلا يلتفت الى ادعائه الا اذا كان تقدم به قبل صدور القرار القطعي وقدم كفيلا يضمن للدائن كل عطل وضرر قد يلحق به من جراء هذا التأخير وعندئذ تمنحه دائرة الاجراء مهلة خمسة عشر يوما ليراجع المحكمة المختصة ويحصل منها على قرار بتأخير المزايدة والا استمرت في المعاملة .

تأخير المزايدة بسبب الادعاء بالاستحقاق :

المادة ١٠٤ - اذا اقيمت دعوى الاستحقاق بقسم من الاموال غير المنقولة المحجوزة وقررت المحكمة تأخير المزايدة فان هذا القرار لا يستلزم تأخير المزايدة على الاقسام الباقية الا ان تكون الحصص غير قابلة للتبعض فيجب عندئذ تأخير المزايدة في جميع الحصص .

رفع الحجز :

المادة ١٠٥ - اذا لزم رفع الحجز عن منقول او غير منقول اوقعت الحجز عليه احدى دوائر الاجراء بسبب تأدية المدين دينه او لسبب آخر وكانت احدى دوائر الاجراء الأخرى بلغت دائرة الاجراء الاولى لزوم افراز حصة من ثمن ذلك المال عند بيعه ترتب على الدائرة الاولى المذكورة قبل أن ترفع الحجز ان تبلغ دائرة الاجراء التي تقدمت بهذا الطلب بالأمر الواقع ، حتى اذا مر خمسة عشر يوما ولم يردها منها جواب بحجز جديد تقرر رفع الحجز الموضوع .

رفع الحجز بسبب ترك معاملة الاجراء :

المادة ١٠٦ - اذا لم يتابع الدائن بلا عذر مشروع المعاملة مدة سنة من تاريخ وضع الحجز وطلب المحجوز على ماله غير المنقول رفع الحجز وجب على دائرة الاجراء ان تخطر الحاجز بالأمر حتى اذا مر شهر على اخطاره او الاعلان اذا كان مجهول محل الاقامة فلرئيس الاجراء ان يقرر رفع الحجز اذا ترجح لديه ان في ذلك تحقيقا للعدالة .

الفصل الخامس

في تقسيم ائمان المبيعات المنقولة وغير المنقولة والمبالغ التي جرى تحصيلها من المدين باية صورة

كانت بين ارباب الديون

تقسيم اموال المدين بين الدائنين :

المادة ١٠٧ - ١ - المبالغ التي جرى تحصيلها من المدين مع ائمان الاموال التي تم بيعها عن طريق دائرة الاجراء تقسم بين الدائنين الذين تقدموا بالمطالبة بديونهم وذلك بعد ان تفرز دائرة الاجراء لاصحاب الديون الممتازة ما يخصهم وتحفظ لهم به وان لم يقدموا طلبا بدفع ما لهم من ديون .

٢ - اذا كانت الاموال المحصلة عن طريق الاجراء على ما مر في الفقرة الاولى غير كافية لتسديد ديون الدائنين بتمامها فتوزع عليهم وفق الترتيب التالي :

(١) اصحاب الديون الممتازة حسب ترتيبهم في الامتياز والرجحان .

(ب) اذا كان اصحاب الديون في مرتبة واحدة من الامتياز وكانت الاموال الموجودة غير كافية لتسديد هذه الديون بتمامها توزع بينهم بنسبة مئوية .

(ج) واذا زادت الاموال الموجودة على الديون الممتازة يوزع ما زاد منها بين اصحاب الديون العادية بنسبة مئوية .

تدفع المصاريف أولا :

المادة ١٠٨ - المبالغ الخاضعة للتوزيع النسبي ، يدفع منها أولا المصاريف الاجرائية

التي اسلفها المحكوم له في سبيل تحصيل تلك المبالغ .

ضم الفوائد الى الدين :

المادة ١٠٩ - اذا كان الاعلام يتضمن الحكم بالفائدة يجب ان يضم الى المبالغ المحكوم بها فوائدها الى حين دفع المدين الدين الى مأمور الاجراء او الى حين قبضه ائمان المبيع .

استرداد الزيادة من المحكوم له :

المادة ١١٠ - اذا ظهر لدائرة الاجراء انها استوفت من المدين مبالغ اكثر من الواجب عليه اداؤه ودفعتها الى الدائن وجب عليها ان تتولى امر استردادها من الدائن ودفعها للمدين دون ان تحوجه الى مراجعة المحاكم والحصول على حكم .

حق الاشتراك مع الحاجز الاول :

المادة ١١١ - الاسبقية في الحجز لا تعطى صاحبها ادنى امتياز بالنظر لبقية الحاجزين ولكن اذا كان الحكم الثانى المبني على الحجز الثانى قد صدر بناء على اقرار شفاهى او نكول عن اليمين او على اقرار خطى لم يعلم رسميا ان تاريخه كان سابقا لتاريخ الاسباب القانونية التى استند اليها فى الحكم الاول فليس لصاحب الحكم الثانى ان يشارك صاحب الحكم الاول فى المال المحجوز انما له ان يستوفى ماله من بقية اموال المدين .

قيد المبالغ لحساب الدائن :

المادة ١١٢ - المبالغ التى تحصل من المدين بالاستناد الى حكم صادر من المحاكم او الى وثيقة فى حكم الاعلام يجب ان تقيد فى محضر الاجراء ودفتر اليومية لحساب الدائن وبعد اجراء معاملة القيد على الوجه المذكور لا يجوز حجز هذه المبالغ من اى دين يطلب من المدين .

الفصل السادس

حق الامتياز ودرجاته

حق الامتياز :

المادة ١١٣ - يكون الامتياز عاما او خاصا من حيث انه يشمل جميع اموال المدين او قسم

منها فأصحاب الديون الذين لهم حق الامتياز العام يستوفون ديونهم من أموال المدين جميعها ترجيحاً على غيرهم ، أما أصحاب الديون الذين لهم حق الامتياز الخاص فيستوفون ديونهم من مال المدين التي تعلق بها حق الامتياز وليس لهم امتياز على غيره من أموال المدين .

الديون الممتازة امتيازاً عاماً :

المادة ١١٤ - الديون الممتازة امتيازاً عاماً هي :

١ - نفقة الزوجات والأولاد والوالدين المحكوم بها .

٢ - الضرائب والرسوم التي تجبها الحكومة مهما كان نوعها سواء أكانت من الأموال التي تجب مباشرة أم بالواسطة وعلى ذلك فإن هذه الديون تستوفي جميعها من أموال المدين المنقولة وغير المنقولة وتقوده جميعها مقدماً بعضها على بعض حسب درجاتها المعينة .

أما الديون التي تطلب للحكومة من الأشخاص فلا تكون ممتازة .

الديون الممتازة امتيازاً خاصاً :

المادة ١١٥ - الديون الممتازة امتيازاً خاصاً هي :

١ - الرسوم والضرائب المفروضة للدولة على الأموال المنقولة وغير المنقولة المحجوزة نفسها وتتناول هذه الرسوم والضرائب والمكوس وضريبة الأملاك والأراضي وغيرها وهي تستوفي من ائمان تلك الأموال بصورة ممتازة امتيازاً خاصاً .

٢ - بدل إيجار العقار الموثق بعقد إيجار يستوفي على وجه الامتياز من ائمان الأشياء الموضوعة في ذلك العقار .

٣ - بدل إيجار الأراضي المنتجة كالزراعة والحقل والبستان الموثق بسند يستوفي من حاصلات تلك الأراضي مرجحاً على غيره من الديون .

٤ - الأجرة المستحقة لصاحب الفندق تستوفي من ائمان أشياء المدين الموضوعة فيه قبل أن يوفي غيرها من الديون .

حق الامتياز تابع لقانون خاص :

المادة ١١٦ - حق الامتياز الناشئ عن وضع الأموال غير المنقولة تأميناً للمدين وغيره من الحاصلات يؤمن وفق أحكام قوانينه وأنظمتها الخاصة .

حق الامتياز الخاص مقدم على العام :

المادة ١١٧ - أصحاب حق الامتياز الخاص يتقدمون في استيفاء ديونهم على أصحاب حق الامتياز العام .

الامتياز يثبت بحكم :

المادة ١١٨ - لا يثبت حق الامتياز ما لم تكن ماهية الدين مثبتة في الاعلام بصورة صريحة ولا يلتفت للدعوات التي يتقدم بها الى دائرة الاجراء خلافاً لنصوص الاعلام أو التي تحدث مجدداً .

الباب الخامس

حبس المدين

على المدين أن يؤدي الدين أو يعرض تسوية :

المادة ١١٩ - ١ - بعد تبليغ المدين ورقة الاخبار يترتب عليه أن يراجع دائرة الاجراء ويعرض عليها تسوية تتناسب مع مقدراته المالية وظواهر حاله ومقدار الدين لدفع المبلغ المحكوم به عليه بدفعه أو القسم الباقي منه بلا دفع فان لم يتقدم بتسوية تتناسب وما ذكر أو عرض تأمينات وطلب تقسيط الدين لمدد لم يوافق عليها المحكوم له فلرئيس الاجراء ان يأمر بدعوة الطرفين في وقت يعينه لسماع اقوالهما .

٢ - لدى حضور المدين يقوم رئيس الاجراء بالتحقيق معه بحضور المحكوم له فيما يتعلق بمقدراته على دفع المبلغ المحكوم عليه به واكتشاف أموال له وتصرفه بأية أموال له قام أو ينوي القيام بتهريبها من وجه الدائن للحيلولة دون تمكينه من استيفاء الدين أو بشأن عزمه على الفرار .

٣ - لرئيس الاجراء أن يستحوب الدائن والشهود الذين يرى ضرورة لسماع شهادتهم

مع اليمين أو بدونها بشأن الأمور المتقدم ذكرها سواء أحضر المدعى أم لم يحضر .
متى يحبس المدعى :

المادة ١٢٠ - يجوز لرئيس الاجراء بناء على طلب المحكوم له أن يأمر بالقبض على المحكوم عليه وحسبه في الأحوال التالية :-
١ - إذا انقضت المدة المضروبة في ورقة الاخبار ولم يراجع دائرة الاجراء ويعرض تسوية لوفاء دينه على ما مر في المادة السابقة.
٢ - إذا اقتنع رئيس الاجراء بنسب على بينة شفهية أو خطية ونتيجة للتحقيقات التي قام بها على ما مر في المادة السابقة .

(أ) بأن المدعى كان يملك أو أنه وصل لديه منذ صدور الحكم وسائل كافية تمكنه من دفع المبلغ المحكوم عليه بدفعه أو القسم الباقي منه بلا دفع أو من دفع أى قسط من دين مستحق الاداء بمقتضى ما تعهد به في الاجراء وبأنه رفض أو أهمل الدفع .

(ب) بأن المدعى هب أو نقل أو سلم للغير شيئاً من أمواله أو سمح لغيره باجراء ذلك أو وضع شيئاً من أمواله تأميناً لدين أو اخفاه مما أدى الى منع الدائن من استيفاء ما حكم له به أو أى قسم منه .

(ج) بأن المدعى ينوى الفرار في حين أنه لم يبيع بأموال له واقعة ضمن اختصاص محاكم البلاد تكفى لوفاء الدين المحكوم به أو لم يعط كفالة على دفعه .

مدة الحبس :

المادة ١٢١ - مدة الحبس تنفيذا لآى قرار يصدره رئيس الاجراء لا تتجاوز واحدا وتسعين يوما الا أن يكون المبلغ المحكوم به لا يتجاوز العشرين دينارا فعندئذ لا تتجاوز مدة الحبس الى (٢١) يوما وإذا تقرر تقسيط الدين المحكوم به يجوز لرئيس الاجراء حبس المحكوم عليه مدة لا تتجاوز الى (٢١) يوما عن كل قسط يتخلف عن دفعه ، على أن لا يزيد مجموع مدة حبس المدعى عن واحد وتسعين

يوما في السنة الواحدة مهما تعدد الدين أو الدائنون .

لا يحبس المدعى مرة ثانية من أجل نفس الدين :

المادة ١٢٢ - إذا وافق الدائن بأية صورة كانت على اخراج مدينه من الحبس لا يحق له بعدها أن يطلب اعادته الى السجن لأجل ذلك الدين والمدعى الذى يكمل المدة المعينة في المادة السابقة في السجن لا يجوز حبسه ثانية من أجل نفس الدين .
حبس المدعى المريض :

المادة ١٢٣ - إذا اقتنع رئيس الاجراء ببينة طبية أن المدعى الذى تقرر حبسه لعدم ادائه الدين المحكوم عليه به مريض مرضا لا يتحمل معه السجن فله أن يقرر تأجيل حبسه الى أجل آخر .

الحبس لا يؤثر في حق استيفاء الدين :

المادة ١٢٤ - ان حبس المحكوم عليه والافراج عنه لا يؤثران في حق المحكوم له في استيفاء دينه من أمواله .

من لا حاجة لاثبات اقتدارهم :

المادة ١٢٥ - الاشخاص الذين صدق الكاتب العدل على اقتدارهم والذين كفلوا المدعى في دائرة الاجراء لا حاجة لأن يطلب اثبات اقتدارهم عند طلب حبسهم .

الحبس لعدم دفع الحقوق الشخصية :

المادة ١٢٦ - يحبس المحكوم عليه بالحقوق الشخصية الناشئة عن جرم دون حاجة لاثبات اقتداره .

الحبس لأجل النفقة :

المادة ١٢٧ - يحبس المحكوم عليه بنفقة للزوجة أو الأصول والفروع أو الأقارب اذا امتنع عن دفعها دون حاجة لاثبات اقتداره .

اثبات الاقتدار في أموال معينة ليس ضروريا :

المادة ١٢٨ - اذا كان الدين ناشئا عما له مقابل في حوزة المدعى كضمن البيع أو العربون فلا حاجة لاثبات اقتداره الا اذا تحقق هلاك ذلك المقابل .

اظهار المدين اموالا تكفى لسداد الدين :

المادة ١٢٩ - لا يكلف الدائن بالتحري على اموال المدين الكافية لدينه ليحق له طلب حبسه ولكن للمدين أن يطلب استرداد قرار الحبس باظهار امواله التى تكفى لوفاء دينه .
الأحوال التى لا يجوز معها حبس المدين :

المادة ١٣٠ - لا يصدر قرار بالحبس بمقتضى هذا القانون :

- ١ - على من لا يكون مسؤولاً بشخصه عن الدين كالوارث غير واضح اليد على التركة والولى والوصى .
 - ٢ - على المدين الذى لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره والمعتوه والمجنون .
 - ٣ - على موظفى الحكومة .
 - ٤ - بدين محكوم به بين الزوج وزوجته أو لاجل دين محكوم به للفروع على الاصول .
- متى يفسخ امر الحبس :**

المادة ١٣١ - اذا دفع المحكوم عليه الذى صدر بحقه امر حبس القسط المستحق من الدين أو عمل بموجب امر رئيس الاجراء أو باح بأموال له تكفى لوفاء الدين المحكوم به عليه أو المقدار الباقي منه بلا دفع يجوز لرئيس الاجراء أن يلغى بناء على طلب المحكوم عليه امر الحبس ويأمر بالافراج عنه .
رسم طلب الحبس :

المادة ١٣٢ - تسقط القضية الاجرائية اذا تركت مدة ستة أشهر بدون تعقب على أنه يجوز تجديدها باستدعاء يقدم للأمور الاجراء .
يجلب المدين بواسطة الشرطة :

المادة ١٣٣ - يجلب الأشخاص المقرر حبسهم والمطلوبون للحضور امام رئيس الاجراء بواسطة الشرطة .

متى تصبح الاحكام غير قابلة للتنفيذ :

المادة ١٣٤ - ١ - لا تنفذ الاعلامات والسندات والمقررات المذكورة فى المادة الثانية من هذا القانون اذا تركت مدة خمس عشرة سنة من تاريخ آخر معاملة .
٢ - الاعذار الشرعية التى تقطع مدة مرور

الزمن فى القضايا الحقوقية تجرى على مدة مرور الزمن المبحوث عنها فى الفقرة السابقة على شريطة أن تحل الادعاءات التى هى من هذا القبيل فى المحكمة المختصة ويصدر بها حكم قطعى .
الانقضاء :

المادة ١٣٥ - تلغى القوانين التالية :

- ١ - قانون الاجراء العثمانى الصادر بتاريخ ١٥ جمادى الآخر سنة ١٣٣٢ .
- ٢ - قانون تعديل قانون الاجراء (الأردنى) الصادر بتاريخ ١١ محرم سنة ١٣٦٦ الموافق ١٩٤٦/١٢/٤ .
- ٣ - قانون الديون (حبس المدين) الفلسطينى الصادر بتاريخ ٣١ تشرين أول سنة ١٩٣١ .

٤ - كل تشريع عثمانى أو أردنى أو فلسطينى صدر قبل هذا القانون الى المدى الذى تكون فيه تلك التشريعات مغايرة لأحكام هذا القانون .

المادة ١٣٦ - رئيس الوزراء ووزير العدلية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .
١٩٥٢/٤/٢٠ .

نحن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة ٩٤ من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٥/٦/١٦ .

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون الموقت الآتى ونأمر باصداره ووضع موضع التنفيذ الموقت واضافته الى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الأمة فى أول اجتماع يعقده .

قانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٥ (١)

قانون موقت ذيل لقانون الاجراء

المادة ١ - يسمى هذا القانون الموقت (قانون ذيل قانون الاجراء لسنة ١٩٦٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - (١) للدائن بدين من النقود اذا كان دينه ثابتا بسند عادي أو بسند مصدق لدى كاتب العدل أو ورقة من الاوراق التجارية القابلة للتظهير أن يراجع دائرة الاجراء ويطلب تحصيل دينه .

(ب) لا يجوز سلوك هذه الطريقة الا اذا كان للمدين موطن أصلي أو مختار أو سكن بذاته البلدة التي فيها مقر الدائرة الاجرائية وكان الدين حال الاداء معين المقدار .

المادة ٣ - (١) تبلغ دائرة الاجراء المدين اخطارا يربط به صورة السند المطلوب تنفيذه. (ب) يجب أن يشمل لخطار البيانات التالية :

١ - طلب تأدية الدين والمصاريف والرسوم .

٢ - انذار المدين بالاطلاع على الملف وابداء ما يكون لديه من أوجه الاعتراض على مجموع الدين أو على قسم منه في ميعاد خمسة أيام تلى تاريخ التبليغ .

٣ - الاخطار بأن الدائرة الاجرائية ستقوم بالتنفيذ الجبري اذا لم يتم الوفاء أو يقع الاعتراض .

المادة ٤ - (١) - يشاير على التنفيذ اذا لم يقدم الاعتراض في الميعاد المعين وفي هذه الحالة اذا استوفى الدائن دينه كله أو بعضه فللمدين أن يقيم دعوى باسترداد ما استوفى منه وبتعويض ما لحق به من ضرر في ميعاد سنة تلى تاريخ استيفاء الدين .

(ب) تقام الدعوى في محكمة المحل الذي جرى فيه العقد أو التنفيذ أو موطن الدائن ولا تؤثر الدعوى في سير التنفيذ ما لم يصدر عن المحكمة قرار بوقفه .

(ج) للمدين الذي لم يتمكن من الاعتراض خلال الميعاد المعين لأسباب استثنائية أن يعترض حتى يوم تحصيل الدين منه من قبل دائرة الاجراء وفي هذه الحالة تعرض الكيفية على رئيس الاجراء لقبول المذكرة أو رفضها وله أن يوقف الاجراءات المتخذة عند الحد الذي وصلت اليه .

المادة ٥ - (١) اذا أقر المدين بالدين أو بقسم منه تقوم الدائرة بتنفيذ ما جرى الاقرار به .

(ب) يجب أن يقع الاقرار بحضور رئيس الاجراء ويدون ذلك في محضر الاجراء .

المادة ٦ - اذا انكر المدين الدين كلا أو بعضا كلف الدائن بمراجعة المحكمة المختصة لاثبات ما وقع الانكار عليه .

المادة ٧ - اذا اثبت الدائن صحة الدين المطلوب تنفيذه حكمت المحكمة على المدين بغرامة لا تقل عن خمس قيمة الدين المنازع به ولا تتجاوز ثلث الدين تدفع كلها للخزينة بالاضافة لما تحكم به من رسوم وفائدة قانونية واجور محاماه .

المادة ٨ - يعفى المدين من رسوم الاجراء اذا اوفى الدين خلال خمسة أيام تلى تاريخ التبليغ .

المادة ٩ - (١) - يجوز للدائن أن يطلب من دائرة الاجراء تحصيل دينه من المظهرين والكفلاء خلال خمسة عشر يوما تلى تاريخ الاحتجاج اذا كان مثل هذا الاحتجاج يتطلبه القانون .

(ب) يترتب على ايداع المستند دائرة الاجراء وقف سريان التقادم من تاريخ الايداع حتى تاريخ افهام الدائن مراجعة المحكمة .

المادة ١٠ - اذا لم ينكر المدين الدين وانما ادعى ايصال جزء منه فان دائرة الاجراء تستمر في التنفيذ وعلى المدين مراجعة المحكمة المختصة لاثبات دفعه .

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٨٥٦ في ١٩٦٥/٧/٣ وقدمودق عليه - الجريدة الرسمية العدد ١٨٩٥ ي

المادة ١١ - رئيس الوزراء ووزير العدلية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .
١٩٦٥/٦/١٦ .

نحن طلال الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية بمقتضى المادة (٣١) من الدستور . وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب نصادق على القانون الآتى ونأمر باصداره و اضافته الى قوانين الدولة :

قانون البينات (١)

قانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٢

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون البينات لسنة ١٩٥٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الباب الاول

الأدلة

الفصل الاول

وسائل الاثبات

المادة ٢ - تقسم البينات الى : -

- ١ - الأدلة الكتابية .
- ٢ - الشهادة .
- ٣ - القرائن .
- ٤ - الاقرار .
- ٥ - اليمين .
- ٦ - المعاينة والخبرة .

الفصل الثانى

قواعد كلية فى الاثبات

المادة ٣ - ليس لقاض أن يحكم بعلمه الشخصى .

المادة ٤ - يجب أن تكون الوقائع التى يراد اثباتها متعلقة بالدعوى ومنتجة فى الاثبات وجائزا قبولها .

الباب الثانى

الأدلة الكتابية

المادة ٥ - الأدلة الكتابية هى : -

- ١ - الاسناد الرسمية .
- ٢ - الاسناد العادية .
- ٣ - الاوراق غير الموقعة .

الفصل الاول

الاسناد الرسمية

المادة ٦ - ١ - السندات الرسمية :

(أ) السندات التى ينظمها الموظفون الذين من اختصاصهم تنظيمها طبقا للأوضاع القانونية ويحكم بها دون أن يكلف مبرزها اثبات ما نص عليه فيها ويعمل بها ما لم يثبت تزويرها .

(ب) السندات التى ينظمها أصحابها ويصدقها الموظفون الذين من اختصاصهم تصديقها طبقا للقانون ، وينحصر العمل بها فى التاريخ والتوقيع فقط .

٢ - اذا لم تستوف هذه الاسناد الشروط الواردة فى الفقرة السابقة فلا يكون لها الا قيمة الاسناد العادية بشرط أن يكون ذوو الشأن قد وقعوا عليها بتواقيعهم أو بأختصاصهم أو ببصمات أصابعهم .

المادة ٧ - ١ - تكون الاسناد الرسمية المنظمة حجة على الناس كافة بما دون فيها من افعال مادية قام بها الموظف العام فى حدود اختصاصه ، أو وقعت من ذوى الشأن فى حضوره وذلك ما لم يتبين تزويرها بالطرق المقررة قانونا .

٢ - أما ما ورد على لسان ذوى الشأن من بيانات فيعتبر صحيحا حتى يقوم الدليل على ما يخالفه .

٣ - وأما الاوراق السرية التى يراد بها تعديل الاسناد الرسمية أو الاسناد العادية فلا مفعول لها الا بين موقعيها .

المادة ٨ - ١ - اذا كان أصل السند الرسمى موجودا ، فان الصور الخطية والفتوغرافية التى نقلت منه وصدرت عن موظف عام فى حدود اختصاصه تكون لها قوة السند الرسمى الاصلى بالقدر الذى يعترف فيه بمطابقة الصورة للأصل .

٢ - وتعتبر الصورة مطابقة للأصل ما لم ينازع فى ذلك أحد الطرفين ، وفى هذه الحالة تراجع الصورة على الاصل .

المادة ٩ - اذا لم يوجد أصل السند الرسمي كانت الصورة الخطية أو الفوتوغرافية حجة على الوجه الآتي :-
١ - يكون للصورة الأولى قوة الأصل اذا صدرت عن موظف عام مختص وكان مظهرها الخارجي لا يتطرق معه الشك في مطابقتها للأصل .

٢ - ويكون للصورة الخطية أو الفوتوغرافية المأخوذة من الصورة الأولى نفس القوة اذا صدرت عن موظف عام مختص يصادق على مطابقتها للأصل الذي أخذت منه ويجوز لكل من الطرفين ان يطلب مراجعة هذه الصورة على الأولى على ان تتم المراجعة في مواجهة الخصوم .

٣ - أما الصورة المأخوذة عن الصورة الثانية فيمكن الاستئناس بها تبعاً للظروف .

الفصل الثاني

الاسناد العادية

المادة ١٠ - السند العادي هو الذي يشتمل على توقيع من صدر عنه أو على خاتمه أو بصمة أصبعه وليست له صفة السند الرسمي .

المادة ١١ - ١ - من احتج عليه بسند عادي وكان لا يريد أن يعترف به وجب عليه أن ينكر صراحة ما هو منسوب اليه من خط أو توقيع أو خاتم أو بصمة أصبع والا فهو حجة عليه بما فيه .

٢ - أما الوارث أو أي خلف آخر فيكتفى منه أن يقرر بأنه لا يعلم أن الخط أو التوقيع أو الختم أو البصمة هو لمن تلقى عنه الحق .

المادة ١٢ - ١ - لا يكون السند العادي حجة على الغير في تاريخه الا منذ أن يكون له تاريخ ثابت .

٢ - ويكون له تاريخ ثابت :-

(أ) من يوم أن يصادق عليه الكاتب العدل .

(ب) من يوم أن يثبت مضمونه في ورقة أخرى ثابتة التاريخ رسمياً .

(ج) من يوم أن يؤشر عليه حاكم أو موظف مختص .

(د) من يوم وفاة أحد ممن لهم على السند اثر ثابت أو معترف فيه من خط أو توقيع أو ختم أو بصمة أصبع أو من يوم أن يصبح مستحيلاً على أحد هؤلاء أن يكتب أو بصم لعله في جسمه .

٣ - لا تشمل أحكام هذه المادة الاسناد والأوراق التجارية ولو كانت موقعة أو مظهرة من غير التجار لسبب مدني وكذلك اسناد الاستقراض الموقعة لمصلحة تاجر برهن أو بدون رهن مهما كانت صفة المقترض .

المادة ١٣ - ١ - تكون للرسائل قوة الاسناد العادية من حيث الاثبات ما لم يثبت موقعها انه لم يرسلها ولم يكلف أحداً بإرسالها .

٢ - وتكون للبرقيات هذه القوة أيضاً اذا كان أصلها المودع في دائرة البريد موقعاً عليه من مرسلها .

المادة ١٤ - السند المؤيد لسند سابق يكون حجة على المدين ولكن يجوز له أن يثبت خطأ هذا السند بتقديم السند الأصلي .

الفصل الثالث

الأوراق غير الموقع عليها

المادة ١٥ - دفاتر التجار لا تكون حجة على غير التجار الا ان البيانات الواردة فيها عما أورده التجار تصلح أساساً يجيز للمحكمة أن توجه اليمين المتم لاي من الطرفين .

المادة ١٦ - دفاتر التجار الاجبارية :

١ - تكون حجة على صاحبها سواء اكانت منظمة تنظيمًا قانونيًا أم لم تكن ولكن لا يجوز لمن يريد أن يستخلص منها دليلاً لنفسه أن يجزئ ما ورد فيها ويستبعد ما كان مناقضاً لدعواه .

٢ - تصلح لأن تكون حجة لصاحبها في المعاملات المختصة بتجارته اذا كانت منظمة وكان الخلاف بينه وبين تاجر .

المادة ١٧ - إذا تباينت القيود بين دفاتر منظمة لتاجرین تهاوتت البينتان المتعارضتان.

مادة ١٨ - ١ - لا تكون الدفاتر والأوراق المنزلية حجة لمن صدرت عنه .

٢ - ولكنها تكون حجة عليه : -
(١) إذا ذكر فيها صراحة أنه أستوفى ديناً .

(ب) إذا ذكر فيها صراحة أنه قصد بما دونه في هذه الأوراق أن تقوم مقام السند لمن أثبتت حقاً لمصلحته .

المادة ١٩ - ١ - التأشير على سند بما يستفاد منه براءة ذمة المدين حجة على الدائن الى أن يثبت العكس ولو لم يكن التأشير مؤرخاً أو موقعاً منه ما دام السند لم يخرج قط من حوزته .

٢ - وكذلك يكون الحكم إذا كتب الدائن بخطه دون توقيع ما يستفاد منه براءة ذمة المدين في نسخة أصلية أخرى للسند أو في الوصل وكانت النسخة أو الوصل في يد المدين .

الفصل الرابع

في طلب الزام الخصم بتقديم الاسناد والأوراق الموجودة تحت يده

المادة ٢٠ - يجوز للخصم أن يطلب الزام خصمه بتقديم الاسناد أو الأوراق المنتجة في الدعوى التي تكون تحت يده :

١ - إذا كان القانون يجيز مطالبته بتقديمها أو بتسليمها .

٢ - إذا استند اليها خصمه في أية مرحلة من مراحل الدعوى .

المادة ٢١ - يجب أن يبين في هذا الطلب تحت طائلة الرد : -

١ - أوصاف السند أو الورقة .
٢ - فحوى السند أو الورقة بقدر ما يمكن من التفصيل .

٣ - الواقعة التي يستشهد بالورقة أو السند عليها .

٤ - الدلائل والظروف التي تؤيد أنها تحت يد الخصم .

٥ - وجه الزام الخصم بتقديمها .

المادة ٢٢ - إذا أثبت الطالب طلبه أو أقر الخصم بأن السند أو الورقة في حوزته أو سكت قررت المحكمة لزوم تقديم السند أو الورقة في الحال أو في أقرب موعد تحدده وإذا أنكر الخصم ولم يقدم الطالب اثباتاً كافياً لصحة الطلب لصحة الطلب وجب أن يحلف المنكر يميناً بأن الورقة أو السند لا وجود له وأنه لا يعلم وجوده ولا مكانه وأنه لم يخفه أو لم يهمل البحث عنه ليحرم خصمه من الاستشهاد به .

المادة ٢٣ - إذا لم يقم الخصم بتقديم الورقة أو السند في الموعد الذي حددته المحكمة أو امتنع عن حلف اليمين المذكورة اعتبرت الصورة التي قدمها خصمه صحيحة مطابقة لأصلها فإن لم يكن خصمه قد قدم صورة عن الورقة أو السند جاز الأخذ بقوله فيما يتعلق بشكله أو بموضوعه .

المادة ٢٤ - إذا قدم الخصم ورقة أو سنداً للاستدلال به في الدعوى فلا يجوز له سحبه إلا برضاء خصمه وبإذن خطي من رئيس المحكمة بعد أن تحفظ صورة مصدقة عنه في اضبارة الدعوى .

المادة ٢٥ - ١ - يجوز للمحكمة أثناء سير الدعوى أن تدعو الغير لزامه بتقديم ورقة أو سند تحت يده وذلك في الأحوال والأوضاع المنصوص عليها في المواد السابقة مع مراعاة أحكامها .

٢ - يجوز للمحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم أن تقرر جلب اسناد وأوراق من الدوائر الرسمية إذا تعذر ذلك على الخصوم .

المادة ٢٦ - يجوز في أية قضية حقوقية إثبات صحة تنظيم أي عقد أو وكالة أو تفويض أو صك كتابي منظم أو موقع في مكان خارج

المملكة الأردنية الهاشمية باقرار الفريقين المتعاقدين أو بتصديقه من المراجع القانونية والسياسية المختصة في البلد الذي نظمت أو وقعت فيه ومن ممثل المملكة الأردنية الهاشمية في ذلك البلد ومن السلطات الأردنية المختصة .

الباب الثالث

في الشهادة

المادة ٢٧ - يجوز الاثبات بالشهادة في الالتزامات غير التعاقدية .

المادة ٢٨ - في الالتزامات التعاقدية ، تراعى في جواز الاثبات بالشهادة وعدم جوازه الأحكام الآتية : -

١ - اذا كان الالتزام التعاقدى في غير المواد التجارية تزيد قيمته على عشرة دنانير أو كان غير محدد القيمة فلا تجوز الشهادة في اثبات وجود الالتزام أو البراءة منه ما لم يوجد اتفاق أو نص يقضى بغير ذلك اما في الالتزامات التجارية اطلاقاً وفي الالتزامات المدنية التي لا تزيد قيمتها على عشرة دنانير فيجوز الاثبات بالشهادة .

٢ - ويقدر الالتزام باعتبار قيمته وقت تمام العقد لا وقت الوفاء فاذا كان أصل الالتزام في ذلك الوقت لا يزيد على عشرة دنانير فالشهادة لا تمتنع حتى لو زاد مجموع الالتزام على هذا القدر بعد ضم الملحقات والفوائد .

٣ - واذا اشتملت الدعوى على طلبات متعددة يتميز كل منها عن الآخر وليس على أيها دليل كتابي ، جاز الاثبات بالشهادة في كل طلب لا تزيد قيمته على عشرة دنانير حتى ولو كانت هذه الطلبات في مجموعها تزيد على هذه القيمة وحتى لو كان منشؤها علاقات أو عقوداً من طبيعة واحدة بين الخصوم انفسهم وكذلك الحكم في وفاء لا تزيد قيمته على عشرة دنانير .

المادة ٢٩ - لا يجوز الاثبات بالشهادة في الالتزامات التعاقدية حتى لو كان المطلوب لا تزيد قيمته على عشرة دنانير : -

١ - فيما يخالف أو يجاوز ما اشتمل عليه دليل كتابي .

٢ - فيما اذا كان المطلوب هو الباقي أو هو جزءاً من حق لا يجوز اثباته بالشهادة .

٣ - اذا طالب أحد الخصوم في الدعوى بما تزيد قيمته على عشرة دنانير ثم عدل طلبه الى ما لا يزيد على هذه القيمة .

٤ - لا تقبل البينة الشفوية لاثبات ما يخالف مضمون السند ولكن يجوز دحض السند بسند آخر أو باقرار أو بدفاتر من يدعى بالسند ويشترط جواز قبول البينة الشفوية لاثبات الظروف التي أحاطت بتنظيم السند أو لاثبات العلاقة ما بين السند موضوع الدعوى وسند آخر وكذلك يشترط جواز قبول البينة الشفوية ضد السند بحالة الادعاء بأنه أخذ عن طريق الغش والاحتيال أو الاكراه .

المادة ٣٠ - يجوز الاثبات بالشهادة في الالتزامات التعاقدية حتى لو كان المطلوب تزيد قيمته على عشرة دنانير .

١ - اذا وجد مبدأ ثبوت بالكتابة . ومبدأ الثبوت بالكتابة هو كل كتابة تصدر عن الخصم ويكون من شأنها أن تجعل وجود العقد المدعى به قريب الاحتمال .

٢ - اذا وجد مانع مادي أو أدبي يحول دون الحصول على دليل كتابي أو اذا كان العرف والعادة لا يقضيان بربطها بسند .

يعتبر مانعاً مادياً أن لا يوجد من يستطيع كتابة السند أو أن يكون طالب الاثبات شخصاً ثالثاً لم يكن طرفاً في العقد .

يعتبر مانعاً أدبياً القرابة بين الزوجين أو ما بين الأصول والفروع أو ما بين الحواشي الى الدرجة الثالثة أو ما بين أحد الزوجين وأبوي الزوج الآخر .

٣ - اذا فقد الدائن سنده المكتوب لسبب لا يد له فيه .

٤ - اذا طعن في العقد بأنه ممنوع بالقانون أو مخالف للنظام العام أو الآداب .

المادة ٣١ - الاجازة لأحد الخصوم باثبات واقعة بشهادة الشهود تقتضى دائماً أن يكون

للخصم الآخر الحق في دفعها بهذا الطريق .

المادة ٣٢ - تسمع المحكمة شهاد كل انسان ما لم يكن مجنوناً او صبيلاً لا يفهم معنى اليمين ولها أن تسمع اقوال الصبي الذي لا يفهم معنى اليمين على سبيل الاستدلال فقط .

المادة ٣٣ - ١ - تقدر المحكمة قيمة شهادة الشهود من حيث عدالتهم وسلوكهم وتصرفهم وغير ذلك من ظروف القضية دون حاجة الى التزكية .

٢ - اذا لم توافق الشهادة الدعوى او لم تتفق اقوال الشهود بعضها مع بعض اخذت المحكمة من الشهادة بالقدر الذي تقتنع بصحته .

المادة ٣٤ - ١ - للمحكمة ان ترجع بينة على اخرى وفاقا لما تستخلصه من ظروف الدعوى .

٢ - لا يجوز للمحكمة ان تصدر حكماً في اية قضية بالاستناد الى شهادة شاهد فرد الا اذا لم يعترض عليها الخصم او تأيدت بينة مادية اخرى ترى المحكمة انها كافية لاثبات صحتها .

المادة ٣٥ - لا يجوز ان يشهد أحد عن معلومات او مضمون اوراق تتعلق بشؤون الدولة الا اذا كانت قد نشرت بالطريق القانوني او كانت السلطة المختصة قد اذنت في اذاعتها .

المادة ٣٦ - الموظفون والمستخدمون والمكلفون بخدمة عامة لا يشهدون ولو بعد تركهم العمل بما يكون قد وصل الى علمهم اثناء قيامهم بالعمل من معلومات لا تجوز اذاعتها ومع ذلك فللسلطة المختصة ان تأذن لهم بالشهادة بناء على طلب المحكمة او احد الخصوم .

المادة ٣٧ - من علم من المحامين او الوكلاء او الاطباء عن طريق مهنته او صنعتهم بواقعة او بمعلومات لا يجوز له ان يفشيها ولو بعد انتهاء خدمته او زوال صفته ما لم يكن ذكرها له مقصوداً به ارتكاب جريمة او جنحة ويجب

عليهم ان يؤدوا الشهادة عن تلك الواقعة او المعلومات متى طلب منهم من اسرها اليهم على الا يخل ذلك باحكام القوانين الخاصة بهم .

المادة ٣٨ - لا يجوز لاحد الزوجين ان يفشى بغير رضى الآخر ما ابلغه اليه اثناء الزوجية ولو بعد انفصامهما الا في حالة رفع دعوى من احدهما على الآخر او اقامة دعوى على احدهم بسبب جريمة او جنحة وقعت منه على الآخر .

المادة ٣٩ - الشهادة بالسماع غير مقبولة الا في الحالات التالية :

- ١ - الوفاة .
- ٢ - النسب .
- ٣ - الوقف الصحيح الموقوف لجهة خيرية منذ مدة طويلة .

الباب الرابع

القرائن

الفصل الأول

القرائن القانونية

المادة ٤٠ - القرينة التي ينص عليها القانون تفنى من تقرر لمصلحته عن اية طريقة اخرى من طرق الاثبات على انه يجوز نقض هذه القرينة بالدليل العكسي ما لم يوجد نص يقضى بغير ذلك .

المادة ٤١ - ١ - الاحكام التي حازت الدرجة القطعية تكون حجة بما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه القرينة ولكن لا تكون لتلك الاحكام هذه القوة الا في نزاع قام بين الخصوم انفسهم دون ان تتغير صفاتهم وتعلق النزاع بالحق ذاته محلاً وسبباً .

٢ - ولا يجوز للمحكمة ان تأخذ بهذه القرينة من تلقاء نفسها .

المادة ٤٢ - لا يرتبط القاضى المدني بالحكم الجزائي في الوقائع التي لم يفصل فيها هذا الحكم او الوقائع التي فصل فيها دون ضرورة .

الفصل الثاني

القرائن القضائية

المادة ٤٣ - ١ - القرائن القضائية هي القرائن التي لم ينص عليها القانون ويستخلصها القاضي من ظروف الدعوى ويقتنع بأن لها دلالة معينة ويترك لتقدير القاضي استنباط هذه القرائن .

٢ - لا يجوز الاثبات بالقرائن القضائية الا في الاحوال التي يجوز فيها الاثبات بالشهادة .

الباب الخامس

في الاقرار

المادة ٤٤ - الاقرار هو اخبار الانسان عن حق عليه لآخر .

المادة ٤٥ - الاقرار القضائي هو اعتراف الخصم او من ينوب عنه اذا كان مأذونا له بالاقرار بواقعة ادعى بها عليه وذلك امام القضاء اثناء السير في الدعوى المتعلقة بهذه الواقعة .

المادة ٤٦ - الاقرار غير القضائي هو الذي يقع في غير مجلس الحكم او يقع في مجلس الحكم في غير الدعوى التي اقيمت بالواقعة المقر بها .

الفصل الاول

شروط الاقرار

المادة ٤٧ - يشترط أن يكون المقر عاقلا بالغا غير محجوز عليه فلا يصح اقرار الصغير والمجنون والمعتوه والسفيه ولا يصح على هؤلاء اقرار اوليائهم واوصيائهم والقوام عليهم ولكن الصغير المميز المأذون يكون لاقراره حكم اقرار البالغ في الامور المأذون بها .

المادة ٤٨ - يشترط الا يكذب ظاهر الحال الاقرار .

المادة ٤٩ - ١ - لا يتوقف الاقرار على قبول المقر له ولكن يرتد برده .

٢ - واذا رد المقر له مقدارا من المقر به فلا يبقى حكم للاقرار في المقدار المردود ويصح الاقرار في المقدار الباقي .

الفصل الثاني

احكام الاقرار

المادة ٥٠ - ١ - يلزم المرء باقراره الا اذا كذب بحكم .

٢ - لا يصح الرجوع عن الاقرار الا لخطا في الواقع على ان يثبت المقر ذلك .

المادة ٥١ - الاقرار حجة قاصرة على المقر

المادة ٥٢ - الاقرار في غير مجلس الحكم لا يقبل اثباته بشهادة الشهود ما لم تسبقه قرائن قوية تدل على وقوعه .

الباب السادس

في اليمين

الفصل الاول

اليمين الحاسمة

المادة ٥٣ - اليمين الحاسمة هي التي يوجهها احد المتداعين لخصمه ليحسم بها النزاع .

المادة ٥٤ - لا يحلف من وجهت اليه اليمين الا بطلب خصمه وبعد صدور قرار المحكمة بذلك ولكن تحلفه المحكمة يمين الاستظهار وعند الاستحقاق ورد المبيع لعيب فيه وعند الحكم بالشفعة ولو لم يطلب الخصم تحليفه .

المادة ٥٥ - ١ - يجب أن تكون الواقعة التي تنصب عليها اليمين متعلقة بشخص من وجهت اليه اليمين ، فان كانت غير شخصية انصبت اليمين على مجرد علمه بها .

٢ - يجوز أن توجه اليمين الحاسمة في اية حالة كانت عليها الدعوى في كل نزاع الا أنه لا يجوز توجيهها في واقعة ممنوعة بالقانون او مخالفة للنظام العام والآداب .

المادة ٥٦ - اذا اجتمعت مطالب مختلفة يكفى فيها يمين واحدة .

المادة ٥٧ - ١ - يجوز لمن وجهت اليه اليمين أن يردها على خصمه على أنه لا يجوز الرد اذا انصبت اليمين على واقعة لا يشترك

فيها الخصمان بل يستقل فيها شخص من وجهت اليه اليمين .

٢ - لا يجوز لمن وجه اليمين او ردها أن يرجع في ذلك متى قبل خصمه أن يحلف .

المادة ٥٨ - لا تكون اليمين الا أمام المحكمة ولا اعتبار للنكول عن اليمين خارجها .

المادة ٥٩ - يجب على من يوجه لخصمه اليمين أن يبين بالدقة الوقائع التي يريد استخلاصه عليها ويذكر صيغة اليمين بعبارة واضحة جلية .

للمحكمة أن تعدل صيغة اليمين التي يعرضها الخصم بحيث تتوجه بوضوح ودقة على الواقعة المطلوب الحلف عليها .

المادة ٦٠ - كل من وجهت اليه اليمين فنكل عنها دون أن يردها على خصمه وكل من ردت عليه اليمين فنكل عنها خسر دعواه .

المادة ٦١ - ١ - توجيه اليمين يتضمن انتنازل عما عداها من البيانات بالنسبة الى الواقعة التي ترد عليها ، فلا يجوز للخصم أن يثبت كذب اليمين بعد أن يؤديها الخصم الذي وجهت اليه أو ردت عليه . .

٢ - على أنه اذا ثبت كذب اليمين بحكم جزائي فان للخصم الذي اصابه ضرر منها أن يطالب بالتعويض .

الفصل الثاني

في اجراءات اليمين

المادة ٦٢ - يرفض توجيه اليمين اذا كانت واردة على واقعة غير منتجة أو غير جائز اثباتها باليمين .

المادة ٦٣ - اذا لم ينازع من وجهت اليه اليمين في جوازها ولا في تعلقها بالدعوى وجب عليه ان كان حاضرا بنفسه ان يحلفها فورها أو يردها على خصمه والا اعتبر ناكلا ، ويجوز للمحكمة أن تعطيه مهلة للحلف اذا رأت لذلك وجها فان لم يكن حاضرا وجب أن يدعى لحلفها بالصيغة التي اقترتها المحكمة وفي اليوم الذي

حددته فان حضر وامتنع دون أن ينازع أو لم يحضر بغير عذر اعتبر ناكلا .

المادة ٦٤ - اذا نازع من وجهت اليه اليمين في جوازها أو في ورودها على واقعة منتجة في الدعوى ورفضت المحكمة منازعتها وحكمت بتحليفه بينت في قرارها صيغة اليمين ، ويبلغ هذا القرار للخصم ان لم يكن حاضرا بنفسه ويتبع ما نص عليه في المادة السابقة .

المادة ٦٥ - اذا كان لمن وجهت اليه اليمين عذر يمنعه عن الحضور فتنتقل المحكمة أو تنتدب أحد قضااتها لتحليفه ، ويحرر محضر بحلف اليمين يوقعه الحالف والمحكمة أو القاضي المنتدب والكاتب .

المادة ٦٦ - تكون تأدية اليمين بأن يقول الحالف « والله » ويذكر الصيغة التي اقترتها المحكمة .

المادة ٦٧ - يعتبر في حلف الأخرس وتكوله اشارته الممهودة ان كان لا يعرف الكتابة فان كان يعرفها فحلفه وتكوله بها .

المادة ٦٨ - تجرى النيابة في التحليف ولكن لا تجرى في اليمين .

المادة ٦٩ - اذا كان من وجهت اليه اليمين يقيم خارج منطقة المحكمة فلها أن تنيب في تحليفه محكمة محل اقامته .

المادة ٧٠ - تُلغى القوانين التالية :

١ - قانون البيانات ، الباب الرابع والخمسون من مجموعة القوانين الفلسطينية .

٢ - قانون البيانات (المعدل) رقم ٦٨ لسنة ١٩٣٦ المنشور في العدد ٦٣٠ الممتاز من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ١٨ أيلول سنة ١٩٣٦ .

٣ - قانون البيانات (المعدل) رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٠ المنشور في العدد ١٠٥٢ الممتاز من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ١٨ تشرين الأول سنة ١٩٤٠ .

٤ - قانون البيانات (المعدل) رقم (٤٠) لسنة ١٩٤٦ المنشور في العدد ١٥٠٢ الممتاز

من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ٢٩ حزيران سنة ١٩٤٦ .

٥ - قانون البنات (المعدل) رقم (٣) لسنة ١٩٤٧ المنشور في العدد ١٥٦٣ الممتاز من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ١٥ آذار سنة ١٩٤٧ .

٦ - كل تشريع أردني أو فلسطيني آخر صدر قبل سن هذا القانون الى المدى الذي تكون فيه تلك التشريعات مغايرة لاحكام هذا القانون .

المادة ٧١ - رئيس الوزراء ووزير العدلية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٥٢/٤/٢١

نحن طلال الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية :

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب نصدر ارادتنا الملكية بالتصديق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة .

قانون رقم (٨) لسنة ١٩٥٢ (١)

قانون تنفيذ الاحكام الاجنبية

اسم القانون :

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تنفيذ الاحكام الاجنبية لسنة ١٩٥٢) ويعمل به بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية **تفسير اصطلاحات :**

المادة ٢ - تعنى عبارة (الحكم الاجنبى) الواردة في هذا القانون كل حكم صدر من محكمة خارج المملكة الأردنية الهاشمية (بما في ذلك المحاكم الدينية) يتعلق في اجراءات حقوقية ويقضى بدفع مبلغ من المال أو الحكم بعين منقولة أو تصفية حساب ويشمل قرار المحكمين في اجراءات التحكيم اذا كان ذلك القرار قد أصبح بحكم القانون المعمول به في البلد الذي جرى فيه التحكيم قابلا للتنفيذ كقرار صدر من المحكمة في البلد المذكور .

اصول تنفيذ الاحكام الاجنبية :

المادة ٣ - يجوز تنفيذ الحكم الاجنبى في المملكة الأردنية الهاشمية باقامة دعوى لتنفيذه أمام محكمة بدائية .

كيفية اقامة الدعوى المستندة الى حكم اجنبى :

المادة ٤ - تقام الدعوى بطلب تنفيذ حكم اجنبى باستدعاء يقدم الى المحكمة البدائية التي يقيم المحكوم عليه ضمن صلاحيتها أو المحكمة التي تقع ضمن صلاحيتها املاك المحكوم عليه التي يرغب في تنفيذ الحكم عليها اذا كان المحكوم عليه لا يقيم في المملكة الأردنية الهاشمية .

تبليغ المحكوم عليه خارج دائرة اختصاص المحكمة :

المادة ٥ - يجوز للمحكمة أن تبليغ الاشخاص المقيمين خارج دائرة اختصاصها بموجب شروط تستصوبها مع مراعاة اصول المحاكمات الحقوقية .

ابرار صور مصدقة عن الحكم المراد تنفيذه :

المادة ٦ - يترتب على المحكوم له أن يقدم الى المحكمة صورة مصدقة عن الحكم المطلوب تنفيذه مع صورة مصدقة عن ترجمتها اذا كان الحكم بغير اللغة العربية وصورة أخرى لتبليغها للمحكوم عليه .

اسباب رد الطلبات :

المادة ٧ - ١ - يجوز للمحكمة أن ترفض الطلب المرفوع اليها لتنفيذ حكم اجنبى في الاحوال التالية :

(أ) اذا لم تكن المحكمة التي أصدرت الحكم المذكور ذات وظيفة .

(ب) اذا كان المحكوم عليه لم يتعاط أعماله داخل قضاء تشمله صلاحية المحكمة التي أصدرت الحكم أو لم يكن مقيما داخل قضائها ولم يحضر باختياره أمام المحكمة ولم يعترف بصلاحيتها .

(ج) اذا كان المحكوم عليه لم يبلغ مذكرة الحضور من المحكمة التي أصدرت الحكم ولم يحضر أمامها رغما عن كونه كان يقطن داخل قضاء تشمله صلاحية المحكمة أو كان يتعاطى أعماله فيه ، أو

(د) اذا كان الحكم قد حصل عليه بطريق الاحتيال .

(هـ) اذا اتنع المحكوم عليه المحكمة بأن الحكم لم يكتسب بعد الصورة القطعية ، او (و) اذا كان الحكم بسبب دعوى لا تسمعها محاكم المملكة الاردنية الهاشمية اما لمخالفتها للنظام العام او الآداب العامة .

٢ - يجوز للمحكمة أيضا أن ترفض الاستدعاء المقدم اليها بطلب تنفيذ حكم صادر من إحدى محاكم أية دولة لا يجوز قانونها تنفيذ الأحكام الصادرة من محاكم المملكة الأردنية الهاشمية .

سريان قانون اصول المحاكمات الحقوقية :

المادة ٨ - تسري أحكام قانون اصول المحاكمات الحقوقية على الدعاوى التي تقام وفق هذا القانون .

كيفية تنفيذ الأحكام الأجنبية :

المادة ٩ - تنفذ الأحكام الصادرة بموجب هذا القانون بالطريقة التي تنفذ فيها الأحكام الصادرة من محاكم المملكة الأردنية الهاشمية .
الانفاء :

المادة ١٠ - تلغى القوانين التالية :

١ - قانون (تبادل تنفيذ الأحكام لسنة ١٩٢٢) الفلسطيني .
٢ - اصول الأحكام الأجنبية لسنة ١٩٢٨ الفلسطيني .

المادة ١١ - رئيس الوزراء ووزير العدلية مكلفان بتنفيذ أحكام هذا القانون .
١٩٥٢/١/١٤ .

نحن طلال الاول ملك المملكة الأردنية الهاشمية بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلسا الأعيان والنواب نصادق على القانون الآتى ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ (١)

قانون تحصيل الاموال الاميرية

اسم القانون وبدء العمل به

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تحصيل الاموال الاميرية لسنة ١٩٥٢) ويعمل

به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية
تعريف :

المادة ٢ (٢) - يكون للعبارات والكلمات التالية المعانى المخصصة لها الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك : تعنى عبارة (الاموال الاميرية) جميع انواع الضرائب والرسوم والغرامات والذمم والديون المتحققة للخزانة المالية .

وتعنى كلمة (المكلف) كل مالك او متصرف او مستأجر او وكيل مفوض بإدارة الاملاك . وتعنى كلمة (المقتنيات) ما هو بحوزة المكلف من اموال منقولة على اختلاف أنواعها . وتعنى كلمة (الحاكم الادارى) المحافظ او المتصرف او مدير القضاء حسب الحال .

وتعنى كلمة (الجابى) الشخص الذى يعين بموجب أنظمة الموظفين لتحصيل الاموال الاميرية وتعنى كلمة (المختار) الشخص الذى يعينه الحاكم الادارى لوظيفة مختار فى المدينة أو الحى أو القرية أو العشيرة .

وتعنى كلمة (الاموال غير المنقولة) الأبنية والأراضى وسائر العقارات .

وتعنى كلمة (المتخلف) الشخص الذى يتخلف عن دفع اموال اميرية مستحقة عليه فى تاريخ استحقاقها .

تاريخ دفع الاموال الاميرية :

المادة ٣ (٢) - اذا كانت الاموال الاميرية مقررة بموجب قانون أو نظام فتؤدى فى التاريخ المعين فى القانون أو النظام الذى فرضت بموجبه تلك الاموال وان لم يعين تاريخ دفعها فى القانون أو النظام الذى فرضت بموجبه أو كانت متحققة للخزانة المالية بموجب عقد أو خلافه فتؤدى وفقا للتعليمات التى يصدرها وزير المالية .

لجنة تحصيل الاموال الاميرية :

المادة ٤ (٤) - تؤلف فى العاصمة واللواء والقضاء لجنة تعرف بلجنة تحصيل الاموال الاميرية من الحاكم الادارى رئيسا ومن محاسب المقاطعة وأحد أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين عضوين . وفى المقاطعات التى لا يكون فيها

(١) الجريدة الرسمية العدد ١١٠٠ فى ١٩٥٢/٢/١٦ .

(٢) معدلة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٧ الجريدة القانون محل القانون المؤقت رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٦

(٣) مستبدلة بالقانون المؤقت رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٠ القانون قانونا دائما - الجريدة الرسمية العدد ١٥٣٢ فى

الرسمية العدد ١١٦٤ فى ١٩٥٣/١٢/١٦

الرسمية العدد ٢٠٦٤ فى ١٩٦٧/١٢/٣١ وقد حل هذا

الجريدة الرسمية ١٥٠٢ فى ١٩٦٠/٨/١ وقد اصبح هذا ١٩٦١/٢/١ معدلة بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٥٣ - الجريدة

من تاريخ تعليق وتبليغ الانذار او اعادة النسخة الثانية من الانذار المرسل للمكلف المقيم خارج المملكة اذا تخلف المكلف عن تأدية المبلغ المستحق عليه ، فعلى الجابي حينئذ ان يطلب الى الحاكم الادارى ان يقرر حجز وبيع المقتنيات التى بحوزة المكلف لاستيفاء المبلغ المطلوب منه .

تنفيذ قرار الحجز :

المادة ٨ (٢) - (١) على الجابي بمجرد وصول قرار الحجز اليه من الحاكم الادارى ان يستصحب المختار او عضو يعينه الحاكم الادارى لهذه الغاية من أعضاء مجلس الإدارة وان يدخل الى منزل المكلف او أرضه او متجره وان يحجز من مقتنياته بقدر ما يرى فيه الكفاية لتأدية المطلوب منه مع نفقات الحجز وفيما عدا الأحوال المنصوص عليها في الفقرة (ج) من هذه المادة يحتفظ الجابي بالأموال المحجوزة مدة اسبوع أو يودعها شخصاً ثالثاً ذا ملاءة على نفقة المكلف وعند انتهاء تلك المدة تباع تلك الأموال بالمزاد العلني حسبما نصت عليه هذه المادة اذا لم يؤد المكلف ما هو مطلوب منه مع نفقات الحجز .

(ب) يجوز للحاكم الادارى ان يمدد مدة الاسبوع المذكورة في الفقرة السابقة عندما يستصوب ذلك بناء على سبب معقول ابدى له .
(ج) يجوز ان يباع المال المحجوز او قسم منه فوراً بالمزايدة العلنية اذا كان مما يرجح تلفه او سقوط قيمته فيما اذا بقى طيلة المدة المنصوص عليها في الفقرة (١) ، أما برضاء المكلف او بناء على امر الحاكم الادارى الخطى وبخلاف ذلك يكون الحاكم الادارى مسؤولاً عما يتأتى من جراء التلف او سقوط القيمة فيما اذا لم يباع المحجوز من هذا النوع فوراً .

(د) تجرى المزايدة في المحل الذى حجزت فيه المقتنيات ، على أنه اذا رأى الجابي ان نقل تلك المقتنيات الى مركز المقاطعة يضمن بيعها بأسعار أعلى فان المزايدة تجرى حينئذ في ذلك المركز .

مجالس ادارة تؤلف اللجنة من الحاكم الادارى ومحاسب المقاطعة واحد أعضاء الهيئة الاختيارية في تلك البلدة او القرية .

تطبيق احكام القانون على المكلف المتخلف :

المادة ٥ - اذا كان شخص مكلفاً بتأدية مبلغ من الأموال الأميرية حسب الأصول ، وتخلف ذلك الشخص عن دفع ذلك المبلغ في الوقت المعين فتطبق عليه أحكام هذا القانون لتحصيل المبلغ المذكور .

تسليم التحقيقات للجابي وانذار المكلفين :

المادة ٦ (١) - (١) تسلم تحقيقات الأموال الأميرية الى الجباة كل فيما يخص دائرته التحصيلية ، وعلى الجابي المختص أن ينظم جدولاً على نسختين بأسماء المكلفين في دائرته التحصيلية موقعا منه ومبيناً فيه مقدار المبلغ المطلوب من كل واحد منهم وتعلق احدى النسختين في موقع ظاهر من الحى أو القرية ويعيد النسخة الثانية الى المحاسب المختص يتضمن الجدول دعوة المكلفين لتأدية المبلغ المطلوب منهم خلال ١٥ يوماً من تاريخ تعليق الجدول .

(ب) المكلفون الذين لا يؤدون الأموال الأميرية المطلوبة على الصورة المذكورة في الفقرة (١) السابقة تنشر أسمائهم والمبالغ المطلوبة منهم في الجريدة الرسمية .

(ج) المكلفون الذين تنشر أسمائهم في الجريدة الرسمية ويتخلفون عن دفع المبالغ المطلوبة بعد مرور ٦٠ يوماً من تاريخ النشر تحجز أموالهم الجائز حجزها قانوناً بقرار من الحاكم الادارى لاستيفاء الأموال الأميرية وتباع اذا لم يتم الدفع أو تجرى التسوية اللازمة خلال المدة التى يعينها الحاكم الادارى اذا كانت من الأموال المنقولة . اما اذا كانت من الأموال غير المنقولة فتباع بعد مزور سنة من تاريخ الحجز .

الاجراءات بعد الانذار :

المادة ٧ (٢) عند انقضاء مدة العشرة أيام

(١) مستبدلة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٣ - الجريدة الرسمية العدد ٢٤٠٢ في ١٩٧٣/٢/١ وقد حل هذا القانون

محل القانون المؤقت رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ .

(٢ و ٣) معدلة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٧ - الجريدة الرسمية العدد ٢٠٦٤ في ١٩٦٧/١٢/٣١ وقد حل

هذا القانون محل القانون المؤقت رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٦

(هـ) تجرى المزايدة بحضور أحد الموظفين الذى ينتدبهم الحاكم الادارى لهذه الغاية أما اذا أجريت خارج مركز الحاكم الادارى فيعين المذكور شخصين من الهيئة الاختيارية يقومان مقامه وتجرى المزايدة بحضورهما وعند انتهائها ينظم الجابى محضرا يوقعه هو والشخصين المعينين .

(و) اذا تعذر على الجابى الدخول الى منزل أو عقار المكلف المتخلف لتنفيذ قرار الحجز فيجوز للحاكم الادارى أن يصدر قرارا آخر يخوله فيه حق الدخول عنوة أثناء النهار الى ذلك المنزل أو العقار بحضور المختار أو شخصين من الهيئة الاختيارية التى يقع المنزل أو العقار ضمن اختصاصه وبحضور أى فرد من أفراد الشرطة أو الدرك وذلك لتنفيذ قرار الحجز وفقا لأحكام هذا القانون .

حجز الرواتب أو المخصصات أو بدلات الإيجار أو الديون :

المادة ٩ (١) - يجوز للحاكم الادارى أن يحجز أية أجور أو ديون مستحقة للمكلف بدلا من حجز مقتنياته وبيعها أو علاوة على حجز المقتنيات المذكورة وإذا كان مستخدما لدى الحكومة أو ذا مرتب يتقاضاه أو مخصصات يتقاضاها من مؤسسة رسمية أو من أية جهة أخرى فللحاكم الادارى أن يحجز كذلك تلك المرتب أو المخصصات وربيع راتب التقاعد وذلك علاوة على حجز مقتنياته المستخدم أو المتقاعد عندما يعثر على شيء منها اذا لم يكن حجز المرتب كافيا لتسديد الدمة المطلوبة .

حجز وبيع الأموال غير المنقولة اذا لم يكن لدى المكلف مقتنيات :

المادة ١٠ (١) - (١) اذا لم يعثر على مقتنيات كافية وظهر أن للمكلف أموالا غير منقولة يجوز للحاكم الادارى حجز وبيع تلك الأموال غير المنقولة أو قسم كاف منها بالمزايدة العلنية وتستوفى ائتمان البيع تسديدا للدمة المطلوبة أماما يزيد من تلك الائتمان بعد تنزيل الدمة المستحقة ونفقات البيع واكلاف الاجراءات الآنف ذكرها فانه يرد للمكلف .

(ب) اذا لم تكن الأموال غير المنقولة مسجلة فى دوائر التسجيل فان الخزانة المالية تعتبر فى هذه الحالة حائزة لصفة (محكوم له) وتعتبر الدمة المستحقة بصفة دين (محكوم به) وللحاكم الادارى أن يقرر حجز وبيع تلك الأموال غير المنقولة وفقا لأحكام قانون حجز وبيع الأموال غير المنقولة غير المسجلة .

(ج) يجب أن تكون مدة الاحالة الاولى احدى وثلاثين يوما ومدة الاحالة الثانية خمسة عشر يوما على أنه يجوز للحاكم الادارى أن يمدد مدة الاحالة الاولى اذا كان أعلى ثمن حصل عليه أدنى كثيرا من القيمة المقدرة لتلك الأموال غير المنقولة .

تسجيل الأموال غير المنقولة باسم الخزينة اذا تعذر بيعها :

المادة ١١ (١) - (١) اذا وضعت الأموال غير المنقولة فى المزايدة ولم يظهر لها طالب فعلى الحاكم الادارى حينئذ أن يقدر قيمة تلك الأموال غير المنقولة من قبل خبيرين احدهما من دائرة الاراضى يعينه وزير المالية وبعدئذ تقرر تسجيلها باسم الخزانة المالية فى دائرة تسجيل الاراضى ثم ينفذ هذا القرار على الفور من قبل مدير الاراضى والمساحة بعد موافقة وزير المالية .

(ب) تقيد قيمة الأموال غير المنقولة التى سجلت باسم الخزينة المالية وفقا لأحكام الفقرة السابقة كما قدرها الحاكم الادارى لحساب صاحبها واذا بقى شيء لصاحب الأموال المذكورة بعد تنزيل المبلغ المستحق عليه والنفقات التى صرفت فيدفع اليه مقدار الفرق .

(ج) اذا ظهر طالب للأموال غير المنقولة قبل نفاذ القرار القاضى بتسجيلها باسم الخزانة المالية وفقا لحكم الفقرة (١) من هذه المادة فيقبل الثمن المقدر بمقتضى الفقرة الآنف ذكرها ويلغى القرار المذكور .

(د) للمكلف المتخلف عن الدفع أن يسترد أمواله غير المنقولة التى سجلت باسم الخزانة المالية وفقا لأحكام هذه المادة ، اذا أدى خلال أربع سنوات من تاريخ التسجيل قيمة تلك

(١) معدلة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٧ - الجريدة الرسمية العدد ٢٠٦٤ فى ١٢/١٢/١٩٦٧ وقد حل هذا

القانون محل القانون المؤقت رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٦ .

الاموال غير المنقولة كما قدرت من قبل الحاكم الادارى مع اية نفقات تكون الحكومة قد تكبدتها بسبب ذلك وفي هذه الحال تلغى معاملة التسجيل الجارية باسم الخزانة المالية وترد تلك الاموال غير المنقولة الى صاحبها وذلك بشرط ان لا تكون قد سبق بيعها من قبل الحكومة، واذا كانت تلك الاموال غير المنقولة مؤجرة فان اعادتها الى صاحبها لا تؤثر على نفاذ الايجار وتدفع بدلات الايجار الى صاحبها عن المدة الباقية من الايجار اعتبارا من تاريخ دفع الذمة المستحقة الى الخزانة المالية .

(هـ) اذا طلب المكلف المتخلف عن الدفع من

الحكومة ان تؤجره الاموال غير المنقولة الآنف ذكرها فلوزير المالية ان يؤجره تلك الاموال بالشروط والطريقة التي يراها ملائمة لمصلحة الحكومة ومصلحة المتخلف عن الدفع معا على ان يكون بدل الايجار السنوى الواجب دفعه عن تلك الاموال فى كل قضية مساويا على الأقل لربع مجموع المبلغ المستحق على المكلف المتخلف مع الفائدة والنفقات :

(و) اذا دفعت اقساط بدلات الايجار

بتمامها عند انتهاء مدة الايجار فتعاد الاموال غير المنقولة الى المكلف المتخلف اما فى حالة عدم دفع المكلف المتخلف اى قسط من اقساط بدل الايجار عند استحقاقه فلوزير المالية ان يفسخ عقد الايجار وفى هذه الحالة يرد الى المكلف المتخلف ربع تلك الاموال غير المنقولة مقابل بدل ايجار كل سنة دفعه كاملا .

الحالة التى يجوز فيها حبس المكلف المتخلف عن الدفع :

المادة ١٢ (١) - (١) اذا لم يكن من المستطاع ان يعثر على اموال غير منقولة او مقتنيات تفى بالحاجة مما يخص المكلف المتخلف للحاكم الادارى ان يستقصى ظروفه ووسائل معيشته ويقرر استيفاء الذمة المطلوبة منه اما على الفور او اقساطا حسب ما يراه موافقا .

(ب) اذا تخلف المكلف عن دفع الذمة المطلوبة منه او اى قسط منها وقنع الحاكم الادارى

بمقدرته على الدفع فانه يقرر حبسه مدة لا تزيد على شهر واحد الا اذا سدد ما عليه قبل انقضاء تلك المدة .

(ج) الحبس بحكم هذه المادة لا يعفى المكلف المتخلف من تأدية اى مبلغ او قسط حبس بسبب عدم تأديته .

الاستثناء من الحجز :

المادة ١٣ (٢) - يستثنى من الحجز ما يلى: (ا) اى متاع يراه الحاكم الادارى لازما للمكلف المتخلف فى ملبسه ومسكنه مع عائلته .

(ب) الادوات والآلات والبذار والعلف والحيوانات اللازمة للمكلف من اجل زراعته او مزاوله مهنته او عمله حسبما يراه الحاكم الادارى .

(ج) المحصولات قبل الحصاد والبقول والفواكه غير الناضجة .

(د) المسكن الشرعى والارض اللازمة للمكلف من اجل كسب قوته مع عائلته حسبما يراه الحاكم الادارى .

(هـ) اى مبلغ زاد على الثلث من مرتب المكلف او من مخصصات أعضاء مجلس الامة .

(و) اى مبلغ زاد على الربع من مرتبات المتقاعدين من موظفى الحكومة .

(ز) نفقات السفر للموظف وعضو مجلس الامة عدا المياومات .

(ح) مرتبات التقاعد المخصصة للاتام والارامل والنفقة المحكوم بها من قبل المحكمة الشرعية او من قبل محكمة اخرى ذات اختصاص .

رهن الاموال غير المنقولة العائلة للمكلف المتخلف:

المادة ١٤ - (١) بالاضافة الى ما ورد فى احكام هذا القانون يجوز للحاكم الادارى ان يوقف فى دائرة تسجيل الاراضى بيع الاموال غير المنقولة العائدة لائى مكلف او تأمينها او فراغها او انتقالها الى ان تدفع الاموال الاميرية المستحقة عليها بتمامها الى الخزانة المالية وتعتبر الاموال الاميرية المستحقة مؤمنة بالدرجة الاولى بأية اموال غير منقولة عائدة للمكلف .

(١) معدلة بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٧ - الجريدة الرسمية العدد ٢٠٦٤ فى ٢١/١٢/١٩٦٧ وقد حل هذا

القانون محل القانون المؤقت رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٦ .

(٢) مضافة بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٧ السابق المذكور

(ب) لا يجوز لمدير الاراضي والمساحة ان يجرى اية معاملة تأمين او فراغ او انتقال ما لم يتأكد من ان الاموال الاميرية المستحقة عن تلك الاموال غير المنقولة قد دفعت بتمامها سواء كان ذلك في مكاتب تسجيل الاراضي او تسوية الاراضي .

احكام عامة :

المادة ١٥ (١) - يسترشد الحاكم الاداري بآراء الموظفين المختصين في منطقته قبل اصدار قراره .

المادة ١٦ (٢) - (١) مع مراعاة احكام المواد ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، من قانون الاجراء رقم ٣١ لسنة ١٩٥٢ او ما يطرا عليها من تعديل . يجوز للسلطات المالية ان توقف صرف استحقاق اى مكلف مدين بأموال اميرية الى ان يؤدي المطلوب منه من الاموال الاميرية والذمم المستحقة خلال مدة لا تزيد على خمسة عشر يوما من تاريخ نشر المطالبة في الجريدة الرسمية وبعد انتهاء تلك المدة يعتبر ذلك الاستحقاق ايرادا للخزينة وفاء عن الاموال الاميرية المطلوبة .

(ب) لا يشترك احد من الموظفين المكلفين باجراء معاملة الحجز والجباية في اية مزايدة تجرى وفقا لاحكام هذا القانون لبيع المقتنيات او الاموال غير المنقولة سواء كان ذلك مباشرة او بالواسطة او باسم شخص آخر وكل موظف يخالف ذلك يعاقب بعد الادانة بغرامة لا تزيد على خمسين دينارا وتلغى المزايدة .

(ج) يجوز تحصيل الاموال الاميرية المطلوبة من اى مالك او متصرف من المستأجر والمستأجر الحق في الرجوع على المالك او المتصرف بالبلغ المستوفى منه بهذه الصورة .

التعليمات :

المادة ١٧ - لوزير المالية ان يصدر تعليمات عامة لتنفيذ احكام هذا القانون .

الافناء :

المادة ١٨ - تلغى القوانين التالية :
١ - قانون جباية الضرائب لسنة ١٩٣٥ المنشور في العدد (٤٦٨) من الجريدة الرسمية .

٢ - قانون جباية الضرائب الباب (١٣٧) من مجموعة القوانين الفلسطينية .

المادة ١٩ - رئيس الوزراء ووزير الداخلية ووزير المالية مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .
١٩٥٢/١/٢٧

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية بمقتضى المادة (٣١) من الدستور .
وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة .

قانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٥٤ (٣)

قانون تحصيل ديون المصرف الصناعي العراقي

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تحصيل ديون المصرف الصناعي العراقي لسنة ١٩٥٤) ويعمل به من التاريخ الذي يعينه مجلس الوزراء وينشر في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تحصل ديون وقروض المصرف الصناعي العراقي وفوائدها بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢

المادة ٣ - يتحمل المصرف الصناعي العراقي نفقات التحصيل وتقدر تلك النفقات وتعين طريقة دفعها باتفاق يعقد بين المصرف ووزير المالية ويوافق عليه مجلس الوزراء .

المادة ٤ - رئيس الوزراء ووزير المالية مكلفان بتنفيذ هذا القانون .

١٩٥٤/١٢/٤

قرار رقم (٨) (٤)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٥٩/٥/٢٧ رقم ١٣/١٤٦/١٣/٣٧١٩ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير احكام المادة الثانية من قانون تحصيل الاموال الاميرية وبيان ما اذا كانت قروض مجلس الاعمار تدخل في مفهوم (الاموال الاميرية) المنصوص عليها في هذه المادة وتحصل بنفس الطريقة التي تحصل فيها هذه الاموال ام لا .

(١) مضافة بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٧ السابق الذكر

(٢) معدلة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٣ الجريدة الرسمية العدد ٢٤٠٢ في ١٩٧٣/٢/١ وقد حل هذا القانون

محل القانون المؤقت رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ .

(٣) الجريدة الرسمية العدد ١٢٠٥ في ١٩٥٤/١٢/١٦

(٤) الجريدة الرسمية العدد ١٤٤٧ في ١٩٥٩/١٠/١٧

قرار رقم (٢١) (١)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٧٠/٧/٨ رقم ت ٦٤٤٩/١٩/١٩
اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير الفقرة الاولى من المادة ١٦ من قانون تحصيل الاموال الاميرية رقم ١ لسنة ١٩٥١ وبيان ما يلي :

١ - ما هو المقصود بعبارة (السلطات المالية) الواردة في هذه المادة .

٢ - ما هو المقصود بكلمة (استحقاق) وهل تشمل رواتب الموظفين وعلاواتهم أم لا ؟
٣ - ما هو المقصود بكلمة (مكلف) وهل تنصرف فقط الى المعنى المحدد لها في المادة الثانية من هذا القانون أى المكلف بالضرائب المترتبة على الاموال غير المنقولة أم انها تشمل المكلف بالاموال الاميرية على اختلاف انواعها .

٤ - ما هي الكيفية التى يتم بموجبها اعلام المكلف بأن يؤدى ما هو مطلوب منه من اموال اميرية واذم مستحقة طبقا لاحكام هذه المادة وهل يكون ذلك شفويا أم تحريريا . وفى حالة وجوب اتمامه تحريريا ما هي طريقة ذلك ؟

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٠/٧/١١ وتديق النصوص القانونية يتبين ان الفقرة الاولى من المادة ١٦ المطلوب تفسيرها والتي كانت تحمل الرقم ١٥ قبل نفاذ القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٦ تنص على ما يلى (يجوز للسلطات المالية ان توقف صرف اى استحقاق لاي مكلف مدين باموال اميرية الى ان يؤدى المكلف ما هو مطلوب منه من الاموال الاميرية والذمم المستحقة عليه خلال مدة لا تزيد على عشرة ايام من تاريخ اعلامه بذلك ، وبعد انتهاء تلك المدة يقيد ذلك الاستحقاق ايرادا عن ذمته) .

واننا على ضوء هذا النص والنصوص الاخرى التى لها علاقة به نجد ما يلى :

وبعد الاطلاع على مذكرة المستشار القانونى لمجلس الاعمار المؤرخة ١٩٥٩/٥/١٧ وتديق النصوص القانونية تبين لنا .

١ - ان المادة الثانية من قانون تحصيل الاموال الاميرية رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ نصت على ان عبارة (الاموال الاميرية المقررة فى التاريخ المعين فى القانون تعنى جميع انواع الضرائب والرسوم والغرامات والذمم والديون المتحققة للخزانة المالية .

٢ - ان المادة الثالثة منه الباحثة عن تاريخ دفع الاموال الاميرية نصت على ان (تدفع الاموال الاميرية المقررة فى التاريخ المعين فى القانون الذى فرضت بموجبه تلك الاموال واذا لم يعين تاريخ دفعها فى ذلك القانون فتؤدى وفقا للتعليمات التى يصدرها وزير المالية) .

ومن هذين النصين يتضح ان الضرائب والرسوم والغرامات والذمم والديون التى تدخل فى مفهوم عبارة (الاموال الاميرية) المنصوص عليها فى هذا القانون هى تلك التى تفرض بموجب قانون كما هو ظاهر من عبارة (فى القانون الذى فرضت بموجبه تلك الاموال) الواردة فى المادة الثالثة المدرجة اعلاه .

وعلى هذا الاساس فان الذمم والديون التى تتحقق بموجب عقد لا تعتبر من الاموال الاميرية بالمعنى المشار اليه آنفا ولا يجوز تحصيلها وفق القواعد والاجراءات المرسومة فى قانون تحصيل الاموال الاميرية . والقول بغير ذلك يؤدى الى وجوب تطبيق احكام هذا القانون على كافة الديون التى تترتب للحكومة عن مختلف العقود حتى ولو كانت محل نزاع ، وهذا امر لا ينسجم مع المنطق ولا مع الفرض الذى وضع هذا القانون من اجله .

وحيث ان قروض مجلس الاعمار انما تعطى بموجب عقود ولم يرد فى قانون مجلس الاعمار ما يوجب تحصيلها بمقتضى قانون تحصيل الاموال الاميرية فانها لا تعتبر من الاموال الاميرية بالمعنى المقصود فى هذا القانون الاخير ولا يجوز تحصيلها بالاستناد الى احكامه .

هذا ما نقرره فى تفسير النقطة المطلوب تفسيرها .

صدر ١٩٥٩/٩/٢٢

(أ) عن النقطة الأولى : ان قانون تحصيل الاموال الاميرية لا يشتمل على تعريف لعبارة السلطات المالية) ، ولهذا فلا بد من تحديد معنى هذه العبارة على ضوء نصوص التشريع المالى المتعلق بهذا الخصوص .

وبالرجوع للنظام المالى رقم ١ لسنة ١٩٥١ وهو التشريع الباحث عن السلطات المالية يتبين أن المادة الرابعة منه تنص على أن وزير المالية هو المشرف اشرافا عاما على تحصيل الرسوم والضرائب في أوقاتها .

وان المادتين الخامسة والسادسة منه تنصان على أن مأمور المحاسبة حسب التعريف المحدد له في المادة الثالثة هو المسؤول ماليا عن مراقبة استيفاء الاموال الاميرية وتأمين تحصيلها في أوقاتها .

ولهذا فان المقصود بالسلطات المالية الواردة في المادة ١٦ المشار اليها هو وزير المالية أو مأمور المحاسبة .

(ب) عن النقطة الثانية : ان كلمة (استحقاق) الواردة في النص المطلوب تفسيره قد جاءت مطلقة وهي لذلك تجرى على اطلاقها وتشمل كل ما يستحق دفعه للمكلف من صندوق الخزينة طبقا لنصوص الفصل السادس من النظام المالى سالف الذكر . غير انه لما كان قانون تحصيل الاموال الاميرية قد اوردت في المادة التاسعة حكما خاصا برواتب الموظفين ومخصصاتهم وهو يوجب عدم جواز وقف صرفها الا بقرار من الحاكم الادارى وفي حدود معينة ، فان السلطات المالية لا تملك صلاحية وقف صرف ما يستحق لموظف من رواتب وعلاوات لقاء ما هو مطلوب منه من اموال اميرية ما لم يصدر قرار حجز من الحاكم الادارى .

(ج) عن النقطة الثالثة : ان القانون المطلوب تفسيره وان كان في المادة الثانية منه عرف كلمة (مكلف) بأنها تعنى كل مالك أو متصرف أو مستأجر أو وكيل مفوض بادارة املاك ، الا أن هذ التعريف لا يؤخذ به اذا وردت قرينة تدل على خلاف ذلك عملا بالمادة الثانية من نفس القانون .

وحيث ان نص المادة ١٦ منه لا ينحصر حكمه بالاموال الاميرية المترتبة على الاملاك بل يشمل كافة الاموال الاميرية والذمم حسب التعريف الوارد في المادة الثانية ، فان ذلك يشكل قرينة صريحة على أن كلمة (المكلف) الواردة في المادة ١٦ لا ينحصر معناها بالمكلف بالضرائب المترتبة على الاموال غير المنقولة بل يشمل كل مكلف بأموال اميرية على اختلاف أنواعها .

(د) عن النقطة الرابعة : ان القانون المذكور لم ينص على جواز اعلام المكلف بوجوب تأدية ما هو مطلوب منه من اموال اميرية وذمم بطريقة شفوية ، ولهذا فانه ينبغى أن يتم هذا الاعلام خطيا طبقا للقواعد العامة المتبعة في الشؤون المالية وذلك بارسال اخطار خطى الى المكلف وتبليغه اياه بالصورة القانونية . هذا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر ١٩٧٠/٨/١٢

راى العضو المخالف

في قرار التفسير رقم ١٩٧٠/٢١

بعد بالتدقيق يتبين أن الفقرة الاولى من المادة ١٦ من قانون تحصيل الاموال الاميرية رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ تنص على ما يأتى (يجوز للسلطات المالية ان توقف صرف أى استحقاق لأى مكلف مدين بأموال اميرية الى أن يؤدى المكلف ما هو مطلوب منه من الاموال الاميرية والذمم المستحقة عليه خلال مدة لا تزيد على عشرة ايام من تاريخ اعلامه بذلك وبعد انتهاء تلك المدة يقيد ذلك الاستحقاق ايرادا عن ذمته) .

ومن هذا النص يتضح أن عبارة (أى استحقاق لأى مكلف) الواردة فيه ، جاءت مطلقة فهي تشمل أى مكلف سواء اكان هذا المكلف موظفا أو غير موظف .

أما ما ورد في المادة ٩ من هذا القانون ونصها (يجوز للحاكم الادارى أن يحجز اية اجور أو فون مستحقة للمكلف بدلا من حجز

قانون التحكيم (١)

رقم (١٨) لسنة ١٩٥٣

اسم القانون وبدء العمل به :

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون التحكيم لسنة ١٩٥٣) ويعمل به بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية .

تفسير اصطلاحات :

المادة ٢ (١) - يكون للعبارات والكلمات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك :

تعنى كلمة (محكمة) محكمة الصلح اذا كان اتفاق التحكيم يتعلق بادعاء يدخل في اختصاص محكمة الصلح وتعنى المحكمة البدائية في جميع الاحوال الاخرى .

وتعنى كلمة (القاضى) رئيس المحكمة البدائية او اى قاض من قضاتها اذا كانت المسألة تقع ضمن صلاحية محكمة بدائية او قاضى صلح اذا كانت تقع ضمن صلاحية محكمة صلح .

وتعنى عبارة (اتفاق التحكيم) الاتفاق الخطى المتضمن احالة الخلافات القائمة او المقبلة على التحكيم سواء اكان اسم المحكم او المحكمين مذكور في الاتفاق ام لم يكن .

الصلاحية المحطية للمحكمة :

المادة ٣ - تقام كل قضية بمقتضى هذا القانون :

١ - في محكمة اللواء الذى يقيم فيه جميع الفرقاء المختصين او يتعاطون فيه اشغالهم .

٢ - اذا كان الفرقاء المختصون يقيمون او يتعاطون اشغالهم في ألوية مختلفة .

(١) تقام القضية في محكمة اللواء الذى يقيم او يتعاطى عمله فيه الفريق المستدعى ضده او أحد الفرقاء المستدعى ضدهم ، او

(ب) في محكمة اللواء الذى جرى فيه التحكيم ، او

مقتنياته وبيعها او علاوة على حجز المقتنيات المذكورة واذا كان مستخدما لدى الحكومة او ذا مرتب يتقاضاه او مخصصات يتقاضاها من مؤسسة رسمية او من اى جهة اخرى فللحاكم الادارى ان يحجز كذلك ثلث المرتب او المخصصات وربع راتب التقاعد وذلك علاوة على حجز مقتنيات المستخدم او المتقاعد عندما يعثر على شيء منها اذا لم يكن حجز المرتب كافيا لتسديد الذمة المطلوبة) - فانه ليس تقييدا لما ورد في الفقرة الاولى من المادة ١٦ المشار اليها وذلك لسببين :

الاول - ان المضمون في كلا المادتين ١٦ و ٩ ليس واحدا وانما هو مختلف فالمادة ١٦ تبحث عن حق السلطة المالية في ايقاف صرف اى استحقاق لاى مكلف الى ان يؤدى ما هو مطلوب منه لصندوق الخزينة خلال مدة اقصاها عشرة ايام والا قيد ذلك الاستحقاق ايرادا عن ذمته بينما مضمون المادة التاسعة يتعلق بحق الحاكم الادارى في ايقاع الحجر على اموال المكلف المنقولة وغير المنقولة مع جواز حجز ثلث راتب الموظف ان كان المكلف موظفا .

الثاني - ان السلطة المختصة بالحصول مختلفة في كلا المادتين فهي بمقتضى المادة ١٦ السلطة المالية وهى في المادة التاسعة الحاكم الادارى .

وعلى ذلك فلا يعتبر ما ورد في نص المادة التاسعة من قانون تحصيل الاموال الاميرية مقيدا لما ورد في المادة ١٦ من نفس القانون . لهذا اخالف رأى الاكثرية المحترمة فيما ذهبت اليه من عدم شمول كلمة (استحقاق) لرواتب الموظفين وعلاواتهم ، وأرى أن كلمة (استحقاق) الواردة في المادة ١٦ من قانون تحصيل الاموال الاميرية تشمل رواتب وعلاوات الموظفين المكلفين بأموال اميرية وبدعم مستحقة عليهم .

صدر ١٩٧٠/٨/١٢

ان مجلس الوصاية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور . وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب يصادق - بالنيابة عن جلالة الملك المعظم - على القانون الاتى ويأمر بإصداره واضافته الى قوانين الدولة :

(١) نشر هذا القانون في الصفحة ٤٨٢ من العدد ١١٣١ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٥٣/١/١٧
(٢) عدل تعريف كلمة (محكمة) بموجب القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٢ الجريدة الرسمية العدد ١٦٠٢ في ١٩٦٢/٣/١

(ج) في المحكمة التي يتفق جميع الفرقاء على أن يقدموا إليها قضية تنشأ بمقتضى قانون التحكيم .

عدم جواز الرجوع عن اتفاق التحكيم :

المادة ٤ - لا يجوز الرجوع عن اتفاق التحكيم الا باتفاق الفريقين أو بموافقة المحكمة ما لم يكن قد ذكر في الاتفاق عكس ذلك ، ويكون لاتفاق التحكيم من جميع الوجوه مفعول أى قرار صادر من المحكمة .

ما يشمله اتفاق التحكيم :

المادة ٥ - يعتبر اتفاق التحكيم شاملا لاحكام التالية :

١ - اذا لم ينص الاتفاق على عدد المحكمين يحال الخلاف الى محكم واحد فقط .

٢ - اذا أحيل الخلاف الى محكمين اثنين يجوز لهما أن يعينا فيصلا في أى وقت خلال المدة التي خولا اصدار القرار فيها .

٣ - يصدر المحكمون قرارهم خطيا خلال ثلاثة اشهر من تاريخ الشروع في التحكيم أو بعد أن يشعروهم كتابة أى فريق بمباشرة التحكيم أو في أى وقت يتفق المحكمون كتابة على تمديده من وقت الى آخر لاصدار القرار فيه أو قبله .

٤ - اذا سمح المحكمان بمرور الوقت المعين لاصدار القرار أو مرور الوقت الذى حدده لذلك دون أن يصدرا القرار أو قدما لى فريق أو للفصيل اعلانا خطيا يشعر بعدم استطاعتهما الوصول الى اتفاق فيما بينهما يجوز للفصيل أن يقوم في الحال بمهام التحكيم بدلا منهما .

٥ - يجب على الفصيل أن يصدر قراره خلال شهر واحد بعد مرور الوقت المعين في الأصل لاصدار القرار أو الوقت الذى حدده المحكمان لذلك . أو في أى وقت آخر يحدده الفصيل خطيا من وقت الى آخر أو قبله .

٦ - مع مراعاة أية موانع قانونية ، يجب على الفرقاء أن يبرزوا للمحكمين أو الفصيل جميع الدفاتر والوثائق والأوراق والحسابات والمكاتبات والمستندات التي في حوزتهم أو

عهدتهم وأن يلبوا ما يطلبه منهم المحكمون أو الفصيل .

جواز توقيف الاجراءات التي تتنافى مع اتفاق التحكيم :

المادة ٦ - اذا شرع أحد فريقى التحكيم في اتخاذ اجراءات قانونية امام اية محكمة ضد الفريق الآخر بشأن امر تم الاتفاق على حالته للتحكيم ، يجوز للفريق الآخر - قبل الدخول في أساس الدعوى - أن يطلب من المحكمة أن تصدر قرارا بتوقيف الاجراءات ، فاذا ما اقتنعت بأن طالب توقيف الاجراءات كان مستعدا ولا يزال راغبا في اتخاذ التدابير اللازمة لانتظام سير التحكيم كما يجب وبأنه ليس هناك ما يحول دون احالة الامر للتحكيم حسب الاتفاق أصدرت قرارها بتوقيف تلك الاجراءات .

سلطة المحكمة في تعيين المحكم :

المادة ٧ - ١ - يجوز لأحد الفريقين في أية حالة من الحالات الآتية :

(١) اذا كان اتفاق التحكيم يقضى باحالة الخلاف الى محكم واحد ولم يتفق الفريقان على تعيين ذلك المحكم .

(ب) اذا رفض المحكم القيام بالتحكيم أو كان غير حائز الاهلية القانونية لذلك أو توفي ولم يعين الفريقان خلفا له .

(ج) اذا كان للفريقين أو للمحكمين الحق في تعيين فيصل أو محكم اضافي ولكنهما لم يعينه .

(د) اذا رفض الفصيل أو المحكم الاضافي المعين القيام بالتحكيم أو كان غير حائز الاهلية القانونية لذلك أو توفي ولم يتضمن اتفاق التحكيم ما يفيد عدم تعيين خلف له ولم يعين الفريقان أو المحكمان خلفا له .

أن يبلغ بواسطة الكاتب العدل اشعارا خطيا الى الفريق الآخر أو الى المحكمين طالبا تعيين ذلك المحكم أو الفصيل .

٢ - اذا لم يتم هذا التعيين خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغ الاشعار يجوز للمحكمة بناء على طلب الفريق الذى بلغ الاشعار ان تعين

ذلك المحكم أو الفيصل ومتى تم تعيينه على هذا الوجه يكون له نفس الصلاحية للنظر في الخلاف واصذار القرار كما لو كان معينا باتفاق الفريقين .

سلطة تعيين الخلف :

المادة ٨ - اذا كان اتفاق التحكيم يقضى باحالة الامر الى محكمين اثنين أو اكثر على أن يعين كل فريق منهما محكما أو اكثر فتتخذ عندئذ الاجراءات التالية الا اذا ورد في الاتفاق ما يفيد عكس ذلك .

١ - اذا رفض أحد المحكمين المعينين القيام بالتحكيم أو كان غير حائز الاهلية القانونية لذلك أو توفي ، فللفريق الذي عينه أن يعين محكما آخر بدلا منه .

٢ - اذا تخلف أحد الفريقين بعد احالة الخلاف للتحكيم عن تعيين المحكم سواء ابتداء أو بدلا من محكم سابق كما ورد آنفا خلال خمسة عشر يوما بعد أن بلغه الفريق الآخر الذي عين محكما اشعارا بواسطة الكاتب العدل بضرورة تعيين ذلك المحكم ، فيجوز للفريق الذي عين المحكم أن يطلب من المحكمة تعيين محكم للاشتراك في التحكيم مع المحكم الذي سبق تعيينه .

اصدار مذكرة حضور :

المادة ٩ - ١ - يجوز لأحد الفريقين أو لاي محكم أو فيصل أن يقدم طلبا الى المحكمة لابرار اي مستند ضروري للتحكيم أو لاصدار

مذكرة الى أي شاهد للحضور أمام المحكم أو الفيصل وللحكمة أن تفرض الجزاء المبين في قانون اصول المحاكمات الحقوقية على الشاهد الذي يتخلف عن الحضور أو يمتنع عن الإجابة .

٢ - للمحكمة صلاحية اصدار قرار استنابة لأخذ شهادة شخص موجود خارج المملكة الاردنية الهاشمية كالصلاحية المخولة لها في سائر الدعاوى .

٣ - للمحكم أو الفيصل أن يحلف الشهود اليمين وكل من أدى شهادة كاذبة أمام محكم

أو فيصل في مسألة جوهرية يعتبر أنه ارتكب جرم الشهادة الكاذبة كما لو أدى الشهادة أمام محكمة ذات اختصاص ، ويجوز اجراء التحقيق معه ومحاكمته ومجازاته .

تمديد الوقت المعين لاصدار القرار :

المادة ١٠ - يجوز للمحكمة أن تقرر تمديد الوقت المعين لاصدار قرار المحكمين سواء انقضى ذلك الوقت أم لم ينقض .

اقالة المحكم بناء على سوء سلوكه أو اهماله :

المادة ١١ - اذا أساء أحد المحكمين أو الفيصل سلوكه أو أهمل قصدا العمل بمقتضى اتفاق التحكيم بعد أن طلب اليه ذلك أحد الفريقين كتابة يجوز للمحكمة أن تقيله وتعين خلفا له اذا لم يتم بذلك الفريق الذي عينه أو المحكمون الذين عينوه .

سلطة اعادة قرار التحكيم :

المادة ١٢ - ١ - يجوز للمحكمة أن تعيد الى المحكمين أو الفيصل ، في جميع الظروف التي تحال فيها القضايا للتحكيم ، المسائل التي كانت احيلت للتحكيم لاعادة النظر فيها أو في أي منها .

٢ - اذا أعيد قرار التحكيم الى المحكمين أو الفيصل وجب عليهم أن يصدروا القرار خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدور قرار المحكمة الا اذا ورد فيه غير ذلك .

٣ - يصدر حكم المحكمين بالاجماع الا اذا نص اتفاق التحكيم على أن يكون قرار الأغلبية ملزما .

احوال فسخ قرارات التحكيم :

المادة ١٣ - يجوز للمحكمة أن تفسخ حكم المحكمين في الأحوال الآتية :

١ - اذا كان قد صدر بناء على اتفاق تحكيم باطل أو تجاوز الميعاد المقرر لصدور قرار المحكمين فيه أو اذا كان المحكم قد خرج عن حدود الاتفاق .

٢ - اذا كان أحد فريقى التحكيم أو الفيصل أو أحد المحكمين فاقدا الاهلية القانونية - كان يكون قاصرا أو محجورا عليه .

٣ - إذا صدر حكم من محكمين لم يعينوا طبقاً للقانون أو صدر من بعضهم دون أن يكونوا مأذونين بالحكم في غيبة الآخرين .

المادة ١٤ - يرفع طلب فسخ الحكم الى المحكمة التي يكون من اختصاصها النظر في موضوع الخلاف .

لكل من الفريقين الحق في طلب فسخ حكم المحكمين أو الفیصل ولو كان طالب الفسخ تنازل عن هذا الحق قبل صدور الحكم .

طلب تنفيذ قرارات التحكيم :

المادة ١٥ - لدى تقديم استدعاء لتنفيذ قرار التحكيم يصدر في الحال اعلان الى المستدعى ضده يعلن فيه اليه أن له الحق في الاعتراض خلال سبعة أيام من تاريخ التبليغ وانه اذا تخلف عن ذلك فان المحكمة قد تصدر قراراً بالتصديق عليه ، بناء على طلب فريق واحد بالمداولة في غرفة القضاة دون سماع أى فريق من الفرقاء .

تصديق القرار :

المادة ١٦ - لدى انقضاء المدة المذكورة ، يجوز للمحكمة أن تصدق قرار المحكمين اذا ثبت لها أن المستدعى ضده قد بلغ الاعلان ولم يقدم اعتراضه خلال المدة المعينة .

تنفيذ قرار التحكيم :

المادة ١٧ - بعد تصديق المحكمة على قرار المحكمين ينفذ بالصورة التي ينفذ فيها أى حكم أو قرار .

أصول محاكمات :

المادة ١٨ - ١ - تقدم جميع الطلبات الى المحكمة بمقتضى هذا القانون بشكل استدعاءات وفاقاً لأصول المحاكمات الحقوقية .

٢ - طلبات عزل المحكم أو الفیصل أو تمديد المدة المعينة لاصدار قرار المحكمين أو تصديقه أو فسخه تنظر فيها المحكمة التي رفع اليها الطلب .

٣ (١) - تكون الأحكام الصادرة من قبل محاكم الصلح والبدایة والاستئناف بتصديق أو فسخ أو إعادة قرار المحكمين أو الفیصل

خاضعة للاستئناف والتمييز طبقاً للقواعد المقررة لاستئناف وتمييز الأحكام الأخرى .

٤ - عندما تنظر المحكمة في الطلب المرفوع اليها لتصديق قرار التحكيم أو فسخه يجب على طالب التصديق أو الفسخ أن يقدم للمحكمة نسخة من ذلك القرار موقعة من المحكمين أو الفیصل .

اتعاب ومصاريف التحكيم :

المادة ١٩ - يترك لرأى المحكمين والفیصل تقدير اتعابهم ومصاريف التحكيم ولهم أن يعينوا الفريق الذي يستوفى منه والفريق الذي تدفع له كلها أو بعضها وللمحكمة الحق في تعديل هذا التقدير بما يتناسب مع الاتعاب .

سريان القانون على الحكومة :

المادة ٢٠ - يسرى هذا القانون على كل تحكيم تكون فيه حكومة المملكة الأردنية الهاشمية أحد الفريقين ولكن ليس فيه ما يؤثر في الأحكام القانونية المتعلقة بدفع الرسوم والمصاريف من قبل الحكومة .

الرسوم :

المادة ٢١ - تستوفى عن الاستدعاءات التي تقدم للمحكمة بمقتضى قانون التحكيم الرسوم التي تستوفى من حين الى آخر بمقتضى أنظمة رسوم المحاكم .

الالغاءات :

المادة ٢٢ - تلغى القوانين والأصول التالية :

١ - قانون التحكيم ، الباب السادس من مجموعة القوانين الفلسطينية لسنة ١٩٣٣ .

٢ - قانون التحكيم المعدل لسنة ١٩٤٦ المنشور في العدد ١٥٣٦ الممتاز من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني سنة ١٩٤٦ .

٣ - أصول التحكيم لسنة ١٩٣٥ المنشور في الملحق الثاني للعدد ٧٢٨ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ١٤ تشرين أول سنة ١٩٣٥ .

٤ - كل تشريع أردنى أو فلسطينى آخر صدر قبل سن هذا القانون الى المدى الذي تكون فيه تلك التشريعات مغايرة لأحكام هذا القانون .

المادة ٢٣ - رئيس الوزراء ووزير العدلية مكلفان بتنفيذ أحكام هذا القانون .

١٩٥٢/١٢/٢٩

نحن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور .
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٥٨ (١)

قانون دعاوى الحكومة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون دعاوى الحكومة لسنة ١٩٥٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تكون للكلمات التالية الواردة في القانون المعاني المخصصة لها أدناه ، الا اذا دلت القرينة على غير ذلك :

(أ) تعنى كلمة (الدعاوى) الدعاوى الحقوقية .

(ب) تعنى كلمة (الحكومة) الحكومة الأردنية الهاشمية أو أية دائرة من دوائرها .
(ج) تعنى كلمة (محكمة أو محاكم) محاكم المملكة الأردنية الهاشمية على اختلاف أنواعها ودرجاتها .

المادة ٣ - (أ) (٢) يقيم النائب العام الدعاوى التى للحكومة على أى كان وفق الاجراءات المنصوص عليها في المادة التاسعة من هذا القانون .

(ب) تقام الدعاوى التى ضد الحكومة على النائب العام كمدع عليه بصفته ممثلاً عن الحكومة .

(ج) يتولى النائب العام أمر تقديم اللوائح والطلبات ويقوم بالمرافعة فى تلك الدعاوى الى آخر درجة من درجات المحاكمات ويعمل على تنفيذ الاحكام الصادرة لمصلحة الخزينة فيها بواسطة دوائر الاجراء ما لم يكن هنالك نص يقضى بخلاف ذلك فعندئذ يجب اتباعه .

(د) (٣) يتولى النائب العام أو من ينتدبه من موظفى النيابة العامة أو رؤساء كتاب المحاكم وعن طريق دوائر الاجراء تحصيل أى نقص فى الرسوم المستحقة للخزينة فى أية دعوى مفصلة من الفريق الذى الزمه الحكم بها اذا

لم تكن المحاكم قد عالجتة وتعتبر استيضاحات ديوان المحاسبة أو الكشف المعدة من رؤساء أقلام المحاكم أساساً للمباشرة فى اجراءات التنفيذ لدى هذه الدوائر .

المادة ٤ - (أ) يجوز للنائب العام أن ينتدب بأمر خطى أحد مساعديه أو أحد المدعين العامين كل منهم ضمن مقاطعته للقيام بوظائفه الواردة فى الفقرتين (أ ، ج) من المادة السابقة أو ببعضها .

(ب) (٤) بالإضافة الى ما ورد بالفقرة (أ) يجوز للنائب العام أن ينتدب بأمر خطى للقيام بوظائفه الواردة فى الفقرة (ج) من المادة السابقة :-

١ - أحد رؤساء كتاب المحاكم أو أحد موظفى النيابة العامة كل منهم ضمن مقاطعته بالدعاوى التى ترى أمام المحاكم الصلحية .

٢ - أحد موظفى دائرة الاراضى بتنسيب من مديرها للقيام بها بالدعاوى التى ترى أمام قاضى تسوية الاراضى والمياه .

٣ - أحد موظفى دائرة الجمارك بتنسيب من مديرها بالدعاوى الجمركية .

٤ - أحد موظفى دائرة الحراج بتنسيب من مديرها بالدعاوى الحرجية .

(ج) (٥) يجوز لوزير المالية أن ينتدب خطياً المستشار الحقوقى فى وزارة المالية أو أى موظف حقوقى من موظفى الصنف الاول فيها أو فى الدائرة ذات العلاقة ليتولى أمر تقديم اللوائح والطلبات ويقوم بالمدافعة والمرافعة عن الحكومة وتنفيذ الاحكام الصادرة لمصلحتها فى كل دعوى تكون الحكومة أحد طرفيها بدلا من النائب العام .

(د) (٦) يجوز للنائب العام بتنسيب من القائد العام للقوات المسلحة أن ينتدب بأمر خطى أحد الضباط الحقوقيين فى القوات المسلحة ليتولى الدفاع عن الحكومة فى الدعاوى الخاصة بالقوات المسلحة سواء أكانت الحكومة مدعية أم مدعى عليها فى تلك الدعاوى وتنفيذ الاحكام الصادرة فيها لدى دوائر الاجراء .

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٣٨٥ فى ١٩٥٨/٦/١

(٢) معدلة بالقانون المؤقت رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٩ الجريدة الرسمية العدد ٢١٨٦ فى ١٩٦٩/٨/٢ وقد أصبح هذا القانون

قانوناً دائماً . الجريدة الرسمية العدد ٢٢٨٥ فى ١٩٧١/٣/١

(٣) مضافة بالقانون المؤقت رقم ٥٥ لسنة ١٩٧١ الجريدة الرسمية العدد ٢٣١٧ فى ١٩٧١/٨/١٠ وقد أصبح هذا القانون

قانوناً دائماً . الجريدة الرسمية العدد ٢٣٤٩ فى ١٩٧٢/٣/١ .

(٤) معدلة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٣ الجريدة الرسمية العدد ١٧٣٠ فى ١٩٦٣/١٢/٣١ .

(٥) مستبدلة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦١ الجريدة الرسمية العدد ١٥٨٩ فى ١٩٦٢/١/١ وقد حل هذا القانون محل

القانون المؤقت رقم ١٩ لسنة ١٩٦١ .

(٦) مضافة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦١ بالجريدة الرسمية العدد ١٥٨٩ فى ١٩٦٢/١/١ .

المادة ٥ - لا تسمع المحاكم أية دعوى ضد الحكومة ان كانت أصلية أو متقابلة الا اذا كانت من أجل :

(أ) الحصول على أموال منقولة أو التعويض عنها بمقدار قيمتها .

(ب) تملك أموال غير منقولة أو التصرف بها أو نزع اليد عنها أو استردادها أو التعويض عنها بمقدار قيمتها أو بدل ايجارها .

(ج) الحصول على نقود أو تعويضات نشأت عن عقد كانت الحكومة طرفا فيه .

(د) منع المطالبة بشرط أن يدفع المدعى المبلغ المطالب به أو يقدم كفيلا .

المادة ٦ - (أ) لا تسمع المحاكم أية دعوى ضد الملك ، ان كانت أصلية أو متقابلة الا بعد الحصول على موافقة جلالة الملك الخطية .

(ب) يرفع رئيس المحكمة أو القاضي استدعاء الدعوى بواسطة وزير العدلية الى رئيس الوزراء لعرضه على جلالتة فاذا وافق جلالتة على اقامة الدعوى يعاد الاستدعاء مرفقا بالموافقة الى المحكمة التي رفعته للسير بها .

(ج) الدعاوى التي ترفع ضد الملك تدفع رسومها بعد الموافقة على اقامتها .

المادة ٧ - (أ) تقام الدعاوى التي ضد جلالة الملك على ناظر الخاصة الملكية بصفته مدعى عليه وكذلك الدعاوى التي لجلالته يقيمها الناظر الموما اليه .

(ب) يقدم ناظر الخاصة الملكية الاستدعاءات واللوائح وجميع الطلبات ويرافع في تلك الدعاوى لآخر درجة من درجات المحاكمة ويعمل على تنفيذ الأحكام الصادرة لمصلحة جلالتة بواسطة دوائر الاجراء ، وله أن ينيب عنه بكتاب خطى النائب العام أو أحد موظفي النيابة العامة وأن يوكل عنه من يشاء من المحامين .

المادة ٨ - على النائب العام أن يرسل لوزير المالية نسخة من لائحة كل دعوى تكون الحكومة فريقا فيها .

المادة ٩ - (أ) (١) جميع الخلافات التي تنشأ بين الحكومة وبين أي كان ويتعذر حلها ترفع الأوراق المتعلقة بها من الجهة المختصة الى وزير المالية الذي عليه إحالتها الى المستشار الحقوقي في وزارة المالية أو من يقوم مقامه ليتولى دراستها وإبداء رأيه فيها بتقرير يرفعه الى الوزير خلال أسبوعين من تاريخ ورودها اليه .

(ب) اذا رأى المستشار الحقوقي نتيجة الدرس والتدقيق أن الحكومة على حق في تلك الخلافات وأن النتيجة ستكون بجانبها لو رفعت الى القضاء أحال وزير المالية الأمر الى النائب العام ليسير في الدعوى وفق أحكام هذا القانون .

(ج) اذا كان رأى المستشار خلافا لما ورد بالفقرة (ب) من هذه المادة أحال الوزير الأمر الى لجنة مكونة من رئيس النيابة العامة رئيسا ومن النائب العام والمستشار الحقوقي في وزارة العدلية والمستشار الحقوقي في وزارة المالية وموظف من الدائرة المعنية في النزاع يعينه الوزير المختص ، أعضاء لدراسة تلك الخلافات وتقديم توصيها الى وزارة المالية التي عليها أن تعمل برأى هذه اللجنة سواء أكان قرارها بالاجماع أم بالأكثرية .

(د) في الدعاوى التي ترفع الى المحاكم ويرى النائب العام في أي دور من أدوار المحاكمة فيها ، ان النتيجة قد لا تكون في جانب الحكومة يرفع بها تقريراً سرياً الى وزير المالية ، الذي عليه أن يرسل هذا التقرير الى اللجنة المنصوص عليها في الفقرة (ج) لتقديم توصيها الى وزارة المالية للعمل بها .

(هـ) (٢) تقدم اللجنة توصيها خلال أسبوعين من تاريخ ورود طلب الوزير الى رئيسها .

المادة ١٠ - باستثناء ما نص عليه في هذا القانون تطبق أحكام قانون أصول المحاكمات الحقوقية أو أي تشريع معادل له والأصول المتبعة في المحاكم الخاصة على جميع الدعاوى والاجراءات التي يقيمها الملك أو الحكومة أو التي تقام على أي منهما ويحكم في هذه الدعاوى

(١) مستبدلة بالقانون المؤقت رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٩ الجريدة الرسمية العدد ٢١٨٦ في ١٩٦٩/٨/٢ وقد أصبح قانونا

دائنيا . الجريدة الرسمية العدد ٢٢٨٥ في ١٩٧١/٢/١ .

(٢) مضافة بالقانون المشار اليه اعلاه .

بالنفقات والرسوم واتعاب المحاماة بالصورة التي يحكم فيها بالدعاوى التي تقام بين افراد الناس بيد أنه لا يطلب في أية دعوى أو اجراءات ترى أمام المحاكم الى أى شخص يمثل الملك أو الحكومة أن يدفع أية رسوم أو نفقات أو أن يقدم كفالة أو تعهدا أو أى ضمان آخر تستلزمها الدعوى أو الاجراءات .

المادة ١١ - عند اكتساب الحكم الصادر ضد الحكومة الدرجة القطعية ترفع صورة مصدقة عن الحكم النهائى الى رئيس الوزراء الذى عليه أن يأمر بتنفيذه ، أما الأحكام التى تصدر ضد الملك فانها ترفع لجلالته ليأمر بتنفيذها وليس لدوائر الاجراء أن تقوم بأية معاملة اجرائية من أجل تنفيذ تلك الاحكام .

المادة ١٢ - لا تسرى احكام هذا القانون على الدعاوى التى تقام لدى محكمة العدل العليا بمقتضى الفقرة (٣) من المادة (١٠) من قانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٥٣ .

المادة ١٣ - يلغى قانون دعاوى الحكومة رقم (٢٤) لسنة ١٩٥٣ وأى تشريع أردنى أو فلسطينى الى المدى الذى يخالف احكامه هذا القانون .

المادة ١٤ - رئيس الوزراء ووزيرا المالية والعدلية مكلفون بتنفيذ هذا القانون .
١٩٥٨/٥/٢٦ .

قرار رقم (٣٠)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين (١)

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٣/٢/٢٠ رقم د/١٦٦١/٥ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير احكام المادتين ٢ و ١١ من قانون دعاوى الحكومة رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٨ وبيان :

- ١ - ما هو المقصود من الدوائر الحكومية المنصوص عليها في هذا القانون .
- ٢ - هل ان الاحكام الحقوقية التى تصدر ضد الحكومة فى الدعاوى التى لا تقام على النائب العام تخضع من حيث طريقة تنفيذها للأصول المرسومة فى المادة ١١ المذكورة أو لا .

٣ - ما هو تأثير حكم الالفاء المنصوص عليه فى المادة ١٣ من هذا القانون على المادة (٩) المعدلة من قانون منع الاتجار مع العدو رقم ٣٦ لسنة ١٩٣٩ .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية المؤرخ ١٩٦٣/٢/١٤ وتدقيق النصوص القانونية تبين لنا :

١ - ان الفقرة (١) من المادة الثانية من القانون المطلوب تفسيره تنص على أن كلمة (الدعاوى) الواردة فى هذا القانون تعنى الدعاوى الحقوقية .

وان الفقرة (ب) منها تنص على ان كلمة (الحكومة) تعنى الحكومة الاردنية الهاشمية أو أية دائرة من دوائرها .

٢ - ان الفقرة (ب) من المادة الثالثة تنص على ان الدعاوى التى ضد الحكومة تقام على النائب العام كمدعى عليه بصفته ممثلا للحكومة .

٣ - ان المادة ١١ تنص على أنه عند اكتساب الحكم الصادر ضد الحكومة الدرجة القطعية ترفع صورة مصدقة عنه الى رئيس الوزراء الذى عليه أن يأمر بتنفيذه .

٤ - ان المادة ١٣ منه تنص على ما يأتى (يلغى قانون دعاوى الحكومة رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٣ وأى تشريع أردنى أو فلسطينى الى المدى الذى يخالف احكام هذا القانون) .

٥ - ان المادة ٩ المعدلة من قانون منع الاتجار مع العدو الفلسطينى رقم ٣٦ لسنة ١٩٣٩ تنص على ما يأتى (يحق للحارس أن يدخل فى الدعاوى الحقوقية أو فى الاجراءات القانونية الأخرى - بما فى ذلك الدعاوى المستأنفة - كمدع أو مدعى عليه أو مستأنف أو مستأنف عليه وأن يحضر ويرافع أمام أية محكمة أو مجلس قضائى أو محكم اما بذاته أو بواسطة موظف من موظفى الحكومة أو بواسطة محام مفوض منه كتابة ... الخ) .

ومن هذه النصوص يتضح فيما يتعلق بالنقطة الاولى ان احكام قانون دعاوى الحكومة تشمل كافة الدعاوى الحقوقية التي تقام على الحكومة او على اية دائرة من دوائرها .

واما عبارة (دوائر الحكومة) فتعني جميع المصالح الحكومية التي تساهم في اداء وظائف الدولة سواء اكانت من الدوائر المنصوص عليها في نظام تنظيم الوزارات وارتباط دوائر الحكومة بها رقم ٢ لسنة ١٩٥٦ او الدوائر الاخرى التي احدثت او ستحدث بموجب اى تشريع آخر .

واما فيما يتعلق بالنقطة الثانية فيما ان عبارة (عند اكتساب الحكم الصادر ضد الحكومة الدرجة القطعية ... الخ) الواردة في المادة المشار اليها قد وردت مطلقة فهي تجرى على اطلاقها وتشمل كل حكم صادر ضد الحكومة في دعوى حقوقية بقطع النظر عن الشخص الذي مثل الحكومة فيها .

ولهذا فان الحكم الذي يصدر ضد الحكومة في دعوى حقوقية اقيمت على احد ممثلي الحكومة غير النائب العام يجب تنفيذها بالطريقة المرسومة في المادة ١١ المذكورة .

اما فيما يتعلق بالنقطة الثالثة فانه وان كانت المادة ١٣ من قانون دعاوى الحكومة نصت على الغاء اى تشريع اردنى او فلسطينى الى المدى الذى تخالف احكامه احكام هذا القانون . الا ان ذلك لا يفيد الغاء القاعدة المقررة في المادة ٩ المعدلة من قانون الاتجار مع العدو رقم ٣٦ لسنة ١٩٣٩ الخاصة بكيفية تمثيل الحكومة في الدعاوى التي تقام على دائرة حراسة املاك العدو ، ذلك لان قانون دعاوى الحكومة انما يقرر قواعد واجراءات عامة في قضايا الحكومة بينما قانون منع الاتجار مع العدو يقرر قواعد واجراءات خاصة في نوع معين من الدعاوى .

ومبادئ التفسير المتفق عليها ان القوانين الخاصة باحكام استثنائية لا تلغى الا باحدى الطريقتين التاليتين :

١ - الالفاء الصريح بقانون جديد سواء اكان عاما او خاصا يذكر فيه صراحة ابطال العمل باحكام القانون القديم كليا او جزئيا .

٢ - الالفاء الضمنى باصدار قانون خاص جديد تتنافر احكامه مع احكام القانون القديم اذ ان القوانين الخاصة بالاحكام الاستثنائية لا تلغى ضمنا بقوانين عامة .

ومن الواضح انه لا يوجد نص صريح في قانون دعاوى الحكومة على الغاء الحكم الخاص المقرر في المادة التاسعة المشار اليها .

هذا فضلا عن انه لا يوجد تعارض بين احكام قانون دعاوى الحكومة والمادة ١٣ من قانون منع الاتجار مع العدو ، اذ ان هذه المادة لم تنص على ان حارس املاك العدو هو وحده الذى يمثل دائرة حراسة املاك العدو في القضايا التي تقام منها او عليها ، وانما اجازته له ان يمثل هذه الدائرة بالاضافة لممثل الحكومة المنصوص عليه في قانون دعاوى الحكومة .

ولهذا فلا تأثير للالفاء الوارد في المادة ١٣ من قانون دعاوى الحكومة على احكام قانون منع الاتجار مع العدو من حيث تمثيل دائرة حراسة املاك العدو .

هذا ما تقرره بالاكثريه في تفسير النصوص المطلوب تفسيرها .

١٩٦٣/٦/٤ .

فيما يتعلق بالبند الثالث من التفسير فاني

ابدى رأيي مستقلا

لدى الرجوع لنصوص القانون نجد ان قانون الاتجار مع العدو الفلسطينى الصادر سنة ١٩٣٩ يخول حارس املاك العدو ان يمثل دائرته بخصوص اموال الاعداء ، بينما صدر قانون دعاوى الحكومة سنة ١٩٥٨ الذى حصر حق تمثيل الحكومة في النائب العام او من ينتدبه او من ينتدبه وزير المالية بدلا من النائب العام وهذا النص يخالف قانون الاتجار مع العدو .

وحيث أنه يفترض في القانون المتأخر انه افضل من سابقه وان الشارع اراد تطبيقه على الحوادث المستقبلية ولانه ورد في المادة ١٣ منه نص يلغى كل تشريع اردني او فلسطيني يخالف احكامه احكام هذا القانون فان هذا النص يعد الغاء صريحا لقانون الاتجار مع العدو من حيث تمثيل دائرة حارس املاك العدو لدى المحاكم ، ذلك لان هذه الدائرة تعد من جملة دوائر الحكومة المنصوص عليها في المادة الثانية من قانون دعاوى الحكومة كما هو واضح من صدر القرار الذي اتفق فيه مع الاكثرية المحترمة في تفسير البند الاول من طلب التفسير .

ولذلك فانه يعمل بقانون دعاوى الحكومة دون قانون الاتجار مع العدو في مسألة تمثيل دائرة حارس املاك العدو .

هذا ما اراه في تفسير البند الثالث المطلوب تفسيره .

صدر ١٩٦٣/٦/٤ .

عضو محكمة التمييز

قرار المخالفة

طلب دولة رئيس الوزراء تفسير النصوص التالية التي جاءت على صورة أسئلة تطلب الأجوبة عليها : -

١ - تفسير نص الفقرة (ب) من المادة ٢ من قانون دعاوى الحكومة رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٨ وبيان ما هي الدائرة الحكومية لغايات هذا النص ؟

٢ - تفسير نص الفقرة الاولى من المادة ١١ من قانون دعاوى الحكومة المشار اليه وبيان ما اذا كان يجوز او لا يجوز بمقتضى هذا النص تنفيذ الحكم الصادر ضد الحكومة في حالة عدم اقامة الدعوى على النائب العام ؟

٣ - بيان مدى تأثير المادة ١٣ من قانون دعاوى الحكومة الانف الذكر على نص المادة (٩) المعدلة من قانون منع الاتجار مع العدو رقم ٣٦ لسنة ١٩٣٩ (فلسطيني) ؟

الجواب على السؤال الاول :

من اجل الجواب على هذا السؤال لابد من التنويه ببادئ الرأي بانه عند تفسير نص في قانون معين يجب ان لا يغيب عن البال انه من الضروري تفسير ذلك النص في حدود اغراض وغايات ذلك القانون لأن كل قانون يسن ينطوي على قواعد عامة او خاصة لتنظيم موضوع معين وتمشيا مع هذه القاعدة التفسيرية فان النصوص المطلوب تفسيرها من قانون دعاوى الحكومة رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٨ يجب ان تفسر لأغراض وغايات هذا القانون .

تنص الفقرة (أ) من المادة ٢ من قانون دعاوى الحكومة المشار اليه - تعنى كلمة (الدعاوى) الدعاوى الحقوقية .

وتنص الفقرة (ب) من المادة ٢ المذكورة - تعنى كلمة (الحكومة) الحكومة الاردنية الهاشمية او اية دائرة من دوائرها .

وتنص الفقرة (أ) من المادة ٣ من القانون المذكور - يقيم النائب العام الدعاوى التي للحكومة على أي كان .

وتنص الفقرة (ب) من المادة ٣ المذكورة - تقام الدعاوى ضد الحكومة على النائب العام كمدعى عليه بصفته ممثلا للحكومة .

على ضوء هذه النصوص يبين بكل وضوح ان المقصود بالحكومة في قانون دعاوى الحكومة هو الشخصية الاعتبارية للدولة ذات اللمة المالية القابلة للالزام والالتزام أي - القابلة لان تكون-دائرة أو مدينة وان أي فرع أو جزء من هذه الشخصية الاعتبارية تكون تصرفاته المالية مضافة أو مضمونة عن شخصية الدولة الاعتبارية من الناحية المالية وليس له شخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلتان - يعتبر دائرة من دوائر الحكومة لغايات قانون دعاوى الحكومة واغراضه .

ولا يجوز تفسير كلمة (الحكومة) او (اية دائرة من دوائرها) خارج حدود هذه الاعتبارات لاننا ان فعلنا ذلك نكون قد فسرنا كلمة (الحكومة) لغايات الفقه الدستوري أو

الفقه الادارى لا لغاياته قانون دعاوى الحكومة وينتج مما تقدم ان أى نوع من أنواع السلطات العامة أو أى فرع من فروع الادارة العامة له شخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة عن شخصية الدولة الاعتبارية لا يعتبر دائرة من دوائر الحكومة لغايات قانون دعاوى الحكومة وينتج أيضا ان دائرة حارس املاك العدو هي دائرة حكومية لان الحكومة وضعت يدها على اموال العدو فهي مسؤولة عنها ماليا .

اما قول الاكثرية المحترمة « ان عبارة دوائر الحكومة تعنى جميع المصالح الحكومية التى تساهم فى أداء وظائف الدولة سواء كانت من الدوائر المنصوص عليها فى نظام تنظيم الوزارات وارتباط دوائر الحكومة بها رقم ٢ لسنة ١٩٥٦ أو الدوائر الأخرى التى احدثت أو ستحدث بموجب أى تشريع آخر » .

ان الاكثرية فى هذا القول لم تراعى تعريف الدائرة الحكومية لأغراض قانون دعاوى الحكومة وهو ما طلب دولة رئيس الوزراء تفسيره والجواب عليه بل عرفت الدائرة الحكومية بمعناها الواسع المطلق مع ان ذلك ليس هو المطلوب كما يبدو من طلب التفسير الذى اثبتناه فى صدر هذا الكلام .

ان هناك دوائر كثيرة تساهم فى وظائف الدولة ولكنها ليست كلها دوائر حكومية لغايات قانون دعاوى الحكومة . ان مفهوم وظائف الدولة فى العصر الحديث اتسع نطاقه بحيث أصبح من وظائفها التدخل فى النواحي الاقتصادية والصناعية المختلفة فالمؤسسات العامة تساهم فى أداء كثير من وظائف الدولة وهى ذات شخصية اعتبارية مستقلة وذمة مالية مستقلة فمثلا مؤسسة الاقراض الزراعى وسكة حديد الحجاز ودائرة ميناء العقبة فهذه كلها تساهم فى أداء بعض وظائف الدولة ولكنها ليست دوائر حكومية لغايات قانون دعاوى الحكومة وان كانت دوائر حكومية لغايات أخرى .

كذلك فليست كل دائرة مذكورة فى نظام تنظيم الوزارات وارتباط دوائر الحكومة بها

رقم ٢ لسنة ١٩٥٦ تعتبر دائرة حكومية لغايات قانون دعاوى الحكومة فمثلا ينص هذا النظام على ارتباط دائرة سكة حديد الحجاز بوزارة المواصلات مع أنها ليست دائرة حكومية لان سكة حديد الحجاز وقف اسلامى له شخصيته الاعتبارية وذمته المالية المستقلة .

ان الغاية من وضع هذا النظام ليس ببيان ما يعتبر دائرة حكومية وما لا يعتبر دائرة حكومية وانما وضع لغاية الاشراف الحكومى والضبط والربط الإداريين . وكما قلت فى مستهل هذا الكلام ينبغى أن تفسر نصوص أى تشريع على ضوء أغراض وغايات ذلك التشريع .

الجواب على السؤال الثانى :

ان الجواب على هذا السؤال هو نتيجة من نتائج الجواب على السؤال الاول وبيان ذلك أن الفقرة الاولى من المادة (١١) من قانون دعاوى الحكومة موضوع البحث تنص « عند اكتساب الحكم الصادر ضد الحكومة الدرجة القطعية ترفع صورة مصدقة عن الحكم النهائى الى رئيس الوزراء الذى عليه أن يأمر بتنفيذه » وبما أن النائب العام هو الذى يمثل الحكومة فى الدعاوى التى تقام عليها كما تنص على ذلك الفقرة (ب) من المادة ٣ من قانون دعاوى الحكومة لذلك فإن الحكم الذى يصدر فى الدعوى التى لا تقام على النائب العام لا يعتبر حكما صادرا ضد الحكومة وبالتالي لا يجوز تنفيذه ضد الحكومة .

الجواب على السؤال الثالث :

ان المادة الـ (٩) المعدلة من قانون منع الاتجار مع العدو رقم ٣٦ لسنة ١٩٣٩ وهو قانون فلسطينى - تعتبر ملغاة بقانون دعاوى الحكومة رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٨ حيث جاء فى نص المادة ١٣ من هذا القانون « يلقى أى تشريع اردنى أو فلسطينى الى المدى الذى تخالف احكامه هذا القانون » . ان قانون دعاوى الحكومة جعل النائب العام هو الممثل القانونى للحكومة فى الدعاوى التى تقام منها

أو عليها وهو قانون لاحق بالنسبة لقانون منع الاتجار مع العدو الآنف الذكر الذي جعل حارس أملاك العدو وهو الممثل القانوني لدائرة حارس أملاك العدو وهو قانون سابق تتعارض أحكامه - في موضوع الممثل القانوني - مع أحكام قانون دعاوى الحكومة .

ان الاكثرية تقول : لا يوجد نص صريح في قانون دعاوى الحكومة على الغاء الحكم الخاص المقرر في المادة التاسعة المشار اليها « يعنى ان الاكثرية لا تعتبر النص الوارد في المادة ١٣ من قانون دعاوى الحكومة وهو يلغى أى تشريع أردنى أو فلسطينى الى المدى الذى تخالف أحكامه هذا القانون » نصا صريحا ملغيا للحكم الخاص المقرر في المادة ٩ المعدلة من قانون منع الاتجار مع العدو .

ان النص الوارد في المادة ١٣ من قانون دعاوى الحكومة الذى سبقت الإشارة اليه فيه كل الصراحة لالغاء الحكم الخاص المقرر في المادة الـ (٩) المعدلة من قانون منع الاتجار مع العدو لأن الالغاء الوارد في الفقرة « يلغى أى تشريع أردنى أو فلسطينى الى المدى الذى تخالف أحكامه هذا القانون » فيه - من العموم والشمول - بحيث ينصب على أى تشريع سواء كان ذلك التشريع يقرر قواعد واجراءات عامة أو خاصة ما دامت أحكامه تتعارض مع قانون دعاوى الحكومة ومما يؤيد هذا رأى ما ذكره الدكتور حسن كيرة استاذ القانون المدنى في جامعة الاسكندرية في كتابه اصول القانون الطبعة الثانية صفحة ٤٠٤/٤٠٥ قال ما نصه « ان مشروع قانون اصدار القانون المدنى الجديد كان ينص - وكذلك يلغى أحكام القانون المدنى - فاعترض في لجنة القانون المدنى بمجلس الشيوخ على هذه الفقرة لان المراد هو ان يحل التقنين الجديد محل التقنين القديم على أن تبقى مكملًا بما سبق صدوره من قوانين خاصة وانتهى الأمر الى حذف هذه الفقرة تأكيداً لهذا المعنى من الإبقاء على التشريعات الخاصة التى صدرت استثناء من القانون المدنى منشئة أوضاعاً دائمة موقوتة

حتى لا ينصرف النص في عمومته الى الغاء هذه الأوضاع . وواضح من هذا الكلام انه لو ابقىتمت الفقرة « وكذلك يلغى كل نص يخالف أحكام القانون المدنى » لكان من آثارها الغاء القوانين الخاصة لأن الالغاء الذى تنطوى عليه هو الغاء عام يشمل القوانين التى تقرر أحكاماً عامة وتلك التى تقرر أحكاماً خاصة ولكى لا يأخذ هذا الالغاء حكمه العام الشامل فقد اقيمت الفقرة المذكورة وهذا ما ينطبق كل الانطباق على الفقرة الواردة في المادة ١٣ من قانون دعاوى الحكومة وهى يلغى أى تشريع أردنى أو فلسطينى الى المدى الذى تخالف أحكامه هذا القانون فهذه الفقرة لا بد من اعطائها مدلولها ومعناها لأن المفروض أن المشرع يقصد ما يقول وهو لا يتزايد ولا يلغى ولا يكرر .

أما قول الاكثرية انه لا يوجد تعارض بين أحكام قانون دعاوى الحكومة والمادة الـ (٩) المعدلة من قانون منع الاتجار مع العدو « فهو أيضاً لا يتفق مع الواقع ذلك أن قانون دعاوى الحكومة جعل النائب العام هو الممثل القانوني للدعاوى التى تقام من الحكومة أو احدى دوائرها أو التى تقام عليها في حين أن المادة الـ (٩) المعدلة المشار اليها جعلت حارس أملاك العدو هو الممثل القانوني في الدعاوى التى تقام من أو على دائرة حارس أملاك العدو ، اننى اعتقد هنا أن التعارض بين الحكمين لا يحتاج الى ايضاح .

بناء على ما تقدم فاننا نخالف الاكثرية في تفسيرها للنصوص المطلوب تفسيرها
١٩٦٣/٦/٤ .

المستشار الحقوقي لوزارة المالية

قرار رقم (٤٤)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين (١)

بناء على طلب سيادة رئيس الوزراء بكتابة المؤرخ ١٩٦٤/١/٨ رقم د/٥/٢١٠ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير

الفقرة (د) من المادة التاسعة من قانون دعاوى الحكومة رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٨ وبيان ما اذا كان حكمها ينصرف فقط الى الدعاوى التى لا تتجاوز قيمة موضوعها الالف دينار كما هو الحال فى الخلافات المنصوص عليها فى الفقرة (١) من نفس المادة أم انه حكم مطلق يشمل كافة الدعاوى مهما بلغت قيمتها .

وبعد الاطلاع على كتاب رئيس النيابة العامة الموجه لوزير المالية بتاريخ ١٨/١٢/١٩٦٣ وكتاب وزير المالية الموجه لرئاسة الوزراء بتاريخ ٤/١/١٩٦٤ وتدقيق النصوص القانونية يتبين لنا :

١ - ان الفقرات (١) و (ب) و (ج) و (د) من المادة التاسعة من قانون دعاوى الحكومة المشار اليه تنص على ما يلى :

(١) جميع الخلافات التى تحصل بين الحكومة وبين أى كان وآلتى لا تزيد قيمتها عن الف دينار ويتعذر حلها ترسل الى وزير المالية الذى عليه أن يحيلها الى المستشار الحقوقى فى وزارة المالية ليتولى دراستها وإبداء رأيه فيها بتقرير يرفقه الى الوزير المشار اليه .

(ب) اذا رأى المستشار الحقوقى نتيجة الدرس والتدقيق ان الحكومة على حق فى تلك الخلافات وان النتيجة ستكون بجانبها لو رفعت الى القضاء احال وزير المالية الامر الى النائب العام لیسير فى الدعوى وفق احكام هذا القانون .

(ج) اذا كان رأى المستشار خلافا لما ورد بالفقرة (ب) من هذه المادة احال الوزير الامر الى لجنة مكونة من رئيس النيابة العامة رئيسا ومن النائب العام والمستشار الحقوقى فى وزارة العدلية والمستشار الحقوقى فى وزارة المالية وموظف من الدائرة المعنية فى النزاع يعينه الوزير المختص أعضاء لدراسة تلك الخلافات وتقديم توصيتها الى وزارة المالية التى عليها أن تعمل برأى هذه اللجنة سواء اكان قرارها بالاجماع أم بالأكثرية .

(د) فى الدعاوى التى ترفع الى المحاكم ويرى النائب العام فى أى دور من ادوار المحاكمة فيها ان النتيجة قد لا تكون فى جانب الحكومة يرفع بها تقريراً سرى الى وزير المالية الذى عليه أن يرسل هذا التقرير الى اللجنة المنصوص عليها فى الفقرة (ج) لتقديم توصيتها الى وزير المالية للعمل بها .

والواضح من هذه النصوص ان الفقرات (١) و (ب) و (ج) انما تبحث فى الخلافات التى تحصل بين الحكومة وبين أى كان قبل ان ترفع الى القضاء كما هو ظاهر من قول الفقرة (ج) « اذا رأى المستشار الحقوقى نتيجة الدرس والتدقيق ان الحكومة على حق فى تلك الخلافات وان النتيجة ستكون بجانبها اذا رفعت الى القضاء » .

اما الفقرة (د) فان حكمها خاص بالخلافات التى رفعت الدعاوى بشأنها الى المحاكم كما هو صريح النص .

وحيث ان (ال) فى كلمة (الدعاوى) الواردة فى مطلع الفقرة (د) هى ال التعريف العهدية ، فان الدعاوى المقصودة بهذه الفقرة هى الدعاوى التى ترفع الى المحاكم بشأن الخلافات المبحوث عنها فى الفقرات السابقة والتى لم يتم حلها بالصورة المنصوص عليها فى هذه الفقرات ، أى الخلافات التى لا تزيد قيمتها عن الف دينار .

ولا يمكن هنا القول بأن كلمة (الدعاوى) فى الفقرة (د) قد جاءت مطلقة وانه يجب ان تجرى على اطلاقها وان تشمل كافة الدعاوى مهما بلغت قيمتها ، ذلك لأن المطلق لا يجرى على اطلاقه اذا ورد دليل التقييد نصاً أو دلالة . ومن الواضح ان دليل التقييد مستفاد من ال التعريف العهدية كما أسلفنا ومن اتحاد العلة فى الفقرة (د) والفقرات الثلاثة السابقة لها ، اذ أن العلة التى حدث بوضع القانون لتحديد صلاحية لجنة دعاوى الحكومة وحصرها فى الخلافات التى لا تزيد قيمتها عن الف دينار هى نفس العلة التى تستلزم تحديد صلاحيتها فى الدعاوى المرفوعة

ألى المحاكم ، ومن البديهي ان اتحاد العلة
يوجب اتحاد الحكم .

لهذا نقرر بالأكثرية ان حكم الفقرة (د)
المطلوب تفسيرها انما ينحصر في الدعاوى التي
لا تتجاوز قيمة موضوعها الالف دينار .

صدر ١٩٦٤/٣/٩ .

قرار المخالفة

اننا نرى مع احترامنا لرأى الأكثرية ان
التفريق الذى استنبطته الأكثرية الموقرة نفسها
في قرارها ما بين « الخلافات » التى يدور
البحث حولها في الفقرات الثلاث الأولى من
المادة ٩ من قانون دعاوى الحكومة والدعاوى
التى هى مدار البحث في الفقرة الرابعة منها ،
هذا التفريق بعينه دليل عليها وليس لها ،
لأنه يثبت ان شق المادة الأول بفقراته الثلاث
قد بحث الخلافات وهى مسألة مستقلة
منفصلة عن الدعاوى التى بحثها الشق الثانى
من المادة .

فكيف يمكن ان يقال والحالة هذه ان العلة
قد اتحدت في الحالتين ، مع ان اتحادها
يستوجب فيما نعلم ان يكون هنالك اتحاد في
الوضع او الموقف الذى يملأ الأخذ بالعلة .
والوضع والموقف هنا مختلفان متباينان ، اذ
شتان ما بين الخلافات التى لم يصل امرها
للقضاء بعد ، والدعاوى التى تبلورت فيها
هذه الخلافات واخذت شكلها الأخير في لائحة
الدعوى والجواب عليها واتجاه البيئة فيها .
وأما القول بأن « ال » التعريف في كلمة
الدعاوى عهدية ، وان المقصود بالدعاوى لذلك
هى الدعاوى التى ترفع الى المحاكم بشأن
الخلافات المبحوث عنها في الفقرات السابقة ،
فانه بفرض صحته لا يؤدي منطقيا ولا يوصل
الى النتيجة التى توصلت اليها الأكثرية
الموقرة من ان الحكم الذى ورد على الخلافات
ينبغى بالضرورة ان يطبق على الدعاوى التى
ترفع الى المحاكم نتيجة لها .

لجميع هذه الأسباب نرى ان الحكم
المستقل المنفصل الوارد في الفقرة الأخيرة من

المادة (٩) من قانون دعاوى الحكومة المطلوب
تفسيرها هو حكم مطلق يشمل كافة الدعاوى
مهما بلغت قيمتها .

صدر ١٩٦٤/٣/٩ .

قرار رقم (٢٥) (١)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه
المؤرخ ١٩٦٨/١٠/٣ رقم د/٥/١٠٧٦٦ اجتمع
الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير
الفقرة (١) من المادة الثالثة من قانون دعاوى
الحكومة رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٨ وبيان ما اذا
كان النائب العام يملك الصلاحية لاقامة
الدعاوى التى للحكومة دون طلب منها ام لا .
وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية الموجه
لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٦٨/٩/٢٩ وتديق
النصوص القانونية يتبين :

١ - ان الفقرة (١) من المادة الثالثة
المطلوب تفسيرها تنص على ما يلى (يقيم
النائب العام الدعاوى التى للحكومة على أى
كان) .

٢ - ان المادة التاسعة من نفس القانون تنص
على ما يلى :

(١) جميع الخلافات التى تحصل بين
الحكومة وبين أى كان والتى لا تزيد قيمتها
عن الف دينار ويتعذر حلها ترسل الى وزير
المالية الذى عليه ان يحيلها الى المستشار
الحقوقى في وزارة المالية ليتولى دراستها
وابداء رأيه فيها بتقرير يرفعه الى الوزير
المشار اليه .

(ب) اذا رأى المستشار الحقوقى بنتيجة
الدرس والتديق ان الحكومة على حق في تلك
الخلافات وان النتيجة ستكون بجانبها لو
رفعت الى القضاء أحال وزير المالية الأمر الى
النائب العام لیسير في الدعوى وفق أحكام
هذا القانون .

(ج) اذا كان رأى المستشار خلافا لما
ورد في الفقرة (ب) من هذه المادة أحال الوزير

قرار رقم (٥) (١)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابته المؤرخ ١٢/٣/١٩٦٩ رقم ٢٣٧٦/١٤/٦٦/٣١
اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير المادة ١١/ من قانون دعاوى الحكومة رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٨ والمادتين ٤ و ٦ من قانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ وبيان ما اذا كانت الاحكام الحقوقية التي تصدر ضد سلطة المصادر الطبيعية تعتبر احكاما صادرة ضد الحكومة وتخضع لاحكام المادة ١١/ المشار اليها بحيث يتوقف تنفيذها على صدور امر من رئيس الوزراء . أم انها تنفذ مباشرة من قبل السلطة بوصفها هيئة ذات شخصية اعتبارية مستقلة .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٠/٣/١٩٦٩ وتدقيق النصوص القانونية يتبين :

١ - ان المادة ١١/ من قانون دعاوى الحكومة تنص على ما يلي (عند اكتساب الحكم الصادر ضد الحكومة الدرجة القطعية ترفع صورة مصدقة عن الحكم النهائي الى رئيس الوزراء الذي عليه ان يأمر بتنفيذه) .

٢ - ان المادة الرابعة من قانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية تنص على ان سلطة المصادر الطبيعية تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة لها ان تستأجر وان تشتري وان تمتلك الاموال المنقولة وغير المنقولة ولها ان تبرم العقود وتقيم الدعاوى القضائية وترفعها باسمها ولها ان تنيب عنها في الاجراءات القضائية المتعلقة بها او لاي غرض آخر احد موظفي النيابة العامة او ان تعين وكيلها خاصا لها من جهاز السلطة او من خارجها .

الامر الى لجنة مكونة من رئيس النيابة العامة رئيسا ومن النائب العام والمستشار الحقوقي في وزارة العدلية والمستشار الحقوقي في وزارة المالية وموظف من الدائرة المعنية في النزاع يعينه الوزير المختص اعضاء لدراسة تلك الخلافات وتقديم توصيها الى وزارة المالية التي عليها ان تعمل برأي هذه اللجنة سواء اكان قرارها بالاجماع او بالاكثورية .

وحيث انه لتفسير الفقرة (١) من المادة الثالثة ينبغي الرجوع الى مواد القانون الاخرى .

وحيث ان المادة التاسعة المشار اليها قد قضت بأن النائب العام لا يستطيع ان يرفع الدعوى نيابة عن الحكومة في اى خلاف لا تزيد قيمته عن ألف دينار ما لم يطلب اليه ذلك وزير المالية .

فان ما يبنى على ذلك ان الفقرة (١) المطلوب تفسيرها لا تجيز للنائب العام ان يرفع الدعوى بأى خلاف لا تتجاوز قيمته ألف دينار ما لم يتلق طلبا بذلك من وزير المالية .

اما فيما يتعلق بالخلافات التي تزيد قيمتها عن ألف دينار فيما ان قانون دعاوى الحكومة لم يعهد الى جهة معينة حق طلب اقامة الدعوى بها من النائب العام نيابة عن الحكومة ، فانه قياسا على ما ورد في المادة ٩ ومن باب اولى ان لا يكون للنائب العام الحق باقامة الدعوى بهذه الخلافات ما لم يتلق طلبا بذلك من المرجع المختص وهو مجلس الوزراء باعتباره صاحب الصلاحية العامة في ادارة شؤون البلاد عملا بالمادة ٤٥ (١) من الدستور .

هذا ما نقرر في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر ١٧/١٠/١٩٦٨ .

٣ - ان المادة السادسة من هذا القانون تنص على ما يلي (يحق للسلطة باعتبارها هيئة حكومية مستقلة مشكلة للعمل باسم وبالنيابة عن الحكومة وبموجب هذا القانون أن تستفيد من جميع الهبات والإيرادات والقروض وأية وسائل مالية أخرى ... الخ) .

٤ - ان الديوان الخاص بتفسير القوانين كان بتاريخ ١٩٦٣/٦/٤ أصدر قراراً برقم ٣٠ نشر في العدد ١٧١٨ فسر فيه المادتين ٢ و ١١ من قانون دعاوى الحكومة وقرر ما يلي :

(١) ان عبارة (دوائر الحكومة) الواردة في المادة الثانية من هذا القانون تعنى جميع المصالح الحكومية التي تساهم في أداء وظائف الدولة سواء اكانت من الدوائر المنصوص عليها في نظام تنظيم الوزارات وارتباط دوائر الحكومة بها رقم ٢ لسنة ١٩٥٦ او الدوائر الأخرى التي أحدثت أو ستحدث بموجب أى تشريع آخر .

(ب) ان عبارة (عند اكتساب الحكم الصادر ضد الحكومة الدرجة القطعية) الواردة في المادة ١١/ تشمل كل حكم صادر ضد الحكومة في دعوى حقوقية بقطع النظر عن الشخص الذي مثل الحكومة فيها وانه يتوجب تنفيذ هكذا حكم بالطريقة المرسومة في هذه المادة .

وعلى ضوء هذا القرار التفسيري والنصوص القانونية المدرجة اعلاه نجد أن سلطة المصادر الطبيعية وان كانت شخصية اعتبارية مستقلة الا انها تعتبر دائرة حكومية بالمعنى المنصوص عليه في المادة الثانية من قانون دعاوى الحكومة لانها تساهم في أداء وظائف الدولة كما هو واضح من المادة السادسة من قانونها الخاص التي نصت على أن السلطة هيئة حكومية مشكلة للعمل باسم الحكومة وبالنيابة عنها .

ولهذا فسواء اكان النائب العام هو الذي مثلها في الدعوى المقامة منها او عليها عملاً بالمادة ٣/ من قانون دعاوى الحكومة ام انها عينت شخصاً آخر لتمثيلها بمقتضى صلاحيتها المنصوص عليها في المادة الرابعة من قانونها الخاص فان الحكم الذي يصدر ضدها يعتبر حكماً صادراً ضد الحكومة ويجب تنفيذه بالطريقة المرسومة في المادة ١١/ من قانون دعاوى الحكومة وذلك بتقديم صورة عن الحكم النهائي الى رئيس الوزراء ليأمر بتنفيذه .

هذا ما نقرره في تفسير النصوص المطلوب تفسيرها .

صدر بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٧ .

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الإمارات العربية المتحدة

إجراءات إجرائية

تشريعات اامارة أبو ظبي :

- قانون اجراءات المحاكم الجنائية لسنة ١٩٧٠ .
- قانون المحققين لسنة ١٩٧٠ .

تشريعات اامارة دبي :

- قانون الاجراءات الجزائية لسنة ١٩٧١ .

علاقات قضائية :

- قانون اتحادى رقم ١١ لسنة ١٩٧٣ فى شأن تنظيم العلاقات القضائية بين الامارات الاعضاء فى الاتحاد .
- (يراجع : قضاء)

تشريعات اامارة أبو ظبي :

- مرسوم أميرى رقم ٥٠ لسنة ١٩٧١ بتنفيذ أحكام .

تشريعات اامارة دبي :

- قانون بشأن الاحكام الصادرة من المحاكم البريطانية لسنة ١٩٧١ .

قانون اجراءات المحاكم الجنائية لسنة ١٩٧٠ (١)

نحن زايد بن سلطان آل نهيان
نأمر بإصدار القانون الآتي :

الفصل الاول

احكام عامة

وقع عليه في ٢٦/٣/١٩٧٠

١ - اسم القانون وبدء نفاذه :

(١) يسمى هذا القانون « قانون اجراءات المحاكم الجنائية لسنة ١٩٧٠ » ويعمل به من تاريخ التوقيع عليه ، على انه يجوز للمحاكم أن يؤجل بمرسوم نفاذ أي من فصوله أو مواده .

(٢) الفصول أو المواد التي أجل نفاذها على الوجه السابق يحدد تاريخ العمل بها بمرسوم .

٢ - تعريفات :

(١) في هذا القانون ما لم يقتض السياق معنى آخر يكون للعبارة والالفاظ الآتية المعاني الموضحة أمام كل منها على التوالي :

« اجراءات » تشمل أي بلاغ أو تحقيق أو محاكمة منشأة وفق احكام هذا القانون .

« استمارة البلاغ » تعني الاستمارة المخصصة لتدوين البلاغات .

« بلاغ » تعني المعلومات الاولى التي تقدم للسلطات عن ارتكاب أي جريمة ضد احكام هذا القانون أو أي قانون آخر .

« دائرة » تعني دائرة كما يحددها قانون المحاكم لسنة ١٩٦٨ .

« قاضي » تعني أي قاض معين وفق احكام قانون المحاكم لسنة ١٩٦٨ لنظر قضايا غير قضايا الاحوال الشخصية .

« المحقق » تعني الموظف المنتدب بموجب قانون المحققين لسنة ١٩٧٠ للتحقيق في بلاغ منشأ بموجب احكام هذا القانون .

« محكمة » تعني المحكمة ذات الاختصاص .

« يومية التمرى » تعني الاوراق التي تسجل فيها على النحر المنصوص عنه في هذا القانون وقائع التحقيق في أي بلاغ منذ بدايته حتى انتهائه .

(٢) العبارات والالفاظ الواردة هنا ومستعملة في قانون العقوبات يكون لها نفس المعنى المنصوص عنه في قانون العقوبات .

٢ - سلطات المحكمة :

(١) يجوز للمحكمة :

(١) أن تصدر أي حكم خوله القانون كما يجوز لها أن توقف تنفيذ مثل ذلك الحكم .

(ب) أن تأمر بمصادرة أو اعدام أي أداة أو شيء استعمل في ارتكاب جريمة أو اقترن بارتكاب جريمة .

(١) الجريدة الرسمية العدد الثاني ، ابريل ١٩٦٩ .

(ج) وفي حالة المصادرة يجوز للمحكمة أن تأمر باتلاف الاشياء

المصادرة أو بيعها بالمزاد أو بالممارسة أو تسليمها الى

احدى الجهات الحكومية للانتفاع بها في حدود القانون .

(د) بالنظر الى عمر المتهم أو سوابقه أو نوع جريمته أو أسلوب

ارتكابها أن تحكم بالضمان بحسن السير والسلوك لمدة لا

تزيد عن الثلاثة اعوام سواء بكفيل أو بغير كفيل على أن

تتخذ احكام الضمان اذا أخل بأي شرط من شروطه .

(٢) اذا حكمت المحكمة بدفع أي غرامة سواء مع السجن أو

بدونه فانه يجوز لها أن تحكم بالسجن لمدم دفع الغرامة

بشروط ألا تتعدى مدة السجن في هذه الحال ربع المدة التي

تخلوها نفس المادة اذا كانت المادة تنص على السجن والغرامة ،

أما ان لم تخول المادة سجنا مع الغرامة فلا يجوز أن تتعدى

مدة السجن الستة اشهر .

(٣) اذا حكمت المحكمة على شخص بالسجن لعدم دفع الغرامة

فان سجنه يقل بنسبة أي جزء يدفعه الى المبلغ المحكوم به

عليه .

(٤) لا تبرأ ذمة المحكوم عليه بالغرامة اذا لم تدفع الغرامة أو

يمض السجن المحدد له في حالة عدم دفع الغرامة .

(٥) اذا أدانت المحكمة شخصا بأكثر من جريمة فيجوز لها أن

تصدر احكاما بالسجن ضده بالتتابع أو بالتطابق كيفما كان

مناسبا في رأى المحكمة .

٤ - الغرامات :

(١) الغرامات التي لم تبرأ منها ذمة المحكوم عليه وفق احكام هذا

القانون تعتبر كما لو كانت ديناً مستحقاً للحكومة يجرى تحصيله

وفق اجراءات المحاكم المدنية .

(٢) أي اجراء بمقتضى البند السابق لا يشرع فيه من غير أمر

من رئيس القضاء .

٥ - دفع تعويض للمتضرر بالجريمة :

(١) يجوز للمحكمة أن تأمر أي شخص أدانته سواء حكمت عليه

بعقوبة أو لم تحكم أن يدفع تعويضا تحدده لكل من أصابه ضرر

من جريمته اذا كان في رأى المحكمة أن مثل ذلك التعويض

يمكن الرجوع به في دعوى مدنية .

(٢) أي تعويض بمقتضى البند السابق تنسحب عليه احكام البنود

(٢) ، (٣) ، (٤) من المادة ٣ من هذا القانون كما لو

كان غرامة ويؤخذ في الاعتبار في أي دعوى مدنية متصلة .

بنفس وقائع الجريمة التي حوكم من أجلها .

٦ - عدم جواز المحاكمة اكثر من مرة لجريمة واحدة :

(١) لا تجوز محاكمة أي شخص على وقائع سبق أن حوكم عليها

ولا يعتبر حكما لأغراض هذه المادة أي حكم الفئ .

(٢) ليس في هذه المادة ما يمنع اعادة محاكمة أي شخص لم تكن

كل النتائج المترتبة على الفعل الذي حوكم من أجله معروفة حين

محاكمته .

٧ - وجوب تبليغ الشرطة عن وقوع جرائم معينة :

كل شخص ليس لديه عذر مقبول عليه برهانه يعلم عن أي فعل أو

التحضير لاي فعل من شأنه مخالفة أحكام المواد (٢١)،(٢٢)،(٢٣)،
(٢٤)،(٢٥)،(٢٩)،(٣٧)،(٢)،(٥٣)،(٥٧)،(٥٨)،(٩١) من قانون
الحقوق عليه أن يبلغ ذلك لاي قاض أو الشرطة .

٨ - وجوب المعاونة أتع الجرائم :

كل شخص يطلب منه قاض أو شرطي العون لمنع ارتكاب جريمة أو
للقبض على أي شخص ارتكب جريمة أو لتنفيذ أمر صادر وفق أحكام
هذا القانون عليه أن يقدم ذلك العون الا اذا كان لديه عذر مقبول
عليه برهانه .

٩ - استعمال القوة لتنفيذ القبض :

أي شخص يراد القبض عليه وفقا لسلطات يخولها قانون لا يستسلم
للقبض يجوز أن تستعمل ضده القوة بالقدر الذي يضمن تنفيذ واقعة
القبض .

١٠ - التفتيش مع القبض :

يجوز لكل شخص مخول قانونا لان يقبض على شخص آخر ، ان
يدخل ويفتش أي مكان لديه اعتقاد معقول ان الشخص الذي يرغب
القبض عليه قد اختبأ فيه .

١١ - استعمال القوة لأجراء التفتيش :

كل شخص مخول له وفق أحكام المادة السابقة لان يدخل أي مكان
ولم يجد من يسمح له بالدخول فيه أو رفض السماح له بدخوله بعد
أن أوضح غرضه وسلطاته يجوز له ان يدخل بالقوة .

الفصل الثالث

القبض والتفتيش

١٢ - تفتيش الأشخاص المقبوض عليهم :

(١) أي شخص مقبوض عليه وفق سلطات يخولها قانون يجوز
للشرطة أن تفتشه وأن تحفظ لديها أي شيء غير ملائمه
الضرورية تجده عنده على أن ترد اليه حين الافراج عنه ما
احتفظت به عنه .

(٢) لا يجوز لغير امرأة أن تفتش النسوة المقبوض عليهن .

(٣) ليس في هذه المادة ما يخول رد أي شيء يمنع أي قانون تملكه
أو الاحتفاظ به .

١٣ - حالات القبض من غير قاض :

يجوز للشرطة ان تقبض على أي شخص :

(١) امر قاض بالقبض عليه .

(ب) اتهم أنه ارتكب أو وجد شك معقول بأنه يحضر لان يرتكب
جريمة يخول الجدول الاول الملحق بهذا القانون القبض من
أجلها .

(ج) عارض شرطيا اثناء تادية واجبه .

(د) هارب من السجن أو من حرزه المشروع .

(هـ) هارب أو يشك لاسباب معقولة أنه هارب من الخدمة العسكرية .
(و) يحمل بغير مبرر معقول أي أدوات يمكن أن تستعمل في الكسر
المنزلى أو أي مال يشك لاسباب معقولة لان يكون مالا مسروقا .

(ز) ارتكب بمحض من الشرطة أو شك الشرطة أنه ارتكب في مكان
آخر جريمة لا تستطيع الشرطة أن تقبض من أجلها بغير امر
قاض ورفض أن يعطى الشرطة اسمه وعنوانه أو اعطى اسما

وعنوانا يوجد شك معقول ألا يكونا صحيحين .

١٤ - القبض بواسطة غير الشرطة :

يجوز لاي شخص عادي ان يقبض أي شخص آخر اتهم بارتكاب
جريمة أو وجد شك معقول بأنه يحضر لارتكاب جريمة يخول الجدول
الثاني الملحق بهذا القانون القبض من أجلها بغير امر قاض ، على
أن يسلم مثل ذلك الشخص للشرطة في أسرع وقت ممكن .

١٥ - مدة انبقاء في الاعتقال :

لا يجوز للشرطة أن تبقى في الاعتقال لأكثر من ثمان وأربعين ساعة
أي شخص مقبوض عليه من غير امر قاض .

١٦ - إطلاق سراح المقبوض عليهم :

أي شخص قبض عليه لا يجوز إطلاق سراحه الا بضمان شخص أو
بكفيل مقبول أو بأمر من محكمة .

١٧ - وجوب تقديم المقبوض عليهم للمحكمة :

مع مراعاة أحكام المادة (١٥) على ضابط الشرطة المسئول أن يحضر
للمحكمة أي شخص مقبوض عليه أو أن يحضر للمحكمة الاوراق
الخاصة به اذا كان سراحه قد أطلق قبل ذلك .

١٨ - استدعاء أي شخص للظهور أمام المحكمة :

يجوز للمحكمة أن تستدعي أي شخص ليمثل امامها في تاريخ
وساعة ومكان تحددها لذلك اذا كان من رأيها ان مثول ذلك الشخص
ضروري لنظر أو الاستمرار في نظر أية إجراءات معروضة امامها .

١٩ - توصيل امر الاستدعاء :

على الشرطي أو الموظف الذي تحدده المحكمة أن يبلغ الاستدعاء الى
الشخص أو الجهة المعنية نفسها ما أمكن ذلك وعلى ذلك الشخص
أو تلك الجهة أن توقع أن تبصم أو تختم على صورة من الاستدعاء
اذا طلب الشرطي أو موظف المحكمة ذلك وتميد تلك الصورة اليه .

٢٠ - ابدال امر الاستدعاء بأمر قبض :

يجوز للمحكمة أن تعدل عن الاستدعاء الى أمر القبض أو عن أمر
القبض الى استدعاء أو تصدرهما معا اذا كان في رأيها أن ذلك
أنسب .

٢١ - سريان أمر القبض :

كل امر قبض صدر وفق أحكام هذا القانون يظل ساريا الى أن ينفذ
أو الى أن تلغيه المحكمة التي أصدرته أو أي محكمة عليا .

٢٢ - إطلاق سراح المقبوض عليهم بالضمان :

يجوز للمحكمة التي تصدر أمرا بالقبض على شخص أن تأمر بإطلاق
سراحه اذا وقع ضمانا بأن يحضر امام المحكمة في ساعة وتاريخ
تحددهما لذلك ويجوز للمحكمة أن تكتفى بضمان شخصي من المقبوض
عليه أو أن تطلب كفيلا مقبولا أو أكثر بالاضافة الى الضمان
الشخصي من المقبوض عليه ويجوز أن تحدد قيمة الضمان لكل من
المقبوض عليه والكفيل .

٢٣ - أمر القبض يوجه لشرطي أو أكثر :

كل امر قبض صادر وفق أحكام هذا القانون يوجه لشرطي أو أكثر
ويجوز توجيهه لغير الشرطة اذا روى أن ذلك ضروري لمرعة تنفيذه
ويجوز أن ينفذه جميع الذين وجه اليهم أو أي منهم .

٢٤ - تحويل امر القبض لشرطي غير الصادر باسمه :

اى امر قبض صادر باسم شرطى يجوز له أن يحوله لاسم شرطى آخر ليقوم بتنفيذه .

٢٥- اعلان المقبوض عليه بأمر القبض :

على كل شخص يقبض على شخص آخر تنفيذا لامر بالقبض أن يعلم الشخص المقبوض عليه بمحتويات ذلك الامر وأن يبرز له أمر القبض اذا طلب ذلك .

٢٦- تنفيذ أمر القبض خارج دائرة القاضى :

(١) كل أمر قبض يقتضى تنفيذه القبض على شخص خارج دائرة القاضى الذى أصدره يقدم لقاضى الدائرة التى سينفذ فيها ليقوم قبل تنفيذه كما لو كان صادرا منه .

(٢) ما لم يوجه أمر القبض الى قبول ضمان على الوجه المنصوص عنه فى المادة (٢٢) فإن أى شخص قبض عليه وفق أحكام البند السابق يحضر أمام قاضى الدائرة ليقرر ترحيله معقلا الى المحكمة التى تطلب حضوره أو فكه بالضمان على الوجه المنصوص عنه فى المادة (٢٢) .

٢٧- صورة الضمان أو أمر القبض ٠٠٠ الخ :

(١) كل ضمان أو أمر أو اعلان صادر وفق أحكام هذا القانون يكون على الصورة الموضحة فى الجدول التالى المرفق بهذا القانون .

(٢) يجوز لمحكمة الاستئناف متى رأت ذلك لازما أن تعدل أو تضيف للاستمارات الواردة بالجدول الثانى .

٢٨- الاعلان عن الشخص المتهرب من تنفيذ امس القبض عليه :

(١) يجوز لائ محكمة اقتنعت بعد اخذ البينات أو بعد اجراء أى تحقيق أو بأى طريق آخر بأن أى شخص يتفادى أو يعرقل أو يتهرب من تنفيذ أى أمر قبض صادر ضده أن تأمر مثل ذلك الشخص باعلان تنشره بالظهور امامها فى ساعة وتاريخ تحددهما لذلك على الا يقل ذلك عن اسبوعين من تاريخ نشر الاعلان .

(٢) نشر الاعلان يجوز أن يكون بقراءته فى مكان عام أو بنشره فى الجريدة أو بتعليقه على لوحة اعلانات عامة أو على باب سكن الشخص المطلوب أو على باب آخر مكان كان يقيم فيه أو ببعض أو كل ذلك .

٢٩- الحجز على ممتلكات الشخص المتهرب :

(١) أى شخص لا يظهر أمام المحكمة بعد انتهاء المدة التى يحددها الاعلان الصادر وفق أحكام المادة السابقة يجوز لرئيس دائرة العدل أن يحجز على ممتلكاته .

(٢) أى حجز يتم وفق أحكام البند السابق تتبع فيه اجراءات الحجز المنصوص عنها فى قانون اجراءات المحاكم المدنية .

٣٠- رد ممتلكات الشخص المتهرب :

اذا ظهر صاحب الممتلكات المحجوزة كما سبق النص فى هذا القانون أو قبض عليه فى ظرف عام من تاريخ الحجز عليها وبرهن بما يقنع أنه لم يكن يتفادى أو يعرقل أو يتهرب من تنفيذ أمر القبض الصادر ضده ترد اليه ممتلكاته أو قيمتها اذا كانت قد بيعت وذلك بعد تفريمه تكاليف الحجز ، وإن لم يدفعها فيجوز بيع كل ممتلكاته المحجوزة أو

جزء منها لسداد تلك التكاليف فاذا ما زادت قيمتها عن ذلك تعتبر الزيادة ديناً عليه .

٣١- إبراز الوثائق للمحكمة :

(١) أى محكمة من رايها أن الاطلاع على أى وثيقة أو أى شئ ضرورى لائ تحقيق أو لنظر أى اجراء أو دعوى بمقتضى أحكام هذا القانون يجوز لها أن تأمر الشخص أو الاشخاص الذين فى حوزتهم مثل تلك الوثيقة أو ذلك الشئ بالحضور أمام المحقق أو أمام المحكمة فى تاريخ وساعة محددة وإبراز تلك الوثيقة أو الشئ والاجابة على أى سؤال بشأنها .

(٢) اذا كان المطلوب بموجب أى أمر صادر وفق أحكام البنسد السابق إبراز الوثيقة أو الشئ فقط فلا يشترط حضور الشخص أو الاشخاص بانفسهم ان هم أبرزوا الوثيقة أو الشئ كأمر المحكمة .

(٣) اذا كان الامر الصادر بمقتضى البند (١) من هذه المادة موجها لشخص خارج دائرة المحكمة التى أصدرته فيقدم ذلك الامر لقاضى الدائرة التى سينفذ فيها ليقوم قبل تنفيذه كما لو كان صادرا منه .

٣٢- تفتيش الاماكن :

(١) يجوز للمحكمة أن تأمر بتفتيش أى مكان أو مركب أو أداة :

(١) اذا كانت تعلم أن أية وثيقة أو أى شئ مطلوب على الوجه المنصوص عنه فى المادة (٢١) يوجد فيه ولم تكن تعلم فى حيازة من تكون تلك الوثيقة أو ذلك الشئ أو كانت تعلم فى حيازة من تكون تلك الوثيقة أو ذلك الشئ ولكنها كانت تقدر أن ذلك الشخص لن يستجيب لامر صادر وفق أحكام هذا القانون بإبراز تلك الوثيقة أو ذلك الشئ .

(ب) اذا كانت لديها أية معلومات أو بينات تثبت أو تشير الى ارتكاب أو التحضير لارتكاب أية جريمة .

(٢) أى أمر تفتيش صادر وفق أحكام البند السابق يحدد الأشياء التى يفتش عنها كما يحدد المكان أو المركب أو الاداة التى يراد تفتيشها ويجوز أن يقتصر على جزء من ذلك المكان أو المركب أو الاداة .

(٣) يجوز الاستيلاء على أى شئ شمله أمر التفتيش وعثر عليه كما يجوز الاستيلاء على أى شئ يمنع أى قانون تملكه أو الاحتفاظ به اذا وجد مثل ذلك الشئ ولم يكن أمر التفتيش قد شملته .

(٤) يجوز أن يشهد التفتيش الاشخاص الموجودين بالمكان أو المركب أو المسئولون عن الاداة التى يراد تفتيشها كما يجوز أن يشهد من يقوم مقامهم .

(٥) تحضر قائمة بالأشياء التى يستولى عليها بعد التفتيش ويقع عليها كل من الاشخاص الذين أجروا التفتيش والذين شهدوه وتترك صورة موقع عليها من تلك القائمة لدى أولئك الشهود .

(٦) يوجه أمر التفتيش لشرطى أو أكثر لتنفيذه كما يجوز للشرطى الصادر باسمه أن يوجه لشرطى آخر ليقوم بتنفيذه ويجوز أن

ينفذه جميع او بعض من صدر باسمهم .

(٧) اذا رفض السماح بالدخول لاجراء التفتيش بعد الكشف عن الامر بالتفتيش واطلاع المعنيين عليه اذا ارادوا الاطلاع عليه او اذا لم يكن هنالك من ياتن بالتفتيش ، فيجوز استعمال اى قدر ضرورى من القوة لتنفيذ امر التفتيش كما يجوز كسر اى باب او شباك كسره ضرورى لتنفيذ امر التفتيش .

(٨) اى امر تفتيش يراد تنفيذه خارج دائرة المحكمة التى اصدرته يقدم لقاضى الدائرة التى سينفذ فيها ليوقعه قبل تنفيذه كما لو كان صادرا منه .

٢٣- مصادرة واعدام الوثائق :

يجوز للمحكمة ان تأمر بمصادرة او اعدام اى شيء قبض عليه او اى وثيقة ابرزت بمقتضى احكام هذا القانون .

الفصل الرابع

الاحتياط ضد وقوع الجرائم

٢٤- الضمان بعدم الاخلال بالامن :

(١) يجوز للمحكمة اذا اقتنعت بعد سماع البينات او بعد اجراء تحقيق او باى طريق آخر بان اى شخص يستعد لاي عمل او يوشك ان يرتكب اى عمل من شأنه الاخلال باى من احكام قانون العقوبات ان تأمر مثل ذلك الشخص بتوقيع ضمان بحفظ الامن وحسن السلوك ، ويجوز ان يكون الضمان بكفيل او بغير كفيل .

(٢) رفض توقيع الضمان او الفشل فى الحصول على كفيل يوجب السجن لمدة الضمان المقررة كما ان اى اخلال بشروط الضمان يوجب السون لكل مدته ومصادرة ماله لصالح المحكمة .

(٣) لا تزيد مدة الضمان عن السنتين .

(٤) بالرغم مما نص عليه فى هذه المادة من اخذ للبيانات او اجراء للتحقيق او اتباع لاي طريق آخر من شأنه ان يقنع المحكمة بضرورة الضمان فانه يجوز ان تطلب المحكمة ضمانا مؤقتا ريثما تقنع نفسها على الوجه المبين فى البند (١) من هذه المادة .

(٥) الضمان المؤقت المشار اليه فى البند السابق تنسحب عليه الاحكام الاخرى المنصوص عنها فى هذه المادة باستثناء مدته ان يجب الا تزيد عن الاسبوعين .

(٦) ليس فى هذه المادة ما يمنع الغاء اى ضمان او اطلاق سراح اى شخص سجن لانه فشل فى الحصول على كفيل اذا اقتنعت المحكمة ان الغاء الضمان او اطلاق سراح الشخص المسجون ما عاد يتهدد اى اخلال باى من احكام قانون العقوبات .

٢٥- الامر بتفريق الاجتماع غير المشروع :

(١) يجوز لاي قاض او ضابط شرطة مسئول عن مركز شرطة ان يأمر بتفريق اى اجتماع غير مشروع او اى اجتماع مكون من سبعة اشخاص يحتمل ان يخل اعضاءه بالامن .

(٢) اى اجتماع امر بالتفريق على الوجه السابق ولم يتفرق اعضاءه فى زمن معقول يجوز تفريقه بالقوة .

٣٦- ازالة الضرر العام :

(١) يجوز للمحكمة اذا اقتنعت بعد سماع البينات او بعد اجراء تحقيق او باى طريق آخر بحدوث او بوجود ما من شأنه ان يضر او يلحق بالضرر ملك الناس او اى ملك عام او انتفاع الناس بملكهم او يمثل ذلك الملك العام او ما من شأنه ان يضر او يتهدد بالضرر صحة الناس او سلامتهم ان تأمر الشخص المسئول عن ذلك الضرر بازالته او عدم استمراره او عدم تكراره .

(٢) اى امر صادر على الوجه المبين فى البند السابق يجوز ان يكون مؤقتا ريثما تقنع المحكمة نفسها على الوجه المبين فى ذلك البند .

الفصل الخامس

البلاغات والتحقيق

٢٧- البلاغات :

(١) اى بلاغ عن ارتكاب اى جريمة بخول الجدول الاول الملحق بهذا القانون القبض على مرتكبها من غير امر محكمة يكون مكتوبا وموقعا عليه من المبلغ . اذا قدم البلاغ غير مكتوب فعلى الشرطى او الضابط المسئول ان يعمل على كتابته وتوقيعه او ختمه او البصم عليه من مقدمه .

(٢) كل بلاغ قدم على النحو المبين فى البند السابق :

(١) تسجل تفاصيله فى سجل ينشأ لهذا الغرض على النحو المبين فى الجدول الثانى المرفق بهذا القانون ويمرّف

بسجل البلاغات .

(ب) يقدم به تقرير للقاضى على استمارة البلاغات .

(ج) يحقق فيه من غير حاجة لامر من القاضى بالتحقيق .

(٣) يجوز للقاضى ان يسجل فى استمارة البلاغ اى امر او اى ملاحظات يراها فى ما يتصل بالبلاغ او التحقيق فيه .

٢٨- البلاغات عن الجرائم التى يقبض فيها من غير امر

محكمة :

(١) البلاغات عن الجرائم التى لا يحق القبض على مرتكبها من غير امر محكمة تدون تفاصيلها فى سجل البلاغات وينصح مقدمها بمقابلة القاضى .

(٢) لا يجوز التحقيق فى اى بلاغ سجل على الوجه المبين فى هذه المادة من غير امر قاض .

٢٩- استدعاء المحقق للاشخاص للتحقيق :

(١) يجوز للشخص الذى يحقق فى اى بلاغ ان يستدعى لان يمثل امامه اى شخص فى رايه له علاقة او معرفة بالوقائع المتصلة بالبلاغ الذى يحقق فيه وعلى اى شخص استدعى لهذا الغرض ان يجيب على اى اسئلة معقولة يوجهها المحقق .

(٢) كل الاجابات التى تقدم عن اى سؤال معقول يقدمه المحقق تدون كتابة فى اوراق التحقيق .

(٣) الاجابات المدونة على الوجه السابق لا يشترط ان يوقعها الذين يدلون بها ولا تعتبر جزء من بيعة ولكن يجوز للمحكمة او للاتهام ان يفيد منها فى مناقشة الاشخاص الذين ادلوا بها حين يؤدون شهاداتهم امام المحكمة .

٤٠- الغرام المتهم ليعتسرف :

(١) لا يجوز لاي محقق او لاي شخص فى مركز رسمى ان يقدم او يسمح بتقديم اى وعد او وعيد لاي شخص يجرى التحقيق معه كمتهم فى اى جريمة بفرض حمله على الاعتراف بجريمته .

(٢) ليس فى هذه المادة ما يمنع تسجيل اى اعتراف يدلى به صاحبه عن طواعية .

(٣) كل متهم يعترف طواعية يؤخذ لفاض ليسجل اعترافه .

٤١- امر القاضى ببقاء المقبوض عليهم لاكثر من ٤٨ ساعة :

(١) اذا اقتضى التحقيق بقاء اى شخص مقبوض عليه لاكثر من ثمان واربعين ساعة كما هو منصوص عنه فى المادة (١٥) من هذا القانون فعلى المحقق ان يقدم اوراق التحقيق للقاضى مشفوعة بالاسباب التى يرى من اجلها بقاء المتهم فى الاعتقال .

(٢) اذا اقتنع القاضى باسباب المحقق فيجوز له ان يامر ببقاء المتهم فى الاعتقال لاي مدة يراها مناسبة على الا تزيد تلك المدة عن عشرة ايام ويجوز تمديدها لمدد اخرى .

٤٢- الاشخاص الذين يمكن اطلاق سراحهم بالضمان :

(١) لا يجوز اطلاق سراح اى شخص متهم بجريمة يعاقب عليها بالاعدام او بالسجن لمدة قد تصل اربع عشرة سنة .

(٢) فى ما عدا ما نص عليه فى البند السابق ومع مراعاة احكام المادة (٤١) فانه لا يجوز ابقاء اى متهم اخر فى الاعتقال .

٤٣- اطلاق الشرطة للاشخاص بالضمان :

اى شخص مقبوض عليه ولم تزد مدة اعتقاله عن ثمان واربعين ساعة يجوز للمحقق ان يطلق سراحه بضمان شخصى او بكفيل اذا كان من رايه ان الاتهام لا يقوم على اساس او ان التحقيق فيه قد انتهى .

٤٤- للقاضى ان يشطب البلاغات :

لا يجوز شطب اى بلاغ لانه لا يقوم على اساس او لان البينة لا تكفى لتحقيق ادانة المتهم الا بامر من قاضى .

٤٥- تدوين اجراءات التحقيق فى يومية التحرى :

(١) من غير الاضرار باحكام المادة ٢٩ (٢) من هذا القانون على كل شخص يقوم بالتحقيق فى اى بلاغ بمقتضى احكام هذا القانون ان يسجل فى يومية تحر بالزمن والتاريخ ميعاد وصول البلاغ والخطوات التى اتبعها فى التحقيق والقبض والتفتيش على اى شخص كما عليه ان يسجل اى واقعة او شىء له صلة بالبلاغ موضوع التحقيق .

(٢) على المحقق ان يرفع يومية التحرى للقاضى من وقت لآخر كل ما كان ذلك ضرورى فى رايه لاطلاع القاضى على سير التحقيق او لطلب توجيه منه بشأنه او لاستصدار امر تفتيش او قبض .

(٣) يجوز للقاضى ان يطلب بنفسه يومية التحرى فى اى مرحلة من مراحل التحقيق للاطلاع عليها او توجيه التحرى .

٤٦- بصمات المتهم :

(١) يجوز للمحقق ان يأخذ بصمات اى متهم اذا كان ذلك فى رايه ضرورى للتحقيق .

(٢) كل متهم يرفض اعطاء بصمات اصابعه للمحقق يجوز للمحكمة

ان تأمر باخذ بصماته بالقوة .

(٢) على كل شخص يصدر ضده حكم بالادانة ان يعطى بصماته للسلطات المختصة اذا طلبت منه ذلك ولتلك السلطات ان تجبره على اعطاء بصماته .

٤٧- عرض يومية التحرى على القاضى :

(١) اذا فرغ المحقق من التحقيق فى اى بلاغ فعليه ان يرفع للقاضى اوراق التحقيق مشفوعة برايه ويجوز للقاضى بعد الاطلاع عليها :

(١) ان يامر بشطب البلاغ وفق احكام المادة (٤٤) ، او

(ب) ان يقرر ان هنالك من القرائن ما يبرر توجيه اتهم للمتهم .

(٢) اذا قرر القاضى شطب البلاغ فعليه ان يامر باطلاق سراح المتهم والغاء اى ضمان او كفالة اذا وجد ضمان او كفالة .

(٣) اذا قرر القاضى ان هنالك من القرائن ما يبرر توجيه اى اتهام فيجوز له مع مراعاة احكام هذا القانون :

(١) ان يحاكم المتهم فى الحال او ان يؤجل محاكمته الى تاريخ وساعة يحددهما لهذا الغرض .

(ب) ان يجرى المحاكمة ايجازيا او غير ايجازى كما هو مبين فى هذا القانون .

الفصل الخامس

(١) - المحاكمة

٤٨- المحكمة ذات الاختصاص :

(١) المحكمة ذات الاختصاص لمباشرة اى من السلطات المنوطة بموجب احكام هذا القانون بشأن اية اجراءات منشأة بموجبه هى المحكمة التى تقع الوقائع التى تنشأ الاجراءات بشأنها فى دائرة صلاحياتها كما يحددها مرسوم الحاكم بموجب قانون المحاكم .

(٢) بالرغم عن احكام البند السابق فانه يجوز لرئيس القضاء ان يحيل اى قضية الى دائرة اخرى اذا كان من رايه ان ذلك فى مصلحة العدالة .

٤٩- مكان محاكمة الجريمة :

(١) كل متهم بارتكاب جريمة :

(١) يحاكم فى الدائرة التى يقع فيها المكان الذى ارتكب فيه جريمته .

(ب) اذا بدأت الجريمة فى مكان يقع فى دائرة وانتهت فى مكان اخر يقع فى دائرة اخرى فيمكن ان يحاكم فى اى من الدائرتين .

(ج) اذا ارتكبت الجريمة فى مكان يقع فى دائرة ووجدت نتائجها فى مكان اخر يقع فى دائرة اخرى فيمكن ان يحاكم فى اى من الدائرتين .

(٢) يحدد رئيس القضاء المحكمة ذات الاختصاص اذا وجد شك حول الصلاحيات فى ظروف تطبيق الفقرتين (ب) و (ج) من البند السابق .

٥٠- وجوب البلاغ قبل بداية المحاكمة :

(١) لا يجوز للمحكمة أن تأذن بأي إجراءات جنائية أو توافق على السير فيها ما لم يكن لديها من الشرطة أو من أي شخص ذي مصلحة مباشرة بلاغ أو شكوى مكتوبة بالحقائق التي تشكل الشكوى على أنه يجوز للمحكمة الا تقبل البلاغ من غير الشرطة ما لم يكن على اليمين كما يجوز لها أن توجه أي استئـلة للمبلغ لتقرر قبول البلاغ أو رفضه أو إحالته للتحقيق فيه أو السير فيه من غير تحقيق .

(٢) ليس في هذه المادة ما يمنع المحكمة أن تأمر هي نفسها بإبتداء أو الاستمرار في أي إجراءات جنائية إذا كانت لديها معلومات خاصة عن ارتكاب جريمة حق الدعوى فيها حق في رأيها غير خاص .

٥١ - الاستغناء عن ظهور المتهم :

في الدعوى التي في رأى المحكمة أن حق الدعوى فيها حق غير عام يجوز للمحكمة أن تستغنى عن ظهور المتهم أمامها إذا اعترف بجريمته كتابة أو عن طريق وكيل معتمد . كما يجوز لها شـطب الدعوى إذا تأخر الشاكي عن الظهور أمام المحكمة في الموعد المحدد لسماع دعواه أو فشل في إبراز بيناته .

٥٢ - سماع شهود الاتهام في حضور المتهم :

في غير ما نص عليه في المادة السابقة على المحكمة حين نظر القضية أن تسمع شهود الاتهام أولاً وفي حضور المتهم ، ويجوز لها أن تطلب من الاتهام ومن الدفاع حين يجرى دوره أن يقدم قضيته بخطبة مختصرة تشرح حقائق القضية وما عنده من بينات لاثبات تلك الحقائق .

٥٣ - الاستفسار من المتهم :

على المحكمة أن تمنح المتهم فرصة لشرح أي ملاحظات قد يكشف عنها سماع شهود الاتهام .

٥٤ - محاكمة المتهم أو اطلاق سراحه :

(١) إذا اقتنعت المحكمة بعد سماع شهود الاتهام وشرح المتهم أنه لا يوجد مبرر لتوجيه الاتهام أو أن البينات تكفي لأدانة المتهم فعليها أن تنصرف وفق أحكام المادة ٤٧ (٢) .

(٢) إذا اقتنعت المحكمة بعد سماع شهود الاتهام وشرح المتهم أن هنالك حقائق تبرر توجيه الاتهام فعليها أن تحدد التهمة وفق أحكام هذا القانون ثم توجهها للمتهم وتطلب إجابته عليها .

(٣) إذا اعترف المتهم بأنه مذنب فيجوز للمحكمة أن تصدر حكمها كما هو منصوص عنه في هذا القانون أما إذا رفض الإجابة أو أنكر التهمة فعلى المحكمة أن تطلب منه أن يقدم دفاعه .

(٤) يجوز للمحكمة أن ترفض قبول اعتراف المتهم وتطلب سماع شهود دفاعه إذا كان ذلك في رأيها في مصلحة العدالة .

٥٥ - أركان التهمة :

(١) أي تهمة موجهة لمتهـم على النحو المنصوص عنه في المادة السابقة يجب أن تحوى :

(أ) تاريخ ارتكاب الجريمة أو التاريخ الذي يعتقد أن الجريمة

قد ارتكبت فيه .

(ب) مختصراً للوقائع التي تشكل الجريمة أو الجرائم .

(ج) القانون والمادة اللذين تعتبر تلك الوقائع مخالفة لهما .

(٢) لا تطلـل التهمة لمجرهـا أنها لم تستوف كل شروط الهند السابق .

(٣) ليس في هذه المادة ما يمنع توجيه أكثر من تهمة أو توجيه التهمة بطريق تخييري إذا كانت الوقائع التي يقرم عليها الاتهام

وقائع متصلة ببعضها البعض .

٥٦ - دفاع المتهم :

(١) بعد توجيه التهمة للمتهم عليه أن يبدأ دفاعه إذا وجد له دفاع وله أن يطلب من المحكمة إجبار أي شاهد وفق أحكام هذا القانون على الظهور أمام المحكمة والإدلاء بأقواله .

(٢) يجوز للمحكمة أن تطلب ملخصاً لما سيـدلى به أي شاهد يطلب منها إجبارهم على الظهور أمامها من أقوال ويجوز لها أن ترفض مثل ذلك الطلب إذا كان في رأيها أنه لا يخدم العدالة .

٥٧ - سلطة المحكمة لجلب الشهود :

يجوز للمحكمة أن تستدعى أي شخص ترى أن سماع ما قد يكون عنده من بينات ضروري لخدمة العدالة

٥٨ - تدوين أقوال الشهود :

مع مراعاة قواعد البينات على المحكمة أن تدون أو بموافقة رئيس القضاء أن تأمر بتدوين أقوال الشهود التي يدلون بها وفق أحكام هذا القانون إذا كان في رأيها أن تلك الأقوال تبرهن أو تنفي وقوع الجريمة .

٥٩ - سؤال الاطراف للشهود :

يجوز لأي طرف أن يتوجه لشاهده بأي سؤال من شأنه أن يخدم قضيته ويجوز للطرف الآخر أن يتوجه بعد ذلك إلى مثل هذا الشاهد بأي سؤال من شأنه أن يقلل من قيمة أو وزن أي إجابة أبدأها أو يشكك في تلك الإجابة .

٦٠ - حق الاطراف في استجواب الشهود :

يجوز للطرف الذي استدعى أي شاهد أن يعيد استجوابه بما يشرح أو يبين أي إجابة أدلى بها ذلك الشاهد عندما استجوبه الطرف الآخر .

٦١ - سلطة المحكمة في السماح بالاسئلة :

ليس في هذا القانون ما يمنع المحكمة الا تسمح بأي سؤال أو إجابة إذا كان في رأيها أن مثل ذلك السؤال أو تلك الإجابة يخالف قواعد البينات أو كيدى أو ليس له علاقة بموضوع الدعوى أو من شأنه أن يجرم الجيب .

٦٢ - حق المحكمة في توجيه الاسئلة :

يجوز للمحكمة أن توجه أي سؤال تراه لأي شخص يدلى بشهادة أمامها كما يجوز لها أن تعيد أو تسمح بإعادة استدعاء وسؤال أي شاهد أدلى بشهادته إذا كان في رأيها أن في ذلك تحقيق للعدالة .

٦٣ - حلف الشهود لليمين :

على الشهود الذين يدلون بأقوالهم أمام المحكمة أن يقسموا الا يقولوا الا الحق أو أن يعلنوا بما يرضى المحكمة أنهم لا يقولون الا الحق .

٦٤ - إجابة الشهود تكون في حدود علمهم :

ما لم ترفض المحكمة السؤال فعلى الشهود أن يجيبوا في حدود علمهم على أي سؤال وجه إليهم .

٦٥- تأجيل نظر الدعاوى :

- (١) يجوز للمحكمة أن تؤجل نظر أو الاستمرار في نظر أى دعوى أمامها لاي ميعاد آخر تحدده ومن غير الاضرار بأى من سلطاتها يجوز لها أن تزور بحضور المتهم أى موقع أو مكان زيارته ضرورية فى رأيها لتفهم وقائع القضية التى تنتظرها .
- (٢) اذا أجلت المحكمة النظر أو الاستمرار فى نظر أى اجراءات أمامها فعليها أن تأمر بالخطوات التى تتخذ وفق احكام هذا القانون لضمان ظهور المعنيين فى الميعاد المؤجل .

٦٦- المرافعات :

- (١) بعد انتهاء سماع قضيتى الاتهام والدفاع على النحو المبين فى هذا القانون يجوز للمحكمة أن تسمع مرافعات اطراف القضية .
- (٢) على الدفاع أن يبدأ بمرافقته أولا على أن تكون للاتهام الكلمة الاخيرة إذا لم يكن للدفاع شهود أو اقتصر شهوده على برهنة اخلاق المتهم فقط فتكون له حينئذ الكلمة الاخيرة ويبدأ الاتهام أولا فى مثل هذه الحال .
- (٣) يقلل محضر القضية بعد سماع المرافعات على أنه يجوز للمحكمة أن تعيد فتحه لسماع أى بيانات جديدة اذا كان فى رأيها أن ذلك فى مصلحة العدالة كما يجوز لها فى مثل هذه الحال أن تطلب مرافعات جديدة .

٦٧- ادانة المتهم أو تبرئته :

- بعد قفل المحضر على الوجه المبين فى هذا القانون على المحكمة أن تقرر ما اذا كان المتهم مذنباً أو بريئاً .
- ٦٨- البيانات عن اخلاق المتهم :

- (١) اذا وجدت المحكمة المتهم مذنباً فيجوز له أن يقدم أى بيانات عن اخلاقه بغرض معاونته المحكمة فى تقدير حكمها .
- (٢) اذا قدم المتهم أى بيانات عن حسن اخلاقه فيجوز للاتهام أن يقدم أى بيانات لدحض بيانات المتهم .
- (٣) ليس فى هذه المادة ما يمنع المتهم تقديم بيانات عن اخلاقه اثناء فرصته لتقديم دفاعه أو اقتصار دفاعه على البيانات عن اخلاقه على أن يكون للاتهام نفس الحق المنصوص عنه فى البند السابق فى دحض مثل تلك البيانات .

٦٩- بيانات الاتهام لدفاع بيانات اخلاق المتهم :

- اذا وجدت المحكمة المتهم مذنباً فيجوز للاتهام أن يقدم أى بيانات عن أى ادانات سابقة للمتهم بغرض معاونته المحكمة على تقدير حكمها ويجوز للمحكمة أن تطلب من نفسها مثل تلك البيانات .

٧٠- الحكم الجائز اصداره :

(١) يجوز للمحكمة بحكمها :

- (أ) أن تبرئ المتهم من كل أو بعض التهم الموجهة اليه .
- (ب) أن تدينه بارتكاب جريمة أو أكثر من الجرائم المتهم بارتكابها .
- (ج) أن تدينه بجريمة غير اتهم بارتكابها بشرط :
- (اولا) ألا تكون العقوبة القصوى المنصوص عنها لتلك الجريمة اكبر فى مداها من العقوبة المنصوص عنها للجريمة التى اتهم بها اساسا .

(ثانيا) أن تقوم الادانة على الوقائع التى احترتها

التهمة أو اذا قامت على وقائع مغايرة أن يكون المتهم قد اعطى الفرصة للدفاع عن نفسه .

٧١- (١) محاكمة المتهمين مع بعضهم :

الاشخاص الاتون تجوز محاكمتهم مع بعضهم :

- (١) الاشخاص المتهمون بارتكاب جريمة بالتضامن .
- (ب) الاشخاص المتهمون بارتكاب جريمة والاشخاص المتهمون بمحاولة ارتكاب نفس الجريمة أو التحريض عليها .
- (ج) الاشخاص المتهمون بارتكاب جرائم ترتبت على وقائع أو سلسلة من الوقائع المتصلة ببعضها البعض .
- (د) الاشخاص المتهمون بارتكاب أو التحريض على ارتكاب جرائم المال المسروق كما يعرفه قانون العقوبات والاشخاص المتهمون باستلام المال المسروق .
- (٢) ليس فى هذه المادة ما يمنع المحكمة أن تحاكم كلا على حدة اذا رأت سواء قبل البدء فى نظر القضية أو فى أى مرحلة اثناء ذلك أنه فى مصلحة العدالة ألا تحاكم مثل هؤلاء الاشخاص مع بعضهم .

٧٢- جلسات المحكمة :

جلسات المحكمة تكون علنية مع مراعاة وجود أماكن تكون مفرجة لكل شخص على أنه يجوز للمحكمة أن تجعلها سرية فى أى مرحلة أو فى كل المراحل اذا رأت ذلك كما يجوز لها أن تمنع أى شخص من التواجد داخل المحكمة أو تأمر باخراجه اذا وجد بداخل المحكمة .

٧٣- تمثيل الاتهام :

اذا لم تطلب الحكومة تمثيل الاتهام أو تأمر المحكمة بأن تمثل الحكومة الاتهام فانه يجوز لاي شاك أن يتولى تمثيل الاتهام بنفسه أو عن طريق شخص كفء تقبله المحكمة بمحض تقديرها .

٧٤- تمثيل الدفاع :

يجوز للمحكمة أن تقبل لاي شخص كفء فى تقديرها أن يتولى الدفاع عن المتهم .

٧٥- الاستعانة بمتترجمين :

يجوز للمحكمة أن تستعين بمتترجمين فى مباشرة سماع أى دعوى اذا كان ذلك فى رأيها ضرورى كما يجوز لها أن تطلب من أى مترجم تستعين به أن يعلن صادقا أو أن يحلف اليمين لان يترجم بأمانة كل ما تطلب منه ترجمته .

٧٦- شهادة الاشخاص الذين يتعذر حضورهم :

(١) أى شاهد ترى المحكمة أن شهادته ضرورية لتقرير أى قضية معروضة للنظر ولا يمكن ظهوره أمام المحكمة لسنه أو لمرضه أو لغيابه عن دائرة المحكمة أو لما فى جلبه من تكاليف فانه يجوز للمحكمة أن تستغنى عن ظهوره شخصيا وأن تكلف أى جهة أخرى ذات صلاحيات بأخذ اقواله .

(٢) يجوز للمحكمة أو لاطراف القضية أن يضنوا تكليف المحكمة أى أسئلة تقبل المحكمة توجيهها للشاهد ويجوز لاطسراف القضية أن يظهروا شخصيا أمام الجهة التى ينلى مثل ذلك الشاهد بشهادته أمامها ويتوجهوا اليه بالاسئلة على النحو

الذى ياذن به هذا القانون .

(٣) ليس فى البند السابق ما يسمح لاي متهم مقبوض عليه بالخروج من معتقله .

٧٧- الشهود الذين خارج الاقليم :

اذا كان الشاهد الذى استفتى عن ظهوره شخصيا لاي من الاسباب الواردة فى البند (١) من المادة السابقة خارج الاقليم فانه يجوز للمحكمة ان تطلب منه الاجابة على اى اسئلة محددة تسمعها ويجوز لها ان تطلب ان تكون الاجابة مشفوعة بيمين او ان تكون باى طريق تقرر .

٧٨- التقارير الطبية :

يجوز للمحاكم ان تقبل كبينة اى تقرير طبى من اى طبيب معتمد او اى تحليل علمى من شخص كفء لان يقوم بمثل ذلك التحليل اذا كان ذلك بحق اى من الاطراف لان يطلب استدعاء الشخص الذى وضع التقرير او التحليل ذا علاقة باى قضية امام المحكمة على الا يضر التقرير او قام بالتحليل لناقشته كشاهد على النحو المنصوص عنه فى هذا القانون .

٧٩- سماع الشهود فى غياب المتهم :

بالرغم مما نص عنه فى المادة (٥٢) فانه يجوز للمحكمة ان تسمع شهود الاتهام فى غياب المتهم اذا اقتنعت انه يتفادى او يعرقل او يتهرب من اجراءات المحكمة او اذا كان المتهم مجهولا .

٨٠- البيئات المدونة فى غياب المتهم :

اى بيئات حصل عليها وفق احكام المادتين السابقتين يمكن لاطراف القضية ان يطلعوا عليها ومع مراعاة قواعد قبول البيئات فانها تعتبر جزءا من محضر القضية .

٨١- ايقاف اجراءات المحكمة :

(١) يجوز لرئيس دائرة العدل ان يطلب كتابة من المحكمة وفى اى مرحلة قبل صدور الحكم ان توقف اجراءاتها بالنسبة لاي متهم او بالنسبة لاية تهمة وعلى المحكمة ان تستجيب لمثل هذا الطلب .

(٢) كل طلب قدم على الوجه السابق لا يجوز تقديمه قبل انتهاء التحقيق .

٨٢- عرض العفو لمتهم :

(١) يجوز لرئيس دائرة العدل بالتشاور مع الحاكم ان يعرض العفو على اى متهم يزيد اقصى عقاب محدد لجريمته عن السبع سنوات اذا كان من رايه :

(١) ان لدى مثل ذلك المتهم معلومات حيوية :

(ب) وان تلك المعلومات ضرورية كبينة لادانة آخرين متهمين معه .

(ج) وانه سيدلى بها اذا عرض عليه مثل ذلك العفو .

(٢) كل شخص قبل العفو المروض وفق احكام البند السابق يجوز له ان يقدمه كدفع حين محاكمته .

(٣) على المحكمة اذا ما قدم لها العفو كدفع ان تحقق فى استيفاء المتهم للشروط التى عرض بها عليه العفو .

(٤) اذا استوفى المتهم شروط العفو فى راي المحكمة فعليها ان

تحكم بتبويرته من غير اعتبار اى شيء مخالف نص عليه فى هذا القانون .

٨٣- القضايا التى نظرها قضاة سابقون :

اى قاض ينظر قضية سبق لقاض آخر ان بدا النظر فيها يجوز له ان يستمر من حيث انتهى سلفه او ان يبدأ سماع القضية من جديد .

٨٤- محتويات الحكم :

(١) على كل قاض يصدر حكما :

(أ) ان يعرض ويناقش دعوى الاتهام .

(ب) ان يذكر اسباب قراره .

(ج) ان يذكر مادة القانون التى يصدر الحكم بموجبها .

(د) اذا كان الحكم بالسجن ان يحدد تاريخ بداية السجن .

(هـ) اذا كان الحكم بالغرامة ان يحدد مبلغ الغرامة والحكم او

الاجراء البديل اذا لم تدفع الغرامة .

(و) اذا كان الحكم بالتبرئة ان يصدر اى امر مرتبط به عليه .

(٢) يجوز للاتهام او لاي شخص صدر ضده حكم ان يحصل على

نسخة طبق الاصل عن الحكم .

٨٥- تصالح اطراف القضية :

(١) اى قضية يجوز فى راي المحكمة ان يمثل الاتهام فيها شخص

غير الحكومة يجوز لاطرافها ان يتصالحوا :

(١) فى اى مرحلة قبل بداية المحاكمة .

(ب) اذا بدأت المحاكمة ، فبموافقة المحكمة فى اى مرحلة قبل النطق بالحكم .

(٢) اى صلح تم على الوجه السابق يعتبر كما لو كان حكما

بالتبرئة وعلى المحكمة ان تسجل وقائعه فى ملف القضية .

٨٦- المتهم المصاب بجنون :

(١) اذا تبين للمحكمة سواء قبل المحاكمة او فى اى مرحلة اثناءها

وقبل النطق بالحكم ان المتهم مصاب بجنون او عته وانسب

لا يستطيع لذلك ان يدافع عن نفسه فعليها ان توقف اجراءاتها

وان تقدم تقريرا بذلك لرئيس القضاء .

(٢) يقدم رئيس القضاء التقرير المشار اليه اعلاه لرئيس دائرة

العدل مشفوعا بتوصياته .

الفصل الخامس

(ب) - المحاكمة الاجازية

٨٧- حالات المحاكمة الاجازية :

(١) من غير الاضرار بحق المتهم لان يرفض المحاكمة الاجازية ومع

مراعاة احكام المادة (٤٧) فانه يجوز للمحكمة ان تجرى

محاكمة المتهم اجازيا :

(١) اذا كان السجن المقرر للجريمة التى اتهم بارتكابها لا يزيد عن السنتين سواء نص على غرامة او لم ينص ، او

(ب) اذا كان العقاب المقرر على الجريمة المتهم بارتكابها

يقتصر على الغرامة فقط .

(٢) فى اى محاكمة اجازية لا يجوز ان تتعدى مدة السجن المحكوم

به الستة اشهر كما لا يجوز ان تتعدى الغرامة المائتى دينار .

٨٨- تخيير المتهم حول المحاكمة الایجازية :

إذا رأت المحكمة أن تحاكم أى متهم إيجازيا فعليها إذا رأت ضرورة لذلك أن تشرح له معنى المحاكمة الایجازية وأن تخيره بينها وبين المحاكمة غير الایجازية .

٨٩- تدوين اختيار المتهم :

إذا خیرت المحكمة المتهم وفق أحكام المادة السابقة فعليها أن تدن موافقته .

٩٠- توجيه التهمة بعد قراءة اوراق التحرى :

بالرغم مما جاء فى المواد (٥٢) ، (٥٣) ، (٥٤) (٢) من هذا القانون فإنه يجوز للمحكمة فى حالة المحاكمة الایجازية أن توجه التهمة للمتهم بعد الاطلاع على اوراق التحرى وأن تطلب رده عليها .

٩١- سماع الشهود :

إذا اعترف المتهم بجريمته فعلى المحكمة أن تصدر حكمها أما إذا أنكر التهمة فعليها أن تسمع شهود الاتهام وشهود الدفاع إذا وجدوا من غير الاضرار بأحكام هذا القانون أو أى قانون آخر بشأن مناقشة الشهود .

٩٢- حكم المحكمة :

بعد الفراغ من سماع البينات فعلى المحكمة أن تصدر حكمها .

٩٣- محضر المحاكمة الایجازية :

بالرغم مما جاء فى هذا القانون فإن محضر المحاكمة الایجازية لا يحوى غير التفاصيل المبينة باستمارة المحاكمة الایجازية الموضحة فى الجدول المرفق بهذا القانون .

٩٤- متى تجوز المحاكمة الایجازية :

لا يجوز للمحكمة أن تحاكم إيجازيا إذا لم يكن فى رايها أن العقاب الذى يمكن أن تصدره فى محاكمة إيجازية يكافئ جريمة المتهم .

الفصل السادس

الاستئناف

٩٥- حق الاستئناف :

يجوز لأى شخص صدر ضده حكم أو أمر من محكمة أن يستأنف ضده لرئيس القضاء .

٩٦- محتويات الاستئناف :

(١) كل طلب استئناف يجب :

(١) أن يقدم فى خلال أسبوعين من تاريخ صدور الحكم أو الامر .

(ب) أن يكون مسببا .

(٢) بالرغم مما جاء فى البند ١ (١) من هذه المادة فإنه يجوز لرئيس القضاء أن يسمح بوقت أطول وأن يمد فيه .

٩٧- سلطات رئيس القضاء الاستئنافية :

(١) يجوز لرئيس القضاء عند نظر الاستئناف :

(١) أن يرفض الاستئناف فى جملته .

(ب) أن يقر الادانة ويخفض العقوبة .

(ج) أن يحيل الاستئناف لمحكمة الاستئناف للنظر فيه .

(د) إذا كان الاستئناف ضد أمر ، أن يشطب الامر المستأنف .

ضده .

(٢) إذا قرر احالة الاستئناف لمحكمة الاستئناف يجوز له أن يأمر

بفك سراح السجين وفق أحكام هذا القانون لحين الفصل فى الاستئناف .

٩٨- سلطات محكمة الاستئناف :

(١) عند نظر الاستئناف يجوز لمحكمة الاستئناف :

(١) أن ترفض الادانة والعقوبة وتأمّر بتبرئة المتهم أو تؤيد الادانة والعقوبة .

(ب) مع ملاحظة أحكام المادة ٧٠ (١) (ج) أن ترفض

الادانة وتدين المتهم بارتكاب جريمة أخرى .

(ج) أن تقر الادانة وتزيد العقوبة أو تخفضها .

(د) أن تطلق سراح المتهم بالضمان وفق أحكام المادة ٢

(١) (ج) .

(هـ) أن تعيد محاكمة المتهم أمامها أو تأمر بإعادة محاكمته

أمام محكمة ذات صلاحية .

(و) أن تصدر أى أمر يخوله هذا القانون الى حين الفصل

فى الاستئناف .

(٢) فى غير ما نص عليه فى الفقرة (هـ) من البند السابق يجوز

لمحكمة الاستئناف أن تصدر قرارها بعد دراسة ملف القضية وحسده .

(٢) أى إعادة محاكمة بمقتضى أحكام البند ١ (هـ) تعتبر كما

لو كانت محاكمة جديدة وتسرى عليها أحكام هذا القانون

الخاصة بالمحاكمات .

(٤) ليس فى هذا القانون ما يمنع محكمة الاستئناف من طلب أية

بيانات جديدة ترى ضرورتها إذا رأت أن تكتفى بدراسة ملف

القضية وحده على ألا يضر ذلك بحقوق اطراف القضية لأن

يكون سماع البينات بحضورهم ولأن يمنحوا الفرصة التى

كفلها لهم هذا القانون لمناقشة البينات .

٩٩- رأى الأقلية فى محكمة الاستئناف :

بالرغم من أحكام المادة (١٣) من قانون المحاكم فإن رأى الأقلية

لا تجوز قراءته كحكم ولا تكون له حجية فى أى قضية أخرى .

١٠٠- يجوز لرئيس القضاء طلب ملف أية قضية :

(١) ليس فى هذا القانون ما يمنع رئيس القضاء أن يطلب ملف

أى قضية للنظر فيه .

(٢) يجوز لرئيس القضاء إصدار أى أمر يراه ضروريا بشأن أى

قضية يطلبها بموجب البند السابق .

١٠١- سلطات رئيس القضاء الابتدائية :

يجوز لرئيس القضاء أن يمارس سلطات قاضى الدائرة المنصوص

عنها فى هذا القانون بشأن التحقيق .

١٠٢- سلطات الحاكم فى العقو :

ليس فى هذا القانون ما يضر بسلطات الحاكم فى العفو المطلق أو

المشروط أو فى الغاء العقوبة أو تخفيضها أو تغييرها .

المفصل السابع

تنفيذ الاحكام

١٠٢- تنفيذ الحكم بالاعداد :

- (١) كل حكم بالاعدام لا يجوز تنفيذه الا بعد مصادقة الحاكم عليه .

(٢) على المحكمة التي اصدرت حكما بالاعدام ان ترسل المحكوم عليه في الحال الى السجن مع امر الحبس حتى صدور قرار الحاكم بالمصادقة او بتخفيف العقوبة او بالمعفو .

(٣) في حالة التصديق على حكم الاعدام ينفذ الاعدام بالطريقة التي يحددها الحاكم .

١٠٤ -

انما كان المحكوم عليه بالاعدام امرأة حامل فلا يجوز تنفيذ الحكم
- الا بعد الوضع .

١٠٥ - تنفيذ الحكم بالحبس :

(١) على المحكمة التي اصدرت حكما بالحبس ان ترسل المحكوم عليه في الحال الى السجن مع امر الحبس .

(٢) يوجه الامر بتنفيذ الحبس الى مدير السجن الذي سيجرى فيه التنفيذ .

١٠٦ - تنفيذ الحكم على سجين هارب :

عند صدور حكم بالحبس على سجين هارب تبدأ مدة الحبس بعد انقضاء مدة مساوية للمدة التي لم تنقضى من حبسه قبل الهروب .

الجدول الاول

المادة	الجريمة	كيف يكون القبض	عند بداية الاجراءات هل يستدعي المتهم ام يقبض عليه
١٥	التحريض	حسب الجريمة التي حرض عليها	حسب الجريمة التي حرض عليها
١٨	المحاولة	حسب الجريمة التي حوت	حسب الجريمة التي حوت
١٩	التآمر	حسب الجريمة التي تؤمر عليها	حسب الجريمة التي تؤمر عليها
٢١	شن حرب ضد الحاكم	القبض من غير امر قاض	يقبض عليه
٢٢	التآمر لشن حرب ضد الحاكم	القبض من غير امر قاض	يقبض عليه
٢٣	تغيير الحكومة بالقوة	القبض من غير امر قاض	يقبض عليه
٢٤	التجسس	القبض من غير امر قاض	يقبض عليه
٢٥	الاخبار المضرة بالاقليم	القبض من غير امر قاض	يقبض عليه
٢٦	خزن السلاح او توزيعه بغرض حرب الحاكم او حكومته	القبض من غير امر قاض	يقبض عليه
٢٧	التحريض على حرب الحاكم او الحكومة	القبض من غير امر قاض	يقبض عليه
٢٩	اثارة الكراهية ضد الحاكم او الحكومة	القبض من غير امر قاض	يقبض عليه
٣٠	تحقير رؤساء الدول الصديقة	القبض بامر قاض	يستدعي المتهم
٣١	اثارة التذمر بين قسوة دفاع الاقليم او شرطته	القبض من غير امر قاض	يقبض عليه
٣٢	القرصنة	القبض من غير امر قاض	يقبض عليه
٣٣	الاجتياح غير المشروع	القبض من غير امر قاض	يستدعي المتهم
٣٦	الشغب	القبض من غير امر قاض	يقبض عليه
٣٧	الاخلال بالامن العام	القبض من غير امر قاض	يقبض عليه
٣٨	الازعاج العام	القبض بامر قاض	يستدعي المتهم
٣٩	معاونة المجرمين	القبض من غير امر قاض	يقبض عليه
٤٠	معارضة موظف عمومي	القبض من غير امر قاض	يقبض عليه
٤١	قبول موظف عمومي للرشوة	القبض من غير امر قاض	يقبض عليه
٤٢	عرض الرشوة على موظف عمومي	القبض من غير امر قاض	يقبض عليه
٤٣	مخالفة موظف عمومي للقانون	القبض بامر قاض	يستدعي المتهم
٤٤	انتحال صفة ليست للمفتحل	القبض بغير امر قاض	يقبض عليه

المادة	الجريمة	كيف يكون القبض	عند بداية الإجراءات هل يستدعي المتهم أم يقبض عليه
٤٥	عدم اطاعة الأوامر	القبض بأمر قاض	يقبض عليه
٤٦	إهمال التبليغ لموظف عمومي	القبض بأمر قاض	يستدعي المتهم
٤٧	إهمال توصيل أي شيء لموظف عمومي	القبض بأمر قاض	يقبض عليه
٤٨	رفض الإجابة على موظف عمومي	القبض بأمر قاض	يقبض عليه
٤٩	الإجابة الكاذبة	القبض بأمر قاض	يقبض عليه
٥٠	البلاغ الكاذب	القبض بأمر قاض	يقبض عليه
٥١	اليمين الكاذبة	القبض بأمر قاض	يقبض عليه
٥٢	التأثير على العدالة	القبض بأمر قاض	يستدعي المتهم
٥٣	رفض اليمين أمام موظف عمومي	القبض بأمر قاض	يستدعي المتهم
٥٤	إساءة المحكمة	القبض بأمر قاض	يستدعي المتهم
٥٥	تزوير عملة الإقليم	القبض بغير أمر قاض	يقبض عليه
٥٦	تزوير العملة	القبض بغير أمر قاض	يقبض عليه
٥٧	غش الطعام	القبض بغير أمر قاض	يقبض عليه
٥٨	الاختلال بالآداب العامة	القبض بغير أمر قاض	يقبض عليه
٥٩	القتل العمد	القبض بغير أمر قاض	يقبض عليه
٦٠	القتل الخطأ	القبض بغير أمر قاض	يقبض عليه
٦١	محاولة القتل العمد	القبض بغير أمر قاض	يقبض عليه
٦٢	التحريض على القتل العمد	القبض بغير أمر قاض	يقبض عليه
٦٣	محاولة القتل الخطأ	القبض بغير أمر قاض	يقبض عليه
٦٤	التحريض على القتل الخطأ	القبض بغير أمر قاض	يقبض عليه
٦٥	الإذى البليغ	القبض بغير أمر قاض	يقبض عليه
٦٦	الإذى البسيط	القبض بأمر قاض	يستدعي المتهم
٦٧	الإذى باهمال	القبض بأمر قاض	يستدعي المتهم
٦٨	القتل باهمال	القبض بغير أمر قاض	يقبض عليه
٦٩	الاعتراض الخطأ	القبض بأمر قاض	يستدعي المتهم
٧٠	الحبس الخطأ	القبض بأمر قاض	يستدعي المتهم
٧١	التهديد	القبض بأمر قاض	يستدعي المتهم
٧٢	التهجم	القبض بأمر قاض	يستدعي المتهم
٧٣	الإكراه	القبض بأمر قاض	يستدعي المتهم
٧٤	خطف الأشخاص	القبض بأمر قاض	يستدعي المتهم
٧٥	التعامل في الرقيق	القبض بغير أمر قاض	يقبض عليه
٧٦	الاغتصاب	القبض بغير أمر قاض	يقبض عليه
٧٧	الإفعال المخالفة للطبيعة	القبض بغير أمر قاض	يقبض عليه
٧٨	الأجهاض	القبض بأمر قاض	يستدعي المتهم
٧٩	الموت نتيجة الاجهاض	القبض بغير أمر قاض	يقبض عليه

المادة	الجريمة	كيف يكون القبض	عند بداية الاجراءات هل يستدعي المتهم ام يقبض عليه
٨٤	قتل الطفل قبل ميلاده	القبض بغير امر قاض	يقبض عليه
٨٥	التستر على ولادة طفل ميت	القبض بامر قاض	يستدعي المتهم
٨٦	هجر الطفل	القبض بغير امر قاض	يقبض عليه
٨٧	السرقعة	القبض بغير امر قاض	يقبض عليه
٨٩	الابتزاز	القبض بغير امر قاض	يقبض عليه
٩١	الابتزاز بالاكراه	القبض بغير امر قاض	يقبض عليه
٩٣	استلام المال المسروق	القبض بغير امر قاض	يقبض عليه
٩٤	الامتلاك الجنائي	القبض بامر قاض	يستدعي المتهم
٩٦	خيانة الامانة	القبض بغير امر قاض	يقبض عليه
٩٨	الاستيلاء على مال بطريق الخداع	القبض بامر قاض	يستدعي المتهم
٩٩	الشيك بدون رصيد	القبض بغير امر قاض	يقبض عليه
١٠٠	اساءة المال	القبض بغير امر قاض	يقبض عليه
١٠٢	التعدي المنزلي	القبض بغير امر قاض	يقبض عليه
١٠٤	الكسر المنزلي	القبض بغير امر قاض	يقبض عليه
١٠٦	التلصص	القبض بغير امر قاض	يقبض عليه
١٠٨	التزوير	القبض بغير امر قاض	يقبض عليه
١١٠	استخدام مستند مزور	القبض بغير امر قاض	يقبض عليه
١١١	الحاق الضرر باي مستند	القبض بغير امر قاض	يقبض عليه
١١٢	وجود ختم مزور في حياة شخص	القبض بغير امر قاض	يقبض عليه
١١٣	تزوير الحسابات	القبض بغير امر قاض	يقبض عليه
١١٤	الاخلال بعقد مصلحة عاجز	القبض بامر قاض	يستدعي المتهم
١١٥	الكذب الضار	القبض بامر قاض	يستدعي المتهم
١١٦	اشانة السمعة	القبض بامر قاض	يستدعي المتهم
١١٨	الفشل في تقديم مساعدة لاحتاج	القبض بامر قاض	يستدعي المتهم
١١٩	غش الموازين	القبض بغير امر قاض	يقبض عليه
١٢٠	القسوة على الحيوان	القبض بامر قاض	يستدعي المتهم

استمارة قضائية رقم ١

(انظر المادة ١٨ من قانون

اجراءات المحاكم الجنائية)

أمر بالحضور لمتهم :

بما أنه أمام المحكمة بلاغ يتهمك بارتكاب
بالحضور أمام المحكمة في الساعة من يوم
فأنت مكلف بهذا من شهر
لتقديم ما قد يكون عندك من دفاع .

صدر بتوقيعي وختم المحكمة في هذا اليوم من شهر
سنة الموافق من شهر سنة

الختم والتوقيع

استمارة قضائية رقم ٢

(انظر المادة ١٨ ، ٥٧ من قانون

اجراءات المحاكم الجنائية)

أمر بالحضور لشاهد :

بما أنه أمام المحكمة بلاغ يتهم بارتكاب جريمة وبما أنه
من المعتقد أنك تستطيع أن تدلي بشهادة للمحكمة حول هذا الاتهام فأنت
مكلف بهذا بالحضور أمام المحكمة في الساعة من يوم من شهر
لتقديم ما قد يكون عندك من بيانات وعليك ألا تغادر مكان المحكمة إلا بأذن
منها وعليك أن تعلم أنه في حالة عدم حضورك لغير سبب مقبول سيقبض
عليك وتجبر على الحضور للمحكمة .

صدر بتوقيعي وختم المحكمة في هذا اليوم من شهر
سنة الموافق من شهر سنة

الختم والتوقيع

استمارة قضائية رقم ٣

(انظر المادة ٢٠ من قانون
اجراءات المحاكم الجنائية)

أمر بالقبض على متهم

الى :

بما أن متهم بارتكاب فانت مكلف بهذا بالقبض عليه
واحضاره أمام المحكمة الا اذا قدم ضمانا عن نفسه بمبلغ وكفيلا أو
بمبلغ لكل كفيل بأن يحضر أمام المحكمة فى الساعة من يوم
من شهر سنة الموافق من شهر سنة
وفى أى مواعيد لاحقة قد تقرر وقتئذ .

صدر بتوقيعى وختم المحكمة فى هذا اليوم من شهر
سنة الموافق من شهر سنة

الختم والتوقيع

استمارة قضائية رقم ٤

(انظر المادة ٢٠ من قانون
اجراءات المحاكم الجنائية)

أمر بالقبض على شاهد

الى :

بما أن متهم بارتكاب جريمة وبما أنه من المعتقد أن
يستطيع أن يدلى بشهادة للمحكمة حول هذا الاتهام .
وبما أنه لدى المحكمة من الاسباب بما يقنعها بأن لن يحضر
طائعا مختارا فانت مكلف بهذا بالقبض على المذكور واحضاره
أمام المحكمة فى الساعة من يوم من شهر سنة
الموافق يوم من شهر من سنة للادلاء بما قد يكون عنده من
بينات .

صدر بتوقيعى وختم المحكمة فى هذا اليوم من شهر
سنة الموافق من شهر سنة

الختم والتوقيع

استمارة قضائية رقم ٥

(انظر المادة ٢٨ من قانون
اجراءات المحاكم الجنائية)

اعلان لحضور متهم هارب

بما أن متهم بارتكاب جريمة في أو حوالى يوم
وبما أن محكمة قد أصدرت ضده أمر قبض لم يمكن تنفيذه لعدم العثور
على المذكور ، وبما أنني قد اقتنعت بأن يتفادى أو يعرقل أو يتهرب
من تنفيذ أمر القبض الصادر ضده فأننى بهذا أعلن أن مطلوب حضوره
أمام محكمة فى الساعة من يوم من شهر سنة
الموافق يوم من شهر من سنة أو فى خلال من
تاريخ نشر هذا الاعلان .

صدر بتوقيعى وختم المحكمة فى هذا اليوم من شهر
سنة الموافق من شهر سنة .

الختم والتوقيع

استمارة قضائية رقم ٦

(انظر المادة ٢٨ من قانون
اجراءات المحاكم الجنائية)

اعلان لشاهد هارب

بما أن متهم بارتكاب جريمة وبما أنه من المعتقد أن
يستطيع أن يدلى بشهادة للمحكمة حول هذا الاتهام وبما أن محكمة
قد أصدرت ضده أمر قبض لم يمكن تنفيذه لعدم العثور على المذكور ،
وبما أنني قد اقتنعت بأن يخفى نفسه أو يتهرب لئلا يتفادى تنفيذ أمر
القبض الصادر ضده فأننى بهذا أعلن أن مطلوب حضوره أمام محكمة
فى الساعة من يوم من شهر سنة الموافق يوم
من شهر من سنة

صدر بتوقيعى وختم المحكمة فى هذا اليوم من شهر
سنة الموافق من شهر سنة

الختم والتوقيع

استمارة قضائية رقم ٧

(انظر المادة ٣١ من قانون
اجراءات المحاكم الجنائية)

أمر بإبراز وثيقة

بما أنه وصل الى علم المحكمة/امام المحكمة ، بلاغ بأن جريمة
قد ارتكبت أو يشك أنها ارتكبت وبما أنه وصل الى علم المحكمة ما يقنعها
بأن (وثيقة/ش) فى حوزتك أو سلطانك وأن الاطلاع عليها ضرورى من أجل
التحقيق فى حقيقة البلاغ المذكور أو محاكمته فانت بهذا مكلف بإبراز الوثيقة
المذكورة للمحكمة فى الساعة من يوم من شهر سنة
الموافق يوم من شهر من سنة والا تبارح حرم المحكمة
من غير إذن .

الختم والتوقيع

استمارة قضائية رقم ٨

(انظر المادة ٣٢ من قانون
اجراءات المحاكم الجنائية)

أمر تفتيش عمام

الى :

بما أنه لدى المحكمة معلومات/امامها بلاغ ، بأن جريمة
ارتكبت أو يشك أنها ارتكبت ، وبما أن المحكمة مقتنعة بأن التفتيش قد يعين
التحقيق فى الجريمة التى ارتكبت أو يشك أنها ارتكبت .

فانت بهذا مخول ومأمور بالتفتيش (عموما أو لمكان معين) عن أى
وثائق أو أشياء أخرى من شأنها أن تساعد التحقيق . والاستيلاء على
مثل تلك الوثائق والأشياء (يحدد أسلوب التصرف فيها) واعادة هذا الامر
من غير تأخير للمحكمة مبينا عليه ما تم على يدك من اجراء بمقتضاه .

صدر بتوقيعى وختم المحكمة فى هذا اليوم من شهر
سنة الموافق من شهر سنة

الختم والتوقيع

استمارة قضائية رقم ٩

(انظر المادة ٣٢ من قانون
اجراءات المحاكم الجنائية)

أمر تفتيش مصدد

الى :

بما أنه امام المحكمة بلاغ أفاد التحري فيه الاعتقاد بأنه (يوصف
المكان) يستعمل مستودعا أو مكانا لبيع المال المسروق .
فأنت بهذا مخول ومأمور بدخول المكان المذكور والبحث في كل مكان
(أو أي جزء منه) والاستيلاء على (يوصف المال الذي يراد الاستيلاء
عليه) والتفتيش على أي شخص يوجد في ذلك المكان ويعتقد أنه شريك أو
طرف في أي جريمة تمت أو يخطط لان تتم بشأن ذلك المال وأنت مأمور أن
تحضر ما قد تستولي عليه ومن قد يقبض عليهم للمحكمة من غير تأخير
وإن تعيد هذا الامر للمحكمة مبينا عليه ما تم على يدك من غير تأخير .

صدر بتوقيعي وختم المحكمة في هذا اليوم من شهر
سنة الموافق من شهر سنة .

الختم والتوقيع

استمارة قضائية رقم ١٠

(انظر المادة ٣٦ من قانون
اجراءات المحاكم الجنائية)

أمر لايقاف الازعاج العام

الى :

بما أنه لدى المحكمة معلومات أنك تسببت في ازعاج عام وذلك
(يوصف الازعاج العام) وان ذلك الازعاج ما زال مستمرا فأنت بهذا مأمور
بأن توقف ذلك الازعاج العام وذلك (يوصف أسلوب الازالة) في ظرف
(يحدد الزمن) أو لا تعيده أو تسمح باعادته .

استمارة قضائية رقم ١١

(انظر المادة ٤٣ من قانون

اجراءات المحاكم الجنائية)
الضمان والكفالة بعد القبض

انا المقبوض على (بأمر قاض) متهما بارتكاب أتعهد
بهذا بأن أقدم نفسي للمحكمة/للمحقق في الساعة من يوم من
شهر من سنة الموافق يوم من شهر من سنة
لاجيب على الاتهام الموجه الى وأن أداوم على تقديم نفسي الى أن تؤمرني
المحكمة/المحقق بالافعل . وأتعهد بأن أدفع للحكومة مبلغ اذا
أخللت بالشروط الواردة في هذا التعهد والتي بموجبها تم اطلاق سراحى .
تم في هذا اليوم من شهر سنة الموافق من
شهر سنة .

التوقيع

انا/نحن الموقع/الموقعون ادناه نعلن بالتضامن وعلى الانفراد
نفسى أو انفسنا كفيل/كفيلون بأن سيقدم نفسه للمحكمة/للمحقق
في الساعة من يوم من شهر من سنة الموافق يوم من شهر
من سنة ليجيب على الاتهام الموجه اليه والذي من أجله قبض
عليه وأنه سيداوم على تقديم نفسه الى أن تؤمره المحكمة/المحقق بالافعل
واتعهد/ونتعهد بأن ندفع للحكومة مبلغ اذا أخل بالشروط التي كفلناه
بها والتي بموجبها تم اطلاق سراحه .

تم في هذا اليوم من شهر سنة الموافق
من شهر سنة

الختم والتوقيع

استمارة قضائية رقم ١٢

(انظر المادة ٦٥ (٢) من قانون

اجراءات المحاكم الجنائية)

الضمان لشاهد

انا المقيم (أو الذى اعمل) أتعهد بهذا بأن أظهر امام المحكمة
في الساعة من يوم من شهر من سنة لاباشر
الاتهام أو لادلى ببياناتى فى التهمة الموجهة ضد واتعهد بأن أدفع
للحكومة مبلغ اذا أخللت بأى من شروط هذا التعهد .
تم في هذا اليوم من شهر سنة الموافق يوم
من شهر سنة

التوقيع

استمارة قضائية رقم ١٣

(انظر المادة ٢٤ من قانون
اجراءات المحاكم الجنائية)

الضمان لحفظ الامن

انا المقيم (أو الذى اعمل) اتعهد بهذا بالا اخل بالامن
العام لمدة تبدأ من تاريخ التوقيع على هذا الضمان واتعهد بأن أدفع
للحكومة مبلغ اذا اخللت بأى من شروط هذا التعهد .

تم فى هذا اليوم من شهر سنة الموافق
يوم من شهر سنة

التوقيع

انا/نحن المقيم/المقيمون (أو الذى يعمل) نعلن بالتضامن
وعلى انفراد انفسنا كفيلين بأن (المقيم) سوف لن يخل بالامن
لمدة تبدأ من تاريخ توقيعه على الضمان بالا يخل بالامن لتلك المدة .

ونتعهد بأن ندفع للحكومة مبلغ اذا اخل بالشروط التى
كفلناه بها فى ما تقدم .

تم فى هذا اليوم من شهر سنة الموافق يوم
من شهر سنة

التوقيع

استمارة قضائية رقم ١٤

(انظر المادة ١٣ (١) (د) من قانون
اجراءات المحاكم الجنائية)

الضمان للظهور وسماع الحكم

بما أن محكمة قد أدانتني أنا في يوم من شهر
سنة الموافق يوم من شهر سنة وبما أن المحكمة
قد أطلقت سراحي بشرط أن أظهر في التاريخ الذي تحدده للنطق بحكمها
وأن أحفظ الامن في هذه الاثناء .

فانني بهذا أتعهد بأن أظهر أمام المحكمة في التاريخ الذي تحدده وأن
أحفظ الامن في هذه الاثناء وأتعهد بأن أدفع للحكومة مبلغ إذا
أخللت بأي من شروط هذا الضمان .

تم في هذا اليوم من شهر سنة الموافق يوم
من شهر سنة

التوقيع

أنا/نحن المقيم/المقيمون (أو الذين نعمل)
نعلن بالتضامن وعلى الانفراد أنفسنا كفيلين بأن (العنوان)
سوف يظهر في التاريخ الذي تحدده المحكمة للنطق بحكمها وأنه سيحافظ
على الامن في هذه الاثناء ونتعهد بأن ندفع للحكومة مبلغ إذا أخل
بالشروط التي كفلناه بها في ما تقدم .

تم في هذا اليوم من شهر سنة الموافق يوم
من شهر سنة

التوقيع

استمارة قضائية رقم ١٥

(انظر المادة ٢٤ (د) من قانون

اجراءات المحاكم الجنائية)

اعلان الاخلال بالضمان

الى :

بما أنك فى يوم من شهر سنة
من شهر سنة
التمهد لذلك

فمطلوب منك بمقتضى هذا أن تدفع قيمة الضمان الذى
اخللت به فى خلال من تاريخ استلامك هذا أو أن تقنع المحكمة بما
يعفيك من الدفع .

صدر بختمى وتوقيع المحكمة فى هذا اليوم من شهر
سنة الموافق من شهر سنة .

اعلان بالاخلال بالكفالة

الى :

بما أنك فى يوم من شهر سنة
من شهر سنة
مبلغ الى الحكومة اذا اخل المذكور بأى من الشروط التى
تكفله بموجبها ، وبما أن قد اخل بتلك الشروط وذلك بأن

فمطلوب منك بمقتضى هذا أن تدفع قيمة كفالتك أو أن تقنع المحكمة بما
يعفيك من الدفع .

صدر بختمى وتوقيع المحكمة فى هذا اليوم من شهر
سنة الموافق يوم من شهر سنة .

الختم والتوقيع

استمارة قضائية رقم ١٦

(انظر المادة ٨٧ الى ٩٤ من قانون
اجراءات المحاكم الجنائية)

استمارة المحاكمة الاجازية

(انظر المواد من قانون اجراءات المحاكم الجنائية)

المحكمة :

نمرة القضية المتسلسلة :

الشاكى (اذا وجد) :

المتهم : اسمه :

جنسه أو قبيلته :

محل اقامته :

مهنته :

عمره :

الجريمة المشكو منها :

تاريخ ارتكابها ومكانه :

قيمة المال الذى ارتكبت بالنسبة اليه اذا كان ذلك جوهريا :

تاريخ القبض على المتهم :

تاريخ البلاغ أو الشكوى :

رد المتهم :

أسماء شهود الاتهام الذين استجوبوا

أسماء شهود الدفاع الذين استجوبوا

القرار : (اذا كان بالادانة فيجب أن تذكر الجريمة التى ثبتت مع ذكر القانون
الذى تمت مخالفة لاحكامه مع بيان موجز عن أسباب الادانة)

الحكم أو أى أمر نهائى :

ملحوظات (اذا وجدت) :

تاريخ انتهاء الاجراءات :

امضاء القاضى

استمارة قضائية رقم ١٧

(انظر المادة ١٠٣ (٢) من قانون
اجراءات المحاكم الجنائية)

أمر حبس عند صدور حكم بالاعدام

الى مدير السجن فى

يقتضى عليكم حبس المدعو من تنفيذ الحكم الصادر من
محكمة جنايات بتاريخ / / ١٩ فى القضية الجنائية رقم
المتضمن ادانته خلافا للمادة من قانون العقوبات والحكم
عليه بالاعدام ، وذلك ريثما يصدر قرار من الحاكم .

وسنوافيكم بأى تعديل أو تغيير يطرأ على الحكم .

قاضى المحكمة

استمارة قضائية رقم ١٨

(انظر المادة ١٠٥ من قانون
اجراءات المحاكم الجنائية)

أمر حبس

الى مدير السجن فى

يقتضى عليكم حبس المدعو من تنفيذ الحكم الصادر من
محكمة جنايات بتاريخ / / ١٩ فى القضية الجنائية رقم
المتضمن ادانته خلافا لاحكام المادة من قانون العقوبات والحكم
عليه بالحبس مدة اعتبارا من يوم الموافق

قاضى المحكمة

استمارة قضائية رقم ١٩

(انظر المادة ١٠٥ من قانون
اجراءات المحاكم الجنائية)

أمر حبس لعدم دفع الغرامة

الى مدير السجن فى

يقتضى عليكم حبس المدعو من تنفيذ للحكم الصادر من
محكمة جنايات بتاريخ / / ١٩ فى القضية الجنائية رقم /
المتضمن تغريمه مبلغ وفى حالة عدم الدفع يحبس مدة اعتبارا من
وفى حالة دفعه الغرامة فان مدة حبسه تقل بنسبة أى جزء يدفعه الى
المبلغ المحكوم به عليه ويفرج عنه فورا .

قاضى المحكمة

استمارة قضائية رقم ٢٠

(انظر المواد ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠٥
من قانون اجراءات المحاكم الجنائية)

أمر حبس عند تعديل الحكم

الى مدير السجن فى

الحاقا لامر الحبس الصادر من محكمة الجنايات فى بتاريخ
/ / ١٩ والذى يقضى بادانة المتهم بتهمة والحكم عليه
بالحبس مدة

نفيدكم أن محكمة الاستئناف قد قررت بتاريخ / / ١٩ تعديل
حكم محكمة الجنايات ليكون الحبس مدة اعتبارا
ولذا عليكم تنفيذ حكم محكمة الاستئناف .

قاضى المحكمة

تقرير البلاغ الاول

شرطة :

نمرة البلاغ : تاريخ وساعة الحادثة :

تاريخ وساعة البلاغ :

اسم وعنوان المبلغ	
الجريمة والمادة فى القانون	
وصف وقيمة أى ممتلكات تمسها الجريمة	
اسم وعمر وقبيلة (أو جنس) وصناعة المتهم	

أقوال المبلغ والاجراءات القانونية التى اتخذتها الشرطة :

	نمرة سجل القضايا للمحكمة
	المادة التي تحاكم بها
	التاريخ
	اسم المتحرى
	اجراءات البوليس (الساعة والتاريخ)
	التاريخ
	المصانة والعنوان
	العمر
	الاسم والقبيلة
	المادة من القانون
	خلاصة البلاغ
	اسم ومصانة وعنوان المبلغ
	التاريخ والساعة
	نمرة الاحوال
	الرقم

١

٥

٤

٢

٢

١

دفتر البلاغات

سجل قضائي رقم ١

شرطة ٠٠٠٠

قانون المحققين لسنة ١٩٧٠ (١)

نحن زايد بن سلطان آل نهيان .

نأمر بإصدار القانون الآتى :

١ - اسم القانون :

يسمى هذا القانون « قانون المحققين لسنة ١٩٧٠ » .

٢ - تعريفات :

(١) فى هذا القانون ما لم يقتض السياق معنى آخر فان عبارة

الهيئة القضائية ، تعنى القضاة المعيّنين بمقتضى قانون المحاكم

والموظفين من غير القضاة الذين تحسب معاشاتهم على ميزانية

دائرة العدل .

(٢) الكلمات الواردة هنا ومستعملة فى قانون المحاكم او قانون

الاجراءات الجنائية يكون لها نفس المعنى المنصوص عنه فى

ذلك القانونين .

٣ - المحققون ينتدبهم رئيس القضاء :

لا يجوز لاي شخص ان يتولى عمل محقق ما لم ينتدبه رئيس القضاء

لذلك .

٤ - الانتداب يجوز ان يكون مؤقتا :

انتداب اى شخص للعمل كمحقق يجوز ان يكون لزمان محدد او

لقضايا معينة .

٥ - سلطات المحققين :

كل شخص انتدب للعمل كمحقق وفق احكام هذا القانون يجوز له مع

مراعاة احكام قانون اجراءات المحاكم الجنائية الاخرى ان يمارس

كل سلطات المحقق المنصوص عنها فى ذلك القانون .

٦ - المحققون يوجهون قضية الاتهام :

يقوم المحققون بتوجيه قضية الاتهام امام المحكمة وذلك فى البلاغات

التي حق الدعوى فيها حق فى رأى المحكمة غير خاص .

٧ - لا يجوز التحقيق فى قضية للمحقق فيها مصلحة :

بالرغم عن اى انتداب صادر وفق احكام المادة (٢) من هذا القانون

فلا يجوز لاي محقق ان يتولى التحقيق فى اى امر له فيه مصلحة

خاصة سواء اكانت تلك المصلحة مباشرة او غير مباشرة .

٨ - المحققون موظفون فى الهيئة القضائية :

(١) المحققون موظفون فى الهيئة القضائية ولرئيس القضاء حق

الاشراف عليهم كغيرهم من موظفى الهيئة القضائية .

(٢) لاغراض البند السابق يعتبر الشخص المنتدب من دائرة اخرى

للعمل كمحقق كما لو كان موظفا فى الهيئة القضائية .

نحن راشد بن سعيد المكتوم حاكم امانة دبي
فى هذا اليوم الرابع والعشرين من شهر مارس سنة
١٩٧١ ، قد قررنا القانون التالى وأمرنا باصداره والعمل
بمقتضى أحكامه :-

قانون الاجراءات الجزائية

لسنة ١٩٧١ (١)

الباب الاول

أحكام عامة

الفصل الاول

المقدمة

مادة ١ - يسمى هذا القانون ، قانون الاجراءات الجزائية
لسنة ١٩٧١ ، ويعمل به اعتبارا من ١ / ٤ / ١٩٧١ م

مادة ٢ - ١ - ايفاء للغايات المقصودة فى هذا القانون
تعنى الكلمات والعبارات التالية ما يلى الا اذا دلت القرينة
او سياق النص على خلاف ذلك :-

تهمة : تشمل اى فرع من التهمة ، ان كانت التهمة تتضمن
أكثر من فرع واحد .

تحقيق : تشمل كل تحقيق عدا المحاكمة تباشره محكمة او
قاضى بموجب هذا القانون .

تحرى : تشمل جميع الاجراءات من اجل جمع الادلة .

رئيس : رئيس القضاء .

قاضى : تعنى اى قاضى من قضاة عاكم الاقليم وتشمل
الرئيس .

محكمة : المحكمة المختصة .

مدير مركز الشرطة : تعنى احد افراد الشرطة ممن لا تقل
رتبته عن رتبة مفتش اول و يكون فى حينه مسؤولا عن مركز
الشرطة .

قانون العقوبات : تعنى قانون العقوبات المعمول به فى
حينه .

الشرطى : تعنى اى فرد من أفراد شرطه الاقليم مهما كانت
رتبته .

الحتم : تشمل بصمة الايها .

٢ - جميع الالفاظ والعبارات المستعملة فى هذا القانون
والمعرفة فى قانون العقوبات يكون لها نفس المعانى المحددة لها
فى قانون العقوبات .

مادة ٣ - تجرى التحريات والتحقيقات والمحاكمات

واية اجراءات أخرى فى جميع الجرائم طبقا لاحكام هذا
القانون ، على ان تراعى أحكام اى تشريع آخر معمول به
وينظم اصول التحرى عن اى نوع معين من الجرائم أو التحقيق
أو المحاكمة فيها أو اتخاذ أية اجراءات اخرى بشأنها .

الباب الثانى

القبض والاحضار

الفصل الثانى

القبض والاجراءات اللاحقة له

مادة ٤ - للشرطى ان يقبض على اى شخص فى اية
حالة من الحالات التالية :

١ - اذا كان لديه أمر قبض صادر من المحكمة او القاضى
او من سلطة اخرى مختصة بحق ذلك الشخص .

٢ - اذا أمر بمقتضى احكام المادة (٨) أو (٩) من هذا
القانون بالقبض عليه .

٣ - اذا ارتكب بمضوره او كان لديه اسباب معقولة تحمله
على الاعتقاد بان ذلك الشخص ارتكب خلال الثمانية
والاربعين ساعة الماضية جرما معاقبا عليه بالموت او بالحبس
لمدة تزيد على ستة أشهر ، أو جرما بموجب احدى المواد الاتية
من قانون العقوبات : (١١١) ، (١١٥) ، (١١٦) ،
(١٦٢) (١٦٥) ، (١٨١) ، (١٩٦) ، (٢٠٥) ، (٢٠٦) ،
(٢٠٧) و (٢٠٨) أو جرما يتعلق بالاسلحة أو المتفجرات او
المسكرات او العقاقير الخطرة .

٤ - اذا عارضه اثناء قيامه بوظيفته او فر من المكان
الموقوف به بوجه مشروع أو كان يطارده اناس بصخب
وصياح .

٥ - اذا ارتكب جرما أو اتهم امامه بارتكاب جرم أو كان
يعتقد بناء على اسباب معقولة بأنه مرتكب لجرمة ، ورفض
اعطاء اسمه وعنوانه او لم يكن له مكان سكنى معروف او
ثابت أو أعلن اسما او عنوانا اعتقد الشرطى انه غير صحيح .

٦ - اذا كان يسعى للتوارى عن أعين الناس والاختفاء
بحالة مريبة ، او لم يكن لديه وسائل ظاهرة لمعيشته ولم يستطع
اعطاء بيان مقنع عن نفسه .

٧ - اذا كان لديه اسباب معقولة تحمله على الاعتقاد بأن
ذلك الشخص يدبر او يحاول ارتكاب جريمة يحق له من اجلها
القبض بدون أمر قبض اذا ظهر له عدم امكان منع ارتكابها
بدون القبض عليه .

٨ - اذا وجد فى حيازته مال اشبه به لسبب معقول بأنه

مسروق أو اشتبه بالشخص المذكور لسبب معقول بأنه ارتكب جريمة بالنسبة لذلك المال .

٩ - إذا كان لديه اسباب معقولة تحمله على الاعتقاد بأن ذلك الشخص فار من خدمة شرطة الاقليم .

١٠ - إذا كان مفوضا بالقبض عليه دون امر قبض بموجب احكام اى قانون معمول به فى حينه .

مادة ٥ - يجوز للشرطى أن يطلب من اى شخص يكون لديه اسباب معقولة للاشتباه به بأنه ارتكب جريمة من اى نوع ان يعلن اليه اسمه وعنوانه ، ويجوز له ايضا ان يطلب من ذلك الشخص السير معه الى مركز الشرطة .

مادة ٦ - يجوز لاي فرد من الناس القبض على :

١ - اى شخص لديه أمر قبض بحقه أو امر بمقتضى المادة (٨) أو (٩) من هذا القانون بالقبض عليه .

٢ - اى شخص هرب من الحجز القانونى .

٣ - اى شخص ارتكب فى حضوره جريمة يحق للشرطة القبض من أجلها دون امر قبض .

مادة ٧ - اذا ارتكب انسان جرما على مال الغير او بشأته وكان مجهول الاسم والعنوان ، جاز للشخص المتضرر أو اى شخص متصرف بالمال الذى وقع عليه الضرر او لخدام احدهما او اى شخص يعمل بأذن احدهما او لمساعدته القبض على فاعل الجرم وحجزه حتى يعلن اسمه وعنوانه و يقنع ذلك الشخص بصحة الاسم والعنوان الذى اعلنه او الى ان يمكن تسليمه لشرطى .

مادة ٨ - يجوز للقاضى أن يقبض أو يأمر بالقبض على اى شخص ارتكب جرما فى حضوره ، وله اذ ذاك ان يأمر بوضعه تحت الحراسة .

مادة ٩ - يجوز لاية محكمة أو قاضى فى اى وقت القبض او الامر بالقبض فى حضورها أو حضوره على اى شخص تكون لها أو له الصلاحية فى ذلك الوقت وفى تلك الظروف باصدار امر قبض بحقه .

مادة ١٠ - ١ - اذا استوجب الامر قبض شخص وعارض ذلك الشخص القبض او حاول التهرب منه ، جاز للشخص المخول بالقبض عليه استعمال جميع الوسائل اللازمة لاجراء القبض عليه .

٢ - على ان هذه المادة لا تحيز قتل شخص غير متهم بجريمة يعاقب عليها بالموت او السجن مدى الحياة .

مادة ١١ - يجوز للشخص الذى يجرى القبض أن يأخذ

من الشخص المقبوض عليه أية اسلحة مؤذية يجدها معه ويجب عليه ان يسلمها الى المحكمة او القاضى المطلوب احضار الشخص المقبوض لديه بمقتضى امر القبض او بمقتضى هذا القانون .

مادة ١٢ - يجب على كل انسان ان يعاون المحكمة او القاضى او اى شخص آخر اذا طلب منه تلك المعاونة على وجه معقول ، من اجل قبض أو منع هرب اى شخص تكون للمحكمة او القاضى او ذلك الشخص الاخر صلاحية القبض عليه .

مادة ١٣ - ١ - اذا كان لدى اى شخص يعمل بموجب امر قبض او لدى شرطى مأذون بالقبض ، سبب للاعتقاد بأن الشخص المراد قبضه قد دخل فى اى مكان أو هو موجود فيه جاز له أن يدخل ذلك المكان ويفتش فيه عنه .

٢ - ويجب على الشخص الذى يسكن او يتولى امر ذلك المكان ان يسمح عند الطلب بدخول ذلك المكان بملء الحرية وان يقدم جميع التسهيلات المعقولة لاجراء التفتيش .

٣ - اذا رفض الشخص المذكور عند الطلب السماح بدخول المكان المشار اليه جاز للشخص المأذون بالقبض أن يدخله عنوة .

مادة ١٤ - لا يعرض الشخص المقبوض عليه لأكثر مما يجب من التشديد لمنع هربه .

مادة ١٥ - ١ - كل شخص غير شرطى يقبض على انسان دون امر قبض او بدون امر من محكمة او قاض ، يجب عليه ، دون تأخير لا لزوم له ، أن يأخذ المقبوض عليه الى أقرب مركز للشرطة أو أن يسلمه لشرطى .

٢ - اذا ظهر بان الشخص المقبوض عليه ممن يحق لشرطى القبض عليه ، وجب على الشرطى ان يقبض عليه ثانية ، والا وجب الافراج عنه حالا .

مادة ١٦ - اذا قبض شرطى على شخص دون امر قبض ، او قبض عليه ثانية وفقا لاحكام المادة (١٥) ، وجب عليه أن يأخذه او يرسله ، دون تأخير لا لزوم له ، الى مدير مركز الشرطة .

مادة ١٧ - كل شخص قبض عليه لرفضه اعلان اسمه وعنوانه او لاعلانه اسما او عنوانا غير صحيح ، يجب :

(أ) اطلاق سراحه ، حالما يعرف انه اعلن اسمه وعنوانه الحقيقى ، او

(ب) اطلاق سراحه حالما يعرف اسمه وعنوانه الحقيقى

بعد تأديته تعهدا بالكفالة او بدونها للحضور امام المحكمة او القاضى عندما يطلب منه ذلك ، او

(ج) ارساله فى الحال الى المحكمة او القاضى للنظر فى امره وفقا للمادة (٧٢) من هذا القانون اذا لم يعرف اسمه وعنوانه خلال ثمان واربعين ساعة من وقت القبض عليه او اذا لم يؤد التعهد او يقدم الكفالة الكافية عند طلبها منه .

مادة ١٨ - لا يجوز توقيف شخص قبض عليه دون امر قبض لمدة تزيد عن الزمن المعقول بالنظر الى ظروف المسألة ولا يجوز ان تزيد هذه المدة عند عدم وجود امر من المحكمة او الرئيس وفقا للمادة (٧٢) من هذا القانون عن ثمان واربعين ساعة .

مادة ١٩ - يجب على مديرى مراكز الشرطة ان يبلغوا بأقرب وقت ممكن ومعقول قائد الشرطة عن جميع حالات القبض بدون امر قبض الواقعة فى دوائرهم .

مادة ٢٠ - ١ - على الشرطى الذى يباشر القبض أو يستلم شخصا قبض عليه عليه شخص آخر ان يفتش المقبوض عليه او يأمر بتفتيشه ويحفظ فى محل مأمون جميع الاشياء التى توجد معه غير ملابسه الضرورية ويحرر بتلك الاشياء كشفا على نسختين ، تعطى نسخة منها للشخص الذى جرى تفتيشه ، وتعطى النسخة الاخرى الى مدير مركز الشرطة الذى يؤخذ اليه ذلك الشخص .

٢ - اذا كان الشخص المقبوض عليه امرأة ، فلا يباشر التفتيش سوى امرأة .

مادة ٢١ - لا يجوز الافراج عن شخص قبض عليه شرطى او قبض عليه ثانية بموجب المادة (١٥) من هذا القانون الا بعد تأديته تعهد او كفالة او بمقتضى امر من محكمة او قاض **مادة ٢٢ -** يجب ان يحفظ دفتر قبض فى كل مركز شرطة ، ويحجب على مدير المركز ان يدون حالا فى ذلك الدفتر جميع المعلومات اللازمة

الفصل الثالث

فى طرق احضار

(أ) الاحضارية

مادة ٢٣ - ١ - كل احضارية تصدرها محكمة او قاضى طبقا لهذا القانون يجب ان تحرر من نسختين وتوقع من القاضى او تختم من المحكمة .

٢ - تبلغ الاحضارية بواسطة شرطى او اى موظف فى المحكمة التى تصدرها او اى موظف آخر مخول بموجب اى قانون معمول به فى حينه بتبليغ الاحضاريات .

مادة ٢٤ - ١ - يجب تبليغ الاحضارية ، ان امكن ، الى نفس الشخص المكلف بالحضور بتسليمه احدى نسختيها او عرضها عليه .

٢ - يجب على الشخص الذى بلغت اليه الاحضارية ان يوقع او يختم على النسخة الاخرى اشعارا باستلام الاحضارية .

مادة ٢٥ - تبلغ الاحضاريات الى الهيئات الاعتبارية بتسليمها الى سكرتير الهيئة او المدير المحلى فيها او اى موظف رئيسى آخر فيها فى اى مكتب من مكاتبها فى الاقليم .

مادة ٢٦ - اذا لم يمكن العثور على الشخص المكلف بالحضور بعد اجراء ما يلزم من البحث عنه ، تبلغ الاحضارية بترك نسخة له منها لدى احد الذكور البالغين من افراد عائلته ، ويجب على هذا الشخص الاخير ان يمضى وصلا باستلامها على النسخة الاخرى اذا طلب منه ذلك الموظف الذى بلغه ، أو تبلغ الاحضارية بالصاق نسخة منها على جهة ظاهرة من البيت او الدار الذى يسكنه عادة الشخص المكلف بالحضور .

مادة ٢٧ - اذا كان الشخص الذى بلغت اليه الاحضارية او تركت لديه غير قادر على وضع امضائه او ختمه ، وجب تبليغ الاحضارية او تركها بحضور شاهد .

مادة ٢٨ - يقبل فى معرض البينة لاثبات التبليغ كل تصريح كتابى يبدو بأنه صادر وموقع من الموظف الذى اجرى التبليغ او من شاهد التبليغ ، وكذلك كل نسخة من الاحضارية تبدو موقعة بالكيفية المبينة فى المادة (٢٤) او (٢٦) من هذا القانون من الشخص الذى سلمت اليه او عرض عليه او تركت لديه . و يعتبر هذا التصريح صحيحا حتى يثبت خلافه .

(ب) امر القبض

مادة ٢٩ - ١ - كل امر قبض يصدر عن محكمة او قاضى بموجب هذا القانون يجب ان يكون كتابيا وموقعا من رئيس المحكمة او القاضى ومختوما بخاتم المحكمة .

٢ - يبقى كل امر قبض نافذ المفعول حتى تلغيه المحكمة التى اصدرته او القاضى الذى اصدره او حتى ينفذ

مادة ٣٠ - ١ - يحق للمحكمة التى اصدرت او القاضى الذى اصدر امرا بالقبض على اى شخص ان يكتب على ظهر الامر قرارا بأنه اذا أدى الشخص المقبوض عليه تعهدا بضمان كاف بحضوره امام المحكمة او القاضى فى ميعاد معين وما بعده حتى يؤمر بخلاف ذلك وجب على الشخص المكلف بتنفيذ امر القبض ان يطلق سبيل الشخص محتى استحاصل على ذلك الضمان .

٢ - يجب ان يتضمن القرار المذكور ما يلي :

(أ) عدد الكفلاء .

(ب) المبلغ الذى يلتزم به كل من الكفلاء والشخص الصادر امر القبض بحقه .

(ج) الزمان والمكان الواجب على الشخص الحضور فيه .

٣ - عند الحصول على ضمان بمقتضى هذه المادة يجب على الشخص المكلف بتنفيذ امر القبض ان يرسل التعهد الى المحكمة او القاضى .

مادة ٣١ - ١ - يصدر عادة أمر القبض الى شرطى او اكثر، على انه يجوز للمحكمة التى تصدره او القاضى الذى يصدره اذا رأى وجوب تنفيذ الامر على الفور ولم يكن فى متناوله شرطى أن يصدره الى اى شخص او أشخاص آخرين ، ويجب على هذا الشخص او الاشخاص الاخرين تنفيذ الامر .

٢ - اذا صدر أمر القبض الى اكثر من شخص واحد ، جاز تنفيذه بواسطة الجميع او بواسطة واحد او اكثر منهم .

مادة ٣٢ - امر القبض الصادر الى شرطى يجوز تنفيذه بواسطة اى شرطى آخر .

مادة ٣٣ - يجب على الشخص الذى ينفذ امر القبض ، ان يبلغ مضمونه الى الشخص المراد القبض عليه كما يجب اطلاعه عليه ، ان طلب ذلك .

مادة ٣٤ - يجب على الشخص الذى ينفذ امر القبض ، بعد مراعاة احكام المادة (٣٠) الخاصة بالضمان ، ان يحضر المقبوض عليه دون تأخير لا لزوم له الى المحكمة او القاضى المين فى الامر .

مادة ٣٥ - يجوز تنفيذ امر القبض فى اى مكان من الاقليم او فى اية سفينة تابعة للاقليم او تبجر تحت رايته .

(ج) الاعلان والضبط

مادة ٣٦ - ١ - اذا اعتقدت محكمة لسبب من الاسباب بعد سماع البينة او قبلها أن شخصا متها امامها وصادرا بحقه امر قبض قانونى قد اختفى او هو يخفى نفسه حتى لا يمكن تنفيذ ذلك الامر ، جاز لها ان تنشر اعلانا كتابيا تطلب فيه من ذلك الشخص الحضور فى مكان وزمان معين لا يقل عن ثلاثين يوما من تاريخ نشر الاعلان .

٢ - ينشر الاعلان المذكور بالطرق الاتية :

(أ) ينشر فى الجريدة الرسمية او يلصق على جزء ظاهر من مبنى المحكمة .

(ب) و يلصق ايضا على جزء ظاهر من البيت او الدار الذى يسكنه ذلك الشخص عادة .

مادة ٣٧ - ١ - يجوز للمحكمة بعد ذلك أن تأمر بموافقة الرئيس بضبط جميع الاموال الثابتة او المنقولة او كليهما العائدة للشخص المعلن عنه ، او اى جزء منها .

٢ - يخول الامر سالف الذكر اى موظف معين فيه لضبط اية اموال عائدة للشخص المذكور بطريق الحجز او بأية طريقة اخرى يجوز بها اذ ذاك ضبط الاموال فى الاجراءات المدنية .

٣ - اذا لم يحضر الشخص المعلن عنه فى الميعاد المعين فى الاعلان تصبح الاموال المضبوطة تحت تصرف الحكومة ، ولكنها لا تباع الا بعد انقضاء سنة واحدة من تاريخ الضبط الا اذا كانت عرضة للتلف الطبيعى العاجل او رأت المحكمة ان البيع يفيد صاحبها ، وعندها يجوز لها فى اى الحالتين بيع الاموال فى اى وقت .

مادة ٣٨ - اذا حدث خلال سنة واحدة من تاريخ الضبط ان الشخص الذى اصبحت امواله تحت تصرف الحكومة بموجب المادة (٣٧) قد برىء من التهمة التى صدر امر القبض من اجلها او حضر طوعا واختيارا او احضر امام محكمة بعد القاء القبض عليه ، وجب اذ ذاك تسليمه ما لم يبيع من الاموال المضبوطة والثمن الصافى من الجزء الذى بيع بعد وفاء جميع التكاليف الناجمة عن الضبط .

(د) احكام اخرى فى الاحضار

مادة ٣٩ - ١ - يجوز للمحكمة التى تصدر او القاضى الذى يصدر احضارية بحق اى شخص ان تصدر او يصدر امرا بالقبض عليه بالاضافة الى الاحضارية او بدلا منها :

(أ) اذا اعتقدت المحكمة او القاضى لسبب من الاسباب سواء قبل اصدار الاحضارية او بعد اصدارها ان الشخص المطلوب اختفى او انه لن يطيع امر الحضور .

(ب) او اذا تخلف الشخص المطلوب عن الحضور فى الميعاد المعين لحضوره وثبت ان الاحضارية بلغت اليه حسب الاصول فى وقت يمكنه من الحضور ولم يقدم عذرا مقبولا عن تخلفه .

٢ - يجوز للمحكمة او القاضى اصدار احضارية بدلا من امر القبض اذا استنسبت او استنسب ذلك .

مادة ٤٠ - اذا كان الشخص الذى يجوز اصدار احضارية او امر قبض بحقه حاضرا بالفعل امام محكمة او قاض ، جاز للمحكمة او القاضى ان تطلب منه تقديم تعهد بالكفالة او بدونها للحضور امامها او امامه عند الاقتضاء .

مادة ٤١ - الاحكام المدرجة فى هذا الفصل والمتعلقة بالاحضاريات واوامر القبض واصدارها وتبليغها وتنفيذها تسرى كلما امكن على كل احضارية او امر قبض تصدر بموجب هذا القانون .

الفصل الرابع

فى الطرق المؤدية الى ابراز المستندات او البحث عنها

وغيرها من الاشياء وطرق البحث عن الاشخاص

المحجوزين بدون حق والافراج عنهم

(أ) التفتيش اثناء المطاردة

مادة ٤٢ - اذا كان شرطى يطارد او يبحث عن شخص اشتبه به انه ارتكب جريمة يجوز له من اجلها القبض عليه دون امر قبض ، وترجع له بأن اى مال ارتكبت بالنسبة اليه او بواسطته تلك الجريمة موجود فى اى مكان ، جاز له دخول ذلك المكان والتفتيش عن ذلك المال وضبطه ، وتسرى فى هذه الحالة احكام الفقرتين ٢ و ٣ من المادة (١٣) من هذا القانون .

(ب) احضارية الابرار

مادة ٤٣ - اذا رأت محكمة او قاض ان ابراز مستند او اى شىء آخر لازم او مرغوب فيه من اجل اى تحر او تحقيق او محاكمة او اى اجراء بمقتضى هذا القانون ، جاز للمحكمة او القاضى اصدار احضارية الى الشخص الذى يعتقد بوجود المستند او الشىء فى حيازته او تحت تصرفه ليحضره و يبرزه او يكلف من يبرزه فى الزمان والمكان المعين فى الاحضارية .

(ج) التفتيش عموما واوامر احضار الاشخاص

او الافراج عنهم

مادة ٤٤ - اذا ظهر للمحكمة أو القاضى لسبب ما انه من المستحيل او من غير المستحسن السير بمقتضى المادة (٤٣) من هذا القانون او أن اجراء اى تفتيش أو بحث عام من شأنه ان يخدم اغراض التحرى او التحقيق او المحاكمة أو أية اجراءات أخرى بمقتضى هذا القانون ، جاز للمحكمة او القاضى اصدار امر تفتيش يخول فيه الشخص الصادر اليه الامر بأجراء تفتيش أو بحث عام فى المكان او الامكنة المبينة فى الامر عن أى مستند أو شىء معين أو من اجل اى غرض مذكور فى الامر وضبط اى مستند او شىء مما يذكر والتصرف به طبقا للشروط المدونة فى الامر .

مادة ٤٥ - اذا احتاج مدير مركز شرطة لسبب او غرض من الاسباب او الاغراض المذكورة فى المادة (٤٤) من هذا

القانون الى أمر تفتيش ، جاز له ان يطلب من المحكمة او القاضى اصدار امر بموجب تلك المادة .

مادة ٤٦ - اذا اعتقدت محكمة أو قاضى بناء على اخبار وبعد اجراء ما قد تراه أو يراه من التحقيق بوجود اى مكان معد لايداع أو بيع الاموال المسروقة او ان مالا ارتكبت بالنسبة اليه او بواسطته جريمة او يراد استخدامه لاغراض غير مشروعة محفوظ او مودع فى مكان ما ، جاز لها او له اصدار امر تفتيش يخول به اى شرطى او موظف عام اخر بأجراء ما يلى :

(أ) تفتيش المكان طبقا لنصوص الامر وضبط اى مال يظهر انه ينطبق عليه الوصف المتقدم والتصرف به طبقا لنصوص الامر .

(ب) والقبض على اى شخص يوجد فى المكان و يظهر انه شريك فى اية جريمة ارتكبت او يقصد ارتكابها بالنسبة الى ذلك المال .

مادة ٤٧ - ١ - اذا اعتقدت محكمة او قاضى بناء على اخبار وبعد اجراء ما قد تراه او يراه من التحقيق بأن هناك شخصا محتجزا فى ظروف تجعل ذلك الحجز جريمة ، جاز لها أو له اصدار امر تفتيش يخول فيه الشخص الصادر اليه الامر بالتفتيش عن الشخص المحجوز واحضاره امامها او امامه . فاذا حضر ذلك الشخص امام المحكمة او القاضى وجب اصدار الامر الذى يبدو مناسباً .

٢ - اذا تقدمت شكوى مشفوعة باليمين الى محكمة او قاضى عن اختطاف شخص لغرض غير مشروع او حجزه بصورة غير مشروعة ، جاز لها او له بعد اجراء التحقيق - ان وجد - الذى تراه او يراه لازما اصدار امر باحضار ذلك الشخص امامها او امامه او باعادة حريته اليه فوراً او باعادته فوراً الى احد والديه أو وصيه أو الشخص الاخر المتولى امره ، ان كان دون الرابعة عشرة من العمر ، ولها ان يلزما تنفيذ هذا الامر باستعمال ما يجب من القوة لذلك . فاذا حضر ذلك الشخص امام المحكمة او القاضى وجب 'الذى يبدو مناسباً' .

مادة ٤٨ - يجرى كل تفتيش بموجب هذا الجزء من هذا الفصل بحضور قاضى او شخصين معتبرين من الجيرة يستدعيها الشخص الصادر اليه امر التفتيش ، ما لم تأمر المحكمة او القاضى بخلاف ذلك نظرا لوجود ظروف تقضى الاستعجال بالحادث ، كما يجب ان يحرر كشف بجميع الاشياء المضبوطة والاماكن التى وجدت فيها بواسطة الشخص الذى يجرى التفتيش و يوقع عليه او يحتمه القاضى او الشاهدان .

مادة ٤٩ - يسمح لشاغل المكان الذى يجرى فيه

التفتيش او لمن ينوب عنه بحضور التفتيش ، وتعطى له ، ان اراد نسخة موقعة من كشف الاشياء المضبوطة فى ذلك المكان .

مادة ٥٠ - ١ - اذا اشتبه لسبب معقول بشخص موجود فى المكان الذى يجرى تفتيشه بأنه يخفى معه اى شىء يجرى التفتيش عنه ، جاز اذ ذاك تفتيش ذلك الشخص بشرط ان لا يفتشه ان كان امرأة سوى امرأة*.

٢ - يحضر كشف بجميع الاشياء التى وجدت مع ذلك الشخص وضبطت و يشهد عليه بالكيفية المبينة فى المادة (٤٨) وتعطى له عند طلبه نسخه من الكشف .

مادة ٥١ - تسرى على اوامر التفتيش ، ما امكن ، احكام المادة (١٣) الخاصة بدخول الاماكن وجميع الاحكام الاخرى المذكورة آنفا فيما يتعلق بأوامر القبض .

مادة ٥٢ - يجوز لاية محكمة او قاضى ان يأمر بتفتيش اى مكان فى حضورها او حضوره يحق لها او له اصدار امر بتفتيشه .

مادة ٥٣ - يجوز لاية محكمة ، ان رأت ذلك مناسبا ، ان تحجز لديها اى مستند او شىء اخر ابرز لها بموجب هذا القانون .

الباب الثالث

فى منع الجرائم

الفصل الخامس

فى ضمان وصيانة الامن والسلوك الحسن

مادة ٥٤ - اذا تبلفت محكمة أن شخصا يحتمل ان يرتكب اخلالا بالامن او يقلق الراحة العامة او يرتكب فعلا غير مشروع من المحتمل ان يحدث اخلالا بالامن او يقلق الراحة العامة جاز لها ان تصدر احضارية تطلب فيها من ذلك الشخص الحضور امامها لتأدية تعهد بالكفالة او بدونها لحفظ الامن او للامتناع عن الافعال غير المشروعة التى من المحتمل ان تخل بالامن او تقلق الراحة العامة لاية مدة لا تتجاوز سنة واحدة او لايضاح السبب الذى من اجله لا يلزمه تأديه ذلك التعهد .

مادة ٥٥ - اذا تبلفت محكمة ان شخصا : -

(أ) اعتاد ارتكاب اية جريمة يعاقب عليها باحدى المواد الاتية من قانون العقوبات : (١٧٧) ، (١٨٩) ، (١٩١) ، (١٩٢) والمادتين (٢٥٠) او (٢٥٦) او احدى المواد الواقعة بينها .

(ب) او اعتاد السلب او السطو او السرقة .

(ج) او اعتاد استلام الاموال المسروقة وهوىعلم بأنها مسروقة .

(د) او اعتاد حماية اللصوص او ابواءهم او المساعدة فى اخفاء الاموال المسروقة او التصرف بها .

(هـ) او اعتاد ارتكاب الضرر العام او ابتزاز الاموال او الغش والخداع او تزيف المسكوكات او اوراق النقد او الطوابع او محاولة ذلك .

(و) او اعتاد ارتكاب الجرائم التى تؤدى الى الاخلال بالامن او محاولة ارتكابها او التحريض عليها .

(ز) او انه متهور وخطر الى حد يجعل تركه طليقا بدون ضمان خطرا على الجمهور ،

جاز لها أن تصدر احضارية تطلب فيها من الشخص المذكور الحضور امامها لتأدية تعهد بالكفالة بحسن سلوكه لمدة لا تتجاوز سنتين او لايضاح السبب الذى من اجله لا يلزمه تأدية ذلك التعهد .

مادة ٥٦ - اذا تبين للمحكمة أثناء تطبيقها المادة (٥٤)

او (٥٥) من هذا القانون أثر تقرر من شرطى او اثر بلاغ آخر ان هناك سببا يدعو الى الخوف من ارتكاب اخلال بالامن او اقلاف للراحة العامة وانه لا يمكن منع ذلك الاخلال او الاقلاق الا بواسطة القبض العاجل على اى شخص ، جاز لها فى اى وقت اصدار أمر بالقبض على ذلك الشخص .

مادة ٥٧ - ينبغى على المحكمة عندما تصدر احضارية او امر قبض بمقتضى المادة (٥٤) او (٥٥) او (٥٦) من هذا القانون ان تدون فى الاحضارية او الامر مضمون البلاغ المقدم ومبلغ التعهد المراد تأديته والمدة التى يسرى فيها مفعوله وعدد الكفلاء - ان وجدوا - وصفتهم ونوعهم .

مادة ٥٨ - ١ - عندما يحضر او يجلب شخص امام المحكمة امتثالا لاحضارية او امر قبض بمقتضى المواد (٥٤) او (٥٥) او (٥٦) من هذا القانون تشرع المحكمة بالتحقيق فى صحة البلاغ الذى اتخذ الاجراء بشأنه والاستماع الى أية بينة اخرى تراها لازمة .

٢ - يجرى التحقيق المذكور ، كلما كان ذلك عمليا ، بالكيفية المبينة فيما بعد فى هذا القانون فيما يتعلق باجراء المحاكمات باستثناء ما يلى : -

(أ) لا ضرورة لتقديم تهمة ، كما لايجوز استدعاء شاهد لاعادة مناقشته الا بأذن المحكمة .

(ب) ويجوز للمحكمة ان ترفض الافراج بالكفالة عن

الشخص المقبوض بموجب المادة (٥٦) الا اذا قدم تعهدا من نوع التعهد المذكور في امر القبض بحيث تنتهى مدته بانتهاء التحقيق .

٣ — من اجل اغراض هذه المادة ، يجوز اثبات كون الشخص قد اعتاد الاجرام او انه خطر الى حد يجعل تركه طليقا خطرا على الجمهور بالشهادة التى تستند على الشهرة العامة .

مادة ٥٩ — اذا ثبت من التحقيق الجارى بموجب المادة (٥٨) انه من الضرورى حفظا للامن او الراحة العامة او محافظة على السلوك الحسن ، كما يكون الحال ، ان يقدم الشخص الذى جرى التحقيق معه تعهدا بالكفالة او بدونها ، تصدر المحكمة امرها تبعا لذلك ، بشرط ان لا يؤمر الشخص بتقديم تعهد يختلف فى طبيعته او يزيد فى قيمته او مدته عن التعهد المقرر فى الاحضارية او امر القبض الصادرين بمقتضى المادة (٥٤) او (٥٥) او (٥٦) من هذا القانون .

مادة ٦٠ — اذا لم يثبت من التحقيق الجارى بموجب المادة (٥٨) انه من الضرورى حفظا للامن او الراحة العامة او محافظة على السلوك الحسن ، كما يكون الحال ، ان يقدم الشخص الذى جرى التحقيق معه تعهدا ، تدون المحكمة ذلك فى المحضر وتأمرا بالافراج عن الشخص ان كان موقوفا من اجل التحقيق فقط او اطلاق سراحه ان لم يكن موقوفا .

مادة ٦١ — ١ — اذا كان الشخص الصادر بحقه الامر بتقديم التعهد بمقتضى المادة (٥٩) محكوما عليه بالحبس وقت صدور ذلك الامر ، تبتدىء تلك المدة التى يسرى فيها التعهد من انقضاء حكم الحبس .

٢ — وفى غير ذلك من الحالات ، تبتدىء تلك المدة من تاريخ الامر المذكور ، ما لم تعين المحكمة لاسباب كافية تاريخا لاحقا له .

مادة ٦٢ — ١ — التعهد الذى يقدمه مثل هذا الشخص يلزمه بالمحافظة على الامن او الامتناع عن الافعال غير المشروعة التى من المحتمل ان تقلق الراحة العامة او بحسن سلوكه ، كما يكون الحال ويعتبر بالنسبة الى الحالة الاخيرة ارتكاب اية جريمة اينما كان يعاقب عليها بالحبس او محاولة ارتكابها او التحريض عليها اخلا لا بالتعهد .

٢ — التعهد الذى يقدم بموجب هذه المادة يجب ان يتضمن ، ان امرت المحكمة بذلك ، شرطا يقضى بوضع الشخص الذى يقدمه تحت رقابة اى شخص او اشخاص اخرين تسميهم فى القرار اثناء المدة التى تعينها وسائر الشروط الاخرى بشأن المكان الذى يقيم فيه ذلك الشخص وغير ذلك من الامور

التي تستصوبها المحكمة لتأمين هذه المراقبة .

مادة ٦٣ — اذا لم يقدم التعهد الشخص الذى امر بتقديمه بمقتضى المادة (٥٩) فى تاريخ ابتداء المدة التى يسرى فيها او قبله ، يوضع فى السجن ، او ان كان فى السجن يبقى فيه ، لمدة لا تتجاوز سنة واحدة او الى ان يقدم التعهد المطلوب خلال المدة المذكورة .

مادة ٦٤ — اذا رأت المحكمة ان الشخص الذى سجن لعدم تقديمه تعهد بموجب هذا الفصل ، يمكن الافراج عنه بدون خطر على الجمهور او على اى شخص ، جاز لها ان تأمر باطلاق سراحه .

مادة ٦٥ — يجوز للمحكمة فى اى وقت الغاء او تعديل اى تعهد قدم بموجب هذا الفصل لحفظ الامن او للامتناع عن الافعال غير المشروعة التى من المحتمل ان تقلق الراحة العامة او لحسن السلوك .

الباب الرابع

تحريات الشرطة عن الجرائم

الفصل السادس

مادة ٦٦ — ١ — يجوز للشرطى الذى يباشر التحرى بموجب هذا الفصل ان يطلب للحضور امامه اى شخص يبدو من المحتمل ان يساعد فى القضية بما لديه من شهادة ، ويجب على ذلك الشخص الحضور كما طلب منه .

٢ — اذا امتنع الشخص المذكور عن الحضور كما طلب منه ، جاز للشرطى ابلاغ الامر للمحكمة او القاضى وعندها يجوز للمحكمة او القاضى بحض اختيارها او اختياره اصدار احضارية او امر قبض لالزام الشخص المذكور بالحضور كما طلب منه .

مادة ٦٧ — ١ — يجوز للشرطى الذى يباشر التحرى عن ارتكاب جريمة مقابلة اى شخص يبدو من المحتمل ان يساعد فى القضية بما لديه من شهادة واستجوابه .

٢ — يدون الشرطى افادة الشخص المذكور و يتلوها عليه فيصادق عليها و يوقع او يحتم كل صفحة منها ثم يوقعها الشرطى . واذا تمتع الشاهد عن توقيع او ختم الشهادة او تعذر عليه ذلك ، فعلى الشرطى ان يشير الى ذلك فى المحضر .

٣ — اذا امتنع الشخص المذكور عن اجابة الشرطى على اى سؤال يتعلق بالتحرى المذكور يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز شهرا واحدا او بغرامة لا تتجاوز ٢٠٠ ريال او بالعقوبتين معا .

٤ — لا يلزم الشخص الذى يؤدى الشهادة فى التحرى بمقتضى هذا الفصل بحلف اليمين ، كما لا تقبل تلك الكتابة فى معرض البينة الا فى الاحوال المنصوص عليها فى هذا القانون .

مادة ٦٨ - لا يجوز للشرطى او لاي شخص آخر ذى سلطة ان يستعمل العنف او التهديد او الوعد بمنفعة تجاه اى شخص اثناء التحرى عن ارتكاب جريمة للتأثير فى الشهادة التى يؤدّيها .

مادة ٦٩ - ١ - اذا اعترف شخص اثناء التحرى عن ارتكاب جريمة بمقتضى هذا الفصل او فى اى وقت قبل مباشرة التحقيق او المحاكمة بارتكابه لجريمة تتعلق بموضوع التحرى ، جاز اخذه الى قاض لتدوين اعترافه .

٢ - يدون القاضى الاعتراف الذى جرى امامه بكامله كتابة ، و يرسله للمحكمة التى ستتولى التحقيق أو المحاكمة فى القضية ، وتعطى نسخة عنه للشرطى الذى يباشر التحرى .

٣ - لا يجوز لقاض تدوين مثل هذا الاعتراف ما لم يقتنع بعد استجواب المعترف بأن اعترافه جاء طوعا واختيارا .

٤ - ليس من الضروري ان يكون القاضى الذى يدون الاعتراف عضوا فى المحكمة التى لها صلاحية النظر فى القضية .

مادة ٧٠ - ١ - اذا قبض على شخص للاشتباه به لسبب معقول بارتكابه جريمة يعاقب عليها بالحبس ، جاز للمحكمة او القاضى او الشرطى ان يأمره بعرض نفسه للكشف الطبى على طبيب .

٢ - لا يجوز الامر بالكشف الطبى ما لم يكن ذلك مرغوبا فيه من اجل تحقيق العدالة على اعتباره سيوضح فيما اذا كان الشخص المقبوض عليه قد اقترف الجريمة المشتبه بها ام لم يقترفها .

٣ - يحق للشخص الذى أمر بعرض نفسه للكشف الطبى استدعاء اى طبيب يختاره لحضور الكشف ما لم يكن الوقت اللازم لتأمين حضوره من شأنه ان يؤدى الى احباط الغاية المرجوة من الكشف .

مادة ٧١ - يجوز للمحكمة او القاضى الذى يتولى المحاكمة او التحقيق او الشرطى الذى يباشر التحرى أن يأمر بأخذ بصمة اصابع اى شخص ، اذا اقتنع بأن ذلك مرغوب فيه على اعتباره انه يساعد على تحقيق اغراض المحاكمة او التحقيق او التحرى .

٢ - يجوز الاحتفاظ ببصمة الاصابع المذكورة لمدة ستة اشهر بعد انتهاء المحاكمة او التحقيق او التحرى وعندها يجب اتلافها ، ان لم تكن قد اتلفت من قبل ، الا اذا ادين الشخص المذكور بارتكاب جريمة .

مادة ٧٢ - ١ - اذا تبين انه لا يمكن انهاء التحرى

بمقتضى هذا الفصل خلال ثمان واربعين ساعة من توقيف شخص بدون امر قبض او ان بقاءه فى التوقيف هو من مصلحة العدالة او الامن ، وجب على مدير مركز الشرطة الموقوف فيه ذلك الشخص ارساله الى المحكمة او القاضى مع تقرير عن التحرى الى الحد الذى وصل اليه .

٢ - يجوز للمحكمة او القاضى من وقت الى آخر ان تأذن بتوقيف الشخص المذكور وحجزه كما يبدو لها او له مناسبا لمدة لا تتجاوز سبعة ايام او ان تأمر او يأمر بالافراج عنه بالكفالة .

مادة ٧٣ - اذا باشر شرطى تابع لمدير مركز شرطة اى تحر بمقتضى هذا الفصل ، وجب عليه ابلاغ نتيجة التحرى الى مدير مركز الشرطة .

مادة ٧٤ - اذا تبين لمدير مركز الشرطة بأن ليس ثمة ادلة او أسباب تبرر الاستمرار فى التحرى وجب عليه ان يدون موجزا عما تم و يقدم المحضر الى القاضى لاصدار الامر اللازم سواء بالاستمرار بالتحرى او بحفظ الاوراق واطلاق سراح المتهم ان كان موقوفا .

مادة ٧٥ - اذا تبين لمدير مركز الشرطة بعد اتمام التحرى ان ثمة ادلة كافية تبرر تقديم المتهم للمحاكمة وجب عليه ان يقدم تهمة او تهام ضده ويحيله للمحكمة المختصة مع جميع المستندات .

مادة ٧٦ - للمحكمة او القاضى بعد الاطلاع على محضر التحرى والمستندات :

(أ) ان يشرع فى محاكمة المتهم فى الحال او ان يعين موعدا آخر للمحاكمة و يكلف الشرطة بتنفيذ اوامر الحضور بالنسبة للخصوم وجميع الشهود الذين يرى ضرورة استدعائهم سواء استشهد بهم الاتهام بالتحرى او استشهد بهم المتهم ، او (ب) ان يعيد المحضر الى الشرطة لاستكمال التحريات حسبما يدونه من توجيهات ، او

(ج) ان يأمر بحفظ اوراق التحرى اذا تبين له عدم وجود بينات لاثبات الجرم او لانقضاء الدعوى لوفاة المتهم ، او اذا كان المتهم حدثا لم يكمل السابعة من عمره .

مادة ٧٧ - يجب انهاء كل تحر عن ارتكاب جريمة بدون تأخير لا لزوم له .

الباب الخامس

فى اجراءات المحاكمة

الفصل السابع

فى المحاكمات امام المحاكم

مادة ٧٨ - يحضر او يجلب المتهم امام المحكمة بدون قيد ،

الا اذا امرت المحكمة لسبب وجيه بخلاف ذلك ، ثم تتلى التهمة وتشرح له و يسأل عما اذا كان يعترف بالجرم او الجرائم المسندة اليه او لا يعترف بها ، الا اذا اعترض على عدم تبليغه ووجدت المحكمة انه لم يتبلغ حسب الاصول .

مادة ٧٩ - ينبغي على المتهم او وكيله اثارة اى اعتراض شكلى على التهمة بعد تلاوتها على المتهم مباشرة ، لا بعد ذلك .

مادة ٨٠ - ١ - اذا لم يحضر المتهم واقتنعت المحكمة انه تبلغ الاحضارية ، جاز لها تأجيل القضية واصدار امر بالقبض على المتهم ، واذا كان الجرم الذى يحاكم عليه المتهم معاقبا عليه بالغرامة او بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات جاز للمحكمة بدلا من الامر بالقبض على المتهم باعتباره منكرا للتهمة والسير فى محاكمته غيابيا .

٢ - اذا حضر المتهم المقرر محاكمته غيابيا قبل صدور الحكم فى الدعوى ، فيجوز للمحكمة ان تسمع الدعوى بحقه مجددا .

مادة ٨١ - اذا صدرت احضارية تستدعى حضور شخص متهم بجرمة يعاقب عليها بالغرامة فقط او بالحبس مدة لا تتجاوز ستة اشهر ، جاز للمحكمة ان تستغنى عن حضوره شخصيا اذا حضر وكيل عنه الا اذا امرت المحكمة بمحض اختيارها فى اية مرحلة من مراحل المحاكمة بوجود حضور ذلك الشخص بنفسه او ارغامه على الحضور بالطريقة المذكورة اعلاه ان اقتضى الامر .

مادة ٨٢ - يجوز للشركة او لاية هيئة اخرى ذات شخصية اعتبارية الحضور عن طريق ممثلها او تقديم دفاعها خطيا ، واذا لم تحضر او تقدم دفاعها كما سلف ، جاز للمحكمة ان تدون فى المحضر رد انكار منها للتهمة ، وتسير فى محاكمتها غيابيا .

مادة ٨٣ - ١ - يجوز للمحكمة فى اى وقت اثناء المحاكمة ولاى سبب تستصوبه تأجيل القضية او تأخيرها للوقت والمكان اللذين تعينها آنذاك ، ويجوز لها اما ان تأمر بوضع المتهم فى الحبس او بالافراج عنه بالكفالة او بدونها وبالشروط التى تستصوبها لضمان حضوره للجلسة المؤجلة او المؤخرة . ويجوز للمحكمة فى اى وقت اثناء هذا التأجيل او التأخير ان تأمر بجلب المتهم امامها .

٢ - اذا كان الجرم الذى يحاكم عليه المتهم معاقبا عليه بالغرامة او بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات وقررت المحكمة

تأجيل المحاكمة او تأخيرها بعد ان كانت قد شرعت فيها بحضور المتهم ولكنه لم يحضر فى الجلسة المؤجلة او المؤخرة رغم تفهمه او تبليغه موعدها ، فيجوز للمحكمة رغبا عن احكام الفقرة الاولى من هذه المادة متابعة محاكمته فى غيابه . ويعتبر الحكم الذى تصدره المحكمة بحقه بالنتيجة غيابيا بالصورة الوجاهية .

مادة ٨٤ - اذا اعترف المتهم بالتهمة ، وجب على المحكمة تدوين اعترافه فى المحضر واصدار الحكم عليه او اى امر آخر بشأنه ، الا اذا رأت المحكمة خلاف ذلك لاسباب كافية ، بشرط انه اذا كانت الجرمة مما يعاقب عليها بالاعدام ، وجب على المحكمة ان تدون فى المحضر اقوال المتهم جوابا على التهمة ومن ثم تشرع بالمحاكمة وسماع البيّنات .

مادة ٨٥ - اذا رفض المتهم الاجابة على التهمة ، او تعذرت عليه الاجابة عنها بسبب اختلال عقلى فيه ، وجب على المحكمة اعتباره منكرا للتهمة . وفى الحالة الاخيرة عليها ان لا تشرع بالمحاكمة الا اذا اقتنعت بأن المتهم سليم العقل .

مادة ٨٦ - ١ - لمثل الادعاء العام الشروع فى مرافعته بتلاوة وصف الجرمة المسندة الى المتهم واعطاء بيان موجز عن أدلة الاتهام .

٢ - يستوجب ممثل الادعاء العام شهود الاثبات ، ويجوز للمتهم او وكيله مناقشتهم بعد ذلك . ولمثل الادعاء العام اعادة استجوابهم عن كل ما اثير فى المناقشة

مادة ٨٧ - عند انتهاء ممثل الادعاء العام من تقديم بيناته ، يجوز للمحكمة من تلقاء نفسها او بناء على طلب المتهم او وكيله ان تقرر عدم وجود قضية ضد المتهم للرد عليها ، وتقرر بالتالى براءته مما اسند اليه .

مادة ٨٨ - اذا رأت المحكمة ان هناك قضية ضد المتهم ، وجب عليها ، ما لم تكن المحاكمة جارية فى غيابه بمقتضى احكام هذا الفصل ان تفهمه بأنه ليس مكلفا بالادلاء بأى شىء ، غير انه يحق له الادلاء بأقواله بالقسم او بدونه ، ثم تسأله عما اذا كان لديه اى شهود او أدلة أخرى يستند عليها فى دفاعه .

مادة ٨٩ - اذا قال المتهم بأن لديه شهودا غير حاضرين فى المحكمة ، واقتنعت المحكمة بأن غيابهم لا يعزى لخطأ او اهمال منه وانهم من المحتمل ان يدلوا بافادة ذات قيمة عنه ، جاز لها تأجيل المحاكمة واصدار احضاريات تكلفهم فيها بالحضور .

مادة ٩٠ - للمتهم او وكيله الشروع فى دفاعه ببيان الوقائع او المسائل القانونية التى يرغب فى الاستناد عليها وابداء ما يراه لازما من التعليق على أدلة النيابة .

مادة ٩١ — للمتهم اذا أراد ، ان يدلى بافادة عن نفسه . وتجوز مناقشته عليها واعادة استجوابه بشأنها ، كما يجوز له او لوكيله استجواب شهوده ثم اعادة استجوابهم بعد مناقشة ممثل الادعاء لهم عن كل ما اثير في تلك المناقشة وبعد الانتهاء من تقديم الادلة يجوز له تلخيص دعواه .

مادة ٩٢ — اذا قدم الدفاع أدلة وكان من المعقول انه لم يكن باستطاعة ممثل الادعاء العام توقعها ، جاز للمحكمة ان تأذن له بتقديم ادلة رد عليها .

مادة ٩٣ — لممثل الادعاء العام مخاطبة المحكمة عند الشروع في مرافعته وبعد الانتهاء من تقديم كافة الادلة ، وللمتهم او وكيله مخاطبة المحكمة عند الشروع في دفاعه وبعد تقديم كافة الادلة ، ويكون للمتهم او وكيله الحق في الكلمة النهائية ، غير انه يجوز للمحكمة ان تطلب ممثل الادعاء العام او من المتهم او وكيله الادلاء بأقواله فيما يتعلق بالمسائل القانونية في أية مرحلة و بالترتيب الذي تراه مناسباً .

مادة ٩٤ — بعد ان تستمع المحكمة الى ممثل الادعاء العام والمتهم وشهودهما ينبغي عليها اما ان تدين المتهم او تعلن براءته وتطلق سراحه في الحال ما لم يكن موقوفاً او محكوماً بتهمة اخرى .

مادة ٩٥ — ١ — لكل متضرر من اجراء جريمة ان يقدم للمحكمة التي تحاكم المتهم بها لائحة ادعاء شخصي يدعى فيها بحقوقه الشخصية الناشئة عن تلك الجريمة او المتعلقة بها وذلك في اي دور من ادوار المحاكمة قبل صدور الحكم في الدعوى .

٢ — تستوفى المحكمة الرسوم المقررة بالنسبة للادعاءات المقدمة بموجب احكام هذه المادة .

٣ — اذا رأت المحكمة ان النظر في الادعاء الشخصي والدعوى الجزائية معا من شأنه ان يعرقل او يؤخر البت في الدعوى الجزائية ، فيجوز لها ان تأمر بفصل الادعاء الشخصي عن الدعوى الجزائية وارجاء النظر فيه كدعوى حقوقية الى ما بعد البت في الدعوى الجزائية .

مادة ٩٦ — اذا قدم ادعاء شخصي في أية دعوى جزائية فيجوز للمدعى الشخصي في اي دور من الاجراءات باذن المحكمة ان تستجوب اي شاهد من الشهود في الدعوى فيما يتعلق بادعائه الشخصي وان يقدم البينة سواء بعد انتهاء ممثل الادعاء العام من تقديم بيناته او في اي دور لاحق او بعد قرار الادانة حسباً تأمر المحكمة به . ولا يسمح للمدعى الشخصي ان يقدم اية بينة او ان يخاطب المحكمة حول تجريم المتهم . كما لا يسمح له

الا بأذن المحكمة ان يستجوب او يناقش اي شاهد في الدعوى حول ذلك .

مادة ٩٧ — ١ — اذا صدر القرار بالادانة وكان في الدعوى مدع شخص تتيح المحكمة الفرصة له وللمتهم لتقديم ما بقى من بيناتهما وتسمع اقوالهما الاخيرة بشأن الادعاء الشخصي . ثم تسأل المحكمة المتهم عما اذا كان يرغب في استدعاء شهود لا ثبات حسن سلوكه ، ان لم يكن قد استدعى مثل هؤلاء الشهود قبلاً ، وبعد الاستماع اليهم ان وجدوا ، يسأل المتهم اذا كان يرغب بالادلاء بأية اقوال لتخفيف العقوبة .

٢ — بعد ادلاء المتهم بأقواله — او وجدت — لتخفيف العقوبة ، يجب على ممثل الادعاء العام تقديم الادلة عن اية اسبقيات ضد المتهم ، ان لم تكن الادلة قد قدمت قبلاً .

٣ — ينبغي على المحكمة عندئذ اصدار حكمها على المتهم او اصدار اي امر بشأنه طبقاً للقانون كما تصدر في ذات الوقت قرارها في الادعاء الشخصي ان وجد .

٤ — ليس في احكام هذا الفصل ما يمنع المحكمة من ان تحكم من تلقاء نفسها للمتضرر من اجراء جريمة او لورثته بالتعويض العادل عن الضرر اذا رأت ذلك مناسباً ، ويشترط فيما تقدم انه اذا استوفى المتضرر او ورثته التعويض المحكوم به او قبلوا به فيمتنع عليهم المطالبة فيما بعد بالتعويض استناداً لنفس الوقائع .

مادة ٩٨ — اذا اعلنت المحكمة براءة المتهم تقرر رد الادعاء الشخصي الا اذا صدر قرار البراءة لسبب لا يؤثر على ذلك الادعاء وفي هذه الحالة تتابع المحكمة النظر في الادعاء الشخصي على اعتباره دعوى حقوقية .

الفصل الثامن

في المحاكمات المختصرة

مادة ٩٩ — ١ — للمحكمة ان تجرى محاكمة المتهم بأى جرم معاقب عليه بالغرامة او بالحبس لمدة لا تزيد على شهر واحد بطريقة مختصرة اذا لم يقدم ادعاء شخصي في الدعوى .

٢ — تجرى المحاكمة المختصرة وفق احكام الفصل السابع من هذا القانون ، ولكن للمحكمة ان تختصر محضر المحاكمة على النحو التالي :

(أ) رقم الدعوى .

(ب) اسم المتهم وعمره وجنسيته ومحل اقامته وصنفته ، واسم وكيله ان وجد .

(ج) اسم المشتكى (ان وجد) وعمره وجنسيته ومحل اقامته ، وصنعتة ، واسم وكيله ان وجد .

(د) اسم ممثل الادعاء العام وصفته .

(هـ) التهمة المسندة للمتهم ووصفها بما يجاز .

(و) تاريخ ومكان وقوع الجرم .

(ز) جواب المتهم على التهمة المسندة اليه .

(ح) اساء شهود الادعاء العام وموجز عن شهادات كل منهم .

(ط) ملخص افادة المتهم ان اختار الادلاء بافادة .

(ى) اساء شهود دفاع المتهم وموجز عن شهادة كل منهم .

(ق) القرار بالبراءة او الادانة ووصف التهمة التى ادين بها .

(ل) المدة التى توقفها المتهم واسبقياته التى ثبتت .

(م) الحكم والامر النهائى .

(ن) تاريخ صدور الحكم .

(س) توقيع المحكمة .

الفصل التاسع

فى التهم

مادة ١٠٠ - ١ — فى كل تهمة بمقتضى هذا القانون يجب ان تذكر الجريمة المسندة الى المتهم .

٢ — اذا كان للجريمة اسم خاص فى القانون الذى نص عليها ، فلا يجوز ذكرها فى التهمة الا بذلك الاسم .

٣ — اذا لم يكن للجريمة اسم خاص فى القانون الذى نص عليها ، وجب ذكر القدر اللازم من تعريف الجريمة لاعلام المتهم بالشئ المسند اليه .

٤ — اذا نص قانون على جريمة ، يجب ان يذكر فى التهمة اسم القانون ومادة القانون التى يدعى بارتكاب الجريمة خلافا لها .

٥ — وضع التهمة يعتبر بمثابة تصريح بأن كل شرط قانونى يستلزمه القانون لتكوين الجريمة موضوع الاتهام قد استوفى فى الواقعة المعينة .

٦ — يجب كتابة التهمة باللغة العربية .

مادة ١٠١ - يجب ان تشتمل التهمة على ما يكفى عقلا لاعلام المتهم بالشئ المسند اليه من التفاصيل الخاصة بزمان ومكان ارتكاب الجريمة التى يدعى ارتكابها ، وبالشخص ، ان وجد — او بالشئ — ان وجد — الذى وقعت عليه الجريمة .

مادة ١٠٢ - اذا كانت التفاصيل المبينة فى المادتين

١٠٠ و ١٠١ من هذا القانون لا تكفى بالنسبة لطبيعة القضية لاعلام المتهم اعلاما كافيا بالشئ المسند اليه ، وجب ان تشتمل التهمة على ما يكفى لذلك الغرض من تفاصيل الكيفية التى ارتكبت بها الجريمة التى تدعى ارتكابها .

مادة ١٠٣ - لا يعتبر الخطأ الواقع فى بيان الجريمة او فى بيان التفاصيل الواجب ذكرها فى التهمة ولا ترك ذكر الجريمة او ترك التفاصيل فى اية مرحلة من مراحل الدعوى امرا جوهريا الا اذا أدى ذلك الخطأ او الترك بالحقيقة الى تضليل المتهم وحبوط العدالة .

مادة ١٠٤ - اذا حضر شخص للمحاكمة بدون تهمة او بتهمة ناقصة او خاطئة ، جاز للمحكمة وضع التهمة او تعديلها ، كما يكون الحال .

مادة ١٠٥ - ١ — يجوز للمحكمة ان تعدل التهمة فى اى وقت قبل النطق بالحكم وفقا للشروط التى تراها عادلة على ان لا يبنى هذا التعديل على الوقائع لم تشملها البيئة المقدمة . ومع مراعاة احكام الفقرة الثانية من هذه المادة اذا كان التعديل يعرض المتهم لعقوبة اشد تؤجل القضية للمدة التى تراها المحكمة ضرورية لتمكين المتهم من تحضير دفاعه على التهمة المعدلة .

٢ — اذا كانت التهمة الجديدة او المعدلة تخرج عن اختصاص المحكمة التى تنظر فى الدعوى فعليا ان تقرر عدم اختصاصها وتحيل الدعوى الى المحكمة المختصة ، الا اذا كانت الدعوى تنظر امام دائرة الجنايات الكبرى فلها ان تفصل فيها .

مادة ١٠٦ - اذا كانت الجريمة المذكورة فى التهمة الجديدة او المعدلة هى من الجرائم التى تستلزم محاكمتها الحصول على موافقة مسبقة ، يحظر السير بالدعوى الا بعد الحصول على تلك الموافقة ، ما لم يكن قد جرى فى السابق الحصول على الموافقة بأجراء محاكمة على اساس الوقائع ذاتها التى تستند عليها التهمة الجديدة او المعدلة .

مادة ١٠٧ - اذا عدلت المحكمة التهمة بعد الشروع فى المحاكمة ، وكان التعديل يعرض المتهم لعقوبة اشد ، يسمح للمدعى والمتهم باعادة استدعاء او احضار اى شاهد كان قد استجوب ، وذلك لاستجوابه بالنسبة للتعديل المتوهم به ، و يطلب اى شاهد آخر تعتقد المحكمة بأن شهادته جوهريه .

مادة ١٠٨ - توضع تهمة منفصلة لكل جريمة مستقلة يتهم بها الشخص وتجرى المحاكمة فيها على حدة الا فى الاحوال المنصوص عنها فى المواد ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٤ .

مادة ١٠٩ - اذا اتهم شخص بارتكاب جرائم متعددة من نفس النوع او من نوع مماثل جاز اتهامه ومحاكمته محاكمة واحدة عن اى عدد من تلك الجرائم ، بشرط انه اذا رأت المحكمة قبل المحاكمة او فى اية درجة من درجاتها قبل النطق بالحكم بأنه قد يتضرر او يرتبك فى دفاعه بسبب الطريقة المذكورة ، جاز لها ان تقرر اجراء محاكمة منفصلة عن اية تهمة او أكثر من تلك التهم كما انه يجوز لها ذلك اذا استحسنته لاي سبب آخر.

مادة ١١٠ - اذا ارتبطت سلسلة افعال ادعى بوقوعها ارتباطا يجعلها تؤلف نفس الحادث ، جاز اتهام الشخص ومحاكمته محاكمة واحدة عن كل جريمة يكون قد ارتكبها فيما لو ثبتت جميع تلك الافعال او ثبت واحد او اكثر منها ولم يثبت الباقي.

مادة ١١١ - اذا تبين من سلسلة من الافعال ان جريمة قد ارتكبت فى مناسبة من بين عدة مناسبات وحصل اشتباه فيما اذا كانت الوقائع التى يمكن ثبوتها تبين المناسبة التى ارتكبت فيها تلك الجريمة ، جاز اتهام الشخص بارتكاب الجريمة فى مناسبة معينة او غيرها من تلك المناسبات بالتناوب .

مادة ١١٢ - اذا كانت طبيعة فعل او سلسلة من الافعال تدعو الى الاشتباه فى اية جريمة تكونها الوقائع الممكن ثبوتها من عدة جرائم مختلفة ، جاز اتهام الشخص بارتكاب جميع هذه الجرائم او اية واحدة او اكثر منها ، وتجوز المحاكمة بأى عدد من هذه التهم معا ، كما يجوز اتهام الشخص بالتناوب بارتكابه واحدة معينة او غيرها من تلك الجرائم .

مادة ١١٣ - ١ - اذا اتهم شخص بجريمة تشتمل على عدة تفصيلات وكان مجموع بعضها بذاته يؤلف جريمة تامة أخف من تلك الجريمة ، وثبت ذلك المجموع ولكن لم يثبت باقى تلك التفصيلات ، جازت ادانته بالجريمة الاخف وان لم يكن قد اتهم بها .

٢ - اذا اتهم شخص بجريمة وثبتت وقائع خفضتها الى جريمة أخف ، جازت ادانته بالجريمة الاخف وان لم يكن قد اتهم بها .

مادة ١١٤ - ١ - اذا اتهم اكثر من شخص واحد بارتكاب نفس الجريمة او بارتكاب جرائم مختلفة فى نفس الحادث او اذا اتهم واحد بارتكاب الجريمة والاخر بالتحريض عليها او محاولة ارتكابها ، جاز اتهامهم ومحاكمتهم معا .

٢ - الاشخاص المتهمون بالسرقة او ابتزاز الاموال او

الحصول عليها او التصرف بها بطريقة تؤلف جرما ، وكذلك الاشخاص المتهمون باستلام او حيازة او التصرف بهذه الاموال (التى انتقلت حيازتها عن طريق الاشخاص المذكورين اولا) او محاولة ذلك ، يجوز اتهامهم ومحاكمتهم معا .

الفصل العاشر

فى احكام البراءة او الادانة السابقة

مادة ١١٥ - ١ - كل شخص جرت محاكمته بجريمة امام محكمة مختصة وادين بها او برىء منها ، لا تجوز محاكمته مرة اخرى عن نفس الجريمة او بناء على الوقائع ذاتها عن جريمة اخرى كان بالامكان اتهامه بها طالما ان حكم الادانة او البراءة لا يزال نافذا .

٢ - اذا ادين شخص بجريمة تتألف من فعل أحدث نتائج كونت مع ذلك الفعل جريمة تختلف عن الجريمة التى ادين بها تجوز محاكمته بعدئذ عن تلك الجريمة اذا لم تقع تلك النتائج او لم تعلم المحكمة بوقوعها عند ادانته .

٣ - اذا ادين او برىء شخص من جريمة تتألف من اية افعال يجوز برغم تلك الادانة او البراءة اتهامه ومحاكمته فيما بعد عن اية جريمة اخرى تتألف من الافعال ذاتها التى يكون قد ارتكبها ، اذا كانت المحكمة التى حاكمته اولا لم تكن مختصة بالنظر فى الجريمة التى اتهم بها فيما بعد .

مادة ١١٦ - يجوز الاحتجاج بالبراءة او الادانة السابقة او اثباتها فى اية مرحلة من مراحل المحاكمة من اجل الجريمة ذاتها او من أجل جريمة اخرى تمنع تلك البراءة او الادانة من الاتهام بها ، ومتى ثبتت تلك البراءة او الادانة وجب رد التهمة عن المتهم .

الفصل الحادى عشر

احكام عامة فى التحقيقات والمحاكمات والاجراءات القضائية الاخرى

مادة ١١٧ - يعتبر المكان الذى تعقد المحاكم فيه جلساتها من اجل التحقيق او المحاكمة فى اية جريمة علنيا يجوز للجمهور بصفة عامة دخوله بقدر ما يتسع لهم ، و يشترط بأنه يجوز للمحكمة ان استحسنت ذلك ان تأمر فى اية مرحلة من مراحل التحقيق او المحاكمة فى اية قضية معينة بمنع دخول الجمهور كافة او بمنع دخول شخص معين فى ذلك المكان او بعدم السماح لهم اوله بالوجود او البقاء فيه .

مادة ١١٨ - يتولى صفة الادعاء العام فى القضايا الجزائية احد الاشخاص الاتين : -

(أ) اى شخص يعينه الحاكم لهذا الغرض .

(ب) قائد الشرطة او مدير مركز الشرطة او اى شرطى مفوض من قائد الشرطة لهذه الغاية .

(ج) المشتكى او وكيله ، وذلك بتصريح من الرئيس او من قائد الشرطة او مدير مركز الشرطة او من اى شخص قد يعينه الحاكم لتولى الادعاء فى القضايا الجزائية .

(د) اى موظف فى دائرة حكومية او فى هيئة محلية عامة بالنسبة لاية قضية او نوع من القضايا يصرح له بالادعاء فيها من رئيس دائرته او من رئيس الهيئة التى يعمل فيها او بمقتضى اى قانون معمول به فى حينه .

مادة ١١٩ - ١ - لكل شخص متهم امام اية محكمة جزائية الحق بتعيين وكيل للدفاع عنه .

٢ - اذا لم يعين الشخص المتهم فى جريمة عقوبتها الموت او الحبس المؤبد وكيلا للدفاع عنه فعلى القاضى المترئس فى المحكمة الجزائية التى تحاكم المتهم بمثل هذه الجريمة ان يحقق فى حالته المادية . فاذا قنع بأنه غير متقدر ماليا لتعيين محام للدفاع عنه وجب على القاضى المترئس تعيينه لهذه الغاية .

٣ - يدفع من خزينة الدولة بقرار من القاضى المترئس لهذا المحامى مبلغ مائة ريال عن كل جلسة يحضرها للدفاع عن مثل هذا المتهم على ان لا تزيد قيمة الاتعاب التى تدفع بمقتضى هذه المادة عن كل متهم مبلغ خمسمائة ريال .

مادة ١٢٠ - تتألف البيانات فى القضايا الجزائية من :

(أ) افادات الشهود والمتهمين .

(ب) اراء الخبراء .

(ج) الوثائق والادوات التى تبرز للمحكمة .

(د) الاشخاص والاماكن والاشياء المنقولة وغير المنقولة التى تكشف عليها المحكمة .

الا انه اذا نص القانون على طريقة معينة للاثبات او قيد قبول اية بينة بشروط فيجب التقيد بهذه الطريقة او الشروط .

مادة ١٢١ - كل انسان آهل لاداء الشهادة فى جميع القضايا الجزائية ولا يجوز تقرير عدم اهلية اى انسان لاداء الشهادة بسبب كونه شاكيا او متها فى اية قضية جزائية او سبب كونه مستخدما (بكسر الدال) او خادما او زوجا او قريبا للشاكى او المتهم او بسبب كونه مدانا او محكوما بأية جريمة .

و يشترط فيما تقدم مايلى :

١ - لا تقبل شهادة اى من اصول المتهم او فروعه او

زوجه عليه كما لا يرغم هؤلاء على اداء الشهادة ضد اى شخص اتهم بالاشتراك مع ذلك المتهم فى قضية واحدة .

٢ - اذا دعى اى من اصول المتهم او فروعه او زوجه لاداء الشهادة دفاعا عنه ، فيجوز الاستناد على الشهادة المعطاة على الوجه المذكور فى اثبات الجرم المسند للمتهم سواء اعطيت هذه الشهادة فى الاستجواب او فى المناقشة .

٣ - تقبل شهادة كل من الاصول والفروع او الزوج فى الاجراءات الجزائية التى يقيمها احدهم على الاخر لضرر جسمانى او لاستعمال احدهم الشدة مع الاخر او فى الاجراءات المتعلقة بالزنا .

مادة ١٢٢ - لا يقبل فى معرض البينة امام المحكمة الا ما كان من شأنه اثبات او دحض التهمة او الوقائع التى تتكون منها الفرصة او الدافع او الاعداد للجريمة او اخفاؤها او سلوك الافراد بالنسبة لذلك .

مادة ١٢٣ - يجب ان تكون البينة هى خير ما يمكن الحصول عليه منها بالنسبة للظروف .

مادة ١٢٤ - لا يجوز ان يشهد الشاهد الا بما ادركه بنفسه عن طريق حواسه الخاصة فلا يسمح له بأن ينقل عن الغير ملاحظاتهم الشفوية او الكتابية .

و يشترط فيما تقدم :

١ - تقبل الشهادة فى معرض البينة على قول سمعه الشاهد فى الوقت الذى يدعى فيه بوقوع جرم او قبل ذلك الوقت او بعده ببرهه وجيزة اذا كان لذلك القول علاقة مباشرة بواقعة او وقائع لها مساس بالقضية وصدر عن شخص هو شاهد ايضا فى القضية .

٢ - تقبل الشهادة فى معرض البينة لاثبات قول شخص يدعى بوقوع فعل من افعال العنف عليه اذا كان لذلك القول علاقة بالفعل المذكور او بالظروف التى اكتنفته وصدر أثناء ارتكاب فعل العنف او بعد ارتكابه ببرهه وجيزة او حالما سنحت للمعتدى عليه فرصة للشكوى بما وقع عليه او اذا كان القول مرتبطا بالفعل ارتباطا يجعله جزءا من سلسلة الظروف المتعلقة مباشرة بارتكاب الجرم او اذا صدر القول من المعتدى عليه اثناء نزع الموت كنتيجة مباشرة لفعل العنف او عندما كان يعتقد بأنه كذلك . ففى جميع هذه الحالات تقبل الشهادة على القول مع ان الشخص الذى صدر عنه القول غير موجود كشاهد ولا يمكن استحضاره فى المحكمة بسبب موته او عجزه او مرضه او غيابه من الاقليم .

٣ – يقبل فى معرض البينة كل تصريح كتابى او شفوى صدر عن شخص متوفى بعدئذ فيما يتعلق بأسباب وفاته او بأى من الظروف المحيطة بالحادث الذى نتجت عنه وفاته ، وذلك فى الحالات التى تكون فيها اسباب وفاة ذلك الشخص موضع النظر .

مادة ١٢٥ – تقبل شهادة الشريك فى الجرم ضد المتهم .

مادة ١٢٦ – يجب على كل شاهد يؤدى شهادة فى اى تحقيق او محاكمة بمقتضى هذا القانون ان يحلف اليمين بأنه سيقول الصدق وكل الصدق ولا شىء غير الصدق الا اذا قنعت المحكمة ان حلفه اليمين مخالفه لعقيدته الدينية او انه لا معتقد دينى له ، ففى اى من هاتين الحالتين يجوز سماع شهادته بعد ان يؤدى تصريحاً رسمياً بأنه سيقول الصدق وكل الصدق ولا شىء غير الصدق . ويجوز بدون ذلك اليمين او التصريح سماع شهادة اى شخص تعتقد المحكمة انه بسبب حداثة سنه او جهله او غير ذلك غير قادر على فهم ماهية اليمين اذا رأت المحكمة انه يملك مقدارا من الفهم يبرر سماع شهادته وانه يدرك واجب قول الصدق .

مادة ١٢٧ – تقدم جميع الاعتراضات على قبول البينة عند عرضها وتناقش و يبت فيها عندئذ ويجب على المحكمة ان تدون كل اعتراض والقرار المتخذ بشأنه ، الا اذا اعتبرت الاعتراض واهيا .

مادة ١٢٨ – ينبغى على المحكمة ان تمنع توجيه الاسئلة التى لا تتعلق بالدعوى الى الشهود وان تمنع عنهم توجيه اية عبارات او ملاحظات او اشارات من المحتمل ان تخيفهم وينبغى عليها ايضا ان تمنع توجيه اى سؤال غير لائق او مكدر الا اذا كان السؤال يتعلق مباشرة بوقائع جوهرية من اجل معرفة وقائع الدعوى المعرفة اللازمة .

مادة ١٢٩ – يجب فى كل تحقيق ومحاكمة ان تسمع البينة فى حضور المتهم او فى حضور وكيله اذا استغنى عن حضور المتهم شخصيا الا فى الاحوال التى نص فيها على خلاف ذلك فى هذا القانون .

مادة ١٣٠ – اذا قبلت أية بينة غير مقبولة فى معرض البينة لاثبات تهمة جزائية عن طريق الخطأ او السهو، فلا يستند على هذه البينة فى اثبات التهمة او فى اصدار اى قرار كما ان سماع مثل هذه البينة من قبل المحكمة لا يبطل القرار الا اذا كان فى رأى المحكمة انه لولا تقديم هذه البينة لما دين المتهم او انه لا تتوفر فى القضية اية بينات كافية تؤيد الادانة غير تلك البينة .

مادة ١٣١ – تناقض الشهود فى اقوالهم بحد ذاته بالنسبة لاية وقائع لا يمنع المحكمة من التوصل لهذه الوقائع اذا قنعت بها .

مادة ١٣٢ – تقرر المحكمة مدى قابلية الشهود للتصديق وقيمة البينة الشفوية على ضوء تصرفات الشهود وظروف القضية ما قد يتضح من الحقيقة اثناء المحاكمة .

مادة ١٣٣ – ١ – يجوز لاية محكمة فى اية مرحلة من التحقيق او المحاكمة او غيرها من الاجراءات القضائية الاخرى بموجب هذا القانون ان تطلب حضور اى شخص يجوز تكليفه بالحضور قانونيا وللمحكمة الخيار فى رفض اصدار الاحضارية لاي شاهد اذا رأته غير ضرورية وانها طلبت لاي سبب غير توضيح الحقيقة .

٢ – وللمحكمة ان تستجوب اى شخص حاضر وان لم يكن قد كلف بالحضور كشاهد او ان تعيد وتستجوب ثانية اى شخص سبق استجوابه .

٣ – يكون لمثل الادعاء العام والمتهم الحق ايضا فى استجواب اى شخص استدعى او اعيد استدعاؤه بمقتضى احكام هذه المادة .

مادة ١٣٤ – اذا بلغ الشاهد احضارية لاداء الشهادة ولم يحضر يجوز للمحكمة ان تصدر امرا بالقبض عليه ولها ان تقضى عليه بدفع غرامة لا تتجاوز مايتى ريال . ويجوز لها ان تعفيه من دفع الغرامة اذا حضر وابدى عذرا مشروعا عن غيابه .

مادة ١٣٥ – لا يجوز الحكم بالادانة بناء على شهادة الطفل الحدث المأخوذة دون يمين ما لم تتأيد تلك الشهادة ببينة مستقلة تؤيد من ناحية جوهرية ليس فقط ان الجرم قد ارتكب بل ان المتهم قد ارتكبه .

مادة ١٣٦ – لا تقبل البينة عن اسبقيات المتهم الا فى الحالات الاتية :

اولا : قبل الحكم اذا قدم المتهم بينة لاثبات حسن سلوكه او ادلى بقول شفوى او ناقش بطريقة ترمى الى الاتحاء بحسن سلوكه .

ثانيا : او بعد ادانته بقصد العقوبة .

مادة ١٣٧ – لا تقبل البينة لاثبات سوء سلوك المتهم الا اذا قدم عن قصد بينة لاثبات حسن سلوكه .

مادة ١٣٨ – ١ – محضر افادة الشاهد الذى يدونه كاتب المحكمة فى اية اجراءات قضائية بموجب هذا القانون يجوز

بحسب رأى المحكمة تلاوته وقبوله فى أية اجراءات تالية كهذه ضد المتهم ذاته او فى اية مرحلة تالية من الاجراءات ذاتها ، اذا كان الشاهد قد مات او لا يمكن العثور عليه او كان غير قادر على أداء الشهادة او لا يمكن حضوره بدون تأخير او تكبد مصاريف او تعب تراه المحكمة غير معقول بالنسبة الى ظروف الدعوى .

٢ - اذا حضر شاهد واستجوب فى أية اجراءات قضائية بموجب هذا القانون يجوز بعد استجوابه اول مرة تلاوة محضر افادته التى كان قد ادلى بها فى اية اجراءات سابقة كهذه ضد المتهم نفسه اذا كانت الاسئلة موضع النظر هى واحدة فى جوهرها او فى اية مرحلة سابقة من الاجراءات ذاتها ويجوز استجوابه ومناقشته بشأنها وقبولها كبينة امام المحكمة .

مادة ١٣٩ - لا تقبل افادة الشاهد المعطاة لشرطى اثناء التحرى فى اية اجراءات قضائية مقامة ضد اى متهم الا اذا ادى ذلك الشاهد شهادة فى هذه الاجراءات تناقض مناقضة جوهرية اية اقوال سابقة له فى الافادة المذكورة ونفى صدور تلك الاقوال عنه ، فعندها يجوز ابراز الافادة فى الاجراءات القضائية بعد اثبات واقعة ادلائه بها اما باعترافه بالتوقيع عليها او بشهادة اى شخص اعطيت الافادة بحضوره . ولا يكون لهذه الافادة اية قيمة فى الاجراءات القضائية الا كبينة للطعن فى صحة شهادة الشاهد .

مادة ١٤٠ - لا يقبل فى معرض البينة اعتراف المتهم بارتكاب جرم الا اذا قدم الادعاء العام البينة على الظروف التى صدر فيها ذلك الاعتراف واقتنعت المحكمة منها ان المتهم اداه بطوعه واختياره وذلك باستثناء الاعتراف الذى يدونه القاضى بمقتضى احكام المادة (٦٩) من هذا القانون فيقبل فى معرض البينة دون حاجة لاثبات الظروف التى صدر فيها .

مادة ١٤١ - اذا اكتشفت واقعة نتيجة معلومات ادلى بها شخص متهم بجريمة ، فيقبل فى معرض البينة من تلك المعلومات ما تعلق منها بصورة واضحة بالواقعة المكتشفة مهما كانت الظروف التى تم فيها الادلاء بهذه المعلومات وسواء بلغت درجة الاعتراف ام لم تبلغه .

مادة ١٤٢ - ١ - رغبة فى تمكين المتهم من ايضاح اية ظروف قد تظهر ضده فى الاثبات ، يجوز للمحكمة فى اية مرحلة من مراحل التحقيق او المحاكمة ان توجه اليه دون سابق انذار الاسئلة التى تراها لازمة .

٢ - لا يعرض المتهم نفسه للعقوبة بسبب امتناعه عن اجابة هذه الاسئلة او بسبب تأدية اجوبة كاذبة عنها ولكن

يجوز للمحكمة ان تستنتج ما تراه عادلا من ذلك الامتناع او من تلك الاجوبة .

٣ - الاجوبة التى يؤدنها المتهم يجوز اخذها بعين الاعتبار فى التحقيق او المحاكمة وتقبل كبينة لصالحه او عليه فى اى تحقيق او محاكمة اخرى عن اية جريمة اخرى قد تدل تلك الاجوبة انه ارتكبها .

٤ - لا يحلف المتهم اليمين بمقتضى هذه المادة ، غير انه لا شىء فيها يؤثر على حقه بتأدية الشهادة عن نفسه .

مادة ١٤٣ - اذا وجد عدة متهمين ، جاز للمحكمة أن تأخذ بعين الاعتبار الاقوال التى يدلى بها احدهم اجابة على الاسئلة التى توجه اليه بمقتضى المادة (١٤٢) او التى يدلى بها بمقتضى المادة (٩١) ، وتقبل هذه الاقوال كبينة لصالحه او عليه ولصالح اى من المتهمين الاخرين او عليهم فى المرحلة ذاتها من الاجراءات نفسها او فى اية مرحلة تالية منها ، ويشترط أن لا تقبل اقوال احد المتهمين اثناء محاكمة المتهمين الاخرين الا اذا كان المتهم الذى ادلى بها يحاكم مع باقى المتهمين وكان قد ادلى بها فى حضورهم .

مادة ١٤٤ - اذا اديت شهادة بلغة لا يفهمها المتهم وكان حاضرا فى الجلسة ، وجب ترجمتها له بلغة يفهمها .

مادة ١٤٥ - اذا احتاجت محكمة مترجم لترجمة اية بينة او اقوال ، وجب على المترجم ترجمة تلك البينة او الاقوال ترجمة صحيحة جهد استطاعته .

مادة ١٤٦ - اذا اعتقدت محكمة اثناء اية اجراءات قضائية بمقتضى هذا القانون انه من المستحسن الكشف على المكان الذى ادعى بارتكاب الجريمة فيه او اى مكان اخر ، جاز لها التوجه للكشف عليه بحضور المتهم ، كما يجوز لها ان تأخذ الى المحل اى شاهد وان تسمع فيه اية بينة او اقوال او ايضا حاتم من المتهم ، ويحق لممثل الادعاء العام ووكيل المتهم الحضور اثناء الكشف .

مادة ١٤٧ - اذا ظهر للمحكمة اثناء اية اجراءات قضائية بمقتضى هذا القانون ضرورة استجواب اى شاهد من اجل تحقيق اغراض العدالة وانه لا يمكن حضوره بدون تأخير او تكبد مصاريف او تعب غير معقول بالنسبة الى ظروف الدعوى ، جاز لها ان تستغنى عن حضوره وان تصدر تفويضا الى اى قاض بسماع شهادته .

مادة ١٤٨ - ١ - يجوز للمحكمة التى تصدر مثل هذا التفويض ان ترسل اية اسئلة مكتوبة عرضها لمثل الادعاء

العام او الدفاع او اعدتها بنفسها ورأتها متعلقة بالمسائل موضع النظر الى القاضى الذى صدر اليه التفويض ، وعلى القاضى ان يستجوب الشاهد على تلك الاسئلة و يدون اجوبته عليها .

٢ - يجوز لممثل الادعاء العام والمتهم ان يحضر شخصيا او بواسطة وكيل عنه امام ذلك القاضى وان يستجوب او يناقش او يعيد استجواب الشاهد المذكور حسب مقتضى الحال .

مادة ١٤٩ - بعد تنفيذ ما جاء فى التفويض الصادر بمقتضى المادة (١٤٧) يجب رد التفويض مع شهادة الشاهد الذى استجوب بمقتضاه الى المحكمة التى اصدرته ، ويجوز للمدعى او الدفاع الاطلاع فى جميع الاوقات المعقولة على التفويض والرد عليه وشهادة الشاهد ، كما يجوز تلاوتها كبينة فى الدعوى باعتبارها جزءا من المحضر بعد مراعاة اية اعتراضات عادلة على قبولها . وكل شهادة تؤخذ كما تقدم يجوز قبولها كبينة فى اية مرحلة تالية من الدعوى نفسها امام محكمة اخرى .

مادة ١٥٠ - رغما عن احكام هذا القانون الاخرى ، اذا اخذت شهادة شاهد خارج حدود الاقليم بمقتضى احكام اية معاهدة او اتفاقية او قانون لغايات اية اجراءات جزائية فى الاقليم ، فيجوز للمحكمة ان تقبل هذه الشهادة فى معرض البيئة اذا اقتنعت ان هناك سببا كافيا لغياب الشاهد الذى ادى تلك الشهادة وانه كان للمتهم او لوكيله فرصة لمناقشة الشاهد عند آدائه لشهادته .

مادة ١٥١ - يجوز للمحكمة ان تقبل فى معرض البيئة فى اى تحقيق او محاكمة او اجراءات قضائية اخرى بمقتضى احكام هذا القانون اى تسجيلات لبصمات اصابع او صور فوتوغرافية يدل ظاهرها بأنها مصدقة من قائد الشرطة او مدير مركز الشرطة او من مدير سجن فى الاقليم . و يعتبر ما ورد فى مثل هذا التصديق صحيحا ما لم يثبت العكس .

مادة ١٥٢ - يجوز ان تقبل فى معرض البيئة فى اى تحقيق او محاكمة او اجراءات اخرى بمقتضى هذا القانون اية وثيقة تبدو بأنها تقرير موقع من الشخص المسؤول عن مختبر تابع لحكومة الاقليم او معتمد من قبلها عن اية مادة او شئ عرض عليه حسب الاصول للفحص او التحليل والتقرير اثناء اية اجراءات بمقتضى هذا القانون .

مادة ١٥٣ - ١ - رغما عن احكام هذا الفصل الاخرى يجوز للمحكمة او القاضى فى اى تحقيق او محاكمة او اجراءات قضائية مقامة بمقتضى احكام هذا القانون ضد اى شخص متهم بجرم معاقب عليه بالغرامة او بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاث

سنوات ، ان تقبل فى معرض البيئة المستندات التالية ان كان لها مساس بالدعوى :

(أ) اى تقرير طبى يدل ظاهره بأنه صادر من طبيب مستخدم فى حكومة الاقليم او صادر من اى طبيب آخر اذا كان تقريره قد اعتمد من قبل دائرة الصحة والخدمات الطبية .

(ب) اى تقرير او ضبط يدل ظاهره بأنه صادر من موظف فى الخدمة العامة ومنظم من قبله ضمن حدود اختصاصه واثناء قيامه بمهام وظيفته شريطة ان يكون الموظف قد شهد الواقعة موضوع التقرير او الضبط بنفسه .

(ج) اى مستند يدل ظاهره بأنه صادر من بنك يتعاطى الاعمال المصرفية فى الاقليم .

(د) اى تقرير او شهادة خطية يدل ظاهرها بأنها صادرة من خبير او مؤسسة فنية او حسابية نتيجة قيامه او قيامها بفحص اى شئ هو موضوع التقرير او الشهادة بطلب من الشرطى الذى باشر التحرى فى القضية او بأمر من المحكمة او القاضى .

٢ - اذا رأت المحكمة او القاضى سواء من تلقاء نفسها او نفسه او بطلب من ممثل الاتهام او المتهم او المدعى الشخصى ان حضور الشخص الذى اصدر اى مستند يراد ابرازه بمقتضى احكام هذه المادة هو ضرورى لتأمين العدالة فيقتضى على المحكمة او القاضى دعوة ذلك الشخص لاداء الشهادة .

مادة ١٥٤ - اذا ظهر انه قد ارتكبت جريمة يعاقب عليها بالاعدام او بالحبس مدة تزيد عن ثلاث سنوات ، جاز للرئيس ان يكلف اى قاض باجراء تحقيق واستجواب اى شاهد يمكنه تأديه شهادة عن الجريمة . وكل شهادة تؤخذ بهذه الطريقة يجوز قبولها كبينة ضد اى شخص اتهم بالجريمة ، اذا كان الشاهد قد مات او كان غير قادر على تأدية الشهادة او كان خارج حدود الاقليم .

مادة ١٥٥ - ١ - بالنسبة لاية جريمة يعاقب عليها بالحبس مدة قد تمتد الى سبع سنوات ، ومن اجل الحصول على شهادة اى شخص يظن بأنه اشترك مباشرة او ضمنا بالجريمة او كان على علم بها ، يجوز للحاكم او بموافقته للشخص الذى يتولى الادعاء العام بموجب الفقرة (أ) و (ب) من المادة ١١٤ ان يعرض فى اى وقت العفو عن ذلك الشخص بشرط ان يفسى افساء تاما وصحيحا جميع الظروف التى يعلمها والتى تتعلق بالجريمة وارتباط كل شخص آخر بها سواء كمجرم اصلى او محرض على ارتكابها .

٢ - كل شخص يقبل العرض بمقتضى هذه المادة يجب استدعاؤه كشاهد اثناء المحاكمة .

٣ - يجب توقيف الشخص المذكور حتى انتهاء المحاكمة ، وذلك بعد مراعاة احكام هذا القانون الخاصة بالكفالة .

مادة ١٥٦ - ١ - متى عرض عفوبموجب المادة ١٥٥ ولم يقم الشخص الذى قبل العرض بالشرط الذى عرض العفو بموجبه اما باخفائه عمدا امرا جوهريا او بتأديته شهادة كاذبة ، جازت اذ ذاك محاكمته عن الجريمة التى عرض عليه العفو من اجلها او عن اية جريمة اخرى يظهر انه ارتكبها فيما يتعلق بالمسألة ذاتها ، بشرط انه لا تجوز محاكمته بالاشتراك مع اى من المتهمين الاخرين كما يصبح من اللازم على الادعاء العام ان يثبت ان الشخص لم يقم بالشرط الذى عرض العفوبموجبه .

٢ - الاقوال التى اعطاها الشخص الذى قبل عرض العفو يجوز قبولها كبينة ضده فى المحاكمة المذكورة .

مادة ١٥٧ - ١ - اذا اصبح من الضرورى او المستحسن بسبب غياب شاهد او لاي سبب آخر معقول تأجيل الشروع فى اى تحقيق او محاكمة او تأجيل التحقيق او المحاكمة ، يجوز للمحكمة اذا استنسبت ذلك ان تؤجل ما ذكر بالشروط التى تراها مناسبة وللمدة التى تراها معقولة وان تمدد توقيف المتهم اذا كان موقوفا .

٢ - على انه لا يجوز تمديد توقيف المتهم بمقتضى هذه المادة لمدة تزيد على اسبوعين فى كل مرة .

مادة ١٥٨ - اذا حصل اثناء السير فى اية محاكمة ان احد اعضاء المحكمة أصبح غير قادر على مواصلة العمل ، جاز احلال قاض آخر محله على ان توالى المحاكمة اذ ذاك بدون اعادة سماع البينة التى سبق سماعها ، بشرط انه يجوز للمحكمة من تلقاء نفسها او بناء على طلب معقول من المتهم ان تستدعى ثانية جميع الشهود او ايا منهم او ان تعيد المحاكمة .

مادة ١٥٩ - لاشىء فى هذا الفصل يمنع من قبول اية بينة لا تتعارض مع احكامه اذا كان من الجائز قبولها قانونيا .

الفصل الثانى عشر

فى الحكم

مادة ١٦٠ - ١ - يصدر الحكم فى كل محاكمة امام محكمة جزائية باللغة العربية و يتلى او يوضح مضمونه فى جلسة علنية اما فورا بعد انتهاء المحاكمة او فى وقت لاحق يعلن عنه حسب الاصول .

٢ - اذا كان المتهم موقوفا وجب احضاره لسماع الحكم ، واذا لم يكن موقوفا يطلب حضوره لسماع الحكم الا اذا

استغنت المحكمة عن حضوره او جرت المحاكمة بغيابه وفق احكام هذا القانون .

مادة ١٦١ - ١ - للمحكوم عليه غيابيا ان يعترض على الحكم خلال سبعة ايام من اليوم الذى يلى تاريخ تبليغه اياه وذلك باستدعاء يقدم الى المحكمة التى اصدرت الحكم .

٢ - يرد الاعتراض الوارد بعد انقضاء المدة المحددة فى هذه المادة .

٣ - اذا لم يبلغ المحكوم عليه الحكم بالذات او لم يستدل من معاملات انفاذه ان المحكوم عليه علم بصدوره يبقى الاعتراض مقبولا .

مادة ١٦٢ - يرد الاعتراض اذا لم يحضر المحكوم عليه الجلسة الاولى للمحاكمة الاعتراضية بعد ان تبلغ موعدها او تغيب قبل ان يتقرر قبول اعتراضه شكلا .

مادة ١٦٣ - اذا قبل الاعتراض شكلا اعتبر الحكم الغيابى كأنه لم يكن ، وتسير المحكمة فى محاكمة المتهم مجددا وفق احكام هذا القانون .

مادة ١٦٤ - لا يسوغ الاعتراض على الحكم الغيابى القاضى برد الاعتراض وانما يسوغ استئنافه وفقا لاحكام المبينة فى الفصل الثالث عشر . ويشمل هذا الاستئناف الحكم الغيابى الاول .

مادة ١٦٥ - ١ - لا يقبل الحكم الغيابى الصادر بمثابة الوجهى الاعتراض ، وانما يسوغ استئنافه وفقا لاحكام الفصل الثالث عشر من هذا القانون .

٢ - اذا تضمن الحكم الغيابى انه قابل للاعتراض ، ولم يكن كذلك ، تقرر المحكمة رد الاعتراض ، و يبقى للمحكوم عليه المعترض استئناف الحكم خلال المدة القانونية التى تبتدىء من يوم صدور قرار الرد او تبليغه اذا كان غيابيا .

مادة ١٦٦ - اذا كان القرار او الحكم او الامر قابلا للاعتراض او للاستئناف وجب على المحكمة ان تبلغ الشخص الذى صدر ضده بأن له حق الاعتراض او الاستئناف والميعاد الذى يجب عليه ان يقدمها فيه .

مادة ١٦٧ - يعطى المتهم اذا طلب نسخة او شهادة عن الحكم باللغة العربية بدون تأخير وبدون رسم .

مادة ١٦٨ - لا تسرى احكام هذا الفصل فيما يتعلق بقبالية اى قرار او حكم او امر للاستئناف على المحاكمات الجزائية التى تجرى امام المحكمة الشرعية .

الباب السادس

فى الإجراءات التى تلى صدور الحكم

الفصل الثالث عشر

فى الاستئناف

مادة ١٦٩ - لا تسرى احكام هذا الفصل على الاقرارات والاحكام والاوامر التى تصدرها المحكمة الشرعية .

مادة ١٧٠ - يجوز لكل شخص لا يرضى بقرار او حكم او امر اولى او نهائى صدر عن محكمة ان يقدم لائحة استئناف ضد ذلك القرار او الحكم او الامر .

مادة ١٧١ - ١ - تقدم لائحة الاستئناف الى محكمة الاستئناف او بواسطة المحكمة الابتدائية التى اصدرت القرار او الحكم او الامر المستأنف خلال مدة خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره ، ويجب ان تكتب باللغة العربية ، ويشترط انه يجوز للرئيس ان يأمر لسبب وجيه بقبول لائحة الاستئناف حتى بعد انقضاء المدة المحددة فى هذه الفقرة .

٢ - اذا اعرب شخص عن رغبته فى الاستئناف ولم يكن له وكيل ، وجب على المحكمة التى اصدرت القرار المطلوب استئنافه ان تتخذ الاجراءات لكتابة اللائحة فى المدة المقررة بهذه المادة .

مادة ١٧٢ - ١ - اذا كان المستأنف فى السجن ، جاز له ان يقدم لائحة استئنافه او طلب المساعدة فى كتابتها الى مأمور السجن ، ويجب على مأمور السجن ان يرسل اللائحة او الطلب الى المحكمة التى اصدرت القرار او الحكم او الامر المستأنف والمطلوب استئنافه .

٢ - اذا كان المستأنف موقوفا ، جاز للرئيس او لمحكمة الاستئناف او المحكمة التى حكمت ان تطلق سراحه حتى نهاية الاستئناف بناء على تقديمه تعهدا او ضمانا آخر مما قد يأمر به الرئيس او تأمر به المحكمة

مادة ١٧٣ - يجب ان تكون لائحة الاستئناف مكتوبة ومتضمنة لاسباب الاستئناف موضحة باختصار على شكل نقاط مستقلة ومرفقة على التوالى دون اسهاب او تفصيل ، وان يرفق بها نسخ كافية منها لتبليغ المستأنف ضدهم .

مادة ١٧٤ - لدى ايداع لائحة الاستئناف فى قلم محكمة الاستئناف او قلم المحكمة الابتدائية التى اصدرت القرار او الحكم المستأنف ، واستيفاء الرسوم المقررة ، يقتضى على القلم المذكور ان يبلغ المستأنف ضدهم نسخا من لائحة الاستئناف ويشعرهم بأن لهم الحق فى تقديم لائحة جوابيه

على الاستئناف لمحكمة الاستئناف خلال سبعة ايام من تاريخ تبليغهم اللائحة ، ومن ثم يرفع القلم بالفور لائحة الاستئناف مع اوراق الدعوى المستأنفة وكافة مبرراتها لمحكمة الاستئناف .

مادة ١٧٥ - يجوز لمحكمة الاستئناف ما يلى : -

(أ) رد الاستئناف المقدم لها ، اذا رأت انه لا يوجد سبب كاف للتدخل فى حكم المحكمة الابتدائية .

(ب) او فى حالة استئناف قرار بالادانة :

١ - ان تنقض القرار والعقوبة وتبرىء المتهم او تطلق سراحه او تأمر بمحاكمته او اعادة محاكمته امام محكمة مختصة .

٢ - او تعدل القرار وتبقى العقوبة او تخفض العقوبة او تزيدها مع تعديل القرار او عدمه .

٣ - او تغيير نوع العقوبة مع تخفيضها او زيادتها او عدمه ومع تعديل القرار او عدمه .

(ج) فى حالة استئناف امر بالبراءة ، ان تنقض الامر وتأمر باجراء تحقيق اكثر او تأمر باعادة محاكمة المتهم او تدينه وتصدر حكمها عليه وفقا للقانون .

(د) فى حالة استئناف اى امر آخر ، ان تعدل او تنقض ذلك الامر او تستبدله بأمر آخر يبدو عادلا ومناسبا .

(هـ) فى حالة ما اذا رأت ان اسباب الاستئناف واهية ان تأمر بأن تبدأ مدة الحكم من تاريخ صدور قرار محكمة الاستئناف .

(و) ان تحيل اية مسألة تنشأ فى اية قضية الى المحكمة الشرعية للاستشارة .

مادة ١٧٦ - ١ - اذا رأت محكمة الاستئناف انه من الضرورى أخذ بينة اضافية جاز لها ان تأخذ تلك البينة بنفسها او ان تأمر المحكمة التى نظرت القضية بأخذها .

٢ - اذا أخذت المحكمة التى نظرت القضية البينة الاضافية تشرح عليها وترسلها الى محكمة الاستئناف .

٣ - يجب ان تؤخذ البينة بموجب هذه المادة بالطريقة ذاتها التى تؤخذ بها اثناء المحاكمة .

مادة ١٧٧ - اذا تعينت فى هذا الفصل والفصل الثانى عشر من هذا القانون فترة محدودة او سمح بها لاجراء فعل من تاريخ او حادث معين او بعده ، يستثنى من تلك الفترة ما يلى :

(أ) يوم التاريخ او وقوع الحادث .

(ب) الوقت اللازم للشخص الذى اعطيت اليه تلك الفترة للحصول على نسخة من الحكم او الامر المراد استئنافه .

(ج) الايام التى تغلق فيها محاكم الاقليم اذا وقعت فى نهاية الفترة .

الفصل الرابع عشر فى التنفيذ

مادة ١٧٨ - اذا حكم على شخص بالاعدام تصدر المحكمة او الرئيس امرا بوضعه فى السجن حتى تتم المصادقة على الحكم ، فاذا تمت المصادقة على الحكم او جرى تعديله تصدر المحكمة او الرئيس عند استلام امر عظمة الحاكم ، الامر اللازم لتنفيذ الحكم المصادق عليه او المعدل .

مادة ١٧٩ - اذا حكم على امرأة بالاعدام ووجدت انها حامل يجب على المحكمة ان تأمر بتأجيل تنفيذ الحكم وان ترفع المسألة حالا الى عظمة الحاكم .

مادة ١٨٠ - ١ - اذا حكم على متهم بالجلد لا يجوز تنفيذ هذه العقوبة الا بعد انقضاء عشرة ايام من تاريخ الحكم عدا يوم حكم و يوم التنفيذ او حتى تصادق محكمة الاستئناف على الحكم اذا كان قد استؤنف خلال هذه المدة ، كما يجب تنفيذه بأسرع ما يمكن عمليا بعد انقضاء هذه المدة .

٢ - اذا حكم على شخص بالجلد فقط ، جاز للمحكمة ان تسمح له بأن يقدم كفالة لتأمين حضوره من اجل تنفيذ الحكم فى الزمان والمكان اللذين تقررهما المحكمة .

٣ - تنفذ عقوبة الجلد بحضور طبيب حكومى وحضور مأمور السجن الذى تنفذ فيه .

مادة ١٨١ - لا تنفذ عقوبة الجلد الا بعد ان يقرر طبيب حكومى ان حالة فاعل الجرم تسمح بتنفيذها .

مادة ١٨٢ - اذا قرر طبيب حكومى اثناء الجلد او ظهر لمأمور السجن ان حالة فاعل الجرم لا تسمح بتنفيذ الباقي من العقوبة ، وجب ايقاف الجلد .

مادة ١٨٣ - اذا تعذر تنفيذ عقوبة الجلد كلياً او جزئياً ، يحجز فاعل الجرم حتى تعيد المحكمة التى اصدرت الحكم النظر فيه ، ويجوز للمحكمة المذكورة بحسب رأيها اسقاط العقوبة المذكورة او ما تبقى منها او استبدالها بعقوبة السجن لمدة لا تتجاوز اثنى عشر شهراً او الغرامة بمبلغ لا يتجاوز ١,٠٠٠ ريال بالاضافة الى اية عقوبة اخرى قد تكون قد فرضت عليه من اجل الجريمة ذاتها بشرط ان لا يتجاوز مجموع مدة السجن او الغرامة الحد الذى يمكن فرضه عليه قانونياً .

مادة ١٨٤ - اذا حكم بالحبس على شخص كان محكوماً عليه وفر من السجن ، ينفذ الحكم الاخير بعد ان يكون الشخص المذكور قد قضى فى السجن مدة اخرى تعادل ما بقى من مدة الحكم الاول عند فراره .

مادة ١٨٥ - اذا حكمت المحكمة على شخص بعد ادانته بارتكاب جريمة بأى الزام مدنى فيجوز لها أن تتخذ بحقه ما تراه من الاجراءات التنفيذية المعمول بها فى تنفيذ الاحكام الحقوقية .

الفصل الخامس عشر فى توقيف الاجراءات والعفو والايقاف والتخفيض والاستبدال فى الاحكام

مادة ١٨٦ - ١ - للحاكم ان يأمر بتوقيف اية اجراءات جزائية بوشرفها بمقتضى احكام هذا القانون ، وله فى اى وقت ان يلغى هذا الامر و يأمر ثانية بمتابعتها .

٢ - للحاكم فى اى وقت ان يمنح عفواً مطلقاً او مشروطاً لى شخص محكوم عليه .

مادة ١٨٧ - اذا حكم على شخص بعقوبة من اجل جريمة ، للحاكم فى اى وقت بدون شرط أو بناء على شروط يقبلها و ينفذها الشخص المحكوم عليه ان يوقف تنفيذ الحكم او يسقط كلياً او جزئياً العقوبة التى حكم بها على ذلك الشخص .

مادة ١٨٨ - للحاكم بدون رضاء الشخص المحكوم عليه ان يأمر باستبدال عقوبة الاعدام بأية عقوبة اخرى يميزها القانون او عقوبة الحبس بعقوبة الغرامة .

الباب السابع الاجراءات الخاصة الفصل السادس عشر

فى الاجراءات الخاصة ببعض الجرائم الماسة بالقضاء

مادة ١٨٩ - اذا ارتكبت احدى الجرائم المذكورة فى المادة ١٤٨ او ١٥٣ او ٢٦٥ (٢) من قانون العقوبات على مرأى من اية محكمة او فى حضورها جاز لها ان تأمر بحجز فاعل الجرم وان تشرع بالنظر فى الجريمة فى اى وقت قبل رفع الجلسة فى نفس اليوم وتحكم عليه بغرامة لا تتجاوز ٢٠٠ ريال وفى حالة عدم دفعها بالحسب مدة لا تتجاوز شهراً واحداً .

مادة ١٩٠ - اذا حكمت محكمة بمقتضى المادة ١٨٩ على فاعل الجرم بعقوبة بسبب تمنعه او تخلفه عن القيام بعمل مكلف بالقيام به قانونياً او بسبب اهانة مقصوده او تشويش مقصود ، جاز لها بحسب رأيها ان تفرج عنه او تسقط العقوبة اذا أذعن فاعل الجرم لامرها او لطلبها او قدم اعتذاراً مرضياً لها .

مادة ١٩١ - اذا امتنع شاهد بغير مبرر مشروع اداء اليمين

او التصريح المنصوص عليه في المادة ١٢٦ من هذا القانون او عن الاجابة على الاسئلة التي قد توجه اليه او امتنع شخص استدعى لابرار مستند او شيء امام محكمة جزائية عن ابراز اي مستند او شيء في حيازته او تحت تصرفه طلبت منه المحكمة ابرازه ولم يبد عذرا معقولا عن ذلك الامتناع ، جاز للمحكمة تحكم عليه بالحبس مدة لا تتجاوز سبعة ايام الا اذا رضى اثناء ذلك بأن يؤدي اليمين او التصريح او ان يستجوب ويحجب او يبرز المستند او الشيء . واذا اصر على امتناعه ، جاز تطبيق احكام المادة ١٨٩ عليه بغض النظر عن اية عقوبة كانت قد نفذت بحقه بمقتضى هذه المادة .

مادة ١٩٢ - بالرغم مما تقدم من احكام في هذا القانون ، يجوز لاي شخص حكمت عليه اية محكمة بمقتضى المادة ١٨٩ او ١٩١ ان يستأنف الى المحكمة التي تستأنف اليها احكام او اوامر المحكمة المذكورة .

الفصل السابع عشر في المعتوهين

مادة ١٩٣ - ١ - اذا وجد اثناء اي محاكمة سبب للاعتقاد بأن المتهم مختل العقل ولا يستطيع بالنتيجة الدفاع عن نفسه ، وجب تأجيل التحقيق او المحاكمة ، كما يجب على المحكمة ان تأمر بفحص المتهم بواسطة طبيب واحد او اكثر وهؤلاء يقدمون تقريرهم عن حالته العقلية الى المحكمة .

٢ - اذا ثبت اختلال عقل المتهم وجب تأجيل المحاكمة مرة اخرى . يثا يكون قد شفى المتهم الى حد يمكنه الدفاع من نفسه وفي خلال ذلك وبعد مراعاة أية انظمة عامة او خاصة او اوامر صدرت او تصدر عن الحاكم ، يجوز للمحكمة وضع المتهم تحت الحراسة للمدة التي تراها مناسبة .

٣ - يجوز ان تناط حراسة المتهم المختل العقل بأى من اقاربه او اصدقائه الذين يرضون بها اذا رأت المحكمة ان الظروف تسمح بذلك ومع مراعاة ما تقدم . وفي هذه الحالة يجوز للمحكمة ان استنسبت ذلك ان تأخذ ضمانا من القائمين بالحراسة باتخاذ العناية اللازمة بالمعتوه ومنعه من اذاء نفسه او غيره و باحضاره في الزمان والمكان اللذين تقررهما المحكمة من آن لآخر .

الباب الثامن

احكام اضافية

الفصل الثامن عشر

في الكفالة

مادة ١٩٤ - ١ - اذا احضر شخص متهم بجريمة يعاقب

عليها بالحبس مع الغرامة او بدونها لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات او بالغرامة فقط امام محكمة او قاضى وكان مستعدا في اى وقت وهو امامها او امامه لتقديم كفالة تراها المحكمة او القاضى كافية ، وجب اذ ذاك الافراج عنه بالكفالة الا اذا رأت المحكمة او القاضى ان الافراج عنه بالكفالة يلحق ضررا بالتحريات اللازمة عن الجريمة او يؤدي الى خوف حقيقى من فرار المتهم من وجه العدالة . على انه يجوز للمحكمة او القاضى ان استصوبت او استصوب ذلك بدلا من اخذ كفالة من الشخص المذكور الافراج عنه بناء على تقديمه تعهدا بدون كفالة بالحضور كما هو مقرر ادناه .

٢ - الاشخاص المتهمون بجريمة يعاقب عليها بالاعدام لا يفرج عنهم بالكفالة .

٣ - الاشخاص المتهمون بجريمة يعاقب عليها بالحبس مدة تتجاوز ثلاث سنوات لا يفرج عنهم عادة بالكفالة ، على انه يجوز للمحكمة او القاضى بناء على طلب المتهم المذكور الافراج عنه بالكفالة اذا اعتقدت او اعتقد بما يلي :

(أ) ان الافراج بالكفالة لا يلحق ضررا بالتحريات اللازمة عن الجريمة او يؤدي الى خوف حقيقى من فرار المتهم من وجه العدالة .

(ب) انه ليست هناك اسباب معقولة للاعتقاد بأن المتهم ارتكب الجريمة ، وانما توجد اسباب كافية لمتابعة التحرى عنها .

مادة ١٩٥ - يجوز لاية محكمة او قاضى في اية مرحلة تالية من اية اجراءات ان تأمر او يأمر بالقبض على الشخص الذى افرج عنه بمقتضى المادة السابقة من هذا الفصل وان تقرر او يقرر توقيفه .

مادة ١٩٦ - قبل الافراج عن اى شخص بمقتضى المادة ١٩٤ من هذا الفصل ، يجب عليه ان يقدم تعهدا بمبلغ من النقود تراه المحكمة او القاضى ، حسب مقتضى الحال ، كافيا ويشترط عليه في الحضور في الزمان والمكان المذكورين في التعهد واستمراره على هذا الحضور حتى يؤثر بخلاف ذلك من المحكمة او القاضى ، واذا افرج عنه بالكفالة وجب على الكفلاء ان يقدموا نفس التعهد او تعهدا او تعهدات اخرى يشترط فيها ما ذكر .

مادة ١٩٧ - ١ - حالما يقدم التعهد يفرج عن الشخص الذى اعطى التعهد لحضوره ، فان كان في السجن وجب على المحكمة او القاضى اللذين قبل اطلاق سراحه بالكفالة اصدار امر بالافراج عنه الى مأمور السجن ، الذى يجب عليه عند استلامه الامر اطلاق سراح الشخص المذكور .

٢ - لا تلزم هذه المادة او المادة ١٩٤ او ١٩٥ اطلاق سراح شخص محجوز من اجل مسألة اخرى غير المسألة التي قدم التعهد عنها .

الفصل التاسع عشر احكام عامة فى التعهدات

مادة ١٩٨ - اذا طلبت محكمة او طلب قاض او مدير مركز شرطة من شخص تقديم تعهد بالكفالة او بدونها جاز لها او له ان يأذن للشخص المذكور بأيداع مبلغ من النقود تراه او يراه مناسباً بدلاً من تقديم التعهد .

مادة ١٩٩ - اذا كان الشخص الذى طلب منه تقديم التعهد قاصراً ، فلا يقبل الا التعهد الذى يقدمه كفيل او كفلاء .

مادة ٢٠٠ - ١ - يعين مبلغ كل تعهد بعد مراعاة ظروف الحال ، ولا يجوز ان يكون فاحشاً .

٢ - اذا قبلت كفالة غير كافية بسبب الخطأ او الاحتيال او خلافه او اصبحت غير كافية بعد قبولها ، جاز للمحكمة او القاضى اصدار امر بالقبض على الشخص الذى اعطى الكفلاء التعهد بالنيابة عنه ، ومتى حضر جاز للمحكمة او القاضى ان تأمر بتقديم كفالة كافية ، فاذا عجز عن ذلك جاز لها او له اصدار الامر الذى يبدو عادلاً وموافقاً بالنسبة الى الظروف .

مادة ٢٠١ - ١ - يجوز لجميع الكفلاء الذين امضوا التعهد او لاي منهم ان يطلبوا فى اى وقت من المحكمة التى امرت بأخذ التعهد او من القاضى الذى امر بذلك حل التعهد كليه او بالنسبة الى الطالبين فقط .

٢ - عند تقديم مثل هذا الطلب ، تصدر المحكمة او القاضى امراً بالقبض على الشخص الذى اعطى التعهد بالنيابة عنه ، وعند حضوره تحل المحكمة او القاضى التعهد كليه او بالنسبة للطالبين فقط ، وتكلف الشخص المذكور بتقديم كفالة اخرى كافية ، فاذا عجز عن ذلك جاز لها او له اصدار الامر الذى يبدو عادلاً وموافقاً بالنسبة الى الظروف . ولا يبرأ الكفيل من الكفالة ما لم يحضر المكفول الى الجهة التى اصدرت امر القبض .

مادة ٢٠٢ - اذا مات كفيل امضى التعهد او اشهر افلاسه قبل الاخلال بالتعهد ، تبرأ تركته من جميع الالتزامات الناشئة عن التعهد ، غير أنه يجوز تكليف الشخص الذى اعطى الكفيل التعهد بالنيابة عنه بتقديم كفيل اخر وفى هذه الحالة

يجوز للمحكمة او القاضى اصدار امر بالقبض على الشخص المذكور وتكليفه عند حضوره بتقديم كفيل آخر ، فاذا عجز عن ذلك جاز لها او له اصدار الامر الذى يبدو عادلاً وموافقاً بالنسبة الى الظروف .

مادة ٢٠٣ - ١ - اذا ثبت للمحكمة بما يقنعها انه حصل اخلال بالتعهد ، جاز لها ان تطلب من اى شخص التزم بالتعهد ان يدفع القيمة المقررة فيه او ان يبين السبب الذى لا يلزمه بدفعها .

٢ - اذا لم يقدم سبب كاف ولم تدفع قيمة التعهد ، جاز للمحكمة ان تبادر الى تحصيلها من ذلك الشخص او من تركته اذا كان متوفياً بحجز وبيع امواله المنقولة او غير منقولة او بحجز اية ديون مستحقة له .

٣ - اذا لم تدفع قيمة التعهد ولم يمكن تحصيلها ، جاز للمحكمة التى اصدرت امر التحصيل ان تأمر بحبس الشخص الملزم بالتعهد لمدة لا تزيد على ستة اشهر .

٤ - يجوز للمحكمة بحسب رأيها اسقاط اى جزء من قيمة التعهد المذكورة وتنفيذ الدفع بالنسبة للجزء الاخر

مادة ٢٠٤ - اذا لم يحضر الشخص الذى التزم فى التعهد بالحضور امام محكمة او قاض ، جاز للمحكمة او القاضى اصدار امر بالقبض عليه .

الفصل العشرون فى التصرف بالمال

مادة ٢٠٥ - اذا ابرز امام محكمة جزائية فى اثناء اية محاكمة او تحقيق اى مال منقول او مستند يظهر انه قد ارتكبت جريمة بالنسبة اليه او انه استخدم فى ارتكاب اية جريمة ، جاز للمحكمة ان تصدر الامر الذى تراه موافقاً لحراسة ذلك المال الحراسة الملائمة ريثما تنتهى المحاكمة او التحقيق ، فان كان المال عرضة للتلف العاجل او الطبيعى ، جاز لها ان تأمر ببيعه او بالتصرف فيه بطريقة اخرى .

مادة ٢٠٦ - ١ - متى انتهت المحاكمة او التحقيق فى اية محكمة جزائية ، يجوز للمحكمة ان تصدر الامر الذى تراه مناسباً للتصرف بأى مال منقول او مستند ابرز امامها او كان فى حراستها او ظهر انه ارتكبت جريمة بالنسبة اليه او انه استخدم فى ارتكاب اية جريمة باتلافه او مصادرته او تسليمه الى الشخص الذى يبدو بأن له الحق فى حيازته او بخلاف ذلك .

٢ - اذا صدر امر بمقتضى هذه المادة فى قضية يجوز فيها الاستئناف ، فلا ينفذ ذلك الامر (الا اذا كان المال من

الحيوانات الداجنة او عرضة للتلف العاجل او الطبيعى) حتى يكون قد مضى ميعاد تقديم الاستئناف او حتى يكون قد فصل فى الاستئناف ان قدم بميعاده ، و يشترط بأنه يجوز للمحكمة فى اى حال ان تصدر امرا بموجب احكام الفقرة (١) بتسليم المال الى الشخص الذى يبدو بأن له الحق فى حيازته بناء على تقديمه تعهدا بالكفالة او بدونها بما يرضى المحكمة يتعهد فيه باعادة ذلك المال الى المحكمة اذا عدلت محكمة الاستئناف الامر الصادر بموجب هذه المادة او نقضته .

مادة ٢٠٧ - اذا ادين شخص بجرمة السرقة او استلام المال المسروق ، وثبت ان شخصا آخر اشترى المال المسروق منه وهو لا يعلم او لم يكن لديه سبب للاعتقاد بأن ذلك المال مسروق وكانت قد ضبطت نقود من الشخص المدان عند القبض عليه ، يجوز للمحكمة اذ ذاك عند طلب المشتري وارجاع المال المسروق الى الشخص الذى يبدو بأن له الحق فى حيازته ، ان تأمر بدفع مبلغ من تلك النقود الى المشتري لا يتجاوز الثمن الذى كان قد دفعه .

مادة ٢٠٨ - ١ - الحجز الذى يوقعه شرطى على مال اخذ بمقتضى المادة ٢٠ او ادعى او اشتبه بأنه مسروق او وجد فى ظروف تحمل على الاشتباه بارتكاب جريمة يجب ان يبلغ فورا الى محكمة او قاضى لاصدار الامر الذى تستصوبه او يستصوبه للتصرف بذلك المال او لتسليمه الى الشخص الذى يبدو بأن له الحق فى حيازته بالشروط (ان وجدت) التى تراها او يراها مناسبة او لحراسة ذلك المال وابرازه ان لم يكن العثور على الشخص الذى له الحق بحيازته .

٢ - اذا كان الشخص ذو الحق فى حيازة المال المذكور مجهولا ، يجوز للمحكمة او القاضى احتجازه و ينبنى فى هذه الحالة اصدار اعلان عام بالشكل الذى تراه المحكمة او يراه القاضى موافقا تبين فيه محتويات ذلك المال و يطلب فيه من اى شخص يدعى بحق فى المال الحضور امامها او امامه واثبات حقه فى خلال ستة اشهر من تاريخ ذلك الاعلان .

مادة ٢٠٩ - اذا لم يثبت احد خلال المدة المذكورة حقه فى ذلك المال وعجز الشخص الذى وجد المال فى حيازته عن اثبات تملكه له بصورة مشروعة ، يصبح المال اذ ذاك تحت تصرف الحكومة ويجوز بيعه بأمر المحكمة او الرئيس ، بشرط انه يجوز للمحكمة او الرئيس فى اى وقت خلال سنتين من تاريخ وصول المال الى حيازة الشرطة ان تأمر او يأمر بتسليم المال او ما تحصل من بيعه الى اى شخص يثبت حقه فيه بعد دفعه اية مصاريف تكبدتها الحكومة فى هذا السبيل .

مادة ٢١٠ - اذا كان الشخص ذو الحق فى حيازة المال المذكور مجهولا او غائبا وكان المال عرضه للتلف العاجل الطبيعى او رأت المحكمة التى بلغت عن حجزه او رأى القاضى ان بيع ذلك المال فى مصلحة صاحبه ، جاز لها او له فى اى وقت الامر ببيعه وتسرى اذ ذاك احكام المادتين ٢٠٨ و ٢٠٩ بقدر ما يتيسر ذلك عمليا على صافى الناتج من ذلك البيع .

الفصل الحادى والعشرون مسائل متفرقة

مادة ٢١١ - مع مراعاة اية تعليمات قد يصدرها الحاكم ، يجوز لاية محكمة جزائية ان استصوبت ذلك ان تأمر بأن تدفع الحكومة المصاريف المعقولة لاي شاهد حضر امامها من اجل اى تحقيق او محاكمة او اجراء آخر بمقتضى هذا القانون .

مادة ٢١٢ - اذا رغب شخص بمسه حكم او امر صادر عن محكمة جزائية بالحصول على نسخة من ذلك الحكم او الامر او جزء آخر من المحضر ، وجب اعطاؤه تلك النسخة اذا طلبها ووافقت المحكمة على طلبه ودفع رسما عنها كما يقرر من وقت الى آخر ، الا اذا أمرت المحكمة او الرئيس فى اية حالة ولسبب خاص اعطاءه النسخة مجانا .

مادة ٢١٣ - يجوز لاي شرطى حجز اى مال ادعى او اشتبه بأنه مسروق او وجد فى ظروف تحمل على الاشتباه فى ارتكاب جريمة ، ويجب عليه ان كان تابعا لمدير مركز شرطه ان يبلغه فى الحال عن ذلك الحجز .

مادة ٢١٤ - لا يجوز لموظف عمومى منوط به القيام بواجب فيما يتعلق ببيع اى مال بمقتضى هذا القانون ان يشتري ذلك المال او يزايد على شرائه .

مادة ٢١٥ - اذا ادين اى شخص اجنبى بجرمة وحكم عليه بالحبس فللمحكمة التى اصدرت الحكم او لمحكمة الاستئناف ان تقرر ابعاده من الاقليم بعد قضاء مدة الحبس المحكوم بها اذا رأت ان المصلحة العامة تقتضى بذلك . ولا ينفذ قرار الابعاد الا اذا اقترن بموافقة الحاكم .

مادة ٢١٦ - للحاكم من وقت الى آخر ان يضع او يعبدل او يلغى اية انظمة تقرر فيها الرسوم الواجب اداؤها عن اى شىء يجرى بمقتضى احكام هذا القانون .

صدر فى هذا اليوم ٢٤ من شهر مارس سنة ١٩٧١ م
الموافق لليوم ٢٦ من شهر محرم سنة ١٣٩١ هـ

الفهرس

قانون الإجراءات الجزائية لسنة ١٩٧١

المسأب الاول
احكام عامه

رقم المسأه

١ - ٣

الفصل الاول

- المقدمة

المسأب الثاني

القبض والاضطرار

٤ - ٢٢

الفصل الثاني

- القبض والاضطرار اللاحقة له

- في طرق الاضطرار :

٢٣-٢٨

١) الاضطرارية

٢٩-٣٥

ب) امر القبض

٣٦-٣٨

ج) الاعلان والضبط

٣٩-٤١

د) احكام اخرى في الاضطرار

- في الطرق المؤدية الى ابراز المستندات او البحث وغيرها
من الاشياء وطرق البحث عن الاشخاص المحجوزين بدون
حق والافراج عنهم :

الفصل الرابع

٤٢

١) التفتيش أثناء المطاردة

٤٣

ب) اضطرارية ابراز

ج) التفتيش عيوما واوامر احضار الاشخاص والافراج
عنهم

٤٤-٥٢

الباب الثالث

فسي منع الشرائع

٥٤-٦٥

الفصل الخامس

- في ضمان وحماية الامن والسلوك الحسن

الباب الرابع

تذريعات التسوية عن الجرائم

٦٦-٧٧

الفصل السادس

- في التحري عن الجرائم

الباب الخامس

فسي اجراءات المحاكمة

٧٨-٩٨

الفصل السابع

- في المحاكمات امام المحاكم

٩٩

- في المحاكمات المخصرة

١٠٠-١١٤

- في التهم

١١٥ و ١١٦

- في احكام البراءة او الادانة السابقة

- احكام عامة في التحقيقات والاحكامات والاجراءات

١١٧-١٥٩

التضامنية الاخرى والبيانات

١٦٠-١٦٨

- في الحكم وفي الاعتراض على الحكم الغيابي

الفصل الثاني عشر

قانون اتحادى رقم ١١ لسنة ١٩٧٣ فى شان
تنظيم العلاقات القضائية بين الامارات الاعضاء فى
الاتحاد (١)

(راجع قضاء)

تشريعات امارة ابو ظبى

بسم الله الرحمن الرحيم

مرسوم اميرى

رقم (٥٠) لسنة ١٩٧١ (١)

نحن زايد بن سلطان آل نهيان ، حاكم ابوظبى
بناء على مقتضيات المصلحة العامة •
رسمنا بما هو آت : -

مادة أولى - تعتبر جميع الاحكام والقرارات
الصادرة أو التى تصدر مستقبلا عن محاكم

حكومة صاحبة الجلالة ، مقبولة و نافذة وملزمة •
ويكون لها قوة الاحكام والقرارات الصادرة
عن محاكمنا •

مادة ثانية - ينفذ هذا المرسوم اعتبارا من
تاريخ صدوره •

صدر عنا فى ديواننا فى ابو ظبى

بتاريخ : ٢٨-١٠-١٩٧١

الموافق : ٩-٩-١٣٩١ هـ •

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٢ فى ١٩٧٣/٨/٢

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٢ فى ١٩٧٢/٤/٢٧ •

تشريعات امانة دبي

نحن راشد بن سعيد المكتوم حاكم امانة دبي ،
قد قررنا القانون التالي :-

قانون

بشأن الاحكام الصادرة من المحاكم البريطانية لسنة

١٩٧١ (١)

مادة ١ - القرارات والاحكام النهائية الصادرة من
المحاكم البريطانية في القضايا الداخلة في اختصاصها بمقتضى
المعاهدات والاتفاقيات اللاحقة لها بين امانة دبي والحكومة
البريطانية ، تكون بعد انتهاء ذلك الاختصاص مقبولة
كقرارات واحكام نافذة وملزمة ، و يكون لها نفس القوة والاثـر
كما لو انها صدرت عن محاكم امانة دبي .

مادة ٢ - لدى انتهاء اختصاص الحكومة البريطانية ،
يستمر المحكوم عليه الذى لا زال يقضى مدة حبسه بموجب
حكم صادر بحقه من قبل المحاكم البريطانية بموجب
اختصاصها المبين في المادة السابقة ، في قضاء تلك المدة كما لو
انه ادين وحكم عليه بالعقوبة من قبل محاكم امانة دبي .

و يشترط في ذلك ما يلى :-

مادة ٣ - اذا كان المحكوم عليه سالف الذكري يقضى مدة
حبسه المحكوم بها في مكان خارج امانة دبي ورأى حاكم دبي
انه من الانسب ان ينقل المحكوم عليه لامانة دبي لتنفيذ حكم
الحبس ، او ما بقى منه ، فيها ، فليسموه ان يأمر باتخاذ ما يلزم
من الخطوات لنقل ذلك الشخص الى المكان الذى يحدده سموه
في الامر وذلك بقصد تنفيذ ذلك الحكم او ما بقى منه حسب
ما يذكر في الامر . وليسموه ان يفوض أى شخص أو اشخاص
باستلام المحكوم عليه موضوع مثل ذلك الامر وبتوقيفه في سبيل
تنفيذ الامر .

(أ) لا يشدد على المحكوم عليه في الحكم والحبس ، في
أى حال ، اكثر مما كان سيتعرض له فيما لو بقى الاختصاص
للحكومة البريطانية .

(ب) ليس في احكام هذه المادة ما يؤثر على سلطة
حاكم امانة دبي في منح العفو او تخفيف العقوبة أو
استبدالها .

صدر في هذا اليوم ٢٧ من شهر اكتوبر سنة ١٩٧١ م

الموافق لهذا اليوم ٨ من شهر رمضان سنة ١٣٩١ هـ

إجراءات مدنيّة

تشريعات امارة ابو ظبي .

— قانون اجراءات المحاكم المدنية لسنة ١٩٧٠ .

اثبات وبيانات :

تشريعات امارة دبي :

— قانون البيّنات لسنة ١٩٧١ .

— قرار وزاري رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٢ بإنشاء جدول للخبراء المحاسبين والمراجعين أمام المحاكم .

خبرة امام المحاكم :

— قانون اتحادي رقم ٨ لسنة ١٩٧٤ في شأن تنظيم الخبرة أمام المحاكم .

علاقات قضائية :

— قانون اتحادي رقم ١١ لسنة ١٩٧٣ في شأن تنظيم العلاقات القضائية بين الامارات الاعضاء في الاتحاد .
(يراجع : قضاء)

— مرسوم أميري رقم ٥٠ لسنة ١٩٧١ يراجع اجراءات جنائية ، .

مرافعات :

تشريعات امارة دبي :

— مرسوم بشأن القضايا الحقوقية والجزائية المتعلقة بمعاملات التصرف بالأراضي في امارة دبي .

قانون اجراءات المحاكم المدنية لسنة ١٩٧٠ (١)

(قانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٠)

نحن زايد بن سلطان آل نهيان

نأمر باصدار القانون الآتى :

الفصل الاول

احكام عامة

١ - يسمى هذا القانون « قانون اجراءات المحاكم المدنية

لسنة ١٩٧٠ » .

٢ - تعريفات :

(١) فى هذا القانون ما لم يقتض السياق معنى آخر يكون للكلمات والتعابير الواردة فيه المعانى الآتية :

« ملك » تعنى المال الذى فى ملكية معينة .

« مال » تشمل أى شئ يمكن الاستيلاء عليه والتمتع به والتصرف فيه على وجه من الوجوه الناقلة للملكية .

(٢) الالفاظ الواردة فى هذا القانون ومستعملة فى قانون المحاكم يكون لها نفس المعنى المنصوص عنه فى ذلك القانون :

٣ - حق المحاكم الشرعية فى نظر القضايا المدنية :

(١) بالرغم مما نص عليه فى قانون المحاكم لسنة ١٩٦٨ فليس هنالك ما يمنع المحاكم الشرعية أن تنظر أى خلاف تراضى طرفاه على ذلك .

(٢) كل قضية فصل فيها بمقتضى البند السابق تعتبر كما لو كانت قضية شرعية تنسحب عليها القوانين والاعراف الصائدة بشأن القضايا التى تنظرها المحاكم الشرعية .

٤ - صلاحيات محاكم الاقليم :

لمحاكم الاقليم الصلاحيات المنصوص عنها فى قانون المحاكم لسنة ١٩٦٨ .

٥ - القانون الواجب التطبيق :

فى كل ما لم يشمل نص فى قوانين الاقليم على محاكم الاقليم أن تطبق ما يقتضيه العدل أو الضمير أو القواعد العامة للعدالة على أن تسترشد فى ذلك بفقهاء الشريعة الاسلامية .

٦ - مسائل الاحوال الشخصية فى القضايا المدنية :

(١) اذا طرأ موضوع ذو علاقة بالاحوال الشخصية اثناء نظر اية قضية امام محكمة غير محكمة الاحوال الشخصية فانه يجوز للمحكمة التى طرأ امامها مثل ذلك الموضوع :

(١) أن تؤجل جلساتها الى تاريخ يمكن اطراف القضية من

عرض الموضوع على محكمة مختصة بنظر الاحوال

الشخصية واستصدار حكم منها وعرضه على المحكمة ،

أو

(ب) أن تتولى هى تقديم الموضوع لمحكمة الاحوال الشخصية المختصة للفتوى .

(٢) أى حكم أو فتوى صادر وفق احكام البند السابق يعتبر جزءا

من ملف القضية .

(١) الجريدة الرسمية العدد الثاني ، ابريل ١٩٧٠ .

٧ - الدعوى بالتعويض بسبب ضرر المال أو النفس :

فى أى دعوى بالتعويض بسبب ضرر للمال أو النفس للمدعى أن يرفع الدعوى فى محكمة الدائرة التى وقع فيها الضرر أو فى محكمة الدائرة التى يقيم أو يعمل فيها المدعى عليه وقت الدعوى أو أى مدعى عليه اذا كان المدعى عليهم أكثر من شخص .

٨ - الدعاوى المتعلقة بالعقار :

فى الدعاوى المتعلقة بالعقار للمدعى أن يرفع دعواه فى محكمة الدائرة التى يوجد بها كل العقار أو فى أى محكمة أخرى يوجد بدائرتها أى جزء من العقار .

٩ - الدعاوى المتعلقة بالعقودات :

فى الدعاوى المتعلقة بالعقودات للمدعى أن يرفع الدعوى فى محكمة الدائرة :

(أ) التى تم العقد فيها ، أو

(ب) التى ينفذ فيها العقد أو ينتهى تنفيذه ، أو

(ج) التى يدين فيها أى مبلغ بموجب نصوص العقد ، أو

(د) التى يقيم أو يعمل فيها المدعى عليه وقت رفع الدعوى .

١٠ - الدعاوى ضد الاشخاص الاعتباريين :

يجوز أن ترفع الدعاوى ضد الاشخاص الاعتباريين فى محكمة الدائرة التى بها المكتب الرئيسى أو فى أى دائرة أخرى بها مكتب فرعى لمثل ذلك الشخص .

١١ - رفع الدعوى امام أكثر من محكمة :

اذا كان بالإمكان رفع أى دعوى امام أكثر من محكمة فانه يجوز للمدعى عليه أن يطلب من المحكمة التى رفعت امامها الدعوى احوالها للمحكمة الأخرى ويجوز للمحكمة التى قدم لها الطلب أن ترفضه .

١٢ - سلطة رئيس القضاء فى احوالة القضايا :

بالرغم مما جاء فى هذا القانون فانه يجوز لرئيس القضاء أن يحيل نظر أية قضية من محكمة الى محكمة أخرى اذا كان ذلك فى رايه فى مصلحة العدالة .

١٣ - القضايا التى تنظرها قضاة سابقون :

أى قاض ينظر قضية سبق لقاض آخر أن بدأ النظر فيها يجوز له أن يستمر من حيث انتهى سلفه أو أن يبدأ سماع القضية من جديد .

١٤ - حجب الدعوى التى نظر فيها :

من غير الاضرار بسلطات محكمة الاستئناف لا يجوز لاية محكمة النظر فى أية قضية أو موضوع تنظره محكمة أخرى من محاكم الاقليم أو سبق لمحكمة أخرى من محاكم الاقليم أن قررت فيه بين نفس الطرفين أو بين اطراف أخرى انحدر عنها حق الدعوى لاطراف الدعوى الاخيرة .

١٥ - الاحكام الاجنبية :

ما لم تقرر المحكمة العكس فان أى حكم صادر من محكمة اجنبية وموثق توثيقا صحيحا يفترض فيه أنه حكم صحيح وملزم لطرفيه .

١٦ - طلب تنفيذ الاحكام الاجنبية :

(١) كل شخص صدر لصالحه حكم من محكمة اجنبية ضد شخص مقيم فى الاقليم أو له فيه أية املاك ، يجوز له أن يطلب من

محاكم الاقليم تنفيذ ذلك الحكم .

(٢) لا يجوز لمحاكم الاقليم ان تقبل اية اجراءات منشأة بمقتضى البند السابق ما لم تكن المعاملة التى توليها محاكم البلد الاجنبى لاحكام محاكم الاقليم هى نفس المعاملة التى يطلب لمحاكم الاقليم ان توليها لاحكام ذلك البلد الاجنبى .

(٣) كل الاجراءات لتنفيذ احكام المحاكم الاجنبية تعتبر كما لو كانت اجراءات لتنفيذ احكام محاكم الاقليم وتنسحب عليها قوانين الاقليم الخاصة بذلك .

١٧- قبول الاحكام الاجنبية :

نيس فى المادتين السابقتين ما يلزم محاكم الاقليم بقبول اى حكم من

محكمة اجنبية اذا كان مثل ذلك الحكم :

(١) وفقا لقانون البلد الذى صدر فيه :

اولا : صادرا من محكمة غير ذات اختصاص ، او

ثانيا : لم يكتسب الصورة القطعية .

(ب) قد حصل عليه عن طريق الغش ، او

(ج) قد خالف القواعد العامة للمعدل او المثل السائدة فى قوانين الاقليم ، او

(د) بشأن اى دعوى فى قبولها مخالفة لاي تشريع سارى المفعول فى الاقليم .

الفصل الثانى

رفع الدعوى

١٨- رفع الدعوى :

(١) ترفع الدعوى بكتاب يشتمل على :

(١) اسم المحكمة التى ترفع الدعوى امامها .

(ب) اسم المدعى وعنوانه .

(ج) اسم المدعى عليه وعنوانه ما كان ذلك ممكنا .

(د) اذا كان المدعى او المدعى عليه قاصرا او غير كامل

الاهلية ، مختصر للحقائق الدالة على ذلك .

(هـ) مختصر للوقائع التى تستند عليها الدعوى وتاريخ

حدوثها .

(و) الاسباب التى تبرر صلاحية المحكمة لنظر الدعوى .

(ز) التمويض او الحكم او الامر الذى يطلب الى المحكمة

اصداره .

(حـ) اذا كان المدعى قد اسقط جزءا من دعواه فمقدار الجزء

الذى اسقطه .

(٢) يجوز للمحكمة ان لم تقدم لها الدعوى على الوجه المبين فى

الفقرة السابقة ان تعيدها لمصاحبها لتعديلها او ان تباشر

تعديلها بنفسها .

١٩- رفض الدعوى :

(١) يجوز للمحكمة بعد الاطلاع على عريضة الدعوى او بعد

مناقشة المدعى اذا دعا الحال ان ترفض الدعوى :

(١) ان كانت وقائع الدعوى لا تكشف عن مبرر للشكوى ، او

(ب) ان كان من رايها انها لا تملك الصلاحية لنظر الدعوى .

(٢) على المحكمة ان تسجل اسبابها لرفض اية دعوى .

٢٠- قبول الدعوى :

اذا قبلت المحكمة الدعوى سواء بتعديل او بغير تعديل فعليها ان تعلن المدعى عليه بكتاب يعرف فى ما بعد بالاستدعاء تأمره فىه بالمثول امامها فى ساعة وتاريخ تحددهما لذلك للاجابة على الدعوى .

٢١- تسليم الاستدعاء :

كتاب الاستدعاء يكون مختوما بختم المحكمة ويسلم للمدعى عليه او لوكيله المفوض ما امكن ذلك .

٢٢- تسليم الاستدعاء لأكثر من شخص :

اذا كان المدعى عليهم أكثر من شخص تسلم صور من الاستدعاء لهم جميعا او لاي وكيل او وكلاء مفوضين عنهم ما امكن ذلك .

٢٣- تسليم الاستدعاء اذا تعذر العثور على المستدعى :

اذا لم يمكن العثور على المدعى عليه او لم يكن له وكيل مفوض يسلم الاستدعاء الى اى ذكر بالغ من اعضاء أسرته .

٢٤- تسليم الاستدعاء بشأن عقار مملوك على الشيوع :

اذا كان الاستدعاء بشأن عقار مملوك على الشيوع يسلم لاي من المالكين .

٢٥- ارسال الاستدعاء عن طريق البريد او اى طريق آخر :

اذا كان المدعى عليه خارج الاقليم ولم يكن له داخل الاقليم وكيل مفوض ليستلم الاستدعاء فيرسل اليه الاستدعاء بالبريد بمنشور المكان الذى يعمل او يقيم فيه او باى طريق آخر تقرره المحكمة .

٢٦- الامر بتبليغ الاستدعاء :

(١) اذا اقتنعت المحكمة بأن المدعى عليه يتفادى استلام الاستدعاء

او ان الاسلوب المقرر فى المواد السابقة لا يكفى لتبليغه

الاستدعاء فيجوز لها ان تأمر بتبليغ الاستدعاء :

(١) بتعليق صورة منه فى لوحة اعلانات المحكمة وعلى باب

المكان الذى يقيم فيه المدعى عليه او على باب اخر مكان

اقام فيه ، او

(ب) بنشره فى الجريدة او اية صحيفة ، او

(جـ) باى طريق آخر تراه .

(٢) اى استدعاء ابلى بالطريقة المنصوص عنها فى البند السابق

يعتبر كما لو ابلى للمدعى عليه شخصا .

الفصل الثالث

سماع الدعوى

٢٧- شطب الدعوى اذا تخلف الطرفان :

(١) اذا تخلف الطرفان عن الظهور امام المحكمة فى اليوم المحدد

لنظر الدعوى فعلى المحكمة ان تشطب الدعوى .

(٢) ليس فى هذه المادة ما يمنع المدعى ان يرفع دعوى جديدة بنفس

الوقائع او ما يمنع المحكمة ان تعيد فتح اى دعوى أمـرت

بشطبها اذا قدم المدعى طلبا للمحكمة باعادة فتح مثل تلك

الدعوى فى خلال ثلاثين يوما من تاريخ شطبها واقتنعت

المحكمة بوجاهة الاسباب التى ادت الى تخلف المدعى عن

الحضور فى اليوم الذى سبق تحديده للنظر فى الدعوى .

٢٨- سماع الدعوى فى غياب المدعى عليه :

(١) فى التاريخ المحدد لسماع الدعوى :

(١) اذا حضر المدعى وحده واقتنعت المحكمة بأن المدعى عليه قد أعلن فعلى المحكمة ان تسمع الدعوى فى غياب المدعى عليه .

(ب) اذا حضر المدعى وحده واقتنعت المحكمة بأن المدعى عليه لم يعلن فعلى المحكمة ان تأمر باعادة اعلان المدعى عليه فى تاريخ تحدده .

(ج) اذا حضر المدعى وحده واقتنعت المحكمة بأن المدعى عليه رغم اعلانه لم يكن لديه الزمن الكافى للحضور فعلى المحكمة ان تؤجل الدعوى لتاريخ يمكن المدعى عليه من الحضور .

(٢) اذا تخلف المدعى عليه المعلن عن الحضور واجلت الدعوى لتاريخ لاحق حضر فيه المدعى عليه وابدى اسبابا لتخلفه عن الحضور فى الجلسة السابقة وقبلت المحكمة تلك الاسباب فيجوز للمحكمة ان تسمح له بمباشرة الدعوى عن نفسه وذلك بعد تفريجه اية مصاريف باية شروط اخرى تراها .

٢٩- سماع الدعوى فى حضور المدعى عليه وحده :

فى التاريخ المحدد لسماع الدعوى اذا حضر المدعى عليه وحده فعلى (١) اذا انكر المدعى عليه الدعوى ان تشطبها .

(ب) اذا اعترف المدعى عليه بالدعوى او باى جزء منها ان تصدر حكمها بما اعترف به وتشطب ما لم يشمل اعترافه .

٣٠- سماع الدعوى اذا كان المدعى اكثر من شخص :

اذا كان المدعى اكثر من شخص وتخلف منهم واحد او اكثر عن الحضور فى الميعاد المحدد لسماع الدعوى ، فيجوز للمحكمة بطلب الحاضرين من المدعين او اى منهم ان تستمر فى سماع الدعوى كما لو كان كل المدعين حاضرين او ان تصدر اى امر تراه مناسباً .

٣١- سماع الدعوى فى غياب المدعى عليهم :

اذا كان المدعى عليهم اكثر من شخص وتخلف منهم واحد او اكثر فعلى المحكمة ان تستمر فى سماع الدعوى وان تصدر حين تنطق بحكمها اى امر تراه مناسباً بشأن المدعى عليهم المتخلفين . على انه لا يجوز الحكم على مدعى عليه غائب ما لم يكن قد أعلن وفق احكام هذا القانون .

٣٢- شطب دعوى المدعى :

(١) لا يجوز لادع مدع شطبت دعواه او اى جزء منها وفق احكام المادة (٢٩) من هذا القانون ان يرفع دعوى جديدة بنفس الوقائع ولكن يجوز له فى ظرف اسبوعين من تاريخ امر الشطب ان يقدم طلباً للمحكمة لالغاء ذلك الامر وسماع دعواه .

(٢) اذا اقتنعت المحكمة بمبررات الطلب المقدم وفق احكام البند السابق فعليها ان تلغى امر الشطب ولها ان تفرم مقدم الطلب اية مصاريف او ان تشترط اى شروط اخرى .

٣٢- الحكم الغيابى :

(١) اى مدعى عليه صدر ضده حكم فى غيابه يجوز له ان يتقدم للمحكمة بطلب لرد الحكم الصادر ضده .

(٢) الطلب لرد الحكم يقدم فى خلال اسبوعين او فى خلال اية مدة اقل من ذلك تقررها المحكمة على ان يحسب ذلك من تاريخ

بداية اية اجراءات لتنفيذ الحكم .

(٣) اذا اقتنعت المحكمة بمبررات طلب رد الحكم فيجوز لها ان ترد الحكم بعد تفريم الطالب مصاريف الدعوى او بعد ان يدفع لخزينة المحكمة المبلغ المحكوم به ضده او باية شروط اخرى تراها المحكمة .

(٤) اذا ردت المحكمة الحكم كما هو مقرر فى هذا القانون فعليها ان تحدد يوماً لسماع الدعوى .

٣٤- الغاء امر الشطب :

لا يجوز اصدار اى امر بشأن اى طلب مقدم وفق احكام المادة (٢٢) او (٢٢) قبل تبليغ الطرف الآخر بذلك الطلب .

٣٥- حق المحكمة فى الاستمرار فى نظر الدعوى :

يجوز للمحكمة ان تسيّر فى اية دعوى وفق احكام هذا القانون اذا تخلف احد اطرافها بالرغم عن اعلانه عن الحضور بشخصه او بواسطة وكيل معتمد وفشل فى تقديم مبرر مقبول لتخلفه .

٣٦- تحديد نقاط النزاع :

(١) حتى تتمكن المحكمة من تحديد الموضوع او المراضيع المطلوب منها الحكم فيها عليها ان تحدد نقاط النزاع بين الطرفين سواء اكانت تلك النقاط متصلة بوقائع مادية او بمسائل قانونية .

(٢) تحديد نقاط النزاع يشمل كذلك تحديد النقاط التى تتفق عليها الاطراف ويجوز ان تكون :

(١) بالرجوع الى كتاب الدعوى والرد المكتوب عليه - اذا وجد - او بمسألة اطراف الدعوى أمام المحكمة .

(ب) فى الجلسة الاولى المحددة لظهور الاطراف او فى جلسة لاحقة تؤجل اليها الدعوى .

(٢) يجوز للمحكمة حين تحديد نقاط النزاع ان تطلب معرفة نوع البيانات التى ينوى الاطراف ابرازها لبرهان تلك النقاط وعليها فى مثل هذه الحالة ان تدون مذكرة بذلك .

(٤) ليس فى هذه المادة ما يمنع المحكمة من ان تغير قبل النطق بالحكم اية نقاط حددتها سواء اكان ذلك بالحذف او بالاضافة او بهما معا وباية شروط تراها مناسبة .

٣٧- الفصل فى المسائل القانونية :

اذا اشتملت نقاط النزاع على مسائل قانونية ووقائع مادية وكان من رأى المحكمة ان الفصل فى المسائل القانونية سيحسم كل النزاع بين الطرفين او بعضه فللمحكمة ان تؤجل نظر الوقائع المادية الى ما بعد نظر المسائل القانونية واصدار قرار بشأنها .

٣٨- سماع الدعوى او تاجيلها بعد تحديد نقاط النزاع :

اذا حددت المحكمة نقاط النزاع على الوجه المبين فى هذا القانون فيجوز لها :

(١) ان تبدأ سماع الدعوى فى نفس الوقت او تؤجل ذلك لادع ميعاد لاحق تحدده لهذا الغرض .

(ب) ان تحيل اية نقطة نزاع لرأى خبير او اكثر .

(ج) ان تسمح لادع خبير ترى ضرورة معاونته لتقرير اية نقطة نزاع بان يجلس مع المحكمة .

٣٩- سلطة المحكمة فى استدعاء الاشخاص وابرار الوثائق :

مع مراعاة ما قد يقرر من قواعد أو شروط يجوز للمحكمة التي تسمع الدعوى - اما من نفسها أو بطلب من الاطراف :

(١) أن تستدعى أى شخص للمثول امامها للدلاء بأية بينة أو لإبراز أية وثيقة أو أى شيء مطلوب إبرازه كبينة .

(ب) أن تصدر أية أوامر تراها مناسبة بشأن تبادل الاسئلة والاعترافات كتابية بين الاطراف أو بشأن اطلاع الاطراف على أية وثائق أو إبرازها للمحكمة أو بشأن أى امر متصل بهذه المسائل .

٤٠- مخالفة أو تعمد تفادى استلام امر الاستدعاء :

(١) كل شخص بغير عذر مقبول خالف أى استدعاء صدر اليه وفق احكام المادة ٢٩ (١) أو تعمد أن يتفادى استلامه يجوز للمحكمة :

(١) أن تأمر بالقبض عليه .

(ب) أن تأمر بالحجز على املاكه أو أى جزء منها اذا كان لديها من الاسباب ما يقتنعها بعدم امكان تنفيذ امر القبض .

(٢) الحجز على الاملاك يتم وفق نصوص هذا القانون كما لو كان حجزاً لتنفيذ حكم .

(٣) يجوز للمحكمة اذا اقتضى الحال أن تبيع كل أو بعض الاملاك المحجوز عليها سداداً لاية غرامة قد تفرضها لمخالفة أى شخص لامر استدعائه أو لتفريه من استلام ذلك الامر على الا تتعدى مثل تلك الغرامة المائة دينار .

(٤) ليس فى هذه المادة ما يمنع المحاكمة لى عمل يمكن أن يعتبر اساءة محكمة .

٤١- سماع بينات الاطراف وشهودهم :

فى غير ما نص عليه فى هذا القانون فان بينات الاطراف وشهودهم تسمع منهم علناً وامام المحكمة .

٤٢- حلف الشهود للميمين :

على الشهود الذين يدلون ببينات امام المحكمة أن يقسموا الا يقولوا الا الحق أو أن يملنوا بما يرضى المحكمة انهم لا يقولون الا الحق .

٤٣- سؤال الاطراف للشهود :

يجوز لاي طرف أن يتوجه لشاهده بأى سؤال من شأنه أن يخدم قضيته وللطرف الآخر أن يتوجه بعد ذلك لمثل هذا الشاهد بسؤال من شأنه أن يقلل قيمة أو وزن أية اجابة ابداءها أو يشكك فى تلك الاجابة .

٤٤- حق الاطراف فى استجواب الشهود :

كل شاهد توجه اليه غير الطرف الذى استدعاه بأى سؤال يجوز للطرف الذى استدعاه أن يتوجه اليه بسؤال من شأنه أن يشرح أو يبين أية اجابة ادلى بها ذلك الشاهد للطرف الآخر .

٤٥- سلطة المحكمة بالسماح بالاسئلة :

ليس فى هذا القانون ما يمنع المحكمة الا تسمح بأى سؤال أو اجابة اذا كان فى رايها أن مثل ذلك السؤال أو تلك الاجابة تخالف قواعد البينات أو أن السؤال كيدى أو ليس له علاقة بموضوع الدعوى أو من شأنه أن يجرم المجيب .

٤٦- حق المحكمة فى توجيه الاسئلة :

يجوز للمحكمة أن توجه أى سؤال تراه لاي شخص يدلى بشهادة امامها كما يجوز لها أن تعيد أو تسمح باعادة استدعاء وسؤال أى شامد ادلى بشهادته اذا كان فى رايها أن فى ذلك تحقيقاً للمعدالة .

٤٧- اجابة الشهود تكون فى حدود علمهم :

ما لم ترفض المحكمة السؤال فعلى الشهود أن يجيبوا فى حدود علمهم على أى سؤال وجه اليهم .

٤٨- تدوين اقوال الشهود :

من مراعاة قواعد البينات على المحكمة أن تدون اقوال الشهود التى يدلون بها وفق احكام هذا القانون اذا كان فى رايها أن تلك الاقوال تفيد الحكم فى القضية التى تنظرها .

٤٩- معاينة الاملاك المتنازع عليها :

يجوز للمحكمة فى أية مرحلة من مراحل نظر القضية وقبل النطق بحكمها أن تعين أى ملك متنازع عليه .

٥٠- رفض الاجابة بغير سبب معقول :

كل شخص يكون طرفاً لنزاع امام المحكمة يرفض بغير مبرر معقول أن يجيب على اسئلة المحكمة أو أن يبرز أية وثيقة فى حوزته امرت المحكمة بإبرازها يجوز للمحكمة أن تحكم ضده أو تصدر بشأنه أى امر تراه مناسباً .

الفصل الرابع

الحكم

٥١- الحكم :

بعد الفراغ من سماع قضيتى المدعى عليه على المحكمة أن تصدر حكمها اما فى نفس الجلسة أو فى جلسة لاحقة تحددها لهذا الغرض .

٥٢- محتويات الحكم :

الحكم الذى تصدره المحكمة يجب أن يشتمل على :

(١) نقاط النزاع بين الاطراف .

(ب) حكم المحكمة بصدد كل من تلك النقاط .

(ج) اسباب حكم المحكمة .

(د) تاريخ صدور حكم المحكمة .

٥٣- صدور الحكم كتابية :

كل حكم صادر عن محكمة يكون كتابية وموقعاً عليه من المحكمة التى أصدرته .

٥٤- صدور الحكم بمرسوم :

كل حكم صادر على الوجه السابق يتبع بمرسوم بنفس تاريخ الحكم ويحتوى على :

(١) رقم القضية واسماء الاطراف وارصافهم اذا كانت معروفة .

(ب) التعويض الواجب دفعه أو الامر الواجب تنفيذه لحل خلاف الاطراف .

(ج) مصاريف الدعوى الواجب دفعها .

٥٥- التعويض الواجب دفعه فى امر تسليم عقار منقول :

اذا اشتمل المرسوم على امر تسليم عقار منقول فعلى المحكمة أن تحدد فى المرسوم التعويض الواجب دفعه اذا لم يمكن تنفيذ امر تسليم ذلك العقار .

٥٦- المرسوم بتحويل ملكية عقار :

إذا اشتمل المرسوم على أمر بتحويل ملكية عقار مسجل باسم أى شخص أو بتحويل ملكية جزء من مثل ذلك العقار فعلى المحكمة أن تحدد الطريق الواجب اتباعه لتنفيذ أمرها .

٥٧- المرسوم الابتدائى :

(١) يجوز أن يسبق المرسوم الاخير مرسوم ابتدائى بشأن أية حسابات أو تحقيق أو تدقيق ترى المحكمة ضرورته للفصل فى النزاع المعروض عليها .

(٢) المرسوم الابتدائى يجوز أن يكون فى أى مرحلة قبل صدور

المرسوم الاخير .

٥٨- إمكان تقسيط المبلغ المحكوم به :

(١) بالرغم مما قد يكون عليه اتفاق الاطراف فانه يجوز للمحكمة التى تصدر مرسومًا بشأن أى مبلغ من المال أن تأمر بتأجيل دفع المبلغ أو بدفعه على أقساط .

(٢) كل أمر صادر وفق أحكام البند السابق يجوز أن يحدد فائدة على المبلغ الذى صدر الأمر بشأنه .

٥٩- تأجيل أمر الدفع بالنسبة للمبلغ المحكوم به :

يجوز للمحكمة بطلب من المحكوم عليه أن تأمر بتأجيل دفع المبلغ المحكوم به أو تأمر بدفعه على أقساط كما يجوز لها أن تشترط أى شروط حول الفائدة المستحقة على مثل هذا المبلغ أو حول أية ضمانات مقبولة لسداده كما هو محدد فى أمر المحكمة .

٦٠- طلب تنفيذ حكم المحكمة :

ما لم يقرر أمر المحكمة غير ذلك فانه يجوز لكل محكوم له أن يطلب تنفيذ حكم المحكمة بالنسبة لكل باقى المبلغ المستحق اذا فشل المحكوم عليه بتقسيط مبلغ وفق أحكام هذا القانون فى سداد أى قسط مستحق .

٦١- حق المحكمة فى تحديد سعر الفائدة :

يجوز للمحكمة أن تحدد فائدة على مبلغ محكوم به وفق نصوص هذا القانون أن تأمر باحتساب الفائدة من تاريخ استحقاق المبلغ أو من أى تاريخ لاحق له الى تاريخ السداد أو أى تاريخ سابق له كما يجوز لها كذلك أن تحتسب فائدة على مصاريف الدعوى أو أى جزء منها .

٦٢- عدم زيادة سعر الفائدة :

(١) لا يجوز أن يزيد سعر الفائدة التى تحددها المحكمة عن السعر الذى اتفق عليه الاطراف أو تعاملوا به فى أى مرحلة قبل رفع الدعوى .

(٢) اذا لم تتفق الاطراف على سعر للفائدة فللمحكمة أن تحدد سعرا لذلك على الا يزيد عن ١٢ بالمائة فى المعاملات التجارية و ٩ بالمائة فى المعاملات غير التجارية .

٦٣- رفض الدعوى بطلب الفائدة عن مبلغ محكوم به :

لا يجوز قبول الدعوى بطلب الفائدة عن مبلغ محكوم به اذا أهمل قرار المحكمة أى أمر بشأن الفائدة .

الفصل الخامس**الحق فى التقاضى****٦٤- عدم سقوط الدعوى :**

لا تسقط الدعوى ب وفاة المدعى أو المدعى عليه .

٦٥- ضم الورثة كطرف للدعوى :

إذا توفى أحد اطراف الدعوى فيجوز لورثته أن يطلبوا ضمهم كطرف للدعوى كما يجوز للطرف الآخر أن يطالب بضم الورثة كذلك .

٦٦- سلطة المحكمة فى إسقاط الدعوى :

(١) لا تسقط الدعوى بسبب إفلاس المدعى .

(٢) بالرغم من أحكام البند السابق فانه يجوز للمحكمة أن تسقط الدعوى اذا أهمل الحارس على أموال مثل ذلك المدعى أو رفض .

(١) السير فى الدعوى لمصلحة الدائنين ، أو

(ب) تقديم أية ضمانات طلبتها المحكمة لسداد مصاريف الدعوى .

(٣) اذا قررت المحكمة إسقاط الدعوى فانه يجوز للمدعى عليه أن يطلب من المحكمة الحكم له بالمصاريف التى تكلفها فى الدفاع عن القضية .

(٤) المصاريف المحكوم بها وفق أحكام البند السابق تعتبر دينًا كغيرها من الديون الاخرى التى على المفلس .

(٥) ليس فى هذه المادة ما يمنع المحكمة من شطب أمرها بإسقاط الدعوى اذا اقتنعت فى أى طلب مقدم بذلك من الحارس بوجاهة الاسباب التى حالت بينه وبين السير فى الدعوى أو تقديم الضمانات التى طلبتها المحكمة على الوجه المبين فى هذه المادة .

الفصل السادس**الانتداب والتكليف****٦٧- حق المحكمة فى الانتداب :**

مع مراعاة ما قد يقرر من شروط يجوز للمحكمة أن تنتدب أو شخص :

(١) لاستجواب أى شخص آخر .

(ب) لاجراء أية تحريات أو تقديرات محلية .

(ج) لضبط أية حسابات أو لتدقيقها .

(د) لتقسيم أى ملك .

٦٨- الاستجواب :

(١) اذا كان الشخص المراد استجوابه يسكن أو يعمل أو يتواجد فى دائرة محكمة اخرى فيجوز للمحكمة أن تطلب من المحكمة التى يتواجد فى دائرتها مثل ذلك الشخص أن تقوم باستجوابه .

(٢) على كل محكمة تنتدب على الوجه المبين فى البند السابق أن تستجوب بنفسها أو تأمر باستجواب مثل ذلك الشخص وأن تبعث بنتيجة ذلك الى المحكمة التى صدر عنها الانتداب أو الى أى جهة اخرى تحددها مثل تلك المحكمة .

٦٩- الانتداب الصادر من محكمة بلد صديق :

الإحكام والشروط المقررة وفق هذا القانون بشأن أى انتداب صادر وفق أحكامه تسرى على كل انتداب صادر من محكمة ذات اختصاص فى أى بلد يقرر الحاكم أنه بلد صديق .

٧٠- الدعوى باسم أو ضد القاصر أو المجنون :

الدعوى باسم أو ضد القاصر أو المجنون أو الشخص الذى عليه

حراسة قضائية يباشرها الحارس أو الوصي على مثل ذلك الشخص على أنه يجوز للمحكمة أن تضم كذلك القاصر أو الشخص الذي عليه الحراسة القضائية .

٧١- تعيين الوصي :

(١) إذا لم يكن لاي قاصر مسلم أو لاي مجنون مسلم وصي معين فعلى المحكمة أن تطلب من محكمة الاحوال الشخصية تعيين مثل ذلك الوصي .

(٢) يجوز للمحكمة أن تعين الوصي في الحالات التي لا تشملها احكام البند السابق .

(٣) ليس في هذه المادة ما يمنع المحكمة :

(١) أن ترفض للوصي :

(أولاً) أن يباشر الدموى من القاصر أو المجنون .
(ثانياً) أن يعقد اى صلح باسم القاصر أو المجنون .

إذا كان لديها من الاسباب ما يبرر اعتقادها بتقصير الوصي في حماية حقوق الوصي عليه .

(ب) مع مراعاة الاحكام الاخرى في هذه المادة - أن تعين وصيا آخر .

الفصل السابع

الدعوى في مال ليس للمدعى مصلحة فيه

٧٢- دعوى أكثر من شخص لمال في حيازة شخص آخر :

(١) كل شخص في حيازته مال لا يدعى فيه حقاً أو مصلحة عدا اتمابه ومصروفاته ويدعى ذلك المال أو يدعى الحق فيه أكثر من شخص آخر ، يجوز له أن يرفع دعوى ضد الاطراف التي تدعى في ذلك المال لتحديد المحكمة اى تلك الاطراف هو صاحب الحق .

(٢) لا يجوز أن ترفع دعوى على الوجه المبين في البند السابق اذا كانت هنالك قضية مرفوعة بشأن نفس المال يمكن أن يحدد الحكم فيها الحقوق التي يراد تحديدها بمثل تلك الدعوى .

الفصل الثامن

الاجراء الاحتياطي

٧٣- الاجراء الاحتياطي :

(١) اى مدع تزيد قيمة التعويض الذي يطالب به عن عشرة دنانير يجوز له في اى طور من اطوار الدعوى أن يطلب من المحكمة أن تتخذ ضد المدعى عليه اى اجراء احتياطي ترى ضرورته :
(١) اذا كان المدعى عليه لا يقيم في الاقليم بشكل مستمر أو بخشى اختفاؤه أو هروبه قبل سماع الدعوى ، أو
(ب) اذا شرع المدعى عليه في التخلّص من املاكه أو من جزء منها بحيث يستهدف تعطيل اى حكم قد يصدر ضده أو بحيث يمكن أن يعطل مثل ذلك الحكم .

(٢) مع ملاحظة اى تعديل يقتضيه الحال على المحكمة .

(١) اذا تبين أن المدعى عليه قد أوشك أن يغادر الاقليم في ظروف قد تعرقل أو تؤجل تنفيذ اى مرسوم يصدر لصالح المدعى فيجوز للمحكمة أن تصدر امرها بالقبض على المدعى عليه واحضاره امامها ليبين السبب الذي يمنع

من أن يقدم ضماناً أو كفيلاً مقبولا بحضوره .
(ب) أن تراعى احكام هذا القانون في اى اجراء احتياطي يستهدف الحجز على املاك المدعى عليه أو بيعها .
(٣) ليس في هذه المادة ما يخول القبض على المدعى عليه أو سجنه أو الحجز على امواله أو بيعها أو استمرار اى من ذلك اذا قدم المدعى عليه ضماناً أو كفيلاً مقبولا لدى المحكمة بالتعويض والمصاريف المطلوبين منه في الدعوى أو في اى اجراء بمقتضاه .

(٤) ليس في هذه المادة ما يمنع المحكمة أن تتخذ من نفسها اى اجراء احتياطي يمكن أن تتخذه وفق احكام هذه المادة أو أن تطلب من الضمانات أو البيئات ما يقدمها بالاستجابة لطلب المدعى .

٧٤- الاجراء الاحتياطي بشأن المال :

(١) ليس في المادة السابقة ما يمنع اى مدع أن يطلب من المحكمة في اى طور من اطوار الدعوى أن تتخذ اى اجراء احتياطي ترى ضرورته اذا كانت الدعوى :

(١) بشأن مال يخشى هلاكه أو ضياعه أو نقصانه ، أو
(ب) بشأن عقد اخل به أو ضرر الحق بالشاكي سواء طلب الشاكي اى تعويض أو لم يطلب .

(٢) يجوز للمحكمة قبل استجابة لطلب قدم على الوجه السابق أن تطلب اية بيانات أو بينات اى اية أقرارات مشفوعة باليمين ترى ضرورتها .

٧٥- حق الاشخاص غير المدعى عليهم بشأن الاجراء الاحتياطي :

(١) كل شخص غير المدعى عليه يدعى حقاً في اى ملك تمت بصده اجراءات احتياطية يجوز له أن يتقدم بمثل تلك الدعوى للمحكمة .

(٢) كل دعوى قدمت بمقتضى البند السابق تنظر على الوجه المقرر بشأن دعاوى الاشخاص غير المدعى عليهم في اى ملك موضوع قضية أمام المحكمة .

٧٦- عدم الضرر بحقوق الاطراف الاخرى :

لا يضر اى اجراء احتياطي بشأن اى مال بحقوق الاطراف الاخرى غير المشتركة في القضية كما لا يمنع بيع المال موضوع الاجراء تنفيذاً لاي حكم صدر في قضية اخرى .

٧٧- اعلان المدعى عليه بالاجراء الاحتياطي :

(١) على المحكمة أن تعلن المدعى عليه :

(١) بكل طلب قدم اليها بشأن اى اجراء احتياطي .

(ب) بنتيتها لان تتخذ من نفسها اى اجراء احتياطي وان تسمح دفاع المدعى عليه ضد اتخاذ مثل ذلك الاجراء .

(٢) ليس في الفقرة السابقة ما يمنع المحكمة أن تتجاوز عن اعلان المدعى عليه اذا كان من رايها أن مثل ذلك الاعلان سيقبل من جدوى الاجراء الاحتياطي أو يلغيها .

٧٨- التظلم ضد الاجراء الاحتياطي :

ليس في هذا القانون ما يمنع اطراف الدعوى من التظلم للمحكمة

ضد أى إجراء احتياطي أو ما يمنع المحكمة أن تعدل أو تلغى مثل ذلك الاجراء إذا اقتنعت بتلك الظلامة .

٧٩- الاجراء الاحتياطي ضد الاشخاص الاعتباريين :

كل اجراء احتياطي ضد أى شخص اعتبارى ملزم بنفس الدرجة لوظلى مثل ذلك الشخص وشبائحه الذين لصلهم ملاقة بموضوع الاجراء الاحتياطي .

٨٠- حق المحكمة فى تعيين الحراس :

(١) يجوز للمحكمة اذا رأت ضرورة لذلك أن تعين شخصا لحراسة أى ملك امامها قضية بشأنه .

(٢) يجوز أن يكون تعيين مثل ذلك الحارس بأى اجر او عمولة وبأى شروط او صلاحيات تقررها المحكمة .

٨١- الدعوى بالتعويض ضد الاجراء الاحتياطي :

ليس فى هذا القانون ما يمنع الدعوى بالتعويض عن أى ضرر تسبب فيه اجراء احتياطي اذا وضع مؤخرا أن طالب الاجراء لم يكن محقا فى طلبه او أن مبررات الطلب لم تكن كافية او معقولة .

الفصل التاسع

التحكيم

٨٢- احوالة نقاط النزاع للتحكيم :

(١) يجوز للمحكمة بطلب من اطراف الدعوى أن تحيل للتحكيم كل نقاط النزاع المعروضة امامها او بعضا منها .

(٢) كل طلب قدم وفق احكام البند السابق يكون كتابة ويحدد المسائل التى يطلب احوالتها للتحكيم .

٨٣- تحديد اسماء المحكمين ونقاط النزاع :

(١) على المحكمة التى تحيل أى نقاط نزاع للتحكيم أن تحدد : (١) أسماء المحكمين .

(ب) نقطه او نقاط النزاع التى على المحكمين أن يقرروا فيها . (ج) الزمن الذى تراه معقولا لان يقدم المحكمون قرارهم فى اثنائه ولها أن تعد فيه اذا رأت ذلك .

(٢) يجوز للمحكمة حين تحيل أية نقطة نزاع للتحكيم أن تحدد الاجر الذى يتقاضاه المحكمون .

٨٤- تعيين المحكمين :

(١) تعين المحكمة المحكمين بالشكل الذى تتفق عليه الاطراف . (٢) اذا اتفق الاطراف على تعيين عدد متعادل من المحكمين فعلى المحكمة أن تعين محكما آخر بحيث يصير عدد المحكمين فرديا .

٨٥- ترشيح الاطراف للمحكمين :

(١) اذا لم تتفق الاطراف على تعيين محكمين فلكل طرف أن يرشح محكما او اثنين كما تقرر المحكمة بشرط أن يتساوى العدد الذى يرشحه كل طرف مع العدد الذى يرشحه الطرف الآخر .

(٢) اذا تم تعيين المحكمين بعد ترشيحهم على الوجه المنصوص عن فى الفقرة السابقة فعلى المحكمة أن تعين محكما آخر بحيث يكون عدد المحكمين فرديا .

٨٦- حق المحكمة فى تعيين المحكمين او فى الغاء التحكيم :

(١) اذا رفض محكم قبول تعيينه كمحكم او بعد تعيينه مات او تعذر عليه الاستمرار لاي سبب يعين خلف له بالطريقة التى عين بها

هو ويكون خلفه ما كان له هو من حقوق وواجبات .

(٢) اذا فشل الطرف المعنى فى تعيين محكم مكان محكم آخر فى خلال اسبوع من طلب المحكمة منه ذلك فللمحكمة بعد سماع

اطراف الدعوى أن تعين ذلك المحكم من نفسها أو أن تلغى التحكيم وتستمر بنفسها فى سماع الدعوى .

٨٧- الاجراءات الواجب اتخاذها بشأن التحكيم :

لضمان ظهور اطراف الدعوى وشهودهم امام المحكمين فللمحكمة أن تتخذ نفس الاجراءات التى تتخذها اذا كانت الدعوى معروضة للنظر امامها على أنه لا يجوز لها اتخاذ أى اجراء من شأنه العقاب لاساءة المحكمة او لسلطاتها ما لم يتقدم اليها المحكمون بشكوى فى هذا الصدد .

٨٨- تقرير نقاط النزاع بواسطة المحكمين :

اذا احوالت المحكمة للمحكمين اكثر من نقطة نزاع فعليهم أن يقرروا فى كل نقطة على حدة الا اذا كان قرارهم فى بعض تلك النقاط يكفى وهذه لهل النزاع .

٨٩- جواز طلب المحكمين للفتوى المحكمة :

يجوز للمحكمين اذا وافقت المحكمة أن يطلبوا فتواها فى أى موضوع معروض امامهم للنظر فيه وتعتبر مثل هذه الفتوى جزءا من قرار المحكمين .

٩٠- وجوب رفع قرار المحكمين للمحكمة :

على المحكمين أن يرفعوا قرارهم الى المحكمة كتابة وأن يشفعوه بأية بينات او وثائق اطلعوا عليها وقبلوها وعلى المحكمة أن تستدعى الاطراف فى يوم تحدده لسماع قرار المحكمين .

٩١- سلطة المحكمة فى تعديل قرار المحكمين :

(١) يجوز للمحكمة :

(١) أن تعدل قرار المحكمين اذا بدا لها :

(اولا) ان جزءا منه يعالج مسائل لم تحل للمحكمين

من قبل وكان من رأى المحكمة أن بالامكان فصل

هذا الجزء من غير أن يؤثر ذلك على القرار

بشأن النقاط الاخرى المحالة لهم ، او

(ثانيا) أن به خطأ كتابى او عفى وذلك بالقدر الذى

يؤيل هذا الخطأ .

(ب) أن تصدر أى قرار تراه مناسبا بشأن مصاريف التحكيم

اذا نشأ بشأنها أى موضوع لم يشمل قرار المحكمة

باحالة النزاع للتحكيم او قرار المحكمين انفسهم فى

النزاع الحال اليهم .

(ج) أن تعيد الى المحكمين قرارهم مرة ثانية وبأى شروط

ترامها :

(اولا) اذا اغفل القرار أى موضوع أحيل للتحكيم او

شمل أى موضوع لم يحل للتحكيم ولم يمكن

فصله وفق احكام البند (١) (١) من هذه

المادة ، او

(ثانيا) اذا كان القرار غير محدد بالدرجة التى يمكن

معا تنفيذه ، او

(ثالثا) اذا كان فى ظاهره مخالفا للقانون .

(٢) اى قرار اعادته المحكمة بمقتضى الفقرة (ج) من البند (١)

من هذه المادة للمحكىين الذين اصدره يبطل اذا فشل

المحكىون فى اعادة النظر فيه بالشروط التى قررتها المحكمة .

٩٢- سلطة المحكمة فى ابطال قرار المحكمين :

(١) يجوز للمحكمة أن تبطل أى قرار اصدره محكمون اذا :

(١) فسد أى منهم أو أساء التصرف أو السلوك .

(ب) ضللهم عامداً أى من أطراف النزاع .

(ج) اصدره بعد أن الفت المحكمة التحكيم أو بعد قسوات

الزمن .

(د) خالف القواعد العامة للعدل .

(هـ) كان ذلك القرار - لى سبب - غير ذى اثر .

(٢) ما لم تقرر المحكمة زمنا اطول فان اى طلب لابطال قرار اصدره

المحكىون يقدم خلال اسبوع من التاريخ الذى يعلن فيه قرار

المحكىين .

٩٣- حق المحكمة فى الاستمرار فى سماع الدعوى :

على المحكمة أن تستمر بنفسها فى سماع الدعوى اذا بطل قرار

المحكىين أو ابطلته هى وفق احكام هذا القانون .

٩٤- الحكم بما قرره المحكمون :

(١) ما لم يلغ التحكيم أو يبطل قرار المحكمين لى سبب من

الاسباب المنصوص عنها فى هذا القانون فان على المحكمة فى

كل موضوع احيل للتحكيم أن تحكم بما قرره المحكمون .

(٢) كل حكم صادر على الوجه السابق يتبع بمرسوم على الوجه

المبين فى هذا القانون ولا يجوز الاستئناف من مثل هذا

المرسوم .

(٣) بالرغم مما ورد فى البند السابق فانه يجوز استئناف المرسوم

اذا لم يكن باى وجه من الوجوه موافقا لما قرره المحكمون .

٩٥- تسجيل الاتفاقات المشتملة على نصوص تلزم بالتحكيم :

(١) كل اتفاق يقضى باحالة اى خلاف بين اطرافه لمحكمين يجوز

لاى من تلك الاطراف أن يتقدم لاية محكمة ذات صلاحيات لنظر

مثل ذلك الخلاف بطلب مكتوب لتسجيل ذلك الاتفاق .

(٢) كل طلب قدم على الوجه السابق يعتبر كما لو كان دعوى ضد

طرف الاتفاق الآخر .

(٣) على المحكمة أن تعلن طرف الاتفاق الآخر باى طلب قدم

بمقتضى هذه المادة ولذلك الطرف - فى خلال المدة التى

تحددها المحكمة - أن يعترض على قبول طلب تسجيل الاتفاق .

(٤) اذا رفضت المحكمة قبول الاعتراض فعليها أن تحيل خلاف

الاطراف الى محكمين تعينهم وفق نصوص الاتفاق .

(٥) اذا لم يشتمل الاتفاق على نص بشأن تعيين المحكمين ولم تتفق

الاطراف على شىء جديد فى هذا الخصوص فللمحكمة أن تعين

محكمين كما هو منصوص عنه فى المادة (٨٥) .

٩٦- شمول احكام هذا الفصل :

كل نزاع احيل للتحكيم وفق احكام المادة السابقة تنسحب عليه

نصوص هذا الفصل بالقدر الذى لا يتعارض مع ما فى اتفاق

الاطراف .

٩٧- احوالة الخلاف للتحكيم عن غير طريق المحكمة :

(١) كل خلاف احواله اطرافه عن غير طريق المحكمة للتحكيم واصدر

المحكىون فيه قرارا يجوز لاي من تلك الاطراف أن يطلب كتابة

من المحكمة ذات الصلاحيات لنظر مثل ذلك الاتفاق ايداع ذلك

القرار لديها .

(٢) كل قرار طلب ايداعه لدى المحكمة يعتبر كما لو كان دعوى ضد

الطرف الذى شمله القرار وعلى المحكمة أن تعلن ذلك الطرف

بالطلب المقدم اليها .

(٣) لكل طرف أعلن وفق احكام البند السابق أن يعترض خلال المدة

التي تعينها المحكمة على قبول المحكمة أن يودع لديها قرار

المحكىين .

٩٨- ايداع قرار المحكمين :

(١) اذا لم ترفض المحكمة قرار المحكمين لى سبب من الاسباب

المنصوص عنها فى هذا القانون فعليها أن تقبل ايداعه لديها .

(٢) كل قرار قبلت المحكمة ايداعه لديها عليها أن تحكم بما فيه .

(٣) كل حكم صادر على الوجه المبين فى البند السابق يتبع بمرسوم

على الوجه المقرر ولا يجوز الاستئناف من مثل ذلك المرسوم .

(٤) بالرغم مما ورد فى الفقرة السابقة فانه يجوز استئناف المرسوم

اذا لم يكن باى وجه من الوجوه موافقا لما قرره المحكمون .

الفصل العاشر

الاستئنافات

٩٩- الاستئنافات فى الدعاوى المدنية :

كل الاستئنافات فى الدعاوى المدنية تقدم لمحكمة الاستئناف .

١٠٠ - حق الاستئنافات :

ما لم ينص على غير ذلك فى اى قانون آخر فانه لا يجوز

الاستئناف :

(١) فى اى دعوى لم يتجاوز المبلغ المستأنف بشأنه الخمسمائة

دينار .

(ب) فى اى مرسوم ابتدائى لم يستأنف ضده من قبل اذا ضمن

مثل ذلك المرسوم اى مرسوم آخر .

(ج) فى اى اجراء احتياطى أو امر ابتدائى صادر فى اى دعوى

من غير اعتبار لقيمتها .

١٠١ - سلطة محكمة الاستئناف :

(١) يجوز لمحكمة الاستئناف أن :

(١) تصدر مرسوماً أخيراً بشأن اى نزاع معروض عليها .

(ب) تعيد اى نزاع أو اية نقطة نزاع للمحكمة الابتدائية

لتنظر فيها من جديد .

(ج) تعدد نقاط النزاع وتعيدها للمحكمة الابتدائية

لمحاكمتها .

(د) تعيد تحديد نقاط النزاع وأن تحكم فيها اذا كان من

رايها أن البيانات التى امامها تكفى لذلك .

(هـ) تسمع اية بيانات جديدة ترى سماعها أو أن تأمر بسماع

مثل تلك البيانات .

(٢) مع مراعاة الاحكام الواردة فى البند السابق يجوز لمحكمة

الاستئناف ان تمارس كل سلطات المحكمة الابتدائية .

الفصل الحادى عشر

اعادة النظر

١٠٢ - سلطات رئيس القضاء فى اعادة النظر :

(١) مع مراعاة ما قد يقرر من قواعد او شروط يجوز لكل شخص

لا تسمح له احكام المادة (١٠٠) من هذا القانون -

بالاستئناف ان يطلب من رئيس القضاء اعادة النظر فى

اى قرار صادر من محكمة ابتدائية .

(٢) ليس فى البند السابق ما يمنع رئيس القضاء ان يطلب من

نفسه اوراق اى قضية صدر فيها قرار من محكمة ابتدائية

وان يتخذ بشأنه القرار المناسب كما لو كان طلبا مقدما

بمقتضى البند السابق .

١٠٣ - سلطات رئيس القضاء الاستئنافية :

(١) كل طلب قدم بمقتضى المادة السابقة يجوز لرئيس القضاء

او لى قاض ينتدبه لهذا الغرض بعد الاطلاع على ملف

القضية :

(١) ان يرفض الطلب ، او

(ب) ان يحيل الطلب الى محكمة الاستئناف للفصل فيه .

(٢) ليس فى هذه المادة ما يمنع رفض اى طلب فى رأى رئيس

القضاء او اى قاض احوال اليه رئيس القضاء الطلب انه

غير جاد او انه لا يكشف عن مبررات كافية .

١٠٤ - احوالة الطلب لمحكمة الاستئناف :

اذا قبل رئيس القضاء او اى قاض احوال اليه الامر اى طلب قدم

بمقتضى المادة (١٠٢) فعليه ان يحيله لمحكمة الاستئناف وللمحكمة

الاستئناف :

(١) ان تطلب مرافعات جديدة او اضافية من الاطراف .

(ب) ان تطلب ابراز اى وثائق او تستدعى اى شهود

لسماعهم .

(ج) ان تسيّر فى الطلب وفق الاحكام المقررة فى هذا

القانون لنظر الاستئناف .

١٠٥ - الحكم :

بعد النظر فى طلب اعادة النظر ورد الطرف الآخر عليه اذا وجد

وبعد الاطلاع على ملف الدعوى واية وثائق او بينات او مرافعات

طلبتها محكمة الاستئناف يجوز للمحكمة ان تقرر :

(١) رفض الطلب باعادة النظر وتأييد قرار المحكمة الابتدائية .

(ب) شطب مرسوم المحكمة الابتدائية واصدار مرسوم جديد او

اعادة الدعوى للمحكمة الابتدائية للنظر فيها من جديد .

١٠٦ - رفض طلب اعادة النظر :

لا يجوز لمحكمة الاستئناف ان تنقض حكم المحكمة الابتدائية لمجرد

وقوع خطأ فى ضم اطراف الدعوى او تحديد اسبابها او مجرد

وقوع اى خطأ شكلى آخر اذا لم يؤثر مثل ذلك الخطأ على موضوع

الدعوى او على صلاحيات المحكمة لنظر تلك الدعوى .

١٠٧ - سلطة محكمة الاستئناف فى مراجعة الحكم بموافقة

الحاكم :

(١) فى ما عدا ما نص عليه فى هذه المادة فانه لا يجوز لى

محكمة ان تراجع اى حكم اصدرته من قبل .

(٢) مراجعة الحكم لا تكون الا بغرض تصحيح اى خطأ كتابى

او اى خطأ من الواضح انه ترتب على سهو .

(٣) مع مراعاة ما قد يقرر من قواعد او شروط :

(١) يجوز لمحكمة الاستئناف بموافقة الحاكم ان تراجع اى

حكم اصدرته .

(ب) يجوز لى محكمة ابتدائية بموافقة محكمة الاستئناف

ان تراجع اى حكم اصدرته بغرض تصحيح اى خطأ

كتابى او اى خطأ من الواضح انه ترتب على سهو .

الفصل الثانى عشر

التنفيذ

١٠٨ - التنفيذ :

يجوز لكل محكوم له ان يطلب من المحكمة تنفيذ القرار الذى

اصدرته لصالحه .

١٠٩ - النظر فى طلبات التنفيذ :

كل محكمة قدم لها طلب وفق احكام المادة السابقة يجوز لها :

(١) ان تنفذ القرار فى دائرتها ، او

(ب) ان تحيل القرار للتنفيذ لى محكمة اخرى تقع فى دائرتها

املاك المحكوم عليه .

١١٠ - الخلافات فى دعاوى التنفيذ :

فى كل دعوى تنفيذ فان اى خلاف حول الاشخاص او حول الحقوق

المتعلقة بالملك الذى ينفذ فيه او حول الوفاء بالقرار بعد صدوره

يعتبر جزءا من موضوع التنفيذ وعلى المحكمة التى تنظر طلب

التنفيذ ان تقرر فيه ولها ان تشترط اية شروط معقولة لذلك .

١١١ - وفاة المحكوم عليه لا تسقط الحكم :

وفاة المحكوم عليه قبل الوفاء بما فى المرسوم للصادر ضده او باى

جزء منه سواء شرع فى تنفيذ ذلك المرسوم او لم يشرع لا تمنع

ان يوفى ما فى المرسوم او ما يفى منه من ارث المحكوم عليه .

١١٢ - بيع الملك المحجوز :

(١) اذا قررت المحكمة بيع ملك محجوز عليه فعلا :

(١) ان تخصم تكاليف الحجز والبيع من حصيلة البيع .

(ب) اذا زاد ثمن البيع عن المبلغ المحكوم به ان تدفع

الزيادة لصاحب الملك .

(ج) اذا كان طالبو التنفيذ اكثر من شخص ونقص ثمن

البيع عن مجموع المبالغ المحكوم بها لهم ، ان توزع

ثمن البيع عليهم جميعا بنسبة المبالغ المحكوم بها الى

حصيلة البيع .

(٢) على المحكمة ان تضم الى طالبى التنفيذ كل شخص يطلب

التنفيذ على نفس الملك المبيع فى اى تاريخ قبل استلام ثمن

البيع .

١١٣ - صلاحيات المحكمة التى تنظر طلبات التنفيذ :

(١) مع مراعاة ما قد يقرر من قواعد وشروط فانه يجوز للمحكمة

التي تتولى تنفيذ اى قرار :

(١) ان تأمر بتسليم اى ملك صدر بشأنه القرار الذى يطلب

تنفيذه .

(ب) أن تأمر بحجز أى ملك وبيعه .

(ج) أن تأمر بحبس المحكوم عليه ، وإذا كان المحكوم عليه شخصا اعتباريا يحبس الضباط المسئولون ، أو فى حالة وفاة المحكوم عليه يحبس ورثته اذا كان له ارث ، وذلك حتى ينفذ القرار ، على انه لا يجوز أن تتمدى مدة مثل ذلك الحبس الستة أسابيع ويجوز تجديدها لمدة أخرى .

(د) أن تعين حارسا .

(هـ) أن تأمر بدفع أى مبلغ صدر به قرار على اقساط تحددها .

(٢) ليس فى البند السابق ما يمنع المحكمة أن تأمر بتنفيذ القرار على الوجه الذى ترى انه يحقق المعوض الذى قرر للمحكوم له أو الامر الصادر لمصلحته .

(٣) بالرغم عما ذكر فى البند (١) (ب) فانه لا يجوز :

(١) الحجز على :

(أولا) أى ملك ضرورى لكسب القوت .

(ثانها) اموال المياومة .

(ثالثا) الملابس الضرورية .

(رابعا) كل راتب أو دخل يمنع أى قانون حجزه الا

فى الحدود التى يجيزها مثل ذلك القانون .

(ب) بيع أى عقار لغير المواطن كما يعرفه قانون الجنسية

لسنة ١٩٦٧ .

(٤) بالرغم عما ذكر فى البند (١) (ج) فانه :

(١) لا يجوز حبس المحكوم عليه لى مبلغ يقل عن الخمسة

عشر دينارا .

(ب) لا يعتبر الحبس وحده وفاء للقرار الذى يطلب تنفيذه .

١١٤ - بطلان تصرفات معينة :

للمحكمة أن تبطل كل تصرف بشأن أى مال تم فى ظروف تبين معها أن مثل ذلك التصرف يهدف الى تعطيل حكم المحكمة أو تنفيذه .

١١٥ - بطلان التصرفات بشأن الملك المحجوز عليه :

فى ما عدا ما تقرره المحكمة أو تأمر به يعتبر باطلا كل تصرف بشأن أى مال محجوز عليه .

١١٦ - النصوص المقررة بشأن بيع الاملاك :

النصوص المقررة فى هذا القانون بشأن بيع أى ملك تنسحب على كل بيع يتم بمقتضى قانون وفاء لى حق للحاكم أو للحكومة .

الفصل الرابع عشر

احكام متنوعة

١١٧ - سلطة محكمة الاستئناف فى اصدار تشريعات فرعية :

يجوز لمحكمة الاستئناف بالحد الذى لا يتعارض مع هذا القانون أن تصدر أية تشريعات فرعية ترى ضرورتها لتنظيم اجراءات المحاكم أو عملها أو للسير فى الدعاوى أمام المحاكم ويجوز لها أن تعدل فى مثل تلك التشريعات أو تلغيها .

١١٨ - سريان التشريعات الفرعية :

تظل التشريعات الفرعية المدرجة بالجدول الملحق بهذا القانون سارية حتى تغير فيها محكمة الاستئناف بمقتضى السلطات المخولة لها فى المادة السابقة .

١١٩ - تبليغ الاستدعاءات :

متى كان ذلك ممكنا فان نصوص هذا القانون الخاصة بتبليغ الاستدعاءات تنسحب على تبليغ أى امر استدعاء أو اعلان أو ما شابه ذلك .

١٢٠ - اعطاء الإنذار :

(١) يجوز لكل شخص مكلف بمقتضى قانون أن يعطى أى انذار أن يطلب من المحكمة أن تعطى مثل ذلك الانذار والمحكمة أن توافق على مثل ذلك الطلب بأى شروط معقولة تراها .

(٢) كل انذار أعطى على الوجه السابق لا يبطل لمجرد أن القانون الذى يقرر الانذار لا ينص على جواز اعطاء المحكمة لمثل ذلك الانذار .

١٢١ - اجراءات نظر الدعاوى :

كل الخطوات المقررة فى هذا القانون لنظر الدعاوى تراعى ما أمكن فى نظر أى اجراءات أخرى أمام المحاكم .

١٢٢ - تأجيل سماع الدعاوى :

يجوز للمحكمة فى أى طور من اطوار الدعوى وبأى شروط معقولة تقررها :

(١) أن تؤجل سماع الدعوى من وقت لآخر .

(ب) أن تحدد زمنا لتقديم أية بيينة أو وثيقة أو رد أو دفع أو أى شىء آخر تراه ويجوز لها أن تمد فى مثل ذلك الزمن .

(ج) أن تصحح أى عيب أو خطأ باد فى اجراءات الدعوى أو تتجاوز عن أى تجاوز للاجراءات المقررة اذا كان ذلك فى رايها يساعد على تقرير خلاف الاطراف .

١٢٣ - شهادة الأشخاص الذين يتعذر حضورهم :

(١) لا يشترط حضور أى شاهد بشخصه للمحكمة الا اذا كان فى دائرة صلاحيات المحكمة أو اذا كان خارجها فان حضوره لا يكلف مشقة .

(٢) يجوز للمحكمة أن تكلف بالطريقة المقررة أن تؤخذ بيانات أى شاهد لا يشترط حضوره وفق احكام البند السابق .

(٣) ليس فى هذه المادة ما يمنع المحكمة أن تكلف بالطريقة المقررة

أن تؤخذ بيانات من شاهد يشترط حضوره اذا كان من رايها

أن ذلك فى مصلحة العدالة .

١٢٤ -

يجوز لاي شاهد اذا كان طرفا فى الدعوى أن ينيب عنه وكيله معتمدا .

١٢٥ - حق المحكمة فى شطب القضايا المعلقة :

(١) يجوز للمحكمة أن تأمر بشطب أى قضية اجلت لتاريخ غير مسمى وظلت معلقة لستة اشهر أو اكثر من غير أن تتابعها اطرافها .

(٢) لا تجوز الشكوى لاي اسباب تضمنتها دعوى أمر بشطبها

وفق أحكام البند السابق ولكن يجوز للمحكمة إذا طلب منه ذلك أن تلغى أمرها بالشطب .

١٢٦ - الاستعانة بالخبراء :

مع مراعاة ما قد يقرر من قواعد أو شروط يجوز للمحكمة أن تستعين بأى خبير فى نظر أية قضية .

١٢٧ - ملف الدعوى :

(١) كل الخطوات التى تتخذ بشأن أى دعوى بما فى ذلك عرض الدعوى والدفاع والمرافعات والاستدعاءات والوثائق والبيانات المقدمة للمحكمة وما تسجله المحكمة من وقائع تضم فى سجل واحد يعرف بملف الدعوى .

(٢) لا يجوز لأحد غير أطراف الدعوى أو أى خبير تنتدبه المحكمة أن يطلع على ملف الدعوى إلا بأمر من المحكمة .

١٢٨ - تنفيذ الأوامر والقرارات :

(١) كل شخص يكفل تنفيذ أى أمر أو قرار ضد شخص آخر يجوز أن ينفذ ضده مثل ذلك الأمر أو القرار بما لا يزيد عما كفله وذلك على الوجه المبين فى هذا القانون بشأن تنفيذ الأوامر والقرارات .

(٢) كل كفيل نفذ ضده كما هو منصوص عنه فى البند السابق يعتبر لأغراض المادة كما لو كان طرفاً أصيلاً من أطراف التنفيذ .

١٢٩ - لغة المحاكم :

لغة المحاكم الرسمية هى اللغة العربية .

١٣٠ - طلب إعادة النظر :

(١) كل قانون لم ينص فيه على حق الاستئناف ولم ينص فيه على عدم صلاحية المحاكم للتدخل فى أى أمر ناشئ منه يجوز لكل شخص متضرر من أى قرار صادر بمقتضاه أن يطلب من المحكمة أن تعيد النظر فى مثل ذلك القرار .

(٢) أى طلب إعادة نظر قدم بمقتضى البند السابق تطبق عليه أحكام هذا القانون الخاصة بإعادة النظر .

١٣١ - سلطات المحكمة فى إصدار الأوامر :

ليس فى هذا القانون ما يضر بسلطات المحكمة أو يحدها من أن تصدر أى أمر ترى أنه يحقق العدالة أو أنه يمنع استغلال سلطات المحكمة استغلالاً ضاراً .

١٣٢ - سلطات رئيس دائرة العدل فى تعيين الموثقين :

(١) يجوز لرئيس دائرة العدل بعد مشاورة رئيس القضاء أن يعين أى شخص يحمل مؤهلاً قانونياً معترفاً به لأن يكون موثق عقود كما يجوز له أن يلغى مثل ذلك التعيين .

(٢) كل شخص عين على الوجه السابق يعتبر فى ما يتصل بالأغراض التى عين من أجلها موظفاً من موظفى الهيئة القضائية ويحق له بهذه الصفة أن يباشر سلطات المحاكم فى ما يتصل بتوثيق العقود .

(٣) بالرغم مما ذكر فى البند السابق من عضوية موثق العقود للهيئة القضائية فإنه لا يجوز له أن يستعمل ختم المحكمة فى توثيق أى عقد وإنما يجوز له أن يستعمل ختماً خاصاً به

يوافق عليه رئيس القضاء .

(٤) المصاريف التى يستحقها أى موثق عقود تكون على الوجه الذى تقرره محكمة الاستئناف بموافقة رئيس دائرة المالية .

١٣٣ - توثيق العقود :

توثيق العقود يشمل الإقرارات المشفوعة باليمين كما يشمل الشهادة على إنشاء أو صحة أية وثيقة .

الجدول الأول

الأمور الأولى

الاستدعاء

١ - محتويات الاستدعاء :

كل استدعاء لمدعى عليه يضمن مختصراً بأسباب الدعوى وإذا رأت المحكمة فترقق به عريضة الدعوى .

٢ - الاستدعاء يكون إما لتقرير نقاط النزاع فقط أو لسماع الدعوى :

يجوز للمحكمة حين تأمر بالاستدعاء أن تقرر إذا كان الاستدعاء لتقرير نقاط النزاع فقط أو لسماع الدعوى كذلك .

٣ - تضمين الاستدعاء طلباً لأطراف الدعوى لإبراز بيناتهم :

إذا قررت المحكمة أن يكون الاستدعاء لسماع الدعوى فيضم الاستدعاء طلباً لأطراف الدعوى لإبراز بيناتهم أمام المحكمة فى الجلسة المحددة للاستدعاء ويجوز للمحكمة أن تعين أى طرف طلب منها ذلك على احضار شهوده للمحكمة .

٤ - فشل الأطراف فى إبراز شهودهم لا يمنع المحكمة من الحكم فى الدعوى أو تأجيلها

فشل أى من الأطراف فى إبراز شهوده للمحكمة لا يمنعها من الحكم فى الدعوى أو تأجيلها بعد تحديد نقاط النزاع لتاريخ آخر تبرز فيه البيانات .

٥ - تبليغ الاستدعاء :

يبلغ الاستدعاء للشخص أو الجهة المعنية نفسها وعلى ذلك الشخص أو تلك الجهة أن توقع أو تبصم على صورة الاستدعاء إذا طلب الشريطى أو موظف المحكمة ذلك ثم تعيد إليه تلك الصورة .

٦ - الاجراء الواجب اتخاذه بشأن عدم استلام الاستدعاء :

إذا لم يمكن تبليغ الاستدعاء الصادر لائ شخص نسبة لغياب ذلك الشخص وعدم وجود وكيل عنه بإمكانه استلام الاستدعاء أو نسبة لرفض ذلك الشخص استلام الاستدعاء فعلى موظف المحكمة الذى يتولى تبليغ الاستدعاء أن يدون عليه ما حدث وأن يقدم للمحكمة تقريراً به .

٧ - تعريضات المحكمة بشأن التقارير المقدمة إليها :

المحكمة التى يقدم إليها تقرير بمقتضى القاعدة السابقة يجوز لها أن تقوم بأية تحريات تراها ضرورية حتى تستوثق مما فى التقرير ويجوز لها بعد ذلك أن تعتبر بأن الأمر قد بلغ أو تأمر بتبليغه على أى وجه آخر تسراه .

تبليغ أمر الاستدعاء بواسطة محكمة أخرى :

كل شخص خارج دائرة المحكمة يراد تبليغه أى استدعاء ليس فى هذه القواعد ما يمنع المحكمة التى تأمر بالاستدعاء أن تطلب من محكمة

اخرى ان تتولى تبليغ الاستدعاء .

٩ - استدعاء المؤسسات التجارية :

(١) فى القضايا التى اُحد اطرافها مؤسسة تجارية يجوز ان يبلغ الاستدعاء للوكيل او المدير الذى يتولى الاشراف فى دائرة

المحكمة على تلك المؤسسة او فروعها .

(٢) يعتبر ريان السفينة وكيلا لاغراض البند السابق .

١٠ - استدعاء الاشخاص الاعتباريين :

مع مراعاة احكام اى قانون اخر يتم استدعاء الاشخاص الاعتباريين:

(١) بتبليغ السكرتير او اى ضابط تنفيذى .

(ب) بارسال امر التبليغ للمعنوان المسجل لممثل ذلك الشخص الاعتبارى .

(ج) اذا لم يكن هنالك عنوان مسجل فيترك امر التبليغ فى المكان الذى يباشر منه ذلك الشخص الاعتبارى اعماله .

١١ - استدعاء الشراكات :

(١) استدعاء الشراكات يتسم :

(١) بتبليغ اى من الشركاء .

(ب) بارسال الاستدعاء للمعنوان المسجل لمثل تلك الشراكة .

(ج) اذا لم يكن هنالك عنوان مسجل فيترك الاستدعاء فى

المكان الذى تباشر منه الشراكة اعمالها .

(٢) اذا حلت الشراكة قبل رفع الدعوى وكان المدعى على علم بذلك

فلا يتم الاستدعاء الا بتبليغ كل الشركاء المقيمين فى الاقليم .

١٢ - استدعاء الحكومة :

استدعاء الحكومة يتم بتبليغ الجهة التى يحددها الحاكم بأمر منه لاستلام الاستدعاءات .

١٣ - استدعاء موظف عمومى :

اذا كان المستدعى موظفا عموميا فيجوز للمحكمة ان توجه اليه الاستدعاء عن طريق رئيسه .

١٤ - استدعاء الجندى :

اذا كان المستدعى جنديا فى جيش الاقليم فيتم الاستدعاء بتبليغ الامر الى القائد المسئول عن مثل ذلك الجندى .

١٥ - الاستدعاء بكتاب عاوى :

بالرغم من كل ما سبق فى هذا الامر يجوز للمحكمة ان تستدعى اى شخص بكتاب عاوى على ان يحتوى مثل ذلك الكتاب على التفاصيل التى يحتويها امر الاستدعاء والمحكمة ان تحدد الطريق الذى يوصل بها مثل ذلك الكتاب .

الامر الثانى

الدعوى ضد الشراكات

١ - توضيح اسماء الشركاء وعناوينهم :

(١) كل دعوى باسم شراكة او ضدها توضح فيها اسماء كل الشركاء وعناوينهم .

(٢) كل مدعى ضد شراكة فشل فى معرفة كل الشركاء او فى معرفة عناوينهم يجوز له ان يطلب عون المحكمة لمعرفة ذلك والمحكمة

ان تحدد الطريقة الكفيلة بتحقيق ما طلب اليها .

(٣) فى كل دعوى ضد اية شراكة فان كل تصرف يحتمه هذا القانون

بشان اية ورقة او وثيقة يعتبر ملزما لبقية الشركاء اذا قام به

واحد منهم .

٢ - الدعوى ضد الشخص الذى يمارس تجارة او عملا

بغير اسمه الحقيقى :

كل شخص يمارس تجارة او عملا باسم او وصف غير اسمه الحقيقى تجوز الدعوى ضده بالاسم او الوصف الذى يمارس به تجارته او عمله .

الامر الثالث

الشكوى من غير دفع الرسوم

١ - الاعفاء من دفع الرسوم بشأن قصور الموارد :

مع مراعاة ما نص عليه فى اى قانون اخر ومع مراعاة الاحكام الواردة فى هذا الامر يجوز لكل شخص ليس لديه موارد تمكنه من دفع الرسوم المطلوبة منه لاية محكمة ان يطلب من تلك المحكمة ان تعفيه من دفع الرسوم .

٢ - التصرى او توجيه الاسئلة للطالب فى ما يختص

بالموارد :

يجوز للمحكمة ان تقوم باية تعريات او توجه للطالب اية اسئلة متعلقة بموارده كما يجوز لها ان تسمح اية اعتراضات ضد الطلب قد تكون لدى المدعى عليه وذلك قبل ان تقرر فى الطلب .

٣ - حق المحكمة فى الغاء موافقتها :

ليس فى هذا الامر ما يمنع المحكمة ان تلغى موافقتها لاي طلب قبلته وفق احكام هذا الامر اذا اقتنعت بما يبرر ذلك الالغاء .

الامر الرابع

نظير الدعوى

١ - السماح لشخص واحد نيابة عن الآخرين لتقديم

الدعوى او تولى الدفاع :

كل قضية يشترك الادعاء او الدفاع فيها اكثر من شخص يجوز للمحكمة ان تسمح لشخص واحد من اولئك الاشخاص ان يقدم الدعوى او يتولى الدفاع - كيفما كان الحال - نيابة عن الآخرين .

٢ - الاعلان على حساب الذى يطلب ان ينوب عن الآخرين :

على المحكمة ان تعلن على حساب الشخص الذى يطلب ان ينوب عن الآخرين كل الاشخاص الذين يشتركون فى مثل ذلك الادعاء او الدفاع .

٣ - الاعتراض فى الدعوى بالنيابة :

كل شخص تقام عليه دعوى يقدم دفاع نيابة عنه على الوجه المبين فى هذا الامر يجوز له ان يعترض على ذلك وان يطلب ضمه كطرف للدعوى .

٤ - حق المدعى فى بدء قضيته :

للمدعى ان يبدأ قضيته ومرافعته اولا الا اذا اعترف المدعى عليه بوقائع الدعوى واقام دفاعه على اى مبرر من القانون او على الاعتراض على قيمة التعويض المطلوب او نوعه .

٥ - حق الطرف الآخر فى تقديم قضيته والرد على الطرف للطرف الآخر ان يقدم قضيته ردا على الطرف الذى بدأ وله ان يقدم مرافعته فى نهاية قضيته للطرف الذى بدأ ان يعلق على قضية

الطرف الآخر ومرافعته .

٦ - قبول الوثائق :

(١) كل وثيقة قبلتها المحكمة ضمن البيانات يكتب عليها :

(١) رقم القضية .

(ب) رقم أو علامة مميزة .

(ج) اسم الشخص الذي أبرزها .

(د) التاريخ .

(٢) كل وثيقة كتب عليها كما هو مطلوب في البند السابق يوقع

عليها القاضي .

٧ - مصادرة أو حفظ الوثائق :

يجوز للمحكمة لأي أسباب معقولة تراها أن تأمر بمصادرة أية وثيقة

قدمت لها في البيانات كما يجوز لها أن تأمر بحفظها لأي مدة تراها

وبأي شروط تقررها .

٨ - استرداد الوثائق التي لم تصادرها المحكمة :

(١) يجوز لكل شخص ليس طرفاً في الدعوى أن يسترد أية وثيقة

تخصه قبلتها المحكمة ضمن البيانات إذا لم تصدر المحكمة مثل

تلك الوثيقة على أنه لا يجوز رد مثل تلك الوثيقة قبل الفراغ

من نظر الدعوى أو نظر الاستئناف أو انتهاء المسدة المقررة

لطلب ذلك .

(٢) بالرغم مما ذكر في البند السابق يجوز للمحكمة أن ترد أية

وثيقة بأي شروط ترى أنها مناسبة .

٩ - انسحاب القواعد السابقة :

كلما كان ذلك ممكناً فإن أحكام القواعد (٦ ، ٧ ، ٨) تنسحب على

أي شيء قدم للمحكمة ضمن البيانات .

١٠ - شطب اسم أي طرف من أطراف الدعوى :

(١) يجوز للمحكمة :

(١) أن تشطب اسم أي طرف من أطراف الدعوى إذا كان

من رأيها أنه ما كان يجب أن يضم .

(ب) أن تأمر بأن يكون أي مدع مدعى عليه أو أي مدعى عليه

مدع أو تأمر بضم أي شخص لأي من أطراف الدعوى

واستدعائه على الوجه المبين في هذا القانون .

(٢) لا يجوز ضم أي شخص للدعوى كمدع من غير موافقته .

١١ - الاستئناف ضد القرار الابتدائي :

في حالة الاستئناف من أي قرار ابتدائي أو من أي أمر أصدرته

المحكمة في أية مرحلة من مراحل الدعوى يجوز للمحكمة أن تؤجل

السير في الدعوى إلى الوقت الذي يمكن من نظر ذلك الاستئناف .

١٢ - الدعوى بالتعويض :

(١) كل مدعى عليه في دعوى بالتعويض يجوز له في أية مرحلة

من مراحل الدعوى أن يودع صندوق المحكمة المبلغ الذي في

تقديره يكفي التعويض عن الضرر المطالب به .

(٢) على المحكمة أن تبلغ المدعى بأي مبلغ دفع على الوجه

ويجوز لها أن تأمر بدفعه إليه إذا طلب ذلك .

(٣) أي مبلغ أودع على الوجه السابق سداداً جزئياً أو كلياً

للتعويض المطالب به لا يجوز دفع فائدة عليه من تاريخ ايداعه .

١٣ - الاستمرار في الدعوى بالنسبة لباقي التعويض :

(١) كل مدع قبل كسداد جزئي أي مبلغ أودع على الوجه السابق

يجوز له أن يستمر في دعواه بالنسبة لباقي التعويض الذي

يطالب به على أنه إذا خسر ذلك يجوز للمحكمة أن تلزمه

بمصاريف الدعوى التي تسبب فيها استمراره أو ببعضها .

(٢) إذا قبل المدعى كسداد كلّي أي مبلغ أودع على الوجه السابق

فعلى المحكمة أن تلزم طرف الدعوى الذي كان بسلوكه سبباً

في التقاضي بدفع المصاريف .

الأمر الخامس

التكليف بأخذ البيانات أو التحقيق .

١ - أخذ البيانات :

(١) يجوز للمحكمة قبل النطق بالحكم أن تكلف شخصاً آخر لاخت

بيّنات :

(١) كل شخص لا يستطيع الحضور للمحكمة بسبب المرض

أو السن أو لما في حضوره من مشقة شديدة .

(ب) كل شخص يقيم خارج دائرة المحكمة .

(ج) كل موظف عمومي بسبب غيابه عن عمله ضرراً بالمصلحة

العامة .

(٢) أية بيانات أخذت على الوجه السابق بناء على طلب أي من

الأطراف يجوز للطرف الآخر أن يناقشها .

(٣) ما لم تكن للمحكمة أسباب خاصة تبرر ذلك فلا يجوز أن تعتبر

أية بيانات أخذت على الوجه المبين في هذه القاعدة جزءاً من

ملف الدعوى ما لم يسمح بمناقشتها كما هو مبين في البند

السابق .

٢ - البحث أو التحقيق أو التصريح بواسطة الشخص

المكلف :

(١) حتى تستجلى أية نقطة نزاع أو تتحقق من قيمة أي ملك أو مقدار

أي ربح أو خسارة أو أي موضوع آخر ضروري للفصل في أية

قضية يجوز للمحكمة أن تكلف أي شخص كلف للقيام بأي بحث

أو تحقيق أو تحريات لازمة .

(٢) ليس في هذه القاعدة ما يمنع تكليف أكثر من شخص ويجوز

إذا اختلفت آراؤهم أن يقدم كل منهم تقريراً برأيه .

٣ - تقديم التقرير مكتوباً :

كل شخص كلف على الوجه المبين في القاعدة السابقة عليه أن يقدم

للمحكمة تقريراً مكتوباً وممهوراً باسمه .

٤ - تضمين التقرير آراء خاصة :

ليس في هذه القواعد ما يمنع المحكمة أن تطلب من الشخص المكلف

بأي بحث أو تحقيق أو تحريات أن يضمن تقريره آراءه الخاصة .

٥ - ضم التقرير لملف الدعوى :

ما لم ترفضه المحكمة لأي سبب فإن كل تقرير قدم كما هو مقرر يعتبر

جزءاً من ملف الدعوى ويجوز للمحكمة وللأطراف أن يناقشوا وأخذاً

سواء في كل التقرير أو في تفاصيله أو في طريقة وضعه .

٦ - تحديد أجر الشخص المكلف :

يجوز للمحكمة أن تحدد أجر كل شخص تريد تكليفه على الوجه المبين

في هذا الامر كما يجوز لها ان تطلب من الطرف الذي كلف ذلك الشخص بناء على طلبه او لمصلحته ان يدفع لصندوق المحكمة في تاريخ معين ما حدد من اجر .

٧ - حق أطراف الدعوى للظهور أمام الشخص المكلف :

يجوز لأطراف الدعوى أن يظهروا أمام الشخص المكلف على الوجه المبين في هذا الامر ويجوز للمحكمة مع مراعاة أحكام هذا القانون أن تستدعي أي شاهد للظهور أمام مثل ذلك الشخص والادلاء ببياناته .

الامر السادس

الخبير

١ - استدعاء الخبراء :

يجوز للمحكمة أن تستدعي أي خبيرين محايدين ليعاوناها في نظر أية قضية كما يجوز لها ان تحدد اجر ذلك الخبيرين وطريقة دفعه .

٢ - سلطة وواجبات الخبراء :

كل خبير عين بمقتضى القاعدة السابقة لا يكون له رأى او صوت في حكم المحكمة وعليه ان يعين المحكمة في كل ما تطلبه منه .

الامر السابع

الاستئناف واعادة النظر

١ - شكل الاستئناف :

كل استئناف يقدم على شكل مذكرة من نسختين أو أكثر توضح مبررات الاستئناف على أن يكون تقديمها في خلال اسبوعين من تاريخ الحكم والمحكمة الاستئناف أن تطلب تعديل أية مذكرة قد قدمت .

٢ - استئناف قرار ضد أكثر من شخص :

كل قرار صادر ضد أكثر من شخص يجوز لاي واحد منهم أن يستأنف ضده .

٣ - عدم جواز وقف التنفيذ الا بأمر المحكمة :

كل تنفيذ شرع فيه قبل الاستئناف لا يجوز وقفه الا بأمر من المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف ضده أو من محكمة الاستئناف .

٤ - سلطة المحكمة في ايقاف التنفيذ :

يجوز للمحكمة التي تأمر بوقف أي تنفيذ أن تشترط لذلك أي شروط معقولة تراها .

٥ - قبول مذكرة الاستئناف :

على محكمة الاستئناف اذا قبلت مذكرة الاستئناف :

(أ) ان تحيط المحكمة المستأنف منها علما بذلك .

(ب) ان تعلن الطرف الآخر بالاستئناف وتسلم اليه صورة من مذكرته وللطرف الآخر ان يرد على المذكرة .

٦ - استئناف الطرف الآخر :

اذا كان الطرف الآخر برده قد استأنف بدوره ضد الحكم الصادر في الدعوى فلا يضر استئنافه هذا أن الطرف الذي استأنف أولا قصد سحب استئنافه وفي هذه الحالة يمتثل هذا الرد كما لو كان استئنافا بذاته تنسحب عليه أحكام هذا الامر .

٧ - ارسال ملف الدعوى لمحكمة الاستئناف :

على المحكمة المستأنف منها حين تحاط علما بالاستئناف ان ترسل لمحكمة الاستئناف ملف الدعوى موضوع الاستئناف .

٨ - شروط محكمة الاستئناف :

ليس في هذا الامر ما يمنع محكمة الاستئناف ان تشترط أية شروط

معقولة قبل أن تقبل طلب الاستئناف أو تنظر فيه .

٩ - حق المستأنف في البدء وحسب المستأنف ضده في التعقيب :

للمستأنف ان يبدأ أولا وللطرف الآخر ان يرد عليه وللمستأنف كذلك ان يعقب على رد الطرف الآخر .

١٠ - تشطب الاستئناف دون اعلان المستأنف :

في التاريخ المحدد لنظر الاستئناف اذا غاب المستأنف فيجوز للمحكمة ان تشطب الاستئناف اما اذا غاب الطرف الآخر فليس هناك ما يمنع المحكمة ان تنظر الاستئناف في غيابه .

١١ - اعادة قبول أو نظر الاستئناف :

ليس في القاعدة السابقة ما يمنع المحكمة أن تعيد قبول الاستئناف أو تعيد النظر فيه اذا اقتنعت أن غياب الطرف المعنى كان لأسباب وجيهة ولها أن تفعل ذلك بأية شروط معقولة .

١٢ - ضم الأطراف كمستأنف عليهم :

كل طرف من أطراف الدعوى لم يشترك في الاستئناف وله في رأى المحكمة مصلحة في نتيجته يجوز لمحكمة الاستئناف أن تضمه كمستأنف عليه .

١٣ - سماع البيّنات :

اذا قررت محكمة الاستئناف سماع أية بيّة جديدة فيجوز لها أن تسمعها بنفسها أو أن تكلف بذلك المحكمة المستأنف منها .

١٤ - النطق بالحكم أو تأجيله لتاريخ آخر :

بعد النظر في الاستئناف يجوز للمحكمة أن تنطق بحكمها أو تؤجل ذلك لتاريخ تحدده لهذا الغرض .

١٥ - محتويات الحكم وتاريخه والتوقيع عليه :

كل حكم يشتمل على :

(أ) النقاط المعروضة للمحكمة لتفصل فيها .

(ب) حكم المحكمة وأسبابه .

(ج) اذا غير الحكم مرسوم المحكمة المستأنف منها أو الفاء فنوع التمريض الذي حكم به .

(د) تاريخ صدوره وتوقيع القضاة الموافقين عليه .

١٦ - جواز اصدار الحكم منفردا :

يجوز لكل قاض لا يؤيد رأى الاغلبية المصدرة لاي حكم ان يصدر حكما منفردا يعتبر جزءا من ملف الدعوى .

١٧ - تاريخ ومحتويات الحكم :

كل مرسوم لمحكمة الاستئناف ترتب على حكم أصدرته يشتمل على :

(أ) تاريخ صدور الحكم .

(ب) رقم الاستئناف وأسماء الاطراف واصنافهم .

(ج) التمريض المحكوم به .

(د) توقيع رئيس القضاة .

ويجوز أن يشتمل على أي امر بخصوص مصاريف الدعوى .

١٨ - ارسال صورة من الحكم للمحكمة المستأنف منها :

تبعث صورة لكل من الحكم والمرسوم للمحكمة المستأنف منها كما توضع صورة منهما في ملف الدعوى موضوع الاستئناف .

١٩ - سلطة رئيس القضاة :

لرئيس القضاء أو لاي قاض اُحال اليه الامر أن يمارس السلطات المخولة بموجب القواعد ١ ، ٢ ، ٤ ، ٨ ، ١١ من هذا الامر .

٢٠- سرريان :

تسرى احكام هذا الامر ما أمكن ذلك على كل استئناف ضد أى امر .

٢١- طلب إعادة النظر :

مع اجراء ما يقتضيه الحال من تعديل فان احكام هذا الامر تنسحب على كل طلب اعادة النظر .

الامر الثامن

مراجعة المحكمة لأى حكم أصدرته

١ - مبررات طلب إعادة النظر :

كل محكمة سواء من نفسها أو بطلب من شخص آخر أن تراجع أى حكم أصدرته عليها أن تتقدم للجهة المعنية بمذكرة موقع عليها تعدد فيها مبررات الطلب .

الامر التاسع

التنفيذات

١ - تنفيذ قرار المحكمة من المحكوم له :

كل مرسوم صادر من محكمة ينفذ بطلب من المحكوم له .

٢ - تقديم طلب التنفيذ :

طلب التنفيذ يقدم للمحكمة التى أصدرت المرسوم .

٣ - كيفية تقديم طلب التنفيذ :

كل طلب تنفيذ :

- يكون مكتوباً وموقعاً عليه من مقدمه .
- يذكر رقم الدعوى وأسماء الاطراف وتاريخ الحكم
- يبين ان كان أى جزء من الحكم قد وفى به .
- يوضح أى مبلغ وأى ربح عليه - إذا وجد - المطلوب بموجب الحكم .

هـ) يحدد الاسلوب الذى يطلب تنفيذ الحكم به .

٤ - طلب حجز مال منقول ليس فى حيازة مالكة :

كل طلب لحجز مال منقول ليس فى حيازة مالكة يجب ان يبين :

- وصفا مفصلاً لمثل ذلك المال .
- اسم الشخص الذى بحيازته مثل ذلك المال وعنوانه .
- وصفا للمكان الذى به مثل ذلك المال .

٥ - طلب حجز :

كل طلب لحجز أى عقار يجب ان يبين :

- وصفا مفصلاً للعقار يكفى للتعرف عليه .
- مدى مصلحة الطالب فى العقار .
- ما عليه السجل الرسمى للعقار - اذا وجد - وذلك بإبراز صورة منه معتمدة .

٦ - رفض الطلب :

يجوز للمحكمة أن ترفض أى طلب لا يستوفى الشروط المنصوص عنها فى هذا الامر أو تعيده لتعديله أو تشرف بنفسها على تعديله .

٧ - اعلان الشخص المقدم الطلب ضده لتقديم اعتراضاته :

١) كل طلب تنفيذ قدم بعد ثلاثة اشهر من تاريخ الحكم أو من تاريخ أى امر سابق بشأن نفس التنفيذ يعلن به الشخص الذى قدم

الطلب ضده ولمثل ذلك الشخص أن يتقدم بأية اعتراضات ضد

مثل ذلك الطلب المتأخر .

٢) فى غير ما نص عليه فى البند السابق فلا يشترط اعلان الطرف

المنفذ ضده بأى طلب تنفيذ الا اذا قررت المحكمة غير ذلك .

٣) بالرغم عن احكام البندين السابقين للمحكمة أن تنفذ أى حكم

غير أن تعلن الطرف المنفذ ضده بالتنفيذ اذا اقتنعت بأن الاعلان

يضر بالعدالة وعليها أن تسجل الاسباب التى اقتنعت من أجلها .

٨ - الاجراء بشأن التنفيذات المرسلة لمحكمة أخرى :

كل محكمة تطلب من محكمة أخرى تنفيذ أى مرسوم عليها أن ترسل

لمثل تلك المحكمة صورة من المرسوم المطلوب تنفيذه وشهادة بأن

الحكم لم يوف أو لذا أوفى بعضه كم منه بقى بغير وفاء .

٩ - ابلاغ المحكمة كتابة بنتيجة التنفيذ :

كل محكمة طلبت منها محكمة أخرى تنفيذ أى مرسوم عليها أن تخبر

تلك المحكمة كتابة باتمام التنفيذ أو اذا لم يتم كله أو جزء منه

بالاسباب التى أدت الى ذلك .

١٠- طريقة التنفيذ :

يجوز للمحكمة التى أرسل اليها أى طلب تنفيذ أن تؤجل اجراءاتها

بشأن التنفيذ اذا اقتنعت بأن امهال المحكوم عليه لزم معقول

سيمكنه من الوفاء بالحكم أو لتمكنه من تقديم استئناف لمحكمة

الاستئناف .

١١- تأجيل التنفيذ :

فى كل حالة أجلت فيها المحكمة اجراءات التنفيذ لتمكن المحكوم عليه

من الاستئناف يجوز لها أن تأمر بأن تعاد اليه أية منقولات محجوز

عليها أو أن يطلق سراحه اذا كان مسجوناً حتى ينظر طلب

استئنافه .

١٢- الضمانات :

يجوز للمحكمة أن تطلب أية ضمانات أو تشترط أية شروط تراها

قبل أن تتخذ أى إجراء بمقتضى القاعدتين السابقتين .

١٣- استدعاء المدين :

يجوز لكل محكوم له أن يطلب من المحكمة أن تستدعى :

١) المدين ، أو

ب) اذا كان المدين شخصاً اعتبارياً فالسكرتير أو المدير أو الضابط

المستول ، أو

ج) أى شخص آخر .

لتوجه اليه أية أسئلة بفرض معرفة كسب المحكوم عليه

والطريقة التى ينوى أن يوفى بها الحكم الصادر ضده ولها أن

تطالب من الشخص الذى تستدعيه أن يبرز أية مستندات أو

حسابات لمعرفة كسب المدين والطريقة التى يمكن أن يوفى بها

الحكم .

١٤- الحجز على مال منقول فى حيازة المحكوم عليه :

الحجز على مال منقول فى حيازة المحكوم عليه يتم بالاستيلاء على

ذلك المال وحفظه فى المكان وبالطريقة التى تقررها المحكمة .

١٥- الحجز فى حالة الدين والمال المنقول ليس فى حيازة

المحكوم عليه :

(١) الحجز على اى دين لم يضمن سداده بكميالة يتم بامر مكتوب يمنع الدائن من استرداد دينه ويمنع المدين من دفع الدين .

(٢١) الحجز على اى سهم فى هيئة ذات شخصية اعتبارية يتم بامر مكتوب للشخص الذى باسمه تسجيل السهم يمنعه من التصرف فى السهم او قبل اية ارباح بشأنه وترسل صورة من الامر لتلك الهيئة بالطريقة المقررة لاعلان الاشخاص الاعتباريين .

(٣) الحجز على اى مال منقول ليس فى حيازة المحكوم عليه ولكنه ليس فى حيازة المحكمة يتم بامر مكتوب يمنع الشخص الذى فى حيازته مثل ذلك المال من التصرف فيه بغير امر المحكمة .

(٤) كل امر صادر على الوجه المبين فى هذه القاعدة تعلق صورة منه على لوحة اعلانات المحكمة وترسل صورة منه للجهة المعنية بالامر .

١٦- الحجز على حصة مملوكة للمحكوم عليه :

الحجز على حصة مملوكة للمحكوم عليه فى ملك منقول يتم باعلان للمالك يمنعه من التصرف فى حصته باى وجه من الوجوه .

١٧- عدم الحجز على ملك شراكة او بيعه :

(١) فى ما عدا ما نص عليه فى هذه القاعدة فلا يجوز الحجز على اى ملك لشراكة او بيعه ما لم يكن التنفيذ ضد الشراكة اساسا .

(٢) يجوز للمحكمة اذا طلب منها المحكوم له ضد شريك ان تحجز على نصيب ذلك الشريك فى املاك الشراكة وارباحها الحاضرة والمقبلة بالقدر الذى يوفى بالحكم ، ويجوز لها ان تعين حارسا لرعاية ما حجزت عليه وان تأمر باجراء اية حسابات او تحريات بشأن ذلك النصيب او تأمر ببيعه او تصدر اى امر آخر تراه مناسباً .

(٣) يجوز للشركاء الآخرين او اى منهم ان يتولى وفاء الحكم عن الشريك او - فى حالة البيع - ان يشتري ما بيع .

(٤) اى طلب قدم بمقتضى البند (٢) يعلن به المحكوم عليه واى شريك له يتواجد بالاقليم .

(٥) كل طلب قدم من شريك بمقتضى البند (٣) يعلن به المحكوم له والشركاء الآخرون الذين لم يشتركوا فيه ويتواجدون بالاقليم .

١٨- الحجز على الكميالة :

الحجز على كل كميالة ليست فى حيازة المحكمة او فى حيازة موظف عمومى يتم بالاستيلاء عليها وايداعها لدى المحكمة حتى تأمر بما ترى بشأنها .

١٩- الحجز على ملك فى حيازة محكمة اخرى :

الحجز على اى ملك فى حيازة محكمة اخرى او فى حيازة موظف عمومى يتم باعلان لمثل تلك المحكمة او الموظف بان يحجز الملك حتى تقرر بشأنه المحكمة التى اصدرت اعلان الحجز على الا يضر ذلك بصلاحية المحكمة المحجوز لديها ذلك الملك لان تنظر فى اى حقوق متعلقة بذلك الملك يدعيها شخص آخر بازاء المحكوم له .

٢٠- الحجز على العقار :

الحجز على العقار يتم بامر للمحكوم عليه يمنعه من التصرف فى العقار باى وجه من الوجوه ويمنع الآخرين من ان يكونوا طرفا فى مثل ذلك التصرف او يقروه وتعلق صورة من مثل هذا الامر فى مكان

ظاهر او بالقرب من العقار او عليه كما توضع صورة اخرى بسجل العقار الرسمى - اذا وجد - .

٢١- الحجز على الثمر :

الحجز على كل ثمر لم يجن يتم بالاسلوب المنصوص عنه فى الامر السابق .

٢٢- رعاية الثمر المحجوز عليه :

مع مراعاة ما قد تقرره المحكمة من شروط سواء حين اصدارها امر الحجز او بعد ذلك يجوز للمحكوم عليه ان يتولى القيام بكل ما من شأنه ان يؤمن جنى الثمر المحجوز عليه وخزنته واذا قُتل فيجوز للمحكوم له بعد موافقة المحكمة ان يتولى ذلك بنفس الشروط وفى هذه الحالة تحصل له تكاليف ذلك كما لو كانت جزءا من المبلغ المحكوم به .

٢٣- تقرير المحكمة بشأن الملك المحجوز :

(١) يجوز للمحكمة ان تقرر ايجازيا كل ادعاء بشأن اى ملك محجوز عليه او توجه برفع دعوى لتثبيت مثل ذلك الادعاء على انه لا يجوز للمحكمة ان تقرر ايجازيا اذا طلب الادعاء رفع دعوى لتثبيت ادعائه .

(٢) اذا كان الادعاء المقدم بمقتضى البند السابق بشأن ملك اعلن عن بيعه فيجوز للمحكمة ان تؤجل البيع لحين الفصل فى الادعاء .

(٣) على المحكمة ان تعلن المحكوم له باى ادعاء قدم كما هو مبين فى هذه القاعدة وله ان يقدم اية بينات ضد الادعاء وان يطلب ضمه كطرف لادعى دعوى يتقدم بها صاحب الادعاء .

٢٤- حق المحكمة فى بيع اى ملك وفاء للحكم الصادر :

يجوز للمحكمة التى حجزت على اى ملك ان تأمر ببيعه او بيع اى جزء منه يكفى لوفاء الحكم ولها ان تأمر بان يدفع للمحكوم له كل او بعض ثمن البيع وفاء للحكم الصادر لمصلحته .

٢٥- كيف يتم البيع :

كل ملك امرت المحكمة ببيعه يباع بواسطة موظف المحكمة او الشخص الذى تعينه المحكمة لهذا الغرض ويتم ذلك عن طريق المزايدة او العطاءات العلنية .

٢٦- اعلان البيع :

على المحكمة ان تعلن عن اى بيع امرت به تنفيذاً لرسوم صادر لمصلحة محكوم له .

٢٧- تاريخ وزمان ومكان البيع :

كل اعلان صادر وفق احكام القاعدة السابقة يجب ان يوضح :

(١) مكان البيع وتاريخه وزمانه .

(ب) وصفا للملك الذى يراد بيعه .

(ج) الضرائب - اذا وجدت - المقررة على الملك .

(د) اية حقوق للمغير متعلقة بالملك .

(هـ) المبلغ الذى يباع الملك وفاء له .

(و) اية معلومات اخرى ترى المحكمة انها تعين المشتري فى تقرير المملك .

٢٨- حق المحكمة فى الاستجواب والامر بإبراز الوثائق :

حتى تتمكن المحكمة من اصدار اعلان البيع على الوجه المقرر في القاعدة السابقة يجوز لها أن تستجوب أى شخص وأن تأمره بإبراز أية وثائق قد تكون بحيازته أو فى متناوله .

٢٩- نشر اعلان البيع :

اعلانات البيع بموجب هذا الامر تنشر بالصاقها على لوحة اعلانات المحكمة وعلى الملك الذى يراد بيعه أو بالقرب منه أو بأى طريق آخر تراه المحكمة .

٣٠- متى يجوز بيع ملك محجوز عليه :

ما لم يوافق المحكوم عليه كتابة فلا يجوز بيع المقار قبل انقضاء شهر من تاريخ نشر اعلان البيع كما لا يجوز بيع المنقول قبل انقضاء اسبوعين من نفس التاريخ .

٣١- تأجيل البيع :

(١) يجوز للمحكمة أن تؤجل أى بيع مملن عنه لتاريخ تحدده كما يجوز للموظف الذى يتولى البيع أن يؤجله كذلك .

(٢) على كل موظف أجل أى بيع أعلن عنه أن يدون أسبابه لذلك .

٣٢- اعلان عن البيع المؤجل :

كل بيع أجل على الوجه السابق لأكثر من شهر يملن عنه اعلاناً جديداً بالطريقة المقررة .

٣٣- عدم جواز المزايدة بواسطة الموظف الذى يتولى البيع :

لا يجوز للموظف الذى يتولى البيع بأى طريق أن يزايد فى البيع أو ينال أو يحاول أن ينال لنفسه أية منفعة فى الملك الذى يباع .

٣٤- دفع ثمن الشراء :

(١) كل مشتر يفشل فى دفع ثمن الشراء عليه أن يدفع فرق السعر - إذا وجد - الناتج عن اعادة بيع الملك كما عليه أن يدفع أى مضاريف شهد الموظف الذى يتولى البيع أنها ترتبت بسبب فشل المشتري فى دفع ثمن الشراء .

(٢) كل مبلغ استحق بمقتضى البند السابق يجوز تحصيله بالطريقة المقررة لتنفيذ أى قرار صادر من محكمة إذا طلب المحكوم له أو المحكوم عليه ذلك .

٣٥- حق المحكمة فى رفض المزايدة :

يجوز للمحكمة إذا كانت لديها أسباب كافية أن ترفض قبول اعلان مزايدة أو عطاء .

٣٦- المزايدة بواسطة المحكوم له :

لا يجوز للمحكوم له أن يزايد فى أى بيع من غير موافقة صريحة من المحكمة .

٣٧- البيع للمحكوم له :

(١) إذا لم تكن هنالك مزايدة أو إذا رفضت المحكمة أعلى مزايدة يطلب من المحكوم له أن يتقدم بعرض لشراء الملك المعروض للبيع .

(٢) إذا كان من رأى المحكمة أن العرض الذى تقدم به المحكوم له على الوجه المبين فى البند السابق مناسب فعلى المحكمة أن تعرض الملك للمزايدة من جديد وأن تبيعه للمحكوم له إذا لم يتقدم أحد بعرض أعلى من عرضه .

(٣) إذا قدم عرض أعلى من العرض المقدم من المحكوم له على الوجه

المبين فى هذه القاعدة فيجوز للمحكوم له أن يزايد مسع الآخرين .

(٤) يجوز للمحكمة إذا طلب المحكوم له أو أى شخص له مصلحة فى الملك المبيع ذلك أن تلقى أى بيع اشترك فيه المحكوم له بغير إذن المحكمة سواء اشترك بشخصه أو عن طريق وكيل .

٣٨- موعد دفع قيمة الشراء عن طريق المزايدة العلنية :

(١) فى كل بيع يتم بالمزايدة العلنية على المشتري أن يدفع قيمة الشراء فى حينه أو فى أى وقت قريب من ذلك يحدده الموظف الذى يتولى البيع وعلى ذلك الموظف أن يقدم للمشتري وصلاً بالمبلغ الذى يستلمه .

(٢) إذا فشل المشتري فى دفع الثمن كما هو مقرر فى البند السابق فتعرض السلعة للمزايدة من جديد .

٣٩- تمليك المنقول المباع للمشتري :

كل منقول بيع وفق احكام هذا الامر ولا يتم تملكه بمجرد استلامه على المحكمة أن تصدر أمراً بتمليكه للمشتري أو لن يحدده لهذا الغرض .

٤٠- عدم جواز بيع العقار إذا وجد منقول يوفى المحكم

من ثمنه :

مع مراعاة احكام أى قانون أو أى شروط حددتها المحكمة فى مرسومها فلا يجوز بيع العقار إذا وجد المنقول الذى يمكن أن يوفى الحكم من ثمن بيعه .

٤١- تخويل المحكوم عليه حق التصرف :

(١) يجوز للمحكمة أن تؤجل بيع أى عقار إذا اقتنعت بأن المحكوم عليه يستطيع أن يوفى الحكم ببيع أى منقول لديه أو بالرهن أو الايجار أو البيع الخاص لكل العقار أو لبعضه .

(٢) إذا أجلت المحكمة البيع بمقتضى البند السابق فعليها أن تصدر للمحكوم عليه شهادة تخوله التصرف على النحو المقرر وذلك فى مدة محددة لهذا الغرض وبشرط أن يدفع للمحكمة أى مال مترتب على تصرف المحكوم عليه ولا يعتبر مثل ذلك التصرف نهائياً ما لم توافق عليه المحكمة .

٤٢- دفع عشرين فى المائة للموظف الذى يتولى البيع :

(١) على كل شخص يشتري عقاراً بيع كما هو منصوص عنه فى هذا الامر أن يدفع للموظف الذى يتولى البيع عشرين فى المائة من قيمة الشراء فى حينه أو يعاد بيع العقار من جديد على أن يجوز للمحكمة أن تستغنى عن هذا الشرط إذا كان المشتري هو المحكوم له .

(٢) مابقى من ثمن الشراء يدفع خلال اسبوعين من تاريخ الشراء على أنه يجوز للمحكمة إذا كان المشتري هو المحكوم له أن تسمح بأن يؤخذ فى الاعتبار أى مبلغ متبق له مما قسرر فى المرسوم الصادر لصالحه .

٤٣- الفشل فى دفع ثمن الشراء :

كل مشتر يفشل فى دفع بقية ثمن الشراء خلال المدة المحددة لذلك يفقد حقوقه فى العقار أو فى أى ربيع من اعادة بيع المقار ويجوز للمحكمة أن تصدر لصالح الحكومة ما دفعه المشتري من مقدم

الثلث وذلك بعد خصم اى تكاليف صرفت بسبب البيع .

٤٤- الاعلان عن العقار المعاد بيعه :

كل عقار يعاد بيعه بسبب فشل المشتري فى تسديد ثمن الشراء يعلن عن ذلك البيع كما هو مقرر .

٤٥- العقار المملوك على الشيوخ :

كل عقار مملوك على الشيوخ تساوت عروض الراغبين فى شرائه وكان احدهم واحدا من مالكي العقار فان العرض الذى ينظر فيه هو عرض مثل ذلك المالك .

٤٦- طلب الغاء البيع بعد دفع مبالغ معينة :

(١) يجوز لكل مالك عقار او لائ شخص ذى مصلحة حصل عليها فى ذلك العقار قبل بيعه ان يطلب من المحكمة ان تلغى البيع وذلك بعد ان يدفع :

(ا) للمشتري مبلغا يساوى خمسة فى المائة من ثمن البيع .

(ب) للمحكوم له اى مبلغ بيع العقار وفاء له على ان يخصم

منه اى مبلغ دفعه للمحكوم له بعد صدور الحكم .

(٢) لا يجوز للمالك الذى تقدم للمحكمة بطلب بمقتضى القاعدة اللاحقة ان يتقدم بطلب بمقتضى هذه القاعدة ما لم يسحب

طلبه الاخر اولا .

(٣) ليس فى هذه القاعدة ما يعفى المحكوم عليه من اية تكاليف او فوائد لم يشملها امر البيع .

٤٧- طلب انقضاء البيع بسبب الغش او خلل فى اجراءات البيع :

كل عقار بيع تنفيذا لمرسوم محكمة يجوز لائ شخص تتأثر مصالحه بهذا البيع ان يطلب من المحكمة الغاء بسبب اى غش او خلل جوهري فى اجراءات البيع على انه لا يجوز الغاء البيع الا اذا اقتنعت المحكمة بان الغش او الخلل الجوهري الذى ارتكب قد سبب اضرارا بمصلحة مقدم الطلب .

٤٨- طلب المشتري الغاء البيع :

كل عقار بيع كما هو مقرر وليس للمحكوم عليه مصلحة فيه يجوز للمشتري ان يطلب من المحكمة الغاء بيعه .

٤٩- تأييد الحكم للبيع :

(١) اذا لم يقدم طلب بمقتضى القواعد ٤٦، ٤٧، ٤٨ او قدم ولكنه رفض فعلى المحكمة ان تؤيد البيع على الا يكون مثل ذلك التأييد نهائيا الا بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخه .

(٢) على المحكمة ان تلغى البيع اذا قبلت اى طلب قدم وفق احكام القواعد المذكورة فى الفقرة السابقة .

(٣) كل امر صادر على الوجه المبين فى هذه القاعدة لا يجوز للشخص الصادر ضده ان يستأنف منه .

٥٠- استرداد ثمن الشراء :

اذا لغى البيع وفق احكام القاعدة السابقة فللمشتري ان يسترد ما دفعه للمحكمة ان تأمر له بذلك سواء بفائدة او بغير فائدة .

٥١- شهادة للمشتري :

كل عقار تم بيعه وفق احكام هذا الامر على المحكمة ان تمنح مشتريه شهادة بذلك توضح فيها تاريخ البيع .

٥٢- دفع المبلغ المحكوم به بالاقساط :

(١) اذا طلب المحكوم له ذلك فيجوز للمحكمة ان تقسط على المحكوم عليه دفع المبلغ المحكوم به ولها ان تطلب لذلك اية ضمانات من المحكوم عليه .

(٢) لا يضر الامر بتقسيط المبلغ ان يكون بعد الحجز على اى ملك للمحكوم عليه او قبل ذلك .

(٣) اذا اخلف المحكوم عليه دفع اى قسط مقرر فللمحكمة ان تلغى الامر بتقسيط المبلغ ولها اذا طلب المحكوم له ذلك ان تتخذ الاجراءات المقررة لضمان الوفاء بكل المبلغ المحكوم به .

(٤) لا تجوز اعادة اى امر تقسيط الفته المحكمة وفق احكام البند (٣) من هذه القاعدة .

٥٣- قفل ملف التنفيذ او اعادة فتحه :

يعتبر منتهيا كل تنفيذ ظل من غير تحريك لثلاثة اشهر او اكثر منذ آخر امر اصدرته المحكمة وعلى المحكمة ان تقفل ملفاته على انه يجوز للمحكوم له ان يعيد فتحه بعد اعادة دفع الرسوم المقررة على التنفيذ .

الامر العاشر

التوكيلات لاستلام اموال لدى المحكمة

١ - دفع المبلغ للوكيل :

(١) اى مبلغ فى خزينة المحكمة باسم شخص ما يجوز للمحكمة ان تدفعه لوكيل مثل ذلك الشخص بشرط ان يكون لدى ذلك الوكيل توكيل صحيح يخوله ان يستلم ذلك المال .

(٢) مجرد وكالة شخص لان يمثل اخر فى اية اجراءات امام المحكمة لا تخول استلام اى مال كما هو منصوص عنه فى البند السابق .

(٣) على كل وكيل ان يبرز للمحكمة توكيله او صورة معتمدة منه وعلى المحكمة ان تحتفظ به اذا كان توكيلا قاصرا على استلام المال من المحكمة .

٢ - صحة التوكيل :

التوكيل الصحيح يجب ان يكون صادرا عن محكمة بالطريقة التى يحددها القانون - اذا وجدت - .

٣ - تصديق التوكيل الخارجى :

التوكيلات الصادرة خارج الاقليم تكون بالطريقة المقررة وفق قوانين البلد المعنى ومصديق عليها من وزارة خارجية ذلك البلد او من تمثيله القنصل فى الاقليم او من جهة رسمية اخرى تقبلها المحكمة .

٤ - تخويل البنك لاستلام المال كوكيل :

بالرغم مما نص عليه فى القواعد السابقة يجوز لائ بنك له فرع فى الاقليم ان يستلم اى مال فى خزينة المحكمة كوكيل عن شخص اخر اذا قدم للمحكمة كتابا موقعا عليه من مثل ذلك الشخص يخول البنك استلام المال وارفق ذلك الكتاب بتاكيد من مدير البنك بصحة توقيع الموكل .

الامر الحادى عشر

تاكيد صحة اى موضوع

١ - القسم والتاكيد :

كل شخص يريد ان يحلف عن صحة اى موضوع او يؤكد ما يجوز له

أن يبرز للمحكمة ذلك الموضوع مكتوباً .

٢ - صحة القسم أو التأكيد :

القسم أو التأكيد بصحة ما هو مكتوب يكون بالطريقة المتبعة في المحكمة .

٣ - قراءة محتويات المكتوب :

بعد أن يقسم مقدم الطلب على صحة ما هو مكتوب أو يؤكد ما تقرأ عليه محتويات المكتوب ليقع عليها .

٤ - تصديق المحكمة على محتويات المكتوب :

على القاضي أن يشهد بتوقيعه وختم المحكمة على أن الموقع قد أقسم على صحة ما هو مكتوب أو أكد ما ووقع على ذلك بحضور من المحكمة .

إذا كانت شهادة المحكمة بمقتضى القاعدة السابقة مطلوبة للاستعمال في بلد أجنبي فيجوز للمحكمة أن تعطيها بالشكل الذي يقبله مثل ذلك البلد .

الامر الثاني عشر

التوثيق

١ - التوثيق :

يجوز للمحكمة أن تصدق على توثيق أية وثيقة أو تشهد بصحته .

٢ - التصديق على التوثيق بحضور شاهدين :

لا يكون تصديق المحكمة أو شهادتها إلا بحضور شاهدين ليس لهما مصلحة في الوثيقة المعنية وليست لهما قرابة ذاتية بالموقع .

٣ - التعرف على موقع الوثيقة :

إذا لم يكن موقع الوثيقة معروفاً للمحكمة فالمحكمة أن تطلب أن يتعرف عليه شخص معروف أو مقبول لديها .

٤ - يجوز للشاهد أن يتعرف على موقع الوثيقة :

ليس هنالك ما يمنع أن يكون الشاهد على تصديق المحكمة أو شهادتها هو نفس الشخص الذي يتعرف على موقع الوثيقة .

٥ - وجوب التأكد من فهم الموقع لمحتويات الوثيقة :

على المحكمة أن تقتنع بأن موقع الوثيقة يفهم جيداً محتويات الوثيقة التي يوقعها .

٦ - تصديق المحكمة بصحة توقيع الوثيقة :

تصديق المحكمة أو شهادتها بصحة توقيع الوثيقة يجوز أن يكون في ذيل الوثيقة أو في ورقة منفصلة تحوى على التفاصيل ما يكفي للتعرف على الوثيقة .

٧ - البصم على الوثيقة :

يجوز لمن لا يستطيع التوقيع أن يبصم بإبهامه على أن تذكر هذه الحقيقة في تصديق المحكمة أو شهادتها .

٨ - ترقيم صفحات الوثيقة والتوقيع بالاحرف الاولى وختمها :

إذا كانت الوثيقة المعنية مكونة من أكثر من صفحة فعلى المحكمة أن ترقيم صفحاتها وأن توقع بالاحرف الاولى على كل صفحة وتختتمها بختم المحكمة إذا وجد كما عليها أن تذكر عدد الصفحات في تصديقها أو شهادتها .

٩ - توقيع المحكمة على كل مسح أو شطب أو تبديل :

على المحكمة أن توقع بالاحرف الاولى على كل مسح أو شطب أو تبديل في الوثيقة ولا تترك فراغاً في الوثيقة من غير أن تضع عليه خطاً وذلك قبل أن تشهد أو تصدق على الوثيقة .

١٠ - يجب أن تكون الوثيقة باللغة العربية :

(١) لا يجوز للمحكمة أن تشهد على التوقيع على أية وثيقة أو تصدق به ما لم تكن الوثيقة مكتوبة باللغة العربية كتابة واضحة ومقروءة على أنه يجوز للمحكمة أن تصدق على توقيع أية وثيقة مكتوبة بغير العربية إذا أرفقت بترجمة عربية قامت بها جهة تعتمد المحكمة .

(٢) كل ترجمة لاية وثيقة قدمت بمقتضى البند السابق ترفق صورة منها بالوثيقة وتترك صورة أخرى منها لدى المحكمة ويذكر كل ذلك في شهادة المحكمة أو تصديقها على التوقيع .

١١ - الشهادة على صور الوثائق :

(١) على كل شخص يريد شهادة المحكمة بأن أية وثيقة هي صورة من وثيقة أخرى أن يبرز الوثيقتين أو الوثائق للمحكمة .

(٢) للمحكمة أو من تخوله لهذا الغرض أن يقوم بمراجعة الوثائق المعنية والاقتناع بأنها نسخ متطابقة .

(٣) على المحكمة أو الشخص الذي خولته لهذا الغرض أن يشهد على الوثائق التي راجعها بمقتضى البند السابق بأنها نسخ متطابقة وأن يوقع شهادته ويختتمها بختم المحكمة .

(٤) تحفظ لدى المحكمة صورة من كل وثيقة شهد عليها وفق احكام هذا الامر .

الامر الثالث عشر

متنوعات

١ - دفع الرسوم قبل قبول الطلب :

كل شخص يلزمه القانون تحمل نفقات أى أجزاء أو اعلان تقوم به المحكمة بناء على طلبه يجوز للمحكمة أن تطلب اليه أن يدفع اليها أولاً رصيدها يكفي لتلك التكاليف .

٢ - الحصول على نسخة المرسوم مجاناً :

لكل طرف من أطراف القضية أن يحصل على نسخة مجانية من المرسوم الصادر ضده أو لمصلحته .

٣ - الحصول على نسخة من الحكم أو أى جزء من أجزاء الملف بعد دفع الرسوم:

يجوز لكل طرف من أطراف القضية أن يحصل على نسخة من الحكم أو من أى جزء من أجزاء ملف القضية بعد دفع ما قد يقرر من رسوم .

٤ - دفع تكاليف الشخص المستدعى :

يجوز للمحكمة قبل أن تستدعى أى شاهد أن تطلب أولاً دفع تكاليف استدعائه .

٥ - القرارات بشأن الاراضى المسجلة :

كل قرار تتأثر به ارض مسجلة على المحكمة أن تزود سلطات تسجيل الارض المعنية بصورة منه .

٦ - بيع المال المنقول بطلب أحد الطرفين :

(١) كل مال منقول يتقاضى عليه الطرفان أو حجزت عليه المحكمة

موسوعة التشريعات العربية - الامارات	ملاحق (١)	اجراءات مدنية - قانون
- يجوز بيعه بطلب أحد الطرفين وبالشروط التي تحددها المحكمة . (٢) لا يجوز البيع بمقتضى البند السابق ما لم يكن المال الذي يراد بيعه عرضة بطبيعته للتلف أو الخسارة أو هنالك أسباب معقولة تبرر بيعه . (٣) كل طلب قدم بمقتضى هذه القاعدة على المحكمة أن تعلن به	أى طرف يتأثر به ما لم تكن هنالك أسباب تبرر غير ذلك . ٧ - الاستثمارات : الاستثمارات الموضحة بالجدول الثانى من هذا القانون تستعمل فى الحالات المحددة لاستعمالها ويجوز أن تدخل عليها أية تغييرات يقتضيها الحال فى أية مناسبة .	

الجدول الثانى

الاستثمارات :

١ - عنوان الدعوى :

فى محكمة :

قضية مدنية رقم / /
 فلان الفلانى مدع
 و
 فلان الفلانى مدعى عليه

٢ - استدعاء للفصل فى الدعوى :

فى محكمة :

ق م / رقم / /

الى (الاسم والعنوان)

بما أن قد رفع عليك دعوى فانت
 مكلف بهذا بالحضور أمام هذه المحكمة شخصيا أو بواسطة وكيل معتمد معتمد وذلك فى الساعة من يوم شهر سنة الموافق يوم
 من شهر سنة للاجابة على الدعوى المقامة ضدك .

وبما أن التاريخ المذكور محدد للفصل فى الدعوى فان عليك أن تبرز
 أى شهود أو وثائق تعتمد عليها فى دفاعك وبإمكانك أن تفيد من سلطات المحكمة لتحقيق ذلك وذلك بعد دفع أية رسوم قد تكون مقررة .

وعليك أن تعلم أنه فى حالة فشلك فى الحضور فى الميعاد والتاريخ
 المحددين فانه سيفصل فى الدعوى فى غيابك .
 صدر بتوقيعى وختم المحكمة فى هذا اليوم من شهر
 سنة الموافق من شهر سنة

القاضى

٣ - استدعاء لتقرير نقاط النزاع :

عنوان الدعوى

الى (الاسم والعنوان)
بما أن قد رفع عليك دعوى . فأنت
مكلف بهذا بالحضور أمام هذه المحكمة شخصيا أو بواسطة وكيل معتمد
معتمد وذلك في الساعة من يوم شهر سنة الموافق يوم
من شهر سنة للاجابة على الدعوى المقامة ضدك .

وبما أن التاريخ المذكور محدد لتقرير نقاط النزاع بين الاطراف فان
عليك أن تبرز أى وثائق تعتمد عليها في دفاعك .

وعليك أن تعلم أنه في حالة فشلك في الحضور في الميعاد والتاريخ
المحدد فإنك سيفصل في الدعوى في غيابك .

صدر بتوقيعي وختم المحكمة في هذا اليوم من شهر سنة
الموافق من شهر سنة

القاضي

٤ - استدعاء شاهد :

الى (الاسم والعنوان)
أنت بهذا مكلف بالحضور أمام هذه المحكمة في الساعة من
يوم من شهر سنة . الموافق يوم من
شهر سنة لتشهد نيابة عن في الدعوى المقامة
منه ضد/ضده من و / أو لتبرز الوثائق الآتية
تبرح حرم المحكمة من غير إذن .
صدر بتوقيعي وختم المحكمة في هذا اليوم من شهر سنة
الموافق من شهر سنة

القاضي

ملحوظة :

إذا كان استدعاؤك لإبراز وثائق فقط من غير الشهادة بشأنها فتعتبر
قد نفذت هذا الاستدعاء إذا عملت على إبراز الوثائق المطلوبة للمحكمة من
غير أن تحضر أنت شخصيا .

٥ - امر بالقبض على شاهد :

عنوان الدعوى

الى (الاسم والعنوان)
 بما أن قد استدعى للحضور أمام هذه المحكمة ،
 وبما أنه قد فشل فى ذلك من غير أن يبدى أسبابا للمحكمة ،
 فأنت مكلف بهذا بالقبض على هذا واحضاره أمام المحكمة .
 كما أنت مكلف بأن تراجع المحكمة فى تاريخ أقصاه لتخبرها ما تم بشأن هذا الامر الموجه اليك .
 صدر بتوقيعى وختم المحكمة فى هذا اليوم من شهر
 الموافق من شهر سنة
 القاضى

٦ - امر بالحجز على املاك شاهد :

عنوان الدعوى

الى (الاسم والعنوان)
 بما أن الشاهد الذى طلب شهادته
 قد فشل فى الظهور أمام المحكمة فى الميعاد والتاريخ المحددين لظهوره .
 فأنت مكلف بهذا بأن تحجز املاك / من املاك الشاهد المذكور ما
 قيمته وان تجهز قائمة بما حجزت عليه تقدمها للمحكمة فى تاريخ أقصاه
 صدر بتوقيعى وختم المحكمة فى هذا اليوم من شهر
 الموافق من شهر سنة
 القاضى

٧ - أمر بالمقبض على مدعى عليه قبل النطق بالحكم :

عنوان الدعوى

الى (الاسم والعنوان)
 بما أن قد ادعى مبلغ على
 وبما أن المدعى قد أقنع المحكمة بأن المدعى عليه على وشك
 فانت مكلف بهذا أن تستلم من هذا مبلغ ضمانا
 لسداد المبلغ المدعى به اذا صدر به حكم أو يقدم لك كفيلا / كفيلين بمبلغ
 لكل منهما لان يحضر لهذه المحكمة قبل منتصف نهار
 من شهر سنة أو أن تقيض عليه وتحضره لهذه المحكمة
 ليبدى الاسباب التى تستوجب الا يقدم ضمانا بمبلغ حتى يفصل
 فى الدعوى وينفذ أى حكم قد يصدر فيها ضده .
 صدر بتوقيعى وختم المحكمة فى هذا اليوم من شهر
 سنة الموافق من شهر سنة
 القاضى

٨ - الكفالة بحق المدعى عليه المقبوض عليه قبل النطق بالحكم :

عنوان الدعوى

بما أنه بناء على طلب من المدعى قد قبض على المدعى
 عليه وأحضر أمام المحكمة .
 وبما أن المدعى عليه هذا قد فشل فى تقديم الضمان
 الكافى الذى أمرت به المحكمة كما فشل لان يبدى الاسباب التى تستوجب
 الا يقدم الضمان المطلوب .
 فاننى أنا طائعا مختارا قد ارتضيت أن أكون كفيلا عن
 هذا لان لان يحضر أمام المحكمة فى أى تاريخ يحدد للنظر فى
 القضية ضده أو لاستمرار النظر فيها الى أن يصدر حكم فيها وينفذ هذا
 الحكم وأنه فى حالة تخلف هذا عن الحضور أمام المحكمة أو
 وفائه بأى حكم صادر ضده فاننى كفيل بأن أدفع للمحكمة أى مبلغ يحكم به
 ضد هذا كفالة تلزمى وتلزم ورثتى كدين مستحق على .
 وقد شهدت على نفسى بذلك كما شهد به من هذا اليوم
 من شهر سنة الموافق يوم من شهر سنة
 توقيع الكفيل توقيع الشاهد الاول توقيع الشاهد الثانى

٩ - استدعاء المدعى عليه بسبب طلب الكفيل أن يعفى من كفالته :

عنوان الدعوى

بما أن
سنة الموافق يوم
الذى ارتضى فى يوم
من شهر
من شهر
سنة
لان
يكون كفيلا عنك فى القضية اعلاه .

وبما أن
كفالتك لك .
هذا قد تقدم للمحكمة يطلب لان يعفى من

فأنت مكلف بهذا لان تحضر أمام هذه المحكمة قبل منتصف نهـسار
من شهر
سنة
الموافق
حيث ستنظر
المحكمة فى الطلب المقدم من

صدر بتوقيعى وختم المحكمة فى هذا اليوم
من شهر
سنة
الموافق
من شهر
سنة

القاضى

١٠ - أمر بحبس المدعى عليه قبل النطق بالحكم :

عنوان الدعوى

الى (الاسم والعنوان)

بما أن
المدعى فى هذه القضية قد تقدم بطلب لهذه
المحكمة لان تطلب من المدعى عليه أن يقدم كفالة لان يظهر أمام المحكمة ولان
يوفى أى حكم قد يصدر ضده .

وبما أن المدعى عليه قد فشل فى تقديم الكفالة المطلوبة أو فى ايداع
مبلغ يوازىها لدى المحكمة .

فأنت مكلف بهذا بالقبض على
وحفظه بالسجن لحين
الفصل فى الدعوى واذا صدر الحكم ضده فلحين وفاء الحكم الصادر عليه .

صدر بتوقيعى وختم المحكمة فى هذا اليوم
من شهر
سنة
الموافق يوم
من شهر
سنة

القاضى

١١ - امر بالحجز قبل الحكم مع الامر بطلب الضمان للوفاء بحكم :

عنوان الدعوى

الى (الاسم والعنوان)

بما أن قد اقنع المحكمة بأن المدعى عليه

على وشك

فأنت مكلف بهذا بأن تطلب من هذا فى أو قبل يوم

من شهر سنة الموافق يوم من شهر سنة
 أن يقدم كفيلا / كفيلين بمبلغ لكل منهما أو يودع لدى المحكمة أو ما يوازى قيمته كاملة أو أى جزء منها يكفل وفاء للحكم أو أن يظهر أمام المحكمة ليبدى الاسباب التى تستوجب الا يقدم ضمانا ،
 وانت مكلف أيضا بأن تحجز على المذكور وتحفظه فى حرز أمين حتى صدور امر آخر من المحكمة . كما أنت مكلف بأن تعيد هذا الامر الى المحكمة قبل منتصف نهار شهر سنة الموافق

مبيننا عليه التاريخ والاجراء الذى تم فيه .

صدر بتوقيمى وختم المحكمة فى هذا اليوم من شهر سنة
 الموافق يوم من شهر سنة

القاضى

١٢ - الضمان لإبراز وثيقة :

عنوان الدعوى

بما أنه بناء على طلب المدعى فى هذه القضية قد أمر

المدعى عليه بتقديم ضمان بمبلغ لأن يضع تحت تصرف المحكمة الملك الوارد وصفه فى الجدول أدناه .

فأنتى أنا (الاسم والعنوان) طائعا مختارا قد ارتضيت أن أكون كفيلا عن المدعى عليه هذا لأن يضع تحت تصرف المحكمة متى طلبت منه ذلك الملك الوارد وصفه فى الجدول أدناه أو قيمته أو أى جزء من ذلك يكفى للوفاء بالحكم وفى حالة فشلى هذا فى اجابة طلب المحكمة فأنتى كفيل بأن ادفع للمحكمة مبلغ

أو أى جزء منه تقدره المحكمة كفالة تلزمنى وتلزم ورثتى كدين مستحق واجب السداد وقد شهدت على نفسى بذلك كما شهد به فى

هذا اليوم من شهر سنة الموافق يوم من شهر سنة

توقيع الكفيل توقيع الشاهد الاول توقيع الشاهد الثانى

١٣ - أمر بالحجز :

عنوان الدعوى

الى (الاسم والعنوان)

بما أن المدعى فى هذه القضية قد طلب من المحكمة أن
تطلب من المدعى عليه أن يقدم للمحكمة ضمانا بأن يوفى أى
حكم قد يصدر ضده . وبما أن قد فشل فى الاستجابة لطلب
المحكمة من غير مبرر معقول .

فأنت مكلف بهذا بالحجز على ملك المدعى عليه
وحفظه فى حزر أمين حتى صدور أمر آخر من المحكمة كما أنت مكلف بأن
تعيد هذا الامر الى المحكمة قبل منتصف نهار من شهر سنة
الموافق مبينا عليه التاريخ والاجراء الذى تم فيه .

صدر بتوقيعى وختم المحكمة فى هذا اليوم من شهر
السنة الموافق من شهر سنة

القاضى

١٤ - تعيين مصف :

عنوان الدعوى

الى (الاسم والعنوان)

بما أنه قد حجز على تنفيذ الامر / مرسوم صادر فى
يوم من شهر سنة الموافق يوم من
شهر سنة لصالح فقد عينت بهذا مصف
للملك المذكور وذلك بموجب المادة (٨٠) من قانون اجراءات المحاكم المدنية
ومنحت كل الصلاحيات المنصوص عنها فى تلك المادة على ألا ينفذ هذا
التعيين ما لم تقدم ما يقنع المحكمة بأن تعهد اليك بما تعهد به اليك بمقتضى
هذا الامر .

وعليك كمصف أن تقدم حسابا تفصيليا بايرادات ومصروفات الملك
الذى عهد به اليك فى يوم وسيدفع أجرك بعد استلام حساباتك
على اساس فى المائة .

١٥ - مرسوم فى محكمة ابتدائية :

عنوان الدعوى

بما ان هذه القضية قد عرضت للفصل النهائي امامى وذلك بحضور
فقد صدر الامر بالآتى :

صدر بتوقيعى وختم المحكمة فى هذا اليوم من شهر
سنة الموافق يوم من شهر سنة

القاضى

١٦ - امر بارسال حكم للتنفيذ فى دائرة محكمة اخرى :

عنوان الدعوى

بما ان المحكوم له فى هذه القضية قد طلب تنفيذ الرسوم الصادر
لصالحه فى دائرة محكمة مدعىا بان لدى المحكوم عليه ملكا فى
تلك الدائرة فقد صدر الامر بهذا بارسال صورة من ذلك الرسوم لمحكمة
موضعا معها أى قدر مما صدر به الرسوم يكون قد نفذ .

١٧ - شهادة بشأن الوفاء بالحكم :

عنوان الدعوى

أنا بهذا أشهد

١ - بأنه فى يوم من شهر سنة قد صدر الحكم
المرفقة صورة من مرسومه لصالح المدعى .

٢ - وبأن الحكم المشار اليه لم يوف كله / جزء منه .

٣ - وبأن المحكوم له قد تقدم بطلب لتنفيذ الحكم المشار اليه ودفع الرسوم
المقررة لذلك .

٤ - وأن المبلغ المطلوب التنفيذ بشأنه تفصيله كالاتى :

— فلس — دينار المبلغ المحكوم به مع المصاريف
المبلغ الذى دفع
باقى المبلغ المحكوم به
مصاريف التنفيذ على باقى المبلغ المحكوم به
جملة المبلغ المطلوب التنفيذ بشأنه .

صدر بتوقيعى وختم المحكمة فى هذا اليوم من شهر
سنة الموافق يوم من شهر سنة

التوقيع

١٨ - امر بالحجز على مال منقول تنفيذاً لرسوم يدفع مبلغ من المال :

عنوان الدعوى

الى (الاسم والعنوان)
 بما ان محكمة قد امرت بموجب مرسومها الصادر فى القضية اعلاه بأن يدفع للمدعى مبلغ
 وبما ان مبلغ لم يدفع كما امرت المحكمة .
 فانت مكلف بهذا بأن تحجز على المال المنقول الوارد وصفه فى القائمة المرفقة والملوك للمدعى عليه أو على أى مال منقول آخر مملوك للمدعى عليه يرشدك عنه المدعى .
 وما لم يدفع المدعى عليه مبلغ وهو المصاريف المقررة فانت مكلف ايضا بأن تحتفظ لديك بالمال الذى تحتجزه حتى صدور امر آخر من المحكمة . وعليك ان تعيد هذا الامر الى المحكمة قبل منتصف نهار يوم شهر سنة مبينا عليه الاجراء الذى اتخذه بشأنه وتاريخه .
 صدر بتوقيعى وختم المحكمة فى هذا اليوم من شهر سنة الموافق يوم من شهر سنة

القاضى

١٩ - الاستيلاء على مال منقول صدر بشأنه حكم :

عنوان الدعوى

بما أن قد أمر بموجب المرسوم الصادر من هذه المحكمة فى القضية اعلاه فى اليوم من شهر سنة بأن يسلم للمدعى المال المنقول الواردة اوصافه فى الجدول المرفق .
 وبما ان هذا قد فشل فى تسليم ذلك المال بموجب مرسوم المحكمة .
 فانت مكلف بهذا بالاستيلاء على ذلك المال وتعليقه للمدعى أو لاي شخص يعينه المدعى لهذا الغرض .

الجدول

صدر بتوقيعى وختم المحكمة فى هذا اليوم من شهر سنة الموافق من شهر سنة
 القاضى

٢٠ - الحجز على دين المحكوم عليه او على مال منقول ليس فى حوزته

عنوان الدعوى

بما أن
لصالح
قد فشل فى وفاء حكم صدر ضده يوم
فى القضية أعلاه .

فان المدعى عليه مأمور بهذا وممنوع حتى صدور أمر آخر من هذه
الحكمة من استلام الذى له لدى وعلى
هذا الا يدفع أو يسلم للمدعى عليه أو لاي شخص آخر يدعى باسمه أو
ينوب عنه أى جزء من المال الذى صدر بحقه هذا الامر حتى صدور أمر
آخر من المحكمة . ولا يضر أمر المحكمة هذا باى حق يثبت أنه لـ
بازاء المدعى عليه .

صدر بتوقيعى وختم المحكمة فى هذا اليوم من شهر
سنة الموافق من شهر سنة

القاضى

٢١ - اعلان بيع :

عنوان الدعوى

فى يوم والايام التالية اذا اقتضى الحال سيباع بالمزاد
العلنى المال الواردة اوصافه أدناه وذلك تنفيذا للحكم الصادر فى القضية
أعلاه . سيكون البيع خاضعا للشروط المنصوص عنها فى الامر التاسع
من قانون اجراءات المحاكم المدنية .

اوصاف المال

صدر بتوقيعى وختم المحكمة فى هذا اليوم من شهر
سنة الموافق من شهر سنة

القاضى

٢٢ - أمر بيع مال تنفيذاً لحكم محكمة :

عنوان الدعوى

الى

بهذا أنت مأمور بأن تباع بالمزاد العلنى المال المحجوز بموجب أمر المحكمة الصادر بتاريخ تنفيذاً لمرسوم صادر لصالح المدعى لتحصيل مبلغ زائداً الرسوم البالغ قدرها . لم يتم الوفاء به عليك قبل البيع أن تلصق إعلاناً بلوحة الإعلانات المحكمة ولوحة إعلانات . وذلك قبل يوم من تاريخ البيع .

كما أنت مأمور بأن تعيد هذا الأمر للمحكمة فى اليوم شهر سنة الموافق يوم من شهر سنة مع بيان الكيفية التى نفذ بها أو الأسباب التى عاقت التنفيذ .

صدر فى اليوم من شهر سنة الموافق من شهر سنة

القاضى

٢٣ - أمر بمنع دفع ديون المدين الا بأمر من المحكمة :

عنوان الدعوى

الى و

بما أنك مدين لـ والذى صدر حكم ضده لصالح لتحصيل مبلغ

بهذا أنت مأمور بالآ تدفع اياً من تلك الديون الا بأمر هذه المحكمة .

صدر بتوقيعى فى اليوم من شهر سنة الموافق يوم من شهر سنة

القاضى

٢٤ - استدعاء للمدين لمعرفة كسبه :

عنوان الدعوى

الى (اسم وعنوان المدين)
 بما ان قد صدر لصالحه حكم من محكمة
 اليوم من شهر سنة الموافق يوم من
 شهر سنة يقضى بأن تدفع له مبلغ ومصاريف
 قدرها
 وبما انك قد فشلت في الوفاء بدفع مبلغ فانت مكلف بهذا
 بالحضور امام هذه المحكمة شخصيا في الساعة من يوم
 شهر سنة الموافق يوم من شهر سنة
 لاستجوابك في ما يتعلق بكسبك الآن او ما اكتسبته منذ صدور
 الحكم ولتوضيح الاسباب التي تمنع احوالك للسجن .
 صدر بتوقيعي في هذا اليوم من شهر
 سنة الموافق من شهر سنة
 القاضي

٢٥ - امر قبض تنفيذ لحكم :

عنوان الدعوى

الى (الاسم والعنوان)
 بما ان قد صدر ضده حكم من محكمة
 الدعوى اعلاه بتاريخ يقضى بأن يدفع للدائن مبلغ
 ومصاريف قدرها
 وبما ان المبلغ المحكوم به للدائن لم يدفع حتى الآن فانت مكلف بهذا
 بالقبض على واحضاره امام هذه المحكمة قبل اليوم
 من شهر سنة الموافق يوم من شهر سنة
 على أن تخلص سبيله اذا دفع لك مبلغ زائدا رسوم
 تنفيذ هذا الامر .
 القاضي

٢٦ - امر احالة المدين للسجن :

عنوان الدعوى

الى ضابط سجن
بما ان قد صدر ضده حكم فى الدعوى اعلاه بتاريخ
مقتضاه ان يدفع للمدعى مبلغ
وبما ان ذلك المبلغ لم يدفع بعد .
وبما ان المدعى عليه قد استدعى للحضور امام هذه المحكمة بتاريخ
(او بموجب امر القبض المؤرخ فى) .

وبما انه قد ظهر للمحكمة بعد استجوابه وبناء على شهادة
قد فشل فى الوفاء بذلك المبلغ ،

لهذا امرت المحكمة باحالته للسجن وحبسه لمدة
ما لم يدفع مبلغ

وبهذا انت مأمور بتسلم ووضع فى الحراسة والحفاظه
على سلامته فى السجن وان تعيد للمحكمة هذا الامر مبينا فيه كيفية
تنفيذه .

صدر بتوقيعى فى اليوم
سنة الموافق من شهر
من شهر
سنة
القاضى

٢٧ - شهادة الشخص الذى ينفذ امر الحجز :

عنوان الدعوى

انا الموقع اسمى ادناه .

بهذا اشهد انه فى اليوم
من شهر
سنة الموافق
من شهر
سنة قد حجزت على مال

والموضح بالقائمة المرفقة مع هذا الامر كما حجزت على الاشياء والاموال
الاخرى ملك والتى دلتى عليها والمبينة
فى القائمة المرفقة .

او

انا الموقع اسمى بهذا اشهد باننى قد فشلت فى تنفيذ
امر الحجز للأسباب

٢٨ - شهادة الشخص الذى ينفذ امر البيع :

عنوان الدعوى

أنا الموقع أدناه بهذا أشهد أنني بعد أن أعلنت مسبقا
بالصاق الاعلان على لوحة اعلانات المحكمة وعلى لوحة الاعلانات فى

وفى سنة الموافق من شهر سنة من شهر
الحجوز بأمر المحكمة بتاريخ والمبين بالقائمة المرفقة وقد قمت
بتوريد العائد من البيع فى خزينة المحكمة بتاريخ

أو
أنا الموقع اسمى أدناه بهذا أشهد بأننى فشلت فى
تنفيذ أمر البيع للأسباب

٢٩ - سند ضمان بوقف تنفيذ حكم :

عنوان الدعوى

هذا السند المقدم كضمان من يبين الآتى :

أن المدعى فى الدعوى أعلاه قد رفع دعوى ضد
المدعى عليه وأن حكما لصالح المدعى قد صدر فى اليوم
من شهر سنة الموافق يوم من شهر سنة
وأن المدعى عليه قد استأنف ذلك الحكم (أو قدم
طلباً باعادة النظر فيه) لمحكمة وأن الاستئناف (أو طلب اعادة
النظر) لم ينظر بعد .

وقد قدم المدعى طلباً بتنفيذ الحكم الصادر لصالحه كما قدم المدعى
عليه طلباً بوقف تنفيذ ذلك الحكم ، وبما أن المدعى عليه قد استدعى ليقدم
ضماناً بذلك فاننى بمحض اختيارى أقدم نفسى ضامناً له فى المبلغ البالغ
قدره وأتعهد أن يتصرف المدعى عليه وفقاً لما تحكم به محكمة
إذا أيدت الحكم أو عدلت فيه . وأن يدفع أى مبلغ يطلب اليه دفعه وفى
حالة فشله فى ذلك فساكون أنا ومن يمثلنى مسئولين مسئولية شخصية عن
الوفاء بأى مبلغ واجب الدفع .

لهذا الغرض فقد قمت بكتابة هذا السند فى اليوم من
شهر سنة الموافق يوم من شهر سنة

توقيع

شاهد بذلك :

١ -

٢ -

٣٠ - سند ضمان قبل نظر الاستئناف :

عنوان الدعوى

هذا السند المقدم كضمان من
 أن المدعى في الدعوى أعلاه قد رفع دعوى ضد
 المدعى عليه وأن حكماً لصالح المدعى قد صدر في اليوم
 من شهر سنة الموافق يوم من شهر
 سنة وأن المدعى قد استأنف ذلك الحكم وأن الاستئناف لم ينظر بعد .

ولما تقدم المدعى بطلب لتنفيذ الحكم فقد طلب إليه أن يقدم ضماناً
 بمبلغ الدعوى وعليه فأننى بمحض اختيارى أقدم نفسى ضامناً للمبلغ
 البالغ قدره

وأن اتعهد اذا استبدل الحكم أو عدل فيه أن يعيد المدعى أى مال
 يصل اليه كتنفيذ لذلك الحكم وأن يعمل وفقاً لما تقضى به محكمة الاستئناف
 وأن يدفع أى مبلغ يجوز أن يكون قد دفع له وفى حالة فشله فى ذلك
 فساكون أنا ومن يمثلنى قانوناً مسئولين مسئولية شخصية عن الوفاء بأى
 مبلغ واجب الدفع .

لهذا الغرض فقد قمت بكتابة هذا السند فى اليوم
 شهر سنة الموافق من شهر
 سنة

توقيع

شاهد بذلك :

١ -

٢ -

٣١ - اعلان للمستأنف ضده :

عنوان الدعوى

السى

ليكن معلوماً لديك أن استئنفاً قد قدم لحكمة الاستئناف ضد الحكم
 الصادر من محكمة بتاريخ نرفق لك صورة
 منه مع هذا الاعلان .

وليكن معلوماً لديك أيضاً أنه ان كان لديك أى استئناف معارض أن
 تخطر به المحكمة خلال اسبوع من تاريخ تسلمك لهذا الاعلان وأن تدفع
 الرسوم المقررة .

صدر بتوقيعى فى هذا اليوم
 سنة الموافق من شهر سنة من شهر

القاضى

٣٢ - اعلان للمستأنف ضده بتاريخ سماع الاستئناف :

عنوان الدعوى

استئناف حكم (او امر) محكمة الصادر بتاريخ
الى
ليكن معلوما لديك ان الاستئناف فى الدعوى اعلاه ستسمعه المحكمة
فى الساعة من يوم من شهر سنة الموافق
يوم من شهر سنة فاذا لم تحضر بشخصك او
بواسطة وكيلك المعتمد فان الاستئناف سيسمع ويفصل فيه فى غيبتك .
صدر فى اليوم من شهر سنة الموافق من شهر سنة
القاضى

٣٣ - اعلان لمشخص غير طرف فى الاستئناف ضمه المحكمة كمستأنف ضده

عنوان الدعوى

استئناف ضد حكم (او امر) محكمة الصادر بتاريخ
الى
بما أنك طرف فى الدعوى اعلاه وبما ان المدعى عليه قد استأنف الحكم
الصادر ضده من محكمة وبما أنه قد ظهر لهذه المحكمة أنك
ستتأثر بهذا الاستئناف .
فقد وجهت المحكمة بضمك مستأنفا ضده وحددت الساعة
من يوم من شهر سنة الموافق يوم من
شهر سنة لسماعه .
فاذا لم تحضر بشخصك او بواسطة وكيل معتمد فى الساعة واليوم
المحدد لسماع الاستئناف فسوف يسمع ويفصل فيه فى غيبتك .
صدر فى اليوم من شهر سنة من شهر سنة الموافق يوم من شهر سنة

٣٤ - مرسوم الاستئناف :

فى محكمة الاستئناف

فلان الفلانى
فلان الفلانى
استئناف رقم
بتاريخ
مستأنف و
مستأنف ضده و
ضد حكم محكمة
الصادر

عرض هذا الاستئناف للفصل النهائى فيه بحضور

وعليه تأمر المحكمة بـ

صدر فى اليوم
من شهر
من شهر
سنة
سنة
الموافق يوم

رئيس محكمة الاستئناف

٣٥ - اعلان للمستأنف ضده ليرد كتابة على طلب اعادة النظر :

عنوان الدعوى

الى

ليكن معلوما لديك أن طلبا قد قدم لهذه المحكمة باعادة النظر فى
الحكم (أو الامر) الصادر لصالحك من محكمة
بتاريخ
بهذا أنت مكلف بتقديم ردك كتابة على ذلك الطلب قبل اليوم

من شهر
سنة
الموافق يوم
من شهر
سنة
وفى حالة فشلك فى تقديم ذلك الرد قبل اليوم المحدد فسيفصل فى
الطلب على ضوء الاجراءات التى بملف الدعوى .

صدر بتوقيعى فى اليوم
من شهر
من شهر
سنة
الموافق يوم

القاضى

٣٦ - اعلان لتوضيح السبب (استمارة عامة) :

عنوان الدعوى

الى

بما أن الشخص المذكور اسمه أعلاه
 المحكمة بطلب لـ
 بهذا أنت مكلف بالحضور لهذه المحكمة بشخصك أو بواسطة وكيلك
 المعتمد في الساعة من يوم الموافق لتوضيح
 أسبابك ضد الطلب وفي حالة عدم حضورك فسيسمع الطلب في غيبتك
 ويقرر فيه .

صدر بتوقيعي في اليوم من شهر
 الموافق من شهر سنة

سنة

القاضي

٣٧ - طلب احالة للتحكيم :

عنوان الدعوى

١ - رفعت هذه الدعوى (تذكر الدعوى) .

٢ - المسائل المتنازع عليها (تذكر المسائل المتنازع عليها) .

٣ - مقدمو الطلب هم كل الاطراف الذين لهم مصلحة في المسائل المتنازع
 عليها واتفقوا فيما بينهم على احوالها للتحكيم .

٤ - الاطراف يظهرون من المحكمة أمرا بالاحالة .

المدعى

المدعى عليه

بتاريخ

عند اتفاق الاطراف على المحكم يجب أن يوضح ذلك .

٣٨ - شهادة الاقرار المشفوع باليمين أو القسم أو التأكيد :

قاضي

انا

بهذا اشهد أن
 (أو حسبما تكون الحالة) قد حلف أمامي على صحته (أو أعلن صادقاً
 بصحته) في التاريخ المبين فيه وبهذا اشهد أن الاسم الموضح فيه أو حسبما
 تكون الحالة بخط يده .

صدر بتوقيعي في اليوم من شهر
 الموافق يوم من شهر سنة

القاضي

ختم المحكمة

٢٩ - شهادة التوثيق :

(١) (عندما يوقع أو يختم على الوثيقة في حضور القاضي)

رقم .

(اذا لم يوقع على الوثيقة بنفسها وأرفقت الشهادة فقط أضف أرفقت
الشهادة :

لـ أنا
برقم قاضي
التي حررها
ظهر أمامي في اليوم
من شهر سنة
الشخص الموضح اسمه بعاليه
(أو الشخص الموضح اسمه في الوثيقة المرفقة) وقد تم التعرف عليه
بواسطة من (أو الذي أعرفه جيداً)
وقد وقع (أو ختم أو وقع وختم) على هذه الوثيقة (أو على الوثيقة المرفقة)
في حضوري وحضور من و

من ويقر بأنه قد وقع عليها (أو ختم أو وقع ختم)
بمحض اختياره وأنه يفهم كل محتوياتها .

صدرت في اليوم من شهر
من شهر سنة
سنة الموافق يوم

القاضي

وشهد بذلك :

توقيع أو ختم أو بصمة

ختم المحكمة

(ب) عندما يقر على التوقيع أو تحرير الوثيقة بحضور القاضي)

رقم

(اذا لم يوقع على الوثيقة نفسها وأرفقت الشهادة فقط أضف أرفقت
هذه الشهادة لـ
برقم
التي
حررها)

أنا قاضي
ظهر أمامي
اليوم من شهر سنة الموافق من شهر

سنة الشخص الموضح اسمه بعاليه (أو
الشخص الموضح اسمه فى الوثيقة المرفقة) وقد تم التعرف عليه بواسطة
من (أو الذى أعرفه جيدا) وقد أقر فى حضوري
وحضور من و من
ان التوقيع (أو الختم أو التوقيع والختم) الموضح فى هذه الوثيقة (أو فى
الوثيقة المرفقة) هو توقيعهم . وأنه قد قام بالتوقيع (أو الختم أو التوقيع
والختم) بمحض اختياره وأنه يفهم كل محتوياتها .

صدرت فى اليوم من شهر سنة الموافق
يوم من شهر سنة

القاضى

شهد بذلك :

..... توقيع أو ختم أو بصمة

ختم المحكمة

ملحوظات تتعلق بـ (١) (ب) :

(١) اذا كانت الوثيقة من صفحات عدة أضف العبارة الآتية بعد العبارة
« الوثيقة (أو الوثيقة المرفقة) » .

« وعدد صفحاتها
وقعتها بأحرفى الاولى » .

(٢) اذا وقع أو ختم أى من الاطراف وكيلا عن آخر أضف العبارة الآتية
بعد العبارة « الاسماء بعاليه . . . » .

« وكيلا معتمدا عن من وقد
أبرز توكيله لى » .

(٣) اذا كان أحد الاطراف أميا لا يعرف الكتابة ولا يملك خاتما فتستبدل
بالعبارة « وقع (أو ختم أو وقع وختم) » بالعبارة « والمبينة بصمته » .

٤٠ - الشهادة على صحة الوثائق :

(١) الشهادة على الصورة التي يحتفظ بها مقدم الطلب .

رقم	تاريخ
انا	القاضي (او حسبما يكون الحال) بهذا
أشهد أن صورة هذا المستند قد راجعتها ووجدتها مطابقة من حيث الكلمات	
والارقام لذلك المستند وقد كتب عليها ذلك الرقم والتاريخ المبين اعلاه والتي	
سجلت بهذه المحكمة .	

بهذا أقر . توقيع

ختم المحكمة

(ب) الشهادة على الصورة المسجلة في المحكمة

رقم	تاريخ
انا	القاضي (او حسبما يكون الحال) بهذا أشهد
أن صورة هذا المستند قد راجعتها ووجدتها مطابقة من حيث الكلمات	
والارقام لذلك المستند وقد كتب عليها ذلك الرقم والتاريخ المبين اعلاه والتي	
اعطيست	

بذلك أقر . توقيع

ختم المحكمة

تشريعات امارة دبي

نحن راشد بن سعيد المكتوم حاكم امارة دبي قرنا
هذا القانون وامرنا باصداره والعمل بمقتضاه .

قانون البينات لسنة ١٩٧١ (١)

مادة ١ - يسمى هذا القانون « قانون البينات لسنة
١٩٧١ م » ويعمل به من تاريخ ٢٢ / ١١ / ١٩٧١ .
و يطبق في المواد المدنية والتجارية .

الباب الاول

الادلة

الفصل الاول

وسائل الاثبات

مادة ٢ - تقسم البينات الى :

١ - الادلة الكتابية .

٢ - الشهادة .

٣ - القرائن .

٤ - الاقرار .

٥ - اليمين .

٦ - المعاينة والخبرة .

الفصل الثاني

قواعد كلية في الاثبات

مادة ٣ - ليس لقاضي أن يحكم بعلمه الشخصي .

مادة ٤ - يجب ان تكون الوقائع التي يراد اثباتها متعلقة
بالدعوى ومنتجة في الاثبات وجائزا قبولها .

الباب الثاني

الادلة الكتابية

مادة ٥ - الادلة الكتابية هي :

(١) الاسناد الرسمية .

(٢) الاسناد العادية .

(٣) الاوراق غير الموقعة .

الفصل الاول

الاسناد الرسمية

مادة ٦ - ١ - السندات الرسمية :

(أ) السندات التي ينظمها الموظفون الذين من
اختصاصهم تنظيمها طبقا للاوضاع القانونية ويحكم بها دون
ان يكلف مبرزها اثبات ما نص عليه فيها ويعمل بها ما لم
يثبت تزويرها .

(ب) السندات التي ينظمها اصحابها و يصدقها الموظفون
الذين من اختصاصهم تصديقها طبقا للقانون . و ينحصر
العمل بها في التاريخ والتوقيع فقط .

(٢) اذا لم تستوف هذه الاسناد الشروط الواردة في
الفقرة السابقة فلا يكون لها الا قيمة الاسناد العادية بشرط ان
يكون ذوو الشأن قد وقعوا عليها بتواقيعهم او بأختامهم او
ببصمات اصابعهم .

مادة ٧ - ١ - تكون الاسناد الرسمية المنظمة حجة على
الناس كافة بما دون فيها من افعال مادية قام بها الموظف العام
في حدود اختصاصه او وقعت من ذوى الشأن في حضوره
وذلك ما لم يتبين تزويرها بالطرق المقررة قانونا .

٢ - اما ما ورد على لسان ذوى الشأن من بيانات فيعتبر
صحيحا حتى يقوم الدليل على ما يخالفه .

٣ - واما الاوراق السرية التي يراد بها تعديل الاسناد
الرسمية او الاسناد العادية فلا مفعول لها الا بين موقعيها .

مادة ٨ - ١ - اذا كان اصل السند الرسمي موجودا فان
الصور الخطية والفتوغرافية التي نقلت منه وصدرت عن موظف
عام في حدود اختصاصه تكون لها قوة السند الرسمي الاصل
بالقدر الذي يعترف فيه بمطابقة الصورة للاصل .

٢ - وتعتبر الصورة مطابقة للاصل ما لم ينزع في ذلك
احد الطرفين . وفي هذه الحالة تراجع الصورة على الاصل .

مادة ٩ - اذا لم يوجد اصل السند الرسمي كانت الصورة
الخطية او الفتوغرافية حجة على الوجه الاتي :

١ - يكون للصورة الاولى قوة الاصل اذا صدرت عن
موظف عام مختص وكان مظهرها الخارجى لا يتطرق معه
الشك في مطابقتها للاصل .

٢ - ويكون للصورة الخطية او الفتوغرافية المأخوذة من
الصورة الاولى نفس القوة اذا صدرت عن موظف عام مختص
يصادق على مطابقتها للاصل الذي اخذت منه ويجوز لكل من
الطرفين ان يطلب مراجعة هذه الصورة على الاولى على ان تتم
المراجعة في مواجهة الخصوم .

٣ - اما الصورة المأخوذة عن الصورة الثانية فيمكن
الاستئناس بها تبعا للظروف .

الفصل الثاني

الاسناد العادية

مادة ١٠ - الاسناد العادى هو الذى يشتمل على توقيع
من صدر عنه او على خاتمه او بصمة اصبعه وليست له صفة
السند الرسمي .

مادة ١١ - ١ - من احتج عليه بسند عادى وكان لا يزيد ان يعترف به وجب عليه ان ينكر صراحة ما هو منسوب اليه من خط او توقيع او خاتم او بصمة اصبع والا فهو حجة عليه مما فيه .

٢ - اما الوارث او اى خليف آخر فيكتفى منه ان يقرر بأنه لا يعلم ان الخط او التوقيع او الختم او البصمة هو لمن تلقى عنه الحق .

مادة ١٢ - ١ - لا يكون السند العادى حجة على الغير فى تاريخه الا منذ ان يكون له تاريخ ثابت .

٢ - و يكون له تاريخ ثابت :

(أ) من يوم ان يصادق عليه الكاتب العدل .

(ب) من يوم ان يثبت مضمونه فى ورقة اخرى ثابتة التاريخ رسميا .

(ج) من يوم ان يؤثر عليه حاكم او موظف مختص .

(د) من يوم وفاة احد من لهم على السند اثر ثابت او معترف فيه من خط او توقيع او ختم او بصمة اصبع او من يوم ان يصبح مستحيلا على احد هؤلاء ان يكتب او يصمم لعله فى جسمه .

٣ - لا تشمل احكام هذه المادة الاسناد والاوراق التجارية ولو كانت موقعة او مظهرة من غير التجار لسبب مدنى وكذلك اسناد الاستقراض الموقعة لمصلحة تاجر برهن او بدون رهن مهما كانت صفة المقترض .

مادة ١٣ - ١ - تكون للرسائل قوة الاسناد العادية من حيث الاثبات ما لم يثبت موقعها انه لم يرسلها ولم يكلف احد بارسلها .

٢ - وتكون للبرقيات هذه القوة ايضا اذا كان اصلها المودع فى دائرة البريد موقعا عليه من مرسلها .

مادة ١٤ - السند المؤيد لسند سابق يكون حجة على المدين ولكن يجوز له ان يثبت خطأ هذا السند بتقديم السند الاصلى .

الفصل الثالث

الاوراق غير الموقع عليها

مادة ١٥ - دفاتر التجار لا تكون حجة على غير التجار الا ان البيانات الواردة فيها عما اورده التجار تصلح اساسا يحيز للمحكمة ان توجه اليمين المتممة لاي من الطرفين .

مادة ١٦ - دفاتر التجار الاجبارية :-

١ - تكون حجة على صاحبها سواء اكانت منظمة تنظيما

قانونيا ام لم تكن . ولكن لا يجوز لمن يريد ان يستخلص منها دليلا لنفسه ان يجزىء ما ورد فيها و يستبعد ما كان مناقضا لدعواه .

٢ - تصلح لان تكون حجة لصاحبها فى المعاملات المختصة بتجارته اذا كانت منظمة وكان الخلاف بينه وبين تاجر .

مادة ١٧ - اذا تباينت القيود بين دفاتر منظمة لتاجر بين تهاوتت البينتان المتعارضتان .

مادة ١٨ - ١ - لا تكون الدفاتر والاوراق المنزلية حجة لمن صدرت عنه .

٢ - ولكنها تكون حجة عليه :

(أ) اذا ذكر فيها صراحة انه استوفى دينه .

(ب) اذا ذكر فيها صراحة انه قصد بما دونه فى هذه الاوراق ان تقوم مقام السند لمن اثبت حقا لمصلحته .

مادة ١٩ - ١ - التأشير على سند بما يستفاد منه براءة ذمة المدين حجة على اللئن الى ان يثبت العكس ، ولو لم يكن التأشير مؤرخا او موقعا منه ما دام السند لم يخرج قط من حوزته .

٢ - وكذلك يكون الحكم اذا كتب الدائن بخطه دون توقيع ما يستفاد منه براءة ذمة المدين فى نسخة اصلية اخرى للسند او فى الوصل وكانت النسخة او الوصل فى يد المدين .

الفصل الرابع

فى طلب الزام الخصم بتقديم الاسناد والاوراق الموجودة تحت يده

مادة ٢٠ - يجوز للخصم ان يطلب الزام خصمه بتقديم الاسناد والاوراق المنتجة فى الدعوى التى تكون تحت يده .

١ - اذا كان القانون يميز مطالبته بتقديمها او بتسليمها .

٢ - اذا استند اليها خصمه فى اية مرحلة من مراحل الدعوى .

مادة ٢١ - يجب ان يبين فى هذا الطلب تحت طائلة الرد :

١ - اوصاف السند او الورقة .

٢ - فحوى السند او الورقة بقدر ما يمكن من التفصيل .

٣ - الواقعة التى يستشهد بالورقة او السند عليها .

٤ - الدلائل والظروف التى تؤيد انها تحت يد الخصم .

٥ - وجه الزام الخصم بتقديمها .

مادة ٢٢ - اذا اثبت الطالب طلبه او اقر الخصم بأن السند او الورقة فى حوزته او سكت قررت المحكمة لزوم تقديم السند او الورقة فى الحال أو فى اقرب موعد تحدده ، واذا انكر الخصم ولم يقدم الطالب اثباتا كافيا لصحة الطلب وجب ان يحلف المنكر يميناً بأن الورقة او السند لا وجود له وانه لا يعلم وجوده ولا مكانه وانه لم يخفه او لم يهمل البحث عنه ليحرم خصمه من الاستشهاد به .

مادة ٢٣ - اذا لم يقيم الخصم بتقديم الورقة او السند فى الموعد الذى حددته المحكمة او امتنع عن حلف اليمين المذكورة اعتبرت الصورة التى قدمها خصمه صحيحة مطابقة لاصلها . فان لم يكن خصمه قد قدم صورة عن الورقة او السند جاز اخذ بقوله فيما يتعلق بشكله او بموضوعه .

مادة ٢٤ - اذا قدم الخصم ورقة او سنداً للاستدلال به فى الدعوى فلا يجوز له سحبه الا برضاء خصمه وبأذن خطى من رئيس المحكمة بعد ان تحفظ صورة مصدقة عنه فى اضرارة الدعوى .

٢٥ - ١ - يجوز للمحكمة اثناء سير الدعوى ان تدعو الغير للزامه بتقديم ورقة او سند تحت يده وذلك فى الاحوال والاضاع المنصوص عليها فى المواد السابقة مع مراعاة احكامها .

٢ - يجوز للمحكمة من تلقاء نفسها او بناء على طلب الخصوم ان تقرر جلب اسناد واوراق من الدوائر الرسمية اذا تعذر ذلك على الخصوم .

مادة ٢٦ - يجوز فى اية قضية حقوقية اثبات صحة تنظيم أى عقد او وكالة او تفويض او صلح كتابى منظم او موقع فى مكان خارج امانة دوى باقرار الفريقين المتعاقدين او بتصديقه من المراجع القانونية والسياسية المختصة فى البلد الذى نظمت او وقعت فيه ، على ان يكون التصديق من هذه المراجع معتمداً من السلطة المختصة فى حكومة دوى .

الباب الثالث

فى الشهادة

مادة ٢٧ - يجوز الاثبات بالشهادة فى الالتزامات غير التعاقدية .

مادة ٢٨ - فى الالتزامات التعاقدية ، تراعى فى جواز الاثبات بالشهادة وعدم جوازه الاحكام الاتية :

١ - اذا كان الالتزام التعاقدى فى غير المواد التجارية تزيد قيمته على الف ريال او كان غير محدد القيمة فلا تجوز

الشهادة فى اثبات وجود الالتزام او البراءة منه ما لم يوجد اتفاق او نص يقضى بغير ذلك اما فى الالتزامات التجارية اطلاقاً وفى الالتزامات المدنية التى لا تزيد قيمتها على الف ريال فيجوز الاثبات بالشهادة .

٢ - و يقدر الالتزام باعتبار قيمته وقت تمام العقد لا وقت الوفاء فاذا كان اصل الالتزام فى ذلك الوقت لا يزيد على الف ريال فالشهادة لا تمتنع حتى لو زاد مجموع الالتزام على هذا القدر بعد ضم الملحقات والفوائد .

٢ - واذا اشتملت الدعوى على طلبات متعددة يتميز كل منها عن الاخر وليس على ايها دليل كتابى ، جاز الاثبات بالشهادة فى كل طلب لا تزيد قيمته على الف ريال حتى ولو كانت هذه الطلبات فى مجموعها تزيد على هذه القيمة وحتى لو كان منشؤها علاقات او عقوداً من طبيعة واحدة بين الخصوم انفسهم وكذلك الحكم فى وفاء لا تزيد قيمته على الف ريال .

مادة ٢٩ - لا يجوز الاثبات بالشهادة فى الالتزامات التعاقدية حتى لو كان المطلوب لا تزيد قيمته على الف ريال .

١ - فيما يخالف او يجاوز ما اشتمل عليه دليل كتابى .
٢ - فيما اذا كان المطلوب هو الباقي او هو جزءاً من حق لا يجوز اثباته بالشهادة .

٣ - اذا طالب احد الخصوم فى الدعوى بما تزيد قيمته على الف ريال ثم عدل طلبه الى ما لا يزيد على هذه القيمة .

٤ - لا تقبل البيئة الشفوية لاثبات ما يخالف مضمون السند ولكن يجوز دحض السند بسند آخر او باقرار او بدفاتر من يدعى بالسند و يشترط جواز قبول البيئة الشفوية لاثبات الظروف التى احاطت بتنظيم السند او لاثبات العلاقة ما بين السند موضوع الدعوى وسند اخر وكذلك يشترط جواز قبول البيئة الشفوية ضد السند بحالة الادعاء بأنه اخذ عن طريق الغش والاحتيال او الاكراه .

مادة ٣٠ - يجوز الاثبات بالشهادة فى الالتزامات التعاقدية حتى لو كان المطلوب تزيد قيمته على الف ريال .

١ - اذا وجد مبدأ ثبوت بالكتابة .
ومبدأ الثبوت بالكتابة هو كل كتابة تصدر عن الخصم ويكون من شأنها ان تجعل وجود العقد المدعى به قريب الاحتمال .

٢ - اذا وجد مانع مادي او ادبي يحول دون الحصول على دليل كتابي او اذا كان العرف والعادة لا يقضيان بربطها بسند .

يعتبر مانعا ماديا ان لا يوجد من يستطيع كتابة السند او ان يكون طالب الاثبات شخصا ثالثا لم يكن طرفا في العقد .

تعتبر مانعا ادبيا القرابة بين الزوجين او ما بين الاصول والفروع او ما بين الحواشي الى الدرجة الثالثة او ما بين احد الزوجين وابوي الزوج الاخر .

٣ - اذا فقد الدائن سنده المكتوب لسبب لا يد له فيه .

٤ - اذا طعن في العقد بأنه ممنوع بالقانون او مخالف للنظام العام او الاداب .

٥ - اذا رأت المحكمة استنادا لسبب وجيه تدونه في الضبط ان من العدل ان تسمح بالا ثبات بالشهادة على ان لا تحكم في هذه الحالة استنادا لمثل هذه البيئة الا اذا كانت بيئة قوية واقتنعت بها المحكمة .

مادة ٣١ - الاجازة لاحد الخصوم باثبات واقعة بشهادة الشهود تقتضى دائما ان يكون للخصم الاخر الحق في دفعها بهذا الطريق .

مادة ٣٢ - تسمع المحكمة شهادة كل انسان ما لم يكن مجنوناً او صبيلا لا يفهم معنى اليمين ولها ان تسمع اقوال الصبي الذي لا يفهم معنى اليمين على سبيل الاستدلال فقط .

مادة ٣٣ - ١ - تقدر المحكمة قيمة شهادة الشهود من حيث عد التهم وسلوكهم وتصرفهم وغير ذلك من ظروف القضية دون حاجة الى التزكية .

٢ - اذا لم توافق الشهادة الدعوى او لم تتفق اقوال الشهود بعضها مع بعض اخذت المحكمة من الشهادة بالقدر الذي تقتنع بصحته .

مادة ٣٤ - ١ - للمحكمة ان ترجح بيئة على اخرى وفاقا لما تستخلصه من ظروف الدعوى .

٢ - لا يجوز للمحكمة ان تصدر حكما في اية قضية بالاستناد الى شهادة شاهد فرد الا اذا لم يعترض عليها الخصم او تأيدت ببيئة مادية اخرى ترى المحكمة انها كافية لاثبات صحتها .

مادة ٣٥ - لا يجوز ان يشهد احد عن معلومات او مضمون اوراق تتعلق بشؤون الدولة الا اذا كانت قد نشرت بالطريق القانوني او كانت السلطة المختصة قد اذنت في اذاعتها .

مادة ٣٦ - الموظفون والمستخدمون والمكلفون بخدمة عامة لا يشهدون ولوبعد تركهم العمل بما يكون قد وصل الى علمهم اثناء قيامهم بالعمل من معلومات لا تجوز اذاعتها . ومع ذلك فللسلطة المختصة ان تأذن لهم بالشهادة بناء على طلب المحكمة او احد الخصوم .

مادة ٣٧ - من علم من المحامين او الوكلاء او الاطباء عن طريق مهنته او صنعتته بواقعة او بمعلومات لا يجوز له ان يفشيها ولوبعد انتهاء خدمته او زوال صفته ما لم يكن ذكرها له مقصودا به ارتكاب جناية او جنحة . ويجب عليهم ان يؤدوا الشهادة عن تلك الواقعة او المعلومات متى طلب اليهم من اسرها اليهم على ان لا يخل ذلك باحكام القوانين الخاصة بهم .

مادة ٣٨ - لا يجوز لاحد الزوجين ان يفشي بغير رضى الاخر ما ابلغه اليه اثناء الزوجية ولوبعد انفصامها الا في حالة رفع دعوى من احدهما على الاخر او اقامة دعوى على احدهم بسبب جناية او جنحة وقعت منه على الاخر .

مادة ٣٩ - الشهادة بالسماع غير مقبولة الا في الحالات التالية :

١ - الوفاة .

٢ - النسب .

٣ - الوقف الصحيح الموقوف لجهة خيرية منذ مدة طويلة .

الباب الرابع القرائن

الفصل الاول القرائن القانونية

مادة ٤٠ - القرينة التي ينص عليها القانون تغنى من تقررت لمصلحته عن اية طريقة اخرى من طرق الاثبات على انه يجوز نقد هذه القرينة بالدليل العكسي ما لم يوجد نص يقضى بغير ذلك .

مادة ٤١ - ١ - الاحكام التي حازت الدرجة القطعية تكون حجة بما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه القرينة ولكن لا تكون لتلك الاحكام هذه القوة الا في نزاع قام بين الخصوم انفسهم دون ان تتغير صفاتهم وتعلق النزاع بالحق ذاته محلا وسببا .

٢ - ولا يجوز للمحكمة ان تأخذ بهذه القرينة من تلقاء نفسها .

مادة ٤٢ — لا يرتبط القاضى المدنى بالحكم الجزائى فى الوقائع التى لم يفصل فيها هذا الحكم او الوقائع التى فصل فيها دون ضرورة .

الفصل الثانى

القرائن القضائية

مادة ٤٣ — القرائن القضائية هى القرائن التى لم ينص عليها القانون ويستخلصها القاضى من ظروف الدعوى و يقتنع بان لها دلالة معينة و يترك لتقدير المحكمة استنباط هذه القرائن .

الباب الخامس

فى الاقرار

مادة ٤٤ — الاقرار هو اخبار الانسان عن حق عليه لآخر .

مادة ٤٥ — الاقرار القضائى هو اعتراف الخصم او من ينوب عنه اذا كان مأذونا له بالاقرار بواقعة ادعى بها عليه وذلك امام القضاء اثناء السير فى الدعوى المتعلقة بهذه الواقعة .

مادة ٤٦ — الاقرار غير القضائى هو الذى يقع فى غير مجلس الحكم او يقع فى مجلس الحكم فى غير الدعوى التى اقيمت بالواقعة المقر بها .

الفصل الاول

شروط الاقرار

مادة ٤٧ — يشترط ان يكون المقر عاقلا بالغا غير محجور عليه فلا يصح اقرار الصغير والمجنون والمعتوه والسفيه ، ولا يصح على هؤلاء اقرار اوليائهم و اوصيائهم والقوام عليهم ، ولكن الصغير المميز المأذون يكون لاقراره حكم اقرار البالغ فى الامور المأذون بها .

مادة ٤٨ — يشترط ان لا يكذب ظاهر الحال الاقرار .

مادة ٤٩ — ١ — لا يتوقف الاقرار على قبول المقر به ولكن يرتد برده .

٢ — واذا رد المقرر له مقدارا من المقر به فلا يبقى حكم للاقرار فى المقدار المردود و يصح الاقرار فى المقدار الباقي .

الفصل الثانى

احكام الاقرار

مادة ٥٠ — ١ — يلزم المرء باقراره الا اذا كذب بحكم .

٢ — لا يصح الرجوع عن الاقرار الا لخطأ فى الواقع على ان يثبت المقر ذلك .

مادة ٥١ — الاقرار حجة قاصرة على المقر .

مادة ٥٢ — الاقرار فى غير مجلس الحكم لا يقبل اثباته بشهادة الشهود ما لم تسبقه قرائن قوية تدل على وقوعه .

الباب السادس

فى اليمين

الفصل الاول

اليمين الحاسمة

مادة ٥٣ — اليمين الحاسمة هى التى يوجهها احد المتداعين لخصمه ليحسم بها النزاع .

مادة ٥٤ — لا يحلف من وجهت اليه اليمين الا بطلب خصمه وبعد صدور قرار المحكمة بذلك ولكن تحلفه المحكمة بين الاستظهار وعند الاستحقاق ورد المبيع لعيب فيه وعند الحكم بالشفعة ، ولو لم يطلب الخصم تحليفه .

مادة ٥٥ — ١ — يجب ان تكون الواقعة التى تنصب عليها اليمين متعلقة بشخص من وجهت اليه اليمين ، فان كانت غير شخصية انصبت اليمين على مجرد علمه بها .

٢ — يجوز ان توجه اليمين الحاسمة فى اية حالة كانت عليها الدعوى فى كل نزاع الا انه لا يجوز توجيهها فى واقعة ممنوعة بالقانون او مخالفة للنظام العام وللآداب .

مادة ٥٦ — اذا اجتمعت مطالب مختلفة يكفى فيها يمين واحدة .

مادة ٥٧ — ١ — يجوز لمن وجهت اليه اليمين ان يردها على خصمه على انه لا يجوز الرد اذا انصبت اليمين على واقعة لا يشترك فيها الخصمان بل يستقل فيها شخص من وجهت اليه اليمين .

٢ — لا يجوز لمن وجه اليمين او ردها ان يرجع فى ذلك متى قبل خصمه ان يحلف .

مادة ٥٨ — لا تكون اليمين الا امام المحكمة ولا اعتبار للنكول عن اليمين خارجها .

مادة ٥٩ — يجب على من يوجه لخصمه اليمين ان يبين بالدقة الوقائع التى يريد استحلافه عليها و يذكر صيغة اليمين بعبارة واضحة جلية .

وللمحكمة ان تعدل صيغة اليمين التى يعرضها الخصم بحيث تتوجه بوضوح ودقة على الواقعة المطلوب الحلف عليها .

مادة ٦٠ — كل من وجهت اليه اليمين فنكل عنها دون ان يردها على خصمه وكل من ردت عليه اليمين فنكل عنها خسر دعواه .

الباب السادس فى المعاينة والخبرة

الفصل الاول فى المعاينة

مادة ٧٠ - يجوز للمحكمة ان تقرر من تلقاء نفسها او بناء على طلب احد الخصوم معاينة المتنازع فيه بجلبه الى المحكمة او الانتقال اليه ولها ان تنتدب اى شخص لهذه الغاية .
و يذكر فى القرار الصادر فى هذا الشأن موعد للمعاينة

مادة ٧١ - تدعو المحكمة او الشخص المنتدب الخصوم قبل الموعد المعين بأربع وعشرين ساعة على الاقل عدا مهل المسافة بمذكرة ترسل بواسطة ديوان المحكمة تتضمن بيان مكان الاجتماع واليوم والساعة الذين سينعقد فيها .

مادة ٧٢ - للمحكمة أو الشخص الذى انتدب للمعاينة وللحكمة المناوبة لهذه الغاية تعيين خبراء يتولون القيام بمهمتهم على الفور او سماع من يكون سماعه ضروريا من الشهود .

مادة ٧٣ - ١ - يحضر محضر بالاعمال المتعلقة بالمعاينة و يودع اضبارة الدعوى

٢ - واذا عهد بالمعاينة الى محكمة اخرى بطريق الانابة فعلى هذه المحكمة ان توافى المحكمة التى قررت المعاينة بمحضرها .

الفصل الثانى فى الخبرة

مادة ٧٤ - اذا كان الفصل فى الدعوى موقوفا على تحقيق امور تستلزم معرفة فنية كان للمحكمة من تلقاء نفسها او بناء على طلب الخصوم ان تقرر اجراء تحقيق فنى بواسطة خبير واحد او ثلاثة خبراء .

مادة ٧٥ - ١ - للخصوم ان يتفقوا على اختيار الخبير او الخبراء الثلاثة .

٢ - وفى هذه الحالة تثبت المحكمة اتفاقهم فى محضر الجلسة وتقرر تعيين الخبراء الذين وقع الاختيار عليهم .

٣ - واذا لم يتفق الخصوم على اختيار الخبراء اختارهم المحكمة ممن تثق بهم .

مادة ٧٦ - يشتمل قرار تعيين الخبراء على ما يلى :
(أ) اساء الخبراء والقابهم وغير ذلك من البيانات الدالة على شخصيتهم .

(ب) اسم الشخص المنتدب للاشراف على اعمالهم اذا انتدبته المحكمة لهذه الغاية .

مادة ٦١ - ١ - توجيه اليمين يتضمن التنازل عن عداها من البينات بالنسبة الى الواقعة التى ترد عليها ، فلا يجوز للخصم ان يثبت كذب اليمين بعد ان يؤديها الخصم الذى وجهت اليه او ردت عليه .

٢ - على انه اذا ثبت كذب اليمين بحكم جزائى فان للخصم الذى اصابه ضرر منها ان يطالب بالتعويض .

الفصل الثانى فى اجراءات اليمين

مادة ٦٢ - يرفض توجيه اليمين اذا كانت واردة على واقعة غير منتجة او غير جائز اثباتها باليمين .

مادة ٦٣ - اذا لم ينازع من وجهت اليه اليمين فى جوازها ولا فى تعلقها بالدعوى وجب عليه ان كان حاضرا بنفسه ان يحلفها فورا او يرددها على خصمه والا اعتبر ناكلا . ويجوز للمحكمة ان تعطيه مهلة للحلف اذا رأت لذلك وجها ، فان لم يكن حاضرا وجب ان يدعى لحلفها بالصيغة التى اقرتها المحكمة وفى اليوم الذى حددته ، فان حضر وامتنع دون ان ينازع او لم يحضر بغير عذر اعتبر ناكلا .

مادة ٦٤ - اذا نازع من وجهت اليه اليمين فى جوازها او فى ورودها على واقعة منتجة فى الدعوى ورفضت المحكمة منازعته وحكمت بتحليفه بينت فى قرارها صيغة اليمين و يبلغ هذا القرار للخصم ان لم يكن حاضرا بنفسه و يتبع ما نص عليه فى المادة السابقة .

مادة ٦٥ - اذا كان لمن وجهت اليه اليمين عذر تقنع به المحكمة يمنعه عن الحضور فللمحكمة ان تنتقل او تنتدب اى شخص لتحليفه ويحضر محضر لحلف اليمين يوقعه الخالف والقاضى او الشخص المنتدب والكاتب .

مادة ٦٦ - تكون تأدية اليمين بأن يقول الخالف « والله » و يذكر الصيغة التى اقرتها المحكمة .

مادة ٦٧ - يعتبر فى حلف الاخرس ونكوله اشارته المعهودة ان كان لا يعرف الكتابة فان كان يعرفها فحلفه ونكوله بها .

مادة ٦٨ - تجرى النيابة فى التحليف ولكن لا تجرى فى اليمين .

مادة ٦٩ - اذا كان من وجهت اليه اليمين يقيم خارج منطقة المحكمة فلها ان تنيب فى تحليفه محكمة محل اقامته .

(ج-) بيان المسائل التي يراد الاستعانة بخبرتهم فيها وما يرخص لهم في اتخاذها من التدابير العاجلة عند الاقتضاء .

(د) التاريخ المحدد لانتهاء المهمة التي اوكلت اليهم وايداع تقريرهم .

(هـ) المبلغ الذى يودع صندوق المحكمة لحساب نفقات الخبراء واتعابهم والمهلة الممنوحة لايداع هذا المبلغ فى صندوق المحكمة ومن يلزم بايداعه من الخصوم .

(و) ما يؤدى للخبراء من المبلغ المودع قبل اتمام عملهم .

مادة ٧٧ - اذا لم يودع من كلف من الخصوم المبلغ الواجب ايداعه خلال المهلة المعينة وفقا لاحكام المادة (٧٦) جاز للخصم الاخر ان يقوم بايداع هذا المبلغ دون اخلال بحقه فى الرجوع على خصمه .

مادة ٧٨ - يجوز رد الخبراء للاسباب التى تبرر رد القضاء .

مادة ٧٩ - ١ - يقدم طلب الرد الى المحكمة التى تتولى النظر فى الدعوى باستدعاء يبلغ للخبير فى خلال الايام الثلاثة التالية لصدور قرار تعيينه او لابلاغ هذا القرار ان كان قد صدر فى غياب الخصم طالب الرد .

٢ - لا يسقط الحق فى طلب الرد اذا كانت اسبابه قد جددت بعد المدة المذكورة او اذا قدم الخصم طالب الرد الدليل على انه لم يعلم بتلك الاسباب الا بعد انقضائها .

٣ - ولا يقبل طلب الرد فى حق من يختاره الخصم من الخبراء الا اذا كان سبب الرد قد جد بعد ان تم الاختيار .

مادة ٨٠ - ١ - للخبير خلال الايام الخمسة التالية لتسلمه صورة القرار الصادر بتعيينه ان يطلب الى المحكمة اعفائه من أداء المهمة التى اوكلت اليه ، وللمحكمة ان تحببه الى طلبه وفى هذه الحالة تعين المحكمة خبيراً اخر بدلا منه .

٢ - للمحكمة - فى الاحوال المستعجلة - تقصير المهلة الممنوحة فى الفقرة السابقة .

مادة ٨١ - ١ - اذا لم يطلب الخبير اعفائه ولم يرد وجب على المحكمة او القاضى المنتدب ، ان وجد ، ان يعين تاريخاً قريباً لبدء اعمال الخبرة .

٢ - وتدعو المحكمة او القاضى المنتدب ، ان وجد ، الخبير والخصوم قبل الموعد المعين باربع وعشرين ساعة على الاقل عدا مهل المسافة بمذكرة ترسل بواسطة ديوان المحكمة تتضمن بيان مكان او اجتماع واليوم والساعة اللذين سينعقد فيها ، و يقرر اتخاذ كل اجراء من شأنه تيسير العمل وضبطه .

٣ - و يباشر الخبير عمله ولو فى غيبة الخصوم متى كانوا قد دعوا على الوجه الصحيح .

مادة ٨٢ - ١ - يعد الخبير محضراً بمهمته يتضمن بيان حضور الخصوم واقوالهم وملاحظاتهم و بيان ما قام به من اعمال واقوال الاشخاص الذين اقتضت الضرورة سماعهم .

٢ - و يوقع الخصوم على اقوالهم وملاحظاتهم و يوقع غيرهم من الاشخاص على ما يدلون به من اقوال واذا لم يوقعوا ، يذكر السبب فى المحضر .

مادة ٨٣ - ١ - يشفع الخبير محضره بتقرير يضمه نتيجة أعماله ورايه والاوجه التى استند اليها فى تبرير هذا الرأى .

٢ - واذا تعدد الخبراء واختلفوا فعليهم أن يقدموا تقريراً واحداً وأن يذكروا فيه رأى كل منهم وأسبابه .

مادة ٨٤ - اذا تبين للخبير انه لا يستطيع ان يودع تقريره فى التاريخ المعين وجب عليه قبل انقضاء هذا التاريخ ان يقدم الى المحكمة مذكرة يبين فيها ما اداه من الاعمال والاسباب التى حالت دون اتمام مهمته .

٢ - وتنظر المحكمة فى هذه المذكرة فى الجلسة المعينة للدعوى فان رأت ان سبب التأخير مقبول منحه مهلة جديدة والا استبدلت بالخبير غيره .

٣ - اذا كان سبب التأخير ناشئاً عن خطأ الخصم حكم عليه بغرامة لا تتجاوز ٢٠٠ ريال حكماً مبرماً و جاز الحكم ايضاً بسقوط حقه فى التمسك بالقرار الصادر بتعيين الخبير .

مادة ٨٥ - ١ - للمحكمة من تلقاء نفسها او بناء على طلب احد الخصوم ان تأمر بدعوة الخبير لحضور الجلسة اذا رأت فى تقريره نقصاً او اذا رأت ان تستوضحه فى مسائل معينة ولازمة للفصل فى الدعوى .

٢ - وللمحكمة ان توجه من تلقاء نفسها او بناء على طلب احد الخصوم من الاسئلة ما يكون مفيداً فى ايضاح تلك المسائل .

٣ - ولها اذا رأت عدم كفاية الايضاحات ان تأمر من تلقاء نفسها او بناء على طلب احد الخصوم بالقيام بتحقيق فنى جديد او بعمل تكميلى تعهد به الى الخبير نفسه او الى خبير آخر .

مادة ٨٦ - رأى الخبير لا يقيد المحكمة . واذا حكمت المحكمة خلافاً لرأى الخبير وجب عليها بيان الاسباب التى اوجبت اهمال هذا الرأى كله او بعضه .

مادة ٨٧ - تقدر اتعاب الخبير ونفقاته وفقا للقوانين
النافذة .
صدر في هذا اليوم ٣١ من شهر اكتوبر سنة ١٩٧١ م
الموافق لهذا اليوم ١٢ من شهر رمضان سنة ١٣٩١ م .

قانون اتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٧٤ (١)
في شأن تنظيم الخبرة أمام المحاكم
نحن زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة
الامارات العربية المتحدة ،

بعد الاطلاع على احكام الدستور المؤقت ،
وعلى القانون الاتحادي رقم (١) لسنة
١٩٧٢ بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات
الوزراء ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل وموافقة
مجلس الوزراء ، والمجلس الوطني الاتحادي ،
وتصديق المجلس الاعلى للاتحاد .
اصدرنا القانون الآتي :

مادة ١ - يكون للمحاكم من تلقاء نفسها أو
بناء على طلب أحد الخصوم ان تقرر اجراء اي
تحقيق في المسائل التي يستلزمها الفصل في
الدعوى .

مادة ٢ - للمحكمة عند الاقتضاء ان تحكم
بندب خبير أو أكثر من بين موظفي الدولة أو من
بين الخبراء المقيدين في جدول الخبراء للاستشارة
برأيهم في المسائل المشار إليها في المادة السابقة
وتقدر المحكمة الأمانة التي يجب ايداعها خزانة
المحكمة لحساب مصروفات الخبير واتعابه ،
والخصم الذي يكلف ايداع هذه الأمانة ، والاجل
الذي يجب فيه الايداع ، والمبلغ الذي يجوز
للخبير سحبه لمصروفاته .

مادة ٣ - يجوز أن يتولى أعمال الخبرة
أمام المحاكم موظفون فنيون يعينون في وزارة
العدل من بين المتخصصين في أعمال الخبرة ،
ويتفرغ هؤلاء الموظفون للأعمال المذكورة ،
ويخضعون في أداء مهمتهم للأحكام المنصوص عليها
في هذا القانون عدا الأحكام المتعلقة بالتأديب .
وتؤول الاتعاب المقدرة لهؤلاء الخبراء الى
وزارة العدل .

مادة ٤ - اذا اتفق الخصوم على اختيار
خبير أو أكثر اقرت المحكمة اتفاقهم وفيما عدا
هذه الحالة تختار المحكمة الخبير من بين الخبراء
المقبولين أمامها مالم تقض الضرورة بانتداب
غيرهم وعلى المحكمة حينئذ ان تبين الظروف
الخاصة التي استدعت ذلك .

مادة ٥ - اذا حكمت المحكمة بندب خبير
أو أكثر وجب أن يتضمن منطوق حكمها ما يلي :
١ - بيانا دقيقا بمهمة الخبير والتدابير
العاجلة التي يؤذن له في اتخاذها .

٢ - تاريخ الجلسة التي توجل إليها القضية
للمرافعة في حالة ايداع الأمانة وجلسة أخرى
اقرب منها لنظر القضية في حالة عدم ايداعها .

مادة ٦ - اذا لم تودع الأمانة من الخصم
المكلف ايداعها ولا من غيره من الخصوم كان
الخبير غير ملزم بأداء المهمة الموكولة اليه ، وتقرر
المحكمة سقوط حق الخصم الذي لم يقم بدفع
الأمانة في التمسك بالحكم الصادر بتعيين الخبير
اذا وجدت ان الأعذار التي ابداهها لذلك غير
مقبولة .

مادة ٧ - على قلم كتاب المحكمة خلال
اليومين التاليين لايداع الأمانة أن يدعو الخبير
بخطاب موصى عليه بعلم الوصول للاطلاع على
الأوراق المودعة ملف الدعوى بغير ان يتسلمها
مالم تأذن له المحكمة أو الخصوم في ذلك وتسلم
اليه صورة من الحكم .

مادة ٨ - اذا كان الخبير غير مقيم اسمه
في الجدول وجب أن يحلف أمام المحكمة التي
ندبته يميناً بأن يؤدي عمله بالصدق والأمانة
والا كان العمل باطلا ولا يشترط حضور الخصوم
عند حلف الخبير اليمين ويحرر محضر بحلف
اليمين .

مادة ٩ - للخبير خلال الايام الخمسة التالية لتاريخ تسلمه صورة الحكم من قلم الكتاب أن يطلب اعفائه من أداء المهمة التي كلف بها .
وللمحكمة التي عينته أن تعفيه منها اذا رأت ان الأسباب التي ابدائها لذلك مقبولة .

مادة ١٠ - اذا لم يؤد الخبير مهمته ولم يكن قد أعفى من أدائها جاز للمحكمة التي ندبته أن تحكم عليه بكل المصروفات التي تسبب في انفاقها بلا فائدة وبالتعويضات ان كان لها محل ، وذلك بغير اخلال بالجزاءات التأديبية .

مادة ١١ - اذا كلف الخبير الواحد بأكثر من مهمة فعليه أن يبدأ بالدعوى المستعجلة ودعوى اثبات الحالة بقدر الامكان .

مادة ١٢ - يجوز للخصوم طلب رد الخبير اذا توافر في شأنه سبب يرجح معه عدم استطاعته أداء مهمته بغير تحيز . وبوجه خاص يجوز رد الخبير اذا كان قريبا أو صهرا لأحد الخصوم للدرجة الرابعة ، أو وكيل لأحد الخصوم في أعماله الخاصة ، أو وصيا عليه أو قيما ، أو كان يعمل عند أحد الخصوم أو كان له أو لزوجته خصومة قائمة مع أحد الخصوم في الدعوى أو مع زوجته ما لم تكن هذه الخصومة قد اقيمت بعد تعيين الخبير بقصد رده .

مادة ١٣ - يتم طلب الرد بتكليف الخبير بالحضور امام المحكمة وذلك خلال اسبوع من تاريخ الحكم بتعيينه اذا كان هذا الحكم قد صدر في حضور الخصم طالب الرد . فاذا كان الحكم قد صدر في غيبته قدم طلب الرد خلال الاسبوع التالي لاعلان متطوق الحكم عليه . ولا يسقط الحق في طلب الرد اذا كانت أسبابه قد طرأت بعد ذلك الميعاد أو اذا قدم الخصم الدليل على انه لم يعمل بها الا بعد انقضائه .

مادة ١٤ - اذا عين الخبير باتفاق الخصوم فلا يقبل طلب رده من أحدهم ما لم يكن سبب

الرد قد حدث بعد تعيينه أو ثبت انه كان لا يعلم بهذا السبب عند تعيينه .

مادة ١٥ - تفصل المحكمة على وجه السرعة في طلب الرد ويكون الحكم الصادر في الطلب غير قابل للطعن بأي وجه واذا رفض طلب الرد ، حكم على طالبه بغرامة لا تقل عن مائة درهم ولا تزيد على مائتي درهم .

مادة ١٦ - يحدد الخبير تاريخا لبدء عمله ، وعليه أن يدعو الخصوم للحضور قبل ذلك التاريخ بسبعة ايام على الأقل ، وذلك بخطابات موصى عليها بعلم الوصول يخطرهم فيها مكان أول اجتماع ويومه وساعته .

ويجوز في حالة الاستعجال أن يدعو الخصوم فوراً بإشارة برقية و يترتب على عدم دعوة الخصوم بطلان عمل الخبير .

مادة ١٧ - يجوز للخبير أن يباشر أعماله ولو في غيبة الخصوم الذين دعاهم للحضور على الوجه الصحيح .

مادة ١٨ - يعد الخبير محضرا بأعماله ، ويجب أن يشتمل المحضر على ما يلي :

١ - بيان حضور الخصوم وأقوالهم وملاحظاتهم موقعة منهم ، ما لم يكن لديهم مانع من التوقيع فيذكر سبب ذلك في المحضر .

٢ - بيان بالأعمال التي قام بها الخبير بالتفصيل وأقوال الأشخاص الذين سمعهم من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أحد الخصوم .

مادة ١٩ - على الخبير أن يقدم تقريرا موقعا منه بنتيجة أعماله ورايه والأوجه التي استند اليها . فاذا تعدد الخبراء جاز لكل منهم أن يقدم تقريرا مستقلا برأيه ما لم يتفقوا على تقديم تقرير واحد .

مادة ٢٠ - يودع الخبير تقريره ومحاضر أعماله وجميع الأوراق التي سلمت اليه قلم كتاب المحكمة التي ندبته .

وعلى قلم كتاب المحكمة أن يبلغ الخصوم بهذا الإيداع خلال الأربع والعشرين ساعة التالية لحصوله وذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول. ويرسل الخبير لكل خصم في الدعوى صورة من تقريره خلال الأيام الثلاثة التالية للإيداع .

مادة ٢١ - إذا لم يقدم الخبير تقريره في الأجل الذي حدده الحكم الصادر بتعيينه ، وجب عليه قبل انقضاء هذا الأجل أن يودع قلم كتاب المحكمة التي ندبته مذكرة يبين فيها ما قام به من أعمال والأسباب التي حالت دون اتمام مأموريته .

فاذا وجدت المحكمة في مذكرة الخبير ما يبرر تأخير منحه أجلا لانجاز مهمته وايداع تقريره ، والا حكمت عليه بغرامة لا تزيد على ثلاثمائة درهم، وفي هذه الحالة الأخيرة يجوز للمحكمة أن تمنحه أجلا لانجاز مهمته وايداع تقريره أو أن تستبدل به غيره مع الزامه برد ما يكون قبضه من الأمانة الى قلم الكتاب وذلك بغير اخلال بالجزاءات التأديبية والتعويضات ان كان لها محل .

ولا يقبل الطعن في الحكم الصادر بابدال الخبير والزامه برد ما قبضه من الأمانة .

مادة ٢٢ - اذا تبين للمحكمة بعد اطلاعها على المذكرة التي قدمها الخبير وفقا للمادة السابقة أن التأخير ناشئ عن خطأ الخصم ، حكمت عليه بغرامة لا تقل عن مائة درهم ، ولا تزيد عن ثلاثمائة درهم فضلا عن جواز الحكم بسقوط حق هذا الخصم في التمسك بالحكم الصادر بتعيين الخبير .

مادة ٢٣ - للمحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم أن تأمر باستدعاء الخبير في جلسة تحددها لمناقشته في تقريره ، ولها أن توجه اليه ما تراه من الأسئلة مفيدا في الدعوى .

مادة ٢٤ - للمحكمة أن تأمر الخبير باستكمال أوجه النقص في عمله وتدارك ما تبينه

من أوجه الخطأ فيه ، ولها أن تعهد بذلك الى خبير آخر أو أكثر .

مادة ٢٥ - للمحكمة أن تعين خبيرا لإبداء رايه شفاهة بالجلسة بدون تقرير . ويثبت رايه في المحضر .

مادة ٢٦ - راي الخبير لا يقيد المحكمة . وإذا حكمت المحكمة خلافا لراي الخبير بينت في حكمها الأسباب التي أدت بها الى عدم الأخذ بهذا الراي كله أو بعضه .

مادة ٢٧ - تقدر آتاعاب الخبير ومصروفاته بأمر على عريضة يصدر بغير مرافعة من المحكمة التي عينته ، ولكل من الخصوم والخبير أن يتظلم من أمر التقدير وذلك خلال الأيام الثمانية التالية لإعلانه .

ويكون التظلم بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة ويترتب عليه وقف تنفيذ أمر التقدير . ويفصل في هذا التظلم قاض آخر أو دائرة أخرى بالمحكمة بعد سماع أقوال المتظلم ويكون حكمها في هذا الشأن نهائيا وغير قابل للطعن بأي وجه .

مادة ٢٨ - يستوفى الخبير ما قدر له من الأمانة ، ويكون أمر التقدير فيما زاد عليها واجب التنفيذ على الخصم الذي حكم بالزامه بالمصروفات .

مادة ٢٩ - فيما عدا خبراء وزارة العدل يقدم الخبراء طلبات قيدهم بجدول الخبراء الى وزارة العدل وتعد الوزارة المذكورة جدولا بأسماء الخبراء الذين قبلت طلبات قيدهم .

مادة ٣٠ - تفصل في طلبات قيد الخبراء وكل ما يتعلق بتأديبهم لجنة تشكل بوزارة العدل تسمى لجنة قيد الخبراء وتأديبهم وتتألف من وكيل وزارة العدل الاتحادية رئيسا ومستشار من دائرة الفتوى والتشريع يرشحه مديرها ورئيس قسم المحامين والخبراء بوزارة العدل

أعضاء ، ويصدر بتشكيل هذه اللجنة قرار من وزير العدل ولا تتعقد اللجنة الا بكامل تشكيلها وتصدر قراراتها بأغلبية أصوات أعضائها .

مادة ٣١ - يحال الخبير الى المحاكمة التأديبية اذا ارتكب ما يمس الذمة والأمانة وحسن السمعة او اخل بواجباته او خرج على مقتضياتها . وتكون الاحالة بقرار من وزير العدل ويشتمل قرار الاتهام على التهمة الموجهة للخبير والادلة المؤيدة لها .

مادة ٣٢ - للجنة المنصوص عليها في المادة (٣٠) أن تجرى بنفسها ما تراه لازما من التحقيق ولها أن تندب لذلك أحد أعضائها ، كما يجوز لها وقف الخبير عن مباشرة اعماله الى أن تنتهى محاكمته .

مادة ٣٣ - تكون جلسات اللجنة عند نظر الدعوى التأديبية سرية ويجب أن تشتمل قراراتها على الأسباب التي بنيت عليها والا كانت باطلة .

مادة ٣٤ - العقوبات التأديبية التي يجوز الحكم بها على الخبير هي :

١ - اللوم .

٢ - الوقف عن العمل لمدة لا تجاوز سنة .

٣ - محو الاسم من الجدول .

مادة ٣٥ - على النيابة العامة أن تخطر رئيس اللجنة بنتيجة تصرفاتها في الاتهامات التي توجه ضد خبراء الجدول وبالأحكام الجنائية التي تصدر ضدهم ، ويحفظ ذلك كله في ملف الخبير .

مادة ٣٦ - يجوز للجنة استبعاد اسم الخبير اذا أصبح في حالة لا تمكنه من أداء عمله أو فقد شرطا من شروط قيده في الجدول أو حكم عليه بعقوبة جنائية أو صدرت ضده أحكام جزائية

أو قرارات تأديبية في جرائم مخلة بالشرف والأمانة .

مادة ٣٧ - يجوز للخبير الذي استبعدت اللجنة اسمه من الجدول بسبب صدور حكم جزائي عليه أن يطلب من اللجنة اعادة قيد اسمه بمجرد رد اعتباره أو العفو عنه ، فاذا كان قرار الاستبعاد لسبب آخر جاز للخبير أن يطلب اعادة قيد اسمه بعد مضي ثلاث سنوات على صدور هذا القرار .

مادة ٣٨ - للخبير أن يتظلم من قرارات اللجنة الصادرة في شأن القيد أو التأديب أو الاستبعاد من الجدول أمام المحكمة الاتحادية العليا ، ويكون التظلم بعريضة يودعها المتظلم قلم كتاب المحكمة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانه بالقرار المتظلم منه .

مادة ٣٩ - يصدر وزير العدل قرارا بشروط القيد في جدول الخبراء ونظام هذا القيد والرسوم المتعلقة به بما لا يجاوز مائتى درهم عن الطلب .

مادة ٤٠ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره .

صدر عنا بقصر الرئاسة بأبو ظبي
بتاريخ : ٢٠ جمادى الأولى ١٣٩٤ هـ
الموافق : ١٠ يونيو ١٩٧٤ م

قانون اتحادى رقم ١١ لسنة ١٩٧٣ في شأن تنظيم العلاقات القضائية بين الامارات الاعضاء في الاتحاد (١) .
راجع : قضاء

قرار وزاري رقم (٤٦) لسنة ١٩٨٢
بإنشاء جدول للخبراء من المحاسبين والمراجعين
أمام المحاكم

وزير العدل والشئون الإسلامية والاوقاف

بعد الاطلاع على القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢ بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٧٤ في شأن تنظيم الخبرة أمام المحاكم ،

وعلى القانون الاتحادي رقم (٩) لسنة ١٩٧٥ في شأن تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة ،

وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (٢) لسنة ١٩٧٣ بنظام وزارة العدل ،

وبناء على ما عرضه وكيل الوزارة ،

قرر :

مادة ١ - ينشأ بالدائرة الفنية بالوزارة جدول خاص لقيد أسماء الخبراء من المحاسبين والمراجعين المقبولين من قبل لجنة قيد الخبراء .

مادة ٢ - يشترط في طالب القيد في جدول الخبراء المنصوص عليه في المادة السابقة ما يأتي :

١ - أن يكون من مواطني دولة الامارات العربية المتحدة أو متمتعاً بجنسية إحدى الدول العربية .

٢ - أن يكون حاصلًا على مؤهل جامعي أو عال من إحدى كليات التجارة أو المعاهد العليا التجارية .

٣ - أن يكون اسمه مقيداً في السجل الخاص بالمحاسبين والمراجعين وفقاً للقانون الاتحادي رقم (٩) لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

٤ - أن يكون قد مارس أعمال المحاسبة والمراجعة ممارسة فعلية مدة لا تقل عن ثلاث سنوات بالنسبة الى المواطنين ولا تقل عن عشر سنوات بالنسبة الى غيرهم .

٥ - أن يكون منجمود السيرة وحسن السمعة .

٦ - ألا يكون قد سبق الحكم عليه نهائياً بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الامانة ما لم يكن قد رد عليه اعتباره أو صدر عفو عنه وفقاً للقانون .

٧ - ألا يكون قد صدر عليه حكم بالحبس في احدى جرائم الحدود .

مادة ٣ - يستثنى من شرط الخبرة المنصوص عليه في المادة السابقة الحاصلون على شهادة محاسب قانوني (تشارترد اكونتانت) أو ما يعادلها .

مادة ٤ - يستحق عن كل طلب قيد في الجدول رسم قدره مائتا درهم .

مادة ٥ - تخطر المحاكم بأسماء الخبراء المقيدين في الجدول المشار اليه في المادة (١) على أن يراعى الدور عند ترشيحهم بمهامهم .

مادة ٦ - يجوز لموظفي الوزارات والدوائر الحكومية والهيئات العامة والمؤسسات العامة من المحاسبين والمراجعين الذين تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها في هذا القرار فيما عدا شرط القيد بسجل المحاسبين والمراجعين وفقاً لاحكام القانون الاتحادي رقم (٩) لسنة ١٩٧٥ المشار اليه أن يتقدموا الى وزارة العدل والشئون الإسلامية والاوقاف بطلبات لقيدهم في قائمة (خبراء خارج الجدول) بشرط أن توافق على ذلك الجهة الحكومية التي يتبعونها .

وتخطر المحاكم بأسماء هؤلاء الخبراء على أن يراعى الدور عند ترشيحهم للقيام بمهام الخبرة .

مادة ٧ - على وكيل الوزارة تنفيذ هذا القرار .

مادة ٨ - يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية .

التاريخ : ١٩٨٢/١٠/٢٧ .

تشريعات امارة دبي

مرسوم

بشأن القضايا الحقوقية والجزائية المتعلقة

بمعاملات التصرف بالاراضى فى امارة دبي (١)

نحن راشد بن سعيد ال مكتوم حاكم دبي

نرسم ما يلى :-

١ - يمنع على المحاكم المدنية والشرعية أن تقبل او تنظر

فى اية دعوى حقوقية او جزائية مقامة حاليا او قد تقام فى

المستقبل وتكون ناشئة عن المعاملات المتعلقة بالتصرف بالاراضى بكافة اشكاله ، الا اذا احيلت هذه الدعاوى او كانت قد احيلت بالاصل الى المحاكم المدنية أو الشرعية من قبل دائرة الاراضى والاملاك فى دبي .

٢ - يعمل بهذا المرسوم من تاريخ صدوره و ينشر فى الجريدة الرسمية .

صدر فى ٢٥ ذوالقعدة ١٣٩٧ هـ

الموافق ٦ نوفمبر ١٩٧٧ م

يحيى

دولة البحرين

إجراءات جنائية

- قانون أصول المحاكمات الجزائية صادر في ٢٤ ذي الحجة ١٣٨٥ هـ الموافق ١٤ أبريل ١٩٦٦ .
- بيان رسمي من رئيس مجلس الدولة مؤرخ في ١٢/٧/١٩٧١ .
يراجع : اجراءات مدنية :

قانون اصول المحاكمات الجزائية - ١٩٦٦
نحن عيسى بن سلمان الخليفة ، حاكم البحرين
وتوابعها ، نأمر هذا اليوم الرابع والعشرين من
ذى الحجة ١٣٨٥ الموافق لليوم الرابع عشر من
من ابريل ١٩٦٦ بسن هذا القانون : -

الباب الاول

احكام عامة

الفصل الاول

تمهيد

مادة ١ - يسمى هذا القانون قانون اصول
المحاكمات الجزائية لعام ١٩٦٦ ويعمل به ابتداء
من اليوم التاسع والعشرين من محرم ١٣٨٦
الموافق لليوم التاسع عشر من مايو ١٩٦٦ .

مادة ٢ - جميع الجرائم بمقتضى أى قانون
تجرى التحريات عنها والمحاكمات فيها والنظر بها
عموما طبقا للاحكام الواردة أدناه ، باستثناء فقط
ما ينص عليه أى تشريع معمول به فى حينه لتنظيم
طريقة ومكان التحريات عن أى نوع معين من
الجرائم أو المحاكمات فيها أو النظر بها عموما .

مادة ٣ - جميع السلطات التى منحت والاعمال
التي تمت والاحكام التى صدرت والتعيينات التى
جرت والتي كانت نافذة المفعول قبل تاريخ العمل
بهذا القانون مباشرة تعتبر وكأن كلامها قد منح
أو تم أو صدر أو جرى وفقا لاحكام هذا القانون .

مادة ٤ - جميع القضايا المعلقة فى أية محكمة
جزائية عند تاريخ العمل بهذا القانون تعتبر
وكانها قد شرع بها بموجب أحكامه ، كما يواصل
السير فيها بموجب تلك الاحكام .

مادة ٥ - جميع الصلاحيات والواجبات المنوطة
بأى شخص بموجب هذا القانون بحكم وظيفته
يتولاها ويباشرها أى شخص يقوم مقامه مؤقتا فى
تلك الوظيفة اثناء خلوها أو غياب صاحبها أو
عجزه عن العمل .

مادة ٦ - ١ - تدل الالفاظ والعبارات الاتية فى
هذا القانون على ما يلى من المعانى ما لم يظهر لها
الموضوع أو سياق الكلام مرمى آخر : -

تهمة : تشمل أى فرع من التهمة ، ان كانت
التهمة تتضمن أكثر من فرع واحد .

تحقيق : تشمل كل تحقيق (عدا المحاكمة)
تباشره محكمة أو قاض بموجب هذا القانون .

تجرى : تشمل جميع الاجراءات من اجل جمع
الادلة .

قانون : تشمل أى اعلان أو قانون أو انظمة
أو قواعد .

الرئيس : تعنى رئيس محاكم البحرين العدلية
قاض : تعنى أى عضو دائم فى محكمة وتشمل
الرئيس والمستشار القضائي .

مدير مركز شرطة : تعنى احد افراد الشرطة
ممن لا تقل رتبته عن رتبة مفتش اول والذي يكون
فى حينه مسؤولا عن مركز الشرطة .

قانون العقوبات : تعنى قانون عقوبات البحرين
لعام ١٩٥٥ .

الشرطي : تعنى أى فرد من افراد شرطة حكومة
البحرين مهما كانت رتبته .

الغتم : تشمل بصمة الابهام .

الشروع بالنظر : تعنى مباشرة الدعوى بصورة
رسمية .

٢ - الالفاظ التى تشير الى افعال تمت تشمل
أبضا الافعال التى تركت اخلايا بالقانون .

٣ - جميع الالفاظ والعبارات المستعملة فى هذا
القانون والمعرفة فى قانون العقوبات يكون لها
نفس المعانى المنسوبة اليها فى قانون العقوبات .

الباب الثانى

صلاحيات المحاكم الجزائية

الفصل الثانى

مادة ٧ - تتألف المحاكم الجزائية من : -

(أ) المحاكم الابتدائية وهى المحاكم الكبرى
والمتوسطة والصغرى .

(ب) ومحاكم الاستئناف وهى محكمة
الاستئناف العليا والمحكمة الكبرى الاستئنافية .

مادة ٨ - (أ) تختص المحكمة الكبرى ، ان
تألفت من ثلاثة أعضاء أو أكثر ، بالنظر فى أية
جريمة يعاقب عليها القانون .

(ب) تختص المحكمة الكبرى ، ان تألفت من

اقل من ثلاثة اعضاء ، بالنظر في أية جريمة يعاقب عليها بالسجن مدة لا تتجاوز أربع عشرة سنة أو بغرامة لا تتجاوز ١٥٠٠ دينار أو بالعقوبتين معا .

(ج) تختص المحكمة المتوسطة بالنظر في أية جريمة يعاقب عليها بالسجن مدة لا تتجاوز خمس سنوات أو بغرامة لا تتجاوز ٥٠٠ دينار أو بالعقوبتين معا .

(د) تختص المحكمة الصغرى بالنظر في أية جريمة يعاقب عليها بالسجن مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تتجاوز ٣٠٠ دينار أو بالعقوبتين معا

مادة ٩ - ١ - تنظر محكمة الاستئناف العليا في الاحكام التى تستأنف اليها من محكمة كبرى ابتدائية .

٢ - تنظر المحكمة الكبرى الاستئنافية في الاحكام التى تستأنف اليها من محكمة متوسطة أو صغرى .

مادة ١٠ - يجوز لاية محكمة جزائية فرض اية عقوبة مشروعة تضم فيها ايا من العقوبات التى يجيز لها القانون فرضها .

الباب الثالث

القبض والاحضار

الفصل الثالث

القبض والاجراءات اللاحقة له

مادة ١١ - يجوز للشرطى او الناطور الحكومى القبض على : -

- ١ - اى شخص لديه امر قبض بحقه او امر بالقبض عليه بمقتضى المادة ١٥ او ١٦ .
- ٢ - اى شخص اشتبه به لاسباب معقولة بأنه ارتكب : -
- (أ) جناية .

(ب) او جريمة بموجب احدى المواد الاتية من قانون العقوبات : ٦٧ ، ٩٣ ، ١٠٠ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١٢٨ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٨١ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ٢١٤ ، ٢٣٢ ، ٢٤٨ ، ٢٥٠ ، ٢٧٢ (١) ، (٢) او بموجب احكام قانون حيازة الاسلحة والتجارة بها لعام ١٩٥٥ أو قانون المسكرات لعام ١٩٥٦ أو قانون مراقبة العقاقير الخطرة لعام ١٩٥٩ .

(ج) او جريمة يحق للشرطة فيها القبض دون امر قبض بموجب احكام اى قانون معمول به فى حينه .

٣ - اى شخص اشتبه به لسبب معقول بأنه يدبر او يحاول ارتكاب جريمة يحق له من أجلها

القبض بدون امر قبض اذا ظهر له عدم امكان منع ارتكابها بدون القبض .

٤ - اى شخص مطلوب حضوره باعلان صادر بمقتضى المادة ٤٣ .

٥ - اى شخص وجد وهو يتخذ الحيلة لاختفاء نفسه فى احوال تدعو الى الشبهة او وجد فى احوال تدعو الى الشبهة ولم تكن لديه موارد ظاهرة للرزق او لم يمكنه اعطاء ايضاح كاف عن نفسه .

٦ - اى شخص وجد فى حيازته مال اشتبه به لسبب معقول بأنه مسروق ، او اشتبه بالشخص المذكور لسبب معقول بأنه ارتكب جريمة بالنسبة لذلك المال .

٧ - اى شخص يعترض شرطيا اثناء القيام بأعماله .

٨ - اى شخص هرب او حاول الهروب من الحجز القانونى .

٩ - اى شخص اشتبه به لسبب معقول بأنه فار من خدمة شرطة حكومة البحرين .

١٠ - اى شخص ارتكب او اتهم فى حضوره بارتكاب جريمة لا يحق له من أجلها القبض دون امر قبض اذا رفض ذلك الشخص عند الطلب اعلان اسمه وعنوانه او اعلن اسما وعنوانا اعتقد انه غير صحيح .

مادة ١٢ - يجوز للشرطى او الناطور الحكومى ان يطلب من اى شخص يكون لديه أسباب معقولة للاشتباه به بأنه ارتكب جريمة من اى نوع ان يعلن اليه اسمه وعنوانه ، ويجوز له أيضا ان يطلب من ذلك الشخص السير معه الى مركز الشرطة .

مادة ١٣ - يجوز لاي فرد من افراد الناس ، غير شرطى او ناطور حكومى القبض على : -

- ١ - اى شخص لديه امر قبض بحقه او امر بقبضه بمقتضى المادة ١٥ او ١٦ .
- ٢ - اى شخص هرب من الحجز القانونى .
- ٣ - اى شخص مطلوب حضوره باعلان صادر بمقتضى المادة ٤٣ .

٤ - اى شخص ارتكب فى حضوره جريمة يحق للشرطة من أجلها القبض دون امر قبض .

مادة ١٤ - اذا ارتكب انسان جرما على مال الغير أو بشأنه وكان مجهول الاسم والعنوان ، جاز للشخص المتضرر أو أى شخص متصرف بالمال الذى وقع عليه الضرر أو لخدام احدهما أو أى شخص يعمل باذن احدهما أو لمساعدته القبض على فاعل الجرم وحجزه حتى يعلن اسمه وعنوانه

ويقنع ذلك الشخص بصحة الاسم والعنوان الذي اعلنه او الى ان يمكن تسليمه لشرطى .

مادة ١٥ - يجوز لاي قاض ان يقبض او يأمر بالقبض على اى شخص ارتكب جرماً فى حضوره ، وله اذ ذاك ان يأمر بوضعه تحت الحراسة .

مادة ١٦ - يجوز لاية محكمة أو الرئيس فى أى وقت القبض أو الامر بالقبض فى حضورها أو حضوره على أى شخص تكون لها أو له الصلاحية فى ذلك الوقت وفى تلك الظروف باصدار امر قبض بحقه .

مادة ١٧ - ١ - اذا استوجب الامر قبض شخص وعارض ذلك الشخص القبض أو حاول التهرب منه ، جاز للشخص المخول بالقبض عليه استعمال جميع الوسائل اللازمة لاجراء القبض عليه .

٢- على ان هذه المادة لا تجيز قتل شخص غير متهم بجريمة يعاقب عليها بالموت أو السجن مدى الحياة .

مادة ١٨ - يجوز للشخص الذى يجرى القبض ان يأخذ من الشخص المقبوض عليه اية اسلحة مؤذيه يجدها معه ويجب عليه ان يسلمها الى المحكمة أو القاضى المطاوب احضار الشخص المقبوض لديه بمقتضى امر القبض او بمقتضى هذا القانون .

مادة ١٩ - يجب على كل انسان ان يعاون المحكمة أو القاضى أو اى شخص اخر ، اذا طلبت منه تلك المعاونة على وجه معقول ، من اجل قبض او منع هرب اى شخص تكون للمحكمة أو القاضى او ذلك الشخص الاخر صلاحية القبض عليه .

مادة ٢٠ - ١ - اذا كان لدى اى شخص يعمل بموجب امر قبض او لدى شرطى او ناظر حكومى مأذون بالقبض ، سبب للاعتقاد بأن الشخص المراد قبضه قد دخل فى اى مكان او هو موجود فيه جاز له ان يدخل ذلك المكان ويفتش فيه عنه .

٢ - ويجب على الشخص الذى يسكن او يتولى امر ذلك المكان ان يسمح عند الطلب بدخول ذلك المكان بملء الحرية وان يقدم جميع التسهيلات المعقولة لاجراء التفتيش .

٣ - اذا رفض الشخص المذكور عند الطلب السماح بدخول المكان المشار اليه جاز للشخص المأذون بالقبض ان يدخله عنوة .

مادة ٢١ - لا يعرض الشخص المقبوض عليه لأكثر مما يجب من التشديد لمنع هربه .

مادة ٢٢ - ١ - كل شخص غير شرطى يقبض على انسان دون أمر قبض أو بدون أمر من محكمة أو قاض ، يجب عليه ، دون تأخير لا لزوم له ، ان يأخذ المقبوض عليه الى اقرب مركز للشرطة او ان يسلمه لشرطى .

٢ - اذا ظهر بأن الشخص المقبوض عليه ممن يحق لشرطى القبض عليه ، وجب على الشرطى ان يقبض عليه ثانية ، والا وجب الافراج عنه حالا .

مادة ٢٣ - اذا قبض شرطى على شخص دون امر قبض ، او قبض عليه ثانية وفقاً لاحكام المادة ٢٢ ، وجب عليه ان يأخذه او يرسله ، دون تأخير لا لزوم له ، الى مدير مركز الشرطة .

مادة ٢٤ - كل شخص قبض عليه لرفضه اعلان اسمه وعنوانه او لاعلانه اسماً او عنواناً غير صحيح ، يجب : -

(أ) اطلاق سراحه ، حالما يعرف انه اعلن اسمه وعنوانه الحقيقى .

(ب) اطلاق سراحه حالما يعرف اسمه وعنوانه الحقيقى بعد تأديته تعهداً بالكفالة أو بدونها للحضور أمام المحكمة أو القاضى عندما يطلب منه ذلك .

(ج) ارساله فى الحال الى المحكمة أو الرئيس للنظر فى أمره وفقاً للمادة ٧٩ اذا لم يعرف اسمه وعنوانه خلال ثمان وأربعين ساعة من وقت القبض عليه أو اذا لم يؤد التعهد او يقدم الكفالة الكافية عند طلبها منه .

مادة ٢٥ - لا يجوز توقيف شخص قبض عليه دون أمر قبض لمدة تزيد عن الزمن المعقول بالنظر الى ظروف المسألة ، ولا يجوز ان تزيد هذه المدة عند عدم وجود أمر من المحكمة أو الرئيس وفقاً للمادة ٧٩ عن ثمان وأربعين ساعة .

مادة ٢٦ - يجب على مديرى مراكز الشرطة ان يبلغوا بأقرب وقت ممكن ومعقول الرئيس العام للشرطة والأمن العام عن جميع حالات القبض بدون أمر قبض الواقعة فى دوائرهم .

مادة ٢٧ - ١ - يجوز للشرطى الذى يباشر القبض أو يستلم شخصاً قبض عليه شخص آخر أن يفتش الشخص المقبوض أو يأمر بتفتيشه ويحفظ فى محل مأمون جميع الأشياء التى توجد معه غير ملابسه الضرورية ويحرر بتلك الأشياء كشفاً على نسختين ، تعطى نسخة منها للشخص الذى جرى تفتيشه ، وتعطى النسخة الأخرى الى مدير مركز الشرطة الذى يؤخذ اليه ذلك الشخص .

٢ - إذا كان الشخص المقبوض عليه امرأة ، فلا يباشر التفتيش سوى امرأة .

مادة ٢٨ - لا يجوز الافراج عن شخص قبض عليه شرطى أو قبض عليه ثانية بموجب المادة ٢٢ ، الا بعد تأديته تعهدا أو كفالة أو بمتضى أمر خاص من محكمة أو قاض أو مدير مركز شرطة .

مادة ٢٩ - يجب ان يحفظ دفتر قبض فى كل مركز شرطة ، ويجب على مدير المركز ان يدون حالا فى ذلك الدفتر جميع المعلومات اللازمة .

الفصل الرابع

فى طرق الاحضار

(أ) الاحضارية

مادة ٣٠ - ١ - كل احضارية تصدرها محكمة أو قاض طبقا لهذا القانون يجب ان تحرر من نسختين وتوقع أو تختتم من المحكمة أو القاضى أو بالنيابة عنهما .

٢ - تبلغ الاحضارية بواسطة شرطى أو ناظر عمومي أو أى موظف فى المحكمة التى تصدرها أو أى موظف آخر مخول بموجب أى قانون معمول به فى حينه بتبليغ الاحضاريات .

مادة ٣١ - ١ - يجب تبليغ الاحضارية ، أن امكن ، الى نفس الشخص المكلف بالحضور بتسليمه احدى نسختيها أو عرضها عليه .

٢ - يجب على الشخص الذى بلغت اليه الاحضارية ان يمضى أو يختم وصلا بها على النسخة الاخرى ، اذا طلب منه ذلك الموظف الذى بلغه .

مادة ٣٢ - تبلغ الاحضاريات الى الشركات التضامنية وغير التضامنية بتسليمها الى سكرتير الشركة او المدير المحلى فيها او أى موظف رئيسى آخر فيها فى أى مكتب من مكاتبها فى البحرين او توابعها .

مادة ٣٣ - اذا لم يمكن العثور على الشخص المكلف بالحضور بعد اجراء ما يلزم من البحث عنه ، تبلغ الاحضارية بترك نسخة له منها لدى أحد الذكور البالغين من أفراد عائلته ، ويجب على هذا الشخص الاخير ان يمضى وصلا باستلامها على النسخة الاخرى اذا طلب منه ذلك الموظف الذى بلغه ، أو تبلغ الاحضارية بالصاق نسخة منها على جهة ظاهرة من البيت أو الدار الذى يسكنه عادة الشخص المكلف بالحضور .

مادة ٣٤ - اذا كان الشخص الذى بلغت اليه الاحضارية أو تركت لديه غير قادر على وضع مضائه أو ختمه ، وجب تبليغ الاحضارية أو تركها بحضور شاهد .

مادة ٣٥ - يقبل فى معرض البينة لاثبات التبليغ كل اقرار كتابى يبدو بأنه صادر وموقع من الموظف الذى أجرى التبليغ أو من شاهد التبليغ ، وكذلك كل نسخة من الاحضارية تبدو موقعة بالكيفية المبينة فى المادة ٣١ أو المادة ٣٣ من الشخص الذى سلمت اليه أو عرضت عليه أو تركت لديه . ويعتبر التصريح المدون فيما ذكر صحيحا حتى يثبت خلافه .

(ب) أمر القبض

مادة ٣٦ - ١ - كل أمر قبض يصدر عن محكمة أو من الرئيس بموجب هذا القانون يجب ان يكون كتابيا وعليه توقيع أو ختم رئيس المحكمة أو الرئيس .

٢ - يبقى كل أمر قبض نافذ المفعول حتى تلغيه المحكمة التى أصدرته أو الرئيس الذى أصدره أو حتى ينفذ .

مادة ٣٧ - ١ - يحق للمحكمة التى أصدرت أو الرئيس الذى أصدر أمرا بالقبض على أى شخص أن يكتب على ظهر الأمر قرارا بأنه اذا أدى الشخص المقبوض عليه تعهدا بضمان كاف بحضوره أمام المحكمة أو القاضى فى ميعاد معين وما بعده حتى يؤمر بخلاف ذلك وجب على الشخص المكلف بتنفيذ أمر القبض ان يطلق سبيل الشخص متى استحصل على ذلك الضمان .

٢ - يجب ان يتضمن القرار المذكور ما يلى :

(أ) عدد الكفلاء .

(ب) المبلغ الذى يلتزم به كل من الكفلاء والشخص الصادر أمر القبض بحقه .

(ج) الزمان والمكان الواجب على الشخص الحضور فيه .

٣ - عند الحصول على ضمان بمقتضى هذه المادة يجب على الشخص المكلف بتنفيذ أمر القبض ان يرسل التعهد الى المحكمة والرئيس .

مادة ٣٨ - ١ - يصدر عادة أمر القبض الى شرطى أو ناظر عمومي واحد أو أكثر ، على انه يجوز للمحكمة التى تصدره أو الرئيس الذى

يصدره اذا رأى وجوب تنفيذ الأمر على الفور ولم يكن في متناوله شرطى أو ناطور عمومى ان يصدره الى أى شخص أو أشخاص آخرين ، ويجب على هذا الشخص أو الأشخاص الآخرين تنفيذ الأمر .

٢ - اذا صدر أمر القبض الى أكثر من شخص واحد ، جاز تنفيذه بواسطة الجميع أو بواسطة واحد أو أكثر منهم .

مادة ٣٩ - أمر القبض الصادر الى شرطى يجوز تنفيذه بواسطة شرطى آخر اذا وضع اسمه على ظهر الأمر الشرطى الذى صدر أو حول الأمر اليه .

مادة ٤٠ - يجب على الشخص الذى ينفذ أمر القبض ، ان يبلغ مضمونه الى الشخص المراد القبض عليه ، كما يجب اطلاعه عليه ، ان طلب ذلك .

مادة ٤١ - يجب على الشخص الذى ينفذ أمر القبض ، بعد مراعاة احكام المادة ٣٧ الخاصة بالضمان ، ان يحضر المقبوض عليه دون تأخير لا لزوم له الى المحكمة أو القاضى المبين فى الأمر .

مادة ٤٢ - يجوز تنفيذ أمر القبض فى أى مكان فى الاقليم أو فى أية سفينة تابعة لحكومة البحرين أو تبحر تحت رايتها .

(ج) الاعلان والضبط

مادة ٤٣ - ١ - اذا اعتقدت محكمة كبرى لسبب من الأسباب بعد سماع البينة أو قبلها ان شخصا متهما أمامها وصادرا بحقه أمر قبض قانزنى قد اختفى أو هو يخفى نفسه حتى لا يمكن تنفيذ ذلك الأمر ، جاز لها ان تنشر اعلانا كتابيا تطلب فيه من ذلك الشخص الحضور فى مكان وزمان معين لا يقل عن ثلاثين يوما من تاريخ نشر الاعلان .

٢ - ينشر الاعلان المذكور بالطرق الآتية :

(أ) ينشر فى الجريدة الرسمية ويلصق على جزء ظاهر من مبنى المحكمة .

(ب) ويلصق أيضا على جزء ظاهر من البيت أو الدار الذى يسكنه ذلك الشخص عادة .

مادة ٤٤ - ١ - يجوز للمحكمة الكبرى بعد ذلك أن تأمر بضبط جميع الأموال الثابتة أو المنقولة أو كليهما العائدة للشخص المعلن عنه ، أو أى جزء منها .

٢ - الأمر المتقدم الذكر يخول أى موظف معين فيه لضبط أية أموال عائدة للشخص المذكور

بطريق الحجز أو بأية طريقة أخرى يجوز بها اذ ذاك ضبط الأموال فى الاجراءات المدنية .

٣ - اذا لم يحضر الشخص المعلن عنه فى الميعاد المعين فى الاعلان تصبح الأموال المضبوطة تحت تصرف الحكومة ، ولكنها لا تباع الا بعد انقضاء سنة واحدة من تاريخ الضبط ، الا اذا كانت عرضة للتلف الطبيعى العاجل أو رأت المحكمة ان البيع يفيد صاحبها ، وعندها يجوز لها فى أى الحالى بيع الأموال فى أى وقت .

مادة ٤٥ - اذا حدث خلال سنة واحدة من تاريخ الضبط ان الشخص الذى أصبحت أمواله تحت تصرف الحكومة بموجب المادة ٤٤ قد برىء من التهمة التى صدر أمر القبض من أجلها أو حضر طوعا واختيارا أو احضر أمام محكمة كبرى بعد القاء القبض عليه ، وجب اذ ذاك تسليمه ما لم يبيع من الأموال المضبوطة والثمن الصافى من الجزء الذى يبع بعد وفاء جميع التكاليف الناجمة عن الضبط .

(د) احكام اخرى فى الاحضار

مادة ٤٦ - ١ - يجوز للمحكمة التى تصدر أو الرئيس الذى يصدر احضارية بحق أى شخص ان تصدر أو يصدر أمرا بالقبض عليه ، بالإضافة الى الاحضارية أو بدلا منها :-

(أ) اذا اعتقدت المحكمة أو الرئيس لسبب من الأسباب سواء قبل اصدار الاحضارية أو بعد اصدارها ان الشخص المطلوب اختفى أو انه لن يطيع أمر الحضور .

(ب) أو اذا تخلف الشخص المطلوب عن الحضور فى الميعاد المعين لحضوره وثبت ان الاحضارية بلغت اليه حسب الاصول فى وقت يمكنه من الحضور ولم يقدم عذرا معقولا عن تخلفه .

٢ - يجوز للمحكمة أو الرئيس اصدار احضارية بدلا من أمر القبض اذا استنسبت أو استنسب ذلك .

مادة ٤٧ - اذا كان الشخص الذى يجوز اصدار احضارية أو أمر قض بحقه حاضرا بالفعل أمام محكمة أو قاض ، جاز للمحكمة أو القاضى ان تطلب منه تعهد بالكفالة أو بدونها للحضور أمامها أو أمامه عند الاقتضاء .

مادة ٤٨ - الاحكام المدرجة فى هذا الفصل والمتعلقة بالاحضاريات وأوامر القبض واصدارها وتبليغها وتنفيذها تسرى كلما أمكن على كل احضارية أو أمر قبض تصدر بموجب هذا القانون .

الفصل الخامس

في الطرق المؤدية الى ابراز المستندات أو البحث عنها وغيرها من الأشياء وطرق البحث عن الأشخاص المحجوزين بدون حق والافراج عنهم

(١) التفتيش اثناء المطاردة

مادة ٤٩ - اذا كان شرطي أو ناطور حكومي يطارد أو يبحث عن شخص اشتبه به انه ارتكب جريمة يجوز له من أجلها القبض دون أمر قبض، وترجح له بأن أي مال ارتكبت بالنسبة اليه أو بواسطته تلك الجريمة موجود في أي مكان ، جاز له دخول ذلك المكان والتفتيش عن ذلك المال وضبطه ، وتسرى في هذه الحالة احكام الفقرتين ٢ و ٣ من المادة ٢٠ .

(ب) احضارية الابراز

مادة ٥٠ - اذا رأت محكمة أو قاض ان ابراز مستند أو أي شيء آخر لازم أو مرغوب فيه من أجل أي تحر أو تحقيق أو محاكمة أو أي جراء بمقتضى هذا القانون ، جاز للمحكمة أو القاضي اصدار احضارية الى الشخص الذي يعتقد بوجود المستند أو الشيء في حيازته أو تحت تصرفه ليحضر ويبرزه أو يكلف من يبرزه في الزمان والمكان المعين في الاحضارية .

(ج) التفتيش عموماً واوامر احضار الأشخاص أو الافراج عنهم .

مادة ٥١ - اذا ظهر للمحكمة أو الرئيس لسبب ما انه من المستحيل أو من غير المستحسن السير بمقتضى المادة ٥٠ أو ان اجراء أي تفتيش أو بحث عام من شأنه ان يخدم اغراض التحري أو التحقيق لمو المحاكمة أو أية اجراءات أخرى بمقتضى هذا القانون ، جاز للمحكمة أو للرئيس اصدار أمر تفتيش يخول فيه الشخص الصادر اليه الأمر باجراء تفتيش أو بحث عام في المكان أو الأمكنة المبينة في الأمر عن أي مستند أو شيء معين أو من أجل أي غرض مذكور في الأمر وضبط أي مستند أو شيء مما ذكر والتصرف به طبقاً للشروط المدونة في الأمر .

مادة ٥٢ - اذا احتاج قاض أو مدير مركز شرطة لسبب أو غرض من الأسباب أو الاغراض المذكورة في المادة ٥١ الى أمر تفتيش ، جاز له ان يطلب من المحكمة أو الرئيس اصدار أمر بموجب تلك المادة .

مادة ٥٣ - اذا اعتقدت محكمة أو اعتقد الرئيس

لسبب ما اثر بلاغ قدم وبعد اجراء التحقيق - ان وجد - الذي تراه أو يراه لازماً بوجود أي مكان معد لايداع أو بيع الأموال المسروقة أو ان مالا ارتكبت بالنسبة اليه أو بواسطته جريمة أو يراد استخدامه لأغراض غير مشروعة محفوظ أو مودع في مكان ما ، جاز لها أو له اصدار أمر تفتيش يخول به أي شرطي أو ناطور عمومي أو موظف عام آخر باجراء ما يلي :

(أ) تفتيش المكان طبقاً لنصوص الأمر وضبط أي مال يظهر انه ينطبق عليه الوصف المتقدم والتصرف به طبقاً لنصوص الأمر .

(ب) والقبض على أي شخص يوجد في المكان ويظهر انه شريك في أية جريمة ارتكبت أو يقصد ارتكابها بالنسبة الى ذلك المال .

مادة ٥٤ - ١ - اذا اعتقدت محكمة أو اعتقد الرئيس لسبب ما أثر ابلاغ قدم وبعد اجراء التحقيق - ان وجد - الذي تراه أو يراه لازماً بأن هناك شخصاً محتجزاً في ظروف تجعل ذلك الحجز جريمة ، جاز لها أو له اصدار أمر تفتيش يخول فيه الشخص الصادر اليه الأمر بالتفتيش عن الشخص المحجوز واحضاره أمامها أو أمامه . فإذا حضر ذلك الشخص أمام المحكمة أو الرئيس وجب اصدار الأمر الذي يبدو مناسباً .

٢ - اذا تقدمت شكوى مشفوعة باليمين الى محكمة أو الى الرئيس عن اختطاف شخص لغرض غير مشروع أو حجزه بصورة غير مشروعة ، جاز لها أو له بعد اجراء التحقيق - ان وجد - الذي تراه أو يراه لازماً اصدار أمر باحضار ذلك الشخص أمامها أو أمامه أو باعادة حريته اليه فوراً أو باعادته فوراً الى أحد والديه أو وصيه أو الشخص الآخر المتولى أمره ، ان كان دون الرابعة عشرة من العمر ، ولهما ان يلزما تنفيذ هذا الأمر باستعمال ما يجب من القوة لذلك . فإذا حضر ذلك الشخص أمام المحكمة أو الرئيس وجب اصدار الأمر الذي يبدو مناسباً .

مادة ٥٥ - يجري كل تفتيش بموجب هذا الجزء من هذا الفصل بحضور مختار أو شخصين معتبرين من الجيرة يستدعيهما الشخص الصادر اليه أمر التفتيش ، ما لم تأمر المحكمة أو الرئيس بخلاف لك نظراً لوجود ظروف تقضى الاستعجال بالحادث ، كما يجب ان يحرر كشف بجميع الأشياء المضبوطة والأماكن التي وجدت فيها بواسطة الشخص الذي يجري التفتيش ويوقع عليه أو يختمه المختار أو الشاهدان .

مادة ٥٦ - يسمح لشاغل المكان الذي يجري فيه التفتيش أو لمن ينوب عنه بحضور التفتيش ، وتعطى له ، ان أراد ، نسخة من كشف الأشياء المضبوطة في ذلك المكان موقعا عليها أو مختومة من المختار أو الشاهدين .

مادة ٥٧ - ١ - اذا اشتبه لسبب معقول بشخص موجود في المكان الذي يجري تفتيشه أو حوله بأنه يخفي معه أى شيء يجري التفتيش عنه ، جاز اذ ذلك تفتيش ذلك الشخص بشرط ان لا يفتشه ان كان امرأة سوى امرأة .

٢ - يحضر كشف بجميع الأشياء التي وجدت مع ذلك الشخص وضبطت ويشهد عليه بالكيفية المبينة في المادة ٥٥ وتعطى له عند طلبه نسخة من الكشف مشهودا عليها .

مادة ٥٨ - تسرى على أوامر التفتيش ، ما أمكن ، احكام المادة ٢٠ الخاصة بدخول الاماكن وجميع الاحكام الاخرى المذكورة آنفا فيما يتعلق بأوامر القبض .

مادة ٥٩ - يجوز لاية محكمة أو الرئيس ان يأمر بتفتيش أى مكان في حضورها أو حضوره يحق لها أو له اصدار أمر بتفتيشه .

مادة ٦٠ - يجوز لاية محكمة ، ان رأت ذلك مناسبا ، ان تحجز لديها أى مستند أو شيء آخر ابرز لها بموجب هذا القانون .

الباب الرابع

في منع الجرائم

الفصل السادس

في ضمان صيانة الأمن والسلوك الحسن

مادة ٦١ - اذا تبلفت محكمة ان شخصا يحتمل ان يرتكب اخلالا بالأمن أو يقلق الراحة العامة أو يرتكب فعلا غير مشروع من المحتمل أن يحدث اخلالا بالأمن أو يقلق الراحة العامة جاز لها ان تصدر احضارية تطلب فيها من ذلك الشخص الحضور امامها لتأدية تعهد بالكفالة أو بدونها لحفظ الأمن أو للامتناع عن الأفعال غير المشروعة التي من المحتمل ان تقلق الراحة العامة لاية مدة لا تتجاوز سنة واحدة أو لايضاح السبب الذي من أجله لا يلزمه تأدية ذلك التعهد .

مادة ٦٢ - اذا تبلفت محكمة أن شخصا :

(١) اعتاد ارتكاب أية جريمة يعاقب عليها باحدى المواد الآتية من قانون العقوبات : ١٦٢

١٦٤ ، ١٦٦ ، ١٦٩ ، أو المادة ٢١٦ أو ٢٢٢ أو احدى المواد الواقعة بينهما .

(ب) أو اعتاد السلب أو السطو أو السرقة .

(ج) أو اعتاد استلام الأموال المسروقة وهو يعلم بأنها مسروقة .

(د) أو اعتاد حماية اللصوص أو ايواءهم أو المساعدة في اخفاء الأموال المسروقة أو التصرف بها .

(هـ) أو اعتاد ارتكاب جريمة الضرر العام أو ابتزاز الأموال أو الغش والخداع أو تزيف المسكوكات أو أوراق النقد أو الطوابع أو محاولة ذلك .

(و) أو اعتاد ارتكاب الجرائم التي تؤدي الى الاخلال بالأمن أو محاولة ارتكابها أو التحريض عليها .

(ز) أو انه متهور وخطر الى حد يجعل تركه طليقا بدون ضمان خطورا على الجمهور ، جاز لها ان تصدر احضارية تطلب فيها من الشخص المذكور الحضور امامها لتأدية تعهد بالكفالة بحسن سلوكه لمدة لا تتجاوز سنتين أو لايضاح السبب الذي من أجله لا يلزمه تأدية ذلك التعهد .

مادة ٦٣ - اذا تبين للمحكمة وهي تعمل بموجب المادة ٦١ أو ٦٢ اثر تقرير من شرطى أو اثر بلاغ آخر ان هناك سببا يدعو الى الخوف من ارتكاب اخلالا بالأمن أو اطلاق للراحة العامة وانه لا يمكن منع ذلك الاخلال أو الاطلاق الا بواسطة القبض العاجل على أى شخص ، جاز لها في أى وقت اصدار أمر بالقبض على ذلك الشخص .

مادة ٦٤ - ينبغى على المحكمة عندما تصدر احضارية أو أمر قبض بمقتضى المادة ٦١ أو ٦٢ أو ٦٣ أن تدون في الاحضارية أو الأمر مضمون البلاغ المقدم ومبلغ التعهد المراد تأديته والمدة التي يسرى فيها مفعوله وعدد الكفلاء - ان وجدوا - وصفاتهم ونوعهم .

مادة ٦٥ - ١ - عندما يحضر أو يجلب شخص أمام المحكمة امثالالااحضارية أو أمر قبض بمقتضى المادة ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ تشرع المحكمة بالتحقيق في صحة البلاغ الذي اتخذ الاجراء بشأنه والاستماع الى أية بينة أخرى تراها لازمة .

٢ - يجري التحقيق المذكور ، كلما أمكن ذلك عمليا ، بالكيفية المبينة أدناه فيما يتعلق باجراء المحاكمات باستثناء ما يلي :

(أ) لا ضرورة لتقديم تهمة ، كما لا يجوز استدعاء شاهد لاعادة مناقشته الا باذن المحكمة .

(ب) ويجوز للمحكمة أن ترفض الافراج بالكفالة عن الشخص المقبوض بموجب المادة ٦٣ الا اذا قدم تعهدا من نوع التعهد المذكور في أمر القبض بحيث تنتهي مدته بانتهاء التحقيق .

٣ - من أجل أغراض هذه المادة ، يجوز اثبات كون الشخص قد اعتاد الاجرام أو انه خطر الى حد يجعل تركه طليقا خطرا على الجمهور بالشهادة التي تستند على الشهرة العامة .

مادة ٦٦ - اذا ثبت من التحقيق الجارى بموجب المادة ٦٥ انه من الضروري حفظا للأمن أو الراحة العامة أو محافظة على السلوك الحسن ، كما يكون الحال ، ان يقدم الشخص الذى جرى التحقيق معه تعهدا بالكفالة أو بدونها ، تصدر المحكمة أمرها تبعا لذلك ، بشرط ان لا يؤمر الشخص بتقديم تعهد يختلف فى طبيعته أو يزيد فى قيمته أو مدته عن التعهد المقرر فى الاحضارية أو أمر القبض الصادرين بمقتضى المادة ٦١ أو ٦٢ أو ٦٣ .

مادة ٦٧ - اذا لم يثبت من التحقيق الجارى بموجب المادة ٦٥ انه من الضروري حفظا للأمن أو الراحة العامة أو محافظة على السلوك الحسن ، كما يكون الحال ، ان يقدم الشخص الذى جرى التحقيق معه تعهدا ، تدون المحكمة ذلك فى المحضر وتأمر بالافراج عن الشخص ان كان موقوفا من أجل التحقيق فقط أو اطلاق سبيله ان لم يكن موقوفا .

مادة ٦٨ - ١ - اذا كان الشخص الصادر بحقه الأمر بتقديم التعهد بمقتضى المادة ٦٦ محكوما عليه بالحبس وقت صدور ذلك الأمر ، تبتدىء المدة التى يسرى فيها التعهد من انقضاء حكم الحبس .

٢ - وفى غير ذلك من الحالات ، تبتدىء تلك المدة من تاريخ الأمر المذكور ، ما لم تعين المحكمة لأسباب كافية تاريخا لاحقا له .

مادة ٦٩ - ١ - التعهد الذى يقدمه مثل هذا الشخص يلزمه بالمحافظة على الامن او الامتناع عن الافعال غير المشروعة التى من المحتمل ان تقلق الراحة العامة أو بحسن سلوكه ، كما يكون الحال ويعتبر بالنسبة الى الحالة الأخيرة ارتكاب أية جريمة اينما كان يعاقب عليها بالحبس أو محاولة ارتكابها أو التحريض عليها اخلاا بالتعهد .

٢ - التعهد الذى يقدم بموجب هذه المادة يجب ان يتضمن ، ان أمرت المحكمة بذلك ، شرطا يقضى بوضع الشخص الذى يقدمه تحت رقابة أى شخص أو أشخاص آخرين تسميهم فى القرار أثناء المدة

التي تعينها وسائر الشروط الأخرى بشأن المكان الذى يقيم فيه ذلك الشخص وغير ذلك من الأمور التى تستصوبها المحكمة لتأمين هذه المراقبة .

مادة ٧٠ - اذا لم يقدم التعهد الشخص الذى أمر بتقديمه بمقتضى المادة ٦٦ فى تاريخ ابتداء المدة التى يسرى فيها أو قبله ، يوضع فى السجن ، أو ان كان فى السجن يبقى فيه ، لمدة لا تتجاوز سنة واحدة أو الى ان يقدم التعهد المطلوب خلال المدة المذكورة .

مادة ٧١ - اذا رأت محكمة كبرى أن الشخص الذى سجن لعدم تقديمه تعهد بموجب هذا الفصل، يمكن الافراج عنه بدون خطر على الجمهور أو على أى شخص ، جاز لها أن تأمر باطلاق سبيله .

مادة ٧٢ - يجوز للمحكمة الكبرى فى أى وقت الغاء أو تعديل أى تعهد قدم بموجب هذا الفصل لحفظ الأمن أو للامتناع عن الأفعال غير المشروعة التى من المحتمل أن تقلق الراحة العامة أو لحسن السلوك .

الباب الخامس

تحريرات الشرطة عن الجرائم

الفصل السابع

مادة ٧٣ - ١ - يجوز للشرطى الذى يباشر التحرى بموجب هذا الفصل أن يطلب للحضور امامه أى شخص يبدو من المحتمل أن يساعد فى القضية بما لديه من شهادة ، ويجب على ذلك الشخص الحضور كما طلب منه .

٢ - اذا امتنع الشخص المذكور عن الحضور كما طلب منه ، جاز للشرطى ابلاغ الأمر للمحكمة أو الرئيس ، وعندها يجوز للمحكمة أو الرئيس بمحض اختيارها أو اختياره اصدار احضارية أو أمر قبض لالزام الشخص المذكور بالحضور كما طلب منه .

مادة ٧٤ - ١ - يجوز للشرطى الذى يباشر التحرى عن ارتكاب جريمة مقابلة أى شخص يبدو من المحتمل أن يساعد فى القضية بما لديه من شهادة واستجوابه شفويا .

٢ - اذا امتنع الشخص المذكور عن اجابة الشرطى عن أى سؤال يتعلق بالتحرى المذكور يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لاتتجاوز - / ١٠٠ دينار أو بالعقوبتين معا .

٣ - لا يلزم الشخص الذى يؤدى الشهادة فى التحرى بمقتضى هذا الفصل بحلف اليمين أو بالتوقيع على أقواله اذا كتبت ، كما لا تقبل تلك الكتابة فى معرض البينة .

مادة ٧٥ - ١ - لا يجوز للشرطى أو لآى شخص آخر ذى سلطة ان يستعمل العنف أو التهديد أو الوعد بمنفعة تجاه أى شخص أثناء التحرى عن ارتكاب جريمة للتأثير فى الشهادة التى يؤديها .

٢ - لا يجوز للشرطى أو لآى شخص آخر ان يمنع عن طريق التحذير أو خلافه أى شخص أثناء التحرى عن ارتكاب جريمة من الادلاء بأية أقوال يريد الادلاء بها طوعا واختيارا .

مادة ٧٦ - ١ - اذا اعترف شخص أثناء التحرى عن ارتكاب جريمة بمقتضى هذا الفصل أو فى أى وقت قبل مباشرة التحقيق أو المحاكمة بارتكابه لجريمة تتعلق بموضوع التحرى ، جاز أخذه الى قاض لتدوين اعترافه .

٢ - يدون القاضى الاعتراف الذى جرى أمامه بكامله كتابة ، ويرسله للمحكمة التى ستتولى التحقيق أو المحاكمة فى القضية ، وتعطى نسخة عنه للشرطى الذى يباشر التحرى .

٣ - لا يجوز لقاض تدوين مثل هذا الاعتراف ما لم يقتنع بعد استجواب المعترف بأن اعترافه جاء طوعا واختيارا .

٤ - ليس من الضروري ان يكون القاضى الذى يدون الاعتراف عضوا فى المحكمة التى لها صلاحية النظر فى القضية .

مادة ٧٧ - ١ - اذا قبض على شخص للاشتباه به لسبب معقول بارتكابه جريمة يعاقب عليها بالحبس ، جاز للمحكمة أو القاضى أو الشرطى ان يأمره بعرض نفسه للكشف الطبى على طبيب يعمل فى خدمة حكومة البحرين .

٢ - لا يجوز الأمر بالكشف الطبى ما لم يكن ذلك مرغوبا فيه من أجل تحقيق العدالة على اعتبار انه سيوضح فيما اذا كان الشخص المقبوض عليه قد اقترف الجريمة المشتبه بها أم لم يقترفها .

٣ - يحق للشخص الذى أمر بعرض نفسه للكشف الطبى استدعاء أى طبيب يختاره لحضور الكشف ما لم يكن الوقت اللازم لتأمين حضوره من شأنه ان يؤدى الى احباط الغاية المرجوة من الكشف .

مادة ٧٨ - ١ - يجوز للمحكمة أو القاضى الذى يتولى المحاكمة أو التحقيق أو الشرطى الذى يباشر

التحرى أن يأمر بأخذ بصمة أصابع أى شخص ، اذا اقتنع بأن ذلك مرغوب فيه على اعتبار انه يساعد على تحقيق أغراض المحاكمة أو التحقيق أو التحرى .

٢ - يجوز الاحتفاظ ببصمة الأصابع المذكورة لمدة ستة أشهر بعد انتهاء المحاكمة أو التحقيق أو التحرى ، وعندها يجب إتلافها ، ان لم تكن قد اتلفت من قبل ، الا اذا أدين الشخص المذكور بارتكاب جريمة .

مادة ٧٩ - ١ - اذا تبين انه لا يمكن انهاء التحرى بمقتضى هذا الفصل خلال ثمان وأربعين ساعة من توقيف شخص بدون أمر قبض أو ان بقاءه فى التوقيف هو من مصلحة العدالة أو الأمن، وجب على مدير مركز الشرطة الموقوف فيه ذلك الشخص ارساله الى المحكمة أو الرئيس مع تقرير عن التحرى الى الحد الذى وصل اليه .

٢ - يجوز للمحكمة أو الرئيس من وقت الى آخر ان تأذن أو يأذن بتوقيف الشخص المذكور وحجزه كما يبدو لها أو له مناسبا لمدة لا تتجاوز سبعة أيام أو ان تأمر أو يأمر بالافراج عنه بالكفالة كما جاء فى الفصل ١٩ من هذا القانون .

مادة ٨٠ - اذا باشر شرطى تابع لمدير مركز شرطة أى تحر بمقتضى هذا الفصل ، وجب عليه ابلاغ نتيجة التحرى الى مدير مركز الشرطة .

مادة ٨١ - اذا وجد شخص فى الحجز أو قبض عليه بدون أمر قبض أثناء التحرى عن ارتكاب جريمة ورأى مدير مركز الشرطة بأن ليس ثمة أدلة كافية أو أسباب معقولة للشبهة تبرر توجيه تهمه ضده ، وجب عليه اطلاق سراحه مع جواز تكليفه أولا بتقديم تعهد بالكفالة أو بدونها للحضور أمام المحكمة أو الرئيس اذا طلب منه ذلك .

مادة ٨٢ - اذا تبين لمدير مركز الشرطة بعد التحرى عن ارتكاب جريمة بأن ثمة أدلة كافية أو أسبابا معقولة للشبهة تبرر عمله هذا ، وجب عليه تقديم تهمة أو تهم ضد الشخص المذكور الى المحكمة المختصة .

مادة ٨٣ - ١ - يجب انهاء كل تحر عن ارتكاب جريمة بدون تأخير لا لزوم له .

٢ - اذا لم تقدم تهمة بعد انتهاء التحرى ضد شخص قدم تعهدا بموجب المادة ٨١ من هذا القانون ، بطل التعهد المذكور .

الباب السادس في اجراءات المحاكمة الفصل الثامن

في المحاكمات امام المحاكم

مادة ٨٤ - يحضر أو يجلب المتهم أمام المحكمة بدون قيد ، الا اذا أمرت المحكمة لسبب وجيه بخلاف ذلك ، ثم تتلى التهمة وتشرح له ويسأل عما اذا كان يعترف بالجرم أو الجرائم المتهم بها أو لا يعترف بها ، الا اذا اعترض على عدم تبليغه بمقتضى الجزء (أ) من الفصل الرابع ووجدت المحكمة انه لم يتبلغ حسب الأصول .

مادة ٨٥ - ينفي على المتهم أو وكيله اثارة أي اعتراض شكلي على التهمة بعد تلاوتها على المتهم مباشرة ، لا بعد ذلك .

مادة ٨٦ - اذا لم يحضر المتهم واقتنعت المحكمة انه تبلغ الاحضارية ، جاز لها تأجيل القضية واصدار أمر بقبض المتهم .

مادة ٨٧ - اذا صدرت احضارية تستدعي حضور شخص متهم بجريمة يعاقب عليها بالغرامة فقط أو بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر ، جاز للمحكمة ، اذا رأت ما يبرر ذلك ، ان تستغنى عن حضوره شخصياً .

(أ) اذا اعترف كتابياً بالجريمة أو حضر وكيل عنه ، وذلك في الجرائم التي يعاقب عليها بالغرامة فقط .

(ب) أو اذا حضر وكيل عنه ، وذلك في الجرائم التي يعاقب عليها بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر .

الا اذا أمرت المحكمة بمحض اختيارها في أي الحالين وفي أية مرحلة من مراحل المحاكمة بوجود حضور ذلك الشخص بنفسه أو ارغامه على الحضور بالطريقة المذكورة أعلاه ، ان اقتضى الأمر .

مادة ٨٨ - يجوز للمحكمة في أي وقت أثناء المحاكمة ولاي سبب تستصوبه تأجيل القضية أو تأخيرها للوقت والمكان اللذين تعينهما انذاك ، ويجوز لها اما ان تأمر بوضع المتهم في الحبس أو بالافراج عنه بالكفالة أو بدونها وبالشروط التي تستصوبها لضمان حضوره للجلسة المؤجلة أو المؤخرة . ويجوز للمحكمة في أي وقت أثناء هذا التأجيل أو التأخير ان تأمر بجلب المتهم أمامها .

مادة ٨٩ - يجوز للشركة ذات الشخصية الاعتبارية أو لاية هيئة أخرى ذات شخصية

اعتبارية الحضور عن طريق ممثلها أو عن طريق تقديمه لدفاعها خطياً ، واذا لم تحضر أو تقدم دفاعها كما سلف ، جاز للمحكمة ان تدون في المحضر رد انكار منها للتهمة .

مادة ٩٠ - اذا اعترف متهم بالتهمة ، وجب على المحكمة تدوين اعترافه في المحضر على انه قرار المحكمة واصدار الحكم عليه أو اصدار أمر بشأنه، الا اذا اتضح خلاف ذلك لأسباب كافية ، بشرط انه اذا كانت الجريمة مما يعاقب عليها بالاعدام ، وجب على المحكمة ان تدون في المحضر رد انكار للتهمة بالنيابة عنه .

مادة ٩١ - اذا رفض المتهم الاجابة عن التهمة ، او تعذرت عليه الاجابة عنها رأساً بسبب اختلال فيه ، وجب على المحكمة تدوين رد انكار للتهمة وعدم الشروع بالمحاكمة الا اذا اقتنعت بأن المتهم سليم العقل .

مادة ٩٢ - ١ - يمكن للمدعى الشروع في مرافعته بتلاوة وصف الجريمة المسندة الى المتهم من القانون المختص وببيان موجز عن الادلة التي يتوقع اثبات جرم المتهم بها .

٢ - يستجوب المدعى عندئذ شهود الاثبات ، هؤلاء يجوز للمتهم أو وكيله مناقشتهم . وللمدعى اعادة استجوابهم عن كل ما اثير في المناقشة .

مادة ٩٣ - عند انتهاء المدعى من قضيته ، يجوز للمحكمة من نفسها أو بناء على طلب المتهم أو وكيله ان تقضي بعدم وجود قضية ضد المتهم للرد عليها . وتقرر في هذه الحالة براءته من تلك التهمة .

مادة ٩٤ - اذا رأت المحكمة ان هناك قضية ضد المتهم ، وجب عليها ان تبلفه بأنه ليس مكلفاً بالادلاء بأي شيء ، غير انه يحق له الادلاء بأقواله ، ثم تسأله عما اذا كان لديه أي شهود أو أدلة أخرى يستند عليها في دفاعه .

مادة ٩٥ - اذا قال المتهم بأن لديه شهودا غير حاضرين في المحكمة ، واقتنعت المحكمة بأن غيابهم لا يعزى لخطأ أو اهمال منه وأنهم من المحتمل أن يدلوا بافادة ذات قيمة عنه ، جاز لها تأجيل المحاكمة وفقاً للمادة ٨٨ واصدار احضاريات وفقاً للجزء (أ) من الفصل الرابع تكلفهم فيها بالحضور .

مادة ٩٦ - يمكن للمتهم أو وكيله الشروع في دفاعه ببيان الوقائع أو المسائل القانونية التي يرغب في الاستناد عليها وابداء ما يراه لازماً من التعليق على أدلة النيابة .

مادة ٩٧ - يجوز للمتهم اذا اراد الادلاء بافادة عن نفسه وتجوز مناقشته بها واعادة استجوابه بشأنها ، كما يجوز له او وكيله استجواب شهوده ثم اعادة استجوابهم بعد مناقشة المدعى لهم عن كل ما اثير في تلك المناقشة ، وبعد الانتهاء من تقديم الأدلة يجوز له تلخيص دعواه .

مادة ٩٨ - اذا قدم الدفاع أدلة وكان من المعقول انه لم يكن باستطاعة المدعى توقعها ، جاز للمحكمة ان تأذن بتقديم أدلة رد عليها .

مادة ٩٩ - يحق للمدعى مخاطبة المحكمة عند الشروع في مرافحته وبعد الانتهاء من تقديم كافة الأدلة ، ويحق للمتهم او وكيله مخاطبة المحكمة عند الشروع في دفاعه وبعد تقديم كافة الأدلة ، ويكون للمتهم او وكيله الحق في الكلمة النهائية ، غير انه يجوز للمحكمة ان تطلب من المدعى او من المتهم او وكيله الادلاء بأقواله فيما يتعلق بالمسائل القانونية في أية مرحلة وبالترتيب الذي تراه مناسبة .

مادة ١٠٠ - بعد ان تستمع المحكمة الى ممثل النيابة والمتهم وشهودهما ينبغي عليها اما ان تدين المتهم او تبرئ ساحتها .

مادة ١٠١ - ١ - اذا صدر القرار بالادانة يسأل المتهم عما اذا كان يرغب في استدعاء شهود لاثبات حسن سلوكه ، ان لم يكن قد استدعى مثل هؤلاء الشهود قبلا ، وبعد الاستماع الى هؤلاء الشهود ان وجدوا ، يسأل عما اذا كان يرغب بالادلاء بأية أقوال لتخفيف العقوبة .

٢ - بعد ادلاء المتهم بأقواله - ان وجدت - لتخفيف العقوبة ، يجب على المدعى تقديم الادلة عن أية اسباقيات ضد المتهم ، ان لم تكن تلك الأدلة قد قدمت قبلا .

٣ - ينبغي على المحكمة عندئذ اصدار حكمها على المتهم او اصدار أمر بشأنه يبدو مناسباً طبقاً للقانون .

الفصل التاسع

في التهم

مادة ١٠٢ - ١ - في كل تهمة بمقتضى هذا القانون يجب ان تذكر الجريمة المسندة الى المتهم .

٢ - اذا كان للجريمة اسم خاص في القانون الذي نص عليها فلا يجوز ذكرها في التهمة الا بذلك الاسم .

٣ - اذا لم يكن للجريمة اسم خاص في القانون الذي نص عليها وجب ذكر القدر اللازم من تعريف الجريمة لاعلام المتهم بالشئ المسند اليه .

٤ - اذا نص قانون على الجريمة ، يجب ان يذكر في التهمة اسم القانون ومادة القانون التي يدعى بارتكاب الجريمة خلافا لها .

٥ - وضع التهمة يعتبر بمثابة تصريح بأن كل شرط قانوني يستلزمه القانون لتكوين الجريمة موضوع الاتهام قد استوفى في الواقعة المعينة .

٦ - يجب كتابة التهمة باللغة العربية .

مادة ١٠٣ - يجب ان تشتمل التهمة على ما يكفي عقلا لاعلام المتهم بالشئ المسند اليه من التفاصيل الخاصة بزمان ومكان ارتكاب الجريمة التي يدعى ارتكابها ، وبالشخص - ان وجد - او بالشئ - ان وجد - الذي وقعت عليه الجريمة .

مادة ١٠٤ - اذا كانت التفاصيل المبينة في المادتين ١٠٢ و ١٠٣ لا تكفي بالنسبة لطبيعة القضية لاعلام المتهم اعلاما كافيا بالشئ المسند اليه ، وجب ان تشتمل التهمة على ما يكفي لذلك الغرض من تفاصيل الكيفية التي ارتكبت بها الجريمة التي يدعى ارتكابها .

مادة ١٠٥ - لا يعتبر الخطأ الواقع في بيان الجريمة أو في بيان التفاصيل الواجب ذكرها في التهمة ولا ترك ذكر الجريمة أو ترك التفاصيل في أية مرحلة من مراحل الدعوى أمراً جوهرياً الا اذا أدى ذلك الخطأ أو الترك بالحقيقة الى تضليل المتهم وحبوط العدالة .

مادة ١٠٦ - اذا حضر شخص للمحاكمة بدون تهمة أو بتهمة ناقصة أو خاطئة ، جاز للمحكمة وضع التهمة أو تعديلها ، كما يكون الحال .

مادة ١٠٧ - ١ - يجوز للمحكمة ، ان اشتملت هيئتها على خبراء ، تعديل التهمة في أى وقت قبل أن يعرب الخبراء عن رأيهم ، ويجوز لها ، ان لم تشتمل هيئتها على خبراء ، تعديل التهمة في أى وقت قبل النطق بالحكم .

٢ - يقرأ التعديل المذكور على المتهم ويشرح له .

مادة ١٠٨ - ١ - اذا كانت التهمة التي وضعت او تعدلت بمقتضى المادتين السابقتين هي بشكل تعتقد المحكمة أن مباشرة المحاكمة فوراً بناء عليه لا يحتمل ان يضر المتهم أو المدعى ، جاز لها السير على الدعوى كما لو كانت التهمة الموضوعة أو المعدلة هي التهمة الأصلية .

٢ - اذا كانت التهمة الجديدة أو المعدلة هي بشكل تعتقد المحكمة ان مباشرة المحاكمة فوراً بناء

عليه يحتمل ان يضر المتهم أو المدعى ، جاز لها ان تأمر بإجراء محاكمة جديدة أو تأجيل المحاكمة الى الأجل الذي تراه لازماً .

مادة ١٠٩ - اذا كانت الجريمة المذكورة في التهمة الجديدة أو المعدلة هي من الجرائم التي تستلزم محاكمتها الحصول على موافقة مسبقة ، يحظر السير بالدعوى الا بعد الحصول على تلك الموافقة ، ما لم يكن قد جرى في السابق الحصول على الموافقة بإجراء محاكمة على اساس الوقائع ذاتها التي تستند عليها التهمة الجديدة أو المعدلة .

مادة ١١٠ - اذا عدلت المحكمة التهمة بعد الشروع في المحاكمة ، يسمح للمدعى والمتهم بإعادة استدعاء أو احضار أي شاهد كان قد استجوب ، وذلك لا استجوابه بالنسبة للتعديل المنو به ، ويطلب أي شاهد آخر تعتقد المحكمة بأن شهادته جوهرية .

مادة ١١١ - توضع تهمة منفصلة لكل جريمة مستقلة يتهم بها الشخص وتجرى المحاكمة فيها على حدة الا في الاحوال المنصوص عنها في المواد ١١٢ و ١١٣ و ١١٤ و ١١٥ و ١١٨ .

مادة ١١٢ - اذا اتهم شخص بارتكاب جرائم متعددة من نفس النوع أو من نوع مماثل جاز اتهامه ومحاكمته محاكمة واحدة عن أي عدد من تلك الجرائم ، بشرط انه اذا رأت المحكمة قبل المحاكمة أو في أية درجة من درجاتها قبل النطق بالحكم بأنه قد يتضرر أو يرتبك في دفاعه بسبب الطريقة المذكورة ، جاز لها ان تقرر إجراء محاكمة منفصلة عن أية تهمة أو أكثر من تلك التهم كما انه يجوز لها ذلك اذا استحسنته لأي سبب آخر .

مادة ١١٣ - اذا ارتبطت سلسلة افعال ادعى وقوعها ارتباطاً يجعلها تؤلف نفس الحادث ، جاز اتهام الشخص ومحاكمته محاكمة واحدة عن كل جريمة يكون قد ارتكبها فيما لو ثبتت جميع تلك الافعال أو ثبت واحد أو أكثر منها ولم يثبت الباقي .

مادة ١١٤ - اذا تبين من سلسلة من الافعال ان جريمة قد ارتكبت في مناسبة من بين عدة مناسبات وحصل اشتباه فيما اذا كانت الوقائع التي يمكن ثبوتها تبين المناسبة التي ارتكبت فيها تلك الجريمة ، جاز اتهام الشخص بارتكاب الجريمة في مناسبة معينة أو غيرها من تلك المناسبات بالخيار .

مادة ١١٥ - اذا كان فعل واحد أو سلسلة من الافعال بشكل يدعو الى الاشتباه فيما هي الجريمة التي تكونها الوقائع الممكن ثبوتها من عدة جرائم

مختلفة ، جاز اتهام الشخص بارتكاب جميع هذه الجرائم أو أي واحدة أو أكثر منها ، وتجوز المحاكمة بأي عدد من هذه التهم معا ، كما يجوز اتهام الشخص بالخيار بارتكاب واحدة معينة أو غيرها من تلك الجرائم .

مادة ١١٦ - ١ - اذا اتهم المتهم في الحالة المبينة في المادة ١١٥ بجريمة ما وظهر من الأثبات انه ارتكب جريمة أخرى كان بالامكان اتهامه بها بموجب أحكام تلك المادة جازت ادانته بالجريمة التي ظهر انه ارتكبها وان لم يكن قد اتهم بها ، اذا رأت المحكمة بأنه لن يتضرر بالنتيجة في دفاعه ، وذلك بعد شرح التهمة الأخرى له وتأجيل المحاكمة ، ان لزم الامر ، لتمكينه من إعادة النظر في دفاعه .

٢ - اذا اتهم المتهم بجريمة ، جازت ادانته بمحاولة ارتكابها وان لم يكن قد اتهم اتهاهما مستقلاً بالمحاولة .

مادة ١١٧ - ١ - اذا اتهم شخص بجريمة تشتمل على عدة مفردات وكان مجموع بعضها بذاته يؤلف جريمة تامة اصغر من تلك الجريمة ، وثبت ذلك المجموع ولكن لم يثبت باقي تلك المفردات ، جازت ادانته بالجريمة الاصغر وان لم يكن قد اتهم بها .

٢ - اذا اتهم شخص بجريمة وثبتت وقائع خفضتها الى جريمة اصغر ، جازت ادانته بالجريمة الاصغر وان لم قد اتهم بها .

مادة ١١٨ - ١ - اذا اتهم أكثر من شخص واحد بارتكاب نفس الجريمة أو بارتكاب جرائم مختلفة في نفس الحادث أو اذا اتهم واحد بارتكاب الجريمة والاخر بالتحريض عليها أو محاولة ارتكابها ، جاز اتهامهم ومحاكمتهم معا .

٢ - الاشخاص المتهمون بالسرقة أو ابتزاز الاموال أو الحصول عليها أو التصرف بها بطريقة تؤلف جرماً ، وكذلك الاشخاص المتهمون باستلام أو حيازة أو التصرف بهذه الاموال (التي انتقلت حيازاتها عن طريق الاشخاص المذكورين اولاً) أو محاولة ذلك ، يجوز اتهامهم ومحاكمتهم معا .

الفصل العاشر

في احكام البراءة أو الادانة السابقة

مادة ١١٩ - ١ - كل شخص جرت محاكمته عن جريمة امام محكمة مختصة وأدين بها أو أبرأ منها لا تجوز محاكمته مرة أخرى طالما ان حكم الادانة أو البراءة لا يزال نافذاً ، عن نفس الجريمة أو بناء على الوقائع ذاتها عن جريمة أخرى كان

بالامكان وضع تهمة بها بموجب المادة ١٢٥ تختلف عن التهمة التي وضعت ضده او كان بالامكان ادانته بها بموجب المادة ١١٦ .

٢ - اذا ادين شخص بجريمة تتألف من فعل احدث نتائج كونت مع ذلك الفعل جريمة تختلف عن الجريمة التي ادين بها تجوز محاكمته بعدئذ عن تلك الجريمة اذا لم تقع تلك النتائج او لم تعلم المحكمة بوقوعها عند ادانته .

٣ - اذا ادين او ابرئ شخص من جريمة تتألف من أية افعال يجوز برغم تلك الادانة او البراءة اتهمه ومحاكمته فيما بعد عن أية جريمة اخرى تتألف من الافعال ذاتها التي يكون قد ارتكبها ، اذا كانت المحكمة التي حاكمته اولا لم تكن مختصة بالنظر في الجريمة التي اتهم بها فيما بعد .

مادة ١٢٠ - يجوز الاحتجاج بالبراءة او الادانة السابقة او اثباتها في أية مرحلة من مراحل المحاكمة من أجل الجريمة ذاتها او من أجل جريمة اخرى تمنع تلك البراءة او الادانة من الاتهام بها ، ومتى ثبتت تلك البراءة او الادانة وجب الافراج عن المتهم .

الفصل الحادى عشر

احكام عامة فى التحقيقات والمحاكمات والاجراءات القضائية الاخرى

مادة ١٢١ - يعتبر المكان الذى تعقد المحاكم فيه جلساتها من اجل التحقيق او المحاكمة فى أية جريمة علنيا يجوز للجمهور بصفة عامة دخوله بقدر ما يتسع لهم ، ويشترط بأنه يجوز للمحكمة أن استحسننت ذلك أن تأمر فى أية مرحلة من مراحل التحقيق او المحاكمة فى أية قضية معينة بمنع دخول الجمهور كافة او بمنع دخول شخص معين فى ذلك المكان او بعدم السماح لهم او له بالوجود أو البقاء فيه .

مادة ١٢٢ - يجوز لكل وكيل الحضور والمرافعة فى أية اجراءات ، ويجوز للرئيس بالنسبة الى أية اجراءات معينة أمام أية محكمة ان يصرح لاي شخص آخر بالمرافعة .

مادة ١٢٣ - يتولى صفة الادعاء فى القضايا الجزائية أحد الاشخاص الاتين : -

(١) اى شخص قد يعينه عظمة الحاكم لهذا الغرض .

(ب) او الرئيس العام للشرطة والامن العام او أى شخص يعينه لينوب عنه .

(ج) او المشتكى أو وكيله ، وذلك بتصريح من الرئيس العام للشرطة والامن العام او من اى شخص قد يعينه عظمة الحاكم لتولى الادعاء فى القضايا الجزائية ، وهذا التصريح يجوز سحبه فى اى وقت .

(د) او اى موظف فى الحكومة او فى هيئة محلية بالنسبة لاية قضية او نوع من القضايا يصرح له بالادعاء فيها من الرئيس او بمقتضى أى قانون سارى المفعول فى حينه .

مادة ١٢٤ - لكل شخص متهم امام اية محكمة جزائية الحق بتعيين وكيل للدفاع عنه .

مادة ١٢٥ - تتألف البينة مما يلى : -

(١) افادة الشهود .

(ب) رأى الخبراء .

(ج) الوثائق والادوات التى تبرز للمحكمة .

(د) الاشخاص والاماكن والاشياء المنقولة وغير المنقولة التى تكشف عليها المحكمة .

ويشترط فيها ما يلى :-

١ - لا يقبل فى معرض البينة امام المحكمة الا ما كان من شأنه اثبات او دحض التهمة او الوقائع التى تتكون منها الفرصة او الدافع او الاعداد للجريمة او اخفاؤها او سلوك الافراد بالنسبة لذلك .

٢ - يجب ان تكون البينة المقدمة هي خير ما يمكن الحصول عليه منها بالنسبة للظروف .

٣ - لا يجوز ان يشهد الشاهد الا بما ادركه بنفسه عن طريق حواسه الخاصة فلا يسمح له بأن ينقل عن الغير ملاحظاتهم الشفوية او الكتابية .

٤ - لا يجوز للمحكمة الحكم بالادانة بناء على شهادة الطفل الحدث او الشريك فى ارتكاب الجرم ، ما لم تتأيد تلك الشهادة ببينة مستقلة تؤيد من ناحية جوهرية ليس فقط ان الجرم قد ارتكب بل ان المتهم ارتكبه ايضا .

٥ - لا تجوز قبول البينة عن اسباقيات المتهم الا فى الحالات الاتية :-

(اولا) قبل الحكم ، اذا قدم عن قصد بينة

لأثبات حسن سلوكه أو ادلى بقول شفوي أو ناقش بطريقة ترمي إلى الإيحاء بحسن سلوكه .

(ثانياً) أو بعد ادانته بقصد تقدير قيمة العقوبة .

٦- لا تجوز قبول البينة لأثبات سوء سلوك المتهم إلا إذا قدم عن قصد بينة لأثبات حسن سلوكه .

مادة ١٢٦ - تقبل شهادة الشريك في الجرم ضد المتهم .

مادة ١٢٧ - يقبل في معرض البينة كل تصريح كتابي أو شفوي صدر عن شخص توفي بعدئذ فيما يتعلق بأسباب وفاته أو بأي من الظروف المحيطة بالحادث الذي نتجت عنه وفاته، وذلك في الحالات التي تكون فيها أسباب وفاة ذلك الشخص موضع النظر .

مادة ١٢٨ - ١ - لا يقبل في معرض البينة أي اعتراف يدلي به المتهم ، إذا تبين للمحكمة أن الإدلاء به جاء نتيجة اغراء أو تهديد أو وعد يتعلق بالتهمة المسندة إليه صادر من شخص ذي سلطة وكاف في رأى المحكمة لجعل المتهم يفترض لأسباب تبدو له معقولة سيجنى فائدة أو يتقى شراً من نوع دنيوى فيما يتعلق بالإجراءات ضده .

٢ - يقبل الاعتراف في معرض البينة إذا رأت المحكمة أنه جاء بعد زوال الاغراء أو التهديد أو الوعد المذكور زوالاً كلياً .

٣ - لا يقبل في معرض البينة أي اعتراف إلى شرطى .

٤ - لا يقبل في معرض البينة أي اعتراف يدلي به شخص وهو في حراسة شرطى ما لم يكن ذلك بحضور قاض وعلى مقربة منه .

مادة ١٢٩ - إذا دلت الافادة على اكتشاف واقعة نتيجة معلومات ادلى بها شخص متهم بجريمة وهو في حراسة شرطى ، يقبل في معرض البينة من تلك المعلومات ما تعلق منها بصورة واضحة بالواقعة المكتشفة سواء بلغت درجة الاعتراف أم لم تبلغه .

مادة ١٣٠ - يجب على كل شاهد يؤدي شهادة في أي تحقيق أو محاكمة بمقتضى هذا القانون أن يحلف اليمين أو يصرح بتصريحاً رسمياً بأنه سيقول الصدق وكل الصدق ولا شيء غير الصدق ، بشرط أنه يجوز بدون اليمين أو بدون

ذلك التصريح سماع شهادة أي شخص تعتقد المحكمة أنه بسبب حداثة سنه أو جهله أو غير ذلك غير قادر على فهم ماهية اليمين إذا رأت المحكمة أنه يملك مقدارا من الفهم يبرر سماع شهادته وأنه يدرك واجب قول الصدق .

مادة ١٣١ - تقدم جميع الاعتراضات على قبول البينة عند عرضها وتناقش ويبت فيها عندئذ ويجب على المحكمة أن تدون كل اعتراض والقرار المتخذ بشأنه ، إلا إذا اعتبرت الاعتراض واهياً .

مادة ١٣٢ - ينبغي على المحكمة أن تمنع توجيه الأسئلة التي لا تتعلق بالدعوى إلى الشهود وأن تمنع عنهم توجيه أية عبارات أو ملاحظات أو اشارات من المحتمل أن تخيفهم ، وينبغي عليها أيضاً أن تمنع توجيه أي سؤال غير لائق أو مكدر إلا إذا كان السؤال يتعلق مباشرة بوقائع جوهرية من أجل معرفة وقائع الدعوى المعروفة اللازمة .

مادة ١٣٣ - يجب في كل تحقيق ومحاكمة أن تسمع البينة في حضور المتهم أو في حضور وكيله إذا استغنى عن حضور المتهم شخصياً إلا في الأحوال التي نص فيها على خلاف ذلك في هذا القانون .

مادة ١٣٤ - ١ - رغبة في تمكين المتهم من إيضاح أية ظروف قد تظهر ضده في الإثبات ، يجوز للمحكمة في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة أن توجه إليه دون سابق انذار الأسئلة التي تراها لازمة .

٢ - لا يعرض المتهم نفسه للعقوبة بسبب امتناعه عن اجابة هذه الأسئلة أو بسبب تأدية اجوبة كاذبة عنها ولكن يجوز للمحكمة أن تستنتج ما تراه عادلاً من ذلك الامتناع أو من تلك الاجوبة .

٣ - الاجوبة التي يؤديها المتهم يجوز اخذها بعين الاعتبار في التحقيق أو المحاكمة وتقبل كبينة لصالحه أو عليه في أي تحقيق أو محاكمة اخرى عن أية جريمة اخرى قد تدل تلك الاجوبة أنه ارتكبها .

٤ - لا يحلف المتهم اليمين بمقتضى هذه المادة، غير أنه لا شيء فيها يؤثر على حقه بتأدية الشهادة عن نفسه .

مادة ١٣٥ - ١ - يجوز لاية محكمة في أية مرحلة من التحقيق أو المحاكمة أو غيرها من

الاجراءات القضائية الاخرى بموجب هذا القانون ان تطلب حضور اي شخص يجوز تكليفه بالحضور قانونيا كشاهد او ان تستجوب اي شخص حاضر وان يكن قد كلف بالحضور كشاهد او ان تعيد وتستجوب ثانية اي شخص سبق استجوابه ، وينبغي على المحكمة ان تستدعي وتستجوب أو تعيد وتستجوب ثانية أي شخص ممن ذكروا اذا ظهر لها ان شهادته جوهرية من أجل الفصل الحق في الدعوى .

٢ - ويكون للمدعي والمتهم الحق ايضا في استجواب اي شخص استدعي او اعيد استدعاؤه بمقتضى احكام هذه المادة .

مادة ١٣٦ - ١ - محضر افادة الشاهد الذي يدونه كاتب المحكمة في أية اجراءات قضائية بموجب هذا القانون يجوز بحسب رأى المحكمة تلاوته وقبوله كبينة في أية اجراءات تالية كهذه ضد المتهم ذاته او في أية مرحلة تالية من الاجراءات ذاتها ، اذا كان الشاهد قد مات او لايمكن العثور عليه او كان غير قادر على اداء الشهادة او لايمكن حضوره بدون تأخير او تكبد مصاريف او تعب تراه المحكمة غير معقول بالنسبة الى ظروف الدعوى . ويشترط فيما تقدم ان تكون الاسئلة موضع النظر هي في جوهرها واحدة في كل مرة وانه اذا كان الشاهد المذكور من شهود الاثبات فالمتهم قد اعطى الحق والفرصة لمناقشته .

٢ - اذا حضر شاهد واستجوب في أية اجراءات قضائية بموجب هذا القانون يجوز بعد استجوابه اول مرة تلاوة محضر افادته التي كان قد ادلى بها في أية اجراءات سابقة كهذه ضد المتهم نفسه اذا كانت الاسئلة موضع النظر هي واحدة في جوهرها او في أية مرحلة سابقة من الاجراءات ذاتها ويجوز استجوابه ومناقشته بشأنها وقبولها كبينة أمام المحكمة .

مادة ١٣٧ - اذا وجد عدة متهمين ، جاز للمحكمة ان تأخذ بعين الاعتبار الاقوال التي يدلى بها احدهم اجابة على الاسئلة التي توجه اليه بمقتضى المادة ١٣٤ او التي يدلى بها بمقتضى المادة ٩٧ ، وتقبل هذه الاقوال كبينة لصالحه أو عليه ولصالح اي من المتهمين الاخرين أو عليه في المرحلة ذاتها من الاجراءات نفسها أو في أية مرحلة تالية منها ويشترط ان لا تقبل اقوال احد المتهمين اثناء محاكمة المتهمين الاخرين الا اذا كان المتهم الذي ادلى بها يحاكم مع باقي المتهمين وكان قد ادلى بها في حضورهم .

مادة ١٣٨ - اذا أدبت شهادة بلغة لا يفهمها المتهم وكان حاضرا في الجلسة ، وجبت ترجمتها له بلغة يفهمها .

مادة ١٣٩ - اذا احتاجت محكمة مترجم لترجمة أية بينة أو أقوال ، وجب على المترجم ترجمة تلك البينة والاقوال ترجمة صحيحة جهد استطاعته .

مادة ١٤٠ - اذا اعتقدت محكمة اثناء أية اجراءات قضائية بمقتضى هذا القانون انه من المستحسن للكشف على المكان الذي ادعى بارتكاب الجريمة فيه أو أي مكان آخر ، جاز لها التوجه للكشف عليه بحضور المتهم كما يجوز لها أن تأخذ الى المحل أي شاهد وان تسمع فيه أية بينة أو أقوال أو ايضاحات من المتهم ، ويحق للمدعي ووكيل المتهم الحضور اثناء الكشف .

مادة ١٤١ - اذا ظهر للمحكمة اثناء أية اجراءات قضائية بمقتضى هذا القانون ضرورة استجواب اي شاهد من أجل تحقيق أغراض العدالة وانه لا يمكن حضوره بدون تأخير أو تكبد مصاريف أو تعب غير معقول بالنسبة الى ظروف الدعوى ، جاز لها ان تستغنى عن حضوره وأن تصدر تفويضا الى أي قاض بسماع شهادته .

مادة ١٤٢ - ١ - يجوز للمحكمة التي تصدر مثل هذا التفويض أن ترسل أية أسئلة مكتوبة عرضها المدعي أو الدفاع أو اعدتها بنفسها وراثتها متعلقة بالمسائل موضع النظر الى القاضي الذي صدر اليه التفويض ، وعلى القاضي ان يستجوب الشاهد على تلك الاسئلة ويدون اجوبته عليها .

٢ - يجوز للمدعي والمتهم ان يحضر شخصيا أو بواسطة وكيل عنه أمام ذلك القاضي وأن يستجوب أو يناقش أو يعيد استجواب الشاهد المذكور حسب مقتضى الحال .

مادة ١٤٣ - بعد تنفيذ ما جاء في التفويض الصادر بمقتضى المادة ١٤١ ، يجب رد التفويض مع افادة الشاهد الذي استجوب بمقتضاه الى المحكمة التي أصدرته ، ويجوز للمدعي أو الدفاع الاطلاع في جميع الاوقات المعقولة على التفويض والرد عليه وافادة الشاهد ، كما يجوز تلاوتها كبينة في الدعوى باعتبارها جزءا من المحضر بعد مراعاة أية اعتراضات عادلة على قبولها . وكل افادة تؤخذ كما تقدم يجوز قبولها كبينة في أية مرحلة تالية من الدعوى نفسها أمام محكمة أخرى

مادة ١٤٤ - يجوز أن تقبل في معرض البينة في أي تحقيق أو محاكمة أو اجراءات أخرى

بمقتضى هذا القانون أية وثيقة تبدو بأنها تقرير موقع من الشخص المسؤول عن مختبر مستشفى حكومة البحرين عن أية مادة أو شيء عرض عليه حسب الأصول للفحص أو التحليل والتقرير أثناء أية إجراءات بمقتضى هذا القانون .

مادة ١٤٥ - إذا ثبت أن شخصا متهما قد اختفى ولا يؤمل القبض عليه عاجلا ، جاز للمحكمة المختصة بمحاكمة ذلك الشخص عن الجريمة المدعى بها أن تستجوب في غيابه أى شهود للمدعى وتدون إفاداتهم ، وتل افادة كهذه يجوز عند القبض على ذلك الشخص أن تقبل كبينة ضده أثناء محاكمته عن الجريمة المتهم بها ، إذا كان الشاهد قد مات أو كان غير قادر على أداء الشهادة أو لا يمكن حضوره بدون تأخير أو تكبد مصاريف أو تعب غير معقول بالنسبة الى ظروف الدعوى .

مادة ١٤٦ - إذا ظهر أنه قد ارتكبت جريمة يعاقب عليها بالاعدام أو بالسجن مدة عشر سنوات أو يزيد من قبل شخص أو أشخاص مجهولين ، جاز للرئيس أن يكلف أى قاض بإجراء تحقيق واستجواب أى شاهد يمكنه تأدية شهادة عن الجريمة . وكل شهادة تؤخذ بهذه الطريقة يجوز قبولها كبينة ضد أى شخص اتهم عقب ذلك بالجريمة ، إذا كان الشاهد قد مات أو كان غير قادر على تأدية الشهادة أو كان خارج حدود الاقليم .

مادة ١٤٧ - ١ - بالنسبة لاية جريمة يعاقب عليها بالسجن مدة قد تمتد الى سبع سنوات ، ومن أجل الحصول على شهادة أى شخص يظن بأنه اشترك مباشرة أو ضمنا بالجريمة أو كان على علم بها يجوز لعظمة الحاكم أو بموافقة للشخص الذى يتولى الادعاء بموجب الفقرة (أ) و (ب) من المادة ١٢٣ أن يعرض فى أى وقت العفو عن ذلك الشخص بشرط أن يقضى افضاء تاما وصحيحا جميع الظروف التى يعلمها والتى تتعلق بالجريمة وارتباط كل شخص آخر بها سواء كمجرم أصلى أو معرض على ارتكابها .

٢ - كل شخص يقبل العرض بمقتضى هذه المادة يجب استدعاؤه كشاهد أثناء المحاكمة .

٣ - يجب توقيف الشخص المذكور حتى انتهاء المحاكمة ، وذلك بعد مراعاة أحكام هذا القانون الخاصة بالكفالة .

مادة ١٤٨ - فى أى وقت بعد الشروع بالمحاكمة عن أية جريمة كالمبينة فى المادة ١٤٧ وقبل صدور

الحكم ، يجوز للمحكمة التى تتولى المحاكمة ، وذلك من أجل الحصول على شهادة أى شخص يظن أنه اشترك مباشرة أو ضمنا بالجريمة أو كان على علم بها أن تعرض العفو على ذلك الشخص بنفس الشروط المبينة فى المادة المذكورة .

مادة ١٤٩ - ١ - متى عرض عفو بموجب المادة ١٤٧ أو ١٤٨ ولم يقر الشخص الذى قبل العرض بالشرط الذى عرض العفو بموجبه إما باخفائه عمدا أمرا جوهريا أو بتأديته شهادة كاذبة ، جازت اذ ذاك محاكمته عن الجريمة التى عرض عليه العفو من أجلها أو عن أية جريمة أخرى يظهر انه ارتكبها فيما يتعلق بالمسألة ذاتها ، بشرط أنه لا تجوز محاكمته بالاشتراك مع أى من المتهمين الآخرين كما يصبح من اللازم على المدعى أن يثبت أن الشخص لم يقر بالشرط الذى عرض العفو بموجبه .

٢ - الاقوال التى أيدها الشخص الذى قبل عرض العفو يجوز قبولها كبينة ضده فى المحاكمة المذكورة .

مادة ١٥٠ - باستثناء ما جاء فى المادتين ١٤٧ و ١٤٨ لا يجوز استعمال أى تأثير سواء بطريق الوعد أو التهديد أو غيره على المتهم لحمله على افشاء شيء يعلمه أو الامساك عن افشائه .

مادة ١٥١ - ١ - إذا أصبح من الضروري أو المستحسن بسبب غياب شاهد أو لاي سبب آخر معقول تأجيل الشروع فى أى تحقيق أو محاكمة أو تأجيل التحقيق أو المحاكمة ، يجوز للمحكمة اذا استنسبت ذلك أن تؤجل ما ذكر بالشروط التى تراها مناسبة وللمدة التى تراها معقولة وان تمدد توقيف المتهم اذا كان موقوفا .

٢ - على أنه لا يجوز تمديد توقيف المتهم بمقتضى هذه المادة لمدة تزيد على سبعة أيام فى كل مرة .

مادة ١٥٢ - يجوز للمحكمة فى أية مرحلة من محاكمة عسدة متهمين أن تأمر بإيقاف إجراءات المحاكمة المشتركة وإن تستمر فى محاكمة كل أو أى منهم على حدة .

مادة ١٥٣ - اذا حصل أثناء السير فى أية محاكمة أن أحد أعضاء المحكمة أصبح غير قادر على مواصلة العمل ، جاز احلال قاض آخر محله على أن توالى المحاكمة اذ ذاك بدون إعادة سماع البينة التى سبق سماعها ، بشرط أنه يجوز للمحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب معقول من المتهم

أن تستدعى ثانياً جميع الشهود أو أيا منهم أو أن تعيد المحاكمة .

مادة ١٥٤ - لا شيء في هذا الفصل يمنع من قبول أية بينة لا تتعارض مع احكامه اذا كان من الجائز قبولها قانونياً .

الفصل الثاني عشر

في الحكم

مادة ١٥٥ - ١ - يصدر الحكم في كل محاكمة أمام محكمة جزائية باللغة العربية ويتلى أو يوضح مضمونه في جلسة علنية اما فوراً بعد انتهاء المحاكمة أو في وقت لاحق يعلن عنه حسب الأصول .

٢ - اذا كان المتهم موقوفاً وجب احضاره لسماع الحكم ، واذا لم يكن موقوفاً يطلب حضوره لسماع الحكم ما لم تستغن المحكمة عن حضوره .

مادة ١٥٦ - اذا كان القرار أو الحكم أو الأمر مما يجوز استئنافه ، وجب على المحكمة ان تخبر الشخص الذي صدر ضده بأن له حق الاستئناف والميعاد الذي يجب ان يقدم فيه الاستئناف .

مادة ١٥٧ - يعطى المتهم اذا طلب نسخة أو شهادة عن الحكم باللغة العربية بدون تأخير وبدون رسم .

الباب السابع

في الاجراءات التالية للحكم

الفصل الثالث عشر

في الاستئناف

مادة ١٥٨ - باستثناء ما نص عليه أدناه ، يجوز لكل شخص لا يرضى بقرار أو حكم أو أمر أولى أو نهائى صدر عن محكمة ان يقدم لائحة استئناف ضد ذلك القرار أو الحكم أو الأمر .

مادة ١٥٩ - لا يقبل استئناف المتهم الذي اعترف بارتكاب الجريمة وأدين على اعترافه الا فيما يختص بمقدار العقوبة وشرعيتها .

مادة ١٦٠ - ١ - يجب ان تقدم كل لائحة استئناف الى مسجل المحاكم بمحاكم البحرين العدلية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ القرار المستأنف وان تكتب باللغة العربية وعلى نسختين، ويشترط انه يجوز للرئيس ان يأمر لسبب وجيه بقبول

لائحة الاستئناف حتى بعد انقضاء المدة المحددة في هذه الفقرة .

٢ - اذا اعرب شخص عن رغبته في الاستئناف ولم يكن له وكيل ، وجب على مسجل المحاكم ان يتخذ الاجراءات لكتابة اللائحة في المدة المقررة لهذه المادة .

مادة ١٦١ - ١ - اذا كان المستأنف في السجن، جاز له ان يقدم لائحة استئنافه أو طلب المساعدة من كاتبها الى مأمور السجن ، ويجب على مأمور السجن ان يرسل اللائحة أو الطلب الى مسجل المحاكم .

٢ - اذا كان المستأنف موقوفاً ، جاز للرئيس أو المحكمة التي حكمته ان تطلق سراحه حتى نهاية الاستئناف بناء على تقديمه تعهداً أو ضماناً آخر مما قد يأمر به الرئيس أو تأمر به المحكمة .

مادة ١٦٢ - يجب ان تكون لائحة الاستئناف مكتوبة ومتضمنة لأسباب الاستئناف موضحة باختصار على شكل نقاط مستقلة ومرقمة على التوالي دون اسهاب أو تفصيل وان توقع من المستأنف أو وكيله .

مادة ١٦٣ - يجوز لمحكمة الاستئناف ما يلي :-
(أ) رد الاستئناف المقدم لها ، اذا رأت انه لا يوجد سبب كاف للتدخل في حكم المحكمة الابتدائية .

(ب) أو في حالة استئناف قرار بالادانة :

١ - ان تنقض القرار والعقوبة وتبرئ المتهم أو تطلق سراحه أو تأمر بمحاكمته أو إعادة محاكمته أمام محكمة مختصة .

٢ - أو تعدل القرار وتبقى العقوبة أو تخفف العقوبة أو تزيدها مع تعديل القرار أو عدمه .

٣ - أو تغير نوع العقوبة مع تخفيضها أو زيادتها أو عدمه ومع تعديل القرار أو عدمه .

(ج) في حالة استئناف أمر بالبراءة ، ان تنقض الأمر وتأمر باجراء تحقيق اكثر أو تأمر بإعادة محاكمة المتهم أو تدينه وتصدر حكمها عليه وفقاً للقانون .

(د) في حالة استئناف أى أمر آخر ، ان تعدل أو تنقض ذلك الأمر أو تستبدله بأمر آخر يبدو عادلاً ومناسباً .

(هـ) في حالة ما اذا رأت ان أسباب الاستئناف واهية ان تأمر بأن تبدأ مدة الحكم من تاريخ صدور قرار محكمة الاستئناف .

(و) ان تحيل أية مسألة تنشأ في أية قضية الى المحكمة الشرعية أو الى مجلس التجارة للاستشارة .

مادة ١٦٤ - ١ - اذا رأت محكمة الاستئناف انه من الضروري أخذ بيئة اضافية جاز لها ان تأخذ تلك البيئة بنفسها أو ان تأمر المحكمة التي نظرت القضية بأخذها .

٢ - اذا أخذت المحكمة التي نظرت القضية البيئة الاضافية تشرح عليها وترسلها الى محكمة الاستئناف .

٣ - يجب ان تؤخذ البيئة بموجب هذه المادة بالطريقة ذاتها التي تؤخذ بها أثناء المحاكمة .

مادة ١٦٥ - اذا تعينت في هذا الفصل فترة محدودة أو سمح بها لاجراء فعل من تاريخ أو حادث معين أو بعده ، يستثنى من تلك الفترة ما يلي :

(أ) يوم التاريخ أو وقوع الحادث .

(ب) الوقت اللازم للشخص الذي أعطيت اليه تلك الفترة للحصول على نسخة من الحكم أو الأمر المراد استئنافه .

(ج) الأيام التي تغلق فيها محاكم البحرين العدلية .

مادة ١٦٦ - كل لائحة استئناف عدا استئناف حكم الغرامة أو استئناف أمر التصرف بمال تبطل نهائيا عند وفاة المستأنف .

الفصل الرابع عشر

في التنفيذ

مادة ١٦٧ - اذا حكم على شخص بالاعدام تصدر المحكمة أو الرئيس أمرا بوضعه في السجن حتى تتم المصادقة على الحكم ، فاذا تمت المصادقة على الحكم أو جرى تعديله ، تصدر المحكمة أو الرئيس عند استلام أمر عظمة الحاكم ، الأمر اللازم لتنفيذ الحكم المصادق عليه أو المعدل .

مادة ١٦٨ - اذا حكم على امرأة باعدام ووجدت انها حامل يجب على المحكمة ان تأمر بتأجيل تنفيذ الحكم وان ترفع المسألة حالا الى عظمة الحاكم .

مادة ١٦٩ - ١ - اذا حكم على متهم بالحبس وجب على المحكمة التي أصدرت الحكم أو على الرئيس اصدار أمر في الحال بوضعه في السجن

وارسال أمر الحبس والشخص المدان الى قلعة الشرطة بالمنامة .

٢ - يجب ان يوجه كل أمر كهذا الى المسؤول عن قلعة الشرطة وان يودع لديه .

مادة ١٧٠ - يجوز للمحكمة عملا بأحكام الفقرة (٢) من المادة ٥١ من قانون العقوبات ان تحكم بالحبس عند التخلف عن دفع الغرامة بمعدل يوم واحد من الحبس عن كل عشر روبيات أو كسورها ، على ان لا تتجاوز مدة الحبس المفروضة عند التخلف عن دفع الغرامة ستة أشهر .

مادة ١٧١ - ١ - اذا حكم على فاعل الجرم بالغرامة ، جاز للمحكمة ممارسة جميع الصلاحيات الآتية أو أي منها ، وهي :

(أ) اعطاء مهلة لدفع الغرامة .

(ب) الأمر بدفع الغرامة بالتقسيط .

(ج) اصدار أمر بتحصيل المبلغ بالحجز على أية أموال تخص فاعل الجرم وبيعها .

(د) تأجيل تنفيذ حكم الحبس بسبب التخلف عن دفع الغرامة .

يجوز ان يعلق الأمر الصادر بناء على الصلاحيات المذكورة على اعطاء فاعل الجرم للضمان الذي قد تأمر به المحكمة التي أصدرت الأمر عن طريق تعهد بالكفالة أو بدونها يشترط فيه اما دفع الغرامة طبقا للأمر أو حضور فاعل الجرم كما يقضى التعهد أو الدفع والحضور معا .

٢ - وبالطريقة ذاتها يجوز للمحكمة ان تأمر بايقاف تنفيذ حكم الحبس ضد فاعل الجرم الذي حكم عليه بالحبس بسبب تخلفه عن دفع الغرامة والافراج عنه بشرط ان يعطى الضمان المذكور في الفقرة (١) .

٣ - اذا لم تدفع الغرامة أو أي قسط منها طبقا لأمر صدر بموجب هذه المادة ، جاز للمحكمة التي أصدرت الأمر ان تأمر بالقبض على فاعل الجرم ووضعه أو اعادته الى السجن تنفيذا لحكم الحبس بسبب تخلفه عن دفع الغرامة .

مادة ١٧٢ - ١ - اذا حكم على متهم بالجلد لا يجوز تنفيذ هذه العقوبة الا بعد انقضاء عشرة أيام من تاريخ الحكم عدا يوم الحكم ويوم التنفيذ أو حتى تصادق محكمة الاستئناف على الحكم اذا كان قد استؤنف خلال هذه المدة ، كما يجب تنفيذه بأسرع ما يمكن عمليا بعد انقضاء هذه المدة .

الباب الثامن**الاجراءات الخاصة****الفصل السادس عشر****في الاجراءات الخاصة ببعض الجرائم الماسة بالقضاء**

مادة ١٨٠ - اذا ارتكبت احدى الجرائم المذكورة في المادة ١٢٥ أو ١٣٢ أو ١٣٣ من قانون العقوبات على رأى من أية محكمة مدنية أو جزائية أو في حضورها جاز لها ان تأمر بحجز فاعل الجرم وان تشرع بالنظر فى الجريمة فى أى وقت قبل رفع الجلسة فى نفس اليوم وتحكم عليه بغرامة لا تتجاوز - / ٢٠ دينار وفى حالة عدم دفعها بالحبس مدة لا تتجاوز شهرا واحدا الا اذا دفعت الغرامة قبل ذلك .

مادة ١٨١ - اذا حكمت محكمة بمقتضى المادة ١٨٠ على فاعل الجرم بعقوبة بسبب تمنعه أو تخلفه عن القيام بعمل مكلف بالقيام به قانونيا أو بسبب اهانة مقصودة أو تشويش مقصود ، جاز لها بحسب رأيها ان تفرج عنه أو تسقط العقوبة اذا أذعن فاعل الجرم لامرها أو لطلبها أو قدم اعتذارا مرضيا لها .

مادة ١٨٢ - اذا امتنع شاهد أو شخص استدعى لابرار مستند أو شئ أمام محكمة جزائية عن الاجابة على الأسئلة التى قد توجه اليه أو عن ابرار أى مستند أو شئ فى حيازته أو تحت تصرفه طلبت منه المحكمة ابرازه ولم يبد عذرا معقولا عن ذلك الامتناع ، جاز للمحكمة ان تحكم عليه بالحبس مدة لا تتجاوز سبعة أيام الا اذا رضى أثناء ذلك بأن يستجوب ويجيب أو يبرز المستند أو الشئ . واذا أصر على امتناعه ، جاز تطبيق أحكام المادة ١٨٠ عليه بغض النظر عن أية عقوبة كانت قد نفذت بحقه بمقتضى هذه المادة .

مادة ١٨٣ - بالرغم مما تقدم من أحكام فى هذا القانون ، يجوز لأى شخص حكمت عليه أية محكمة بمقتضى المادة ١٨٠ أو ١٨٢ ان يستأنف الى المحكمة التى تستأنف اليها أحكام أو أوامر المحكمة المذكورة .

الفصل السابع عشر**فى المعتوهين**

مادة ١٨٤ - ١ - اذا وجد فى أثناء أى تحقيق أو محاكمة سبب للاعتقاد بأن المتهم مختل العقل ولا يستطيع بالنتيجة الدفاع عن نفسه ، وجب

٢ - اذا حكم على شخص بالجلد فقط ، جاز للمحكمة ان تسمح له بأن يقدم كفالة لتأمين حضوره من أجل تنفيذ الحكم فى الزمان والمكان اللذين تقررهما المحكمة .

٣ - تنفذ عقوبة الجلد بحضور طبيب حكومى وحضور مأمور السجن الذى تنفذ فيه .

مادة ١٧٣ - لا تنفذ عقوبة الجلد الا بعد ان يقرر طبيب حكومى ان حالة فاعل الجرم تسمح بتنفيذها .

مادة ١٧٤ - اذا قرر طبيب حكومى أثناء الجلد أو ظهر لمأمور السجن ان حالة فاعل الجرم لا تسمح بتنفيذ الباقي من العقوبة ، وجب إيقاف الجلد .

مادة ١٧٥ - اذا تعذر تنفيذ عقوبة الجلد كليا أو جزئيا ، يحجز فاعل الجرم حتى تعيد المحكمة التى أصدرت الحكم النظر فيه ، ويجوز للمحكمة المذكورة بحسب رأيها اسقاط العقوبة المذكورة أو ما تبقى منها أو استبدالها بعقوبة السجن لمدة لا تتجاوز اثني عشر شهرا أو الغرامة بمبلغ لا يتجاوز - / ١٠٠ دينار بالاضافة الى أية عقوبة أخرى قد تكون قد فرضت عليه من أجل الجريمة ذاتها بشرط ان لا يتجاوز مجموع مدة السجن أو الغرامة الحد الذى يمكن فرضه عليه قانونيا .

مادة ١٧٦ - اذا حكم بالحبس على شخص كان محكوما عليه وفر من السجن ، ينفذ الحكم الأخير بعد ان يكون الشخص المذكور قد قضى فى السجن مدة أخرى تعادل ما بقى من مدة الحكم الأول عند فراره .

الفصل الخامس عشر**فى العفو والايقاف والتخفيض والاستبدال فى الأحكام**

مادة ١٧٧ - يجوز لعظمة الحاكم فى أى وقت ان يمنح عفو مطلقا أو مشروطا لأى شخص محكوم عليه .

مادة ١٧٨ - اذا حكم على شخص بعقوبة من أجل جريمة ، جاز لعظمة الحاكم فى أى وقت بدون شرط أو بناء على شروط يقبلها الشخص المحكوم عليه ان يوقف تنفيذ الحكم أو يسقط كليا أو جزئيا العقوبة التى حكم بها على ذلك الشخص .

مادة ١٧٩ - يجوز لعظمة الحاكم بدون رضا الشخص المحكوم عليه ان يستبدل عقوبة الاعدام بأية عقوبة أخرى يجيزها القانون أو عقوبة الحبس بعقوبة الغرامة .

تأجيل التحقيق أو المحاكمة ، كما يجب على المحكمة ان تأمر بفحص المتهم بواسطة طبيب حكومي واحد أو أكثر وهؤلاء يقدمون تقريرهم عن حالته العقلية الى المحكمة .

٢ - اذا ثبت اختلال عقل المتهم وجب تأجيل التحقيق والمحاكمة مرة أخرى ريثما يكون قد شفى المتهم الى حد يمكنه من الدفاع عن نفسه وفي خلال ذلك وبعد مراعاة أية أنظمة عامة أو خاصة أو أوامر صدرت أو تصدر عن عظمة الحاكم ، يجوز للمحكمة وضع المتهم تحت الحراسة التي تراها مناسبة .

٣ - يجوز ان تناط حراسة المتهم المختل العقل بأى من أقاربه أو أصدقائه الذين يرضون بها اذا رأت المحكمة ان الظروف تسمح بذلك

ومع مراعاة ما تقدم . وفي هذه الحالة يجوز للمحكمة ان استنسبت ذلك ان تأخذ ضماناً من القائمين بالحراسة باتخاذ العناية اللازمة بالمعتوه وبمنعه من إيذاء نفسه أو غيره وباحضاره في الزمان والمكان اللذين تقرهما المحكمة من ان لآخر .

مادة ١٨٥ - اذا ظهر أثناء محاكمة المتهم انه سليم العقل وتبين من البيئة انه ارتكب فعلاً يكون جريمة لو كان سليم العقل ، غير انه كان وقت ارتكابه معتوها ضمن منطوق المادة ١٥ من قانون العقوبات ، تدون المحكمة قرارها بأنه ارتكب الفعل ولكنه كان وقت ارتكابه مختل العقل وتتصرف بأمره وفقاً للمادة السابقة .

الباب التاسع
احكام اضافية
الفصل الثامن عشر
فى تسوية الجرائم

مادة ١٨٦ - ١ - الجرائم التى يعاقب عليها
بمواد قانون العقوبات المذكورة فى العامودين
الأول والثاني من الجدول الآتى يجوز التصالح
عليها مع الأشخاص المذكورين فى العامود الثالث
منه :

الجريمة	مادة قانون العقوبات	الشخص الذى يجوز له الصلح
تهديد الغير باستعمال العنف التفوة بكلمات أو أصوات تؤدى أو من شأنها ان تؤدى الى اهانة الشعور الدينى لشخص آخر .	١٤١ (أ) و (ب) ١٤٩ (ب)	الشخص المهدد الشخص الذى اهدى شعوره الدينى أو كان من شأنه ان يهان الشخص المعتدى عليه الشخص المعتدى عليه الشخص المشهور به الشخص المشهور به
الاعتداء الذى يسبب اذى بدنيا فعليا الاعتداء العادى القذف الجنائى القذف الجنائى انزال الضرر قصدا بالأموال والأموال اذا كان الضرر الناتج فقط هو ضرر أو تلف لأموال أو أملاك خاصة	٢١٣ ٢١٥ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٦٨ (أ)	الشخص الذى لحقه الضرر أو التلف
انتهاك الحرمة الجنائى الذى من المحتمل ان يهدى أو يزعم أى شخص انتهاك حرمة الأراضى المزروعة	٢٧٢ (٣) ٢٧٣	الشخص الحائز للمال الذى انتهكت حرمة الشخص الحائز للمال الذى انتهكت حرمة
٢ - الجرائم التى يعاقب عليها بمواد قانون العقوبات المذكورة فى العامودين الأول والثاني من الجدول الآتى يجوز بموافقة المحكمة التى تجرى		محاكمة الجريمة أمامها التصالح عليها مع الأشخاص المذكورين فى العامود الثالث منه .
الجريمة	مادة قانون العقوبات	الشخص الذى يجوز له الصلح
الزنا الاذى البليغ الجرح التسبب بالاذى بأفعال الاهمال التشغيل بالاكراه الغير مشروع الحجز أو الحصر الغير مشروع السرقه بتحويل المال بطريقة احتياطية	١٧٤ ١٩٧ ٢٠١ ٢٠٩ ٢٢٠ ٢٢٢	زوج المرأة الشخص الذى وقع عليه الأذى الشخص الذى جرح الشخص الذى وقع عليه الأذى الشخص المرغم على الشغل الشخص المحجوز أو المحصور
بالاضافة الى ٢٣٢ ، ٢٣١ (أ) و (ب) الغش والحداع انتهاك الحرمة الجنائى لغرض غير مشروع	٢٤٥ ٢٧٢ (٢)	صاحب المال المسروق الشخص الذى وقع عليه الغش والحداع الشخص الحائز للمال الذى انتهكت حرمة

٣ - متى جازت المصالحة في جريمة بموجب هذه المادة ، جازت المصالحة بالطريقة ذاتها في محاولة ارتكابها .

٤ - اذا كان الشخص الذي يحق له الصلح في جريمة بمقتضى هذه المادة دون الثامنة عشرة من عمره أو كان ابله أو معتوها ، جاز لأي شخص يتولى التعاقد بالنيابة عنه ان يتصلح على الجريمة بموافقة المحكمة .

٥ - اذا ادين المتهم واستؤنفت القضية ، لا يسمح بالصلح في الجريمة الا بأذن المحكمة التي ستنظر في الاستئناف .

٦ - يعتبر الصلح في الجريمة بموجب هذه المادة بمثابة براءة المتهم الذي جرت المصالحة معه .

٧ - لا يجوز الصلح في أية جريمة الا طبقا لما نصت عليه هذه المادة أو أي قانون آخر معمول به في حينه .

الفصل التاسع عشر

في الكفالة

مادة ١٨٧ - اذا احضر شخص متهم بجريمة يعاقب عليها بالحبس مع الغرامة أو بدونها لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات أو بالغرامة فقط أمام محكمة أو الرئيس وكان مستعدا في أي وقت وهو أمامها أو أمامه لتقديم كفالة تراها المحكمة أو الرئيس كافية ، وجب اذ ذاك الافراج عنه بالكفالة الا اذا رأت المحكمة أو الرئيس ان الافراج عنه بالكفالة يلحق ضررا بالتحريات اللازمة عن الجريمة أو يؤدي الى خوف حقيقي من فرار المتهم من وجه العدالة . على انه يجوز للمحكمة أو الرئيس ان استصوبت أو استصوب ذلك بدلا من أخذ كفالة من الشخص المذكور الافراج عنه بناء على تقديمه تعهدا بدون كفالة بالحضور كما هو مقرر أدناه .

مادة ١٨٨ - ١ - الأشخاص المتهمون بجريمة يعاقب عليها بالاعدام لا يفرج عنهم بالكفالة .

٢ - الأشخاص المتهمون بجريمة يعاقب عليها بالحبس مدة تتجاوز ثلاث سنوات لا يفرج عنهم عادة بالكفالة ، على انه يجوز للمحكمة أو الرئيس بناء على طلب المتهم المذكور الافراج عنه بالكفالة اذا اعتقدت أو اعتقد بما يلي : -

(أ) ان الافراج بالكفالة لا يلحق ضررا بالتحريات اللازمة عن الجريمة أو يؤدي الى خوف حقيقي من فرار المتهم من وجه العدالة .

(ب) انه ليست هناك أسباب معقولة للاعتقاد بأن المتهم ارتكب الجريمة ، وانما توجد أسباب كافية لمتابعة التحري عنها .

مادة ١٨٩ - يجوز لاية محكمة أو الرئيس في أية مرحلة تالية من أية اجراءات ان تأمر أو يأمر بالقبض على الشخص الذي افرج عنه بمقتضى المواد السابقة من هذا الفصل وان تقرر أو يقرر توقيفه .

مادة ١٩٠ - قبل الافراج عن أي شخص بمقتضى المواد السابقة من هذا الفصل ، يجب عليه ان يقدم تعهدا بمبلغ من النقود تراه المحكمة أو الرئيس ، حسب مقتضى الحال ، كافيا ويشترط عليه فيه الحضور في الزمان والمكان المذكورين في التعهد واستمراره على هذا الحضور حتى يؤمر بخلاف ذلك من المحكمة أو الرئيس ، واذا افرج عنه بالكفالة وجب على الكفلاء ان يقدموا نفس التعهد أو تعهدا أو تعهدات أخرى يشترط فيها ما ذكر .

مادة ١٩١ - ١ - حالما يقدم التعهد ، يفرج عن الشخص الذي أعطى التعهد لحضوره ، فان كان في السجن وجب على المحكمة أو الرئيس اللذين قبلا اطلاق سراحه بالكفالة اصدار أمر بالافراج عنه الى مأمور السجن الذي يجب عليه عند استلامه الأمر اطلاق سراح الشخص المذكور .

٢ - لا تلزم هذه المادة أو المادة ١٨٧ أو ١٨٨ اطلاق سراح شخص محجوز من أجل مسألة أخرى غير المسألة التي قدم التعهد عنها .

الفصل العشرون

احكام عامة في التعهدات

مادة ١٩٢ - اذا طلبت محكمة أو طلب قاض أو مدير مركز شرطة من شخص تقديم تعهد بالكفالة أو بدونها ، جاز لها أو له ان يأذن للشخص المذكور بايداع مبلغ من النقود تراه أو يراه مناسبا بدلا من تقديم التعهد .

مادة ١٩٣ - اذا كان الشخص الذي طلب منه تقديم التعهد قاصرا ، فلا يقبل الا التعهد الذي يقدمه كفيل أو كفلاء .

مادة ١٩٤ - ١ - يعين مبلغ كل تعهد بعد مراعاة ظروف الحال ، ولا يجوز ان يكون فاحشا .

٢ - اذا قبلت كفالة غير كافية بسبب الخطأ أو الاحتيال أو خلافه أو أصبحت غير كافية بعد

قبولها ، جاز للمحكمة أو الرئيس اصدار أمر بالقبض على الشخص الذى أعطى الكفلاء التعهد بالنيابة عنه ، ومتى حضر جاز للمحكمة أو الرئيس ان تأمره بتقديم كفالة كافية ، فاذا عجز عن ذلك جاز لها أو له اصدار الأمر الذى يبدو عادلا وموافقا بالنسبة الى الظروف .

مادة ١٩٥ - ١ - يجوز لجميع الكفلاء الذين أمضوا التعهد أو لاى منهم ان يطلبوا فى أى وقت من المحكمة التى أمرت بأخذ التعهد أو من الرئيس حل التعهد كلية أو بالنسبة الى الطالبين فقط .

٢ - عند تقديم مثل هذا الطلب ، تصدر المحكمة أو الرئيس أمرا بالقبض على الشخص الذى أعطى التعهد بالنيابة عنه ، وعند حضوره تحل المحكمة أو الرئيس التعهد كلية أو بالنسبة للطالبين فقط ، وتكلف الشخص المذكور بتقديم كفالة أخرى كافية ، فاذا عجز عن ذلك جاز لها أو له اصدار الأمر الذى يبدو عادلا وموافقا بالنسبة الى الظروف .

مادة ١٩٦ - اذا مات كفيل أمضى التعهد أو أشهر افلاسه قبل الاخلال بالتعهد ، تبرأ تركته من جميع الالتزامات الناشئة عن التعهد ، غير انه يجوز تكليف الشخص الذى أعطى الكفيل التعهد بالنيابة عنه بتقديم كفيل آخر وفى هذه الحالة يجوز للمحكمة أو الرئيس اصدار أمر بالقبض على الشخص المذكور وتكليفه عند حضوره بتقديم كفيل آخر ، فاذا عجز عن ذلك جاز لها أو له اصدار الأمر الذى يبدو عادلا وموافقا بالنسبة الى الظروف .

مادة ١٩٧ - ١ - اذا ثبت للمحكمة بما يقنعها انه حصل اخلال بالتعهد ، جاز لها ان تطلب من أى شخص التزم بالتعهد ان يدفع الغرامة المقررة فيه أو ان يبين السبب الذى من أجله لا يلزم دفعها .

٢ - اذا لم يقدم سبب كاف ولم يدفع مبلغ الغرامة ، جاز للمحكمة ان تبادر الى تحصيله من ذلك الشخص أو من تركته اذا كان متوفيا باصدار أمر بتحصيله باحدى الطرق الآتية : -

(أ) بحجز وبيع أية اموال منقوله تابعة للشخص الملزوم .

(ب) أو بحجز أية ديون مستحقة للشخص الملزوم .

(ج) أو بحجز وبيع أية اراض أو اموال غير منقولة تابعة للشخص الملزوم .

٣ - اذا لم يدفع مبلغ الغرامة ولم يمكن تحصيله بالطريقة المتقدمة ، جاز للمحكمة التى أصدرت أمر التحصيل ان تأمر بحبس الشخص الملزوم لمدة لا تتجاوز ستة أشهر .

٤ - يجوز للمحكمة بحسب رأيها اسقاط أى جزء من الغرامة المذكورة وتنفيذ الدفع بالنسبة للجزء الآخر .

مادة ١٩٨ - اذا لم يحضر الشخص الذى التزم فى التعهد بالحضور أمام محكمة أو قاض ، جاز للمحكمة أو الرئيس اصدار أمر بقبضه .

الفصل الحادى والعشرون

فى التصرف بالمال

مادة ١٩٩ - اذا أبرز أمام محكمة جزائية فى أثناء أية محاكمة أو تحقيق أى مال منقول أو مستند يظهر انه قد ارتكبت جريمة بالنسبة اليه أو انه استخدم فى ارتكاب أية جريمة ، جاز للمحكمة ان تصدر الأمر الذى تراه موافقا لحراسة ذلك المال الحراسة الملائمة ريثما تنتهى المحاكمة أو التحقيق ، فان كان المال عرضة للتلف العاجل أو الطبيعى ، جاز لها ان تأمر ببيعه أو بالتصرف فيه بطريقة أخرى .

مادة ٢٠٠ - ١ - متى انتهت المحاكمة أو التحقيق فى أية محكمة جزائية ، يجوز للمحكمة ان تصدر الأمر الذى تراه مناسبا للتصرف بأى مال منقول أو مستند ابرز أمامها أو كان فى حراستها أو ظهر انه ارتكبت جريمة بالنسبة اليه أو انه استخدم فى ارتكاب أية جريمة باتلافه أو مصادرته أو تسليمه الى الشخص الذى يبدو بأنه له الحق فى حيازته أو بخلاف ذلك .

٢ - اذا صدر أمر بمقتضى هذه المادة فى قضية يجوز فيها الاستئناف ، فلا ينفذ ذلك الأمر الا اذا كان المال من الحيوانات الساجنة أو عرضة للتلف العاجل أو الطبيعى - حتى يكون قد مضى ميعاد تقديم الاستئناف أو حتى يكون قد فصل فى الاستئناف ان قيم بميعاده ، ويشترط بأنه يجوز للمحكمة فى أى حال ان تصدر أمرا بموجب أحكام الفقرة (١) بتسليم المال الى الشخص الذى يبدو بأن له الحق فى حيازته بناء على تقديمه تعهدا بالكفالة أو بدونها بما يرضى المحكمة يتعهد فيه باعادة ذلك المال

الى المحكمة اذا عدلت محكمة الاستئناف الأمر الصادر بموجب هذه المادة أو نقضته .

مادة ٢٠١ - اذا أدين شخص بجريمة تشتمل على السرقة أو استتلام المال المسروق أو هي كذلك ، وثبت ان شخصاً آخر اشترى المال المسروق منه وهو لا يعلم أو لم يكن لديه سبب للاعتقاد بأن ذلك المال قد سرق وكانت قد أخذت نقود من حيازة الشخص الذى أدين عند القبض عليه ، يجوز للمحكمة اذا ذاك عند طلب المشتري وارجاع المال المسروق الى الشخص الذى يبدو بأن له الحق فى حيازته ان تأمر بدفع مبلغ من تلك النقود الى المشتري لا يتجاوز الثمن الذى كان قد دفعه .

مادة ٢٠٢ - ١ - اذا أدين شخص بجريمة اقترنت باستعمال القوة الجنائية أو باظهار القوة أو بالارهاب الجنائي ، وظهر للمحكمة بأنه قد جرد بذلك أى شخص من مال غير منقول ، جاز لها ان استصوبت ذلك ان تأمر باسترداد الشخص لحيازة ذلك المال .

٢ - لا يؤثر ذلك الأمر على أى حق أو منفعة فى المال الغير منقول قد يمكن لأى شخص اثباته فى قضية مدنية .

مادة ٢٠٣ - ١ - الحجز الذى يوقعه شرطى على مال أخذ بمقتضى المادة ٢٧ أو ادعى أو اشتبه بأنه مسروق أو وجد فى ظروف تحمل على الاشتباه بارتكاب جريمة يجب ان يبلغ فوراً الى محكمة أو الى الرئيس لاصدار الأمر الذى تستصوبه أو يستصوبه للتصرف بذلك المال أو لتسليمه الى الشخص الذى يبدو بأن له الحق فى حيازته بالشروط - ان وجدت - التى تراها أو يراها مناسبة أو لحراسة ذلك المال وإبرازه ان لم يمكن العثور على الشخص الذى له الحق بحيازته .

٢ - اذا كان الشخص ذو الحق فى حيازة المال المذكور مجهولاً ، يجوز للمحكمة أو الرئيس احتجازه وينبغى فى هذه الحالة اصدار اعلان عام بالشكل الذى تراه المحكمة أو يراه الرئيس موافقاً تبين فيه محتويات ذلك المال ويطلب فيه من أى شخص يدعى بحق فى المال الحضور أمامها أو أمامه وإثبات حقه فى خلال ستة أشهر من تاريخ ذلك الاعلان .

مادة ٢٠٤ - اذا لم يثبت أحد خلال المدة المذكورة حقه فى المال وعجز الشخص الذى وجد المال فى حيازته عن اثبات تملكه له بصورة مشروعة ،

يصبح المال اذ ذاك تحت تصرف الحكومة ويجوز بيعه بأمر المحكمة أو الرئيس ، بشرط انه يجوز للمحكمة أو الرئيس فى أى وقت خلال سنتين من تاريخ وصول المال الى حيازة الشرطة ان تأمر أو يأمر بتسليم المال أو ما تحصل من بيعه الى أى شخص يثبت حقه فيه بعد دفعه اية مصاريف تكبدتها الحكومة فى هذا السبيل .

مادة ٢٠٥ - اذا كان الشخص ذو الحق فى حيازة المال المذكور مجهولاً أو غائباً وكان المال عرضة للتلف العاجل الطبيعى أو رأت المحكمة التى بلغت عن حجزه أو رأى الرئيس ان بيع ذلك المال من مصلحة صاحبه ، جاز لها أو له فى أى وقت الأمر ببيعه وتسرى اذ ذاك أحكام المادتين ٢٠٣ و ٢٠٤ بقدر ما يتييسر ذلك عملياً على صافى الناتج من ذلك البيع .

الفصل الثانى والعشرون

فى مسائل متفرقة

مادة ٢٠٦ - بعد مراعاة أية قواعد يصدرها عظمة الحاكم ، يجوز لاية محكمة جزائية ان استصوبت ذلك ان تأمر بأن تدفع الحكومة المصاريف المعقولة لأى مشتك أو شاهد حضر أمامها من أجل أى تحقيق أو محاكمة أو اجراء آخر بمقتضى هذا القانون .

مادة ٢٠٧ - ١ - اذا حكمت محكمة جزائية بغرامة بمقتضى أى قانون معمول به فى حينه يجوز لها عند اصدار الحكم ان تأمر بصرف كل الغرامة أو جزء منها فى السبل الآتية :

(أ) فى دفع النفقات التى صرفت على الوجه المناسب فى الادعاء .

(ب) فى التعويض كما نصت المادة ٥٢ من قانون العقوبات ، اذا رأت المحكمة انه مما يمكن تحصيله بقضية مدنية .

(ج) فى تعويض أرملة أو أولاد أو سائر ورثة شخص حدثت وفاته نتيجة الجريمة التى ارتكبت .

(د) فى تعويض من اشترى عن حسن نية أى مال ارتكبت الجريمة بالنسبة اليه واجبر على التخلي عنه .

٢ - اذا حكم بالغرامة فى قضية يجوز فيها الاستئناف ، فلا يجوز صرفها كما تقدم قبل

مضى الميعاد المصرح به لتقديم الاستئناف أو قبل الفصل في الاستئناف ان كان قد قدم بالفعل .

مادة ٢٠٨ - عند الحكم بالتعويض في أية قضية مدنية تالية تتعلق بنفس الموضوع ، ينبغي على المحكمة ان تأخذ بعين الاعتبار أى مبلغ دفع أو استحصل على سبيل التعويض بمقتضى المادة ٢٠٧ .

مادة ٢٠٩ - يجوز تنفيذ دفع أية نقود غير الغرامة واجبة الاداء بمقتضى أمر صادر بموجب هذا القانون كما لو كانت غرامة .

مادة ٢١٠ - اذا رغب شخص يمس به حكم أو أمر صادر عن محكمة جزائية بالحصول على نسخة من ذلك الحكم أو الأمر أو جزء آخر من المحضر ، وجب اعطاؤه تلك النسخة اذا طلبها ووافقت المحكمة على طلبه ودفع رسماً عنها كما يقرر من وقت الى آخر ، الا اذا أمرت المحكمة أو الرئيس في أية حالة ولسبب خاص اعطاء النسخة مجاناً .

مادة ٢١١ - يجوز لأى شرطى حجز أى مال ادعى أو اشتبه بأنه مسروق أو وجد في ظروف تحمل على الاشتباه في ارتكاب جريمة ، ويجب عليه ان كان تابعاً لمدير مركز شرطة ان يبلغه في الحال عن ذلك الحجز .

مادة ٢١٢ - يجوز لعظمة الحاكم من وقت الى آخر ان يضع استثمارات لاستعمالها من أجل احكام هذا القانون ، وتعتبر مثل هذه الاستثمارات كافية .

مادة ٢١٣ - يجوز لعظمة الحاكم من وقت الى آخر ان يضع أو يغير أو يلغى أية قواعد تقرر فيها الرسوم الواجب اداؤها عن أى فعل أو شيء يجرى بمقتضى هذا القانون .

مادة ٢١٤ - لا يجوز لشخص ان يجلس

كعضو في المحكمة التي تنظر في قضية هو طرف فيها أو له مصلحة شخصية بها .

مادة ٢١٥ - لا يجوز لموظف عمومي منوط به القيام بواجب فيما يتعلق ببيع أى مال بمقتضى هذا القانون ان يشتري ذلك المال أو يزايد على شرائه .

الفصل الثالث والعشرون

الغاءات

مادة ٢١٦ - تلغى القوانين الآتية :

١ - قانون الأشخاص الموقوفين لعام ١٩٥٦ .
٢ - قانون الأشخاص الموقوفين (رقم ٢) لعام ١٩٥٦ - على ان يستمر استعمال الاستثمارات المذكورة في الجدول بقدر انطباقها على الأحكام المقابلة في هذا القانون .

٣ - قانون التصرف بالمال في القضايا الجنائية لسنة ١٩٥٦ - على ان يستمر استعمال الاستثمارات المذكورة في الجدول من أجل أغراض المادة ٢٠٠ من هذا القانون .

٤ - قانون تبليغ الاحضاريات لعام ١٩٥٧ - وذلك فيما يتعلق بالاحضاريات التي تصدر في القضايا الجزائية أو التحقيقات الجزائية فقط .

٥ - جميع الأحكام التي تتعارض مع أحكام هذا القانون والتي وردت في أى قانون آخر سبق نشره يتعلق بأصول المحاكمات الجزائية ، وذلك الى المدى الذي تتعارض فيه تلك الأحكام مع أحكام هذا القانون .

حرر في اليوم الرابع والعشرين من ذى الحجة ١٣٨٥ هـ

الموافق لليوم الرابع عشر من ابريل ١٩٦٦ .

(الفهرس)

قانون اصول المحاكمات الجزائية - ١٩٦٦

محتويات القانون

الباب الأول - احكام عامة

الفصل الاول

تمهيد

المادة

- ١ - اسم القانون وتاريخ العمل به .
- ٢ - المحاكمات فى الجرائم .
- ٣ - استثناءات .
- ٤ - القضايا المعلقة .
- ٥ - سلطات نواب الموظفين .
- ٦ - تعاريف .

الباب الثانى - صلاحيات المحاكم الجزائية

الفصل الثانى

- ٧ - درجات المحاكم الجزائية .
- ٨ - صلاحيات المحاكم الابتدائية .
- ٩ - المحاكم التى تستأنف اليها الاحكام .
- ١٠ - ضم العقوبات .

الباب الثالث - القبض والاحضار

الفصل الثالث

القبض والاجراءات اللاحقة له

- ١١ - متى يجوز للشرطى أو الناظر الحكومى القبض .
- ١٢ - السلطة بالنسبة الى الأشخاص المشبوهين
- ١٣ - متى يجوز لافراد الناس القبض .
- ١٤ - القبض من أجل الجريمة التى ترتكب على مال الغير أو بشأنه .
- ١٥ - القبض من أجل الجريمة التى ترتكب فى حضور القاضى .
- ١٦ - القبض الحاصل بواسطة المحكمة أو الرئيس أو فى حضورهما .
- ١٧ - مقاومة القبض .

المادة

- ١٨ - سلطة ضبط الاسلحة المؤذية .
- ١٩ - متى يجب على الجمهور معاونة القضاة .
- ٢٠ - تفتيش المكان الذى يدخله الشخص المراد قبضه .
- ٢١ - منع التشديد بدون ضرورة .
- ٢٢ - الاجراءات اللاحقة للقبض الذى يجريه أحد أفراد الناس .
- ٢٣ - وجوب احضار الشخص المقبوض عليه أمام مدير مركز الشرطة .
- ٢٤ - الاجراءات فى الأحوال التى يرفض فيها فاعل الجرم اعلان اسمه وعنوانه .
- ٢٥ - عدم جواز توقيف الشخص المقبوض عليه بدون أمر قبض مدة تزيد عن ٤٨ ساعة .
- ٢٦ - واجب مدراء مراكز الشرطة فى التبليغ عن حوادث القبض .
- ٢٧ - تفتيش الشخص المقبوض عليه .
- ٢٨ - الافراج عن الشخص المقبوض عليه .
- ٢٩ - دفتر القبض .

الفصل الرابع

فى طرق الاحضار

(أ) الاحضارية

- ٣٠ - شكل الاحضارية والأشخاص المأذونون بتبليغها .
- ٣١ - كيفية تبليغ الاحضاريات .
- ٣٢ - تبليغ الشركات .
- ٣٣ - كيفية التبليغ فى الأحوال التى لا يعثر فيها على الشخص المكلف بالحضور .
- ٣٤ - عدم مقدرة الشخص الذى بلغت اليه الاحضارية على وضع امضائه أو ختمه .
- ٣٥ - اثبات التبليغ .

(ب) أمر القبض

- ٣٦ - شكل أمر القبض والمدة التى يبقى فيها نافذا .
- ٣٧ - جواز أخذ الضمان بقرار من المحكمة أو الرئيس .

المادة

- ٣٨ - الأشخاص الذين تصدر اليهم أوامر القبض .
- ٣٩ - تحويل أوامر القبض .
- ٤٠ - ابلاغ مضمون أمر القبض .
- ٤١ - وجوب احضار الشخص المقبوض عليه الى المحكمة أو القاضي بدون تأخير .
- ٤٢ - الاماكن التي يمكن فيها تنفيذ أمر القبض .

(ج) الاعلان والضبط

- ٤٣ - الاعلان عن الشخص المختفى .
- ٤٤ - ضبط أموال الشخص المختفى .
- ٤٥ - اعادة الأموال المضبوطة .

(د) احكام اخرى في الاحضار

- ٤٦ - اصدار أمر القبض بدلا من الاحضارية أو بالاضافة اليها .
- ٤٧ - جواز أخذ التعهد بالحضور .
- ٤٨ - انطباق أحكام هذا الفصل عموما على الاحضاريات وأوامر القبض .

الفصل الخامس

في الطرق المؤدية الى ابراز المستندات أو البحث عنها وغيرها من الأشياء وطرق البحث عن الأشخاص المحجوزين بدون حق والافراج عنهم

(أ) التفتيش أثناء المطاردة

- ٤٩ - التفتيش عن الأموال أثناء المطاردة .

(ب) احضارية الابراز

- ٥٠ - اصدار الاحضاريات لابراز المستندات أو الأشياء الأخرى .

(ج) التفتيش عموما وأوامر احضار الأشخاص أو الافراج عنهم

- ٥١ - اصدار أوامر التفتيش .
- ٥٢ - طلب أوامر التفتيش .
- ٥٣ - التفتيش عن الاموال المسروقة . الخ .

المادة

- ٥٤ - التفتيش عن الأشخاص المحجوزين بصورة غير شرعية .
- ٥٥ - وجوب اجراء التفتيش في حضور شهود .
- ٥٦ - السماح لشاغل المكان الذي يجري فيه التفتيش بحضور التفتيش .
- ٥٧ - تفتيش الأشخاص الذين يوجدون في المكان الذي يجري تفتيشه .
- ٥٨ - انطباق الأحكام الخاصة بأوامر القبض على أوامر التفتيش .
- ٥٩ - جواز التفتيش في حضور المحكمة أو القاضي وبأمرهما .
- ٦٠ - حجز المستندات والأشياء الأخرى .

الباب الرابع - في منع الجرائم

الفصل السادس

في ضمان صيانة الأمن والسلوك الحسن

- ٦١ - تقديم الضمان للمحافظة على الأمن .
- ٦٢ - تقديم الضمان بحسن السلوك ممن اعتادوا الاجرام .
- ٦٣ - جواز اصدار أمر القبض عند احتمال وقوع اخلال بالأمن .
- ٦٤ - مضمون الاحضاريات أو أوامر القبض بمقتضى احدى المواد ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ .
- ٦٥ - التحقيق في صحة البلاغ .
- ٦٦ - الأمر بتقديم الضمان .
- ٦٧ - اطلاق سبيل الشخص المبلغ عنه .
- ٦٨ - ابتداء المدة التي يسرى فيها التعهد المطلوب .
- ٦٩ - مضمون التعهد .
- ٧٠ - الحبس عند عدم تقديم الضمان .
- ٧١ - سلطة الافراج عن الأشخاص المسجونين لعدم تقديم الضمان .
- ٧٢ - سلطة الغاء التعهد .

الباب الخامس - تحريات الشرطة عن الجرائم

الفصل السابع

- ٧٣ - سلطة الشرطة في طلب حضور الشهود .
- ٧٤ - سلطة الشرطة في المقابلة والاستجواب .

المادة	المادة
٧٥ - منع الاغراء .	٩٨ - أدلة الرد من المدعى .
٧٦ - سلطة القاضي فى تدوين الاعترافات .	٩٩ - خطاب المدعى والمتهم .
٧٧ - الكشف الطبى على المشبوهين .	١٠٠ - قرار المحكمة .
٧٨ - أخذ بصمات الأصابع .	١٠١ - الاجراءات عند الادانة .
٧٩ - الاجراءات الواجب اتباعها فى الأحوال التى لا يمكن فيها اتمام التحرى خلال ٤٨ ساعة .	
٨٠ - واجب الشرطى التابع لمدير مركز شرطة فى ابلاغ نتيجة التحرى .	
٨١ - إطلاق سراح الشخص المقبوض عليه عند عدم كفاية الأدلة .	
٨٢ - وجوب تقديم التهمة عند كفاية الأدلة .	
٨٣ - حظر التأخير الذى لا لزوم له وابطال التعهد .	
الباب السادس - فى اجراءات المحاكمة	
الفصل الثامن	
فى المحاكمات أمام المحاكم	
٨٤ - الشروع فى المحاكمة .	١٠٢ - وجوب ذكر الجريمة فى التهمة .
٨٥ - الاعتراضات الشكلية على التهمة .	الاسم الخاص للجريمة يعتبر وصفا كافيا لها .
٨٦ - عدم حضور المتهم .	كيفية ذكر الجريمة التى ليس لها اسم خاص .
٨٧ - جواز استغناء المحكمة عن حضور المتهم شخصيا .	وجوب ذكر اسم القانون .
٨٨ - تأجيل القضايا أو تأخيرها .	ما تشتمل عليه التهمة ضمنا .
٨٩ - حضور الشركات .	اللغة التى تكتب بها التهمة .
٩٠ - الاعتراف بالتهمة .	١٠٣ - التفاصيل الخاصة بالزمان والمكان والأشخاص .
٩١ - عدم الرد على التهمة .	١٠٤ - متى يلزم ذكر الكيفية التى ارتكبت بها الجريمة .
٩٢ - شروح المدعى بالمرافعة واستجواب الشهود .	١٠٥ - أثر الأخطاء .
٩٣ - الاجراءات بعد الانتهاء من سماع أدلة المدعى .	١٠٦ - الاجراءات عند تقديم المتهم للمحاكمة بدون تهمة أو بتهمة ناقصة .
٩٤ - وجوب ابلاغ المتهم بما له من حقوق .	١٠٧ - جواز تعديل التهمة من قبل المحكمة .
٩٥ - التأجيل من أجل حضور شهود الدفاع .	١٠٨ - الاجراءات بعد تعديل التهمة .
٩٦ - الشروع فى الدفاع .	١٠٩ - ايقاف المحاكمة اذا كانت الجريمة فى التهمة المعدلة تحتاج الى موافقة مسبقة .
٩٧ - أدلة الدفاع .	١١٠ - اعادة استدعاء الشهود عند تعديل التهمة .
	١١١ - وضع تهم منفصلة بالجرائم المستقلة .
	١١٢ - جواز ضم التهم فى لائحة واحدة بالنسبة للجرائم المماثلة .
	١١٣ - الأفعال التى تؤلف حادثا واحدا .
	١١٤ - الأحوال التى يشتبه فيها بالمناسبة التى ارتكبت فيها الجريمة .
	١١٥ - الأحوال التى يشتبه بها فى الجريمة المرتكبة .

الفصل التاسع

فى التهم

المادة

- ١١٦ - الشخص المتهم بجريمة متى تجوز ادانته بأخرى .
١١٧ - الادانة بجريمة أصغر من الجريمة المتهم بها .
١١٨ - الأشخاص الذين يجوز اتهامهم ومحاكمتهم معا .

الفصل العاشر

فى أحكام البراءة أو الادانة السابقة

- ١١٩ - الشخص الذى أدين أو أبرىء من جريمة لا تجوز محاكمته عنها مرة أخرى .
١٢٠ - متى يجوز اثبات أحكام البراءة أو الادانة السابقة .

الفصل الحادى عشر

أحكام عامة فى التحقيقات والمحاكمات والاجراءات القضائية الأخرى

- ١٢١ - علنية الجلسات .
١٢٢ - الوكلاء .
١٢٣ - من يتولى صفة الادعاء .
١٢٤ - حق تعيين وكيل للدفاع .
١٢٥ - طبيعة البيئة .
١٢٦ - قبول شهادة الشريك فى الجرم .
١٢٧ - التصريحات عن أسباب الوفاة .
١٢٨ - اعترافات المتهم .
١٢٩ - الوقائع التى تكتشف نتيجة الاقوال التى يدلى بها للشرطة .
١٣٠ - اليمين والتصريح الرسمى .
١٣١ - الاعتراضات على البيئة .
١٣٢ - حماية الشهود .
١٣٣ - أخذ البيئة .
١٣٤ - سلطة استجواب المتهم .
١٣٥ - سلطة استدعاء الشهود الذين شهاداتهم جوهرية أو استجواب الأشخاص الحاضرين .

المادة

- ١٣٦ - متى تقبل فى المحاكمة الشهادة التى أعطيت سابقا .
١٣٧ - قبول أقوال المتهم كبينة .
١٣٨ - عدم فهم المتهم للغة .
١٣٩ - واجب المترجم بأن يترجم ترجمة صحيحة .
١٤٠ - الكشف .
١٤١ - التفويض لسماع الشهادة .
١٤٢ - استجواب الشهود عند التفويض بسماع الشهادة .
١٤٣ - إعادة التفويض بسماع الشهادة .
١٤٤ - تقرير الحبير الفنى .
١٤٥ - محضر الشهادة فى غيبة المتهم المختفى .
١٤٦ - محضر الشهادة متى كان المجرم مجهولا .
١٤٧ - عرض العفو .
١٤٨ - سلطة الأمر بعرض العفو أثناء المحاكمة .
١٤٩ - متى يجوز الرجوع عن العفو .
١٥٠ - عدم جواز استعمال التأثير للحمل على الافشاء .
١٥١ - سلطة تأجيل الاجراءات .
١٥٢ - جواز إيقاف المحاكمة المشتركة ومحاكمة المتهمين على حدة .
١٥٣ - استبدال أحد أعضاء المحكمة .
١٥٤ - البيئات الأخرى الجائز قبولها قانونيا .

الفصل الثانى عشر

فى الحكم

- ١٥٥ - لغة الحكم وكيفية النطق به .
١٥٦ - القضايا التى يجوز فيها الاستئناف .
١٥٧ - وجوب اعطاء نسخة من الحكم الى المتهم عند طلبها .

الباب السابع - فى الاجراءات التالية للحكم

الفصل الثالث عشر

فى الاستئناف

- ١٥٨ - الأشخاص الذين يجوز لهم تقديم لوائح الاستئناف .

المادة

المادة

١٥٩ - استثناء الشخص الذي اعترف
بارتكاب الجريمة .

١٦٠ - تحضير لائحة الاستئناف وتقديمها .

١٦١ - استئناف السجين .

١٦٢ - محتويات لائحة الاستئناف .

١٦٣ - صلاحيات محاكم الاستئناف .

١٦٤ - البيانات الاضافية أثناء الاستئناف .

١٦٥ - المواعيد المحددة .

١٦٦ - متى يبطل الاستئناف .

الفصل الرابع عشر

في التنفيذ

١٦٧ - تنفيذ حكم الاعدام .

١٦٨ - ايقاف تنفيذ حكم الاعدام في المرأة
الحامل .

١٦٩ - تنفيذ الحكم بالحبس .

١٧٠ - الحبس عند التخلف عن دفع الغرامة .

١٧١ - صلاحيات المحكمة عندما يحكم على
فاعل الجرم بالغرامة .

١٧٢ - تنفيذ الحكم بالجلد .

١٧٣ - وجوب الحصول على تقرير من الطبيب
قبل تنفيذ الحكم بالجلد .

١٧٤ - ايقاف تنفيذ الحكم بالجلد .

١٧٥ - اعادة النظر في الحكم بالجلد .

١٧٦ - تنفيذ الحكم في السجين الفار .

الفصل الخامس عشر

في العفو والايقاف والتخفيض والاستبدال في
الاحكام

١٧٧ - سلطة العفو .

١٧٨ - سلطة ايقاف أو اسقاط العقوبات .

١٧٩ - سلطة استبدال العقوبة .

الباب الثامن - الاجراءات الخاصة

الفصل السادس عشر

في الاجراءات الخاصة ببعض الجرائم الخاصة
بالقضاء

١٨٠ - الاجراءات الخاصة ببعض قضايا الخط
من كرامة المحكمة .

١٨١ - الافراج عن فاعل الجرم عند الاذعان
أو الاعتذار .

١٨٢ - سجن الشخص الذي يمتنع عن الاجابة
أو عن ابراز مستند .

١٨٣ - استئناف قرارات الادانة في قضايا
الخط من كرامة المحكمة .

الفصل السابع عشر

في المعتوهين

١٨٤ - الشخص العاجز عن الدفاع عن نفسه
بسبب اختلال عقله .

١٨٥ - ارتكاب الشخص المختل العقل فعلا
يكون جريمة لولا ذلك الاختلال .

الباب التاسع - احكام اضافية

الفصل الثامن عشر

في تسوية الجرائم

١٨٦ - التصالح على الجرائم .

الفصل التاسع عشر

في الكفالة

١٨٧ - متى تقبل الكفالة .

١٨٨ - متى يجوز أخذ الكفالة في الجرائم التي
لا تقبل فيها الكفالة عادة .

١٨٩ - سلطة القبض على الشخص المفرج عنه
بالكفالة .

١٩٠ - تعهد المتهم والكفلاء .

١٩١ - الافراج من الحراسة .

المادة

المادة

الفصل العشرون

احكام عامة في التعهدات

- ١٩٢ - ايداع التأمين بدلا من التعهد .
- ١٩٣ - التعهد المطلوب من قاصر .
- ١٩٤ - مبلغ التعهد يجب أن لا يكون فاحشا .
- جواز طلب كفالة كافية اذا كانت الكفالة التي أخذت قبلا غير كافية .
- ١٩٥ - تخلية الكفلاء .
- ١٩٦ - تبرئة تركة الكفيل .
- ١٩٧ - الاجراءات عند الاخلال بالتعهد .
- ١٩٨ - القبض عند الاخلال بتعهد الحضور .

الفصل الحادى والعشرون

في التصرف بالمال

- ١٩٩ - الأمر القاضى بحراسة المال والتصرف به رهن المحاكمة .
- ٢٠٠ - الأمر بالتصرف بالمال بعد المحاكمة .
- ٢٠١ - دفع النقود التي توجد مع المتهم الى المشتري بحسن نية .
- ٢٠٢ - سلطة رد حيازة الاموال الغير منقولة .
- ٢٠٣ - الاجراءات عند حجز مال أخذ بمقتضى المادة ٢٧ أو مال مسروق .
- الاجراءات اذا كان صاحب المال مجهولا .
- ٢٠٤ - الاجراءات اذا لم يطالب أحد بالمال خلال سنة أشهر .

- ٢٠٥ - سلطة بيع المال المعرض للتلف .

الفصل الثانى والعشرون

في مسائل متفرقة

- ٢٠٦ - مصاريف المشتكين والشهود .
- ٢٠٧ - سلطة المحكمة فى دفع المصاريف أو التعويض من الغرامة .
- ٢٠٨ - وجوب أخذ المبالغ التي دفعت بعين الاعتبار فى القضايا اللاحقة .
- ٢٠٩ - استحصال المبالغ التي يؤمر بدفعها كما لو كانت غرامة .
- ٢١٠ - النسخ عن محاضر الاجراءات .
- ٢١١ - سلطة الشرطة بحجز المال المشتبه بأنه مسروق .
- ٢١٢ - الاستثمارات .
- ٢١٣ - سلطة وضع قواعد للرسوم .
- ٢١٤ - القضايا التي يكون لأحد أعضاء المحكمة مصلحة شخصية فيها .
- ٢١٥ - منع الموظفين العموميين المختصين بالبيع من شراء المال أو المزايدة فيه .

الفصل الثالث والعشرون

الغاءات

- ٢١٦ - الغاءات واستثناءات .

إجراءات المدينة

- مرسوم بقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ بتاريخ ٢٧ ربيع الثاني ١٣٩١ هـ الموافق ٢٢ يونيو ١٩٧١ باصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية .
 - مرسوم بقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٠ بشأن تعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية .
 - قرار رقم ٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن اجراءات العرض بالوفاء والايداع .
 - بيان رسمي من رئيس مجلس الدولة مؤرخ في ١٩٧١/٧/١٢ .
-

مرسوم بقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٧١

باصدار

قانون المرافعات المدنية والتجارية (١)

نحن عيسى بن سلمان الخليفة حاكم البحرين
وتوابعها .

بعد الاطلاع على المرسوم رقم (١) لسنة ١٩٧٠
بانشاء مجلس الدولة .

وبناء على عرض رئيس دائرة العدل . وبعد
موافقة مجلس الدولة .

رسمنا بالقانون الآتي .

مادة ١ - يعمل بقانون المرافعات المدنية
والتجارية المرافق لهذا المرسوم ، ويلغى كل
ما يتعارض مع أحكامه .

مادة ٢ - على رئيس دائرة العدل تنفيذ هذا
القانون ، ويعمل به اعتبارا من أول سبتمبر سنة
١٩٧١ . وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر في قصر الرفاع

بتاريخ ٢٧ ربيع الثاني ١٣٩١ .

الموافق ٢٢ يونيو ١٩٧١ .

قانون

المرافعات المدنية والتجارية

الاحكام العامة

صلاحيات المحاكم المدنية

مادة ١ - تختص المحاكم المدنية بالفصل في
جميع المنازعات المتعلقة بالمسائل المدنية والتجارية،
وبالاحوال الشخصية لغير المسلمين .

مادة ٢ - ما لم ينص على خلافه أى قانون آخر،
تسرى احكام هذا القانون على القضايا التى ترفع
الى المحاكم المدنية .

مادة ٣ - جميع القضايا المنظورة أمام المحاكم
المدنية ، فى وقت العمل بهذا القانون تعتبر
وكانها قد شرع بها بموجب احكامه ، ويتم السير
والفصل فيها بموجب هذه الاحكام .

مادة ٤ - جميع السلطات التى منحت والاعمال
التي تمت والاحكام التى صدرت والتعيينات

التي جرت والتي كانت نافذة المفعول قبل تاريخ
العمل بهذا القانون مباشرة ، تبقى صحيحة ، ما
لم ينص على غير ذلك .

مادة ٥ - لا يقبل أى طلب أو دفع لا يكون
لصاحبه فيه مصلحة قائمة يقرها القانون ، ومع
ذلك تكفى المصلحة المحتملة اذا كان الغرض من
الطلب الاحتياط لدفع ضرر محقق أو الاستيثاق
لحق يخشى زوال دليله عند النزاع فيه .

مادة ٦ - تقدر قيمة الدعاوى وتحدد الرسوم
المستحقة عليها وفقا لقانون خاص يصدر بذلك .

الباب الاول

فى التداعى امام المحاكم

الفصل الاول

ترتيب المحاكم واختصاصاتها

١ - ترتيب المحاكم

مادة ٧ - تتألف المحاكم من :

١ - محكمة الاستئناف العليا .

٢ - المحكمة الكبرى .

٣ - المحاكم الصغرى ومحاكم التنفيذ .

٢ - الاختصاص النوعى للمحاكم

مادة ٨ - تختص المحاكم الصغرى بالنظر فى
الدعاوى الآتية :

١ (١) - الدعاوى المدنية والتجارية التى لا تزيد
قيمتها على ثلاثة آلاف دينار .

٢ - الدعاوى الخاصة بحق المسيل وبحق المرور
وبحق الشرب الذى منع أصحابه من استعماله ،
ودعاوى المظل وكشف الجار .

٣ - الدعاوى المتعلقة باعادة اليد على العقار
الذى نزع بأى وجه من واضح اليد عليه مهما
كانت قيمة ذلك العقار ، ودعاوى عدم التعرض
بشرط رفع الدعوى خلال سنتين من تاريخ نزع
اليد ، أو من وقت حدوث التعرض .

ولا يجوز أن يجمع المدعى فى دعوى الحيازة
بينها وبين المطالبة بالحق والاستقطادعاه بالحيازة
ولا يجوز ان يدفع المدعى عليه دعوى الحيازة
بالاستناد الى الحق ، ولا تقبل دعواه بالحق قبل
الفصل فى دعوى الحيازة وتنفيذ الحكم السنى
يصدر فيها الا اذا تخلى بالفعل عن الحيازة لخصمه

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٩٢٦ - فى ١٩٧١/٧/٢٢

(٢) معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٠ - الجريدة الرسمية - العدد ١٣٧٢ فى ١٩٨٠/٢/٢٨

٤ - الاختصاص الدولي لمحاكم البحرين

مادة ١٤ - تختص محاكم البحرين بنظر الدعاوى التي ترفع على غير البحريني الذي له موطن أو محل إقامة في البحرين وذلك فيما عدا الدعاوى العقارية المتعلقة بعقار واقع في الخارج .

مادة ١٥ - تختص محاكم البحرين بنظر الدعاوى التي ترفع على غير البحريني الذي ليس له موطن أو محل إقامة في البحرين وذلك في الأحوال الآتية : -

١ - إذا كان له في البحرين موطن مختار .

٢ - إذا كانت الدعوى متعلقة بمال موجود في البحرين أو كانت متعلقة بالتزام نشأ أو نفذ أو كان واجبا تنفيذه فيها أو كانت متعلقة بأفلاس أشهر فيها .

٣ - إذا كانت الدعوى معارضة في عقد زواج وكان العقد يراد إبرامه لدى جهات التوثيق في البحرين .

٤ - إذا كانت الدعوى متعلقة بطلب فسخ الزواج أو بالتطليق أو بالانفصال وكانت مرفوعة من زوجة لها موطن في البحرين على زوجها الذي كان له موطن فيها متى كان الزوج قد هجر زوجته وجعل موطنه في الخارج بعد قيام سبب الفسخ أو التطليق أو الانفصال أو كان قد أبعد عن البلاد .

٥ - إذا كانت الدعوى متعلقة بطلب نفقة للام أو الزوجة متى كان لهما موطن في البحرين أو للصغير المقيم فيها .

٦ - إذا كانت الدعوى متعلقة بمسأله من مسائل الأحوال الشخصية وكان المدعي وطنيا أو كان أجنبيا له موطن في البحرين وذلك إذا لم يكن للمدعي عليه موطن معروف في الخارج أو إذا كان القانون البحريني واجب التطبيق في الدعوى .

٧ - إذا كانت الدعوى بشأن نسب صغير يقيم في البحرين أو بسلب الولاية على نفسه أو الحد منها أو وقفها أو استردادها .

٨ - إذا كانت الدعوى متعلقة بمسألة من مسائل الولاية على المال متى كان للقاصر أو المطلوب الحجز عليه أو مساعدته قضائيا موطن أو محل إقامة في البحرين أو إذا كان بها آخر موطن أو محل إقامة للغائب .

٩ - إذا كان لأحد المدعي عليهم موطن أو محل إقامة في البحرين .

وكذلك لا يجوز الحكم في دعاوى الحيازة على أساس ثبوت الحق أو نفيه .

٤ - الدعاوى الخاصة بتقسيم الأموال المشتركة منقولة أو غير منقولة مهما بلغت قيمتها ، والحكم ببيعها إذا كانت غير قابلة للقسمة ولم تكن الملكية محل نزاع .

٥ - الدعاوى المتفرعة عن الدعوى الأصلية بطلب الفوائد والعطل والضرر والمصاريف .

٦ - دعاوى إخلاء المأجور إلا إذا اقترنت دعوى الإخلاء بطلبات حقوقية تزيد على ثلاثة آلاف دينار

مادة ٩ - مع مراعاة أحكام أى قانون آخر ، تختص محاكم التنفيذ بتنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها .

مادة ١٠ - تختص المحكمة الكبرى بالنظر بصفة ابتدائية في جميع المنازعات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية لغير المسلمين ، وفي الدعاوى التجارية والمدنية التي لا تدخل في اختصاص المحاكم الصغرى .

وتختص كذلك بالفصل في دعوى يجعل أى قانون آخر النظر فيها لمحكمة كبرى .

مادة ١١ - تنظر المحكمة الكبرى بصفة استئنافية فيما يستأنف إليها من أحكام صادرة من المحاكم الصغرى والقرارات الصادرة من محاكم التنفيذ .

مادة ١٢ - تختص محكمة الاستئناف العليا بالنظر فيما يستأنف إليها من أحكام صادرة من محكمة كبرى بصفة ابتدائية .

٣ - الاختصاص بنظر الطلبات العارضة

مادة ١٣ (٢) - لا تختص المحاكم الصغرى بالنظر في الطلبات العارضة إذا كانت قيمتها تزيد على ثلاثة آلاف دينار

وإذا عرض عليها طلب من هذا القبيل ، جاز لها أن تحكم في الدعوى الأصلية وحدها إذا لم يترتب على ذلك ضرر بسير العدالة ، والا وجب عليها إذا قضت بعدم اختصاصها أن تحكم من تلقاء نفسها بأحالة الدعوى الأصلية والطلبات العارضة بحالتها الى المحكمة الكبرى .

وإذا عرض طلب أو دعوى من هذا القبيل على المحكمة الكبرى ، فإن المحكمة الكبرى تحكم فيه مع الدعوى الأصلية ولو قلت قيمة الطلب أو الدعوى عن أربعمائة دينار .

مادة ١٦ - تختص محاكم البحرين بمسائل الارث وبالدعاوى المتعلقة بالتركة متى كانت التركة قد افتتحت في البحرين أو كان المورث بحرينيا أو كانت اموال التركة كلها او بعضها في البحرين .

مادة ١٧ - تختص محاكم البحرين بالفصل في الدعوى ولو لم تكن داخلية في اختصاصها طبقا للمواد السابقة اذا قبل الخصم ولايتها صراحة أو ضمنا .

مادة ١٨ - اذا رفعت لمحاكم البحرين دعوى داخلية في اختصاصها تكون هذه المحاكم مختصة بالفصل في المسائل الأولية والطلبات العارضة على الدعوى الاصلية ، كما تختص بالفصل في كل طلب يرتبط بهذه الدعوى ويقتضى حسن سير العدالة أن ينظر معها .

مادة ١٩ - تختص محاكم البحرين بالامر بالاجراءات الوقتية والتحفظية التي تنفذ في البحرين ولو كانت غير مختصة بالدعوى الاصلية .

مادة ٢٠ - اذا لم يحضر المدعى عليه ولم تكن محاكم البحرين مختصة بنظر الدعوى طبقا للمواد السابقة ، تحكم المحكمة بعدم اختصاصها من تلقاء نفسها .

٥ - القانون الواجب التطبيق في مسائل الاحوال

الشخصية لغير المسلمين

مادة ٢١ - تفصل المحكمة الكبرى في مسائل الاحوال الشخصية لغير المسلمين بالكيفية التالية :

١ - الحالة المدنية للأشخاص وأهليتهم يسرى عليها قانون الدولة التي ينتمون اليها بجنسيتهم .

٢ - يرجع في الشروط الموضوعية لصحة الزواج الى قانون بلد الزوجين .

٣ - يسرى قانون الدولة التي ينتمى اليها الزوج وقت انعقاد الزواج على الآثار التي يرتبها عقد الزواج بما في ذلك من أثر بالنسبة للمال ، أما الطلاق فيسرى عليه قانون الدولة التي ينتمى اليها الزوج وقت الطلاق ويسرى على التطليق والانفصال قانون الدولة التي ينتمى اليها الزوج وقت رفع الدعوى .

٤ - يسرى على الالتزام بالنفقة فيما بين الاقارب قانون المدين بها .

٥ - يسرى على المسائل الموضوعية الخاصة

بالولاية والوصاية والقوامة وغيرها من النظم الموضوعية لحماية الصغير والمحجوزين والغائبين قانون الشخص الذي تجب حمايته .

٦ - تعيين الورثة وتحديد أنصبتهم في الارث وانتقال اموال التركة اليهم تسرى في شأنها أحكام قانون بلد المتوفى .

مادة ٢٢ - يشترط في القانون الواجب التطبيق على النحو الوارد في المادة السابقة ، ألا تكون أحكامه مخالفة للنظام أو الآداب في البحرين .

الفصل الثاني

رفع الدعوى

١ - في اجراءات رفع الدعوى

مادة ٢٣ - ترفع الدعوى الى المحكمة المختصة، بناء على طلب المدعى ، بلائحة تقدم الى قسم تسجيل الدعوى .

ويجب أن تشتمل لائحة الدعوى على البيانات الآتية :

١ - اسم المدعى ولقبه ومهنته أو وظيفته ومحل إقامته أو عنوان تبليغه .

٢ - اسم المدعى عليه ولقبه ومهنته أو وظيفته ومحل إقامته أو محله المختار .

وإذا كان للمدعى أو للمدعى عليه صفة الانابة عن الغير يجب أن يبين في لائحة الدعوى نوع هذه الانابة وصفتها .

٣ - تاريخ تقديم اللائحة الى المحكمة .

٤ - المحكمة المرفوعة امامها الدعوى .

٥ - موضوع الدعوى ووقائعها وطلبات المدعى وأسانيدها .

وإذا كان موضوع الدعوى طلب الحكم بمبلغ من المال ، يجب على المدعى ان يحدد بيان المبلغ المدعى به بالضبط .

وإذا كان المدعى قد أقام الدعوى للمطالبة بإيراد اموال غير منقولة أو الحصول على مبلغ من المال ليس في وسعه تعيين المقدار الذي يستحق له الا بتصفية الحساب بينه وبين المدعى عليه ، فيجب على المدعى أن يضمن لائحة الدعوى مقدار المبلغ الذي يدعى به على وجه التقريب .

وإذا كان موضوع الدعوى مالا غير منقول ، ينبغي أن تتضمن لائحة الدعوى وصفا للمال المدعى

به يمكن معه تمييزه عن غيره كذكر حدود مساحته أو بيان رقم سند تسجيله العقاري .
وإذا كانت الحقوق التي يطلبها المدعى قائمة على عدة ادعاءات أو اسباب قائمة على اسس متفرقة مستقلة وجب عليه أن يبسط هذه الادعاءات والاسباب بوضوح وجلاء .

مادة ٢٤ - على المدعى عند تقديم لائحة الدعوى أن يؤدي الرسم كاملاً وان يقدم الى قسم تسجيل الدعاوى صوراً من هذه اللائحة بقدر عدد المدعى عليهم ، ويبقى أصل اللائحة في المحكمة . وعليه أن يرفق بلائحة الدعوى صوراً من المستندات التي تؤيد دعواه في قائمة ملحقة بها مع مذكرة شارحة .

مادة ٢٥ - يفرد كاتب المحكمة ملفاً للدعوى بعد تقديمها ، وعلى الكاتب المذكور بعد سداد الرسم تسجيل اللائحة في دفتر المحكمة الخاص بذلك ويودع أصل اللائحة وايصال سداد الرسم لملف الدعوى .

وعلى الكاتب في اليوم التالي لتقديم اللائحة أن يبلغ المدعى عليه بصورة منها ، وللمدعى عليه ان يودع لدى كاتب المحكمة في ميعاد عشرة أيام من تاريخ تبليغه بلائحة الدعوى مذكرة بدفاعه مشفوعة بالمستندات التي يرى تقديمها فان فعل ذلك كان للمدعى أيضاً في ميعاد عشرة أيام من انقضاء الميعاد المحدد في الفقرة السابقة أن يودع لدى كاتب المحكمة مذكرة مشفوعة بالمستندات التي يرى تقديمها مؤيدة للرد .

مادة ٢٦ - بعد انقضاء المواعيد المنصوص عليها في المادة السابقة ، يحدد كاتب المحكمة جلسة لتنظر الدعوى ، ويقوم كاتب المحكمة المختص بإرسال احضارية للمدعى والمدعى عليه وفقاً لأحكام القانون يبين فيها لزوم حضورهما في اليوم المعين لجلسة المحاكمة ، وفقاً للنموذج المعد لذلك لدى قسم تسجيل الدعاوى .

مادة ٢٧ - قبل الفصل في موضوع الدعوى وفي الجلسة الأولى المحددة لنظرها يجب على المحكمة أن تتأكد من : -

١ - توافر البيانات الواجب ذكرها في لائحة الدعوى طبقاً للمادة ٢٣ من القانون وان لائحة الدعوى ليست مشوبة بعيب الخطأ في سببها ، أو الخطأ في تقدير قيمة موضوع الدعوى ، أو قيمة الرسوم .

وإذا كانت الدعوى لا تنطوي على سبب أو كان هناك نقص أو عيب في قيمة موضوع الدعوى أو قيمة الرسوم ، ورات المحكمة لزوماً لحسن سير العدالة أمرت بتأجيل الدعوى وتكليف المدعى

بإيراد سبب الدعوى ، أو تكملة البيان الناقص أو تصحيح الاجراء الخاطيء ، أو تكملة الرسم وذلك خلال فترة لا تزيد على ثلاثة شهور ، والا أمرت المحكمة شطب الدعوى .

ويجوز للمدعى في أي وقت خلال الفترة السابقة أن يعجل سير الدعوى بإجراءات صحيحة، والا اعتبرت كأن لم تكن .

وان إعتبار الدعوى كأن لم تكن لأي سبب من الأسباب المتقدمة لا يمنع بعد ذاته المدعى من تقديم دعوى جديدة بأصل الحق .

٢ - صحة الاجراءات الخاصة بتبليغ واحضار المدعى عليه .

وإذا تبينت المحكمة عدم صحة هذه الاجراءات، أمرت بتأجيل نظر الدعوى وتكليف كاتب المحكمة بإعادة اتخاذ اجراءات التبليغ والاحضار طبقاً للقانون .

مادة ٢٨ - إذا قدمت الدعوى أو عينت في محكمة غير مختصة ، حكمت المحكمة بعدم اختصاصها واحالت الدعوى الى المحكمة التي كان يجب أن تقدم اليها أو تعين فيها وعلى المحكمة أن تبين في حكمها الاسباب التي دعت الى احالة الدعوى .

مادة ٢٩ - يترتب على قيد لائحة الدعوى في سجلات المحكمة وفقاً للمادة ٢٥ من هذا القانون ما يلي : -

١ - قطع مرور الزمن الساري لمصلحة المدعى عليه .

٢ - سريان الفوائد التأخيرية ما لم تكن سارية من وقت آخر بحكم العرف التجاري أو الاتفاق .

مادة ٣٠ - يجوز للمدعى عليه في أية دعوى وفي أي وقت ، بعد تبليغه الاحضارية ، أن يطلب رد القضية المرفوعة عليه بناء على أحد الاسباب الآتية : -

١ - سبق الفصل في الدعوى .

٢ - عدم الاختصاص ، باستثناء ما نصت عليه المادة ٢٨ من هذا القانون .

٣ - مرور الزمن .

أو بالاستناد الى أي سبب آخر قد يترأى للمحكمة انه يستوجب رد الدعوى قبل الدخول في الاساس ، فإذا قررت المحكمة قبول الطلب ، ترد الدعوى بالنسبة للمدعى عليه .

مادة ٣١ - يجوز للمدعى عليه أن يدفع الدعوى بعدم قبولها في أية حالة تكون عليها ، لانعدام صفة المدعى أو اهليته أو مصلحته أو لأي سبب آخر ، ويحكم في هذا الدفع على استقلال ، ما لم تأمر المحكمة بضمه الى الموضوع وعندئذ تعين المحكمة ما حكمت به في كل من الدفع والموضوع .

٢ - في التبليغ والاحضار

مادة ٣٢ - ١ - كل احضارية تصدرها محكمة أو قاض طبقاً لهذا القانون يجب أن تحرر من نسختين وتوقع أو تختتم من المحكمة أو القاضي أو بالنيابة عنهما .

٢ - تبليغ الاحضارية بواسطة شرطى أو ناظر عمومى أو أى موظف فى المحكمة التى تصدرها أو أى موظف آخر مخول بموجب أى قانون معمول به فى حينه بتبليغ الاحضاريات .

مادة ٣٣ - ١ - يجب تبليغ الاحضارية ، ان أمكن ، الى نفس الشخص المكلف بالحضور وتسليمه احدى نسختيها أو عرضها عليه .

٢ - يجب على الشخص الذى بلغت اليه الاحضارية أن يمضى أو يختم وصلها على النسخة الاخرى ، اذا طلب منه ذلك الموظف الذى بلغه .

مادة ٣٤ - تبليغ الاحضاريات الى الشركات التضامنية وغير التضامنية بتسليمها الى سكرتير الشركة أو المدير المحلى فيها أو أى موظف رئيسى آخر فيها فى أى مكتب من مكاتبها فى البحرين أو توابعها .

مادة ٣٥ - إذا لم يمكن العثور على الشخص المكلف بالحضور بعد اجراء ما يلزم من البحث عنه ، تبليغ الاحضارية بترك نسخة له منها لدى أحد افراد عائلته المقيمين معه فى معيشة واحدة ، ويجب على هذا الشخص الاخير ان يمضى وصلاً باستلامها على النسخة الاخرى اذا طلب منه ذلك الموظف الذى بلغه ، أو تبليغ الاحضارية بالصاق نسخة منها على جهة ظاهرة من البيت أو الدار الذى يسكنه عادة الشخص المكلف بالحضور .

مادة ٣٦ - اذا كان الشخص الذى بلغت اليه الاحضارية أو تركت لديه غير قادر على وضع امضاءه أو ختمه ، وجب تبليغ الاحضارية أو تركها بحضور شاهد .

مادة ٣٧ - يقبل فى معرض البينة لاثبات كل اقرار كتابى يبدو بأنه صادر وموقع من الموظف

الذى أجرى التبليغ أو من شاهد التبليغ ، وكذلك كل نسخة من الاحضارية تبدو موقعة بالكييفية المبينة فى المادة ٣٣ والمادة ٣٥ من الشخص الذى سلمت اليه أو عرضت عليه أو تركت لديه . ويعتبر التصريح المدون فيما ذكر صحيحاً حتى يثبت خلافه .

مادة ٣٨ - اذا ثبت للمحكمة بأنه لا سبيل لاجراء التبليغ وفقاً لاحكام المواد السابقة لأى سبب من الأسباب ، جاز لها أن تأمر باجراء التبليغ على النحو التالى : -

(أ) بتعليق نسخة من الورقة القضائية فى لوحة الاعلانات المدة لذلك بدار المحكمة ، ونسخة أخرى على جانب ظاهر للعيان من المحل المعروف بأنه محل كان يقيم فيه المدعى عليه أو كان يمارس فيه عمله .

(ب) بنشر اعلان فى الجريدة الرسمية أو احدى الصحف التى تعينها لذلك المحكمة .

وإذا أصدرت المحكمة قراراً باتباع طريقة التبليغ السالفة الذكر ، وجب عليها أن تعين فى قرارها موعداً لحضور المدعى عليه امام المحكمة لتقديم دفاعه .

مادة ٣٩ - اذا ثبت للمحكمة أن المدعى عليه يقيم خارج البحرين وان ليس له ممثل فى البحرين لقبول التبليغ عنه ، جاز لها أن تأمر بتبليغه الاوراق القضائية بالطرق الدبلوماسية أن أمكن ، والا بإرسالها اليه بالبريد المسجل بعلم الوصول الى المكان الذى يقيم فيه فى الخارج .

وفى هذه الحالة لا يجوز تحديد تاريخ للمحاكمة قبل انقضاء ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم لائحة الدعوى الى المحكمة ، ويجوز للمدعى عليه تعجيل السير فى الدعوى بنفسه أو بوكيل له مفوض خلال هذه المدة .

الفصل الثالث

فى المحاكمات المدنية

١ - حضور الخصوم وغيابهم والتوكيل بالخصومة

مادة ٤٠ - فى اليوم المعين لنظر الدعوى يحضر الخصوم بأنفسهم ، أو يحضر عنهم من يوكلونهم من المحامين أو الوكلاء الآخرين وفقاً لاحكام قانون التوكيل فى محاكم البحرين رقم ٥١١ لسنة ١٣٥٥ .

وذلك مع مراعاة احكام المواد التالية :

مادة ٤١ - بمجرد صدور التوكيل من أحد الخصوم وفقا لاحكام المادة السابقة ، يكون محل وكيله معتبرا في تبليغ الاوراق القضائية اللازمة لسير الدعوى في درجة التقاضى الموكل هو فيها .

مادة ٤٢ - التوكيل بالخصومة يخول الوكيل سلطة القيام بالاعمال والاجراءات التحفظية الى ان يصدر الحكم في موضوعها في درجة التقاضى التى وكل فيها وعلان هذا الحكم وقبض الرسوم والمصاريف . وذلك بغير اخلاص بما اوجب فيه القانون تفويضا خاصا . وكل قيد يرد في سند التوكيل على خلاف ما تقدم لا يحتج به على الخصم الآخر .

مادة ٤٣ - لا يصح بغير تفويض خاص الاقرار بالحق المدعى به ولا التنازل عنه ولا الصلح ولا التحكيم فيه ولا قبول اليمين ولا توجيهها ولا ردها ولا ترك الخصومة ولا التنازل عن الحكم أو عن طريق من طرق الطعن فيه ولا رفع الحجز ولا ترك التأمينات مع بقاء الدين ولا الادعاء بالتزوير ولا رد القاضى ولا رد الخبير ولا العرض الفعلى ولا قبوله ولا قبض المبالغ من المحكمه لحساب الموكل .

وكل ما يقع خلاف ذلك يجوز للموكل التنصل منه .

مادة ٤٤ - لا يحول اعتزال الوكيل أو عزله دون سير الاجراءات في واجهته الا اذا اعلن الخصم تعيين بدله أو بعزم الموكل على مباشرة الدعوى بنفسه .

ولا يجوز للوكيل أن يعتزل الوكالة في وقت غير مناسب .

مادة ٤٥ - يجوز للمحكمة أن تأمر بحضور الخصوم بأنفسهم امامها في يوم تعيينه لذلك . واذا كان للمطلوب حضوره عذر مقبول منعه من الحضور ، ندبت المحكمة أحد قضاتها ليسمع أقواله في ميعاد تعيينه لذلك ، وعلى كاتب المحكمة أن يبلغ الخصم الآخر به وأن يحضر محضرا بأقوال الخصوم يوقع عليه كل من القاضى والكاتب والخصوم .

مادة ٤٦ - ١ - اذا لم يحضر المدعى والمدعى عليه في أول جلسة جاز للمحكمة تأجيل رؤية الدعوى الى جلسة أخرى ، ويبلغ بتاريخها المدعى والمدعى عليه . فاذا لم يحضرا في الجلسة الثانية جاز للمحكمة شطب الدعوى والزم المدعى بالرسوم .

٢ - تحكم المحكمة بالشطب ايضا اذا حضر المدعى والمدعى عليه واتفقا على شطب الدعوى

٣ - اذا بقيت الدعوى مشطوبة لمدة ستة شهور ولم يطلب المدعى أو المدعى عليه السير فيها اعتبرت الدعوى كأن لم تكن .

مادة ٤٧ - اذا حضر المدعى عليه وغاب المدعى كان للمدعى عليه الخيار بين ان يطلب شطب الدعوى ان يطلب تأجيل رؤيتها لجلسة أخرى يبلغ بتاريخها المدعى . فاذا غاب المدعى في الجلسة التالية بعد ان يكون قد تم ابلاغه بتاريخها ابلاغاً حسب الاصول المقررة ، جاز للمدعى عليه ان يطلب اعتبار الدعوى كأن لم تكن ، ويعتبر هذا الحكم وجاهيا .

مادة ٤٨ - اذا تعدد المدعون وتختلف بعضهم عن حضور الجلسة الاولى ، اجلت القضية الى جلسة أخرى مع تكليف قسم الكتاب بإعادة تبليغ المتخلفين . واعتبر الحكم الذى يصدر فى القضية بعد ذلك وجاهيا فى حقهم جميعا .

مادة ٤٩ - اذا حضر المدعى وغاب المدعى عليه وبعد التحقيق من صحة ابلاغه ، تقرر المحكمة السير فى الدعوى بحقه غاييا بناء على طلب المدعى ، الذى يكون له الحق فى أن يثبت دعواه ومع ذلك يجوز للمدعى أن يطلب تأجيل رؤية الدعوى لجلسة أخرى يبلغ بها خصمه مع انذاره بأن الحكم الذى يصدر يعتبر وجاهيا .

مادة ٥٠ - اذا تعدد المدعى عليهم وتختلف بعضهم عن حضور الجلسة الاولى ، اجلت القضية الى جلسة أخرى مع تكليف قسم الكتاب بإعادة تبليغ المتخلفين ، واعتبر الحكم الذى يصدر فى القضية بعد ذلك وجاهيا فى حقهم جميعا .

مادة ٥١ - اذا حضر المدعى أو المدعى عليه فى أية جلسة ، اعتبرت الخصومة وجاهية فى حقه ولو تخلف بعد ذلك .

ولكن لا يجوز للمدعى أن يبدى فى الجلسة التى تختلف فيها خصمه طلبات جديدة أو أن يعدل أو يزيد أو ينقص فى الطلبات الاولى . كما لا يجوز للمدعى عليه أن يطلب فى غيبة المدعى الحكم بطلب ما .

مادة ٥٢ - اذا حضر الخصم الغائب قبل انتهاء الجلسة ، اعتبر كل حكم صدر عليه فيها كأن لم يكن ، وعلى المحكمة أن تعلمه بالاجراءات التى جرت فى غيابه ، ولها أن تكرر هذه الاجراءات فى حضوره اذا رأت أن ذلك ضرورى لتحقيق العدالة .

مادة ٥٣ - الحكم الذي يصدر باعتبار الدعوى كأن لم تكن ، لا يجوز الطعن فيه الا لخطأ في تطبيق القانون .

٢ - اجراءات الجلسات ونظامها

مادة ٥٤ - تجرى المرافعة في أول جلسة .

ومع ذلك يجوز لكل من المدعى والمدعى عليه طلب تأجيل الدعوى ، ليقدم مستنداً أو بيعة رداً على دفاع خصمه أو طلباته المتقابلة .

ولا يجوز تأجيل الدعوى أكثر من مرة لسبب واحد يرجع الى احد الخصوم على ان لا تتجاوز فترة التأجيل ثلاثة اسابيع .

مادة ٥٥ - تكون المرافعة علنية الا اذا رأت المحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم باجرائها سرا محافظة على النظام العام أو مراعاة للأداب أو لحرمة الاسرة .

مادة ٥٦ - يجب أن يحضر مع القاضي في الجلسات وفي جميع اجراءات الاثبات كاتب يحرر المحضر ويوقع القاضي هذا المحضر .

مادة ٥٧ - يجوز للمحكمة ان تسمع أقوال الخصوم أو الشهود الذين يجهلون اللغة العربية عن طريق مترجم بعد ان يحلف اليمين بأن يلتزم وجه الدقة والحق في الترجمة ، أو يصرح تصريحاً رسمياً بقول الحق .

مادة ٥٨ - يجيب الشاهد أولاً عن اسئلة الخصم الذي أحضره لأداء الشهادة ، ثم يجوز للخصوم الآخرين حينئذ أن يناقشوه ، وبعد ذلك للخصم الذي استدعاه ان يستجوبه ثانية في النقاط الناشئة عن مناقشة الخصم الآخر ، ويشترط في ذلك أن لا يخرج الاستجواب والمناقشة عن موضوع الدعوى ، وذلك مع عدم الاخلال بحق المحكمة في توجيه الأسئلة للشاهد وحق رئيس المحكمة في ادارة الجلسة وضبطها .

مادة ٥٩ - للخصوم أن يطلبوا الى المحكمة في أية حال تكون عليها الدعوى اثبات ما اتفقوا عليه من صلح أو أي اتفاق آخر في محضر الجلسة . ويوقع منهم أو من وكلائهم . فاذا كانوا قد كتبوا ما اتفقوا عليه ، صدقت المحكمة على المكتوب والحق بمحضر الجلسة بعد اثبات فحواه فيه .

ويكون لمحضر الجلسة قوة الورقة الرسمية ، وتعطى صورته وفقاً للقواعد المقررة لاعطاء صور الاوراق الرسمية .

مادة ٦٠ - ضبط الجلسة وادارتها منوطان

برئيس المحكمة ، ويكون له في سبيل ذلك أن يخرج من قاعة الجلسة من يخل بنظامها ، فان لم يمثل وتمادي كان للمحكمة ان تحكم على الفور بحبسه اربعا وعشرين ساعة أو بتغريمه ثلاثة دنانير .

ويكون حكمها بذلك نهائياً .

مادة ٦١ - للمحكمة ، ولو من تلقاء نفسها ؛ أن تأمر بمحو العبارات الخارجة أو المخالفة للأداب أو النظام العام من أية ورقة من الاوراق القضائية أو المذكرات .

وعلى المحكمة أن تحيل قضية شهادة الزور لتحريكها من قبل المدعى العام .

مادة ٦٢ - يراعى بقدر الامكان في سماع الدعوى ترتيبها في قائمتها . و متى انتهى نظر قضايا الخصوم الذين حضروا امام المحكمة بعد النداء عليهم ، اعيد النداء ثانياً على الغائبين ، فاذا تبين انهم لم يحضروا قررت المحكمة شطب أو تأجيل قضاياهم واقفلت الجلسة .

الفصل الرابع

في اسباب الدعوى وموضوعها وفرقائها

مادة ٦٣ - يتحدد نطاق الدعوى أصلاً ، سواء من حيث موضوعها أو سببها أو الخصوم فيها ، بالطلبات الاصلية الواردة في لائحة الدعوى .

١ - في أسباب الدعوى وموضوعها

مادة ٦٤ - يجب ان تكون الدعوى شاملة لجميع ما يحق للمدعى المطالبة به بالنسبة الى أسباب الدعوى .

ويجوز للمدعى أن يجمع في دعوى واحدة طلبات متعددة تقوم على سبب قانوني واحد أو على أسباب أو وقائع قانونية متعددة .

مادة ٦٥ - اذا كانت الدعوى تنطوي على عدة أسباب وظهر للمحكمة انه لا يسعها أن تفصل فيها مجموعة على وجه مناسب ، جاز لها ان تقرر رؤية كل سبب من تلك الاسباب على حدة ، أو أن تصدر القرار الذي تصوبه .

مادة ٦٦ - يجوز للمدعى أن يقدم من الطلبات العارضة على موضوع الدعوى الاصلى ما يلي : -

١ - ما يتضمن تصحيح الطلب الاصلى أو تعديل موضوعه لمواجهة ظروف طرأت أو تبينت بعد رفع الدعوى .

٢ - ما يتضمن اضافة أو تغييرا في سبب الدعوى مع بقاء الموضوع على حاله .

٣ - ما يكون مكملًا لموضوع الطلب الاصلى أو مترتبًا عليه أو متصلاً به اتصالاً لا يقبل التجزئة .

٤ - طلب الامر باجراء تحفظ أو مستعجل يخشى عليه من فوات الوقت .

٥ - ما تأمر المحكمة بتقديمه مما يكون مرتبطاً بالطلب الاصلى .

مادة ٦٧ - للمدعى عليه أن يقدم من الطلبات العارضة أو الدعاوى المتقابلة ما يلى : -

١ - طلب المقاصة القضائية .

٢ - طلب الحكم له بتضمينات عن ضرر لحقه من الدعوى الاصلية أو من اجراء فيها .

٣ - أى طلب يترتب على اجابته الا يحكم للمدعى بطلباته كلها أو بعضها أو أن يحكم له بها مقيدة بقيد لمصلحة المدعى عليه .

٤ - أى طلب يكون متصلاً بالدعوى الاصلية اتصالاً لا يقبل التجزئة .

٥ - ما تأذن المحكمة بتقديمه مما يكون مرتبطاً بالدعوى الاصلية .

مادة ٦٨ - تقدم الطلبات العارضة من المدعى عليه بلائحة تقدم الى المحكمة بالاجراءات المقررة برفع الدعوى وفقاً لاحكام المادة (٢٣) .

مادة ٦٩ - يراعى فى تقديم اللوائح الى المحكمة على وجه العموم ما يلى : -

١ - يجب أن تكون اللوائح التى تقدم للمحكمة مكتوبة بالحبر أو بالآلة الكتابة وعلى ورق نظيف وأن لا تستعمل من الورقة الا صفحة واحدة مع ترك هامش لها .

٢ - ويجب أن تتضمن كل لائحة اشارة الى ما يلى : -

(أ) رقم الدعوى ، ان وجد .

(ب) نوع الدعوى وموضوعها .

(ج) تاريخ تقديمها .

وأن تكون موقعة من الخصم الذى قدمها أو من وكيله أو من ممثله .

مادة ٧٠ - تبلغ اللوائح المشار اليها فى المواد السابقة للخصم قبل ميعاد الجلسة وفقاً لطرق التبليغ والاحضار المنصوص عليها فى القانون .

مادة ٧١ - يجوز ابداء الطلبات العارضة شفويًا فى الجلسة فى حضور الخصوم وانباتها فى محضرها ، مع دفع الرسوم المقررة للمحكمة .

مادة ٧٢ - مع عدم الاخلال بأحكام المادة ١٣ من هذا القانون ، تحكم المحكمة فى الطلبات العارضة مع الدعوى الاصلية كلما أمكن ذلك ، والا استبقت الطلب العارض للحكم فيه بعد تحقيقه .

٢ - تعدد الخصوم والادخال والتدخل

مادة ٧٣ - اذا ظهر للمحكمة ان تعدد المدعين فى الدعوى من شأنه ان يحدث ارتباكاً أو تأخيراً فى رؤيتها ، جاز لها ان تطلب من المدعين ان يختاروا فيما بينهم تفريق الدعوى أو أن تقرر من تلقاء نفسها اجراء محاكمات مستقلة فيها أو تصدر القرار الذى تستصوبه .

ويجوز لعدد من الخصوم فى القضية الواحدة ، ان يدخلوا طرفاً فى الدعوى بصفتهم مدعين أو يضموا فى الدعوى كمدعى عليهم ، وذلك اذا كانت هناك صلة فى موضوع الدعوى أو سببها ، بحيث لو اقيمت أو اقاموا دعاوى على انفراد لظهر أن بين هذه الدعاوى مسألة قانونية أو واقعية مشتركة .

وتصدر المحكمة حكمها لواحد أو أكثر من المدعين كل بمقدار ما يثبت من استحقاق فى الدعوى ، وعلى واحد أو أكثر من المدعى عليهم كل بمقدار ما يثبت عليه من التزام .

مادة ٧٤ - يجوز لكل ذى مصلحة أن يتدخل فى الدعوى ، منضمًا ل أحد الخصوم ، أو طالباً الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى .

ويكون التدخل بلائحة ترفع الى المحكمة وتبلغ للخصوم قبل يوم الجلسة وفقاً لاحكام القانون . أو بطلب يقدم شفويًا فى الجلسة فى حضور الخصوم ويثبت فى محضرها ، بعد دفع الرسم المقرر للمحكمة .

ولا يقبل التدخل بعد اقفال باب المرافعة .

وتحكم المحكمة فى موضوع التدخل مع الدعوى الاصلية كلما أمكن ذلك . والا استبقت موضوع طلب التدخل للحكم فيه بعد تحقيقه .

٣ - اختصاص الغير

مادة ٧٥ - للخصم ان يدخل فى الدعوى من كان يصح اختصاصه فيها عند رفعها ، ويتبع فى اختصاص الغير الاوضاع المعتادة للتبليغ والاحضار .

ويقضى في موضوع طلب الادخال والدعوى الاصلية بحكم واحد كلما أمكن ذلك ، والا فصلت المحكمة في موضوع طلب الادخال بعد الحكم في الدعوى الاصلية .

مادة ٧٦ - اذا ادعى المدعى عليه أن له حقا في الرجوع بمبلغ من المال على شخص ليس فريقا في الدعوى يجوز له أن يقدم طلبا الى المحكمة يبين فيه ماهية الادعاء واسبابه ويطلب ادخال ذلك الشخص فريقا في الدعوى .

وللمحكمة ، ولو من تلقاء نفسها ، أن تأمر بادخال من تربطه بأحد الخصوم رابطة تضامن أو من قد يضار من الحكم في الدعوى ، اذا بدت للمحكمة دلائل جديّة على التواطؤ أو التقصير من جانب الخصوم .

وتعين المحكمة ميعادا لاحضار من تأمر بادخاله وتكلف قسم الكتاب بتبليغه .

الباب الثاني

في اجراءات الاثبات

احكام عامة

مادة ٧٧ - يجب أن تكون الوقائع المراد اثباتها متعلقة بالدعوى نتيجة فيها ، جائزا قبولها .

مادة ٧٨ - للمحكمة أن تعدل بما أمرت به من اجراءات الاثبات ، بشرط أن تبين اسباب العدول بمحضر الجلسة . ويجوز لها الا تأخذ بنتيجة الاجراء بشرط أن تبين أسباب ذلك في حكمها .

مادة ٧٩ - للمدعى حق البدء في الدعوى ، الا اذا سلم المدعى عليه بالامور المبينة في لائحة الدعوى ، وادعى أن هناك أسبابا قانونية أو وقائع اضافية تدفع دعوى المدعى ، فيكون عندئذ حق البدء في الدعوى للمدعى عليه .

مادة ٨٠ - يراعى الترتيب الآتي في سماع الدعوى ، ما أمكن : -

١ - للفريق الذي يملك حق البدء في الدعوى أن يسرد دعواه وأن يقدم بينة لاثباتها .

٢ - للفريق الآخر بعدئذ أن يسرد دفاعه وأن يقدم بينة لاثباته .

٣ - للفريق الذي بدأ في الدعوى أن يورد بينته لدحض بينة الخصم ، ثم يسرد الفريق

الآخر أقواله ودفاعه الاخير ، وبعدها يدلى الذي بدأ في الدعوى بمرافعته الاخيرة .

الفصل الأول

استجواب الخصوم والاقرار واليمين

١ - استجواب الخصوم

مادة ٨١ - للمحكمة أن تستجوب من يكون حاضرا من الخصوم ، ولكل منهم أن يطلب استجواب خصمه الحاضر .

مادة ٨٢ - للمحكمة كذلك أن تأمر بحضور الخصم لاستجوابه ، سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب خصمه .

وعلى من تقرر استجوابه أن يحضر بنفسه الجلسة التي حددها القرار .

واذا رأت المحكمة أن الدعوى ليست في حاجة الى استجواب ، رفضت طلب الاستجواب .

مادة ٨٣ - توجه المحكمة الاسئلة التي تراها الى الخصم ، ويوجه الخصم الى خصمه المستجوب ما يرى توجيهه منها . وتكون الاجابة في نفس الجلسة ، الا اذا رأت المحكمة اعطاء مهلة للاجابة .

مادة ٨٤ - تكون الاجابة في مواجهة من طلب الاستجواب ، ولكن لا يتوقف الاستجواب على حضوره .

مادة ٨٥ - تدون الاسئلة والاجوبة بالتفصيل والدقة بمحضر الجلسة ، وبعد تلاوتها يوقع على المحضر قاضي المحكمة .

واذا تخلف الخصم عن الحضور للاستجواب أو امتنع المتجوب عن الاجابة ، ذكر في المحضر تخلفه أو امتناعه وسببه واستخلصت المحكمة ما تراه من ذلك .

مادة ٨٦ - اذا كان الخصم عديم الاهلية أو ناقصا ، جاز استجواب من يندب عنه ، وجاز للمحكمة مناقشته هو ان كان مميزا ، ويجوز استجواب الاشخاص المعنوية عن طريق من يمثلها قانونا .

مادة ٨٧ - اذا كان للخصم عذر مقبول يمنعه من الحضور بنفسه ، جاز للمحكمة أن تندب أحد قضاتها لاستجوابه وفقا لاحكام المادة ٤٥ من هذا القانون .

٢ - الاقرار

مادة ٨٨ - اقرار الخصم ، عند الاستجواب أو دون استجواب ، حجة قاطعة عليه . ويجب أن يكون الاقرار حاصلًا أمام القضاء اثناء السير في الدعوى المتعلقة بالواقعة المقر بها .

مادة ٨٩ - يشترط في صحة الاقرار أن يكون المقر عاقلًا بالغًا مختارًا غير محجور عليه ، ولا يشترط شيء من ذلك في المقر له . ويقبل اقرار المحجور عليه للسفاهة في كل ما لا يعد محجورًا عليه فيه شرعًا .

مادة ٩٠ - لا يتجزأ الاقرار على صاحبه ، فلا يؤخذ منه الضار به ويترك الصالح له . بل يؤخذ جملة واحدة . ومع ذلك يتجزأ الاقرار اذا انصب على وقائع متعددة وكان وجود واقعة منها لا يستلزم حتما وجود الوقائع الاخرى .

٣ - اليمين

مادة ٩١ - اليمين الحاسمة هي التي يوجهها أحد الخصوم للآخر ليحسم بها النزاع .

مادة ٩٢ - يجوز لكل من الخصمين في أية حالة كانت عليها الدعوى أن يوجه اليمين الحاسمة الى الخصم الآخر ، على انه يجوز للقاضي أن يمنع توجيه اليمين اذا كان الخصم متعسفًا في توجيهها . ولن وجهت اليه اليمين أن يردّها على خصمه . ولا يجوز لمن وجه اليمين أو ردّها أن يرجع في ذلك متى قبل خصمه أن يحلف .

مادة ٩٣ - لا يجوز توجيه اليمين الحاسمة في واقعة مخالفة للنظام العام أو الآداب العامة ، ويجب أن تكون الواقعة التي تنصب عليها اليمين متعلقة بشخص من وجهت اليه ، فاذا كانت غير شخصية له ، انصبت على مجرد علمه بها .

مادة ٩٤ - لا يجوز للوكيل في الخصومة توجيه اليمين الحاسمة أو قبولها أو ردّها على الخصم الآخر الا بتوكيل خاص . ولا يجوز التوكيل في تأدية اليمين ، واذا كان لمن وجهت اليه اليمين عذر يمنعه من الحضور نذبت المحكمة أحد قضاتها لتحليفه .

مادة ٩٥ - يجب على من يوجه لخصمه اليمين أن يبين بالدقة الوقائع التي يريد استخلاصه عليها ، وللمحكمة أن تعدل صيغة اليمين بحيث توجه بوضوح ودقة على الواقعة المطلوب الحلف عليها .

مادة ٩٦ - اذا لم ينازع من وجهت اليه اليمين،

لا في جوازها ولا في تعلقها بالدعوى ، وجب عليه ان كان حاضرا بنفسه أن يحلفها فورًا أو يردّها على خصمه ، والا اعتبر ناكلاً .

مادة ٩٧ - كل من وجهت اليه اليمين فنكل عنها ، خسر دعواه .

مادة ٩٨ - يترتب على توجيه اليمين الحاسمة التنازل عما عداها من البينات بالنسبة للواقعة التي ترد عليها .

ولا يجوز للخصم أن يثبت كذب اليمين بعد أن يؤديها الخصم الذي وجهت اليه أو وردت عليه .

على انه اذا ثبت كذب اليمين بحكم جزائي ، فان للخصم الذي أصابه ضرر منها أن يطالب بالتعويض دون اخلال بما قد يكون له من حق الطعن في الحكم .

مادة ٩٩ - للمحكمة أن توجه اليمين المتممة من تلقاء نفسها الى أي من الخصمين ، لتبني على ذلك حكمها في موضوع الدعوى أو في قيمة ما يحكم به . ويشترط في توجيه هذه اليمين الا يكون في الدعوى دليل كامل ، والا تكون الدعوى خالية من أي دليل .

ولا يجوز للخصم الذي وجهت اليه المحكمة اليمين المتممة أن يردّها على خصمه .

مادة ١٠٠ - لمن يكلف حلف اليمين أن يؤديها وفقا للاوضاع المقررة في دينه اذا طلب ذلك .

الفصل الثاني

الاثبات بالشهادة

مادة ١٠١ - فيما لم ينص القانون على خلاف ذلك يجوز اثبات الوقائع المتعلقة بالدعوى بشهادة الشهود .

مادة ١٠٢ - يجوز للمحكمة من تلقاء نفسها ، متى رأت في ذلك فائدة للحقيقة أن تأمر بالاثبات بالشهادة .

مادة ١٠٣ - للخصم الذي يطلب الاثبات بشهادة الشهود ، في الاحوال التي يجوز فيها ذلك ، أن يبين للمحكمة كتابة الوقائع التي يريد اثباتها أو يبيدها شفويا في الجلسة . وللمحكمة أن تأمر بالتحقيق متى رأت في ذلك فائدة للحقيقة .

والامر الذي يصدر بالتحقيق يجب أن يبين الوقائع المأمور باثباتها واليوم الذي يبدأ فيه التحقيق والمكان والميعاد اللذين يجب أن يتم فيهما .

مادة ١٠٤ - تقدم جميع الاعتراضات على قبول الاثبات بالشهادة عند عرضها ، ويبت فيها عندئذ .

وعلى المحكمة أن تدون كل اعتراض والقرار الذي يتخذ بشأنه ، وذلك ما لم يكن الاعتراض واهياً .

مادة ١٠٥ - الاذن لاحد الخصوم باثبات واقعة بشهادة الشهود ، يقتضى دائماً أن يكون للخصم الآخر الحق في نفيها بهذه الطرق .

مادة ١٠٦ - يكون سماع الشهود والتحقيق امام المحكمة بحضور الخصوم ، ويجوز لها عند الاقتضاء انتداب أحد قضاتها لسماع أقوال الشاهد متى تبين أن هناك عذراً مقبولاً يمنع الشاهد من الحضور .

استدعاء الشهود

مادة ١٠٧ - اذا أمرت المحكمة بالاثبات بالشهادة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصم، أصدرت مذكرة حضور الى الاشخاص الذين يطلب سماع شهادتهم .

مادة ١٠٨ - تبلغ مذكرات حضور الشهود وفق الطرق المتبعة في تبليغ الاوراق القضائية . ويجب على كل من بلغ مذكرة حضور لاداء الشهادة أن يحضر الى المحكمة في المكان والزمان المعينين لذلك في المذكرة .

واذا تخلف عن الحضور وكان في اعتقاد المحكمة أن أداء الشهادة هو أمر جوهري للفصل في الدعوى ، جاز لها ان تصدر امراً بإحضاره الى المحكمة يتضمن تفويض الشرطة اخلاء سبيله بكفالة .

مادة ١٠٩ - اذا حضر الشاهد ولم تقتنع المحكمة بما بداه من اعدار تبرز تخلفه عن الحضور ، جاز لها ان تفرض عليه غرامة لا تزيد على سبعة دنائير .

واذا تخلف عن دفع الغرامة ، جاز للمحكمة أن تأمر بحبسه لمدة لا تزيد على سبعة أيام . ويكون قرارها في هذا الشأن غير جائز الاستئناف .

وللشاهد أن ينصرف من المحكمة بعد اداء شهادته الا اذا أمرته المحكمة بالبقاء ، واذا انصرف خلافا لامر المحكمة بدون عذر مشروع ، طبقت عليه المحكمة أحكام هذه المادة .

مادة ١١٠ - اذا طلب أحد الخصوم دعوة

شخص للشهادة وظهر أنه حاضر في المحكمة جاز لها أن تكلفه بإداء الشهادة .

الشهود

مادة ١١١ - لا يجوز رد الشاهد ولو كان قريباً أو صهرًا لاحد الخصوم ، الا أن يكون غير قادر على التمييز بسبب هرم أو حداثة سن أو مرض أو لاي سبب آخر . وتسمع شهادة من لم تبلغ سنه اربع عشرة سنة بغير يمين وعلى سبيل الاستثناس .

مادة ١١٢ - من لا قدرة له على الكلام يؤدي الشهادة . واذا أمكن أن يبين مراده بالتبانه أو بالإشارة .

مادة ١١٣ - الموظفون والمستخدمون والمكلفون بخدمة عامة لا يشهدون ولو بعد تركهم العمل ، عما يكون قد وصل الى علمهم اثناء قيامهم به من معلومات لم تنشر بالطريق القانوني ولم تأذن السلطة المختصة في اذاعتها .

ومع ذلك ، فلهذه السلطة أن تأذن لهم في الشهادة ، بناء على طلب المحكمة أو أحد الخصوم .

مادة ١١٤ - لا يجوز لمن علم من المحامين أو الوكلاء أو الاطباء أو غيرهم من طريق مهنته أو صنعته بواقعة أو معلومات ان يفشيها ، ولو بعد انتهاء خدمته أو زوال صفته ، ما لم يكن ذكرها له مقصوداً به فقط ارتكاب جناية .

ومع ذلك يجب على الاشخاص السالف ذكرهم أن يؤدوا الشهادة عن الواقعة أو المعلومات متى طلب منهم ممن اسرها لهم ، على ألا يخل ذلك بأحكام القوانين الخاصة بهم .

مادة ١١٥ - يؤدي كل شاهد شهادته على انفراد بغير حضور باقي الشهود الذين لم تسمع شهادتهم . وعلى الشاهد أن يبين للمحكمة اسمه ولقبه ومهنته وسنه ومحل أقامته وجهة اتصاله بالخصوم بالقراءة أو المصاهرة أو الاستخدام ، وأن يحلف يميناً بأن يقول الحق ويكون الحلف على حسب الاوضاع الخاصة بهديانته أن طلب ذلك أو يصرح بتصريحاً رسمياً بقول الحق .

مادة ١١٦ - تؤدي الشهادة شفوية في الجلسة . ولا يجوز الاستعانة في أداء الشهادة بمفكرات مكتوبة الا اذا اذنت المحكمة بذلك وحيث تسوغ طبيعة الدعوى ذلك .

وتثبت في محضر الجلسة أقوال الخصوم

وشهادة كل شاهد حسب روايته ويوقع على المحضر بعد أن تتلى عليه الشهادة .

تقدير الشهادة ومبلغ دلالتها

مادة ١١٧ - الشهادة تكون دائما محل تقدير المحكمة في صحتها وفي مبلغ دلالتها في الدعوى .

ولا يجوز للمحكمة أن تصدر حكما في أية قضية بالاستناد إلى شاهد واحد إلا إذا لم يعترض عليها الخصم أو تأيدت ببينة مؤيدة أخرى ترى المحكمة أنها كافية لإثبات صحتها .

مادة ١١٨ - يكفي في قبول الشهادة أن تطابق شهادة أحد الشاهدين شهادة الآخر في المعنى وإن اختلفت في الألفاظ ، وكذا في مطابقة الشهادة للدعوى .

مادة ١١٩ - يسأل الشاهد عن الأمانة والإمكانة وغيرها ، وعن طريق علمه بالمشهود به وكيفية وصوله إليه ، وعن مجلس الشهادة ، وغير ذلك مما يتبين به درجة شهادته بدون حاجة إلى التزكية .

مادة ١٢٠ - لا تقبل الشهادة بالسماع إلا في الأحوال الآتية : -

- ١ - الوفاة .
- ٢ - النسب .
- ٣ - الوقف الصحيح الموقوف لجهة خيرية منذ مدة طويلة .

٤ - إذا وافق الخصوم على قبولها كتابة كدليل للإثبات ، بشرط أن تقر المحكمة اتفاقهم ، ويرفق الاتفاق بمحضر الجلسة بعد إثبات فحواه فيه .

مادة ١٢١ - يجوز لمن يخشى فوات فرصة الاستشهاد بشاهد على موضوع لم يعرض بعد أمام القضاء ويحتفل عرضه عليه ، أن يطلب في مواجهة ذوي الشأن سماع هذا الشاهد .

وعند تحقق الضرورة يحكم القاضي بسماع الشاهد متى كانت الواقعة مما يجوز إثباته بشهادة الشهود .

وإذا لم تؤخذ شهادة الشاهد في الحال بحضور ذوي الشأن ، جاز للمحكمة أن تأمر بتبليغ هؤلاء واستدعاء الشاهد لسماع شهادته في الوقت الذي تحدده المحكمة لذلك على أن يراعى في ذلك صفة الاستعجال .

وتتبع في سماع شهادة الشاهد القواعد

والإجراءات السالف ذكرها في سماع شهادة الشهود . ولا يجوز في هذه الحالة تسليم صورة من محضر التحقيق ولا تقديمه إلى القضاء إلا إذا رأت محكمة الموضوع عند نظره جواز إثبات الواقعة بشهادة الشهود ويكون للخصم الآخر الاعتراض أمامها على قبول هذا الدليل ، كما يكون له طلب سماع شهود نفى لمصلحته .

الفصل الثالث

القرائن

مادة ١٢٢ - يجوز للقاضي ، فيما يجوز إثباته بالشهادة ، أن يأخذ بالقرائن المستخلصة من وقائع الدعوى وظروفها وملابساتها .

وهو الذي يقرر في كل قرينة يستخلصها مدى دلالتها في الدعوى .

مادة ١٢٣ - إذا تقررت القرينة في القانون ، فإن هذه القرينة القانونية تغني من تقررت لمصلحته عن أية طريقة أخرى من طرق الإثبات على أنه يجوز نقض هذه القرينة بالدليل العكسي ، ما لم يوجد نص يقضي بغير ذلك .

مادة ١٢٤ - الأحكام التي حازت الدرجة القطعية تكون حجة بما فصلت فيه من الحقوق ، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه القرينة . ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم ، دون أن تتغير صفاتهم ، وتعلق بذات الحق محلا وسببا .

وتأخذ المحكمة بهذه القرينة بطلب من أحد الخصوم ، ويجوز لها أن تأخذ بها من تلقاء نفسها .

مادة ١٢٥ - يقبل في معرض البينة في المحاكمات المدنية قرار الادانة بالحكم الجزئي وما تعلق به من الوقائع التي فصل فيها هذا القرار ، وكان فصله فيها ضروريا .

الفصل الرابع

الإثبات بالكتابة

مادة ١٢٦ - في غير المواد التجارية ، إذا زادت قيمة التصرف على مائتي دينار ، فلا يجوز إثباته إلا بالكتابة ، ما لم يوجد اتفاق أو نص يقضي بغير ذلك .

مادة ١٢٧ - استثناء من أحكام المادة السابقة ، يجوز الإثبات بالشهادة فيما زاد على مائتي دينار في الأحوال الآتية : -

١ - اذا وجد مبدأ ثبوت بالكتابة .

وكل كتابة تصدر من الخصم تكون من شأنها أن تجعل وجود العقد المدعى به قريب الاحتمال تعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة .

٢ - اذا وجد مانع مادي أو أدبي دون الحصول على دليل كتابي ، أو اذا كان العرف والعادة لا يقضيان باثبات التصرف في سند مكتوب .

٣- اذا فقد الدائن سنده الكتابي لسبب أجنبي لا بد له فيه .

مادة ١٢٨ - لا تقبل الشهادة لاثبات ما يخالف مضمون السند المكتوب ، ولكن يجوز دحض السند بسند آخر أو باقرار أو بدفاتر من يدعى بالسند .

الا انه يجوز قبول البينة الشفوية في الحالات الآتية : -

١ - اثبات الظروف التي أحاطت بتنظيم السند أو لاثبات العلاقة ما بين السند موضوع الدعوى وسند آخر .

٢ - اذا أخذ السند المقدم في الدعوى عن طريق الغش والاحتيال أو الاكراه .

مادة ١٢٩ - الكتابة التي يكون بها الاثبات اما أن تدون في ورقة رسمية أو في ورقة عادية .

مادة ١٣٠ - السندات الرسمية هي : -

(أ) السندات التي ينظمها الموظفون العموميون الذين من اختصاصهم تنظيمها وفقا لاحكام القانون دون أن يكلف مبرزها اثبات ما نص عليه فيها .

(ب) المستندات التي ينظمها أصحابها ويصدقها الموظفون العموميون الذين من اختصاصهم تصديقها قانونا ، وينحصر العمل بها في اثبات التاريخ وصحة التوقيع فقط أو أحدهما .

واذا لم تستوف المستندات الشروط الواردة في الفقرتين السابقتين فلا يكون لها في الاثبات الا قيمة السندات العادية . بشرط أن يكون ذوو العلاقة قد وقعوا عليها بتوقيعاتهم أو بأختامهم أو ببصمات أصابعهم .

مادة ١٣١ - انكار الخط أو الامضاء أو الختم أو بصمة الاصابع انما يرد على الوثائق والمستندات غير الرسمية .

أما الادعاء بالتزوير يرد على جميع الوثائق والمستندات الرسمية وغير الرسمية .

مادة ١٣٢ - اذا أنكر أحد الطرفين ما ينسب اليه من خط أو امضاء أو ختم أو بصمة اصبح في سند عادي ، وكان السند ذا أثر في حسم النزاع؛ وجب على المحكمة بناء على طلب مبرز السند ان تقرر اجراء التحقيق بالمضاهاة والاستكتاب وسماع الشهود حسبما يقتضيه الامر .

مادة ١٣٣ - اذا ادعى الخصم أن السند المبرز مزور وطلب الى المحكمة التدقيق في ذلك ، ومتى كانت هناك دلائل وامارات تؤيد وجود التزوير، أمرت المحكمة مدعى التزوير بإيداع كفالة تضمن لحضه تعويضه عما قد يلحقه من عطل وضرر اذا لم يثبت ادعاءه بالتزوير ، ثم تحيل المحكمة امر التحقيق في دعوى التزوير الى المدعى العام وتوقف النظر في الدعوى الاصلية الى أن يفصل في دعوى التزوير .

مادة ١٣٤ - يجوز لمن بيده ورقة غير رسمية، أن يختصم من تشهد عليه تلك الورقة ليقر بأنها بخطه أو بأمضائه أو ببصمة أصابعه ولو كان الالتزام الوارد بها غير مستحق الاداء ، ويكون ذلك بدعوى أصلية ترفع بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى والتبليغ .

واذا حضر المدعى عليه وأقر ، تثبت المحكمة اقراره وتكون جميع المصاريف على المدعى ، ويعتبر المحرر معترفا به اذا سكنت المدعى عليه أو لم ينكره أو لم ينسبه الى سواه .

واذا لم يحضر المدعى عليه ، تحكم المحكمة في غيبته بصحة الخط أو الامضاء أو الختم أو بصمة الاصبع ويجوز الاعتراض على هذا الحكم في جميع الاحوال .

أما اذا أنكر المدعى عليه الخط أو الامضاء أو الختم أو بصمة الاصبع ، فيجرى التحقيق وفقا لاحكام المادة ١٣٢ .

في حجية صور الاوراق

مادة ١٣٥ - اذا كان أصل السند الرسمي موجودا ، فان الصورة الخطية أو الفوتوغرافية التي نقلت عنه وصدرت من موظف عام في حدود اختصاصه تكون لها حجية السند الأصلي بالقدر الذي يعترف فيه بمطابقة الصورة للاصل .

مادة ١٣٦ - تعتبر الصورة المأخوذة عن قيود دفاتر البنوك بيئة أولية على صحة تلك القيود وعلى المسائل والمعاملات والحسابات الواردة فيها .

ولا تقبل الصورة المأخوذة من قيود دفاتر البنوك كبينة الا اذا اقتنعت المحكمة أولا أن تلك

الدفاتر كانت عند القيد من «فاتر البنك المعتادة وان القيد جرى فيها في اوقات العمل العادي وانها من الدفاتر الموجودة في حيازة البنك أو تحت تصرفه ، ويجوز اثبات ذلك من موظف في البنك . ويشترط لذلك أيضا أن الصورة تكون قد دقت حسب الاصول وانها صحيحة ويثبت ذلك من موظف في البنك أو شخص آخر يكون قد دققها عند الاصل .

مادة ١٣٧ - لا يعتد بأي عقد أو وكالة أو تفويض أو صك كتابي منظم أو موقع في أي مكان خارج البحرين ، كدليل في الاثبات ما لم يكن بإقرار الفريقين المتعاقدين أمام المحكمة أو يكون مصدقا عليه من جهات التوثيق والمراجع السياسية المختصة في البلد الذي نظمت أو وقعت فيه الاوراق المشار اليها . ومصدقة ممن مثل البحرين في ذلك البلد ومن السلطات المختصة بالبحرين .

مادة ١٣٨ - تكون للرسائل الموقع عليها قيمة الورقة العادية من حيث الاثبات ، وتكون للبرقيات هذه القيمة أيضا اذا كان أصلها المودع في مكتب التصديق موقعا عليه من مرسلها ، وتعتبر البرقية مطابقة لأصلها حتى يقوم الدليل على عكس ذلك . واذا اعدم اصل البرقية أو كان غير موجود ، لا يعتد بالبرقية الا لمجرد الاستثناس .

مادة ١٣٩ - دفاتر التجار لا تكون حجة على غير التجار ، على أن البيانات المثبتة فيما يورده التاجر أو يبيعه لعملائه تصلح أساسا يجيز للقاضي أن يوجه اليمين المتممة الى أي من الطرفين، وذلك حتى فيما لا يجوز اثباته بالشهادة .

وتكون دفاتر التجار حجة على هؤلاء التجار ، ولكن اذا كانت هذه الدفاتر منتظمة فلا يجوز لمن يريد أن يستخلص منها دليلا لنفسه أن يجزئ ما ورد فيها ويستبعد منه ما كان مناقضا لدعواه .

الفصل الخامس

طلب الزام الخصم بأبراز المستندات الموجودة تحت يده والاطلاع عليها

مادة ١٤٠ - يجوز للخصم في أية حالة من الحالات الآتية أن يطلب الزام خصمه بتقديم أي مستند منتج في الدعوى يكون تحت يده : -
١ - اذا كان القانون يجيز مطالبته بتقديمه أو تسليمه .

٢ - اذا كان مشتركاً بينه وبين خصمه ،

ويعتبر المستند مشتركاً اذا كان المستند لمصلحة الخصمين أو كان مثبتاً لالتزاماتهما وحقوقهما المتبادلة .

٣ - اذا استند خصمه اليه في أية مرحلة من مراحل الدعوى .

مادة ١٤١ - يجب أن يبين في هذا الطلب : -

١ - أوصاف المستند الذي يعينه الخصم ويطلب إبرازه .

٢ - فحوى المحرر بقدر ما يمكن من التفصيل .

٣ - الواقعة التي يستشهد به عليها .

٤ - الدلائل والظروف التي تؤيد انه تحت يد الخصم .

٥ - وجه الزام الخصم بتقديمه .

مادة ١٤٢ - لا يقبل الطلب اذا لم تراعى فيه أحكام المادتين السابقتين .

مادة ١٤٣ - اذا أثبت الطالب طلبه أو أقر الخصم بأن المستند في حوزته أو سكت ، أمرت المحكمة بتقديم المستند في الحال أو في أقرب موعد تحدده .

واذا أنكر الخصم ولم يقدم الطالب اثباتاً كافياً لصحة الطلب ، وجب أن يحلف المنكر يمينا بأن المستند لا وجود له وأنه لا يعلم وجوده ولا مكانه وأنه لم يخفه أو لم يهمل البحث عنه ليحرم خصمه من الاستشهاد به .

مادة ١٤٤ - اذا لم يقدّم الخصم بتقديم المستند في الموعد الذي حددته المحكمة ، أو امتنع عن حلف اليمين المذكورة ، اعتبرت صورة المستند التي قدمها خصمه صحيحة مطابقة لأصلها ، فان لم يكن خصمه قد قدم صورة من المحرر جاز الأخذ بقوله فيما يتعلق بشكله وموضوعه .

مادة ١٤٥ - للمحكمة اثناء سير الدعوى ، ولو امام محكمة الاستئناف ، أن تأذن في ادخال الغير لالزامه بتقديم مستند تحت يده وذلك في الاحوال ومع مراعاة الاحكام والاضاع المنصوص عليها في المادة السابقة .

ولها ايضا ان تطلب من الجهات الادارية ان تقدم كتابة ما لديها من المعلومات والوثائق اللازمة للسير في القضية ، بشرط الا يخل تقديم ذلك بالمصلحة العامة .

مادة ١٤٦ - اذا قدم الخصم مستندا للاستدلال

به في الدعوى ، فلا يجوز له سحبه بغير رضا خصمه الا باذن كتابي من قاضى المحكمة .

الفصل السادس

انتقال المحكمة لحل النزاع

مادة ١٤٧ - للمحكمة ، من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم فى أى دور من أدوار المحاكمة ، أن تقرر الانتقال لمعانية المتنازع فيه أو الكشف عليه بنفسها متى رأت ان المعايينة مجدية ومنتجة فى الفصل فى الدعوى ، وذلك بحضور الخصوم مع الشهود أو بدون شهود .

مادة ١٤٨ - للمحكمة حال الانتقال أن تعين خبيراً أو أكثر للاستعانة به فى المعايينة .

الفصل السابع

فى الخبرة

مادة ١٤٩ - للمحكمة عند الاقتضاء أن تأمر بنذب خبير واحد أو ثلاثة ، وتبين فى أمرها مهمة الخبير والأمانة التى يجب ايداعها لحساب مصروفاته وأتعابه والخصم الذى يكلف ايداع هذه الأمانة والاجل الذى يجب فيه الايداع ، والاجل المضروب لايداع تقرير الخبير وتاريخ الجلسة التى تؤجل لها القضية فى حال ايداع الأمانة وجلسة أخرى اقرب منها لنظر القضية فى حالة عدم ايداعها .

مادة ١٥٠ - اذا اتفق الخصوم على خبير معين ، أقرت المحكمة اتفاقهم ، والا اختارت المحكمة الخبير .

مادة ١٥١ - اذا لم تودع الأمانة من الخصم المكلف ايداعها ولا من غيره من الخصوم ، كان الخبير غير ملزم بأداء مهمته ، وتقرر المحكمة سقوط حق الخصم الذى لم يقيم بدفع الأمانة فى التمسك بالأمر الصادر بتعيين الخبير اذا وجدت أن الاعذار التى أبدتها لذلك غير مقبولة .

مادة ١٥٢ - فى اليوم التالى لايداع الأمانة ، يدعو قسم كتاب المحكمة الخبير ليطلع على الأوراق المودعة ملف الدعوى . وتسلم اليه صورة من الأمر الصادر بتعيينه .

وعليه أن يحدد لبدء عمله تاريخاً لا يجاوز الاسبوع التالى لتسلمه صورة الامر بتعيينه . وان يخطر الخصوم فى ميعاد مناسب بهذا التاريخ ومكان الاجتماع للحضور .

ويجب على الخبير أن يباشر اعماله ولو فى غيبة الخصوم ، متى كانوا قد دعوا على الوجه الصحيح .

مادة ١٥٣ - يسمع الخبير أقوال الخصوم وملاحظاتهم ، ويسمع بغير يمين أقوال من يحضرونهم أو من يرى هو سماع أقواله اذا كان الامر قد اذن له فى ذلك .

مادة ١٥٤ - يجب ان يشتمل محضر أعمال الخبير بيان حضور الخصوم وأقوالهم وملاحظاتهم ، كما يجب ان يشتمل على بيان أعمال الخبير بالتفصيل ، وأقوال الاشخاص الذين سمعهم .

مادة ١٥٥ - على الخبير أن يقدم تقريراً موقعاً عليه منه بنتيجة اعماله ورأيه والاوجه التى استند اليها . فان كان الخبراء ثلاثة ، كان لكل منهم أن يقدم تقريراً مستقلاً برأيه ، ما لم يتفقوا على أن يقدموا تقريراً واحداً يذكر فيه رأى كل منهم وأسبابه .

مادة ١٥٦ - يودع الخبير تقريره ومحاضر أعماله قسم كتاب المحكمة ، ويودع كذلك جميع الأوراق التى سلمت اليه . وعليه أو يخبر الخصوم بهذا الايداع فى الرابع والعشرين ساعة التالية لحصوله وذلك بكتاب مسجل .

مادة ١٥٧ - للمحكمة أن تأمر باستدعاء الخبير فى جلسة تحددها لمناقشته فى تقريره ان رأت حاجة لذلك ، ولها أن تعيد اليه التقرير ليتدارك ما تبنيه له من وجود الخطأ أو النقص فى عمله أو بحثه . ولها ان تعهد بذلك الى خبير آخر ، ولهذا أن يستعين بمعلومات الخبير السابق .

مادة ١٥٨ - للمحكمة أن تعين خبيراً لايداء رأيه شفويًا بالجلسة ، بدون تقديم تقرير ، ويثبت رأيه فى محضر الجلسة .

مادة ١٥٩ - رأى الخبير لا يقيد المحكمة ولكنها تستأنس به .

مادة ١٦٠ - تقدر اتعاب الخبير ومصروفاته بأمر من المحكمة التى عينته بمجرد صدور الحكم فى الدعوى ، أو بعد انقضاء ثلاثة أشهر لايداع التقرير اذا لم يصدر الحكم فى هذه المدة لأسباب لا دخل للخبير فيها .

مادة ١٦١ - تحكم المحكمة على من يتخلف من الخصوم أو ممن تعينهم من أهل الخبرة عن ايداع المستندات أو التقارير أو عن القيام بأى اجراء فى الميعاد الذى حددته له المحكمة بغرامة لا تتجاوز عشرة دنانير ، ويكون ذلك بقرار يثبت فى محضر الجلسة ، ولا يقبل الطعن فيه بأى طريق ، ولكن للمحكمة أن تعفى المحكوم عليه من الغرامة كلياً أو بعضها اذا أبدى عذراً مقبولا .

ويجوز للمحكمة بدلا من الحكم على المدعى

بالغرامة أن تحكم بوقف الدعوى لمدة لا تتجاوز ستة أشهر .

وإذا مضت مدة الوقف ولم ينفذ المدعى ما أمرت به المحكمة ، جاز الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن ، وذلك بعد سماع أقوال المدعى عليه .

مادة ١٦٢ - تنفيذ أحكام الغرامات المنصوص عليها في المادة السابقة يكون بعد اخبار المحكوم عليه بكتاب مسجل من قسم كتاب المحكمة .

الباب الثالث

ما يعرض للدعوى بعد سماعها والسير فيها ووقف الدعوى وانقطاع الخصومة وسقوطها وانقضاؤها بمرور الزمن وتركها

١ - وقف الدعوى

مادة ١٦٣ - يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف الدعوى إذا رأت تعليق الحكم في موضوعها على الفصل في مسألة أخرى يتوقف عليها الحكم . وبمجرد زوال سبب الوقف تستأنف الدعوى بقوة القانون سيرها من النقطة التي وقفت عندها .

مادة ١٦٤ - يجوز وقف الدعوى بناء على اتفاق الخصوم على عدم السير فيها مدة لا تزيد على ستة شهور من تاريخ اقرار المحكمة لاتفاقهم ، وإذا لم تعجل الدعوى في ثمانية الايام التالية لنهاية الاجل ، اعتبر المدعى تاركا دعواه والمستأنف تاركا استئنافه .

٢ - انقطاع الخصومة

مادة ١٦٥ - ينقطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاة أحد الخصوم أو بفقده اهليته أو بزوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه من النائبين ، الا اذا بلغت الدعوى درجة النهاية وتمت افادات الخصوم بحيث تصبح الدعوى مهياة للحكم في موضوعها .

مادة ١٦٦ - اذا حدث سبب من اسباب الانقطاع المتقدمة وكانت الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها ، جاز للمحكمة أن تقضي فيها على موجب الاقوال والطلبات الختامية ، أو أن تؤجلها بناء على طلب من قام مقام الذي توفي أو من فقد اهلية الخصومة أو من زالت صفته أو بناء على طلب الطرف الآخر .

وتعتبر الدعوى مهياة للحكم في موضوعها متى الخصوم قد ابرأوا أقوالهم وطلباتهم الختامية

في جلسة المرافعة قبل الوفاة أو فقد اهلية الخصومة أو زوال الصفة .

مادة ١٦٧ - لا تنقطع الخصومة بموت الوكيل في الدعوى ولا بانقضاء وكالته بالعزل أو التنحي .

وللمحكمة أن تمنح اجلا مناسباً للخصم الذي مات وكيله أو انقضت وكالته اذا كان قد بادر فعين له وكيلاً جديداً خلال الخمسة عشر يوما التالية لانقضاء الوكالة الاولى .

مادة ١٦٨ - يترتب على انقطاع الخصومة وقف جميع مواعيد المرافعات التي كانت جارية في حق الخصوم وبطلان جميع الاجراءات التي تحصل اثناء الانقطاع .

٣ - سقوط الخصومة وانقضاؤها

مادة ١٦٩ - لكل ذي مصلحة من الخصوم ، في حالة عدم السير في الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه ، ان يطلب الحكم بسقوط الخصومة متى انقضت سنة من آخر اجراء صحيح من اجراءات التقاضي . ولا تبتدىء مدة سقوط الخصومة في حالات الانقطاع الا من اليوم الذي قام فيه من يطلب الحكم بسقوط الخصومة أو مقام من زالت صفته بوجود الدعوى بينه وبين خصمه الاصلى . وتسرى مدة سقوط الخصومة في حق جميع الاشخاص ، واو كانوا عديمي الاهلية أو ناقصيها .

مادة ١٧٠ - يقدم طلب الحكم بسقوط الخصومة بالاوزاع المعتادة الى المحكمة المقامة امامها الدعوى . ويجوز تقديم هذا الطلب في صورة دفع اذا عجل المدعى دعواه بعد انقضاء السنة . ويكون تقديمه ضد جميع المدعين أو المستأنفين والا كان غير مقبول ، واذا قدمه أحد الخصوم استفاد منه الباقيون .

مادة ١٧١ - الحكم بسقوط الخصومة يترتب عليه سقوط الاحكام الصادرة فيها باجراء الاثبات . والغاء جميع اجراءات الخصومة بما في ذلك صحيفة الدعوى . ولكنه لا يسقط الحق في اصل الدعوى ، ولا في الاحكام القطعية الصادرة فيها ولو كانت غيابية ، ولا في الاجراءات الصادرة من الخصوم أو الايمان التي حلفوها .

على ان هذا السقوط لا يمنع الخصوم من أن يتمسكوا باجراءات التحقيق واعمال الخبراء التي تمت ، ما لم تكن باطلة في ذاتها .

مادة ١٧٢ - متى حكم بسقوط الخصومة في الاستئناف ، اعتبر الحكم المستأنف نهائياً

في جميع الاحوال . ومتى حكم بسقوط الخصومة في طلب اعادة النظر في المحاكمة قبل الحكم بقبول الطلب ، سقط الطلب نفسه . اما بعد الحكم بقبول الطلب ، فتسرى القواعد السالفة في الاستئناف وفي اول درجة حسب الاحوال .

مادة ١٧٣ - في جميع الاحوال تنقضي الخصومة بحكم القانون اذا انقضت خمس سنوات على آخر اجراء صحيح فيها .

٤ - ترك الخصومة

مادة ١٧٤ - يجوز للمدعي أن يترك الخصومة بتقرير يقدم للمحكمة كتابة ويبلغ للخصم أو بإبدائه شفويا بالجلسة واثباته في محضرها .

ولا يتم الترك بعد ابداء المدعي عليه طلباته ، الا بقبوله ، ويترتب على الترك الفناء لجميع اجراءات الدعوى بما في ذلك لاثنتها . والحكم على التارك بالمصاريف . ولكن لا يمس ذلك الحق المرفوعة به الدعوى .

مادة ١٧٥ - النزول عن الحكم يستتبع النزول عن الحق الثابت به .

الباب الرابع

الاجراءات التحفظية والوقائية والمنع من السفر والحراسة القضائية

١ - الاجراءات التحفظية والوقائية والمنع من السفر

مادة ١٧٦ - يجوز للمحكمة ، بناء على طلب المدعي ، أن تأمر بتوقيع الحجز الاحتياطي على أموال المدعي عليه كلها أو بعضها اذا خشي المدعي لاسباب جدية من فرار المدعي عليه أو من تهريب أمواله الى الخارج أو التصرف فيها بقصد عرقلة أو تأخير تنفيذ أي حكم أو قرار يصدر في حقه .

مادة ١٧٧ - يجوز لكل شخص له حق مهدد بضرر يتحتم الاسراع الى دفعه أن يستصدر أمرا من المحكمة باتخاذ اجراء مؤقت وعاجل يحمي به حقه أو أن يدفع الضرر عنه ، ويجوز للمحكمة أن تشترط ايداع كفالة من الطالب لتعويض الطرف الآخر اذا أصابه عطل أو ضرر وظهر أن طالب الاجراء كان غير محق في ادعائه .

مادة ١٧٨ - يجوز للمدعي أن يستصدر أمرا من المحكمة بمنع المدعي عليه من السفر ، اذا قامت اسباب جدية تدعو الى الظن بأن فرار المدعي عليه من الخصومة أمر قريب الوقوع

وذلك ما لم يقدم المدعي عليه كفيلا مقبولا لدى المحكمة أو تأمينا نقديا تقدره المحكمة لضمان تنفيذ ما عسى أن يحكم به عليه في الدعوى .

مادة ١٧٩ - يجوز للمحكمة أن تصدر أمرا المشار اليه في المواد الثلاث السابقة على وجه الاستعجال ، دون استدعاء الطرف الآخر ، ولهذا الطرف أن يعترض على اصدار الامر الى المحكمة التي اصدرته خلال ثمانية أيام من صدوره ، وللمحكمة أن تؤيد الامر أو تعدله أو تلغيه . وذلك مع عدم الاخلال بأحكام المادة ١٩٨ من هذا القانون .

٢ - الحراسة القضائية

مادة ١٨٠ - يجوز للمحكمة أن تأمر بتعيين حارس قضائي على الاموال المحجوزة أو التي يقوم في شأنها نزاع أو يكون الحق فيها غير ثابت ويتهدها خطر عاجل ، ويتكفل الحارس بحفظها وادارتها وردها مع تقديم حساب عنها الى من يثبت الحق فيها تحت اشراف المحكمة وذلك ما لم يتفق ذوو الشأن جميعا على تعيين حارس معين عليها .

مادة ١٨١ - يحدد الحكم القاضي بالحراسة ما على الحارس من التزامات وما له من حقوق وسلطة ، ويجوز للحارس أن يتقاضى اجرا تقررره المحكمة ، ما لم يكن قد نزل عن ذلك .

مادة ١٨٢ - تنتهي الحراسة باتفاق ذوي الشأن جميعا أو بحكم القضاء ، وعلى الحارس حينئذ أن يبادر الى رد الشيء المعهود اليه حراسته الى من يختاره ذوو الشأن أو يعينه القاضي مع تقديم الحساب عن ادارته مؤيدا بالمستندات .

الباب الخامس

صلاحية القاضي لنظر الدعوى

مادة ١٨٣ - يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى ، ممنوعا من سماعها ، ولو لم يرده احد الخصوم في الحالات الآتية :

١ - اذا كان طرفا في الدعوى المنظورة امام المحكمة .

٢ - اذا كان له في الدعوى مصلحة شخصية

٣ - اذا كان قد افتى أو ترافع عن احد الخصوم في الدعوى أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء .

مادة ١٨٤ - عمل القاضي أو قضاؤه في الاحوال المتقدمة الذكر ، ولو باتفاق الخصوم، يقع باطلا . وعلى القاضي أن يتنحى عن نظر الدعوى بعد استئذان رئيس دائرة العدل .

مادة ١٨٥ - اذا حصل اثناء السير في اية محاكمة ان القاضي أو احد اعضاء المحكمة أصبح غير صالح أو غير قادر على مواصلة السير في الدعوى ، تقف الدعوى الى أن يندب قاض آخر يحل محله . وتستأنف الدعوى سيرها بقوة القانون من النقطة التي وقفت عندها .

ومع ذلك يجوز للمحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب معقول من أحد الفرقاء أن تعيد التحقيق في الدعوى وأن تستدعي ثانية جميع الشهود أو أيا منهم .

الباب السادس

الاحكام بوطرق الطعن فيها والتحكيم

اولا : الاحكام

(أ) اصدار الاحكام

مادة ١٨٦ - تنطق المحكمة بالحكم فور ختام المحاكمة ، اذا أمكن ذلك ؛ والا ففي جلسة أخرى تعين لهذا الغرض .

ويكون النطق بالحكم بتلاوة منطوقة في جلسة علنية .

مادة ١٨٧ - المداولة في الاحكام ، اذا تعدد القضاة ، تكون سرية .

وتصدر الاحكام بأغلبية الآراء . فاذا لم تتوافر الاغلبية وتشعبت الآراء لاكثر من رأى ، وجب ندب قاض لترجيح أحد الرايين .

مادة ١٨٨ - لا يجوز للمحكمة أثناء المداولة ان تسمع توضيحات من احد الخصوم الا بحضور الخصم الآخر ، وكذلك لا يجوز قبول اوراق أو مذكرات من احد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها .

مادة ١٨٩ - يجب أن يكون الحكم مكتوبا ومؤرخا وموقعا من المحكمة ، وأن يتضمن ما يأتي :

١ - أسماء وتوقيعات القضاة الذين نظروا الدعوى واشتركوا في الحكم .

٢ - أسماء الخصوم والقباهم وصفاتهم وموطن كل منهم وحضورهم وغياهم وأسماء وكلائهم ان وجدوا .

٣ - ذكر حدود ووصف المال وصفا نافيا للجهالة ، اذا كان موضوع الدعوى مالا غير منقول ، أو بذكر حدوده وارقامه الثابتة في سجلات ادارة التسجيل العقاري ان وجدت .

٤ - نص ما قدمه الخصوم من طلبات أو دفاع أو دفع وخلاصة ما استند اليه من الادلة الواقعية والحجج القانونية ومراحل الدعوى .

ثم تذكر بعد ذلك اسباب الحكم ومنطوقه . والقصور في اسباب الحكم الواقعية أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم وكذلك عدم بيان أسماء وتوقيعات القضاة الذين اصدروا الحكم يترتب عليه بطلان الحكم .

مادة ١٩٠ - يجوز للمحكمة في أي وقت أن تصحيح من تلقاء نفسها ، أو بناء على طلب احد الفرقاء ، الاغلاط الكتابية أو الحسابية التي تقع في الاحكام والقرارات عن طريق السهو العرضي .

مادة ١٩١ - لكل ذي شأن يمسه حكم أو امر صادر من محكمة مدنية الحصول على نسخته من ذلك الحكم أو الامر أو جزء آخر من المحضر ، وتعطى له تلك النسخة اذا طلبها ووافقت المحكمة على طلبه بعد دفع الرسم المقرر لذلك .

(ب) مصروفات الدعوى

مادة ١٩٢ - على المحكمة عند اصدار الحكم الذي تنتهى به الخصومة أمامها ان تحكم من تلقاء نفسها في مصاريف الدعوى .

وتقضى المحكمة بمصروفات الدعوى ، بما في ذلك مقابل اتعاب المحاماة ، على الخصم المحكوم عليه .

واذا تعدد المحكوم عليهم ، تقضى بقسمة المصروفات بينهم بنسبة مصلحة كل منهم في الدعوى على حسب ما تقدره المحكمة ، ولا يلزمون بالتضامن الا اذا كانوا متضامنين في أصل التزامهم المقضى فيه .

مادة ١٩٣ - يحكم بمصاريف تدقيق الخط والختم والامضاء وبصمة الاصبع على منكره أو مدعى تزويره ، اذا ثبت من نتيجة التحقيق والمضاهاة عدم صحة ادعائه أو انكاره .

مادة ١٩٤ - مصاريف المحاكمة الغيابية تقع على المحكوم عليه غيابيا. أما مصاريف الاعتراض على الحكم الغيابي فتثبت على من خسر الدعوى مطلقا .

مادة ١٩٥ - مصاريف التدخل يحكم بها على المتدخل اذا كانت له طلبات مستقلة وحكم بعدم قبول تدخله او برفض طلباته .

مادة ١٩٦ - يجوز للمحكمة ان تحكم بالزام الخصم الذي كسب الدعوى بالمصاريف كلها او بعضها اذا كان الحق مسلما به من المحكوم عليه ، او اذا كان المحكوم له قد تسبب في انفاق مصاريف لا فائدة فيها ، او كان قد ترك خصمه على جهل بما كان في يده من المستندات القاطعة في الدعوى او بمضمون تلك المستندات .

مادة ١٩٧ - اذا اخفق كل من الخصمين في بعض الطلبات ، جاز الحكم بأن يتحمل كل خصم ما دفعه من المصاريف ، او بتقسيم المصاريف بين الخصمين على حسب ما تقدره المحكمة في حكمها ، كما يجوز ان تحكم بها جميعا على أحدهما .

مادة ١٩٨ - اذا قصد من الدعوى او الدفاع فيها مجرد الكيد ، جاز الحكم بالتعويض على من قصد ذلك .

مادة ١٩٩ - تقدر مصروفات الدعوى وانعاب المحاماة في الحكم ، ويجب على الخصوم ان يرفقوا كشفا بها مع ملف الدعوى .

وفي حالة اغفال التقدير في الحكم ، تأمر المحكمة التي اصدرت الحكم بالزام الخصم بالمصاريف بعد سماع اقواله وذلك بناء على طلب مؤيد بالمستندات يقدمه ذوو الشأن ، وتعين المحكمة المصاريف والانعاب المستحقة للمحامين وتأمر بالدفع .

ثانيا - طرق الطعن في الاحكام

مادة ٢٠٠ - طرق الطعن في الاحكام هي :

- ١ - الاعتراض على الحكم الغيابي .
- ٢ - اعتراض الخارج عن الخصومة .
- ٣ - الاستئناف .
- ٤ - طلب اعادة النظر في المحاكمة .

١ - الاعتراض على الحكم الغيابي

مادة ٢٠١ - كل حكم يصدر غيابيا وفق احكام القانون ، يجوز الاعتراض عليه امام المحكمة التي اصدرت الحكم .

مادة ٢٠٢ - ميعاد الاعتراض خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغ المحكوم عليه بالحكم

الغيابي . ويعتبر الحكم الغيابي كأن لم يكن اذا لم يقدم للتنفيذ خلال ستة شهور من تاريخ تبليغه للمحكوم عليه غيابيا .

مادة ٢٠٣ - يرفع الاعتراض الى المحكمة التي اصدرت الحكم الغيابي بلائحة تبلغ للمعارض ضده وفقا للاوضاع العادية المقررة لطرق رفع الدعوى وتبليغها .

ويجب ان تتضمن لائحة الاعتراض على بيان الحكم المعارض فيه واسباب المعارضة .

وعلى المعارض أداء الرسم بأكمله عند تقديم لائحة المعارضة .

مادة ٢٠٤ - يوقف الاعتراض المرفوع صحيحا في ميعاده تنفيذ الحكم الغيابي أو الشروع في تنفيذه ان كان لم يبدأ فيه .

على أن الاعتراض على الحكم الغيابي لا يمنع المحكوم له من ان يتخذ بموجبه ما تقتضي به مصلحته من الاجراءات التحفظية كالحجز الاحتياطي على اموال المحكوم ضده التي لديه او لدى الغير ومنعه من السفر .

مادة ٢٠٥ - اذا حضر المعارض والمعارض ضده في الوقت المعين للمحاكمة ، وظهر للمحكمة ان الاعتراض قدم في ميعاده القانوني ، حكمت بقبول الاعتراض شكلا . ثم تنظر في اسباب الاعتراض وبينات المعارض عليه الاضافية ، ثم تقرر تأييد الحكم المعارض فيه أو تعديله أو الغائه .

مادة ٢٠٦ - اذا لم يحضر المعارض والمعارض ضده في الجلسة المحددة لنظر الاعتراض رغم تبليغهما حسب الاصول ، تقرر المحكمة رد الاعتراض ، ولا يحق للمعارض أن يعترض عليه ثانية .

مادة ٢٠٧ - اذا لم يحضر المعارض ضده في الجلسة المحددة لنظر الاعتراض رغم تبليغه حسب الاصول ، تقرر المحكمة بناء على طلب المعارض السير في دعوى الاعتراض بحق المعارض ضده غيابيا وقبول الاعتراض متى تبين انه قدم في الميعاد القانوني ، ثم تنظر في اسباب الاعتراض وتصدر قرارها برد الاعتراض أو بتعديل الحكم الغيابي أو تأييده على أن يكون للمعارض ضده الحق في استئناف الحكم الصادر في الاعتراض ، ويسرى ميعاد الاستئناف من تاريخ تبليغه بهذا الحكم من قبل المحكمة .

٢ - اعتراض الخارج عن الخصومة على الحكم الصادر فيها

مادة ٢٠٨ - في الحالات التي يكون فيها الحكم الصادر في الدعوى حجة على شخص أو يلحق به ضرراً ولم يسبق ادخاله أو تدخله في الدعوى، يكون لهذا الشخص الحق في الاعتراض على هذا الحكم ما لم يسقط حقه بمرور الزمن .

مادة ٢٠٩ - يرفع الاعتراض الى المحكمة التي أصدرت الحكم بالطرق المعتادة لرفع الدعوى ، مع مراعاة الاحكام الخاصة بالتبليغ والاحضار ، ودفع الرسم المقرر .

مادة ٢١٠ - يجوز رفع الاعتراض على صورة طلب عارض بطريق التبع لدعوى أخرى قائمة ما لم تكن المحكمة غير مختصة نوعياً بذلك أو كانت أدنى من المحكمة التي أصدرت الحكم ، وفي هذه الحالة لا يجوز الاعتراض الا بدعوى أصلية ترفع الى المحكمة التي أصدرت الحكم .

مادة ٢١١ - يترتب على الاعتراض على الحكم إعادة طرح الخصومة على المحكمة من جديد ، ولا يستفيد من الحكم الصادر فيه غير من رفعه .

مادة ٢١٢ - الاعتراض على الحكم لا يوقف تنفيذه مالم تأمر المحكمة المرفوع اليها الاعتراض بوقفه لاسباب جدية .

٣ - الاستئناف

مادة ٢١٣ - يجوز استئناف الاحكام الصادرة في موضوع الدعوى بصفة ابتدائية ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

مادة ٢١٤ - لا يجوز الطعن بالاستئناف في الاحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ، ولا تنتهي بها الخصومة الا بعد صدور الحكم المنهي للخصومة كلها امام محكمة الدرجة الاولى فيما عدا الاحكام الصادرة في المواد المستعجلة .

واستئناف الحكم في موضوع الدعوى يستتبع جتما استئناف جميع الاحكام التي سبق صدورها في القضية ما لم تكن قبلت صراحة .

مادة ٢١٥ - يجوز الاتفاق بين الخصوم على ان يكون حكم محكمة الدرجة الاولى انتهائياً ، ولا يجوز استئناف الحكم في هذه الحالة الا اذا كان هناك بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات اثر في الحكم .

مادة ٢١٦ (١) - ميعاد الاستئناف خمسة واربعون يوماً من تاريخ صدور الحكم ما لم ينص القانون على غير ذلك .

ويبدأ هذا الميعاد من تاريخ النطق بالحكم الى المحكوم عليه في الاحوال التي يكون فيها قسد تخلف عن الحضور في جميع الجلسات المحددة لنظر الدعوى ، وكذلك اذا تخلف المحكوم عليه عن الحضور في جميع الجلسات التالية لتعجيل الدعوى بعد وقف السير فيها لأي سبب من الاسباب .

كما يبدأ الميعاد من تاريخ اعلان الحكم اذا حدث سبب من اسباب انقطاع الخصومة وصدر الحكم دون اختصاص من يقوم مقام الخصم الذي توفى أو فقد اهليته للخصومة أو زالت صفته . ويكون اعلان الحكم لشخص المحكوم عليه أو في محل اقامته أو في محله المختار .

ويجرى الميعاد في حق من أعلن الحكم . ويترب على عدم مراعاة الميعاد سالف الذكر سقوط الحق في استئناف الحكم .

مادة ٢١٧ - يرفع الاستئناف بلائحة تقدم الى قسم تسجيل الدعاوى في المحكمة المرفوع اليها الاستئناف وفقاً للاوضاع المقررة لرفع الدعوى ، ويجب ان تشتمل لائحة الاستئناف على بيان الحكم المستأنف وتاريخه واسباب الاستئناف ، وعلى المستأنف أداء الرسم بأكمله عند تقديم لائحة الاستئناف ، والا كان الاستئناف غير مقبول من حيث الشكل .

مادة ٢١٨ - على المستأنف ان يرفق بلائحة الاستئناف صوراً منها بقدر عدد المستأنف عليهم وأن يرفق باللائحة صور جميع المستندات المؤيدة لاستئنافه مع مذكرة شارحة لاسباب الاستئناف .

مادة ٢١٩ - على قسم كتاب المحكمة المرفوع اليها الاستئناف ان يقيد لائحة الاستئناف في سجل المحكمة المعد لذلك يوم تقديم لائحته ، وعليه في اليوم التالي لتقديمها ان يطلب ضم ملف الدعوى الابتدائية وتبليغ المستأنف عليه بصورة من لائحة الاستئناف .

وللمستأنف عليه ان يودع قسم كتاب المحكمة المرفوع اليها الاستئناف في ميعاد عشرة أيام من تاريخ تبليغه بلائحة الاستئناف مذكرة بدفاعه مشفوعة بالمستندات التي يرى تقديمها .

فان فعل ذلك ، كان للمستأنف ايضاً في ميعاد عشرة أيام من انقضاء الميعاد المحدد في الفقرة السابقة ان يودع قسم كتاب المحكمة مذكرة مشفوعة بالمستندات التي يرى تقديمها مؤيدة للرد .

مادة ٢٢٠ - المذكرات وجواظ المستندات التي تودع باسم الخصم يجب أن تكون من أصل وصور بقدر عدد خصومه ، وان تكون موقعة منه أو من وكيله بالخصومة في الاستئناف أو من ممثله .

مادة ٢٢١ - بعد انقضاء المواعيد المنصوص عليها في المواد السابقة ، يحدد كاتب المحكمة المختص جلسة لنظر الاستئناف ويبلغ تاريخها للمستأنف والمستأنف عليه .

مادة ٢٢٢ - تجرى على القضية المنظورة أمام محكمة الاستئناف القواعد والاجراءات التي تجرى على الدعوى أمام محكمة الدرجة الاولى ما لم ينص القانون على غير ذلك .

مادة ٢٢٣ - الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة الى ما رفع عنه الاستئناف فقط .

مادة ٢٢٤ - تنظر المحكمة الاستئناف على أساس ما يقدم لها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك الى محكمة الدرجة الاولى .

ولا تقبل الأدلة الجديدة المشار اليها في الفقرة السابقة أمام محكمة الاستئناف الا بموافقة المحكمة وبالشروط التالية :

١ - اذا تبينت المحكمة أن المستأنف لم يقدم الدليل الى المحكمة الابتدائية لاسباب خارجة عن ارادته .

٢ - يجب ان يكون الدليل الجديد اذا ما قبل في الدعوى ذا أثر مهم في نتائجها حتى ولو لم يكن حاسماً في الدعوى .

٣ - يجب أن يكون الدليل الجديد مما يعتقد بصحته لأول وهلة ، او بعبارة أخرى أن يكون في ظاهره صحيحاً وجدياً ، ولكن لا يلزم أن يكون غير قابل لاثبات العكس .

مادة ٢٢٥ - لا تقبل طلبات جديدة في الاستئناف ، وتقضي المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبولها . ومع ذلك يجوز أن يضاف الى الطلب الاصلى الاجر والمرتبات وسائر الملحقات التي تستحق بعد تقديم الطلبات الختامية أمام محكمة الدرجة الاولى ، وما يزيد من التضمينات بعد صدور الحكم المستأنف . وكذلك يجوز ، مع بقاء موضوع الطلب الاصلى على حاله ، تغيير سببه والاضافة اليه .

مادة ٢٢٦ - لا يجوز في الاستئناف ادخال من لم يكن خصماً في الدعوى أمام محكمة الدرجة الاولى . ولا يجوز التدخل فيه الا ممن يطلب الانضمام الى أحد الخصوم أو ممن يعتبر الحكم المستأنف حجة عليه . ويجوز له الاعتراض عليه وفقاً للاحكام المقررة في هذا الشأن .

مادة ٢٢٧ - اذا صدر حكم ابتدائي أجيب فيه أحد طرفي الخصومة الى جزء من طلباته ، أو قضى فيه على كل منهما للآخر بكل أو بعض المطلوب منه ، جاز لكل منهما استئناف الحكم فيما قضى به عليه .

فان رفع الاستئنافان في الميعاد باجراءات صحيحة ، ولم يكن أحد المستأنفين قد قبل الحكم الابتدائي ، فانهما يكونان استئنافين أصليين مستقلين ، تفصل محكمة الاستئناف في كل منهما على حدة أو تضمهما لتفصل فيهما بحكم واحد .

اما اذا استأنف الحكم أحد الطرفين ، وكان خصمه قد رضى به أو فوت على نفسه ميعاد الاستئناف ، فلا يجوز لهذا الخصم أن يرفع استئنافاً أصلياً ، ولكن يجوز له أن يرد على الاستئناف الاصلى المرفوع عليه باستئناف فرعى من جانبه .

ويتبع الاستئناف الفرعى الاستئناف الاصلى ويزول بزواله ، والحكم في الاستئناف الاصلى بعدم قبوله أو ببطالان صحيفته يستتبع حتما سقوط الاستئناف الفرعى المتصل به .

مادة ٢٢٨ - تقضي محكمة الاستئناف اما برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، واما بقبوله وتعديل الحكم المستأنف أو الغائه واصدار حكم بديل في موضوع الدعوى .

واذا قضت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف ، وجب عليها إحالة القضية الى محكمة الدرجة الاولى لتفصل فيها من جديد ، وذلك في أية حالة من الحالات التالية :

١ - اذا كان الحكم المستأنف صادراً في مسألة تتعلق بالاختصاص .

٢ - اذا قضت محكمة الدرجة الاولى في الطلبات الاصلية واغفلت الحكم في الطلبات الاحتياطية .

٣ - اذا اغفلت محكمة الدرجة الاولى الفصل في أحد الطلبات المقدمة اليها .

٤ - طلب إعادة النظر في المحاكمة

مادة ٢٢٩ - للخصوم أن يطلبوا إعادة النظر في المحاكمة بالنسبة للاحكام الصادرة بصفة انتهائية من محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية ، وذلك لاي سبب من الاسباب التالية :

١ - اذا وقع من الخصم أو من وكيل حيلة أو غش كان من شأنه التأثير في الحكم .

٢ - اذا حصل بعد الحكم اقرار بتزوير الاوراق التي بني عليها أو قضى بتزويرها ، أو اذا كان الحكم قد بني على شهادة شاهد قضى بعد صدوره بأنها شهادة زور .

٣- اذا حصل الخصم بعد صدور الحكم على اوراق قاطعة في الدعوى كان خصمه قد حال دون تقديمها .

٤- اذا قضى الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم او باكثر مما طلبوه .

٥- اذا صدر حكمان متناقضان من محكمة واحدة والخصمان كلاهما ذاتا وصفة والدعوى هي الدعوى السابقة ، وبشرط ان لا يكون قد ظهرت مادة يمكن ان تكون بحسب القانون سببا لصدور حكم مغاير .

مادة ٢٣٠ - مدة اعادة المحاكمة هي المدة المعينة للاستئناف ، وتبدأ من تاريخ تبليغ الحكم الى المحكوم عليه وفقا لاحكام المادة ٢١٦ من هذا القانون . وذلك فيما عدا الحالات المنصوص عليها في الفقرات الثلاث من المادة ، حيث لا يسرى الميعاد الا من اليوم الاول الذي ظهر فيه الغش او الذي اقر فيه بالتزوير فاعله او حكم بثبوتيه او الذي حكم فيه على شاهد الزور او اليوم الذي ظهرت فيه الورقة المحتجزة .

ويقدم طلب اعادة المحاكمة الى المحكمة التي اصدرت الحكم بالاوضاع المعتادة لرفع الدعوى، ويجرى في ذلك تبادل اللوائح بين الخصوم وفقا لاحكام القانون .

مادة ٢٣١ - اذا قدم طلب اعادة المحاكمة ضمن المدة القانونية ، وكان ينطوى على سبب او اكثر من الاسباب المنصوص عليها في المادة ٢٢٩ من هذا القانون ، تقرر المحكمة قبول الطلب ثم النظر في اساس الدعوى وبعد سماع اقوال الخصوم والتدقيق في اوراقهم الثبوتية ، تصدر حكمها اما ببرد الطلب او الغاء الحكم او تمديله .

واما اذا قبل طلب اعادة المحاكمة بناء على وجود حكمن متناقضين وثبت ذلك ، يلغى الحكم الثاني ويظل الاول نافذا .

مادة ٢٣٢ - لا يقبل طلب اعادة المحاكمة ثانية على حكم صدر بناء على حكم اعيدت المحاكمة عليه .

الباب السابع

التحكيم

مادة ٢٣٣ - يجوز للمتعاقدين ان يشترطوا بصفة عامة عرض ما قد ينشأ بينهم من النزاع في تنفيذ عقد معين على محكمين ، ويجوز

الاتفاق على التحكيم في نزاع معين بوثيقة تحكيم خاصة .

ولا يثبت الاتفاق على التحكيم الا بالكتابة .

ويجب ان يحدد موضوع النزاع في وثيقة التحكيم او اثناء المرافعة ولو كان المحكمون مفوضين بالصلح والا كان التحكيم باطلا .

ولا يجوز التحكيم في المسائل التي لا يجوز فيها الصلح . ولا يصح التحكيم الا ممن له اهلية التصرف في حقوقه ، وذلك مع عدم الاخلال بما ينص عليه اى قانون آخر .

مادة ٢٣٤ - لا يصح ان يكون المحكم قاصرا او محجورا عليه او محروما من حقوقه المدنية بسبب عقوبة جزائية او مغلما مالم يرد اليه اعتباره . واذا تعدد المحكمون ، وجب ان يكون عددهم وترا والا كان التحكيم باطلا .

ويجب تعيين أشخاص المحكمين في الاتفاق على التحكيم او في اتفاق مستقل . ويتعين ان يكون قبول المحكم بالكتابة ، ولا يجوز له بعد قبوله التحكيم ان يتنحى بغير سبب جدى ، والا جاز الحكم عليه للخصم بالتعويضات .

ولا يجوز عزل المحكمين الا بتراضى الخصوم جميعا او بقرار من المحكمة .

مادة ٢٣٥ - اذا وقع النزاع ، ولم يكن الخصوم قد اتفقوا على المحكمين او امتنع واحد او اكثر من المحكمين المتفق عليهم عن العمل او اعتزله او عزل منه او قام مانع من مباشرته له ، ولم يكن هناك اتفاق في هذا الشأن بين الخصوم ، عينت المحكمة التي يكون من اختصاصها أصلاً نظر النزاع من يلزم من المحكمين ، وذلك بناء على طلب من يهيمه التعميل بحضور الخصم الآخر او في غيبته بعد تبليغه بالحضور ، ولا يجوز الاعتراض على الحكم الصادر بذلك او الطعن فيه بالاستئناف .

مادة ٢٣٦ - يترتب على شرط التحكيم نزول الخصوم عن حقوقهم في الالتجاء الى المحكمة المختصة أصلاً بنظر النزاع .

واذا ثار نزاع بصدد تنفيذ عقد اشتمل على شرط التحكيم ، ورفع احد طرفيه دعوى امام المحكمة المختصة ، جاز للطرف الآخر ان يتمسك بالشروط في صورة دفع بعدم سماع الدعوى والاعتداد بشرط التحكيم طبقا للاتفاق .

مادة ٢٣٧ - اذا لم يشترط الخصوم في الاتفاق على التحكيم أجلا للحكم ، كان على

المحكمين ان يحكموا في ظرف ثلاثة شهور من تاريخ قبولهم للتحكيم ، والا جاز لمن شاء من الخصوم رفع النزاع الى المحكمة المختصة ، وذلك ما لم يتم اتفاقهم جميعا على امتداد الاجل .

ويصدر المحكمون حكمهم على مقتضى قواعد القانون ، الا اذا كانوا مفوضين بالصلح فلا يتقيدون بهذه القواعد .

واذا تم الاتفاق على التحكيم في البحرين ، كان قانون البحرين هو الواجب التطبيق في عناصر المنازعة ما لم يتفق الاطراف على خلاف ذلك وعلى ان يتم التحكيم في البحرين .

مادة ٢٣٨ - يحكم المحكمون في النزاع على اساس ما يقدم اليهم من الخصوم ، وعلى المحكمين ان يحددوا لهم موعدا لتقديم مستنداتهم ومذكراتهم وأوجه دفاعهم .

وعلى الخصوم ان يقدموا للمحكمين جميع الوثائق والاوراق والحسابات والمستندات التي في حوزتهم أو عهدتهم ، وان ينفذوا جميع ما يطلبه منهم المحكمون .

ويجوز لاحد الخصوم ولهيئة التحكيم ان تقدم طلبا الى المحكمة لابرار أي مستند ضروري للتحكيم في حوزة الغير ، أو لاصدار مذكرة الى أي شاهد للحضور لاداء الشهادة امام هيئة التحكيم .

وللمحكمين ان يحلفوا الشهود اليمين أو ان يكلفوهم بالتصريح رسميا بقول الصدق ، وكل من ادى شهادة كاذبة أمام محكم أو فيصل في مسألة جوهرية يعتبر انه ارتكب جريمة شهادة الزور كما لو ادى الشهادة امام محكمة مختصة ، ويجوز اجراء التحقيق معه ومعاقبته بالعقوبة المقررة لشهادة الزور .

مادة ٢٣٩ - يصدر حكم المحكمين بأغلبية الآراء ، وتجب كتابته ، ويجب ان يشتمل بوجه خاص على صورة من الاتفاق على التحكيم وعلى ملخص اقوال الخصوم ومستنداتهم واسباب الحكم ومنطوقه وتاريخ صدوره وتوقيعات المحكمين . واذا رفض واحد أو اكثر من المحكمين توقيع الحكم ذكر ذلك فيه ، ويكون الحكم صحيحا اذا وقعت أغلبية المحكمين .

ولا يقبل الاعتراض على الحكم الصادر في التحكيم .

مادة ٢٤٠ - جميع احكام المحكمين ، ولو كانت صادرة باجراء من اجراءات التحقيق ، يجب ايداع أصلها من أصل وثيقة التحكيم قسم كتاب المحكمة المختصة أصلا بنظر الدعوي خلال الثلاثة الايام التالية لصدورها ، ويحرر كاتب المحكمة محضرا بهذا الايداع وتبلغ صورته الى المحكمين .

واذا كان التحكيم واردا على قضية استئناف ، كان الايداع في قسم كتاب المحكمة المختصة أصلا بنظر الاستئناف .

مادة ٢٤١ - لا يكون حكم المحكمين قابلا للتنفيذ الا بأمر يصدره رئيس المحكمة التي اودع أصل الحكم قسم كتابها ، بناء على طلب أي من ذوى الشأن ، وذلك بعد الاطلاع على الحكم وعلى اتفاق التحكيم وبعد التثبت من انه لا يوجد ما يمنع من تنفيذه ، وبعد انقضاء ميعاد الاستئناف اذا كان الحكم قابلا له .

ويختص قاضى التنفيذ بكل ما يتعلق بتنفيذ حكم المحكمين .

مادة ٢٤٢ - يجوز استئناف حكم المحكمين طبقا للقواعد المقررة لاستئناف الاحكام الصادرة من المحاكم ، وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغ محضر ايداع أصل الحكم الى المحكمين ، ويرفع الاستئناف امام محكمة الاستئناف المختصة .

ومع ذلك لا يكون الحكم قابلا للاستئناف اذا كان المحكمون مفوضين بالصلح ، أو كانوا محكمين في استئناف ، أو كان الخصوم قد نزلوا صراحة عن حق الاستئناف .

مادة ٢٤٣ - يجوز لكل ذى شأن ان يطلب بطلان حكم المحكمين الصادر انتهايا في الاحوال الآتية :

١ - اذا صدر بناء على اتفاق باطل على التحكيم أو خرج عن حدود اتفاق صحيح .

٢ - اذا صدر من محكمين لم يعينوا طبقا للقانون .

٣ - اذا تحقق سبب من الاسباب التي يجوز من اجلها طلب اعادة النظر في المحاكمة .

٤ - اذا وقع بطلان في الحكم أو في الاجراءات اثر في الحكم .

ويرفع طلب البطلان بالاوضاع المعتادة الى المحكمة المختصة أصلا بنظر النزاع بعد أداء

الرسم المقرر . ولا يمنع من قبول الطلب تنازل الخصم عن حقه قبل صدور حكم المحكمين .

ويترتب على رفع الدعوى ببطلان حكم المحكمين وقف تنفيذه ما لم تقضى المحكمة باستمرار هذا التنفيذ .

الباب الثامن

التنفيذ

١ - احكام عامة

مادة ٢٤٤ - تختص محاكم التنفيذ بتنفيذ الاحكام والقرارات الصادرة من المحاكم المدنية على اختلاف انواعها ودرجاتها ، ويجرى التنفيذ تحت اشراف قاضي محكمة التنفيذ ورقابته . وذلك ما لم ينص القانون على غير ذلك .

ويجوز التنفيذ بموجب المحررات الموثقة ، ومحاضر الصلح التي تصدق عليها المحاكم ، والاوراق الاخرى التي يعطيها القانون هذه الصفة .

مادة ٢٤٥ - لا يجوز تنفيذ الاحكام جبرا مادام الطعن فيها بالاعتراض او الاستئناف جائزا ، الا اذا كان النفاذ المعجل منصوصا عليه في القانون او مأمورا به في الحكم .

والنفاذ المعجل واجب بقوة القانون للاحكام والوامر الصادرة في المواد المستعجلة ، وهو واجب بقوة القانون بشرط تقديم كفالة للاحكام الصادرة في المواد التجارية .

مادة ٢٤٦ - يجوز للمحكمة ان تشمل حكمها بالنفاذ المعجل بكفالة او بدونها ، وذلك بناء على طلب الخصوم في الاحوال الآتية :

١ - اذا كان المحكوم عليه قد اقر بنشأة الالتزام .

٢ - اذا كان الحكم قد صدر تنفيذا لحكم اكتسب الدرجة القطعية ، او كان مبنيا على سند رسمي لم يطعن فيه بالتزوير ، او سند عرفي لم يجحد ، وذلك متى كان المحكوم عليه خصما في الحكم السابق او طرفا في السند .

٣ - اذا كان الحكم صادرا في دعاوى الحيازة

٤ - اذا كان الحكم صادرا باخراج المستأجر من العين المؤجرة طبقا لاحكام القانون .

٥ - اذا كان الحكم صادرا بتقرير نفقة وقتية او نفقة واجبة او اجرة حضانة او رضاع او مسكن او تسليم الصغير لأمه .

٦ - اذا كان الحكم صادرا بأداء أجور ومرتبات الموظفين والمستخدمين أو أجور الخدم أو الصناع أو العمال .

٧ - اذا كان الحكم صادرا بإجراء اصلاحات عاجلة .

مادة ٢٤٧ - يجوز للمحكمة المرفوع اليها الاستئناف أو الاعتراض على الحكم ، متى رأت أن أسباب الطعن في الحكم يرجح معها الغاؤه، أن تأمر بوقف النفاذ المعجل اذا كان يخشى منه وقوع ضرر جسيم .

مادة ٢٤٨ - في الاحوال التي لا يجوز فيها تنفيذ الحكم او الامر الا بكفالة يكون للملزم بها الخيار بين أن يودع خزانة المحكمة من النقود او الاوراق المالية ما فيه الكفاية وبين أن يقبل ايداع ما يحصل من التنفيذ خزانة المحكمة او تسليم الشيء المأمور بتسليمه في الحكم او الامر الى حارس مقتدر .

مادة ٢٤٩ - لا يجوز الحجز على الفراش اللازم للمحكوم عليه وزوجه وأقاربه واصهاره على عمود النسب المقيمين معه في معيشة واحدة ، ولا على ما يرتدونه من ثياب ، ولا على الكتب اللازمة لمهنة المدين وأدوات الصناعة التي يستعملها بنفسه في عمله ، ولا على القوت اللازم له هو واسرته مدة شهرين كاملين .

كما لا يجوز التنفيذ على بيت المحكوم عليه الذي يسكنه مع أسرته اذا كان متناسبا مع حاله ، ويشترط في ذلك أن لا يكون البيت قد وضع تأمينا لدين استلفه المدين أو كان الدين ناشئا عن ثمن ذلك البيت .

وفي حالة وفاة المدين قبل وفاء الدين يترك بيت السكن لعائلته المكلف شرعا بالانفاق عليهم .

مادة ٢٥٠ - لا يجوز الحجز على مرتبات الموظفين والمستخدمين ، ولا على اجور الخدم والصناع والعمال الا بقدر الربع ، وعند التزام يخصص نصفه لوفاء ديون النفقة المقررة والنصف الآخر لما عداها من الديون .

ولا يمنع حجز الاجور من حجز اموال المدين الاخرى .

واحوال عدم جواز الحجز الاخرى على المرتبات والاجور بينها القانون .

مادة ٢٥١ - لا يجوز الحجز ولا التنفيذ على الاموال العامة او الخاصة المملوكة للدولة .

مادة ٢٥٢ - الاحكام والوامر الصادرة في

١ - وضع الحجز على اموال المحكوم عليه ورفع الحجز عنها .

٢ - بيع الاموال المحجوزة .

٣ - حبس المحكوم عليه .

٤ - دفع المبالغ المحصلة من المحكوم عليه للمحكوم له ، أو تسليم الشيء المقضى بتسليمه اليه .

٥ - اتخاذ الاجراءات التحفظية او الوقتية

٦ - التفويض باستعمال القوة الجبرية عند الاقتضاء والاستعانة برجال الشرطة ان لزم الامر

مادة ٢٥٧ - القرارات الصادرة من قاضي محكمة التنفيذ المتعلقة بصحة التنفيذ أو بنظم اجراءاته أو التي يؤثر في سيرها ، يجوز لكل ذي شأن استئنافها أمام المحكمة الكبرى ، وذلك خلال سبعة ايام من تاريخ تبليغها الى ذوي الشأن .

ويعتبر الاستئناف في هذه الحالة من الامور المستعجلة ويرفع الى المحكمة مباشرة دون تحضير بعد أداء الرسم المقرر . وتنظر فيه المحكمة تدقيقا الا اذا رأت خلاف ذلك ، ويعتبر قرار المحكمة الكبرى نهائيا .

مادة ٢٥٨ - يترتب على استئناف قرارات قاضي محكمة التنفيذ المشار اليها في المادة السابقة تأخير تنفيذ الحكم الى أن تبت المحكمة الكبرى في القرار المستأنف .

واذ كان الاستئناف يتعلق بقرار حبس المحكوم عليه وجب على المستأنف أن يقدم كفيلا توافق عليه محكمة التنفيذ ويعطى عليه سنداً بمبلغ تراه المحكمة مناسباً مع تعهده في السند باحضار المحكوم عليه الى محكمة التنفيذ كلما طلب اليه ذلك .

مادة ٢٥٩ - لا يقبل أمام محكمة التنفيذ على اجراء التنفيذ اذا كان الاعتراض مبنيًا على الطعن في الحكم المراد تنفيذه أو تخطئته .

وليس لقاضي محكمة التنفيذ أن يعدل ما وصفت به الاحكام من انها ابتدائية أو نهائية ولا الامر بشمولها بالنفاذ المعجل اذا كانت غير مشمولة به ، ولا منع تنفيذها اذا كانت مشمولة بالنفاذ المعجل .

مادة ٢٦٠ - اذا كان في ورقة الحكم المطلوب تنفيذه ابهام أو غموض ، أو كان فيها ما يحتاج للايضاح ، فلا يجوز لمحكمة التنفيذ تفسيره أو

أجنبي يجوز الامر بتنفيذها بنفس الشروط المقررة في قانون ذلك البلد لتنفيذ الاحكام والاوامر الصادرة في البحرين .

ويقدم طلب الامر بالتنفيذ الى المحكمة الكبرى وذلك بالاوضاع المعتادة لرفع الدعوى بعد أداء الرسم المقرر .

ولا يجوز الامر بالتنفيذ الا بعد التحقيق مما يأتي :

١ - أن محاكم البحرين غير مختصة بالمنازعة التي صدر فيها الحكم أو الامر ، وأن المحاكم الاجنبية التي اصدرته مختصة بها طبقا لقواعد الاختصاص القضائي الدولي المقررة في قانونها.

٢ - أن الخصوم في الدعوى التي صدر فيها الحكم قد كلفوا بالحضور ومثلوا تمثيلا صحيحا

٣ - أن الحكم أو الامر قد اكتسب الدرجة القطعية طبقا لقانون المحكمة التي اصدرته .

٤ - أن الحكم أو الامر لا يتعارض مع حكم أو أمر سبق صدوره من محاكم البحرين ولا يتضمن ما يخالف النظام العام أو الآداب فيها .

مادة ٢٥٣ - تسري أحكام المادة السابقة على احكام المحكمين الصادرة في بلد أجنبي . ويجب أن يكون الحكم صادرا في مسألة يجوز التحكيم فيها طبقا لقانون البحرين .

مادة ٢٥٤ - السندات الرسمية المحررة في بلد أجنبي يجوز الامر بتنفيذها بنفس الشروط المقررة في قانون ذلك البلد لتنفيذ السندات الرسمية القابلة للتنفيذ المحررة في البحرين .

ويطلب الامر بالتنفيذ بلائحة تقدم الى قاضي التنفيذ بعد أداء الرسم المقرر .

ولا يجوز الامر بالتنفيذ الا بعد التحقق من توافر الشروط المطلوبة لرسمية السند وقابليته وفقا لقانون البلد الذي تم فيه ومن خلوه مما يخالف النظام العام أو الآداب في البحرين .

مادة ٢٥٥ - العمل بالقواعد المنصوص عليها في المواد الثلاث السابقة لا يخل بأحكام المعاهدات المعقودة أو التي تعقد بين البحرين وبين غيرها من الدول في هذا الشأن .

مادة ٢٥٦ - لقاضي محكمة التنفيذ اصدار القرارات والاوامر الخاصة بالامور الآتية :

ايضاحه ، ويتعين على قاضي محكمة التنفيذ قبل تنفيذ الحكم أن يستوضح كتابة من المحكمة التي اصدرته عما ورد في ورقة الحكم من ابهام أو غموض .

وعلى قاضي محكمة التنفيذ أن يوعز الى ذوي الشأن بمراجعة تلك المحكمة اذا ظهر له اثناء التنفيذ أن هناك ما يفتقر في حله الى حكم تصدره ، على أن هذا الايعاز لا يؤخر تنفيذ الاقسام الواضحة من ورقة الحكم ومما لا يتوقف على الامور التي اوعز بمراجعة المحكمة من أجلها .

مادة ٢٦١ - ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، يجرى التنفيذ بموجب نسخة من الحكم عليها صيغة التنفيذ وتؤدي بعبارة ، سلمت نسخة طبق الاصل لاجل التنفيذ .

ويجب أن تكون النسخة التنفيذية موقعة من قاضي المحكمة التي اصدرت الحكم وتبصم بخاتم المحكمة .

ولا تسلم هذه الصورة الا لمن كان له مصلحة في تنفيذ الحكم وبأمر من المحكمة بعد أداء الرسم المقرر وبشرط أن يكون الحكم قابلاً للتنفيذ .

مادة ٢٦٢ - يكون التنفيذ بموجب طلب يقدم الى محكمة التنفيذ مباشرة وموقعا من طالب التنفيذ أو ممن ينوب عنه ومشفوعا بالسند المطلوب تنفيذه .

ويجب أن يبين في الطلب ما يلي :

١ - اسم طالب التنفيذ وصفته وعنوانه أو محل اقامته .

٢ - اسم المحكوم عليه وعنوانه أو محل اقامته .

٣ - خلاصة طلب التنفيذ .

٤ - خلاصة السند وذكر الجهة أو المحكمة التي اصدرته .

٥ - بيان بأموال المحكوم عليه التي يطلب حجزها أن أمكن ذلك .

وعلى طالب التنفيذ أداء الرسم المقرر عند ايداع طلبه ، وأن يرفق به عدداً من الصور بقدر عدد المحكوم عليهم .

وعلى قسم التنفيذ قيد الطلب والاوراق المرفقة به في سجل المحكمة المعد لذلك ، ويعطى لمقدم الطلب شهادة بالاياداع مبينا فيها تاريخ الايداع وبيان الاوراق المرفقة بالطلب .

مادة ٢٦٣ - يعد بمحكمة التنفيذ جدول خاص تقيد فيه طلبات التنفيذ .

وينشأ لكل طلب ملف تودع به جميع الاوراق المتعلقة بهذه الطلبات .

وعلى قاضي محكمة التنفيذ عقب كل اجراء أن يثبت به ما يصدره من أحكام أو قرارات .

مادة ٢٦٤ - على قسم التنفيذ أن يقوم في اليوم التالي لتقديم طلب التنفيذ بتبليغ المدين بصورة من طلب التنفيذ وصورة من الاوراق المرفقة به المشار اليها في المادة ٢٦٢ من هذا القانون .

ويجب أن يشتمل هذا التبليغ على تكليف المدين بالوفاء بما هو مطلوب منه خلال سبعة أيام من تاريخ تبليغه .

ويكون التبليغ لشخص المدين أو في موطنه الاصلى .

واذا توفي المدين أو فقد اهليته أو زالت صفة من يباشر الاجراءات بالنيابة عنه قبل البدء في التنفيذ أو قبل اتمامه ، فلا يجوز التنفيذ قبل ورثته و من يقوم مقامه الا بعد مضي شهر من تاريخ تبليغهم بطلب التنفيذ .

وعلى أن تبلغ الاوراق المتعلقة بالتنفيذ في حالة وفاة المدين الى ورثته جملة في آخر موطن كان يقيم مورثهم بغير بيان أسمائهم وصفاتهم .

مادة ٢٦٥ - يجوز للمحكمة بناء على طلب الخصوم ، في أحوال الاستعجال أو في الاحوال التي يكون فيها تأخير التنفيذ ضاراً أن تأمر بتنفيذ الحكم بموجب مسودته بغير تبليغ . وفي هذه الحالة يسلم الكاتب المسودة لقسم التنفيذ .

وعلى القسم المذكور أن يردها بمجرد الانتهاء من التنفيذ . وعلى طالب التنفيذ في هذه الحالة أداء الرسوم المقررة .

طرق التنفيذ الجبري

مادة ٢٦٦ - يجرى التنفيذ الجبري وفقاً للقواعد والاجراءات المبينة في المواد التالية :

(١) التنفيذ الجبري في مواجهة المحكوم عليه امام محكمة التنفيذ

مادة ٢٦٧ - اذا لم يتم المحكوم عليه بتنفيذ ما هو مطلوب منه بموجب السند المودع محكمة التنفيذ رضاء ، خلال المدد المحددة في المادة

٢٦٤ من هذا القانون ، كان للمحكوم له بعد انقضاء هذه المواعيد أن يطلب من قسم التنفيذ احضار المحكوم عليه الى محكمة التنفيذ لاجراء المعاملات التنفيذية في مواجهته .

وعلى قسم التنفيذ تحديد جلسة خلال ثلاثين يوما على الاكثر من انقضاء المواعيد السالفة الذكر ويبلغ تاريخها لذوى الشأن طبقا للقواعد المقررة في القانون للتبليغ والاحضار .

واذا لم يحضر المحكوم عليه في الجلسة المحددة ، احضرته محكمة التنفيذ جبرا بواسطة الشرطة وذلك باصدار مذكرة احضار بتوقيع القاضي موجهة للشرطة ويطلب فيها القاء القبض على المدين واحضاره امام محكمة التنفيذ .

مادة ٢٦٨ - اذا حضر المحكوم عليه بعد تبليغه تلقائيا أو احضر بواسطة الشرطة يكلفه قاضي المحكمة بدفع الدين دفعة واحدة ، فان دفعه مع المصاريف والرسوم والفوائد - ان وجدت - فيخل سبيل المدين ، ويستوفى رسم التحصيل من المبلغ المدفوع ويسجل الباقي امانة باسم الدائن وتدون خلاصة الاجراءات المذكورة بالمحضر التنفيذي .

مادة ٢٦٩ - اذا لم يدفع المدين الدين وملحقاته المذكورة في المادة السابقة دفعة واحدة وكانت له اموال ظاهرة ، ينفذ السند جبرا بطريقة حجز اموال المدين التي تكفى لسداد الدين وملحقاته ، على أن يجرى حجز اموال المدين وبيعها وفقا للقواعد المقررة في شأن الحجز .

واذا لم يكن للمدين اموال ظاهرة ولم يرشد الدائن عن اموال للمدين ، كان للمحكوم له أن يطلب حبس المدين ما لم يتقدم هذا الاخير بطلب توافيق عليه المحكمة في شأن اجراء تسوية لسداد الدين أو طلب تقسيطه مع تقديم كفيل أو بدون كفيل .

وان وافق الدائن على شروط التسوية اخل سبيل المدين .

مادة ٢٧٠ - اذا اخفى المدين امواله التي يمكن حجزها أو هربها ولم يكن قد عرض تسوية أو قدم كفيل مقبولا أو عرض تسوية وأخل بشروطها ، كان للدائن أن يطلب من قاضي محكمة التنفيذ حبس المدين .

مادة ٢٧١ - يجوز لقاضي محكمة التنفيذ ، اذا ثبت لديه أن المحكوم عليه قادر على القيسام بما حكم به عليه بموجب السند المودع للتنفيذ وامره بالوفاء فلم يمثل ، أن يأمر بحبسه .

مادة ٢٧٢ - لا يجوز أن تزيد مدة الحبس المشار اليه في المواد السابقة على ثلاثة اشهر ، واذا أدى المحكوم عليه بالحبس ما حكم به أو احضر كفيل مقبولا ، اخل سبيله .

وحبس المدين لا يسقط عنه ولا يمنع حجز امواله وتنفيذ الحكم بالطرق العادية .

(ب) التنفيذ على اموال المدين

مادة ٢٧٣ - مع عدم الاخلال بالقواعد الخاصة في شأن عقارات المدين يكون التنفيذ على اموال المدين بتوقيع الحجز على منقولاته وعقاراته وبيع هذه الاموال بالمزاد العلني .

ويتوقف حجز اموال المدين وبيعها على طلب من ذى العلاقة وقرار من قاضي محكمة التنفيذ على الا يكون المال مما لا يجوز حجزه أو بيعه قانونا . ولا يرفع الحجز الا بقرار من قاضي محكمة التنفيذ .

مادة ٢٧٤ - يحصل التنفيذ بواسطة رجال الشرطة وبواسطة من يندبه قاضي التنفيذ لذلك من قسم التنفيذ ، والجهات المنوط بها التنفيذ ملزمة باجرائه بناء على طلب أو قرار من محكمة التنفيذ .

١ - الحجز على منقولات المدين وبيعها

مادة ٢٧٥ - الحجز على منقولات المدين يكون بمحضر تبين فيه مفردات الاشياء المحجوزة مع ذكر اوصافها وبيان قيمتها بالتقريب ومكان الحجز وتاريخه وما قام به المكلف بالحجز من الاجراءات وما لقيه من الاعتراضات والعقبات .

ويجب أن يوقع محضر الحجز كل من المكلف باجرائه ومن المدين أن كان حاضرا . ولا يجوز للمكلف بالحجز كسر الابواب أو فض الاقفال بالقوة لتوقيع الحجز الا بحضور أحد رجال الشرطة المختصين ، وعلى رجل الشرطة أن يوقع على محضر الحجز .

ولا يقتضى الحجز نقل الاشياء المحجوزة من موضعها .

مادة ٢٧٦ - اذا كان الحجز على مصوغات أو سبائك من ذهب أو فضة أو من معدن نفيس آخر أو على مجوهرات أو أحجار كريمة فتوزن وتبين اوصافها بالدقة في محضر الحجز .

وتقوم هذه الاشياء بمعرفة خبير يعينه قاضي محكمة التنفيذ بناء على طلب المكلف بالحجز أو بناء على طلب الحاجز أو المحجوز عليه .

واذا وقع الحجز على نقود أو عملة ورقية وجب على المكلف بالحجز أن يبين أوصافها ومقدارها في المحضر ويودعها خزانة المحكمة .

مادة ٢٧٧ - تصبح الاشياء محجوزة بمجرد ذكرها في محضر الحجز ولو لم يعين عليها حارس ، ولا يجوز للمحجوز عليه أن يتصرف فيها والا اعتبر مبددا ويعاقب بمقتضى أحكام المادة ٢٥١ من قانون العقوبات البحرين لسنة ١٩٥٥

مادة ٢٧٨ - يعرض محضر الحجز على قاضي التنفيذ لتدقيقه ثم يأمر ببيع المنقولات المحجوزة ويحدد تاريخ البيع والمكان الذي يتم البيع فيهما .

وعلى قسم التنفيذ تبليغ المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز أن لم يكن حاضرا وقت إجراء الحجز .

ولا يجوز تحديد تاريخ البيع الا بعد انقضاء سبعة أيام من تاريخ توقيع الحجز أو من تاريخ تبليغ المحجوز عليه بصورة محضر الحجز .

واذا كانت الاموال المحجوزة سريعة الفساد أو المقلب أو كانت قيمتها لا تتحمل مصاريف المحافظة عليها ، فيجوز لقاضي التنفيذ أن يقرر بيعها حالا .

مادة ٢٧٩ - يعلن عن بيع الاموال المحجوزة اعلانا كافيا أو بالطريقة التي تقررها المحكمة ويجرى البيع بالمزاد العلني في الزمان والمكان المحددين .

ويكف المكلف بالتنفيذ عن المضى في البيع اذا نتج منه مبلغ كاف لوفاء الديون المحجوز من اجلها والمصروفات .

وعلى المكلف بالتنفيذ ايداع حصيلة البيع بخزينة المحكمة وتنظيم محضر بالوقائع يوقعه معه الدلال والمشتري أو اثنان من الحاضرين .

٢ - حجز الاسهم والسندات والايرادات والحصص وبيعها

مادة ٢٨٠ - الاسهم والسندات اذا كانت لحاملها أو قابلة للتظهير يكون حجزها بالاوضاع المقررة لحجز المنقول .

اما الايرادات المرتبة والاسهم الاسمية وحصص الارباح المستحقة في ذمة الاشخاص المعنوية وحقوق الموصين تحجز بالاوضاع المقررة لحجز ما للمدين لدى الغير .

ويترتب على حجز الحقوق المشار اليها في الفقرة الثانية السابقة حجز ثمراتها وفوائدها ما استحق منها وما يستحق الى يوم البيع .

مادة ٢٨١ - تباع الاسهم والسندات وغيرها مما نص عليه في المادة السابقة بواسطة احد البنوك أو احد الدلالين أو أحد الصيارفة يعينه قاضي محكمة التنفيذ بناء على طلب يقدمه اليه الحاجز ويبين القاضي في امره ما يلزم اتخاذه من اجراءات الاعلان عن البيع .

٣ - حجز ما للمدين لدى الغير

مادة ٢٨٢ - يحق للمحكوم له أن يطلب تنفيذ الحكم بتوقيع الحجز على ما يكون لمدينه لدى الغير من نقود أو ديون ولو كانت هذه الديون مؤجلة أو معلقة على شرط وكذلك على ما يكون للمدين من الاعيان المنقولة في يد الغير .

ويحصل الحجز بورقة تبلغ الى المحجوز لديه بالذات ، تشتمل على صورة السند الذي يوقع الحجز بموجبه وبيان المبلغ المحجوز من اجله وتتضمن الورقة تنبيههم بان لا يسلم الاموال المذكورة لاحد وان لا يتصرف بها الا باذن من قاضي محكمة التنفيذ والا كان المحجوز لديه مسئولا عنها .

مادة ٢٨٣ - يجب على المحجوز لديه ان يقرر بما في ذمته لدى قاضي محكمة التنفيذ خلال اسبوع من يوم تبليغه بمحضر الحجز ، ويذكر في التقرير مقدار الدين وسببه واسباب انقضائه ان كان قد انقضى ، ويودع الاوراق المؤيدة لتقريره أو صورها منها .

ويجب على المحجوز لديه بعد اسبوع من تاريخ تقريره ان يودع خزينة المحكمة المبلغ الذي اقر به أو ما يفي منه بحق الحاجز .

مادة ٢٨٤ - اذا امتنع المحجوز لديه عن التقرير بما في ذمته ، أو قرر غير الحقيقة ، أو أخفى الاوراق الواجب عليه ايداعها لتأييد التقرير جاز الحكم عليه للدائن بدينه بالمبلغ المحجوز من اجله .

واذا قرر المحجوز لديه بما في ذمته تقريراً صحيحاً ، وامتنع عن الايداع أو الوفاء طبقاً لما تقضى به المادة السابقة كان لقاضي التنفيذ أن يأمر للحاجز بأن ينفذ على اموال المحجوز لديه .

مادة ٢٨٥ - اذا كان الحجز على اموال منقولة ، بيعت بالاجراءات المقررة لبيع المنقول دون حاجة الى اجراء حجز جديد .

مادة ٢٨٦ - يجوز للمحكوم له أن يوقع بناء على أمر القاضي الحجز تحت يد نفسه على ما يكون مدينا به لمدينه ويكون الحجز بورقة تبلغ الى المدين ويبلغ بالحضور الى المحكمة عند الاقتضاء لسماع الحكم بصحة الحجز .

مادة ٢٨٧ - اذا كان المطلوب حجزه بدل ايجار مال المدين ، فليس للمستأجر أن يدعى تسليم بدل الايجار خلافا لسنة الايجار أو العرف الجاري عند عدم وجود سند .

ويكون ضامنا البديل اذا سلمه خلافا لذلك ، الا اذا اثبت ذلك بسند رسمي أو حكم محكمة .

٤ - حجز الرواتب والاجور

مادة ٢٨٨ - لا يجوز حجز الرواتب والاجور لمن كان موظفا أو مستخدما أو عاملا لقاء دين ترتب بذمته الا بالقدر المقرر حجزه قانونا .

ويلزم الشخص المسئول عن صرف الراتب أو الاجر بتنفيذ قرار الحجز ، ويجوز هذا الشخص صفة الغير عند تبليغه بالحجز .

وعليه في خلال اسبوع من تبليغه قرار الحجز أن يبلغ محكمة التنفيذ عن مقدار الراتب أو الاجر كما عليه أن يخبرها بكل تبدل يطرا على وظيفة المدين وراتبه أو أجره . وعليه أن يودع خزينة المحكمة المبالغ المحجوزة أولا بأول .

٥ - حجز العقار وبيعه

مادة ٢٨٩ - اذا قررت المحكمة حجز عقار المدين ، فعلى قسم التنفيذ أن يخطر فورا ادارة التسجيل العقاري لوضع اشارة الحجز على قيد العقار بالسجلات العقارية .

ومتى وضعت اشارة الحجز على العقار ، امتنع اجراء اية معاملة عليه دون موافقة المحكمة .

وكل معاملة تتم على خلاف ذلك بعد تاريخ وضع اشارة الحجز لا تكون نافذة في حق الدائن الحاجز .

مادة ٢٩٠ - يكلف قاضي محكمة التنفيذ أحد موظفي قسم التنفيذ بعمل محضر حجز على العقار يدرج فيه موقع العقار وجنسه ونوعه وحدوده وأوصافه ومشتملاته ومساحته ورقمه - أن وجد - وحالة جميع ما انشئ عليه من زرع أو غرس فيه مع بيان مقدار ذلك ونوعه وصفة شاغل العقار والمستندات التي يستند اليها ومقدار بدل الايجار وشروطه .

وللمكلف بتوقيع الحجز على العقار ، في سبيل الحصول على هذه البيانات ، الحق في دخول العقار .

مادة ٢٩١ - يعرض محضر الحجز على قاضي التنفيذ ، ثم يحدد القاضي شروط البيع والتمن الاساسي ويجوز للقاضي أن يستعين بأهل الخبرة في تقدير الثمن .

ويبلغ المدين بقائمة شروط البيع ومقدار الثمن الاساسي ويجب أن يتضمن التبليغ تكليفا له بوفاء قيمة الدين والمصاريف والفوائد خلال سبعة أيام من تاريخ تبليغه ، والا أمر قاضي المحكمة ببيع العقار بالمراد العلني .

ويجوز للقاضي أن يقرر الاذن للمدين ببيع عقاره اذا طلب المدين ذلك على أن يستقطع حين البيع مقدار الدين مع الفوائد والمصاريف .

مادة ٢٩٢ - اذا لم يقم المدين بسداد الدين مع الفوائد والمصاريف بعد تبليغه ولم يطلب الاذن له ببيع عقاره وفقا لاحكام المادة السابقة ، يحدد قاضي محكمة التنفيذ جلسة لاجراء بيع العقار بالمراد العلني امام المحكمة .

ويعلن قسم التنفيذ عن البيع قبل اليوم المحدد لاجرائه بمدة لا تزيد على ثلاثين يوما ولا تقل عن خمسة عشرة يوما ، وذلك بلصق اعلانات على باب العقار واللوحة المعدة للاعلانات بالمحكمة وبالنشر في الجريدة الرسمية .

ويجوز للمحكمة أن تكلف دلالا أو أكثر للاعلان عن بيع العقار في الأسواق .

مادة ٢٩٣ - اذا تعدد الحجز على العقار بيع بمزايدة واحدة وعندئذ تنتقل الحجوز جميعها الى بدل المزايدة . واذا تعددت العقارات المحجوزة فتعد قائمة شروط بيع لكل عقار على حدة الا اذا رأى قاضي التنفيذ أن من المصلحة بيع أكثر من عقار بقائمة شروط واحدة .

مادة ٢٩٤ - يتولى المنوط به التنفيذ في اليوم المعين للبيع اجراء المزايدة .

وتبدأ المزايدة في جلسة البيع بالمناداة على الثمن الاساسي والمصروفات والفوائد ، ويحكم بمرسو المزداد على من تقدم بأكبر عرض ، ويعتبر العرض الذي لا يزداد عليه خلال خمس دقائق منهيًا للمزايدة . ويجوز للمحكمة تأجيل جلسة البيع الى جلسة أخرى اذا تبين لها عدم وجود مزايدين ، أو أن الثمن المعروض يقل بكثير عن الثمن الاساسي المقدّر .

ويجب على من يرسو عليه مزاد العقار المحجوز عليه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع عشر الثمن الذي رسا به المزاد والمصروفات .

وعلى من رسا عليه المزاد أن يودع باقى الثمن خزانة المحكمة خلال الشهر التالى لصيرورة البيع نهائيا .

مادة ٢٩٥ - لكل شخص أن يقرر ، خلال الايام العشرة التالية لرسو مزاد العقار، بالزيادة على الثمن ، بشرط الا تقل الزيادة عن عشر الثمن .

ويجب أن يودع مقرر الزيادة خزينة المحكمة خمس الثمن الجديد بموجب محضر ينظمه كاتب قسم التنفيذ ويعين في هذا المحضر تاريخ الجلسة التى تجرى فيها المزايدة الجديدة .

واذا تقدمت عدة تقارير بالزيادة ، كانت العبرة بالتقرير المشتمل على أكبر عرض أو بالتقرير الاول عند تساوى العروض .

مادة ٢٩٦ - يتولى قسم التنفيذ الاعلان عن المزايدة الجديدة ، وتحصل هذه المزايدة ويقع البيع الثانى طبقا للاحكام المقررة فى شأن البيع الاول . فاذا لم يتقدم مزايد على المقرر بالزيادة اعتبر مشتريا بالثمن الذى قبل الشراء به فى تقريره .

مادة ٢٩٧ - اذا تخلف من رسا عليه المزاد عن الوفاء بشروط البيع ، يعاد البيع على مسئوليته وتحصل المزايدة الجديدة ويقع البيع طبقا للاحكام المقررة فى شأن البيع الاول . ولا تقبل المزايدة من المشتري المتخلف . ويلزم المشتري المتخلف بما ينقص من ثمن العقار ، ولا حق له فى الزيادة بل يستحقها المدين أو الدائنون .

مادة ٢٩٨ - لا يقبل التقرير بزيادة العشر بعد اعادة البيع على مسئولية المشتري المتخلف، اذا كان رسو المزاد عليه قد سبقه تقرير بالزيادة .

مادة ٢٩٩ - يصدر حكم ايقاع البيع بدياجة الاحكام ويشتمل على صورة من قائمة شروط البيع وبيان الاجراءات التى اتبعت فى تحديد يوم البيع والاعلان عنه وصورة من محضر الجلسة ويشتمل منطوقه على امر المدين أو الحائز بتسليم العقار لمن حكم بايقاع البيع عليه .

ويجب ايداع نسخة الحكم الاصلية ملف التنفيذ فى اليوم التالى لصدوره ويقوم قسم

التنفيذ بتسليم ذوى الشأن صورة حكم ايقاع البيع لتقديمها الى ادارة التسجيل العقارى . ولا يجوز اجراء معاملة تسجيل العقار باسم من اوقع عليه البيع الا بعد انقضاء خمسة عشر يوما من تاريخ صدور الحكم .

ويكون الحكم المسجل سنداً بملكية من اوقع البيع عليه ، على انه لا ينقل اليه سوى ما كان للمدين من حقوق فى العقار المبيع .

مادة ٣٠٠ - يجوز للمدين ولكل ذى مصلحة الى ما قبل اجراء تسجيل حكم ايقاع البيع وفقا لاحكام المادة السابقة ، أن يسترد العقار المباع بعد دفع قيمة الدين وجميع المصاريف التى تحملها من حكم بايقاع البيع عليه وبشرط موافقة قاضى محكمة التنفيذ على ذلك .

مادة ٣٠١ - متى سجل العقار باسم المشتري وجب على محكمة التنفيذ بناء على طلب من الراسى عليه المزاد أن تبلغ شاغلى العقار بوجوب تخليته وتسليمه خلال ثلاثين يوما .

فاذا انتهت المدة دون تسليم امرت المحكمة باجراء التخلية الجبرية أو التسليم وذلك مالم يكن شاغل العقار يحوزه بموجب عقد ايجار أو عقد من عقود الادارة الحسنة .

مادة ٣٠٢ - لا تؤجل المزايدة بسبب الادعاء بملكية العقار المحجوز أو بحقوق مترتبة عليه ، مالم يكن هذا الادعاء واردا قبل الحكم الصادر بايقاع البيع . وعندئذ تأمر محكمة التنفيذ المدعى بايداع كفالة نقدية أو تقديم كفيل يضمن ضرر الدائن وخسارته من جراء التأخير ثم تمهله خمسة عشر يوما ليراجع المحكمة المختصة، ويحصل منها على قرار بتأخير التنفيذ والا فتستمر المحكمة بالتنفيذ كأن لم يقع اعتراض .

واذا اقيمت دعوى الاستحقاق على جزء من العقار المحجوز عليه جاز للمحكمة تأخير البيع أو تقرير الاستمرار فى بيع الاجزاء الأخرى .

مادة ٣٠٣ - اذا لم يكف المتحصل مما بيع على المدين من منقول أو عقار لقضاء حقوق الحاجزين ، ولم يتفقوا هم والمدين على قسمته بينهم خلال الاسبوع التالى ليوم ايداع المتحصل خزانة المحكمة ، قسم بينهم كل بنسبة دينه ، مع مراعاة حق من له التقدم من الدائنين المرتهنين ، ثم يحفظ ملف التنفيذ مالم يعترض الحاجزون على اجراءات التوزيع .

واذا ظهرت بعد اجراء التوزيع أموال للمدين بعد ذلك جاز التنفيذ عليها بموجب الاوراق

المودعة بملف التنفيذ ودون حاجة الى تقديم طلب جديد للتنفيذ .

مادة ٣٠٤ - بالرغم مما جاء في المادة ١٧٦ من هذا القانون ، للدائن أن يوقع الحجز الاحتياطي على منقولات مدينه في الاحوال الآتية :

١ - اذا كان حاملا لكمبيالة أو سند تحت الاذن، وكان المدين تاجرا له توقيع على الكمبيالة أو السند يلزمه بالوفاء بحسب قانون التجارة .

٢ - في كل حالة يخشى فيها فقد الدائن لضمان حقه .

مادة ٣٠٥ - لمؤجر العقار أن يوقع في مواجهة المستأجر أو المستأجر من الباطن الحجز الاحتياطي على المنقولات والثمرات والمحصولات الموجودة بالعين المؤجرة وذلك ضمانا للاجرة المستحقة .

مادة ٣٠٦ - لمالك المنقول أن يوقع الحجز الاحتياطي عليه عند من يحوزه .

مادة ٣٠٧ - لا يوقع الحجز الاحتياطي المنصوص عليه في المواد الثلاث السابقة الا اقتضاء لحق محقق الوجود وحال الاداء .

واذا لم يكن بيد الدائن سند تنفيذي أو حكم واجب النفاذ أو كان دينه غير معين المقدار فلا يوقع الحجز الا بأمر من قاضي محكمة التنفيذ يأذن فيه بالحجز ويقدر دين الحاجز تقديرا مؤقتا .

ويطلب الامر بعريضة مسببة ، ويجب في الحالة المذكورة في المادة السابقة أن تشتمل العريضة على بيان واف للمنقولات المطلوب حجزها . وللقاضى قبل اصدار امره أن يجرى تحقيقا مختصرا اذا لم تكلفه المستندات المؤيدة للطلب .

واذا كانت الدعوى مرفوعة بالحق من قبل امام المحكمة المختصة جاز طلب الاذن بالحجز من قاضي المحكمة الذي ينظر الدعوى .

مادة ٣٠٨ - يتبع في الحجز الاحتياطي على المنقولات القواعد والاجراءات المقررة لحجز المنقولات .

ويجب أن يبلغ الحاجز المحجوز عليه أمر الحجز مرفقا به صورة من محضر الحجز خلال

ثمانية أيام على الاكثر من تاريخ توقيعه ، والا اعتبر كأن لم يكن .

وفي الأحوال التي يكون فيها الحجز بأمر من قاضي محكمة التنفيذ يجب على الحاجز خلال ثمانية ايام المشار اليها في الفقرة السابقة أن يرفع أمام المحكمة المختصة نوعيا الدعوى بثبوت الحق وصحة الحجز ، والا اعتبر الحجز كأن لم يكن .

واذا كانت الدعوى بالحق مرفوعة من قبل امام محكمة اخرى قدمت دعوى صحة الحجز الى نفس المحكمة لتنظر فيهما معا .

مادة ٣٠٩ - اذا حكم بصحة الحجز تتبع الاجراءات المقررة لبيع منقولات المدين المحجوز عليها . أو يجرى التنفيذ بتسليم المنقول في الحالة المشار اليها في المادة (٣٠٦) .

مادة ٣١٠ - لا يجوز لاي موظف عمومي منوط به القيام بواجب فيما يتعلق ببيع اي مال بمقتضى هذا القانون أن يشتري المال أو يزايد على شرائه .

احكام ختامية

مواعيد المرافعات

مادة ٣١١ - اذا عين القانون لحصول الاجراء ميعادا مقدرا بالايام أو بالشهور أو بالسنين فلا يحسب منه يوم حدوث الامر المعتبر في نظر القانون مجريا للميعاد . أما اذا كان الميعاد مما يجب انقضاؤه قبل الاجراء فلا يجوز حصول الاجراء الا بعد انقضاء اليوم الاخير منه .

وينقضي الميعاد بانقضاء اليوم الاخير منه اذا كان فترة يجب أن يحصل فيها الاجراء .

وتحسب المدة المحددة بالاشهر من يوم ابتدائها الى اليوم الذي يقابله من الاشهر التالية .

وتحسب مدة اليوم من منتصف الليل الى منتصف الليل التالي ، واليوم والسياسة اللذان يكونان مبدأ للمهلة لا يدخلان في حسابها ، أما اليوم والساعة اللذان تنتهي فيهما المهلة فيدخلان في حسابها .

واذا صادف آخر الميعاد عطلة رسمية امتد الى أول يوم عمل بعدها .

الفهرس

قانون

المرافعات المدنية والتجارية

الأحكام العامة

صلاحيات المحاكم المدنية

الباب الاول

في التداعي امام المحاكم

الفصل الاول : ترتيب المحاكم واختصاصاتها

١ - ترتيب المحاكم

٢ - الاختصاص النوعي للمحاكم

٣ - اختصاص بنظر الطلبات العارضة

٤ - الاختصاص الدولي لمحاكم البحرين

٥ - القانون الواجب التطبيق في مسائل الاحوال الشخصية لغير المسلمين

الفصل الثاني : في رفع الدعوى

١ - في اجراءات رفع الدعوى

٢ - في التبليغ والاحضار

الفصل الثالث : في المحاكمات المدنية

١ - حضور الخصوم وغيابهم والتوكيل بالخصومة

٢ - اجراءات الجلسة ونظامها

الفصل الرابع : في اسباب الدعوى وموضوعها وفرقائها

١ - في اسباب الدعوى وموضوعها

٢ - تعدد الخصوم والادخال والتدخل

٣ - اختصام الغير

الباب الثاني

في اجراءات الاثبات

احكام عامة

الفصل الاول :

١ - استجواب الخصوم والاقرار واليمين

٢ - الاقرار

٣ - اليمين

الفصل الثاني :

الاثبات بالشهادة

استدعاء الشهود

الشهود

تقدير الشهادة ومبلغ دلالتها

الفصل الثالث :

القرائن

الفصل الرابع :

الاثبات بالكتابة

في حجية صور الاوراق

الفصل الخامس :

طلب الزام الخصم بابراز المستندات الموجودة تحت يده والاطلاع عليها

الفصل السادس :

انتقال المحكمة لمحل النزاع

الفصل السابع :

في الخبرة

الباب الثالث

ما يعرض للدعوى بعد سماعها والسير فيها ووقف الدعوى وانقطاع الخصومة وسقوطها وانقضاؤها بمرور الزمن وتركها

١ - وقف الدعوى

٢ - انقطاع الخصومة

٣ - سقوط الخصومة وانقضاؤها

٤ - ترك الخصومة

الباب الرابع

الاجراءات التحفظية والوقائية والمنع من السفر والحراسة القضائية

١ - الاجراءات التحفظية والوقائية والمنع من السفر

٢ - الحراسة القضائية

الباب الخامس

صلاحية القاضي لنظر الدعوى

الباب السادس

الاحكام وطرق الطعن فيها والتحكيم

١ - الاحكام :

(١) اصدار الاحكام

(ب) مصروفات الدعوى

٢ - طرق الطعن فى الاحكام :

١ - الاعتراض على الحكم الغيابى

٢ - اعتراض الخارج عن الخصومة على الحكم الصادر فيها

٣ - الاستئناف

٤ - طلب اعادة النظر فى المحاكمة

الباب السابع

التحكيم

الباب الثامن

التنفيذ

احكام عامة :

طرق التنفيذ الجبرى :

(١) التنفيذ الجبرى فى مواجهة المحكوم عليه امام محكمة التنفيذ

(ب) التنفيذ على اموال المدين

١ - الحجز على منقولات المدين

٢ - حجز الاسهم والسندات والايرادات والحصص وبيعها

٣ - حجز ما للمدين لدى الغير

٤ - حجز الرواتب والاجور

٥ - حجز العقار وبيعه

احكام ختامية

مواعيد المرافعات :

مرسوم بقانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٠
بشأن تعديل بعض احكام قانون المرافعات المدنية

والتجارية لعام ١٩٧١ (١)

نحن عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين .

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى الامر الاميرى رقم (٤) لسنة ١٩٧٥ ،

وبناء على عرض وزير العدل والشئون الاسلامية ،

وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

رسمنا بالقانون الآتى :

المادة الاولى (٢) — يستبدل بنص البندين (١)

و (٦) من المادة (٨) من قانون المرافعات المدنية والتجارية

لسنة ١٩٧١ النصان الآتيان :

المادة الثانية (٣) — يستبدل بنص المادة (١٣) من

قانون المرافعات المدنية والتجارية لسنة ١٩٧١ النص الآتى :

المادة الثالثة — على المحكمة الكبرى ان تحيل من تلقاء

نفسها ما يوجد لديها من دعاوى اصبحت من اختصاص المحكمة الصغرى بمقتضى احكام هذا القانون وذلك بالحالة التى تكون عليها ، وفى حالة غياب احد الخصوم يبلغ امر الاحالة اليه مع تكليفه بالحضور امام المحكمة الصغرى التى احيلت اليها الدعوى .

ولا يسرى حكم الفقرة السابقة على الدعاوى المحكوم فيها غيابيا او الدعاوى المؤجلة للنطق بالحكم ، بل تبقى خاضعة لأحكام النصوص القديمة .

المادة الرابعة (٤) — يستبدل بنص المادة (٢١٦) من قانون المرافعات المدنية والتجارية النص الآتى :

المادة الخامسة — على وزير العدل والشئون الاسلامية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الرفاع

بتاريخ ٤ ربيع الثانى ١٤٠٠ هـ

الموافق ٢٠ فبراير ١٩٨٠ م

قرار رقم (٧) لسنة ١٩٧٨

بشأن اجراءات العرض بالوفاء والايداع (١)

وزير العدل والشئون الاسلامية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم (٨) لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وبناء على عرض وكيل الوزارة .

قررنا الاتى :

المادة الاولى — ينشأ لكل حالة ايداع ملف ايداع تحفظ فيه المستندات الآتية :

١ — طلب المدين ايداع الدين — ٢ — صورة من خطاب المدين بالعرض بالوفاء — ٣ — خطاب الدائن برفض العرض ٤ — صورة من خطاب المسجل العام الى الدائن بحصول الايداع — ٥ — صورة من قسيمة ايداع الدين — ٦ — طلب المدين تعيين الحراسة على غير النقود أو طلب بيعها — ٧ — محضر اجراءات الحراسة أو البيع — ٨ — صورة من مخالصة الدائن بالاستلام — ٩ — طلب المدين استرداد المعروض .
وتثبت كافة الاوراق المرفقة بالملف على غلافه بعد ترقيمها .

و يتبع فى حفظ الملفات ما يتبع فى حفظ القضايا .

وتعطى ارقاما سنوية متسلسلة تحت وصف ايداع .

المادة الثانية — ينشأ بمكتب المسجل العام دفتر يسمى دفتر الايداع تدون فيه البيانات الآتية :

١ — رقم ملف الايداع — ٢ — اسم المدين المودع — ٣ — اسم الدائن المودع لحسابه — ٤ — الدين المودع (نقودا او اشياء تحت الحراسة او ثمن بيع اشياء) — ٥ — تاريخ الايداع او تاريخ وضع غير النقود تحت الحراسة او ايداع ثمنها الصندوق ٦ — رقم قسيمة الايداع — ٧ — تاريخ اخطار المسجل النعام للدائن بحصول الايداع او بتوقيع الحراسة أو البيع — ٨ — تاريخ قبول الدائن للعرض واستلامه المعروض — ٩ — تاريخ رجوع المدين عن العرض واسترداده الشيء المودع .

المادة الثالثة — يجب على المسجل العام ان يتأكد قبل ايداع أى مبلغ من النقود الصندوق من ارسال المدين الى الدائن خطاب العرض بالوفاء ورفض الدائن له أو انقضاء عشرة ايام على استلامه الخطاب .

المادة الرابعة — يجب على المسجل العام فى اليوم التالى على الاكثر لايداع المدين النقود أن يرسل الى الدائن خطابا مسجلا بعلم الوصول متضمنا صورة طلب الايداع ورقم قسيمة سداد المدين للمبلغ المودع بالصندوق .

المادة الخامسة — يكون تقديم طلبات الحراسة على غير النقود او طلب بيعها وطلبات استرداد النقود المودعة أو ثمنها التى تعرض على المحكمة الصغرى عن طريق المسجل العام الذى يأمر باعداد ملف لها طبقا لما ورد بالمادة الثانية ، وعليه ان يراقب كاتب المحكمة المختصة فى عمله والكاتب المختص بالقيام باجراءات الحراسة او البيع .

المادة السادسة — يكون اثبات البيانات فى الدفتر المنصوص عليه فى المادة الثانية واستيفاء ملفات الايداع المنصوص عليها فى المادة الاولى تحت اشراف المسجل العام .

المادة السابعة — يجب على كاتب جلسة المحكمة الصغرى المعروض عليها طلب وضع غير النقود تحت الحراسة او بيعها او طلب المدين استرداد ما سبق له ان اودعه ، ان يعرض هذه الطلبات فى الملف الخاص بها فى اليوم التالى على الاكثر على قاضى المحكمة المختصة .

المادة الثامنة — يجب على الكاتب الذى يقوم باجراءات الحراسة أو البيع ان يرسل الى الدائن فى اليوم التالى مباشرة صورة من محضر الاجراءات او البيع متضمنا قرار المحكمة بالحراسة أو البيع ورقم قسيمة ايداع ثمن البيع ، وعليه ان يودع الملف اصل هذه الاوراق مع تعليقاتها على غلافه .

المادة التاسعة — يجب على أمين الصندوق بعد ان يسلم الدائن النقود المودعة على ذمته ان يرسل كافة الاوراق التى يسلمها اليه الدائن الى المسجل العام لحفظها فى الملف الخاص .

المادة العاشرة — لا تسرى احكام المواد السابقة على العرض بالوفاء الذى يحصل اثناء المرافعة فى الدعوى طبقا لنص المادة ٣١٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وعلى كاتب الجلسة فى هذه الحالة ارفاق كافة الاوراق الخاصة بالايداع أو الحراسة أو البيع ملف الدعوى التى تمت الاجراءات اثناء المرافعة فيها .

المادة الحادية عشرة — يستحق الرسم الثابت على اجراءات العرض والايداع ومقداره خمسة دنانير والرسوم الاضافية المقررة على كافة الاجراءات التى تتخذ بشأن العرض والايداع الى ان تنتهى باستلام الدائن المعروض او استرداد المدين له .

المادة الثانية عشرة — على وكيل الوزارة تنفيذ هذا القرار و يعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .
صدر فى ٣ شعبان ١٣٩٨ هـ
الموافق ٨ يوليو ١٩٧٨ م

مجلس الدولة

البحرين

بيان وسمى (١)

نظرا لان الظروف التي كانت سائدة في الماضي قد اقتضت اعفاء بعض الافراد من ذوى الجنسيات الاجنبية من سلطة القضاء البحريني وتمشيا مع التقدم الذي احرزته دولة البحرين في شتى المجالات ، ونظرا لتغير الظروف ، وبناء على الاتفاق الذي جرى بين حكومة صاحب العظمة حاكم البحرين وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا وشمال ايرلندا حول انتهاء ممارسة السلطة القضائية لحكومة صاحبة الجلالة البريطانية في البحرين ابتداء من ٣١ يوليو ١٩٧١ ، وذلك مع مراعاة الاقتراحات البريطانية الخاصة باستثناء بعض الافراد والهيئات من الخضوع لسلطة القضاء البحريني وذلك بصفة مؤقتة الى أن تتم الترتيبات لنقل تلك السلطة القضائية نهائيا بالنسبة لجميع المقيمين في اقليم البحرين .

يسر حكومة البحرين أن تعلن بأن انتقال السلطة القضائية اليها بالكيفية السالفة الذكر سوف لن يؤثر على قوة نفاذ الاحكام التي صدرت قبل هذا التاريخ من محاكم كان لها اختصاص قضائي في البحرين ، وستكون تلك الاحكام نافذة ومعترفا بها بنفس قوة نفاذ الاحكام والقرارات الصادرة من محاكم البحرين المدنية .

كما انه سوف يجرى تنفيذ الاحكام الصادرة في المواد الجزائية من محاكم كان لها اختصاص قضائي في البحرين بقدر العقوبات المقيدة للحرية المقررة بموجب تلك الاحكام . وهذا مع عدم الاخلال بحق عظمة حاكم البلاد في العفو الشامل او العفو عن العقوبة بالنسبة لاي متهم محكوم عليه بموجب حكم صادر من تلك المحاكم .

رئيس مجلس الدولة

صدر بتاريخ ١٨ جمادى الاولى ١٣٩١

الموافق ١٢ يولييه ١٩٧١

الجمهورية التونسية

تونس

إجراءات جنائية

- قانون عدد ٢٣ لسنة ١٩٦٨ مؤرخ في ٢٤ جويلية ١٩٦٨ يتعلق بإعادة تنظيم قانون المرافعات الجنائي .
 - أمر عدد ٤٢ لسنة ١٩٦٩ مؤرخ في أول فيفري ١٩٦٩ يتعلق بالفراغات التي يمكن منحها للشهود .
 - أمر عدد ٣٦٧ لسنة ١٩٨١ مؤرخ في ٣٠/٣/١٩٨١ يتعلق بتركيب وتنظيم لجنة العفو .
- الفراج تحت شرط (سراح شرطي) :**
- أمر عدد ٨٦ لسنة ١٩٦٩ مؤرخ في ١٢ مارس ١٩٦٩ يتعلق بضبط اجراءات السراح الشرطي .
 - أمر على مؤرخ في ١٠ فيفري ١٩٥٥ في ضبط تعريفه المصاريف العدلية في المادة الجنائية .

مجلة الاجراءات الجزائية

احكام تمهيدية

في الدعوى العمومية والدعوى المدنية

الفصل ١ - يترتب على كل جريمة دعوى عمومية تهدف الى تطبيق العقوبات ويترتب عليها ايضا في صورة وقوع ضرر دعوى مدنية لجبر ذلك الضرر .

الفصل ٢ - اثارة الدعوى العمومية وممارستها من خصائص الحكام والموظفين الذين اناطها القانون بمهدهم .

ويمكن اثارة الدعوى المذكورة من طرف المتضرر حسب القواعد المبينة بهذا القانون .

الفصل ٣ - فيما عدا الصور التي نص عليها القانون لا تتوقف اثارة الدعوى العمومية على وجود التشكى كما لا يوقفها ولا يعلقها الرجوع في الشكاية او في القيام بالحق الشخصى .

الفصل ٤ - تنقضى الدعوى العمومية :

- اولا :** بموت المتهم .
- ثانيا :** بمرور الزمن .
- ثالثا :** والعفو العام .
- رابعا :** بنسخ النص الجزائى .
- خامسا :** باتصال القضاء .
- سادسا :** بالصلح اذا نص القانون على ذلك صراحة .
- سابعا :** بالرجوع في الشكاية اذا كانت شرطا لازما للتتبع .
- والرجوع بالنسبة لاحد المتهمين بعد رجوعا بالنسبة للباقيين .

الفصل ٥ - تسقط الدعوى العمومية فيما عدا الصور الخاصة التي نص عليها القانون بمرور عشرة اعوام كاملة اذا كانت ناتجة عن جنحة وبمرور عام كامل اذا كانت ناتجة عن

قانون عدد ٢٣ لسنة ١٩٦٨

مؤرخ في ٢٤ جويلية ١٩٦٨ يتعلق باعادة تنظيم
قانون المرافعات الجنائى (١)

باسم الشعب ،

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية
التونسية ،

بعد موافقة مجلس الأمة ،

اصدرنا القانون الآتى نصه :

الفصل ١ - النصوص المنشورة فيما بعد المتعلقة بالاجراءات في المادة الجزائية جمعت في تأليف واحد باسم « مجلة الاجراءات الجزائية » .

الفصل ٢ - بداية من تاريخ اجراء العمل بالمجلة المشار اليها تُلغى باستثناء القانون عدد ١٧ لسنة ١٩٦٨ المؤرخ في ٢ جويلية ١٩٦٨ جميع النصوص المخالفة لها وعلى الاخص الامر المؤرخ في ٣٠ ديسمبر ١٩٢١ المتعلق باصدار « قانون المرافعات الجنائى » كما وقع تغييره او اكماله بالنصوص التابعة له والفصلان ١٧ و ١٨ من المجلة الجنائية والامر المؤرخ في ٣ اوت ١٩٠٨ المتعلق بأحداث لجنة العفو والقانون عدد ٥٨ لسنة ١٩٥٨ المؤرخ في ٢٣ ماي ١٩٥٨ المتعلق بممارسة حق العفو والامر المؤرخ في ٣٠ جوان ١٩٥٥ المتعلق بالقانون الاساسى للقاضرين المنسوبة اليهم مخالفات والامر المؤرخ في ١٣ مارس ١٩٥٧ المتعلق بالسراح الشرطى .

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمى للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة :

وصدر بقرطاج في ٢٤ جويليه ١٩٦٨ .

مخالفة وذلك ابتداء من يوم وقوع الجريمة على شرط أن لا يقع في بحر تلك المدة أى عمل تحقيق أو تتبع .

ومدة السقوط يعلقها كل مانع قانونى أو ماضى يحول دون ممارسة الدعوى العمومية ما عدا الموانع المترتبة عن ادارة المتهم .

وفي الصورة المعينة بالفصل ٧٧ ينتفع المتهم غير الموقوف بالسجن بجريان أجل سقوط الدعوى العمومية في مدة ايقاف تتبعه بسبب العته .

الفصل ٦ - اذا حصل في غضون آجال السقوط التى سبق تعدادها بالفصل المتقدم أعمال تحقيق أو تتبع ولم يصدر عقبها حكم فان الدعوى العمومية الواقع قطعها لا تبتدىء مدة سقوطها الا من تاريخ آخر عمل ، ويجرى ذلك ولو في حق من لم يشمل عمل التحقيق أو التتبع .

الفصل ٧ - الدعوى المدنية من حق كل من لحقه شخصا ضرر نشأ مباشرة عن الجريمة . ويمكن القيام بها في آن واحد مع الدعوى العمومية أو بانفرادها لدى المحكمة المدنية ، وفي هذه الصورة يتوقف النظر فيها الى أن يقتضى بوجه بانه في الدعوى العمومية التى وقعت اثارها ،

والطرف الذى سبق ان قام بدعواه لدى المحكمة المدنية المختصة لا يتسنى له القيام بها لدى المحكمة الجزرية الا اذا تعهدت هذه المحكمة الاخيرة من قبل النيابة العمومية قبل ان تصدر المحكمة المدنية حكما في الأصل .

الفصل ٨ - تسقط الدعوى المدنية بنفس الشروط والآجال المقررة للدعوى العمومية الناتجة عن الجريمة التى تولد عنها الضرر . وتخضع الدعوى المدنية فيما عدا ذلك لقواعد القانون المدنى .

الكتاب الأول

في اقامة الدعوى العمومية ومباشرة التحقيق

الباب الأول

في الضابطة العدلية

الفصل ٩ - الضابطة العدلية مكلفة بمعاينة الجرائم وجمع ادلتها والبحث عن مرتكبيها وتقديمهم للمحاكم ما لم يصدر قرار في افتتاح بحث .

القسم الأول

في مامورى الضابطة العدلية

الفصل ١٠ - يباشر وظائف الضابطة العدلية تحت اشراف الوكيل العام للجمهورية والمدعين العموميين لدى محاكم الاستئناف ، كل في حدود منطقتهم من سيأتى ذكرهم :

١ - وكلاء الجمهورية ومساعدوهم .

٢ - حكام النواحي .

٣ - محافظو الشرطة وضباطها ورؤساء مراكزها .

٤ - ضباط الحرس الوطنى وضباط صفه ورؤساء مراكزه .

٥ - مشائخ التراب .

٦ - اعوان الادارات الذين منحوا بمقتضى قوانين خاصة السلطة اللازمة للبحث عن بعض الجرائم أو تحرير التقارير فيها .

٧ - حكام التحقيق في الأحوال المبينة بهذا القانون .

الفصل ١١ - مأمورو الضابطة العدلية

المشار اليهم بالأعداد ٢ و ٣ و ٤ من الفصل ١٠ هم مساعدون لوكيل الجمهورية ، ولهم في الجنايات والجناح المتلبس بها ما له من السلطة وعليهم أن يعلموه حالا بما قاموا به من الأعمال ، وليس لهم فيما عدا ذلك اجراء أى عمل من

اعمال التحقيق ما لم يكونوا مأذونين باجرائه
باذن كتابي .

الفصل ١٢ - لحكام النواحي أن يجروا كل
في حدود دائرته بأنفسهم أو بواسطة المأمورين
الآخرين المشار اليهم بالأعداد من ٣ الى ٦ من
الفصل ١٠ كل فيما يخصه جميع أعمال البحث
الأولى ولهم أن يوقفوا المظنون فيهم مؤقتا
بالسجن بشرط تقديمهم فورا الى أقرب
محكمة .

ويتلقون زيادة على ذلك الاعلام بالجنائيات
والجناح المرتكبة بالجهة المباشرة بها وظائفهم .
كما يعلمون وكيل الجمهورية بجميع
الجنائيات والجناح التي يرد لهم العلم بها حال
مباشرتهم لوظائفهم ويوجهون اليه جميع ما
يتعلق بها من ارشادات ومحاضر ووثائق .

الفصل ١٣ - على مأموري الضابطة العدلية
المعينين بالعدد ٣ و ٤ من الفصل ١٠ :

أولا : اخبار وكيل الجمهورية بكل جريمة
بلغهم العلم بها اثناء مباشرة وظيفتهم واحالة
ما يتعلق بها من الارشادات والمحاضر .

ثانيا : تلقى التقارير والاعلامات والشكايات
المتعلقة بتلك الجرائم .

ثالثا : البحث في حدود نظرهم الترابي عن
كل جريمة مهما كان نوعها وتحرير المحاضر في
ذلك .

الفصل ١٤ - لحكام التحقيق بوصفه
مأمورا للضابطة العدلية أن يعاين كل جريمة
ارتكبت بمحضره حال مباشرته لوظيفته أو
اكتشفت اثناء اتمام عملية بحث قانوني .

لكن فيما عدا صورة الجناية المتلبس بها ،
ليس له أن يتعهد بالنازلة ولا يمكنه تحقيق أى
فعل بدون قرار في ذلك من ممثل النيابة
العمومية .

الفصل ١٥ - مشائخ التراب مكلفون في
حدود مناطقهم الترابية بمعاينة الجناح
والمخالفات المتعلقة بالاملاك الريفية .

كما يتولون تحرير التقارير في الظروف التي
وقعت فيها الجريمة وجمع ادلتها ويتبعون
الاشياء المختلسة في الأماكن التي نقلت اليها
ويحجزونها .

غير انه لا يسوغ لهم الدخول لمحلات
السكنى وتوابعها ما لم يكونوا مصحوبين بأحد
مأموري الضابطة العدلية المعينين بالأعداد ٢
و ٣ و ٤ من الفصل ١٠ وبدون أن يتجاوزوا
حدود ما لهؤلاء المأمورين من السلط فيما يخص
تفتيش المساكن والتقرير الذي يحرر في ذلك
يمضيه من حضر من المأمورين المذكورين .

ويقبضون على كل من أدركوه حال تلبسه
بجناح أو جناية ويحضرونه أمام المحكمة أو أمام
أحد المأمورين المبينين أعلاه .

ومع ذلك يعرفون بجميع الجرائم التي
حصل لهم العلم بها حال مباشرتهم لوظيفتهم .
وعليهم عند توجه الحاكم أو مأمور الضابطة
العدلية على العين أن يعينوه على كشف
الحقيقة .

الفصل ١٦ - اذا حدث أن تعهد مأمورون
عديدون بقضية واحدة يقدم من رفعت اليه
القضية أولا .

ولمأموري الضابطة العدلية المخول لهم
بمقتضى الفصل ١٢ تكليف المأمورين الآخرين أن
ينتزعوا أيضا القضايا من أيدي من ذكر بقصد
تعاطي الأعمال فيها بأنفسهم .

غير انه يجب دائما على مأموري الضابطة
العدلية التخلي عن القضية بمجرد ما يتولى
الأعمال فيها وكيل الجمهورية أو مساعده أو
حاكم التحقيق كما عليهم ، تسليم ذى الشبهة

حالا اليهم مع التقارير المحررة والأشياء المحجوزة لكشف الحقيقة .

الفصل ١٧ - لمأموري الضابطة العدلية كل في حدود نظرة الحق في الاستنجد بأعوان القوة العامة .

الفصل ١٨ - الشكايات والإعلامات الاختيارية يمكن إنهاؤها مشافهة لأحد مأموري الضابطة العدلية الذي يجب عليه تضمينها بمحضر يمضيه مع الشاكي أو المخبر ، وإذا امتنع هذا الأخير من الإمضاء أو كان غير قادر عليه ينص على ذلك بالمحضر .

وكذلك يمكن تحرير الشكايات كتابة ، وفي هذه الصورة يجب أن يمضيا المشتكون أو وكلائهم أو نوابهم الشرعيون .

وتضمن بالشكايات الأفعال التي من شأنها أن تكون مبنية للتتبع ، كما يذكر بها وسائل الإثبات .

الفصل ١٩ - الشكايات والإعلامات والحاضر توجه فورا من طرف مأموري الضابطة العدلية الذين تلقوها إلى وكيل الجمهورية .

القسم الثاني

في النيابة العمومية

الفصل ٢٠ - النيابة العمومية تثير الدعوى العمومية وتمارسها كما تطلب تطبيق القانون ، وتتولى تنفيذ الأحكام .

الفصل ٢١ - على النيابة العمومية أن تقدم طلبات كتابية طبقا للتعليمات التي تعطى لها حسب الشروط الواردة بالفصل ٢٣ وتتولى بسط الملاحظات الشفاهية بما تراه متماشيا مع مصلحة القضاء .

القسم الثالث

في وظائف الوكيل العام للجمهورية والمدعين العموميين

الفصل ٢٢ - الوكيل العام للجمهورية يكلف تحت إشراف كاتب الدولة للعدل بالسهر على تطبيق القانون الجنائي بكامل تراب الجمهورية .

ويمكنه أن يمثل بنفسه النيابة العمومية لدى محاكم الاستئناف وله سلطة على سائر ممثلي النيابة العمومية . كما له حق الاستنجد بالقوة العامة أثناء ممارسته لوظائفه .

وفي صورة حدوث مانع ينوب عن الوكيل العام للجمهورية مدع عمومي يعينه كاتب الدولة للعدل .

الفصل ٢٣ - لكاتب الدولة للعدل أن يبلغ إلى الوكيل العام للجمهورية الجرائم التي يحصل له العلم بها وأن يأذنه بإجراء التتبعات سواء بنفسه أو بواسطة من يكلفه أو بأن يقدم إلى المحكمة المختصة الملاحظات الكتابية التي يرى كاتب الدولة للعدل من المناسب تقديمها .

الفصل ٢٤ - يمثل المدعي العمومي بنفسه أو بواسطة مساعديه النيابة العمومية لدى محكمة الاستئناف .

وهو مكلف بالسهر على تطبيق القانون الجنائي بكامل المنطقة التابعة لمحكمة الاستئناف وله سلطة على سائر ممثلي النيابة العمومية التابعين لمحكمة الاستئناف .

كما له حق الاستنجد مباشرة بالقوة العامة أثناء ممارسته لوظائفه .

القسم الرابع

في وظائف وكيل الجمهورية

الفصل ٢٥ - يمثل وكيل الجمهورية بنفسه أو بواسطة مساعديه النيابة العمومية لدى المحكمة الابتدائية .

الفصل ٢٦ - وكيل الجمهورية مكلف بمعاينة سائر الجرائم وتلقي ما يعلمه به الموظفون العموميون أو أفراد الناس في الجرائم وقبول شكايات المعتدى عليهم .

القسم الخامس

في الجنايات والجنح المتلبس بها

الفصل ٣٣ - تكون الجناية أو الجنحة متلبسا بها :

أولا - اذا كانت مباشرة الفعل في الحال أو قربه من الحال .

ثانيا - اذ طارد الجمهور ذا الشبهة صائحا وراءه أو وجد هذا الأخير حاملا لامتعه أو وجدت به آثار أو علامات تدل على احتمال ادانته بشرط وقوع ذلك في زمن قريب جدا من زمن وقوع الفعله .

ويشبه الجناية أو الجنحة المتلبس بها كل جناية أو جنحة اقترفت بمحل سكنى استنجد صاحبه بأحد مأموري الضابطة العدلية لمعاينتها ولو لم يحصل ارتكابها في الظروف المبينة بالفقرة السابقة .

الفصل ٣٤ - لوكيل الجمهورية في جميع صور الجنايات أو الجنح المتلبس بها مع سلطة التتبع جميع ما لحاكم التحقيق من السلط .

الفصل ٣٥ - لحاكم التحقيق في دائرته أن يجري رأسا وب نفسه في صورة الجناية المتلبس بها جميع الأعمال المخولة لوكلاء الجمهورية طبق القانون زيادة على ما له من الوظائف الخاصة به ويجب عليه اعلام وكيل الجمهورية حالا .

وله بالخصوص أن يسمع الشهود بدون سابقة استدعاء وأن يلقي القبض بمجرد اذن شفاهي على ذي الشبهة الذي كان حاضرا ثم انه يأمر بنفسه بتنفيذ قراراته .

وبعد الفراغ من ذلك يبعث بتقاريره الى ممثل النيابة العمومية الذي يقرر في شأنها ما يراه صالحا .

القسم السادس

في القيام بالحق الشخصي

الفصل ٣٦ - حفظ القضية من طرف وكيل الجمهورية لا يمنع المتضرر من اثاره الدعوى العمومية على مسؤوليته الشخصية . وفي هذه الصورة يمكنه عن طريق القيام بالحق الشخصي اما طلب احالة القضية على التحقيق أو القيام مباشرة لدى المحكمة .

وليس له فيما عدا الجنايات أو الجنح المتلبس بها أن يجري أعمال تحقيق ، لكن يمكنه أن يجري بحثا أوليا على سبيل الاسترشاد لجمع ادلة الجريمة ، ويمكنه استنطاق المشبوه فيه بصفة اجمالية وتلقى التصريحات وتحرير المحاضر فيها .

ويمكنه حتى في الجنايات أو الجنح المتلبس بها تكليف أحد مأموري الضابطة العدلية ببعض الأعمال التي هي من اختصاصه **الفصل ٢٧ -** يتعهد بالتبعات وكيل الجمهورية المنتصب بالمكان الذي ارتكبت فيه الجريمة أو بالمكان الذي به مقر المظنون فيه أو بالمكان الذي به محل اقامته الأخير أو بالمكان الذي عثر فيه عليه .

الفصل ٢٨ - على وكيل الجمهورية في صورة الجناية أن يعلم فورا الوكيل العام للجمهورية والمدعى العمومي المختص وأن يطلب حالا من حاكم التحقيق الذي بمنطقته اجراء بحث قانوني .

الفصل ٢٩ - على سائر السلط والموظفين العموميين أن يخبروا وكيل الجمهورية بما اتصل يعلمهم من الجرائم اثناء مباشرة وظائفهم وأن ينهوا اليه جميع الارشادات والمحاضر والأوراق المتعلقة بها .

ولا يسوغ بحال القيام عليهم بالادعاء الباطل أو بالغرم بناء على الآراء التي اوجب عليهم هذا الفصل ابداءها ما لم يثبت سوء نيتهم .

الفصل ٣٠ - وكيل الجمهورية يجتهد في تقرير مآل الشكايات والاعلامات التي يتلقاها أو التي تنهى اليه .

الفصل ٣١ - لوكيل الجمهورية ازاء شكاية لم تبلغ حد الكفاية من التعليل أو التبرير أن يطلب اجراء بحث مؤقتا ضد مجهول بواسطة حاكم التحقيق الى أن توجه تهم أو تصدر عند الاقتضاء طلبات ضد شخص معين .

الفصل ٣٢ - للشاكي بدون أن يكون ملزما بالقيام بالحق الشخصي استرجاع الأشياء التي اخذت منه .

الفصل ٣٧ - الدعوى المدنية التي يراد تتبعها في آن واحد مع الدعوى العمومية حسبما اقتضاه الفصل ٧ من هذا القانون يمكن القيام بها سواء اثناء نشر القضية لدى حاكم التحقيق أو لدى المحكمة المتعده بالقضية

الفصل ٣٨ - تنظير المحكمة المتعده بالقضية أو حاكم التحقيق في قبول مطلب القيام بالحق الشخصي وعند الاقتضاء يقرران عدم قبوله .

وعدم قبول المطلب يمكن أن يثار من طرف ممثل النيابة العمومية أو المتهم أو المسؤول مدنيا أو كل قائم آخر بالحق الشخصي . وتضم المحكمة المتعده النزاع الى الأصل وتبت فيهما بحكم واحد لكن اذا كان التتبع على مسؤولية القائم بالحق الشخصي فان المحكمة تصدر حكمها في النزاع حالا .

ويبت حاكم التحقيق بقرار بعد أن يطلع ممثل النيابة العمومية على الملف . وهذا القرار قابل للاستئناف لدى دائرة الاتهام قبل مضي أربعة أيام من تاريخ الاطلاع بالنسبة لوكيل الجمهورية ومن تاريخ الاعلام بالنسبة لمن عداه .

الفصل ٣٩ - يقع القيام بالحق الشخصي بمقتضى مطلب كتابي ممضى من الشاكي أو من نائبه ويقدم بحسب الأحوال الى وكيل الجمهورية أو حاكم التحقيق أو المحكمة المتعده بالقضية .

وهذا المطلب معفى من تأمين المصاريف ، غير انه في الصورة المقررة بالفصل ٣٦ يجب على الشاكي أن يؤمن المبلغ الذي يظهر ضروريا لتسديد مصاريف النازلة والا سقط حقه في القيام . ويتولى تعيين هذا المبلغ ، بحسب الأحوال ، رئيس المحكمة أو حاكم التحقيق .

الفصل ٤٠ - على القائم بالحق الشخصي أن يختار لنفسه مقرا بمركز المحكمة المتعده بالقضية وان لم يفعل فلا حق له في الاحتجاج بعدم تبليغه الأوراق التي يوجب القانون ابلاغه اياها .

الفصل ٤١ - القائم بالحق الشخصي الذي يرجع صراحة في قيامه خلال الثماني والأربعين ساعة من وقت القيام لا يكون ملزما بالمصاريف

من تاريخ رجوعه ، ولا يمكن بعد الرجوع الا القيام لدى المحكمة المدنية .

الفصل ٤٢ - لا يسوغ للمتضرر القيام بالحق الشخصي لأول مرة لدى محكمة الاستئناف .

الفصل ٤٣ - الطرف الذي قام بالحق الشخصي لا يسوغ سماعه بوصفه شاهدا .

الفصل ٤٤ - يحجر نشر كل خبر يتعلق بالقيام بالحق الشخصي الواقع طبق الفصل ٣٦ وذلك قبل البت في القضية ومن يخالف ذلك يعاقب بخطة قدرها مائة دينار .

الفصل ٤٥ - اذا صدر قرار بالحفظ اثر قيام بالحق الشخصي جاز للمتهم أن يطلب تعويض الضرر الحاصل له من جراء اثاره الدعوى العمومية بدون أن يمنع ذلك من التتبعات الجزائية عند الاقتضاء لأجل الادعاء الباطل .

ويقدم مطلب الغرم في ظرف ثلاثة أشهر ابتداء من اليوم الذي أصبح فيه قرار الحفظ باتا الى المحكمة الابتدائية المنتصبة للقضاء في المادة الجنائية وتختص بالنظر فيه المحكمة الواقع بدائرتها بحث القضية .

وتنظر المحكمة في الطلب بحجرة الشوري بعد سماع ما للخصوم أو محاميهم وممثل النيابة العمومية من الملاحظات . وتصدر حكمها بجلسة علنية ، وللمحكمة في صورة القضاء بالفرم أن تأذن بنشر الحكم كلا أو بعضا بجريدة أو عدة جرائد يعينها الحكم ويكون ذلك على نفقة المحكوم عليه ، وتعين بالحكم مصاريف النشر .

والاعتراض عنده الاقتضاء وكذلك الاستئناف يخضعان لصيغ وآجال القانون العام في المادة الجنائية .

ويرفع الاستئناف امام محكمة الاستئناف التي ثبت فيه حسب الصيغ المقررة للمحكمة الابتدائية .

ويمكن الطعن في قرار محكمة الاستئناف بالتعقيب كما هو الشأن في المادة الجزائية .

الفصل ٤٦ - في صورة الحكم يترك السبيل يسوغ للمحكمة أن تحكم على القائم بالحق الشخصي الذي قام مباشرة على المظنون فيه

بخطية قدرها خمسون دينارا بدون أن يمنع ذلك من تتبعه عند الاقتضاء لأجل الادعاء الباطل .

الباب الثاني

في التحقيق

القسم الأول

في حكام التحقيق

الفصل ٤٧ - التحقيق وجوبى في مادة الجنايات ، اما في مادة الجرح والمخالفات فهو اختياري ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

الفصل ٤٨ - يقوم بوظائف التحقيق حاكم معين بأمر ، وعند الضرورة يعين مؤقتا أحد الحكام بقرار للقيام بالوظائف المذكورة او لاجراء البحث في قضايا معينة .

وفي حال غياب صاحب الوظيفة او عند تعذر الحضور عليه مؤقتا فانه يعوض في القضايا المتأكدة بأحد قضاة المحكمة يعينه الرئيس .

الفصل ٤٩ - اذا كان بالمحكمة عدة حكام تحقيق فان وكيل الجمهورية يعين لكل قضية الحاكم المكلف بالبحث فيها .

الفصل ٥٠ - حاكم التحقيق مكلف بالتحقيق في القضايا الجزائية والبحث بدون توان عن الحقيقة ومعاينة جميع الامور التي يمكن أن تستند عليها المحكمة لتأييد حكمها .

وليس له ان يشارك في الحكم في القضايا التي باشر البحث فيها .

الفصل ٥١ - تعهد القضية بصفة لا رجوع فيها لحاكم التحقيق بمقتضى قرار في اجراء البحث . ويلزمه تحقيق الافعال المبينة به ولا يتولى بحث غيرها من الافعال الجديدة التي أنتجتها عملية التحقيق الا اذا كانت ظروفها مشددة للجريمة المحالة عليه .

الفصل ٥٢ - تعهد القضية لحاكم التحقيق المنتصب بمكان ارتكاب الجريمة او بالمكان الذي به مقر ذى الشبهة او بالمكان الذي به محل اقامته الأخير او بالمكان الذي وجد فيه .

واذا كانت الجريمة من انظار محكمة استئنائية فان حاكم التحقيق يجرى في شأنها أعمال التحقيق المتأكدة وبمجرد اتمام ذلك يقرر التحلى عنها .

الفصل ٥٣ - يتولى حاكم التحقيق بمساعدة كاتبه سماع الشهود واستنطاق ذى الشبهة واجراء المعاينات بمحل الواقعة والتفتيش بالمنازل وحجز الاشياء الصالحة لكشف الحقيقة .

ويأمر باجراء الاختبارات ويتم جميع الاعمال المؤدية الى اظهار البراهين المشتبه او النافية للتهمة .

ويمضى حاكم التحقيق مع كاتبه والمستنطق بكل صحيفة من محاضره .

ولا تجوز الكتابة بين الاسطر واما المشطبات والمخرجات فيصادق عليها ويمضى عليها حاكم التحقيق وكاتبه والمستنطق .

والمشطبات والمخرجات التي لم تقع المصادقة عليها تعتبر لاغية كما تعتبر لاغية الكتابة بين الاسطر .

الفصل ٥٤ - لحاكم التحقيق ان يجرى بنفسه او بواسطة مأمورى الضابطة العدلية المبينين بالمعدين ٣ و ٤ من الفصل ١٠ بحثا عن شخصية المظنون فيهم ، وعن حالتهم المادية والعائلية والاجتماعية .

كما يمكن له ان يأذن باجراء فحص طبي نفساني على المتهم .

الفصل ٥٥ - لوكيل الجمهورية ان يطلب من حاكم التحقيق في قرار افتتاح البحث وفي كل طور من اطوار التحقيق بمقتضى قرار تكميلي اجراء الاعمال التي يراها لازمة لكشف الحقيقة ولهذا الغرض يمكنه ان يطلب الاطلاع على سائر اوراق القضية على ان يرجعها الى حاكم التحقيق في ظرف ثمان واربعين ساعة .

واذا تراءى لحاكم التحقيق ان لا ضرورة لاجراء الاعمال المطلوبة منه فيجب عليه ان يصدر في ظرف ثلاثة ايام من تاريخ طلبات وكيل الجمهورية قرارا معللا . وهذا القرار ينسل

الاستئناف لدى دائرة الاتهام قبل مضي اربعة ايام من تاريخ الاطلاع عليه .

الفصل ٥٦ - يتوجه حاكم التحقيق من تلقاء نفسه او بطلب من وكيل الجمهورية الى مكان اقتراف الجريمة او الى مقر المظنون فيه او الى غيره من الاماكن التي يظن وجود اشياء فيها مفيدة لكشف الحقيقة .

وعند توجهه الى مكان اقتراف الجريمة من تلقاء نفسه يجب عليه اعلام وكيل الجمهورية وان لم يحضر هذا الاخير فانه يجرى الاعمال اللازمة بدون توقف على حضوره .

ويقع نقل ذى الشبهة الى محل التوجه ان ظهر لزوم ذلك .

الفصل ٥٧ - اذا تعذر على حاكم التحقيق اجراء بعض الابحاث بنفسه جاز له ان يثبت حكام التحقيق المنتصبين في غير دائرته او مأموري الضابطة العدلية المنتصبين في دائرته كل فيما يخصه لاجراء الاعمال التي هي من خصائص وظيفته ماعدا اصدار البطاقات القضائية ويصدر بشأن ذلك قرارا يوجهه الى وكيل الجمهورية بقصد تنفيذه .

ولا يسوغ لحاكم الناحية ان يكلف بقية مأموري الضابطة العدلية بما اسند اليه من النيابة ما لم يؤذن بذلك صراحة من طرف حاكم التحقيق .

الفصل ٥٨ - لحاكم التحقيق ان يتوجه صحبه كاتبه كلما اقتضت ذلك ضرورة البحث الى مناطق المحاكم المجاورة للمحكمة التي يباشر فيها وظائفه لاجراء اعمال استقرائية على ان يعلم بتوجهه سلفا وكيل الجمهورية التابع له مكان التوجه . ويضمن بمحضر البحث اسباب التوجه .

كما يجب عليه ان يعلم بتوجهه وكيل الجمهورية المنتصب بالمحكمة التابع لها ، وان لم يحضر هذا الاخير فانه يجرى الاعمال اللازمة بدون توقف على حضوره .

القسم الثاني

في سماع الشهود

الفصل ٥٩ - لحاكم التحقيق ان يسمع كل من يرى فائدة في شهادته .

الفصل ٦٠ - يقع استدعاء الشهود بالطريقة الادارية او بواسطة العدل المنفذ .

ومن يحضر من تلقاء نفسه لاداء الشهادة يمكن سماعه بدون توقف على سابقه استدعاء ويقع التنصيص على ذلك بمحضر البحث .

الفصل ٦١ - كل شخص استدعى بوصفه شاهدا ملزم بالحضور واداء اليمين والادلاء بشهادته مع مراعاة احكام المجلة الجنائية المتعلقة بسر المهنة .

واذا لم يحضر الشاهد بعد استدعائه فانه يسوغ لحاكم التحقيق بعد اخذ رأى وكيل الجمهورية ان يسلط عليه خطية تتراوح بين عشرة دنانير وعشرين دينارا فاذا حضر الشاهد بعد ذلك وابدى اعذارا مقبولة ، جاز لحاكم التحقيق ان يعفيه من الخطية بعد اخذ رأى وكيل الجمهورية .

واذا لم يحضر الشاهد بعد استدعائه مرة ثانية جاز اصدار بطاقة جلب في شأنه .

ويمكن بعد اخذ رأى وكيل الجمهورية تسليط خطية تتراوح بين عشرة دنانير وعشرين دينارا على الشاهد الذي حضر وامتنع من اداء اليمين او من الادلاء بشهادته .

والحكم بالخطية على الشاهد عملا بالفقرات السابقة لا يقبل الاستئناف .

الفصل ٦٢ - اذا تعذر على الشاهد الحضور تسمع شهادته في محله .

الفصل ٦٣ - لحاكم التحقيق ان يسمع على سبيل الاسترشاد بدون اداء اليمين .

أولا - القائم بالحق الشخصى .

ثانيا - الاشخاص الذين لا يمكن قبول شهادتهم تطبيقا لقواعد مجلة المرافعات المدنية والتجارية .

ثالثا - الاشخاص المحجرون عليهم اداء الشهادة
لدى المحاكم بمقتضى القانون او بمقتضى حكم .

رابعا - الاشخاص الذين اخبروا من تلقاء
انفسهم بالجريمة وبمركبها وكان اخبارهم
يستحقون عنه جملا وكانوا غير ملزمين به بمقتضى
وظيقتهم .

الفصل ٦٤ - على الشاهد ان يحلف قبل
اداء الشهادة على ان يقول الحق كل الحق والا
ينطق بسواه ويقع انذاره بأنه اذا شهد زورا
استهدف للتتبع طبقا لاحكام المجلة الجنائية .
واذا ظهر للمحكمة ان الشاهد غير الحقيقة
يحرر في ذلك محضرا يحيله على وكيل الجمهورية

الفصل ٦٥ - يشهد الشهود فرادى وبدون
حضور ذى الشبهة ويؤدون شهادتهم بدون
استعانة بأى كتب ويطلب منهم بيان حالتهم
المدنية وهل يوجد بينهم وبين أحد الخصوم
وجه من أوجه التحريج .

ولمحكمة التحقيق عند الانتهاء من سماع
الشهود ان يلقى أسئلة عليهم وأن يكافح بعضهم
ببعض أو بذى الشبهة وأن يجرى بمساعدتهم
سائر الأعمال المفيدة لكشف الحقيقة .

وتضمن الشهادات بمحاضر تتلى على
الحاضرين الذين يمشونها مع المحاكم والكاتب .
واذا امتنع الشاهد من الامضاء أو كان غير
قادر عليه ينص على ذلك بالمحضر .

الفصل ٦٦ - اذا كان ذو الشبهة أو الشهود
لا يتكلمون اللغة العربية يعين حاكم التحقيق
مترجما .

واذا كان الشاهد أو ذو الشبهة أصم أو
أبكم فإن الأسئلة تعرض عليه كتابة ويجيب عنها
كتابة .

واذا كان يجهل الكتابة عين له مترجم معن
يكون قادرا أو متعودا على التحدث معه .

والمترجم ، ان لم يكن محلفا ، يؤدي اليمين
على ان يترجم بكامل الصدق ويضمن بالمحضر
اسمه ولقبه وعمره وحرفته ومقره ويمضى
بالمحضر بوصفه شاهدا .

الفصل ٦٧ - يقدر وكيل الجمهورية
التمويضات التى يطلبها الشاهد بسبب حضوره
لاداء الشهادة .

القسم الثالث

فى ذى الشبهة

الفصل ٦٨ - اذا كان ذو الشبهة بحالة
سراح يستدعى كتابة لاستنطاقه ، والاستدعاء
يتم بالطريقة الادارية او بواسطة العدل المنفذ
وهو يحتوى على ما يلى :

أولا : اسم ذى الشبهة ولقبه وحرفته
وعنوانه .

ثانيا : مكان الحضور وتاريخه وساعته .

ثالثا : نوع التهمة .

الفصل ٦٩ - يثبت حاكم التحقيق هوية
ذى الشبهة عند حضوره لأول مرة ويعرفه
بالأفعال المنسوبة اليه والنصوص القانونية
المنطبقة عليها ويتلقى جوابه بعد ان ينبه بأن له
الحق فى الا يجيب الا بمحضر محام يختاره وينص
على هذا التنبيه بالمحضر .

فاذا رفض ذو الشبهة اختيار محام أو لم
يحضر المحامى بعد استدعائه كما يجب تجرى
الاعمال بدون توقف على حضوره .

واذا كانت التهمة فى جنابة ولم ينتخب ذو
الشبهة محاميا وطلب تعيين من يدافع عنه وجب
تعيين محام له .

ويتولى هذا التعيين رئيس المحكمة وينص
على ذلك بالمحضر .

ولمحكمة التحقيق بدون مراعاة الفقرات
المقدمة ان يجرى فى الحين استنطاقا أو مكافحات
اذا كان هنالك تأكيد ناتج عن حالة شاهد فى خطر
الموت أو عن وجود آثار على وشك الزوال أو اذا
توجه على العين فى حالة التلبس بالجريمة .

ويجب ان يتيح الاستنطاق لذى الشبهة
فرصة ابعاد التهمة عنه أو الاعتراف بها .

واذا ابدى أدلة تنفى عنه التهمة فيبحث عن
صحتها فى اقرب وقت .

واقرار ذى الشبهة لا يغنى حاكم التحقيق عن البحث عن براهين اخرى .

الفصل ٧٠ - يرخص للمظنون فيه الموقوف الاتصال فى اى وقت من الاوقات بمحاميه بمجرد الحضور الاول .

ولحاكم التحقيق ان يمنع بقرار معل غير قابل للاستئناف الاتصال بالمظنون فيه الموقوف مدة عشرة ايام . وهذا المنع يمكن تجديده لكن لمدة عشرة ايام اخرى فحسب .

ولا ينسحب هذا المنع مطلقا على محامى المظنون فيه .

الفصل ٧١ - يحال ذو الشبهة على مصادحة القيس بقصد تحقيق هويته والبحث عن سوابقه

الفصل ٧٢ - يتبدى حاكم التحقيق باستنطاق ذوى الشبهة فرادى ثم يكافهم ببعضهم او بالشهود عند الاقتضاء ويضمن الاسئلة والاجوبة وما نشأ عن الاستنطاق من الحوادث بمحضر يحرره فى الحال ، وهذا المحضر يتلى على ذى الشبهة ثم يمضيه حاكم التحقيق وكاتبه والمستنطق وعند الاقتضاء المحامى والمترجم وكل صحيفة منه تكون ذات عدد وممضى عليها .

وان امتنع ذو الشبهة عن الامضاء او كان غير قادر عليه ينبه على ذلك مع بيان السبب .

ولا يستنطق ذو الشبهة الا بمحضر محاميه ما لم يعدل عن ذلك صراحة او يتخلف المحامى رغم استدعائه كما يجب قبل تاريخ الاستنطاق بأربع وعشرين ساعة على الاقل .

ويمكن المحامى من الاطلاع على احراءات التحقيق قبل تاريخ كل استنطاق بيوم .

وليس له حق التكلم الا بعد ان يأذن الحاكم بذلك وعند الامتناع عن اعطاء هذا الاذن ينبه على ذلك بالمحضر كما ينبه به ايضا على تصريحات المحامى .

وللحاكم ان يقدر ما اذا كان من المناسب اجراء الاعمال التكميلية التى تطلب منه بقصد الكشف عن الحقيقة .

الفصل ٧٣ - لوكيل الجمهورية ان يحضر عملية استنطاق المتهم ومكافحته بغيره .

وليس له الحق فى الكلام الا بعد ان يستاذن من حاكم التحقيق وان امتنع هذا الاخير من اعطاء الاذن ينص على ذلك بالمحضر .

الفصل ٧٤ - اذا امتنع ذو الشبهة عن الجواب او اظهر عيوباً تمنعه وليست فيه فان حاكم التحقيق يندره بأن البحث فى القضية لا يتوقف على جوانه وينص على هذا الانذار بالتقرير .

الفصل ٧٥ - اذا تمسك وكيل الجمهورية او المظنون فيه او المسؤول مديناً او القائم بالحق الشخصى بخروج القضية عن انظار حاكم التحقيق يبت هذا اخير فى ذلك والقرار الذى يصدره فى رفض هذا الطلب يمكن الطعن فيه بالاستئناف لدى دائرة الاتهام فى ظرف اربعة ايام من تاريخ الاطلاع بالنسبة لوكيل الجمهورية ومن تاريخ الاعلام بالنسبة لمن عداه .

والاستئناف لا يحول دون مواصلة البحث .

الفصل ٧٦ - يعرض حاكم التحقيق على ذى الشبهة الاشياء المحجوزة ليصرح هل انه يعترف بها وليلاحظ بشأنها ما يراه مفيداً .

الفصل ٧٧ - اذا اعترى ذا الشبهة عنه بعد ارتكاب الجريمة يؤخر عرضه للمحاكمة او يؤخر الحكم عليه .

ويمكن ابقاء او وضع ذى الشبهة تحت الايداع فى السجن .

القسم الرابع

فى البطاقات القضائية

الفصل ٧٨ - اذا لم يحضر ذو الشبهة او كان فى حالة من الاحوال المبينة بالفصل ٨٥ جاز لحاكم التحقيق ان يصدر ضده بطاقة جلب . وهذه البطاقة تكون مؤرخة وممضاة ومختومة ويذكر فيها ما يميز ذا الشبهة اتم تمييز ، مع بيان موضوع التهمة والنصوص القانونية التى تنطبق عليها كما يضمن بها الاذن لكل عون من اعوان القوة العامة بالقاء القبض عليه وجلبه امام حاكم التحقيق .

واذا لم يتيسر العثور على ذى الشبهة تعرض بطاقة الجلب على محرك او شسيخ مكان اقامته ليضع عليها علامة اطلاعه .

الفصل ٧٩ - على حاكم التحقيق فى صورة احضار ذى الشبهة بمقتضى بطاقة جلب ان يستنطقه فى اجل لا يتجاوز الثلاثة ايام من تاريخ ايداعه بالسجن .

وباتقضاء هذا الاجل يقدم كبير حراس السجن ذا الشبهة الى وكيل الجمهورية الذى يطلب من حاكم التحقيق مباشرة استنطاقه حالا .

وفى صورة ما اذا امتنع حاكم التحقيق من مباشرة الاستنطاق او تعذر عليه ذلك يتولى الاستنطاق رئيس المحكمة او الحاكم الذى يعينه واذا لم يقع هذا الاستنطاق يأمر وكيل الجمهورية بالافراج حالا عن ذى الشبهة .

الفصل ٨٠ - لحاكم التحقيق بعد استنطاق ذى الشبهة ان يصدر بطاقة ايداع فى السجن بعد اخذ رأى وكيل الجمهورية وذلك اذا كانت الفعلة تستوجب عقابا بالسجن او عقابا اشد .

واذا كان قرار حاكم التحقيق مخالفا لطلبات وكيل الجمهورية جاز لهذا الاخير ان يطمئن فيه بطريق الاستئناف لدى دائرة الاتهام قبل مضى اربعة ايام من تاريخ اطلاعه على ذلك القرار الذى يتحتم انهاءه اليه فورا .

الفصل ٨١ - بطاقة الايداع يحررها حاكم التحقيق ويؤرخها ويمضيها ويختتمها ويذكر بها فى وضوح اسم وصفة هذا الحاكم واسم ذى الشبهة وعمره التقريبى وحرفته ومكان ولادته ومحل اقامته وموضوع التهمة مع بيان النض القانونى المنطبق ، وتتضمن الامر الصادر من الحاكم الى كبير حراس السجن بقبول المتهم واعتقاله .

ويعلم ذو الشبهة بها لم يقع تنفيذها حالا .
ولحامل بطاقة الايداع الحق :

اولا : فى الاستنجاد بالقوة العامة .

ثانيا : فى اجراء التفتيش طبق احكام القانون للعثور على ذى الشبهة فى كل مكان بغلب على الظن وجوده فيه . ويحرر فى التفتيش محضر .

الفصل ٨٢ - الأمور المكلف بتنفيذ بطاقة الايداع يسلم المظنون فيه لكبير حراس السجن

الذى يعطيه وصلا فى الاعتراف بالتبليغ والذى يسلم فى ظرف اربع وعشرين ساعة لحاكم التحقيق جذر بطاقة الايداع بعد ان يؤرخه ويمضيه .

الفصل ٨٣ - عدم مراعاة الصيغ القانونية فى تحرير البطاقات القضائية لا يترتب عنه بطلانها الا انه يوجب العقاب والغرم عنده الاقتضاء .

القسم الخاص

فى الايقاف التحفظى

الفصل ٨٤ - الايقاف التحفظى وسيلة استثنائية ويجب عند اتخاذها مراعاة القواعد الآتية :

الفصل ٨٥ - يمكن ايقاف المظنون فيه ايقافا تحفظيا فى الجنايات والجناح المتلبس بها وكذلك كلما ظهرت قرائن قوية تستلزم الايقاف باعتباره وسيلة امن يتلاقى بها اقتراح جرائم جديدة او ضمانا لتنفيذ العقوبة او طريقة توفر صدق سير البحث .

والافراج بضمان او بدونه يتحتم بعد الاستنطاق بخمسة ايام لفائدة المظنون فيه الذى له مقرر معين ولم يسبق الحكم عليه بأكثر من ثلاثة اشهر سجنا اذا كان أقصى العقاب المقرر قانونا دون العام سجنا .

القسم السادس

فى الافراج المؤقت

الفصل ٨٦ - لحاكم التحقيق فى كل الاحوال وفى غير الصور المبينة بالفصل ٨٥ التى يتحتم فيها الافراج ان يأذن من تلقاء نفسه بالافراج مؤقتا من المظنون فيه بضمان او بدونه وذلك بعد اخذ رأى وكيل الجمهورية وبشرط ان يتعهد ذو الشبهة بالحضور بمجرد استدعائه لجميع أعمال التحقيق ولتنفيذ الحكم عليه والافراج المؤقت يجوز ان يأذن به حاكم التحقيق فى أى وقت بناء على طلب وكيل الجمهورية او المظنون فيه نفسه او محاميه مع مراعاة القيود الواردة بالفقرة السابقة .

ولا يسعف ذو الشبهة بالافراج المؤقت فى جميع الاحوال الا بعد ان يعين مقرا بمركز المحكمة ان لم يكن له مقرر بها .

الفصل ٨٧ - القرار الصادر عن حاكم التحقيق في قبول او رفض مطلب الافراج المؤقت يقبل الاستئناف لدى دائرة الاتهام من طرف وكيل الجمهورية او القائم بالحق الشخصي او المظنون فيه قبل مضي اربعة ايام من تاريخ الاطلاع بالنسبة لوكيل الجمهورية ومن تاريخ الاعلام بالنسبة لمن عداه .

واستئناف وكيل الجمهورية يحول دون تنفيذ قرار السراح ، اما استئناف القائم بالحق الشخصي فلا يحول دون تنفيذ ذلك القرار .

الفصل ٨٨ - القرار القاضي بالافراج المؤقت عن المظنون فيه لا يمنع حاكم التحقيق او المحكمة المنشورة لديها القضية من اصدار بطاقة ايداع جديدة ضده ان دعت الحاجة الى ذلك بسبب عدم حضوره بعد استدعائه كما يجب او بسبب ظهور ظروف جديدة وخطيرة .

لكن اذا كان الافراج المؤقت ممنوحا من دائرة الاتهام بعد نقضها لقرار حاكم التحقيق فلا يجوز لهذا الأخير ان يصدر بطاقة ايداع جديدة الا بعد صدور قرار من تلك الدائرة في الموافقة على ذلك بعد سماع ممثل النيابة العمومية .

الفصل ٨٩ - يحصل الضمان اما بتأمين مبلغ من المال او شيكات مشهود باعتمادها او سندات مضمونة من الدولة واما بالتزام شخص ملء باحضار ذى الشبهة في جميع عمليات التحقيق او بدفع المبلغ الذى عينه الحاكم لصندوق الدولة عند عدم الاحضار . والقرار الذى يصدر في الافراج المؤقت يتضمن تعيين نوع الضمان الذى ينبغى ان يعطى وعند الاقتضاء مبلغه .

الفصل ٩٠ - يكفل الضمان :

اولا : احضار ذى الشبهة لجميع عمليات التحقيق ولتنفيذ الحكم .

ثانيا : دفع ما سيذكر على الترتيب التالى :
١ - المصاريف التى صرفها صندوق الدولة
ب - المصاريف التى دفعها معجلا القائم بالحق الشخصي .

ج - الخطايا .

ويضبط قرار الافراج المؤقت المبلغ الراجع لكل قسم من قسمى الضمان .

الفصل ٩١ - اذا لم يحضر ذو الشبهة لجميع عمليات التحقيق ولتنفيذ الحكم عليه وكان عدم حضوره بدون عذر شرعى مقبول فان الجزء الاول من الضمان يصير من حقوق الدولة غير انه في صورة حفظ القضية او صدور الحكم فيها بالبراءة يجوز التنصيص بالقرار او الحكم على ارجاع مال الضمان للمظنون او للغير . وفي صورة الحكم على المظنون فيه يخصص الجزء الثانى من الضمان المحجوز لتسديد المصاريف والخطية بحسب الترتيب المبين بالفصل السابق وما زاد على ذلك يرجع .

الفصل ٩٢ - الافراج المؤقت يمكن طلبه في كل طور من اطوار القضية من المحكمة المتعھدة بها .

وفيما عدا ذلك من الاحوال يمكن طلبه من دائرة الاتهام .

والنظر فيه يقع بحجرة الشورى بناء على مجرد مطلب بعد اخذ رأى ممثل النيابة العمومية

القسم السابع

في التفتيش

الفصل ٩٣ - يجرى التفتيش في جميع الاماكن التى قد توجد بها اشياء يساعد اكتشافها على اظهار الحقيقة .

الفصل ٩٤ - تفتيش محلات السكنى من خصائص حاكم التحقيق دون سواه .

على انه يمكن ان يباشر التفتيش بمحلات السكنى .

اولا : مأمورو الضابطة العدلية في صورة الجناية او الجنحة المتلبس بها وطبقا للشروط المقررة بهذا القانون .

ثانيا : مأمورو الضابطة العدلية المبيسون بالاعداد ٢ الى ٤ من الفصل ١٠ والمكلفون بمقتضى اناة من حاكم التحقيق .

ثالثا : موظفو الادارة واعوانها المرخص لهم ذلك بمقتضى نص خاص .

الفصل ٩٥ - لا يمكن اجراء التفتيش بمحلات السكنى وتوابعا قبل الساعة السادسة صباحا وبعد الساعة الثامنة مساء ما عدا في صورة الجناية او الجنحة المتلبس بها او اذا اقتضى الحال الدخول لمحل سكنى ولو بغير طلب من صاحبه بقصد القاء القبض على ذى الشبهة او على مسجون فار .

الفصل ٩٦ - على حاكم التحقيق او مأمور الضابطة العدلية ان يصطحب معه عند مباشرة التفتيش بمحلات السكنى امرأة امينة ان كان ذلك لازما .

واذا ظهر عدم امكان حضور المظنون فيه او عدم الفائدة من حضوره وقت التفتيش فان حاكم التحقيق يحضر للعملية شاهدين من سكان المحل وان لم يتيسر ذلك فينتخبهما من الاجوار ويلزم امضاؤهما بالتقرير .

القسم الثامن

في الحجز

الفصل ٩٧ - على حاكم التحقيق ان يبحث عن الاوراق والاشياء التى من شأنها الاعانة على كشف الحقيقة وان يحجزها .

وتحرر قائمة في المحجوز بمحضر ذى الشبهة او من وجد عنده ذلك المحجوز ان امكن ويحرر تقرير في الحجز .

والاشياء المحجوزة توضع بحسب الاحوال في ظرف او ملف مختومين او تكتسب عليها ورقة مع بيان تاريخ الحجز وعدد القضية .

وفي غير الجناية او الجنحة المتلبس بها لا يكون لمأمورى الضابطة العدلية ما لحاكم التحقيق من الحق في اجراء ما ذكر الا في حالة ما اذا كان هناك خطر ملم .

الفصل ٩٨ - اذا كان المحجوز مما يخشى تلفه او كان حفظه يستلزم مصاريف ذات بال جاز لحاكم التحقيق بعد اخذ رأى وكيل الجمهورية واعلام المحجوز عنه ان يأذن ببيعه بالمزاد العمومى

بمجرد ما تسمح بذلك مقتضيات البحث . ولمن يثبت استحقاقه لذلك المحجوز القيام بطلب الثمن في الاجل المسطر بالفصل ١٠٠ .

الفصل ٩٩ - لحاكم التحقيق ان يأذن بحجز كل ما كان من قبيل المراسلات وغيرها من الاشياء المبعوث بها ان رأى في ذلك فائدة لكشف الحقيقة .

ولو كـل الجمهورية ولو في غير صورة الجناية او الجنحة المتلبس بها ان يصدر قرارا في التفتيش على المكاتبات الموجهة لذى الشبهة او الصادرة عنه وفي حجزها ويجب عليه ان لا يطلع عليها ما لم يكن هناك خطر ملم .

الفصل ١٠٠ - لكل شخص يدعى استحقاق اشياء موضوعة تحت يد العدالة ان يطلب ترجيعها من حاكم التحقيق ، وعند امتناع هذا الاخير فمن دائرة الاتهام .

ويبت كل منهما بناء على مجرد طلب . وكل محجوز لم يطلبه صاحبه في مدة ثلاثة أعوام من تاريخ قرار الحفظ او صدور الحكم يصير من حقوق الدولة .

القسم التاسع

في الاختبارات

الفصل ١٠١ - لحاكم التحقيق ان يكلف عند الاقتضاء خبيرا او عدة خبراء باجراء بعض اختبارات ذات صبغة فنية يضبطها لهم .

وفيما عدا صورة التأكد يعلم بذلك وكيل الجمهورية والقائم بالحق الشخصى وذا الشبهة ويكون لهم حق المعارضة في انتخاب من ذكر قبل مضي اربعة ايام محتجين بما لهم من الفوادح وللحاكم ان يبت في ذلك بقرار لا يقبل الاستئناف .

ولمحمى المظنون فيه ان يطلب الاطلاع على الملف قبل مضي ثمان واربعين ساعة من تاريخ الاعلام .

الفصل ١٠٢ - كل قرار في تكليف خبراء يحدد الاجل الذى ينبغى لهم ان يقوموا فيه بمأموريتهم .

ويجوز التمديد في الاجل بطلب من الخبراء وبقرار معلل يصدره حاكم التحقيق الذى عينهم ان اقتضت ذلك اسباب خاصة .

واذا لم يقدم الخبراء تقريرهم في الاجل المسمى جاز تعويضهم فورا . وعليهم ان يقدموا نتيجة الابحاث التي توصلوا اليها ، كما عليهم ان يرجعوا الاشياء والاوراق والوثائق التي سلمت اليهم بقصد تنفيذ مأموريتهم وذلك في خلال اجل قدره ثمان واربعون ساعة . ويمكن كذلك جبرهم على ترجيع كل او بعض المصاريف المسبقة لهم وذلك بقرار غير قابل للاستئناف وقابل للتنفيذ حسب الصيغ الواردة بمجلة المرافعات المدنية والتجارية ، ومن الممكن ان تنالهم علاوة على ذلك عقوبات تأديبية .

وعلى الخبراء ان يقوموا بمأموريتهم باتصال مع حاكم التحقيق وان يحيطوه علما بتطور عمليات الاختبار وان يمكنوه من كل ما يجعله قادرا في أى وقت من الاوقات على اتخاذ الوسائل اللازمة

الفصل ١٠٣ - عند انتهاء عمليات الاختبار يحرر الخبراء تقريرا يتضمن وصفا لتلك العمليات وكذلك نتائجها ، وعليهم ان يشهدوا بأنهم تولوا شخصا اتمام العمليات التي عهدت اليهم وان يمضوا تقريرهم .

واذا اختلف الخبراء في الراى او كانت لهم احترازاات يريدون ابدائها في خلاصة مشتركة ، فعلى كل واحد منهم ان يبين رايه واحترازااته مع التعليل .

القسم العاشر

في ختم التحقيق

الفصل ١٠٤ - بعد انتهاء الاعمال في القضية يحيل حاكم التحقيق الملف على وكيل الجمهورية الذي يجب عليه ان يقدم في غضون ثمانية ايام طلبات كتابية ترمى اما الى احالة القضية على المحكمة المختصة او الى حفظها او الى زيادة البحث فيها او التخلي عنها لعدم اهلية النظر .

وبمجرد ما يقدم وكيل الجمهورية طلباته يصدر حاكم التحقيق قرارا في شأن جميع المتهمين وفي كل ما نسب اليهم من التهم وفي كل ما ابداه وكيل الجمهورية من الطلبات .

ويتضمن القرار اسم المظنون فيه ولقبه وعمره ومكان ولادته ومسكنه وحرفته وملخص الدعوى والوصف القانوني للفعلة واسباب وجود

او عدم وجود ادلة كافية على الفعلة المذكورة وراى حاكم التحقيق .

الفصل ١٠٥ - اذا راى حاكم التحقيق ان القضية ليست من نظاره يصدر قرارا في التخلي عنها ويوجه حينئذ وكيل الجمهورية ملف القضية مع المحجوز الى المحكمة المختصة ويجعل على ذمتها ذا الشبهة على الحالة التي كان عليها .

الفصل ١٠٦ - اذا راى حاكم التحقيق ان الدعوى العمومية غير مقبولة او ان الواقعة ليست بجريمة او ان الحجج القائمة على ذى الشبهة غير كافية يصدر قرارا بان لا وجه للاتباع ويأمر بالافراج على المظنون فيه ان كان موقوفا ، ويبت في شأن ارجاع الاشياء المحجوزة .

ويظل حاكم التحقيق ذا نظر للمبت في ارجاع الاشياء المحجوزة بعد صدور قرار الحفظ .

الفصل ١٠٧ - اذا راى حاكم التحقيق ان الافعال تستوجب العقاب وان الحجج قائمة فانه يحيل المظنون فيه على المحكمة ذات النظر في الدعوى ويأذن بالافراج عنه اذا كانت الجريمة من قبيل المخالفات او كانت لا تستوجب العقاب بالسجن .

واما اذا كانت الجريمة من قبيل الجنايات فانه يقرر احالة اوراق القضية على دائرة الاتهام مع تقرير مفصل في شأن وقائع القضية وقائمة المحجوزات .

الفصل ١٠٨ - يتولى وكيل الجمهورية تنفيذ القرارات التي يصدرها حاكم التحقيق .

الفصل ١٠٩ - قرارات حاكم التحقيق تحال فورا على وكيل الجمهورية للاطلاع عليها وله حق استئنافها في جميع الأحوال في ظرف أربعة ايام من تاريخها .

ويعلم القائم بالحق الشخصي بالقرارات في ظرف ثمان واربعين ساعة وله حق استئناف ما كان منها مجحفا بحقوقه المدنية قبل مضي أربعة ايام من تاريخ الاعلام وقرار الاحالة على دائرة الاتهام يعلم المظنون فيه ويكون له حق في استئنافه في الاجل نفسه .

الفصل ١١٠ - يرفع طلب الاستئناف كتابة أو مشافهه الى كاتب التحقيق . واذا كان المستأنف موقوفا فان كبير حراس السجن يتلقى طلب الاستئناف ويحيله فورا على كانت التحقيق والنظر في مطلب استئناف من خصائص دائرة الانهام .

وفي صورة استئناف وكيل الجمهورية فان **المظنون فيه الموقوف** يبقى بالسجن الى ان يقع البت في ذلك الاستئناف . وفي كل الصور الى انقضاء اجل الاستئناف ما لم يصادق وكيل الجمهورية على السراح حالا . وتنظر الدائرة المذكورة في موضوع الاستئناف وما تقرر في هذا الشأن ينفذ حالا .

الفصل ١١١ - في جميع صور الاحالة سواء على حاكم الناحية او على المحكمة الجناحية يجب على وكيل الجمهورية ان يوجه في اجل اقصاه اربعة ايام الى كتابة المحكمة المختصة جميع اوراق التحقيق والمحجوز . وعليه ان يأمر باستدعاء المظنون فيه الى اقرب جلسة ممكنة . وتظل بطاقة الايداع عاملة حتى صدور الحكم .

الباب الثالث

في دائرة الاتهام

الفصل ١١٢ - تشتمل كل محكمة استئناف على دائرة اتهام على الأقل . وتتألف دائرة الاتهام من رئيس دائرة ومن مستشارين وعند التعذر يمكن تعويض الرئيس بمستشار لدى محكمة الاستئناف والمستشارين بحاكمين من المحكمة الابتدائية .

وتجتمع دائرة الاتهام بطلب من المدعى العمومي كلما كان الاجتماع لازما .

الفصل ١١٣ - يباشر وظائف قلم الادعاء بدائرة الاتهام المدعى العمومي او احد مساعديه .

الفصل ١١٤ - على المدعى العمومي لدى محكمة الاستئناف اذا احيلت عليه القضية طبق الشروط الواردة بالفقرة الثانية من الفصل ١٠٧ ان ينهيها في ظرف عشرة ايام الى دائرة الاتهام مصحوبة بطلباته . وهذه الدائرة

ثبت فيها في الاسبوع الموالي ليوم اتصالها بها بمحضر المدعى العمومي وبدون حضور الخصوم . ولنواب المظنون فيه والقائم بالحق الشخصي حق الاطلاع على اوراق القضية كما لهم حق تقديم طلبات كتابية .

الفصل ١١٥ - تنطبق احكام الفصل المتقدم على القضايا المحالة على دائرة الاتهام بموجب استئناف او احالة من محكمة اخرى .

الفصل ١١٦ - اذا رأت دائرة الاتهام ان الفعله ليست بجريمة او انه لم تقم على المظنون فيه أدلة كافية تصدر قرارها بأن لا وجه للتتبع وتأذن بالافراج عن المظنون فيه الوقوف وتبت في شأن ترجيع الاشياء المحجوزة . وتظل دائرة الاتهام ذات نظر للبت في ترجيع الاشياء المحجوزة الذي قد يطلب منها بعد صدور قرار الحفظ . واذا كانت هناك قرائن كافية على اتجاء التهمة تحيل الدائرة المذكورة المتهم على المحكمة المختصة مع تقرير ما تراه بالنسبة لكل من المظنون فيهم الحاليين عليها في شأن جميع اوجه التهمة التي أنتجت الاجراءات .

وللدائرة الحق أيضا عند الاقتضاء في الاذن باجراء بحث تكميلي بواسطة احد مستشاريها او بواسطة حاكم التحقيق ولها الحق كذلك في الاذن باجراء تتبع جديد او في البحث بنفسها او بواسطة عن امور لم يقع اجراء تحقيق في شأنها وذلك بعد سماع ممثل النيابة العمومية .

الفصل ١١٧ - يجوز دائما لدائرة الاتهام ان تصدر بطاقة ايداع ضد المظنون فيه كما يجوز لها ان تأذن بالافراج عن المظنون فيه الوقوف بعد سماع ممثل النيابة العمومية .

الفصل ١١٨ - اذا رأت دائرة الاتهام ان الافعال تتألف منها جنحة او مخالفة فانها تقرر احالة القضية على المحكمة الجناحية او محكمة الناحية .

الفصل ١١٩ - اذا كانت الافعال المنسوبة الى المتهمين من قبيل الجنايات ، فان الدائرة المذكورة تقرر احالة القضية على الدائرة الجنائية ويتضمن قرار الاحالة عرضا مفصلا للوقائع موضوع التتبع مع بيان وصفها القانوني ، والا كان باطلا .

ويمكن الخصوم من الاطلاع على القرار مع اوراق الاجراءات .

الفصل ١٢٠ - يقع الاعلام بقرارات دائرة الاتهام طبق احكام الفصل ١٠٩ .
ويمكن الطعن فيها بالتعقيب حسب الشروط المقررة بالفصول ٢٥٨ وما بعدها من هذا القانون

الباب الرابع

في استئناف التحقيق لظهور ادلة جديدة

الفصل ١٢١ - اذا قرر حاكم التحقيق او دائرة الاتهام ان لا وجه لتتبع متهم فلا يمكن اعادة تتبعه من اجل نفس الفعل الا اذا ظهرت ادلة جديدة .

وتعد من الادلة الجديدة تصريحات الشهود والاوراق والمحاضر التي لم يتسن عرضها على حاكم التحقيق او دائرة الاتهام ، ويكون من شأنها اما تقوية الادلة التي سبق اعتبارها غير كافية واما ادخال تطورات جديدة على الافعال بما يساعد على كشف الحقيقة .

وطلب استئناف التحقيق لظهور ادلة جديدة من خصائص وكيل الجمهورية او المدعى العمومي دون سواهما .

الكتاب الثاني

في محاكم القضاء

الباب الاول

في مرجع النظر

الفصل ١٢٢ - توصف بجنايات على معنى هذا القانون الجرائم التي تستوجب عقابا بالاعدام او بالاشغال الشاقة او بالسجن مدة تتجاوز الخمسة اعوام .

وتوصف بجنح الجرائم التي تستوجب عقابا بالسجن تتجاوز مدته خمسة عشر يوما ولا تفوق الخمسة اعوام او بالخطيئة التي تتجاوز الستين دينارا .

وتوصف بمخالفات الجرائم المستوجبة لعقاب لا يتجاوز خمسة عشر يوما سجنا او

ستين دينارا خطية .

الفصل ١٢٣ (١) - ينظر حاكم الناحية نهائيا في المخالفات وينظر ابتدائيا :

أولا : في الجنح المعاقب عنها بالسجن مدة لا تتجاوز العام أو بخطية لا يتجاوز مقدارها ألف دينار (١٠٠٠د) ويبقى النظر للمحكمة الابتدائية بصفة استثنائية في جنحتي الجرح على وجه الخطأ والحريق عن غير عمد .

ثانيا : في الجنح التي اسند اليه فيها النظر بمقتضى نص خاص .

الفصل ١٢٤ (٢) - تنظر المحكمة الابتدائية ابتدائيا في سائر الجنح باستثناء ما كان فيها من انظار حاكم الناحية .

وتنظر نهائيا بوصفها محكمة استئناف في جميع الاحكام المستأنفة والصادرة عن حكام النواحي التابعين لدوائرها .

الفصل ١٢٥ - تشديد العقاب في جميع صور العود لا يترتب عنه تغيير مرجع النظر .

الفصل ١٢٦ - تنظر محكمة الاستئناف نهائيا بطريق الاستئناف في الجنح المحكوم فيها من طرف المحكمة الابتدائية .

الفصل ١٢٧ - تختص المحاكم الجنائية بالنظر في الجنايات .

الفصل ١٢٨ - تبت المحكمة الجنائية في كل الاحوال نهائيا .

الفصل ١٢٩ - تنظر في الجريمة محكمة الجهة التي ارتكبت فيها او محكمة المكان الذي به مقر المظنون فيه او المكان الذي به محل اقامته الاخير او محكمة المكان الذي وجد فيه . وعلى المحكمة التي تعهدت أولا بالقضية ان تبت فيها .

الفصل ١٣٠ - تعد الجرائم مرتبطة :

أولا : متى وقعت من عدة اشخاص مجتمعين ولو لم يكن لهم غرض واحد .
ثانيا : متى وقعت من عدة اشخاص ولو في ازمنة وامكنة مختلفة لكن بناء على ساقية اتفاق بينهم .

ثالثا : متى وقعت ولو في صورة عدم تعدد المجرمين للحصول على ما يمكن به ارتكاب جرائم

القسم الأول**في الاستدعاءات**

الفصل ١٣٤ - الاستدعاء يكون بالطريقة الادارية او بواسطة العدل المنفذ ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

الفصل ١٣٥ - يوجه الاستدعاء بطلب من ممثل النيابة العمومية او القائم بالحق الشخصى او كل ادارة لها قانونا الحق في ذلك .

ويتضمن الاستدعاء بيان الفعل الواقع من اجله التتبع والنص القانونى المنطبق عليه .

كما يتضمن بيان المحكمة المتعمدة ومكان وساعة وتاريخ الجلسة وصفة المستدعى متهما كان او مسئولا مدنيا او شاهدا .

واذا كان توجيه الاستدعاء بطلب من القائم بالحق الشخصى فيضمن به اسم هذا الاخير ولقبه وحرفته ومقره الاصلى او المختار .

والاستدعاء الموجه الى الشاهد يجب ان ينص فيه علاوة على ذلك على ان عدم الحضور او الامتناع من اداء الشهادة او تزويرها يعاقب عليه قانونا .

الفصل ١٣٦ - يجب ان يكون الاجل بين يوم توجيه الاستدعاء واليوم المعين للحضور بالجلسة ثلاثة ايام على الاقل .

واذا كان المستدعى قاطنا خارج تراب الجمهورية يكون الاجل ثلاثين يوما .

الفصل ١٣٧ - المظنون فيه الموقوف يستدعى بواسطة كبير حراس السجن .

الفصل ١٣٨ - اذا تأخرت القضية لجلسة معينة فلا يعاد الاستدعاء .

الفصل ١٣٩ - يسلم الاستدعاء الى المستدعى نفسه او وكيله او خادمه او لمن يكون ساكنا معه بشرط ان يكون مميزا .

فان لم يجد المبلغ احدا من هؤلاء الاشخاص او امتنع من وجده من تسلمه يسلم الى المحرك او شيخ المكان او رئيس مركز الشرطة او الحرس الوطنى الذى بدائرته محل اقامة المستدعى .

اخرى او لتسهيل انجازها او لاتمام وقوعها او لاعانة مرتكبها على التفصى من العقاب .

الفصل ١٣١ - يمكن الاذن بضم الاجراءات لبعضها في صورة ارتباط الجرائم في الاحوال المبينة بالفصل المتقدم او في غيرها من الاحوال المشابهة لها اذا اقتضت الظروف لزوم توحيد التتبع .

واذا كانت الافعال المرتبطة راجعة بالنظر لمحاكم مختلفة الدرجات بسبب نوع الجريمة او صفة مرتكبها فالنظر في تلك الجريمة يكون للمحكمة الاعلى درجة .

لكن اذا كانت الافعال من قسم واحد من اقسام الجرائم فالمحكمة التى لها حق النظر في احدى الجرائم المذكورة لها حق النظر في الاخرى بدون التفات الى احكام الفصل ١٢٩ .

ويتحتم ضم الاجراءات لبعضها بعضا في الصورة الواردة بالفصل ٥٥ من المجلة الجنائية .

الفصل ١٣٢ - يجوز للمحاكم ان تحكم طبق قواعد القانون المدنى في المسائل الاولى ذات الصبغة المدنية التى تثار اثناء قضية جزائية وذلك على شرط ان يكون لتلك المحاكم حق النظر فيها مدنيا والا وجب عليها تاجيل النظر الى صدور حكم بات في المسألة الاولى ما لم يقتضى القانون خلاف ذلك .

ولا تقبل المسالة الاولى اذا ظهر ان القصد منها مجرد المعاطلة ولم يكن لها تأثير خاص ومباشر على التتبع . ويضرب اجل للقائم بالحق الشخصى او المظنون فيه ليتمكن من عرض المسالة على المحكمة المختصة . واذا انقضى ذلك الاجل ولم يفعل يستأنف التتبع .

ولا يوقف النظر في الجريمة اذا كانت تتعلق بافعال من قبيل العنف او العصيان .

الباب الثانى**في احكام مشتركة**

الفصل ١٣٣ - احكام هذا الباب مشتركة بين سائر المحاكم .

الفصل ١٤٠ - يبين باصل الاستدعاء وبنظيره أو بجذره اسم المكلف بالتبليغ وصفته وتاريخ التبليغ .

ويمضى به المستدعى وان امتنع عن الامضاء أو كان غير قادر عليه ينص على ذلك كما يمضى عليه المبلغ ويرجعه فورا الى كتابة المحكمة المتعھدة بالقضية ويضيفه الكاتب الى ملفها .

القسم الثانى

فى حضور المتهمين وفى الجلسات

الفصل ١٤١ - على المظنون فيه الواقع تبغفه من اجل جناية أو جنحة تستوجب العقاب بالسجن أن يحضر شخصا .

ويمكنه فى الجنجح التى لا تستوجب العقاب بالسجن وفى كل الصور التى وقعت فيها مطالبته مباشرة من القائم بالحق الشخصى ان ينبى عنه محاميا . ويسوغ دائما للمحكمة ان تأذن بحضوره شخصا ان رأت فى ذلك فائدة .

واذا لم يحضر المظنون فيه بعد استدعائه قانون أو لم يحضر نائبه فى الصور المبينة بالفقرة الثانية اعلاه جاز للمحكمة ان لا تتوقف على ذلك لمباشرة المرافعة وان تصدر عليه حكما غيابيا اذا لم يبلغه الاستدعاء أو حكما يعتبر حضوريا اذا بلغه الاستدعاء شخصا .

وللقائم بالحق الشخصى فى كل الأحوال ان ينبى عنه محاميا الا اذا اذنت المحكمة بحضوره شخصا .

اما المسؤول مدنيا فله فى كل الأحوال ان ينبى عنه محاميا .

والاستعانة بمحام وجوبية امام المحكمة الجنائية . فاذا لم يعين المتهم محاميا ، يعين الرئيس من تلقاء نفسه أحد المحامين للدفاع عنه

الفصل ١٤٢ - اذا فر المظنون فيه تفصيا من التتبع المجرى ضده فللمحكمة ان تصدر فى شأنه بطاقة جلب أو بطاقة ايداع وأن تأذن زيادة على ذلك بوضع مكاسبه تحت الائتمان بناء على طلبات ممثل النيابة العمومية . ويعلن عن هذه الوسيلة بالرائد الرسمى للجمهورية

التونسية ويحرر فيها اعلان يعلق بمركز الولاية التى بها محل اقامة المظنون فيه .

وما يتممه المظنون فيه من التصرفات فى مكاسبه بعد الاعلان عن وضعها تحت الائتمان يكون باطلا قانونيا .

ويرفع الائتمان بحكم من المحكمة التى اذنت به ، فى هاته الحالة يعلن عن رفع الائتمان بنفس الطرق المشار اليها اعلاه .

وفى صورة عدم تنفيذ البطاقة الصادرة يحكم على المظنون فيه غيابيا .

الفصل ١٤٣ - الرئيس يدير المرافعات ويحفظ النظام بالجلسة .

وتكون المرافعات علنية وبمحضر ممثل النيابة العمومية والخصوم الا اذا رأت المحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب ممثل النيابة العمومية اجراءها سرا محافظة على النظام العام أو مراعاة الأخلاق وينص على ذلك بمحضر الجلسة .

ويبتدا بسماع الشاكى ان كان حاضرا ولم يكن قائما بالحق الشخصى .

ثم تعرض اوراق القضية ، وينادى على الشهود والخبراء وتقدم أوجه التجريح فيهم ويبت فيها ويسمع مقالهم عند الاقتضاء .

ويستنطق المظنون فيه والمسؤول مدنيا وعند الاقتضاء تعرض على الشهود والخصوم الاشياء المحجوزة المثبتة للتهمة او النافية لها .

ولا يمكن للخصوم ولا لمحاميهم القاء الاسئلة الا عن طريق الرئيس .

وتجرى المكافحات اللازمة .

والقائم بالحق الشخصى يقدم ملحوظاته بنفسه أو بواسطة محام .

ويلقى ممثل النيابة العمومية اسئلة عن طريق الرئيس ثم يقدم طلباته وللمظنون فيه والمسؤول مدنيا حق الرد .

وفى الختام تعطى الكلمة لنواب المظنون فيه

والمسؤول مدنيا ويختتم الرئيس المرافعة عندما يتبين للمحكمة ان القضية توضحت بوجه كاف .

وللمحكمة ان تكلف أحد اعضائها باجراء بحث تكميلي وفي هذه الصورة تؤخر بقية المرافعة الى أجل مسمى .

الفصل ١٤٤ - تسمع المحكمة من تلقاء نفسها كل من ترى فائدة في سماع شهادته .

ولممثل النيابة العمومية والقائم بالحق الشخصي والمظنون فيه أن يطلبوا تلقى شهادة شهودهم ويلزمهم تعيين هوية اولئك الشهود وبيان موضوع شهادتهم .

والمحكمة تقدر وجاهة هذا المطلب وفي صورة رفضه تصدر حكما معطلا .

الفصل ١٤٥ - يوضح الشهود والخبراء بعد المناذاة على اسمائهم بفرفة مخصصة لهم لا يخرجون منها الا لاداء شهاداتهم تنابعا لدى المحكمة بمحضر الخصوم ويتلقى منهم ذلك بالكيفية التي اوجبتها الفصول من ٦٤ الى ٦٦ من هذا القانون ما عدا ما قيل في شأن تحرير المحاضر .

ويجب عليهم ان يقيموا بقاعة الجلسة بعد اداء شهادتهم الى ان تختتم المرافعات العلنية ما لم يصدر لهم اذن خاص بالخروج .

ويجوز طلب خروجهم أو الاذن به وقت تادية شاهد آخر لشهادته .

الفصل ١٤٦ - في جميع الحالات التي يظهر فيها من الضروري سماع شخص موقوف فان للمحكمة المتعده بالقضية أن توجه انابة في ذلك الى رئيس المحكمة المتعده بالقضية أن توجه انابه في ذلك الى رئيس المحكمة الابتدائية القريبة من محل الايقاف .

ويسوغ لرئيس المحكمة ان يكلف احد الحكام بسماع الموقوف مع تحرير محضر في ذلك .

الفصل ١٤٧ - يمكن ابعاد المظنون فيه عن الجلسة عندما يثير بها ما يشوش المرافعة

ويستمر سير المرافعة في مفيبة والحكم الذي يصدر يعتبر حضوريا ويعلمه به كاتب المحكمة .

الفصل ١٤٨ - اذا امتنع المظنون فيه عن الجواب جاز اتمام المرافعة بدون توقف على كلامه ويعتبر الحكم في هذه الحالة حضوريا .

الفصل ١٤٩ - يحرر كاتب المحكمة اثناء الجلسة محضرا فيما يدور من المرافعات ينص به خاصة على تأليف المحكمة ومقرراتها ويعرض في ظرف أربع وعشرين ساعة على رئيس الجلسة وممثل النيابة العمومية للاطلاع عليه والامضاء به ثم يضاف الى ملف القضية .

القسم الثالث

في طرق الاثبات

الفصل ١٥٠ - يمكن اثبات الجرائم باية وسيلة من وسائل الاثبات ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، ويقضى الحاكم حسب وجدانه الخالص .

واذا لم تقم لديه الحجة ، فانه يحكم بترك سبيل التهم

الفصل ١٥١ - لا يمكن للحاكم ان يبنى حكمه الا على حجج قدمت اثناء المرافعة وتم التناقش فيها امامه شفويا وبمحضر جميع الخصوم .

الفصل ١٥٢ - الاقرار مثل سائر وسائل الاثبات يخضع لاجتهاد الحاكم المطلق .

الفصل ١٥٣ - اذا كان وجود الجريمة يتوقف على وجود حق شخصي ، فان الحاكم يعتمد وسائل الاثبات الخاصة بذلك الحق .

الفصل ١٥٤ - المحاضر والتقارير التي يحررها مأمورو الضابطة العدلية أو الموظفون أو الاعوان الذين أسند اليهم القانون سلطة معاينة الجنج والمخالفات تكون معتمدة الى أن يثبت ما يخالفها وذلك فيما عدا الصور التي نص القانون فيها على خلاف ذلك .

واثبات ما يخالف تلك المحاضر أو التقارير يكون بالكتابة أو بشهادة الشهود .

الفصل ١٥٥ - المحضر لا يعتمد كحجة الا اذا كان من الوجة الشكليه محررا طبق القانون وضمن به محرره ما سمعه او شاهده شخصا اثناء مباشرته لوظيفته في مادة من اختصاصه .

الفصل ١٥٦ - المواد التي تكون موضوع تقارير معتمدة الى وقوع الطعن فيها بالزور تنظمها القوانين الخاصة ، ويقع الطعن بالزور طبقا للاجراءات الواردة بالفصل ٢٨٤ وما بعده ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

الفصل ١٥٧ - اذا رات المحكمة لزوم اجراء اختبار فانه يجرى العمل بأحكام الفصل ١٠١ وما بعده .

الفصل ١٥٨ - يستدعى الشهود طبق احكام الفصل ١٣٤ وما بعده .

الفصل ١٥٩ - تنطبق احكام الفصلين ٦١ و٦٧ لدى محاكم القضاء .

الفصل ١٦٠ - الاشخاص المشار اليهم بالفصل ٦٣ يمكن سماعهم بالجلسة على سبيل الاسترشاد بدون أن يؤدوا اليمين ما لم يعارض في ذلك ممثل النيابة العمومية أو المتهم .

الفصل ١٦١ - اذا تبين اثناء المرافعات ان شاهدا تعمد التصريح بما ينافي الحقيقة فالرئيس يحرر محضرا في هذا الحياث والشاهد يوقف بعد سماع ممثل النيابة العمومية ويمكن الحكم عليه حالا .

القسم الرابع

في الحكم

الفصل ١٦٢ - تصدر الاحكام بأغلبية الاصوات .

لكن الاحكام الصادرة بالاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة تكون بأغلبية اربعة اصوات على الأقل .

الفصل ١٦٣ - يجمع الرئيس آراء الحكام مبتدئا بأقلهم اقدمية ، ويبدى رايه اخيرا .

واذا تكون اكثر من راين فان الحاكم او الحكام الأقل اقدمية ملزمون بالانضمام الى أحد الآراء الواقع ابداءها .

الفصل ١٦٤ - تصرح المحكمة بالحكم عقب المفاوضة طبق القانون اثر المرافعة . لكن يسوغ لها في المادة الجنائية ان تؤخر التصريح بالحكم الى جلسة مقبلة معينة .

ويجب في المادة الجنائية تلاوة الحكم بتمامه بالجلسة العمومية .

الفصل ١٦٥ - تكون المفاوضة سرية ويجب الا يبقى لها اثر كتابي ولا يشارك فيها غير الحكام الذين حضروا المرافعة وعندما ما تحصل الاغلبية تحرر لائحة في الحكم ومستنداته يمضيها الحكام الذين شاركوا في المفاوضات .

ولا تكتسى هذه اللائحة صبغتها النهائية الا بعد التصريح بها بجلسة علنية يحضرها جميع الحكام الذين امضوها .

واذا تعذر على أحد الحكام لمانع صحي خطير الحضور بجلسة التصريح بالحكم بعد المفاوضة وامضاء لائحة الحكم فانه يقع التصريح بالحكم بمحضر بقية الحكام .

واما اذا لم يمض الحاكم المتفيب لائحة الحكم او كان السبب المانع يتعلق بزوال صفته فانه يجب حل المفاوضة واعادة الترافع في القضية .

الفصل ١٦٦ - اذا وقع التصريح بالحكم بعد المفاوضة سواء بجلسة المرافعة او بعدها وجب تحرير نسخة اصلية للحكم طبق موجبات الفصل ١٦٨ في اقرب اجل وعلى كل حال ينبغي ان لا يتجاوز هذا الاجل عشرة ايام من تاريخ صدوره .

ويجب ان يمضى النسخة الحكام الذين اصدروا الحكم واذ تعذر على احدهم الامضاء بعد التصريح بالحكم فيقع امضاؤها من طرف من بقى منهم وينص بها على ذلك العذر .

الفصل ١٦٧ - يقضى بنفس الحكم :

أولا : في الترجيع .

ثانيا : في مطلب القائم بالحق الشخصي

الرامي لجبر الضرر الحاصل له من الجريمة .

ويمكن للمحكمة أن لم تتسن لها الحكم حالا في مطلب الفرع ان تمنح القائم بالحق الشخصى غرامة وقتية بحكم قابل للتنفيذ بقطع النظر عن الاعتراض أو الاستئناف .

ثالثا : في مطلب الفرع المقدم من المتهم المحكوم ببراءته ضد القائم بالحق الشخصى تسديدا للضرر الحاصل له من التتبع .

الفصل ١٦٨ - يجب ان يذكر بكل حكم :

أولا : المحكمة التى اصدرت الحكم واسماء الحكام وممثل النيابة العمومية وكاتب المحكمة الذين حضروا بالجلسة وتاريخ الحكم .

ثانيا : اسماء المتهمين والقابهم وحرفتهم ومقرهم وسوابقهم العدلية .

ثالثا : موضوع التهمة

رابعا : المستندات الواقعية والقانونية ولو في صورة الحكم بالبراءة .

خامسا : نص الحكم القاضى بالعقاب او بالبراءة والنصوص الجزرية الواقع تطبيقها .
سادسا : تصفية المصاريف .

الفصل ١٦٩ - اذا ظهر ان الجريمة من خصائص محكمة اخرى تصدر المحكمة حكما بخروج القضية عن انظارها وتنهى اوراقها الى ممثل النيابة العمومية .

ولها أن تصدر عند الاقتضاء بطاقة ايداع ضد المظنون فيه أو تأذن بالافراج عنه مؤقتا بضمان أو بدونه .

الفصل ١٧٠ - اذا رأت المحكمة أن الفعل

لا تتألف منها جريمة ، أو انها غير ثابتة أو انه لا يمكن نسبتها الى المتهم فانها تحكم بترك سبيله .

واذا كان هناك قائم بالحق الشخصى تتخلى المحكمة عن النظر فى الدعوى الشخصية وتحمل عليه المصاريف بعد تقديرها .

واذا رأت المحكمة أن الفعلية تتكون منها جريمة فانها تصدر حكما بالعقاب .

الفصل ١٧١ - اذا تعهدت المحكمة الجنائية بصفة قانونية بفعله يعتبرها القانون جنائية واتضح لها من المرافعات انها مجرد جنحة أو مخالفة فانها تسلط العقاب وتبت عند الاقتضاء فى الدعوى الشخصية .

واذا تعهدت المحكمة الجنائية بصفة قانونية بفعله يعتبرها القانون جنحة ، واتضح لها من المرافعات انها مجرد مخالفة ، فانها تسلط العقاب وتبت عند الاقتضاء فى الدعوى الشخصية .

الفصل ١٧٢ - اذا كانت الفعلية مخالفة مرتبطة بجنحة فان المحكمة تبت فيها بحكم واحد يكون قابلا للاستئناف فى مجموعه .

الفصل ١٧٣ - اذا كان المظنون فيه بحالة سراح وحكم عليه بالسجن أو بالسجن والخطية جاز للمحكمة أن تأذن فيما يتعلق بعقوبة السجن بالتنفيذ الوقتى بدون مراعاة للاعتراض أو الاستئناف .

وفى صورة الحكم بترك السبيل أو بالسجن مع تأجيل التنفيذ أو بالخطية يفرج عن المظنون فيه حالا بدون مراعاة للاستئناف .

الفصل ١٧٤ - عند عدم التوصل الى معرفة المجرم تقضى المحكمة ذات النظر من حيث موضوع الجريمة باستصفاء الاشياء المحجوزة أو بترجييعها أو باعدامها أو بتصييرها غير صالحة للاستعمال .

القسم الخامس

فى الحكم الفيابى والاعتراض عليه

الفصل ١٧٥ - اذا بلغ التنبيه لشخص المتهم ولم يحضر فى الأجل المعين فلا يتوقف الحاكم عن حضوره ويصدر حكما يعتبر حضوريا .

واذا استدعى المتهم بصفة قانونية ولم يحضر يحكم عليه غيابيا رغم عدم بلوغ الاستدعاء اليه شخصا والاعلام بالحكم الفيابى يتولاه كاتب المحكمة التى اصدرت الحكم .

والاعتراض على الحكم الفيابي يقدمه لكتابة المحكمة التي صدرته المعارض نفسه او نائبه في العشرة ايام الموالية لتاريخ الاعلام .

واذا كان المعارض قاطنا خارج تراب الجمهورية فان الاجل يكون ثلاثين يوما .

واذا كان المعارض موقوفا فان الاعتراض يتلقاه كبير حراس السجن ويحيله بدون تأخير على كتابة المحكمة .

ويقدم الاعتراض اما بتصريح شفاهي يسجل كتابة في الحين او باعلام كتابي . وعلى المعارض ان يمضي او اذا امتنع من الامضاء او كان غير قادر عليه ينص على ذلك .

ويتولى كاتب المحكمة توا تعيين الجلسة واعلام المعارض بتاريخها وفي جميع الاحوال يجب ان تعقد الجلسة في اجل اقصاه شهر من تاريخ الاعتراض .

ويعلم المعارض او نائبه بالاعتراض الخصوم الذين يهمهم الامر باستثناء ممثل النيابة العمومية ويستدعيهم للجلسة بواسطة عدل منفذ في اجل ثلاثة ايام على الاقل قبل تاريخها والا يرفض اعتراضه .

ولا يستدعى القائم بالحق الشخصي الا اذا كان القصد من الاعتراض عرض الدعوى المدنية من جديد على الحاكم .

الفصل ١٧٦ - اذا لم يبلغ الاعلام بالحكم للشخص نفسه ، او لم يتبين من اعمال تنفيذ الحكم ان المظنون فيه حصل له العلم به ، يمكن قبول الاعتراض الى انقضاء آجال سقوط العقاب .

الفصل ١٧٧ - يمكن ان تحمل على المعارض الذي حكم ببراءته مصاريف الاجراءات والحكم الفيابي .

الفصل ١٧٨ - تنطبق احكام الفصول ١٧٥ و ١٧٦ و ١٧٧ على المسؤول مدنيا والقائم بالحق الشخصي .

الفصل ١٧٩ - ليس للقائم بالحق الشخصي حق الاعتراض الا بالنسبة لغرم الضرر والخطية المنصوص عليها بالفصل ٤٦ .

الفصل ١٨٠ - الاعتراض يوقف التنفيذ . وفي صورة الحكم لاجل جنائية ينفذ العقاب الجزئي حالا بقطع النظر عن الاعتراض لكن اذا كان العقاب المحكوم به هو الاعدام ، فان المعارض يسجن ، ولا ينفذ العقاب الا بعد البت في الاعتراض .

الفصل ١٨١ - الاحكام المعتبرة حضورية غير قابلة للاعتراض .

الفصل ١٨٢ - اذا حضر المعارض وكان اعتراضه مقبولا شكلا ، فان الحكم يلغى بالنسبة لجميع الاوجه المعارض في شأنها سواء كانت صبغتها مدنية او جزائية ويعاد الحكم في القضية ولا لزوم لاستدعاء الشهود الذين سبق سماعهم بالجلسة الصادر فيها الحكم الفيابي .

ولا ينتفع بالاعتراض الا من قام به .

الفصل ١٨٣ - اذا لم يحضر المعارض يحكم برفض اعتراضه بدون تأمل في الاصل ولا يتسنى له الطعن في هذا الحكم الا بطريق الاستئناف .

القسم السادس

في الترجيع

الفصل ١٨٤ - يمكن للمتهم او القائم بالحق الشخصي او المسؤول مدنيا ان يطلب من المحكمة المتعهدة بالقضية ترجيع الاشياء الموضوعة تحت يد العدالة .

والمحكمة ان تاذن من تلقاء نفسها بالترجيع .

الفصل ١٨٥ - لكل شخص غير المتهم او القائم بالحق الشخصي او المسؤول مدنيا يدعى استحقاق اشياء موضوعة تحت يد العدالة ان يطلب ايضا ترجيعها من المحكمة المتعهدة بالقضية ولا يمكن له الاطلاع الا على المحاضر المتعلقة بالحجز .

والمحكمة تبت في المحجوز بحكم مستقل بعد سماع الخصوم .

الفصل ١٨٦ - اذا قررت المحكمة الترجيع جاز لها اتخاذ الوسائل التحفظية اللازمة لضمان تقديم الاشياء الواقع ترجيعها وذلك الى ان يصدر حكم نهائي في الاصل .

الفصل ١٨٧ - اذا رأت المحكمة ان الاشياء الموضوعة تحت يد العدالة مفيدة لكشف الحقيقة او من شأنها ان تستصفى ، فانها توقف النظر في مطلب الترجيع الى صدور حكم في الاصل . وفي هذه الصورة لا يمكن الطعن في الحكم بأى وجه من الوجوه .

الفصل ١٨٨ - الحكم الصادر برفض مطلب الترجيع يقبل الاستئناف ممن قدمه .

والحكم الصادر بقبول مطلب الترجيع يقبل الاستئناف من ممثل النيابة العمومية او المتهم او المسؤول مدنيا او القائم بالحق الشخصى اذا اضر بحقوقه .

ولا تتعهد محكمة الاستئناف الا بعد ان تبت المحكمة الابتدائية في الاصل .

الفصل ١٨٩ - المحكمة التى نظرت في القضية تظل ذات نظر للاذن بترجيع الاشياء الموضوعة تحت يد العدالة ان لم يقع اى طعن في الحكم الصادر في الاصل .

وتبت المحكمة بناء على عريضة يقدمها من يدعى استحقاق الشئ او بناء على طلب ممثل النيابة العمومية .

ويمكن الطعن في حكمها بالاستئناف تطبيقا لاحكام الفصل ١٨٨ .

الفصل ١٩٠ - اذا تمهدت محكمة الاستئناف بالقضية من حيث الاصل فانها تختص بالنظر للبت في مطالب الترجيع حسب الشروط المقررة بالفصلين ١٨٤ و ١٨٧ .

وتظل ذات نظر ولو بعد البت نهائيا في الاصل للاذن بالترجيع حسب الشروط المقررة بالفقرتين ١ و ٢ من الفصل ١٨٩ .

القسم السابع

في المصاريف

الفصل ١٩١ - تحمل المصاريف القضائية على المحكوم عليه .

واذا صدر الحكم على متهمين متعددين لجريمة واحدة او لجرائم مرتبطة فالمصاريف تحمل عليهم بالتضامن .

وان لم يمكن تحرير المصاريف بالحكم فكاتب المحكمة يرخص له اعطاء رقيم تنفيذى فيها بعد تعيينها من طرف الرئيس بدون لزوم لاجراءات جديدة .

الفصل ١٩٢ - يحكم دائما على القائم بالحق الشخصى بأداء المصاريف القضائية الراجعة للدولة وله الرجوع بها على من يجب .

القسم الثامن

في تمكين الخصوم من الاطلاع على اوراق القضية وتسليم نسخ منها

الفصل ١٩٣ - لنواب الخصوم الحق في الاطلاع على اوراق القضية عند احالتها على المحكمة .

والاطلاع على الملف بعد ترقيم اوراقه والتوقيع عليها يقع بكتابة المحكمة .

الفصل ١٩٤ - يمكن ان تسلم للخصوم على نفقتهم الخاصة :

- ١ - نسخة من الشكاية او الوشاية او من القرارات النهائية الصادر عن حاكم التحقيق او دائرة الاتهام او من القرارات الاحكام الصادرة عن المحاكم وذلك بمجرد مطلب منهم .
- ٢ - نسخة من بقية اوراق الاجراءات وذلك بعد الحصول على رخصة من وكيل الجمهورية .

واذا كان الطلب صادرا عن غير الخصوم فلا بد من رخصة من وكيل الجمهورية مهما كانت الوثيقة المطلوب نسخة منها .

واذا كانت الوثائق تابعة لملف مودع بكتابة محكمة استئناف فان الرخصة يجب ان تصدر عن المدعى العمومى .

والامتناع من تسليم الرخصة يجب أن يكون معللا وان يقع الاعلام به بالطريقة الادارية ولا يمكن الطعن فيه الا لدى الرئيس المباشر للممتنع .

ويمكن احالة ملفات القضايا الجزائية على المحاكم للاطلاع ان اصدرت قرارا في ذلك . كما يمكن احالتها على كتابة الدولة للعدل انفس الغرض ويحرر كاتب المحكمة عندئذ قائمة في الأوراق تصحب الملفات المحالة .

القسم التاسع

في اعادة ما تلف أو فقد من الأوراق والأحكام

الفصل ١٩٥ - اذا تلف اصل الحكم أو اختلس أو فقد قبل تنفيذه تتبع الاجراءات التالية :

الفصل ١٩٦ - اذا امكن العثور على نسخة تنفيذية أو مجردة من الحكم فانها تقوم مقام الأصل وتحفظ بكتابة المحكمة .

ولهذه الغاية فان كل مؤتمن عمومي أو خصوصي على نسخة تنفيذية أو مجردة من الحكم ملزم بتسليمها الى كتابة المحكمة بناء على امر من رئيس هذه المحكمة . وفي صورة عدم التسليم طوعا يجوز اجراء التفتيش والحجز طبق احكام الفصول من ٩٣ الى ١٠٠ .

ويمكن للمؤتمن على النسخة التنفيذية أو المجردة ان يأخذ عند تسليمها لكتابة المحكمة نسخة منها مجانا .

الفصل ١٩٧ - اذا لم يمكن العثور على نسخة الحكم التنفيذية أو المجردة ثبت المحكمة من جديد في القضية بعد اعادة اوراق البحث طبق احكام الفصل ١٩٨ عند الاقتضاء .

الفصل ١٩٨ - اذا تلفت اوراق من ملف قضية أو اختلست أو فقدت قبل الحكم في الأصل فان الملف يعاد ابتداء مما فقد من الاوراق .

القسم العاشر

في المبطلات

الفصل ١٩٩ - تبطل كل الاعمال والاحكام المناقبة للنصوص المتعلقة بالنظام العام أو للقواعد الاجرائية الاساسية أو لمصلحة المتهم الشرعية . والحكم الذي يصدر بالبطلان يعين نطاق مرماه .

الباب الثالث

في حاكم الناحية القسم الأول

في تعهد حاكم الناحية في مادة المخالفات

الفصل ٢٠٠ - يتعهد حاكم الناحية بالمخالفات :

أولا - بمقتضى احالة مباشرة من وكيل الجمهورية أو من الادارات العامة والفروع المالية في الصور التي يجيز لها فيها القانون القيام بالدعوى العمومية رأسا أو من المتضرر .

ثانيا - بمقتضى احالة من حاكم التحقيق أو من محكمة أخرى .

ثالثا - بمقتضى احالة المخالف توا من طرف وكيل الجمهورية في الصور المعينة بالفصل ٢٠٢ .

لكن للحاكم ان يتعهد بدون توقف على احالة في صورة التلبس بالمخالفة .

القسم الثاني

في الاجراءات لدى حاكم الناحية في مادة المخالفات

الفصل ٢٠١ - يحضر المخالف بالجلسة العمومية بنفسه ويجوز له أن ينيب عنه محاميا أو شخصا آخر بتوكيل خاص لكن اذا رأى الحاكم لزوم حضور المخالف شخصيا فانه يأذن باعادة استدعائه لجلسة يعين تاريخها .

واذا لم يحضر في الاجل المعين المتهم المعاد استدعاؤه كما ذكر ، فلا يتوقف الحاكم على حضوره ويصدر حكما يعتبر حضوريا .

الفصل ٢٠٢ - للحاكم ان يبقى المظنون فيه تحت طلبه بمقتضى بطاقة ايداع ان كان بحالة

سكر أو عجز عن التعريف بنفسه أو كان لا مقر له معين أو كان يخشى وقوع التشويش من سراحه .

ولا يمكن بحال ابقاء المظنون فيه موقوفا أكثر من ثمانية أيام .

الفصل ٢٠٣ - لا يمكن المطالبة بالغرم لدى حاكم الناحية في مادة المخالفات اذا تجاوز المبلغ المطلوب مقدار ما ينظر فيه نهائيا في الدعاوى المدنية .

القسم الثالث

في الاجراءات لدى حاكم الناحية في مادة الجنج

الفصل ٢٠٤ - يتمتع حاكم الناحية بالجنج طبق الاحكام المسطرة بالفصل ٢٠٦ من هذا القانون .

ولا يمكن المطالبة بالغرم لدى حاكم الناحية في مادة الجنج اذا تجاوز المبلغ المطلوب مقدار ما ينظر فيه ابتدائيا في الدعاوى المدنية .

الباب الرابع

في المحكمة الابتدائية بوصفها محكمة جناحية

القسم الاول

في تاليف المحكمة الابتدائية

الفصل ٢٠٥ - تتألف المحكمة الابتدائية من رئيس وحاكمين . وعند التعذر يمكن تعويض الرئيس بحاكم .

وببإشراف وظائف الادعاء العمومي وكيل الجمهورية أو أحد مساعديه ، ويقوم بوظيفة كاتب أحد كتبة المحكمة .

القسم الثاني

في تمهيد المحكمة الابتدائية

الفصل ٢٠٦ - تتمتع المحكمة الابتدائية :

أولا - بمقتضى احالة مباشرة من وكيل الجمهورية اذا ظهر له عدم لزوم احالة القضية على التحقيق أو من الادارات العامة والفروع المالية في الصور التي يجيز لها فيها القانون القيام بالدعوى العمومية رأسا أو من المتضرر

عند امتناع ممثل النيابة العمومية من اجراء التتبع من تلقاء نفسه .

وعلى الطرف القائم بالتتبع في هذه الحالة أن يستدعى بقية الأطراف .

ثانيا - بمقتضى احالة من حاكم التحقيق أو من محكمة أخرى .

وفي هذه الحالة يأذن وكيل الجمهورية باحضار المظنون فيه واستدعاء القائمين بالحق الشخصي والمسؤولين مدنيا لأقرب جلسة ممكنة .

ثالثا - بمقتضى احالة المظنون فيه توا على المحكمة من طرف وكيل الجمهورية بعد استنطاق بسيط في صورة الجريمة المتلبس بها واذا لم يكن في ذلك اليوم جلسة فلوكيل الجمهورية أن يأذن بوضع المظنون فيه بمحل الايقاف بمقتضى بطاقة ايداع ويلزمه في هذه الصورة احضاره بأقرب جلسة ممكنة .

واذا كانت القضية غير مهياة للحكم فالمحكمة تؤخرها لزيادة التحرير لأقرب جلسة مقبلة وتؤيد بطاقة الايداع أو أن اقتضى الحال تفرج عن المظنون فيه بضمان أو بدونه ويكون لها الحق ايضا في التخلي عن القضية ولوكيل الجمهورية في هذه الصورة أن يجرى ما يراه في شأنها .

الباب الخامس

في محكمة الاستئناف

القسم الاول

في مباشرة حق الاستئناف

الفصل ٢٠٧ - الاحكام الصادرة في المادة الجناحية يمكن الطعن فيها بطريق الاستئناف .

ويرفع استئناف الاحكام الصادرة عن المحاكم الابتدائية الى محكمة الاستئناف .

ويرفع استئناف الاحكام الصادرة عن حكام النواحي الى المحكمة الابتدائية .

الفصل ٢٠٨ - تشتمل كل محكمة استئناف على دائرة استئناف جناحية على الأقل تتألف من رئيس دائرة ومستشارين اثنين .

وعند التعذر يمكن تعويض الرئيس بمستشار لدى محكمة الاستئناف والمستشارين بحاكمين من المحكمة الابتدائية .

ويباشر وظائف الادعاء العمومي بها المدعى العمومي أو أحد مساعديه . ويقوم بوظيفة كاتب جلسة أحد كتبة محكمة الاستئناف .

الفصل ٢٠٩ - لا تقبل الاستئناف الا الأحكام الصادرة عن حاكم الناحية أو المحكمة الابتدائية في مادة مرجع النظر أو الأحكام الصادرة في الأصل في مادة الجنج .

ولا يمكن استئناف ما عدا ذلك من الأحكام الا مع الأحكام الصادرة في الأصل .

الفصل ٢١٠ - حق الاستئناف مخول لمن يأتي :

اولا - المتهم المحكوم عليه من أجل الجنحة المرتكبة والمسؤول مدنيا .

ثانيا - القائم بالحق الشخصي في خصوص حقوقه المدنية فقط .

ثالثا - وكيل الجمهورية .

رابعا - الادارات العامة والفروع المالية بوصفها ممثلة للنياحة العمومية في الصورة التي خول لها القانون فيها حق ممارسة الدعوى العمومية مباشرة .

خامسا - الوكيل العام للجمهورية والمدعون العموميون لدى محاكم الاستئناف .

الفصل ٢١١ - لا يمكن أن يقوم بالاستئناف الا من تهمة القضية أو نائبه .

الفصل ٢١٢ - يقدم مطلب الاستئناف الى كتابة المحكمة التي أصدرت الحكم بتصريح شفاهي يسجل كتابة في الحين أو باعلام كتابي . وعلى المستأنف أن يمضي واذا امتنع من الامضاء أو كان غير قادر عليه ينص على ذلك .

واذا كان المستأنف موقوفا فكبير حراس السجن يتلقى ذلك المطلب ويحيله بدون تأخير على كتابة المحكمة .

الفصل ٢١٣ - يكون الاستئناف غير مقبول فيما عدا صورة القوة القاهرة ان لم يقع في أجل أقصاه عشرة أيام من تاريخ صدور الحكم الحضورى أو من تاريخ الاعلام بالحكم الذي اعتبر خضوريا على معنى الفقرة الاولى من الفصل ١٧٥ أو من تاريخ انقضاء أجل الاعتراض على الاحكام الفياحية أو من تاريخ الاعلام بالحكم الصادر برفض الاعتراض .

ويرفع ذلك الأجل الى ستين يوما بداية من تاريخ صدور الحكم بالنسبة لاستئناف الوكيل العام للجمهورية والمدعين العموميين لدى محاكم الاستئناف ، وعليهم أن يعلموا بهذا الاستئناف خلال الأجل المذكور المتهمين والمسؤولين مدنيا والا سقط حقهم في الاستئناف .

الفصل ٢١٤ - يوقف تنفيذ الحكم خلال أجل الاستئناف واثناء نشر القضية الاستئنافية غير ان بطاقة الايداع في السجن تظل عاملة الى انقضاء امد العقاب المحكوم به ابتدائيا . في صورة ما اذا كان الاستئناف بطلب من ممثل النيابة العمومية الى ان يصدر الحكم من محكمة الاستئناف .

والاستئناف الواقع بعد الأجل لا يوقف تنفيذ الحكم .

الفصل ٢١٥ - يتولى وكيل الجمهورية أو حاكم الناحية بحسب الأحوال احالة مطلب الاستئناف وأوراق القضية فورا على ممثل النيابة العمومية لدى محكمة الاستئناف .

واذا كان المستأنف موقوفا ينقل حالا باذن من وكيل الجمهورية أو حاكم الناحية الى محل الايقاف بمركز محكمة الاستئناف .

ويستدعى الخصوم طبق الفصل ١٣٤ وما بعده ولا يستدعى القائم بالحق الشخصي الا اذا كان القصد من الاستئناف رفع الدعوى المدنية الى محكمة محكمة الاستئناف .

القسم الثاني

في الاجراءات لدى محكمة الاستئناف

الفصل ٢١٦ - اذا كان الاستئناف صادرا عن ممثل النيابة العمومية ، فلمحكمة الاستئناف ان تقرر الحكم او تنقضه كلا او بعضا لفائدة المتهم او ضده .

واذا كان الاستئناف صادرا عن المتهم او المسؤول مدنيا فقط فليس للمحكمة ان تعكر حالة المستأنف .

واذا كان الاستئناف صادرا عن القائم بالحق الشخصي فقط فليس لها ان تعدل الحكم بما يضر بحقوقه .

الفصل ٢١٧ - لكل مستأنف باستثناء ممثل النيابة العمومية ان يرجع في استئنافه . وهذا الرجوع يجب ان يكون صريحا ، ولا يمكن العدول عنه .

الفصل ٢١٨ - اذا كان الحكم المستأنف صادرا في الاصل ورات محكمة الاستئناف ان هناك بطلانا في الاجراءات فانها تصحح ذلك البطلان وتحكم في الاصل .

واذا كان الحكم قابلا للإبطال فان محكمة الاستئناف تتعهد بالأصل وتبت فيه .

الفصل ٢١٩ - اذا كان الحكم المستأنف صادرا بعدم الاختصاص ورات محكمة الاستئناف نقضه فانها تنقضه وتتعهد بالأصل وتبت فيه .

الفصل ٢٢٠ - اذا كان الحكم المستأنف صادرا بالاختصاص ورات محكمة الاستئناف نقضه فانها تحكم بالنقض وتحيل الاطراف وممثل النيابة العمومية للقيام لدى من له النظر .

الباب السادس

في المحكمة الجنائية

الفصل ٢٢١ - تشمل كل محكمة استئناف على دائرة جنائية على الاقل متألفة من رئيس دائرة ومن أربعة مستشارين .

وعند التعذر يمكن تعويض الرئيس بمستشار لدى محكمة الاستئناف والمستشارين بحكام من المحكمة الابتدائية .

ويباشر وظائف الادعاء العمومي المدعى العمومي بمحكمة الاستئناف او مساعده ، ويقوم بوظيفة كاتب احد كتبة محكمة الاستئناف .

الفصل ٢٢٢ - تتعهد المحكمة الجنائية بمقتضى قرار احالة صادر عن دائرة الاتهام .

الفصل ٢٢٣ - في صورة الحكم بالاعدام يحال ملف القضية فورا الى وكيل الدولة العام لدى محكمة التعقيب .

الباب السابع

في محاكم الأحداث

القسم الأول

احكام عامة

الفصل ٢٢٤ (١) - الاطفال الذين سنهم اكثر من ثلاثة عشر عاما واقل من ثمانية عشر عاما كاملة المنسوبة اليهم جنائية او جنحة لا يحالون على المحاكم الجزائية العادية وانما يرجعون بالنظر لقاضى الاحداث او للمحكمة الجنائية للاحداث

ويكون قاضى الاحداث ذا النظر ايضا بالنسبة للاطفال الذين تجاوزوا سن السابعة وبلغوا سن الثالثة عشر عاما كاملة لضبط سن المؤاخذه للطفل الجانى ينبغى الرجوع الى تاريخ اقتراف الافعال المنسوبة اليه

الفصل ٢٢٥ - حاكم الأحداث والمحكمة الجنائية للأحداث يتخذان حسب الصور وسائل الوقاية والاسعاف والمراقبة والتربية التى تبدو مناسبة .

ومع ذلك يمكن لهما ان يسلطا على الطفل الذى تجاوز سنه الثلاثة عشر عاما عقابا جزائيا اذا تبين ان الظروف وشخصية الطفل تقتضى ذلك . وفى هذه الصورة يقضى العقاب بمؤسسة مختصة .

الفصل ٢٢٦ - ينظر في جرائم الاطفال حاكم الأحداث أو المحكمة الجنائية للأحداث المنتصبان بمكان اقتراف الجريمة أو بمكان اقامة الطفل أو أبويه أو مقدمه أو بالمكان الذي عثر عليه به أو الذي وضع فيه سواء بصفة وقتية أو بصفة نهائية .

الفصل ٢٢٧ - مرجع النظر الترابي لحاكم الأحداث هو عين مرجع نظر المحكمة الابتدائية . ويكلف رئيس المحكمة الابتدائية احد حكام المحكمة بوظائف حاكم الأحداث .

ويكلف بمركز كل محكمة ابتدائية حاكم أو عدة حكام تحقيق ومساعد أو عدة مساعدين لوكيل الجمهورية بالقضايا الخاصة بالاطفال .

الفصل ٢٢٨ - يجب على وكيل الجمهورية في صورة الجنائية أن يحيل القضية على حاكم التحقيق .

وفي صورة الجنحة لوكيل الجمهورية أن يحيل القضية اما على حاكم التحقيق ، أو على حاكم الأحداث بمجرد مطلب .

ولا يمكن بحال تتبع الطفل طبق اجراءات التلبس بالجريمة أو بطريق الاحالة مباشرة .

الفصل ٢٢٩ - لا يمكن القيام بالدعوى المدنية لدى محاكم الأحداث .

الفصل ٢٣٠ - المخالفات التي يرتكبها الاطفال الذين تجاوز سنهم ثلاثة عشر عاما تحال على حاكم الناحية الذي ينظر فيها حسب شروط العلنية المنصوص عليها بالفصل ٢٤٠ والمقررة لحاكم الأحداث .

واذا ثبتت المخالفة جاز لحاكم الناحية أن يوجه للطفل مجرّد توبيخ أو أن يحكم عليه بالخطية التي نص عليها القانون ولا يتسنى له قط الحكم عليه بالسجن .

وعلاوة على ذلك اذا رأى حاكم الناحية من المفيد لصالح الطفل اتخاذ احدى وسائل المراقبة جاز له بعد صدور الحكم احالة ملف القضية على حاكم الأحداث الذي يمكنه وضع الطفل تحت نظام الحرية المحروسة .

الفصل ٢٣١ - في جميع الصور التي يقرّر فيها وضع الطفل تحت الحراسة أو الكفالة يمكن للقرار الصادر بذلك أن يحمل جزءا من تكاليف النفقة والاقامة على من تجب عليه نفقة الطفل مع مراعاة ما له من المداخل .

اما المنح العائلية والفوائد المالية الاخرى ذات الصبغة الاجتماعية المستحقة عن الطفل في الحال أو في المال فانها تدفع مباشرة وفي كل الاحوال من طرف المنظمة المدينة بها الى الشخص أو المؤسسة الكافلة للطفل خلال مدة الكفالة .

القسم الثاني

في حاكم الأحداث والمحكمة الجنائية الفرع الاول

في التتبع والتحقيق

الفصل ٢٣٢ - يقوم وكيل الجمهورية وحاكم التحقيق طبق الشروط المقررة بالفصول ٢٦ و ٢٧ و ٥٢ من هذا القانون بجميع أعمال التتبع والتحقيق في الجنايات والجنح التي يرتكبها الأطفال .

وفي صورة الجريمة التي تختص الادارات العمومية بتتبعها فان وكيل الجمهورية له وحده الصفة لمباشرة التتبع بناء على شكاية سابقة من الادارة التي يهمها الأمر .

الفصل ٢٣٣ (١) - اذا تعلقّت قضية بطفل ومتهمين بلغ عمرهم ثمانية عشر عاما كاملة فانه يقع القيام بأعمال التتبع والتحقيق الاكيدة وفقا لاحكام الفصل المتقدم واذا قرر وكيل الجمهورية تتبع المتهمين الذين بلغوا سن الشامنة عشر كاملة طبق اجراءات التلبس او بطريق الاحالة راسا فانه يعد ملفا خاصا بالطفل واذا سبق فتح بحث فان قاضى التحقيق المختص بالنظر في حق المتهمين الذين بلغ عمرهم ثمانية عشر عاما كاملة يتخلى في اقرب أجل عن النظر بالنسبة لجميع المتهمين لفائدة قاضى التحقيق المختص بالنظر في حق الطفل

الفصل ٢٣٤ - حاكم الاحداث يقوم بجميع الاعمال والابحاث اللازمة للتوصل الى اظهار الحقيقة ومعرفة شخصية الطفل والوسائل المناسبة لصلاحه .

ولهذا الغرض يباشر اعماله اما بطريق البحث غير الرسمي أو وفقا للصيغ المقررة بهذا القانون وفي هذه الصورة الأخيرة لا يتقيد بأحكام الفصول من ٦٩ الى ٧٢ .

وله ان يصدر البطاقات القضائية اللازمة طبق القواعد المسطرة بهذا القانون مع مراعاة احكام الفصل ٢٣٨ .

ويجمع بواسطة بحث اجتماعي ارشادات عن حالة العائلة المادية والادبية وعن طباع الطفل وسوابقه وعن مواظبته بالمدرسة وسيرته بها وعن الظروف التي نشأ أو ربى فيها .

ويأمر عند الاقتضاء باجراء فحص طبي وفحص طبي نفساني على الطفل ويقرر عند الحاجة وضعه بمركز ايواء أو بمركز ملاحظة .

لكن يمكنه ، مراعاة لمصلحة الطفل ، ان لا يأمر بأية وسيلة من الوسائل المذكورة أو ان لا يأمر الا باحداها فقط . وفي هذه الصورة يجب عليه ان يصدر قرارا معللا .

الفصل ٢٣٥ - على حاكم الاحداث بعد اتمام الاعمال المذكورة ان يطلع ممثل النيابة العمومية على ملف القضية لابداء رايه ويمكنه بعد ذلك :

أولا : اما ان يتخذ قرارا بحفظ القضية أو باحالة الطفل على حاكم التحقيق ان كانت القضية تستلزم القيام بأعمال خارجة عن نطاق وظائفه .

ثانيا : واما ان يتمهد بالقضية بوصفه حاكما في الاصل .

ويمكنه أيضا قبل النظر في الاصل ان يأذن بوضع الطفل مؤقتا تحت الحرية المحروسة قصد البت في القضية بعد فترة اختبار واحدة أو أكثر يحددها .

الفصل ٢٣٦ - يجرى حاكم التحقيق أعماله بالنسبة للطفل طبق الصيغ المقررة بهذا القانون ويأذن باتخاذ الوسائل الواردة بالفقرات ٣ و ٤ و ٥ و ٦ من الفصل ٢٣٤ .

وبانتهاء البحث يصدر حاكم التحقيق بطلب من ممثل النيابة العمومية وبحسب الاحوال اما قرارا بحفظ القضية أو قرار احالة على حاكم الاحداث أو في الصورة المقررة بالفصل ٢٤٩ قرار احالة على دائرة الاتهام .

واذا شملت القضية أصليين أو شركاء للطفل تجاوز سنهم ستة عشر عاما فانهم في صورة التتبع يحالون على المحكمة المختصة وتفكك القضية بالنسبة للطفل ليحكم فيها طبق احكام هذا الباب .

الفصل ٢٣٧ - يعلم حاكم الاحداث وحاكم التحقيق الوالدين أو المقدم أو الحاضن المعروفين باجراء التتبعات . واذا لم يعين الطفل أو نائبه الشرعي محاميا ، فانهما يعينان له محاميا أو يطلبان من رئيس المحكمة تسخير محام له .

ويمكنهما ان يكلفا بالبحث الاجتماعي اُصالح الاجتماعية أو الأشخاص المؤهلين لهذا الغرض .

ويمكن لحاكم الاحداث وحاكم التحقيق ان يسلما وقتيا الطفل :

١ - الى والديه أو مقدمه أو الشخص الحاضن له أو الى شخص يوثق به .

٢ - الى مركز ايواء .

٣ - الى مؤسسة عمومية أو خاصة مؤهلة لهذا الغرض .

٤ - الى مصلحة من مصالح اسعاف الطفولة أو الى مستشفى .

٥ - الى مؤسسة أو منظمة للتربية أو التكوين الصناعي أو المعالجة من توابع الدولة أو ادارة عمومية مؤهلة لذلك .

واذا ظهر لهما أن حالة الطفل البدنية أو العقلية تستلزم اختباره اختبارا مدققا جاز لهما الاذن بوضعه مؤقتا بمركز ملاحظة .

ويمكن عند الاقتضاء أن تجرى الكفالة الوقتية تحت نظام الحرية المحروسة .

ويمكن دائما الرجوع في الوسيلة المتعلقة بالكفالة .

الفصل ٢٣٨ - الطفل الذي تجاوز عمره

ثلاثة عشر عاما لا يمكن وضعه مؤقتا بمحل الإيقاف من طرف حاكم الأحداث أو حاكم التحقيق أو دائرة الاتهام إلا إذا ظهر من المتحتم اتخاذ هذه الوسيلة أو ظهر أنه لا يمكن اتخاذ غيرها من التدابير .

وفي هذه الصورة يودع الطفل بجناح خاص مع عزله ليلا بقدر الامكان عن بقية الموقوفين .

الفرع الثاني

في الحكم

الفصل ٢٣٩ - يحكم حاكم الأحداث بعد سماع الطفل والشهود والديه أو مقدمه أو حاضنه وممثل النيابة العمومية ولسان الدفاع . ويمكنه على سبيل الاسترشاد سماع من شملته القضية من الفاعلين الأصليين والمشاركين الذين تجاوز سنهم ستة عشر عاما .

ويمكنه أيضا اعفاء الطفل من الحضور بالجلسة إذا اقتضت ذلك مصلحته ، وفي هذه الصور ينوب عنه محاميه أو أبوه أو أمه أو مقدمه .

الفصل ٢٤٠ - كل قضية يحكم فيها بانفرادها وبغير حضور متهمين في قضايا أخرى . ولا يمكن أن يحضر الجلسة إلا شهود القضية واقارب الطفل أو مقدمه أو نائبه الشرعي والمحامون ونواب الجمعيات أو المصالح أو المؤسسات المهتمة بالطفولة ومنذوبو الحرية المحروسة .

ويمكن للحاكم في كل وقت أن يأذن باقصاء الطفل عن الجلسة أثناء كل المرافعات أو بعضها . ويجوز نشر ملخص المرافعة التي تجرى بمحكمة الأحداث بالكتب أو الصحافة أو الإذاعة أو التلفزة أو السينما أو أية وسيلة أخرى . كما يحجر أن ينشر بالوسائل المذكورة كل نص

أو صورة يتعلقان بهوية الأطفال المجرمين وبشخصيتهم ، ومن يخالف ذلك يعاقب بخطية تتراوح بين عشرة دنائير والـ ألف دينار . وفي صورة العود يجوز الحكم بالسجن من شهرين الى عامين . وتنطبق نفس الأحكام على البحث الأولى .

ويصرح بالحكم بجلسة عمومية ويمكن نشره لكن بدون ذكر اسم الطفل ولو بأحرف اسمه الأولى ومن يخالف ذلك يعاقب بخطية تتراوح بين عشرة دنائير ومائة دينار . وفي صورة العود يجوز الحكم بالسجن من شهر الى عام .

الفصل ٢٤١ - إذا كانت الأفعال المنسوبة للطفل ثابتة فإن حاكم الأحداث يتخذ بقرار معلل إحدى الوسائل الآتية :

١ - تسليم الطفل الى والديه أو الى مقدمه أو الى الشخص الحاضن له أو الى شخص يوثق به .

٢ - وضعه بمؤسسة أو بمحل عمومي أو خاص معد للتربية أو التكوين الصناعي ومؤهل لهذا الغرض .

٣ - وضعه بمحل طبي أو طبي تربوي مؤهل لهذا الغرض .

٤ - تسليمه الى مصلحة اسعاف الطفولة .

٥ - وضعه بمبيت مخصص للأطفال المجرمين الذين هم في سن الدراسة .

الفصل ٢٤٢ - في جميع الصور الواردة بالفصل المتقدم فإن الوسائل يحكم بها لمدة يضبطها القرار ولا يمكن أن تتجاوز التاريخ الذي يبلغ فيه الطفل سن العشرين .

ولا يمكن تسليم الطفل الذي تجاوز عمره ثلاثة عشر عاما الى مصلحة اسعاف الطفولة إلا بقصد علاج طبي أو كان يتيما أو أخل والداه بواجباتهما العائلية أخلافا فاحشا .

الفصل ٢٤٣ - إذا ثبتت التهمة المنسوبة الى الطفل الذي تجاوز عمره الثلاثة عشر عاما جاز الحكم عليه بعقاب جزائي طبق الفصل ٢٢٥

الفصل ٢٤٤ - اذا تقرر اتخاذ احدى الوسائل المنصوص عليها بالفصل ٢٤١ أو تقرر تسليط عقاب جزائي يمكن الاذن علاوة على ذلك بوضع الطفل تحت نظام الحرية المحروسة الى أن يبلغ سنا لا يمكن أن تتجاوز العشرين عاما .

الفرع الثالث

في طرق الطعن

الفصل ٢٤٥ - يمكن لحاكم الاحداث في جميع الصور أن يأذن بالتنفيذ الوقتي لقراراته النظر عن الاستئناف .

الفصل ٢٤٦ (١) - يعين الرئيس الاول بكل محكمة استئناف مستشارا يسمى مستشارا مكلفا برعاية الطفولة

و يقوم المستشار المكلف برعاية الطفولة بوظيفة مقرر لدى الدائرة الخاصة بمحكمة الاستئناف المشار اليها بالفصل ٢٤٨ و يشارك كمضو في جلسات دائرة الاتهام عندما تنظر في قضية متهم فيها طفل سواء بمفرده او بجمعية فاعلين آخرين او شركاء بلغ عمرهم ثمانية عشر عاما كاملة

و يعين المدعى العام احد اعضاء النيابة العمومية لدى محكمة الاستئناف لتتبع قضايا الاحداث

الفصل ٢٤٧ - تنطبق احكام الفصلين ١٠٩ و ١١٠ من هذا القانون على القرارات التي يصدرها حاكم الاحداث أو حاكم التحقيق المكلف خصيصا بقضايا الاطفال . غير أنه خرقا للفصلين المذكورين تكون قابلة للطعن بالاستئناف القرارات التي يصدرها حاكم الاحداث وحاكم التحقيق المتعلقة بالوسائل الوقتية الواردة بالفصل ٢٣٧ . واستئنافها يكون في الاجال المقررة بالفصل ٢١٣ ويقدم الى الدائرة الخاصة المشار اليها بالفصل الآتي :

الفصل ٢٤٨ - الاحكام الصادرة في الاصل من حاكم الاحداث لا تقبل الطعن الا بالاستئناف . ويقدم الاستئناف وفقا لقواعد الفصل ٢٠٩ وما بعده من هذا القانون وتنظر فيه دائرة خاصة

بمحكمة الاستئناف طبق شروط العلنية المقررة بالفصل ٢٤٠ .

ويمكن القيام بالاستئناف من طرف الطفل او نائبه الشرعي او محاميه . وطلب التعقيب الذي يقدم طبق الشروط المقررة بالفقرة المتقدمة والذي يخضع لاحكام هذا القانون لا يوقف التنفيذ الا اذا كان الحكم صادرا بعقاب جزائي .

الفرع الرابع

في المحكمة الجنائية للاحداث

الفصل ٢٤٩ - يحاكم الطفل الذي تجاوز عمره ثلاثة عشر عاما والمتهم بجناية لدى محكمة جنائية تتألف من رئيس برتبة رئيس دائرة بمحكمة الاستئناف ومن اربعة مستشارين يقع اختيارهم مالم يتعذر ذلك من بين المستشارين المكلفين برعاية الطفولة أو من بين الحكام الذين باشرؤ وظائف حاكم أحداث سابقا .

وعند التعذر يمكن تعويض الرئيس بمستشار لدى محكمة الاستئناف والمستشارين بحكام من المحكمة الابتدائية .

ويقوم بوظائف ممثل النيابة العمومية لدى المحكمة الجنائية حاكم من قلم الادعاء العمومي مكلف خصيصا بقضايا الاطفال .

الفصل ٢٥٠ (٢) - تنطبق احكام الفقرات ١ و ٢ و ٤ و ٥ من الفصل ٢٤٠ على المحكمة الجنائية للاحداث

وبعد استنطاق المتهمين يجوز لرئيس المحكمة الجنائية للاحداث ان ياذن في كل وقت باقصاء الطفل عن الجلسة خلال كل المرافعات او بعضها

واذا ظهر للمحكمة عدم تسليط عقاب جزائي على المتهم الذي لم يبلغ سن الثامنة عشر عاما كاملة والذي ثبتت ادانته ، فان الوسائل التي يمكن لها اتخاذها هي الوسائل المشار اليها بالفصول ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٤

الفرع الخامس

في الحرية المحروسة

الفصل ٢٥١ - يقوم بمراقبة الاطفال الموضوعين تحت نظام الحرية المحروسة مندوبون قارون يتقاضون مرتبات ومندوبون متطوعون للحرية المحروسة .

وللمندوبين القارين مهمة تسيير وتنسيق عمل المندوبين المتطوعين تحت اشراف حاكم الاحداث ويشرفون كذلك على مراقبة الاطفال الذين كلفهم الحاكم بهم شخصيا ، ويسمى المندوبون القارون من بين المندوبين المتطوعين من طرف كاتب الدولة للعدل بعد أخذ رأى حاكم الاحداث .

ويختار المندوبون المتطوعون من بين الرجال والنساء الرشداء ويتولى تسميتهم حاكم الاحداث . وفي كل قضية يعين حاكم الاحداث مندوبا متطوعا اما حالا بالحكم ، او فيما بعد بقرار وعلى الاخص في صورة الانابة الواردة بالفصل ٢٥٦ .

الفصل ٢٥٢ - في كل الحالات التي يقرر فيها وضع الطفل تحت نظام الحرية المحروسة يقع اعلام الطفل ووالديه او مقدمة او حاضنه بصيفه وموضوع هذه الوسيلة والواجبات التي تقتضيها .

ويقرر المندوب للحرية المحروسة تقريرا ينهيه الى حاكم الاحداث في صورة ما اذا ساء سلوك الطفل او خف به خطر أدبي أو حصلت عراقيل تحول دون مباشرة الرقابة أو ظهر له من المفيد ادخال تغيير على محل وضع الطفل أو على حضانه . وفي صورة وفاة الطفل أو اصابته بمرض خطير أو تغيير محل اقامته أو تغيبه بدون اذن يجب على الوالدين أو المقدم أو الحاضن أو المؤجر اعلام المندوب فورا .

واذا حصل أثناء مدة الحرية المحروسة حادث كشف عن اخلال بين بالمراقبة من طرف الوالدين أو المقدم أو الحاضن أو حدث قصدا ما يعطل قيام المندوب بمأموريته جاز لحاكم الاحداث مهما يكن القرار المتخذ ازاء الطفل أن يحكم على الوالدين أو المقدم أو الحاضن بخطية مدنية تتراوح بين دينار واحد وخمسين دينارا .

الفرع السادس

في تعديل القرارات والنظر في الامور الطارئة

الفصل ٢٥٣ - اذا قضى حاكم الاحداث بعقاب جزائي جاز له ان اتصل بتقرير في تحسن سيرة الطفل من مدير المؤسسة التي وضع فيها تطبيقا

للفصل ٢٢٥ أن يعدل حكمه بتخفيف العقاب أو باتخاذ احدى وسائل الوقاية المشار اليها بالفصول ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٤ .

الفصل ٢٥٤ - يمكن لحاكم الاحداث من تلقاء نفسه أو بطلب من ممثل النيابة العمومية أو الطفل أو والديه أو مقدمه أو حاضنه أو بناء على تقرير المندوب للحرية المحروسة أن يبت في سائر الصعوبات التنفيذية وفي جميع الامور الطارئة وفي جميع مطالب تسلم المحضون وبصفة عامة أن يغير وسائل الوقاية والاسعاف والمراقبة والتربية أو الاصلاح التي اتخذها ازاء الطفل أو اذنت بها المحكمة الجنائية للأحداث .

غير أنه عند عدم وجود صعوبات تنفيذية أو طوارئ تتعلق بالوسائل المتخذة فلا يجوز للطفل أو لوالديه أو لمقدمه أن يطلب من حاكم الاحداث اعادة النظر في الوسائل المذكورة الا بعد مضي تسعة أشهر على الأقل على تنفيذ القرار القاضي بوضع الطفل خارج عائلته ، وفي صورة رفض المطلب فانه لا يجوز تجديده الا بعد مضي أجل التسعة أشهر .

واذا ثبت أن الطفل البالغ من العمر خمسة عشر عاما على الأقل قد صير وسائل الوقاية والرقابة المتخذة ازاءه غير مجدية بسبب فساد سيرته ودوام عدم انقياده وخطورة سلوكه جاز لحاكم الاحداث ان يصدر قرارا معللا بوضعه بمؤسسة مختصة تطبيقا للفصل ٢٢٥ لمدة لا يمكن أن تتجاوز بلوغه سن العشرين .

الفصل ٢٥٥ - يمكن كذلك لحاكم الاحداث في اي وقت ويطلب من الطفل أو والديه أو مقدمه أو حاضنه أن يغير ما اتخذته من القرارات الوقائية أو الجزائية اذا كانت صادرة في مغيب الطفل وصارت باثة بانقضاء آجال الاستئناف .

الفصل ٢٥٦ - ينظر في الامور الطارئة ومطالب التعديل :

أولا - حاكم الاحداث الذي بت أول الامر في القضية ، واذا كان القرار الاول صادرا عن المحكمة الجنائية للأحداث فالنظر يكون لحاكم الاحداث التابع له مقر والدي الطفل أو بمحل اقامته الأخير .

ثانيا : حاكم الاحداث المنتصب بالمكان الذى
يوجد به مقر والدى الطفل أو الشخص أو
المؤسسة أو المعهد أو المنظمة التى عهد اليها
الطفل بمقتضى حكم وكذلك حاكم الاحداث
المنتصب بالمكان الذى يوجد فيه الطفل موضوعا
أو موقوفا بالفعل وذلك بموجب اناة صادرة
عن حاكم الاحداث الذى بت فى القضية
أول الأمر .

واذا استلزمت القضية تأكدا جاز لحاكم
الاحداث المنتصب بالمكان الذى يوجد فيه الطفل
موضوعا أو موقوفا بالفعل أن يتخذ جميع الوسائل
الوقتية .

الفصل ٢٥٧ - تنسحب أحكام الفرع الثالث
من هذا الباب على القرارات الصادرة بشأن الامور
الطارئة ومطالب التعديل .

الكتاب الثالث

فى طرق الطعن غير العادية

الباب الأول

فى التعقيب

القسم الأول

فى الأحكام القابلة للطعن بالتعقيب

الفصل ٢٥٨ - يسوغ للأشخاص الاتى ذكرهم
القيام بطلب تعقيب الاحكام والقرارات الصادرة
فى الاصل نهائيا ولو تم تنفيذها وذلك بناء على
عدم الاختصاص أو الافراط فى السلطة أو خرق
القانون أو الخطأ فى تطبيقه :

١ - المحكوم عليه

٢ - المسؤول مدنيا

٣ - القائم بالحق الشخصى فى خصوص حقوقه
المدنية

٤ - وكيل الجمهورية

٥ - الوكيل العام للجمهورية والمدعون العموميون
لدى محاكم الاستئناف .

٦ - وكيل الدولة العام لدى محكمة التعقيب
بناء على الأمر الصادر له من كاتب الدولة للعدل .

وتنظر فى المطلب محكمة التعقيب .
ومطالب الطعن فى الاحكام الصادرة بالاعدام
ينظر فيها قبل غيرها من المطالب .

الفصل ٢٥٩ - القرار الصادر عن دائرة الاتهام
والقاضى باحالة المتهم على المحكمة الجنائية أو على
حاكم الناحية لا يمكن الطعن فيه لدى محكمة
التعقيب الا اذا بتت الدائرة المذكورة من تلقاء
نفسها أو بطلب من الخصوم فى مسألة تتعلق
بمرجع النظر أو كان قرارها يتضمن مقتضيات
نهائية ليس للمحكمة المحالة عليها القضية حق
تعديلها .

الفصل ٢٦٠ - لا يجوز للقائم بالحق الشخصى
أن يطلب تعقيب القرارات الصادرة عن دائرة
الاتهام الا اذا طلب تعقيبها ممثل النيابة العمومية .
غير أن مطلب تعقيب القائم بالحق الشخصى
بأنفراده يمكن قبوله فى الصور الاتية :

أولا - اذا كان قرار دائرة الاتهام قاضيا بأن
لاوجه للتتبع .

ثانيا - اذا ألقى القرار بعدم قبول الدعوى
الشخصية .

ثالثا - اذا قضى القرار بانقراض الدعوى
العمومية بمرور الزمان .

رابعا - اذا قضت دائرة الاتهام من تلقاء نفسها
أو بطلب من الخصوم بعدم اختصاص المحكمة
المتعهدة .

خامسا - اذا أهمل القرار البت فى وجه
من أوجه التهمة .

القسم الثانى

فى الاجراءات

الفصل ٢٦١ - يرفع الطعن بالتعقيب بعريضة
كتابية تقدم مباشرة أو بواسطة محام الى كتابة
محكمة التعقيب والكاتب الذى يتلقاها يوقع عليها
وينص على تاريخ تقديمها ويقيدها بالدفتى حالا
ويسلم وصلا فيها متضمنا لتاريخ تقديمها ويعلم
بها حالا المعقب ضده .

وإذا كان المعقب مسجوناً فكبير حراس السجن هو المكلف بقبول المطلب وإحالاته بدون تأجير على كتابة تلك المحكمة .

الفصل ٢٦٢ - لا يقبل مطلب التعقيب فيما عدا صورة القوة القاهرة إذا لم يقدم إلى كتابة محكمة التعقيب في ظرف عشرة أيام من تاريخ الحكم الحضورى أو من تاريخ الإعلام بالحكم المعتبر حضورياً على معنى الفقرة الأولى من الفصل ١٧٥ أو من تاريخ انقضاء أجل الاعتراض إذا كان الحكم غيابياً أو من تاريخ الإعلام بالحكم الصادر برفض الاعتراض .

ويرفع ذلك الأجل إلى سبتين يوماً بداية من تاريخ صدور الحكم بالنسبة لتعقيب وكيل الدولة العام لدى محكمة التعقيب الواقع طبق شروط الفصل ٢٥٨ وعليه أن يعلم بهذا الطعن خلال الأجل المذكور المتهمين والمسؤولين مدنياً وإلا سقط حقه في الطعن .

وفي صورة الحكم بالإعدام يكون الأجل خمسة أيام فقط .

ويجب أن يقع القيام بطلب تعقيب قرارات دائرة الاتهام في ظرف أربعة أيام من تاريخ الإعلام أو حصول العلم بها .

الفصل ٢٦٣ - لا يقبل كاتب المحكمة عريضة الطعن إلا إذا قدم له الطاعن وصلاً من قابض التسجيل يفيد تأمينه للخطية الواجب تسليطها عليه أن رفض مطلبه وكذلك جميع المعاليم التي يقتضى القانون وجوب تأمينها .

ويضبط مبلغ الخطية بأمر .

ويعفى من هذا التأمين ممثل النيابة العمومية والمحكوم عليه بالإعدام أو بالاشتغال الشاقة المؤبدة .

وإذا وقع الرجوع في التعقيب جاز للمحكمة إعفاء المتعقب من الخطية وإرجاعها إليه .

الفصل ٢٦٤ - على الكاتب أن يحيل ملف القضية على وكيل الدولة العام لدى محكمة التعقيب الذي يتولى بنفسه أو بواسطة أحد المدعين

العموميين لدى المحكمة المذكورة تحرير ملحوظاته الكتابية ولا يثير أى مطعن لم يتمسك به الأطراف إلا إذا كان متعلقاً بالنظام العام .

ثم يحيل هذه الملحوظات مع الملف على الرئيس الأول لمحكمة التعقيب .

الفصل ٢٦٥ - الطعن بالتعقيب لا يوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه إلا في صورة الحكم بالإعدام أو إذا كان الأمر يتعلق بحكم قاض باتلاف حجه مرمأة بالزور أو بمخو أثارها أو ببطلان زواج .

الفصل ٢٦٦ - من رفض طعنه في حكم ليس له أن يطعن فيه مرة ثانية ولو أن أجل الطعن ما زال جارياً أو أن الطعن قد رفض شكلياً .

القسم الثالث

في القرارات التي تصدرها محكمة التعقيب

الفصل ٢٦٧ - تعقد محكمة التعقيب جلساتها وتصدر قراراتها بحجرة الشورى .

ويمكن أن يسمح للمحامين بالحضور للمرافعة بالجلسة أن طلبوا ذلك كتابة .

ولا تمكن لهم المرافعة إلا في خصوص ما قدموه كتابة من المطاعن .

وتصدر المحكمة قرارها بعد المفاوضة .

ويمضى مسودة القرار جميع الحكام الذين أصدره .

الفصل ٢٦٨ - تتألف محكمة التعقيب المنتسبة للنظر في المادة الجزائية من رئيس ومستشارين اثنين وتعقد جلساتها بمحضر ممثل النيابة العمومية وبمساعدة كاتب .

ويمكن للرئيس الأول أن ينيب أقدم المستشارين لرئاسة الجلسة إذا اقتضت الضرورة ذلك .

وكل حاكم شارك في الحكم في قضية بالمحكمة الابتدائية أو بمحكمة الاستئناف أو أبدى رأيه فيها بوصفه ممثلاً للنياية العمومية لا يمكن له أن يشارك في النظر في مطلب التعقيب المقدم في شأن ذلك الحكم .

الفصل ٢٦٩ - تنظر محكمة التعقيب في حدود

المطاعن المثارة الا اذا كان موضوع الحكم غير قابل للتجزئة ويجب عليها أن تثير من تلقاء نفسها - عند الاقتضاء - المطاعن المتعلقة بالنظام العام ، وفي صورة قبول الطعن تقرر نقض الحكم كلاً أو بعضاً وتصرح باحالة القضية على محكمة الاصل لاعادة النظر فيها في حدود ما تسلط عليه النقض . لكن يمكن لها أن تقرر النقض بدون احالة ، اذا كان حذف الجزء المنقوض يغني عن اعادة النظر أو لم يترك النقض شيئاً يستوجب الحكم .

الفصل ٢٧٠ - اذا لم يكن الطعن مقدماً من

ممثل النيابة العمومية فلا ينقض الحكم الا بالنسبة الى من قدم الطعن ما لم تكن الواجهة التي بنى عليها النقض تتصل بغيره ممن شملتهم القضية وفي هذه الحالة يحكم بالنقض بالنسبة اليهم أيضاً ولو لم يقدموا طعناً .

الفصل ٢٧١ - اذا كانت العقوبة المسلطة هي

عين العقوبة المنصوص عليها بالقانون المنطبق على الجريمة فلا يجوز طلب نقض الحكم بعلة وجود خطأ في الوصف الذي أعطاه الحكم للجريمة أو في النصوص القانونية التي اعتمدها .

الفصل ٢٧٢ - اذا قررت محكمة التعقيب نقض

الحكم مع الاحالة فانها ترجع القضية الى المحكمة التي نقض حكمها لتعيد النظر فيها بواسطة حكام لم يسبق منهم الحكم في القضية .

ويمكن لها أيضاً أن تحيل القضية على محكمة

أخرى مساوية لها في الدرجة ان رأت مايدعو لذلك .

الفصل ٢٧٣ - القرار الذي تصدره محكمة

التعقيب بالنقض يرجع القضية للحالة التي كانت عليها قبل الحكم المنقوض وذلك في حدود ما قبل من المطاعن .

واذا كان القرار بالنقض مع الاحالة وحكمت

محكمة الاحالة بما يخالفه ثم وقع الطعن في هذا الحكم بنفس المطاعن الأول فان محكمة التعقيب المتألفة من دوائرها المجتمعة تتولى فصل الخلاف القائم بينها وبين محكمة الاحالة ، وقرارها في

هذا الموضوع يكون واجب الاتباع من طرف محكمة الاحالة الثانية .

الفصل ٢٧٤ - تتألف الدوائر المجتمعة المنتصبة

للنظر في المادة الجزائية من الرئيس الأول ورؤساء الدوائر وأقدم مستشار في كل دائرة وتعد جلساتها بحضور وكيل الدولة العام وفي صورة تكافؤ الآراء يرجع صوت الرئيس الأول . وتجتمع الدوائر المجتمعة بأذن من الرئيس الأول .

الفصل ٢٧٥ - تجتمع الدوائر المجتمعة أيضاً

كلما كان الامر يدعو الى توحيد الآراء القانونية بين مختلف الدوائر .

القسم الرابع

في الطعن بالتعقيب لصالح القانون

الفصل ٢٧٦ - يمكن لوكيل الدولة العام لدى

محكمة التعقيب رغم فوات أجل التعقيب أن يقوم بالطعن في الحكم لمصلحة القانون اذا كان فيه خرق للقانون ولم يقم أحد طرفيه بالطعن فيه في الابان .

والقرار الذي يصدر بقبول الطعن يقتصر فيه على تصحيح الخطأ القانوني بدون احالة ، ولا يمكن أن يمس بحقوق الخصوم والغير المكتسبة بموجب الحكم المطعون فيه .

الباب الثاني

في مطالب اعادة النظر

الفصل ٢٧٧ - لا يقبل مطلب اعادة النظر الا

لتدارك خطأ مادي تضرر منه شخص حكم عليه من أجل جنائية أو جنحة .

ويجوز تقديم مطلب اعادة النظر في الاحوال الآتية أياً كانت المحكمة التي قضت في الدعوى ، والعقاب المحكوم به :

أولاً : اذا أدلى بعد الحكم لأجل القتل بوثائق أو عناصر اثبات يستنتج منها قرائن كافية على وجود المدعى قتله حياً .

ثانياً : اذا حكم على شخص من أجل فعنة ثم صدر حكم على شخص آخر لأجل الفعل عينها

وكان بين الحكمين اللذين لا يمكن التوفيق بينهما تناقض يثبت براءة أحد المحكوم عليهما
ثالثا : اذا حكم على شخص ، وبعد صدور الحكم وقع تتبع أحد الشهود الذين كانوا شهدوا عليه ومحاكمته من أجل الشهادة زورا ، وهذا الشاهد المحكوم عليه كما ذكر لا يمكن سماعه في المحاكمة الجديدة .

رابعا : اذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو قدمت وثائق لم تكن معلومة وقت المحاكمة وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق أن تثبت براءة المحكوم عليه أو أن تبين أن الجريمة المرتكبة أقل خطورة من الجريمة التي حوكم من أجلها .

الفصل ٢٧٨ - يخول حق طلب إعادة النظر في الحالات الثلاث الأولى لمن يأتي ذكرهم :

١ - كاتب الدولة للعدل
 ٢ - المحكوم عليه أو من يمثله قانونا اذا كان عديم الاهلية

٣ - زوجة المحكوم عليه بعد وفاته أو غيبته المعلن عنها وكذلك أولاده وورثته .

وفي الحالة الرابعة ، يخول حق طلب إعادة النظر لكاتب الدولة وحده بعد أخذ رأى مدعين عموميين لدى مصلحة الحكام ومستشارين لدى محكمة التعقيب يعينهما رئيسها الاول .

الفصل ٢٧٩ - تقدم مطالب إعادة النظر في جميع الحالات الى كاتب الدولة للعدل وهو يوجهها عند الاقتضاء الى ممثل النيابة العمومية الذي يحيلها على المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه . ويجوز أن تكون هذه المحكمة مؤلفة من نفس الحكام الذين أصدروا الحكم .

الفصل ٢٨٠ - اذا لم تنفذ العقوبة فانه يوقف تنفيذها قانونا بداية من تاريخ احالة الطلب من طرف كاتب الدولة للعدل على ممثل النيابة العمومية .

واذا كان المحكوم عليه موقوفا ، جاز ايقاف التنفيذ بأذن من كاتب الدولة للعدل الى أن تبت المحكمة في الطلب ، وفيما بعد وعند الاقتضاء

بمقتضى القرار الذي تصدره المحكمة في قبول الطلب .

الفصل ٢٨١ - المحكمة المتعده بمطلب إعادة النظر تنظر بجلسة علنية أولا في قبول الطلب شكلا ثم تحدد جلسة أخرى للمرافعة في الاصل بدون احتياج لاعادة الاستدعاء ولها أن تحكم في قبول الطعن شكلا واصلا بحكم واحد اذا استوفى الخصوم طلباتهم في الموضوع .

الفصل ٢٨٢ - يسبق طالب إعادة النظر مصاريف القضية الى صدور القرار بقبول الطلب شكلا ، أما المصاريف اللاحقة فيسبقها صندوق الدولة .

واذا كان القرار أو الحكم النهائي الصادر في مطلب إعادة النظر يقضى بتسليط عقاب ، فانه يحمل المحكوم عليه رد المصاريف لصندوق الدولة ولطالب إعادة النظر ان اقتضى الحال . ويحكم على طالب إعادة النظر بجميع المصاريف اذا رفض مطلبه .

والقرار أو الحكم الصادر في مطلب إعادة النظر والقاضي بالبراءة يعلق اذا رغب الطالب ذلك بالمدينة التي صدر فيها الحكم بالعقاب وفي البلد التابع له مكان ارتكاب الجناية أو الجنحة ، وفي البلد التابع له مقر طالب اعاده النظر والمكان الذي به المقر الأخير للشخص الذي وقع في حقه الخطأ القضائي ان كان ميتا ، كما يؤذن بنفس الشروط بنشر الحكم أو القرار الصادر بالبراءة بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينشر مضمونه بصحيفتين يوميتين يختارهما طالب إعادة النظر .

ومصاريف النشر المشار اليه تحمل على صندوق الدولة .

الفصل ٢٨٣ - تنطبق على طلب إعادة النظر الاجراءات الخاصة بالمحكمة المتعده بالنظر في الطلب .

الكتاب الرابع في بعض اجراءات خاصة الباب الأول في الزور

الفصل ٢٨٤ - في جميع قضايا تزوير الكتائب يودع الكتب المرمى بالزور بكتابة المحكمة بمجرد تقديمه وكاتب المحكمة يضع امضاءه بكن صحيفة منه ويحرر تقريراً مفصلاً في الحالة المادية التي عليها ذلك الكتب ويمضى معه من قدمه واذا امتنع هذا الاخير من الامضاء أو كان غير قادر عليه ينص على ذلك .

واذا كان الكتب المرمى بالزور مأخوذاً من مستودع عمومي فعلى الموظف الذي يسلمه أن يمضيه بالكيفية المذكورة انفاءً وزيادة على ذلك فان الكتب المرمى بالزور يمضيه مأمور الضابطة العدلية وحاكم التحقيق والقائم بالحق الشخصي ان حضر وذو الشبهة وقت حضوره. واذا امتنع ذو الشبهة أو القائم بالحق الشخصي عن الامضاء أو كان غير قادر عليه ينص على ذلك بالتقرير .

الفصل ٢٨٥ - كل مؤتمن عمومي أو خصوصي على كتائب مرماة بالزور أو على كتائب صالحة للتنظير ملزم بتسليمها بناء على قرار من حاكم التحقيق .

والقرار المذكور وحجة التسليم ببراءاته من كل المسؤولية تجاه كل من يهمة الامر .

وفي صورة عدم تسليم تلك الكتائب طوعاً يجوز اجراء التفتيش والحجز طبق أحكام الفصول من ٩٣ الى ١٠٠ .

الفصل ٢٨٦ - تمضى الكتائب المدلى بها للتنظير حسبما ذكر بالفصل ٢٨٤ في شأن الكتائب المرماة بالزور .

الفصل ٢٨٧ - اذا رميت بالزور أثناء الجلسة وثيقة من وثائق الاجراءات أو وثيقة من الوثائق المدلى بها ، فان المحكمة تقرر بعد سماع ملحوظات ممثل النيابة العمومية والخصوم ما اذا كان من المتجه توقيف النظر في الدعوى

ريشما يقع البت في الزور من طرف المحكمة المختصة .

واذا انقضت الدعوى العمومية أو كان الفياض بها من أجل الزور متعذراً ولم يتضح أن المدنى بالوثيقة قد تعمد استعمال كتب مزورة فان المحكمة المتعہدة بالدعوى الاصلية تبت عرضاً في صفة الوثيقة المدعى تزويرها .

الباب الثاني في تلقي شهادة أعضاء الحكومة وممثل الدول الاجنبية

الفصل ٢٨٨ - أعضاء الحكومة تسمع شهادتهم بمنازلهم أو بمكاتبهم ولا يستدعون لأداء الشهادة بالجلسة الا عند الضرورة المتحتمة .

الفصل ٢٨٩ - عند الضرورة المتحتمة يمكن لأعضاء الحكومة الحضور بالجلسة بوصفهم شهوداً بعد الاذن لهم بذلك من طرف رئيس الجمهورية .

واذا تم الحضور بناء على الاذن المشار اليه بالفقرة الاولى يكون أداء الشهادة حسب الصيغ العادية .

الفصل ٢٩٠ - أداء الشهادة من أحد الممثلين لدولة اجنبية يطلب عن طريق كاتب الدولة للشئون الخارجية . وفي صورة القبول تتلقى شهادته بمنزله أو بمكتبه .

الباب الثالث في التعديل بين الحكام

الفصل ٢٩١ - يتم التعديل بين الحكام اذا وقعت جريمة وتعهدت بها محكمتان باعتبار أنها من أنظار كل منهما أو قررت المحكمتان خروجها عن أنظارهما أو قررت محكمة عدم أهليتها للنظر في قضية أحالها عليها حاكم التحقيق أو دائرة الاتهام ونشأ عما ذكر نزاع في مرجع النظر عطل سير العدالة من جراء احراز القرارين المتناقضين الصادرين في القضية نفسها قوة ما اتصل به القضاء .

الفصل ٢٩٢ - تنظر محكمة التعقيب في مطالب التعديل بين الحكام وتعهد بها بناء على طلب وكيل الدولة العام لدى المحكمة المذكورة .

الباب السادس

في التجريح في الحكم

الفصل ٢٩٦ - المتهم أو القائم بالحقوق الشخصى أو غيرهما ممن شملته القضية اذا ظهر له لسبب من الاسباب المبينة بمجلة المرافعات المدنية والتجارية ان يجرح في حاكم يجب عليه ان يقدم عريضة في ذلك الى الرئيس الاول لمحكمة الاستئناف .

ويجب ان تكون سببا في التجريح ومرفوعة بالمؤيدات اللازمة .

الفصل ٢٩٧ - لا يقبل التجريح في اعضاء قلم الادعاء العمومى .

الفصل ٢٩٨ - لا يقبل التجريح في الحاكم من الخصم الذى مع علمه بسبب التجريح باشر لديه عملا من اعمال الاجراءات او قدم له ملحوظات في القضية بدون القيام بالتجريح .

الفصل ٢٩٩ - يعلم الرئيس الاول بالطريقة الادارية رئيس المحكمة التابع لها الحاكم بعريضة التجريح .

وتقديم عريضة التجريح لا ينجز عنه تخلى الحاكم المجرح فيه عن النظر في القضية . لكن للرئيس الاول بعد اخذ رأى المدعى العمومى أن يأذن بايقاف سير اعمال التحقيق أو المرافعات أو المحاكمة .

الفصل ٣٠٠ - يتلقى الرئيس الاول عند الاقتضاء بيانات الطالب والحاكم المجرح فيه ثم يبت في العريضة بعد اخذ رأى المدعى العمومى .

الفصل ٣٠١ - القرار الصادر بشأن التجريح لا يقبل الطعن بأية وسيلة من الوسائل ، ويكون نافذ المفعول بمجرد صدوره .

الفصل ٣٠٢ - كل مطلب يرمى الى التجريح في الرئيس الاول لمحكمة استئناف أو رئيس دائرة بمحكمة التعقيب أو مستشار بها يجب أن يقدم في شكل عريضة الى الرئيس الاول لمحكمة التعقيب الذى يبت فيه بعد اخذ رأى وكيل الدولة العام لدى المحكمة المذكورة بقرار غير قابل للطعن بأية وسيلة من الوسائل .

وتقرر احالة القضية على المحكمة التى تراها مختصة بالنظر وتبطل الاعمال التى اجرتها المحكمة المنتزعة منها القضية .

واذا قررت محكمتان خروج القضية عن انظارهما فالاحالة يجب أن تقع على محكمة أخرى .

الفصل ٢٩٣ - قرار التعديل يعلم به كاتب محكمة التعقيب ممثل النيابة العمومية لدى المحكمة المحالة عليها القضية ولدى المحكمة المنتزعة منها وكذلك الخصوم .

الباب الرابع

في الاحالة من محكمة الى اخرى

الفصل ٢٩٤ - لمحكمة التعقيب بناء على طلب من وكيل الدولة العام أن تأذن في الجنايات والجنح والمخالفات بسحب القضية من اية محكمة تحقيق أو قضاء وباحالتها على محكمة أخرى من الدرجة نفسها وذلك مراعاة لمصلحة الامن العام او لدفع شبهة جائزة .

الباب الخامس

في الحكم في الجرائم المرتكبة بالجلسات

الفصل ٢٩٥ - اذا ارتكبت جنحة أو مخالفة اثناء انعقاد الجلسة فان حاكم الناحية أو رئيس المحكمة الجناحية أو محكمة الاستئناف أو المحكمة الجنائية يحضر محضرا في الواقعة ويباشر سماع المظنون فيه والشهود ثم تسلط المحكمة العقوبات المنصوص عليها بالقانون بحكم قابل للتنفيذ بقطع النظر عن الاستئناف .

واذا كانت الجريمة المرتكبة اثناء انعقاد جلسة محكمة الناحية راجعة بالنظر الى المحكمة الجناحية فان حاكم الناحية يحضر فيها محضرا يحيله على وكيل الجمهورية .

واذا كانت الجريمة المرتكبة جنائية ، فان حاكم الناحية أو رئيس المحكمة الجناحية أو محكمة الاستئناف ينهى فورا المحاضر المحررة في الواقعة واستنطاق المظنون فيه وشهادة الشهود الى وكيل الجمهورية الذى يأذن بفتح بحث . على أنه يجوز للمحكمة الجنائية أن تقضى في الجريمة في الحال .

واحكام الفصل ٢٩٩ تنطبق في هذه الصورة

الفصل ٣٠٣ - القائم بالتجريح المحكوم برفض مطلبه يحكم عليه بخطية تتراوح بين عشرين ديناراً او مائة دينار .

الفصل ٣٠٤ - لايسوغ لاي حاكم ان يجرح في نفسه الا بعد استئذان الرئيس الاول لمحكمة الاستئناف الذي يصدر في ذلك قرار بعد اخذ رأى المدعى العمومى يكون غير قابل للطعن بأية وسيلة من الوسائل .

ولا يسوغ لرؤساء الدوائر بمحكمة التعقيب والمستشارين بها أن يجرحوا في أنفسهم الا بعد استئذان الرئيس الاول بالمحكمة المذكورة بعد اخذ رأى وكيل الدولة العام .

الباب السابع

في الجنايات والجنح المرتكبة بالبلاد الاجنبية

الفصل ٣٠٥ - يمكن تتبع ومحاكمة المواطن التونسى من طرف المحاكم التونسية اذا ارتكب خارج تراب الجمهورية جناية او جنحة يعاقب عليها القانون التونسى الا اذا تبين أن قانون البلاد المرتكبة بها الجريمة لا يعاقب عليها او اثبت المتهم أنه سبق اتصال القضاء بها نهائيا في الخارج وفي صورة صدور الحكم عليه بالعقاب أنه قضى العقاب المحكوم به عليه او ان هذا العقاب سقط بمرور الزمن او شمله العفو .

وتنطبق احكام الفقرة المتقدمة على الفاعل الذي لم يكتسب صفة المواطن التونسى الا بعد تاريخ ارتكابه للافعال المنسوبة اليه .

الفصل ٣٠٦ - لا يجوز اجراء تتبع ضد الاجنبى من أجل جناية او جنحة ارتكبها بتراب الجمهورية التونسية اذا اثبت أنه اتصل بها القضاء نهائيا في الخارج وفي صورة صدور الحكم عليه بالعقاب أنه قضى العقاب المحكوم به عليه او أن هذا العقاب سقط بمرور الزمن او شمله العفو .

الفصل ٣٠٧ - كل أجنبى يرتكب خارج تراب الجمهورية سواء بوصفه فاعلا أصليا او مشاركا جناية او جنحة من شأنها النيل من أمن

الدولة او يقوم بتقليد طابع الدولة او بتدليس العملة الوطنية الرائجة يمكن تتبعه ومحاكمته طبق احكام القوانين التونسية اذا القى عليه القبض بالجمهورية التونسية او حصلت الحكومة على تسليمه .

الباب الثامن

في تسليم المجرمين الاجانب

القسم الأول

في شروط التسليم

الفصل ٣٠٨ - تخضع شروط تسليم المجرمين واجراءاته واثارة لاحكام هذا الباب ما لم تتضمن المعاهدات احكاما مخالفة لها .

الفصل ٣٠٩ - لا يجوز تسليم أى شخص لدولة اجنبية الا اذا كان موضوع تتبع او محاكمة لاجل جريمة من الجرائم المنصوص عليها بهذا الباب .

الفصل ٣١٠ - للحكومة ان تسلم لحكومات الدول الاجنبية بناء على طلبها كل شخص غير تونسى وجد بتراب الجمهورية التونسية وكان موضوع تتبع جار باسم الدولة الطالبة او موضوع حكم صادر عن محاكمها .

لكن لا يمكن منح التسليم الا اذا كانت الجريمة المطلوب من اجلها قد ارتكبت :

- بتراب الدولة الطالبة من اجد رعاياها او من أجنبى .

- او خارج ترابها من أحد رعاياها .

- او خارج ترابها من أجنبى عنها اذا كانت الجريمة من الجرائم التى يخول القانون التونسى تتبعها بالبلاد التونسية ولو اقترفها أجنبى بالخارج .

الفصل ٣١١ - يمنح التسليم :

أولا - اذا كانت الجريمة المطلوب من اجلها يعاقب عليها القانون التونسى بعقاب جنائى او جناحى .

ثانيا - اذا كان العقاب المستوجب حسب قانون الدولة الطالبة عقابا سالباً للحرية تساوى مدته او تزيد على ستة أشهر بالنسبة لجملة الجرائم موضوع الطلب .

وفي صورة المحاكمة يجب أن يكون العقاب المحكوم به من محكمة الدولة الطالبة عقابا سابقا للحرية مساويا او يزيد على شهرين .

والأفعال التي تتكون منها محاولة او مشاركة تخضع للقواعد المتقدمة بشرط أن تكون معاقبا عليها بقانون الدولة الطالبة وبالقانون التونسي .

الفصل ٣١٢ - لا يمنح التسليم في الحالات الآتية :

اولا - اذا كان الشخص المطلوب تسليمه مواطنا تونسيا . وتقدر هذه الصفة عند النظر في مطلب التسليم .

ثانيا - اذا كانت الجنايات او الجنح مرتكبة بالبلاد التونسية .

ثالثا - اذا كانت الجنايات او الجنح رغم اقترافها خارج البلاد التونسية قد تم بها تتبعها ومحاكمة مقترفيها نهائيا .

رابعا - اذا انقضت الدعوى العمومية او العقاب بمرور الزمن طبق القانون التونسي او قانون الدولة الطالبة .

الفصل ٣١٣ - لا يمنح التسليم ايضا :

اولا - اذا كانت الجناية او الجنحة تكتسى صبغة سياسية او اتضح من الظروف أن طلب التسليم كان لغاية سياسية . والاعتداء على حياة رئيس الدولة او احد افراد عائلته او احد اعضاء الحكومة لا يعتبر جريمة سياسية .

ثانيا - اذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم تتمثل في الاخلال بواجب عسكري .

الفصل ٣١٤ - اذا طلب التسليم في آن واحد من عدة دول لأجل جريمة واحدة فإنه يمنح أولا الى الدولة التي كانت الجريمة ترمى الى النيل من مصالحها او التي ارتكبت الجريمة بترابها .

واذا كانت المطالب المتعددة مقدمة لأجل جرائم مختلفة فإنه يؤخذ بعين الاعتبار في منح الأولوية لجميع الظروف وخاصة مدى خطورة الجريمة ومكان ارتكابها وتاريخ ورود المطالب .

الفصل ٣١٥ - في صورة تتبع أجنبي أو محاكمته بالبلاد التونسية ووقوع طلب تسليمه من الحكومة التونسية لأجل جريمة أخرى فلا يتم التسليم الا بعد انتهاء التتبع ، أو بعد تنفيذ العقاب عند حصول المحاكمة .

على أن ذلك لا يحول دون توجيه الأجنبي مؤقتا للمثول لدى محاكم الدولة الطالبة على شرط إرجاعه بمجرد ما ثبت المحكمة الأجنبية في القضية .

القسم الثاني

في اجراءات التسليم

الفصل ٣١٦ - يوجه مطلب التسليم للحكومة التونسية بالطريق الدبلوماسي مرفوقا بالأصل أو بنسخة رسمية من الحكم القابل للتنفيذ أو من بطاقة الجلب أو من أية وثيقة أخرى لها نفس القوة وصادرة حسب الصيغ المقررة بتشريع الدولة الطالبة .

وتذكر ايضا بقدر ما يمكن من الدقة الظروف التي احاطت بالأفعال المطلوب من أجلها التسليم وتاريخ ومكان ارتكابها والوصف القانوني للجريمة مع الإشارة الى النصوص القانونية المنطبقة عليها . وتضاف الى المطلب نسخة من النصوص القانونية المنطبقة على الجريمة .

الفصل ٣١٧ - بعد التثبت من الوثائق يحيل كاتب الدولة للشئون الخارجية مطلب التسليم رفقة الملف الى كاتب الدولة للعدل الذي يتأكد من صحة المطلب ثم يجرى في شأنه ما يلزم .

الفصل ٣١٨ - اذا رأى كاتب الدولة للعدل من المتجه قبول مطلب التسليم فإنه يحيل الى الوكيل العام للجمهورية بطاقة الجلب أو نسخة القرار أو الحكم مع اوصاف الشخص والوثائق التي وجهها اليه كاتب الدولة للشئون الخارجية .

ويتخذ الوكيل العام للجمهورية حالا الوسائل اللازمة لايقاف المطلوب تسليمه .

الفصل ٣١٩ - يقدم الاجنبى حالا بعد ايقافه الى وكيل الجمهورية المنتصب بالمكان الذى تم فيه الايقاف .

ويستنطق وكيل الجمهورية فورا الموقوف للتثبت من هويته ويعلمه بالوثيقة التى بمقتضاها تم ايقافه ، ثم يحضر محضرا فى كل ذلك .

الفصل ٣٢٠ - ينقل الاجنبى فى اقرب اجل الى تونس العاصمة ويودع بالسجن المدنى .

الفصل ٣٢١ - النظر فى مطالب التسليم من خصائص دائرة الاتهام لدى محكمة الاستئناف بتونس .

ويحضر الاجنبى لديها فى اجل اقصاه خمسة عشر يوما من تاريخ اعلامه بوثيقة الايقاف . ثم يشرع فى استنطاقه ويحرر فى ذلك محضر .

ويقع سماع ممثل النيابة العمومية والمعنى بالامر . ويمكن لهذا الاخير ان يستعين بمحام . كما يسوغ منحه السراح المؤقت فى كل طور من اطوار الاجراءات وفقا لاحكام هذا القانون .

الفصل ٣٢٢ - اذا صرح الاجنبى عند مثوله بأنه يعرض عن التمتع بالاحكام المقررة بهذا الباب ويرضى صراحة بتسليمه الى سلط الدولة الطالبة فان دائرة الاتهام تسجل هذا التصريح .

وتوجه نسخة من قرارها فى الحال عن طريق الوكيل العام للجمهورية الى كاتب الدولة للعدل الذى يقرر ما يراه صالحا .

الفصل ٣٢٣ - فى غير الصورة المنصوص عليها بالفصل المتقدم فان دائرة الاتهام تبسدى فى مطلب التسليم رأيا معللا غير قابل للطعن .

واذا ظهر لدائرة الاتهام ان شروط التسليم القانونية غير متوفرة او ان هناك غلطا واضحا فانها تبسدى رأيا برفض التسليم . وهذا الراى نهائى ، ولا يمكن معه منح التسليم .

الفصل ٣٢٤ - اذا كان راي دائرة الاتهام قاضيا بقبول مطلب التسليم ، فللحكومة منح التسليم او رفض ، واذا تقرر منح التسليم

ايعرض كاتب الدولة للعدل على امضاء رئيس الجمهورية أمرا يقضى بذلك .

واذا لم يتسلم اعوان الدولة الطالبة الشخص المطلوب تسليمه فى ظرف شهر من تاريخ الاعلام بأمر التسليم فانه يخلى سبيله ولا يمكن بعدئذ طلب تسليمه لأجل السبب نفسه .

الفصل ٣٢٥ - عند التأكد وبناء على طلب مباشر صادر عن السلطات القضائية للدولة الطالبة يجوز لوكلاء الجمهورية أن يأذنوا بايقاف الاجنبى ايقافا تحفظيا بمجرد اتصالهم باعلام عن طريق البريد او عن أى طريق آخر أسرع يترك أثرا كتابيا يدل على وجود الوثائق المبينة بالفصل ٣١٦ .

ويجب أن يوجه فى الوقت نفسه وبالطريق الدبلوماسية طلب قانونى بشأن التسليم الى كتابة الدولة للشئون الخارجية .

وعلى وكلاء الجمهورية ان يعلموا بالايقاف الوكيل العام للجمهورية .

الفصل ٣٢٦ - يجوز الافراج عن الشخص الموقوف مؤقتا حسب الشروط الواردة بالفصل المتقدم ان كان مقيما اقامة قانونية بالبلاد التونسية ولم تتسلم الحكومة التونسية فى غضون شهر من تاريخ ايقافه الواقع بناء على طلب الدولة الاجنبية احدى الوثائق المبينة بالفصل ٣١٦ .

ويتم السراح بناء على مجرد طلب يقدم الى دائرة الاتهام التى تبث فيه فى ظروف ثمانية ايام بقرار غير قابل للطعن بعد سماع ملحوظات النيابة العمومية . واذا اتصلت الحكومة التونسية بعد ذلك بالوثائق المشار اليها اعلاه فان الاجراءات تستأنف طبق الفصل ٣١٧ وما بعده .

الفصل ٣٢٧ - يسمح بالمرور عبر التراب التونسى للشخص المسلم من حكومة اخرى بناء على مجرد طلب موجه بالطريق الدبلوماسية ومؤيد بالوثائق اللازمة التى تثبت ان الجريمة ليست سياسية ولا عسكرية بحتة .

ولا يسمح بمرور التونسى عبر التراب التونسى .

ويتم النقل بواسطة اعوان تونسيين وعلى نفقة الدولة الطالبة .

وفي صورة استعمال الطريق الجوى تطبق الأحكام الآتية :

أولا : اذا كان نزول الطائرة غير متوقع فان الدولة الطالبة تعلم الحكومة التونسية وتشهد بوجود احدى الوثائق المقررة بالفصل ٣١٦ . وفي صورة النزول الطارىء فان ذلك الاعلام يكون له مفعول مطلب الايقاف المؤقت المشار اليه بالفصل ٣٢٥ ، وتوجه الدولة الطالبة مطلبا قانونيا في المرور .

ثانيا : واذا كان نزول الطائرة متوقعا توجه الدولة الطالبة مطلبا وفقا لاحكام الفقرة الاولى من هذا الفصل .

الفصل ٣٢٨ - تقرر دائرة الاتهام ما اذا كان من المتجه أن يسلم الى الدولة الطالبة كل او بعض السندات او القيم او الاموال او غير ذلك من الاشياء المحجوزة .

ويمكن أن يتم هذا التسليم ولو تعذر تسليم الشخص المطلوب بسبب فراره او وفاته .

وتأذن دائرة الاتهام بترجيع الاوراق والاشياء الاخرى المشار اليها اعلاه التي ليست لها علاقة بالفعللة المنسوبة الى الاجنبي . كما تبث عند الاقتضاء في شأن مطالب الغير الذي يمسك تلك الاشياء والاشخاص الآخرين المستحقين لها .

والقرارات المنصوص عليها بهذا الفصل لا تقبل الطعن بأية وسيلة من الوسائل .

القسم الثالث

في آثار التسليم

الفصل ٣٢٩ - الشخص الذي يتم تسليمه لا يمكن تتبعه ولا محاكمته من أجل جريمة سابقة غير التي طلب من أجلها التسليم الا اذا رضيت الحكومة التونسية بذلك صراحة .

وفي هذه الحالة يمكن لدائرة الاتهام أن تبدى رأيها بناء على مجرد تقديم الوثائق الموجهة تأييدا للطلب الجديد ، وما يقدمه الشخص المطلوب

تسليمه من الملاحظات دفاعا عن نفسه يمكن شرحه بواسطة محام يختاره .

الفصل ٣٣٠ - يعتبر خاضعا بدون قيد لقوانين الدولة الطالبة في خصوص أى فعل سابق عن التسليم ومغاير للجريمة التي كانت سببا فيه كل شخص سلم للدولة المذكورة واتيحت له امكانية الخروج من ترابها مدة ثلاثين يوما من تاريخ الافراج عنه نهائيا .

القسم الرابع

في بعض اجراءات فرعية

الفصل ٣٣١ - في حالة التبعات الجزائية غير السياسية بدولة اجنبية ، فان الانابات العدلية الصادرة عن السلطة الاجنبية ترد بالطريق الدبلوماسي وتحال على كتابة الدولة للعدل طبق الصيغ المقررة بالفصل ٣١٧ ، وتنفذ عند الاقتضاء تلك الانابات حسب القانون التونسي .

وفي صورة التأكد يجوز للسلط القضائية للدولتين ان تتبادل الانابات مباشرة حسب الصيغ الواردة بالفصل ٣٢٥ .

الفصل ٣٣٢ - اذا رأت حكومة اجنبية في صورة اجراء تبعات جزائية بترابها من الضروري اعلام شخص مقيم بالتراب التونسي بعمل اجرائي او بحكم ، توجه الوثيقة طبق الصيغ الواردة بالفصلين ٣١٦ و ٣١٧ مرفوقة عند الاقتضاء بترجمتها الى اللغة العربية . ويقع الاعلام بطلب من ممثل النيابة العمومية . وترجع وثيقة الاعلام بنفس الطريقة الى الحكومة الطالبة .

الفصل ٣٣٣ - اذا رأت حكومة اجنبية في صورة بحث قضية جزائية بترابها من الضروري الاطلاع على اشياء مثبتة للجريمة او وثائق توجد لدى السلطات التونسية بوجه الطلب بالطريق الدبلوماسي ، ويقبل ما لم تحل دون ذلك اعتبارات خاصة ، وبعد تعهد الدولة الطالبة بارجاع الاشياء والوثائق في اقرب اجل .

الفصل ٣٣٤ - اذا رأت حكومة اجنبية بمناسبة قضية جزائية من الضروري حضور

شاهد بصفة شخصية يقيم بالبلاد التونسية
فان الحكومة التونسية عند اتصالها بالاستدعاء
بالطريق الدبلوماسي تحرضه على تلبية الاستدعاء
الموجه اليه .

غير ان هذا الاستدعاء لا يقبل ولا يبلغ الا
على شرط الا يقع تتبع او ايقاف الشاهد من
اجل افعال او محاكمات سابقة عن تاريخ حضوره

الفصل ٣٣٥ - توجيه الاشخاص الموقوفين
بقصد اجراء مكافحة يجب طلبه بالطريق
الدبلوماسي ويقبل الطلب ما لم تحل دون ذلك
اعتبارات خاصة ، وبعد تعهد الدولة الطالبة
بارجاع الموقوفين المذكورين في اقرب اجل .

الكتاب الخامس

في اجراءات التنفيذ

الباب الأول

في تنفيذ الاحكام الجزائية

الفصل ٣٣٦ - يتتبع تنفيذ الحكم ممثل
النيابة العمومية والخصوم كل فيما يخصه .

الفصل ٣٣٧ - يسوغ للوكيل العام للجمهورية
في الاحوال الخطيرة والاستثنائية ان يمنح المحكوم
عليه غير الموقوف تأجيل تنفيذ العقاب . ويعلم
كاتب الدولة للعدل فورا بذلك .

الفصل ٣٣٨ - ينفذ الحكم اذا اصبح باتا .

الا ان اجل الاستئناف المدخول للوكيل العام
للجمهورية والمدعين العموميين لدى محاكم
الاستئناف طبق الفصل ٢١٣ لا يحول دون
تنفيذ العقاب .

الفصل ٣٣٩ - للوكيل العام للجمهورية
والمدعين العموميين لدى محاكم الاستئناف
ووكلاء الجمهورية الحق في الاستنجد بالقوة
العامة لتحقيق التنفيذ .

الفصل ٣٤٠ - ترفع سائر النزاعات المتعلقة
بالتنفيذ الى المحكمة التي اصدرت الحكم .
ولهذه المحكمة ايضا ان تتولى اصلاح الاخطاء
المادية المحضة التي تسربت الى احكامها .

الفصل ٣٤١ - تنظر المحكمة في صور الفصل
المتقدم بطلب من ممثل النيابة العمومية او الطرف
المعنى بالامر بحجرة الشورى بعد اخذ رأى ممثل
النيابة العمومية وسماع محامى الطرف أن طلب
ذلك وسماع الطرف نفسه عند الاقتضاء مع
مراعاة احكام الفصل ١٤٦ .

ويوقف تنفيذ الحكم المتنازع في شأنه ان
اذنت بذلك المحكمة .

والحكم الصادر بشأن النزاع يعلم به ممثل
النيابة العمومية الخصوم الذين يهمهم الامر .

الفصل ٣٤٢ - اذا صدر حكم بالاعدام فان
الوكيل العام للجمهورية يعلم به بمجرد صيرورته
باتا كاتب الدولة للعدل الذي يعرضه على رئيس
الجمهورية لممارسة حقه في العفو .

ولا يمكن تنفيذ الحكم الا اذا لم يمنح العفو .

الباب الثاني

في الجبر بالسجن

الفصل ٣٤٣ - تستخلص الخطية والمصاريف
لصندوق الدولة من مكاسب المحكوم عليه وعند
الاقتضاء عن طريق الجبر بالسجن .

الفصل ٣٤٤ - ينفذ الجبر بالسجن بحسب
يوم واحد عن كل ثلاثة دنائير او جزء الثلاثة
دنائير على ان لا تزيد مدته على عامين .

الفصل ٣٤٥ - لا يسوغ اجراء الجبر
بالسجن ضد الاشخاص الآتى ذكرهم :

١ - المسئول مدنيا .

٢ - القائم بالحق الشخصى .

٣ (١) - المحكوم عليهم الذين سنهم دون ثمانية عشر عاما
كاملة وقت ارتكابهم للافعال التي استلزمت التتبع .

٤ - المحكوم عليهم اللذين دخلوا سن السبعين

٥ - الزوج والزوجة في آن واحد ونو

بالنسبة لاستخلاص مبالغ ناتجة عن محاكمات
مختلفة .

الفصل ٣٤٦ - تحط مدة الجبر بالسجن الى النصف في الصور التالية :

١ - اذا ادلى المحكوم عليه بشهادة فقر صادرة عن والى الجهة التى بها محل اقامته الاعتيادى تثبت عجزه عن الوفاء .

٢ - اذا دخل المحكوم عليه سن الستين .

وهذان السببان لا يمكن الجمع بينهما .

الفصل ٣٤٧ - اذا انتهى الجبر بالسجن لسبب من الاسباب فلا يسوغ اجراؤه من جديد لا لأجل نفس الدين ولا لأجل عفوبات سابقة عن تنفيذه الا اذا ترتب عن هذه العقوبات بسبب جملة مقاديرها جبر بالسجن لمدة اطول من المدة التى تم قضاؤها . وفى هذه الحالة يجب خصم مدة السجن السابقة من مدة الجبر الجديدة .

الفصل ٣٤٨ - المحكوم عليه الذى قضى مدة جبر بالسجن لا تبرأ ذمته من المبالغ المحكوم بها التى نفذ بموجبها الجبر بالسجن .

الباب الثالث

في سقوط العقوبات

الفصل ٣٤٩ - تسقط العقوبات المحكوم بها في الجنايات بمضى عشرين سنة كاملة . غير انه لا يجوز للمحكوم عليه بعد سقوط العقوبة ان يقيم بمنطقة الولاية التى ارتكب بها الجريمة دون رخصة من والى والا استوجب العقوبات المسطرة بالقانون الجنائى لأجل مخالفة تحجير الإقامة .

وتسقط العقوبات المحكوم بها في الجنح بمضى خمسة اعوام كاملة .

اما العقوبات المحكوم بها في المخالفات فهى تسقط بعد مضى عامين كاملين ويجرى أجل السقوط من تاريخ صيرورة العقاب المحكوم به باتا ويجرى من يوم الاعلام بالحكم الغيابى اذا لم يقع ذلك الاعلام للمحكوم عليه نفسه ما لم يتبين من اعمال تنفيذ الحكم ان المحكوم عليه حصل له العلم به .

الفصل ٣٥٠ - مدة السقوط يعلقها كل مانع قانونى او مادي يحول دون تنفيذ العقاب ماعدا الموانع المترتبة عن ارادة المحكوم عليه . وتقطع مدة السقوط بالقضاء القبض على المحكوم عليه في صورة الحكم بعقاب سالب للحرية او بقيام السلطة المختصة بعمل من اعمال التنفيذ في صورة الحكم بالخطية .

ولا يسوغ في اى حال من الاحوال التمديد في أجل السقوط الى ما يزيد على ضعفه .

الفصل ٣٥١ - الغرامات المدنية التى شملتها القرارات أو الاحكام الصادرة في الجنائيات والجنح والمخالفات والتى صارت باته يبطل العمل بها حسب القواعد المقررة بمجلة المرافعات المدنية والتجارية .

الفصل ٣٥٢ - تزول بوفاة المحكوم عليه جميع العقوبات الاصلية والتكميلية باستثناء الحجز والمصادرة واغلاق المحلات .

الباب الرابع

في السراح الشرطى

الفصل ٣٥٣ - يمكن ان يتمتع بالسراح الشرطى كل سجين محكوم عليه بعقوبة واحدة او عدة عقوبات سالبة للحرية اذا برهن بسيرته داخل السجن عن ارتداعه او اذا ما ظهر سراحه مفيدا لصالح المجتمع .

الفصل ٣٥٤ - لا يمكن منح السراح الشرطى الا للمحكوم عليهم الذين قضوا جزءا من العقاب او من كامل العقوبات يساوى او يفوق :

أولا : نصف مدة العقاب او العقوبات بالنسبة للمحكوم عليهم لأول مرة . على انه ينبغى ان لا تقل مدة العقاب التى قضاها المحكوم عليه عن ثلاثة اشهر .

ثانيا : ثلثى مدة العقاب او العقوبات بالنسبة للمحكوم عليهم ذوى السوابق العدلية على انه ينبغى ان لا تقل مدة العقاب التى قضاها المحكوم عليه عن ستة اشهر .

وبالنسبة للمحكوم عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة تكون مدة الاختبار خمسة عشر عاما .

الفصل ٣٥٥ - يمكن عدم مراعاة احكام الفصلين ٣٣٣ و ٣٥٤ أعلاه في الصورة التالية :

أولا : اذا بلغ المحكوم عليه ستين عاما كاملة في تاريخ سراحه الشرطى .

ثانيا : اذا لم يبلغ المحكوم عليه عشرين سنة كاملة في التاريخ نفسه .

ثالثا : اذا كان مصابا بسقوط خطير أو مرض عضال .

الفصل ٣٥٦ - يمنح السراح الشرطى بقرار فردي يتخذه كاتب الدولة للداخلية بناء على موافقة لجنة السراح الشرطى .

الفصل ٣٥٧ - يمكن ان يفرض الأمر أو القرار على الشخص المتمتع بالسراح الشرطى :

أولا : اما الإقامة المحروسة اذا لم يكن محكوما عليه بتحجير الإقامة أو المراقبة الادارية .

ثانيا : أو وضعه وجوبا بمصلحة عمومية أو بمؤسسة خاصة .

ثالثا : أو اخضاعه في آن واحد الى الوسيلتين المشار اليهما .

ويجب أن لا تزيد مدة الإقامة المحروسة أو الوضع بالمصلحة أو المؤسسة عن مدة العقاب الباقية التي يتم قضاؤها وقت السراح .

الفصل ٣٥٨ - تنفيذ العقوبات التكميلية المحكوم بها على السجين الذى منح السراح الشرطى يبتدىء من تاريخ الافراج عنه .

الفصل ٣٥٩ - اذا حكم من جديد على المتمتع بالسراح الشرطى أو أظهر ما يدل على سوء سيرته أو خالف الشروط التى وضعت لسراحه جاز لكاتب الدولة للداخلية ان يلغى السراح بقرار بعد أخذ رأى لجنة السراح الشرطى .

وفي صورة التأكد يجوز لكاتب الدولة للداخلية أن يأذن بايقاف المعنى بالأمر ايقافا تحفظيا ، على أن يرفع الأمر حالا الى لجنة السراح الشرطى .

الفصل ٣٦٠ - على المحكوم عليه بعد الغاء السراح الشرطى أن يقضى حسبا ينص عليه أمر

أو قرار الالفاء الكامل أو البعض من مدة العقاب التى لم يتم قضاؤها وقت الافراج عنه ويتم قضاء ذلك عند الاقتضاء في آن واحد مع العقاب الجديد الذى استوجبه على أن المدة التى قضاها في الايقاف التحفظى تخصم من مدة تنفيذ العقاب واذا لم يبلغ السراح الشرطى قبل انتهاء مدة العقاب التى لم يتم قضاؤها وقت الافراج عن المحكوم عليه فان السراح يصبح نهائيا . وفي هذه الحالة يعتبر العقاب قد تم قضاؤه من تاريخ السراح الشرطى .

الباب الخامس

في السجل العدلى

الفصل ٣٦١ - يجب على كتاب المحاكم أن يرسموا بدفتر خاص أسماء جميع الأشخاص المحكوم عليهم في الجنايات أو الجنح وألقابهم وحرفتهم وأعمارهم ومحل اقامتهم مع بيان ملخص القضية وما صدر فيها من الحكم ثم يوجهون في كل اسبوع في اجل اقصاه ثمانية أيام نسخة من هذه الدفاتر الى المصلحة المكلفة بمسك السجل العدلى .

ويجب على كتاب المحاكم أيضا أن يمسكوا دفترا هجائيا خاصا لا يطلع عليه العموم . يذكر به جميع المقررات المتعلقة بالاطفال بما فيها المقررات المتخذة في الامور الطارئة على الحرية المحروسة وفي قضايا المراجعة المتعلقة بوضع الطفل أو كفالته أو تسليمه للكافل . ثم يوجهون في الاجل نفسه الى المصلحة المذكورة نسخا من الاحكام الصادرة ضد الاطفال الذين تجاوزوا سن الثلاثة عشر عاما .

الفصل ٣٦٢ - مصلحة الهوية العدلية مكلفة بجمع البطاقات عدد ١ وتسليم نسخ أو مضامين منها تعرف ببطاقات عدد ٢ أو بطاقات عدد ٣ حسب الشروط المقررة بالفصول التالية .

الفصل ٣٦٣ - تشتمل بطاقة السوابق عدد ١ على بيان ما يأتى :

أولا - جميع الاحكام الحضورية أو الاحكام الفياضية غير المعترض عليها الصادرة عن أية محكمة في جنابات أو جنح .

ثانيا : الأحكام الصادرة ضد الاطفال الذين
تجاوزوا سن الثلاثة عشر عاما .

ثالثا : الأحكام التأديبية الصادرة عن السلطة
العسكرية او السلطة الادارية اذا كانت متسببة
في حرمان المحكوم عليه من ممارسة حقوقه المدنية
او موجبة له .

رابعا : قرارات تحجير الإقامة او المراقبة
الادارية .

خامسا : قرارات الطرد المتخذة ضد
الأجانب .

سادسا : الأحكام الصادرة بالافلاس .

كما ينص بالبطاقة عدد ١ على العفو وإبطال
العقاب أو الحط منه وعلى مقررات السراح
الشرطي أو استرداد الحقوق وعلى الرجوع
في قرارات الطرد أو تحجير الإقامة او المراقبة
الادارية وعلى تاريخ انقضاء العقاب ودفع الخطية
وتحذف من السجل العدلي البطاقات
عدد ١ المتعلقة بالأحكام التي محاها العفو العام
او التي ألغيت بمقتضى حكم في اصلاح ذلك
السجل .

الفصل ٣٦٤ - اذا أظهر الطفل بعد تنفيذ
الوسيلة المتخذة ضده بمقتضى الفصول ٢٢٥ ،
و ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٤١ - ٢٥٤ ما يفيد ارتداعه
ارتداعا حقيقيا يمكن لحاكم الاحداث بعد مضي
ثلاثة أعوام من انتهاء التنفيذ ان يحكم من تلقاء
نفسه أو بطلب من الطفل أو من ممثل النيابة
العمومية بإبطال البطاقة عدد ١ المتعلقة بالوسيلة
المذكورة .

ويبت حاكم الاحداث في ذلك نهائيا .

واذا صدر الحكم بإبطال البطاقة المذكورة
يجب أن لا ينص بالسجل العدلي على الوسيلة
المذكورة ويقع اعدام البطاقة عددا ٤ المتعلقة
بهذه الوسيلة .

وينظر في هذا المطلب حاكم الاحداث الذي
نظر في القضية في المرة الاولى ، او حاكم الاحداث
المنتصب بمقر الطفل الحالي او بمكان ولادته .

الفصل ٣٦٥ - يرسم بالبطاقة عدد ٢ جميع
ما بالبطاقات عدد ١ المتعلقة بالشخص ذاته .
وهذه البطاقة لا تسلم الا بطلب صريح من
السلطة القضائية .

وفي غير هذه الصورة تسلم حسب الشروط
المقررة بالتراتب الادارية بطاقة عددها ٣ لاتشتمل
الا على بيان المحاكمات المنصوص عليها بالفقرة
الاولى من الفصل ٣٦٣ والتي لم يقع محسوها
باسترداد الحقوق او التي لم ياذن في شأنها
الحاكم بتأجيل تنفيذ العقاب الا اذا صدر في هذه
الحالة الاخيرة عقاب جديد يقضى بحرمان الشخص
المعنى بالامر من الانتفاع بالتأجيل .

ولا يجوز بحال تسليم هذه البطاقة لغير
صاحبها .

الفصل ٣٦٦ - كل مطلب في اصلاح السجل
العدلي تنظر فيه بحجرة الشورى المحكمة التي
حكمت بالعقاب بعد أخذ رأى ممثل النيابة
العمومية .

الباب السادس

في استرداد الحقوق

الفصل ٣٦٧ - يمكن منح استرداد الحقوق
من طرف لجنة العفو لكل محكوم عليه بعقوبات
جنائية او جناحي اذا توفرت الشروط الآتية :
١ - أن تمضي من تاريخ قضاء العقاب أو
سقوطه بمرور الزمن أو صدور العفو بشأنه
ثلاثة أعوام اذا كان العقاب المحكوم به جنائيا
وعام واحد اذا كان العقاب جناحيا (١) .

واذا كان العقاب المحكوم به هو الخطية
فان الاجل يجرى ابتداء من يوم دفع الخطية او
انقضاء مدة الجبر بالسجن او سقوط العقاب
بمرور الزمن .

واذا كان المحكوم عليه في حالة عود قانوني
او سبق أن تمتع باسترداد الحقوق فان الاجل
يرفع الى ضعفه .

٢ - ان يتم تنفيذ الترميمات المدنية التي
صدر بها الحكم او يشملها الاسقاط أو تنقضي
بمرور الزمن أو يثبت المحكوم عليه أنه كان
عاجزا عن الوفاء بها .

٣ - أن يثبت من دفاتر محل الايقاف ومن البحث المجرى في شأن سلوك المحكوم عليه بعد سراحه انه ارتدع فعلا .

الفصل ٣٦٨ - استرداد الحقوق لا يمكن طلبه الا من المحكوم عليه او من ممثله الشرعى اذا كان محجوزا عليه .

وفي صورة وفاة المحكوم عليه يمكن ان يقدم المطلب من زوجته او من اصوله او فروعه قبل مضي عام من تاريخ الوفاة .

وتجرى كتابة الدولة للعدل التحقيقات اللازمة في شأن المطلب .

الفصل ٣٧٠ - رد حقوق المحكوم عليه يحو المحكوم عليه فلا يقبل منه طلب جديد قبل مضي عام كامل على ذلك .

الفصل ٣٧٠ - رد حقوق المحكوم عليه يحو بالنسبة للمستقبل العقوبات المحكوم بها وماعسى ان ينجر عنها من الناجب وينص على ذلك بالسجل العدلى ويجب ان لا تذكر تلك العقوبات بالمضامين المسلمة لطالبها .

الباب السابع في العفو الخاص

الفصل ٣٧١ - العفو الخاص هو اسقاط العقاب المحكوم به او الحط من مدته او ابداله بعقاب آخر اخف منه نص عليه القانون .

الفصل ٣٧٢ - حق العفو الخاص يمارسه رئيس الجمهورية بناء على تقرير من كاتب الدولة للعدل بعد اخذ رأى لجنة العفو .

الفصل ٣٧٣ - العفو الخاص شخصى ويكون بشرط او بدونه ولا يمكن ان يشمل الا المحاكمات الباتة .

الفصل ٣٧٤ - لا يشمل العفو الخاص المصاريف القضائية ولو لم تستخلص وما وقع دفعه من الخطايا للدولة لا يرجع .

الفصل ٣٧٥ - المحاكمات التى شملها العفو الخاص تبقى معتبرة من السوابق العدلية .

الباب الثامن في العفو العام

الفصل ٣٧٦ - العفو العام يمنح بقانون وتمحى به الجريمة مع العقاب المحكوم به .

الفصل ٣٧٧ - ما وقع العفو فيه يعتبر كأن لم يكن .

غير انه يمكن تعليق منح العفو على اتمام المحكوم عليه لشرط معين .

والعفو العام لا يضر بحقوق الغير لا سيما حقوق القائم بالحق الشخصى ولا ينسحب على المصاريف القضائية ولو التى لم تستخلص ولا على مصادرة المكاسب او الحجز اذا تم تنفيذها ولا على الخطية التى تم استخلاصها .

**منح امر عدد ٤٢ لسنة ١٩٦٩
مؤرخ في اول فبراير سنة ١٩٦٩ يتعلق
بالفرامات التى يمكن منحها للشهود**

نحن الحبيب بورقيبة رئيس الجمهورية التونسية بعد اطلعنا على القانون عدد ٢٣ لسنة ١٩٥٨ المؤرخ في ٢٤ يولييه سنة ١٩٦٨ المتعلق باصدار مجلة الاجراءات الجزائية وخاصة على الفصل ٦٧ من المجلة المذكورة

وعلى رأى كاتبى الدولة للعدل وللتنظيم والاقتصاد الوطنى .

أصدرنا امرنا هذا بما يأتى :

(١) قواعد عامة :

الفصل ١ - يمكن ان تمنح للشهود اذا طلبوا ذلك :

١ - منحة حضور -

٢ - مصاريف السفر

٣ - منحة اقامة متحتمة

لا تدفع من طرف الزينة الا اذا استدعتهم المحكمة

الفصل ٢ - الفرامات التى تمنح للشهود لا تدفع من طرف الخزينة الا اذا استدعتهم المحكمة من تلقاء نفسها في الصورة المنصوص عليها بالفقرة الأخيرة من الفصل ١٤٣ من مجلة الاجراءات الجزائية او بطلب من ممثل النيابة العمومية .

الفصل ٣ - الشهود الذين يتقاضون اجرا مهما كان نوعه بسبب لعمل في مصلحة عمومية لا يستحقون سوى مصاريف السفر او منحة الإقامة عند الاقتضاء طبقا لاحكام الفصول الآتية :

(ب) منحة الحضور :

الفصل ٤ - الشاهد الذي استدعى لأداء شهادته لدى التحقيق أو لدى محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية المنتصبة للنظر في المادة الجنائية أو الجناحية يتقاضى منحة حضور قدرها سبعمائة مليم .

الفصل ٥ - اذا وقع استدعاء الاطفال الذين لم يبلغوا سن السادسة عشر لأداء شهادتهم طبق الشروط المقررة بالفصل المتقدم وكانوا مصحوبين بشخص هم تحت سلطته أو بنائب عنه فان ذلك الشخص يستحق المنحة المقررة بالفصل المتقدم.

الفصل ٦ - اذا اتضح أن شاهد اضطرب بسبب عجزه الى الاستعانة بشخص يرافقه فان هذا الشخص يستحق المنحة المقررة بالفصل الرابع.

الفصل ٧ - يستحق الشاهد المنحة المقررة بالفصول ٤ - ٥ - ٦ - ولو في صورة تمتعه بمنحة مصاريف السفر ومنحة الإقامة المتحتمة .

(ج) مصاريف السفر :

الفصل ٨ - يستحق الشهود عن النقل مسافة تزيد عن العشرين كيلو متر من بلدية أو مشيخة اقامتهم منحة تنقل تعين كما يلي :

١ - اذا كان السفر قد وقع أو كان من الممكن ان يقع على متن رتل فان منحة التنقل تكون مساوية لثمن تذكرة بالرتبة الثانية بحسب ان أمكن وفق التعريفة المنخفضة المخصصة للذهاب والإياب .

٢ - واذا كان السفر قد وقع أو كان من الممكن ان يقع بوسيلة أخرى من وسائل النقل العمومي فان منحة التنقل تكون مساوية لثمن سفرة وفق تعريفة هذه الوسيلة سواء كان في الذهاب أو في الإياب .

٣ - واذا كان السفر لا يمكن أن يتم باحدى الوسيلتين المشار اليهما فان المنحة تعين بحساب ثلاثين مليم عن كل كيلو متر يقطع قطعه ذهابا وإيابا .

٤ - واذا تم السفر عن طريق البحر أو الجو فانه يدفع للشاهد بعد الاطلاع على نظير من تذكرة السفر الذي تسلمه شركة الملاحة ثمن التذكرة ذهابا وإيابا بالرتبة الثانية .

والشهود الذين لهم رخص في السفر مجازا أو اللذين يتمتعون بصفة شخصية أو بموجب وظيفتهم بتخفيض في ثمن السفر لا يستحقون القسطنط الذي خصص من ثمن السفر والواقع اعفائهم منه . ومطالب استرجاع مصاريف السفر يجب أن تكون مصحوبة حتما بتصريح ممن يهمهم الأمر يشهدون فيه بأنهم لا يتمتعون بأى عنوان كان بامتيازات في خصوص ائمان السفر أو اذا كان الأمر بخلاف ذلك بأنهم لا يتمتعون بامتيازات أخرى غير التي نصوا عليها بمطالبهم .

(د) منحة الإقامة المتحتمة :

الفصل ٩ - الشهود الذين اضطروا الى البقاء خارج محل اقامتهم لاتمام مأموريتهم يستحقون بداية من اليوم الثاني منحة قدرها دينار ونصف في اليوم الواحد .

وتدفع لهم هذه المنحة أيضا اذا اضطروا الى البقاء خارج محل اقامتهم بسبب طول مدة السفر أو بسبب قوة القاهرة . وفي هذه الحالة يجب على الشهود الادلاء بشهادة من وكيل الجمهورية أو المعتمد أو رئيس مركز الشرطة بالمكان الذي اضطروا الى البقاء فيه تثبت سبب ومدة اقامتهم المتحتمة .

الفصل ١٠ - تدفع مصاريف السفر ومنحة الإقامة المنصوص عليهما بالفصلين ٨ و ٩ للأشخاص المرافقين للأطفال الذين لم يبلغوا سن السادسة عشر أو للشهود المرضى أو العجز طبق الشروط المبينة بالفصلين ٥ و ٦ اعلاه .

الفصل ١١ - كاتب الدولة للعدل وللتخطيط والاقتصاد الوطنى مكلفان كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذى ينشر بالجرائد الرسمية للجمهورية التونسية .

تونس في أول فبراير سنة ١٩٦٩

أمر عدد ٣٦٧ لسنة ١٩٨١

مؤرخ في ٣٠ مارس ١٩٨١ يتعلق بتركيب وتنظيم لجنة

العفو (١)

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية التونسية

بعد اطلعنا على مجلة الاجراءات الجزائية وخاصة على

الفصلين ٣٦٧ و ٣٧٢ منها

وعلى رأى الوزير الاول ووزراء العدل والداخلية والدفاع

الوطني

وعلى رأى المحكمة الادارية

اصدرنا امرنا هذا بما ياتى :

الفصل ١ — تتركب لجنة العفو المنصوص عليها بمجلة

الاجراءات الجزائية من :

— وزير العدل

رئيسا

— ممثل عن الوزير الاول

عضوا

— ممثل عن وزير الداخلية

عضوا

— مدع عام لدى محكمة استئناف او المدعى العام لدى

المحكمة العسكرية الدائمة كل فيما يخصه بالنسبة للمطالب التي

باشر البحث فيها

— المدير العام للشرطة الوطنية

— مدير المصالح السجنية والتشغيل الاصلاحى

عضوا

الفصل ٢ — تجتمع لجنة العفو بوزارة العدل مرة في

الثلاثة اشهر على الاقل بناء على دعوة من رئيسها

لا تكون اجتماعات لجنة العفو صحيحة الا بحضور ثلاثة

من اعضائها على الاقل

يتولى كتابة لجنة العفو مدير الشؤون الجزائية بوزارة العدل

او من ينوبه

الفصل ٣ — الوزير الاول ووزراء العدل والداخلية

والدفاع الوطني مكلفون كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الامر الذى

ينشر بالرائد الرسمى للجمهورية التونسية

تونس في ٣٠ مارس ١٩٨١

أمر عدد ٨٦ لسنة ١٩٦٩

مؤرخ في ١٢ مارس سنة ١٩٦٩ يتعلق

بضبط اجراءات السراح الشرطى (١)

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية التونسية .

بعد اطلعنا على القانون عدد ٢٣ لسنة ١٩٦٨ المؤرخ في ٢٤ يولييه ١٩٦٨ المتعلق باعادة تنظيم مجلة الاجراءات الجزائية وخاصة الفصول من عدد ٣٥٣ الى عدد ٣٦٠ من تلك المجلة .

وعلى الامر عدد ٨٥ لسنة ١٩٦٠ المؤرخ في ١٦ مارس ١٩٦٠ المتعلق بتنظيم مصالح السجون .

وعلى رأى كاتب الدولة للعدل .

وعلى اقتراح كاتب الدولة للداخلية .

اصدرنا امرنا هذا بما يأتى :

الفصل ١ - ان مطالب السراح الشرطى

المقدمة طرف المحكوم عليهم طبق مقتضيات الفصول عدد ٣٥٣ و ٣٥٤ و ٣٥٥ من مجلة الاجراءات الجزائية تحرر على كاغظ بسيط وتوجه الى رئيس ادارة السجون .

كما يمكن لادارة السجون ان تقترح السراح الشرطى للمحكوم عليهم الذين برهنوا اثناء قضاء العقاب على ارتداعهم بتوخى السيرة الحسنة بالسجن .

الفصل ٢ - يتولى رئيس ادارة السجون

اعداد مذكرة بالنسبة لكل سجين تتضمن الارشادات التى من شأنها ان تعتمد لها لجنة السراح الشرطى عند اتخاذ قرارها .

ويصاحب هذه المذكرة التزام اسكان صادر عن رئيس عائلة المحكوم عليه او احد اقاربه او اصدقائه او مخدمه للتكفل بالقيام بعيشة بعد سراحه من السجن يعضى التزام الاسكان من طرف السلطة الادارية المحلية التى تعقبه براياها عن ثقة الكفيل واخلاقه .

(١) الرائد الرسمى العدد ١٠ فى ١١ / ٢ / ١٩٦٩

(٢)، (٣) معدلة بالامر عدد ٥٦٥ لسنة ١٩٧٣ الرائد عدد ٤١ فى ٢ - ٦ نوفمبر ١٩٧٣ .

الفصل ٣ - تحال المذكرات الشخصية على

الوكيل العام للجمهورية لتسليم نسخة مجردة من الحكم المتعلق بالوقائع التى حوكم السجين المعنى بالامر من اجلها .

الفصل ٤ (٢) -

الفصل ٥ (٣) - يرأس اللجنة المكلفة بالنظر

فى ملفات السراح الشرطى مدير المصالح السجنية والتشفيل الاصلاحى .

وهى تتركب من الاعضاء الآتى ذكرهم :

- نائب عن وزارة العدل .

- نائب عن وزارة الشؤون الاجتماعية .

- نائب عن وزارة الدفاع الوطنى بالنسبة

للقضايا المحكوم فيها من طرف المحكمة العسكرية الدائمة .

- نائب عن مدير الحزب الاشتراكى

الدستورى .

- نائب عن الوكيل العام للجمهورية

- نائب عن المدير العام للامن الوطنى .

- نائب عن المدير العام للادارة الجهوية .

- محام يعينه وزير العدل .

وتقرر اللجنة ما تراه صالحا بأغلبية

الاصوات ويكون صوت الرئيس مرجحا .

ويتولى كتابة اللجنة موظف من ادارة المصالح

السجنية والتشفيل الاصلاحى بدون ان يكون له الحق فى التصويت .

الفصل ٦ - تجتمع لجنة السراح الشرطى

مرة فى كل ثلاثة اشهر باستدعاء من رئيسها .

ويمكنها ان تقرر قبول مطالب السراح

الشرطى او تأجيل النظر فيها او رفضها بصفة

نهائية .

الفصل ٧ - تصدر القرارات القاضية بمنح

السراح الشرطى من طرف كاتب الدولة للداخلية

بعد اخذ رأى اللجنة ويقع اعلام كل من المعنيين

بالامر بواسطة ادارة السجون .

الفصل ٨ - كاتب الدولة للداخلية مكلفه

بتنفيذ هذا الامر الذى ينشر بالرائد الرسمى

للجمهورية التونسية .

تونس فى ١٢ مارس ١٩٦٩

امر عسلي

مؤرخ في ١٧ جمادى الثانية ١٣٧٤ (١٠ فيفري ١٩٥٥) في ضبط تعريف المصاريف العدلية في المادة الجنائية (١)

الحمد لله

من عبد الله سبحانه المتوكل عليه المفوض بجميع الامور اليه محمد الامين باشا باي صاحب المملكة التونسية مدد الله تعالى أعماله وبلغه آماله الى من يقف على أمرنا هذا من الخاصة والعامة أما بعد فانه بعد اطلاعنا على الامر الفرنسي المورخ في ٢٦ جويلية ١٩٤٧ الصادر بضبط نظام اداري عام فيما يتعلق بالمصاريف العدلية في المادة الجنائية والمادة الجنائية والمخالفات المنقح بالاوامر المؤرخة في ١٦ أفريل ١٩٤٨ و ٧ فيفري ١٩٤٩ و ١٩ اوت ١٩٤٩ و ١٦ أفريل ١٩٥١ و ٢٢ أفريل ١٩٥٣ .

وعلى أمرنا المؤرخ في ٩ صفر ١٣٦٩ (غرة ديسمبر ١٩٤٩) الصادر بضبط تعريف المصاريف العدلية في المادة الجنائية .

وعلى الرأي الذي أبداه وزيرنا للعدل ومدير المال .

وعلى ما عرضه وزيرنا الاكبر رئيس الحكومة اصدرنا أمرنا هذا بما يأتي :

الفصل ١ - كل طبيب يقع استدعاؤه أو يكلف بصفة قانونية باجراء مأمورية يستحق بعنوان اجر ما يلي :

١ - فرنكات ١٠٠٠ لاجراء معاينة عدلية تستدعي الفحص مرة أو عدة مرات لمريض أو جريح مع تسليم تقرير في الموضوع .

٢ - فرنكات ٤٠٠٠ لاجراء فحص تشريحي قبل الدفن .

٣ - فرنكات ٦٠٠٠ لاجراء فحص تشريحي بجثة مخرجة من القبر بعد الدفن أو بجثة أخذ منها الانحلال مأخذه .

٤ - فرنكات ٢٠٠٠ لاجراء فحص تشريحي بجثة مولود قبل الدفن .

٥ - فرنكات ٣٠٠٠ لاجراء فحص بجثة مولود حديث بعد اخراجها من القبر أو لاجراء فحص تشريحي بجثة مولود أخذ منها الانحلال مأخذه .

٦ - فرنكات ٢٥٠٠ لاختبار حالة العقل .

أما مصاريف تحرير التقرير وتقديمه فانها داخلية في المنح المعينة اعلاه .

الفصل ٢ - يستحق الخبير المستدعي أو المكلف بصفة قانونية المبالغ التالية :

١ - فرنكات ٨٠٠ على ما يجريه من البحث عن وجود ومعرفة كميات اكسير الكربون بالهواء أو الدم .

٢ - فرنكات ٢٠٠٠ لتعيين درجة التسمم باكسيد الكربون .

٣ - فرنكات ٢٠٠٠ لتحليل الغازات الموجودة بالدم .

٤ - فرنكات ١٠٠٠ للبحث ومعرفة كمية العناصر السامة في مادة أو عضو غير الاحشاء .

٥ - فرنكات ٢٠٠٠ للبحث ومعرفة كمية العناصر السامة في الاحشاء .

٦ - فرنكات ٣٠٠٠ لاختبار تسميمي كامل .
غير انه عندما يمكن جمع معرفة كمية عدة عناصر سامة في عملية واحدة يقع الخفض من المبلغ المستحق تبعا لذلك .

الفصل ٣ - يمنح لكل خبير وقع استدعاؤه أو تكليفه بصفة قانونية لتعيين حالة المستنجات الحيوية في الاحوال البسيطة فرنكات ١٠٠٠ .

الفصل ٤ - يمنح لكل خبير وقع استدعاؤه أو تكليفه بصفة قانونية :

١ - من أجل التصوير بالأشعة

فرنكات ٩٠٠ ان كانت العملية باليد أو بالقبضة .

فرنكات ١١٠٠ ان كانت العملية بالساعد أو بالذراع أو بالمرفق أو بالرجل أو بمقدمة الرجل أو بالركبة .

فرنكات ١٥٠٠ ان كانت العملية بالكتف أو بالخصر أو بالورك أو بالفخذ .

فرنكات ١٨٠٠ ان كانت العملية بالمسود الفقرى مما يلي الظهر أو الصلب أو الجمجمة .

فرنكات ٢٢٠٠ ان كانت العملية بفحص الصدر أو بالحوض وتنطبق هذه الاسمار على صورة واحدة ونظيرين منها .

وكل تصوير آخر بالاشعة يقع بمكان واحد من الجسد وفي اليوم نفسه يقدر أجره على نسبة ٧٥ في المائة من ثمن وقفة واحدة أمام المصورة .

٢ - من أجل تحقيق موضع جسم أجنبي

فرنكات ٢٠٠٠ بعضو من الاعضاء .

فرنكات ٣٠٠٠ بالجمجمة أو بقفص الصدر أو بالحوض .

٣ - الفحص بالاشعة

فرنكات ٥٠٠ ان كان بسيطا (كفحص الرئتين مثلا) .

فرنكات ١٥٠٠ ان كان الفحص بالرئتين وبالقلب وبالعرق المتصل به مع التصوير عن بعد بالاشعة أو مع صورة حقيقية فتوغرافية مأخوذة بالاشعة .

فرنكات ١٨٠٠ من أجل تحقيق موضع جسم أجنبي .

وفي صورة التصوير بالاشعة فان الافحاص الاولى بالاشعة لا تدفع أجرتها .

الفصل ٥ - يستحق الخبراء الاطباء عن التنقل لمسافة تزيد عن الاربعة كيلومترات من محل اقامتهم منحة تنقل تعين كما يأتي :

١ - اذا كان التنقل قد وقع أو يمكن وقوعه على متن رتل أو ترمفاى تعطى لهم منحة تساوى معين تذكرو بالرتبة الاولى تحسب ان أمكن على مقتضى التعريف المنخفضة المجمولة للذهاب والاياب .

٢ - اذا كان التنقل قد وقع أو يمكن وقوعه بوسيلة أخرى من وسائل النقل العمومي فالمنحة المعطاة لهم تساوى ثمن التنقل على مقتضى أسعار هذه الوسيلة سواء كان فى الذهاب أو فى الاياب .

٣ - اذا كان التنقل لا يمكن وقوعه بهاتين الطريقتين تعين المنحة على حساب تسعة عشر فرنكا عن كل كيلومتر يقع اجتيازه فى الذهاب والاياب .

٤ - أما اذا وقع السفر على طريق البحر بمجرد الاطلاع على نظير تذكرو السفر بالرتبة الاولى الذى تسلمه شركة الملاحة يرجع لهم ثمن السفر واذا اقتضى الامر ذلك ثمن المؤنة مدة

الاقامة على ظهر الباخرة سواء كان ذلك فى الذهاب أو فى الاياب .

ان الخبراء الاطباء الذين لهم رخص فى السفر مجانا أو الذين يتمتعون بصفة شخصية أو بموجب طبيعة وظيفتهم بتخفيض فى ثمن السفر لا يستحقون ارجاع الجانب الواقع تخفيضه من معلوم التنقل الواقع اعفاؤهم من دفعه .

ومطالب استرجاع مصاريف التنقل يجب أن تكون مصحوبة لزوميا بتصريح ممن يهمهم الامر يذكرون فيها انهم لا يتمتعون بأى عنوان كان بامتيازات فى الاسعار واذا كان الامر بخلاف ذلك فانهم يصرحون بأنهم لا يتمتعون بامتيازات أخرى زيادة عما وقع التنصيص عليه بمطلبهم .

الفصل ٦ - ان مصاريف نقل المحجوزات للاثبات وكل المصاريف الاخرى الواقع الاعتراف بتحتّمها تدفع بعد تقديم الحجج المثبتة لذلك .

الفصل ٧ - اذا كان تنقل الاطباء لمسافة تزيد عن العشرة كيلومترات من محل اقامتهم فانهم يستحقون مبلغا قدره فرنكات ٥٠٠ فى اليوم الواحد واذا كان المحل المتنقل اليه كائنا على مسافة تفوق الخمسين كيلومترات فانهم يستحقون غرامة قدرها فرنكات ١٠٠٠ فى اليوم الواحد

واذا تعطلوا أثناء السفر خارج مركز اقامتهم سواء كان لاتمام مأموريتهم أو لطول مدة السفر أو من أجل قوة قاهرة فانه يمنح لهم ابتداء من اليوم الثانى غرامة قدرها فرنكات ١٠٠٠ فى اليوم الواحد وذلك باستثناء الغرامة المنصوص عليها بالفقرة قبله غير انه يلزمهم الادلاء فى هاته الصورة بشهادة من المراقب المدنى أو من العامل بالتراب الواقع به مباشرة المأمورية تفيد مدة الاقامة .

الفصل ٨ - يمنح للخبراء الاطباء غرامة قدرها فرنكات ٤٠٠ على أداء شهاداتهم بمناسبة المأمورية الواقع تكليفهم بها سواء كان ذلك لدى المحكمة أو لدى حاكم التحقيق زيادة على مصاريف النقل والاقامة ان لزم ذلك على حسب ما هو مقرر بالفصول المتقدم ذكرها .

الفصل ٩ - يجب على الاطباء أن يضيفوا الى تقاريرهم قائمة فى ثلاث نظائر يفصلون بها الاجور والغرامات المخولة لهم بمقتضى هذا الجدول من أجل القيام بالمأموريات المنوطة بعهدتهم والتي هم ملزمون باثباتها أيضا فى الآن نفسه .

واذا تخلفوا عن تحرير القائمة المشار اليها
حسبما قرر اعلاه فانهم لا يستحقون التمتع
بالتعريف المبينة بهذا الجدول .

الفصل ١٠ - تصدر بمقتضى القائمة المشار
اليها مائدة على ميزانية العدلية التونسية بناء
على شهادة من السلطة الصادر منها الاذن للطبيب
تفيد تأييد صحة القائمة وتشير الى القضية التي
استوجبت الاختبار . واذا أمن القائم بالحق
الشخصي مبلغا على الحساب لتسديد مصاريف
الاجراءات فان دفع هذا المال للغير الذي يهمة
الامر يقوم به القابض العام بعد الادلاء برخص في
صورة مكاتيب تسلم تحت اشراف قلم الادعاء

العمومي التونسي من طرف المدعى العمومي لدى
المجلس المنشورة لديه القضية .

الفصل ١١ - يبطل العمل بالنصوص المخالفة
لامرنا هذا وبالحصوص العمل بالامر العلى المشار
اليه اعلاه المؤرخ في ٩ صفر ١٣٦٩ (غسرة
ديسمبر ١٩٤٩) .

الفصل ١٢ - وزيرنا الاكبر رئيس الحكومة
ووزيرنا للعدلية مكلفان كل فيما يخصه بتنفيذ
امرنا هذا .

وكتب في ١٧ جمادى الثانية ١٣٧٤ (١٠)
فيفري ١٩٥٥) .

إجراءات شرعية

- أمر على مؤرخ في ١٩ صفر سنة ١٣٧٦ (٢٥ سبتمبر ١٩٥٦) يتعلق بادماج الحكام الشرعيين باطار حكام محاكم الحق العام .
- أمر على مؤرخ في ٢٠ ربيع الاول ١٣٧٦ (٢٥ أكتوبر ١٩٥٦) يتعلق باسناد بعض سلط من اختصاصات الحكام الشرعيين سابقا الى حكام محاكم الحق العام .

مجالس طائفية :

- قانون عدد ٤ لسنة ١٩٥٧ مؤرخ في ٢٧ سبتمبر ١٩٥٧ يتعلق بإلغاء محكمة الحالة الشخصية لليهود (مجلس الاحبار) .

أمر على

مؤرخ في ١٩ صفر ١٣٧٦ (٢٥ سبتمبر ١٩٥٦)
يتعلق بادماج المحاكم الشرعية في اطار محاكم
الحق العام (١)

الحمد لله

من عبد الله سبحانه المتوكل عليه المفوض جميع
الامور اليه محمد الامين باشا باي صاحب المملكة
التونسية سدد الله تعالى اعماله وبلغه آماله الى
من يقف امرنا هذا من الخاصة والعامة اما بعد فانه
بعد اطلاعنا على الأمر العلي المؤرخ في ١٤ ذي القعدة
١٣٥٤ (فيفري ١٩٣٦) المتعلق بضبط النظام العام
لمتوظفي الدولة .

وعلى الامر العلي المؤرخ في ٢٩ ربيع الاول ١٣٥٤
(١ جويلية ١٩٣٥) المنقح بالأمر العلي المؤرخ في
٧ ربيع الثاني ١٣٦١ (٢٣ افريل ١٩٤٢) المتعلق
باحالة أو نقلة المتوظفين من ادارة الى أخرى .

وعلى أمرنا المؤرخ في ٢٠ محرم ١٣٧٥ (٨
سبتمبر ١٩٥٥) المتعلق بالدخول في الوظيفة
العمومية بالمملكة التونسية .

وعلى أمرنا المؤرخ في ٣٠ صفر ١٣٧٥
(٢١ سبتمبر ١٩٥٥) المنظم بصفة مؤقتة
للسلطات العمومية .

وعلى أمرنا المؤرخ في ٢١ ذي القعدة ١٣٧٥ (٣٠
جوان ١٩٥٦) الضابط لميزانية السنة ١٩٥٦-٥٧ .

وعلى أمرنا المؤرخ في ٢٥ ذي الحجة ١٣٧٥
(٣ أوت ١٩٥٦) المتعلق باداة تنظيم مصالح
وزارة العدل .

وعلى أمرنا المؤرخ في ٢٥ ذي الحجة ١٣٧٥
(٣ أوت ١٩٥٦) المتعلق بضبط قانون الاطارات
الجديدة بوزارة العدل .

وعلى الرأي الذي أبداه مجلس الوزراء .

وبناء على ما عرضه وزيرنا الاكبر رئيس
الحكومة .

أصدرنا امرنا هذا بما ياتى :

الفصل الأول - حذفت اطرار محاكم
الحالة الشخصية القديمة (المحكمة الشرعية العليا
الحاضرة والمجالس والمحاكم الفردية بداخل
المملكة) وادمجت باطار محاكم الحق العام
وتجرى على المحاكم الشرعية الواقع ادماجهم كيف

ذكر نفس قواعد الاجرة والترقية والتأديب المنطبقة
على محاكم محاكم الحق العام .

الفصل الثاني - المحاكم الشرعية المشار اليه
بالفصل الاول اعلاه تقع تسميتهم في اطار محاكم
محاكم الحق العام بأمر على ويرسمون في الاطار
المذكور برتبة تساوى رتبهم القديمة أو تفوقها بدون
تقييد بالتراتيب المعمول بها الآن ويرتبون في
التدرج التفاضلي الجديد بالدرجة من الرتبة التي
منحوا اياها الشاملة لرقم قياسى مساو أو موال
في الارتفاع لرقم الذى كانوا ينتفعون به في حالتهم
السابقة وترتيبهم بالدرجة الجديدة يجرى العمل
به من تاريخ أمر ولايتهم غير انه اذا كان الرقم
القياسى الجديد دون الرقم القياسى الذى من شأنه
أن يخولهم ترقية فى الرتبة أو فى الدرجة فى
تدرجهم التفاضلي القديم فانهم يحتفظون فى
الدرجة الجديدة بالاقدمية التى حصلوا عليها
فى الرتبة أو فى الدرجة السابقة .

الفصل الثالث - وزيرنا الاكبر رئيس الحكومة
ووزيرنا للعدل مكلفان كل فيما يخصه بتنفيذ امرنا
هذا الذى يبتدى مفعوله فى غرة أكتوبر ١٩٥٦ .
وختم فى ١٩ صفر ١٣٧٦ (٢٥ سبتمبر ١٩٥٦)

أمر على

مؤرخ فى ٢٠ ربيع الاول ١٣٧٦ (٢٥ أكتوبر
١٩٥٦) يتعلق باسناد بعض سلط من اختصاصات
المحاكم الشرعية سابقا الى محاكم محاكم الحق
العام (٢) .

الحمد لله

من عبد الله سبحانه المتوكل عليه المفوض جميع
الامور اليه محمد الامين باشا باي صاحب المملكة
التونسية سدد الله تعالى اعماله وبلغه آماله الى
من يقف على أمرنا هذا من الخاصة والعامة اما بعد
فانه بعد اطلاعنا على أمرنا المؤرخ في ٣٠ صفر
١٣٧٥ (٢١ سبتمبر ١٩٥٥) الصادر بتنظيم
السلطة العمومية تنظيما موقتا .

وعلى أمرنا المؤرخ في ١٩ صفر ١٣٧٦ (٢٥
سبتمبر ١٩٥٦) القاضى بادماج محاكم محاكم
الحالة الشخصية باطار محاكم محاكم الحق العام

وعلى الرأي الذى أبداه مجلس الوزراء

وبناء على ما عرضه وزيرنا الاكبر رئيس الحكومة

أصدرنا امرنا بما ياتى :

الفصل ١ - السلط التي كان يباشرها سابقا
الحكام الشرعيون بالحاضرة وبداخل المملكة كمراقبة
دفاتر العدول والتعريف بالعقود وغير ذلك من
الاعمال التي ليست لها صبغة حكمية اسند حق
مباشرتها الى رؤساء المحاكم الابتدائية أو لمن ينوب
عنهم من الحكام ولحكام النواحي .

الفصل ٢ - وزيرنا الأكبر رئيس الحكومة
ووزيرنا للعدل مكلفان كل فيما يخصه بتنفيذ
أمرنا هذا الذي يجرى العمل به بداية من غرة
أكتوبر ١٩٥٦ .

وختتم في ٣٠ ربيع الاول ١٣٧٦ (٢٥ أكتوبر
١٩٥٦) .

قانون رقم ٤٠ سنة ١٩٥٧

مؤرخ في ٢ ربيع الأول ١٣٧٧ (٢٧ سبتمبر ١٩٥٧) يتعلق بإلغاء محكمة الحالة الشخصية

لليهود (مجلس الاحبار) (١)

باسم الشعب

نحن الحبيب بورقيبة رئيس الجمهورية التونسية .

بعد اطلاعنا على الامر المؤرخ في ١٤ رجب ١٣١٦ (٢٨ فيفري ١٨٩٨) المتعلق بتنظيم مجلس الاحبار .

وعلى الامر المؤرخ في ١٤ رجب ١٣١٦ (٢٨ فيفري ١٨٩٨) عند اليهود التونسيين .

وعلى الامر المؤرخ في ١٩ ذي القعدة ١٣٢٣ (٢٥ جانفي ١٩٠٥) المتعلق بالتركات الاسرائيلية غير الداخلة في دائرة مجلس الاحبار .

وعلى الامر المؤرخ في ٣ ذي الحجة ١٣٧٥ (١٢ جويلية ١٩٥٦) الضابط لنظام الحالة الشخصية للتونسيين غير المسلمين واليهود .

وعلى الامر المؤرخ في ٢٥ ذي الحجة ١٣٧٥ (٣ أوت ١٩٥٦) المتعلق باطارات الحكام والمتوظفين الاداريين بوزارة العدل .

وعلى الامر المؤرخ في ٢٥ ذي الحجة ١٣٧٥ (٣ أوت ١٩٥٦) المتعلق بتنظيم وزارة العدل .

وعلى الامر المؤرخ في ٢٥ ذي الحجة ١٣٧٥ (٣ أوت ١٩٥٦) المتعلق باعادة تنظيم اطارات وزارة العدل .

وعلى الامر المؤرخ في ٦ محرم ١٣٧٦ (١٣ أوت ١٩٥٦) الصادر باحداث مجلة الاحوال الشخصية .

وعلى جملة النصوص المنقحة والمتمة للأوامر المشار اليها وعلى الامر المؤرخ في غرة ذي الحجة ١٣٧٦ (٢٩ جوان ١٩٥٧) الصادر بضبط الميزانية للسنة المالية ١٩٥٧ - ١٩٥٨ .

وعلى الرأي الذي ابداه كاتب الدولة للعدل

أصدرنا القانون الآتي :

الفصل - ١ - بداية من غرة أكتوبر ١٩٥٧ يلغى مجلس الاحبار المؤسس بالامر المؤرخ في ١٤

رجب ١٣١٦ (٢٨ نوفمبر ١٨٩٨) المشار اليه وتنقل جميع القضايا الجارية لديه الى المحكمة الابتدائية بتونس التي تواصل النظر فيها حسب القواعد المنطقية عليها في تاريخ صدور هذا القانون من حيث الاصل والاجراءات وتتولى فصل هذه القضايا دائرة خاصة يعينها رئيس المحكمة المذكورة .

الفصل ٢ - يقام بالدعاوى الجديدة التي كانت لنظر مجلس الاحبار لدى محاكم الحق العام ذات النظر غير ان المسائل التي لا يوجد فيها قانون وضعي تبقى خاضعة للاحكام التي كانت معمولاً بها لدى مجلس الاحبار .

الفصل ٣ - يدمج حكام ومتوظفو مجلس الاحبار باطار حكام ومتوظفي محاكم الحق العام .

الفصل ٤ - مدد تاريخ موفى ديسمبر ١٩٥٦ المنبه عليه بالفصل الاول من الامر المشار اليه أعلاه المؤرخ في ٢٥ ذي الحجة ١٣٧٥ (٣ أوت ١٩٥٦) المتعلق باطارات الحكام والمتوظفين الاداريين لوزارة العدل الى موفى ديسمبر ١٩٥٧ .

الفصل ٥ - ابطال العمل بالنصوص والتراتب التي تخالف احكام هذا القانون وبالاخص منها الامر المؤرخ في ١٧ جمادى الثانية ١٢٨٨ (٣ سبتمبر ١٨٧٢) المتعلق بنظر مجلس الاحبار في نوازل الحالة الشخصية والامر المؤرخ في ١٤ رجب ١٣١٦ (٢٨ نوفمبر ١٨٩٨) المتعلق بتنظيم مجلس الاحبار والامر المؤرخ في ١٤ رجب ١٣١٦ (٢٨ نوفمبر ١٨٩٨) وفي ١٩ ذي القعدة ١٣٢٣ (٢٥ جانفي ١٩٠٥) المتعلق بضبط تركات الاسرائيليين ووضع الاختام عليها والفقرة الثانية من الفصل الاول من الامر المؤرخ في ٣ ذي الحجة ١٣٧٥ (١٢ جويلية ١٩٥٦) على الصورة التي عوض عليها بالامر المؤرخ في ٢٦ ذي القعدة ١٣٧٦ (٢٤ جوان ١٩٥٧) المتعلق بالاحوال الشخصية للتونسيين غير المسلمين وغير الاسرائيليين وبالفصول ٣ - ٤ - ٥ - من الامر المؤرخ في ٦ محرم ١٣٧٦ (١٣ أوت ١٩٥٦) الصادر باحداث مجلة الاحوال الشخصية .

الفصل ٦ - ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وصدر برئاسة الجمهورية التونسية

في ٢ ربيع الأول ١٣٧٧ (٢٧ سبتمبر ١٩٥٧)

إجراءات مدنية

- قانون عدد ١٣٠ لسنة ١٩٥٩ مؤرخ في ٢ ربيع الثاني ١٣٧٩ (٥ أكتوبر ١٩٥٩) يتعلق
بأدراج مجلة الاجراءات المدنية والتجارية.

دعوى الحكومة :

- قانون عدد ٢١ لسنة ١٩٦٢ مؤرخ في ٢٠ ذى الحجة ١٣٨١ (٢٤ ماي ١٩٦٢)
يتعلق بضبط قواعد الاجراءات الاستثنائية بالنسبة للقانون العام في القضايا الواقـ
تبعها من طرف المكلف العام بتزاعات الدولة .

منح عائلية :

- قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٨ مؤرخ في ٢١ رمضان ١٣٧٧ (١١ أفريل سنة ١٩٥٨)
يقضي بإحداث خطة حاكم للمنح العائلية .

قانون عدد ١٣٠ لسنة ١٩٥٩

مؤرخ في ٢ ربيع الثاني ١٣٧٩ (٥ أكتوبر ١٩٥٩) يتعلق بلدراج مجلة الاجراءات المدنية والتجارية (١)

باسم الشعب .

نحن الحبيب بوقبيبة ، رئيس الجمهورية التونسية .

بعد اطلاعنا على الفصل ٦٤ من الدستور

وعلى مجلة الاجراءات المدنية

وعلى رأى كاتب الدولة للرئاسة وكاتب الدولة للعدل وكاتب الدولة للمالية والتجارة

اصدرنا القانون الآتى نصه :

الفصل ١ - أحدثت مجلة للمرافعات المدنية والتجارية ملحقة بهذا القانون .

الفصل ٢ - الفى العمل بجميع النصوص السابقة المخالفة لهذه المجلة ومنها قانون المرافعات المدنية المدرج بالأمر المؤرخ في ٢١ ذو الحجة ١٣٢٨ (٢٤ ديسمبر ١٩١٠) كما وقع تغييره أو اكماله بالنصوص التابعة له

الفصل ٣ - يبقى العمل جاريا :

١ - الأمر المؤرخ في ٢٣ ربيع الثاني ١٣٠٦ (٢٧ نوفمبر ١٨٨٨) فى النزاعات المتعلقة بالادارة .

٢ - بالأحكام المتعلقة بسير الدعاوى سواء كانت فى صيغة طلب أو فى صيغة دفاع وسير وسائل التنفيذ الخاصة بالاداءات والضرائب والديون بجميع أنواعها الراجعة للدولة والبلديات والمؤسسات العمومية .

٣ - بالأمر المنقح الصادر فى ٢٥ ذى الحجة ١٣٦٧ (٢٨ أكتوبر ١٩٤٨) المتعلق باكرية محلات السكنى والحرفة .

٤ - بالأمر المؤرخ فى ٢ جمادى الثانية ١٣٧٤ (٢٧ ديسمبر ١٩٥٤) المتعلق بالعلاقات بين المسوغيين والمتسوغيين للمحلات التجارية والصناعة .

٥ - القانون عدد ٤٨ لسنة ١٠٥٨ المؤرخ فى ٢١ رمضان ١٣٧٧ (١١ أبريل ١٩٥٨) المحدث لحاكم المنح العائلية .

٦ - القانون عدد ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المؤرخ فى ٢١ ربيع الثاني ١٣٧٨ (٤ نوفمبر ١٩٥٨) المحدث لمجالس العرف (٢) .

٧ - القانون عدد ٨٠ لسنة ١٩٥٩ المؤرخ فى ١٥ محرم ١٣٧٩ (٢١ جويلية ١٩٥٩) الخاص باجراءات استخلاص الديون المتعلقة بالمنح العائلية .

الفصل ٤ - يبدأ العمل بمجلة المرافعات المدنية والتجارية فى غرة جانفى ١٩٦٠ .

الفصل ٥ - النوازل التى مازالت جارية فى غرة جانفى ١٩٦٠ تبقى خاضعة للاجراءات المعمول بها فى تاريخ صدور هذه المجلة الى أن يقع فصلها من طرف المحكمة المنشورة لديها الاحكام الصادرة فى القضايا المشار اليها بالفقرة المتقدمة وكذلك الاحكام الصادرة قبل غرة جانفى ١٩٦٠ تبقى خاضعة فيما يخص قابلية الطعن والحكمة صاحبة النظر فيه للقانون القديم غير أن اجراءات الطعن تقع طبقا لمقتضيات القانون الجديد .

الفصل ٦ - ينشر هذا القانون بالرائد الرسمى للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وصدر برئاسة الجمهورية التونسية

فى ربيع الثاني ١٣٧٩ (٥ أكتوبر ١٩٥٩)

مجلة المرافعات المدنية والتجارية احكام عامة

الفصل ١ - تنظر المحاكم الآتى بيانها حسب اختصاصاتها وطبق احكام هذا القانون فى جميع النزاعات المدنية والتجارية .

الفصل ٢ - تنظر هذه المحاكم فى جميع النزاعات المبينة بالفصل المتقدم بين جميع الاشخاص المقيمين بالتراب التونسى مهما كانت جنسيتهم .

(١) الرائد الرسمى العدد ٥٦ فى ٣/١٠/١٣ نوفمبر ١٩٥٩ والعدد ٥٩ فى ٢٧ نوفمبر و ١ ديسمبر ١٩٥٩ .

والعدد ٦٠ فى ٤ ديسمبر ١٩٥٩ .

ويراجع أيضا القانون عدد ٧٠ لسنة ١٩٧٣ المنشور فيما يلى المتعلق بتنظيم اجراءات الامر بالدفع والذى ابطال العمل بالفصول من ٥٩ الى ٦٧ بدخول الغاية من هذه المجلة .

(٢) الفى القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بالقانون عدد ٢٧ لسنة ١٩٦٦ باصدار مجلة الفصل .

كما تنظر في الدعاوى التي ترفع اليها ضد التونسي المقيم خارجه .

اما اذا قدمت الدعوى ضد اجنبي مقيم خارج التراب التونسي فليس لها اهلية النظر في شأنها الا في الحالات الآتية :

اولا : اذا رضى بالتقاضي لديها ما لم تكن الدعوى متعلقة بمقار خارج التراب .

ثانيا : اذا كان له بتونس مقر مختار او كان له بها من يمثله .

ثالثا : اذا كانت الدعوى متعلقة بأموال منقولة او غير منقولة موجودة بتونس .

رابعا : اذا كانت الدعوى ناشئة عن حادثة وقعت بتونس او عن عقد ابرم بها او نفذ فيها او كان مشروطا تنفيذه فيها .

خامسا : اذا كانت الدعوى متعلقة بآثار مواطن تونسي او بتركة افتتحت بتونس .

سادسا : اذا كانت للدعوى صلة بقضية قائمة امام القضاء التونسي او باجراءات تحفظية واجبة التنفيذ بتونس او كانت تتعلق بأمور يختص القضاء التونسي بالنظر فيها .

سابعا : في جميع الاحوال التي يختص فيها قضاء بلاد ذلك الاجنبي بالنظر في القضايا المرفوعة على التونسيين وذلك على سبيل المعاملة بالمثل .

الفصل ٣ - لا عمل على كل اتفاق من شأنه مخالفة الاختصاص الحكمي المعين بالمجلة .

الفصل ٤ - لكل خصم حق الاطلاع على اوراق النازلة وعلى جميع الوثائق التي ادلى بها خصمه .

الفصل ٥ - كل استدعاء او اعلام بحكم او تنفيذ يكون بواسطة عدل منفذ ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

الفصل ٦ - المحاضر التي يحررها العدول المنفذون يجب ان تشتمل على ما يأتي :

اولا : التاريخ الذي حصل فيه الاعلام يوما وشهرا وسنة وساعة .

ثانيا : اسم الطالب ولقبه وحرفته ومقره المختار واسم من يمثله عند الاقتضاء ولقبه ومهنته ومقره .

ثالثا : اسم العدل المنفذ والمحكمة التي يعمل بدائرتها .

رابعا : اسم الموجه اليه الاعلام ولقبه وحرفته ومقره وان لم يكن له مقر معلوم وقت الاعلام فأخر مقر كان له .

خامسا : اسم من سلم اليه الاعلام وامضاؤه او وضع علامة ابهامه على الاصل او تسجيل امتناعه وسببه .

سادسا : امضاء العدل المنفذ على كل من الاصل والنظير .

سابعا : بيان مصروف واجر الاعلام على كل من الاصل والنظير .

ثامنا : عدد المحضر الرتبى بمكتب العدل المنفذ .

الفصل ٧ (١) - المقر الاصلى للشخص هو المكان الذي يقيم فيه عادة والمكان الذي يباشر فيه الشخص مهنته او تجارته يعتبر مقرا اصليا له بالنسبة للمعاملات المتعلقة بالنشاط المذكور .

والمقر المختار هو المكان الذي يعينه الاتفاق او القانون لتنفيذ التزام او للقيام بعمل قضائي

الفصل ٨ (٢) - النظير يسلم الى الشخص نفسه او في مقره الاصلى او في مقرة المختار حسب الاحوال .

فاذا لم يجد العدل المنفذ المطلوب اعلامه في مقره وجب عليه ان يسلم نظير محضر الاعلام الى وكيله او لمن يكون في خدمته او ساكنا معه بشرط ان يكون مميزا ومعرفا بهويته .

واذا امتنع من وجده من تسلم النظير يرفع تسليمه الى عمدة المكان او الى رئيس مركز الشرطة الذي بدائرتة مقر ذلك الشخص .

واذا لم يجد العدل المنفذ أحدا يترك له نسخة من محضر الاعلام بالمقر ويسلم نسخة أخرى الى عمدة المكان او الى رئيس مركز الشرطة السدي بدائرتة ذلك المقر .

وفي الحالتين الاخيرتين يجب على العدل المنفذ ان يوجه له في ظرف اربع وعشرين ساعة مكتوب مضمون الوصول مع الاعلام بالبلوغ الى مقره

الاصلي أو مقره المختار يعلمه فيه بتسليم النظر
كيفما ذكر .

الفصل ٩ (١) - اذا كان المقصود بالاعلام مقيما
خارج التراب التونسي وكان معلوم المقر في
الخارج يوجه له نظير من الاعلام صحية مكتوب
مضمون الوصول مع الاعلام بالبلوغ .

الفصل ١٠ (٢) - اذا بارح المقصود بالاعلام
مقره وصار مجهول المقر يسلم النظر الى عمدة
المسكان أو الى رئيس مركز الشرطة لآخر مقر
معروف له .

واذا كان مجهول المقر مطلقا علق نظير من
الاعلام بالمحكمة المتعده ونظير آخر بمركز
الولاية التي توجد بدائرتها المحكمة المذكورة .

الفصل ١١ (٣) - الاستدعاءات واعلامات الدولة
ينبغي ابلاغها الى مكاتب المكلف العام بنزاعات
الدولة بكتابة الدولة للتصميم والمالية والا فانها
تكون باطلا من اصلها .

الا انه فيما يخص الدعاوى المتعلقة بضبط
معلوم الضرائب والاداءات واستخلاصها تبلغ
الاستدعاءات والاعلامات الى المصالح المالية
المختصة .

الاعلام الواقع لسائر الدوات المعنوية الاخرى
يقع ابلاغها لمكتبها بالمكان الذي استقرت به
بصفة رسمية أو للمكتب أو للفرع الذي يهـم
الامر .

الفصل ١٢ (٤) - ليس على المحكمة تكوين
أو اتمام أو احضار حجج الخصوم .

الفصل ١٣ - المسقطات كلها وجوبية تتمسك
بها المحكمة من تلقاء نفسها .

الفصل ١٤ - يكون الاجراء باطلا اذا نص
القانون على بطلانه أو حصل بموجبه مساس
بقواعد النظام العام أو احكام الاجراءات
الاساسية وعلى المحكمة أن تشير من تلقاء
نفسها .

اما مخالفة القواعد التي لاتهم غير مصالح
الخصوم الشخصية فلا يترتب عليها بطلان
الاجراء الا متى نتج عنها ضرر للمتمسك بالبطلان
وبشرط أن يشير قبل الخوض في الاصل .

الفصل ١٥ - التمسك بالمبطلات المنصوص

عليها بالفقرة الثانية من الفصل ١٤ والقيام
بطلب التخلي عن النظر في النازلة بدعوى
سابقه نشرها بمحكمة اخرى أو بدعوى ارتباطها
بنازلة اخرى يجب أن يكون دفعة واحدة وقبل
كل جواب في الاصل .

وطلب ادخال من من شأنه أن يرجع عليه
بالدرك أو الظمان في النازلة يجب أن يقع قبل
أن تعين القضية لجلسة المرافعة .

الفصل ١٦ - في الصور التي جاءت بها
الفصول المتقدمة يمكن للمحكمة أن تقضى فيما
وقعت اثارته مع الاصل كما يمكن لها أن تقضى
في شأنه بانفراده .

الفصل ١٧ - يمكن للطرفين في كل طور من
اطوار القضية اثارة مرجع نظر المحكمة بناء
على عدم مراعاة القواعد المتعلقة بمرجع النظر
الحكمي .

ويجب في هذه الصورة على المحكمة أن تبت
في مرجع النظر .

الفصل ١٨ - الخصم الذي يقع استدعاؤه
لدى محكمة متحدة الدرجة مع المحكمة التي كان
يجب رفع النازلة لديها له طلب التخلي عنها
للمحكمة الراجع النظر اليها بشرط طلب ذلك
قبل الخوض في اصل النازلة والا فمطلبه غير
مقبول .

الفصل ١٩ - حق القيام لدى المحاكم يكون
لكل شخص له صفة واهلية تخولانه حق القيام
بطلب ماله من حق .

وان تكون للقائم مصلحة في القيام .

غير انه في المادة الاستعجالية يمكن قبول
القيام من طرف القاصر المميز اذا كان هناك
خطر ملم .

ومن واجب المحكمة رفض الدعوى اذا تبين
لها من اوراق القضية ان اهلية القيام بها
منعدمة أو لم تكن للطالب صفة القيام بها .

غير انه اذا كان شرط الاهلية المقيدة هو
المختل عند القيام فان تلافيه أثناء نشر القضية
يصح الدعوى .

وتقضى المحكمة فيما وقعت اثارته في هذا
الشان طبقا هو مبين بالفصل ١٦

(١) ، (٢) ، (٤) مستبدلة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه .

(٣) معدلة بالقانون عدد ٤٠ لسنة ١٩٦٣ الرائد الرسمي عدد ٥٤ في ١٥ - ١٩ نوفمبر ١٩٦٣ .

الجزء الاول**في نظر المحاكم****الباب الاول****في وصف الدعاوى**

الفصل ٢٠ - توصف بدعاوى شخصية الدعاوى المبنية على التزام شخصي مصدره القانون أو العقد أو شبه العقد أو الجنحة أو شبه الجنحة .

وتوصف بدعاوى متعلقة بمنقول الدعاوى التي القصد منها استحقاق شيء منقول بطبيعته أو اعتبره القانون منقولا .

وتوصف بدعاوى استحقاقية الدعاوى التي تستند الى حق عيني عقارى .

اما الدعاوى المبنية في آن واحد على حق عيني عقارى وحق شخصي فهي دعوى مختلطة وتلحق من حيث مرجع نظرها بالدعوى الشخصية اذا كان الحق العيني العقارى غير متنازع فيه .

الباب الثاني**في كيفية ضبط مرجع النظر ودرجة الحكم**

الفصل ٢١ - مرجع النظر في القضايا يتحرر بمقتضى طبيعة الدعوى ومقدار المال المطلوب فيها .

ومقدار ما يحكم فيه نهائيا يحرر بنسبة المبلغ المطلوب .

والعبرة في ذلك بالطلبات الاخيرة وذلك كله ما لم يظهر للمحكمة ان الطالب تعمد الزيادة او التنقيص بقصد التأثير على قواعد الاختصاص وفي هذه الصورة يجوز للمحكمة ان ترد القيمة الى نصابها وتفصل في الاختصاص حسب القيمة الحقيقية لموضوع الدعوى .

الفصل ٢٢ - اذا كانت قيمة الشيء المتنازع فيه لا يمكن تعيينها فالمحكمة الابتدائية يمكنها وحدها النظر في الدعوى والحكم فيها يكون ابتدائيا .

الفصل ٢٣ - اذا كانت قيمة الشيء غير معينة ولكن يمكن تعيينها فالمحكمة المتعده تعيينها حسبما يقتضيه اجتهادها المطلق وذلك باعتمادها على قيمة ذلك الشيء يوم رفع الدعوى والمحكمة ايضا اذا وقع نزاع ان تأذن

بإثبات تلك القيمة ان وقع طلب ذلك او تأمر أصالة منها بتقديرها بواسطة أهل المعرفة .

واذا كان الامر في كراء لا نزاع فيه فان قيمة الشيء المتنازع فيه تحرر بمقدار الكراء السنوى .

الفصل ٢٤ - اذا كان المبلغ المطلوب من مشمولات دين أوفر منه حل أجله فان الاعتماد يكون على الدين الاوفر مقدارا في تعيين مرجع النظر ودرجة الحكم .

الفصل ٢٥ - الغلة والبقايا وغرامات الضرر والمصاريف وغيرها من الامور التابعة لها لا تضاف لاصل المبلغ المطلوب لتعيين مرجع النظر ودرجة الحكم الا اذا كان لها اصل سابق عن الدعوى .

الفصل ٢٦ - اذا كانت الدعوى شاملة لعدة فروع ناشئة عن سبب واحد فان تلك الفروع تضاف لتعيين مرجع النظر ودرجة الحكم .

واذا كانت الفروع ناتجة عن اسباب متباينة فان كل واحد منها يحكم فيه بانفراده ابتدائيا او نهائيا بحسب قيمته الحقيقية .

الفصل ٢٧ - الدعوى الواقع القيام بها من اشخاص متعددين او ضد اشخاص متعددين ايضا ذوى مصالح متباينة ينظر فيها فيما يخص مقدار درجة الحكم لا بمجموعها ولكن بالنظر لمصلحة كل انفراده .

الفصل ٢٨ (١) - دعوى المعارضة هي التي يقوم بها المطلوب للمدافعة عن نفسه في دعوى موجهة عليه بقصد معارضة طالبه بما يطلبه منه أو لطلب المقاصة الحكمية أو لطالب غرم في مقابلة الضرر المتسبب عن القضية ولا تضاف تلك الدعوى للدعوى الاصلية فيما يخص تحرير مقدار درجة الحكم لكن اذا كانت احدى الدعويين تتجاوز مقدار ما يحكم فيه نهائيا فان الحكم يكون ابتدائيا في الكل .

الفصل ٢٩ (٢) - اذا وقع القيام بدعوى المعارضة لدى حاكم الناحية وكان مقدارها متجاوزا حد ما يحكم فيه فعليه التخلي عن النظر في كل من الدعويين للمحكمة الابتدائية واذا وقع القيام بدعوى المعارضة لدى المحكمة الابتدائية وكان مقدارها متجاوزا حد ما يحكم فيه الحاكم الفردي فان الحكم يتم في الكل بتشكيلة جماعية .

ويكون الامر بخلاف ما ورد بالفقرتين الاولى والثانية من هذا الفصل اذا كانت دعوى المعارضة متعلقة بغرم ما نشأ عن الدعوى الاصلية من الضرر .

واذا ظهر للحاكم ان القائم بدعوى المعارضة تعتمد الزيادة فيها قصد اخراجها عن نظره أو تكييف درجة الحكم فانه يجوز له أن يرد القيمة الى نصابها ويفصل في الاختصاص حسب القيمة الحقيقية لموضوع الدعوى .

الباب الثالث

في مرجع النظر الترابي

الفصل ٣٠ - المطلوب شخصا كان أو ذاتا معنوية تلزم محاكمته لدى المحكمة التي بدأرتها مقره الاصلى أو مقره المختار .

أما في حال تعدد المطلوبين فالطالب مخير في رفع نازلته لحاكم الجهة التي بها مقر أحدهم **الفصل ٣١ (١) -** اذا لم يكن للمطلوب مقر معروف بالتراب التونسي فالدعوى ترفع للمحكمة التي بدأرتها مقر الطالب .

واذا كانت المحاكم التونسية مختصة بالنظر وكان كل من الطالب والمطابو مقيما خارج التراب التونسي فان الدعوى ترفع لدى المحكمة المختصة بتونس .

الفصل ٣٢ (٢) - ترفع لدى المحاكم المنتصبة بتونس القضايا التي تكون الدولة طرفا فيها باستثناء القضايا المتعلقة بنظام تعويض الاضرار الناتجة عن حوادث الشغل والأمراض المهنية .

الفصل ٣٣ - الدعاوى الموجهة على الجمعيات وعلى الشركات والخلافات المتعلقة بتصفيتهما أو قسمة مكاسبها والخلافات الواقعة بين الشركاء أو مديري الشركة والشركاء ترفع للمحكمة التي بدأرتها مقر الجمعية أو الشركة أو مقر فروعها أو نيابتهما اللذين يهمهما الامر .

الفصل ٣٤ - الدعاوى المتعلقة بالتركة ترفع لدى المحكمة التي افتتحت بدأرتها التركة .

وان افتتحت التركة خارج التراب التونسي فترفع للمحكمة التي بدأرتها جل التركة مع مراعاة الفصل ٢ خامسا منه .

الفصل ٣٥ - جميع الدعاوى المتعلقة بالفلس ترفع للمحكمة التي بدأرتها محل الاستغلال الاصلى .

الفصل ٣٦ - (٣) للطالب في الصور التالية الخيار في رفع دعواه لدى المحكمة المنصوص عليها بالفصلين ٣١، ٣٠ أو لدى احدى المحاكم الآتية :

١ - في صورة التعيين يعقد لمكان العمل المحكمة التي بدأرتها ذلك المكان .

٢ - في صورة الدعوى المتعلقة بالمنقول المحكمة التي بدأرتها وجد المنقول المتنازع عليه .

٣ - في صورة الجنحة أو شبه الجنحة المحكمة التي ارتكبت بدأرتها الفعل الضار وفي صورة الجريمة تلك المحكمة أو المحكمة التي بدأرتها تم الايقاف

٤ - في صورة الكمبيالة أو السند للامر المحكمة التي تم انشاؤها بدأرتها أو المحكمة التي كان من الواجب أن يقع بدأرتها الاداء .

٥ - في قضايا النفقات المحكمة التي بدأرتها مقر الدائن بالنفقة

الفصل ٣٧ (٤) - دعاوى الضمان ترفع للمحكمة المنشورة لديها الدعوى الاصلية أو التي سبق لها أن نظرت في تلك الدعوى وذلك في حدود اختصاصها الحكمي

الفصل ٣٨ - ترفع للمحكمة التي بدأرتها العقار .

أولا : الدعاوى الشخصية التي يقع القيام بها بمناسبة الاضرار التي تلحق العين .

ثانيا : الدعاوى الحوزية .

ثالثا : الدعاوى الاستحقاقية .

الباب الرابع

في مرجع النظر الحكمي

القسم الاول

في مرجع نظر حاكم الناحية

الفصل ٣٩ (٥) - ينظر حاكم الناحية نهائيا في الدعاوى المدنية الشخصية والدعاوى المتعلقة

(١) (٥) مستبدلة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه .

(٢) (٤) ممددة بالقانون عدد ٤٠ لسنة ١٩٦٣ الرائد الرسمي العدد ٥٤ في ١٨ - ١٩/١١/١٩٦٣ .

بالمنقول ومطالب اداء الديون التجارية التي لا تتجاوز أهميتها خمسمائة دينار .

ويحكم ابتدائيا في نفس تلك الدعاوى الى نهاية الف دينار .

ويختص بالحكم في قضايا النفقات التي ترفع بصفة اصلية .

ويحكم نهائيا اذا كان مبلغ النفقة السنوي المحكوم به لا يتجاوز مائة وعشرين دينارا وابتدائيا فيما زاد على ذلك مهما كان المبلغ المطلوب أو المحكوم به وحكمه في ذلك ينفذ حالا بقطع النظر عن الاستئناف .

ويختص بالحكم ابتدائيا في دعوى الحوز وينظر ايضا في اصدار الاوامر بالدفع وكذلك في اصدار الاذن على العرائض .

ولا ينظر استعجاليا الا :

أولا : في مطالب العقل التحفظية متى كان المقدار المطلوب من أجله العقلة لا يتجاوز حدود نظره .

ثانيا : في مطالب اجراء المعاينات المتأكدة .

ثالثا : في الصعوبات الناشئة عن تنفيذ الاحكام الصادرة عنه مع مراعاة الفقرة الاخيرة من الفصل ٢١٠ .

رابعا : في مطالب توقيف تنفيذ احكامه المعارض عليها .

خامسا : في مطالب التمكين من نسخة تنفيذية ثانية من الاحكام الصادرة عنه طبق الفصل ٢٥٤

سادسا : كما يتولى النظر استعجاليا حسب اختصاصه في دعوى الخروج من العقارات المسجلة .

الفصل ٤٠ (١) - تنظر المحكمة الابتدائية ابتدائيا في جميع الدعاوى عدا ماخرج عنها بنص خاص .

وتنظر نهائيا بوصفها محكمة استئناف في جميع الاحكام المستأنفة والصادرة عن محاكم النواحي التابعين لدائرتها .

وتتركب من حاكم من الرتبة الثانية للنظر :

أولا : في الدعاوى القابلة للتقدير اذا لم يتجاوز مقدارها ثلاثة الاف دينار .

ثانيا : في دعاوى الامر بالدفع .

ثالثا : في الدعاوى المتعلقة بالحالة المدنية .

وتتركب من ثلاثة حكام في جميع الصور الاخرى وكذلك عند انتصابها كمحكمة استئناف

رابعا : في مطالب توقيف تنفيذ احكامه المعارض عليها .

خامسا : في مطالب التمكين من نسخة تنفيذية ثانية من الاحكام الصادرة منه طبق الفصل ٢٥٤ .

ينظر رئيس محكمة الناحية زيادة عما جاء بالفقرات السابقة (٢) :

- نهائيا في الدعاوى المدنية الشخصية والدعاوى المتعلقة بالمنقولات ومطالب اداء الديون التجارية التي لا تتجاوز أهميتها المالية الف وخمسمائة دينار .

- ابتدائيا في نفس تلك الدعاوى الى نهاية ثلاثة آلاف دينار .

- وابتدائيا في جميع الدعاوى المتعلقة بالحالة المدنية .

الفصل ٤٠ - تنظر المحاكم الابتدائية في جميع الدعاوى عدا ما خرج منها بنص خاص .

- ويكون حكمها نهائيا اذا لم يتجاوز قيمة الدعاوى أربعة آلاف دينار وابتدائيا فيما زاد على ذلك (٢) .

كما يكون حكمها ابتدائيا في دعاوى الاستحقاق العقاري وفي المسائل المتعلقة بمرجع النظر وكذلك في دعاوى الاحوال الشخصية وفي كل الدعاوى الاخرى التي تكون فيها قيمة الشيء المتنازع فيه غير قابلة للتقدير .

كما تنظر هذه المحاكم نهائيا بوصفها محاكم استئنافية في جميع الاحكام المستأنفة من محاكم النواحي التابعة لدائرتها .

القسم الثالث : في مرجع نظر المحاكم الاستئنافية

الفصل ٤١ - تختص المحاكم الاستئنافية بالنظر فيما يلي :

أولا - في استئناف الاحكام الابتدائية الصادرة من المحاكم الابتدائية التابعة لدائرتها .

(١) مستبدلة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه .

(٢) مضافة بالقانون عدد ١١٠ لسنة ١٩٧٦ الرائد الرسمي عدد ٧٣ في ٢٦ نوفمبر ١٩٧٦ .

ثانيا - في استئناف الاحكام الاستعجالية الصادرة من رئيس المحكمة الابتدائية .

ثالثا - في استئناف الاحكام التي وصفت غلطا بكونها نهائية أو التي توصف بالصفة الابتدائية ولا النهائية .

رابعا - في استئناف الاحكام المتعلقة بمرجع النظر .

ولا يمكن استئناف الاحكام التي تصدر اثناء النشر تحضيرية أو تمهيدية وكذا الاحكام الصادرة بصحة القيام أو الصادرة برفض التمسك بمقتضيات الفصول ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٨ الا مع الحكم الصادر في أصل القضية .

القسم الرابع

في مرجع نظر محكمة التعقيب

الفصل ٤٢ - تنظر محكمة التعقيب في جميع الاحكام النهائية .

الجزء الثاني

في الاجراءات لدى حكام النواحي

الباب الاول

في اجراءات رفع الدعوى وتقييدها والبحث والحكم فيها

الفصل ٤٣ - ترفع الدعوى لدى حاكم الناحية بعريضة كتابية يسلمها الطالب أو من يمثله لكتابة المحكمة مشفوعة بما يفيد خلاص المعاليم .

وتكون هذه العريضة مشتملة على اسم ولقب وحرقة ومقر الطالب والمطلوب وموضوع الدعوى وطلبات المدعى .

ويجب على كاتب المحكمة ان يرسم تلك العريضة في يوم تلقيها بالدفتر المعد لذلك ثم يقدمها للحاكم

الفصل ٤٤ - عندما يتلقى الحاكم عريضة الدعوى باذن الكاتب باستدعاء الخصوم بواسطة احد اعوان المحكمة أو السلطة الادارية للحضور لديه في اليوم الذي يعينه لذلك .

كما يمكن للحاكم اذا رأى في ذلك مصلحة ان يأذن بطلب من المدعى أو بدونه باستدعاء المطلوب بمكتوب مضمون الوصول مع الاعلام بالبلوغ أو بواسطة العدل المنفذ .

الفصل ٤٥ - عندما يحضر الطرفان لدى الحاكم طوعا منهما أو بعد استدعائهما كما يجب يمكن للحاكم ان يقضى بينهما في الحال بمحضر الكاتب بعد سماع مقالهما وتلقى مؤيداتها .

واذا رأى الحاكم ان القضية لم تنهيا للحكم يأذن باتمام الاجراء اللازم لفصلها في أجل يحدده وينبه شفاهيا على الخصوم بالحضور في الجلسة التي يعينها .

الفصل ٤٦ - يضمن بالاستدعاء اسم ولقب وحرقة ومقر الطالب والمطلوب وموضوع الدعوى والمحكمة الراجع لنظرها فصل النازلة وتاريخ اليوم المعين للحضور ويبين بالجرذر اسم المبلغ وصفته وتاريخ التبليغ ويمضى عليه المستدعى ان كان يحسن الأمضاء أو ينص على عجزه أو امتناعه كما يمضى عليه المبلغ وهذا الجذر يضيفه كاتب المحكمة ملف القضية .

(١) تنطبق أحكام الفصول ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ اعلاه على الاستدعاءات لدى محكمة الناحية بقدر مالا تتخالف مع القواعد الخاصة بهذه المحكمة .

الفصل ٤٧ - النوازل المعروضة على حاكم الناحية تقيد على ترتيب قبولها وتاريخها بدفتر معد لهذا الشأن وينص بهذا الدفتر على أسماء الخصوم وموضوع الدعوى وتاريخ الحكم ونصه .

الفصل ٤٨ - في صورة استدعاء الخصوم كتابة ينبغي ان يكون الاجل المعين للحضور لا يقل عن ثلاثة ايام بين يوم بلوغ الاستدعاء واليوم المعين للحضور .

وبعدم مراعاة هذا الاجل ينعدم العمل بالاستدعاء .

غير انه اذا كان هناك تأكد يقتضي النظر في القضية على وجه السرعة وبصورة لا يناسبها الاجل اعلاه فانه يمكن للحاكم ان يأذن بوقوع الاستدعاء للمرافعة لديه من ساعة الى اخرى وينص على ذلك في الاستدعاء .

الفصل ٤٩ - يحضر الخصوم بأنفسهم أو بواسطة محام لدى حاكم الناحية في اليوم المعين بالاستدعاء أو المتفق عليه بينهم .

واذا لم يحضر الطالب بنفسه أو بواسطة محام فان النازلة تطرح واذا لم يحضر المطلوب بعد بلوغ الاستدعاء اليه بنفسه أو بواسطة محام فانه يحكم في النازلة كما لو كان حاضرا .

الفصل ٥٠ - تنطبق القواعد المقررة

للاجراءات لدى المحاكم الابتدائية على قضايا محاكم النواحي بقدر ما لا يتخالف مع الاحكام الخاصة بها .

الباب الثاني

في الدعاوى الحوزية

الفصل ٥١ - توصف بقضية حوزية القضية التي خول القانون القيام بها لحائز عقار أو حق ملكي مرتب على عقار وذلك بقصد استرجاع الحوز أو استبقائه أو تعطيل اشغال .

الفصل ٥٢ (١) - يمكن لمن هو حائز بنفسه أو بواسطة غير لعقار أو حق عيني على عقار أن يقوم بالدعوى الحوزية :

اولا - اذا كان يقصد بقيامه استبقائه على حوزة أو الاعتراف له في صورة وقوع الشغب أو استرجاع حوزة في صورة افتكاكه منه بالقوة

ثانيا - اذا كانت له مصلحة في صدور الأذن بتعطيل الاشغال التي قد ينجر عنها شغب أو وقع اتمامها .

ثالثا - اذا كان يقصد بقيامه استرجاع حوزة أو انتفاعه في صورة افتكاكه منه بالقوة .

الفصل ٥٣ - الشغب في هذا الموضوع هو كل امر ينجر منه راسا ومن نفسه أو بطريق الاستنتاج دعوى مخالفة لحوز الغير .

الفصل ٥٤ (٢) - فيما عدا صورة افتكاك الحوز بالقوة فان القيام بدعوى الحوز لا يقبل الا :

١ - اذا كان الطالب حائزا منذ عام على الاقل حال وقوع الشغب أو افتكاك الحوز أو اتمام الاشغال التي من شأنها أن ينجر عنها شغب ولم يسكت مدة عام من بعد وقوع ذلك الشغب أو افتكاك الحوز من يده أو اتمام تلك الاشغال .

٢ - اذا كان الحوز مستمرا بدون التباس ولا انقطاع ولا شغب مشاهدا بصفة مالك .

الفصل ٥٥ - اذا وقع افتكاك الحوز بالقوة فالذي افتك منه له القيام لدى المحكمة الجزرية بطلب غرم ما حصل له من الضرر واسترجاع حوزة أو القيام لدى المحكمة المدنية بطلب ذلك .

الفصل ٥٦ - في الصورة المقررة بالفقرة الاولى من الفصل ٥٢ اذا أبدى المطلوب دعوى في الحوز الذي يطلبه الطالب وادلى كل منهما

بالحمية على حوزة فالحاكم له أما أن يبقى كلامهما على حوزة أو يكلف بالمتنازع فيه أمينا أو ينيط حفظ الشيء المتنازع فيه بعهدة أحد الخصوم بشرط المحاسبة على استغلاله ان اقتضى الحال ذلك .

الفصل ٥٧ - لا يجوز الحكم في دعوى الحوز

على اساس ثبوت الحق الملكي أو نفيه ولكن للحاكم أن يتأمل من الادلة المدلى بها على هذا الحق بقدر ما يفيد فيما يخص الحوز .

الفصل ٥٨ (٣) - القيام بدعوى الاستحقاق لا يقبل منه القيام بدعوى الحوز على اساس شغب أو افتكاك حوز متقدمين عن قيامه بدعوى الاستحقاق .

ودعوى الاستحقاق التي رفعها المقام عليه بدعوى الحوز قبل القيام عليه بهذه الدعوى لا تأثير لها على دعوى الحوز .

ومن وقع القيام عليه بدعوى الحوز لا يمكنه القيام بدعوى استحقاقية الا بعد البت في دعوى الحوز وليس له في صورة صدور الحكم ضده في الدعوى المذكورة أن يقوم بدعوى استحقاقية الا بعد أن يزعم لما اقتضاه ذلك الحكم .

الباب الثالث

في الامر بالدفع (٤)

الفصل ٥٩ - يمكن تطبيق اجراءات الامر بالدفع الواردة في الفصول التالية على الطالب المتعلقة باداء دين مها كان نوعه اذا كان معين المقدار وله سبب تعاقدى او كان الالتزام فيه ناتجا عن سحب كمبيالة أو قبولها أو تحرير سند أذنى أو عن كفالة في احدى الورقتين .

الفصل ٦٠ - على الدائن اذا تجاوز دينه مائة وخمسين دينارا (١٥٠ د) ان يتولى قبل تقديم المطلب انذار المدين بواسطة عدل منفذ بالوفاء في اجل قدره خمسة ايام كاملة . والا يقام ضده طبق اجراءات الأمر بالدفع المبينة بالفصل المتقدم . ويختص بالنظر في الامر بالدفع القاضي الذي يوجد بدائرته المقر الاصلى أو المختار للمدين أو لاحدهم ان تعددوا ما لم يقع الاتفاق على خلافه

ولا يمكن اعطاء الامر بالدفع اذا كان المدين مجهول المقر أو كان مقبلا خارج التراب التونسي و يقدم مطلب الامر بالدفع لقاضي الناحية اذا كان مبلغ الدين لا يتجاوز حدود نظره

(١) (٣٠٢) معدلة بالقانون عدد ٤٠ لسنة ١٩٦٣ الرائد الرسمي عدد ٥٤ في ١٥ - ١٩ نوفمبر ١٩٦٣ .

(٤) الباب الثالث معدلا بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه .

وفيا زاد على ذلك يقدم المطلب للمحكمة الابتدائية المنتصبة للقضاء الفردي

الفصل ٦١ - يحرم المطلب في نظيرين على كاخذ متبر ويتضمن اسم كل من الطالب والمطلوب ولقبه وحرفته ومقره وبيان المبلغ المطلوب بالضبط وسببه وترفق كل الوثائق المؤيدة له مع محضر الانذار المشار اليه بالفصل السابق

الفصل ٦٢ - اذا رأى القاضى ان الدين ثابت ياذن باسفل احد النظيرين بابلاغ الامر بالدفع للمطلوب والا فانه يرفضه

ولا يمكن القيام فيه بالامر بالدفع من جديد ويكسى كاتب المحكمة ذلك الامر الصيغة التنفيذية ويحتفظ مؤقتا بالوثائق المدلى بها وللدائن ان يسترجعها بمجرد حصول المعارضة او انقضاء اجلها المبين بالفصل ٦٤ اسفله وعلى القاضى ان يبت في المطلب في اجل قدره ثلاثة ايام من تاريخ تقديمه

الفصل ٦٣ - يقع اعلام المطلوب بالامر بالدفع بواسطة العدل المنفذ وينبغي ان يتضمن محضر الاعلام النص الكامل للمطلب ونص امر القاضى وانذار المدين بدفع الدين مع المصاريف التى يبين مبلغها في اجل قدره خمسة عشر يوما والا اجر على ذلك بجميع الوسائل القانونية .

الفصل ٦٤ - تقع المعارضة في الامر بالدفع في اجل لا يتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ الاعلام به والا سقطت واذا لم يقع الاعلام المقرر بالفصل المتقدم لشخص المدين فانه يمكن قبول المعارضة خلال الخمسة عشر يوما الموالية لاول عمل تنفيذى والمعارضة توقف التنفيذ .

الفصل ٦٥ - المعارضة تقع بعريضة تبلغ للطالب بواسطة العدل المنفذ وتتضمن استدعاءه للحضور لدى القاضى الذى اصدر الامر بالدفع وذلك في اجل اقصاه خمسة عشر يوما والا رفضت المعارضة .

الفصل ٦٦ - على المعارض ان يقدم قبل موعد الجلسة لكاتب المحكمة محضر ابلاغ عريضة المعارضة للطالب . ويتولى كاتب المحكمة في الحين تقييد القضية بالدفتى المعد لذلك بعد التحقق من اتمام خلاص المعاليم ثم يرسمها بجدول

الجلسة وتتبع في القضية القواعد العامة للاجراءات ويكون الحكم الصادر فيها قابلا للاستئناف اذا تجاوز مقدار الطلب حدود النظر النهائي للمحكمة التى اصدرته .

الفصل ٦٧ - يسقط الامر بالدفع اذا لم يقع الاعلام به خلال ثلاثة اشهر من تاريخ صدوره .

الفصل ٦٧ مكرر - يمسك بكتابة كل من محكمة الناحية والمحكمة الابتدائية دفتر خاص يقيد به اساء الخصوم والقباهم ومقراتهم وتاريخ الامر بالدفع او تاريخ رفضه ومبلغ الديون واسبابها وتاريخ اكساء الامر الصيغة التنفيذية وتاريخ المعارضة ان وقعت وتاريخ الحكم فيها ونصه .

الجزء الثالث

في الاجراءات لدى المحاكم الابتدائية

الباب الاول

في اجراءات رفع الدعوى وتقييدها واستدعاء الخصوم

الفصل ٦٨ (١) - اناة المحامى وجوبية لدى المحكمة الابتدائية الا في مادة الاحوال الشخصية .

الفصل ٦٩ - ترفع الدعوى لدى المحكمة الابتدائية بعريضة يحررها محامى الطالب توجه نسخة منها للمطلوب بواسطة عدل منفذ . وتتعدد النسخ بتعدد المطلوبين .

الفصل ٧٠ (٢) - يجب ان يبين بعريضة الدعوى اسم كل واحد من الخصوم ولقبه وحرفته ومقره وصفته ووقائع الدعوى وادلتها وطلبات المدعى واسانيدها والمحكمة الواقعة الاستدعاء للحضور لديها وزمن الحضور سنة وشهرا ويوما وساعة .

وينبغي ان لا يقل ميعاد الحضور عن خمسة عشر يوما اذا كان للخصم مقر بالتراب التونسي وعن خمسة واربعين يوما اذا كان مقره بالخارج .

الفصل ٧١ - تبطل عريضة الدعوى اذا وقع فيها خطأ او نقص في بيان اسم ولقب المدعى عليه او المحكمة او تاريخ الجلسة او اذا لم تقع مراعاة مواعيد الحضور .

ويزول البطلان بحضور المطلوب او محاميه . وعلى المحكمة ان تقضى من تلقاء نفسها ببطلان

عريضة الدعوى اذا تبينت بطلانها وذلك عند تخلف المطلوب ومحاميه عن الحضور .

الفصل ٧٢ - على محامى الطالب بعد تسلمه اصل المريضة المبلغة للمطلوب ان يقدمه لكتابة المحكمة فى اليوم السابق لتاريخ الجلسة على الاكثر .

ويتولى كاتب المحكمة تقييد القضية بالدفتر المخصص لذلك بعد التحقق من اتمام موجبات خلاص المعاليم ثم يرسمها بجدول الجلسة المعينة لها ويعرضها على رئيس المحكمة لتعيين الحاكم المكلف .

الفصل ٧٣ - يجوز لرئيس المحكمة ان ياذن بتقييد القضية فى يوم الجلسة نفسه اذا امكن ذلك .

ولمحامى المطلوب ان يطلب تقييدها يوم الجلسة نفسه بتقديم النسخة المبلغة لموكله اذا لم يقيدها محامى الطالب .

الفصل ٧٤ - اذا كلف المطلوب محاميا فى الاجل المضروب يجب على هذا الاخير ان يعلم بذلك زميله محامى الطالب بواسطة العدل المنفذ وان يقدم نسخة من ذلك الاعلام لكتابة المحكمة لتضاف ملف القضية .

الفصل ٧٥ - اذا توفى المحامى فان القضية تؤجل حتى يعين مجلس هيئة المحامين من يقوم مقامه مؤقتا الى ان يوكل منوبه بدله .

ولا يجوز للمحامى ان يتخلى عن النيابة فى وقت غير لائق وعليه عند التخلي ان يعلم بذلك موكله وان يدلى للمحكمة بما يفيد وقوع هذا الاعلام .

وعلى موكله تعيين محام جديد فى ظرف خمسة عشر يوما من يوم اعلامه بالتخلي وان لم يفعل ذلك وكان طالبا طرحت القضية او سقط الطعن اما اذا كان مطلوبا فان المحكمة تواصل اعمالها فى القضية بدون توقف عليه . ويكون الامر كذلك اذا عزل المحامى من طرف من انابه بدون ان يعوضه .

الباب الثانى

فى جلسات التحضير

الفصل ٧٦ - تقع المناداة على القضية يوم الجلسة المعينة لها .

الفصل ٧٧ - ان لم يقدم محامى المدعى

مؤيدات الدعوى مع الشكاية تقع مطالبته بالجلسة بتقديمها حينما فان لم يقدمها او لم يحضر تطرح القضية .

اما اذا قدمها وتخلف المطلوب عن الحضور بنفسه او بواسطة محاميه فان المحكمة تواصل اعمالها فى القضية حسب ما تقتضيه اوراقها .

فاذا حضر محام عن المطلوب ولم يقدم اجواب كتابة عن الدعوى حينما يقع تأجيله على ذلك .

واذا حضر المطلوب نفسه يقع ايضا تأجيله على تكليف محام يقوم بواسطة جوابه كتابة عن الدعوى وما له من المؤيدات .

وفى هاتين الصورتين يعاد نشر القضية بالجلسة الموالية لانصرام الاجل المضروب بدون اعادة استدعاء .

الفصل ٧٨ - يقع فى هاته الجلسة تلقى الجواب كتابة من محامى المطلوب مع ما له من المؤيدات على ذلك .

وان طلب محامى المدعى الرد على ذلك الجواب يمكن من ذلك وتؤخر القضية لجلسة معينة يقدم فيها جوابه كتابة .

وكل تقرير يقدمه احد المحامين يسلم منه نسخة لزميله قبل تاريخ الجلسة .

الفصل ٧٩ - يمكن للمحكمة ان تأذن باعادة استدعاء المطلوب ان لم يبلغه الاستدعاء الاول شخصيا وذلك لجلسة تعينها حالا .

الفصل ٨٠ - على الخصم ان تخلف عن احدى الجلسات ان يبحث بنفسه عن تاريخ الجلسة التى اخرجت اليها القضية .

الفصل ٨١ - يمكن للمحكمة تأخير القضية مرة او مرات من جلسة الى اخرى حسبما يستدعيه حال النازلة الى ان يستوفى الخصوم ما لديهم من المؤيدات والملاحظات الكتابية وتصبح القضية جاهزة للحكم وعندئذ يقع تأجيلها لجلسة المرافعة والحكم .

الفصل ٨٢ - يمكن لمحامى الطرفين الاستمرار على تبادل الملاحظات بينهما بدون اجراءات خاصة سوى امضاء كل منهما عن توصله بما قدمه له زميله وتقدم نسخ من تلك الملاحظات لتضاف ملف القضية قبل ثلاثة ايام من تاريخ الجلسة المعينة للمرافعة والحكم .

الفصل ٨٣ - يمكن تغيير جزء من الدعوى أو الزيادة فيها أو تحريرها ما دامت القضية غير معينة لجلسة المرافعة والحكم .

الفصل ٨٤ (١) - اذا رأت المحكمة لزوم اجراء ابحاث من سماع بينات أو توجيهات أو اختبارات أو تتبع دعوى الزور الى غير ذلك من الاعمال الكاشفة للحقيقة فانها تاذن باجرائها .

وإذا كان الاذن باتمام الاجراءات المشار اليها بالفقرة الاولى من هذا الفصل صادرا عن المحكمة حال انتصابها بحاكم فردى ثان تنفيذها يتم بواسطة الرئيس الصادر عنه الاذن أو تحت اشرافه حسب الاحوال .

وإذا كان الاذن صادرا عن المحكمة حال انتصابها بتشكيلة ثلاثية فان التنفيذ يتم بواسطة الحاكم المكلف أو تحت اشرافه حسب الاحوال .

الفصل ٨٥ (٢) - يمكن للمحكمة أن تعين بالجلسة بمحضر الطرفين تاريخ اجراء الابحاث المأذون بها يوما وساعة بمكتب الرئيس أو بمكتب الحاكم المكلف أو على عين محل النزاع أو غير ذلك من الاماكن .

الفصل ٨٦ - يمكن للمحكمة ان تاذن بالمرافعة حينما وبدون لزوم لاجراءات أخرى اذا كانت القضية مؤسسة على اعتراف أو كتب رسمي أو على خط يد معترف بالامضاء به أو قرينة قانونية أو كان هناك تأكيد يوجب النظر على وجه السرعة .

الباب الثالث

في الحاكم المكلف

الفصل ٨٧ (٣) - يتولى الرئيس أو الحاكم المكلف بنفسه أو بواسطة حاكم آخر اجراء الابحاث المأذون بها من طرف المحكمة مع مراعاة احكام الفصل ٩٣ .

وإذا كانت الاعمال مما يستدعى خبرة فنية أو كانت من النوع الذى يتعذر عليه القيام به عادة فانه ينتدب لها من ذوى الخبرة لاتمامها .

الفصل ٨٨ (٤) - يحرر الحاكم تقريرا فى

اعماله دون أن يبدى رايه فى الموضوع .

الفصل ٨٩ (٥) - يتولى الحاكم اتمام الابحاث المأذون بها فى المواعيد المحددة لها وإذا تخلف الخصوم أو من يمثلهم قانونا فى الموعد المحدد أو انهم لم يدلوا بما وقع طلبه منهم فان الحاكم يتم الاعمال بدون توقف عليهم .

الفصل ٩٠ (٦) - اذا وقعت مساعدة أو مصالحة اثناء اكمال البحث بالمحاكم يضمن ذلك بتقرير مفصل ويمضى الخصوم على ذلك أو يضعون عند التعذر علامة ابهامهم أو ينص به على عدم امكان ذلك .

ويمكن لرئيس المحكمة فى هذه الصورة الاذن بتعيين القضية لجلسة المرافعة والحكم اذا كان ذلك الصلح حاسما ومنهيا لسيرها .

الفصل ٩١ - لا يباشر الحاكم المكلف من الابحاث الا ما وقع تقرير اجرائه من طرف المحكمة أو ما كان نتيجة طبيعية لاتمامه اما اذا اثبت لديه ابحاث جديدة فلا يباشرها الا اذا كان لها تأثير على الطلبات المقدمة بجلسة التحضير .

الباب الرابع

في شهادة الشهود

الفصل ٩٢ (٧) - اذا اقتضى الحال تلقى بينة بالشهادة فان الرئيس أو الحاكم المكلف ياذن من استند اليها باحضارها لديه فى اليوم والساعة والمكان المحددة لذلك .

ويتولى الرئيس أو الحاكم المكلف سماع الشهود بنفسه وعند الاقتضاء ينيب لذلك أحد القضاة المنتصبين باقرب مركز لمكان الشاهد . وكل الشهادات الواقع تلقاها على غير هاته الصورة تعد باطلة ولا يعتد بها .

الفصل ٩٣ (٨) - اذا كان الشاهد أجنبيا موجودا خارج التراب التونسي فالحاكم المكلف أو رئيس المحكمة يرسل قرار انابته للسلطة القضائية التابع لها الشاهد بالطرق الدبلوماسية .

أما اذا كان الشاهد تونسيا موجودا خارج التراب التونسي فتوجه النيابة بالطريقة الادارية الى العون الدبلوماسي أو القنصل القريب من مركز الشاهد .

الفصل ٩٤ - يقع تلقى شهادة الشهود منفردين سواء كان ذلك بمحضر الخصوم أو حال مغيبيهم بعد استدعائهم كما يجب للحضور ويؤدون شهادتهم بدون استعانة بأى كتب كان ويبتدىء الشهود شهادتهم ببيان أسمائهم وأعمارهم وحرفهم ومحل اقامتهم ويبينون هل لهم قرابة أو مصاهرة مع الخصوم أو هل هم فى خدمة أحد الخصوم .

وعند أداء شهادتهم فى النازلة يجب على الخصوم أن لا يقطعوا عنهم الكلام بعد اتمام شهادتهم يمكن للحاكم من تلقاء نفسه أو بطلب من الخصوم أن يلقى عليهم أسئلة أو يقابلهم مع بعضهم بعضا .

ويحرر الحاكم ملخص اجوبتهم بتقرير وكذلك أسباب التجريح الموجه عليهم ويقرا على الشهود ما وقع التجريح به فى شهادتهم وذلك بمحضر الخصوم ويضم ذلك التقرير ملف النازلة .

الفصل ٩٥ - من لا قدرة له على الكلام يؤدى الشهادة اذا امكن أن يبين مراده بالكتابة أو الإشارة بصورة لا لبس فيها .

الفصل ٩٦ - التجريح فى الشهود يكون بما يأتى :

أولا - بالعداوة الواضحة .

ثانيا - اذا كان للشاهد منفعة شخصية من أداء الشهادة

ثالثا - اذا قبل الشاهد هدية من الخصم الذى استشهد به اثناء نشر النازلة .

رابعا - اذا كان الشاهد دائنا أو مدينا لأحد الخصوم وقت أداء الشهادة .

خامسا - صفر السن لنهاية ثلاثة عشر عاما .

سادسا - اذا كان الشاهد وكىلا لمن استشهد به أو له ولاية عليه .

سابعا - القرابة الغير المتناهية بالنسبة للأصول والفروع وإلى الدرجة السادسة بالنسبة للحواشي .

ثامنا - المصاهرة الى الدرجة الرابعة .

تاسعا - اذا كان الشاهد من اتباع من استشهد به أو خدمته المجاورين .

عاشرا - اذا كان الشاهد محكوما عليه بأحكام مخلة بالشرف .

الفصل ٩٧ - يعتبر التجريح فعليا اذا وقع بكل ما من شأنه أن يجعل الثقة فى اقوال الشهود محل شك أو ضعف .

الفصل ٩٨ - الخصم الذى يروم التجريح فى شاهد يلزمه أن يصرح به ويبين أسبابه قبل تلقى الشهادة .

واذا كان التجريح مختلفا فى وجوده أو كان فعليا ولكنه متفق على وجوده فإن الحاكم لا يتوقف عن سماع الشهادة ويكلف من يدعى القدح باثباته فى موعد يحدده له ويترك أمر تقدير الشهادة للمحكمة عند النظر الحكى .

أما اذا كان التجريح فى الشاهد قانونيا معترفا بوجوده فيقع العدول عن سماعه بصفة شاهد .

ويمكن للحاكم عند الاقتضاء سماع الشاهد المدحوق فيه على سبيل الاسترشاد وخاصة اذا كان الأمر يتعلق بالخلافات العائلية التى تقع بين الزوجين والتى من شأنها أن يطلع عليها غالبا الا الأقارب .

الفصل ٩٩ - الموظفون العموميون ولو مع انفصالهم عن الخدمة بالمرة لا يمكنهم بدون موافقة من هم لنظره أو كانوا لنظره أداء شهادتهم فى أمور عرفوها بموجب وظائفهم .

الفصل ١٠٠ - المحامون والاطباء وغيرهم ممن تقتضى حالتهم اعتبارهم بصفة مؤتمنين على أسرار الغير لا يجوز لهم اذا علموا بموجب هذه الصفة بواقعة أو معلومات أن يشهد بها ولو بعد زوال صفتهم ما لم يطلب منهم ذلك من أسرها لهم وبشرط أن لا يكون ذلك محجرا عليهم بأحكام القوانين الخاصة بهم .

الباب الخامس

فى الاختبار

الفصل ١٠١ - ان اقتضى الحال اجراء اختبار يتولى الحاكم تعيين الخبير ما لم يتفق الطرفان على خبير معين .

الفصل ١٠٢ - اذا كانت الدولة أو غيرها من الهيئات العمومية طرفا فى القضية يجب أن يكون الاختبار بواسطة ثلاثة خبراء الا اذا اتفق

الطرفان على خبير واحد .

الفصل ١٠٣ (١) - القرار الذي يصدر بتعيين الخبير او الخبراء يجب ان يتضمن ما يلي :

أولا : بيان المأمورية بفاية الوضوح والدقة وكذلك سائر الاعمال المطلوبة .

ثانيا : تعيين مقدار ما ينبغي تسبيقه للخبير على الحساب من مصاريف والخصم المطالب بذلك

ثالثا : بيان الاجل المحدد لايداع تقرير الاختبار بكتابة المحكمة .

وهذا الاجل لا يجب أن يتعدى ثلاثة أشهر وهو غير قابل للتمديد سوى مرة واحدة وبشرط ان لايزيد التمديد عن ثلاثة أشهر أخرى وان يتم بقرار معلل بناء على طلب صريح من الخبير أو الخبراء حسب الاحوال .

الفصل ١٠٤ - ان لم يقع تسبيق المصاريف من الخصم المطلوب منه ذلك ولا من غيره من الخصوم في الاجل المحدود لذلك فان الخبير لا يكون ملزوما باتمام المأمورية ويترتب عن ذلك سقوط حق الخصم المطلوب بالدفع في التمسك بالاذن الصادر بتعيين الخبير ما لم يقدم ما يبرر عدم الدفع .

الفصل ١٠٥ - يوجه كاتب المحكمة فور تسمية الخبير مكتوبا مضمون الوصول الى هذا لآخر يدعوه فيه الا الاطلاع على أوراق القضية بدون أن يستلمها ما لم يرخص له الحاكم في ذلك كما يسلم له نسخة من القرار الصادر تكليفه .

الفصل ١٠٦ - للخبير خلال الخمسة ايام لموالية لتسلمه المأمورية ان يطلب اعفاءه من القيام بها وعندئذ يقع تعويضه من طرف رئيس المحكمة او من ينوبه .

الفصل ١٠٧ - اذا لم يتم الخبير مأموريته في الاجل المحدد له يقع تعويضه ويبقى مطالبا بغرم ما تسبب فيه من الضرر ان لم يكن له عذر مبرر كما يقع الزامه بترجييع ما تسبب فيه من المصاريف بلا فائدة وذلك بمجرد قرار من رئيس المحكمة يكون قابلا للتنفيذ حالا .

الفصل ١٠٨ - يقع التجريح في الخبير بمثل ما يقع في الشاهد ويكون ذلك في اجل اقصاه خمسة ايام مبداء التاريخ الذي علم فيه الخصم بتسميته .

ويحكم في التجريح في الخبير بمثل ما يحكم في التجريح في الشاهد .

الفصل ١٠٩ - لا تأثير للتجريح في الخبير اذا كانت اسبابه قد طرات بعد تعيينه بفعل من تمسك بها غير انه اذا كانت اسباب التجريح قد طرات بغير فعله بعد الاجل المبين بالفصل المتقدم او اثبت التمسك بها انه لم يعلم بها الا بعد انقضائه فانها تكون عاملة .

الفصل ١١٠ - يباشر الخبير مأموريته بمحضر الخصوم او في مفيعهم بعد استدعائهم بمكاتب مضمونة الوصول مع الاعلام ببلوغها .

ويجب عليه ان يحرر تقريرا مفصلا في جميع اعماله وينص بالاخص على حضور الخصوم او عدم حضورهم مع بيان تصريحاتهم وتوقيعهم على هاته التصريحات كما يبين رأيه الفني بفاية الايضاح والاسباب التي بنى عليها .

واذا كان الاختبار قد أجرى من طرف أكثر من خبير واحد فلكل منهم أن يقدم تقريرا مستقلا برأيه ما لم يتفقوا على تقديم تقرير واحد يبين به رأى كل منهم واسبابه .

الفصل ١١١ - يقدم الخبير تقريره مع جميع الاوراق التي حررها او التي يكون قد تسلمها الى كتابة المحكمة ويوجه خلال الاربع وعشرين ساعة مكتوبا مضمون الوصول الى الخصوم يعلمهم فيه بتقديم تقريره .

الفصل ١١٢ - رأى الخبير لا يقيد المحكمة .

الفصل ١١٣ - يبين الخبير مصاريفه واجوره بذيل تقريره ويقدمه لرئيس المحكمة او من ينوبه للمصادقة عليها او تعديلها .

والخبير ان لا يودع تقريره كتابة المحكمة الا بعد خلاصه في بقية مصاريفه واجوره المصادق عليها .

الفصل ١١٣ مكرر (٢) - قرار تسعير مصاريف واجرة الاختبار قابل للاعتراض في ظرف أجل قدره ثمانية ايام من تاريخ الاعلام به .

ويسقط الاعتراض الواقع بعد هذا الاجل .

ويتم الاعتراض بتقديم عريضة معللة يقسم تبليغها حسب الاحوال الى الخبير أو الى الطرف الذي يهمه الاختبار بواسطة أحد العدول المنفذين

(١) مستبدلة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه .

(٢) مضافة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه .

تتضمن دعوته للحضور بمكتب الحاكم الذي اصدر القرار في ميعاد اقصاه ثمانية أيام والاستقط الاعتراض .

ويقع البت في الاعتراض بحكم معلل غير قابل للاستئناف وذلك في اجل لا يتجاوز الثمانية أيام .

والاعتراض لا يوقف اداء الاجور والمصاريف المسعرة .

وانابة المحامي غير ضرورية في الاعتراض على قرار تسعير مصاريف واجرة الاختبار .

الباب السادس

في جلسة المرافعة والحكم

الفصل ١١٤ - يفتح الرئيس المرافعة ويديرها ويختتمها عندما تتضح النازلة للمحكمة بوجه كاف .

ويفتح الرئيس المرافعة بعرض ملحوظات الخصوم .

واذا لم تجد المحكمة بالملف الايضاحات الكافية يمكنها اصالة منها الاذن باحضار الشهود او الخبراء بالجلسة الذين ترى منفعة في سماع شهادتهم وتأذن عند الاقتضاء بزيادة البحث كما يمكن لها الاذن بحضور الخصوم بذواتهم .

الفصل ١١٥ - لا يسمح للمحامي بالمرافعة الا فيما تضمنته ملحوظاته الكتابية المقدمة بصفة قانونية .

الفصل ١١٦ - يمكن للخصوم ان يقدموا للمحكمة الايضاحات التي يرونها صالحة وذلك بحضور محاميهم وفي حدود الملحوظات الكتابية .

وللمحكمة ان تحجر عليهم ذلك ان رأت من شدة تأثرهم او عدم تجربتهم ما يمنهم من المناقشة في القضية باللياقة المطلوبة وبصورة كافية لانارة المحكمة .

الفصل ١١٧ - تكون المرافعة علنية الا اذا رأت المحكمة من تلقاء نفسها او بناء على طلب النيابة العمومية او احد الخصوم اجراءها سرا محافظة على النظام العام او مراعاة للاداب او لحرمة الاسرة .

الفصل ١١٨ - الرئيس هو الحافظ لنظام الجلسة ويأذن بطرد من اثار التشويش وعطل سير المرافعات ويحرر تقريرا في الجلسة نفسها في شأن من يهضم جانب المجلس ويوجه مرتكب ذلك لوكيل الجمهورية .

الفصل ١١٩ (١) - يمكن للمحكمة تاخير الاعلان بالحكم لجلسة مقبلة معينة للتأمل أو المفاوضة ولا تقبل في اثناء ذلك لا ملاحظات ولا حجج غير أنه يمكن للمحكمة في بعض الحالات ان ترخص للخصم في تقديم ملحوظات كتابية بعد أن يطاع عليها خصمه على أن ينصر على هذا الترخيص بمحضر الجلسة التي اخرت فيها القضية .

وتصرح المحكمة المنتهية بتشكيكة جماعية بالحكم عقب المفاوضة طبق القانون .

الفصل ١٢٠ (٢) - في الحالات التي تنتصب فيها المحكمة بتشكيكة جماعية فان الحكم يصدر من ثلاثة حكام باكثرية الراء ويطلب الرئيس من الحاكمين رايهما مبدئيا باقلهما قدما ويبدى رايه اخيرا .

واذا تكون أكثر من رأيين فان الحاكم الاقل قدما ملزم بالانضمام لاحد الرأيين الذين ابداهما زميلاه .

ويجب أن تكون المفاوضة سرية بدون أن يحرر فيها أثر كتابي ولا يشارك فيها غير الحكام الذين تلقوا المرافعة وعندما تحصل الاغلبية تحرر لائحة في نص الحكم ومستنداته يمضي عليها الحكام المتفاوضون .

ولا تكون لهذه اللائحة صبغتها النهائية الا بعد النطق بها بجلسة علنية يحضرها جميع الحكام الذين امضوها .

واذ تعذر على أحد الحكام المانع بدني حتمي الحضور بجلسة التصريح بالحكم بعد تمام المفاوضة والامضاء على لائحة الحكم فانه يقع التصريح بالحكم بمحضر الحاكمين الباقيين .

واما اذا لم يمض الحاكم المتغيب على لائحة الحكم أو كان السبب المانع يتعلق بزوال صفته فانه يجب حل المفاوضة واعادة الترافع في القضية

الفصل ١٢١ (١) - في الحالات التي تنتصب فيها المحكمة بحاكم فردى فان الحكم لا يمكن ان يصدر الا عن الحاكم الذي تلقى المرافعة .

ويجب أن تكون لائحة الحكم ممضاة منه وفي صورة تعذر ذلك فانه يجب إعادة الترافع في القضية من جديد .

الفصل ١٢٢ (٢) - يجب تحرير نسخة أصلية للحكم طبق موجبات الفصل ١٢٣ في اقرب أجل وعلى كل حال ينبغي أن لا يتجاوز هذا الاجل عشرة أيام من تاريخ صدوره .

ويجب ان يقع امضاؤها من الحاكم أو الحكام الذين أصدروا الحكم .

واذا حصل في الحالات التي تنتصب فيها المحكمة بتشكيلة جماعية ما أوجب تعذر امضاء أحد الحكام المصدرين للحكم بعد التصريح به فيقع امضاؤها ممن بقى منهم وينص بها على ذلك العذر المانع للامضاء .

الفصل ١٢٣ (٣) - يجب ان يضمن بكل حكم:

أولا : بيان المحكمة التي اصدرته .

ثانيا : اسماء وصفات ومقرات الخصوم .

ثالثا : موضوع الدعوى .

رابعا : ملخص مقالات الخصوم .

خامسا : المستندات الواقعية والقانونية .

سادسا : نص الحكم .

سابعا : تاريخ صدوره .

ثامنا : اسم الحاكم أو اسماء الحكام الصادر عنهم .

تاسعا : بيان درجة الحكم .

عاشرا : تحرير مجموع المصاريف ان امكن ذلك .

الفصل ١٢٤ - المحكمة التي صدر منها الحكم لها وحدها النظر في شرح حكمها بطلب من الخصوم يقدمه كتابة لرئيس المحكمة .

وتتولى المحكمة شرح الحكم بحجرة الشورى من غير مرافعة بدون زيادة أو نقص على ما يقتضيه نصه .

ويكون هذا الحكم التفسيري متما للحكم الواقع تفسيره ولا يقبل الطعن الا بمثل ما يقبله الحكم الواقع تفسيره .

الفصل ١٢٥ - على المحاكم الابتدائية ان تأذن بتنفيذ احكامها مؤقتا بضامن أو بدونه وبدون التفات للاستئناف وذلك اذا كان هناك كتب رسمي أو خط يد غير مطعون في الأمضاء عليه أو اعتراف أو وعد معترف به أو قضاء سابق صيره مما اتصل به القضاء .

الفصل ١٢٦ - يمكن الاذن بالتنفيذ مؤقتا بضامن أو بدونه .

أولا - اذا كان الموضوع متعلقا بالاصلاحات متأكدة أو توقيف ضرر .

ثانيا - اذا كان النزاع بين خادم ومخدوم أو فلاح وخماس أو مستأجرين واجراء فيما يخص عملهم أو خدمتهم وذلك اذا تولد الخلاف مدة الخدمة أو العمل أو التعليم .

ثالثا - اذا كان النزاع بين المسافرين واصحاب الفنادق ووسائل النقل .

رابعا - اذا كان الحكم يتعلق بالتصفيق للكراء أو تعيين مؤتمن أو كانت للحكم صيغة معاشية .

خامسا - اذا كان الحكم صادرا باداء اجرة حضانة أو رضاع أو بتسليم الصغير لأمه .

سادسا - اذا كان الحكم قاضيا بمنح الطالب تسبقة عن تعويض ضرر لم يقدر بعد وبشرط ان يكون الضرر ناشئا عن جنحة أو ما ينزل منزلتها ثبتت مسؤوليتها على المحكوم عليه .

سابعا - وفي كل الصور المحفوفة بالتأكد الكلي .

الفصل ١٢٧ - اذا طلب المحكوم له من المحكمة الابتدائية الاذن بالتنفيذ الوقتي في الصور المنصوص عليها بالفصل ١٢٥ واغفلت المحكمة طلبه فله طلب ذلك من رئيس محكمة الاستئناف وفي هاته الصورة يقع النظر في المطلب طبقا هو مبين بالفصل ١٤٦ .

الفصل ١٢٨ - كل خصم تسلط عليه الحكم يحكم عليه باداء المصاريف لكن للمحكمة توزيع هذه المصاريف على الفريقين ان تسلط الحكم على كل منهم في بعض الفروع .

الفصل ١٢٩ - ان لم يمكن تحرير المصاريف بالحكم فكاتب المحكمة مرخص له اعطاء رقيم تنفيذي فيها بعد تعيين مقدارها من طرف الرئيس وبدون لزوم لاجراءات جديدة .

الجزء الرابع

في طرق الطعن

الباب الاول

في الاستئناف

القسم الاول

في كيفية دفع الاستئناف

الفصل ١٣٠ - يرفع الاستئناف بعريضة كتابية يحرمها محام عن الطاعن لكتابة المحكمة الاستئنافية ذات النظر .

ويجب ان تشتمل عريضة الاستئناف على البيانات الواجبة بعريضة افتتاح الدعوى وعلى بيان الحكم المستأنف وعدده وتاريخه وطلبات المستأنف كما يجب أن يكون مصحوبة بنسخة من الحكم المستأنف ويعتبر مقر المحامي مقرا مختارا للمستأنف .

الفصل ١٣١ (١) - على المستأنف أن يقدم عريضة الاستئناف مشفوعة بما يفيد خلاص المعاليم وتأمين الخطية لكتابة المحكمة وعلى الكاتب أن لا يقبلها ما لم يكن قد أولى المستأنف بما يفيد حصوله على الاعانة الدولية .

القسم الثاني

في اجراءات السير في الاستئناف

الفصل ١٣٢ - يتولى كاتب المحكمة تقييد العريضة بدفتر خاص بالاستئناف ويسلم لمقدمها توصيلا فيها ثم يبادر باعلام كتابة المحكمة الابتدائية بوقوع الاستئناف ويطلب منها توجيه ملف القضية .

الفصل ١٣٣ - عندما يرد الملف لمحكمة الاستئناف يتولى الرئيس تعيين المستشار أو الحاكم لتقرير القضية عند الاقتضاء ويأذن بنشر القضية بالجلسة التي يعينها والكاتب يستدعى اليها محامي المستأنف بالطريقة المبينة بالفصل ٤٤ .

الفصل ١٣٤ - يجب على المستأنف استدعاء كافة خصومه لتلك الجلسة على طريقة الفصل ٥ وتبلغ الاستدعاء

اليهم قبل ميعاد الجلسة بما لا يقل عن ثلاثة ايام وان لم يفعل سقط الاستئناف مع مراعاة احكام الفصل ٧١ .

الفصل ١٣٥ - استدعاء محامي المستأنف للجلسة يقع تبليغه قبل انعقادها باجل لا يقل عن ثلاثين يوما ، وإذا كان الحكم المستأنف صادرا في المادة الاستعجالية أو كان متعلقا بقضايا من النوع المنصوص عليه بالفصل ٨٦ فان الاجل المذكور ينخفض الى ما لا يقل عن ثمانية ايام وينص على هذا التخفيض بالاستدعاء الموجه لمحامي المستأنف .

الفصل ١٣٦ - يجب على محامي المستأنف ان يقدم يوم الجلسة مذكرة يبين فيها مستنداته والا سقط الاستئناف .

وتكون تلك المذكرة مصحوبة بنظائرها بقدر عدد المستأنف ضده .

الفصل ١٣٧ - اذا تخلف المستأنف ضده عن الحضور بنفسه أو بواسطة محام رغم بلوغ الاستدعاء اليه فان المحكمة تواصل اعمالها في القضية بحسب ما تقتضيه أوراقها .

فاذا حضر محام عنه يمكن من نظير من مذكرة الاستئناف ويؤجل على تقديم دفعه ومستندات موكله كتابة .

واذا حضر المستأنف ضده بنفسه يقع تأجيله أيضا على تقديم دفعه ومستنداته بواسطة محام .

الفصل ١٣٨ - على محام المستأنف ضده أن يقدم دفعه ومستندات موكله كتابة قبل الجلسة التي أجل اليها بثلاثة ايام في نظيرين احدهما يضاف للملف والثاني يسلم لزميله نائب المستأنف .

ولهذا الاخير أن يطلب يوم الجلسة تمكينه من الرد على دفعه ومستندات الخصم وعندئذ يمكن تأجيله على ذلك وعليه ان يقدم الرد قبل الجلسة بثلاثة ايام على الاقل في نظيرين احدهما يضاف للملف والثاني يسلمه لزميله نائب المستأنف ضده .

كما يمكن تأجيل محامي المستأنف ضده أن طلب ذلك على تقديم مذكرة في الرد بما يراه تقدم ايضا قبل انتهاء الاجل بثلاثة ايام في نظيرين احدهما يضاف للملف والثاني يسلمه لزميله .

الفصل ١٣٩ - عندما يستوفي الطرفان ما

لديهما من الملاحظات والمؤيدات الكتابية بالطريقة المبينة بالفصلين المتقدمين وتصبح القضية جاهزة للحكم يقع تأجيلها لجلسة المرافعة .

الفصل ١٤٠ - القواعد المقررة للاجراءات لدى المحاكم الابتدائية تنسحب على نوازل الاستئناف بقدر ما لا يتخالف مع أحكام هذا الباب .

القسم الثالث

في اجل الاستئناف

الفصل ١٤١ (١) - الاجل المضروب للاستئناف عشرون يوما تبتدىء من تاريخ بلوغ الاعلام بالحكم كما يجب للمحكوم عليه ما لم ينص القانون على تاريخ آخر أو طريقة أخرى .

ومتى وقع الاعلام فان ميعاد الطعن يبتدىء من تاريخه في حق المعلن والواقع اعلامه معا .

وبالنسبة للاحكام الصادرة بناء على تقرير من الخصم أو ورقة مزورة بناء على شهادة زور أو بناء على عدم الاستظهار بحجة قاطعة منعت بفعل الخصم فان اجل الطعن يبتدىء من تاريخ علم المحكوم عليه بثبوت الزور أو ظهور الحجة أو التقرير .

ويجب ان يوجه اعلام لكل واحد من الخصوم على حدة .

واذا كان الخصم متغيبا عن التراب التونسي يوم الاعلام يزداد في اجل الاستئناف مدة ثلاثين يوما .

واذا كان اليوم الاخير يوم عيد امتد الاجل الى اليوم الموالي لانتهااء العيد .

الفصل ١٤٢ - يبطل العمل باجل الاستئناف اذا مات المحكوم عليه في اثنائه ويقع ابتداء الاجل من جديد لورثته من تاريخ اعلامهم بالحكم .

الفصل ١٤٣ - يسقط الاستئناف الواقع بعد الاجل القانوني .

ويجوز للمستأنف ضده الى حد ختم المرافعة

بعد ان فوت على نفسه اجل الطعن أو سبق منه قبول الحكم قبل رفع الاستئناف الاصلى ان يرفع استئنافا عرضيا بمذكرة كتابية مشتملة على أسباب استئنافه ومع ذلك فان هذا الاستئناف العرضي يبقى بقاء الاستئناف الاصلى ويزول بزواله ما لم يكن زوال الاستئناف الاصلى مبنيا على الرجوع فيه .

القسم الرابع

في آثار الاستئناف

الفصل ١٤٤ - الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف وذلك في خصوص ما تسلط عليه الاستئناف .

الفصل ١٤٥ - لا يمكن لمحكمة الاستئناف ان تنظر الا في خصوص ما وقع الاستئناف في شأنه .

الفصل ١٤٦ - استئناف الاحكام الابتدائية يعطل تنفيذها الا فيما استثناء القانون .

غير أنه يجوز لرئيس المحكمة ذات النظر ان يأذن بتوقيف تنفيذ الاحكام الموصوفة بكونها نهائية .

ولا يصدر الاذن بتوقيف التنفيذ الا بعد سماع المرافعة بجلسة استعجالية تعقد في اسرع وقت .

وعلى الطالب ان يستدعى خصمه لتلك الجلسة بواسطة العدل المنفذ وان لم يفعل ذلك رفض النظر في مطلبه .

والاذن الصادر بتوقيف التنفيذ غير قابل للطعن ولو بطريق التعقيب .

الفصل ١٤٧ - الدعوى التي حكم فيها ابتدائيا لا يمكن الزيادة فيها ولا تغييرها لدى الاستئناف ولو رضى الخصم بذلك الا اذا كانت الزيادة المطلوبة تتعلق باداء اجر أو فوائض أو كراء أو بقايا ونحوها من الملحقات المتعلقة بالدعوى الاصلية والتي استحققت بعد صدور الحكم أو بغرم ضرر تفاقم أمره بعد صدور الحكم أو بطلب الضمانات

المستوجبة بعد الحكم .

الفصل ١٤٨ - يمكن تغيير السبب المبني عليه المطلب اذا كان موضوع الطلب الاصلى باقيا على حاله بدون تغيير وكان السبب الجديد غير قائم على وقائع جديدة لم يقع طرحها لدى محكمة الدرجة الاولى .

وكذلك يمكن الاحتجاج بوسائل جديدة لدى الاستئناف .

الفصل ١٤٩ - اذا كان الحكم المستأنف صادرا في شأن دفع شكلي ورات محكمة الاستئناف عدم صحة ذلك الحكم فلها ان تقتصر على نقضه وارجاع القضية الى محكمة الدرجة الاولى للنظر في الموضوع كما لها ان كان الموضوع قابلا للفصل ان ثبت فيه .

الفصل ١٥٠ - اذا وقع نقض أو تعديل حكم متضمن للاذن بتنفيذه بدون التفات الى الاستئناف وجب ان ينص بحكم النقض أو التعديل على ترجيح ما دفعه أو سلمه المستأنف بموجب تنفيذ الحكم المستأنف عليه .

واذا اغفلت المحكمة التنصيص على الترجيح أمكن لها تدارك ذلك من تلقاء نفسها أو بطلب ممن يهمه الامر .

الفصل ١٥١ - طالب الاستئناف الذي يصدر عليه الحكم تسلط عليه خطية قدرها خمسة دنانير ان كان الحكم المستأنف صادرا من حاكم الناحية وعشرة دنانير ان كان الحكم صادرا من غيره وذلك بقطع النظر عن غرم الضرر الناشئ لخصمه من جراء الافراط في استعمال حق الاستئناف .

واذا وقع الرجوع في الاستئناف امكن للمحكمة اعفاء المستأنف من الخطية .

القسم الخامس

في الخصوم لدى الاستئناف

الفصل ١٥٢ - لا يمكن ان يرفع الاستئناف الا من الاشخاص المشمولين بالحكم المستأنف أو خلفائهم او من ممثل النيابة العمومية في الاحوال التي عينها القانون .

كما لا يجوز رفع الاستئناف على من لم يكن

خصما في الدعوى المتسلط عليها الحكم المستأنف .

الفصل ١٥٣ - لا يقبل التداخل لدى الاستئناف الا اذا كان بقصد الانضمام الى احد الخصوم أو كان التداخل من شخص يكون له حق الاعتراض على الحكم .

الفصل ١٥٤ - اذا تعدد المحكوم عليهم واستأنف البعض دون الآخر وكان موضوع الحكم لا يتجزأ وجب ادخال بقية المحكوم عليهم في القضية ويكون الحكم كذلك اذا كان الطعن في الحكم من أحدهم من شأنه لو يقبل ان يجعل الحكم بتمامه فاقد الاساس .

الفصل ١٥٥ - اذا عدل المستأنف عن مواصلة التتبع فان الحكم الصادر بقبول رجوعه في الاستئناف يمنع من تمكينه من الاستئناف مرة ثانية ولو كان أجل الطعن ما زال ممتدا وكذا اذا كان طعنه قد رفض شكلا .

الباب الثاني

في التماس اعادة النظر

الفصل ١٥٦ - يمكن الطعن في الحكم النهائي بالتماس اعادة النظر فيه .

أولا - اذا وقعت خديعة من الخصم كان لها تأثير على الحكم ولم يكن المحكوم عليه عالما بها اثناء نشر القضية المطعون في حكمها .

ثانيا - اذا ثبت زور الرسوم أو البيئات الاخرى التي انبنى عليها الحكم باقرار الخصم أو بحكم وكانت هي السبب الاصلى أو الوحيد في صدوره بشرط أن يكون هذا الثبوت واقعا بعد الحكم وقبل القيام بطلب اعادة النظر .

ثالثا - اذا ظفر الطاعن بعد الحكم بورقة قاطعة في الدعوى كانت ممنوعة عنه بفعل الخصم على شرط أن يكون تاريخ الظفر بها ثابتا .

الفصل ١٥٧ - التماس اعادة النظر يقع لدى المحكمة المطعون في حكمها ويجوز ان تكون مؤلفة من نفس الحكام الذين اصدروا الحكم المطعون فيه .

الاجراءات الخاصة بالمحكمة الواقع الالتماس منها .

الباب الثالث في الاعتراض

الفصل ١٦٨ - كل انسان لم يسبق له استدعاء للتدخل في نازلة له القيام بالاعتراض على الحكم الصادر فيها والمضر بحقوقه .

الفصل ١٦٩ - القيام بالاعتراض على الحكم يكون مقبولا مادام الحق المؤسس عليه ذلك الحكم لم يضمحل .

ويمكن وقوعه على كل حكم كيفما كانت طبيعته وكيفما كانت المحكمة الصادر منها ولو وقع تنفيذه .

الفصل ١٧٠ - يرفع الاعتراض للمحكمة التي اصدرت الحكم المعارض عليه بنفس الطرق المعتادة لرفع الدعوى لديها .

ويجب على المعارض ان يؤمن بقباضة التسجيل معين الخطية التي يجب تسليطها عليه في صورة الحكم برفض مطلبه .

ويكون مقدارها ثلاثة دنانير اذا كان الحكم المعارض عليه صادرا من الحاكم الفردي وخمسة دنانير اذا كان صادرا من المحكمة الابتدائية وعشرة دنانير اذا كان صادرا من محكمة الاستئناف كما يجب عليه ان يؤمن بجميع المعاليم التي يقتضى القانون وجوب تأمينها .

ويعفى من ذلك الدولة والفقراء المسعفون الاعانة العدلية .

الفصل ١٧١ - تنطبق على الاعتراض احكام الاجراءات الخاصة بالمحكمة الواقع الاعتراض لديها .

الفصل ١٧٢ (١) - الاعتراض لا يوقف تنفيذ الحكم المعارض عليه الا ان رئيس المحكمة أو الحاكم الراجع له النظر يمكن له تعطيل تنفيذ الحكم المطعون فيه بقرار مبنى على مطلب كتابي مستقل عن مطلب الاعتراض يقع النظر فيه طبق الاجراءات المبينة في باب القضاء المستعجل . والقرار القاضي بتعطيل التنفيذ لا يقبل أى وجه من أوجه الطعن ولو بالتعقيب .

الفصل ١٥٨ - ميعاد الالتماس ثلاثون يوما من تاريخ الظفر بالسبب الداعى للالتماس وبمضيها يسقط الحق في الطعن .

الفصل ١٥٩ - يرفع الالتماس بنفس الطريقة المعتادة لرفع الدعوى بحسب المحكمة الواقع الالتماس منها .

الفصل ١٦٠ - يجب على الملتمس ان يؤمن بقباضة التسجيل عشرة دنانير بعنوان معين الخطية التي يجب تسليطها عليه في صورة رفض مطلبه وكذلك جميع المعاليم التي يقتضى القانون وجوب تأمينها .

ويعفى من ذلك الدولة والفقراء الواقع منحهم الاعانة العدلية .

ويتولى كاتب المحكمة قيد القضية بدفتر النوازل ويسلم للطاعن وصلا في ذلك .

الفصل ١٦١ - يجب ان تشتمل عريضة الالتماس زيادة على البيانات الواجبة بعريضة افتتاح الدعوى على بيان الحكم الملتمس فيه واسباب الالتماس والا كانت باطلة .

الفصل ١٦٢ - رفع الالتماس لا يوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه .

الفصل ١٦٣ - تفصل المحكمة أولا في قبول اعادة النظر شكلا بجلسة علنية ثم تحدد جلسة أخرى للمرافعة في الموضوع بدون احتياج لاعادة الاستدعاء ولها ان تحكم في قبول الطعن شكلا وفي الموضوع بحكم واحد اذا استوفى الخصوم طلباتهم في الموضوع .

الفصل ١٦٤ - الحكم الذي يصدر برفض الالتماس والحكم الذي يصدر في موضوع الدعوى بعد قبوله لا يجوز الطعن فيهما بالالتماس .

الفصل ١٦٥ - يترتب على الحكم بقبول الالتماس زوال الحكم المطعون فيه في حدود ما وقع فيه الطعن وزوال كافة الآثار القانونية التي ترتبت عليه .

الفصل ١٦٦ - اذا حكم برفض الالتماس شكلا أو اصلا توظف على الطاعن خطية مقدارها جملة المبلغ المؤمن بصرف النظر عن غرم الضرر الناشئ لخصومه من هذا الطعن .

واذا رجع في الالتماس امكن للمحكمة اعفاء من الخطية والاذن بارجاع المؤمن بعنوانها اليه .

الفصل ١٦٧ - تنطبق على الالتماس احكام

(١) مستبدلة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه .

الفصل ١٧٣ - يترتب على الاعتراض اعادة نشر القضية من جديد .

ولا تأثير للحكم بقبول مطلب الاعتراض على غير حقوق المعارض ولا ينتفع بذلك من صدر عليه الحكم المعارض عليه الا اذا كان موضوع النزاع غير قابل للقسمة .

الفصل ١٧٤ - اذا رفض مطلب الاعتراض يحكم على المعارض بالخطية المؤمنة بدون أن يكون ذلك مانعا من الحكم عليه بغرم الضرر للخصم ان اقتضى الحال ذلك .

واذا رجع المعارض في الاعتراض امكن للمحكمة اعفاءه من الخطية والاذن بارجاع المال المؤمن بعنوانها اليه .

الباب الرابع

في التعقيب

القسم الاول

في نظر محكمة التعقيب

الفصل ١٧٥ - يمكن الطعن بالتعقيب في الاحكام النهائية الدرجة وذلك في خصوص الحالات الآتية :

اولا - اذا كان الحكم مبنيا على مخالفة القانون او خطأ في تطبيقه او تأويله .

ثانيا - اذا كان الحكم صادرا فيما يتجاوز اختصاص المحكمة التي أصدرته .

ثالثا - اذا كان هناك افراط في السلطة .

رابعا - اذا لم تراعى في الاجراءات او في الحكم الصيغ الشكلية التي رتب القانون على عدم مراعاتها البطلان أو السقوط .

خامسا - اذا كانت هناك احكام نهائية متناقضة في نصها وكانت صادرة بين نفس الخصوم وفي ذات الموضوع والسبب .

سادسا - اذا صدر الحكم بما لم يطلبه الخصوم أو باكثر مما طلبوه أو اغفل الحكم الاستثنائي بعض الطلبات التي حكم فيها ابتدائيا أو كان نص الحكم مشتملا على اجزاء متناقضة .

سابعاً - اذا صدر الحكم على فاقد الاهلية بدون ان يقع تمثيله في القضية تمثيلا صحيحا أو وقع تقصير واضح في الدفاع عنه وكان ذلك هو السبب الأصلي أو الوحيد في صدور الحكم المطعون فيه .

الفصل ١٧٦ - تقتصر محكمة التعقيب على النظر في خصوص موضوع الطعن وتحكم بصفة نهائية بقبوله أو رفضه وفي صورة القبول تقرر ابطال الحكم أو نقضه كليا أو جزئيا وتصرح بارجاع القضية الى محكمة الاصل لاعادة النظر فيما تسلط عليه النقض .

الفصل ١٧٧ - يمكن لها في بعض الحالات أن تقتصر على التصريح بحذف الجزء المنقوض من منطوق الحكم بدون إحالة اذا رأت ان مجرد الحذف يغني عن اعادة النظر كما لها أن تقتصر على النقض بدون إحالة كلما لم يبق موجب لاعادة النظر .

الفصل ١٧٨ - اذا قررت محكمة التعقيب نقض الحكم مع الاحالة فانها ترجع القضية الى المحكمة التي نقض حكمها لتعيد النظر فيها بواسطة حكام لم يسبق منهم الحكم في النازلة .

ويمكن لها في بعض الحالات ان تحيل القضية على محكمة أخرى متساوية الدرجة اذا رأت ما يدعو لذلك .

القسم الثاني

في الخصوم لدى محكمة التعقيب

الفصل ١٧٩ - لا يقبل الطعن لدى محكمة التعقيب الا ممن كان طرفا في الحكم المطعون فيه أو من خلفائه .

ولا يقبل منه الطعن الا اذا كان متعلقا بسبب يخصه شخصا غير أنه يمكن لاحد المحكوم عليهم أن يؤسس طعنه على سبب يخص البعض منهم اذا كان موضوع الحق غير قابل للتجزئة .

الفصل ١٨٠ - يمكن لوكيل الدولة العام لدى محكمة التعقيب ان يقوم لديها بالطعن في الحكم لمصلحة القانون اذا كان نصه متضمنا لخرق قاعدة قانونية ولم يقم احد طرفيه بالطعن فيه في الابان .

الفصل ١٨١ - القرار الذي يصدر بقبول ذلك الطعن يقتصر فيه على تصحيح الخطأ القانوني بدون إحالة ولا يمكن ان يمس بحقوق الخصوم المكتسبة بالحكم المطعون فيه .

ويذيل الحكم المنقوض بنص ذلك القرار .

القسم الثالث

في اجراءات التعقيب

الفصل ١٨٢ - يرفع الطعن بعريضة كتابية يقدمها محام الى كتابة محكمة التعقيب والكاتب الذي يتلقاها يوقع عليها وينص على تاريخ تقديمها ويقيدها بالدفتر حالا ويسلم توصيلا فيها متضمنا لتاريخ تقديمها .

الفصل ١٨٣ - يجب أن تحتوى عريضة الطعن على جميع البيانات المتعلقة باسماء الخصوم ومقراتهم وعلى بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه والمحكمة التي أصدرته .

الفصل ١٨٤ - لا يقبل كاتب المحكمة عريضة الطعن الا اذا قدم له الطاعن وصلا من قابض التسجيل يفيد تأمينه عشرة دنائير بعنوان الخطية الواجب تسليطها عليه ان لم يكسب دعواه وكذلك جميع المعاليم التي يقتضى القانون وجوب تأمينها

ويعفى من هذا التأمين الدولة والفقراء المسعفون بالاغاثة العدلية .

واذا وقع الرجوع فى التعقيب أمكن للمحكمة اعفاء المتعقب من الخطية وارجاعها اليه .

الفصل ١٨٥ - على الطاعن خلال اجل لا يتجاوز الثلاثين يوما من تاريخ تقديم عريضة الطعن ان يقدم لكاتب المحكمة ما يأتى والا سقط طعنه : (١)

١ - محضر اعلامه بالحكم المطعون فيه ان وقع اعلامه به .

٢ - نسخة من الحكم المطعون فيه مشفوعة بنسخة مجردة من الحكم الابتدائى اذا اقتضت محكمة الاستئناف على تبني اسباب هذا الحكم ولم تدرجها بقرارها .

٣ - مذكرة من محاميه فى بيان اسباب الطعن وتوضيح ما يطلب نقضه وكذلك تحديد مرماه مع ما له من المؤيدات .

٤ - نسخة من محضر ابلاغ خصومه نظيرا من تلك المذكورة بواسطة العدل المنفذ .

الفصل ١٨٦ - على المعقب ضده اذا اراد الدفع أن يقدم بواسطة محام الى كتابة المحكمة مذكرة فى دفاعه ومؤيداته بعد اطلاع محامى الطاعن عليها وذلك خلال مدة لا تتجاوز الثلاثين يوما من تاريخ محضر اعلامه بعريضة اسباب الطعن .

الفصل ١٨٧ - على الكاتب بعد انقضاء الاجل المذكور بالفصل قبله ان يحيل ملف القضية على وكيل الدولة العام لدى محكمة التعقيب وهذا يتولى بنفسه او بواسطة أحد مساعديه تحرير ملحوظات كتابية فيما يراه حول صحة الطعن من عدمه ولا يثير سببا جديدا للطعن الا اذا كان متعلقا بالنظام العام ثم يحيل هذه الملحوظات مع الملف على الرئيس الاول لمحكمة التعقيب .

الفصل ١٨٨ - تنعقد الجلسة بحجرة الشورى بمحضر ممثل النيابة العمومية ومساعدة الكاتب، ويمكن لمحامي الخصوم ان يحضروا للمرافعة ان طلبوا ذلك كتابة .

ولا يمكن ان تقع المرافعة الا فى خصوص ما قدموه كتابة .

الفصل ١٨٩ - تصدر المحكمة قرارها بعد المفاوضة وتحرير مسودة مضاة من جميع حكام المحكمة .

الفصل ١٩٠ - تتألف كل دائرة من محكمة التعقيب من رئيس ومستشارين اثنين بمساعدة كاتب ، وحضور ممثل النيابة العمومية بالجلسة واجب .

ويمكن للرئيس الاول ان ينيب لرئاسة الجلسة اقدم مستشارى الدائرة اذا اقتضت الضرورة ذلك .

ويجب ان لا يشارك فى اصدار القرار من سبقت مشاركته فى الحكم فى القضية .

الفصل ١٩١ - القرار الذى تصدره محكمة التعقيب بالنقض يرجع الطرفين للحالة التى كانا عليها قبل الحكم المنقوض فى خصوص ما وقع الحكم فيه .

واذا كان النقض مع الاحالة على محكمة اخرى وحكمت هذه بما يخالف ذلك القرار ووقع الطعن فى هذا الحكم بنفس السبب الذى وقع النقض من أجله أولا فان محكمة التعقيب متألفة من دوائرها المجتمعة تتولى النظر فى خصوص المسألة القانونية الواقع مخالفتها من دائرة الاحالة وقرارها فى هذا الموضوع يكون واجب الاتباع من طرف محكمة الاحالة الثانية .

الفصل ١٩٢ - تتألف الدوائر المجتمعة من الرئيس الاول ورؤساء الدوائر واقدم مستشار

الباب الخامس**في التعديل بين المحاكم**

الفصل ١٩٨ - تختص محكمة التعقيب بالنظر في مطالب التعديل بين المحاكم وذلك :

أولاً - اذا حكمت محاكم متعددة متحدة الدرجة في نازلة واحدة بكونها من نظرها وذلك بأحكام لها قوة ما اتصل به القضاء .

ثانياً - اذا حكمت عدة محاكم متحدة الدرجة بعدم دخول النازلة في مشمولات انظارها وذلك بأحكام لها قوة ما اتصل به القضاء ويقع النظر في مطالب التعديل طبق الاجراءات المبينة في باب التعقيب .

الباب السادس**في مؤاخذه الحكام**

الفصل ١٩٩ - تمكن مؤاخذه الحكام في صورة الفرر أو الاحتيال أو الارتشاء أو اذا توجهت عليه مسؤولية بمقتضى القانون توجب عليه غرم الضرر مدنيا وتختص محكمة التعقيب بالنظر في مطالب مؤاخذه الحكام .

الفصل ٢٠٠ - القيام بطلب مؤاخذه الحاكم يكون بطلب ممضى من الطالب أو نائبه القانوني يقدمه محام للرئيس الاول .

ويقع البحث في الامور المدعى فيها ويسمح مقال الحاكم المطلوب وكذلك الطالب وبعد ذلك يقع تعريفهما بما انتجه البحث ويعين لهما اجل قدره خمسة عشر يوما لعرض ملحوظاتهما كتابة .

والبحث المذكور يجريه رئيس المحكمة أو من يعينه من المستشارين ويقع عرض أوراق القضية على وكيل الدولة العام لدى محكمة التعقيب لابتداء ملحوظاته فيها كتابة .

وتصدر المحكمة قرارها في النازلة على ضوء ما انتجه البحث والطالب الذي ترفض دعواه يحكم عليه بخلفية قدرها من عشرين الى خمسين دينارا بقطع النظر عما عسى أن يقوم به الحاكم من غرم الضرر .

واذا اتجهت المؤاخذه يحكم على الحاكم بالغرامات والمصاريف ويبطلان الاعمال التي قام بها .

اما الحكم الصادر لمصلحة الخصم الآخر فلا يحكم ببطلانه .

في كل دائرة بحضور وكيل الدولة العام ، وفي صورة تكافؤ الآراء يرجح جانب الرئيس الاول . وتجتمع الدوائر المجتمعة بأذن من الرئيس الاول .

الفصل ١٩٣ - تنظر الدوائر المجتمعة أيضا في حالة ما اذا كان الموضوع يرمى الى توحيد الآراء القانونية بين الدوائر .

الفصل ١٩٤ (١) - لا يوقف رفع الطعن بالتعقيب تنفيذ الحكم المطعون فيه .

على أنه يؤجل تنفيذ الحكم المطعون فيه اذا كان صادرا باعدام ورقة مرمية بالزور أو محرثاها أو كان صادرا بالطلاق أو بفساد عقد زواج أو كان صادرا على الدولة باده مال أو برفع عقلة اجرتها الدولة لاستخلاص اموالها .

وبصورة استثنائية يمكن للرئيس الاول لمحكمة التعقيب اذا طلب منه الطاعن ذلك أن يأذن بتوقيف تنفيذ الحكم المطعون فيه مدة شهر اذا رأى ان التنفيذ قد يستحيل معه الرجوع بالحالة الى ما كانت عليه قبل اجرائه .

ويصدر الرئيس الاول اذنه في الحال .

وعلى طالب توقيف التنفيذ تأمين المحكوم به اذا كان موضوع الحكم مبلغا ماليا وتحمل عليه مصاريف التأمين بقطع النظر عن غرم الضرر الذي يمكن ان يحكم به عليه في صورة رفض مطلب التعقيب .

وتنطبق القواعد المتقدمة على الاحكام بغرم الضرر التي تصدرها المحاكم الزجرية .

الفصل ١٩٥ (٢) - يجب على من يريد الطعن بالتعقيب ان يرفع طعنه في اجل لا يتجاوز العشرين يوما من تاريخ اعلامه بالحكم بصفة قانونية ما لم ينص القانون على أجل آخر ويسقط الطعن بمضى الاجل المذكور .

واذا كان اليوم الاخير يوم عيد امتد الاجل الى اليوم الموالي لانتهاه العيد .

ولا يتقيد وكيل الدولة العام بأجل .

الفصل ١٩٦ - من رفض طعنه في حكم ليس له ان يقوم بالطعن في نفس الحكم مرة ثانية ولو كان اجل الطعن ما زال ممتدا أو كان طعنه قد رفض شكلا .

الفصل ١٩٧ - تنطبق قواعد الاجراءات المبينة بهذا القانون على قضايا محكمة التعقيب فيما لا يتخالف مع احكام هذا الباب وبقدر ما لا يتنافى مع طبيعة نظرها .

الجزء الخامس في الوسائل الوقتية الباب الاول في القضاء المستعجل

الفصل ٢٠١ - يقع النظر استعجاليا وبصفة مؤقتة في جميع الحالات المتأكدة بدون مساس بالاصل .

الفصل ٢٠٢ - يقضى في الامور المستعجلة رئيس المحكمة الابتدائية او الحاكم المعين من طرفه او حاكم الناحية في الصور التي خصصه القانون بالنظر فيها .

الفصل ٢٠٣ - يقدم المطلب الاستعجالي بعريضة يحضرها الطالب أو من يمثله قانونا ويعلم بها خصمه بواسطة العدل المنفذ يدعوه فيها للحضور لدى الحاكم ذي النظر مع مراعاة قواعد الاجراءات المنطبقة لدى حاكم الناحية .
وتكون هاته العريضة مشتملة على بيان اسم ولقب وحرفة ومقر الطالب والمطلوب وموضوع الطلب وطلبات المدعى والمحكمة الواقع الاستدعاء للحضور لديها وزمن الحضور ساعة ويوما وشهرا وسنة مع مراعاة احكام الفصل ٧١ .
وينبغي ان لا يقل ميعاد الحضور عن ثلاثة ايام .

الفصل ٢٠٤ - يجب على الطالب قبل الموعد المحدد للحضور ان يقدم اصل العريضة المبلغة للمطلوب لكاتب المحكمة وان يدفع عن اذنه المعاليم القانونية الواجب دفعها .

ويتولى الكاتب حينما ترسيم العريضة بالدفتر المعد لذلك ثم يرسمها بجدول الجلسة المعينة لها .

الفصل ٢٠٥ - اذ لم يحضر الطالب او نائبه الرسمي فان القضية يقع طرحها .
واذا لم يحضر المطلوب او من يمثله قانونا بعد بلوغ الاستدعاء اليه طبق القانون فانه يحكم في القضية كما لو كان حاضرا .

الفصل ٢٠٦ - يمكن للحاكم عند شديد التأكد الاذن بالاستدعاء لليوم نفسه او للغد كما يمكن له ان يتلقى المطلب مباشرة ولو بمنزله الخاص وان يأذن باستدعاء الخصوم حينما وحتى في ايام العطل وفي هاته الصورة يمكن الاستدعاء بواسطة العدل المنفذ او أحد أعوان المحكمة او السلطة الادارية ويرجى خلاص المعاليم ان اقتضى الحال .

الفصل ٢٠٧ - يقع تنفيذ الاذن الاستعجالية بعد اربع وعشرين ساعة من تاريخ وقوع الاعلام بها ما لم يأذن بخلاف ذلك الحاكم الذي له الحق في منح آجال على وجه الفضل .
والتنفيذ يقع بدون ضمان الا اذا اذن الحاكم بوجوب تقديم ضمان .

وفي صورة شديد التأكد يمكن للحاكم ان يأذن بالتنفيذ طبقا لمسودة الحكم قبل تسجيله كما يمكن له ان يأذن بالتنفيذ بدون سابقه اعلام .

الفصل ٢٠٨ - يرفع استئناف الاحكام الاستعجالية الصادرة من رؤساء المحاكم الابتدائية للمحكمة الاستئنافية ذات النظر .
ويرفع استئناف الاحكام الاستعجالية الصادرة من حكام النواحي للمحكمة الابتدائية ذات النظر .

اما الاحكام الاستعجالية الصادرة من رؤساء محاكم الاستئناف في المواضيع التي خصصهم القانون بالنظر فيها فهي غير قابلة للاستئناف .

الفصل ٢٠٩ (١) - استئناف الاحكام الاستعجالية لا يوقف تنفيذها غير انه بصفة استثنائية يمكن لرئيس المحكمة التي تنظر في الاستئناف ان يأذن بتوقيف تنفيذ الحكم المطعون فيه لمدة شهر عندما يتبين له ان فيه خرقا واضحا لاحكام الفصل ٢٠١ من هذه المجلة .

ولا يمكن ان يصدر الاذن بايقاف التنفيذ الا بعد سماع الخصوم والقرارات الصادرة باذن بايقاف التنفيذ غير قابلة لاي وجه من اوجه الطعن ولو بالتعقيب .

الفصل ٢١٠ - ينظر رئيس المحكمة الابتدائية او من ينوبه في جميع الصعوبات المتعلقة بتنفيذ الاحكام الصادرة :
اولا - من المحكمة الابتدائية بدون ان يقع استئنافها .

ثانيا - من المحكمة الاستئنافية سواء كان الحكم صادرا بتقرير الحكم الابتدائي أو نقضه .
ويختص حاكم الناحية بالنظر في جميع الصعوبات المتعلقة بتنفيذ كافة الاحكام الصادرة منه ولو وقع نقضها من محكمة الاستئناف .

الفصل ٢١١ - يجب على كل من يثير الصعوبة عند التنفيذ ان يقدم للعدل المنفذ مشافهة أو كتابة ما له من قول في شأنها فيحضر العدل المنفذ محضرا في ذلك ويستمر على التنفيذ الا اذا استشكل الامر فانه يوقف اعمال التنفيذ ويدعو من يهمهم الامر للحضور في اقرب جلسة لدى الحاكم ذي النظر ويسلم لكل منهم نسخة من ذلك المحضر .

ولا يمكن توقيف أعمال التنفيذ الا اذا أمن مثير الصعوبة عند العدل المنفذ مصاريف نشر القضية ويتولى هذا الاخير عندئذ عرض الامر على الحاكم بتقديم نسخة من ذلك المحضر اليه .

وينظر الحاكم في الصعوبة بعد سماع العدل المنفذ والطرفين أو من ينوبهما قانونا .

واذا لم يحضر مثير الصعوبة فانه يقضى في المشكل كما لو كان حاضرا .

والقرار الذي يصدره الحاكم في هذا الشأن يكون قابلا للتنفيذ حالا على المسودة وقبل التسجيل وبقطع النظر عن الاستئناف وبدون لزوم للاعلام به ، ويجب على كاتب المحكمة أن يسلم لمن شاء من الطرفين نسخة من نص ذلك القرار بدون مصروف في بحر أربع وعشرين ساعة من وقت التصريح به .

الفصل ٢١٢ - يقع النظر في القضية الاستعجالية والحكم فيها طبق القواعد المبينة بالفصل ٤٥ .

ويضمن بالقرار الصادر فيها البيانات التي نص عليها الفصل ١٢٣ .

الباب الثاني

في الاذن على المطالب

الفصل ٢١٣ - يمكن أن تقدم لرؤساء المحاكم الابتدائية أو حكام النواحي مطالب قصد التحصيل على اذن وذلك في جميع الحالات التي نص عليها لقانون وحسب الاختصاص المعين به .

الفصل ٢١٤ - يمكن للحكام المذكورين في غير تلك الحالات وبشرط وجود خطر ملم أن يصدروا اذونا على المطالب في اتخاذ جميع الوسائل لحفظ الحقوق والمصالح التي لا يمكن أن تبقى بدون حماية وذلك حسب القواعد الاعتيادية لمرجع النظر الا اذا كانت المطالب متعلقة بنازلة منشورة فانها تقدم لرئيس المحكمة المعتدة بها .

الفصل ٢١٥ - تحرر المطالب في نظيرين على كاغذ متنبر وتقدم في يوم تاريخها مرفقة بمؤيداتها .

الفصل ٢١٦ - اذن المجاب بها عن هاته المطالب لا تحتاج الى تعليل ويلزم أن تكون ممضاة من الحاكم الذي أصدرها ومختومة بطابع المحكمة وتضمن بمجرد صدورها بدفتر مخصص لذلك .

والاجابة عن المطالب يجب أن تكون حيناً وعلى أقصى تقدير في بحر الاربع وعشرين ساعة الموالية لتاريخها .

الفصل ٢١٧ - يمكن للحاكم عند التأكد الكلي الاجابة بمحله عن المطالب المعروضة عليه ولا يتوقف تنفيذ الاذن في هاته الصورة على ختمها بطابع المحكمة أو تقييدها بالدفتر الامر الذي يقع تداركه فيما بعد .

الفصل ٢١٨ - تعفى من التسجيل الاذن الصادرة بموجب تلك المطالب .

الفصل ٢١٩ - يمكن للحاكم في كل الصور الرجوع في الاذن الصادرة منه وذلك بعد الاستماع الى الخصوم .

ويجب على طالب الرجوع في الاذن تقديم عريضة يبلغها لخصمه بواسطة العدل المنفذ في أجل لا يتجاوز ثمانية أيام من تاريخ علمه بالاذن ويدعوه فيها للحضور لدى الحاكم الذي أصدر الاذن في ميعاد أقصاه ثمانية أيام .

والحكم الصادر بمناسبة طلب الرجوع في الاذن يجب تعليله .

الفصل ٢٢٠ - طلب الرجوع في الاذن لا يوقف تنفيذه .

وتنفذ الاذن الصادرة عن المطالب حالا من طرف العدول المنفذين بمجرد الادلاء بها من طرف من يهمه الامر .

ويجب ان يشتمل محضر التنفيذ على نص المطلب والاذن الصادر عنه .

الفصل ٢٢١ - يسقط الاذن على المطلب الذي لم يقدم للتنفيذ في ظرف عشرة أيام من تاريخ صدوره ويفقد مفعوله .

ويمكن للمطالب استصدار اذن جديد متى بقى سبب اتخاذه متوفرا .

الفصل ٢٢٢ - يمكن للمطالب وللأشخاص الذين استعملوا الحق المنصوص عليه بالفصل ٢١٩ أن يقوموا بالاستئناف .

الفصل ٢٢٣ - تستأنف الاذن الصادرة من حكام النواحي للمحكمة الابتدائية وتستأنف الاذن الصادرة من رؤساء المحاكم الابتدائية لمحكمة الاستئناف .

أما القرارات الصادرة من رئيس محكمة الاستئناف فهي غير قابلة للاستئناف والاستئناف لا يوقف التنفيذ .

الجزء السادس

في احكام مشتركة بين المحاكم

الباب الاول

في التداخل

الفصل ٢٢٤ - يحق للغير الذي له مصلحة في القضية التداخل فيها في كل طور من أطوارها .

ويمكن للخصوم أيضا أن يطالبوا بالتداخل الجبري أو بالحضور للحكم الشخص الذي من شأنه له الحق في الحشد فيه بطريق الاعتراض على الحكم الذي سيصدر وذلك ليكون منسجبا عليه معهم .

الفصل ٢٢٥ - طلب التداخل أو الادخال يقع بنفس الطريقة التي ترفع بمقتضاها الدعوى .

ويجب أن يكون قبل تعيين القضية لجلسة المرافعة .

وللمحكمة (١) اصاله منها وفي كل حين أن تأمر بادخال الغير في الدعوى اذا رأت حضوره ضروري لتقدير النزاع .

الباب الثاني

في الدعاوى العارضة والفرعية

والمقصود منها المعارضة

الفصل ٢٢٦ - يمكن للطالب ما دامت القضية بصدد التحضير أن يدعى في صورة دعوى عارضة أو فرعية بأية دعوى متعلقة بالدعوى الاصلية .

والمصاريف التي تستوجبها تلزم القائم بها ولا تقبل الا اذا كانت أسبابها موجودة وقت القيام بالدعوى الاصلية .

الفصل ٢٢٧ - حق القيام بدعوى المعارضة مختص بالمطلوب ويمكن عرضها ما دامت القضية بصدد التحضير ولا تقبل هذه الدعوى الا اذا كان المقصود منها الدفاع لرد الدعوى الاصلية أو المقاصة أو طلب غرم الضرر المتسبب عن النازلة .

الفصل ٢٢٨ - يحكم في الدعاوى العارضة

والفرعية والمقصود منها المعارضة مع الدعوى الاصلية .

الباب الثالث

في اختبار الكتاب

الفصل ٢٢٩ - اذا وقع طلب اختبار كتب ادلى به أحد الخصوم فالمحكمة تنظر هل المقصود من ذلك التطويل وفي هاته الصورة لها كل السلطة في رفضه .

واذا رأت قرينه من الصدق ولم يمكنها الحكم فيه بدون بحث توقف النظر في أصل النازلة وتأذن باجراء البحث .

الفصل ٢٣٠ - المحكمة باطلاعها على نتيجة صورة عدم حضور المطلوب لدى البحث أن تعتبر البحث تحكماً أما بقبول الكتب أو رفضه ولها في الكتب معترفاً به .

واذا تعددت الامضاءات بالكتب وحضر بعض الواقع منهم الامضاء فقط فالحكم الذي يصدر ينسحب على جميعهم .

الفصل ٢٣١ - يقع سماع الشهود الذين ربما شاهدوا كتابة العقد أو امضاءه أو الذين كان لهم علم بامور صالحة لكشف الحقيقة .

الفصل ٢٣٢ - الأوراق الممكن قبولها بصفة أوراق معدة للتنظير هي على الاخص :

أولاً - الامضاءات الموضوعة بعقود صحيحة .

ثانياً - الكتابات والامضاءات المعترف بها .

ثالثاً - الشق الذي لم تنكر صحته من العقد المطلوب اخباره وأوراق التنظير يضع عليها الحاكم علامة امضاءه وكذلك الخصوم العارفون بالكتابة .

الفصل ٢٣٣ - اذا ثبت بالاختبار ان الكتب كتبه أو امضاء من انكره فهذا المنكر يكون مستوجبا لخطية تتراوح من ثلاثة الى عشرة دنابير بدون أن يكون ذلك مانعا من غرم الضرر لخصمه .

الباب الرابع

في الزور

الفصل ٢٣٤ - الخصم الذي يود اثبات تزوير أو تدليس كتب يمكنه القيام بدعوى عارضة أثناء الدعوى الاصلية بطلب الاذن في اثبات الزور وذلك لدى المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف .

الفصل ٢٣٥ - ان ظهر للمحكمة ان دعوى الزور لا أساس لها أو لا نفع فيما يخص النازلة فتحكم برفضها وان ظهرت لها جدية الطعن في الكتب فانها تأذن باثبات الزور .

واذا اذنت المحكمة بتتبع دعوى الزور يوقف العمل بالكتب المخدوش فيه .

الفصل ٢٣٦ - تأذن المحكمة بوضع الكتب المخدوش فيه بكتابة المحكمة وذلك بعد أن يضع الرئيس علامة امضائه عليه منعا له من التغيير ويتولى الحاكم المكلف بالبحث التحرير على الطالب وسائل احتجاجه على الزور وعلى المطلوب أجوبته عن ذلك .

الفصل ٢٣٧ - اثبات الزور يكون بحسب الحالة اما برسوم أو بشهود أو بعرفاء مع اتباع أحكام الفصول المتعلقة باختبار الكتائب .

الفصل ٢٣٨ - تصدر المحكمة حكمها على ضوء الابحاث المجراة ويكون حكمها بحذف ما يلزم حذفه وتمزيق ما يلزم تمزيقه وزيادة ما تلزم زيادته تغيير ما يلزم تغييره كما تحكم بما يقتضيه الحال في ترجيح الحجج المدلى بها .

وفي صورة تعدد المطلوبين فالحكم الذي يصدر في النازلة ينسحب على جميعهم .

الفصل ٢٣٩ - القائم بدعوى الزور الذي يصدر الحكم ضده يحكم عليه بخفية تتراوح من ثلاثة الى عشرة دنائير بدون أن يكون ذلك مانعا من غرم الضرر لحصمه ولا من محاكمته جزائيا .

الفصل ٢٤٠ - في صورة القيام بدعوى الزور الجنائي يعطل الحكم في النازلة الا اذا رأّت المحكمة ان النازلة يمكن الحكم فيها بقطع النظر عن الكتب المخدوش فيه .

والحكم الصادر بتعطيل النظر او بعدم تعطيله قابل للاستئناف .

الباب الخامس

في معطلات النوازل

الفصل ٢٤١ - يعطل النظر في القضية قانونا وتودع مؤقتا بكتابة المحكمة بوفاة أحد الخصوم أو بفقده أهلية الخصومة أو موت نائبه القانوني أو زوال صفة النيابة عنه الا اذا كانت الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها فيمكن للمحكمة أن تقضى فيها .

وتعتبر الدعوى متهية للحكم في موضوعها اذا كان الخصوم قد أبدوا طلباتهم وعينت القضية لجلسة المرافعة .

الفصل ٢٤٢ - يترتب على التعطيل توقيف جميع المواعيد التي كانت جارية في حق الخصوم وبطلان جميع الاجراءات التي تحصل أثناء الانقطاع .

الفصل ٢٤٣ - تستأنف القضية سيرها باستدعاء يقع من الطرف الآخر الى من يقوم مقام الخصم الذي توفي أو فقد أهلية الخصومة أو زالت صفته أو باستدعاء منه يقع لذلك الطرف الآخر .

وكذلك تستأنف القضية سيرها اذا حضر الجلسة وارث المتوفى أو من يقوم مقام فاقده الأهلية أو مقام من زالت عنه الصفة وطلب متابعة سير القضية .

الفصل ٢٤٤ - اذا مضت على تعطيل القضية ثلاثة أعوام بدون أن يقع طلب استئناف النظر فيها سقطت الخصومة ولكل ذي مصلحة من الخصوم أن يطلب الحكم بسقوطها .

الفصل ٢٤٥ - تسرى المدة المقررة لسقوط الخصومة في حق جميع الخصوم ولو كانوا عديمي أهلية .

الفصل ٢٤٦ - الحكم بسقوط الخصومة لدى محكمة الدرجة الاولى يترتب عليه الغاء جميع الاجراءات بما في ذلك عريضة الدعوى ولكنه لا يسقط الحق في أصل الدعوى .

ويترتب على الحاكم بسقوطها في الاستئناف أو في التماس اعادة النظر سقوط الطعن نفسه .

الفصل ٢٤٧ - يقدم طلب الحكم بسقوط الخصومة للمحكمة المقامة أمامها بنفس الاوضاع المعتادة لرفع الدعوى .

كما يمكن أن يقوم في صورة دعوى معارضة اذا طلب المدعى استئناف النظر بعد انقضاء الثلاثة أعوام .

ويجب تقديمه ضد جميع المدعين أو الطاعنين والا كان غير مقبول .

واذا قدمه أحد الخصوم استفاد منه الباقون .

الباب السادس

في التجريح في الأحكام

الفصل ٢٤٨ - تحجز مباشرة الوظائف العدلية اصالة على الأحكام .

أولا - في النوازل التي هم فيها خصوم

أو لهم مشاركة مع الخصوم أو مشاركة في التزام لأحد الخصوم أو كان عليهم فيها مرجع الدرك .

ثانيا - في نوازل نسائهم ولو بعد انفصال الزواج .

ثالثا - في نوازل أقاربهم أو مصاهريهم بدون نهاية بسلسلة النسب المستقيم والعصبة الى الدرجة السادسة بالنسبة للأقارب وإلى الدرجة الرابعة بالنسبة للأصهار .

رابعا - في النوازل التي لزمهم القيام فيها بصفة نائب قانوني عن أحد الخصوم .

خامسا - في النوازل التي وقع سماعهم فيها بصفة شهود أو التي باشروها بصفة حكام أو محكمين أو سبق منهم اعطاء رأى فيها .

سادسا - اذا كانوا دائنين أو مدينين لأحد الخصوم .

سابعا - اذا كان أحد الخصوم مستخدما عندهم .

ثامنا - اذا سبق خصام بينهم وبين أحد الخصوم .

الفصل ٢٤٩ - كل حاكم يعلم موجب تجريح فيه بينه وبين أحد الخصوم يجب عليه التصريح به والمحكمة تنظر هل يلزم تخلي ذلك الحاكم عن النظر في القضية .

ولا يقبل التجريح في الحاكم من الخصم الذي مع معرفته بسبب التجريح باشر الخصام أو حرر مقالة في النازلة لديه بدون القيام بالتجريح .

الفصل ٢٥٠ - طلب التجريح في حاكم يعرض على رئيس المحكمة بطلب ممضى من الطالب أو نائبه القانوني وبمجرد ما يتلقى الرئيس ذلك المطلب يستفسر الحاكم المجرى فيه وعند الاقتضاء الخصم القائم بالتجريح ويحرر في ذلك تقريراً يحيله مع ما تجمع لديه من الاوراق على المحكمة متركة من حكام غير الحاكم المجرى فيه .

واذا كان المجرى فيه هو رئيس المحكمة فالاعمال المقررة أعلاه يجريها أقدم حكام المحكمة .

واذا كان المجرى فيه حاكم ناحية فمطلب التجريح يقدم لرئيس المحكمة الابتدائية الراجع اليها .

ويلزم الحاكم المجرى فيه ان لا يباشر النازلة .

والقائم بالتجريح المحكوم ضده يحكم عليه بخطية تتراوح بين عشرة وعشرين دينارا بقطع النظر عما عسى أن يقوم به عليه الحاكم من غرم الضرر والحكم المذكور غير قابل للاستئناف .

الباب السابع

في دور النيابة العمومية

الفصل ٢٥١ (١) - لمثل النيابة العمومية الحق في القيام بالقضايا كلما كانت هناك مصلحة شرعية تهم النظام العام .

كما له أن يحضر بكل جلسة وأن يطلع على كل قضية يرى لزوم تداخله فيها .

وللمحكمة أن تقرر من جهتها تمكينه من الاطلاع على القضايا مع طلب ابداء ملحوظاته ان رأت في ذلك فائدة .

ويجب على رئيس المحكمة أن ينهي قبل الجلسة بثلاثة أيام على الأقل الى ممثل النيابة العمومية قصد الاطلاع على القضايا المتعلقة :

أولا - بالدولة أو الهيئات العمومية .

ثانيا - بالاحتجاج بعدم الاختصاص بالنظر الحكمي .

ثالثا - بعديمي الاهلية أو المفقودين .

رابعا - بالتجريح في الحكام أو مؤاخذتهم .

خامسا - بمخالفة القانون الجزائي أو دعاوى الزور .

ومن واجب ممثل النيابة العمومية تقديم ملاحظاته كتابة وتعفى القضايا التي يقوم بها ممثل النيابة العمومية من المعاليم .

الباب الثامن

في اعطاء نسخ تنفيذية ومجردة من الاحكام

وسقوط العمل بالاحكام

الفصل ٢٥٢ - كل خصم صدر في منفعته حكم له الحق في أخذ نسخة واحدة منه وهذه النسخة تسمى تنفيذية ويسلمها كاتب المحكمة الصادر منها الحكم ممضاة منه ومختوما عليها بطابع المحكمة .

أما النسخ المجردة فتسلم لكل من يطلبها .

الفصل ٢٦٦ - ينقضى التحكيم اذا مات واحد أو أكثر من المحكمين أو قام مانع من مباشرته للتحكيم أو امتنع من مباشرته أو تخلى أو عزل عنه .

كما ينقضى بانتهاء مدة التحكيم الا اذا اتفق الخصوم على خلاف ذلك .

الفصل ٢٦٧ - لا يجوز عزل المحكم أو المحكمين الا باتفاق جميع الخصوم أو بحكم المحكمة بطلب من أحد الخصوم أو من جميعهم .

والحكم الذى تصدره المحكمة بقبول أو برفض الطلب غير قابل للطعن .

الفصل ٢٦٨ - يجرح فى الحكم بمثل ما يجرح به فى الحاكم .

ولا يجوز التجريح الا بالاسباب التى تحدث أو تظهر بعد اشتراط التحكيم .

الفصل ٢٦٩ - لا يقبل تجريح أو عزل من وقت ختم المرافعة .

الفصل ٢٧٠ - لا يقبل التحكيم بموت أحد الخصوم اذا كان جميع ورثته رشداً وانما يزداد فى المدة المضروبة للحكم ثلاثون يوماً .

الفصل ٢٧١ - على المحكمين أن يحكموا فى المدة المشروطة فان لم يقع القبول فى يوم واحد فمن تاريخ قبول آخرهم .

الفصل ٢٧٢ - يتوقف سريان المدة المذكورة اذا قدم طلب فى التجريح فى المحكم الى حين الحكم ويزاد فى تلك المدة ثلاثون يوماً اذا وقع تعويض المحكم بالتراضى .

وللمحكمين طلب التمديد فيها مرة واحدة اذا لزم بشرط أن لا يزيد التمديد عن ثلاثة أشهر وبشرط موافقة الخصوم كتابة .

الفصل ٢٧٣ - يتولى المحكمون جميعا اجراءات التحقيق ويمضى كل منهم على كل ما يقع تحريره ما لم يكونوا قد عينوا كتابة واحدا منهم للقيام باجراء معين .

الفصل ٢٧٤ - ان أثبتت مسألة أولية تخرج عن اختصاص المحكمين أو وقع الطعن فى ورقة بالزور المدنى أو الجنائى أو حدث حادث آخر أو عرضت مسألة يرى المحكمون ان لها تأثيرا فى موضوع التحكيم أوقف المحكمون النظر الى أن تقضى المحكمة ذات النظر فى شأن الحادث وفى هاتة الصورة يتوقف سريان المدة المحددة للحكم الى أن يقيم اعلام المحكمين بصدور الحكم البات فى تلك المسألة العارضة .

الفصل ٢٧٥ - يصدر حكم المحكمين بأغلبية الآراء بعد المفاوضة فيما بينهم ويجب أن يشتمل الحكم على كل البيانات التى أوجبها الفصل ١٢٣ .

كما يجب أن يقع الامضاء عليه من طرف المحكمين .

واذا رفض واحد أو أكثر منهم الامضاء ينص بالحكم على ذلك .

ويكون الحكم صحيحا اذا وقع الامضاء عليه من طرف أغليبيتهم .

الفصل ٢٧٦ - تطبق القواعد الخاصة بالتنفيذ الوقتى على أحكام المحكمين .

الفصل ٢٧٧ - يجب أن يصدر حكم المحكمين داخل التراب التونسى والا اتبعت فى شأنه القواعد المقررة للأحكام الصادرة فى بلد أجنبى .

الفصل ٢٧٨ - يصير حكم المحكمين نافذا باذن من رئيس المحكمة الابتدائية التى صدر بدائلتها الحكم أو حاكم الناحية كل فى حدود نظره الا اذا كان التحكيم يتعلق بخلاف منشور لدى محكمة الاستئناف فان رئيس هاتة المحكمة هو الذى له وحده الحق فى اصدار الاذن .

ويصدر الحاكم اذنه بذييل نسخة الحكم بعد الاطلاع عليه وعلى كتب التحكيم والتثبت من عدم وجود ما يمنع من تنفيذه قانونا ولذا يجب على المحكمين فى الخمسة أيام الموالية لصدور حكمهم أن يودعوا نسخة منه بكتابة المحكمة المختصة مع كتب التحكيم .

ويحرر كاتب المحكمة محضرا فى هذا الايداع ويعلم به الخصوم بمكاتب مضمونة الوصول مع الاعلام بالبلوغ .

الفصل ٢٧٩ - احكام المحكمين قابلة للاستئناف وذلك طبقا للقواعد المقررة لاستئناف الاحكام الصادرة من الحاكم .

ولا يقبل الاستئناف اذا كان المحكمون مفوضين مصالحين أو كانوا محكمين فى نزاع منشور لدى محكمة استئنافية أو كأن الخصوم قد تنازلوا صراحة عن حق الاستئناف أو كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز مقدار ما يحكم فيه نهائيا .

ويرفع الاستئناف الى المحكمة المختصة كما لو كان النزاع قد صدر فيه حكم ابتدائى من المحكمة ذات النظر .

المادة ٢٨٠ - يجوز الطعن فى أحكام المحكمين بالاعتراض بالتماس إعادة النظر ويرفع الاعتراض والالتماس الى المحكمة التى صدر بدائلتها الحكم .

الفصل ٢٥٣ - كل نسخة تنفيذية من حكم يكتب بطلانها ما يأتي :

• الجمهورية التونسية .

باسم الشعب التونسي أصدرت محكمة كذا الحكم الآتي نصه ويذكر بآخره ما يأتي :

وبناء على ذلك فان رئيس الجمهورية التونسية يأمر ويأذن سائر العدول المنفذين بأن ينفذوا هذا القرار (أو الحكم) ان طلب منهم ذلك ووكيل الجمهورية العام والمدعين العموميين ووكلاء الجمهورية بأن يساعدوا على ذلك : وسائر آمري وضباط القوة العامة بالاعانة على تحقيق تنفيذه عندها يطلب منهم ذلك بصفة قانونية .

وبموجب ذلك أمضى هذا القرار (أو الحكم) .

الفصل ٢٥٤ - اذا تلفت النسخة التنفيذية التي تسلمها الخصم الذي صدر له الحكم وذلك قبل التنفيذ فيمكنه الحصول على نسخة ثانية بحكم استعجالي من رئيس المحكمة بعد استدعاء الخصوم كما يجب وبشرط اعطاء ضامن ملى الا اذا اعترف المحكوم عليه بأن الحكم لم يقع تنفيذه .

ولا تبرأ ساحة الضامن الا بمضى المدة التي يسقط بها حق القيام بذلك الحكم أو قد وقع تنفيذه كلياً أو جزئياً بدون معارضة من المحكوم عليه .

الفصل ٢٥٥ - ينص كاتب المحكمة بطرة أصل كل حكم أو بالنسخ المستخرجة منه على تسليم كل نسخة مجردة أو تنفيذية منه مع بيان تاريخ تسليم ذلك واسم الشخص الذي سلمت له والا فان كاتب المحكمة يستوجب خطية قدرها خمسة دنانير عن كل مخالفة ثبتت عليه بدون أن يكون ذلك مانعاً من غرم الضرر الذي ربما يلزم للشخص الذي عساه أن يكون قد تضرر مما ذكر

الفصل ٢٥٦ - الغلط في الرسم والغلطات المادية في الاسم أو الحساب وغير ذلك من الاختلالات المبينة من نوع ما ذكر يجب على المحكمة دائماً اصلاحها ولو من تلقاء نفسها .

ويحكم في اصلاح الغلط أو الاختلال بدون سبق مرافعة شفاهية .

ويجب أن ينص بطرة أصل الحكم وبالنسخ الممطاة منه على الحكم الصادر بالاصلاح .

الفصل ٢٥٧ - يبطل العمل بالحكم بمضى عشرين سنة مسيحية من يوم صدوره .

الجزء السابع

في التحكيم

الفصل ٢٥٨ - يجوز الاتفاق على التحكيم في كل نزاع معين موجود كما يجوز اشتراط التحكيم فيما قد ينشأ من النزاعات المتعلقة بالالتزامات والمبادلات التجارية والنزاعات بين الشركاء في شأن الشركة .

الفصل ٢٥٩ - لا يصح التحكيم الا ممن له اهلية التصرف في حقوقه ولا يصح تحكيم القاصر أو المحجوز عليه أو المفلس أو المحروم من حقوقه المدنية .

الفصل ٢٦٠ - لا يجوز التحكيم :

• **أولاً -** في الامور المتعلقة بالنظام العام .

• **ثانياً -** في النزاعات المتعلقة بالجنسية .

• **ثالثاً -** في النزاعات المتعلقة بالحالة الشخصية باستثناء الخلافات المالية الناشئة عنها .

• **رابعاً -** في المسائل التي لا يجوز فيها الصلح .

• **خامساً -** وفي كل النزاعات الاخرى الواجب عرضها على النيابة العمومية عدا ما استثناه القانون .

الفصل ٢٦١ - اشتراط التحكيم لا يثبت الا بكتب سواء كان رسمياً أو خط يد أو محضر جلسة أو محضراً محرراً لدى نفس المحكمين الواقع الاختيار عليهم .

الفصل ٢٦٢ - يجب تعيين موضوع النزاع في اشتراط التحكيم مع بيان أسماء المحكمين صراحة أو دلالة والا كان التحكيم باطلا .

الفصل ٢٦٣ - اذا تعدد المحكمون وجب ان يكون عددهم وتراً .

الفصل ٢٦٤ - يجب على المحكمين أن يتبعوا في احكامهم القواعد القانونية مالم يتضمن كتب التحكيم صراحة تفويض الامر اليهم فيصرون بذلك محكمين مصالحين وهم معفون بصفقتهم تلك من التقيد بالاجراءات والقواعد القانونية ولهم حينئذ اتباع قواعد العدل والانصاف .

الفصل ٢٦٥ - قبول المحكم يجب أن يكون كتابة كما يثبت بامضاء المحكم بكتب التحكيم .

ولا يجوز له التخلي بعد القبول بدون مبرر والا كان مسؤولاً بغرم ما عسى أن يكون قد تسبب فيه من الضرر للخصوم .

الفصل ٢٨١ - يمكن القيام بطلب ابطال حكم المحكمين الصادر نهائيا ولو اشترط الخصوم خلاف ذلك في الاحوال الآتية :

أولا - اذا كان قد صدر بدون اشتراط تحكيم أو خارج نطاق التحكيم .

ثانيا - اذا صدر من بعض المحكمين دون أن يكون مأذونا بالحكم في غيبة الآخرين .

ثالثا - اذا صدر بناء على تحكيم باطل أو بناء على تحكيم سقط بمضى المدة .

رابعا - اذا شمل الحكم أمورا لم يقع القيام بطلبها .

خامسا - اذا لم يراع المحكمون قواعد الاجراءات التي نص القانون على ان مخالفتها توجب البطلان أو السقوط .

الفصل ٢٨٢ - يرفع طلب البطلان بالطرق المعتادة للمحكمة التي صدر بدائلتها الحكم خلال ثلاثين يوما من الاعلام به وبمضيه يسقط القيام .

الفصل ٢٨٣ - اذا قررت المحكمة قبول الطعن فانها تقضي ببطلان الحكم واجراءات التحكيم ولها أن تحكم في موضوع النزاع اذا طلب منها ذلك وكانت القضية منتهية للحكم كما لها أن تأذن باجراء تحقيقات أن اتجه ذلك ولها أيضا أن توقف النظر في القضية اذا كان لها ارتباط بقضية أخرى منشورة لدى محكمة قضائية أخرى .

الفصل ٢٨٤ - لا يمكن الطعن بالتعقيب الا في الاحكام الصادرة من المحاكم بموجب استئناف احكام المحكمين أو بمناسبة التماس اعادة النظر فيها .

الجزء الثامن (١)

في وسائل التنفيذ

الباب الاول

احكام عامة

الفصل ٢٨٥ - وسائل الطعن المعطلة للتنفيذ لا يترتب عنها هذا التعطيل الا اذا استعملت في الاجل القانوني .

الفصل ٢٨٦ - تنفذ بعد التحلية بالصيغة التنفيذية :

١ - الاحكام التي احرزت على قوة اتصال القضاء وهي التي لم تكن أو لم تعد قابلة للطعن باحدى الوسائل المعطلة للتنفيذ .

٢ - الاحكام التي اذن بتنفيذها الوقتي ولو لم تحرز على قوة اتصال القضاء .

الفصل ٢٨٧ - يعلم العدل المنفذ المحكوم عليه بالحكم الذي طلب منه تنفيذه ويضرب له اجلا قدره عشرون يوما بداية من الاعلام للاذعان الى الحكم وتباشر عمليات التنفيذ عند انتهاء هذا الاجل .

ويمكن للقائم بالتتبع بمجرد الاعلام أن يطلب اجراء عقلة تحفظية على مكاسب المحكوم عليه .

ويحط الاجل المشار اليه بالفقرة الاولى اعلاه الى أربع وعشرين ساعة بالنسبة الى تنفيذ القرارات الاستعجالية أو الاحكام الصادرة في القرارات الاستعجالية المستأنفة .

الفصل ٢٨٨ - حق طلب التنفيذ مخول للمحكوم له ولمثله القانوني ولوكيله ولحاميه ولخلفائه وكذلك لدائنيه بالشروط الواردة بالقانون .

الفصل ٢٨٩ - يقع التنفيذ عند وفاة المحكوم عليه على وارثه بعد اعلامه بالحكم وانتهاء الاجل الوارد بالفصل ٢٨٧ ولو سبق ان تم ذلك الاعلام ومنح ذلك الاجل للمحكوم عليه نفسه .

والتنفيذ المشروع فيه ضد المحكوم عليه يستمر عند الاقتضاء ضد ورثته بدون لزوم لاعلامهم بالحكم من جديد أو لضرب أجل جديد لهم .

الفصل ٢٩٠ - اذا حصل نزاع في اثبات صفة أحد الطرفين فان العمل يكون طبق ما هو مبين بالفصلين ٢١٠ و ٢١١ مع بقاء الحق للقائم بالتتبع في طلب اجراء عقلة تحفظية بمجرد الاعلام بالحكم .

الفصل ٢٩١ - اجراء أي عمل تنفيذي ليلا أو في أيام الاعياد الرسمية يكون باطلا الا في صورة الضرورة وبمقتضى اذن من قاضي الاذن على العرائض .

ويشمل الليل من أول أبريل الى ٣٠ سبتمبر الساعات التي بين الثامنة مساء والخامسة صباحا ومن أول أكتوبر الى ٣١ مارس الساعات التي بين السادسة والسابعة صباحا .

الفصل ٢٩٢ - لا يمكن علاوة على ذلك اجراء
اى عمل من أعمال التنفيذ :

أولا - ضد المسلمين : يوم الجمعة والايام
الاخيرة من رمضان بداية من اليوم السابع
والعشرين منه واليوم الثالث من عيد الفطر
واليوم الثاني من عيد الاضحى واليوم الموالي
ليوم المولد .

ثانيا - ضد الاسرائيليين : يوم السبت ويومى
روشانة وكبور واليومين الاولين واليومين
الاخيرين من سوكون (عيد الجريدة) ويوم بوريم
(عيد استير) واليومين الاولين واليومين الاخيرين
من بيسح (عيد الفطيرة) ويومى سبعوت (عيد
العنصرة) .

ثالثا - ضد المسيحيين : يوم الاحد ويوم
الخميس عيد الصعود واليوم الخامس عشر من
أوت (عيد النزول) ويوم أول نوفمبر واليوم
الخامس والعشرين من ديسمبر (عيد الميلاد) .

الفصل ٢٩٣ - لا يجوز اجراء التنفيذ بمحضر
القائم بالتتبع .

الفصل ٢٩٤ - للعدل المنفذ اذا كانت عمليات
التنفيذ تتطلب ذلك أن يدخل الى المحلات التى
يجب أن تجرى فيها تلك العمليات .

واذا حيل بينه وبين الدخول اليها أو كانت
الابواب موصدة فإن له أن يقيم حارسا على الابواب
لمنع كل استيلاء ثم يطلب فوراً مساعدة رئيس
مركز الشرطة أو الحرس الوطنى ويفتح بمحضره
ابواب الدور والبيوت وكذلك الاثاث كلما
استلزمت عمليات التنفيذ ذلك ورئيس مركز
الشرطة أو الحرس الوطنى الذى يكون قد ساعد
على عمليات التنفيذ يمضى محضر التنفيذ المحرر
من طرف العدل المنفذ .

الفصل ٢٩٥ - يستعين العدل المنفذ فى اعماله
عند الاقتضاء بامرأة من الثقات .

الفصل ٢٩٦ - اذا لم يتم التنفيذ فى نفس
اليوم أمكن مواصلته فى اليوم أو الايام الموالية .

ويجب التوقيع على المحضر كلما توقفت عمليات
التنفيذ .

الفصل ٢٩٧ - اذا كان التنفيذ متوقفا على قيام
المحكوم له بأمر فانه لا يمكن الشروع فى التنفيذ
الا بعد اثبات وقوع ذلك .

الفصل ٢٩٨ - اذا كان الحكم قاضيا بتسليم
أشياء منقولة وبقيت هذه الاشياء غير موجودة فإن
للقائم بالتتبع ان كان الامر يتعلق بمثلثات أن
يطلب اجراء عقلة تنفيذية على مكاسب المحكوم
عليه لاستيفاء قيمة الاشياء المحكوم بتسليمها من
محصول البيع .

وعلى القائم بالتتبع ان كان الامر يتعلق بأشياء
معينة ان يطالب بقيمتها لدى المحكمة المختصة .

الفصل ٢٩٩ - اذا كان الحكم قاضيا بتسليم
أو ترك عقار فان الاشياء المنقولة الموجودة به والتي
لا يشملها التنفيذ ترجع للمحكوم عليه أو توضع
تحت طلبه مدة ثمانية أيام وان لم يقع رفعها فى
هذا الاجل فإنها تباع حسب الصيغ المقررة لبيع
المنقولات المعقولة ويؤمن ثمنها .

الفصل ٣٠٠ - اذا امتنع المحكوم عليه من
تنفيذ التزام باتمام عمل أو استحالة عليه ذلك
أو خالف التزاما بالامتناع عن عمل فان العدل
المنفذ يثبت ذلك فى محضر ويحيل القائم بالتتبع
على القيام لدى المحكمة ذات النظر بما يسمح به
القانون .

الفصل ٣٠١ - تحمل مصاريف التنفيذ على
المحكوم عليه عدا ما استثناه القانون .

وتحمل مصاريف العقلة التنفيذية والبيع على
المبتت له وتعتبر هذه المصاريف ممتازة وتدفع
زيادة على الثمن .

الفصل ٣٠٢ - لا يجوز اجراء عقلة تنفيذية
الا بمقتضى سند تنفيذى ومن أجل دين ثابت
ومعلوم المقدار وحال وذلك مع مراعاة الاحكام
الخاصة بالعقارات المسجلة .

الفصل ٣٠٣ - لا يجوز اجراء العقلة التنفيذية
ان كان من المتوقع ان لا يتم بيع الاموال المعقولة
الا بصعوبة نظرا لقدر مصاريف العقلة والبيع .

الفصل ٣٠٤ - عمليات التنفيذ فيما عدا
الديون الموثقة برهن أو امتياز تقع على الاموال
المنقولة فان لم تكن كافية أو كانت غير موجودة
فان التنفيذ يقع على العقارات .

الفصل ٣٠٥ - ما يعتبره القانون عقارات
حكومية لا يمكن أن يعقل الا مع الاصل الذى هو
جزء منه لكن يجوز اجراء عقلة عليه وبيعه مثل
المنقولات فى ديون لصناعه أو باعته أو لمن اقترض
مالا لاشرائه أو صنعه أو اصلاحه .

الباب الثاني

في تنفيذ الأحكام الأجنبية

الفصل ٣١٦ - الأحكام الصادرة بالبلاد الأجنبية لا يجوز تنفيذها بالبلاد التونسية الا اذا صدر الاذن بتنفيذها من طرف محكمة تونسية .

الفصل ٣١٧ - يطلب الاذن بتنفيذ الحكم الأجنبي باستدعاء الخصم المراد التنفيذ عليه لدى المحكمة الابتدائية التي بدأرتها مقره ان وجد والا فلدى المحكمة الابتدائية التي يجب اجراء التنفيذ بدأرتها .

الفصل ٣١٨ - يجب للاذن بتنفيذ الحكم الأجنبي توفر الشروط الآتية :

اولا : أن يكون الحكم الأجنبي صادرا من هيئة قضائية مختصة وفقا لقانون البلد الأجنبي الصادر فيه وانه أحرز على قوة اتصال القضاء وفقا لذلك القانون وما زال قابلا للتنفيذ بالبلد الصادر فيه .

ثانيا : أن يكون المحكوم عليه قد وقع استدعاؤه بصفة قانونية لدى المحكمة التي أصدرت الحكم ويمكن من الدفاع عن نفسه ،

ثالثا : أن لا يكون النزاع الذي نظرت فيه المحكمة الأجنبية من انظار المحاكم التونسية حسب القانون التونسي ،

رابعا : ان لا يتعارض الحكم الأجنبي مع حكم سبق صدوره من محكمة تونسية في نفس الموضوع وبين نفس الخصوم وأحرز على قوة اتصال القضاء .

خامسا : أن لا يتضمن الحكم الأجنبي ما يخالف قواعد النظام العام التونسي .

الفصل ٣١٩ - علاوة على الشروط الواردة بالفصل المتقدم والتي يلزم توفرها في جميع الأحوال فانه لا يجوز الاذن بتنفيذ الأحكام الصادرة بالبلاد الأجنبية الا بنفس الشروط التي تفرضها قوانين هذه البلاد لتنفيذ الأحكام الصادرة بالبلاد التونسية .

الفصل ٣٢٠ - الأحكام الصادرة بشأن طلب يرمى الى الاذن بتنفيذ حكم أجنبي تكون فيما يخص وسائل الطعن فيها خاضعة للقانون التونسي .

الفصل ٣٢١ - الأحكام الأجنبية التي تصبح قابلة للتنفيذ بالبلاد التونسية تنفذ وفقا للقانون التونسي .

الباب الثالث

في العقل التحفظية

القسم الأول

في احكام مشتركة بين جميع المكاسب باستثناء العقارات المسجلة

الفصل ٣٢٢ - باستثناء الحالات المنصوص عليها بالفصلين ٢٨٧ و ٢٩٠ فانه لا يمكن اجراء عقلة تحفظية الا بأذن من حاكم الناحية أو رئيس المحكمة الابتدائية الراجع لدأرتها مقرر المدين في حدود نظر كل منهما .

ويجوز الاذن بالعقلة التحفظية لضمان كل دين يبدو أن له أساسا من حيث الاصل وان استخلاصه مهدد بالخطر ولو كان مؤجلا أو معلقا على شرط

ويجب ان يذكر بقرار العقلة التحفظية المبلغ الذي من أجله صدر الاذن بها .

الفصل ٣٢٣ - يمكن اجراء العقلة التحفظية على جميع المكاسب سواء كانت منقولة أو عقارات باستثناء العقارات المسجلة والمكاسب التي يحجر القانون عقبتها .

الفصل ٣٢٤ - تبقى اموال المدين المعقولة في حوزة الى ان تؤول العقلة التحفظية الى عقلة تنفيذية الا اذا أصدر الاذن بخلاف ذلك او وقعت تسمية مؤتمن عدلى .

الفصل ٣٢٥ - يجب ان ينص محضر العقلة التحفظية على مايلي والا يكون باطلا :

اولا : القرار الصادر بها أو في الصور المنصوص عليها بالفصلين ٢٨٧ و ٢٩٠ السند التنفيذي الذي اجريت العقلة بموجبه واعلام المعقول عنه بهذا السند .

ثانيا : حضور أو عدم حضور المعقول عنه وعند الاقتضاء المكلف بالحراسة لعملية التنفيذ .

ثالثا : المبلغ الذي أجريت من أجله العقلة .

رابعا : تعيين مفصل للاموال المعقولة .

الفصل ٣٢٦ - اذا تناولت العقلة بضائع وجب تشخيصها ووزنها أو قياسها أو كيلها حسب طبيعتها .

واذا كان هناك مصوغ أو أشياء ثمينة وجب ان يكون المحضر مشتملا على وصفها وتقدير قيمتها من طرف أمين .

الفصل ٣٠٦ - ليس لمن كان مرتبها أو صاحب امتياز خاص من الدائنين أن يطلب عند كفاية مكاسب مدينة المخصصة لضمان دينه بيع غيرها من المكاسب .

وليس له أن يعارض في عقلية المنقولات أو العقارات المخصصة لضمان دينه أو في بيعها بيعا جبريا متى طلب ذلك من غيره من الدائنين وإنما له الاعتراض على المتحصل من البيع واطهار ماله من حق الأولوية عند توزيع الثمن .

لكن له أن يعارض في عقلية المكاسب وبيعها جبريا من طرف غيره من الدائنين عندما تكون قيمة المكاسب المخصصة لضمان دينه غير كافية لخلاصه .

الفصل ٣٠٧ - لا يمكن اجراء عقلية تنفيذية على أكثر مما يلزم لحلاص الدائن العاقل .

الفصل ٣٠٨ - لا يقبل العقلية : -

١ - ما يلزم للمعقول عنه وعائلته من الفراش والملابس وأواني الطبخ ،

٢ - الآلات والكتب اللازمة لمهنة المعقول عنه الى حد ما قيمته مائة دينار حسب اختياره ،

٣ - الكتب والأدوات المدرسية اللازمة لتعلم من هو في كفاية المعقول عنه من الأولاد ،

٤ - ما يكفي من طعام المعقول عنه وعائلته مدة خمسة عشر يوما ،

٥ - الأوسمة والرسائل والأوراق الشخصية والأشياء المقدسة وما هو ضروري للقيام بالواجبات الدينية .

ويجب أن ينص بمحضر العقلية أو محاولة العقلية وعند الاقتضاء على الأشياء غير القابلة للعقلية التي أقيمت في حوز المدين .

الفصل ٣٠٩ - تهدف كل عقلية الى وضع ما تتناوله من الأموال تحت يد العدالة ومنع المدين من التصرف فيها في مضرة دائنيه . فكل ما يقع حينئذ من تفويت بعوض أو بدونه أو اكسراء للأموال المعقولة وكذلك ما يتم انشاؤه عليها من حقوق رهن أو غيرها من الحقوق العينية باطل ولا عمل عليه ازاء الدائنين .

الفصل ٣١٠ - على العدل المنفذ أن يسلم في الحال الى المعقول عنه والى المكلف بالحراسة عند الاقتضاء نسخة من محضر العقلية ولو كانت تحفظية ومن محضر تحويل العقلية التحفظية الى

عقلية تنفيذية وذلك كلما وقعت العقلية أو التحويل بمحضرهما وإذا تمت العقلية أو التحويل في غير محضرهما وجب اعلامهما بذلك .

الفصل ٣١١ - بيع لمكاسب المعقولة لا يمكن أن يقع الا بالمزاد العمومي .

الفصل ٣١٢ - لا يمكن للأشخاص الآتي ذكرهم المزايدة أو تكليف الغير بالمزايدة نيابة عنهم :

أولا : الأشخاص الفاقدون لأهلية الشراء سواء كانت عامة أو خاصة بالمكاسب المعروضة للبيع ،
ثانيا : المعقول عنه ،

ثالثا : الأشخاص الذين اشتهروا بعسرهم .

الفصل ٣١٣ - الدائنون المخول لهم الحق في التنفيذ الجبري ليس لهم فيما يخص مكاسب المدين التي سبق أن أجريت عليها عقلية تنفيذية أو عقلية توقيفية الا الاعتراض على المتحصل من البيع أو من الأموال المعقولة توقيفيا وذلك مع مراعاة الأحكام الخاصة بالعقارات المسجلة .

ويتم هذا الاعتراض بواسطة أحد العدول المنفذين الذي يتولى تحرير محضر يبلغه للمدين المعقول عنه وللعدل المنفذ المكلف بالبيع اذا كان المعقول من المنقولات أو للمحامى القائم بالتبعية اذا كان المعقول من العقارات أو للمعقول تحت يده اذا كان الأمر يتعلق بعقلية توقيفية . ويجب أن ينص بالمحضر على السند التنفيذي الذي بمقتضاه وقع الاعتراض وعلى اعلام المدين بهذا السند وكذلك على مقدار الدين ويجب أن يحتوى بالاضافة الى ذلك على اختيار الدائن المعارض لمقر بجهة مقر المعقول عنه والاخلال بأي اجراء من هذه الاجراءات يترتب عنه بطلانه .

الفصل ٣١٤ - ان الاعتراض المشار اليه بالفصل المتقدم يخول للدائن القائم به الحق في أن يساهم في توزيع الثمن المتحصل من البيع أو من الأموال المعقولة توقيفيا .

ولا يمكن ابطال العقلية أو رفعها كلا أو بعضا ولا الاذن بإبطالها أو رفعها كلا أو بعضا الا برضاء الدائنين المعارضين أو بمقتضى حكم تمكن معارضتهم به .

الفصل ٣١٥ - العقل الجديدة التي قد تجرى على مكاسب معقولة مع عدم العلم بالعقلية الأولى تقوم مقام الاعتراض .

القسم الثاني

في أحكام خاصة بالمعارات المسجلة

الفصل ٣٢٧ - لكل دائن ييده سند تنفيذى أو سند مرسوم حل أجل اداء دينه أن يبلغ الى مدينة بواسطة أحد المدول المنفذين اعلاما ينذره فيه بأنه فى صورة عدم الوفاء بالدين يتولى طلب ترسيم اعتراض تحفظى على عقاراته المسجلة .

والدائنون الذين ليس بأيديهم سند تنفيذى أو سند مرسوم أو الذين لم يجعل أجل اداء دينهم يمكن لهم أن يطلبوا ترسيم اعتراض تحفظى على عقارات مدينهم المسجلة بعد تحصيلهم على اذن فى ذلك من رئيس المحكمة الابتدائية الراجع لدائرتها مقر المدين حسب الشروط الواردة بالفقرتين الثانية والثالثة من الفصل ٣٢٢ .

ويجب ان يتم ترسيم الاعتراض التحفظى فى أجل اقضاء تسعون يوما بداية من الانذار المشار اليه بالفقرة الاولى أو من الاذن المشار اليه بالفقرة الثانية من هذا الفصل والا يكون باطلا .

وعلى مدير الملكية العقارية عند رفضه للترسيم ان ينص بطرة أو اسفل محضر الانذار المشار اليه بالفقرة الاولى أو الاذن المشار اليه بالفقرة الثانية اعلاه على تاريخ اتصاله به وسبب رفض الترسيم .

الفصل ٣٢٨ - لا يجوز ابتداء من تاريخ ترسيم الاعتراض التحفظى ترسيم أى تفويت غير البيع الواقع أثر عقلة أو اى رهن اختيارى وغيره من الحقوق العينية أو أية وصية أو أى عقد تسويغ أو اى توصيل أو احوالة يتعلقان بمعين كراء ربح أو ارض فلاحية غير حال .

والاعتراض المرسوم على عقار مشاع لا يحول دون ترسيم القسمة أو بيع الصفقة الا اذا كان متناولا لحقوق جميع المتقاسمين أما اذا كان متناولا لمناب احد الشركاء المشاع فانه يقوم مقام الاعتراض المنصوص عليه بالفصل ١٢١ من مجلة الحقوق العينية ويحمل عند الاقتضاء على جزء العقار الذى يقع فى حصة المدين حتى تترتب عنه الاثار المبينة بالفقرة المتقدمة .

الفصل ٣٢٩ - اذا وقع تأمين كاف بصندوق الودائع والامائن فانه يجوز لرئيس المحكمة الابتدائية الراجع لدائرتها مقر المدين ان يأذن استعجاليا بالتشطيب على الترسيم المنصوص عليه بالفصل ٣٢٧ .

ويصبح الترسيم قانونا وفى جميع الاحوال غير ذى مفعول بعد مرور عامين على تاريخ اجرائه .

الباب الرابع

فى العقل التوقيفية

أحكام عمومية

الفصل ٣٣٠ - لكل دائن بدين ثابت ان يجرى عن اذن حاكم الناحية أو رئيس المحكمة الابتدائية الراجع لدائرتها مقر المدين كل فى حدود نظره عقلة تحت يد الغير على المبالغ المالية والمنقولات التى يملكها هذا المدين أو يستحقها ولو كان استحقاقه لها مقترنا بأجل أو معلقا على شرط .

ولا حاجة لاستئذان القاضى اذا كان بيد الدائن حكم ولو لم يصبح قابلا للتنفيذ .

الفصل ٣٣١ - لا يقبل العقلة التوقيفية :

اولا : النفقة اذا صدر بها حكم .

ثانيا : التسبقات ذات الصبغة المعاشية عن تعويض ضرر ناشئ عن جنحة أو شبهها .

ثالثا : المبالغ التى تمنحها الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية بعنوان اعانة فردية دورية أو عرضية مهما كان مبلغها ومستحقها .

على ان عدم قابلية العقلة المشار اليه لا يمكن الاحتجاج به على الدائنين الذين امدوا المدين مما هو ضرورى للحياة .

الفصل ٣٣٢ - يحصل اجراء العقلة التوقيفية بواسطة محضر يحضره العدل المنفذ ويعلم به المعقول تحت يده ويضيف اليه نسخة من الحكم الذى اجريت العقلة بمقتضاء أو من القرار الذى اذن باجرائها ومن العريضة التى بنى عليها هذا القرار .

ويجب ان يشتمل المحضر على ما يلى والا يكون باطلا :

اولا : التخصيص على القرار الذى اذن باجراء العقلة التوقيفية أو الحكم الذى اجريت بمقتضاء .

ثانيا : بيان مقدار دين العاقل .

ثالثا : النص الحرفى للفصول ٣٣٣ و ٣٣٧ الى ٣٣٩ و ٣٤١ الآتية .

الفصل ٣٣٣ - تهدف العقلة التوقيفية الى جعل جملة المبالغ المالية التى يستحقها المعقول عنه والمنقولات التى يملكها مرفوقة بيد المعقول

تحت يده ونصب هذا الاخير حارسا لها
الا اذا فضل تسليمها للعدل المنفذ واذا لم يتم
هذا التسليم فانه يتحتم عليه تحت مسؤوليته
الشخصية ان لا يتخلل عن المبالغ أو المنقولات
المذكورة الا بموجب اتفاق على رفع العقلة أو حكم
قاضي بصحة العقلة التوقيفية أو بطلانها أو
برفعها وذلك مع مراعاة احكام الفصل ٣١٤ .

الفصل ٣٣٤ - للحاكم المشار اليه بالفصل
٣٣٠ ان ياذن المعقول تحت يده أو العدل المنفذ
الذي تسلم المبالغ المالية أو الاشياء المعقولة
بتأمينها بصندوق الودائع والامائن أو بيد مؤتمن
آخر .

وله ايضا ان يجبرهما على التأمين اذا طلب
منه ذلك الدائن العاقل أو المدين المعقول عنه .

الفصل ٣٣٥ - على الدائن العاقل ان يعلم
المدين المعقول عنه بالعقلة في ظرف ثمانية ايام
وبواسطة محضر محرر من طرف احد العدول
المنفذين ومشتمل على استدعائه للحضور امام
المحكمة المختصة خلال اجل لا يقل عن ثمانية ايام
ولا يتجاوز الخمسة عشر يوما لسماع الحكم بصحة
اجراءات العقلة والا بطلت العقلة .

اما اذا اجريت العقلة باذن من الحاكم وجب
ان يكون استدعاء المدين راميا ايضا الى سماع
الحكم عليه باداء دين العاقل . وفي هذه الصورة
يقع البت بحكم واحد في طلب الاداء وفي صحة
اجراءات العقلة .

واذا كانت العقلة مجراة بمقتضى حكم غير
قابل للتنفيذ فانه يقع تأجيل النظر في طلب
تصحيح العقلة الى ان يصبح الحكم المشار اليه
قابلا للتنفيذ .

الفصل ٣٣٦ - يجب على الدائن العاقل ايضا
ان يدخل الغير المعقول تحت يده في القضية
المرفوعة لتصحيح العقلة والا بطلت العقلة .

الفصل ٣٣٧ - يجب على المعقول تحت يده ان
يتولى في اجل اقصاه يوم الجلسة المعينة بمحضر
الادخال في القضية الذي وقع اعلامه به تقديم
تصريح كتابي اما الى كاتب المحكمة المتعده
بقضية تصحيح العقلة الذي يسلم له وصلا في
ذلك واما بالجلسة نفسها ويتضمن التصريح
المذكور :

١ - اسباب ومقدار الدين المتخلد بذمته لفائدة
المعقول عنه .

٢ - اسباب انقضائه كلا أو بعضا ان كان قد
انقضى وتاريخها .

٣ - العقلات التوقيفية الاخرى التي سبق
اجراؤها تحت يده ضد المعقول عنه وبقي مفعولها
عاملا وكذلك الاعتراضات الواقعة بمقتضى الفصل
٣١٣ مع بيان تاريخها واسبابها والقاب واسماء
وعناوين الدائنين العاقلين أو المعترضين .

٤ - الديون المحالة من طرف المعقول عنه والتي
وقع اعلام المعقول تحت يده بها أو قبلها مع بيان
تاريخها والقاب واسماء وعناوين المحال لهم .

وعلى المعقول تحت يده ان يضيف الى تصريحه
جميع الاوراق المؤيدة له .

واذا كانت تحت يده منقولات على ملك المعقول
عنه وجب عليه ان يضيف الى تصريحه قائمة
مفصلة فيها .

الفصل ٣٣٨ - على المعقول تحت يده ان يقدم
تصريحه ولو لم يكن مدينا للمعقول عنه .

الفصل ٣٣٩ - للمعقول تحت يده ان كان له
عذر شرعي ان يقدم تصريحه أو يتلافى ما به من
نقص أو يضيف الاوراق المؤيدة له اثناء نشر
القضية الرامية الى تصحيح العقلة وقبل ختم
المرافعات .

الفصل ٣٤٠ - اذا اجريت العقلة تحت يد
احدى الادارات العمومية وجب عليها ان تعطي
للدائن العاقل بناء على طلبه شهادة تقوم مقام
التصريح وتغتنى عن ادخال الادارة المذكورة في
القضية .

الفصل ٣٤١ - اذا لم يقدم المعقول تحت يده
تصريحه على الوجه وفي المواعيد المقررة بالقانون
أو قسم تصريحه كاذبا أو اخفى الاوراق الواجب
عليه تقديمها لتأييد تصريحه وجب اعتباره مدينا
لا أكثر ولا أقل للدائنين العاقلين أو المعترضين
والحكم عليه بان يؤدي لهم ديونهم وذلك بقطع
النظر عن غرم الضرر .

وللمعقول تحت يده ان كان قد ادى بموجب
ذلك ازيد مما بذمته للمعقول عنه حق الرجوع
على هذا الاخير لاسترجاع الزائد .

الفصل ٣٤٢ - للمدين المعقول عنه ان يقوم
على الدائن العاقل بقضية في رفع العقلة .

الفصل ٣٤٣ - طلب تصحيح العقلة أو رفعها
يقسم الى المحكمة التي بدأرتها مقر المدين المعقول
عنه .

القسم الثاني

احكام خاصة بعقلة واحالة المبالغ التي بذمة الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية

الفصل ٣٤٨ - كل عقلة توقيفية وكل اعلام بأحالة يجب ان يقعا :

١ - لدى القابض العام اذا كانا متعلقين بمبالغ متخلدة بذمة الخزينة العمومية بأى عنوان كان سواء كفصل من فصول الميزانية او بصفة وديعة او بعنوان تأمين .

٢ - لدى المحتسب المكلف بالتصرف اذا كانا متعلقين بمبالغ متخلدة بذمة المؤسسات العمومية ذات الاستقلال المالى او بذمة الجماعات المحلية .

٣ - لدى القابض المحتسب اذا كانا متعلقين بمبالغ مدفوعة بعنوان تسبقات مالية دولية .
والعقل التوقيفية والاعلامات بالاحالة المذكورة لا عمل عليها اذا وقعت لدى غير الاشخاص المشار اليهم اعلاه .

الفصل ٣٤٩ - العقل التوقيفية والاعلامات بالاحالة المشار اليها بالفصل المتقدم لا يكون لها مفعول الا مدة خمسة اعوام ابتداء من تاريخها اذا لم يقع تجديدها أثناء الاجل المذكور وذلك مهما كانت الاعمال القانونية او الاحكام التي تسطت على العقل التوقيفية والاعلامات بالاحالة المشار اليها ولذا يشطب عليها وجوبا من الدفاتر التي تكون مقيدة بها ولا تسلم فيها الشهادة المنصوص عليها بالفصل ٣٤٠ .

الفصل ٣٥٠ - كل عقلة توقيفية وكل اعلام باحالة واقع لدى الاشخاص المشار اليهم بالفصل ٣٤٨ تتم اذا كانت لا تتعلق بالاجور المنصوص عليها بالفصلين ٣٥٣ و ٣٥٦ بواسطة احد العدول المنفذين الذى يتولى تحرير محضر فى ذلك .

ويمضى بأصل المحضر من كانت له صفة تسلمه .

واذا لم تقع مراعاة الاحكام الواردة بهذا الفصل فلا عمل بالعقلة التوقيفية أو الاعلام بالاحالة .

الفصل ٣٥١ - العقل التوقيفية المجراة لدى الاشخاص المشار اليهم بالفصل ٣٤٨ لا يكون لها مفعول الا بقدر المبلغ الذى اجريت من اجله .

الفصل ٣٥٢ - عقلة واحالة المبالغ الراجعة للمقاولين أو لمن وقع تبتيب اشغال لهم صيغتها عمومية لا يكون لها مفعول الا اذا وقع الاتصال

الفصل ٣٤٤ - للمدين المعقول عنه ان يطلب فى جميع الاحوال من الحاكم الاستعجالى المشار اليه بالفصل ٣٣٠ الاذن بان يؤمن بنفسه او بواسطة المعقول تحت يده بصندوق الودائع والامائن أو بيد مؤتمن آخر مبلغا يعينه الحاكم المذكور ويكون كافيا لخلاص المبالغ التى اجريت من اجلها العقلة التوقيفية أو الاعتراضات الواقعة بهتضى الفصل ٣١٣ وبمجرد التأمين ينتهى مفعول العقلة بالنسبة الى المعقول تحت يده ويصبح المبلغ المؤمن مخصصا للوفاء بديون العاقل والمعترضين .

الفصل ٣٤٥ - على المعقول تحت يده اذا وقع اعلامه بالحكم الصادر بصحة العقلة ان يدفع للدائنين العاقلين والمعترضين المبالغ التى اقر بها أو التى قضت المحكمة بكونه مدينا بها للمعقول عنه وذلك بقدر ديونهم واذا لم يقم المعقول تحت يده بذلك جاز للدائنين المذكورين ان يطالبوا باجراء عقلة تنفيذية على مكاسبه .

كما يجب فى الصور المنصوص عليها بالفصلين ٣٣٤ و ٣٤٤ على صندوق الودائع والامائن أو المؤتمن اذا وقع اعلامه بالحكم الصادر بصحة العقلة ان يدفع للدائنين العاقلين والمعترضين المبلغ المؤمن بقدر ديونهم .

واذا تناولت العقلة التوقيفية منقولات فانه تجرى عقلة تنفيذية عليها ويوزع الثمن المتحصل من بيعها .

الفصل ٣٤٦ - يجب ان تضاف الى الاعلام المنصوص عليه بالفقرتين الأولى والثانية من الفصل المتقدم نسخ من الوثائق التالية :

١ - محضر اعلام المعقول عنه بالحكم الصادر بصحة العقلة .

٢ - شهادة فى عدم وقوع الاستئناف يسلمها كاتب محكمة الاستئناف ذات النظر اذا كان الحكم الصادر بصحة العقلة ابتدائيا ولم يؤذن بتنفيذه مؤقتا .

الفصل ٣٤٧ - اذا تعدد الدائنون العاقلون أو المعترضون مع عدم كفاية المبلغ لوفاء حقهم جميعا جرى العمل وفقا لاحكام الفصول ٤٦٣ وما بعده

على ان العقل التوقيفية أو الاعتراضات المجراة اثر حكم قضى بصحة عقلة سابقة واصبح قابلا للتنفيذ لا تأثير لها الا على جزء المبالغ المعقولة الذى يزيد على ديون العاقلين أو المعترضين المتقدمين .

بالاشغال المذكورة وبعد طرح جميع المبالغ التي يمكن ان تكون راجعة للعملة كاجر لهم عن الاشغال المذكورة أو لمن زدوا بالمواد وغيرها من الاشياء التي استعملت لاشادة المنشآت المراد دفع ثمنها .

ويقدم دفع المبالغ الراجعة للعملة بعنوان اجر عما هو راجع للمزودين .

الباب الخامس

في عقلة واحالة المبالغ الراجعة بعنوان اجر عن عمل انجز لفائدة مستاجر

القسم الأول

عقلة مختلف الاجور واحالتها

الفصل ٣٥٣ - تنطبق احكام هذا القسم على المبالغ التي يستحقها بعنوان اجر جميع الاجراء أو الذين يعملون بأى عنوان كان وفى أى مكان لفائدة مستاجر أو عدة مستاجرين مهما كان مقدار اجرهم ونوعه وصيغة عقدهم ونوعه .

الفصل ٣٥٤ - الأجور المشار اليها بالفصل المتقدم قابلة للعقلة أو الاحالة الى حد الجزء العشرين من القسط الذى يقل عن مائة وخمسين دينارا فى العام أو يساويها والى حد العشر من القسط الذى يفوق مائة وخمسين دينارا ويقل عن ثلاثمائة دينار أو يساويها والى حد الخمس من القسط الذى يفوق ثلاثمائة دينار ويقل عن اربعمائة وخمسين دينارا أو يساويها والى حد الربع من القسط الذى يفوق اربعمائة وخمسين دينارا ويقل عن ستمائة دينار أو يساويها والى حد الثلث من القسط الذى يفوق ستمائة دينار ويقل عن سبعمائة وخمسين دينارا أو يساويها وبدون تحديد من القسط الذى يفوق سبعمائة وخمسين دينارا .

ويجب الا يراعى فى حساب المقدار الواجب خصمه نفس الاجر فقط بل جميع زوائده عدا المنح التي يصرح القانون بعدم قابليتها للعقلة والمبالغ المعطاة بعنوان ترجيع مصاريف صرفها العامل والمنح أو الاعانات العائلية .

الفصل ٣٥٥ - فى صورة وقوع الاحالة أو العقلة للوفاء بديون النفقة الواجبة بمقتضى القانون فان مقدار النفقة الجارى يؤخذ برمته عند حلوله من قسط الاجر غير القابل للعقلة .

والقسط القابل للعقلة من الاجر المذكور يمكن عقلته زيادة على ذلك عند الاقتضاء اما لضمان

التأخر من النفقة والمصاريف واما لفائدة الدائنين الاعتياديين العاقلين أو المحال لهم .

القسم الثانى

فى عقلة مرتبات واجور الموظفين والاعوان الاداريين من مدنيين وعسكريين واحالتها

الفصل ٣٥٦ - تنطبق احكام القسم المتقدم حسب الشروط المبينة فيما بعد على أجور ومرتبات الموظفين والمستخدمين المدنيين التابعين للدولة والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية وكذلك على مرتبات الضباط ومن شابههم وضباط الصف والعسكريين والبحريين ومن شابههم من جنود البر والبحر والطيران المباشرين أو الذين هم فى حالة المباشرة أو حالة الاعفاء الموقت أو حالة عدم المباشرة أو حالة سقوط أو فى رخصة المباشرة كما تنطبق على مرتبات الضباط العامين من هياه الاحتياط .

وفىما يخص جنود البر والبحر والطيران فان زوائد الاجر التي تعتبر لحساب المقدار الواجب خصمه تعينها التراتيب الخاصة بها والمنطبقة على كل مجموعة من الاسلحة أو المصالح .

الفصل ٣٥٧ - احكام الفصل المتقدم لا تمنح الجنود مهما كانت درجتهم من امكانية توكيل عائلاتهم على قبض مرتباتهم .

وهذا التواكيل على قبض المرتبات لا يمكن أن تنال من العقل التوقيفية المجرة من طرف الغير ولا من الاحالات الواقعة للغير .

الفصل ٣٥٨ - الجوائز المعطاة للجنود بموجب قوانين التجنيد لا يمكن عقلتها ولا احالتها الا فى ديون النفقة أو ديون الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية فتكون حينئذ قابلة للعقلة والاحالة جملة حسب قواعد القانون العام .

الفصل ٣٥٩ - لا تقبل العقلة والاحالة المبالغ المسبقة أو المردودة بعنوان مصاريف المكتب أو الجولات أو التجهيز أو منح التنقل .

القسم الثالث

فى صيغة الاحالة واجراء العقلة التوقيفية

الفصل ٣٦٠ - احالة الاجور المشار اليها بالفصلين ٣٥٣ و ٣٥٦ لا يمكن أن تتم مهما كان مبلغها الا بتصريح يقوم به المحيل بنفسه لدى كاتب محكمة الناحية بمحل اقامته الذى يسلم له وصلا فى ذلك .

ويتولى الكاتب خلال الثماني والاربعين ساعة توجيه اعلام بذلك التصريح الى المدين بالاجر أو الى نائبه المكلف بالدفع وذلك بالمكان الذي يعمل به المحيل .

ويجرى الخصم بناء على الاعلام المذكور وحده .

الفصل ٣٦١ - يقبض المحال له مباشرة من المدين بالاجر المبالغ المخصوصة بمجرد تقديم نسخة من تضمين التصريح بالاحالة بالدفتر المنصوص عليه بالفصل ٣٨٧ .

على أنه اذا عطل الاحالة عقلة أو عدة عقلات توقيفية سابقة فان المبالغ المخصوصة تدفع لصندوق الودائع والامائن طبق احكام الفصل ٣٧٤ .

الفصل ٣٦٢ - العقلة التوقيفية المسلطة على الاجور المشار اليها بالفصلين ٣٥٣ و ٣٥٦ مهما كان مقدارها لا يمكن اجراؤها ولو كان بيدالدائن سند الا بعد محاولة توفيق أمام حاكم الناحية بمحل اقامة المدين .

ولهذا الغرض وبطلب من الدائن يستدعى حاكم الناحية للحضور لديه المدين بواسطة الكاتب ويكون أجل الحضور ثلاثة أيام على الأقل .

ويبين شفويا للدائن حين تقديم مطلبه مكان محاولة التوفيق ويومها وساعتها .

واذا لم يقع اعلام ببلوغ الاستدعاء لم يحضر المدين يجب على الدائن اذا لم يكن بيده سند تنفيذي التنبيه عليه من جديد بواسطة احد العدول المنفذين في الاجل المعين بالفقرة الثانية من هذا الفصل قصد محاولة التوفيق .

الفصل ٣٦٣ - يحزر حاكم الناحية بمحضر كاتبه تقريراً مختصراً في حضور الطرفين سواء وقع توفيق أولاً وكذلك في صورة عدم حضور احد الطرفين .

واذا اتفق الطرفان يبين حاكم الناحية شروط ذلك الاتفاق .

واذا لم يتفق الطرفان وكان هناك سند أو لم يكن هناك نزاع جدي في وجود الدين أو في مقداره فان حاكم الناحية ياذن باجراء العقلة التوقيفية بقرار يبين به المبلغ الصادر فيه العقلة .

واذا لم يحضر المدين بعد استدعاء قانوني فان حاكم الناحية ياذن أيضاً باجراء العقلة التوقيفية حسب الصيغة اعلاه .

الفصل ٣٦٤ - في ظرف ثمان واربعين ساعة

من تاريخ القرار فان كاتب محكمة الناحية يعلم بصدور هذا القرار المعقول تحت يده أو نائبه المكلف بدفع الاجور أو المرتبات بالمكان الذي يعمل فيه المدين ويقوم هذا الاعلام مقام العقلة ويعلم الكاتب ايضاً المدين الذي لم يحضر بجلسة محاولة التوفيق .

وتشتمل هذه الاعلامات :

١ - على ذكر القرار القاضي باجراء العقلة التوقيفية وعلى تاريخ صدوره .

٢ - على بيان أسماء الدائن العاقل والمدين المعقول عنه والغير المعقول تحت يده والقابهم ومهنتهم ومقراتهم .

٣ - على تقدير الدين من طرف حاكم الناحية .

الفصل ٣٦٥ - يمكن للمدين ان يقبض من الغير المعقول تحت يده القسط غير المعقول من اجره .

الفصل ٣٦٦ - اذا ظهر دائنون آخرون بعد اجراء العقلة التوقيفية فان مطالبهم المضامة والمشهود بصحتها منهم والمرفقة بجميع الاوراق التي من شأنها تمكين حاكم الناحية من تقدير الدين يرسمها كاتب محكمة الناحية بالدفتر المعين بالفصل ٣٨٧ ويعلم بذلك في ظرف الثماني والاربعين ساعة الغير المعقول تحت يده والمدين .

ويقوم اعلام المعقول تحت يده مقام العقلة .

الفصل ٣٦٧ - في صورة تغيير محل اقامه فان الدائن العاقل أو المتدخل يجب عليه اعلام كاتب محكمة الناحية بمحل اقامته الجديد وهذا الاخير ينص على ذلك بالدفتر المشار اليه .

الفصل ٣٦٨ - يجوز لكل دائن عاقل وللمدين وللغير المعقول تحت يده بتصريح يقدمه لكتابة المحكمة ان يطلب استدعاء المعنيين لدى حاكم الناحية .

وجوز أيضاً لحاكم الناحية أن يقرر من تلقاء نفسه استدعاء من ذكر .

الفصل ٣٦٩ - في ظرف ثمان واربعين ساعة من تاريخ الطلب أو القرار فان كاتب محكمة الناحية يوجه للمعقول عنه وللمعقول تحت يده ولجميع الدائنين الآخرين العاقلين أو المتدخلين استدعاء للحضور لدى حاكم الناحية بالجلسة التي يعينها هذا الاخير واجل الحضور هو نفس الاجل المنصوص عليه بالفصل ٣٦٢ .

وينظر حاكم الناحية في هذه الجلسة أو في كل جلسة أخرى يعينها ابتدائياً اذا تجاوز المبلغ

المطلوب مهما كان مقداره ما يحكم فيه نهائيا في صحة العقلة أو بطلانها أو رفعها وكذلك في التصريح الذي يجب على الغير المعقول تحت يده تقديمه في نفس الجلسة الا اذا قدمه فيما قبل لكاتب المحكمة بمكتوب مضمون الوصول ويجب ان يبين بهذا التصريح بصفة مضبوطة ومدققة الحالة فيا بينه وبين المدين المعقول عنه .

الفصل ٣٧٠ - الغير المعقول تحت يده الذي لم يقم بالتصريح بمكتوب مضمون الوصول ولا يحضر بالجلسة أو يمتنع من تقديم تصريحه فيها أو يصرح بما يثبت كذبه يعتبر مدينا لا أكثر ولا أقل بالمبالغ المعقولة التي لم يقح خصمها ويحكم عليه بالمصاريف التي تسبب فيها .

الفصل ٣٧١ - يتولى كاتب المحكمة اعلام الطرف الذي لم يحضر بنص الحكم المشار اليه بالفصل ٣٦٩ في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ صدوره .

الفصل ٣٧٢ - أجل رفع الاستئناف عشرة ايام تبتدىء من التصريح بالحكم اذا كان الحكم حضوريا ومن يوم الاعلام به في الصورة المنصوص عليها بالفصل المتقدم .

الفصل ٣٧٣ - الحكم الصادر بالصحة لا يخول العاقل اى حق خاص على المبالغ المعقولة في مضرة المتدخلين .

وتوزع المبالغ المعقولة على العاقلين أو المتدخلين على مقتضى الفصولين ٣٧٨ و ٣٧٩ .

الفصل ٣٧٤ - في ظرف خمسة عشر يوما التي تلي كل ثلاثة اشهر ابتداء من تاريخ الاعلام المنصوص عليه بالفصل ٣٦٤ أو في ظرف خمسة عشر يوما الموالية لانتهااء الخصم فان الغير المعقول تحت يده يؤمن عن اذن كاتب المحكمة بصندوق الودائع والامائن مقدار المبالغ المخصومة وتبرا ذمته بصفه صحيحه بمجرد تقديم الوصل المسلم له من الصندوق المذكور لكاتب المحكمة .

كما يسلم له مذكرة يبين بها اسماء الخصوم والمال المؤمن واسبابه .

اما الاشخاص المشار اليهم بالفصل ٣٤٨ فانهم يدفعون وجوبا الى صندوق الودائع والامائن المبالغ المخصومة بمقتضى العقل التوقيفية المجراة على الاجور أو المرتبات المدنية أو العسكرية ويتولى الصندوق المذكور تعريف كاتب المحكمة حالا بوقوع الدفع .

الفصل ٣٧٥ - اذا لم يقم الغير المعقول تحت

يده بالدفع في المدة المعينة اعلاه جاز جبرة على ذلك بمقتضى قرار يصدره حاكم الناحية من تلقاء نفسه وينص فيه على مقدار المال .

ويجوز للطرفين طلب اصدار القرار المذكور حسب الصيغ المنصوص عليها بالفصل ٣٦٨ ويقوم كاتب المحكمة باعلام المعقول تحت يده بالقرار في الثلاثة ايام الموالية لتاريخه .

الفصل ٣٧٦ - للمعقول تحت يده ثمانية ايام ابتداء من تاريخ الاعلام المذكور للاعتراض بتصريح يقوم به لدى كتابة المحكمة ويحكم في شأن ذلك الاعتراض طبق قواعد مرجع النظر المنصوص عليها بالفصل ٣٦٩ .

ويتولى الكاتب التنبيه على جميع الخصوم المعينين للحضور بأول جلسة مناسبة مع مراعاة اجل الفصل ٣٦٢ والحكم الذي يصدر حينئذ يعتبر حضوريا .

واذا لم يقع الاعتراض على قرار حاكم الناحية في أجل ثمانية ايام فانه يصير نهائيا وينفذ بطلب من المدين المعقول عنه أو من احرص الدائنين بناء على نسخة يسلمها كاتب المحكمة وتكون محلاة بالصيغة التنفيذية .

الفصل ٣٧٧ - يقوم حاكم الناحية بمساعدة الكاتب بتوزيع المبالغ المخصومة .

ويجب على الحاكم ان يؤجل استدعاء المعينين الا اذا كانت هناك أسباب جدية كانقطاع خدمات المدين المعقول عنه خاصة وذلك ما دام المبلغ المراد توزيعه لا يبلغ بعد طرح المصاريف الواجب خصمها والديون المتأخرة حصة قسوها خمسة وثلاثون في المائة على الاقل .

الفصل ٣٧٨ - اذا كان هناك مبلغ كاف ولم يتفق الطرفان بالتراضي أمام الحاكم على اجراء التوزيع فان الحاكم المذكور يجرى التوزيع بين المستحقين ويحرر تقريرا يبين به مقدار المصاريف الواجب خصمها ومقدار الديون المتأخرة ان وجدت ومقدار المال المعطى لكل مستحق .

الفصل ٣٧٩ - اذا اتفق الطرفان قبل المثول لدى الحاكم فانه يمضى قسمة المراضاة على شرط أن لا يكون فيها ما هو مخالف للقانون وما يقتضى تحميل المدين أى مصروف .

الفصل ٣٨٠ - لا يقع توزيع المبالغ التي تقل عن خمسة دنانير الا اذا كانت المقادير المخصومة حتى ذلك المبلغ كافية لخلاص الدائنين .

الفصل ٣٨١ - لكل معنى من الخصوم أن يطالب على نفقته بنسخة أو مضمون من تقرير التوزيع

الفصل ٣٨٢ - العقل التوقيفية والتدخلات

والاحالات المضمنة بالدفتر المنصوص عليه بالفصل ٣٨٧ يشطب عليها الكاتب من ذلك الدفتر عملا اما بحكم بابطالها أو برفعها واما باسناد واما بتوزيع تتم به براءة ذمة المدين بصفة كاملة واما برفع العقلة بالتراضي من الدائن يكتب بخط اليد معرف بامضائه ومسجل أو بتصريح مضمي يسجل بالدفتر المذكور وفي جميع الصور يوجه كاتب المحكمة حالا للغير المعقول تحت يده اعلاما بذلك .

الفصل ٣٨٣ - اذا لم يسجل بكتابة محكمة الناحية اى دين جديد منذ التوزيع الاول فان حاكم الناحية يطلب عند التوزيع الثانى من الدائنين رفع عقلتهم التوقيفية بشرط ان يدفع مدينهم بقية ما فى ذمته فى أجل يعينونه .

واذا رضى برفع العقلة اكثر من نصف الدائنين الذين حصتهم على الاقل الثلاثة ارباع من مبالغ الديون المحكوم باعتمادها فان حاكم الناحية يصدر قرارا فى رفع العقلة .

ويستوجب العقوبات المنصوص عليها بالفصل ٢٩١ من المجلة الجنائية الاشخاص الذين يتعمدون ترسيم ديون موهومة تحيلا منهم ليضربوا بسهم فى رفع العقلة المذكورة .

الفصل ٣٨٤ - لا يجوز لاي دائن شملته التوزيعات المنصوص عليها بالفصل المتقدم ان يقوم بعقوله توقيفية جديدة على اجر المدين الا اذا لم يقع خلاصه فى أجل من الآجال المتفق عليها .

واذا قام باجراء عقلة توقيفية دائن لم تشمله التوزيعات المذكورة أو كان دينه قد توجد بعد قرار رفع العقلة أو اذا لم يقع فى الاجل المعين خلاص أحد الدائنين الذين وقع رفع عقلتهم وقام من اجل ذلك باجراء عقلة جديدة فان جميع الدائنين السابقين العاقلين أو المتداخلين يقسح ترسيمهم وجوبا من جديد وبدون اى مصروف فيما يخص حصة دينهم التى لم تخلص وهذا الترسيم الجديد يجريه كاتب محكمة الناحية الذى يعلم بذلك الغير المعقول تحت يده خلال الثمانى والاربعين ساعة الموالية .

الفصل ٣٨٥ - حاكم الناحية الذى اذن باجراء العقلة التوقيفية يبقى له النظر ولو أن المسدين انتقل لمحل اقامة آخر كائن بمنطقة محكمة ناحية اخرى ما دام لم تقع عقلة توقيفية فى منطقة محكمة الناحية التى يوجد فيها محل الاقامة الجديد ضد نفس المدين وبين يدي نفس الغير المعقول تحت يده .

وعند ما يعلم الغير المعقول تحت يده بالعقلة

التوقيفية الجديدة فانه يعلم بذلك كاتب محكمة الناحية التى يوجد بدائرتها محل الاقامة الاول ويؤمن عن اذن هذا الاخير بصندوق الودائع والامائن بقية المبالغ المضمومة عملا بالعقلة الاولى ويتولى حاكم الناحية بمنطقة محل الاقامة الاول توزيعا تنتهى به الاجراءات بالمنطقة القديمة وذلك مهما كان مقدار المبالغ المضمومة .

الفصل ٣٨٦ - جميع الاستدعاءات والاعلامات التى يتولاها كاتب محكمة الناحية بمقتضى الاحكام الواردة بهذا القسم يجب ان تقع بمكتوب مضمون الوصول مع الاعلام بالبلوغ .

ويسرى مفعولها بداية من تاريخ تسليم المكتوب المضمون الوصول المبين فى الاعلام بالبلوغ وعند عدم سحب المكتوب المضمون الوصول بعد مضي خمسة عشر يوما على تاريخ تقديمه الى المرسل اليه .

الفصل ٣٨٧ - يمسك بكتابة كل محكمة ناحية دفتر أوراقه غير متنبرة وممضاة ومرقمة من طرف حاكم الناحية ينص به على جميع الاعمال مهما كان نوعها والمقررات والموجبات التى تستدعيها اجراءات الاحالة أو العقلة التوقيفية المنصوص عليها بهذا القسم .

الفصل ٣٨٨ - جميع الاعمال والمقررات والموجبات المشار اليها بالفصل المتقدم تسجل مجانا وتحرر كنسخها على الورق غير المتنبر .

والمكاتيب المضمونة الوصول وتوكيل المعقول عنه كتوكيل المعقول تحت يده والوصولات المسلمة اثناء الاجراءات معفاة من معلوم التامبر ومن موجبات التسجيل .

ويجوز للطرفين اناة محام مرسوم بصفة قانونية أو غيره ممن يختارانه وفى هذه الصورة فان التواكيل الصادرة عن الدائن العاقل يجب ان يكون كل واحد منها خاصا بقضية ويدفع عنها معلوم التامبر والتسجيل .

والمكاتيب المضمونة الوصول والاعلامات بالبلوغ معفاة من تامبر البريد .

الفصل ٣٨٩ - يفتح القابض العام لكتابات محاكم النواحي حسابا خصوصا بصندوق الودائع والامائن ويحرر كاتب المحكمة فى الثلاثة أيام الموالية لحضر التوزيع أو الاسناد أو لقرار الترجيع لكل معنى باسمه الخاص اذنا فى سحب المبلغ المبين بالمحضر أو بالقرار يسلمه اليه مقابل امضائه .

الباب السادس

في عقلة المنقولات وبيعها

الفصل ٣٩٠ - اذا سبق اجراء عقلة تحفظية على المنقولات فان العدل المنفذ يتولى تحويلها الى عقلة تنفيذية عند انتهاء الاجل المنصوص عليه بالفصل ٢٨٧ .

ويقوم لهذا الغرض بمقابلة المنقولات بما هو موجود بمحضر العقلة التحفظية ويحرر تقريرا في ذلك .

على أنه يجوز له اجراء عقلة تنفيذية على اشياء اخرى لم تتناولها العقلة التحفظية .

الفصل ٣٩١ - ان لم يسبق اجراء عقلة تحفظية يقع اجراء العقلة التنفيذية .

وتطبق القواعد الواردة بالفصل ٣٢٥ رابعا والفصل ٣٢٦ .

الفصل ٣٩٢ - يجب ان يقع التنصيب بمحضر العقلة التنفيذية أو تحويل العقلة التحفظية الى عقلة تنفيذية على ما يلي والا يكون باطلا :

١ - السند التنفيذي الذي اجريت العقلة أو التحويل بمقتضاه واعلام المعقول عنه بهذا السند .

٢ - مبلغ الدين المطلوب اداؤه .

٣ - حضور أو مغيب المعقول عنه ، وعند الاقتضاء المكلف بالحراسة عن عمليات العقلة أو التحويل .

٤ - تاريخ بيع الاشياء المعقولة وساعته ومكانه .

ويجب علاوة على ذلك ان يحمل المحضر امضاء أو علامة ابهام المكلف بالحراسة سواء كان المعقول عنه نفسه أو غيره من الاشخاص .

الفصل ٣٩٣ - يجوز فيما عدا النقود التي يجب أن تسلم الى العدل المنفذ أما ابقاء الاشياء المعقولة تحت يد المعقول عنه ان رضى العاقل أو ان كان ما يتخذ من الطرق الاخرى من شأنه ان يتسبب في مضاريف لا نسبة بينها وبين قيمة الاشياء المعقولة واما تسليمها الى حارس يعينه العدل المنفذ حالا في صورة عدم اتفاق الطرفين .

ولا يمكن ان تعهد الحراسة للعاقل أو زوجه أو اقاربه الى الدرجة السادسة أو اصهاره الى الدرجة الرابعة أو أى شخص يكون في خدمته الا اذا رضى المعقول عنه بذلك .

ويحجر على الحارس استعمال الاشياء المعقولة أو اعارتها أو الانتفاع منها والا وقع تعويضه بطلب من الطرف المعنى بقطع النظر عما يستهدف له غرم الضرر ما لم يكن قد اذن له في ذلك من الطرفين .

الفصل ٣٩٤ - يتم بعد المقابلة بيع الاشياء المعقولة بالمزاد العلني صبرة أو تفصيلا حسب مصلحة المعقول عنه .

ويقع البيع بالاشهار عند انتهاء اجل ثمانية ايام من يوم العقلة التنفيذية أو التحويل أو اعلام المعقول عنه بهما الا اذا اتفق العاقل والمعقول عنه على تعيين اجل آخر أو اذا وجب اختصار اجل الثمانية ايام لدرء خطر ثمن بخس محسوس أو اجتناب مضاريف حراسة باهضة .

الفصل ٣٩٥ - اذا لم يتم العاقل باتمام البيع عند انتهاء اجل الثمانية ايام المنصوص عليه بالفصل المتقدم جاز لكل دائن بيده سند تنفيذي ان يندره بواسطة احد العدول المنفذين بأن عليه اتمام البيع خلال اجل آخر قدره ثمانية ايام يحل قانونا بانتهائه الدائن المذكور محله لمواصلة الاجراءات .

الفصل ٣٩٦ - يقع الاشهار بأقرب سوق عمومية أو بأى مكان من شأنه ان يكون للاشهار فيه احسن نتيجة .

ويتم الاعلان عنه بيومين قبل وقوعه على الاقل بسعى من العدل المنفذ وبواسطة اعلان ينشر بصحيفة يومية ويتضمن تاريخ البيع وساعته ومكانه وتشخيص الاشياء المعقولة تشخيصا موجزا .

ويمكن بمقتضى اذن على عريضة غير قابل للطعن نشر اشهار تكميلي مناسب لاهمية الاشياء المعقولة .

الفصل ٣٩٧ - يباع المعقول لآخر مزايده ولا يسلم الا بعد تعجيل الثمن .

وعلى العدل المنفذ ان يتولى قبل بداية المزايدة الاعلان عن مبلغ مضاريف العقلة والبيع كما عليه ان يمد كل معنى بتفاصيل تلك المضاريف .

الفصل ٣٩٨ - لا يمكن ان يباع المصوغ ولا الاشياء الثمينة بثمن دون قيمتها المقدرة من طرف أمين .

واذا كان الثمن الذي بلغته المزايدة دون هذه القيمة تولى العدل المنفذ عرض تلك الاشياء من جديد على الاشهار بسوق من اسواق المصوغ .

الفصل ٣٩٩ - اذا لم يدفع ثمن التثبيت والمصاريف فان الاشياء المبتتة يعاد بيعها من جديد بموجب النكول .

الفصل ٤٠٠ - ينجز عن البيع الواقع بموجب نكول المشتري الاول فسخ البيع الاول في الماضي .

والناكل في البيع ملزم بالنقص الذي يحصل بين الثمن الذي تبنت به المبيع عليه أولا وبين الثمن الحاصل من البيع الجديد الواقع بموجب النكول وليس له طلب ما عسى ان يزداد في ثمن البيع الجديد .

الفصل ٤٠١ - للناكل في البيع الى اليوم المعين للبتة باخراج الفاية ان يوقف اجراء بيع المنقول ثانيا بموجب نكوله اذا ادلى بما يثبت ادائه لثمن التثبيت وملحقاته وكذلك ادائه للمصاريف التي ترتبت عن نكوله .

الفصل ٤٠٢ - يمكن ان تعقل الصابات والثمار التي قاربت النضج قبل قطعها .

ويشتمل تقرير العقلة على بيان العقار وموقعه ونوع وأهمية الثمار أو الصابات المعقولة ولو على وجه التقريب والا يكون باطلا .

والثمار والصابات المعقولة تباع ما دامت على سوقها .

الفصل ٤٠٣ - اذا ادعى الغير ملكية المعقول كلا أو بعضا فان العدل المنفذ بعد اجرائه العقلة يستدعى الطرفين للحضور لدى حاكم الامور المستعجلة بمكان العقلة وفقا لاحكام الفصلين ٢١٠ و ٢١١ .

واذا رأى هذا الحاكم ان دعوى الاستحقاق جدية فانه ياذن بتوقيف اعمال التنفيذ ويضرب لدعى الاستحقاق اجلا قدره خمسة عشر يوما لرفع الامر لمحكمة الاصل .

واذا تم نشر دعوى الاستحقاق في هذا الاجل فان التتبعات تتوقف وجوبا الى ان يقع النظر بصفة باتة في تلك الدعوى .

واذا لم يدل مدعى الاستحقاق بما يفيد نشر دعواه في الاجل المذكور فانه يقع استئناف التتبعات بداية من الحد الذي انتهت اليه في اول الامر وبدون أى اجراء آخر أو حكم .

ودعوى الاستحقاق تكون باطلة اذا لم ترفع على القائم بالتتبعات والمعقول عنه ولم تشتمل على بيان حجج الملكية .

الباب السابع

في عقلة القيم المنقولة وحصص الشركاء وبيعها

القسم الأول

في عقلة القيم المنقولة وبيعها

الفصل ٤٠٤ - يقصد بقيم منقولة على معنى هذا القسم جميع السندات الاسمية أو المختلطة أو للأمر أو للحامل التي تصدرها الذوات المعنوية العمومية أو الخصوصية والقابلة للتقويم والتداول بالبورصة وكذلك رقاع الفائدة وحقوق الاكتتاب والاسناد المقتطعة من تلك السندات .

الفصل ٤٠٥ - السندات للحامل مشببه فيما يخص وسائل التنفيذ بالمتنولات المادية وتمكن عقلتها وفقا لاحكام الواردة بالباب الثالث والباب الرابع والباب السادس من هذا العنوان الا ان السندات المقومة بالبورصة لا يمكن بيعها بطلب من العدل المنفذ الا حسب الصيغ المقررة لبيع قيم البورصة .

الفصل ٤٠٦ - السندات الاسمية أو المختلطة أو للأمر تمكن عقلتها حسب نفس الصيغ المقررة لعقلة السندات للحامل ما لم ينص القانون على خلاف ذلك غير ان بيعها لا يقع الا بعد عقلتها توقيفيا بين أيدي الذات المعنوية التي اصدرتها والسندات التي وقعت عقلتها توقيفيا يتم تداولها حسب الصيغ الواردة بالفصل المتقدم متى صدر حكم قاض بصحة العقلة وأصبح قابلا للتنفيذ .

القسم الثاني

في عقلة حصص الشركاء وبيعها

الفصل ٤٠٧ - يجوز ان تعقل توقيفيا بين أيدي الشركة المحصص في شركات المفاوضة أو المقارضة البسيطة أو ذات المسؤولية المحدودة وكذلك الأسهم واجزاء الأسهم في الشركات ذات رأس المال المتغير .

وتباع المحصص والأسهم واجزاء الأسهم المعقولة حسب الصيغ الواردة بالباب السادس من هذا العنوان متى صدر حكم قاض بصحة العقلة التوقيفية وأصبح قابلا للتنفيذ .

الفصل ٤٠٨ - على الشركة التي أجريت العقلة التوقيفية بين أيديها أن تقدم للعدل المنفذ المكلف ببيع المحصص والأسهم المجراة عليها العقلة قائمة الاحصاء والموازنة المتعلقةين بميزانيتها الأخيرة ويمكن الاطلاع عليهما بين أيدي العدل المنفذ قبل البتة .

وعلى كل حال يجوز للشركة ان توقف التتبعات بدفعها نيابة عن المدين للمبلغ الذي أجريت من أجله العقلة .

الفصل ٤٠٩ - صحة بيع الحصص والاسهم وأجزاء الأسهم المعقولة تكون متوقفة عند الاقتضاء على قبول المبتت له سواء من طرف الشركاء أو من طرف مجلس ادارة الشركة أو جمعيتها العامة حسب الشروط الواردة بالقانون أو بالقوانين الأساسية .

واذا لم يحصل ذلك القبول في أجل شهر بداية من يوم طلبه جاز لكل معنى ان يطلب الحكم بفسخ الشركة .

واذا رفض طلب الفسخ فان البيع يعتبر كان لم يكن وضمن التبتيت والمصاريف التي بقيت مؤمنة بين أيدي المدل المنفذ المكلف بالبيع ترجع للمبتت له .

الباب الثامن

في عقلة العقارات وبيعها

القسم الاول

احكام مشتركة بين العقارات المسجلة وغير المسجلة

الفصل ٤١٠ - تنطبق احكام هذا الباب على عقلة وبيع الحقوق العينية العقارية التي يجوز رهنها أو المناوبات المقررة أو المشاعة من نفس تلك الحقوق .

الفصل ٤١١ - يقدم محامى القائم بالتتبع لكتابة المحكمة التي سيقع التبتيت لديها وفي أجل لا يتجاوز الثلاثين يوما الموالية لاجراء العقلة التنفيذية أو اعلام المعقول عنه بها بالنسبة الى العقارات غير المسجلة أو الموالية لترسيم الانذار بالسجل العقارى بالنسبة الى العقارات المسجلة كراس شروط مؤرخا ومضى منه .

الفصل ٤١٢ - يجب ان لا يحتوى كراس الشروط الا على البيانات التالية :

١ - لقب العاقل والمعقول عنه واسمهما ومهنتهما ومقرهما وصفتهما .

٢ - ولقب المحامى القائم بالتتبع واسمه وعنوانه .

٣ - والسند التنفيذي والاعلام به أو السند الرسم الواقع بمقتضاء القيام بالتتبع .

٤ - ومحضر العقلة التنفيذية وعلام المعقول عنه

بها . أو الانذار مع تضمين ترسيمه وعند الاقتضاء غير ذلك من الرسوم والأحكام الصادرة فيما بعد .

٥ - وتعيين العقار المجراة عليه العقلة حسبما نص عليه محضر العقلة التنفيذية أو الانذار .

٦ - وعند الاقتضاء التكاليف العينية الموظفة على العقار المجراة عليه العقلة والقيود الاحتياطية وكذلك عقود التسويغ مع بيان القاب المكثرين واسمائهم ومقراتهم ومدة العقد ومعين الكراء .

٧ - ومبلغ افتتاحى يعينه القائم بالتتبع .

٨ - وبيان يوم البتة وساعتها والمحكمة التي تجرى أمامها .

وكل شرط آخر ينص عليه كراس الشروط يعد لاغيا .

وتضاف عند الاقتضاء الى كراس الشروط قائمة فى الترسيمات المنصوص عليها بالسجل العقارى .

الفصل ٤١٣ - لكل شخص ان يطلع على كراس الشروط بدون نقلة سواء بكتابة المحكمة أو بمكتب المحامى القائم بالتتبع الذى يجب ان تودع به نسخة من ذلك الكراس .

الفصل ٤١٤ - ان لم تكن العقارات مسوعة للغير عند وقوع العقلة التنفيذية فانها تبقى بحوز المدين بصفته مؤتمنا عليها الى ان يقع البيع ما لم يصدر رئيس المحكمة الابتدائية بمكان العقار بطلب من القائم بالتتبع أو غيره من الدائنين قرارا استعجاليا قاضيا بخلاف ذلك .

الفصل ٤١٥ - الفلال الطبيعية والمدنية أو الثمن المتحصل منها تصبح مجمدة ابتداء من اعلام المعقول عنه بالعقلة التنفيذية أو انذاره وتوزع مع ثمن العقار وحسب نفس الطريقة باستثناء ما يمكن ان يترتب عن عقلة سابقة مجراة وفقا لاحكام الفصل ٤٠٢ .

الفصل ٤١٦ - عقلة معين الكراء التي حلت أو ستحل آجاله تقع بمجرد اعتراض يبلغه المدل المنفذ الى مكترى العقار المجراة عليه العقلة بطلب من القائم بالتتبع أو غيره من الدائنين .

ولا يجوز للمكترى ان يؤدي معين الكراء الا لمؤتمن يعينه رئيس المحكمة الابتدائية لمكان العقار باذن على عريضة .

وإداء معين الكراء للمعقول عنه يكون عند عدم وجود اعتراض صحيحا ويكون المعقول عنه حينئذ ملزما بوصفه مؤتمنا عدليا بترجيح ما قبضه .

كما انه يكون ملزما بنفس الصفة بترجيح ما قبضه او احاله مسبقا من معين الكراء عن المدة الموالية لاعلامه بالعقلة التنفيذية او الانذار.

الفصل ٤١٧ - عقود التسويغ التي لم تحرز على تاريخ ثابت قبل اعلام المعقول عنه بالعقلة التنفيذية او انذاره يجوز ابطالها وما يبرم منها بعد هذا الاعلام يجب ابطاله اذا طلب ذلك في الحالين الدائنون او المبتت له .

الفصل ٤١٨ - يتولى المحامي القائم بالتتبع في ظرف اربعين يوما على الأكثر وعشرين يوما على الأقل قبل تاريخ البتة ادراج اعلان بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية ممضى منه يحتوى على ما يلى :

١ - لقب الدائن العاقل والمدين المعقول عنه واسمها وصفتهما ومقرهما .

٢ - لقب المحامي القائم بالتتبع واسمه وعنوانه .

٣ - تعيين العقار المجراة عليه العقلة حسبما نص عليه كراس الشروط .

٤ - المبلغ الافتتاحي .

٥ - بيان تاريخ البتة وساعتها والمحكمة التي تجرى امامها .

٦ - الشروط التي يمكن بمقتضاها زيارة العقار .

الفصل ٤١٩ - يتولى المحامي القائم بالتتبع في ذلك الاجل وبواسطة أحد العدول المنفذين تعليق الاعلان المذكور بمكتبه وبمكتب العدل المنفذ وبمدخل العقار المجراة عليه العقلة وبمدخل المحكمة التي تقع لديها البتة . ويحرر العدل المنفذ محضرا في ذلك التعليق .

كما تسلم نسخة من الاعلان الى كاتب المحكمة عند اجراء البتة .

الفصل ٤٢٠ - يجوز باذن من رئيس المحكمة غير قابل للطعن نشر اشهار تكميلي موجز بصحيفة او عدة صحف بحسب أهمية المكاسب المعروضة للبيع .

الفصل ٤٢١ - يودع المحامي القائم بالتتبع بكتابة المحكمة قبل وقوع البتة شهادة تثبت اتمام جميع اجراءات الاشهار المنصوص عليها بالفصول الثلاثة المتقدمة .

الفصل ٤٢٢ - تقسم البتة بعد مضي اربعين يوما على الأقل وستين يوما على الأكثر على تقديم كراس الشروط لكتابة المحكمة .

وان كان اليوم الأخير من الاجل المذكور يوم عيد رسمي او لم يصادف تاريخ الجلسة الأصلي لمحكمة العقارات العقارية فان البيع يكون لأول جلسة موالية ويمكن لرئيس المحكمة تعيين جلسة خاصة به .

ويتولى المحامي القائم بالتتبع استدعاء المعقول عنه وعند الاقتضاء الدائنين المرسمين وأصحاب القيود الاحتياطية التي لم تزل سارية المفعول بمقراتهم المختارة بترسيماتهم قبل البيع بعشرين يوما على الأقل للحضور لدى المحكمة في اليوم المعين للبتة .

الفصل ٤٢٣ - تقع البتة بجلسة العقارات العقارية بالمحكمة الابتدائية لمكان العقار .

الفصل ٤٢٤ - بقطع النظر عن احكام الفقرة الأولى من الفصل ٣٠٦ يمكن للدائن ان يطلب في آن واحد عقلة عقارين أو أكثر من العقارات التي هي على ملك مدينه ولو كانت كائنة بدوائر عدة محاكم وفي هذه الصورة يحضر محضر عقلة أو انذار لكل عقار .

والبيع يتم في آن واحد وحسب اجراءات وحيدة .

وان كانت العقارات المجراة عليها العقلة موجودة بدوائر محاكم مختلفة فان البتة تقع أمام المحكمة الابتدائية بمكان أهم العقارات .

وان كانت العقارات تابعة لاستغلال واحد فان البيع يقع أمام المحكمة الابتدائية بمكان المركز الأصلي للاستغلال .

الفصل ٤٢٥ - ان لم يقع خلاص طالب التتبع قبل اليوم والساعة المعينين للبتة فان محاميه يتولى أعمال البتة لآخر مزايد وذلك بعد الاعلان عن أوصاف العقار المعروض للبيع وما يتحملة من التكاليف ومقدار السعر الافتتاحي ومبلغ المصاريف والأجور المسعرة وعند الاقتضاء الاعتراضات المسجلة بكراس الشروط ثم تفتح المزايدات وتضاء بالتوالي ثلاثة أنوار يدوم كل منها دقيقة تقريبا .

ولا يكون المزايد ملزما بما بذله من الثمن اذا بدأت مزايدة أخرى بعد مزايدته ولو صرح ببطلان المزايدة الأخيرة .

ولا يقع التصريح بالتبثيت الا بعد اطفاء ثلاثة أنوار تتم اضاءتها بالتوالي .

وان لم تقع مزايدة مدة اضاءة الأنوار الثلاثة فان البيع يتم لفائدة طالب التتبع بالثمن الافتتاحي .

وان وقعت مزايدة قبل انطفاء أحد الانوار فانه لا يمكن التصريح بالتبتيث الا بعد انطفاء نورين آخرين بدون مزايدات أثناء مدتهما .

ولا تقع المزايدات الا بواسطة محام .

الفصل ٤٢٦ - لا تحيل البتة الى الميت له حقوقا عينية غير الحقوق الراجعة للمعقول عنه

الفصل ٤٢٧ (١) - تقرر المحكمة نتيجة التبتيت بمحضر يصاغ في الشكل العادي للاحكام .

ويكون هذا المحضر غير قابل لاي وجه من اوجه الطعن ولو بالتعقيب .

ولا يجوز الا القيام ببطلان البتة أمام المحكمة الابتدائية وذلك مع مراعاة احكام الفصل ٤٣٨ من هذه المجلة .

الفصل ٤٢٨ - يجب على آخر مزاييد من المحامين ان يمضي حال انعقاد الجلسة بأسفل محضر التبتيت بعد ذكر ثمن التبتيت بلسان القلم .

ويجوز له علاوة على ذلك ان يطلب تمكين منوبه اذا كان حاضرا بجلسة التبتيت من الأمضاء بالمحضر المشار اليه والا وجب عليه أن يقدم لكتابة المحكمة في ظرف ثلاثة أيام من وقوع البتة تصريحاً في بيان لقب الميت له وأسمه ومهنته ومقره وصفته مع تقديم الاوراق التي تفيد قبوله أو تقديم التوكيل الذي اسنده اليه وتبقى الاوراق أو التوكيل مضافة الى التصريح واذا لم يقدم المحامي الوثائق المذكورة اعتبر التبتيت واقعا لشخصه .

ويجوز للمبتت له في ظرف أربع وعشرين ساعة من تصريح محاميه المشار اليه بالفقرة المتقدمة أو من امضائه بأسفل محضر التبتيت ان يعرف كاتب المحكمة بأن شراءه كان في حق غيره مع بيان لقب هذا الغير وأسمه ومهنته ومقره وصفته وتقديم ما يفيد قبوله كما يجوز للمحامي الذي اعتبر التبتيت واقعا لشخصه ان يقدم نفس التعريف في ظرف الأربع والعشرين ساعة الموالية لأجل الثلاثة أيام المبينة بالفقرة المتقدمة .

الفصل ٤٢٩ - يجب أن يسهر رئيس دائرة العقلات العقارية أو من يكلفه من الحكام مصاريف اجراءات العقلة العقارية قبل جلسة التبتيت ويتولى الرئيس أو الحاكم في آن واحد تقدير أجور المحامي طالب التتبع التي يجب اعتبارها من المصاريف .

وتعتبر المصاريف والأجور المسعرة من طرف

الرئيس أو الحاكم ممتازة وتدفع زيادة على الثمن .

الفصل ٤٣٠ - تسعر المصاريف والأجور قابل للاعتراض في ظرف أجل قدره خمسة عشر يوما ابتداء من تاريخ الاعلام به ويسقط الاعتراض الواقع بعد هذا الأجل .

ويرفع الاعتراض بواسطة أحد العدول المنفذين ويعلم به طالب التتبع مع استدعائه للحضور لدى المحكمة المتبوية للبيع خلال أجل لا يقل عن الثمانية أيام ولا يزيد عن خمسة عشر يوما ، ويجب ان يكون الاعتراض معللا والا يكون باطلا .

وتبت المحكمة في الاعتراض خلال الشهر بحكم غير قابل للاستئناف .

والاعتراض الواقع في الأجل القانوني يوقف أداء المصاريف والأجور المسعرة الا أنه لا يحول دون استمرار اجراءات البتة .

الفصل ٤٣١ - ينص بمحضر التبتيت على الاجراءات المتبعة وعلى مبلغ المصاريف والأجور المسعرة وعلى البتة الواقعة وعلى التصاريح المشار اليها بالفصل ٤٢٨ .

وتنص نسخة الحكم التنفيذية على ما ورد ذكره بكراس الشروط وبمحضر التبتيت ويقع اعلام المعقول عنه بها .

الفصل ٤٣٢ - يدفع ثمن التبتيت في ظرف شهر بعد البتة للمحامي القائم بالتتبع .

على أنه اذا كان الأمر يتعلق بعقار مسجل وكان هناك دائن أو عدة دائنين مرسمين فانه يقع تأمين ثمن التبتيت بصندوق الودائع والامائن في الشهرين المواليين للتبتيت .

واذا اتضح أن الميت له هو الدائن الوحيد وأنه مرتهن للعقار ومرسم أو أنه صاحب ترسيم من الرتبة الأولى فلا يجب عليه أن يؤمن خلال الأجل المنصوص عليه بالفقرة المتقدمة الا الجزء من ثمن التبتيت الذي يفوق مقدار دينه الموثق بالترسيم .

وعلى الميت له في صورة الفقرة الأولى اعلاه ان يؤدي في آن واحد مع ثمن التبتيت المصاريف والأجور المسعرة وفي صورتين الفقرتين الثانية والثالثة ان يؤمنها الا اذا سبق منه تقديمها بوصفه قائما بالتتبع .

الفصل ٤٣٣ - لا يمكن تغيير تاريخ البتة الا لسبب خطير مبرر كما يجب وبحكم معلل .

وان وقع التأخير فان الحكم الصادر يعين من جديد تاريخ وقوع البتة الذي لا يمكن ان يكون

متأخرا عن تاريخ البتة الأولى بأكثر من سستين يوما .

وتعلن البتة المؤجلة قبل وقوعها بخمسة عشر يوما على الأقل بوسائل الاشهار المنصوص عليها بالفصول ٤١٨ الى ٤٢٠ .

الفصل ٤٣٤ - لكل معنى أن يقدم اعتراضا يرمى الى ادخال تعديل على كراس الشروط أو ادراج ملحوظات أو احترازات به .

ويتولى الكاتب نسخ الحكم الصادر في الاعتراضات بذييل كراس الشروط .

الفصل ٤٣٥ - اذا أدلى المعقول عنه بما يثبت ان ما توفره له عقاراته مدة سنة من دخل صاف ومتحرر من جميع التكاليف يكفي لخلاص الدين أصلا وتوابع وأنه اناب الدائن العاقل لقبضه جاز للمحكمة ان تأذن بتوقيف التتبعات على ان يقع استئنافها كلما حال حائل دون الخلاص .

الفصل ٤٣٦ - يجوز للمعقول عنه في صورة العقلة الجماعية المنصوص عليها بالفصل ٤٢٤ ان يطلب من المحكمة تأجيل بيع عقار أو عدة عقارات شملت العقلة بدون أن يمنع هذا المطلب من ترسيم الانذار بالرسم العقاري .

ولا يجاب المطلب الا اذا أثبت المدين ان قيمة المكاسب التي ستتواصل فيها التتبعات كافية لخلاص العاقل وجميع الدائنين الرسميين .

ويبين الحكم العقارات التي يرتفع عنها التتبع .

وبعد البتة النهائية يجوز للعاقل ان يعود للتتبع في المكاسب المستثناة وقتيا ان كان ثمن المكاسب المبته غير كاف خلاصه .

ولا يجوز طلب رفع التتبع اذا كانت المكاسب تابعة لنفس الاستغلال .

الفصل ٤٣٧ - الدعاوى العارضة المنصوص عليها بالفصول ٤٣٣ الى ٤٣٦ يجب تقديمها في أجل قدره عشرة أيام على الأكثر قبل تاريخ الجلسة المعنية للبتة والا سقط الحق في القيام بها .

وتقدم تلك الدعاوى في شكل استدعاء للحضور وأجل الحضور لا يمكن ان يقل عن الثلاثة أيام .

ويجب ان يصدر الحكم مبدئيا قبل تاريخ البتة على أنه للمحكمة اذا رأت ذلك ضروريا ان تأذن بتأجيل البتة للنظر في الدعوى العارضة وفي هذه الصورة يحكم على القائم بالدعوى العارضة المحكوم بعدم سماع دعواه بالمصاريف المترتبة عن استئناف الاجراءات بقطع النظر عن غرم الضرر .

الفصل ٤٣٨ - أوجه البطلان سواء من حيث الشكل أو من حيث الأصل المرفوعة ضد اجراءات

العقلة العقارية يجب تقديمها وفصلها حسب الصيغ وفي الآجال الواردة بالفصل المتقدم .

واذا حكم بقبولها فانه يمكن استئناف الاجراءات بداية من آخر عمل غير باطل وتسرى الآجال المعنية للقيام بالاعمال الموالية له ابتداء من تاريخ الاعلام بالحكم القاضي بالبطلان .

أما اذا حكم برفضها فانه يقع استئناف الاجراءات بداية من آخر عمل غير باطل وتسرى الآجال المعنية للقيام بالاعمال الموالية له ابتداء من تاريخ الاعلام بالحكم القاضي بالبطلان .

أما اذا حكم برفضها فانه يقع استئناف الاجراءات بداية من آخر أعمالها .

الفصل ٤٣٩ - أحكام الفصل المتقدم لا تسرى على مطالب استحقاق العقارات المجراه عليها العقلة

الفصل ٤٤٠ - ان لم يتم القائم بالتتبع احدى الموجبات أو لم يتم بعمل من أعمال الاجراءات في الآجال المضروبة يجوز لكل دائن بيده سند تنفيذي أو سند مرسوم وحل أجل دينه ان يندره بواسطة احد العدول المنفذين بأن عليه التمدادى على الاجراءات في الثمانية أيام الموالية وان لم يستمر عليها يقع القيام عليه بدعوى في الحلول محله ويصدر الحكم في هذه الدعوى خلال الشهر .

وعلى القائم بالتتبع الذى يحكم باحلال غيره محله ان يسلم مقابل وصل ما بيده من أوراق تتعلق بالتتبعات الى ذلك الغير الذى يقوم بمواصلة الاجراءات على مسؤوليته الخاصة وما صرفه القائم بالتتبع يستخلص وفقا لاحكام الفصلين ٤٢٩ و ٤٣٠ .

ولن صدر الحكم بحلولة ان يغير الثمن الافتتاحى المعين من طرف طالب التتبع وذلك بمجرد تصريح يقدمه الى كتابة المحكمة ويضاف الى كراس الشروط على انه اذا تم الاشهار أو شرع فيه فان الثمن الافتتاحى لا يمكن تغييره الا بشرط اشهار البتة والاعلان عنها من جديد حسب الصيغ والالاجال التى جاءت بها الفصول ٤١٨ الى ٤٢٠ مع بيان الثمن الافتتاحى الجديد .

الفصل ٤٤١ - دائرة العقلات العقارية التى يجب ان تجرى امامها البتة تختص وحدها بالنظر في جميع الدعاوى العارضة المنصوص عليها بالفصول ٤٣٣ الى ٤٣٨ و ٤٤٠ .

والاحكام الصادرة في تلك الدعاوى تكون غير قابلة للاستئناف .

الفصل ٤٤٢ - كل انسان يمكنه ان يزيد في ثمن المبيع بمبلغ يشترط فيه الا يقل ٠ السدس

وذلك خلال العشرة أيام الموالية ليوم البتة والا تلغى زيادته وتتم هذه الزيادة عن طريق محام وبواسطة تصريح يسجل بكتابة المحكمة التي تم البيع لديها ويتضمن لقب صاحب الزيادة واسمه ومهنته ومقره وصفته وثمان التبتيت ومقدار الزيادة والمصاريف والأجور المسعرة المبينة بمحضر التبتيت .

ولا يجوز الرجوع في الزيادة .

الفصل ٤٤٣ - على محامي صاحب الزيادة ان يعلم خلال العشرة أيام الموالية للزيادة وبواسطة أحد العدول المنفذين القائم بالتتبع والمعقول عنه والمبتت له بالزيادة على المزايدة ويطلب منهم الحضور بجلسة البتة الجديدة في اليوم والساعة المعينين .

وعليه ان يطلب خلال الخمسة أيام الموالية لتاريخ الاعلام تسجيله بأسفل التصريح بالزيادة المنصوص عليه بالفصل المتقدم .

واذا لم يتول صاحب الزيادة القيام بالتصريح والاعلام المشار اليهما في الآجال المضروبة جاز للقائم بالتتبع أو المعقول عنه أو المبتت له أو كل دائن مرسوم ان يتولى ذلك خلال العشرين يوما الموالية للاجل المضروب لصاحب الزيادة واذا لم يقع ذلك فان الزيادة تعتبر كأن لم تكن .

الفصل ٤٤٤ - يجب ان تقع البتة بالزيادة على المزايدة بعد مضي أربعين يوما على الأقل وستين يوما على الأكثر على الاعلام بالزيادة ويقع الاعلان عن تلك البتة واتباعها بنفس شروط البتة الأولى .

وان لم يبذل ثمن اوفر فان صاحب الزيادة يبتت له بالثمن الافتتاحي المشتمل على الثمن الذي بتت به المبيع أولا وعلى الزيادة المبذولة وتجب عليه المصاريف والأجور المسعرة سواء المتعلقة بالبتة الأولى أو المترتبة عن البيع الواقع بموجب الزيادة .

ولا تقبل زيادة أخرى بعد البيع الواقع بموجب الزيادة .

الفصل ٤٤٥ - ان لم يوف المبتت له بثمن التبتيت والمصاريف والأجور المسعرة وفقا لأحكام الفصل ٤٣٢ فان العقار يعاد بيعه بموجب نكوله بعد انذاره بواسطة أحد العدول المنفذين بالوفاء بما عليه وعدم امتثاله لذلك في ظرف عشرة أيام .

الفصل ٤٤٦ - تتمثل اجراءات اعادة البتة بموجب النكول في اشهار جديد وبتة جديدة وفقا للقواعد المقرر للتبتيت الأول .

وينص باعلانات الاشهار القانوني علاوة على الايضاحات التي يفرضها الفصل ٤١٨ على لقب الناكّل في البيع واسمه ومقره ومبلغ البتة المقرر لقائده وثمان افتتاحي يعينه القائم بالتتبع وتاريخ وساعة اتمام البتة الجديدة وفقا لكراس الشروط القديم .

الفصل ٤٤٧ - تعاد البتة بموجب النكول بعد مضي عشرين يوما على الأقل وأربعين يوما على الأكثر على آخر عمل من أعمال الاشهار القانوني .

ويستدعى المحامي القائم بالتتبع للحضور يوم البتة وقبل تاريخها بعشرين يوما على الأقل المعقول عنه والناكّل في البيع وعند الاقتضاء الدائنين المرسمين بمقراتهم المختارة بترسيماتهم .

الفصل ٤٤٨ - احكام الفصلين ٤٠٠ و ٤٠١ تنطبق على تبتيث العقارات المعاد بموجب النكول .

الفصل ٤٤٩ - الزيادة على المزايدة التي جاء بها الفصل ٤٤٢ لا تقبل بعد البيع الواقع بموجب نكول المشتري الأول الا اذا لم تقع زيادة بعد التبتيت الأول .

الفصل ٤٥٠ - اذا لم يكن لأي عقار من العقارات التي شملتها اجراءات تتبع واحد ثمن افتتاحي يتجاوز المائتين وخمسين دينارا فان العقلة والبيع يخضعان للاجراءات المقررة للمنقولات .

الا انه ينبغي في هذه الصورة تطبيق احكام الفصول ٤١٤ الى ٤١٧ و ٤٢٦ و ٤٣٢ (الفقرتان الثانية والثالثة) و ٤٣٥ و ٤٥١ الى ٤٦٢ باستثناء احكام الفصل ٤٥٢ « خامسا » و « سادسا » والفصل ٤٦٠ « خامسا » و « سادسا » .

والاشهار المنصوص عليه بالفصل ٣٩٦ يجب علاوة على ذلك ان ينص به بايجاز على التكاليف العينية المحمولة على العقار المجراة عليه العقلة والفيودالاحتياطية وكذلك عقود التسويغ وعند الاقتضاء يمكك العدل المنفذ المكلف بالبيع تحت طلب المعنيين كشفا في الترسيمات المنصوص عليها بالرسم العقاري .

ولا تقبل زيادة على المزايدة الا اذا تجاوز ثمن التبتيت مائتين وخمسين دينارا وتقع تلك الزيادة وتتبع اجراءاتها أمام المحكمة المشار اليها بالفصلين ٤٢٣ و ٤٢٤ في الآجال وحسب الصيغ والشروط الواردة بالفصول ٤١٨ الى ٤٢١ و ٤٤٢ الى ٤٤٨ .

القسم الثاني

احكام خاصة بالعقارات المسجلة

الفصل ٤٥١ - عقلة العقارات المسجلة عقلة تنفيذية يمكن ان تقع بمقتضى سند تنفيذى او سند مرسوم بالسجل العقارى .

الفصل ٤٥٢ - تجرى العقلة التنفيذية بانذار يبلغ الى المدين بواسطة عدل منفذ .

ويجب ان يشتمل محضر الانذار على البيانات التالية والا يكون باطلا :

١ - السند التنفيذى واعلام المدين به او السند المرسوم الذى أجرى الانذار بمقتضاه .

٢ - مبلغ الدين المطلوب ادائه ،

٣ - التنبيه على المدين بانه فى صورة عدم الوفاء حالا يقع ترسيم الانذار بالرسم العقارى ويقوم ذلك الانذار مقام العقلة بداية من ترسيمه ،

٤ - تعيين العقار الذى تجرى العقلة عليه مع بيان دقيق لموقعه ومشمولاته ومساحته وكذلك الاسم والعدد اللذين سجل بهما ،

٥ - المحكمة التى سيقع لديها بيع العقار عند الاقتضاء ،

٦ - اناة محام يكون مكتبه قانونا المقر المختار للدائن القائم بالتتبع .

الفصل ٤٥٣ - يجب ترسيم الانذار بالرسم العقارى فى طرف تسعين يوما من تاريخه والا يلغى العمل به . والترسيم يقوم مقام العقلة .

ولا يمكن أن يجرى على العقار أثناء التتبعات أى ترسيم جديد يخص المدين المعقول عنه .

الفصل ٤٥٤ - اذا رفض مدير الملكية العقارية الترسيم وجب عليه أن ينص بهامش الانذار أو بأسفله على تاريخ وصوله لإدارة الملكية العقارية وعلى أسباب رفض الترسيم .

الفصل ٤٥٥ - فى صورة وجود انذار سابق مرسوم ينص مدير الملكية العقارية بهامش الترسيم وبحسب التقديم على كل انذار يقدم فيما بعد مع بيان لقب القائم بالتتبع الجديد واسمه ومقره ومحاميه .

وينص كذلك بهامش الانذار المقدم أو بأسفله على كل من الانذارات التى سبق ترسيمها أو التنصيص عليها مع البيانات المشار إليها بالفقرة المتقدمة وبيان المحكمة المتعده بالتتبعات .

ولا يمكن التشطيط على العقلة الا برضى

الدائنين القائمين بالتتبع المنصوص عليهم بهامش الترسيم أو بمقتضى حكم تمكن معارضتهم به .

الفصل ٤٥٦ - يصير الانذار المرسوم عديم المفعول ان لم تقع فى الثلاثة أعوام الموالية لتاريخ ترسيمه بته مرسومه بصفة قانونية أو لم يصدر حكم بتمديد أجل البتة نص عليه بالرسم العقارى

الفصل ٤٥٧ - على المبت له ان يطلب ترسيم محضر التثبيت بالرسم العقارى فى ظرف شهرين من تاريخه والا جاز لكل معنى أن يطلب هذا الترسيم بتقديمه لنسخة من محضر التثبيت .

الفصل ٤٥٨ - على مدير الملكية العقارية أن يتولى من تلقاء نفسه عند ترسيمه لمحضر التثبيت ولصالح المعقول عنه أو البائع صفقة أو من انجر له حق منهما ترسيم رهن على العقار توثقه فى أداء ثمن التثبيت وعند الاقتضاء المصاريف والأجور المسعرة ان لم يدل اليه بما يثبت أداء ذلك أو تأمينه .

ويتولى من تلقاء نفسه التشطيط على ذلك الرهن اذا قدم له ما يثبت وقوع ذلك الأداء أو التأمين .

القسم الثالث

احكام خاصة بالعقارات غير المسجلة

الفصل ٤٥٩ - ان سبقت عقلة العقار تحفظيا فان العدل المنفذ يعلم المدين بتحويل العقلة المذكورة الى عقلة تنفيذية وذلك عند انقضاء الأجل المنصوص عليه بالفصل ٢٨٧ .

وينص على هذا التحويل بأسفل محضر العقلة التحفظية مع بيان تاريخه وكذلك السند التنفيذى الذى أجرى بمقتضاه واعلام المعقول عنه بهذا السند .

الفصل ٤٦٠ - ان لم يسبق اجراء عقلة تحفظية يقع اجراء العقلة التنفيذية .

وينص بمحضر العقلة التنفيذية على البيانات التالية والا يكون باطلا .

١ - السند التنفيذى الذى أجريت العقلة بمقتضاه واعلام المعقول عنه بهذا السند .

٢ - مبلغ الدين المطلوب ادائه .

٣ - حضور أو مغيب المعقول عنه عن عمليات العقلة .

٤ - تعيين العقار المجراة عليه العقلة مع بيان دقيق لموقعه ومشمولاته ومساحته وحدوده والاسم المعروف به .

٥ - المحكمة التي ستقع البتة لديها .

٦ - انابة محام يكون مكتبه قانونا المقر المختار للدائن العاقل .

الفصل ٤٦١ - ان كان رسم الملكية بيد دائن مرتهن فانه يمكن لطالب التتبع القيام لدى المحكمة ذات النظر للحصول على اذن بايداعه بعد التنصيص على حقوق الدائن المرتهن .

الفصل ٤٦٢ - احكام الفصل ٤٠٣ تنطبق على مطالب استحقاق العقارات غير المسجلة .

الباب التاسع

في توزيع الاموال وترتيب درجات الدائنين

القسم الاول

في توزيع الاموال

الفصل ٤٦٣ - اذا كان المتحصل مما بيع بموجب العقلة أو مما عقل لدى الغير غير كاف لخلاص الدائنين خلاصا كاملا تعين عليهم الاتفاق مع المدين على اتمام توزيعه بالتراضي وذلك في ظرف ثلاثين يوما من يوم وقوع البيع أو من يوم اعلام المعقول تحت يده وفقا لاحكام الفصلين ٣٤٥ و ٣٤٦ بالحكم القاضى بصحة العقلة التوقيفية .

ويحرر في ذلك الاتفاق كتب يقدم نظير منه لمن بيده المال المتحصل فيجب عليه أن يواصل كلا من الدائنين بالمبلغ الراجع اليه بموجب ذلك الاتفاق مقابل وصل وتسلم رسم دينه عند الاقتضاء .

ويجب التعريف بامضاءات الأطراف الموضوعة أسفل الكتب المتضمن للاتفاق ويجب أن يحور في الاتفاق كتب رسمي اذا كان من بينهم من لا يحسن الامضاء أو لا بقدر عليه .

الفصل ٤٦٤ - في صورة عدم الاتفاق يجب على من بيده المال في ظرف الثمانية أيام الموالية لانتهاؤ الأجل المنصوص عليه بالفصل المتقدم أن يؤمنه بصندوق الودائع والأمان على ذمة جميع العاقلين أو المعارضين .

ويجب عليه لهذا الغرض أن يبين في طلب التأمين القاب وأسماء ومهن ومقرات جميع الدائنين العاقلين أو الذين اعترضوا على المتحصل من البيع أو الاموال المعقولة توقيفيا .

واذا امتنع من بيده المال من تأمينه أو تأخر في تأمينه طوّل به لدى قاضي الاذون على المطالب

وللمحكمة المقتصة علاوة على ذلك أن تلزمه بأداء الفوائض وجميع الغرامات .

الفصل ٤٦٥ - لكل معنى اذا تم تأمين المال أن يطلب توزيعه وذلك بتقديمه عريضة لكاتب المحكمة الابتدائية التي بدائرتها مقر المطلوب ومع انابة محام يكون مكتبه قانونا المقر المختار للطالب .

وتضاف الى هذه العريضة شهادة من صندوق الودائع والامائن يبين بها مبلغ التأمين وسببه وتاريخه وعدده وكذلك القاب وأسماء ومهن ومقرات المدين وجميع الدائنين المصرح بهم في طلب التأمين .

الفصل ٤٦٦ - يتولى كاتب المحكمة بعد أن يتحقق من وقوع خلاص المعاليم تقييد العريضة بالدفتر المنصوص عليه بالفصل ٤٨٦ ويعرضها خلال الأربع وعشرين ساعة على الحاكم المكلف الذي يصدر اذنه بافتتاح الاجراءات .

ويعلن كاتب المحكمة خلال الثمانية أيام الموالية لصدور اذن الحاكم المكلف على افتتاح الاجراءات بالتعليق على اللوحة المعدة لذلك بالمحكمة وبالنشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .

الفصل ٤٦٧ - يتولى الكاتب خلال أجل الثمانية أيام نفسه وبمكاتب مضمونة الوصول مع الاعلام بالبلوغ اذار الدائنين المعينين بالشهادة المنصوص عليها بالفصل ٤٦٥ بأن عليهم تقديم حجج دينهم .

الفصل ٤٦٨ - على كل دائن يرغب في المشاركة في توزيع الاموال أن يدلي لكتابة المحكمة بحجج دينه في الثلاثين يوما الموالية للنشر بالرائد الرسمي أو الاتصال بالمكتوب مضمون الوصول والا سقط حقه في تلك المشاركة كما يجب عليه أن يقدم عند ادلائه بذلك طلب محاصه بواسطة محام يكون مكتبه قانونا مقر الدائن المختار وينص بطلب المحاصة على أسباب تفضيل الدين على غيره عند الاقتضاء .

ويجب أن تحتوى الاعلامات والنشر والاذنارات المنصوص عليها بالفصلين المتقدمين على الأحكام الواردة بهذا الفصل والا تكون باطلة .

الفصل ٤٦٩ - يحور الحاكم المكلف خلال الشهر الموالي لانقضاء الأجل المنصوص عليه بالفصل المتقدم لائحة توزيع بعد اطلاعه على الوثائق المدلى بها .

الفصل ٤٧٠ - الأموال المراد توزيعها تخصص
أولا للدائنين الذين لهم حق التقدم على غيرهم مع اعتبار درجاتهم ويوزع الباقي على الدائنين العاديين على التناسب .

الفصل ٤٧١ - يجب أن ينص بلائحة التوزيع بالخصوص على ما يلي :

- ١ - مقدار الأموال المراد توزيعها ومصدرها ،
- ٢ - تاريخ وعدد التأمين ،
- ٣ - القيام بالاجراءات التي اقتضاها الفصلان ٤٦٦ و ٤٦٧ ،
- ٤ - مطالب المحاصة المقدمة ،
- ٥ - المبلغ الممنوح لكل دائن محاص مع بيان أسباب التفضيل عند الاقتضاء .

الفصل ٤٧٢ - يتولى كاتب المحكمة في الثمانية أيام الموالية لتحرير لائحة التوزيع توجيه مكاتيب مضمونة الوصول مع الاعلام بالبلوغ الى الدائنين الذين أبدوا رغبتهم في المشاركة في توزيع الاموال المحاصين منهم وغير المحاصين وكذلك الى المدينين يندرجهم فيها بأن عليهم الاطلاع على اللائحة المذكورة وابداء معارضتهم فيها عند الاقتضاء الى كتابة المحكمة في أجل شهر من تاريخ اتصالهم بالملكتوب المضمون الوصول وان لم يطلعوا أو يبدوا معارضتهم في هذا الأجل سقط حقهم في المعارضة .

وتقدم المعارضة في لائحة التوزيع بواسطة محام ويجب تعليلها والا تكون باطلة .

الفصل ٤٧٣ - اذا لم تقع المعارضة في لائحة التوزيع فان الحاكم المكلف يختم اللائحة المذكورة ويحولها الى محضر تسوية نهائية في الثمانية أيام الموالية لانقضاء آجال المعارضة بعد التنصيص به على توجيه الانذارات الواردة بالفصل المتقدم وعلى عدم وجود معارضة .

ومحضر التسوية النهائية غير قابل لأي وجه من أوجه الطعن .

الفصل ٤٧٤ - اذا وقعت معارضة في لائحة التوزيع فان الحاكم المكلف يحيل الملف مصحوبا بتقرير على المحكمة في الثمانية أيام الموالية لانقضاء آجال المعارضة .

وتبت المحكمة خلال الثلاثين يوما الموالية بحكم واحد في المعارضة وفي التوزيع بعد أن يتولى الكاتب استدعاء الأطراف المعنية ثمانية

أيام على الأقل قبل الجلسة بمكاتيب مضمونة الوصول مع الاعلام بالبلوغ .
ويجرى أجل الاستئناف ابتداء من صدور هذا الحكم .

القسم الثاني

في ترتيب درجات الدائنين

الفصل ٤٧٥ - في صورة التفويت في عقار مسجل وكان هناك دائنون مرسومون فان لكل معنى أن يقدم بعد ترسيم التفويت بالرسم العقاري وتأمين الثمن بصندوق الودائع والامائن طلبا في ترتيب الدائنين بقصد توزيع الثمن بينهم حسب درجات ديونهم .

ويقدم هذا الطلب في شكل عريضة تسلم لكتابة المحكمة الابتدائية بمكان العقار بواسطة محام يكون مكتبة قانونا المقر المختار للطالب ويجب أن ترفق العريضة :

- ١ - بكشف في الترسييمات المتعلقة بالديون تسلمه ادارة الملكية العقارية ويبين به بكامل الدقة ألقاب الدائنين وأسمائهم ومهنتهم ومقراتهم الحقيقية والمختارة .
- ٢ - وبشهادة في ترسيم التفويت بالسجل العقاري ،

- ٣ - وبشهادة من صندوق الودائع والامائن في مبلغ التأمين وسببه وتاريخه وعدده .

الفصل ٤٧٦ - يجرى العمل اثر تقديم العريضة بأحكام الفصل ٤٦٦ .

وعلى كل دائن غير مرسوم يروم المساهمة في توزيع الثمن أن يقدم خلال الثلاثين يوما الموالية لنشر الاعلان المنصوص عليه بالفصل المذكور حجج دينه الى كتابة المحكمة مع الامتثال لمقتضيات الفصل ٤٦٨ والا سقط حقه في تلك المساهمة .

ويجب أن تكون جميع وسائل الاشهاد المنصوص عليها بالفصل ٤٦٦ ناصة على الاحكام الواردة بالفقرة المتقدمة والا تكون باطلة .

الفصل ٤٧٧ - في الثمانية أيام الموالية لانقضاء الاجل المنصوص عليه بالفقرة الثانية من الفصل المتقدم يأذن الحاكم المكلف بعقد اجتماع في ظرف أجل أقصاه شهر قصد الوصول الى اتفاق على ترتيب كيفية التوزيع .

ويتولى الكاتب ثمانية أيام قبل تاريخ الاجتماع على الأقل وبواسطة مكاتب مضمونة الوصول مع الاعلام بالبلوغ استدعاء من يلى لحضور بذلك الاجتماع .

١ - الدائنون المرسومون ،

٢ - الدائنون غير المرسمين الذين تقدموا بطلب محاصة ،

٣ - البائع والمشتري أو اذا كان الأمر يتعلق ببيع عدلى القائم بالتتابع والمعقول عنه والمبتت له .

الفصل ٤٧٨ - اذا حصل اتفاق على التوزيع فان الحاكم المكلف يحضر فى شأنه محضرا يمضيه حالا جميع المعنيين أو محاموهم .

ويكون ذلك المحضر غير قابل لأى وجه من أوجه الطعن .

الفصل ٤٧٩ - اذا لم يحصل الاتفاق على التوزيع فى أجل الثلاثين يوما الموالية لعقد الاجتماع المنصوص عليه بالفصل ٤٧٧ فان الحاكم المكلف يحيل الملف مصحوبا بتقرير على المحكمة فى الثمانية أيام الموالية لانقضاء ذلك الأجل .

وتبت المحكمة خلال الشهر الموالى بحكم واحد فى النزاعات وفى التوزيع بعد استدعاء الأطراف وفقا لأحكام الفصل ٤٧٤ .

ويجرى أجل الاستئناف ابتداء من صدور هذا الحكم .

الفصل ٤٨٠ - محضر الاتفاق على التوزيع أو الحكم الصادر فى شأن التوزيع باذن بالتشطيب على جميع الترسيمات المتعلقة بالديون فى صورة ما اذا لم يتم ذلك التشطيب بموجب أحكام الفصل ٤٨١ أو أحكام الفصل ٤٨٤ كما يجب أن يتضمن المحضر أو الحكم تحرير مصاريف التشطيب وتساهم هذه المصاريف فى المحاصة بنفس الرتبة التى لمصاريف القيام بطلب الترتيب ويتولى مدير الملكية العقارية القيام بذلك التشطيب بعد اطلاعه على نسخة من ذلك المحضر أو الحكم ويجب أن تكون نسخة الحكم مرفوعة بشهادة فى عدم استنفاه .

الفصل ٤٨١ - بيع عقار بالمزاد العلنى عن طريق المحكمة أو حسب الاجراءات التى اقتضاها الفصل ٤٥٠ يظهر ذلك العقار قانونا من جميع الامتيازات والرهون الموظفة عليه وبصفة عامة من جميع الترسيمات المتعلقة بالديون ولا يكون حينئذ للدائنين الحق فى القيام الا بالنسبة الى ثمن التثبيت .

ويتولى مدير الملكية العقارية بعد ترسيم محضر التثبيت ومن تلقاء نفسه التشطيب على الترسيمات المشار اليها بمجرد ما يدلى له بما يثبت تأمين ثمن التثبيت والمصاريف والأجور المنصوص عليها بالفصل ٤٢٩ بعد طرح المبالغ التى قد تكون للمبتت له الحق قانونا فى استخلاصها أو فى اخذها من الثمن .

الفصل ٤٨٢ - على المبتت له فى صورة الفقرة الثالثة من الفصل ٤٣٢ أن يتولى خلال الخمسة عشر يوما الموالية لانقضاء أجل المضروب للتأمين القيام بقضية فى فتح اجراءات ترمى الى ترتيب الدائنين مع تسبيق ما تستدعيه تلك الاجراءات من المصاريف والا أعيد البيع ثانيا بموجب النكول .

واذا كان المبلغ المؤمن من طرف المبتت له وفقا لأحكام الفقرة الثالثة من الفصل ٤٣٢ غير كاف لحلاص الدائنين الممتازين الذين قد تقع محاصصتهم برتبة أسبق من رتبته فان المحضر أو الحكم القاضى بتهية اجراءات الترتيب يقرر بالنسبة الى ما زاد على ذلك والى حد ثمن التثبيت الاذن بتسليم جداول محاصة قابلة للتنفيذ ضد المبتت له وتكون هذه الجداول محلاة بالصيغة التنفيذية .

وفى صورة عدم أداء ما بجداول المحاصة المشار اليها فان للدائنين المحاصصين حسب اختيارهم اما القيام بتنفيذها ضد المبتت له بجميع الطرق القانونية واما اعادة بيع العقار بموجب نكوله .

الفصل ٤٨٣ - اذا وقع التفويت فى العقار بغير الطرق المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل ٤٨١ فان اجراءات ترتيب الدائنين لا يجوز أن تفتح الا بعد القيام بالاجراءات المقررة لتطهير العقار من الرهون .

الفصل ٤٨٤ - على المشتري فى صورة الفصل المتقدم اذا ما قام باجراءات التطهير بنية تحرير العقار بصفة نهائية من الترسيمات المتعلقة بالديون قبل تسوية الترتيب أن يؤمن الثمن بصندوق الودائع والأمان وأن يقوم على الدائنين المرسمين والبائع لدى المحكمة الابتدائية بمكان العقار للتصريح بصحة التأمين .

فان رأت المحكمة صحة التأمين أذنت بالتشطيب على جميع الترسيمات المتعلقة بالديون مع ابقاء مفعولها عاملا بالنسبة الى الثمن ويتولى مدير الملكية العقارية التشطيب المأذون به بعد أن يدلى له بنسخة من الحكم وبشهادة فى عدم استنفاه .

ومصاريف القيام بصحة التأمين في صورة الحكم بصحته تحاخص بنفس الرتبة التي لمصاريف القيام بطلب الترتيب .

القسم الثالث

احكام مشتركة بين توزيع الأموال وترتيب

درجات الدائنين

الفصل ٤٨٥ - يتولى رئيس المحكمة الابتدائية في مفتتح كل سنة قضائية تعيين حاكم مكلف يسهر على تسوية ترتيب الدائنين وتوزيع الاموال .

وفي صورة حصول مانع للحاكم المكلف فان لرئيس المحكمة حسب الاحوال اما تعويضه أو تكليف حاكم بصفة خاصة لتسوية ترتيب معين .

الفصل ٤٨٦ - يمسك بكتابة المحكمة الابتدائية دفتر خاص بتوزيع الاموال وآخر خاص بترتيب الدائنين .

وتقيد بهذين الدفترين جميع الاجراءات والموجبات المنصوص عليها بهذا الباب بما فيها اجراءات وموجبات القضية الاستئنافية .

وتحقيقا لهذه الغاية فان كاتب المحكمة الاستئنافية يبلغ لكاتب المحكمة الابتدائية جميع الاجراءات والموجبات المتعلقة بالقضية الاستئنافية بمكتوب يبقى مضافا للدفتر .

الفصل ٤٨٧ - الدفاتر المشار اليها بالفصل المتقدم تكون مرقمة وممضاة من طرف رئيس المحكمة .

ويطلب رئيس المحكمة في آخر كل سنة قضائية تقديم تلك الدفاتر اليه فيثبت من كيفية مسكها ويتحقق من أن ما أوجبه هذا الباب تم احترامه ويشهد بذلك بأسفل آخر تقييد .

الفصل ٤٨٨ - مصاريف اجراءات الترتيب أو توزيع الاموال يسبقها الطالب والا فاحرص الطرفين .

وتدرج هذه المصاريف بالامتياز على بقية الديون .

الفصل ٤٨٩ - يأذن المحضر أو الحكم الذي

تنتهي به اجراءات الترتيب أو بتسليم جداول محاصة الى الدائنين المحاصين .

ويسلم كاتب المحكمة مضمونا من ذلك المحضر أو الحكم الى صندوق الودائع والأمان في ظرف عشرة أيام من احرازه على قوة اتصال القضاء .

ويسلم في نفس الأجل لكل دائن محاص وكذلك ائى المدين فيما اذا بقى من الثمن جدول محاصة موفعا عليه من وكيل الجمهورية ينفذ على الصندوق المذكور .

الفصل ٤٩٠ - يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها بالفصل ٢٩١ من القانون الجنائي كل من يدعى كذبا أنه دائن ويطلب حشره في زمرة الدائنين بقصد المساهمة في ترتيب أو توزيع أموال ويدلى تأييدا لزعمه بسندات ديون صورية أو ساقطة بغير مرور الزمان .

الفصل ٢ - ألغى العمل بجميع النصوص السابقة المخالفة لهذا القانون وبالحصوص :

- الفصل ١٣١٧ من مجلة الالتزامات والعقود .

- الفصول ٥٥ و ٥٥ مكرر و ٥٥ مكرر ثالثا من القانون المؤرخ في أول جويلية ١٨٨٥ المتعلق بالملكية العقارية كما وقع تنقيحها أو اتمامها بالنصوص التابعة له .

- والأمر المؤرخ في ٢ فيفري ١٩٢٥ المتعلق باشهار البيع بموجب عقله .

- والقانون عدد ٤٢ لسنة ١٩٦١ المؤرخ في ١١ جويلية ١٩٦١ المتعلق باعادة تنظيم التشريع المتعلق بعقلة واحالة المبالغ الراجعة بعنوان أجر عن عمل أنجز لفائدة مستأجر والمبالغ الراجعة لمقاولي الأشغال أو لمن وقع تبنيتهما لهم .

الفصل ٣ - أحكام هذا القانون لا تسرى على القضايا التي ما زالت جارية عند ابتداء العمل به .

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وصدر بتونس في ٢٦ جويلية ١٩٦٦

قانون عدد ٢١ لسنة ١٩٦٢

مؤرخ في ٢٠ ذي الحجة ١٣٨١ (٢٤ ماي ١٩٦٢) يتعلق بضبط قواعد الاجراءات الاستثنائية بالنسبة للقانون العام في القضايا الواقع تتبعها من طرف المكلف العام بنزاعات الدولة (١) .

باسم الشعب .

نحن الحبيب بورقيبة رئيس الجمهورية التونسية .

بعد موافقة مجلس الامة .

اصدرنا القانون الاتي نصه :

الفصل ١ - كل دعوى يقع القيام بها لدى سائر المحاكم ترمى الى جعل الدولة او كل مؤسسة عمومية ميزانيتها مرتبطة للذكر بميزانية الدولة العامة دائنة او مدينة يجب القيام بها من المكلف العام بنزاعات الدولة او ضده والا فانها تكون باطلة من اصلها .

الاستدعاءات والاعلامات ينبغي ابلاغها الى مكاتب المكلف العام بنزاعات الدولة بكتابة الدولة للتصميم والمالية الذي يوقع عليها .

غير ان المصالح الادارية بكونها تتولى استخلاص محصول الاختصاصات الدولية ومداخيل املاك الدولة ومعاليم التسجيل ومعاليم القمارق والاداءات القادة والغير القادة بصفة عامة جميع الضرائب و الاداءات لها الصفة للقيام لدى المحاكم

بواسطة الاعوان المؤهلين لذلك بمقتضى النصوص الجارى بها العمل .

الفصل ٢ - ان المكلف العام بنزاعات الدولة له الاهليه بأن يدلى بالتقارير المتعلقة بالقضايا وأن يرافع لدى المحاكم وله ان يكلف من يمثله لدى الجنسات اى محام او موظف .

الفصل ٣ - ان الطرف الذى يريد التنفيذ ضد الدولة او ضد مؤسسة عمومية ميزانيتها مرتبطة للذكر بميزانية الدولة عندما تقوم احدهما بالتعقيب يجبر بان يقدم ضمانا .

الفصل ٤ - الاجراءات الواقعة بطلب من المكلف العام بنزاعات الدولة وكذلك جميع القرارات المتعلقة بالدعوى المنصوص عليها بهذا القانون يقع تسجيلها باعتبار معلوم التسجيل كمتخلد بذمة المحكوم عليه وفي صورة صدور الحكم على الادارة فان الخزينة تكون معفاة من دفع المعاليم .

واما المكلف العام بنزاعات الدولة فهو معفى من كل التأمينات والضمانات .

الفصل ٥ - الغيت جميع الاحكام السابقة المضادة لما تضمنه هذا القانون .

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمى للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .
وصدر بتونس في ٢٠ ذي الحجة ١٣٨١ (٢٤ ماي ١٩٦٢) .

قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٨

مؤرخ في ٢١ رمضان ١٣٧٧ (١١ افريل ١٩٥٨) يقتضى احداث خطة حاكم للمنح العائلية (١) .

باسم الشعب .

نحن الحبيب بورقيبة رئيس الجمهورية التونسية .

بعد اطلعنا على الامر المؤرخ في ١٨ شعبان ١٣٤٤ (٣ مارس ١٩٣٦) المتعلق باستخلاص معالم التسجيل والتامير .

وعلى الامر المؤرخ في ١٦ جمادى الثانية ١٣٦٢ (٨ جوان ١٩٤٤) الصادر في احداث نظام منح عائلية بالبلاد التونسية وجملة النصوص المتممة او المنقحة له سيما الفصل ٣ من الامر المؤرخ في ٢٧ محرم ١٣٧٥ (١٥ سبتمبر ١٩٥٥) والامر المؤرخ في ٨ ربيع الثاني ١٣٧٥ (٢٤ نوفمبر ١٩٥٥) المنقح للاجراءات الادارية للصلح في المخالفات المتعلقة باسناد المنح العائلية

وعلى القرار المؤرخ في ٢٢ ربيع الثاني ١٣٧٥ (٨ ديسمبر ١٩٥٥) الصادر بضبط تشكيل واختصاص وشروط سير اللجنتين العليا والمضيقة للمنح العائلية المحدثتين بالفصل الثالث من الامر المؤرخ في ٢٧ محرم ١٣٧٥ (١٥ سبتمبر ١٩٥٥)

وعلى راي كتاب للرئاسة وللعدل والشؤون الاجتماعية .

اصدرنا القانون الاتي نصه :

الفصل ١ - احدثت لدى المحكمة الابتدائية بتونس محكمة مكلفة بالنظر في قضايا المنح العائلية المقدمة من طرف مستحقيها بالاصالة او التبعية .

الفصل ٢ - تشتمل هذه المحكمة على حاكم فردي يعينه رئيس المحكمة الابتدائية المذكورة الذي يمكنه ايضا ان يعين عند الاقتضاء نائبا يساعده .

وتقوم كتابة مجلس العرف بكتابة هاته المحكمة .

الفصل ٣ - يحكم حاكم المنح العائلية نهائيا في المطالب التي موضوعها لا يتجاوز الفرونكات ٥٠٠٠٠ ويحكم ابتدائيا في المطالب التي موضوعها يتجاوز هذا المقدار .

الفصل ٤ - تقدم النازلة اما بمكتوب مضمون الوصول الى كتابة المحكمة واما بتصريح شفوي

لدى كاتب محكمة العرف الذي يحرر في شأنه تقريراً حالاً ويمضيه الطالب او يضع عليه علامة ابهامه ان كان امياً .

ويجب ان يحتوى كل مطلب على الارشادات اللازمة للتعريف بالطرفين وموضوع النزاع .

ويستوجب ترسيم كل مطلب في تقديم نازلة استخلاص معلوم النشر المنصوص عليه بالامر المؤرخ في ١٨ شعبان ١٣٤٤ (٣ مارس ١٩٢٦) لفائدة صندوق الدولة .

غير أنه بالنسبة للنوازل الراجعة بالنظر لحاكم المنح العائلية فقد وقع ضبط المعلوم بمبلغ موحد قدره ثلاثمائة فرنك (٣٠٠ ف) تستخلص على طريق كاتب محكمة العرف .

وتنطبق احكام هاتين الفقرتين على مطالب الاستئناف ومطالب التعقيب المتعرض لها بالفصلين ١٠ و ١١ التاليين .

الفصل ٥ - يستدعى الحاكم الطرفين بمكاتيب مضمونة الوصول مع الاعلام ببلوغها وذلك قبل الاجل بأيام ١٥ على الأقل ويبقى الملف بالكتابة ابتداء من تاريخ الاستدعاء تحت طلب من يهمهم الأمر أو نوابهم .

الفصل ٦ - الجلسات عمومية .

ويستمع الحاكم الى الخصوم وفي صورة حصول صلح يحرر فيه محضر جلسة حالاً يقوم مقام حكم نهائي وان لم يحصل الصلح فالحاكم يصدر حكمه معللاً وبالنسبة للمطالب المشار اليها بالفقرة الثانية من الفصل الثالث المتقدم فان الحكم يكون قابلاً للتنفيذ حالاً بقطع النظر عن الاستئناف في حدود المعين الحال دفعه من المنح العائلية للثلاثة اشهر الاخيرة على الأقل .

الفصل ٧ - يعلم حاكم المنح العائلية الطرفين بمحاضر الصلح والاحكام الصادرة في اجل لايتجاوز عشرة ايام .

ويبلغ هذا الاعلام بمكتوب مضمون الوصول مم اخذ حجة في بلوغه وان تعذر ذلك يقع الاعلام بالطرق العدلية طبق الفصل ٢١٩ وما بعده من قانون المرافعات المدنية .

الفصل ٨ - يقيد كاتب هذه المحكمة بدفتر تكون اوارقه مرقومة وممضاة من حاكم المنح العائلية جميع الاعمال مهما كان نوعها والقرارات والاجراءات الناشئة عن سير القضية لدى حاكم المنح العائلية .

ونسخ الاحكام التنفيذية والمجردة تعطى مجانا من كاتب المحكمة .

الفصل ٩ - مع مراعاة الاحكام التي جاءت الفقرة الثالثة من الفصل الرابع اعلاه والفقرة الثانية من هذا الفصل التاسع فان اجراءات النازلة لدى حاكم المنح العائلية معفاة من جميع المصاريف .

وتحمل القرارات وكذلك الاحكام والمضامين والصور والنسخ التنفيذية والمجردة وبصفة عامة جميع الاجراءات الناشئة عن نشر النوازل لدى حاكم المنح العائلية توقيعاً يقوم مقام التامبر وتسجل بمعلوم متخلد وينص بصفة صريحة على جميع هاته الوثائق بانها اقيمت عملاً بهذا القانون .

ويحكم اذا ادلى الطرفان لتأييد دعوامها بحجج غير مسجلة وكانت من التي تقتضى القوانين تسجيلها فى اجل معين او حجج او رسوم محررة على اوراق غير متنبرة خلافا لما جاءت به قوانين التامبر يتعين على حاكم المنح العائلية طبق امرى ١٩ و ٢٠ افريل ١٩١٢ الاذن بايداعها وجوبا بكتابة المحكمة لاجراء عمليات التسجيل او التامبر عليها حالا .

الفصل ١٠ - يمكن لكل من الطرفين استئناف الحكم لدى المحكمة المدنية الابتدائية بتونس فى اجل شهر من تاريخ الاعلام به . وذلك فيما يخص المطالب المشار اليها بالفقرة الثانية من الفصل الثالث من هذا القانون .

ويقع القيام بالاستئناف بمكتوب مضمون الوصول مع اخذ حجة فى بلوغه يوجه الى حاكم المنح العائلية او بتصريح لدى كتابة المحكمة . ويحال الملف على محكمة الاستئناف .

الفصل ١١ - يمكن الطعن بطريقة التعقيب لعدم الاختصاص او تجاوز السلطة او خرق القانون فى الاحكام الصادرة نهائيا من حاكم المنح العائلية وفى الاحكام الصادرة استئنافيا من المحكمة الابتدائية .

الفصل ١٢ - تقدم مطالب التعقيب فى ظرف شهر على اقصى تقدير بداية من تاريخ الاعلام بالحكم وذلك بتصريح لدى المحكمة التى أصدرت ذلك الحكم . وتتولى كتابة المحكمة اعلام الخصوم بهذه المطالب فى ظرف ثمانية أيام .

وفى بحر الخمسة عشر يوما الموالية لهذا الاعلام توجه اوراق القضية الى محكمة التعقيب ولا يؤمن معلوم اى خطيئة .

وتصدر محكمة التعقيب قرارها فى ظرف شهر من تاريخ اتصالها بالاوراق .

الفصل ١٣ - تجرى احكام الفصل المتقدم على الفصول ١٠ - ١١ - ١٢ - اعلاه .

الفصل ١٤ - اذا قرر حاكم المنح العائلية او المحكمة الابتدائية الواقع الاستئناف لديها اجراء اختبارات فان المصاريف الناجمة عن ذلك مهما كان نوعها ولا سيما اجور الخبراء منها يسبقها صندوق الدولة وتسترجع من المحكوم عليهم بالمصاريف .

الفصل ١٥ - تحال على حاكم المنح العائلية جميع النوازل المنشورة لدى اللجنة المضيق للمنح العائلية ولا يترتب على ذلك اى قبض للمعلوم المنصوص عليه بالفصل ٤ السالف الذكر .

الفصل ١٦ - ابطال العمل بالفقرات الثلاث الاخيرة من الفصل ٣ من الامر المؤرخ فى ٢٧ محرم ١٣٧٥ (١٥ سبتمبر ١٩٥٥) وبالامر المؤرخ فى ٨ ربيع الثانى ١٣٧٥ (٢٤ نوفمبر ١٩٥٥) والباب الثانى من القرار المؤرخ فى ٢٢ ربيع الثانى ١٣٧٥ (٨ ديسمبر ١٩٥٥) .

الفصل ١٧ - ينشر هذا القانون بالرائد الرسمى للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وصدر برئاسة الجمهورية التونسية

فى ٢١ رمضان ١٣٧٧ (١١ افريل ١٩٥٨)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جزائر

إجراءات إجرائية

• يراجع أيضا : قضاء ،

- أمر رقم ٦٦ - ١٥٥ في ٨ يونيو ١٩٦٦ يتضمن قانون الإجراءات الجزائية .
- أمر رقم ٧٥ - ٤٥ يتضمن انشاء مجلس أمن الدولة .
- مرسوم رقم ٦٦ - ١٧٣ بوضع قوائم المساعدين لدى محاكم الاحداث .
- مرسوم رقم ٦٩ - ١٤٢ بشأن القضايا الجنائية القائمة لدى قضاة التحقيق للمحاكم الواقعة في دائرة المجالس القضائية .
- مرسوم رقم ٦٩ - ١٤٣ يتعلق بالقضايا الاستثنائية القائمة لدى محاكم الاحداث .
- مرسوم رقم ٧١ - ١٥٣ في ٣ يونيو ١٩٧١ يتضمن كيفية تطبيق الامر رقم ٧١ - ٣٤ .
- مرسوم رقم ٨٢ - ١٩٧ يتضمن تشكيل اللجنة المكلفة باعداد قائمة المحلفين للمحكمة الجنائية .
- قرار مؤرخ ١٩٦٥/٧/٢ بانعقاد جلسات محكمة الجنايات الشعبية في مركز نيابة العمالة بالبلدية .

اكراه بدني :

- قرار في ١٧ يونيو ١٩٦٩ بتحديد المبلغ الواجب ايداعه في حالة الاكراه البدني الذي يمارس بناء على طلب الافراد ولصالحهم .

تنفيذ عقوبات :

- قانون رقم ٦٤ - ١٩٣ في ٣ يوليو ١٩٦٤ بشأن تنفيذ الحكم بالاعدام .
- مرسوم رقم ٦٤ - ٢٠١ في ٧ يوليو ١٩٦٤ بتنفيذ حكم الاعدام .

سوابق :

- أمر رقم ٧٢ - ٥٠ مؤرخ في ٥ أكتوبر ١٩٧٢ يتعلق بتقديم الورقتين رقم ٢ ، ٣ من صحيفة السوابق القضائية وبأثارهما .
- مرسوم رقم ٦٦ - ١٦٨ في ٨ يونيو ١٩٦٦ يتضمن تحويل صحيفة السوابق .

امر رقم ٦٦ - ١٥٥ مؤرخ في ١٨ صفر عام ١٢٨٦ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٦ يتضمن قانون الاجراءات الجزائية (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ، بناء على تقرير وزير العدل ، حامل الاختصاص .

وبعد الاطلاع على الامر رقم ٦٥ - ٢٧٨ المؤرخ في ٢٢ رجب عام ١٢٨٥ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن التنظيم القضائي ، بأمر بما يلي : -

احكام تمهيدية

في الدعوى العمومية والدعوى المدنية
مادة ١ - الدعوى العمومية لتطبيق العقوبات يحركها ويباشرها رجال القضاء او الموظفون المعهود اليهم بها بمقتضى القانون .
كما يجوز ايضا للطرف المضرور ان يحرك هذه الدعوى طبقا للشروط المحددة في هذا القانون .

مادة ٢ - يتعلق الحق في الدعوى المدنية للمطالبة بتعويض الضرر الناجم عن جنابة او جنحة او مخالفة بكل من اصابهم شخصا ضرر مباشر تسبب عن الجريمة .
ولا يترتب على التنازل عن الدعوى المدنية ايقاف او ارجاء مباشرة الدعوى العمومية ، وذلك مع مراعاة الحالات المشار اليها في الفقرة ٣ من المادة ٦ .

مادة ٣ - (٢) يجوز مباشرة الدعوى المدنية مع الدعوى العمومية في وقت واحد امام الجهة القضائية نفسها .

وتكون مقبولة ايا كان الشخص المدني او المعنوي المعتبر مسؤولا مدنيا عن الضرر .
وكذلك الحال بالنسبة للدولة ، والولاية ، والبلدية او احدى المؤسسات العمومية ذات

الطابع الاداري في حالة ما اذا كانت غاية دعوى المسؤولية ترمى الى التعويض عن ضرر سببته مركبة .

تقبل دعوى المسؤولية المدنية عن كافة اوجه الضرر سواء كانت مادية او جثمانية او اديبية مادامت ناجمة عن الوقائع موضوع الدعوى الجزائية .

مادة ٤ - يجوز ايضا مباشرة الدعوى المدنية منفصلة عن الدعوى العمومية .

غير انه يتعين ان ترجىء المحكمة المدنية الحكم في تلك الدعوى المرفوعة امامها لحين الفصل نهائيا في الدعوى العمومية اذا كانت قد حركت .
مادة ٥ - لا يسوغ للخصم الذي يباشر دعواه امام المحكمة المدنية المختصة ان يرفعها امام المحكمة الجزائية .

الا انه يجوز ذلك ، اذا كانت النيابة العامة قد رفعت الدعوى العمومية قبل ان يصدر من المحكمة المدنية حكم في الموضوع .

مادة ٦ (٣) - تنقضى الدعوى العمومية الرامية الى تطبيق العقوبة ، بوفاء المتهم وبالتقادم ، والعفو الشامل ، وبالفاء القانون الجزائي ، وبصدور حكم حائز لقوة الشيء المقضي .

غير انه اذا طرأت اجراءات ادت الى الادانة وكشفت عن ان الحكم الذي قضى بانقضاء الدعوى العمومية مبنى على تزوير او استعمال مزور فانه يجوز اعادة السير فيها وحينئذ يتعين اعتبار التقادم موقوفا منذ اليوم الذي صار فيه الحكم نهائيا الى يوم ادانة مقترف التزوير او استعمال المزور .

تنقضى الدعوى العمومية في حالة سحب الشكوى اذا كانت هذه شرطا لازما للمتابعة غير انه لا يجوز باى بوجه من الوجوه ان تنقضى الدعوى بالمصالحة .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٤٨ في ١٠/٦/١٩٦٦ . ولاحظ ان الامر رقم ٧٥ - ٤٦ (الجريدة الرسمية العدد ٥٢ في ٤/٧/٧٥)

يقضى بان يؤخذ بعين الاعتبار في كامل مضمون هذا الامر ما يلي : -
١ - يستبدل تعبير « التعويضات » بـ « التعويضات المدنية » ،
٢ - تستبدل الفاظ « عامل عمالة » « نائب عامل عمالة » « رئيس بلدية » « عمالة » حسب الترتيب التالي بـ « الوالي » « رئيس دائرة » « رئيس المجلس الشعبي البلدى » « ولاية » ،
٣ - تستبدل عبارة السجون والحبس بعبارة « مصلحة السجون » ،
٤ - تستبدل العناوين الآتية : « وكيل النيابة العامة » « مساعد وكيل النيابة العامة » « مساعد وكيل النيابة » « النائب العام » « مساعد النائب العام » و « مساعد » ،
٥ - يستبدل تعبير « نقابة المحامين » بعبارة « النقابة الوطنية للمحامين » .
كما ان القانون ٧٨ - ١ (الجريدة الرسمية - العدد ٦ في ٧/٢/١٩٧٨) يقضى بان يؤخذ بعين الاعتبار في كامل مضمون هذا الامر ما يلي :

١ - يستبدل بعنوان « مشيخة البلدية » « مقر المجلس الشعبي البلدى » .
٢ - يستبدل بعنوان « جدول النقابة الوطنية للمحامين » « جدول التنظيم الوطنى للمحامين » .

(٢) مكدلة بالامر رقم ٦١ - ٧٢ الجريدة الرسمية العدد ٨٥ في ١٩/١/١٩٦٦

(٣) مكدلة بالامر رقم ٧٥ - ٤٦ الجريدة الرسمية العدد ٥٢ في ٤/٧/١٩٧٥ .

مادة ٧ - تتقدم الدعوى العمومية في مواد الجنايات بانقضاء عشر سنوات كاملة تسري من يوم اقتراف الجريمة اذا لم يتخذ في تلك الفترة اى اجراء من اجراءات التحقيق او المتابعة .
فاذا كانت قد اتخذت اجراءات في تلك الفترة فلا يسرى التقادم الا بعد عشر سنوات كاملة من تاريخ آخر اجراء .

وكذلك الشأن بالنسبة للأشخاص الذين لم يتناولهم اى اجراء من اجراءات التحقيق او المتابعة .

مادة ٨ - تتقدم الدعوى العمومية في مواد الجنح بمرور ثلاث سنوات كاملة . ويتبع في شأن التقادم الاحكام الموضحة في المادة ٧ .
مادة ٩ - يكون التقادم في مواد المخالفات بمضى سنتين كاملتين . ويتبع في شأنه الاحكام الموضحة في المادة ٧ .
مادة ١٠ - تتقدم الدعوى المدنية وفق احكام القانون المدنى .

الكتاب الاول

في مباشرة الدعوى العمومية واجراء التحقيق

الباب الاول

في البحث والتحري عن الجرائم

مادة ١١ - تكون اجراءات التحري والتحقيق سرية . مالم ينص القانون على خلاف ذلك .
ودون اضرار بحقوق الدفاع .

وكل شخص يساهم في هذه الاجراءات ملزم بكتتمان السر المهني بالشروط المبينة في قانون العقوبات وتحت طائلة العقوبات المنصوص عليها فيه

الفصل الاول

في الضبط القضائي

القسم الاول

احكام عامة

مادة ١٢ - يقوم بمهمة الضبط القضائي رجال القضاء والضباط والاعوان والموظفون المبينون في هذا الفصل .

ويتولى وكيل الدولة ادارة الضبط القضائي ويشرف النائب العام على الضبط القضائي بدائرة اختصاص كل مجلس قضائي . وذلك تحت رقابة غرفة الاتهام بذلك المجلس .
ويناط بالضبط القضائي مهمة البحث والتحري

عن الجرائم المقررة في قانون العقوبات وجمع الادلة عنها والبحث عن مرتكبيها مادام لم يبدأ فيها بتحقيق قضائي .

مادة ١٣ - اذا ما افتتح التحقيق فان على الضبط القضائي تنفيذ تفويضات جهات التحقيق وتلبية طلباتها .

مادة ١٤ - يشمل الضبط القضائي :

- (١) مأمورى الضبط القضائي ،
- (٢) اعوان الضبط القضائي ،
- (٣) الموظفين والاعوان المنوط بهم قانونا بغض مهام الضبط القضائي .

القسم الثانى

في مأمورى الضبط القضائي

المادة ١٥ لا يتسم بصفة مأمورى الضبط القضائي :

١ - ضباط الدرك ،

٢ - ذوو الرتب فى الدرك ، والدركيون الذين أمضوا على الاقل ثلاث سنوات فى الخدمة والذين عينوا بموجب قرار مشترك بين وزير العدل ووزير الدفاع الوطنى بعد أخذ رأى اللجنة،

٣ - محافظو الشرطة ،

٤ - ضباط الشرطة ،

٥ - مفتشو الامن الوطنى الذين قضاوا فى خدمتهم بهذه الصفة ثلاث سنوات على الاقل وعينوا بقرار مشترك بين وزير العدل ووزير الداخلية بعد استشارة اللجنة ،

٦ - رؤساء المجالس الشعبية البلدية .

يحدد تكوين اللجنة المنصوص عليها فى هذه المادة وتسييرها بمرسوم .

المادة ١٦ (٢) يكون لمأمورى الضبط القضائي اختصاصهم المحلى فى الحدود التى يباشرون ضمنها وظائفهم المعتادة .

غير أنه يجوز لهم فى حالة الاستعجال أن يباشروا مهمتهم فى كل دائرة اختصاص المجلس الملحقين به .

ويجوز لهم في حالة الاستعجال أن يباشروا مهمتهم في كامل أراضي الجمهورية ، اذا طلب منهم أداء ذلك أحد رجال القضاء المختصين بموجب القانون ، ويجب أن يكونوا مصحوبين بمأمور ضبط قضائي يباشر وظيفته في نفس الدائرة المختصة .

وفي الحالات المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين يتعين عليهم أن يخبروا مقدما وكيل الدولة الذي يطلب منهم مباشرة أعمالهم في دائرة اختصاصه .

وفي كل منطقة عمران مخصصة الى دوائر للشرطة فان اختصاص محافظي الشرطة وضباط الشرطة الذين يمارسون مهامهم في احدها يشمل كل المنطقة .

مادة ١٧ - يباشر مأمورو الضبط القضائي السلطات الموضحة في المادتين ١٢ و ١٣ ويتلقون الشكاوى والبلاغات ويقومون بجمع الاستدلالات واجراء التحقيقات الابتدائية .

وفي حالة الجرم المشهود سواء اكان جنابة او جنحة فانهم يمارسون السلطات المخولة لهم بمقتضى المادة ٤٢ وما يليها .

ولهم الحق أن يلجأوا مباشرة الى طلب مساعدة القوة العمومية في تنفيذ مهمتهم .

مادة ١٨ - يتعين على مأموري الضبط القضائي أن يحرروا محاضر بأعمالهم وأن يبادروا بغير تمهل الى اخطار وكيل الدولة بالجنايات والجنح التي تصل الى علمهم .

وعليهم بمجرد انجاز اعمالهم أن يوافوه مباشرة بأصول المحاضر التي يحررونها مصحوبة بنسخة منها مؤشر عليها بأنها مطابقة لاصول تلك المحاضر التي حرروها وكذا بجميع المستندات والوثائق المتعلقة بها وكذلك الاشياء المضبوطة .

وترسل المحاضر الخاصة بالمخالفات والاوراق المرفقة بها الى وكيل الدولة لدى المحكمة المختصة .

ويجب ان ينوه في تلك المحاضر عن صفة الضبط القضائي الخاصة بمحوريها .

القسم الثالث

في اعوان الضبط القضائي

المادة ١٩ (١) يعد من اعوان الضبط القضائي :

١ (٢) موظفو ادارات الشرطة العاملون ، وذوو الرتب في الدرك ، ورجال الدرك الذين ليست لهم صفة مأموري الضبط القضائي .

٢ - أعوان الشرطة البلدية .

مادة ٢٠ - يقوم موظفو ادارات الشرطة ورجال الدرك الذين ليست لهم صفة مأموري الضبط القضائي بمعاونة مأموري الضبط القضائي في مباشرة وظائفهم ويثبتون الجرائم المقررة في قانون العقوبات ممثلين في ذلك لأوامر رؤسائهم مع الخضوع لنظام الهيئة التي ينتمون اليها ويقومون بجمع كافة المعلومات الموصلة الى الكشف عن مرتكبي تلك الجرائم .

القسم الرابع

في الموظفين والاعوان المكلفين ببعض مهام الضبط القضائي

المادة ٢١ (٣) يقوم المهندسون والاعوان التقنيون والتقنيون المتخصصون ، في الغابات وحماية الاراضي واستصلاحها بالبحث والتحري بواسطة المحاضر في الجنح والمخالفات لقانون الغابات وتشريع الصيد ونظام السير وجميع الانظمة التي عينوا فيها بصفة خاصة حسب الشروط المحددة بالنصوص الخاصة .

ويقوم أعوان الضبط البلدي بالبحث والتحري في الجنح والمخالفات التي تمس الملكية الغابية أو القروية واثباتها في محاضر .

المادة ٢٢ (٤) يقوم الاعوان التقنيون والتقنيون المتخصصون في الغابات وحماية الاراضي واستصلاحها ، وكذلك أعوان الشرطة البلدية بتتبع الاشياء المنتزعة وضبطها في الاماكن التي تنقل اليها ، ويضعونها تحت الحراسة .

غير أنه لا يسوغ لهم الدخول الى المنازل والمعامل والمباني أو الافنية والاماكن المسورة المتجاورة الا بحضور أحد مأموري الضبط القضائي ، ولا يجوز لهذا المأمور أن يمتنع عن مصاحبتهم . وعليه أن يوقع على المحضر الذي يحرر عن العملية التي شهدا ، ولا يجوز أن تجري هذه المعاينات قبل الساعة الخامسة صباحا وبعد الساعة الثامنة مساء .

(١) ، (٣) ، (٤) مسجلة بالقانون رقم ٣/٨٢ المشار اليه .
(٢) مصححة ناسدراك الجريدة الرسمية - العدد ٤٩ من ٤/١٢/١٩٨٢

القسم الخامس في سلطات عمال العمالات في مجال الضبط القضائي

مادة ٢٨ - يجوز لكل عامل عمالة في حالة وقوع جنابة أو جنحة ضد أمن الدولة وعند الاستعجال فحسب ، اذا لم يكن قد وصل الى علمه ان السلطة القضائية قد اخطرت بالحادث ان يقوم بنفسه باتخاذ جميع الاجراءات الضرورية لاثبات الجنابات او الجرح الموضحة آنفا او يكلف بذلك كتابة مأموري الضبط القضائي المختصين

واذا استعمل عامل العمالة هذا الحق المخول له فانه يتعين عليه ان يقوم فوراً بتبليغ وكيل الدولة خلال ٤٨ ساعة التالية لبدء هذه الاجراءات وان يتخلّى عنها للسلطة القضائية ويرسل الاوراق لوكيل الدولة ويقدم له جميع الاشخاص المضبوطين .

يتعين على كل مأمور من مأموري الضبط القضائي تلقى طلبات من عامل العمالة حالة قيامه بالعمل بموجب الاحكام السابقة وعلى كل موظف بلغ بحصول الاخطار طبقاً لهذه الاحكام ذاتها ان يرسل الاول هذه الطلبات وان يبلغ الثاني هذه الاخطارات بغير تأخير الى وكيل الدولة .

الفصل الثاني في النيابة العامة القسم الأول احكام عامة

مادة ٢٩ - تباشر النيابة العامة الدعوى العمومية باسم المجتمع وتطالب بتطبيق القانون . وهي تمثل امام كل جهة قضائية . ويحضر ممثلها المرافعات امام الجهات القضائية المختصة بالحكم . ويتعين ان ينطق بالاحكام في حضوره كما تتولى العمل على تنفيذ احكام القضاء ولها في سبيل مباشرة وظيفتها ان تلجأ الى القوة العمومية . كما تستعين بمأموري وأعوان الضبط القضائي .

مادة ٣٠ - يسوغ لوزير العدل ان يخطر النائب العام بالجرائم المتعلقة بقانون العقوبات . كما يسوغ له فضلا عن ذلك ان يكلفه كتابة بأن يباشر او يعهد بمباشرة متابعات او يخطر

المادة ٢٣ (١) - لرؤساء الاقسام وأعوان الغابات وحماية الاراضي واستصلاحها أن يقتادوا الى وكيل الدولة أو مأمور الضبط القضائي الاقرب ، كل شخص يضبطونه متلبساً بجنحة الا اذا كانت مقاومة المجرم تمثل بالنسبة لهم تهديداً خطيراً .

وفي هذه الحالة يعدون محضراً في جميع المعايينات المجراة بما في ذلك اثبات المقاومة ثم يرسلونه الى النيابة العامة مباشرة .

ويجوز لرؤساء الاقسام والأعوان التقنيين في الغابات وحماية الاراضي واستصلاحها ، أثناء ممارستهم مهامهم المنصوص عليها في المادة ٢١ ، ان يطلبوا مباشرة مساعدة القوة العمومية .

كما يجوز لأعوان الشرطة البلدية أن يطلبوا من قائد فرقة الدرك أن يمدّهم بالمساعدة ولا يجوز له أن يرفض لهم هذا الطلب .

المادة ٢٤ (٢) - يجوز لوكيل الدولة وقاضي التحقيق ومأموري الضبط القضائي الاستعانة برؤساء الاقسام ، وأعوان الغابات وحماية الاراضي واستصلاحها ، وأعوان الشرطة البلدية .

مادة ٢٥ - (٣) يسلم رؤساء الاقسام وأعوان الغابات وحماية الاراضي واستصلاحها لرؤسائهم التدرجيين المحاضر المحددة في المادة ٢١ .

المادة ٢٦ (٤) - يسلم أعوان الشرطة البلدية محاضرهم لوكلاء الدولة عن طريق رئيس المجلس الشعبي البلدي ، كما ترسل نسخ من ذلك المحاضر للاطلاع ، الى قائد فرقة الدرك ومحافظ الشرطة .

ويتعين أن ترسل هذه المحاضر للمختصين خلال خمسة أيام على الأكثر ، يحسب فيها اليوم الذي أثبتوا فيه الواقعة ، موضوع المحضر .

مادة ٢٧ - يباشر الموظفون وأعوان الادارات والمصالح العمومية بعض سلطات الضبط القضائي التي تناط بهم بموجب قوانين خاصة وفق الاوضاع وفي الحدود المبينة بتلك القوانين . ويكونون خاضعين في مباشرتهم مهام الضبط القضائي الموكولة اليهم لاحكام المادة الثالثة عشرة من هذا القانون .

(١، ٣، ٤) مستبدلة بالقانون رقم ٨٢/٢ الجريدة الرسمية العدد ٧ في ١٦/٢/١٩٨٢

(٣) مستبدلة بالامر رقم ٦٨ - ١٠ الجريدة الرسمية العدد ٩ في ٢٠/١/١٩٦٨

الجهة القضائية المختصة بما يراه ملائما من طلبات كتابية .

مادة ٣١ - يلزم ممثلو النيابة بتقديم طلبات مكتوبة طبقا للتعليمات التي ترد لهم عن الطريق التدرجي .

ولهم ان يبدوا بكل حرية ملاحظاتهم الشفوية التي يرونها لازمة لصالح العدالة .

مادة ٣٢ - يتعين على كل سلطة نظامية وكل ضابط أو موظف عمومي يصل الى علمه انشاء مباشرته مهام وظيفته خبر جنائية أو جنحة ابلاغ النيابة العامة بغير توان . وان يوافيها بكافة المعلومات . ويرسل اليها المحاضر والمستندات المتعلقة بها .

القسم الثاني

في اختصاصات ممثلي النيابة العامة

المادة ٣٣ (١) - يمثل النائب العام النيابة العامة أمام المجلس القضائي ومجموعة المحاكم .

ويباشر قضاة النيابة الدعوى العمومية تحت اشرافه .

مادة ٣٤ - (٢) النيابة العامة لدى المجلس القضائي يمثلها النائب العام . يساعد النائب العام نائب عام مساعد أول وعدة نواب عامين مساعدين .

مادة ٣٥ - يمثل وكيل الدولة النائب العام لدى المحكمة بنفسه أو بواسطة أحد مساعديه وهو يباشر الدعوى العمومية في دائرة المحكمة التي بها مقر عمله .

مادة ٣٦ - يقوم وكيل الدولة :
- بتلقى المحاضر والشكاوى والبلاغات ويقرر ما يتخذ بشأنها .

- ويباشر بنفسه أو يأمر باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للبحث والتحري عن الجرائم المتعلقة بقانون العقوبات .

- ويبلغ الجهات القضائية المختصة بالتحقيق أو المحاكمة لكي تنظر فيها أو تأمر بحفظها بقرار قابل دائما للإلغاء .

- ويبدى أمام تلك الجهات القضائية ما يراه لازما من طلبات .

- ويضمن عند الاقتضاء في القرارات التي

تصدرها بكافة طرق الطعن القانونية .
- ويعمل على تنفيذ قرارات التحقيق وجهات الحكم .

مادة ٣٧ - يتحدد الاختصاص المحلي لوكيل الدولة بمكان وقوع الجريمة ، وبمحل إقامة أحد الأشخاص المشتبه في مساهمتهم فيها أو بالمكان الذي تم في دائرته القبض على أحد هؤلاء الأشخاص حتى ولو حصل هذا القبض لسبب آخر .

الفصل الثالث

في قاضي التحقيق

مادة ٣٨ - (٢) تناط بقاضي التحقيق إجراءات البحث والتحري ولا يجوز له ان يشترك في الحكم في قضايا نظرها بصفته قاضيا للتحقيق والا كان ذلك الحكم باطلا .

وله في سبيل مباشرة مهام وظيفته ان يستعين مباشرة بالقوة العمومية .

ويختص بالتحقيق في الحادث بناء على طلب من وكيل الدولة أو شكوى مصحوبة بادعاء مدني ضمن الشروط المنصوص عليها في المادتين ٦٧ و ٧٢ . وفي حالة الجنابة أو الجنحة المتلبس بها يباشر قاضي التحقيق السلطات المخولة لمبقتضى المادة ٥٧ وما يليها .

مادة ٣٩ - يعين قاضي التحقيق المختار من بين قضاة المحكمة بمقتضى قرار من وزير العدل حامل الاختتام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

ويجوز اعفاؤه من مهام وظيفته طبقا للاوضاع نفسها .

ويجوز في حالة الضرورة انتداب قاض آخر مؤقتا بقرار من وزير العدل حامل الاختتام للقيام بمهام قاضي التحقيق مع القاضي المعين حسبما سبق الذكر في الفقرة الاولى .

مادة ٤٠ - (٤) يتحدد اختصاص قاضي التحقيق محليا لمكان وقوع الجريمة أو محل إقامة أحد الأشخاص المشتبه في مساهمتهم في اقترافها أو بمحل القبض على أحد هؤلاء الأشخاص حتى ولو كان هذا القبض قد حصل لسبب آخر .

ومع ذلك فيجوز في حالة الضرورة ان يمتد

(١) مسندلة القانون رقم ٢/٨٢ المشار اليه

(١) معدلة بالأمر رقم ٧١ - ٢٤ الجريدة الرسمية العدد ٤٦ في ١٧/٩/٨١

(٢.٣) معدلة بالأمر رقم ٦٩ - ٧٣ الجريدة الرسمية العدد ٨٠ في ١٩/٩/١٩٦٩

الى ١٠٠٠ دج .

غير أنه يستثنى من هذا الحظر حالة ما اذا كانت التغييرات أو نزاع الاشياء للسلامة والصحة العمومية أو تستلزمها معالجة المجنى عليهم .

واذا كان المقصود من طمس الآثار أو نزع الاشياء هو عرقلة سير العدالة عوقب على هذا الفعل بالحبس من ثلاثة أشهر الى ثلاثة سنوات وبغرامة من ١٠٠٠ الى ١٠٠٠٠ دج .

المادة ٤٤^(٢) - لا يجوز لمسأوري الضبط القضائي الانتقال الى مساكن الاشخاص الذين يظهر أنهم ساهموا في الجريمة أو أنهم يحوزون أوراقا أو أشياء متعلقة بالافعال الجنائية المرتكبة لاجراء تفتيش الا باذن مكتوب صادر من وكيل الدولة أو قاضى التحقيق مع وجوب الاستظهار بهذا الامر قبل الدخول الى المنزل والشروع فى التفتيش .

المادة ٤٥^(٣) - تنسم عمليات التفتيش التى تجرى طبقا للمادة ٤٤ على الوجه الآتى :

١ - اذا وقع التفتيش فى مسكن شخص يشتبه فى أنه ساهم فى ارتكاب الجريمة فانه يجب أن يحصل التفتيش بحضوره ، فاذا تعذر عليه الحضور وقت اجراء التفتيش فان مأمور الضبط القضائي ملزم بأن يكلفه بتعيين ممثل له ، واذا امتنع عن ذلك أو كان هاربا استدعى مأمور الضبط القضائي لحضور تلك العملية شاهدين من غير الموظفين الخاضعين لسلطته .

٢(٤) - واذا جرى التفتيش فى مسكن شخص يشتبه أنه يحوز أوراقا أو أشياء لها علاقة بالأفعال الاجرامية فانه يتعين حضوره وقت اجراء التفتيش ، وان تعذر ذلك اتبع الاجراء المنصوص عليه فى الفقرة السابقة .

ولمأمور الضبط القضائي وحده مع الاشخاص السابق ذكرهم فى الفقرة الاولى أعلاه الحق فى الاطلاع على الاوراق أو المستندات قبل حجزها . غير أنه يجب أن يراعى فى تفتيش أماكن يشغلها شخص ملزم قانونا بكتمان السر المهني أن تتخذ مقدمات جميع التدابير اللازمة لضمان احترام ذلك السر .

هذا الاختصاص بقرار وزاري الى دائرة اختصاص محاكم اخرى .

وفى هذه الحالة يكلف من قبل وكيل الدولة المختص محليا الذى يمارس السلطات المخولة له بمقتضى القانون .

الباب الثانى

فى التحقيقات

الفصل الاول

فى الجناية أو الجنحة المتلبس بها

مادة ٤١ - توصيف الجناية أو الجنحة بأنها فى حالة تلبس اذا كانت مرتكبة فى الحال أو عقب ارتكابها .

كما تعتبر الجناية أو الجنحة متلبسا بها اذا كان الشخص المشتبه فى ارتكابه اياها فى وقت قريب جدا من وقت وقوع الجريمة قد تبعه العامة بالصياح أو وجدت فى حيازته اشياء أو وجدت آثار أو دلائل تدعو الى افتراض مساهمته فى الجناية أو الجنحة .

وتنسم بصفة التلبس كل جناية أو جنحة وقعت ولو فى غير الظروف المنصوص عليها فى الفقرتين السابقتين ، اذا كانت قد ارتكبت فى منزل وكشف صاحب المنزل عنها عقب وقوعها وبادر فى الحال باستدعاء احد مأموري الضبط القضائي لاثباتها .

مادة ٤٢ - يجب على مأمور الضبط القضائي الذى بلغ بجناية فى حالة تلبس ان يخطر بها وكيل الدولة على الفور ثم ينتقل بدون تمهل الى مكان الجريمة ويتخذ جميع التحريات اللازمة .

وعليه ان يسهر على المحافظة على الآثار التى يخشى أن تختفى . وان يضبط كل ما يمكن ان يؤدى الى اظهار الحقيقة .

وان يعرض الاشياء المضبوطة على الاشخاص المشتبه فى مساهمتهم فى الجريمة للتعرف عليها .

المادة ٤٣^(١) - يحظر ، فى مكان ارتكاب جنابة على كل شخص لصفة له ، أن يقوم باجراء أى تغيير على حالة الاماكن التى وقعت فيها الجريمة أو ينزع أى شىء منها قبل الاجراءات الاولوية للتحقيق القضائي ، والا عوقب بغرامة من ٢٠٠

تغلق الأشياء أو المستندات المضبوطة ويختتم عليها اذا أمكن ذلك ، فاذا تعذرت الكتابة عليها فانها توضع في وعاء أو كيس يضع عليه مأمور الضبط القضائي شريطا من الورق ويختتم عليه بختمه .

ويجوز جرد الاشياء والمستندات المضبوطة

مادة ٤٦ - يعاقب بالحبس من شهرين الى سنتين وبغرامة تتراوح بين ٢٠٠٠ د. الى ٢٠٠٠٠ د. دينار كل من افشى مستندا ناتجا من التفتيش أو اطلع عليه شخصا لا صفة له قانونا في الاطلاع عليه وذلك بغير اذن من المتهم أو من ذوي حقوقه أو من الموقع على هذا المستند أو من المرسل اليه مالم تدع ضرورات التحقيق الى غير ذلك .

المادة ٤٧ (١) - لا يجوز البدء في تفتيش المساكن أو معاينتها قبل الساعة الخامسة صباحا ، ولا بعد الساعة الثامنة (٨) مساء ، الا اذا طلب صاحب المنزل أو وجهت نداءات من الداخل أو في الاحوال الاستثنائية المقررة قانونا .

غير أنه يجوز اجراء التفتيش أو المعاينة والحجز في كل ساعة من ساعات النهار أو الليل قصد التحقيق في جميع الجرائم التي تعاقب عليها قوانين المخدرات ، والجرائم المعاقب عليها في المواد من ٣٤٢ الى ٣٤٨ من قانون العقوبات وذلك في داخل كل فندق أو منزل مفروش أو فندق عائلي أو محلي لبيع المشروبات أو ناد أو مرقص أو أماكن المشاهدة العامة وملحقاتها ، وفي أي مكان مفتوح للعموم أو يرتاده الجمهور، اذا تحققت أن أشخاصا يستقبلون فيه عادة لممارسة الدعارة

مادة ٤٨ - يجب مراعاة الاجراءات التي استوجبتها المادتان ٥ و ٧ ويتربط على مخالفتها البطالان .

مادة ٤٩ - اذا اقتضى الامر اجراء معاينات لا يمكن تأخيرها فللمأمور الضبط القضائي أن يستعين بأشخاص مؤهلين لذلك .

وعلى هؤلاء الاشخاص الذين يستدعيهم لهذا الاجراء أن يحلفوا اليمين كتابة على ابداء رأيهم بما يراه عليهم الشرف والضمير .

مادة ٥٠ - يجوز لمأمور الضبط القضائي منع أي شخص من مباحرة مكان الجريمة ربثما

ينتهي من اجراء تحرياته .

وعلى كل شخص يبدوله ضروريا في مجرى استدلالاته القضائية التعرف على هويته أو التحقق من شخصيته أن يمثل له في كل ما يطلبه من اجراءات في هذا الخصوص .

وكل من خالف احكام الفقرة السابقة يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز عشرة ايام وبغرامة ٥٠٠ دينار .

المادة ٥١ (٢) - اذا رأى مأمور الضبط القضائي لمقتضيات التحقيق أن يحتجز تحت المراقبة شخصا أو أكثر ممن أشير اليهم في المادة ٥٠ فعليه ابلاغ وكيل الدولة بذلك حالا ولا تتجاوز مدة الحجز ثمانى وأربعين ساعة .

واذا قامت ضد شخص دلائل قوية ومتماسكة من شأنها التدليل على اتهامه فيتعين على مأمور الضبط القضائي أن يقتاده الى وكيل الدولة دون أن يحتجزه لديه أكثر من ثمان وأربعين ساعة ، وتضاعف جميع المواعيد المبينة في هذه المادة اذا ما تعلق الامر باعتداء على أمن الدولة . (٣)

وعند انقضاء مواعيد الحجز يكون من المتعين اجراء فحص طبي على الشخص المحتجز ، اذا ما طلب ذلك ، ويجب اخباره عن امكانية ذلك .

ان انتهاك الاحكام المتعلقة بأجال الاحتجاز تحت المراقبة كما هو مبين في الفقرات السابقة ، يعرض مأمور الضبط القضائي للعقوبات التي يتعرض لها من حبس شخصا تعسفيا .

مادة ٥٢ - يجب على كل مأمور لضبط القضائي أن يضمن محضر استجواب كل شخص محتجز تحت المراقبة مدة استجوابه وفترات الراحة التي تخللت ذلك واليوم والساعة اللذين اطلق سراحه فيهما ، أو قدم الى القاضي المختص .

ويجب ان يدون على هامش هذا المحضر اما توقيع صاحب الشأن أو يشار فيه الى امتناعه كما يجب ان تذكر في هذا البيان الأسباب التي استدعت حجز الشخص تحت المراقبة .

ويجب ان يذكر مثل هذا البيان في سجل خاص ترقم صفحاته ويوقع عليه من وكيل

الدولة وينبغي ان يخصص لهذا الغرض سجل خاص في كل مركز من مراكز الشرطة او الدرك التي يحتمل ان تتلقى شخصا محجوزا تحت المراقبة .

ويجوز لوكيل الدولة اذا اقتضى الامر سواء من تلقاء نفسه او بناء على طلب احد افراد عائلة الشخص المحجوز تحت المراقبة او يندب طبيبا لفحصه في اية لحظة من المواعيد المنصوص عليها في المادة ٥١ .

مادة ٥٢ - تقيد البيانات والتأثيرات على الهامش المنصوص عليها في المادة ٥٢ في السجلات التي يلتزم مأمورو الضبط القضائي بمسكها في الهبئات والمضالع التي يتبعونها لاثبات الاقرارات . وتنسخ البيانات وحدها في المحضر الذي يرسل للسلطة القضائية .

مادة ٥٤ - المحاضر التي يضعها مأمور الضبط القضائي طبقا للقانون ينبغي تحريرها في الحال وعليه ان يوقع على كل ورقة من اوراقها .

مادة ٥٥ - تطبق نصوص المواد من ٤٢ الى ٥٤ في حالة الجنحة المتلبس بها في جميع الاحوال التي ينص فيها القانون على عقوبة الحبس .

مادة ٥٦ - ترفع يد مأمور الضبط القضائي من التحقيق بوصول وكيل الدولة لمكان الحادث . ويقوم وكيل الدولة باتمام جميع اعمال الضبط القضائي المنصوص عليها في هذا الفصل .

كما يسوغ له ان يكلف كل مأمور للضبط القضائي بمتابعة الاجراءات .

مادة ٥٧ - يسوغ لوكيل الدولة او لقاضي التحقيق عندما يباشر الاجراءات حسبما هو موضح في هذا الفصل ان ينتقل الى دوائر اختصاص المحاكم المتاخمة لدائرة الاختصاص التي يزاوّل فيها مهام وظيفته لمتابعة تحرياته اذا ما تطلبت ذلك مقتضيات التحقيق . ويجب عليه ان يخطر مقدما وكيل الدولة بالدائرة التي ينتقل اليها . ويذكر في محضره الاسباب التي اقتضت هذا الانتقال كما يحيط النائب العام علما به .

مادة ٥٨ - يجوز لوكيل الدولة في حالة الجناية المتلبس بها اذا لم يكن قاضي التحقيق

قد ابلغ بها بعد ، ان يصدر امرا باحضار كل شخص مشتبه في مساهمته في الجريمة .

ويقوم وكيل الدولة على الفور باستجواب الشخص المقدم اليه . فاذا حضر ذلك الشخص من تلقاء نفسه ومعه محاميه ، استجوب في حضور هذا الاخير .

المادة ٥٩ (١) - اذا لم يقدم مرتكب الجنحة المتلبس بها ضمانات كافية للحضور وكان الفعل معاقبا عليه بعقوبة الحبس ولم يكن قاضي التحقيق قد أخطر بالحادث ، يصدر وكيل الدولة امرا بحبس المتهم بعد استجوابه عن هويته وعن الافعال المنسوبة اليه .

ويحيل وكيل الدولة المتهم فورا على المحكمة طبقا لاجراءات الجنح المتلبس بها ، وتحدد جلسة للنظر في القضية في ميعاد أقصاه ثمانية أيام ابتداء من يوم صدور أمر الحبس . (٢)

ولا تطبق أحكام هذه المادة بشأن جنح الصحافة أو جنح ذات الصبغة السياسية أو الجرائم التي تخضع المتابعة عنها لاجراءات تحقيق خاصة ، أو اذا كان الاشخاص المشتبه في مساهمتهم في الجنحة قاصرين لم يكملوا الثامنة عشرة أو بشأن أشخاص معرضين لحكم بعقوبة الاعتقال .

مادة ٦٠ - اذا حضر قاضي التحقيق لمكان الحادث فانه يقوم باتمام اعمال مأموري الضبط القضائي المنصوص عليها في هذا الفصل . وله ان يكلف احد مأموري الضبط القضائي بمتابعة تلك الاجراءات .

ويرسل قاضي التحقيق عند انتهاء الاجراءات جميع اوراق التحقيق الى وكيل الدولة ليتخذ اللازم بشأنها .

واذا وصل وكيل الدولة وقاضي التحقيق الى مكان الحادث في آن واحد ، جاز لوكيل الدولة ان يطلب من قاضي التحقيق الحاضر افتتاح محضر تحقيق قانوني .

مادة ٦١ - يحق لكل شخص في حالات الجناية او الجنحة المتلبس بها والمعاقب عليها بعقوبة الحبس ، ضبط الفاعل واقتياده الى اقرب مأمور للضبط القضائي .

مادة ٦٢ - اذا عثر على جثة شخص وكان سبب الوفاة مجهولا او مشتبه فيها سواء

(١) معدلة بالقانون رقم ٢/٨٢ المشار اليه

(٢) مصححة بالاستدراك المشار اليه .

وتضاعف الأجل المنصوص عليها في هذه المادة اذا تعلق الأمر بجنايات أو جنح ضد أمن الدولة .

وتطبق في جميع الاحوال نصوص المادتين ٥١ ، ٥٢ .

الباب الثالث في جهات التحقيق الفصل الاول في قاضي التحقيق القسم الاول احكام عامة

مادة ٦٦ - التحقيق الابتدائي وجوبى في مواد الجنايات .

أما في مواد الجنح فيكون اختياريا مالم يكن ثمة نصوص خاصة . كما يجوز اجراؤه في مواد المخالفات اذا طلبه وكيل الدولة .

مادة ٦٧ - لا يجوز لقاضي التحقيق أن يجرى تحقيقا الا بموجب طلب من وكيل الدولة لاجراء التحقيق حتى ولو كان ذلك بصدد جنائية أو جنحة متلبس بها .

ويجوز أن يوجه الطلب ضد شخص مسمى أو غير مسمى .

ولقاضي التحقيق سلطة اتهام كل شخص ساهم بصفته فاعلا أو شريكا في الوقائع المحال تحقيقها اليه .

فاذا وصلت لعلم قاضي التحقيق وقائع لم يشر اليها في طلب اجراء التحقيق تعين عليه أن يحيل فوراً الى وكيل الدولة الشكاوى أو المحاضر المثبتة لتلك الوقائع .

ويتبع في حالة الشكاوى المصحوبة بادعاء مدنى ما نص عليه في المادة ٧٢ وما يليها .

مادة ٦٨ - (١) يقوم قاضي التحقيق وفقا للقانون باتخاذ جميع اجراءات التحقيق التي يراها ضرورية للكشف عن الحقيقة .

وتحرر نسخة عن هذه الاجراءات وكذلك عن جميع الاوراق ويؤشر كاتب التحقيق أو مأمور الضبط المنتدب على كل نسخة بمطابقتها للاصل وذلك مع مراعاة ماأشير اليه في الفقرة الخامسة من هذه المادة .

اكانت الوفاة نتيجة عنف أو بغير عنف . فعلى مأمور الضبط القضائي الذي أبلغ الحادث أن يخطر وكيل الدولة على الفور وينتقل بغير تمهل الى مكان الحادث للقيام بعمل المعاينات الاولى . كما ينتقل وكيل الدولة الى المكان اذا رأى لذلك ضرورة . ويصطحب معه أشخاصا قادرين على تقدير ظروف الوفاة . كما يمكنه أن ينتدب لاجراء ذلك من يرى ندبه من مأموري الضبط القضائي .

ويحلف الأشخاص الذين يرافقون وكيل الدولة اليمين كتابة على أن يبدووا رأيهم بما يعليه عليهم الشرف والضمير .

ويجوز أيضا لوكيل الدولة أن يطالب اجراء التحقيق للبحث عن سبب الوفاة .

الفصل الثاني في التحقيق الابتدائي

مادة ٦٢ - يقوم مأمورو الضبط القضائي بالتحقيقات الابتدائية للجريمة بمجرد علمهم بوقوعها أما بناء على تعليمات وكيل الدولة وأما من تلقاء أنفسهم .

مادة ٦٤ - لا يجوز تفتيش المساكن ومعاينتها وضبط الاشياء المثبتة لاتهمة الا برضاء صريح من الشخص الذي ستتخذ لديه هذه الاجراءات ويجب أن يكون هذا الرضاء بتصريح مكتوب بخط يد صاحب الشأن فان كان لايعرف الكتابة ذكر ذلك في المحضر مع التنويه عن رضائه وتطبق فضلا عن ذلك احكام المواد من ٤٥ الى ٤٧ .

مادة ٦٥ - اذا دعت مقتضيات التحقيق الابتدائي مأمور الضبط القضائي الى أن يحجز شخصا مدة تزيد على ٤٨ ساعة فانه يتعين عليه أن يقدم ذلك الشخص قبل انقضاء هذا الاجل الى وكيل الدولة .

وبعد أن يقوم وكيل الدولة باستجواب الشخص المقدم اليه يجوز باذن كتابي أن يمد حجزه الى مدة لا تجاوز ٤٨ ساعة أخرى بعد فحص ملف التحقيق .

ويجوز بصفة استثنائية منح ذلك الاذن بقرار مسبب دون تقديم الشخص الى النيابة .

وترقم وتجرد جميع أوراق الملف بمعرفة كاتب التحقيق أولا بأول حسب تحريرها أو ورودها لقاضي التحقيق .

٥ - غير انه اذا امكن استخراج هذه النسخ بطريق الصور الفوتوغرافية أو بطريقة أخرى مشابهة ، فيجوز ذلك حين احالة الملف أو تبادل الملفات وحينئذ تستخرج الصور عند تسليم الملف وتكون بالعدد الضروري منها ويقوم الكاتب بالتحقق من مطابقة الملف المنسوخ للملف الاصل .

واذا كان الغرض من التخلي الموقت عن الملف اتخاذ طريق اللطم فيه تعين استخراج النسخ على الفور حتى لا يتعطل على أية حال تهيئة الدعوى .

واذا كان من المتعذر على قاضي التحقيق أن يقوم بنفسه بجميع اجراءات التحقيق جناز له ان يندب مأموري الضبط القضائي للقيام بتنفيذ جميع أعمال التحقيق اللازمة ضمن الشروط المنصوص عليها في المواد من ١٢٨ الى ١٤٢ .

وعلى قاضي التحقيق ان يراجع بنفسه عناصر التحقيق الذي أجرى على هذه الصورة . ويجوز قاضي التحقيق بنفسه أو بواسطة مأموري الضبط القضائي طبقا للفقرة (٦) أو بواسطة أي شخص مؤهل لذلك من وزير العدل ، تحقيقا عن شخصية المتهمين وكذلك عن حالتهم المادية والعائلية أو الاجتماعية . غير أن هذا التحقيق اختياري في مواد الجنع . ويجوز لقاضي التحقيق أن يأمر باجراء الفحص الطبي كما له أن يعهد الى طبيب باجراء فحص نفساني أو يأمر باتخاذ أي إجراء يراه مفيدا . واذا كانت تلك الفحوص الطبية قد طلبها المتهم أو محاميه فليس لقاضي التحقيق أن يرفضها الا بقرار مسبب .

المادة ٦٩ (١) يجوز لوكيل الدولة سواء في طلبه الافتتاحي لاجراء التحقيق أو بطلب اضافي في أية مرحلة من مراحل التحقيق ، أن يطلب من القاضى المحقق كل إجراء يراه لازما لظهور الحقيقة .

ويجوز له في سبيل هذا الغرض الاطلاع على أوراق التحقيق ، على ان يعيدها في ظرف ثمان وأربعين ساعة .

واذا رأى قاضي التحقيق أنه لا موجب لاتخاذ الاجراءات المطلوبة منه يتعين عليه أن يصدر قرارا مسبقا خلال الأيام الخمسة التالية لطلب وكيل الدولة .

مادة ٧٠ - اذا وجد باحدى المحاكم عدة قضاة تحقيق فان وكيل الدولة يعين لكل تحقيق القاضي الذي يكلف باجرائه .

مادة ٧١ - يجوز أن يطلب المتهم أو المدعى المدني من وكيل الدولة لحسن سير العدالة تنحية قاضي التحقيق عن الدعوى لقاض آخر من قضاة التحقيق .

وعلى وكيل الدولة ان يبت في هذا الطلب خلال ثمانية ايام ويكون قراره غير قابل لأي طعن .

القسم الثاني في الادعاء المدني

المادة ٧٢ (٢) - يجوز لكل شخص يدعى بأنه مضار بجريمة أن يدعى مدنيا بأن يتقدم بشكواه أمام قاضي التحقيق المختص . (٣)

المادة ٧٣ (٤) يأمر قاضي التحقيق بعرض الشكوى على وكيل الدولة في أجل خمسة أيام وذلك لابداء رأيه ، ويجب على وكيل الدولة أن يبدى طلباته في أجل خمسة أيام من يوم التبليغ . ويجوز أن توجه طلبات النيابة ضد شخص مسمى أو غير مسمى .

ولايجوز لوكيل الدولة أن يتقدم الى قاضي التحقيق بطلب عدم اجراء تحقيق ، ما لم تكن الوقائع لاسباب تمس الدعوى العمومية نفسها غير جائز قانونا متابعة التحقيق من أجلها أو كانت الوقائع حتى على فرض ثبوتها لا تقبل قانونا أي وصف جزائي .

وفي الحالات التي لا يستجيب فيها القاضي للطلب وبصرف النظر عنه فعلية أن يكون فصله في هذا الامر بقرار مسبب .

واذا كانت الشكوى المقدمة غير مسببة

تسببها كافيا أو لا تؤيدها مبررات كافية جاز أن يطلب من قاضي التحقيق نتج تحقيق مؤقت ضد كل الأشخاص الذين يكشف التحقيق عنهم . وفي هذه الحالة يجوز لقاضي التحقيق سماع أقوال كل من أشير اليهم في الشكوى باعتبارهم شهودا، مع مراعاة أحكام المادة ٨٩ التي يجب احاطتهم علما بها الى حين قيام اتهامات أو تقديم طلبات تحقيق جديدة ضد شخص معين بالاسم ان كان ثمة محل لذلك .

مادة ٧٤ - يجوز الادعاء مدنيا في أى وقت اثناء سير التحقيق ولا يبلغ الادعاء المدنى الى باقى أطراف الدعوى .

وتجوز المنازعة في طلب الادعاء المدنى من جانب النيابة العامة أو من جانب المتهم أو مدع مدنى آخر .

وفصل قاضى التحقيق في حالة المنازعة أو حالة ما اذا رأى من تلقاء نفسه عدم قبول الادعاء المدنى وذلك بقرار مسبب بعد عرض الملف على النيابة العامة لابداء طلباتها .

مادة ٧٥ - يتعين على المدعى المدنى الذى يحرك الدعوى العمومية اذا لم يكن قد حصل على المساعدة القضائية ان يودع لدى قلم الكتاب المبلغ المقدر لزومه لمصاريف الدعوى . والا كانت شكواه غير مقبولة ويقدر هذا المبلغ بأمر من قاضى التحقيق .

مادة ٧٦ - على كل مدع مدنى لا تكون اقامته بدائرة اختصاص المحكمة التى يجرى فيها التحقيق ان يعين موطنا مختارا بموجب تصريح لدى قاضى التحقيق .

فاذا لم يعين موطن فلا يجوز للمدعى المدنى ان يعارض في عدم تبليغه الاجراءات الواجب تبليغه اياها بحسب نصوص القانون .

مادة ٧٧ - اذا لم يكن قاضى التحقيق مختصا طبقا لنص المادة ٤٠ أصدر بعد سماع طلبات النيابة العامة أمرا باحالة المدعى المدنى الى الجهة القضائية التى يراها مختصة بقبول الادعاء المدنى .

مادة ٧٨ - واذا صدر بعد اجراء تحقيق مفتوح بناء على ادعاء مدنى قرار بالأوجه المتابعة

للمتهم ولكل من الاشخاص المنوه عنهم بالشكوى - اذا لم يلجئوا لطريق المطالبة المدنية - ان يطلبوا الحكم لهم قبل الشاكي بالتعويض وذلك طبقا للاجراءات المبينة فيما بعد ، بدون اخلال بحقهم في اتخاذ اجراءات دعوى البلاغ الكاذب .

ويجب ان ترفع دعوى التعويض خلال ثلاثة اشهر من تاريخ صيرورة الامر الصادر بالاوجه للمتابعة نهائيا . وتقدم بطريق تكليف بالحضور امام محكمة الجناح التى اجرى في دائرتها تحقيق القضية وتوافق هذه المحكمة على الفور بملف التحقيق الذى اختتم بالامر الصادر بالاوجه لمعرضه على اطراف الدعوى . وتجرى المرافعات في غرفة المشورة ويسمع اطراف الدعوى ومحاموهم والنيابة العامة ويصدر الحكم في جلسة عائية .

ويجوز للمحكمة في حالة الحكم بالادانة ان تقضى بنشر نص حكمها كاملا أو ملخص منه على نفقة المحكوم عليه في جريدة أو عدة جرائد تعينها وتحدد السعر الاقصى لكل نشرة . وتكون المعارضة عند الاقتضاء وكذلك الاستئناف مقبولين في المواعيد المقررة قانونا في مواد الجناح .

ويرفع الاستئناف الى المجلس القضائى ليفصل فيه حسب الاجراءات عينها المتبعة في المحكمة .

ويجوز الطعن في حكم المجلس القضائى امام المجلس الاعلى كما هو الشأن في القضايا الجزائية .

القسم الثالث في الانتقال والتفتيش والقبض

مادة ٧٩ - يجوز لقاضى التحقيق الانتقال الى اماكن وقوع الجرائم لاجراء جميع المعاينات اللازمة أو للقيام بتفتيشها . ويخطر بذلك وكيل الدولة الذى له الحق في مرافقته . ويستعين قاضى التحقيق دائما بكاتب التحقيق ويحرر محضرا بما يقوم به من اجراءات .

مادة ٨٠ - يجوز لقاضى التحقيق ان ينتقل صحبة كاتبه بعد اخطار وكيل الدولة بمحكمته

الى دوائر اختصاص المحاكم المجاورة للدائرة التي يباشر فيها وظيفته لقيام بجميع اجراءات التحقيق اذا ما استلزمت ضرورات التحقيق ان يقوم بذلك على ان يخطر مقدما وكيل الدولة بالحكمة التي سينتقل الى دائرتها وينوه في محضره عن الاسباب التي دعت الى انتقاله .

مادة ٨١ - يباشر التفتيش في جميع الاماكن التي يمكن العثور فيها على اشياء يكون كشفها مفيدا لظهار الحقيقة .

مادة ٨٢ - اذا حصل التفتيش في مسكن المتهم فعلى قاضي التحقيق ان يلتزم بأحكام المواد من ٤٥ الى ٤٧ غير أنه يجوز له وحده في مواد الجنايات ان يقوم بتفتيش مسكن المتهم في غير الساعات المحددة في المادة ٤٧ بشرط ان يباشر التفتيش بنفسه وأن يكون ذلك بحضور وكيل الدولة .

مادة ٨٣ - اذا حصل التفتيش في مسكن غير مسكن المتهم استدعى صاحب المنزل الذي يجري تفتيشه ليكون حاضرا وقت التفتيش فاذا كان ذلك الشخص غائبا او رفض الحضور أجرى التفتيش بحضور اثنين من اقاربه او اصهاره الحاضرين بمكان التفتيش فان لم يوجد أحد منهم فبحضور شاهدين لا تكون ثمة بينهم وبين سلطات القضاء أو الشرطة تبعية .

وعلى قاضي التحقيق ان يلتزم بمقتضيات المادتين ٤٥ ، ٤٧ ولكن عليه ان يتخذ مقدما جميع الاجراءات اللازمة لضمان احترام كتمان سر المهنة ، وحقوق الدفاع .

مادة ٨٤ - اذا اقتضى الامر اثناء اجراء تحقيق وجوب البحث عن مستندات فان لقاضي التحقيق او مأمور الضبط القضائي المنسوب عنه وحدهما الحق في الاطلاع عليها قبل ضبطها مع مراعاة ما تقتضيه ضرورات التحقيق وما توجبه الفقرة الثالثة من المادة ٨٣ .

ويجب على الفور احصاء الاشياء والوثائق المضبوطة ووضعها في احرار مختومة .

ولا يجوز فتح هذه الاحراز والوثائق الا بحضور المتهم مصحوبا بمحاميه او بعد استدعائهما قانونا كما يستدعى ايضا كل من ضبطت لديه

هذه الاشياء لحضور هذا الاجراء ولا يجوز لقاضي التحقيق ان يضبط غير الاشياء والوثائق النافعة في اظهار الحقيقة او التي قد يضر افشاؤها بسير التحقيق ويجوز لمن يعينهم الامر الحصول على نفقتهم ، وفي اقصر وقت على نسخة او صورة فوتوغرافية لهذه الوثائق التي بقيت مضبوطة اذا لم تحل دون ذلك مقتضيات التحقيق .

واذا اشتمل الضبط على نقود او سبائك او اوراق تجارية او اوراق ذات قيمة مالية ولم يكن من الضرورة لظهار الحقيقة او المحافظة على حقوق اطراف الدعوى الاحتفاظ بها عينا فانه يسوغ لقاضي التحقيق ان يصرح للكاتب بايداعها بالخزينة .

مادة ٨٥ - (١) يعاقب بالحبس من شهرين الى سنتين وبغرامة من ٢٠٠٠ الى ٢٠٠٠٠ دينار كل من انشىء او اذاع مستندا متحصلا من تفتيش لشخص لا صفة له قانونا في الاطلاع عليه وكان ذلك بغير اذن من المتهم او من خلفه او الموقع بامضائه على المستند او الشخص المرسل اليه وكذلك كل من استعمل ما وصل الى علمه منه مالم يكن ذلك من ضرورات التحقيق القضائي .

مادة ٨٦ - يجوز للمتهم وللمدعى المدني ولكل شخص آخر يدعى ان له حقا على شيء موضوع تحت سلطة القضاء ان يطلب استرداده من قاضي التحقيق ويبلغ الطلب المقدم من المتهم او المدعى المدني للنيابة كما يبلغ الى كل من الخصوم الآخرين ويبلغ الطلب المقدم من الغير الى النيابة وللمتهم ولكل خصم آخر .

وتقدم الملاحظات بشأن الطلب في ظرف ثلاثة ايام من تبليغه ويفصل قاضي التحقيق في هذا الطلب ويجوز رفع التظلم من قراره الى غرفة الاتهام بالمجلس القضائي بمجرد تقديم عريضة خلال عشرة ايام من تبليغه الى من يعينهم الامر من الخصوم دون ان يترتب على ذلك تاخير سير التحقيق فاذا قدم الطلب من الغير فيجوز ان يتقدم الى غرفة الاتهام بملاحظاته الكتابية شأنه كشأن الخصوم ولكن ليس له المطالبة بتوجيه الاجراءات .

مادة ٨٧ - اذا اصدر قاضى التحقيق قرارا بالأوجه للمتابعة ولم يبت في طلب رد الأشياء المضبوطة فإن سلطة البت في ذلك تكون لوكيل الدولة .

القسم الرابع في سماع الشهود

مادة ٨٨ - يستدعى قاضى التحقيق امامه بواسطة احد اعوان القوة العمومية كل شخص يرى فائدة من سماع شهادته .

وتسلم نسخة من طلب الاستدعاء الى الشخص المطلوب حضوره كما يجوز استدعاء الشهود ايضا بكتاب عادى او موصى عليه او بالطريق الادارى ولهؤلاء الاشخاص المطلوب سماعهم فضلا عن ذلك الحضور طوعية .

مادة ٨٩ - يتعين على كل شخص استدعى بواسطة احد اعوان القوة العمومية لسماع شهادته ان يحضر ويؤدى اليمين عند الاقتضاء ويدلى بشهادته والا عوقب بمقتضى نص المادة ٩٧ غير انه يجوز لمن توجه ضده شكوى مصحوبة بادعاء بحق مدنى ان يرفض سماعه بصفته شاهدا وعلى قاضى التحقيق ان ينبهه الى ذلك بعد ان يحيطه علما بالشكوى وينوه بذلك فى المحضر ولا يجوز لقاضى التحقيق فى حالة الرفض ان يستجوبه حينئذ الا بوصفه متهما .

ولا يجوز لقاضى التحقيق المناط به اجراء تحقيق ما ولا لرجال القضاء ومأمورى الضبط القضائى المهود اليهم القيام باجراء بمقتضى اناة قضائية بغية احباط حقوق الدفاع الاستماع الى شهادة اشخاص تقوم ضدهم دلائل قوية ومتوافقة على قيام اتهام فى حقهم .

مادة ٩٠ - يؤدى الشهود شهادتهم امام قاضى التحقيق يماونه الكاتب فرادى بغير حضور المتهم ويحرر محضر بأقوالهم .

مادة ٩١ - يجوز لقاضى التحقيق استدعاء مترجم غير الكاتب والشهود اذا لم يكن المترجم قد سبق له ان أدى اليمين فانه يحلف بالصيغة الآتية « احلف بالله العظيم والعهود بان اترجم باخلاص الأقوال التى تلفظ او تتبادل بين الاشخاص معبرة بلغات مختلفة » .

مادة ٩٢ - اذا كان الشاهد اصما او ابكما توضع الاسئلة وتكون الاجابات بالكتابة واذا لم يكن يعرف الكتابة يندب له قاضى التحقيق من تلقاء نفسه مترجما قادرا على التحدث معه ويذكر فى المحضر اسم المترجم المنتدب ولقبه ومهنته وموطنه وينوه عن حلفه اليمين . ثم يوقع على المحضر .

مادة ٩٣ - يطلب من الشهود قبل سماع شهادتهم عن الوقائع ان يذكر كل منهم اسمه ولقبه وعمره وحالته ومهنته وسكنه وتقرير ما اذا كان له قرابة او نسب للخصوم او ملحق بخدمتهم او ما اذا كان فاقد الاهلية وينوه فى المحضر عن هذه الاسئلة والاجوبة .

ويؤدى كل شاهد وبده اليمين مرفوعة اليمين بالصيغة الآتية « احلف بالله العظيم ان اتكلم بغير حقد ولا خوف وان اقول كل الحق ولا شئ غير الحق » وتسمع شهادة القصر الى سن السادسة عشرة بغير حلف اليمين .

مادة ٩٤ - يوقع على كل صفحة من صفحات محضر التحقيق من قاضى التحقيق والكاتب والشاهد ويدعى الأخير الى اعادة تلاوة فحوى شهادته بنصها الذى حررت به والتوقيع ان اصر عليها فاذا لم يكن الشاهد ملما بالقراءة يتلى عليه بمعرفة الكاتب وان امتنع الشاهد عن التوقيع او تعذر عليه نوه عن ذلك فى المحضر . يوقع ايضا على كل صفحة بهذه الكيفية من المترجم ان كان ثمة محل لذلك .

مادة ٩٥ - لا يجوز ان تتضمن المحاضر تحشيرا بين السطور ويصادق قاضى التحقيق والكاتب والشاهد على كل شطب او تخريج فيها ومن المترجم ايضا ان كان ثمة محل لذلك وبغير هذه المصادقة تعتبر هذه الشطبوات او التخريجات ملفاة وكذلك الشأن فى المحضر الذى لم يوقع عليه توقيعا صحيحا او فى الصفحات التى تتضمن توقيع الشاهد .

مادة ٩٦ - يجوز للقاضى مناقشة الشاهد ومواجهته بشهود آخرين او بالمتهم وان يجرى بمشاركتهم كل الاجراءات والتجارب الخاصة باعادة تمثيل الجريمة مما يراه لازما لظهور الحقيقة .

مادة ٩٧ - كل شخص استدعى لسماع شهادته ملزم بالحضور وحلف اليمين واداء الشهادة مع مراعاة الاحكام القانونية المتعلقة بسر المهنة .

واذا لم يحضر الشاهد فيجوز لقاضي التحقيق بناء على طلب وكيل الدولة استحضاره جبرا بوساطة القوة العمومية والحكم عليه بغرامة من ٢٠٠ الى ٢٠٠٠ دينار غير انه اذا حضر فيما بعد وابدى اعذارا محقة ومسدعة بما يؤيد صحتها جاز لقاضي التحقيق بعد سماع طلبات وكيل الدولة اقالته من الغرامة كلها او جزء منها .

ويجوز توقيع العقوبة نفسها بناء على طلب رجل القضاء المذكور على الشاهد الذي يمتنع رغم حضوره عن اداء اليمين او الادلاء بشهادته .

ويصدر الحكم المشار اليه في الفقرتين السابقتين بقرار من القاضي المحقق ولا يكون قابلا لاي طعن .

مادة ٩٨ - كل شخص يعد تصريحه علانية بأنه يعرف مرتكبى جناية او جنحة يرفض الاجابة على الاسئلة التي توجه اليه في هذا الشأن بمعرفة قاضي التحقيق يجوز احالته الى المحكمة المختصة والحكم عليه بالحبس من شهر الى سنة وبغرامة من ١٠٠٠ الى ١٠٠٠٠ دينار او باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٩٩ - اذا تمذر على شاهد الحضور انتقل اليه قاضي التحقيق لسماع شهادته او اتخذ لهذا الغرض طريق الانا القضائية فاذا تحقق من ان شاهدا قد ادعى كذبا عدم استطاعته الحضور جاز له ان يتخذ ضده الاجراءات القانونية طبقا لاحكام المادة ٩٧ .

القسم الخامس

في الاستجواب والمواجهة

مادة ١٠٠ - يتحقق قاضي التحقيق حين منول المتهم لديه لأول مرة من هويته ويحيطه علما صراحة بكل واقعة من الوقائع المنسوبة اليه وينبهه بأنه حر في عدم الادلاء بأى اقرار وينوه عن ذلك التنبيه في المحضر فاذا اراد المتهم ان يدلى بأقوال تلقاها قاضي التحقيق منه على الفور كما ينبغى للقاضي ان يوجه المتهم بأن له

الحق في اختيار محام عنه فان لم يختتر له محاميا عين له القاضي محاميا من تلقاء نفسه اذا طلب منه ذلك وينوه عن ذلك بالمحضر كما ينبغى للقاضي علاوة على ذلك ان ينبه المتهم الى وجوب اخطاره بكل تغيير بطرا على عنوانه ويجوز للمتهم اختيار موطن له في دائرة اختصاص المحكمة .

مادة ١٠١ - يجوز لقاضي التحقيق على الرغم من مقتضيات الاحكام المنصوص عليها في المادة ١٠٠ ان يقوم في الحال باجراء استجوابات او مواجهات تقتضيها حالة استعجال ناجمة عن وجود شاهد في خطر الموت او وجود امارات على وشك الاختفاء . ويجب ان تذكر في المحضر دواعي الاستعجال .

مادة ١٠٢ - يجوز للمتهم المحبوس بمجرد استجوابه لأول مرة ان يتصل بمحاميه بحرية ولقاضي التحقيق الحق في ان يقرر منعه من الاتصال لمدة عشرة ايام ويجوز ان تجدد هذه المدة ولكن لمدة عشرة ايام اخرى فقط . ولا يسرى هذا المنع في اية حالة على محامى المتهم .

مادة ١٠٣ - يجوز للمدعى المدني الذى استوفى شرائط صحة ادعائه ان يستعين بمحام منذ اول يوم تسمع فيه اقواله .

مادة ١٠٤ - يجوز للمتهم والمدعى المدني ان يحيطا قاضي التحقيق في كل دور من ادوار التحقيق علما بالمحامى الذى وقع اختيار كل منهما عليه واذا اختير عدة محامين فانه يكفى استدعاء او تبليغ احدهم بالحضور .

مادة ١٠٥ - لا يجوز سماع المتهم او المدعى المدني او اجراء مواجهة بينهما الا بحضور محاميه او بعد دعوته قانونا مالم يتنازل صراحة عن ذلك ويستدعى المحامى بكتاب موصى عليه يرسل اليه قبل الاستجواب بيومين على الاكثر ويجب ان يوضع ملف الاجراءات تحت طاب محامى المتهم قبل كل استجواب بأربع وعشرين ساعة على الاقل كما يجب ان يوضع تحت طلب محامى المدعى المدني قبل سماع اقواله بأربع وعشرين ساعة على الاقل .

مادة ١٠٦ - يجوز لوكيل الدولة حضور

استجواب المتهمين ومواجهاتهم وسماع اقوال المدعى المدنى .

ويجوز له أن يوجه مباشرة ما يراه لازما من الاسئلة .

ويتعين على كاتب التحقيق في كل مرة يبدى فيها وكيل الدولة لقاضى التحقيق رغبته في حضور الاستجواب ان يخطر به مذكرة بسيطة قبل الاستجواب بيومين على الاقل .

مادة ١٠٧ - لا يجوز لمحامى المتهم ولا لمحامى المدعى المدنى ان يتناولا الكلام فيما عدا توجيه الاسئلة بعد ان يصرح قاضى التحقيق لهما بذلك فاذا رفض قاضى التحقيق تضمن نص الاسئلة بالمحضر او يرفق به .

مادة ١٠٨ - تحرر محاضر الاستجواب والمواجهات وفق الاوضاع المنصوص عايتها في المادتين ٩٤ ، ٩٥ وتطبق احكام المادتين ٩١ و ٩٢ في حالة استدعاء مترجم .

ويجوز لقاضى التحقيق في مواد الجنايات اجراء استجواب اجمالى قبل اقفال التحقيق .

القسم السادس

في اوامر القضاء وتنفيذها

مادة ١٠٩ - يجوز لقاضى التحقيق حسبما تقتضى الحالة ان يصدر امرا باحضار المتهم او بايداعه السجن او بالقاء القبض عليه .

ويتعين ان يذكر في كل امر نوع التهمة ومواد القانون المطبقة مع ايضاح هوية المتهم ويؤرخ الامر ويوقع عليه من القاضى الذى أصدره ويمهر بختمه .

وتكون تلك الاوامر نافذة المفعول في جميع انحاء الاراضى الجزائرية .

ويجب ان يؤشر على الاوامر التى يصدرها قاضى التحقيق من وكيل الدولة وان ترسل بمعرفته .

مادة ١١٠ - الامر بالاحضار هو ذلك الامر الذى يصدره قاضى التحقيق الى القوة العمومية لاقتياد المتهم ومثوله امامه على الفور .

ويبلغ ذلك الامر وينفذ بمعرفة احد مأمورى او اعوان الضبط القضائى او احد اعوان القوة العمومية الذى يتعين عليه عرضه على

المتهم وتسليمه نسخة منه .

ويجوز لوكيل الدولة اصدار امر احضار .

مادة ١١١ - اذا كان المتهم محبوسا من قبل لداع آخر فيجوز تبليغ الامر اليه بمعرفة المشرف رئيس السجن الذى يسلمه نسخة منه .

ويجوز في حالة الاستعجال اذاعة الامر بجميع الوسائل ويجب في هذه الحالة ايضاح جميع البيانات الجوهرية المبينة في أصل الامر وبالاخص هوية المتهم ونوع التهمة واسم وصفة رجل القضاء الذى اصدر الامر ويوجه أصل الامر في اقرب وقت ممكن الى المأمور المكلف بتنفيذه .

مادة ١١٢ - يجب ان يستجوب في الحال كل من سيق امام قاضى التحقيق تنفيذا لامر احضار .

فاذا تعذر استجوابه على الفور سيق الى السجن حيث لا يجوز حجزه أكثر من اربع وعشرين ساعة .

فاذا انقضت هذه المهلة ولم يستجوب فيجب على المشرف رئيس السجن ان يقدمه من تلقاء نفسه امام وكيل الدولة الذى يطلب من القاضى المكلف بالتحقيق وفي حالة غيابه فمن اى قاض آخر من قضاة هيئة القضاء ان يقوم باستجواب المتهم في الحال ، والا اخلى سبيله .

مادة ١١٣ - كل متهم ضبط بمقتضى امر احضار وبقي في السجن أكثر من ثمان واربعين ساعة دون ان يستجوب اعتبر محبوسا حسبما تصفىا .

وكل رجل قضاء او موظف امر بهذا الحبس التعسفى او تسامح فيه عن علم استوجب مجازاته بالعقوبات المنصوص عليها في الاحكام الخاصة بالحبس التعسفى .

مادة ١١٤ - اذا كان المتهم الذى يبحث عنه بمقتضى امر الاحضار موجودا خارج دائرة اختصاص المحكمة التى يعمل بها قاضى التحقيق الذى اصدر الامر فانه يساق الى وكيل الدولة للمكان الذى وقع فيه القبض .

ويستجوبه وكيل الدولة هذا عن هويته ويتلقى اقواله بعد ان ينبهه بأنه حر في عدم

الادلاء بشيء منها ثم يحيله بعد ذلك الى حيث يوجد قاضى التحقيق المنظورة امامه القضية .
غير ان المتهم اذا قرر أنه يعارض فى حالته اليه وأبدى حججا جدية تدحض التهمة فانه يقتاد الى السجن ويبلغ بذلك فى الحال وبأسرع الوسائل قاضى التحقيق المختص .

ويرسل محضر الاحضار بدون تمهل الى القاضى المذكور متضمنا وصفا كاملا ومعه كافة البيانات الخاصة التى تساعد على تعرف هوية المتهم او تحقيق الحجج التى ادلى بها .
ويتعين أن يذكر بمحضر التحقيق أن المتهم قد نبه الى أنه حر فى عدم الادلاء بأى تصريح .
ويقرر قاضى التحقيق المتولى نظر القضية ما اذا كان ثمة محل للامر بنقل المتهم .

المادة ١١٥ (١) - اذا لم يمكن العثور على المتهم الصادر فى شأنه أمر الاحضار أرسل ذلك الامر الى محافظ الشرطة أو قائد فرقة الدرك، وعند غيابهما الى مأمور الشرطة ، رئيس قسم الامن فى البلدة التى يقيم بها المتهم (٢) .

مادة ١١٦ - اذا رفض المتهم الامتثال لأمر الاحضار أو حاول الهرب بعد اقراره أنه مستعد للامتثال اليه . تعين احضاره جبرا عنه بطريق القوة .

ولحامل أمر الاحضار فى هذه الحالة استخدام القوة العمومية للمكان الاقرب اليه ، وعليها أن تصدع الى الطلب الرسمى الذى تضمنه الامر .

مادة ١١٧ - أمر الايداع بالسجن هو ذلك الامر الذى يصدره القاضى الى المشرف رئيس السجن باستلام وحبس المتهم ويرخص هذا الامر ايضا بالبحث عن المتهم ونقله الى السجن اذا كان قد بلغ به من قبل .

ويبلغ قاضى التحقيق هذا الامر للمتهم . ويتعين أن ينص عن هذا التبليغ بمحضر الاستجواب .

ويجوز لوكيل الدولة اصدار أمر بايداع المتهم بالسجن ضمن الشروط المنصوص عليها فى المادة ٥٩ اذا ما رأى أن مرتكب الجنحة لم يقدم ضمانات كافية بحضوره مرة أخرى .

مادة ١١٨ - لا يجوز لقاضى التحقيق

اصدار أمر ايداع بالسجن الا بعد استجواب المتهم واذا كانت الجريمة معاقبا عليها بمقوبة جنحة بالحبس أو بأية عقوبة أخرى أشد جسامة .

ويقوم المكلف بتنفيذ أمر الايداع بالسجن بتسليم المتهم الى المشرف رئيس السجن الذى يسلم اليه اقرارا باستلام المتهم .

مادة ١١٩ - الامر بالقبض هو ذلك الامر الذى يصدر الى القوة العمومية بالبحث عن المتهم وسوقه الى المؤسسة العقابية المنوه عنها فى الامر حيث يجرى تسليمه وحبسه .

واذا كان المتهم هاربا او مقيما خارج اقليم الجمهورية فيجوز لقاضى التحقيق بعد استطلاع رأى وكيل الدولة أن يصدر ضده أمرا بالقبض اذا كان الفعل الاجرامى معاقبا عليه بمقوبة جنحة بالحبس أو بمقوبة أشد جسامة ويبلغ أمر القبض وينفذ بالاوزاع المنصوص عليها فى المواد ١١٠ ، ١١١ ، ١١٦ .

ويجوز فى حالة الاستعجال اذاعته طبقا لاحكام الفقرة الثانية من المادة ١١١ .

مادة ١٢٠ - يبايق المتهم المقبوض عليه بمقتضى أمر قبض بدون تمهل الى مؤسسة السجن المبينة فى أمر القبض . وذلك فى غير الحالة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ١٢١

ويسلم المشرف رئيس هذه المؤسسة الى المكلف بالتنفيذ اقرارا بتسليمه المتهم .

مادة ١٢١ - يستجوب المتهم خلال ثمان وأربعين ساعة من اعتقاله . فان لم يستجوب ومضت هذه المهلة دون استجوابه تطبق الأحكام المبينة فى المادتين ١١٢ ، ١١٣ .

واذا قبض على المتهم خارج دائرة اختصاص قاضى التحقيق الذى اصدر الامر سيق المتهم فى الحال الى وكيل الدولة التابع له محل القبض عليه كى يتلقى منه أقواله بعد تنبيهه بأنه حر فى عدم الادلاء بأقوال ما ، وينسوه عن ذلك التنبيه فى المحضر .

ويقوم وكيل الدولة بغير تمهل بإخطار القاضى الذى اصدر أمر القبض ويطلب نقل المتهم فنان تعذر نقله فى الحال فعلى وكيل الدولة أن يعرض

(١) مستبدلة بالقانون رقم ٨٢/٣ المشار اليه

(٢) مصححة بالاستدراك المشار اليه .

الموضوع على القاضى الامر .

المادة ١٢٢ (١) - لا يجوز للمكلف بتنفيذ أمر القبض أن يدخل مسكن أى مواطن قبل الساعة الخامسة صباحا ولا بعد الساعة الثامنة مساء .

وله أن يصطحب معه قوة كافية لكي لا يتمكن المتهم من الإفلات من سلطة القانون ، وتؤخذ هذه القوة من اقرب محل للمكان الذى يتعين فيه تنفيذ أمر القبض ، ويتعين على هذه القوة الامتثال لما تضمنه أمر القبض من طلبات .

وان تعذر القبض على المتهم فان أمر القبض يبلغ بتعليقه فى المكان الكائن به آخر محل لسكنى المتهم ، ويحرر محضر بنفثيشه ، ويكون تحرير هذا المحضر بحضور اثنين من اقرب جيران المتهم اللذين تسنى لحامل الامر العثور عليهما ، ويرقعان على المحضر ، فان لم يمكنهما التوقيع أو امتنعا عنه ذكر ذلك بالمحضر مع الطلب الذى وجه لهما .

وبعد ذلك يقدم حامل الامر بالقبض هذا المحضر الى محافظ الشرطة أو قائد فرقة الدرك للتأشير عليه . وفى حالة غيابهما أو عدم وجودهما فالى ضابط شرطة ، قسم الامن الحضرى فى المكان ، ويترك له نسخة من الامر ، وبعد ذلك يرفع أمر القبض والمحضر الى القاضى الأمر .

القسم السابع**فى الحبس الاحتياطى والافراج المؤقت**

مادة ١٢٣ - الحبس الاحتياطى اجراء استثنائى .

المادة ١٢٤ (٢) - لا يجوز فى مواد الجنح ، اذا كان الحد الاقصى للعقوبة المقررة فى القانون عو الحبس اقل من سنتين أو يساويهما ، أن يحبس المتهم المستوطن بالجزائر حبسا احتياطيا أكثر من عشرين يوما منذ مثوله أول مرة أمام قاضى التحقيق ، اذا لم يكن قد حكم عليه من أجل جنائية أو بعقوبة الحبس مدة أكثر من ثلاثة أشهر بغير إيقاف التنفيذ لارتكابه جنحة من جنح القانون العام .

مادة ١٢٥ - لا يجوز أن تجاوز مدة الحبس الاحتياطى اربعة اشهر فى غير الاحوال المنصوص عليها فى المادة ١٢٤ فاذا تبين أن من الضرورى

مد الحبس كان لقاضى التحقيق أن يمدد بقرار خاص مسبب تبعا لعناصر التحقيق يصدره بناء على طاب مسبب كذلك من وكيل الدولة ولا يسوغ أن يمتد الحبس الاحتياطى فى كل مرة الى أكثر من اربعة شهور .

مادة ١٢٦ - يجوز لقاضى التحقيق فى جميع المواد أن يأمر من تلقاء نفسه بالافراج المؤقت ان لم يكن لازما بقوة القانون وذلك بعد استطلاع رأى وكيل الدولة وشرط أن يتعهد المتهم بحضور جميع اجراءات التحقيق بمجرد استدعائه وان يخطر القاضى المحقق بجميع تنقلاته .

كما يجوز لوكيل الدولة طلب الافراج المؤقت فى كل وقت وعلى قاضى التحقيق أن يبت فى ذلك خلال ثمان واربعين ساعة من تاريخ طلب الافراج .

مادة ١٢٧ (٣) - يجوز للمتهم أو محاميه طلب الافراج المؤقت من قاضى التحقيق فى كل وقت مع مراعاة الالتزامات المنصوص عليها فى المادة ١٢٦ .

ويتعين على قاضى التحقيق ان يرسل الملف فى الحال الى وكيل الدولة لىبدي طلباته فى الخمسة الايام التالية كما يبلغ فى نفس الوقت المدعى المدنى بكتاب موصى عليه لكيما يتساح له ابداء ملاحظاته .

وعلى قاضى التحقيق أن يبت فى الطلب بقرار خاص مسبب خلال مدة لا تجاوز عشرة ايام على الاكثر من ارسال الملف الى وكيل الدولة .

فاذا لم يبت قاضى التحقيق فى الطلب فى المهلة المحددة فى الفقرة ٣ . فللمتهم أن يرفع طلبه مباشرة الى غرفة الاتهام لكي تصدر قرارها فيه بعد الاطلاع على الطلبات الكتابية المسببة التى يقدمها النائب العام وذلك فى ظرف ثلاثين يوما من تاريخ الطلب والا تعين تلقائيا الافراج المؤقت عن المتهم ما لم يكن قد تقرر اجراء التحقيقات المتعلقة بطلبه كما ان لوكيل الدولة الحق فى رفع طلب الافراج المؤقت الى غرفة الاتهام ضمن نفس الشروط .

(٢٠١) معلة بالقانون رقم ٣/٨٢ المشار اليه

(٣) معلة بالامر رقم ٧٥ - ٤٦ الجريدة الرسمية العدد ٥٣ و ١٩٧٥/٧/٤ .

ولا يجوز تجديد طالب الافراج المؤقت المقدم من المتهم أو من محاميه على أى الحالات الا بانتهاء مهلة شهر من تاريخ رفض الطلب السابق .

المادة ١٢٨ (١) - اذا رفعت الدعوى الى جهة قضائية للفصل فيها أصبح لهذه الجهة حق الفصل فى الافراج المؤقت .

واذا فصلت المحكمة فى طلب الافراج المؤقت فان الاستئناف يتعين رفعه فى ظرف أربع وعشرين ساعة من النطق بالحكم .

ويظل المتهم محبوسا حتى يقضى فى استئناف النيابة العامة ، وفى جميع الحالات ريثما يستنفذ ميعاد الاستئناف مالم يقرر النائب العام اخلاء سبيل المتهم فى الحال (٢) .

ونكون ساطة الافراج هذه لغزنة الاتهام قبل احالة الدعوى على محكمة الجنايات ، وفى الفترة الواقعة بين دورات انعقاد المحكمة .

وفى حالة الطعن بالنقض والى أن يصدر حكم المجلس تفصل فى طلب الافراج آخر جهة قضائية نظرت موضوع القضية ، واذا كان الطعن مرفوعا ضد حكم محكمة جنايات فان الفصل فى شأن الحبس يكون لغزنة المجلس الاعلى المدعوة للنظر فى الطعن ، وذلك فى أجل خمسة وأربعين يوما ، والا وضع المتهم تلقائيا رهـن الافراج المؤقت ، اللهم الا اذا قضى أمر التحقق من طلبه .

وتنظر غرفة الاتهام فى طلبات الافراج المؤقت فى حالة صدور الحكم بعدم الاختصاص ، وعلى وجه عام ، فى جميع الاحوال التى لم ترفع القضية فيها الى أية جهة قضائية .

مادة ١٢٩ (٣) - تكون جهة التحقيق والقضاء التى تترك او تخلق بصفة مؤقتة سبيل متهم ذى جنسية اجنبية هى وحدها المختصة بتحديد محل الإقامة الذى يحظر على المتهم الابتعاد عنه الا بتصريح وذلك قبل صدور قرار فى الدعوى بأن لا وجه للمتابعة ، او حكم نهائى فاذا خالف المتهم ذلك عوقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنوات ، وبغرامة من ٥٠٠ الى ٥٠٠٠ د.ج أو باحدى هاتين العقوبتين ، فضلا عن ذلك يحكم عليه وجوبا بسحب جواز السفر مؤقتا .

ويجوز لجهة التحقيق أو القضاء ان تمنعه

من مغادرة التراب الوطنى .
ويبلغ قرار تحديد محل الإقامة الاجبارية لوزير الداخلية المختص باتخاذ اجراءات مراقبة محل الإقامة المحدد وتسليم التصريحات المؤقتة بالتنقل فى داخل الاراضى الجزائرية عند الاقتضاء وتخطر حمة التحقيق بذلك .
ويعاقب من تهرب من اجراءات المراقبة بالعقوبات المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من هذه المادة .

مادة ١٣٠ - اذا طرح الأمر على جهة الحكم فى الاحوال المنصوص عليها فى المادتين ١٢٨ ، ١٢٩ استدعى الخصوم ومحاموهم بكتاب موصى عليه وينطق بالحكم بعد سماع أقوال النيابة العامة والخصوم ومحاميهـم .

مادة ١٣١ - يجب على طالب الافراج المؤقت قبل اخلاء سبيله بضمان أو بغير ضمان ان يختار له موطن . وذلك بمحضر يحرر فى قام كتاب السجن وهذا الموطن يختار فى المكان الذى تتخذ فيه اجراءات التحقيق ان كان المتهم تحت التحقيق فاذا كان مقدما للمحاكمة فى المكان الذى يكون فيه انعقاد الجهة القضائية المطروح عليها موضوع القضية ويباغ مدير المؤسسة العقابية الاقرار المذكور الى السلطة المختصة .

واذا استدعى المتهم للحضور بعد الافراج عنه مؤقتا ولم يمثل او اذا طرات ظروف جديدة او خطيرة تجعل من الضرورى حبسه فلقاضى التحقيق او لجهة الحكم المرفوعة اليها الدعوى ان يصدر أمرا جديدا بإيداعه السجن .

ولغرفة الاتهام ذلك الحق نفسه فى حالة عدم الاختصاص وذلك ريثما ترفع الدعوى للجهة القضائية المختصة .

واذا قررت غرفة الاتهام الافراج المؤقت معدلة بذلك قرار قاضى التحقيق فلا يجوز للاخير ان يصدر امر حبس جديد بناء على أوجه الاتهام عينها الا اذا قامت غرفة الاتهام بناء على طلب كتابى من النيابة العامة بسحب حق المتهم فى الانتفاع بقرارها .

مادة ١٣٢ (٤) - يجوز ان يكون الافراج المؤقت لاجنبى مشروطا بتقديم كفالة وذلك فى

(١) مستبدلة بالفانون رقم ٣/٨٢ المشار اليه ومصححة بالاستدراك المشار اليه .

(٢) مصححة بالاستدراك المشار اليه .

(٣) (٤) معدله بالامر رقم ٧٥ - ٤٦ الجريدة الرسمية العدد ٥٣ فى ١٩٧٥/٧/٤ .

جميع الحالات التي لا يكون فيها الافراج بقوة القانون .

وهذه الكفالة تضمن :

(١) مثول المتهم في جميع اجراءات الدعوى لتنفيذ الحكم .

(٢) اداء مايلزم حسب الترتيب الاتي بيانه :

(١) المصاريف التي سبق ان قام

بدفعها المدعى المدني ،

(ب) المصاريف التي انفقها القائم بالدعوى العمومية ،

(ج) الغرامات ،

(د) المبالغ المحكوم بردها ،

(هـ) التعويضات .

ويحدد قرار الافراج المؤقت المبالغ المخصص لكل جزء من جزءى الكفالة .

مادة ١٣٣ - تدفع الكفالة نقدا او اوراقا مصرفية او شيكات مقبولة الصرف او سندات صادرة او مضمونة من الدولة ويسلم ليد كاتب المحكمة او المجلس القضائي او محصل التسجيل ويكون الاخير هو المختص وحده بتسليمها اذا كانت سندات .

وبمجرد الاطلاع على الايصال تقوم النيابة العامة في الحال بتنفيذ قرار الافراج المؤقت .

مادة ١٣٤ - يرد الجزء الاول من مبلغ الكفالة اذا حضر المتهم او مثل في جميع اجراءات الدعوى وتقدم لتنفيذ الحكم .

ويصبح هذا الجزء ملكا للدولة منذ اللحظة التي يتخلف فيها المتهم بغير عذر مشروع عن اى اجراء من اجراءات الدعوى او عن تنفيذ الحكم .

غير انه يجوز لقاضى التحقيق في حالة اصداره قرارا بالاوجه لأقامة الدعوى ان يأمر برده ذلك الجزء من مبلغ الكفالة الى المتهم كما يجوز ذلك لجهة الحكم في حالة اعفاء المتهم او في حالة تبرئته .

مادة ١٣٥ - يرد دائما الجزء الثانى من مبلغ الكفالة الى المتهم اذا صدر قرار بأن لا وجه للمتابعة او حكم بالاعفاء او بالبراءة .

اما اذا صدر عليه حكم فيخصص ذلك الجزء لسداد المصاريف واداء الغرامة ورد المحكوم برده ودفع التعويضات المقررة للمدعى المدني بالترتيب الموضح بالمادة ١٣٢ اما الباقي فيرد للمتهم .

مادة ١٣٦ - تلتزم النيابة العامة بأن تقوم من تلقاء نفسها او بناء على طالب المدعى المدنى بأن تقدم لمصلحة التسجيل اما شهادة من قلم الكتاب ببيان المسؤولية التي على عاتق المتهم في الحالة المقررة في المادة ١٣٤ فقرة ٢ واما مستخرجا من الحكم في الحالة المنصوص عليها في المادة ١٣٥ فقرة ٢ .

واذا لم تكن المبالغ المستحقة مودعة فيتعين على مصلحة التسجيل متابعة تحصيل المبلغ المطاوب بطريق الاكراه .

وعلى الخزانة ان تقوم بغير تمهل بتوزيع المبالغ المودعة او المحصلة على مستحقيها .

وكل نزاع يثار حول هذه النقاط المختلفة تفصل فيه غرفة المشورة بناء على عريضة بوصفه من اشكالات التنفيذ .

مادة ١٣٧ - يتعين على المتهم الذي افرج عنه افرجا مؤقتا او لم يكن قد حبس احتياطيا في اثناء سير التحقيق ان يقدم نفسه للسجن في موعد لا يجاوز اليوم السابق على الجلسة . وينفذ امر الضبط والاحضار اذا كان المتهم قد كلف بالحضور تكليفا صحيحا بالطريق الادارى بمعرفة قلم كتاب المحكمة ولم يمثل في اليوم المحدد امام رئيس المحكمة لاستجوابه بغير عذر مشروع .

القسم الثامن في الانابة القضائية

مادة ١٣٨ - يجوز لقاضى التحقيق ان يكلف بطريق الانابة القضائية اى قاض من قضاة محكمته او اى مأمور من مأمورى الضبط القضائي المختص بالعمل في تلك الدائرة او اى قاض من قضاة التحقيق بالقيام بما يراه لازما من اجراءات التحقيق في الاماكن الخاضعة للجهة القضائية التي يتبعها كل منهم . ويذكر في الانابة القضائية نوع الجريمة

موضوع المتابعة وتؤرخ وتوقع من القاضي الذي اصدرها وتمهر بختمه .

ولا يجوز أن يؤمر فيها الا باتخاذ اجراءات التحقيق المتعلقة مباشرة بالمعاقبة على الجريمة التي تنصب عليها المتابعة .

المادة ١٣٩ (١) يقوم القضاة أو مأموري الضبط القضائي المنتدبون للتنفيذ بجميع سلطات المخولة لقاضي التحقيق ضمن حدود الانابة القضائية غير أنه ليس لقاضي التحقيق أن يعطى بطريق الانابة القضائية تفويضا عاما . ولا يجوز لمأموري الضبط القضائي استجواب المتهم أو القيام بمواجهته أو سماع أقوال المدعى المدني .

مادة ١٤٠ - يتعين على كل شاهد استدعى لسماع شهادته اثناء تنفيذ انابة قضائية الحضور وحلف اليمين والادلاء بشهادته . فاذا تخلف عن القيام بهذه الواجبات اخطر القاضي المنيب الذي يسوغ له ان يجبر الشاهد على الحضور بواسطة القوة العمومية وان يطبق في حقه العقوبات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٩٧ .

مادة ١٤١ - اذا اقتضت الضرورة لتنفيذ الانابة القضائية أن يلجأ مأمور الضبط القضائي لحجز شخص تحت مراقبته فعليه حتما تقديمه خلال ثمان واربعين ساعة الى قاض التحقيق في الدائرة التي يجري فيها تنفيذ الانابة . وبعد استماع قاضي التحقيق الى اقوال الشخص المقدم له يجوز له الموافقة على منح اذن كتابي يمد حجزه تحت المراقبة مدة ثمانية واربعين ساعة اخرى .

ويجوز بصفة استثنائية اصدار هذا الاذن بقرار مسبب دون أن يقتاد الشخص امام قاضي التحقيق .

وينوه في المحاضر طبقا للاوضاع المنصوص عليها في المادتين ٥٢ ، ٥٣ باجراءات الحجز تحت المراقبة التي تتخذ بهذه الكيفية بمعرفة مأمور الضبط القضائي . يحدد قاضي التحقيق المهلة التي يتعين

فيها على مأموري الضبط القضائي موافاته بالمحاضر التي يحررونها . فان لم يحدد اجلا لذلك فيتعين أن ترسل اليه هذه المحاضر خلال الثمانية ايام التالية لانتهاج الاجراءات المتخذة بموجب الانابة القضائية .

مادة ١٤٢ - اذا تضمنت الانابة القضائية اجراءات يقتضى اتخاذها في وقت واحد في جهات مختلفة من الاراضي الجزائرية جاز بموجب امر من قاضي التحقيق المنيب أن يوجه الى قضاة التحقيق المكلفين بتنفيذ تلك الانابة امانسخ اصالية منها او صور كاملة من الاصل .

ويجوز في حالة الاستعجال اذاعة نص الانابة القضائية بجميع الوسائل غير أنه يجب ان توضع في كل اذاعة البيانات الجوهرية من واقع النسخة الاصلية وبالاخص نوع التهمة واسم وصفة القاضي المنيب .

القسم التاسع في الخبرة

مادة ١٤٣ - لكل جهة قضائية تتولى التحقيق او تجلس الحكم عندما تعرض لها مسألة ذات طابع فني أن تأمر بنذب خبير اما بناء على طلب النيابة العامة او الخصوم او من تلقاء نفسها .

واذا رأى قاضي التحقيق انه لا موجب لطلب الخبرة فعليه أن يصدر في ذلك قرارا مسيبا . ويقوم الخبراء بأداء مهمتهم تحت مراقبة قاضي التحقيق او القاضي الذي تعينه الجهة القضائية التي امرت باجراء الخبرة .

مادة ١٤٤ - يختار الخبراء من الجدول الذي تعده المجالس القضائية بعد استطلاع رأى النيابة العامة .

وتحدد الاوضاع التي يجري بها قيد الخبراء او شطب اسمائهم بقرار من وزير العدل . ويجوز للجهات القضائية بصفة استثنائية أن تختار بقرار مسبب خبراء ليسوا مقيدين في أي من هذه الجداول .

مادة ١٤٥ - يحلف الخبير المقيد لأول مرة بالجدول الخاص بالمجلس القضائي يمينا أما

ويجوز دائما لقاضي التحقيق اثناء اجراءاته ان يستعين بالخبراء اذا رأى لزوما لذلك .

مادة ١٤٩ - اذا طلب الخبراء الاستنارة في مسألة خارجة عن دائرة تخصصهم فيجوز للقاضي ان يصرح لهم بضم فنيين يعينون باسمائهم ويكونون على الخصوص مختارين لتخصصهم .

ويحلف الفنيون المعينون على هذا الوجه اليمين ضمن الشروط المنصوص عليها في المادة ١٤٥ ويرفق تقريرهم بكامله بالتقرير المنوه عنه في المادة ١٥٣ .

مادة ١٥٠ - يعرض قاضي التحقيق او القاضي الذي تعينه الجهة القضائية على المتهم الاحراز المختومة التي لم تكن قد فُضت او جردت قبل ارسالها للخبراء وذلك طبقا للفقرة الثالثة من المادة ٨٤ . كما يعدد هذه الاحراز في المحضر الذي يحرر خصيصا لاثبات تسليم هذه الاشياء . ويتعين على الخبراء ان ينوهوا في تقريرهم عن كل فض او اعادة فض للاحراز التي يقومون بجردها .

مادة ١٥١ - يجوز للخبراء على سبيل المعلومات وفي حدود اللازمة لاداء مهمتهم ان تلقوا اقوال اشخاص غير المتهم .

وعليهم ان يخطرخوا الخصوم بأن لهم الحق في ابداء ملاحظاتهم المكتوبة في موضوع المهمة المنوط بهم اداؤها دون الاخلال بأحكام المادة ١٥٢ الآتية .

واذا راوا محلا لاستجواب المتهم فان هذا الاجراء يقوم به بحضورهم قاضي التحقيق او القاضي المعين من المحكمة على ان تراعى في جميع الاحوال الاوضاع والشروط المنصوص عليها في المادتين ١٠٥ و ١٠٦ .

غير انه يجوز للمتهم ان يتنازل عن الاستفادة بهذا الحكم بتقرير صريح منه امام قاضي التحقيق او القاضي المعين من المحكمة وان يمد الخبراء بحضور محاميه او بعد استدعائه قانونا بالايضاحات اللازمة لتنفيذ مهمتهم كما يجوز للمتهم ايضا باقرار كتابي يقدمه للخبراء

ذلك المجلس بالصيغة الآتية بيانها :

« احلف بالله العظيم بأن اقوم بأداء مهمتي كخبير على خير وجه وبكل اخلاص وان أبدى رأيي بكل نزاهة واستقلال » .

ولا يحدد هذا القسم ما دام الخبير مقيدا في الجدول ويؤدي الخبير الذي يختار من خارج الجدول قبل مباشرة مهمته اليمين السابق بيانها امام قاضي التحقيق أو القاضي المعين من الجهة القضائية .

ويوقع على مخضر اداء اليمين من القاضي المختص والخبير والكتاب .

ويجوز في حالة قيام مانع من حلف اليمين لاسباب يتعين ذكرها بالتحديد اداء اليمين بالكتابة ويرفق الكتاب المتضمن ذلك بملف التحقيق .

مادة ١٤٦ - يجب ان تحدد دائما في قرار ندب الخبراء مهمتهم التي لا يجوز ان تهدف الا الى فحص مسائل ذات طابع فني .

مادة ١٤٧ - يجوز لقاضي التحقيق ندب خبير او خبراء .

مادة ١٤٨ - كل قرار يصدر بندب خبراء يجب ان تحدد فيه مهلة لانجاز مهمتهم ويجوز ان تمد هذه المهلة بناء على طاب الخبراء اذا اقتضت ذلك اسباب خاصة ويكون ذلك بقرار مسبب يصدره القاضي او الجهة التي ندبتهم واذا لم يودع الخبراء تقاريرهم في الميعاد المحدد لهم جاز في الحال ان يستبدل بهم غيرهم وعليهم اذ ذاك ان يقدموا نتائج ما قاموا به من ابحاث كما عليهم ايضا ان يردوا في ظرف ثمان واربعين ساعة جميع الاشياء والاوراق والوثائق التي تكون قد عهد بها اليهم على ذمة انجاز مهمتهم وعلاوة على ذلك فمن الجائز ان تتخذ ضدهم تدابير تاديبية قد تصل الى شطب اسمائهم من جداول الخبراء المنصوص عليه في المادة ١٤٤ .

ويجب على الخبراء في القيام بمهمتهم ان يكونوا على اتصال بقاضي التحقيق او القاضي المنتدب وان يحيطوه دائما بتطورات الاعمال التي يقومون بها ويمكنوه من كل ما يجعله في كل حين قادرا على اتخاذ الاجراءات اللازمة .

ويرفقوثة بتقريرهم ان يتنازل عن مساعده محاميه له في جلسة او اكثر من جلسات سماع اقواله .

غير انه يجوز للخبراء الاطباء المكلفين بفحص المتهم ان يوجهوا اليه الاسئلة اللازمة لاداء مهمتهم بغير حضور قاض ولا محام .

مادة ١٥٢ - يجوز لاطراف الخصومة اثناء اجراء اعمال الخبرة ان يطلبوا الى الجهة القضائية التي امرت بها ان تكلف الخبراء باجراء ابحات معينة او سماع اي شخص معين باسمه قد يكون قادرا على مدهم بالمعلومات ذات الطابع الفني .

مادة ١٥٣ - يحزر الخبراء لدى انتهاء اعمال الخبرة تقريراً يجب ان يشتمل على وصف ما قاموا به من اعمال ونتائجها على الخبراء ان يشهدوا بقيامهم شخصيا بمباشرة هذه الاعمال التي عهد اليهم باتخاذها ويوقعوا على تقريرهم .

فاذا اختلفوا في الراى او كانت لهم تحفظات في شأن النتائج المشتركة عين كل منهم رايه او تحفظاته مع تعليل وجهة نظره .

ويودع التقرير والاحراز او ما تبقى منها لدى كاتب الجهة القضائية التي امرت بالخبرة ويثبت هذا الايداع بمحضر .

مادة ١٥٤ - على قاضى التحقيق ان يستدعى من يعينهم الامر من اطراف الخصومة ويحيطهم علما بما انتهى اليه الخبراء من نتائج وذلك بالاوضاع المنصوص عليها في المادتين ١٠٥ و ١٠٦ ويتلقى اقوالهم بشأنها ويحدد لهم اجلا لبدء ملاحظاتهم عنها او تقديم طلبات خلاله ولا سيما فيما يخص اجراء اعمال خبرة تكميلية او القيام بخبرة مقابلة .

ويتعين على قاضى التحقيق في حالة رفض هذه الطلبات ان يصدر قرارا مسببا .

مادة ١٥٥ - يعرض الخبراء في الجلسة عند طلب مثلهم بها نتيجة اعمالهم الفنية التي باثروها بعد ان يحلفوا اليمين على ان يقوموا بعرض نتائج ابحاتهم ومعاياناتهم بذمة وشرف ويسوغ لهم اثناء سماع اقوالهم ان يراجعوا تقريرهم ومرفقاته .

. ويجوز للرئيس اما من تلقاء نفسه او بناء على طلب النيابة العامة او الخصوم او محاميهم ان يوجه للخبراء اية اسئلة تدخل في نطاق المهمة التي عهد اليهم بها .

وعلى الخبراء بعد ان يقوموا بمرض تقريرهم حضور المرافعات مألّم يصرح لهم الرئيس بالانسحاب من الجلسة .

مادة ١٥٦ - اذا حدث في جلسة لاحدى الجهات القضائية ان ناقض شخص يجرى سماعه كشاهد او على سبيل الاستدلال نتائج خبرة او اورد في المسالة الفنية بيانات جديدة يطلب الرئيس الى الخبراء والى النيابة العامة والى الدفاع والى المدعى المدني ان كان ثمة محل لذلك ان يبدوا ملاحظاتهم وعلى الجهة القضائية ان تصدر قرارا مسببا اما بصرف النظر عن ذلك واما بتأجيل القضية الى تاريخ لاحق وفي الحالة الاخيرة يسوغ لهذه الجهة القضائية ان تتخذ بشأن الخبرة كل ما تراه لازما من الاجراءات .

القسم المباشر في بطلان اجراءات التحقيق

مادة ١٥٧ - تراعى الاحكام المقررة في المادة ١٠٠ المتعلقة باستجواب المتهمين والمادة ١٠٥ المتعلقة بسماع المدعى المدني والا ترتب على مخالفتها بطلان الاجراء نفسه وما يتلوه من اجراءات .

ويجوز للخصم الذي لم تراعى في حقه احكام هذه المواد ان يتنازل عن التمسك بالبطلان ويصح بذلك الاجراء ويتعين ان يكون التنازل صريحا ولا يجوز ان يبدى الا في حضور المحامى او بعد استدعائه قانونا .

مادة ١٥٨ - اذا تراعى لقاضى التحقيق ان اجراء من اجراءات التحقيق مشوب بالبطلان فعليه ان يرفع الامر لغرفة الاتهام بالمجلس القضائى بطلب ابطال هذا الاجراء بعد استطلاع راي وكيل الدولة اخطار المتهم والمدعى المدني .

فاذا تبين لوكيل الدولة ان بطلانا قد وقع فانه يطلب الى قاضى التحقيق ان يوافيه بملف الدعوى ليرسله الى غرفة الاتهام ويرفع لها طلبا بالبطلان .

القسم الحادى عشر في اوامر التصرف بعد انتهاء التحقيق

مادة ١٦٢ - يقوم قاضى التحقيق بمجرد اعتباره التحقيق منتهيا بإرسال الملف لوكيل الدولة بعد ان يقوم الكاتب بترقيمه وعلى وكيل الدولة تقديم طلباته اليه خلال عشرة ايام على الاكثر .

يمحص قاضى التحقيق الأدلة وما اذا كان يوجد ضد المتهم دلائل مكونة لجريمة من جرائم قانون العقوبات .

مادة ١٦٣ - اذا رأى قاضى التحقيق ان الوقائع لا تكون جنابة او جنحة او مخالفة او انه لا توجد دلائل كافية ضد المتهم او كان مقترب الجريمة ما يزال مجهولا ، اصدر امرا بان لا وجه لمتابعة المتهم .

ويخلى سبيل المتهمين المحبوسين احتياطيا في الحال الا اذا حصل استئناف من وكيل الدولة ما لم يكونوا محبوسين لسبب آخر .
ويبت قاضى التحقيق في نفس الوقت في شأن رد الاشياء المضبوطة .

ويصفى حساب المصاريف ويلزم المدعى المدنى بها ان وجد في القضية مدع مدنى ، غير انه يجوز ان يعفى المدعى المدنى حسن النية من المصاريف كلها او جزء منها بقرار خاص مسبب .

مادة ١٦٤ - اذا رأى القاضى ان الوقائع تكون مخالفة او جنحة امر باحالة الدعوى الى المحكمة .

واذا كان المتهم محبوسا احتياطيا بقى محبوسا اذا كانت العقوبة هى الحبس ومع مراعاة احكام المادة ١٢٤ .

مادة ١٦٥ - اذا احيلت الدعوى الى المحكمة يرسل قاضى التحقيق الملف مع امر الاحالة الصادر عنه الى وكيل الدولة ويتعين على الاخير ان يرسله بغير تمهل الى قائم كتاب الجهة القضائية .

ويقوم وكيل الدولة بتكليف المتهم الحضور في اقرب جلسة قادمة امام الجهة القضائية المختصة مع مراعاة مواعيد الحضور .

وفي كلتا الحالتين تتخذ غرفة الاتهام اجراءها وفق ما ورد في المادة ١٩١ .

مادة ١٥٩ - يترتب البطلان ايضا على مخالفة الاحكام الجوهرية المقررة في هذا الباب خلاف الاحكام المقررة في المادتين ١٠٠ و ١٠٥ اذا ترتب على مخالفتها اخلال بحقوق الدفاع او حقوق اى خصم في الدعوى .

وتقرر غرفة الاتهام ما اذا كان البطلان يتعين قصره على الاجراء المطعون فيه او امتداده جزئيا او كليا على الاجراءات اللاحقة له .

ويجوز دائما للخصم التنازل عن التمسك بالبطلان المقرر لمصلحته وحده . ويتمين ان يكون هذا التنازل صريحا .

ويرفع الامر لغرفة الاتهام طبقا للمادة السابقة وتفصل فيه طبقا لما هو مقرر في المادة ١٩١

مادة ١٦٠ - تسحب من ملف التحقيق اوراق الاجراءات التى ابطت وتودع لدى قلم كتاب المجلس القضائى .

ويحظر الرجوع اليها لاستنباط عناصر او اتهامات ضد الخصوم في المرافعات والا تعرضوا لجزاء تاديبى بالنسبة للقضاة ومحكمة تاديبية للمحامين المدافعين امام مجلسهم التاديبى .

مادة ١٦١ - لجميع جهات الحكم عدا المحاكم الجنائية صفة تقرير البطلان المشار اليه في المادتين ١٥٧ و ١٥٩ وكذلك ما قد ينجم عن عدم مراعاة احكام الفقرة الاولى من المادة ١٦٨ . وفي حالة المادة ١٥٧ او اذا كان قرار احالة الدعوى اليها مشويا بهذا البطلان تحيل الجهة القضائية الاوراق الى النيابة العامة لتقوم هذه الاخيرة باحالة القضية من جديد الى قاضى التحقيق مع حفظ المجاس القضائى في التصدى اذا كانت الدعوى مطروحة عليه .

غير انه لا يجوز للمحكمة ولا للمجلس القضائى لدى النظر في موضوع جنحة او مخالفة الحكم ببطلان اجراءات التحقيق اذا كانت قد احيات اليه من غرفة الاتهام .

وللخصوم من ناحية اخرى ان يتنازلوا عن التمسك بالبطلان المشار اليه في هذه المادة وعليهم في جميع الحالات تقديم اوجه البطلان للجهة القضائية التى تقضى في الدعوى قبل اى دفاع في الموضوع والا كانت غير مقبولة .

مادة ١٦٦ - اذا رأى قاضى التحقيق ان الوقائع تكون جريمة وصفها القانونى جنائية يأمر بارسال ملف الدعوى وقائمة بأدلة الاثبات بمعرفة وكيل الدولة ، بغير تمهل ، الى النائب العام لدى المجلس القضائى لاتخاذ الاجراءات وفقا لما هو مقرر فى الباب الخاص بغرفة الاتهام . ويحتفظ امر الضبط أو القبض الصادر ضد المتهم بقوته التنفيذية لحين صدور قرار من غرفة الاتهام .

ويحتفظ بأدلة الاثبات لدى قلم كتاب المحكمة ان لم يقرر خلاف ذلك :

مادة ١٦٧ - يجوز اثناء سير التحقيق اصدار اوامر تتضمن بصفة جزئية الاوجه لمتابعة المتهم .

مادة ١٦٨ - تبلغ الاوامر القضائية فى ظرف اربع وعشرين ساعة بكتاب موصى اياه الى محامى المتهم والى المدعى المدنى .

ويحاط المتهم علما بأوامر التصرف فى التحقيق بعد انتهائه ويحاط المدعى المدنى علما بأوامر الاحالة او اوامر ارسال الاوراق الى النائب العام وذلك بالالوضاع والمواعيد نفسها . واذا كان المتهم محبوسا فتكون مخابراته بوساطة المشرف رئيس السجن .

وتبلغ للمتهم او المدعى المدنى الاوامر التى يجوز لهما الطعن فيها بالاستئناف وذلك فى ظرف اربع وعشرين ساعة .

ويخطر الكاتب وكيل الدولة بكل امر قضائى يصدر مخالفا لطلباته فى اليوم نفسه الذى صدر فيه .

مادة ١٦٩ - تقيد الاوامر الصادرة من قاضى التحقيق عملا بأحكام هذا القسم فى ذيل صحيفة طلبات وكيل الدولة .

وتتضمن اسم المتهم ولقبه ونسبه وتاريخ ومكان مولده وموطنه ومهنته .

كما يذكر بها الوصف القانونى للواقعة المنسوبة اليه وتحدد على وجه الدقة الاسباب التى من اجلها توجد او لا توجد ضده دلائل كافية .

القسم الثانى عشر

فى استئناف اوامر قاضى التحقيق

مادة ١٧٠ - لوكيل الدولة الحق فى ان

يستأنف امام غرفة الاتهام جميع اوامر قاضى التحقيق .

ويكون هذا الاستئناف بتقرير لدى قلم كتاب المحكمة ويجب ان يرفع فى ثلاثة ايام من تاريخ صدور الامر .

ومتى رفع الاستئناف من النيابة العامةبقى المتهم المحبوس احتياطيا فى حبسه حتى يفصل فى الاستئناف ويبقى كذلك فى جميع الاحوال الى حين انقضاء ميعاد استئناف وكيل الدولة الا اذا وافق وكيل الدولة على الافراج عن المتهم فى الحال .

مادة ١٧١ - يحق الاستئناف ايضا للنائب العام فى جميع الاحوال ويجب ان يبلغ استئنافه للخصوم خلال العشرين يوما التالية لصدور امر قاضى التحقيق .

ولا يوقف هذا الميعاد ولا رفع الاستئناف تنفيذ الامر بالافراج المؤقت .

المادة ١٧٢ (١) للمتهم او لوكيله الحق فى رفع استئناف امام غرفة الاتهام بالمجلس القضائى عن الاوامر المنصوص عليها فى المواد ٧٤ و ١٢٥ و ١٢٧ وكذلك عن الاوامر التى يصدرها قاضى التحقيق فى اختصاصاته بنظر الدعوى اما من تلقاء نفسه أو بناء على دفع أحد الخصوم بعدم الاختصاص .

ويرفع الاستئناف بعريضة تودع لدى قلم كتاب المحكمة فى ظرف ثلاثة ايام من تبليغ الامر الى المتهم طبقا للمادة ١٦٨ . (٢)

واذا كان المتهم محبوسا تكون هذه العريضة صحيحة اذا تلقاها كاتب ضبط مؤسسة اعزادة التربية ، حيث تقيد على الفور فى سجل خاص ، ويتعين على المراقب الرئيسى لمؤسسة اعزادة التربية تسليم هذه العريضة لقلم كتاب المحكمة فى ظرف اربع وعشرين ساعة ، والا تعرض لجزاءات تأديبية .

المادة ١٧٣ (٣) يجوز للمدعى المدنى أولوكله أن يطعن بطريق الاستئناف فى الاوامر الصادرة بعدم اجراء التحقيق ، أو بالاوجه للمتابعة أو الاوامر التى تمنح حقوقه المدنية ، غير أن استئنافه لا يمكن أن ينصب فى أى حسان من

(١) ، (٣) مستبدلة بالقانون رقم ٣/٨٢ المشار اليه .

(٢) مصححة بالاستدراك المشار اليه .

الاحوال على أمر أو على شق من أمر متعلق بحبس المتهم احتياطيا .

ويجوز له استئناف الامر الذي بموجبه حكم القاضي في أمر اختصاصه بنظر الدعوى ، سواء من تلقاء نفسه أو بناء على دفع الخصوم بعدم الاختصاص .

ويرفع استئناف المدعين المدنيين بالاضام المنصوص عليها في الفقرة ٢ من المادة ١٧٢ السابقة خلال ثلاثة أيام من تاريخ تبليغهم بالامر في المارطن المختار من طرفهم .

المادة ١٧٤ (١) - يواصل قاضي التحقيق اجراء التحقيق اذا كان الامر قد استؤنف ما لم تصدر غرفة الاتهام قرارا يخالف ذلك .

القسم الثالث عشر

في اعادة التحقيق لظهور ادلة جديدة

مادة ١٧٥ - المتهم الذي صدر بالنسبة اليه امر من قاضي التحقيق بالالوجه للمتابعة لايجوز متابعته من اجل الواقعة نفسها ما لم تطرا ادلة جديدة .

وتعد ادلة جديدة اقوال الشهود والاوراق والمحاضر التي لم يمكن عرضها على قاضي التحقيق لتمحيصها مع ان من شأنها تعزيز الادلة النسي سبق ان وجدها ضعيفة أو ان من شأنها ان تعطى الوقائع تطورات نافعة لظهار الحقيقة . وللنيابة العامة وحدها تقرير ما اذا كان ثمة محل لطلب اعادة التحقيق بناء على الادلة الجديدة .

الفصل الثاني

في غرفة الاتهام بالمجلس القضائي

القسم الاول

احكام عامة

مادة ١٧٦ - تشكل في كل مجلس قضائي غرفة اتهام واحدة على الاقل وبعين رئيسها ومستشاروها لمدة ثلاث سنوات بقرار من وزير العدل .

مادة ١٧٧ - يقوم النائب العام او وكلاؤه بوظيفة النيابة العامة لدى غرفة الاتهام اماوظيفة

كاتب الجلسة فيقوم بها احد كتبة المجلس القضائي .

مادة ١٧٨ - تنعقد غرفة الاتهام امما باستدعاء من رئيسها واما بناء على طلب النيابة العامة كلما دعت الضرورة لذلك .

مادة ١٧٩ (٢) - يتولى النائب العام تهيئة القضية خلال خمسة ايام على الاكثر من استلام اوراقها . ويقدمها مع طلباته فيها الى غرفة الاتهام ، ويتعين على غرفة الاتهام ان تصدر حكمها في موضوع الحس الاحتياطي في اقرب اجل بحيث لا يتاخر ذلك عن ثلاثين يوما من تاريخ الاستئناف المنصوص عليه في المادة ١٧٢ والا افرج عن المتهم تلقائيا ما لم يتقرر اجراء تحقيق اضافي .

مادة ١٨٠ - اذا راى النائب العام في الدعاوى المنظورة امام المحاكم فيما عدا محكمة الجنائيات ان الوقائع قابلة لوصفها جنائية فله الى ما قبل افتتاح المرافعة ان يأمر باحضار الاوراق واعداد القضية وتقديمها ومعه طلباته فيها الى غرفة الاتهام .

مادة ١٨١ - يتخذ النائب العام الاجراءات نفسها اذا تلقى على اثر صدور حكم من غرفة الاتهام بالالوجه للمتابعة اوراقا ظهر له منها انها تحتوى على ادلة جديدة بالمعنى الموضح في المادة ١٧٥ ، وفي هذه الحالة وريثما تنعقد غرفة الاتهام يجوز لرئيس تلك الغرفة ان يصدر بناء على طلب النائب العام امرا بالقبض على المتهم او ايداعه السجن .

مادة ١٨٢ - يبلغ النائب العام بكتاب موصى عليه كلا من الخصوم ومحاميهم تاريخ نظر القضية بالجلسة ويرسل الكتاب الموصى عليه الموجه لكل من الخصوم الى موطنه المختار فان لم يوجد فلاخر عنوان اعطاه .

وتراعى مهلة ثمان واربعين ساعة في حالات الحبس الاحتياطي وخمسة ايام في الاحوال الاخرى بين تاريخ ارسال الكتاب الموصى عليه وتاريخ الجلسة .

ويودع اثناء هذه المهلة ملف الدعوى مشتملا على طلبات النائب العام قلم كتاب غرفة الاتهام

(١) مسيئلة بالقانون رقم ٣/٨٢ الجريدة الرسمية العدد ٧ في ١٦/٢/١٩٨٢

(٢) ممدله بالامر رقم ٧٥ - ٤٦ الجريدة الرسمية العدد ٥٢ في ١٩٧٥/٧/٤ .

ويكون تحت تصرف محامى المتهمين والمدعين المدنيين .

مادة ١٨٣ - يسمح للخصوم ومحاميههم الى اليوم المحدد للجلسة بتقديم مذكرات يطلعون عليها النيابة العامة والخصوم الآخرين وتودع هذه المذكرات لدى قلم كتاب غرفة الاتهام ويؤشر عليها الكاتب مع ذكر يوم وساعة الايداع .

مادة ١٨٤ - يفصل المجلس في القضية في غرفة المشورة بعد تلاوة تقرير المستشار المنتدب والنظر في الطلبات الكتابية المودعة من النائب العام والمذكرات المقدمة من الخصوم .

ولا يسمح لمحامى المتهم ولا لمحامى المدعى المدنى بالمرافعة او ابداء ملاحظات شفوية .
ولغرفة الاتهام ان تأمر باستحضار الخصوم شخصا وكذلك تقديم أدلة الاتهام . وفي حالة حضور الخصوم شخصا يحضر معهم محاموهم طبقا للاوضاع المنصوص عليها في المادتين ١٠٥ و ١٠٧ .

مادة ١٨٥ - تجرى مداولات غرفة الاتهام بغير حضور النائب العام والخصوم ومحاميههم والكاتب والمترجم .

مادة ١٨٦ - يجوز لغرفة الاتهام بناء على طلب النائب العام أو أحد الخصوم أو حتى من تلقاء نفسها ان تأمر باتخاذ جميع اجراءات التحقيق التكميلية التى تراها لازمة كما يجوز لها ايضا بعد استطلاع رأى النيابة العامة ان تأمر بالافراج عن المتهم .

مادة ١٨٧ - يجوز لغرفة الاتهام ان تأمر من تلقاء نفسها أو بناء على طلبات النائب العام باجراء تحقيقات بالنسبة للمتهمين المحالين اليها بشأن جميع الاتهامات فى الجنايات والجناح والمخالفات أصلية كانت أو مرتبطة بغيرها الناتجة من ملف الدعوى والتي لا يكون قد تناول الاشارة اليها امر الاحالة الصادر من قاضى التحقيق او التى تكون قد استبعدت بأمر يتضمن القضاء بصفة جزئية بالا وجه للمتابعة أو بفصل جرائم بعضها عن البعض أو احوالتها الى الجهة القضائية المختصة .

ويسوغ لها اصدار حكمها دون ان تأمر باجراء تحقيق جديد اذا كانت أوجه المتابعة المنوه عنها فى الفقرة السابقة قد تناولتها اوصاف الاتهام التى أقرها قاضى التحقيق .

مادة ١٨٨ - تعد الجرائم مرتبطة فى الاحوال الآتية :

(١) اذا ارتكبت فى وقت واحد من عدة اشخاص مجتمعين ،

(ب) اذا ارتكبت من اشخاص مختلفين حتى ولو فى اوقات متفرقة وفى اماكن مختلفة ولكن على اثر تدبير اجرامى سابق بينهم ،

(ج) اذا كان الجناة قد ارتكبوا بعض هذه الجرائم للحصول على وسائل ارتكاب الجرائم الأخرى أو تسهيل ارتكابها أو اتمام تنفيذها أو جعلهم فى مأمن من العقاب ،

(د) أو عند ما تكون الأشياء المنتزعة أو المختلسة أو المتحصلة عن جناية أو جنحة قد اخفيت كلها أو بعضها .

مادة ١٨٩ - يجوز أيضا لغرفة الاتهام بالنسبة للجرائم الناتجة من ملف الدعوى ان تأمر بتوجيه التهمة طبقا للاوضاع المنصوص عليها فى المادة ١٩٠ الى اشخاص لم يكونوا قد احيلوا اليها مالم يسبق بشأنهم صدور امر نهائى بالاوجه للمتابعة ولايجوز الطعن فى هذا الامر بطريق النقض .

مادة ١٩٠ - يقوم باجراء التحقيقات التكميلية طبقا للاحكام المتعلقة بالتحقيق السابق اما أحد أعضاء غرفة الاتهام واما قاضى التحقيق الذى تندبه لهذا الغرض ويجوز للنائب العام فى كل وقت ان يطلب الاطلاع على اوراق التحقيق على أن يردها خلال خمسة ايام .

مادة ١٩١ - تنظر غرفة الاتهام فى صحة الاجراءات المرفوعة اليها واذا تكشف لها سبب من اسباب البطلان قضت ببطلان الاجراء المشوب به ، وعند الاقتضاء ببطلان الاجراءات التالية له كلها أو بعضها . ولها بعد الابطال ، ان تتصدى لموضوع الاجراء أو تحيل الملف الى قاضى التحقيق نفسه أو لقاض غير موافقة اجراءات التحقيق .

مادة ١٩٢ - اذا كانت غرفة الاتهام قد فصلت في استئناف مرفوع عن امر صادر من قاضي التحقيق في موضوع حبس المتهم احتياطيا فسواء ايدت القرار ام الفتة وامرت بالافراج عن المتهم او باستمرار حبسه او اصدرت امرا بايداعه السجن او بالقبض عليه ، فعلى النائب العام اعادة الملف بغير تمهل الى قاضي التحقيق بعد العمل على تنفيذ الحكم .

واذا حلت في اي موضوع آخر ان الفتة غرفة الاتهام امر قاضي التحقيق فان لها ان تتصدى للموضوع او تحيل الملف الى قاضي التحقيق نفسه او الى قاض غيره لمواصلة التحقيق مالم يكن حكم الالفاء قد انتهى التحقيق .

واذا ايدت غرفة الاتهام امر قاضي التحقيق المستأنف ترتب عليه اثره كاملا .

مادة ١٩٣ - واذا قررت غرفة الاتهام اجراء تحقيق تكميلي ثم انتهى ذلك التحقيق فانها تأمر بايداع ملف التحقيق لدى قلم الكتاب ويخطر النائب العام في الحال كلا من اطراف الدعوى ومحاميهم بهذا الايداع بكتاب موصى عليه ويبقى ملف الدعوى مودعا لدى قلم الكتاب طيلة خمسة ايام مهما كان نوع القضية .

وتتبع عندئذ احكام المواد ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٤

مادة ١٩٤ - تقضى غرفة الاتهام بحكم واحد في جميع الوقائع التي يوجد بينها ارتباط .

مادة ١٩٥ - اذا رأت غرفة الاتهام ان الوقائع لا تكون جنائية او جنحة او مخالفة او لا تتوفر دلائل كافية لادانة المتهم او كان مرتكب الجريمة لا يزال مجهولا اصدرت حكمها بالاوجه للمتابعة ويفرج عن المتهمين المحبوسين احتياطيا مالم يكونوا محبوسين لسبب آخر . وتفصل غرفة الاتهام في الحكم نفسه في رد الاشياء المضبوطة وتظل مختصة بالفصل في امر رد هذه الاشياء عند الاقتضاء بعد صدور ذلك الحكم .

مادة ١٩٦ - اذا رأت غرفة الاتهام ان الوقائع تكون جنحة او مخالفة فانها تقضى بحالة القضية الى المحكمة . وفي حالة الاحالة امام محكمة الجنج ظل المتهم المقبوض عليه محبوسا احتياطيا اذا كان موضوع الدعوى معاقبا عليه بالجسس . وذلك مع مراعاة احكام المادة ١٢٤ .

فاذا كانت الوقائع القائمة في الدعوى لاتخضع لعقوبة الحبس او لاتكون سوى مخالفة . فان المتهم يخلى سبيله في الحال .

مادة ١٩٧ - اذا رأت غرفة الاتهام ان وقائع الدعوى المنسوبة الى المتهم تكون جريمة لها وصف الجنائية قانونا فانها تقضى بحالة المتهم الى محكمة الجنايات ولها ايضا ان ترفع السي تلك المحكمة قضايا الجرائم المرتبطة بتلك الجنائية .

المادة ١٩٨ (١) يتضمن قرار الاحالة بيان الوقائع ، موضوع الاتهام ووضعها القانوني والا كان باطلا وفضلا على ذلك ، فان غرفة الاتهام تصدر امرا بالقبض على المتهم مع بيان هويته بدقة ، وينفذ هذا الامر في الحال مع مراعاة احكام المادة ١٣٧ من هذا القانون .

مادة ١٩٩ - يوقع على احكام غرفة الاتهام من الرئيس والكاتب ويذكر بها اسماء الاعضاء والاشارة الى ايداع المستندات والمذكرات والى تلاوة التقرير والى طلبات النيابة العامة .

وتحتفظ غرفة الاتهام بالفصل في المصاريف اذا كان حكمها لاينهى الدعوى التي نظرتها . وفي العكسية وكذلك في حالة اخلاء سبيل المتهم تصفى المصروفات وتحكم بها على طرف الخاسر في الدعوى .

غير انه يجوز اغفاء المدعى المدني حسن النية من المصاريف كلها او جزء منها .

مادة ٢٠٠ - يخطر محامو المتهمين والمدعين بالحق المدني بمنطوق احكام غرفة الاتهام في ظرف ثلاثة ايام بكتاب موصى عليه وذلك فيما خلا الحالة المنصوص عليها في المادة ١٨١ .

كما يخطر المتهمون بمنطوق الاحكام الصادرة بالاوجه للمتابعة ويخطر المتهمون والمدعون بالحق المدني باحكام الاحالة الى محكمة الجنج او المخالفات وذلك ضمن الاوضاع والمواعيد نفسها اما الاحكام التي يجوز للمتهمين او المدعين بالحق المدني الطعن فيها بطريق النقض فانها تبلغ اليهم بناء على طلب النائب العام في ظرف ثلاثة ايام

مادة ٢٠١ - تطبق على هذا الباب احكام المواد ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٦٠ المتعلقة بطلان اجراءات

التحقيق صحة احكام غرفة الاتهام وكذلك صحة اجراءات التحقيق السابقة عليها اذا كان حكم الغرفة قد فصل في صحتها تخضع لرقابة المجلس الاعلى وحده .

القسم الثاني

في السلطات الخاصة برئيس غرفة الاتهام

مادة ٢٠٢ - يباشر رئيس غرفة الاتهام السلطات المرسومة في المواد التالية :

وفي حالة وجود مانع لديه فان هذه السلطات الخاصة به تمنح لقاض من قضاة الحكم بالمجلس المذكور بقرار من وزير العدل . ويسوغ للرئيس ان يكل هذه السلطات الى قاض من قضاة الحكم بغرفة الاتهام من اجل القيام بأعمال معينة .

مادة ٢٠٣ - يراقب رئيس غرفة الاتهام ويشرف على مجرى اجراءات التحقيق المتبعة في جميع مكاتب التحقيق بدائرة المجلس ويتحقق بالاخص من تطبيق شروط الفقرتين الخامسة والسادسة من المادة ٦٨ ويبدل جهده في الا يطرأ على الاجراءات اى تأخير بغير مسوغ .

وتحقيقا لهذا الغرض تمد كل ثلاثة اشهر بكل مكتب تحقيق قائمة ببيان جميع القضايا المتداولة مع ذكر تاريخ آخر اجراء من اجراءات التحقيق تم تنفيذه في كل قضية منها .

وتبين القضايا التي فيها متهمون محبوسون احتياطيا في قائمة خاصة وتقدم هذه القوائم المنصوص عليها في هذه المادة لرئيس غرفة الاتهام وللنائب العام .

مادة ٢٠٤ - يجوز لرئيس غرفة الاتهام ان يطلب من قاضي التحقيق جميع الايضاحات اللازمة ويحق له ان يزور كل مؤسسة عقابية في دائرة المجلس لكي يتحقق من حالة المحبوس احتياطيا في القضايا التي بها حبس احتياطى .

واذا ما بدا له ان الحبس غير قانونى وجه الى قاضى التحقيق الملاحظات اللازمة ويجوز له ان يفوض سلطته الى قاض من قضاة الحكم التابعين الى غرفة الاتهام او الى قاض آخر بالمجلس القضائى .

مادة ٢٠٥ - يجوز للرئيس ان يعقد غرفة الاتهام كي يفصل في امر استمرار حبس متهم احتياطيا .

القسم الثالث

في مراقبة اعمال مامورى الضبط القضائى

المادة ٢٠٦ (١) تراقب غرفة الاتهام أعمال مأمورى الضبط القضائى والموظفين والاعوان المنوطة بهم بعض مهام الضبط القضائى الذين يمارسونها حسب الشروط المحددة فى المواد ٢١ والثنى تليها من هذا القانون .

مادة ٢٠٧ - يرفع الامر لغرفة الاتهام اما من النائب العام او من رئيسها عن الاخلاطات المنسوبة لمأمورى الضبط القضائى في مباشرة وظائفهم . ولها ان تنظر في ذلك من تلقاء نفسها بمناسبة نظر قضية مطروحة عليها .

مادة ٢٠٨ - اذا ما طرح الامر على غرفة الاتهام فاتها تأمر باجراء تحقيق وتسمع طلبات النائب العام وأوجه دفاع مأمور الضبط القضائى صاحب الشأن ويتعين ان يكون الاخير قد مكن مقدما من الاطلاع على ملفه المحفوظ ضمن ملفات مأمورى الضبط القضائى لدى النيابة العامة للمجلس ويجوز له ان يستحضر محاميا للدفاع عنه .

مادة ٢٠٩ - يجوز لغرفة الاتهام دون اخلال بالجزاءات التأديبية التى قد توقع على مأمور الضبط القضائى من رؤسائه التدوجيين ان توجه اليه ملاحظات او تقرر ايقافه مؤقتا عن مباشرة اعمال وظيفته كمأمور ضبط قضائى او باسقاط تلك الصفة عنه نهائيا .

مادة ٢١٠ - اذا رأت غرفة الاتهام ان مأمور الضبط القضائى قد ارتكب جريمة من جرائم قانون العقوبات . امرت فضلا عما تقدم بارسال الملف الى النائب العام لاتخاذ اللازم في شأنه .

مادة ٢١١ - تبلغ القرارات التى تتخذها غرفة الاتهام ضد مأمورى الضبط القضائى بناء على طلب النائب العام الى السلطات التى يتبعونها .

الكتاب الثاني في جهات الحكم الباب الأول احكام مشتركة الفصل الأول في طرق الاثبات

مادة ٢١٢ - يجوز اثبات الجرائم بأي طريق من طرق الاثبات ما عدا الاحوال التي ينص فيها القانون على غير ذلك ، وللقاضي ان يصدر حكمه تبعا لاقتناعه الخاص .

ولا يسوغ للقاضي ان يبنى قراره الا على الادلة المقدمة له في معرض المرافعات والتي حصلت المناقشة فيها حضوريا امامه .

مادة ٢١٣ - الاعتراف شأنه كشأن جميع عناصر الاثبات يترك لحرية تقدير القاضي .

مادة ٢١٤ - لا يكون للمحضر او التقرير قوة الاثبات الا اذا كان صحيحا في الشكل ويكون قد حرره واضعه اثناء مباشرة اعمال وظيفته واورد فيه عن موضوع داخل في نطاق اختصاصه ما قد رآه او سمعه او عاينه بنفسه .

مادة ٢١٥ - لا تعتبر المحاضر والتقارير المثبتة للجنايات او الجنح الا مجرد الاستدلالات مالم ينص القانون على خلاف ذلك .

مادة ٢١٦ - في الاحوال التي يخول القانون فيها بنص خاص لأمورى الضبط القضائي او اعوانهم او للموظفين واعوانهم الموكلة اليهم بعض مهام الضبط القضائي سلطة اثبات جنح في محاضر او تقارير تكون لهذه المحاضر والتقارير حجيتها مالم يدحضها دليل عكسي بالكتابة او شهادة شهود .

مادة ٢١٧ - لا يستنبط الدليل الكتابي من المراسلة المتبادلة بين المتهم ومحاميه .

مادة ٢١٨ - ان المواد التي تحرر عنها محاضر لها حجيتها الى ان يظن فيها بالتزوير تنظمها قوانين خاصة .

وعند عدم وجود نصوص صريحة تتخذ اجراءات الطعن بالتزوير وفق ما هو منصوص عنه في الباب الاول من الكتاب الخامس .

مادة ٢١٩ - اذا رأت الجهة القضائية لزوم

اجراء خبرة فعليها اتباع ما هو منصوص عليه في المواد من ١٤٣ الى ١٥٦ .

مادة ٢٢٠ - يكون تكليف الشهود بالحضور تبعا لما هو منصوص عنه في المواد ٤٣٩ وما يليها .

مادة ٢٢١ - بعد اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها في المادة ٣٤٣ عند الاقتضاء يأمر الرئيس الشهود بالانسحاب الى الغرفة المخصصة لهم ولا يخرجون منها الا عند مناداتهم لاداء الشهادة .

ويتخذ الرئيس عند الضرورة كل الاجراءات اللازمة لمنع الشهود من التحدث فيما بينهم قبل اداء الشهادة .

مادة ٢٢٢ - كل شخص مكلف بالحضور امام المحكمة لسماع اقواله كشاهد ملزم بالحضور وحلف اليمين واداء الشهادة .

مادة ٢٢٣ - يجوز للجهة القضائية بناء على طلب النيابة العامة معاقبة كل شاهد يتخلف عن الحضور او يمتنع عن حلف اليمين او اداء الشهادة ، بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٩٧ .

ويجوز للجهة القضائية لدى تخلف شاهد عن الحضور بغير عذر تراه مقبولا ومشروعا ان تأمر بناء على طلب النيابة العامة او من تلقاء نفسها باستحضاره اليها على الفور بوساطة القوة العمومية لسماع اقواله او تأجيل القضية لجلسة قريبة .

وفي الحالة الاخيرة يجعل الحكم على عاتق الشاهد المتخلف مصاريف التكليف بالحضور والاجراءات والانتقال وغيرها .

ويجوز للشاهد الذي حكم عليه بغرامة او بمصاريف لعدم الحضور ان يرفع معارضة .

مادة ٢٢٤ - يقوم الرئيس باستجواب المتهم قبل سماع الشهود ، ويتلقى اقواله ويجوز للنيابة العامة توجيه اسئلة الى المتهم كما يجوز ذلك للمدعى المدني وللدفاع عن طريق الرئيس

مادة ٢٢٥ - يؤدي الشهود بعد ذلك شهادتهم متفرقين سواء اكانت عن الوقائع المسندة الى المتهم ام عن شخصيته واخلاقه .

وتسمع أولا من بين الشهود المستدعين شهادة

موسوعة التشريعات العربية - الجزائر

ملحق (١)

اجراءات جنائية - قانون

من تقدم بهم اطراف الدعوى طالبى المتابعة مالم ير الرئيس بما له من سلطة ان ينظم بنفسه ترتيب سماع الشهود .

كما يجوز ايضا فى الجنب والمخالفات ان يقبل بتصريح من الجهة القضائية سماع شهادة الاشخاص الذين يستشهدهم الخصوم او يقدمونهم للمحكمة عند افتتاح المرافعة دون ان يكونوا قد استدعوا استدعاء قانونيا لاداء الشهادة .

مادة ٢٢٦ - يتعين على كل من الشهود لدى طلب الرئيس ان يذكر اسمه ولقبه وسنه ومهنته وموطنه وما اذا كان يمت للمتهم او المسئول عند الحقوق المدنية او المدعى المدنى بقرابة او مصاهرة او يعمل فى خدمة احد منهم . ويطلب الرئيس من الشهود عند الاقتضاء ان يوضحوا علاقاتهم القائمة او التى كانت تربطهم بالمتهمة او المسئول عن الحقوق المدنية او المدعى المدنى .

مادة ٢٢٧ - يحلف الشهود قبل اداء شهادتهم اليمين المنصوص عليها فى المادة ٩٣ .

مادة ٢٢٨ (١) - تسمع شهادة القصر الذين لم يكملوا السادسة عشر بغير حلف يمين وكذلك الشأن بالنسبة للاشخاص المحكوم عليهم بالحرمان من الحقوق الوطنية .

ويعفى من حلف اليمين اصول المتهم وفروعه وزوجه ، واخوته واخواته واصهاره على درجة من عمود النسب .

غير ان الاشخاص المشار اليهم فى الفقرتين السابقتين يجوز ان يسمعو بعد حلف اليمين اذا لم تعارض فى ذلك النيابة العامة او احد اطراف الدعوى .

مادة ٢٢٩ - غير ان اداء اليمين من شخص غير اهل للحلف او محروم او معفى منها لا يعد سببا للبطلان .

مادة ٢٣٠ - لا يلزم الشاهد الذى يسمع عدة مرات فى اثناء سير المرافعة عينها بتجديد قسمه غير ان للرئيس ان يذكره باليمين التى اداها .

مادة ٢٣١ - تقبل شهادة الشخص الذى

ابلى العدالة بوقائع الدعوى قياما بالتزام قانونى او من تلقاء نفسه ولكن الرئيس يخطر الجهة القضائية بذلك وكذلك تقبل سماع شهادة من يقرر له القانون مكافأة مالية لابلاغه بالحادث وذلك مالم تعارض النيابة العامة فى سماع شهادته .

المادة ٢٣٢ (٢) - لايجوز سماع شهادة المدافع عن المتهم فيما وصل الى علمه بهذه الصفة ، اما الاشخاص الآخرون المقيدون بالسرا المهنى فيجوز سماعهم بالشروط والحدود التى عينها لهم القانون .

مادة ٢٣٣ - يؤدى الشهود شهادتهم شفويا . غير انه يجوز لهم بصفة استثنائية الاستعانة بمستندات بتصريح من الرئيس .

ويقوم الرئيس بعد اداء كل شاهد لشهادته بتوجيه ما يراه لازما من اسئلة على الشاهد وما يقترحه عليه اطراف الدعوى من الاسئلة ان كان ثمة محل لذلك .

وللنيابة العامة حرية توجيه ما تراه من الاسئلة مباشرة الى المتهمين والى الشهود .

ويجوز للشاهد ان ينسحب من قاعة الجلسة بعد اداء شهادته مالم يقرر الرئيس غير ذلك . ويجوز للنيابة العامة وكذلك المدعى المدنى والمتهمة ان يطلبوا انسحاب الشاهد مؤقتا من قاعة الجلسة بعد اداء شهادته ، لكى يتسنى إعادة ادخاله اليها وسماعه من جديد اذا كان ثمة محل لذلك . مع اجراء مواجهات بين الشهود او عدم اجرائها وللرئيس من تلقاء نفسه ان يامر بهذا الاجراء .

مادة ٢٣٤ - للرئيس اثناء سير المرافعة ان يعرض على المتهم او الشهود ادلة الاتبات ويتقبل ملاحظاتهم عنها اذا كان ذلك ضروريا . كما يعرضها ايضا على الخبراء والمساعدين ان كان لذلك محل .

مادة ٢٣٥ - يجوز للجهة القضائية اما من تلقاء نفسها او بناء على طلب النيابة العامة او المدعى المدنى او المتهم ان تأمر باجراء الانتقالات اللازمة لظهور الحقيقة .

ويستدعى اطراف الدعوى ومحاموهم لحضور

(١) مدلة بالامر رقم ٧٥ - ٤٦ الجريدة الرسمية العدد ٥٣ فى ١٩٧٥/٧/٤ .

(٢) مستبدلة بالقانون رقم ٨٢/٣ الجريدة الرسمية العدد ٧ فى ١٩٨٢/٢/١٦ .

هذه الانتقالات ويحرر محضر بهذه الاجراءات .

مادة ٢٣٦ - يقوم الكاتب تحت اشراف الرئيس باثبات سير المرافعات ولا سيما اقوال الشهود واجوبة المتهم .

ويوقع الكاتب على مذكرات الجلسة ويؤشر عليها من الرئيس في ظرف ثلاثة الايام التالية لكل جلسة على الاكثر .

مادة ٢٣٧ - اذا تبين من المرافعات شهادة الزور في اقوال شاهد فللرئيس ان يأمر اما من تلقاء نفسه او بناء على طلب النيابة العامة او احد الخصوم هذا الشاهد على وجه الخصوص بأن يلزم مكانه ويحضر المرافعات وان لا يبرح مكانه لحين النطق بقرار المحكمة . وفي حالة مخالفة هذا الامر يأمر الرئيس بالقبض على هذا الشاهد .

ويوجه الرئيس قبل النطق باقفال باب المرافعة الى من يظن فيه شهادة الزور دعوة أخيرة ليقول الحق ويحذره بعد ذلك من ان اقواله سيتمد بها منذ الآن من أجل تطبيق العقوبات المقررة لشهادة الزور عند الاقتضاء . واذا ذاك يكلف الرئيس ، كاتب الجلسة بتحرير محضر بالاضافات والتبديلات والمفارقات التي قد توجد بين شهادة الشاهد واقواله السابقة .

وبعد صدور القرار في موضوع الدعوى او في حالة تأجيل القضية يأمر الرئيس بان يقتاد الشاهد بواسطة القوة العمومية بغير تمهل الى وكيل الدولة الذي يطلب افتتاح التحقيق معه . ويرسل الكاتب الى وكيل الدولة المذكورة نسخة من المحضر الذي حرره تطبيقا للفقرة الثالثة من هذه المادة .

مادة ٢٣٨ - يتقدم ممثل النيابة العامة بطلباته الكتابية او الشفوية التي يراها مناسبة لصالح العدالة .

وعلى كاتب الجلسة في حالة تقديم طلبات كتابية ان ينوه عن ذلك بمذكرات الجلسة . ويتمين على الجهة القضائية ان تجيب عليها .

الفصل الثاني

في الادعاء المدني

مادة ٢٣٩ (١) - يجوز لكل شخص يدعى

طبقا للمادة الثالثة من هذا القانون بأنه قد اصابه ضرر من جنابة او جنحة او مخالفة ان يطالب بالحق المدني في الجلسة نفسها .

ويمكن للمدعى المدني ان يطالب بالتعويض عن الضرر المسبب له .

وتطبق في هذا الشأن احكام هذا الفصل .

مادة ٢٤٠ - يحصل الادعاء المدني اما امام قاضي التحقيق طبقا للمادة ٧٢ من هذا القانون واما بتقرير لدى قام الكتاب قبل الجلسة واما اثناء الجلسة بتقدير يشتهه الكاتب او بابدائه في مذكرات .

مادة ٢٤١ - اذا حصل الادعاء المدني قبل الجلسة فيتمين ان يحدد تقرير المدعى المدني الجريمة موضوع المتابعة وان يتضمن تعيين موطن مختار بدائرة الجهة القضائية المنظورة امامها الدعوى مالم يكن المدعى المدني متوطنا بتلك الجهة .

مادة ٢٤٢ - اذا حصل التقرير بالادعاء المدني بالجلسة فيتمين ابداءه قبل ان تبدي النيابة العامة طلباتها في الموضوع والا كان غير مقبول .

مادة ٢٤٣ - اذا ادعى الشخص مدنيا في الدعوى فلا يجوز بعدئذ سماعه بصفته شاهدا .

مادة ٢٤٤ - تقدر الجهة القضائية قبول الادعاء المدني .

وجوز ان يثار الدفع بعدم قبول الادعاء من جانب النيابة العامة او المتهم او المسئول عن الحقوق المدنية او من اى مدع مدنى آخر .

مادة ٢٤٥ - يسوغ دائما للمدعى المدني

ان يمثله محام ويكون القرار الذى يصدر فى هذه الحالة حضوريا بالنسبة له .

المادة ٢٤٦ (٢) - يعد تاركا لادعائه كل مدع

مدنى يتخلف عن الحضور أو لا يحضر عنه من يمثله فى الجلسة رغم تكليفه بالحضور تكايفاً قانونياً .

مادة ٢٤٧ - ان ترك المدعى المدني ادعاءه لا

يحول دون مباشرة الدعوى المدنية امام الجهة القضائية المختصة .

(١) بمجلة بالامر رقم ٧٥ - ٤٦ الجريدة الرسمية العدد ٥٣ في ١٦٧٥/٧/٤

(٢) مسجلة بالقانون رقم ٨٢/٣ الجريدة الرسمية العدد ٧ في ١٦/٢/١٩٨٢

الباب الثاني في محكمة الجنايات الفصل الأول في الاختصاص

المادة ٢٤٨ (١) ان محكمة الجنايات هي المحكمة المختصة بالفصل في الافعال الموصوفة قانونا بأنها جنائيات والجرائم المنصوص عليها في الفقرة ٤ من هذه المادة .

ويجوز أن تقسم محكمة الجنايات الى قسمين قسم عادي وقسم اقتصادي .

وان قرارا من وزير العدل يحدد قائمة الاقسام الاقتصادية والاختصاص الاقليمي لكل واحدة منها .

للقسم الاقتصادي في المحكمة الجنائية ، الاختصاص المانع في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١١٩ - ٢ و ٣ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ٣٨٢ مكرر ، ٣٩٦ مكرر ، ٤٠١ ، ٤٠٦ ، ٤١١ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٢ ، ٤٢٢ مكرر ، ٤٢٣ و ٤٢٣ - ١ - و ٤٢٣ - ٢ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ و ٤٢٥ مكرر ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ من قانون العقوبات وكذلك في الجنائيات والجنح المرتبطة بها .

مادة ٢٤٩ - لمحكمة الجنايات كامل الولاية في الحكم جزائيا على الاشخاص البالغين المحالين اليها بحكم من غرفة الاتهام .

مادة ٢٥٠ - لا تختص محكمة الجنايات بنظر أي اتهام آخر .
وهي تقضى بحكم نهائي .

مادة ٢٥١ - ليس لمحكمة الجنايات ان تقرر عدم اختصاصها .

مادة ٢٥٢ - تعقد محكمة الجنايات جلساتها بمقر المجلس القضائي غير انه يجوز لها ان تنعقد في أي مكان آخر من دائرة الاختصاص وذلك بقرار من وزير العدل .
ويمتد اختصاصها المحلي الى دائرة اختصاص المجلس .

الفصل الثاني في انعقاد دورات محاكم الجنايات

مادة ٢٥٣ - تكون دورات انعقاد محكمة

الجنايات كل ثلاثة اشهر .

ومع ذلك يجوز لرئيس المجلس القضائي بناء على اقتراح النائب العام تقرير انعقاد دورة اضافية او اكثر اذا تطلب ذلك عدد او اهمية القضايا المعروضة .

مادة ٢٥٤ - يحدد تاريخ افتتاح الدورات بأمر من رئيس المجلس القضائي بناء على طلب النائب العام .

مادة ٢٥٥ - يقوم رئيس محكمة الجنايات بضبط جدول قضايا كل دورة بناء على اقتراح النيابة العامة .

الفصل الثالث في تشكيل محكمة الجنايات القسم الأول احكام عامة

مادة ٢٥٦ - يقوم النائب العام او وكلاؤه بمهام النيابة العامة .

مادة ٢٥٧ - يعاون المحكمة بالجلسة كاتب

مادة ٢٥٨ - تشكل محكمة الجنايات من احد رجال القضاء بالمجلس القضائي رئيسا ومن قاضيين مساعدين بالمجالس القضائية او بالمحاكم ومن اربعة مساعدين محلفين .

ويعين القضاء بقرار من رئيس المجلس القضائي

مادة ٢٥٩ - لرجال القضاء المعينين في محكمة الجنايات ان يصدروا قبل اجراء اختيار المحلفين بطريق القرعة من الجدول الخاص بهم حكما يقضى بتميين واحد او اكثر من رجال القضاء مساعدين اضافيين وبتقرير اجراء القرعة لواحد او اكثر من المحلفين الاضافيين لحضور المرافعات .

ورجال القضاء او المحلفون المذكورون يكملون هيئة المحكمة في حالة وجود مانع لدى احد اعضائها الاصليين ولا بد من تقرير ذلك بقرار مسبب من رئيس المحكمة .
ويكون استبدال المحلفين حسب ترتيب المحلفين الاضافيين في القرعة . واذا ظهر ان ثمة استحالة في قيام احد القضاة بمهامه فللرئيس ان يستبدل به غيره .

مادة ٢٦٠ - لا يجوز للقاضي الذي نظر القضية بوصفه قاضيا للتحقيق او عضوا بغرفة الاتهام ان يجلس للفصل فيها بمحكمة الجنايات .

القسم الثاني في وظيفة المحلفين

مادة ٢٦١ - يجوز أن يباشر وظيفة المساعدين المحلفين الأشخاص ذكورا كانوا أم اناثا، جزائريو الجنسية البالغون من العمر ثلاثين سنة كاملة الملمون بالقراءة والكتابة والمتتمعون بالحقوق الوطنية والمدنية والعائلية والذين لا يوجدون في أية حالة من حالات فقد الأهلية أو التمارض المدة في المادتين ٢٦٢ ، ٢٦٣ .

المادة ٢٦٢ (١) - لا يجوز أن يكون من المساعدين المحلفين :

١ - الأشخاص المحكوم عليهم بعقوبة جنائية أو بالحبس شهرا على الأقل لجنحة .

٢ - الأشخاص المحكوم عليهم بجنحة بالحبس أقل من شهر أو بغرامة لا تقل عن ٥٠٠ دج وذلك خلال خمس سنوات من تاريخ الحكم النهائي .

٣ - الأشخاص الذين يكونون في حالة اتهام أو محكوما عليهم غيابيا من محكمة الجنايات والصادر في شأنهم أمر بالإيداع في السجن أو بالقبض .

٤ - موظفو الدولة وأعوانها وموظفو الولايات والبلديات المعزولون من وظائفهم .

٥ - أعضاء النقابات المهنية الصادر ضدهم قرار يمنعهم مؤقتا أو نهائيا من مباشرة العمل .

٦ - المفلسون الذين لم يرد إليهم اعتبارهم .

٧ - المحجور عليهم والأشخاص المعين عليهم قيم قضائي أو المودعون بمستشفى الأمراض العقلية .

مادة ٢٦٣ - تتعارض وظيفة المساعدين المحلفين مع وظائف :

(١) عضو الحكومة أو المجلس الوطني .

(٢) الأمين العام للحكومة أو لأحدى الوزارات والمدير بأحدى الوزارات ورجل القضاء المعين في السلك القضائي وعامل العمالة وأمينها العام ونائب عامل العماله .

(٣) موظفو مصالح الشرطة ورجال الجيش العاملون في البر أو البحر أو الجو حال اشتغالهم بالخدمة والموظفون أو المندوبون العاملون في خدمة الجمارك والضرائب ومصلحة السجون أو مياه وغابات الدولة .

ولا يجوز أن يعين محلفا في قضية من سبق له القيام بعمل من أعمال الضبط القضائي أو من اجراءات التحقيق بها أو أدى فيها شهادة أو قام بعمل مترجم أو مبلغ أو خبير أو شاك أو مدع مدني .

القسم الثالث في اعداد قائمة المحلفين

المادة ٢٦٤ (٢) - يعد سنويا في دائرة اختصاص كل محكمة جنايات كشف للمحلفين ويوضع خلال الاشهر الثلاثة الاخيرة من كل عام للعام الذي يليه وذلك من لجنة تحدد به رسم وتجتمع به مقر المجلس القضائي .

ويتضمن هذا الكشف محلف عن كل خمسة آلاف مواطن على الا يقل العدد الاجمالي أقل من مائة ولا أكثر من مائتين .

وتنعقد اللجنة بدعوة من رئيسها قبيل موعد اجتماعها بخمسة عشر يوما على الأقل .

مادة ٢٦٥ - يعد كشف خاص بأربعين محلفا اضافيا يؤخذون من بين مواطني المدينة التي بها مقر محكمة الجنايات ويتم اعداده وبودع لدى قلم الكتاب طبقا للشروط المنصوص عليها في المادة ٢٦٤ .

مادة ٢٦٦ (٣) ، (٤) - قبل افتتاح دورة محكمة الجنايات بعشرة ايام على الأقل يسحب رئيس المجلس القضائي بطريق القرعة من الكشف السنوي في جلسة علنية أسماء ثمانية عشر من المساعدين المحلفين الذين يتألف منهم جدول المحلفين لتلك الدورة .
ويسحب فضلا عن ذلك أسماء عشرة محلفين اضافيين من الكشف الخاص بهم .

مادة ٢٦٧ (٥) - يبلغ النائب العام كل محلف بنسخة من جدول الدورة المختصة به . وذلك قبل افتتاح الدورة بشمانية ايام على الأقل .

(٢٠١) معدلة بالقانون رقم ٣/٨٢ المشار اليه

(٣) معدلة بالأمر رقم ٦٩ - ٧٣ الجريدة الرسمية العدد ٨٠ في ١٩/١/١٩٦٩

(٤) معدلة بالأمر رقم ٧٥ - ٤٦ الجريدة الرسمية العدد ٥٣ في ١٩٧٥/٧/٤ .

ويذكر هذا اليوم في التبليغ الذي يجب ان يتضمن ايضا تنبيها بالحضور في اليوم والساعة المحددين والا طبقت عليه العقوبات التي نصت عليها المادة ٢٨٠ .

واذا لم يمكن التبليغ لشخصه فلموطنه ولرئيس البلدية الذي يتعين عليه احاطته علما بتعيينه محلفا .

الفصل الرابع

في الاجراءات التحضيرية لدورات محكمة الجنايات

مادة ٢٦٨ - يبلغ حكم الاحالة للمتهم المحبوس بوساطة الرئيس المشرف على السجن ويترك له منه نسخة .

فان لم يكن المتهم محبوسا فيحصل التبليغ طبقا للشروط المنصوص عليها في المواد من ٤٢٩ الى ٤٤١ .

المادة ٢٦٩ (١) بمجرد أن يفصح بالقرار الصادر من غرفة الاتهام باحالة المتهم على محكمة الجنايات يرسل النائب العام الى قائم كتاب المحكمة ملف الدعوى وأدلة الاتهام .

وينقل المتهم المحبوس الى مقر تلك المحكمة، فاذا لم يكن القبض على المتهم ممكنا اتخذت في حقه اجراءات الغياب .

مادة ٢٧٠ - يقوم رئيس محكمة الجنايات او احد مساعديها القضاة المفوضين منه باستجواب المتهم في اقرب وقت .

المادة ٢٧١ (٢) يستجوب الرئيس المتهم عن هويته ويتحقق مما اذا كان قد تلقى تبليغا بقرار الاحالة فان لم يكن بلغه سلمت اليه نسخة منه ويكون لتسليم هذه النسخة أثر التبليغ ، ويطلب الرئيس من المتهم اختيار محام للدفاع عنه، فان لم يختار المتهم محاميا عين له الرئيس من تلقاء نفسه محاميا . (٣)

ويجوز له بصفة استثنائية الترخيص للمتهم أن يعهد بالدفاع عنه لاحد أقاربه أو اصدقائه .

ويحرر محضر بكل ذلك يوقع عليه الرئيس والكاتب والمتهم ، والمترجم عند الاقتضاء ، فاذا

لم يكن في استطاعة المتهم التوقيع أو امتنع عنه ذكر ذلك في المحضر .

ويجب اجراء الاستجواب المنصوص عليه في هذه المادة قبل افتتاح المرافعة بثمانية أيام على الاقل .

ويجوز لامتهم ولوكيله التنازل عن هذه المهلة .

مادة ٢٧٢ - للمتهم ان يتصل بحرية بمحاميه الذي يجوز له الاطلاع على جميع اوراق ملف الدعوى في مكان وجودها دون ان يترتب على ذلك تأخير في سير الاجراءات ويوضع هذا الملف تحت تصرف المحامي قبل الجلسة بخمسة ايام على الاقل .

مادة ٢٧٣ - تبلغ النيابة العامة والمدعى المدني الى المتهم قبل افتتاح المرافعات بثلاثة ايام على الاقل قائمة بأشخاص المرغوب في سماعهم بصفتهم شهودا .

مادة ٢٧٤ - يبلغ المتهم الى النيابة العامة والمدعى المدني قبل افتتاح المرافعات بثلاثة ايام على الاقل كشفا بأسماء شهوده .

وتكون مصاريف استدعاء شهوده وسداد نفقاتهم على عاتقه فيما عدا النائب العام فانه أن يقوم بمعرفته باجراء استدعاء هؤلاء الشهود اذا رأى لزوما لذلك .

مادة ٢٧٥ - تبلغ للتهمة قائمة المحلفين المعينين للدورة في موعد لا يجاوز اليومين السابقين على افتتاح المرافعات .

المادة ٢٧٦ (٤) يجوز لرئيس محكمة الجنايات اذا رأى أن التحقيق غير واف أو اكتشف عناصر جديدة بعد صدور قرار الاحالة أن يأمر باتخاذ أي اجراء من اجراءات التحقيق .

ويجوز له أن يفوض لاجراء ذلك قاض من أعضاء المحكمة وتطبق في هذا الصدد الاحكام الخاصة بالتحقيق الابتدائي .

مادة ٢٧٧ - اذا صدرت عدة أحكام احالة عن جنائية واحدة ضد متهمين مختلفين جاز للرئيس ان يأمر من تلقاء نفسه أو بناء على طلب النيابة العامة بضمها جميعا .

وكذلك الشأن اذا صدرت عدة أحكام احالة

(١) ، (٢) ، (٤) مستبدلة بالقانون رقم ٣/٨٢ المشار اليه .

(٣) مصححة بالاستدراك المشار اليه .

عن جرائم مختلفة ضد المتهم نفسه .

مادة ٢٧٨ - يجوز للرئيس سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب النيابة العامة أن يأمر بتأجيل قضايا يراها غير مهيأة للفصل فيها خلال الدورة المقبلة بجدولها الى دورة اخرى .

مادة ٢٧٩ - يجب ان تقدم الى المحكمة كل قضية مهيأة للفصل فيها في اقرب دورة ممكنة لنظرها .

الفصل الخامس

في افتتاح الدورة

القسم الاول

في مراجعة قائمة المحلفين

مادة ٢٨٠ - تنعقد محكمة الجنايات في المكان واليوم والساعة المينين لافتح الدورة . ويقوم كاتب الجلسة بالناداة على المحلفين المقيدين في الكشف المعدة طبقا للمادة ٢٦٦ . ويفصل الرئيس والقضاة اعضاء المحكمة في امر المحلفين الغائبين . ويحكم على كل محلف تخلف بغير عذر مشروع عن الاستجابة للاستدعاء الذي باغ اليه او استجاب اليه ثم انسحب قبل انهاء مهمته بغرامة من ١٠٠ الى ٥٠٠ دينار .

مادة ٢٨١ - اذا وجد بين المحلفين الحاضرين من لم يستوف شروط اللياقة التي تتطلبها المادة ٢٦١ . او من يكونون في حالة عدم الاهلية او التعارض المنصوص عليه في المادتين ٢٦٢ و ٢٦٣ امر الرئيس والقضاة اعضاء المحكمة بشطب اسمائهم من الكشف .

وكذلك الشن بالنسبة لاسماء المحلفين المتوفين . فاذا ترتب على هذا التخلف أو الشطب ان نقص عدد المحلفين الباقية اسمائهم بالكشف عن ثمانية عشر محلفا استكمل باقى العدد من احلفين الاضافيين ليحلوا محل الآخرين حسب ترتيب قيد اسمائهم بالكشف الخاص وفي حالة عدم كفاية عددهم يرجع الى سحب اسماء المحلفين بطريق القرعة في جلسة علنية من بين اسماء محلفي المدينة المقيدين بالكشف السنوي

مادة ٢٨٢ - يصدر الرئيس والقضاة اعضاء المحكمة بكل هذه القرارات حكما مسببا بعد سماع اقوال النيابة العامة . ولا يجوز الطعن في هذا الحكم بطريق النقض.

الا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع . وكل تعديل في كشف المحلفين يجب تبليغه بمعرفة قلم الكتاب الى المتهم قبل استجوابه عن هويته .

مادة ٢٨٣ - يقوم رجال القضاء والاعضاء في محكمة الجنايات قبل الحكم في كل قضية عند الاقتضاء باتخاذ الاجراءات المنصوص عليها في المادتين ٢٨٠ و ٢٨١ .

القسم الثاني

في تشكيل محلفي الحكم

مادة ٢٨٤ - تنعقد محكمة الجنايات في اليوم المحدد لكل قضية وتستحضر المتهم امامها .

ويقوم الرئيس بعدئذ باجراء القرعة على المحلفين المستدعين للجلوس بجانب قضاة المحكمة .

ويجوز أولا للمتهم او لمحامي ثم من بعده للنيابة العامة في ساعة استخراج اسماء المحلفين من صندوق القرعة ان يقوم المتهم برد ثلاثة من المحلفين والنيابة برد اثنين . ويكون الرد بغير ابداء اسباب .

فاذا تعدد المتهمون جاز لهم ان يجتمعوا على مباشرة حقهم في رد المحلفين وذلك بحيث لا يتعدى عدد من يقر الراى على ردهم عن العدد المقرر لمتهم واحد .

واذا لم يتفق المتهمون باثروا منفردين حق الرد حسب الترتيب المعين في القرعة بحيث لا يمكنهم مباشرة اكثر من اجراء رد واحد دفعة واحدة وبحيث لا يتعدى عدد المردودين ما هو مقرر لمتهم واحد .

وبعد ذلك يوجه الرئيس للمحلفين القسم التالي :

« تحلفون وتتعهدون امام الله وامام الناس بان تمحصوا بالاهتمام البالغ غاية الدقة ما يقع من دلائل اتهام على عاتق فلان (يذكر اسم المتهم) والا تبخسوه حقوقه او تخونوا عهود المجتمع الذي يتهمه والا تخابروا احدا ريشما تصدرون قراركم والا تستمعوا الى صوت الحق او الخبث او الخوف او الميل وان تصدروا قراركم حسبما يستبين من الدلائل ووسائل الدفاع

وحسبما يرتضيه ضميركم ويقتضيه اقتناعكم الشخصي بغير تحيز وبالحزم الجدير بالرجل النزيه الحر وبأن تحفظوا سر المداولات حتى بعد انقضاء مهامكم .»

الفصل السادس

في المرافعات

القسم الاول

احكام عامة

مادة ٢٨٥ - المرافعات علنية مالم يكن في علانيتها خطر على النظام العام او الآداب وفي هذه الحالة تصدر المحكمة حكمها القاضي بعقد الجلسة سرية في جلسة علنية غير ان الرئيس ان يحظر على القصر دخول الجلسة اذا تقرر سرية الجلسة تعين صدور الحكم في الموضوع في جلسة علنية .

ولا تجوز مقاطعة المرافعات ويجب مواصلةها الى ان تنتهي القضية بحكم المحكمة . ولكن يجوز مع ذلك ايقافها اثناء الوقت اللازم لراحة القضاة او المتهم .

مادة ٢٨٦ - ضبط الجلسة وادارة المرافعات منوطان بالرئيس .

وله سلطة تقديرية تسمح له باتخاذ اى اجراء يراه نافعا لاثبات الحقيقة .

وله بصفة خاصة ان يأمر بحضور الشهود واذا اقتضى الامر باستعمال القوة العمومية لهذا الغرض . والشهود الذين يستدعون بموجب السلطة التقديرية لرئيس الجلسة لا يحلفون اليمين . وهم يسمعون على سبيل الاستدلال .

مادة ٢٨٧ - يجوز لاعضاء المحكمة توجيه اسئلة للمتهم والشهود بواسطة الرئيس ولايجوز لهم اظهار رأيهم .

مادة ٢٨٨ - يجوز للمتهم او لمحامييه توجيه اسئلة بواسطة الرئيس الى المتهمين معه والشهود .

كما يجوز للمدعى المدنى او لمحامييه ان يوجه بالاوضاع نفسها اسئلة الى المتهمين والشهود . وللنيابة العامة ان توجه اسئلة مباشرة للمتهمين والشهود .

مادة ٢٨٩ -

للنيابة العامة ان تطلب باسم القانون ما تراه لازما من طلبات . ويتعين على المحكمة ان تمكنها من ابداء طلباتها وان تتداول بشأنها .

مادة ٢٩٠ - اذا استمسك المتهمون او محاموهم بوسائل مؤدية الى المنازعة في صحة الاجراءات التحضيرية المنصوص عليها في الفصل الرابع من هذا الباب تعين عليهم ايداع مذكرة وحيدة قبل البدء في المرافعات والا كان دفعهم غير مقبول .

ويجوز للمتهمين والمدعى المدنى ومحاميهم ايداع مذكرات تلتزم محكمة الجنايات بدون اشتراك المحلفين بالبت فيها بعد سماع اقوال النيابة العامة .

غير انه يجوز ضم الدفع للموضوع .

مادة ٢٩١ - تبت المحكمة في جميع المسائل المارضة بدون اشتراك المحلفين بعد سماع اقوال النيابة العامة واطراف الدعوى ومحاميهم ولا يجوز ان تمس القرارات الخاصة بها الحكم في الموضوع او تتخذ طرق الطعن فيها الا في نفس الوقت مع الحكم الصادر في الموضوع .

القسم الثانى

في حضور المتهم

مادة ٢٩٢ - ان حضور محام في الجلسة لمعاونة المتهم وجوبى وعند الاقتضاء يشلب الرئيس من تلقاء نفسه محاميا للمتهم .

مادة ٢٩٣ - يحضر المتهم بالجلسة مطلقا من كل قيد ومصحوبا بحارس فقط .

مادة ٢٩٤ - اذا لم يحضر متهم رغم اعلانه قانونا وجه اليه الرئيس بواسطة القوة العامة انذارا بالحضور فاذا رفض جال للرئيس ان يأمر اما باحضاره جبرا عنه بواسطة القوة العمومية او باتخاذ اجراءات المرافعات بصرف النظر عن تخلفه .

وفي الحالة الاخيرة تعتبر جميع الاحكام المنطوق بها في غيبته حضورية ويبلغ بها مع الحكم الصادر في الموضوع .

مادة ٢٩٥ - اذا حدث بالجلسة ان اخل احد الحاضرين بالنظام بأية طريقة كانت فللرئيس

ان يأمر بإبعاده من قاعة الجلسة .
واذا حدث في خلال تنفيذ هذا الامر ان لم يمثل له او احدث شغباً صدر في الحال امر بإيداعه السجن وحوكم وعوقب بالسجن من شهرين الى سنتين دون اخلال بالعقوبات الواردة بقانون العقوبات ضد مرتكبي جرائم الاهانة والتعدي على رجال القضاء .
ويساق عندئذ بأمر من الرئيس الى دار السجن بواسطة القوة العمومية .
مادة ٢٩٦ - اذا شوش المتهم بالجلسة طبقت عليه احكام المادة ٢٩٥ .
وعندما يبعد المتهم عن قاعة الجلسة بوضع في حراسة القوة العمومية تحت تصرف المحكمة الى نهاية المرافعات ، وفي هذه الحالة تعتبر جميع الاحكام الصادرة في غيبته ضرورية ويحاط علماً بها .

القسم الثالث في اقامة الادلة

مادة ٢٩٧ - اذا كان المدافع عن المتهم غير مقيد بجدول محامين ، ألفت الرئيس نظره الى انه يتعين عايه الا يقول ما يخالف ضميره او ينافي الاحترام اللازم للقوانين وانه يجب عليه الا يتكلم الا باحتشام واعتدال .
مادة ٢٩٨ - يأمر الرئيس كاتب الجلسة بأن ينادى الشهود الذين يتعين انسحابهم الى القاعة المخصصة لهم .
ولا يخرجون منها الا للدلاء بشهادتهم .
ويتحقق الرئيس من وجود المترجم عندما يكون وجوده لازماً للرجوع اليه عند الاقتضاء .
مادة ٢٩٩ - اذا تخلف شاهد عن الحضور جاز لمحكمة الجنايات دون اشتراك المحلفين ان تأمر إما بناء على طلب النيابة او من تلقاء نفسها باستحضار الشاهد المتخلف بواسطة القوة العامة عند الاقتضاء او تأجيل القضية لدور مقبل ، وفي هذه الحالة يضع الحكم على هاتق الشاهد المتخلف مصروفات الحضور للشهادة والاجراءات والانتقال وغيرها ويجوز الى ذلك ان يكون اداء تلك المصروفات محلاً للاكراه البدني .
ويجوز ان تحكم المحكمة محكمة الجنايات

دون اشتراك المحلفين في الحكم بمقوبة من ٥٠٠ الى ١٠٠٠ (من خمسمائة الى الف دينار) على الشاهد الذي تخلف عن الحضور أو رفض أن يحلف اليمين أو يؤدي شهادته ويجوز للشاهد المتخلف أن يرفع معارضة في حكم الادانة في خلال ثلاثة ايام من تبليغه الى شخصه .
وتفصل المحكمة بدون اشتراك المحلفين في احقية هذه المعارضة اما أثناء الدور الجارى او في دور لاحق .
مادة ٣٠٠ - يأمر الرئيس كاتب الجلسة بتلاوة حكم الاحالة ويستجوب المتهم ويتلقى تصريحاته .

المادة ٣٠١ (١) - اذا كان المقيم أو الشاهد أصم أو أبكم اتبع ما هو مقرر في المادة ٩٢ .

مادة ٣٠٢ - يعرض الرئيس على المتهم ان لزم الامر اثناء استجوابه او اثناء سماع اقوال الشهود او بعد ذلك جميع حجج الاثبات ويسأله عما اذا كان يعترف بها كما يعرضها ايضاً على الشهود او الخبراء او الاعضاء المساعدين ان كان ثمة محل لذلك .
مادة ٣٠٣ - يجوز للمحكمة في أية حالة كانت عليها الدعوى اما من تلقاء نفسها او بناء على طلب النيابة العامة ان تأمر بتأجيل القضية الى دور مقبل .
مادة ٣٠٤ - متى انتهى التحقيق بالجلسة سمعت اقوال المدعى المدني او محاميه .
وتبدى النيابة طلباتها .
ويعرض المحامي والمتهم اوجه الدفاع ويسمع للمدعى المدني والنيابة العامة بالرد عليها ولكن للمتهم دائماً الكلمة الاخيرة .

القسم الرابع في افعال باب المرافعة

المادة ٣٠٥ (٢) - يقرر الرئيس افعال باب المرافعات ويتلو الامثلة الموضوعة ، ويضع سؤالا عن كل واقعة مهيئة في منطوق قرار الاحالة ويكون هذا السؤال في الصيغة الآتية :
(هل المتهم مذنب بارتكاب هذه الواقعة) ؟
وكل طرف مشدد ، وعند الاقتضاء كسل

عذر وقع التمسك به يكون محل سؤال مستقل متميز .

ويجب أن توجه في الجلسة جميع الاسئلة التي تجيب عنها المحكمة ما عدا السؤال الخاص بالظروف المخففة .

وتفصل المحكمة بدون اشتراك المحلفين في جميع المسائل المعارضة التي تثار في تطبيق نص هذه المادة .

ويجب أن توجه في الجلسة جميع الاسئلة التي ستجيب عليها المحكمة وذلك فيما عدا السؤال الخاص بالظروف المخففة :

وتفصل المحكمة بدون اشتراك المحلفين في جميع المسائل المعارضة التي تثار في تطبيق نص هذه المادة .

مادة ٣٠٦ - لا يجوز لمحكمة الجنايات أن تستخلص ظرفا مشددا غير مذكور في حكم الاحالة الا بعد سماع طلبات النيابة وشرح الدفاع .

فاذا خلص من المرافعات ان واقعة تحدث وصفا قانونيا مخالفا لما تضمنه حكم الاحالة تعين على الرئيس وضع سؤال او عدة اسئلة احتياطية .

مادة ٣٠٧ - يتلو الرئيس قبل مفادرة المحكمة قاعة الجلسة التعليمات الآتية التي تعلق فضلا عن ذلك بحروف كبيرة في اظهر مكان من غرفة المداولة .

« ان القانون لا يطلب من القضاة ان يقدموا حسابا عن الوسائل التي بها قد وصلوا الى تكوين اقتناعهم ، ولا يرسم لهم قواعد بها يتعين عليهم ان يخضعوا لها على الاخص تقدير تمام او كفاية دليل ما ، ولكنه يامرهم ان يسألوا انفسهم في صمت وتدبر ، وان يبحثوا باخلاص ضمائرهم في اي تأثير قد أحدثته في ادراكهم الادلة المسندة الى المتهم وأوجه الدفاع عنها ولم يضع لهم القانون سوى هذا لسؤال الذي يتضمن كل نطاق واجباتهم :

هل لديكم اقتناع شخصي ؟ »

مادة ٣٠٨ - يأمر الرئيس باخراج المتهم من قاعة الجلسة . ويستدعى رئيس الخدمة المكلف بالمحافظة على النظام ويأمره بحراسة

المنافذ المؤدية الى غرفة المداولة حتى لا يتسنى لاحد ان ينفذ اليها لاي سبب من الاسباب بدون اذن الرئيس .

ويعلن الرئيس رفع الجلسة وتنسحب المحكمة الى غرفة المداولة .

وخلال المداولة تكون اوراق الدعوى تحت تصرف المحكمة اذ يأمر الرئيس بنقل الاوراق الى غرفة المداولة .

الفصل السابع

في الحكم

القسم الاول

في المداولة

مادة ٣٠٩ (١) - يتداول اعضاء محكمة الجنايات ، وبعد ذلك يأخذون الاصوات في اوراق تصويت سرية وبوساطة اقتراع على حدة عن كل سؤال من الاسئلة الموضوعية وعن الظروف المخففة التي يلتزم الرئيس بطرحها عندما تكون قد ثبتت ادانة المتهم وتعهد في صالح المتهم اوراق التصويت البيضاء او التي تقرر اغلبيية الاعضاء بطلانها .

وتصدر جميع الاحكام بالاغلبية .

وفي حالة الاجابة بالايجاب على سؤال ادانة المتهم ، تتداول محكمة الجنايات في تطبيق العقوبة ، وبعد ذلك تؤخذ الاصوات بوساطة اوراق تصويت سرية بالاغلبية المطلقة .

واذا ما اصدرت محكمة الجنايات الحكم بمقوبة جنحة فلها ان تأمر بان يوقف تنفيذ هذه العقوبة .

وتقضى المحكمة بالاوضاع نفسها في العقوبات التبعية او التكميلية وفي تدابير الامن .

وتذكر القرارات بورقة الاسئلة الموقعة عليها حال انعقاد الجلسة من الرئيس ومن المحلف الاول المعين وان لم يمكنه التوقيع فمن المحلف الذي يعينه اغلبية اعضاء محكمة الجنايات .

وينطق بالحكم سواء اكان بالادانة ام بالبراءة في جلسة علنية وبحضور المتهم .

مادة ٣١٠ - تعود المحكمة بعد ذلك الى قاعد للجلسة ، ويستحضر الرئيس المتهم ، ويتلو الاجابات التي اعطيت عن الاسئلة .

وينطق بالحكم بالادانة او بالاعفاء من العقاب

او بالبراءة .

ويتلو الرئيس بالجلسة مواد القانون التي طبقت ، وينوه عن هذه التلاوة بالحكم . وفي حالة الادانة او الاعفاء من العقاب يلزم الحكم المتهم بالمصاريف لصالح الدولة وينص فيه على الاكراه البدني .

فاذا كانت الادانة لا تتناول جميع الجرائم موضوع المتابعة او لم تكن الا عن جرائم جرى عليها تعديل الوصف القانوني للوقائع موضوع الاتهام ، سواء اكان ذلك اثناء سير التحقيق ام كان وقت النطق بالحكم ، وكذلك في حالة اخراج متهمين معينين من الدعوى تعين على المحكمة ان تقضى بحكم مسبب باعفاء المحكوم عليه من جزء من المصاريف القضائية التي لا تترتب مباشرة على الجريمة التي نجمت عنها الادانة في الموضوع وتعين المحكمة بنفسها مقدار المصاريف التي اعفى منها المحكوم عليه وتوضع هذه المصاريف على عاتق الخزينة او المدعى المدني حسب الظروف .

فاذا خلا حكم المحكمة من تطبيق الفقرة السابقة فصلت غرفة الاتهام في هذه النقطة

مادة ٣١١ - اذا اعفى المتهم من العقاب او برى افرج عنه في الحال ما لم يكن محبوسا لسبب آخر دون اخلال بتطبيق اى تدبير امن مناسب تقررره المحكمة .

ولا يجوز ان يعاد اخذ شخص قد برىء قانونا او اتهمه بسبب الوقائع نفسها حتى ولو صيغت بتكييف مختلف .

مادة ٣١٢ - اذا تكشف اثناء المرافعات دلائل جديدة ضد المتهم بسبب وقائع اخرى ، وايدت النيابة العامة احتفاظها بحق المتابعة عنها امر الرئيس بأن يساق المتهم الذي قضى ببراءته بغير تمهل بوساطة القوة العمومية الى وكيل الدولة بمقر محكمة الجنايات لكي يطلب في الحال افتتاح التحقيق .

القسم الثاني

في القرار الذي يصدر في الدعوى العمومية

مادة ٣١٣ - بعد ان ينطق الرئيس بالحكم

ينبه على المتهم بأن له مدة ثمانية ايام كاملة منذ النطق بالحكم للطعن فيه بالنقض . ويحكم على المدعى المدني الذي خسر دعواه بمصاريفها اذا كان هو الذي حرك الدعوى العمومية بنفسه . غير ان لمحكمة الجنايات تبعا لسوقائع الدعوى ان تعفيه من جميع المصاريف او من جزء منها .

مادة ٣١٤ - يجب ان يثبت حكم محكمة الجنايات الذي يفصل في الدعوى العمومية مراعاة جميع الاجراءات الشكلية المقررة قانونا . كما يجب ان يشتمل فضلا عن ذلك على ذكر ما يلي :

- (١) بيان الجهة القضائية التي اصدرت الحكم .
 - (٢) تاريخ النطق بالحكم .
 - (٣) اسماء الرئيس والقضاة المساعدين والمساعدين المحلفين وممثل النيابة العامة ، وكاتب الجلسة والمترجم ان كان ثمة محل لذلك
 - (٤) هوية وموطن المتهم او محل اقامته المعتاد .
 - (٥) اسم المدافع عنه .
 - (٦) الوقائع موضوع الاتهام .
 - (٧) الاسئلة الموضوعة والاجوبة التي اعطيت عنها وفقا لاحكام المواد ٣٠٥ وما يليها من هذا القانون .
 - (٨) منح او رفض الظروف المخففة .
 - (٩) العقوبات المحكوم بها ومواد القوانين المطبقة دون حاجة لادراج النصوص نفسها .
 - (١٠) ايقاف التنفيذ ان كان قد قضى به .
 - (١١) علنية الجلسات ، او القرار الذي امر بسريتها ، وتلاوة الرئيس للحكم علنا .
 - (١٢) المصاريف .
- ويوقع الرئيس وكاتب الجلسة على الحكم .

ويحرر كاتب الجلسة محضرا باثبات الاجراءات المقررة يوقع عليه من الرئيس .

يشتمل المحضر على القرارات التي تصدر في المسائل المعارضة التي كانت محل نزاع

وفي الدفع .

ويحرر هذا المحضر ويوقع عليه في مهلة ثلاثة ايام على الاكثر من تاريخ النطق بالحكم .

مادة ٣١٥ - يفترض استيفاء الاجراءات الشكلية المقررة قانونا لمعد جلسات محاكم الجنايات . ولا ينقض هذا الافتراض الا بتضمن في المحضر او في الحكم او في اشهداد يفهم منه صراحة وجود نقص في استيفاء الاجراءات .

القسم الثالث

في القرار الذي يصدر في الدعوى المدنية

مادة ٣١٦ - بعد ان تفصل المحكمة في الدعوى العمومية تفصل دون اشتراك المحلفين في طلبات التعويض المقدمة سواء من المدعى المدني ضد المتهم او من المتهم المحكوم ببراءته ضد المدعى المدني وتسمع اقوال النيابة العامة واطراف الدعوى . ويجوز للمدعى المدني في حالة البراءة كما في حالة الاعفاء ان يطلب تعويض الضرر الناشئ عن خطأ المتهم الذي يخلص من الوقائع موضوع الاتهام .

وفصل في الحقوق المدنية بقرار مسبب . ويجوز للمحكمة بدون حضور المحلفين ان تأمر من تلقاء نفسها برد الاشياء المضبوطة تحت يد القضاء .

غير انه في حالة الحكم بادانة المتهم فلا ينفذ هذا الرد مالم يثبت المستفيد منه ان المحكوم عليه قد استنفد كافة المواعيد دون ان يطمئن بالنقض او تكون الدعوى قد قضى فيها نهائيا اذا كان قد حصل طعن بالنقض .

واذا صار قرار المحكمة نهائيا أصبحت غرفة الاتهام مختصة عند الاقتضاء بالامر برد الاشياء الموضوعة تحت يد القضاء . ويفصل في ذلك بناء على طلب يقدم من اى شخص يدعى ان له حقا على الشيء او بناء على طلب النيابة العامة .

الفصل الثامن

في التخلف عن الحضور امام محكمة الجنايات

مادة ٣١٧ - اذا تعذر القبض على المتهم بعد صدور حكم الاتهام ضده او لم يتقدم في خلال عشرة ايام من تبليغه بذلك الحكم تبليغا قانونيا ، او اذا فر بعد تقديمه نفسه او بعد القبض عليه أصدر القاضي المدعو لرئاسة محكمة الجنايات او القاضي المعين من قبله ، امرا باتخاذ اجراءات التخلف عن الحضور وينشر هذا الامر في خلال مهلة عشرة ايام في احدى جرائد العمالة ، وتعلق نسخة على باب مسكن المتهم ، وعلى باب دار البلدية التابع لها وعلى باب محكمة الجنايات .

وينص هذا الامر على انه يتعين على المتهم ان يقدم نفسه في مهلة عشرة ايام اعتبارا من تاريخ النشر المشار اليه في الفقرة السابقة ، والا اعتبر خارجا على القانون ويوقف عن مباشرة حقوقه المدنية وتوضع امواله تحت الحراسة مدة التحقيق في اجراءات الغياب ويحظر عليه رفع اية دعوى امام القضاء اثناء تلك المدة وانه سيحاكم رغم غيابه ، وانه متعين على كل شخص ان يدل على المكان الذي يوجد فيه .

وتذكر في هذا الامر زيادة على ما تقدم هوية المتهم واوصافه والجناية المنسوبة اليه والامر بالقبض عليه . فاذا رفض المتهم تقديم نفسه ، حوكم غيابيا وتأييد وضع امواله تحت الحراسة .

ويوجه النائب العام نسخة من هذا الامر لمدير مصلحة الاملاك بموطن المتهم المتخلف عن الحضور .

وبعد مهلة عشر ايام تتخذ اجراءات محاكمة المتهم المتخلف عن الحضور .

مادة ٣١٨ - لا يجوز لاي محام ان يتقدم للدفاع عن متهم متخلف عن الحضور ، غير انه اذا استحال على المتهم استحالة مطلقة ان يستجيب للالزام الذي يتضمنه الامر المنصوص عليه في المادة ٣١٧ فلاقاربه او اصدقائه ان يدوا مسدرة .

فاذا وجدت المحكمة ان هذا المذر مشروع،
أمرت بإيقاف محاكمة المتهم كما تأمر عند
الاقتضاء بإيقاف تنفيذ الحراسة على أمواله
خلال مدة محددة تبعا لطبيعة المذر وبعد
المسافة المكانية .

مادة ٢١٩ - فيما عدا الحالة السابقة
يتلى حكم الاحالة الى محكمة الجنايات وتبليغ
الامر المتعلق بمثول المتهم المتخلف عن الحضور
والمحاضر المحررة لاثبات الاعلان واللصق .
وبعد هذه التلاوة تصدر المحكمة حكمها
في امر التخلف عن الحضور وذلك بعد ابداء
النيابة العامة طلباتها .

واذا سهى عن اجراء ما من الاجراءات
النصوص عليها في المادة ٣١٧ تقرر المحكمة
بدون اشتراك المحلفين بطلان اجراءات التخلف
عن الحضور وتأمر باعادة الاجراءات ابتداء
من اقدم اجراء باطل .

وفي الحالة العكسية تصدر المحكمة حكمها
في التهمة بغير حضور المحلفين دون ان يكون
في استطاعتها حال الحكم بالادانة منح المتهم
التخلف منفعة الظروف المخففة .

ثم تقضى المحكمة نفسها بعد ذلك في الحقوق
المدنية .

مادة ٢٢٠ - اذا حكم بادانة المتهم المتخلف
عن الحضور تأيد ابقاء أمواله تحت الحراسة
ان لم تكن قد صودرت ويقدم حساب
الحراسة لمن يتعلق به الامر بعد ان يصبح
حكم الادانة نهائيا لا رجوع فيه وذلك
باستنفاد المهلة المعطاة لازالة اثر الحكم الغيابي
بحضور المحكوم عليه المتخلف .

مادة ٢٢١ - يجب ان ينشر مستخرج من
حكم الادانة بهمة النائب العام في اقصر مهلة
ياحدى جرائد العمالة التى بها آخر موطن
للمحكوم عليه .

كما تعلق فضلا عن ذلك على باب آخر
محل اقامة له ، وعلى باب دار البلدية التى
ارتكبت الجناية بدائرتها وكذلك على باب المحكمة
كما يوجه مستخرج من الحكم الى مدير
مصلحة الاملاك بموطن المحكوم عليه .

مادة ٢٢٢ - يصير المحكوم عليه تحت

طائلة جميع اسقاطات الحق المقررة في القانون
اعتبارا من تاريخ استيفاء اجراءات النشر
المنصوص عليها في المادة ٣٢١ .

مادة ٢٢٣ - ليس للمحكوم عليه المتخلف
حق الطعن بالنقض .

مادة ٢٢٤ - لا يترتب في أية حال بقوة
القانون على اجراءات محاكمة المتهم المتخلف
ايقاف او تأخير اجراءات التحقيق بالنسبة
للمتهمين المشاركين له في الاتهام الحاضرين
في الدعوى .

ويجوز للمحكمة بعد الحكم على هؤلاء
ان تأمر برد الاشياء المودعة لدى قلم الكتاب
بصفة حجج اثبات اذا ما طالب بها مالكوها
أو من لهم حقوق عليها . كما يجوز لها ان لا
تأمر بردها الا بشرط اعادة تقديمها عند
الاقتضاء .

ويحرر الكاتب لدى رد تلك الاشياء محضرا
باوصافها .

مادة ٢٢٥ - يجوز طيلة مدة الحراسة على
أموال المتهم المتخلف تقرير اعانات لزوجته
وأولاده وأصوله اذا اعوزتهم الحاجة .

وبيت في ذلك بأمر من رئيس المحكمة الكائن
بدائرتها موطن المتهم المتخلف بعد اخذ رأى مدير
مصلحة الاملاك .

مادة ٢٢٦ - اذا تقدم المحكوم عليه المتخلف
غيابيا وسام نفسه للسجن أو اذا قبض عليه
قبل انقضاء العقوبة المقررة عليه بها بالتقادم ،
فان الحكم والاجراءات المتخذة منذ الامر بتقديم
نفسه ، تنعدم بقوة القانون ، وتتخذ بشأنه
الاجراءات الاعتيادية . فاذا كان حكم الادانة
قد قضى بمصادرة لصالح الدولة بقيت الاجراءات
التي اتخذت لتنفيذ هذه العقوبة نافذة الاثر
فاذا لم يكن القرار الذى يصدر بعد تقديم المحكوم
عليه المتخلف نفسه قد ايد عقوبة المصادرة
اعيد الى صاحب الشأن الناتج الصافي لقيمة
بيع الاموال المتصرف فيها كما تعاد اليه -
بالحالة التى تكون عليها - الاموال التى لم يجر
التصرف فيها .

مادة ٣٢٧ - اذا تعذر لسبب ما سماع شهود في المرافعات في الحالة المنصوص عليها في المادة ٣٢٦ تليت بالجلسة شهاداتهم المكتوبة. كما تتلى عند اللزوم الاجابات المكتوبة للمتهمين الآخرين في الجنائية نفسها وكذلك الشأن بالنسبة للاوراق الاخرى التي يراها الرئيس لأزمة لاطهار الحقيقة .

واذا قضى ببراءة المتهم المحكوم عليه غيابيا بعد تسليمه نفسه ، الزم مصاريف المحاكمة الغيابية الا اذا اعفته منها المحكمة . كما يجوز للمحكمة ايضا ان تأمر بتطبيق اجراءات النشر المنصوص عليها في المادة ٣٢١ على كل قرار قضائي صادر لصالح المحكوم عليه المتخلف .

العنوان الفرعي الثاني (١)

الاحكام الخاصة بالقسم الاقتصادي للمحكمة الجنائية

المادة ٣٢٧ - ١ - تكون قابلة للتطبيق أمام الاقسام الاقتصادية للمحكمة الجنائية قواعد هذا القانون المتعلقة بالدعوى العمومية ، والتحقيق ومحاكمة الجرائم مع مراعاة الاحكام الآتية .

المادة ٣٢٧ - ٢ - يخبر مأموـرو الضبط القضائي فورا وكيل الدولة بمكان المخالفة ويبلغونه الاصل ونسخة من اجراء التحقيق . وترسل نسخة ثانية في نفس الوقت الى النائب العام للمكان المرجو به القسم .

المادة ٣٢٧ - ٣ - يبلغ وكيل الدولة الامر لقاضي التحقيق التابع لمحكمته بموجب القيام في أقرب وقت باجراءات البحث واصدار كـل الاوامر الصالحة لذلك .

وبعد هذا يجب أن ترسل نسخة من تلك الاجراءات والاوراق الى النائب العام بعد اعدادها أولا بأول .

المادة ٣٢٧ - ٤ - يطالب النائب العام بالاجراءات كتابة ويخبر قاضي التحقيق الموجود بالقسم الاقتصادي للمحكمة الجنائية ، اذا اعتبر أنها توجد اتهامات كافية ضد المتهم . وفي هذه الحالة يصدر أمرا بالتخلي لفائدة

قاضي التحقيق لدى القسم الاقتصادي للمحكمة الجنائية .

المادة ٣٢٧ - ٥ - ان الامر الذي يصدر ضد المتهم بالقبض ، أو الحبس يحتفظ بقوته التنفيذية الى أن يفصل فيه أما من طرف قاضي التحقيق الموجود بالقسم الاقتصادي للمحكمة الجنائية ، أو من طرف غرفة الاتهام .

المادة ٣٢٧ - ٦ - يجوز لقاضي التحقيق الموجود بالقسم الاقتصادي بالمحكمة الجنائية ، أن يتخذ ، أو يقوم باتخاذ جميع اجراءات التحقيق وخاصة منها ما يتعلق بالتفتيش والحجز في كامل المنطقة التي تخضع لاختصاص القسم الاقتصادي .

المادة ٣٢٧ - ٧ - تعتبر أعمال الاجراءات ، المنصوص عليها في الفقرة ٨ من المادة ٦٨ والفقرة ٢ من المادة ١٠٨ اختيارية .

المادة ٣٢٧ - ٨ - يجوز لقاضي التحقيق الموجود في القسم الاقتصادي بالمحكمة الجنائية، بناء على طلب النائب العام ، وطوال مدة الاجراءات أن يأمر باتخاذ كل اجراء تحفظي أو أمن زيادة على حجز جزء من أموال المتهم وهذا مع مراعاة الاحكام الخاصة بالمادة ١٥ من قانون العقوبات .

المادة ٣٢٧ - ٩ (٢) - في حالة استئناف لامر صادر من قاضي التحقيق ، يجب على غرفة الاتهام أن تفصل في ظرف عشرين يوما من تاريخ تسلم الاجراء .

المادة ٣٢٧ - ١٠ (٢) - يبلغ قاضي التحقيق الى النائب العام الملف بمجرد ما يرى أن البحث قد تم ، وهذا بدوره يقدم القضية مع قراره الى غرفة الاتهام في ظرف خمسة أيام من تاريخ تسلم الاجراء . (٤)

ويجب على غرفة الاتهام أن تصدر حكمها في أجل أقصاه ثلاثون يوما .

المادة ٣٢٧ - ١١ - اذا اعتبرت غرفة الاتهام أن الوقائع الصادرة ضد المتهم تشكل جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ٢٤٨

(١) أضيفت بالامر رقم ٧٥ - ٤٦ الجريدة الرسمية العدد ٥٣ / ٧ / ١٩٧٥
٣٠٢ مستبدلة بالقانون رقم ٨٢ - ٥٣ الجريدة الرسمية العدد ٧ في ١٦ / ٢ / ١٩٨٢
(٤) مصدقة بالاستدراك المشار اليه .

الفقرة ٤ أعلاه ، فانها تحكم باحالة المتهم أمام القسم الاقتصادي بالمحكمة الجنائية .

كما تستطيع أيضا أن تحيل المتهم أمام القسم العادي للمحكمة الجنائية أو أى جهة قضائية أخرى مختصة .

واذا قدرت أن الوقائع المقدمة لا تكون جريمة فانها تصدر حكما بعدم اقامة الدعوى .

المادة ٣٢٧ - ١٢ - لا تقبل الطعن بالنقض القرارات الصادرة من غرفة الاتهام .

المادة ٣٢٧ - ١٣ - زيادة على حالة التعارض المنصوص عليها فى المادة ٢٦٣ من هذا القانون ، فانه لا يجوز لأى أحد أن يكون مساعداً محلفاً لدى الاقسام الاقتصادية التابعة للمحاكم الجنائية اذا كان قائماً بنشاط خاص تجارى أو صناعى .

المادة ٣٢٧ - ١٤ - توضع قائمة سنوية مكونة من ثمانية عشر مساعداً محلفاً لدى كل قسم اقتصادى ، يختارون من بين أعوان الدولة وعمال القطاع الاشتراكى .

وتعد هذه القائمة من طرف لجنة تجتمع بمقر المجلس القضائى حيث يوجد القسم الاقتصادى .

المادة ٣٢٧ - ١٥ - يحاكم غيابيا المتهم المتخلف عن الحضور .

وله أن يعارض الحكم الغيابى فى أجل ثمانية أيام ابتداء من تاريخ التبليغ الشخصى . ويقدم المتهم بعد ذلك للمحاكمة فى أقرب جلسة قادمة .

وتقع المعارضة أما بتصريح يبين فى أسفل قرار التبليغ كاجابة أو بتصريح شفهى أو كتابى الى قلم الكتاب .

« الباب الثانى مكرر (١) » مجلس أمن الدولة

المادة ٣٢٧ - ١٦ - يكلف مجلس أمن الدولة الذى أنشئ بموجب الامر رقم ٧٥ - ٤٥

المؤرخ فى ٧ جمادى الثانية عام ١٣٩٥ الموافق ١٧ يونيو سنة ١٩٧٥ بقمع الجرائم والجنح الوارد ذكرها فى المادة ٣٢٧ - ١٨ والتي تكون بطبيعتها خطراً كبيراً على السير المنتظم للأنظمة القانونية أو المحافظة على الامن العام أو الوحدة أو استقلال الامة أو سلامة ترابها .

الفصل الاول اختصاص مجلس أمن الدولة

المادة ٣٢٧ - ١٧ - يمتد اختصاص مجلس أمن الدولة على كامل تراب الجمهورية . ويعين مقره بموجب مرسوم .

المادة ٣٢٧ - ١٨ - يختص مجلس أمن الدولة بالنظر فى الجرائم والجنح الآتية :

١ - الخيانة والتجسس المنصوص عليهما فى المواد من ٦١ الى ٦٤ من قانون العقوبات ، وكذلك فى الجرائم التى تتعلق بالمس بالدفاع والاقتصاد الوطنيين المنصوص عليهما فى المواد من ٦٥ الى ٧٢ و ٧٤ و ٧٥ من قانون العقوبات ،

٢ - فى الاعتداءات المرتكبة ضد سلطة الدولة وسلامة التراب الوطنى المنصوص عليها فى المواد من ٧٧ الى ٨١ و ٨٣ من قانون العقوبات

٣ - فى الجرائم التى ترمى الى الاخلال بأمن الدولة أما بواسطة التفتيش ، أو التخريب المنصوص عليهما فى المواد من ٨٤ الى ٨٧ من قانون العقوبات ،

٤ - الجرائم المرتكبة بالمشاركة فى حركة التمرد المنصوص عليها فى المواد من ٨٨ الى ٩٠ من قانون العقوبات .

٥ - الجرائم والجنح المنصوص عليها فى المواد ٩١ و ٩٥ و ٩٦ من قانون العقوبات .

٦ - الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٠٣ من قانون العقوبات والتى ترمى الى منع ممارسة الحقوق الانتخابية بناء على خطة مدبرة ،

٧ - جريمة اتفاق الموظفين على عدم تنفيذ القوانين أو الاوامر الصادرة اليهم من الحكومة والمنصوص عليها فى المادتين ١١٣ و ١١٤ من قانون العقوبات ،

الذين لهم رتبة أول نائب عام مساعد على الأقل .

يسير النائب العام أثناء ممارسته لوظائفه مصالح الشرطة القضائية حسب الشروط. المنصوص عليها في هذا القانون وفي قانون القضاء العسكري .

المادة ٣٢٧ - ٢١ - تنشأ لدى مجلس أمن الدولة غرفة أو غرف للتحقيق وكذلك غرفة مراقبة للتحقيق .

تتكون غرفة المراقبة من رئيس ومن مستشارين مساعدين يختاران من بين القضاة الذين لهم على الأقل رتبة مستشار بمجلس قضائي .

المادة ٣٢٧ - ٢٢ - تنشأ لدى مجلس أمن الدولة وغرفة مراقبة التحقيق وغرفة التحقيق مصلحة قلم كتاب مشتركة .

المادة ٣٢٧ - ٢٣ - يعين الرئيس والمستشارون وقضاة النيابة العامة والتحقيق بموجب مرسوم .

أما كتاب الضبط فيعينون بموجب قرار من وزير العدل ، حامل الاختام .

الفصل الثالث الاجراءات الخاصة بمجلس أمن الدولة

المادة ٣٢٧ - ٢٤ (١) - عند افتتاح الجلسة الاولى التي يدعون للجلوس فيها يؤدي أعضاء المجلس بدعوة من الرئيس باستثناء القضاة ، اليمين التالية :

« أقسم بالله الذي لا اله الا هو وأتعهد بأن أقوم أحسن قيام وباخلاص بتأدية أعمال وظيفتي، وأن أكتم سر المداولات ، وأسلك في كل الامور سلوك القاضي الشريف ، واحافظ في جميع الظروف على المصالح العليا للوطن » .

(أقسم بالله الذي لا اله الا هو وأتعهد بأن أقوم أحسن قيام وباخلاص بتأدية أعمال وظيفتي وأن أكتم سر المداولات وأسلك في كل الامور سلوك القاضي الشريف وأحافظ في جميع الظروف على المصالح العليا للشورة) .

٨ - جريمة القتل أو الاغتيال أو التسميم المنصوص عليها في المواد من ٢٥٤ الى ٢٦٣ من قانون العقوبات بهدف تعريض سير الانظمة القانونية للخطر أو الاعتداء على الامن العام أو وحدة الوطن واستقلاله أو سلامة ترابه .

ويختص مجلس أمن الدولة أيضا بالمخالفات التي ترتكب بمناسبة الجرائم والجنح الوارد ذكرها أعلاه والتي تربطها بها علاقة سببية .

لا يحال أمام مجلس أمن الدولة الاحداث البالغون من العمر ١٨ سنة .

الفصل الثاني تكوين مجلس أمن الدولة

المادة ٣٢٧ - ١٩ - يتكون مجلس أمن الدولة من :

١ - رئيس مرسوم ، ونائب عنه تكون له على الأقل درجة رئيس مجلس قضائي .

٢ - مستشارين اثنين مساعدين مرسومين، ومن مستشارين مساعدين نائبين قضاة تكون لهم درجة مستشار في المجلس القضائي على الأقل .

٣ - مستشارين اثنين نائبين مرسومين وأربع مستشارين مساعدين نائبين كلهم ضباط في الجيش الوطني الشعبي .

غير أنه اذا كانت الوقائع المحالة الى مجلس أمن الدولة من الجرائم المنصوص عليها في المواد من ٦١ الى ٧٢ و ٧٤ و ٧٥ و ٨٠ و ٨١ و ٨٣ من قانون العقوبات ، فيكون رئيس المجلس مساعدا من طرف مستشار مساعد قاض ، ومن ثلاثة مستشارين مساعدين عسكريين من الجيش الوطني الشعبي .

المادة ٣٢٧ - ٢٠ - يباشر وظائف النيابة العامة لدى مجلس أمن الدولة نائب عام يختار من بين القضاة الذين لهم على الأقل رتبة نائب عام بمجلس قضائي .

ويساعد النائب العام واحد أو أكثر من النواب العامين المساعدين يختارون من بين القضاة

المادة ٣٢٧ - ٢٥ - ان قواعد هذا القانون المتعلقة بمباشرة الدعوى العمومية والتحقيق تكون قابلة للتطبيق على اجراءات المتابعة المستعملة في الجرائم والجنح التي تكون من اختصاص مجلس أمن الدولة ، مع مراعاة الاحكام التالية :

المادة ٣٢٧ - ٢٦ - يقيم النائب العام الدعوى العمومية ويطلب بكل دعوى معروضة على جهة جنائية أخرى .

ويتم التخلي عن الدعوى بحكم القانون بمجرد اخطار النيابة العامة لدى الجهة القضائية التي يرفع اليها أمر النائب العام الموجود بالمجلس القضائي .

وبالنسبة للدعوى المطروحة أمام القضاء العسكري فان النائب العام لا يأمر بالتخلي عن الدعوى الا بطلب مكتوب صادر عن وزير الدفاع الوطني .

تبقى العقود والاجراءات والقرارات التي صدرت قبل تاريخ التخلي عن الدعوى صحيحة ولا تحتاج الى تجديد .

المادة ٣٢٧ - ٢٧ - يجوز لقاضي التحقيق أن يقوم ، أو يكلف من يـقـوم بالاجراء من بين مأموري الضبط القضائي المختصين بمختلف التفتيشات ، أو الحجز ليلا ، وفي أى مكان من التراب الوطني .

المادة ٣٢٧ - ٢٨ - تعتبر أعمال الاجراءات المنصوص عليها في الفقرة الثامنة من المادة ٦٨ والفقرة ٢ من المادة ١٠٨ من هذا القانون اختيارية .

المادة ٣٢٧ - ٢٩ - لا يفصل مجلس أمن الدولة الا في الدعوى العمومية ، ولا تقبل المطالبة بالحق المدني .

المادة ٣٢٧ - ٣٠ - ان لامتهم الحق في الاستفادة بمساعدة محام يختاره سواء أثناء التحقيق ، أو الجلسة . واذا تعذر ذلك يعين له واحد تلقائيا من طرف رئيس المجلس .

غير أنه اذا كان للقضية طابع خاص ، فان المحامي لا يستطيع الحضور أو الدفاع عن المتهم الا بموافقة رئيس المجلس .

المادة ٣٢٧ - ٣١ - تفصل غرفة رقابة التحقيق في استئناف أوامر قاضي التحقيق . وتقرر احالة المتهم أمام مجلس أمن الدولة أو أمام أى جهة قضاء جنائية اذا اقتضى الحال ذلك .

وتطبق ، فيما يخص أنواع الاجراءات اللازمة لدى غرفة رقابة التحقيق ، أحكام المواد ١١٧ الى ١٧٩ و ١٨١ الى ١٨٦ و ١٨٩ الى ١٩٣ و ١٩٥ و ١٩٨ الى ٢٠٠ الفقرة ١ من هذا القانون . ان قرارات غرفة مراقبة التحقيق غير قابلة للطعن .

المادة ٣٢٧ - ٣٢ - تكون قابلة للتطبيق أمام مجلس أمن الدولة والقواعد المحددة بهوجب هذا القانون والمتعلقة بمحاكمة الجنح مع مراعاة الاحكام الآتية .

المادة ٣٢٧ - ٣٣ - لا يجوز لمجلس أمن الدولة الدفع بعدم الاختصاص .

المادة ٣٢٧ - ٣٤ - يجب أن تقدم في مذكرة واحدة وقبل أى مناقشة في الموضوع الدفوع المستخلصة من صحة مباشرة المجلس وبطلان الاجراءات والا سقط الحق . وتضم كل الدفوع القضائية لاموضوع .

المادة ٣٢٧ - ٣٥ - يقلد رئيس مجلس أمن الدولة بالسلطة التقديرية المنصوص عليها في المادة ٢٨٦ من هذا القانون .

المادة ٣٢٧ - ٣٦ - تكون جلسات مجلس أمن الدولة علنية .

غير أنه يجوز للمجلس أن يقرر تلقائيا أو بناء على طلب من النيابة العامة ، بأن تقع كل أو بعض المرافعات في جلسة سرية .

وفي جميع الحالات تصدرالقرارات المحكوم بها في الموضوع في جلسة علنية .

المادة ٣٢٧ - ٣٧ - ان نشر أو نقل كل أو جزء من المرافعات يعرض صاحبه للعقوبات المنصوص عليها في المادة ٧٠ من قانون العقوبات

المادة ٣٢٧ - ٣٨ - تطبق أحكام المواد ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٨ الى ٣١١ و ٣١٣ و ٣١٤ و ٣١٥ من هذا القانون .

المادة ٣٢٧ - ٣٩ - يوقع على صحيفة الاسئلة من طرف رئيس مجلس أمن الدولة ومن مساعد عسكري وضابط في الجيش الوطنى الشعبى .

المادة ٣٢٧ - ٤٠ - تكون قابلة للمعارضة، القرارات التى يصدرها مجلس أمن الدولة غيابيا وذلك طبقا للمواد ٤٠٩ وما يليها من هذا القانون

المادة ٣٢٧ - ٤١ - يمكن أن يمارس الطعن بالنقض أمام المجلس الاعلى ضد كل حكم يصدر عن مجلس أمن الدولة .

وفى حالة النقص تحال القضية أمام المجلس المكون من هيئة أخرى .

الباب الثالث في الحكم فى الجنىح والمخالفات احكام عامة

مادة ٣٢٨ - تختص المحكمة بالنظر فى الجنىح والمخالفات .

وتعد جنحا تلك الجرائم التى يعاقب عليها القانون بالحبس من مدة تزيد على شهرين الى خمس سنوات او بغرامة أكثر من ٢٠٠٠ الفى دينار وذلك فيما عدا الاستثناءات المنصوص عليها فى قوانين خاصة .

وتعد مخالفات تلك الجرائم التى يعاقب عليها القانون بالحبس شهرين فأقل او بغرامة ٢٠٠٠ الفى (الفى) دينار فأقل سواء كانت ثمة مصادرة للاشياء المضبوطة أم لم تكن ومهما بلغت قيمة تلك الاشياء .

المادة ٣٢٩ - تختص محليا بالنظر فى الجنىحة محكمة محل الجريمة أو محل اقامة أحد المتهمين أو شركائهم أو محل القبض عليهم ولو كان عدا القبض قد وقع لسبب آخر .

ولا تكون محكمة محل حبس المحكوم عليه مختصة الا وفق الاوضاع المنصوص عليها فى المادتين ٥٥٢ و ٥٥٣ .

كما تختص المحكمة كذلك بالنظر فى الجنىح والمخالفات غير القابلة للتجزئة أو المرتبطة .

وتختص المحكمة التى أرتكبت فى نطاق دائرتها المخالفة أو المحكمة الموجودة فى بلد

اقامة مرتكب المخالفة بالنظر فى تلك المخالفة .

مادة ٣٣٠ - تختص المحكمة المطروحة أمامها الدعوى العمومية بالفصل فى جميع الدفوع التى يبدىها المتهم دفاعا عن نفسه ما لم ينص القانون على غير ذلك .

مادة ٣٣١ - يجب ابداء الدفوع الاولية قبل أى دفاع فى الموضوع ولا تكون مقبولة الا اذا كانت بطبيعتها تنفى عن الواقعة التى تعتبر اساس المتابعة وصف الجريمة .

ولا تكون جائزة الا اذا استندت الى وقائع أو اسانيد تصلح اساسا لما يدعيه المتهم .

واذا كان الدفع جائزا منحت المحكمة مهلة يتعين على المتهم فيها رفع الدعوى الى الجهة القضائية المختصة . فاذا لم يقم المتهم برفع الدعوى فى تلك المهلة ولم يثبت أنه رفعها صرف النظر عن الدفع . اما اذا كان غير جائز استمرت المرافعات .

مادة ٣٣٢ - اذا رفعت أمام المحكمة عدة قضايا عن وقائع مرتبطة جاز لها أن تامل بعضها سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة العامة أو طلب أحد الاطراف .

مادة ٣٣٣ - ترفع الى المحكمة الجرائم المختصة بنظرها اما بطريق الاحالة اليها من الجهة القضائية المنوط بها اجراء التحقيق واما بحضور اطراف الدعوى بارادتهم بالاوضاع المنصوص عليها فى المادة ٣٣٤ ، واما يكلف بالحضور يسلم مباشرة الى المتهم والى الاشخاص المسؤولين مدنيا عن الجريمة ، واما بتطبيق اجراء التابىس بالجنحة المنصوص عليه فى المادة ٣٣٨ وما بعدها .

الفصل الاول

فى الحكم فى الجنىح

القسم الاول

فى رفع الدعوى الى المحكمة

مادة ٣٣٤ - الاخطار المسلم بمعرفة النيابة العامة يغنى عن التكليف بالحضور اذا تبين حضور الشخص الموجه اليه الاخطار بارادته .

القسم الثالث**في تشكيل المحكمة**

المادة ٣٤٠ (١) تحكم المحكمة بثلاثة قضاة في مواد الجنح وتحكم بقاض فرد في مواد المخالفات ويساعده كاتب .

ويقوم بوظيفة النيابة العامة وكيل الدولة أو أحد مساعديه .

المادة ٣٤١ (٢) في مواد الجنح يجب أن تصدر احكام المحكمة من القضاة الذين حضروا جميع جلسات الدعوى والا كانت باطلة .

وفي مواد المخالفات يتعين صدور احكام المحكمة من القاضى الذى يرأسها فى جميع جلسات الدعوى والا كانت باطلة ، واذا طرأ مانع من حضور قاض أثناء نظر القضية تعين إعادة نظرها كاملا من جديد .

القسم الرابع**في علانية وضبط الجلسة**

مادة ٣٤٢ - يطبق فيما يتعلق بعلانية وضبط الجلسة المادتان ٢٨٥ و ٢٨٦ فقرة أولى .

القسم الخامس**في المرافعات وحضور المتهم**

مادة ٣٤٣ - يتحقق الرئيس من هوية المتهم ويعرف بالاجراء الذى رفعت بموجبه الدعوى للمحكمة . كما يتحقق عند الاقتضاء من حضور او غياب المسئول بالحقوق المدنية والمدنى المدعى والشهود .

وفيما يتعلق بترجمة المرافعات تطبق عند الاقتضاء المادتان ٩١ و ٩٢ من هذا القانون .

مادة ٣٤٤ - يساق المتهم المحبوس احتياطيا بواسطة القوة العامة لحضور الجلسة في اليوم المحدد لها .

مادة ٣٤٥ (٤) - « يتعين على المتهم المبلغ بالتكليف بالحضور شخصيا أن يحضر مالم يقدم للمحكمة المستدعى امامها عذرا تعتبره مقبولا والا اعتبرت محاكمة المتهم المبلغ بالتكليف

وينوه به عن الواقعة محل المتابعة ويشار الى نص القانون الذى يعاقب عليها .

واذا كان متعلقا بمتهم محبوس احتياطيا فيتمتع ان يثبت بالحكم رضاء صاحب المصلحة بأن يحاكم بغير تكليف سابق بالحضور .

مادة ٣٣٥ - يسلم التكليف بالحضور في المواعيد وبالأوضاع المنصوص عليها في المواد ٣٣٩ وما يليها .

مادة ٣٣٦ - كل شخص تقدم بشكوى يبلغ بمعرفة النيابة بتاريخ الجلسة .

مادة ٣٣٧ (١) -

القسم الثاني**في التلبس بالجنحة**

مادة ٣٣٨ - يقدم الى المحكمة وفقا للمادة ٥٩ الشخص المقبوض عليه في جنحة متلبس بها والذي لم يقدم ضمانات كافية لمثوله من جديد والمحال على وكيل الدولة اذا كان قد تقرر حبسه .

ويجوز لكل مأمور من مأمورى الضبط القضائي ولكل عون من أعوان القوة العمومية استدعاء شهود الجنحة المتلبس بها ويلتزم هؤلاء الشهود بالحضور والا طبقت عليهم العقوبات التى نص عليها القانون .

ويقوم الرئيس بتنبيه الشخص المحال جبما للفقرة الاولى من هذه المادة الى ان له الحق في طلب مهلة لتحضير دفاعه ، وينوه في الحكم عن هذا التنبيه الذى قام به الرئيس وعن اجابة المتهم بشأنه .

واذا استعمل المتهم حقه المنوه عنه في الفقرة السابقة منحت المحكمة مهلة ثلاثة ايام على الاقل .

مادة ٣٣٩ - اذا لم تكن الدعوة مهية للحكم امرت المحكمة بتأجيلها الى جلسة من اقرب للجلسات لاستيفاء التحقيق ، وتفرج عن المتهم احتياطيا بكفالة أو غيرها ان كان ثمة محل لذلك .

(١) الفيت بالامر ٧٥ - ٤٦ الجريدة الرسمية المصدد ٥٣ في ١٩٧٥/٧/٤ .

(٣،٢) مستبدلة بالقانون رقم ٨٢/٣ الجريدة الرسمية المصدد ٧ في ١٩٨٢/٢/١٦ .

(٤) مدلة بالامر رقم ٦٩ - ٧٣ الجريدة الرسمية المصدد ٨٠ في ١٩٦٩/١/١٩ .

بالحضور شخصيا والمتخلف عن الحضور بغير ابداء عذر مقبول محاكمة حضورية « .

مادة ٣٤٦ - اذا لم يكن التكليف بالحضور قد سلم لشخص المتهم يصدر الحكم في حالة تخلفه عن الحضور غيابيا .

مادة ٣٤٧ - يكون الحكم حضوريا على المتهم الطليق :

١ - الذي يجيب على نداء اسمه ويفادر باختياره قاعة الجلسة ،

٢ - والذي رغم حضوره بالجلسة يرفض الاجابة او يقرر التخلف عن الحضور ،

٣ - والذي بعد حضوره باحدى الجلسات الاولى يمتنع باختياره عن الحضور بالجلسات التي تؤجل اليها الدعوى او بجلسة الحكم .

مادة ٣٤٨ - يجوز ان يمثل المتهم بوساطة محاميه اذا كانت المرافعة لا تنصب الا على الحقوق المدنية .

مادة ٣٤٩ - يجوز دائما للمسئول عن الحقوق المدنية ان يحضر عنه محام يمثله ، وفي هذه الحالة يعد الحكم حضوريا بالنسبة اليه .

مادة ٣٥٠ - اذا كانت حالة المتهم الصحية لا تمكنه من الحضور امام المحكمة ووجدت اسباب خطيرة لعدم تأجيل القضية امرت المحكمة بقرار خاص ومسبب باستجواب المتهم بمسكنه عند الاقتضاء بحضور وكيله او بدار السجن التي يكون محبوسا بها ، وذلك بوساطة قاض منتدب لهذا الغرض مصحوبا بكاتب .

ويحرر محضر بهذا الاستجواب الذي تأمر به المحكمة .

وتؤجل القضية بتاريخ محدد لا قرب جلسة مناسبة ويتعين استدعاء المتهم لحضورها .

وفي جميع هذه الاحوال يكون الحكم على المتهم حضوريا .

ويجوز ان يوكل عنه محاميا يمثله .

مادة ٣٥١ - واذا كان للمتهم الحاضر ان يستعين بمدافع عنه لم يقم باختيار مدافع قبل الجلسة وطلب مع ذلك حضور مدافع عنه فللرئيس ندب مدافع عنه تلقائيا .

ويكون ندب مدافع لتمثيل المتهم وجوبيا اذا كان المتهم مصابا بعاقة طبيعية تعوق دفاعه

او كان يستحق عقوبة الابدان .

مادة ٣٥٢ - يجوز للمتهم ولاطراف الدعوى الآخرين ومحاميه ابداء مذكرات ختامية . ويؤشر على هذه المذكرات من الرئيس والكاتب ، وينوه الاخير عن هذا الابداء بمذكرات الجلسة .

والمحكمة المزمة بالاجابة عن المذكرات المودعة على هذا الوجه ابداءا قانونيا يتعين عليها ضم المسائل الفرعية والدفع المبداء امامها للموضوع والفصل فيها بحكم واحد بيت فيه اولا في الدفع ثم بعد ذلك في الموضوع .

ولا يجوز لها غير ذلك الا في حالة الاستحالة المطلقة او ايضا عند ما يتطلب نص متماق بالنظام العام اصدار قرار مباشر في مسألة فرعية او دفع .

مادة ٣٥٣ - اذا ما انتهى التحقيق بالجلسة سمعت اقوال المدعى المدني في مطالبته وطلبات النيابة العامة ودفاع المتهم واقوال المسئول بالحقوق المدنية عند الاقتضاء .

وللمدعى المدني والنيابة العامة حق الرد على دفاع باقي الخصوم . وللمتهم دائما الكلمة الاخيرة .

مادة ٣٥٤ - اذا لم يكن ممكنا انهاء المرافعات اثناء الجلسة نفسها حددت المحكمة بحكم تاريخ اليوم الذي يكون فيه استمرار المرافعة . ويتعين ان يحضر فيه اطراف الدعوى والشهود الذين لم يسمعو ومن امرت المحكمة بابقائهم تحت تصرفها لحين اتمام المرافعة ، وذلك بغير تكليف آخر بحضور جلسة التأجيل .

القسم السادس

في الحكم من حيث هو

المادة ٣٥٥ (١) يجب ان يصدر الحكم في جلسة علنية اما في الجلسة نفسها التي سمعت فيها المرافعات واما في تاريخ لاحق .

وفي الحالة الاخيرة يخبر الرئيس اطراف الدعوى الحاضرين باليوم الذي سينطق فيه بالحكم .

وعند النطق بالحكم يتحقق الرئيس من جديد من حضور الاطراف او غيابهم .

المادة ٣٥٦ (١) - اذا تبين أنه من اللازم اجراء تحقيق تكميلي يجب أن يكون هذا بحكم في مادة الجنح يقوم بالاجراء أحد القضاة الذين يكونون قسم الجنح من المحكمة . وفي مادة المخالفات يقوم القاضي بنفسه بالاجراء .

والقاضي المكلف بالاجراء التحقيق التكميلي يتمتع لهذا الغرض بالسلطات المنصوص عليها في المواد من ١٣٨ الى ١٤٢ .

ويخضع هذا التحقيق التكميلي للقواعد المقررة في المواد من ١٠٥ الى ١٠٨ ولوكيل الدولة أن يطاع - بطريق المطالبة عند الاقتضاء - على الملف في أي وقت أثناء اجراء التحقيق التكميلي على أن يعيد الاوراق في ظرف أربع وعشرين ساعة .

مادة ٣٥٧ - اذا رأت المحكمة ان الواقعة تكون جنحة قضت بالمعقوبة .

وتحكم عند الاقتضاء في الدعوى المدنية ولها ان تأمر بأن يدفع مؤقتا كل او جزء من التعويضات المقررة .

كما ان لها السلطة - ان لم يكن ممكنا اصدار حكم في طلب التعويض بحالته - ان تقرر للمدعي المدني مبلغا احتياطيا قابلا للتنفيذه رغم المعارضة او الاستئناف .

مادة ٣٥٨ - يجوز للمحكمة في الحالة المشار اليها في الفقرة الاولى من المادة ٣٥٧ اذا كان الامر متعلقا بجنحة من جنح القانون العام وكانت المعقوبة المقضى بها تقل عن الحبس سنة ان تأمر بقرار خاص مسبب بايداع المتهم في السجن او القبض عليه .

ويظل امر القبض منتجا اثره حتى ولو قضت المحكمة في المعارضة او قضى المجلس القضائي في الاستئناف بتخفيض عقوبة الحبس الى اقل من سنة .

غير ان للمحكمة في المعارضة كما للمجلس في الاستئناف سلطة الغاء هذه الاوامر وذلك بقرار خاص مسبب .

وتظل الاوامر الصادرة في الحالة المشار اليها آنفا منتجة اثرها في جميع الظروف رغم الطعن بالنقض .

ويتعين في حالة المعارضة للحكم طبقا

للشروط المنصوص عليها في المادتين ٤١١ و ٤١٢ ان تنظر القضية امام المحكمة في أول جلسة او في خلال ثمانية ايام على الاكثر من يوم المعارضة والا افرج عن المتهم تلقائيا .

واذا اقتضى الامر تأجيل الدعوى فعلى المحكمة ان تبت بقرار مسبب في تأييد او الغاء الامر بالقبض او الايداع بعد سماع اقوال النيابة العامة وذلك كله بغير اخلال بما للمتهم من حق في تقديم طلب افراج مؤقت بالاوضاع المنصوص عليها في المواد ١٢٨ و ١٢٩ و ١٣٠ .

مادة ٣٥٩ - اذا تبين من المرافعات للمحكمة المختصة بواقعة منظورة امامها كيفية قانونا بأنها جنحة ان هذه الواقعة لا تكون الا مخالفة ، قضت بالمعقوبة وفصلت عند الاقتضاء في الدعوى المدنية .

مادة ٣٦٠ - اذا كانت الواقعة مخالفة مرتبطة بجنحة ، قضت المحكمة فيها جميعا بحكم واحد قابل للاستئناف .

مادة ٣٦١ - اذا وجد لصالح المتهم عذر مانع من العقاب ، قضت المحكمة باعفائه من المعقوبة وفصلت في الدعوى المدنية عند الاقتضاء وفق ما هو مقرر في الفقرتين ٢ و ٣ من المادة ٣٥٧ .

مادة ٣٦٢ - اذا كانت الواقعة المطروحة على المحكمة تحت ونصف جنحة من طبيعة تستأهل توقيع عقوبة جنائية ، قضت المحكمة بعدم اختصاصها واحالتها للنيابة العامة للتصرف فيها حسبما تراه .

ويجوز لها بعد سماع اقوال النيابة العامة ان تصدر في القرار نفسه امرا بايداع المتهم السجن او بالقبض عليه .

المادة ٣٦٣ (٢) - اذا صدر الحكم بعدم الاختصاص بعد تحقيق قضائي تحيل النيابة العامة الدعوى وجوبا على غرفة الاتهام .

مادة ٣٦٤ - اذا رأت المحكمة ان الواقعة موضوع المتابعة لا تكون اية جريمة في قانون العقوبات او انها غير ثابتة او غير مسندة للمتهم قضت ببراءته من المتابعة بغير عقوبة ولا مصاريف .

مادة ٣٦٥ - يخلى سبيل المتهم المحبوس

احتياطيا فور صدور الحكم ببراءته أو باعفائه من العقوبة أو الحكم عليه بالحبس مع ايقاف التنفيذ او بالفراغة ، وذلك رغم الاستئناف مالم يكن محبوسا لسبب آخر .

وكذلك الشأن بالنسبة للمتهم المحبوس احتياطيا اذا حكم عليه بعقوبة الحبس بمجرد ان تستنفذ مدة حبسه الاحتياطى مدة العقوبة المقضى بها عليه .

مادة ٣٦٦ - في الحالة المنصوص عليها في المادة ٣٦٤ ، اذا كان المدعى المدنى هو الذى حرك الدعوى ، العمومية تقضى المحكمة فى حكمها نفسه فى طلبت التمويض المرفوعة من الشخص المحكوم ببراءته ضد المدعى المدنى عن اساءة حقه فى الادعاء مدنيا .

مادة ٣٦٧ (١) ينص فى كل حكم يصدر بالادانة ضد المتهم وعند الاقتضاء ضد المسئول عن الحقوق المدنية على الزامهما بالرسوم والمصاريف لصاحب الدولة كما ينص فيه بالنسبة للمتهم على مدة الاكراه البدنى .

وكذلك الشأن فى حالة الصلح الذى تنقضى به الدعوى العمومية دليقا للمادة السادسة وكذلك الشأن فى حالة الاعفاء من العقوبة ما لم تقضى المحكمة بقرار خاص مسبب بعفاء المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية من المصاريف كلها أو بعضها . ولا يلزم المدعى المدنى الذى قبل ادعاؤه مصروفات ما دام الشخص المدعى ضده مدنيا قد اعتبر مدانا فى جريمة .

مادة ٣٦٨ - لا يجوز الزام المتهم مصروفات الدعوى فى حالة الحكم ببراءته .

غير انه اذا قضى ببراءة المتهم بسبب حالة جنون اعترته حال وقوع الحادث فيجوز للمحكمة ان تجعل على عاتقه المصاريف كلها أو جزءا منها .

مادة ٣٦٩ - يلزم المدعى المدنى الذى خسر دعواه المصاريف حتى فى الحالة المشار اليها فى المادة ٢٤٦ .

غير ان للمحكمة مع ذلك ان تعفيه منها كلها أو جزء منها .

مادة ٣٧٠ - يجوز للمحكمة فى الحالة التى لا تتناول فيها الادانة جميع الجرائم التى كانت موضوع المتابعة أو لم تكن الا بسبب جرائم كانت موضوع تعديل فى وصف التهمة اما اثناء سير التحقيق أو عند النطق بالحكم وكذلك فى حالة اخراج متهمين معينين من الدعوى ، ان تعفى المحكوم عليه بنص مسبب فى حكمها ، من الجزء من المصاريف القضائية الذى لا ينتج مباشرة عن الجريمة التى نجمت عنها الادانة فى الموضوع .

وتحدد المحكمة مقدار المصاريف التى اعفت منها المحكوم عليه وتترك هذه المصاريف على حسب الظروف على عاتق الخزينة أو المدعى المدنى .

مادة ٣٧١ - تصفى المصاريف والرسوم بالحكم ، ويجوز لكل ذى مصلحة فى حالة عدم وجود قرار بتطبيق المواد ٣٦٧ وما يليها أو وجود صعوبات فى تنفيذ حكم الادانة بالمصاريف والرسوم ان يرفع الامر الى الجهة القضائية التى اصدرت الحكم فى الموضوع وذلك وفقا للقواعد المقررة فى مادة اشكالات التنفيذ ، لى تستكمل حكمها فى هذه النقطة .

مادة ٣٧٢ - يجوز لكل من المتهم والمدعى المدنى والمسئول عن الحقوق المدنية ان يطلب الى المحكمة المطروحة امامها الدعوى رد الاشياء الموضوعة تحت تصرف القضاء . ويجوز للمحكمة ان تأمر بهذا الرد من تلقاء نفسها .

مادة ٣٧٣ - يجوز ايضا لكل شخص غير المتهم والمدعى المدنى والمسئول عن الحقوق المدنية يدعى بان له حقا على اشياء موضوعة تحت تصرف القضاء ان يطلب بردها امام المحكمة المطروحة امامها الدعوى .

ولا يجوز له الاطلاع اذا ذاك على غير المحاضر المتعلقة بضبط تلك الاشياء . وتقضى المحكمة فى ذلك بحكم على حدة بعد سماع اطراف الدعوى .

مادة ٣٧٤ - يجوز للمحكمة اذا وافقت على رد الاشياء المستردة ان تتخذ جميع الاجراءات

التحفظية لضمان امكان استعادة تلك الاشياء المحكوم بردها وذلك لحين صدور قرار نهائى فى الموضوع .

مادة ٣٧٥ - اذا رأت المحكمة ان الاشياء الموضوعة تحت تصرف القضاء نافعة لظهور الحقيقة او قابلة للمصادرة ، ارجأت الفصل فى شأنها ريثما يصدر قرار فى الموضوع .

ويكون الحكم فى هذه الحالة غير قابل لاي طعن .

مادة ٣٧٦ - يكون الحكم برفض طلب الاسترداد قابلا للاستئناف من جانب من تقدم بهذا الطلب .

والحكم الصادر بالموافقة على رد الاشياء المستردة قابل للاستئناف من جانب كل من النيابة العامة والمتهم والمسئول عن الحقوق المدنية والمدعى المدني اذا كان يلحقهم ضرر من هذا الحكم .

ولا يرفع الامر للمجلس القضائى الا بعد ان تفصل المحكمة فى الموضوع .

مادة ٣٧٧ - تظل المحكمة التى نظرت فى القضية مختصة بالامر برد الاشياء الموضوعة تحت تصرف القضاء ان لم يرفع اى طعن فى الحكم الصادر فى الموضوع .

وتفصل فيه بناء على عريضة تقدم من اى شخص يدعى ان له حقا على الشئ او بناء على طلب النيابة العامة .

ويجوز الطعن فى قرارها امام المجلس القضائى طبقا لاحكام المادة ٣٧٦ .

مادة ٣٧٨ - اذا رفع الامر فى موضوع القضية الى المجلس القضائى ، أصبح مختصا بالفصل فى طلبات الاسترداد بالاوزاع المنصوص عليها فى المواد من ٣٧٢ الى ٣٧٥ .

ويظل مختصا حتى بعد صدور قرار نهائى فى الموضوع بالامر برد الاشياء بالاوزاع المنصوص عليها فى الفقرتين الاولى والثانية من المادة ٣٧٧ .

المادة ٣٧٩ (١) كل حكم يجب أن ينص على هوية الاطراف وحضورهم أو غيابهم فى يوم النطق بالحكم ، ويجب أن يشتمل على أسباب ومنطوق .

وتكون الاسباب أساس الحكم .

ويبين المنطوق الجرائم التى تقررت ادانة الاشخاص المذكورين أو مسؤولياتهم أو مساءلتهم عنها ، كما تذكر به العقوبة ونصوص القانون المطبقة والاحكام فى الدعاوى المدنية .

ويقوم الرئيس بتلاوة الحكم .

المادة ٣٨٠ (٢) تؤرخ نسخة الحكم الاصلية ويذكر بها أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم وكاتب الجلسة ، واسم المترجم عند الاقتضاء ، وبعد أن يوقع كل من الرئيس وكاتب الجلسة عليها تودع لدى قلم كتاب المحكمة فى خلال ثلاثة أيام على الاكثر من تاريخ النطق بالحكم ، وينوه عن هذا الايداع بالسجل المخصص لهذا الغرض بقلم الكتاب .

الفصل الثانى

فى الحكم فى مواد المخالفات

القسم الاول

فى غرامة الصلح فى المخالفات

مادة ٣٨١ - قبل كل تكليف بالحضور امام المحكمة يقوم عضو النيابة العامة المحال عليه محضر مثبت لمخالفة باخطار المخالف بأنه مصرح له بدفع مبلغ على سبيل غرامة صلح مسا للحد الادنى المنصوص عليه قانونا لعقوبة المخالفة .

مادة ٣٨٢ - اذا رفعت مخالفتان فى محضر واحد ، تعين على المخالف أن يدفع المقدار الاجمالى لغرامتى الصلح المستحقتين عليه عنهما .

مادة ٣٨٣ - ترسل النيابة الى المخالف فى خلال خمسة عشر يوما من القرار ، بموجب خطاب موصى عليه بعلم الوصول ، اخطارا مذكورا فيه موطنه ومحل ارتكاب المخالفة وتاريخها وسببها والنص القانونى المطبق بشأنها ومقدار غرامة الصلح والمهل وطرق الدفع المحددة فى المادة ٣٨٤ .

المادة ٣٨٤ (٣) يجب على المخالف ، خلال الثلاثين يوما التالية لاستلامه الاخطار المشار اليه فى المادة ٣٨٣ أعلاه أن يدفع دفعة واحدة نقدا أو

بحوالة بريدية مبلغ غرامة الصلح بين يدي المحصل
مكان سكناه ، أو المكان الذي ارتكبت فيه المخالفة
وذلك طبقا لاحكام الاختصاص المذكورة في المادة
٣٢٩ من هذا القانون .

ويجب أن يسلم الاخطار الى المحصل في
جميع الاحوال تأييدا للدفع .

مادة ٣٨٥ - لا يكون القرار المحدد لمقدار
غرامة الصلح في المخالفات قابلا لأي طعن من
جانب المخالف .

مادة ٣٨٦ - يبلغ المحصل النيابة لدى
المحكمة بدفع غرامة الصلح اذا تم صحيحا
وذلك في ظرف عشرة أيام من تاريخ الدفع .

مادة ٣٨٧ - اذا لم يصل هذا التبليغ في
مهلة خمسة وأربعين يوما من تاريخ استلام
المخالف للاخطار طبقا للمادة ٣٨٣ قام عضو
النيابة العامة بتكليف المخالف بالحضور أمام
المحكمة .

مادة ٣٨٨ - يرسل الى المحصل في ظرف
ثلاثة أيام كشف اجمالي بالاخطارات الموجهة
من النيابة .

كما يرسل كشف اجمالي من النيابة العامة
الى محصل المالية في الاسبوع الاول من كل
شهر عن التبليغات المسلمة في الشهر السابق
تنفيذا للمادة ٣٨٦ .

مادة ٣٨٩ - تنقضى الدعوى العمومية
بقيام المخالف بدفع مقدار غرامة الصلح ضمن
الشروط والمهل المنصوص عليها في المادة ٣٨٤
ويتضمن القيام بدفع الغرامة المنوّه عنها
الاعتراف بالمخالفة .
وبعد بمثابة حكم أول من اجل تحديد حالة
المود .

مادة ٣٩٠ - في حالة عدم رفع غرامة الصلح
في المهلة الممنوحة تسير المحكمة في اجراءات
الدعوى والفصل فيها طبقا لاحكام المواد ٣٩٣
وما يليها .

مادة ٣٩١ - لا تطبق احكام المواد من ٣٨١
الى ٣٩٠ في الاحوال التالية :
(١) اذا كثرت المخالفة المحرر عنها المحض

تعرض قاعلها لجزاء غير الجزاء المالي أو لتعويض
الاضرار اللاحقة بالأشخاص أو الأشياء أو
لعقوبات تتعلق بالعود .

(٢) اذا كان ثمة تحقيق قضائي .
(٣) اذا اثبت محضر واحد بالنسبة لمتهم
واحد اكثر من مخالفتين .

(٤) في الاحوال التي ينص فيها تشريع خاص
على استبعاد اجراء غرامة الصلح .

المادة ٣٩٢ (١) - يمكن أن تنقضى الدعوى
العمومية الناشئة عن مخالفة ، في المواد المنصوص
عليها بصفة خاصة في القانون ، بدفع غرامة
جزافية داخلية في قاعدة المود .

ويمكن أن يتم تسديد الغرامة خلال ثلاثين
يوما من تحقق المخالفة لدى المصلحة المذكورة في
الاخطار بالمخالفة ، بواسطة طابع غرامة يعادل
مبلغ الغرامة الواجبة الأداء .

واذا لم يجر التسديد في المهلة المنصوص
عليها في الفقرة الثانية أعلاه ، يحال محضر
المخالفة على وكيل الدولة الذي يرفعه بدوره الى
القاضي مشفوعا بطلباته ، .

المادة ٣٩٢ مكرر (٢) - يبت القاضي في
ظرف عشرة أيام ابتداء من تاريخ رفع الدعوى
دون مراعاة مسبقة باصدار أمر جزائي يتضمن
الحكم بغرامة لا يمكن أن تكون في أي حال من
الاحوال أقل من ضعف الحد الأدنى المقرر
للمخالفة .

ويجب أن يتضمن الأمر الجزائي اسم
المخالف ولقبه وتاريخ ومحل ولادته وعنوان
سكناه والوصف القانوني، وتاريخ ومكان ارتكاب
الفعل المنسوب اليه ، وبيان النصوص المطبقة
ومبلغ الغرامة مع مصاريف الملاحقات ، ولا يلزم
القاضي بتعليل أمره الذي ينفذ طبقا لاحكام المادة
٥٩٧ وما بعدها من هذا القانون .

ولا يكون الأمر الجزائي قابلا لأي طعن ، غير
أنه يمكن للمخالف أن يرفع شكوى لدى الادارة
المالية بواسطة رسالة موصى عليها مع طلب
العلم بالوصول خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغه
السند التنفيذي الصادر من قبل الادارة المذكورة .

(١) معدل بالأمر رقم ٧٨ - ١ - الجريدة الرسمية - العدد ٦ في ١٩٧٨/٢/٧

(٢) مضافة بالأمر رقم ٧٨ - ١ - الجريدة الرسمية - العدد ٦ في ١٩٧٨/٢/٧

وتؤدى الشكوى الى ايقاف تنفيذ سند الاداء ، ثم تحال فى طرف عشرة ايام على القاضى الذى يمكنه ان يرفض الشكوى او يلغى امره الاول فى طرف عشرة ايام من رفعها اليه .
وينتج الامر المذكور بالفقرة السابقة كل آثار الحكم المكتسب قوة الشيء المقضى به ، وينفذ ضمن الاشكال المنصوص عليها بموجب الفقرة ٢ ولا يمكن ان يمس حقوق الطرف المدنى .

مادة ٣٩٣ (١) - لا يعمل باجراء الغرامة الجزافية فى الاحوال الآتية :

- ١ - اذا كانت المخالفة تعرض مرتكبها للقيام باصلاح التعويضات للاشخاص او الاموال .
- ٢ - فى حالة ارتكاب مخالفات فى آن واحد والتي لا تنطبق على اجراء الغرامة الجزافية .

القسم الثانى

فى رفع الدعوى امام المحكمة

مادة ٣٩٤ - ترفع الدعوى الى المحكمة فى مواد المخالفات اما بالا حالة من جهة التحقيق واما بحضور اطراف الدعوى باختيارهم واما بتكليف بالحضور مسلم الى المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية .

مادة ٣٩٥ - يقوم الاخطار المسلم بمعرفة النيابة العمومية مقام التكليف بالحضور اذا تبعه حضور الشخص الموجه اليه الاخطار باختياره .

وتذكر فيه الجريمة المتابعة ويشار فيه الى نص القانون الذى يعاقب عليها .

المادة ٣٩٦ (١) - تطبق المادتان ٣٣٥ و ٣٣٦ على اجراءات المحاكمة امام المحكمة التى تفصل فى مواد المخالفات .

القسم الثالث

فى التحقيق النهائى فى مواد المخالفات

مادة ٣٩٧ - يجوز للرئيس قبل يوم الجلسة بناء على طلب النيابة العامة او المدعى المدنى ان يقرر او يكلف بتقدير تعويضات وان يحرر او يكلف بتحرير محاضر وان يأمر باجراء ما يتطلب السرعة من اعمال .

مادة ٣٩٨ - تطبق احكام المواد ٢٨٥ ققرة اولى و ٢٨٦ فقرة اولى و ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩٦ و ٢٤٣ على الاجراءات امام المحكمة التى تفصل فى مواد المخالفات .

مادة ٣٩٩ - تطبق ايضا القواعد المقررة

فى المواد من ٢٣٩ الى ٢٤٧ المتعلقة بالادعاء المدنى وفى المواد ٢١٢ الى ٢٣٧ المتعلقة باقامة الدليل مع التحفظات الواردة بالمادة ٤٠٠ والمواد من ٢٣٨ الى ٣٥٢ المتعلقة بطلبات النيابة العامة ومذكرات الخصوم الختامية والمادة ٣٥٥ المتعلقة بالحكم .

مادة ٤٠٠ - تثبت المخالفات اما بمحاضر او تقارير واما بشهادة الشهود فى حالة عدم وجود محاضر او تقارير مثبتة لها .

ويؤخذ بالمحاضر والتقارير المحررة بمعرفة مامورى او معاونى الضبط القضائى والضباط المنوط بهم مهام معينة للضبط القضائى الذين خول لهم القانون سلطة اثبات المخالفات كدليل اثبات الى ان يقوم الدليل العكسى على ما تضمنته وذلك عدا الحالات التى ينص فيها القانون على خلاف ذلك .

ولا يجوز ان يقوم الدليل العكسى الا بالكتابة او بشهادة الشهود .

مادة ٤٠١ - اذا اقتضى الحال اجراء تحقيق اضافى قام باجرائه قاضى المحكمة وفقا للمواد من ١٠٥ الى ١٠٨ .

وتطبق احكام الفقرة الثالثة من المادة ٣٥٦ .
مادة ٤٠٢ - اذا رأت المحكمة ان الواقعة تكون مخالفة نطقت بالعقوبة .

وتقضى عند الاقتضاء فى الدعوى المدنية طبقا لاحكام الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٥٧ .

مادة ٤٠٣ - اذا رأت المحكمة ان الواقعة تكون جنائية او جنحة قضت بعدم اختصاصها وتحيل الاوراق للنسبة العامة لاتخاذ ما تراه بشأنها .

مادة ٤٠٤ - اذا رأت المحكمة ان الواقعة لا تكون اية جريمة فى قانون العقوبات او كانت الواقعة غير ثابتة او غير منسوبة للمتهم قضت ببراءته منها بغير عقوبة ولا مصاريف .

مادة ٤٠٥ - اذا كان المتهم يستفيد من اى مذر يعفيه من العقاب قضت باعفائه وتفصل عند الاقتضاء فى الدعوى المدنية كما هو وارد فى المادة ٤٠٢ .

مادة ٤٠٦ - تطبق على اجراءات التقاضى

(١) مدلة بالامر رقم ٧٥ - ٤٦ الجريدة الرسمية العدد ٥٣ فى ١٩٧٥/٧/٤ .

(٢) مسدلة القانون رقم ٣/٨٢ انشأ اليه .

امام المحكمة التي تفصل في قضايا المخالفات المواد ٣٦٧ الى ٣٨٠ المتعلقة بالمصاريف القضائية والرسوم واسترداد الاشياء المضبوطة وصيغة الاحكام .

الفصل الثالث في الحكم الغيابي والمعارضة القسم الاول في التخلف عن الحضور

مادة ٤٠٧ - كل شخص كلف بالحضور تكليفا صحيحا وتخلف عن الحضور في اليوم والساعة المحددين في امر التكليف يحكم عليه غيابيا حسبما ورد في المادة ٣٤٨ وذلك فيما عدا الحالات المنصوص عليها في المواد ٢٤٥ و ٣٤٥ و ٣٤٧ و ٣٤٩ و ٣٥٠ . غير انه اذا كانت المخالفة لا تستوجب غير عقوبة الغرامة جاز للمتهم ان يندب للحضور عنه احد اعضاء عائلته بموجب توكيل خاص .

مادة ٤٠٨ - يبلغ الحكم الصادر غيابيا طبقا لاحكام المواد ٤٣٩ وما يليها .

القسم الثاني في المعارضة

مادة ٤٠٩ - يصبح الحكم الصادر غيابيا كان لم يكن بالنسبة لجميع ما قضى به اذا قدم المتهم معارضة في تنفيذه . ويجوز ان تنحصر هذه المعارضة فيما قضى به الحكم من الحقوق المدنية .

مادة ٤١٠ - تبلغ المعارضة بكل وسيلة الى النيابة العامة التي يعهد اليها باشعار المدعى المدني بها وذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول .

واذا كانت المعارضة قاصرة على ما قضى به الحكم من الحقوق المدنية فيتعين على المتهم ان يقوم بتبليغ المدعى المدني مباشرة بها .

مادة ٤١١ (١) - يبلغ الحكم الصادر غيابيا الى الطرف المتخلف عن الحضور وينوه في التبليغ على ان المعارضة جائزة القبول في مهلة عشرة ايام اعتبارا من تاريخ تبليغ الحكم اذا كان التبليغ لشخص المتهم .

وتعد هذه المهلة الى شهرين اذا كان الطرف المتخلف يقيم خارج الاقليم الوطني .

مادة ٤١٢ - اذا لم يحصل التبليغ لشخص المتهم تعين تقديم المعارضة في المواعيد السابق

ذكرها آنفا والتي تسرى اعتبارا من تبليغ الحكم بالموطن او دار البلدية او النيابة . غير انه اذا لم يحصل التبليغ لشخص المتهم ولم يخلص من اجراء تنفيذي ما ان المتهم قد احيط علما بحكم الادانة فان معارضته تكون جائزة القبول حتى بالنسبة للحقوق المدنية الى حين انقضاء مواعيد سقوط العقوبة بالتقادم .

وتسرى مهلة المعارضة في الحالة المشار اليها في الفقرة السابقة اعتبارا من اليوم الذي احيط به المتهم علما بالحكم .

ويجوز الطعن في الحكم الغيابي بالمعارضة بتقرير كتابي او شفوي لدى قلم كتاب الجهة القضائية التي اصدرت الحكم وذلك في مهلة العشرة ايام من التبليغ .

ويحكم في المعارضة من الجهة القضائية التي اصدرت الحكم الغيابي .

مادة ٤١٣ - تُلغى المعارضة الصادرة من المتهم الحكم الصادر غيابيا حتى بالنسبة لما قضى به في شأن طلب المدعى المدني .

واما المعارضة الصادرة من المدعى المدني او من المسؤول عن الحقوق المدنية فلا اثر لها الا على ما يتعلق بالحقوق المدنية .

وتعتبر المعارضة كأن لم تكن اذا لم يحضر المعارض في التاريخ المحدد له في التبليغ الصادر اليه شفويا والمثبت في محضر في وقت المعارضة او بتكليف بالحضور مسلم لمن يعنيه الامر طبقا للمواد ٤٣٩ وما يليها .

ويتعين في جميع الاحوال ان يتسلم اطراف الدعوى الآخرون تكليفا جديدا بالحضور .

مادة ٤١٤ - يجري التحقيق والحكم في كل قضية طبقا لاحكام المتعلقة بالحكم في الجنب او المخالفات تبعا لنوع القضية .

مادة ٤١٥ - يجوز في جميع الاحوال ان تترك مصاريف تبليغ الحكم الغيابي والمعارضة على عاتق الخصم الذي قدم المعارضة .

الفصل الرابع

في استئناف الاحكام في مواد الجنب والمخالفات

القسم الاول في مباشرة حق الاستئناف

مادة ٤١٦ - تكون قابلة للاستئناف :

١ - الاحكام الصادرة في مواد الجنب .

٢ - الاحكام الصادرة في مواد المخالفات اذا قضت بعقوبة الحبس أو عقوبة غرامة تتجاوز المائة دينار أو اذا كانت العقوبة المستحقة تتجاوز الحبس خمسة أيام .

مادة ٤١٧ - يتعلق حق الاستئناف :

- ١ - بالتهمة ٢ - والمسئول عن الحقوق المدنية
- ٣ - ووكيل الدولة ٤ - والنائب العام
- ٥ - والادارات العامة في الاحوال التي تباشر فيها الدعوى العمومية ،
- ٦ - والمدعى المدني .

وفي حالة الحكم بالتعويض يتعلق حق الاستئناف بالتهمة وبالمسئول عن الحقوق المدنية .

ويتعلق هذا الحق بالمدعى المدني فيما يتصل بحقوقه المدنية فقط .

مادة ٤١٨ - يرفع الاستئناف في مهلة عشرة أيام اعتبارا من يوم النطق بالحكم الحضورى . غير ان مهلة الاستئناف لا تسرى الا اعتبارا من التبليغ للشخص أو للموطن والا فليسار البلدية أو للنيابة العامة بالحكم اذا كان قد صدر غيابيا أو بتكرار الغياب أو حضوريا في الاحوال المنصوص عليها في المواد ٣٤٥ و ٣٤٧ (فقرة ١ و ٣) ٣٥٠ .

وفي حالة استئناف أحد الخصوم في المواعيد المقررة يكون للخصوم الآخرين مهلة اضافية خمسة أيام لرفع الاستئناف .

مادة ٤١٩ - يقدم النائب العام استئنافه في مهلة شهرين اعتبارا من يوم النطق بالحكم . وهذه المهلة لا تحول دون تنفيذ الحكم .

مادة ٤٢٠ - يرفع الاستئناف بتقرير كتابى أو شفوى بقلم كاتب المحكمة التى اصدرت الحكم المطعون فيه .

ويعرض على المجلس القضائى .

المادة ٤٢١ (١) يجب أن يوقع على تقرير الاستئناف من كاتب الجهة التى حكمت ومن المستأنف نفسه ومن محام أو من وكيل خاص مفوض عنه بالتوقيع ، وفى الحالة الاخيرة يروى التفويض بالمحرر الذى دونه الكاتب ، واذا كان المستأنف لا يستطيع التوقيع ذكر الكاتب ذلك .

مادة ٤٢٢ - اذا كان المستأنف محبوسا جاز له كذلك ان يعمل تقرير استئنافه في المواعيد

المنصوص عليها في المادة ٤١٨ لدى كاتب دار مادة ٤٢٣ (٢) يجوز ايداع عريضة تتضمن اوجه الاستئناف في قلم كتاب المحكمة في المواعيد المنصوص عليها لتقرير الاستئناف ويوقع عليها المستأنف أو محام أو وكيل خاص مفوض بالتوقيع . (٣)

وترسل العريضة وكذلك أوراق الدعوى لمعرفة وكيل الدولة الى المجلس القضائى فى أجل شهر على الاكثر .

واذا كان المتهم مقبوضا عليه أحيل كذلك فى أقصر مهلة وبأمر من وكيل الدولة الى مؤسسة اعادة التربية بمقر المجلس القضائى .

مادة ٤٢٤ - يجب ان يبلغ الاستئناف المرفوع من النائب العام وفق المادة ٤١٩ الى التهم وعند الاقتضاء الى المسئول عن الحقوق المدنية غير ان هذا التبليغ يكون اجراءه صحيحا بالنسبة للمتهم الحاضر اذا حصل بتقرير بجلسة المجلس القضائى اذا كانت القضية قد قدمت الى تلك الجلسة فى مهلة الاستئناف المقررة للنائب العام وذلك بناء على استئناف التهم أو أى خصم آخر فى الدعوى .

مادة ٤٢٥ - يوقف تنفيذ الحكم اثناء مهل الاستئناف وائناء دعوى الاستئناف مع مراعاة احكام المواد ٣٥٧ (فقرة ٢ و ٣) و ٣٦٥ و ٤١٩ و ٤٢٧ .

مادة ٤٢٦ - اذا فصلت المحكمة فى طلب افراج مؤقت وفقا للمواد ١٢٨ و ١٢٩ و ١٣٠ تعين رفع الاستئناف فى مهلة اربع وعشرين ساعة .

ويظل المتهم محبوسا ريثما يفصل فى استئناف وكيل الدولة وذلك فى جميع الاحوال حتى تستنفذ مهلة ذلك الاستئناف .

مادة ٤٢٧ - لا يقبل استئناف الاحكام التحضيرية أو التمهيدية أو التى فصلت فى مسائل عارضة أو دفعات الا بعد الحكم الصادر فى الموضوع وفى الوقت نفسه مع استئناف ذلك الحكم .

مادة ٤٢٨ - تحول القضية الى المجلس القضائى فى الحدود التى تعينها صحيفة الاستئناف وما تقتضيه صفة المستأنف على الوجه المبين بالمادة ٤٣٣ .

(١) (٢) مسندلة بالقانون رقم ٣/٨٢ المشار اليه .

(٣) مصححة بالاستدراك المشار اليه .

القسم الثاني

في تشكيل الجهة القضائية الاستئنافية في مواد الجنج والمخالفات

مادة ٤٢٩ - يفصل المجلس القضائي في استئنافات مواد الجنج والمخالفات مشكلا من ثلاثة على الأقل من رجال القضاء . ويقوم النائب العام او احد وكلائه بمباشرة مهام النيابة العامة واعمال قلم الكتاب يؤديها كاتب الجلسة .

القسم الثالث

في اجراءات الاستئناف امام المجلس القضائي

مادة ٤٣٠ - تطبق امام المجلس القضائي القواعد المقررة للمحاكم مع مراعاة ما ورد من استثناء في احكام المواد الآتية :

مادة ٤٣١ - يفصل في الاستئناف في الجلسة بناء على تقرير شفوي من احد المستشارين ويستجوب المتهم .

ولا تسمع شهادة الشهود الا اذا امر المجلس بسماعهم .

وتسمع اقوال اطراف الدعوى حسب الترتيب الآتي :

المستأنفون فالمستأنف عليهم ، واذا ما تعدد المستأنفون والمستأنف عليهم فللرئيس تحديد دور كل منهم من ابداء اقواله . وللمتهم دائما الكلمة الأخيرة .

مادة ٤٣٢ - اذا رأى المجلس ان الاستئناف قد تأخر رفعه او كان غير صحيح شكلا قرّر عدم قبوله .

واذا ما رأى ان الاستئناف رغم كونه مقبولا شكلا ليس قائما على اساس قضى بتأييد الحكم المطعون فيه .

وفي كلتا الحالتين يلزم المستأنف المصاريف مالم يكن الاستئناف صادرا من النيابة العامة فان المصاريف تترك اذ ذاك على عاتق الخزينة .

مادة ٤٣٣ - يجوز للمجلس بناء على استئناف النيابة العامة ان يقضى بتأييد الحكم او الغائه كلياً او جزئياً لصالح المتهم او لغير صالحه .

ولكن ليس للمجلس اذا كان الاستئناف مرفوعا من المتهم وحده او من المسؤول عن الحقوق المدنية ان يسيء حالة المستأنف .

ولا يجوز له اذا كان الاستئناف مرفوعا من

المدعى المدني وحده ان يعدل الحكم على وجه يسيء اليه .

ولا يجوز للمدعى المدني في دعوى الاستئناف ان يقدم طلبا جديدا ولكن له ان يطلب زيادة التعويضات بالنسبة للضرر الذي لحق به منذ صدور حكم محكمة الدرجة الاولى .

مادة ٤٣٤ (١) - اذا كان تعديل الحكم راجعا الى ان المجلس رأى انه ليس ثمة من جنابة ولا جنحة ولا مخالفة او ان الواقعة ليست ثابتة او لا يمكن اسنادها الى المتهم فانه يقضى ببراءته من آثار المتابعة بغير عقوبة ولا مضاريف .

وفي هذه الحالة اذا طلب المتهم المقضى ببراءته التعويض المنصوص عليه في المادة ٣٦٦ يرفع طلبه مباشرة امام المجلس .

مادة ٤٣٥ - اذا كان تعديل الحكم مرجعه الى ان المجلس قد رأى ان المتهم يستفيد من عثر معف من العقاب التزم المجلس بتطبيق **مادة ٤٣٦ -** اذا كان المرجع في تعديل الحكم الى ان المجلس قد رأى ان الواقعة لا تكون الا مخالفة قضى بالعقوبة وفصل في الدعوى المدنية عند الاقتضاء .

مادة ٤٣٧ - اذا كان الحكم مستوجب الاعفاء لان المجلس قد رأى ان الواقعة بطبيعتها تستاهل عقوبة جنابة قضى المجلس القضائي بعدم اختصاصه واحال الدعوى الى النيابة العامة لاجراء شئونها بما تراه .

وجوز للمجلس بعد سماع اقوال النيابة العامة ان يصدر في قراره نفسه امرا بايداع المتهم السجن او بالقبض عليه .

وتطبق فضلا عن ذلك المادة ٣٦٣ عند الاقتضاء .

مادة ٤٣٨ - اذا كان الحكم باطلا بسبب مخالفة او اغفال لا يمكن تداركه للاوضاع المقررة قانونا والمترتب على مخالفتها او اغفالها البطلان فان المجلس يتصدى ويحكم في الموضوع .

الباب الرابع

في التكليف بالحضور والتبليغات

مادة ٤٣٩ - تطبق احكام قانون الاجراءات المدنية في مواد التكليف بالحضور والتبليغات مالم توجد نصوص مخالفة لذلك في القوانين او اللوائح .

ولا يجوز للقائم بالتبليغات أن يتولى اجراء تبليغ لنفسه أو لزوجه أو أحد اقاربه أو اصهاره أو اصهار زوجه على عمود النسب الى مالا نهاية أو لأقاربه أو اصهاره من الحواشي الى درجة ابن العم الشقيق أو ابن الخال الشقيق بدخول الغاية .

مادة ٤٤٠ (١) - يسلم التكليف بالحضور بناء على طلب النيابة العامة ومن كل ادارة مرخص لها قانونا بذلك . كما يجب على المكلف بالتبليغ أن يحيل الطلبات المقدمة اليه دون تأخير . ويذكر في التكليف بالحضور الواقعة التي قامت عليها الدعوى مع الاشارة الى النص القانوني الذي يعاقب عليها .

كما يذكر في التكليف بالحضور المحكمة التي رفع امامها النزاع ومكان وزمان وتاريخ الجلسة وتعين فيه صفة المتهم ، والمسؤول مدنيا أو صفة الشاهد على الشخص المذكور .

كما يجب ان يتضمن التكليف بالحضور المسلم الى الشاهد بان عدم الحضور أو رفض الادلاء بالشهادة أو الشهادة المزورة يعاقب عليها القانون .

مادة ٤٤١ (٢) - يتم تبليغ القرارات في الحالات الضرورية بطلب من النيابة العامة .

الكتاب الثالث (٣)

في القواعد الخاصة بالمجرمين الاحداث

الباب الأول احكام تمهيدية

مادة ٤٤٢ (٤) - يكون بلوغ سن الرشد الجزائي في تمام الثامنة عشرة .
غير انه يجوز لجهات الحكم القضائية فيما يتعلق بالمجرمين الذين تتراوح سنهم بين السادسة عشرة والثامنة عشرة أن تستكمل عقوبات القانون العام بتدبير أو أكثر من تدابير الحماية أو التهذيب حسبما نصت على ذلك المادة ٤٤٤ .
ولا يجوز بأي حال أن يحكم على الحدث الذي لم يبلغ الثالثة عشرة من عمره بعقوبة مقيدة للحرية أو بغرامة .

مادة ٤٤٣ - تكون العبرة في تحديد سن الرشد الجزائي بسن المجرم يوم ارتكب الجريمة .

المادة ٤٤٤ (٥) - لا يجوز في مواد الجنايات والجنح أن يتخذ ضد الحدث الذي لم يبلغ الثامنة عشرة الا تدبير أو أكثر من تدابير الحماية والتهذيب الآتي بياناها :

١ - تسليمه لوالديه أو لرصيه أو لشخص جدير بالثقة .

٢ - تطبيق نظام الافراج عنه مع وضعه تحت المراقبة .

٣ - وضعه في منظمة أو مؤسسة عامة أو خاصة معدة للتهذيب أو التكوين المهني مؤهلة لهذا الغرض .

٤ - وضعه في مؤسسة طبية أو طبية تربوية مؤهلة لذلك .

٥ - وضعه في مصلحة عمومية مكلفة بالمساعدة .

٦ - وضعه في مدرسة داخلية صالحة لايواء الاحداث المجرمين في سن الدراسة ، غير أنه يجوز أن يتخذ كذلك في شأن الحدث الذي يتجاوز عمره الثالثة عشرة تدبير يرمى الى وضعه في مؤسسة عامة للتهذيب تحت المراقبة أو للتربية الاصلاحية .

ويتعين في جميع الاحوال أن يكون الحكم بالتدابير المذكورة آثما لمدة معينة لا يجوز أن تتجاوز التاريخ الذي يبلغ فيه القاصر سن الرشد المدني .

مادة ٤٤٥ - يجوز لجهة الحكم بصفة استثنائية بالنسبة للاحداث البالغين من العمر أكثر من ثلاث عشرة سنة أن تستبدل أو تستكمل التدابير المنصوص عليها في المادة ٤٤٤ بعقوبة الغرامة أو الحبس المنصوص عليها في المادة ٥٠ من قانون العقوبات اذا ما رأت ذلك ضروريا نظرا للظروف أو لشخصية المجرم الحدث على أن يكون ذلك بقرار توضح فيه اسبابه خصيصا بشأن هذه النقطة .

المادة ٤٤٦ (٦) - يحال المتهم الذي لم يبلغ الثامنة عشرة في قضايا المخالفات على محاكم المخالفات ، وتنعقد هذه المحكمة بأوضاع العلانية المنصوص عليها في المادة ٤٦٨ ، فاذا كانت المخالفة ثابتة جاز للمحكمة أن تقضى بمجرد التوبيخ البسيط للحدث وتقضى بعقوبة الغرامة المنصوص عليها قانونا .

غير أنه لا يجوز في حق الحدث الذي لم

(١) (٤٤٣٤٢٠١) مجلة بالامر رقم ٧٥ - ٤٦ الجريدة الرسمية العدد ٥٣ في ١٩٧٥/٧/٤ .

(٥) ، (٦) مستبدلة بالقانون رقم ٣/٨٢ المشار اليه ومصححة بالاستدراك المشار اليه .

يبلغ من العمر ثلاث عشرة سنة سوى التوبيخ ،
وللمحكمة فضلا على ذلك ، اذا ما رأت في صالح
الحدث اتخاذ تدبير مناسب ، أن ترسل الملف بعد
نطقها بالحكم الى قاضي الاحداث الذي له سلطة
وضع الحدث تحت نظام الافراج المراقب .

واذا كان الحكم قابلا للاستئناف حسب
أوضاع الفقرة الثانية من المادة ٤١٦ من قانون
الاجراءات الجزائية ، رفع هذا الاستئناف أمام
غرفة الاحداث بالمجلس القضائي .

الباب الثاني

في جهات التحقيق والعلم الخاصة بالمجرمين الاحداث

مادة ٤٤٧ (١) - يوجد في كل محكمة قسم

للاحداث .

مادة ٤٤٨ (٢) - يمارس وكيل الدولة لدى
المحكمة ، الدعوى العمومية لتابعة الجنايات
والجنح التي يرتكبها الاحداث دون الثامنة عشرة
من عمرهم .

وفي حالة ارتكاب جريمة يغول فيها القاتون
للادارات العمومية حق المتابعة ، يكون لوكيل
الدولة وحده صلاحية القيام بالمتابعة وذلك بناء
على شكوى مسبقة من الادارة صاحبة الشأن .

المادة ٤٤٩ (٣) - يعين في كل محكمة قس
بمقر المجلس القضائي قاض أو قضاة يختارون
لكفاءتهم وللمعناية التي يولونها للاحداث ، وذلك
بقرار من وزير العدل لمدة ثلاثة أعوام .

أما في المحاكم الاخرى فان قضاة الاحداث
يعينون بموجب أمر صادر من رئيس المجاس
القضائي بناء على طلب النائب العام .

ويمكن أن يعهد الى قاضي تحقيق أو أكثر
مكلفين خصوصا بقضايا الاحداث بنفس الشروط
التي ذكرت في الفقرة السالفة .

مادة ٤٥٠ - تشكل محكمة الاحداث من
قاضي الاحداث رئيسا ومن قاضيين محلفين .

يمين المحلفون الاصليون والاحتياطيون لمدة
ثلاثة اشهر بقرار من وزير العدل ويختارون
من بين اشخاص من كلا الجنسين يبلغ عمرهم
أكثر من ثلاثين عاما جنسيتهم جزائرية وممتازين
باهتمامهم بشئون الاحداث وبتخصصهم ودرابته

بمسا .

ويؤدي المحلفون من اصليين واحتياطيين
قبل قيامهم بمهام وظيفتهم اليمين أمام المحكمة
بأن يقوموا بحسن اداء مهام وظيفتهم وأن يخلصوا
في عملهم وأن يحتفظوا بتقوى وإيمان بسر
المداولات .

ويختار المحلفون سواء أكانوا اصليين أم
احتياطيين من جدول محدد بمعرفة لجنة تجمع
لدى كل مجلس قضائي يعين تشكيلها وطريقة
عملها بمرسوم .

مادة ٤٥١ (٤) - تختص محكمة الاحداث
بنظر الجنح التي يرتكبها الاحداث .

تختص محكمة الاحداث التي توجد بمقر
المجلس القضائي بنظر الجنايات التي يرتكبها
الاحداث .

وتكون محكمة الاحداث المختصة اقليميا هي
المحكمة التي ارتكبت الجريمة بدائرتها أو
التي بها محل اقامة الحدث أو والديه أو وصيه
أو محكمة المكان الذي عثر فيه على الحدث أو
المكان الذي اودع به الحدث سواء بصفة مؤقتة
أم نهائية .

مادة ٤٥٢ (٥) - لا يجوز في حالة ارتكاب
جناية ووجود جناة بالغين سواء أكانوا قائمين
اصليين أم شركاء ، مباشرة اية متابعة ضد
حدث لم يستكمل الثامنة عشرة سنة من عمره
دون أن يقوم قاضي التحقيق باجراء تحقيق
سابق على المتابعة .

واذا كان مع الحدث فاعلون اصليون أو
شركاء بالغون في حالة ارتكاب جنحة فان
وكيل الدولة يقوم بانشاء ملف خاص للحدث
يرفعه الى قاضي الاحداث .

يجب على قاضي الاحداث أن يقوم باجراء
تحقيق سابق بمجرد ما تحال اليه الدعوى .
ويجوز للنياية العامة بصفة استثنائية في
حالة تشعب القضية أن تمهد لقاضي التحقيق
باجراء تحقيق نزولا على طلب قاضي الاحداث
وبموجب طلبات مسببة .

مادة ٤٥٣ - يقوم قاضي الاحداث بملل
كل مهمة وعناية ويجري التحريات اللازمة للوصول

(١) (٢) - معدلة بالامر رقم ٦٩ - ٧٣ الجريدة الرسمية العدد ٨٠ في ١٩/٩/١٩٦٩ .

(٣) - مستبدلة بالقانون رقم ٣/٨٢ المشار اليه .

(٤) ، (٥) - معدلة بالامر رقم ٧٢ - ٢٨ الجريدة الرسمية العدد ٦٣ في ٨/٨/١٩٧٢ .

الى اظهار الحقيقة وللتعرف على شخصية الحدث وتقرير الوسائل الكفيلة بهتذيه .

وتحقيقا لهذا الغرض فانه يقوم اما باجراء تحقيق غير رسمى او طبقا للاوضاع المنصوص عليها في هذا القانون في التحقيق الابتدائى وله ان يصدر اى امر لازم لذلك مع مراعاة قواعد القانون العام .

ويجرى بحثا اجتماعيا يقوم فيه بجمع المعلومات عن الحالة المادية والادبية للأسرة وعن طبع الحدث وسوابقه وعن مواظبته في الدراسة وسلوكه فيها وعن الظروف التى عاش فيها او نشأ وتربى .

ويأمر قاضى الاحداث باجراء فحص طبيى والقيام بفحص نفسانى ان لزم الامر ويقرر عند الاقتضاء وضع الحدث في مركز للإيواء او للملاحظة .

غير انه يجوز لصالح الحدث الا يأمر باجراء اى من هذه التدابير او لا يقرر تدبرا واحدا من بينهما وفي هذه الحالة يصدر امرا مسببا .
مادة ٤٥٤ - يخطر قاضى الاحداث باجراء المتابعات والذى الحدث او وصيه او من يتولى حضائته المعروفين له

واذا لم يختر الحدث او نائبه القانونى مدافعا عنه عين له قاضى الاحداث من تلقاء نفسه مدافعا او عهد الى نقيب المحامين باختيار مدافع للحدث .

ويجوز له ان يعهد باجراء البحث الاجتماعى الى المصالح الاجتماعية او الاشخاص الحائزين لاجازة (دبلوم) الخدمة الاجتماعية المؤهلين لهذا الغرض .

مادة ٤٥٥ - يجوز لقاضى الاحداث ان يسلم المجرم الحدث مؤقتا :

(١) الى والديه او وصيه او الشخص الذى يتولى حضائته او الى شخص جدير بالثقة ،
(٢) الى مركز ايواء .

(٣) الى قسم ايواء بمنظمة لهذا الغرض سواء اكانت عامة ام خاصة ،

(٤) الى مصلحة الخدمة الاجتماعية المنوط بها معاونة الطفولة او بمؤسسة استشفائية (ملهجا) ،

(٥) الى مؤسسة او منظمة تهذيبية او للتكوين المهنى او للعلاج تابعة للدولة او لادارة عامة مؤهلة لهذا الغرض او مؤسسة خاصة معتمدة .
واذا رأى ان حالة الحدث الجشمانية والنفسانية تستدعى فحصا عميقا فيجوز له ان يأمر بوضعه مؤقتا في مركز ملاحظة معتد .
ويجوز عند الاقتضاء مباشرة الحراسة المؤقتة تحت نظام الافراج تحت المراقبة .

ويكون تدبير الحراسة قابلا للالغاء دائما .
مادة ٤٥٦ - لا يجوز وضع المجرم الذى لم يبلغ من العمر ثلاث عشرة سنة كاملة في مؤسسة عقابية ولو بصفة مؤقتة .

ولا يجوز وضع المجرم من سن الثالثة عشرة الى الثامنة عشرة مؤقتا في مؤسسة عقابية الا اذا كان هذا التدبير ضروريا او استحالة اى اجراء آخر وفي هذه الحالة يحجز الحدث بجناح خاص فان لم يوجد ففى مكان خاص ويخضع بقدر الامكان لنظام العزلة في الليل .

مادة ٤٥٧ - اذا تبين قاضى التحقيق ان الاجراءات قد تم استكمالها ارسل الملف بعد ان يرقم الكاتب اوراقه الى وكيل الدولة الذى يتعين عليه تقديم طلباته في خلال عشرة ايام على الاكثر .

مادة ٤٥٨ - اذا رأى قاضى الاحداث ان الوقائع لا تكون جنحة ولا مخالفة او انه ليس ثمة من دلائل كافية ضد المتهم اصدر امرا بأن لا وجه للمتابعة وذلك ضمن الشروط المنصوص عليها في المادة ١٦٣ .

المادة ٤٥٩ (١) - اذا رأى قاضى الاحداث أن الوقائع لا تكون الا مخالفة ، أحال القضية على المحكمة ناظرة فى مادة المخالفات بالاوضاع المنصوص عليها فى المادة ١٦٤ .

مادة ٤٦٠ - اذا رأى قاضى الاحداث ان الوقائع تكون جنحة اصدر قرارا باحالتها الى محكمة الاحداث لتقضى فيها فى غرفة المشورة .

مادة ٤٦١ (٢) - تحصل المرافعات فى سرية ويسمع اطراف الدعوى ويتمين حضور الحدث بشخصه ويحضر معه نائبه القانونى ومحاميه وتسمع شهادة الشهود ان لزم الامر بالاوضاع المتعادة .

(١) مسبلة بالقانون رقم ٣/٨٢ المشار اليه .

(٢) معدلة بالأمر رقم ٦٩ - ٧٣ الجريدة الرسمية العدد ٨٠ في ١٩/٩/١٩٦٩ .

المادة ٤٦٢ (١) اذا اظهرت المرافعات الحضورية أن الجريمة غير مسندة الى الحدث قضي قسم الاحداث باطلاق صراحه .

واذا أثبتت المرافعات ادانته نص قسم الاحداث صراحة في حكمه على ذلك وقدم بتاريخ الحدث وتسليمه بعد ذلك لوالديه أو لوصيه أو للشخص الذي يتولى حضائته ، وإذا تعلق الامر بقاصر تخلى عنه ذووه سلم لشخص جدير بالثقة ، ويجوز فضلا على ذلك أن يأمر بوضع الحدث تحت نظام الانزاج المراقب ، أما بصفة مؤقتة تحت الاختبار لفترة أو أكثر تحدد مدتها ، وإما بصفة نهائية الى أن يبلغ سنا لا يجوز أن تتعدى تسع عشرة سنة مع مراعاة أحكام المادة ٤٤٥ .

ويجوز لقسم الاحداث أن يشمل هذا القرار بالنفاذ العاجل رغم الاستئناف .

مادة ٤٦٣ - يصدر القرار في جلسة سرية . ويجوز الطعن فيه بالاستئناف في خلال عشرة ايام من النطق به ويرفع هذا الاستئناف امام غرفة الاحداث بالمجلس القضائي المنصوص عليها في المادة ٤٧٢ .

مادة ٤٦٤ - يتخذ قاضي التحقيق بالنسبة للحدث الاجراءات الشكلية المعتادة ويجوز له أن يأمر فضلا عن ذلك باتخاذ التدابير المنصوص عليها في المادتين ٤٥٤ و ٤٥٦ .

وبعد انتهاء التحقيق يصدر قاضي التحقيق بناء على طلبات النيابة العامة وعلى حسب الاحوال اما امرا بالأوجه للمتابعة واما باحالة الدعوى الى محكمة الاحداث .

مادة ٤٦٥ (٢) - اذا كان مع الحدث في ارتكاب جناية أو جنحة فاعلون اصليون أو شركاء راشدون وسبق لقاضي التحقيق ان أجرى تحقيقا ضدهم جميعا يحيل هؤلاء الى الجهة المختصة عادة لمحاكمتهم طبقا للقانون العام ويفصل عنهم القضية التي تخص الحدث واحالته الى محكمة الاحداث .

مادة ٤٦٦ - تطبق على الاوامر التي تصدر من قاضي الاحداث وقاضي التحقيق المختص بشئون الاحداث احكام المواد من ١٧٠ - ١٧٣ .

غير انه اذا تعلق الامر بالتدابير المؤقتة المنصوص عليها في المادة ٤٥٥ تكون مهلة

الاستئناف محددة بعشرة ايام . ويجوز ان يرفع الاستئناف من الحدث او نائبه القانوني ويرفع امام غرفة الاحداث بالمجلس القضائي .

مادة ٤٦٧ (٣) - تفصل محكمة الاحداث بعد سماع اقوال الحدث والشهود والوالدين والوصي أو متولى الحضانة ومرافعة النيابة العامة والمحامي ويجوز لها سماع الفاعلين الاصليين في الجريمة أو الشركاء البالغين على سبيل مجرد الاستدلال .

ويجوز لها اذا دعت مصلحة الحدث ، اعفائه من حضور الجلسة ، وفي هذه الحالة يمثله محام او مدافع أو نائبه القانوني ويعتبر القرار حضورياً وإذا تبين ان الجريمة التي تنظرها محكمة الاحداث بوصفها جنحة تكون في الحقيقة جنابة فيجب على محكمة الاحداث غير المحكمة الموجودة بمقر المجلس القضائي ان تحيلها لهذه المحكمة الاخيرة ، وفي هذه الحالة فانه يجوز لمحكمة الاحداث هذه قبل البت فيها ان تأمر باجراء تحقيق تكميلي وتندب لهذا الغرض قاضي التحقيق اذا كان امر الاحالة قد صدر من قاضي الاحداث .

مادة ٤٦٨ - يفصل في كل قضية على حدة في غير حضور ياقى المتهمين .

ولايسمح بحضور المرافعات الا لشهود القضية والاقارب القريبين للحدث ووصيه او نائبه القانوني وأعضاء نقابة المحامين وممثلي الجمعيات او الرابطات او المصالح او الانظمة المهتمة بشئون الاحداث والمندوبين المكلفين بالرقابة على الاحداث المراقبين ورجال القضاء .

ويجوز للرئيس أن يأمر في كل وقت بانسحاب الحدث طيلة المرافعات كلها او جزء منها اثناء سيرها ويصدر الحكم في جلسة علنية بحضور الحدث .

المادة ٤٦٩ (٤) - اذا كانت التهمة ثابتة فصل قسم الاحداث في التدابير المنصوص عليها في المادة ٤٤٤ بقرار مسبب ، واذا اقتضى الحال فانه يقضى بالعقوبات المقررة في المادة ٥٠ من قانون العقوبات .

غير أنه يجوز لقسم الاحداث بعد أن يبت

(١) (٤) مستبدلة بالقانون رقم ٣/٨٢ المشار اليه ومصححة بالاستدراك المشار اليه .

(٢) مددلة بالامر رقم ٦٩ - ٧٣ الجريدة الرسمية العدد ٨٠ في ١٩/٩/١٩٦٩

(٣) مددلة بالامر رقم ٧٢ - ٢٨ الجريدة الرسمية العدد ٦٣ في ٨/٨/١٩٧٢

صراحة في اداة الحدث، وقبل أن يفصل في شأن العقوبات أو التدابير أن يأمر بوضع الحدث بصفة مؤقتة تحت نظام الافراج مع المراقبة فترة تحدد مدتها .

مادة ٤٧٠ - يجوز لمحكمة الاحداث فيما يتعلق بالاجراءات المنصوص عليها في المادة ٤٤٤ أن تأمر بشمول قرارها بالنفاذ المجلد رغم المعارضة أو الاستئناف .

مادة ٤٧١ - تطبق قواعد التخلّف عن الحضور والمعارضة المقررة في هذا القانون على احكام محكمة الاحداث .

ويجوز رفع المعارضة أو الاستئناف من الحدث أو نائبه القانوني .

مادة ٤٧٢ - توحد بكل مجلس قضائي غرفة احداث .

ويمهد الى مستشار أو أكثر من اعضاء المجلس القضائي بمهام المستشارين المندوبين لحماية الاحداث وذلك بقرار من وزير العدل .

مادة ٤٧٣ - يخول المستشار المندوب للقيام بحماية الاحداث في حالة الاستئناف كافة السلطات المخصصة لقاضي الاحداث بمقتضى المواد من ٤٥٣ الى ٤٥٥ .

ويرأس غرفة الاحداث التي يشكلها مع مستشارين مساعدين بحضور النيابة العامة ومعاونة كاتب جلسة .

مادة ٤٧٤ (١) - تنعقد غرفة الاحداث في المجلس القضائي وفقا للاشكال المقررة في المادة ٤٦٨ من هذا القانون .

تطبق على استئناف اوامر قاضي الاحداث واحكام محكمة الاحداث القواعد المقررة في مواد الاستئناف في هذا القانون .

ولا يكون للطعن فيها بالنقض اثر موقوف لتنفيذها الا بالنسبة لاحكام الادانة الجزائية التي يقضى بها تطبيقا للمادة ٥٥ من قانون العقوبات .

مادة ٤٧٥ - يجوز لكل من يدعى اصابته بضرر ناجم عن جريمة نسبها الى حدث لم يبلغ الثامنة عشرة ان يدعى مدنيا .

واذا كان المدعى المدني قد تدخل لضم دعواه

المدنية الى الدعوى التي تباشرها النيابة العامة فان ادعاه يكون امام قاضي الاحداث أو قاضي التحقيق المختص بشئون الاحداث أو امام محكمة الاحداث .

اما المدعى المدني الذي يقوم بدور المبادرة الى تحريك الدعوى العمومية فلا يجوز له الادعاء مدنيا الا امام قاضي التحقيق المختص بشئون الاحداث بمقر محكمة الاحداث التي يقيم بدائلتها الحدث .

مادة ٤٧٦ - تقام الدعوى المدنية ضد الحدث مع ادخال نائبه القانوني في الخصومة . واذا وجد في قضية واحدة متهمون بالفون وآخرون احداث وفصلت المتابعات فيما يخص الآخرين وأراد الطرف المضر مباشرة دعواه المدنية في مواجهة الجميع رفعت الدعوى المدنية امام الجهة القضائية الجزائية التي يعهد اليها بمحاكمة البالغين وفي هذه الحالة لا يحضر الاحداث في المرافعات وانما يحضر نيابة عنهم في الجلسة نوابهم القانونيون .

ويجوز أن يرجى الفصل في الدعوى المدنية الى أن يصدر حكم نهائي بادانة الاحداث .

مادة ٤٧٧ - يحظر نشر ما يدور في جلسات جهات الاحداث القضائية في الكتب أو الصحافة أو بطريق الاذاعة أو السينما أو باية وسيلة اخرى كما يحظر ان ينشر بالطرق نفسها كل نص أو ايضاح يتعلق بهوية أو شخصية الاحداث المجرمين .

ويعاقب على مخالفة هذه الاحكام بمقوبة الغرامة من ٢٠٠ الى ٢٠٠٠ (من مائتي الى الفى) دينار وفي حالة المود يجوز الحكم بالحبس من شهرين الى سنتين .

ويجوز نشر الحكم ولكن بدون ان يذكر اسم الحدث ولو بأحرف اسمه الاولى والا عوقب على ذلك بالغرامة من مائتي الى الفى دينار .

الباب الثالث

في الافراج تحت المراقبة

مادة ٤٧٨ - تتحقق مراقبة الاحداث الموضوعين في نظام الافراج تحت المراقبة بدائرة كل محكمة احداث بأن يعهد الى مندوب أو عدة مندوبين دائمين أو مندوبين متطوعين بمراقبة الاحداث .

ويعين مندوب بالنسبة لكل حدث اما بأمر من قاضي الاحداث او عند الاقتضاء من قاضي التحقيق المختص بشئون الاحداث واما بالحكم الذي يفصل في موضوع القضية ..

مادة ٤٧٩ - تناط بالمندوبين مهمة مراقبة الظروف المادية والادبية لحياة الحدث وصحته وتربيته وعمله وحسن استخدامه لوقته فراغه .

ويقدمون حسابا عن نتيجة اداء مهمتهم لقاضي الاحداث بتقارير كل ثلاثة اشهر وعليهم فضلا عن ذلك موافاته بتقرير في الحال فيما اذا ساء سلوك الحدث او تعرض لضرر ادبي وعن الابداء الذي قد يقع عليه وعن التعويق المدير الذي يعطلهم في القيام باداء مهمتهم وبصفة عامة عن كل حادثة او حالة تبدو لهم منها انها تسوغ اجراء تعديل في تدابير ايداع الحدث او حضائته. وتناط بالمندوبين الدائمين تحت سلطة قاضي الاحداث مهمة ادارة وتنظيم عمل المندوبين المتطوعين كما انهم يباشرون فضلا عن ذلك مراقبة الاحداث الذين عهد اليهم القاضي شخصيا برعايتهم .

مادة ٤٨٠ (١) - يعين قاضي الاحداث المندوبين المتطوعين من بين الاشخاص الذين يبلغ عمرهم واحدا وعشرين عاما على الأقل والذين يكونون جديرين بالثقة واهلا للقيام بارشاد الاحداث .

ويختار المندوبون الدائمون من بين المرشحين الاختصاصيين .

وتدفع مصاريف الانتقال التي يتكبدها جميع المندوبين لرعاية الاحداث بصفتها من مصاريف القضاء الجزائي .

المادة ٤٨١ (٢) - يخطر الحدث ووالده أو وصيه والشخص الذي يتولى حضائته في جميع الاحوال، التي يتقرر فيها نظام الافراج المراقب ، بطبيعة هذا التدبير والغرض منه والالتزامات التي يستلزمها .

واذا مات الحدث أو مرض مرضا خطيرا أو تغير محل اقامته أو غاب بغير اذن تعين على

الوالدين أو الوصي أو متولى الحضانة أو المستخدم أن يبادر باخطار المندوب بذلك بغير تمهل .

واذا كشفت حادثة عن اغفال واضح للرقابة من جانب الوالدين أو الوصي أو متولى الحضانة أو عوائق منظمة مقامة في مباشرة مهمة المندوب فللقاضي الاحداث أو قسم الاحداث كيفما يكون القرار المتخذ بالنسبة للحدث أن يحكم على الوالدين أو الوصي أو متولى الحضانة بغرامة مدنية من ١٠٠ الى ٥٠٠ دج (من مائة الى خمسمائة دينار)

وفي حالة العود فان ضعف أقصى الغرامة يمكن أن يحكم به .

الباب الرابع

في تغيير ومراجعة تدابير مراقبة وحماية الاحداث

مادة ٤٨٢ - ايا ما تكون الجهة القضائية التي امرت باتخاذ التدابير المنصوص عليها في المادة ٤٤٤ فان هذه التدابير يجوز لقاضي الاحداث تعديلها أو مراجعتها في كل وقت اما بناء على طلب النيابة العامة أو على تقرير المندوب المعين في الافراج تحت المراقبة واما من تلقاء نفسه .

غير انه يتعين على هذا القاضي ان يرفع الامر لمحكمة الاحداث اذا كان ثمة محل لاتخاذ تدبير من تدابير الايداع المنصوص عليها في المادة ٤٤٤ في شأن الحدث الذي ترك أو سلم لحراسة والديه أو وصيه أو شخص جدير بالثقة .

المادة ٤٨٣ (٣) - اذا مضت على تنفيذ حكم صادر بايداع الحدث خارج أسرته سنة على الأقل جاز لوالديه أو لوصيه تقديم طلب تسليمه أو ارجاعه الى حضائتهم ، بعد اثبات أهليتهم لتربية الطفل وكذا تحسين سلوكه ، تحسينا كافيا ، ويمكن الحدث نفسه أن يطلب رده الى رعاية والديه أو وصيه باثبات تحسين سلوكه ، وفي حالة رفض الطلب لا يجوز تجديده الا بعد انقضاء ثلاثة أشهر .

مادة ٤٨٤ - تكون العبرة في تطبيق التدابير الجديدة في حالة تغيير او مراجعة التدابير بالسبب الذي يبلغها الحدث يوم صدور القرار

(١) معدلة بالامر رقم ٧٥ - ٤٦ الجريدة الرسمية العدد ٥٣ في ١٩٧٥/٧/٤ .
(٢) ، (٣) مستبدلة بالقانون رقم ٢/٨٢ المشار اليه .

الذي يقضى بهذه التغييرات او المراجعة .

مادة ٤٨٥ (١) - يكون مختصا اقليميا بالفصل في جميع المسائل العارضة ودعاوى تغيير التدابير في مادة الافراج تحت المراقبة والابداع والحضانة .

(١) قاضي الاحداث او محكمة الاحداث التي سبق ان فصلت اصلا في النزاع .

(٢) قاضي الاحداث او محكمة الاحداث التي يقع بدائرتها موطن والدي الحدث او موطن الشخص صاحب العمل او المؤسسة او المنظمة التي سلم الحدث اليها بأمر من القضاة . وكذلك الى قاضي احداث او محكمة احداث المكان الذي يوجد به الحدث فعلا مؤدعا او محبوسا ، وذلك بتفويض من قاضي الاحداث او محكمة الاحداث التي فصلت اصلا في النزاع .

الا انه فيما يتعلق بالجنايات فان محكمة الاحداث المختصة بمقر المجلس القضائي لا يجوز لها ان تفوض اختصاصها الا لمحكمة مختصة بمقر مجلس قضائي آخر .

فاذا كانت القضية تقتضي السرعة جاز لقاضي الاحداث الموجود في المكان الذي يوجد به الحدث او محبوسا ان يأمر باتخاذ التدابير المؤقتة .

المادة ٤٨٦ (٢) - كل شخص تتراوح سنه بين السادسة عشرة والثامنة عشرة اتخذ في حقه أحد التدابير المقررة في المادة ٤٤٤ اذا تبين سوء سيرته ومداوخته على عدم المحافظة على النظام وخطورة سلوكه الواضحة وتبين عدم وجود فائدة من التدابير المذكورة سابقا يمكن أن يودع بقرار مسبب من قسم الاحداث بمؤسسة عقابية الى أن يبلغ من العمر سنا لا تتجاوز التاسعة عشرة سنة .

مادة ٤٨٧ - يجوز لقاضي الاحداث عند الاقتضاء ان يأمر اذا ما طرات مسألة عارضة او دعوى متعلقة بتغيير نظام الابداع او الحضانة باتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان وجود شخص الحدث تحت سلطته وله ان يأمر بمقتضى قرار مسبب بنقل الحدث الذي يتجاوز عمره الثالثة عشرة الى احد السجون وحبسه فيه مؤقتا طبقا للاوضاع المقررة في المادة ٥٦ .

ويجب متول الحدث في اقرب مهلة امام قاضي الاحداث او محكمة الاحداث .

مادة ٤٨٨ - الاحكام الصادرة في شأن المسائل العارضة او دعاوى التغيير في التدابير او بخصوص الافراج تحت المراقبة او الابداع او الحضانة يجوز شمولها بالنفاذ المعجل رغم المعارضة او الاستئناف ويرفع الاستئناف الى غرفة الاحداث بالمجلس القضائي .

الباب الخامس

في تنفيذ القرارات

مادة ٤٨٩ - تقيد القرارات الصادرة من جهات قضائية للاحداث في سجل خاص غير علني يمسكه كاتب الجلسة .

وتقيد القرارات المتضمنة تدابير للحماية والتهذيب في صحيفة السوابق القضائية غير انه لا يشار اليها الا في القسائم رقم ٢ المسلمة لرجال القضاء وذلك باستثناء اية سلطة اخرى او مصلحة عمومية .

مادة ٤٩٠ - اذا اعطى صاحب الشأن ضمانات اكدية على انه قد صلح حاله جاز لمحكمة الاحداث بعد انقضاء مهلة خمس سنوات اعتبارا من يوم انتهاء مدة تدبير الحماية او التهذيب - ان تقرر بناء على عريضة مقدمة من صاحب الشأن او من النيابة او من تلقاء نفسها الغاء القسيمة رقم ١ المنوه بها عن التدبير . وتختص بالنظر في ذلك كل من المحكمة التي طرحت امامها المتابعة اصلا او محكمة الموطن العالي لصاحب الشأن او محل ميلاده .

ولا يخضع حكمها لاي طريق من طرق الطعن . واذا صدر الامر بالغاء ائلفت القسيمة رقم ١ المتعلقة بذلك التدبير .

مادة ٤٩١ - يتعين في جميع الحالات التي يسلم فيها الحدث مؤقتا او نهائيا لغير ابيه او امه او وصيه او لشخص غير من كان يتولى حضانه اصدار قرار يحدد الحصة التي تحملها الأسرة من مصاريف الرعاية والابداع .

وتحصل هذه المصاريف اسوة بالمصاريف القضائية الجزائية لصالح الخزينة العامة .

وتقوم الجهة المدينة بالاعانات العائلية او الزيادات او المساعدة المستحقة للحدث بدفعها في سائر الاحوال مباشرة الى الشخص او المنظمة

(١) معدلة بالامر رقم ٧٢ - ٢٨ الجريدة الرسمية العدد ٦٣ في ١٩٧٢/٨/٨

(٢) مستبدلة بالقانون رقم ٣/٨٢ المشار اليه .

المكلفة برعاية الحدث أثناء مدة ايداعه .
• وإذا سلم الحدث لمصلحة عمومية مكلفة
باسعاف الطفولة فإن حصة المصاريف التي لا
تتحملها العائلة من مصاريف الرعاية توضع على
عائق الخزينة .

مادة ٤٩٢ - تعفى القرارات الصادرة من
الجهات القضائية المختصة بالاحداث من اجراءات
الطوابع المالية والتسجيل فيما عدا ما يرجع
منها الى الفصل عند الاقتضاء في حقوق مدنية .

الباب السادس

في حماية الاطفال المجنى عليهم في جنائيات او جنح

المادة ٤٩٣ (١) - اذا وقعت جنائية او جنحة على
شخص قاصر لم يبلغ السادسة عشرة من والديه
او وصيه او حاضنه فانه يمكن قاضي الاحداث
أن يقرر بمجرد أمر منه بناء على طلب النيابة
العامة أو من تلقاء نفسه بعد سماع رأى النيابة.
أن يودع الحدث المجنى عليه في الجريمة ، أما
لدى شخص جدير بالثقة ، وأما في مؤسسية ،
وأما أن يعهد به للمصلحة العمومية المكلفة
برعاية الطفولة .

ولا يكون هذا القرار قابلا للطعن .

مادة ٤٩٤ - اذا اصدر حكم بالادانة في
جنائية او جنحة او جنحة ارتكبت على شخص
حدث جاز للنيابة العامة اذا تبين لها ان مصلحة
الحدث تبرر ذلك ان ترفع الامر الى محكمة
الاحداث لكي تأمر باتخاذ جميع تدابير حمايته .

الكتاب الرابع

في طرق الطعن غير العادية

الباب الأول

في الطعن بالنقض

الفصل الأول

في القرارات الجائز فيها الطعن واوضاع واثار الطعن

مادة ٤٩٥ (٢) - يجوز الطعن بطريق النقض
امام المجلس الاعلى :

(١) في احكام غرفة الاتهام ، فيما عدا ما
تعلق منها بالحبس الاحتياطي ، والاحالة امام
محكمة الجنائيات .

(٢) في احكام المحاكم والمجالس القضائية
الصادرة في آخر درجة او المقضى بها بقرار
مستقل في الاختصاص .

المادة ٤٩٦ (٣) - لايجوز الطعن بهذا الطريق
فيما يأتي :

١ - في الاحكام الصادرة بالبراءة الا من
جانب النيابة العامة .

٢ - احكام الاحالة الصادرة من غرفة
الاتهام في قضايا الجنح أو المخالفات الا اذا قضى
الحكم في الاختصاص أو تضمن مقتضيات نهائية
ليس في استطاعة القاضي أن يعدلها .

غير أنه يجوز أن تكون أحكام البراءة محلا
للطعن بالنقض من جانب من لهم اعتراض عليها
اذا ما كانت قد قضت اما في التعويضات التي
طلبها الشخص المقضى ببراءته أو في رد الاشياء
المضبوطة أو في الوجهين معا .

ولا تجوز مباشرة الطعن بطريق عرضي .

مادة ٤٩٧ (٤) - يجوز الطعن بالنقض :

(١) من المحكوم عليه او من محاميه منه
الوكيل المفوض منه بالتوقيع بتوكيل خاص ،
(ب) من النيابة العامة ،
(ج) من المدعى المدني اما بنفسه او بمحاميه،
(د) من المسئول مدنيا .

وفضلا عن الاستثنائين المنصوص عليهما في
المادة ٤٩٦ السابقة الذكر فانه يسمح للمدعى
المدنى بالطعن في احكام غرفة الاتهام :

(١) اذا قررت عدم قبول دعواه ،
(٢) اذا قررت انه لا محل لدعائه بالحقوق
المدنية ،

(٣) اذا قبل الحكم دفعا يضع نهاية للدعوى
المدنية ،

(٤) اذا سها عن الفصل في وجه من اوجه
الاتهام او كان القرار من حيث الشكل غير
مستكمل للشرائط الجوهرية المقررة قانونا
لصحته ،

(٥) في جميع الحالات الاخرى غير المذكورة
بالذات وذلك فيما اذا كان ثمة طعن من جانب
النيابة العامة .

(١) ، (٢) مستجيبة بالقانون رقم ٣/٨٢ المشار اليه ومصححة بالاستدراك المشار اليه .
(٣) مكملة بالامر رقم ٦٩-١١٥/جريدة الرسمية العدد ٢٩ في ١١/٥/١٩٦٨ ويسرى من تاريخ نشره .
(٤) مكملة بالامر رقم ٦٩ - ٧٣ الجريدة الرسمية العدد ٨٠ في ١٩/٩/١٩٦٩ .

مادة ٤٩٨ - النيابة العامة واطراف الدعوى ثمانية ايام للطعن بالنقض .

فان كان اليوم الاخير ليس من ايام العمل في جملة او جزء منه مدت المهلة الى اول يوم تال له من ايام العمل .

وتسرى المهلة اعتبارا من يوم النطق بالقرار بالنسبة لاطراف الدعوى الذين حضروا او حضر من يتوب عنهم يوم للنطق به .

وفي الحالات المنصوص عليها في المواد ٣٤٥ و ٣٤٧ (فقرة ١ و ٣) و ٣٥٠ فان هذه المهلة تسرى اعتبارا من تبليغ القرار المطعون فيه .

وفي الحالات الأخرى وبالاخص بالنسبة للاحكام الفياضية فان هذه المهلة لا تسرى الا من اليوم الذي تكون فيه المعارضة غير مقبولة .

ويطبق هذا النص اذا كان قد قضى بالادانة وذلك على الطعن من جانب النيابة العامة .

واذا كان احد اطراف الدعوى مقيما بالخارج فتزاد مهلة ثمانية الايام الى شهر يحتسب من يوم كذا الى يوم كذا .

مادة ٤٩٩ - يوقف تنفيذ الحكم خلال ميعاد الطعن بالنقض واذا رفع الطعن فالى ان يصدر الحكم من المجلس الاعلى في الطعن ، وذلك فيما عدا ما قضى فيه الحكم من الحقوق المدنية . وبالرغم من الطعن يفرج فوراً بعد صدور الحكم عن المتهم المقتضى براءته او اعفائه او ادانته بالحبس مع ايقاف التنفيذ او بالفراصة . وكذلك الشأن بالنسبة للمتهم المحبوس الذي يحكم عليه بمقوبة الحبس بمجرد استنفاد حبسه الاحتياطي مدة المقوبة المحكوم بها .

الفصل الثاني في اوجه طرق الطعن

المادة ٥٠٠ (١) - لا يجوز ان يبني الطعن بالنقض الا على أحد الأوجه الآتية :

١ - عدم الاختصاص ،

٢ - تجاوز السلطة ،

٣ - مخالفة قواعد جوهرية في الاجراءات

٤ - انعدام أو قصور الاسباب ،

٥ - اغفال الفصل في وجه الطلب أو في أحد طلبات النيابة العامة ،

٦ - تناقض القرارات الصادرة من جهات قضائية مختلفة في آخر درجة أو التناقض فيما قضى به الحكم نفسه أو القرار ،

٧ - مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه ،

٨ - انعدام الأساس القانوني ،

ويجوز للمجلس الأعلى أن يثير من تلقاء نفسه الأوجه السابقة الذكر .

مادة ٥٠١ - لا يجوز ان تثار من الخصوم اوجه البطلان في الشكل او في الاجراءات لأول مرة امام المجلس الاعلى غير انه يستثنى من ذلك اوجه البطلان المتعلقة بالقرار المطعون فيه والتي لم تكن لتعرف قبل النطق به .

ويجوز ابداء الأوجه الأخرى في اية حالة كانت عليها الدعوى .

مادة ٥٠٢ - لا يتخذ الخطأ في القانون المستشهد به لتدعيم الادانة بابا للنقض متى كان النص الواجب تطبيقه فعلا يقرر العقوبة نفسها .

مادة ٥٠٣ - لا يجوز لأحد بأية حال ان يتمسك ضد الخصم المقامة عليه الدعوى بمخالفة او انعدام قواعد مقررة لتأمين دفاع ذلك الخصم .

الفصل الثالث في شكل الطعن

مادة ٥٠٤ (٢) - يرفع الطعن بتقرير لدى قلم كتاب الجهة التي اصدرت القرار المطعون فيه .

ويجب توقيع التقرير بالطعن من الكاتب والطاعن بنفسه او محاميه او وكيل خاص مفوض عنه بالتوقيع . وفي الحالة الأخيرة يرفق التوكيل بالحضر المحرر من الكاتب ، واذا كان الطاعن المقرر لا يستطيع التوقيع نوه الكاتب عن ذلك . وترفق نسخة من المحضر وكذا التقرير بملف القضية .

ويجوز ان يرفع الطعن بكتاب او برفقة اذا

(١) مستبدلة بالمكون رقم ٣/٨٢ المشار اليه ومصححة بالاستدراك المشار اليه .

(٢) مكملة بالامر رقم ٦٩ - ٧٣ الجريدة الرسمية العدد ٨٠ في ١٩/١/١٩٦٩ .

تعلق بمحكوم عليهم يقيمون في الخارج غير انه يشترط انه في خلال مهلة الشهر المقررة في المادة ٤٩٨ يصدق على الطعن محام معتمد يباشر عمله بالجزائر ويكون مكتبه موطنًا مختارًا حتمًا .

ويترتب البطلان على مخالفة هذا الشرط .
واذا كان المتهم محبوسا فيجوز رفع الطعن اما بتقرير يسلم الى قلم كتاب دار السجن المحبوس به او بمجرد كتاب يرسل الى قلم كتاب المجلس الاعلى بمعرفة رئيس السجن الذي يتعين عليه ان يصادق على تاريخ تسليم الكتاب الى يده .

المادة ٥٠٥ (١) يتعين على كل طاعن بالنقض أن يودع في ظرف شهر ابتداء من تاريخ تبليغ الانذار من العضو المقرر بكتاب موصى عليه مع علم بالوصول مذكرة يعرض فيها أوجه دفاعه ومعها نسخ بقدر ما يوجد في الدعوى من أطراف .

ويجوز ايداع المذكرة أما في قلم كتاب المحكمة التي سجل فيها ايداع تقرير الطعن بالنقض أو في قلم كتاب المجلس الاعلى .

ويتعين حتما التوقيع على هذه المذكرة من محام معتمد لدى المجلس الاعلى .

ويجوز تمديد هذه المدة بأمر من المستشار المقرر ، ولا يجوز أن يتجاوز هذا التمديد بأية حال شهرا واحدا يبايع بكتاب موصى عليه مع علم بالوصول للطاعن وعند الاقتضاء الى المحامي المعتمد الذي يمثله .

مادة ٥٠٦ (٢) - يخضع الطعن بالنقض لدفع الرسم القضائي تحت طائلة عدم القبول باستثناء طعون النيابة العامة

ويسدد هذا الرسم في وقت رفع الطعن والا كان غير مقبول ، وذلك فيما عدا ما اذا كانت المساعدة القضائية قد طلبت .

ويعفى من دفع الرسم المحكوم عليهم بعقوبات جنائية والمحكوم عليهم المحبوسون تنفيذا لعقوبة الحبس مدة تزيد على شهر .

ويكون سداد الرسم اما لقلم كتاب المجلس الاعلى او لقلم التسجيل المقرر لدى الجهة التي

أصدرت القرار المطعون فيه .

المادة ٥٠٧ (٣) يجب أن تبلغ طعون المدعى المدني والمسؤول مدنيا بمعرفة قلم الكتاب الى النيابة العامة وباقي الاطراف وذلك بكتاب موصى عليه مع علم بالوصول في مهلة خمسة أيام .

واذا كانت مصالح خاصة في القضية فان قلم الكتاب يبلغ في امد ثمانية أيام الطعن بالنقض الذي قدمه المحكوم عليه الى كل طرف مدعى عليه في الطعن بالنقض .

مادة ٥٠٨ (٤) - كل طلب مقدم الى مكتب المساعدة القضائية لدى المجلس الاعلى يترتب عليه أن يوقف لصالح صاحب الشأن :

- المطالبة بالرسم القضائي ،
- سريان مهلة الشهر المقررة لايداع مذكرة او عريضة حسب الاحوال .

واذا قبل الطلب قام النائب العام باخطار صاحب الشأن وكذلك رئيس الغرفة الجزائية لكي تعين من تلقاء نفسها محاميا يدعى للمرافعة ويجب ان يحاط المستشار المقرر علما بهذا التعيين او فعلا عن ذلك ويحاط المعين علما بكتاب موصى عليه مع علم بالوصول .

واذا رفض الطلب يقوم النائب العام باخطار كل من صاحب الشأن والمستشار المقرر الذي يكلف المذكور تكليفا رسميا بأن يقوم بغير تمهل بسداد الرسم المقرر في مهلة خمسة عشر يوما ليكون تقديم الطلب صحيحا .

ويكون التكليف الرسمي بكتاب موصى عليه بعلم الوصول .

فاذا لم يمكن التوصل للطاعن بعنوانه الذي أعطاه او من واقع الملف فانه يفصل مع ذلك في هذه الحالة في قبول الطعن .

مادة ٥٠٩ - تعفى الدولة من الرسم القضائي ومن تمثيلها بمحام .

مادة ٥١٠ (٥) - لايجوز للنيابة العامة الطعن الا في احكام الادانة الجزائية ويجب ان يبلغ طعنها الى المحكوم عليه باشهاد من قلم الكتاب في ظرف ثمانية أيام من التقرير .

وتعفى النيابة العامة من تقديم مذكرة بعرض اوجه الطعن فان الطلبات التي ييديها النائب العام تغنى عنها .

(١) (٣) مستبدله بالقانون ٣/٨٢ المشار اليه ومصححة بالاستدراك المشار اليه .

(٥٤٥٢) مدلة بالامر رقم ٦٩ - ٧٣ الجريدة الرسمية العدد ٨٠ في ١٩/٩/١٩٦٩ .

ولا تبلغ هذه الطلبات المبدأة بملف القضية لاطراف الدعوى .

ولكن هؤلاء أن يحاطوا بها علما .

مادة ٥١١ (١) - يتعين في المذكرات المودعة باسم الاطراف ان تستكمل الشرائط الآتية :
(١) ذكر اسم ولقب وصفة الخصم الحاضر أو الممثل وكذلك موطنه الحقيقي وموطنه المختار اذا لزم الامر .

(٢) ذكر تلك البيانات نفسها لكل من الخصوم المطعون ضدهم مع استبعاد هؤلاء الذين لم تعد لهم مصالح في القضية ،

(٣) أن تشتمل على عرض ملخص للوقائع وعرض لأوجه الطعن المؤيدة له والاشارة الى الأوراق المقدمة والنصوص القانونية المعدة سندا لتدعيمه .

مادة ٥١٢ (٢) - يجوز في ظرف عشرة ايام من تاريخ التقرير بالطعن أن تودع بقلم كتاب الجهة القضائية التي اصدرت القرار المطعون فيه بالمذكرات مصحوبة عند الاقتضاء بما يثبت سداد الرسم القضائي اما بحوالة بريد مرسله باسم كبير كتاب المجلس الاعلى بقيمة مبلغ الرسم القضائي أو بايصال يثبت دفع الرسم المذكور .

وبانتهاء هذه المهلة لا يكون للايداع اثره الا اذا تم لدى قلم كتاب المجلس الاعلى .

الفصل الرابع

في تحقيق الطعون وفي الجلسات

المادة ٥١٣ (٣) - يقوم كاتب الجهة القضائية التي أصدرت القرار المطعون فيه بانشاء الملف وارساله الى النائب العام الذي يبعثه بدوره الى النيابة العامة لدى المجلس الاعلى مع حافظة بيان الاوراق ، في ظرف عشرين يوما من تاريخ التقرير بالطعن .

ويقوم كاتب المجلس الاعلى بتسليم الملف في ظرف ثمانية ايام الى الرئيس الاول للمجلس الاعلى الذي يحيله على رئيس الغرفة الجزائية لكي تعين قاضيا مقررا .

ويجب على القاضى المقرر أن يبلغ في الوقت المناسب الخصوم بكتاب موصى عليه يعلم بوصول مذكرة المدعى مع تنبيه كل منهم بأن له أن يودع

مذكرة ردا عليها ، على أن تكون موقعة من محام معتمد ومعها نسخ بقدر عدد أطراف الدعوى وذلك في مهلة شهر ابتداء من تاريخ التبليغ ، وفي حالة أنقضاء تلك المهلة يعد الحكم الذي يصدر في الطعن حضوريا .

مادة ٥١٤ - يناط بالعضو المقرر توجيه الاجراءات والقيام بتحقيق القضايا التي ينسب لها .

ولهذا الغرض فهو يسهر على حسن ادارة وسرعة تنفيذ كافة اعمال قلم الكتاب .

مادة ٥١٥ - يجوز للعضو المقرر أن يمنح الخصوم ما يلزم من آجال لتمكينهم من أن يستوفوا اسانيدهم .

وعليه أن يستبعد من القضية كل مذكرة تودع بعد ايداع مذكرة الرد أو تقدم بعد آخر اجل ممنوح .

مادة ٥١٦ - اذا رأى العضو المقرر ان القضية مهيأة للفصل فيها اودع تقريره واصدر قرارا باطلاع النيابة العامة عليه . وعلى النيابة العامة ان تودع مذكرتها الكتابية في ظرف ثلاثين يوما من استلام ذلك القرار .

مادة ٥١٧ - سواء اودعت النيابة العامة مذكرتها في الميعاد المشار اليه آنفا ام لم تودعها فان القضية تقيد بجدول الجلسة بعمرفة رئيس الغرفة وبعد استطلاع رأى النيابة العامة . ويجب تبليغ جميع اطراف الدعوى المعنيين بتاريخ الجلسة قبل انعقادها بخمسة ايام على الأقل .

مادة ٥١٨ - اذا تبين للعضو المقرر من فحص القضية بوضوح وجود بطلان أو عدم قبول أو سقوط حق في الطعن جاز له بغير مراعاة للشكليات المقررة آنفا وبعد اخذ رأى رئيس الغرفة والنيابة العامة قيد القضية في جدول جلسة قريبة .

ويبلغ الطالب وحده بتاريخ تلك الجلسة قبل انعقادها بخمسة ايام على الأقل .

مادة ٥١٩ - بعد المناذاة على القضية بالجلسة يتلو العضو المقرر المكلف بها تقريره .

(١) ، (٢) معدلة بالامر رقم ٦٩ - ٧٣ الجريدة الرسمية العدد ٨٠ في ١٩/١/١٩٦٩ .

(٣) مستبدلة بالقانون رقم ٣/٨٢ المشار اليه .

واجراءات النقض كتابية ويجوز لمحامي اطراف الدعوى ان يسمح لهم عند الاقتضاء بأن يتقدموا بملاحظات موجزة شفوية .

وتبدي النيابة العامة طلباتها قبل اقفال باب المرافعة وبعد ذلك تحال القضية للمداولة لكى يصدر المجلس الحكم فى تاريخ محدد .

مادة ٥٢٠ - يناط بالرئيس ضبط الجلسة.

الفصل الخامس

فى احكام المجلس الاعلى

مادة ٥٢١ - تكون احكام المجلس الاعلى مسببة .

ويجب ان تتضمن :

(١) أسماء والقاب وصفات ومهن وموطن الخصوم وكذلك أسماء والقاب وعناوين محاميهم ،

(٢) أسماء اعضاء المحكمة الذين اصدروا الحكم مع التنويه عن صفة العضو المقرر ،

(٣) اسم ممثل النيابة العامة ،

(٤) اسم كاتب الجلسة ،

(٥) التنويه عن تلاوة التقرير وسماع اقوال النيابة العامة ،

(٦) الاوجه المتمسك بها وملاحظات المحامين الحاضرين فى الجلسة ،

(٧) النطق بالحكم فى جلسة علنية .

ويوقع على نسخة الحكم الاصلية من الرئيس والعضو المقرر وكاتب الجلسة .

مادة ٥٢٢ - ينطق بأحكام المجلس الاعلى فى جلسة علنية مالم توجد احكام قانونية مخالفة لذلك ، وتبلغ بعناية كاتب الجلسة بكتاب مسجل يعلم الوصول الى اشخاص اطراف الدعوى والى محاميهم .

وتنقل بنصها الكامل لتحاط بها الجهة القضائية التى اصدرت الحكم المطعون فيه علما وذلك بعناية النائب العام لدى المجلس الاعلى ، واذا قضى برفض الطعن يرسل الملف بالطريقة نفسها الى الجهة القضائية الاصلية ويؤشر بمعرفة قلم الكتاب على هامش النسخة الاصلية للحكم المطعون فيه بحكم المجلس الاعلى .

مادة ٥٢٣ - اذا قبل الطعن قضى المجلس الاعلى ببطالان الحكم المطعون فيه كليا او جزئيا واحال الدعوى اما الى الجهة القضائية نفسها مشكلة تشكيلا آخر او الى جهة قضائية اخرى من درجة الجهة التى اصدرت الحكم المنقوض . ويتعين فى حالة نقض الحكم لعدم اختصاص الجهة التى اصدرته ان تحال القضية الى الجهة القضائية المختصة فى العادة ينظرها .

مادة ٥٢٤ - يتعين على الجهة القضائية التى تحال اليها القضية بعد النقض ان تخضع لحكم الاحالة فيما يتعلق بالنقطة القانونية التى قطع فيها المجلس الاعلى .

وان لم يدع حكم المجلس من النزاع شيئا يفصل فيه تقض الحكم المطعون فيه دون احالة . ويحكم على الخصم الذى خسر طعنه بالمصاريف فيما عدا النيابة العامة . ويجوز تقدير المصاريف .

مادة ٥٢٥ - يجوز للمجلس فضلا عن ذلك فى حالة رفض الطعن اذا ما انطوى الطعن على تصف :

(١) ان ان يحكم على الطاعن بغرامة لا تتجاوز ٥٠٠ خمسمائة دينار لصالح الخزينة ،

(٢) ان يحكم عليه بالتعويضات للمطعون ضده .

مادة ٥٢٦ - اذا اصبح الطعن غير ذى موضوع اصدر المجلس الاعلى حكما بان لاوجه للفصل فيه ويقدر فى هذه الحالة ما اذا كان يتعين الحكم على الطاعن بالغرامة .

مادة ٥٢٧ - يرسل ملف الدعوى فى حالة الحكم بالنقض مع الاحالة فى ظرف ثمانية ايام الى الجهة القضائية المعينة فيه مع نسخه من الحكم وذلك بعناية النيابة العامة لدى المجلس الاعلى .

مادة ٥٢٨ - تكون احكام المجلس الاعلى دائما حضورية فى مواجهة جميع اطراف الدعوى .

الفصل السادس

فى ترك الخصومة واعادة السير فى الدعوى

مادة ٥٢٩ - تتبع الغرفة الجزائية بالمجلس الاعلى فى مواد ترك الخصومة واعادة

السير في الدعوى او تعجيلها القواعد المتبعة لدى سائر الغرف الاخرى للمجلس .

الفصل السابع في الطعن لصالح القانون

مادة ٥٣٠ - اذا وصل لعلم النائب العام لدى المجلس الاعلى صدور حكم نهائى من محكمة او مجلس قضائى وكان هذا الحكم مخالفا للقانون او لقواعد الاجراءات الجوهرية ومع ذلك فلم يظعن فيه احد من الخصوم بالنقض في الميعاد المقرر فله ان يعرض الامر بمريضة على المجلس الاعلى .

وفي حالة نقض ذلك الحكم فلا يجوز للخصوم التمسك بالحكم الصادر من المجلس الاعلى للتخلص مما قضى به الحكم المنقوض .
واذا رفع النائب العام الى المجلس الاعلى بناء على تعليمات وزير العدل اعمالا قضائية او احكاما صادرة من المحاكم او المجالس القضائية مخالفة للقانون جاز للمجلس الاعلى القضاء بطلانها .

فاذا صدر الحكم بالبطلان استفاد منه المحكوم عليه ولكنه لا يؤثر في الحقوق المدنية .

الباب الثانى في التماس اعادة النظر

مادة ٥٣١ - لا يسمح بطلبات التماس اعادة النظر الا بالنسبة للاحكام الصادرة من المجالس او المحاكم اذا حازت قوة الشئ المضى وكانت تقضى بالادانة في جنابة او جنحة .
ويجب ان تؤسس :

(١) اما على تقديم مستندات بعد الحكم بالادانة في جنابة قتل يترتب عليها قيام دلائل كافية على وجود المجنى عليه المزعوم قتله على قيد الحياة .

(٢) او اذا ادين بشهادة الزور ضد المحكوم عليه شاهد سبق ان ساهم بشهادته في اثبات ادانة المحكوم عليه ،

(٣) او على ادانة متهم آخر من اجل ارتكاب الجنابة او الجنحة نفسها بحيث لا يمكن التوفيق بين الحكمين .

(٤) او اخيرا بكشف واقعة جديدة او تقديم

مستندات كانت مجهولة من القضاة الذين حكموا بالادانة مع انه يبدو منها ان من شأنها التدليل على براءة المحكوم عليه .

ويرفع الامر للمجلس الاعلى بالنسبة للحالات الثلاث الاولى مباشرة اما من وزير العدل او من المحكوم عليه او من نائبه القانونى في حالة عدم اهليته او من زوجه او فروعه او اصوله في حالة وفاته او ثبوت غيبته .
وفي الحالة الرابعة لا يجوز ذلك لغير النائب العام لدى المجلس الاعلى متصرفا بناء على طلب وزير العدل .

ويفصل المجلس الاعلى في الموضوع في دعوى التماس اعادة النظر ويقوم العضو المقرر بجميع اجراءات التحقيق ولدى الضرورة بطريق الانابة القضائية .

واذا قبل المجلس الطلب قضى بغير احالة بطلان احكام الادانة التى تثبت عدم صحتها .
ويجوز للمحكوم عليه المبرا ان يطالب بالتعويضات .

الكتاب الخامس في بعض اجراءات خاصة الباب الاول في التزوير

مادة ٥٣٢ - اذا وصل لعلم وكيل الدولة ان مستندا مدعى بتزويره قد ظهر وجوده بمستودع عمومى او كان مقدرا وجوده في مستودع عمومى جاز له الانتقال الى ذلك المستودع لاتخاذ جميع اجراءات الفحوص والتحقيقات اللازمة .

لا يجوز لسوكيل الدولة ان يفوض هذه السلطات الا لرجل من رجال القضاء في السلك القضائى .

ويجوز له في حالة الاستعجال ان يأمر بنقل الوثائق المشتبه فيها الى قلم الكتاب .

مادة ٥٣٣ - يجوز لقاضى التحقيق في كل تحقيق بشأن تزوير الخطوط ان يأمر بايداع المستند المدعى بتزويره لدى قلم الكتاب بمجرد وروده اليه او وقوعه تحت يد القضاء ويوقع عليه بامضائه وكذلك الكاتب الذى يحرر بالايديع

الباب الثاني

في اختفاء بعض اوراق الاجراءات

مادة ٥٣٨ - اذا حدث لسبب غير عادي ان نسخا اصلية لاحكام صادرة من المجالس القضائية او المحاكم في قضايا جنابات او جنح او مخالفات ولم تنفذ بعد او ان اجراءات جار اتخاذها اتلفت نسخها المعدة طبقا للمادة ٦٨ او انتزعت او ضاعت ولم يكن من المتيسر اعادتها اتبع في هذا الشأن ما هو مقرر في المواد الآتية فيما بعد .

مادة ٥٣٩ - اذا وجدت نسخة رسمية من الحكم الصادر من المحكمة او المجلس اعترت بمثابة النسخة الاصلية وسلمت تبعا لذلك من كل ضابط عمومي او امين الى قلم كتاب الجهة القضائية التي اصدرت الحكم بناء على امر من رئيس تلك الجهة .

وفي هذا الامر اخلاء لمسئوليته .

مادة ٥٤٠ - فاذا لم توجد في قضية جنائية نسخة رسمية من الحكم ولكن وجد تقرير محكمة الجنابات المذكور في ورقة الاسئلة حسبما هو مقرر في المادة ٣٠٩ فقرة ٥ سارت الاجراءات على مقتضى هذا التقرير الى حين صدور حكم جديد .

مادة ٥٤١ - اذا كان تقرير محكمة الجنابات لا سبيل لاعادته او كانت القضية قد قضى فيها غيابيا او لم يكن ثمة اي محرر كتابي اعيد التحقيق ابتداء من النقطة التي تبين فيها فقد الاوراق المفقودة .

وكذلك الشأن في جميع المواد اذا لم يمكن العثور على نسخة رسمية من الحكم .

الباب الثالث

في ادلاء اعضاء اللجنة المركزية للحزب

واعضاء الحكومة والسفراء بشهاداتهم

المادة ٥٤٢ (١) - لانجوز دعوة اعضاء اللجنة المركزية للحزب واعضاء الحكومة ان يحضروا امام العدالة للاشهاد الا بقرار من رئيس الجمهورية الامين العام للحزب بناء على تقرير من وزير العدل ولا تقبل شهادة عضو في اللجنة المركزية حسب ما يحتاجه أي اجراء قضائي ، الا بمقرر

محضرا يصف فيه حالة المستند .

غير انه يجوز لقاضي التحقيق قبل الابداع لدى قلم الكتاب ان يأمر بأخذ صورة فوتوغرافية للمستند او نسخه بأية وسيلة اخرى .

مادة ٥٣٤ - يجوز لقاضي التحقيق ان يكلف من تخصصه جميع اوراق المضاهاة بتسليمها ويتخذ اجراء بضبطها .

ويوقع على هذه الاوراق بامضائه وامضاء الكاتب الذي يحرر عنها محضرا بأوصافها حسبما هو مقرر بالمادة ٥٣٣ .

مادة ٥٣٥ - يتعين على كل امين عام مودعة لديه مستندات مدعى بتزويرها او لها فائدة في اثبات تزوير ان يقوم بناء على امر قاضي التحقيق بتسليمها كما يقدم عند الاقتضاء ما يكون بحيازته من اوراق خاصة بالمضاهاة .

واذا كانت الاوراق المسلمة او المضبوطة بهذه الكيفية لها صفة المحررات الرسمية فيجوز له ان يطالب بأن يترك له نسخة منها بمطابقة الكاتب او صورة فوتوغرافية او نسخة بأية وسيلة اخرى وتوضع هذه النسخة او الصورة الفوتوغرافية بمثابة النسخ الاصلية بالمصلحة ريثما يعاد المستند الاصلى .

مادة ٥٣٦ - اذا حصل اثناء جلسة بمحكمة او مجلس قضائي ان ادعى بتزوير ورقة من اوراق الدعوى او احد المستندات المقدمة فلتلك الجهة القضائية ان تقرر بقصد اخذ ملاحظات النيابة العامة واطراف الدعوى ما اذا كان ثمة محل لابقاف الدعوى او عدم ابقافها ريثما يفصل في التزوير من الجهة القضائية المختصة .

واذا انتقضت الدعوى العمومية او كان لا يمكن مباشرتها عن تهمة التزوير واذا لم يتبين ان من قدم الورقة كان قد استعملها متعمدا عن قصد التزوير قضت المحكمة او المجلس المطروح امامه الدعوى الاصلية بصفة فرعية في صفة الورقة المدعى بتزويرها .

مادة ٥٣٧ - يخضع طلب الطعن بالتزوير في مستند مقدم امام المجلس الاعلى للقواعد المنصوص عليها بخصوص المجلس المذكور في قانون الاجراءات المدنية .

اللجنة المركزية للحزب وبمحضر عضوين من لجنة الانضباط المركزية . فاذا لم يصدر ترخيص بالحضور ، تبلغ الشهادة كتابة الى الجهة القضائية المعنية .

ولهذا الغرض ، توجه الجهة القضائية التي تنظر القضية الى اعضاء اللجنة المركزية او اعضاء الحكومة المعنية ، الطلبات والاسئلة المتعلقة بالوقائع التي تطلب في شأنها الشهادة .

وتبلغ الشهادة التي استلمت بهذه الطريقة فوراً الى النيابة العامة واطراف الدعوى . وتتلئ الشهادة علناً في الحالتين المشار اليها في الفقرتين ٢،٣ اعلاه ، وتعرض للمرافعة عند ما تتعلق باجراء المحاكمة .

مادة ٥٤٣ - لا يجوز تكليف سفراء الجمهورية المعتمدين لدى الدول الأجنبية بالحضور كشهود الا بعد ترخيص وزير الشؤون الخارجية لدى عرض الامر عليه من وزير العدل . فاذا حصلت الموافقة على ذلك الترخيص اخذت الشهادة بالأوضاع العادية .

فاذا لم يطلب الحضور الادلاء بالشهادة او لم يرخص بها اخذت اقوال الشاهد كتابة بالأوضاع المنصوص عليها في المادة ٥٤٢ .

مادة ٥٤٤ - تؤخذ شهادة سفراء الدول الأجنبية المعتمدين لدى الحكومة الجزائرية بالشروط المنصوص عليها في المعاهد الدبلوماسية

الباب الرابع

في تنازع الاختصاص بين القضاة

مادة ٥٤٥ (١) - يتحقق تنازع في الاختصاص بين القضاة :

- اما بان تكون المجالس القضائية او المحاكم او ، مع مراعاة الاستثناء الوارد بالفقرة الأخيرة من هذه المادة ، قضاة التحقيق المنتمون لمحاكم مختلفة قد اخطرت او رفع الامر اليها في جريمة واحدة بعينها .

- واما عندما تكون عدة جهات قضائية قد قضت بعدم اختصاصها بنظر واقعة معينة بأحكام أصبحت نهائية .

- واما بان يكون قاضي التحقيق قد اصدر أمراً باحالة الدعوى الى جهة من جهات الحكم وقضت تلك الجهة بعدم

اختصاصها بنظرها بحكم أصبح نهائياً مع مراعاة مانصت عليه المادتان ٤٣٦ ، ٤٣٧ من هذا القانون .

- واما عندما يكون قضاة تحقيق منتمون لمحاكم مختلفة قد اخطروا بتحقيق قضية واحدة بعينها ولا يكون ثمة مجال لوجود تنازع بين القضاة اذا كان احدهم قد اصدر بناء على طلبات النيابة قراراً بالتخلي عن نظر الدعوى .

مادة ٥٤٦ - يطرح النزاع على الجهة الاعلى درجة المشتركة حسب التدرج في السلك القضائي .

واذا كانت تلك الجهة مجلساً قضائياً فحص النزاع لدى غرفة الاتهام .

واذا لم توجد جهة عليا مشتركة فان كل نزاع بين جهات التحقيق وجهات الحكم العادية او الاستثنائية يطرح على الغرفة الجزائية بالمجلس الاعلى .

مادة ٥٤٧ - يجوز رفع طلب النظر في تنازع الاختصاص بين القضاة من النيابة العامة او المتهم او المدعى المدني ويحرر في صيغة عريضة ويودع لدى قلم كتاب الجهة القضائية المطلوب منها الفصل في تنازع الاختصاص بين القضاة في مهلة شهر اعتباراً من تبليغ آخر حكم .

وتعلن العريضة الى جميع اطراف الدعوى الذين يعينهم الامر ولهم مهلة عشرة ايام لايداع مذكراتهم لدى قلم الكتاب .

ويجوز للمجلس الاعلى بمناسبة طعن مطروح امامه ان يفصل من تلقاء نفسه في تنازع الاختصاص بين القضاة ولو مقدماً ويجوز له ان يقضى في جميع الاجراءات التي قامت بها الجهة القضائية التي يقضى بتخليها عن نظر الدعوى .

ويترتب على تقديم العريضة والدعوى التي تنشأ عنها اثر موقف .

ويجوز للجهة المعروض عليها النزاع ان تأمر باتخاذ جميع الاجراءات اللازمة ويقرر صحة جميع الاجراءات التي اتخذتها الجهة القضائية التي قضى بتخليها عن نظر الدعوى .

ويكون قرارها غير قابل لاي طعن .

الباب الخامس

في الاحالة من محكمة الى اخرى

مادة ٥٤٨ - يجوز للمجلس الاعلى في مواد الجنايات او الجنح او المخالفات اما لداعى الأمن العمومى او لحسن سير القضاء او ايضا بسبب قيام شبهة مشروعة ان يأمر بتخلى اية جهة قضائية عن نظر الدعوى واحالتها الى جهة قضائية اخرى من الدرجة نفسها .

مادة ٥٤٩ - للنائب العام لدى المجلس الاعلى وحده الصفة في رفع الامر الى المجلس المذكور بشأن طلبات الاحالة لداعى الأمن العمومى او لحسن سير القضاء .

واما العريضة بطلب الاحالة بسبب قيام الشبهة المشروعة فيجوز تقديمها من النائب العام لدى المجلس الاعلى او من النيابة العامة لدى الجهة القضائية المنظور امامها النزاع او من المتهم او المدعى المدنى .

مادة ٥٥٠ - تبلغ العريضة المودعة لدى قلم كتاب المجلس الاعلى الى جميع الخصوم المعنيين بالامر ولهم مهلة عشرة ايام لايداع مذكرة لدى قلم الكتاب وذلك في جميع حالات الاحالة . وليس لتقديم العريضة اثر موقف مالم يؤمر بغير ذلك من المجلس الاعلى .

المادة ٥٥١ (١) - اذا انقضت مهلة الايداع المحددة في المادة ٥٥٠ فانه يفصل فى الطلبات خلال عشرة ايام بغرفة المشورة من الرئيس الاول ورؤساء الغرف بالمجلس الاعلى

وتبلغ القرار ، الى أطراف النزاع الذين يعينهم الامر ، مصالح النيابة العامة لدى المجلس المذكور .

مادة ٥٥٢ - اذا كان محكوم عليه بمقوبة مقيدة للحرية محبوسا بمقر الجهة القضائية التى اصدرت حكم ادانته سواء اكان نهائيا أم لم يكن فانه يكون لوكيل الدولة او لقاضى التحقيق او للمحاكم او المجالس بدائرة محلل الحبس الاختصاص بنظر جميع الجرائم المنسوبة اليه فيما خرج عن القواعد المنصوص عليها في المواد ٣٧ و ٤٠ و ٣٢٩ فقرة اولى .

مادة ٥٥٣ - اذا كان المحكوم عليه بمقوبة

مقيدة للحرية محبوسا ولم يكن ثمة مجال لتطبيق المادة ٥٥٢ تعين اتخاذ الاجراءات المتبعة في حالة تنازع الاختصاص بين القضاة ولكن بناء على طلب من النيابة العامة وحدها بقصد احالة الدعوى من الجهة القضائية المطروح امامها النزاع الى الجهة التى بهامكان الحبس .

الباب السادس

في السرد

مادة ٥٥٤ - يجوز طلب رد اى قاض من قضاة الحكم للاسباب الآتية :

(١) اذا كانت ثمة قرابة أو نسب بين القاضى او زوجه وبين احد الخصوم فى الدعوى او زوجه او اقاربه حتى درجة ابن العم الشقيق وابن الخال الشقيق ضمنا .

ويجوز مباشرة الرد حتى فى حالة الطلاق او وفاة الزوج اذا كان على علاقة مصاهرة باحد الخصوم حتى الدرجة الثانية ضمنا .

(٢) اذا كانت للقاضى مصلحة فى النزاع او لزوجه او للاشخاص الذين يكون وصيا او ناظرا او قیما عليهم او مساعدا قضائيا لهم او كانت للشركات او الجمعيات التى يساهم فى ادارتها والاشراف عليها مصلحة فيه .

(٣) اذا كان القاضى او زوجه قريبا او صهرا الى الدرجة المعينة آنفا للوصى او الناظر او القيم او المساعد القضائى على احد الخصوم او لمن يتولى تنظيم او ادارة او مباشرة اعمال شركة تكون طرفا فى الدعوى .

(٤) اذا وجد القاضى او زوجه فى حالة تبعية بالنسبة لاحد الخصوم وبالاخص اذا ما كان دائما او مدينا لاحد الخصوم او وارثا منتظرا له او مستخدما او معتادا مؤاكلة او معاشرة المتهم او المسئول عن الحقوق المدنية او المدعى المدنى او كان احد منهم وارثه المنتظر .

(٥) اذا كان القاضى قد نظر القضية المطروحة كقاض او كان محكما او محاميا فيها او ادلى بأقواله كشاهد على وقائع فى الدعوى .

(٦) اذا وجدت دعوى بين القاضى او زوجه او اقاربهما او اصهارهما على عمود النسب المباشر وبين احد الخصوم او زوجه او اقاربه

او اصهاره على العمود نفسه .

(٧) اذا كان للقاضي او لزوجته دعوى امام المحكمة التي يكون فيها احد الخصوم قاضيا .
(٨) اذا كان للقاضي او لزوجته او اقاربهما او اصهارهما على عمود النسب المباشر نزاع مماثل للنزاع المختصم فيه امامه بين الخصوم .
(٩) اذا كان بين القاضي او لزوجته وبين احد الخصوم من المظاهر الكافية الخطورة ما يشبهه معه في عدم تحيزه في الحكم .

مادة ٥٥٥ - لا يجوز رد رجال القضاء اعضاء النيابة العامة .

مادة ٥٥٦ (١) - يتعين على كل قاض يعلم بقيام سبب من اسباب الرد السابق بيانها في المادة ٥٥٤ لديه ان يصرح بذلك لرئيس المجلس القضائي بدائرة اختصاص حيث يزاول مهنته ولرئيس المجلس القضائي ان يقرر ما اذا كان ينبغي عليه التنحي عن نظر الدعوى .

مادة ٥٥٧ - يجوز طلب الرد من جانب المتهم او كل خصم في الدعوى .

مادة ٥٥٨ - على كل من ينتوى الرد ان يقوم به قبل كل مرافعة في الموضوع واذا كان القاضي المطلوب رده مكلفا بالتحقيق فيكون ابداء الرد قبل كل استجواب او سماع اقوال في الموضوع مالم تكن اسباب الرد قد تحققت او تكشف فيما بعد .

مادة ٥٥٩ - يقدم طلب الرد كتابة . ويجب تحت طائلة البطلان ان يبين فيه اسم القاضي المطلوب رده وان يشتمل عرض الواجهة المدعى بها وان يكون مصحوبا بكل المبررات اللازمة وان يوقع عليه من الطالب شخصا ويوجه الى رئيس المجلس القضائي اذا تعلق بقاض من دائرة ذلك المجلس او الى الرئيس الاول للمجلس الاعلى اذا تعلق بأحد اعضاء مجلس قضائي وذلك مع مراعاة احكام المادة ٥٦٣ .

مادة ٥٦٠ - لا يتسبب عن ايداع عريضة طلب الرد تنحي القاضي المطلوب رده وذلك فيما عدا الحالة المنصوص عليها في المادة ٥٦٤ غير انه يجوز للرئيس المعروض عليه الطلب بعد استطلاع رأي النائب العام ان يأمر بايقافه اما عن مواصلة

التحقيقات او المرافعات واما عن النطق بالحكم .
مادة ٥٦١ - يطلب الرئيس المعروض عليه الطلب من القاضي المطلوب رده ان يقدم ايضاحاته كما ان له ان يطلب استيضاحات الطالب التكميلية ان رأى لزوما لها ثم يستطلع رأي النائب العام ويفصل في الطلب .

مادة ٥٦٢ - لا يكون القرار الذي يفصل في الرد قابلا لاي طريق من طرق الطعن وينتج اثره بقوة القانون .
والقرار الصادر بقبول رد القاضي مؤداه تنحيه عن نظر الدعوى .

مادة ٥٦٣ - كل من طلب يهدف الى رد رئيس المجلس القضائي يجب ان يكون في عريضة ترفع الى الرئيس الاول للمجلس الاعلى ويفصل الاخير في الطلب بعد استطلاع رأي النائب العام لدى المجلس الاعلى ويكون ذلك بقرار لا يجوز ان يكون قابلا لاية وسيلة للطعن على ان تطبق احكام المادة ٥٦٠ .

مادة ٥٦٤ - اذا حدث في بدء استجواب او في جلسة ان اكد احد الخصوم ان سببا من اسباب الرد قد ظهر او تكشف له وانه يقرر رد قاضي التحقيق او واحدا او اكثر من قضاة الحكم بالجلسة تعين عليه ان يقدم في الحال عريضة لهذا الغرض ويوقف اذذاك المضي في الاستجواب او المرافعات وتسلم العريضة الى رئيس المجلس بغير تمهل .

مادة ٥٦٥ - كل قرار يرفض طلب رد قاض يقضى فيه بادانة الطالب بغرامة مدنية من الفى الى خمسين الف دينار (٢٠٠٠ الى ٥٠٠٠ ر.د) وذلك بغير اخلال بالعقوبات المستحقة في حالة ما اذا قدم طلب عن سوء نية بقصد اهانة القاضي .

مادة ٥٦٦ - لا يجوز لاي من رجال القضاء المتسار اليهم في المادة ٥٥٤ ان يرد نفسه بنفسه عن نظر الدعوى تلقائيا بدون اذن من رئيس المجلس القضائي الذي يكون قراره الصادر بعد

استطلاع رأى النائب العام غير قابل لاي وسيلة للظمن .

الباب السابع

في الحكم في الجرائم التي ترتكب في جلسات المجالس القضائية والمحاكم

مادة ٥٦٧ - يحكم تلقائيا او بناء على طلب النيابة العامة في الجرائم التي ترتكب بالجلسة طبقا لاحكام الآتية البيان مالم تكن ثمة قواعد خاصة للاختصاص او الاجراءات وذلك مع مراعاة احكام المادة ٢٣٧ .

مادة ٥٦٨ - اذا ارتكبت جنحة او مخالفة في جلسة محكمة او مجلس قضائي امر الرئيس بتحرير محضر عنها وارساله الى وكيل الدولة فاذا كانت الجنحة معاقبا عليها بعقوبة الحبس الذي تزيد مدته على ستة شهور جاز له ان يأمر بالقبض على المتهم وارساله فورا للمثول امام وكيل الدولة .

مادة ٥٦٩ - اذا ارتكبت جنحة او مخالفة في جلسة تنظر فيها قضايا الجنج او المخالفات امر الرئيس بتحرير محضر عنها وقضى فيها في الحال بعد سماع اقوال المتهم والشهود والنيابة العامة والدفاع عند الاقتضاء .

مادة ٥٧٠ - اذا ارتكبت جنحة او مخالفة في جلسة محكمة جنائيات طبقت بشأنها احكام المادة ٥٦٩ .

مادة ٥٧١ - اذا ارتكبت جنائية في جلسة محكمة او مجلس قضائي فان تلك الجهة القضائية تحرر محضرا وتستجوب الجاني وتسوقه ومعه اوراق الدعوى الى وكيل الدولة الذي يطلب افتتاح تحقيق قضائي .

مادة ٥٧٢ (١) -

الباب الثامن

في الجنايات والجنح التي يرتكبها اعضاء اللجنة المركزية واعضاء الحكومة

ورجال القضاء وبعض الموظفين

المادة ٥٧٣ (١) - اذا كان احد اعضاء اللجنة المركزية للحزب او الحكومة قابلا للاتهام بارتكاب جنائية او جنحة قبل نثرة عضويته ، او مهمته الحكومية او خلالهما اثناء مباشرة مهامه او خارج نطاقها ، امكن توجيه ذلك الاتهام برغم احكام المادة ٦٧ من هذا القانون ، بناء على ترخيص كتابي من وزير العدل .

ويحيل وكيل الدولة الذي يخطى بالقضية الملف عندئذ ، بالطريق السلمي على النائب العام لدى المجلس الاعلى ، فيرفعه هذا بدوره الى الرئيس الاول للمجلس المذكور الذي يعين احد اعضائه ليجري التحقيق .

٢ - اذا كان احد قضاة المجلس الاعلى او الوالي او رئيس احد المجالس القضائية ، او النائب العام لدى المجلس القضائي ، قابلا للاتهام بارتكاب جنائية او جنحة اثناء مباشرة مهامه او خارج نطاقها يحيل وكيل الدولة ، الذي يخطر بالقضية الملف عندئذ ، بالطريق السلمي على النائب العام لدى المجلس الاعلى فيدفعه هذا بدوره الى الرئيس الاول لهذا المجلس ، اذا ارتأى ان هناك ما يقتضى المتابعة . ويعين هذا الاخير احد اعضاء المجلس الاعلى ليجري التحقيق . ويقوم القاضي المعين بالتحقيق في جميع الحالات المشار اليها في هذه المادة باجراءات لتحقيق ضمن الاستكمال والاضاع المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجزائية الخاصة بالتحقيق الابتدائي في الجرائم مع مراعاة احكام المادة ٥٧٤ أدناه .

غير أنه يتم الاستماع الى شهادة عضو اللجنة المركزية للحزب وبحضور عضوين من اعضاء لجنة الانضباط المركزية .

المادة ٥٧٤ (٢) - تؤول احصائيات عرفه الاتهام في الحالات المنصوص عليها في المادة ٥٧٣ أعلاه الى احدى غرف المجلس الاعلى ويمارس صلاحيات النيابة العامة لدى المجلس الاعلى .

ويصدر القاضي المختص عندما ينتهي

(١) الفيت بالامر ٧٥ - ٤٦ الجريدة الرسمية المصدد ٥٢ في ١٩٧٥/٧/٤ .

(٢) (٢٠٢) معدلة بقانون رقم ٨١ - ١ الجريدة الرسمية المصدد ٨ في ١٩٨١/٢/٢٤ .

التحقيق ، حسبما يقتضيه الحال أمرا بمسلم المتابعة أو الاحالة على المجلس الاعلى السدى يفصل فى الدعوى بجميع غرفه مجتمعه ماعدا الغرفة المشار اليها فى الفقرة ١ من هذه المادة .
مادة ٥٧٥ - اذا كان الاتهام موجه الى احد اعضاء مجلس قضائى أو رئيس محكمة أو وكيل دولة ارسل الملف بطريق التبعية التدريجية من وكيل الدولة الى النائب العام لدى المجلس الاعلى الذى يرفع الامر الى الرئيس الاول للمجلس الاعلى اذا ما قرر ان ثمة محلا للمتابعة ويندب الرئيس الاول للمجلس الاعلى قاضيا للتحقيق من خارج دائرة اختصاص المجلس الذى يقوم بالعمل فيه رجل القضاء المتابع .

فاذا انتهى التحقيق احيل المتهم عند الاقتضاء الى الجهة القضائية المختصة بمقرر قاضى التحقيق او امام غرفة الاتهام بدائرة المجلس القضائى .
مادة ٥٧٦ - اذا كان الاتهام موجه الى قاضى محكمة قام وكيل الدولة بمجرد اخطاره بالدعوى بإرسال الملف الى النائب العام لدى المجلس فاذا ما رأى أن ثمة محلا للمتابعة عرض الامر على رئيس ذلك المجلس الذى يأمر بتحقيق القضية بمعرفة احد قضاة التحقيق يختار من خارج دائرة الاختصاص القضائية التى يباشر فيها المتهم اعمال وظيفته .

فاذا انتهى التحقيق احيل المتهم عند الاقتضاء امام الجهة القضائية المختصة بمقرر قاضى التحقيق او امام غرفة الاتهام بدائرة المجلس القضائى .
مادة ٥٧٧ - اذا كان احد مأمورى الفسط القضائى قابلا لاتهام بارتكاب جنائية أو جنحة خارج دائرة مباشرته اعمال وظيفته أو اثناء مباشرتها فى الدائرة التى يختص فيها محليا اتخذت بشأنه الاجراءات طبقا لاحكام المادة ٥٧٦ .
المادة ٥٧٨ (٢) يكون التحقيق مشتركا فسي شأن شركاء الشخص المتابع ، فى جميع الحالات المشار اليها فى هذا الباب .

مادة ٥٧٩ - يقبل الادعاء بالحق المدنى فى اية حالة كانت عليها الاجراءات سواء امام جهة التحقيق ام جهة الحكم فى الاحوال المشار اليها فى الماد ٥٧٣ و ٥٧٦ و ٥٧٧ .

مادة ٥٨٠ - يمتد اختصاص قاضى التحقيق المتدلب فى الحالات المنصوص عليها فى المواد ٥٧٥ و ٥٧٦ و ٥٧٧ الى جميع نطاق التراب

الوطنى .

مادة ٥٨١ - يجرى التحقيق طبقا لقواعد الاختصاص العادية فى القانون العام الى ان تعين الجهة القضائية المختصة .

الباب التاسع

فى الجنايات والجنح التى ترتكب فى الخارج

مادة ٥٨٢ - كل واقعة موصوفة بانها جنابة معاقب عليها من القانون الجزائرى ارتكبها جزائرى فى خارج اقليم الجمهورية يجوز ان تتابع ويحكم فيها فى الجزائر .

غير انه لايجوز ان تجرى المتابعة او المحاكمة الا اذا عاد الجانى الى الجزائر ولم يثبت انه حكم عليه نهائيا فى الخارج وأن يثبت فى حالة الحكم بالادانة انه قضى العقوبة أو سقطت عنه بالتقادم أو حصل على العفو عنها .

مادة ٥٨٣ - كل واقعة موصوفة بانها جنحة سواء فى نظر القانون الجزائرى ام فى نظر تشريع القطر الذى ارتكبت فيه يجوز المتابعة من اجلها والحكم فيها فى الجزائر اذا كان مرتكبها جزائريا .

ولا يجوز ان تجرى المحاكمة او يصدر الحكم الا بالشروط المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ٥٨٢ .

وعلاوة على ذلك فلا يجوز ان تجرى المتابعة فى حالة ما اذا كانت الجنحة مرتكبة ضد احد الافراد الا بناء على طلب النيابة العامة بعد اخطارها بشكوى من الشخص المضروب او ببلاغ من سلطات القطر الذى ارتكبت الجريمة فيه .

مادة ٥٨٤ - يجوز ان تجرى المتابعة او يصدر الحكم فى الحالات المنصوص عليها آنفا فى المادتين ٥٨٢ و ٥٨٣ حتى ولو لم يكن المتهم قد اكتسب الجنسية الجزائرية الا بعد ارتكابه الجنابة او الجنحة .

مادة ٥٨٥ - كل من كان فى اقليم الجمهورية شريكا فى جنابة او جنحة مرتكبة فى الخارج يجوز ان يتابع من اجلها ويحكم عليه فيها بمعرفة جهات القضاء الجزائرية اذا كانت الواقعة معاقبا عليها فى كلا القانونين الاجنبى والجزائرى بشرط ان تكون تلك الواقعة الموصوفة بانها جنابة او جنحة قد ثبت ارتكابها بقرار نهائى من الجهة القضائية الاجنبية .

مادة ٥٨٦ - تعد مرتكبة في الاقليم الجزائري كل جريمة يكون عمل من الاعمال المميزة لاحد اركانها المكونة لها قد تم في الجزائر.

مادة ٥٨٧ - تجرى المتابعة بناء على طلب النيابة العامة لمحل اقامة المتهم او مكان آخر محل اقامة معروف له او مكان القبض عليه .

مادة ٥٨٨ - كل اجنبى ارتكب خارج الاقليم الجزائري بصفة فاعل اصلى او شريك جنابة او جنحة ضد سلامة الدولة الجزائرية او تزيفا لنقود او اوراق مصرفية وطنية متداولة قانونا بالجزائر تجوز متابعته ومحاكمته وفقا لاحكام القانون الجزائري اذا لقي القبض عليه في الجزائر او حصلت الحكومة على تسليمه لها .

مادة ٥٨٩ - لا يجوز مباشرة اجراء اية متابعة من اجل جنابة او جنحة اقترفت في الجزائر ضد اجنبى يكون قد اثبت انه حوكم نهائيا من اجل هذه الجنابة او الجنحة في الخارج وان يثبت في حالة الادانة انه قضى العقوبة او تقادمت او صدر عفو عنها .

الباب العاشر

في الجنابات والجنح التي ترتكب على ظهر المراكب أو متن الطائرات

مادة ٥٩٠ - تختص الجهات القضائية الجزائرية بالنظر في الجنابات والجنح التي ترتكب في عرض البحر على بواخر تحمل الراية الجزائرية ايا كانت جنسية مرتكبيها .

وكذلك الشأن بالنسبة للجنابات والجنح التي ترتكب في ميناء بحرية جزائرية على ظهر باخرة تجارية اجنبية .

مادة ٥٩١ - تختص الجهات القضائية الجزائرية بنظر الجنابات والجنح التي ترتكب على متن طائرات جزائرية ايا كانت جنسية مرتكب الجريمة .

كما انها تختص ايضا بنظر الجنابات او الجنح التي ترتكب على متن طائرات اجنبية اذا كان الجاني او المجنى عليه جزائري الجنسية او اذا هبطت الطائرة بالجزائر بعد وقوع الجنابة او الجنحة .

وتختص بنظرها المحاكم التي وقع بدائرتها هبوط الطائرة في حالة القبض على الجاني وقت هبوطها او مكان القبض على الجاني في حالة ما اذا كان مرتكب الجريمة قد قبض عليه بالجزائر

بما بعد .

الكتاب السادس

في بعض اجراءات التنفيذ

الباب الاول

في ايقاف التنفيذ

مادة ٥٩٢ - يجوز للمجالس القضائية والمحاكم في حالة الحكم بالحبس او الفرامة اذا لم يكن المحكوم عليه قد سبق الحكم عليه بالحبس لجنابة او جنحة من جرائم القانون العام ان تأمر في حكمها نفسه بقرار مسبب بايقاف تنفيذ العقوبة الاصلية .

مادة ٥٩٣ - اذا لم يصدر ضد المحكوم عليه بعد ذلك خلال مهلة خمس سنوات من تاريخ الحكم الصادر من المحكمة او المجلس حكم بعقوبة الحبس او عقوبة اشد منها لارتكاب جنابة او جنحة اعتبر الحكم بادانته غير ذي اثر . وفي الحالة العكسية تنفذ اولا العقوبة الصادر بها الحكم الاول دون ان يلتبس بالعقوبة الثانية .

مادة ٥٩٤ - يتعين على رئيس المجلس او المحكمة بعد النطق بحكم الادانة طبقا للمادة ٥٩٢ ان ينذر المحكوم عليه بانه في حالة صدور حكم جديد عليه بالادانة فان العقوبة الاولى ستنفذ عليه دون ان يكون من الممكن ان تلتبس بالعقوبة الثانية كما يستحق عقوبات العود بنصوص المواد ٥٧ و ٥٨ من قانون العقوبات .

مادة ٥٩٥ - لا يمتد ايقاف العقوبة الى دفع مصاريف الدعوى او التمريضات .

كما لا يمتد ايضا الى العقوبات التبعية او عدم الاهلية الناتجة عن حكم الادانة .

ومع ذلك فان العقوبات التبعية وعدم الاهلية يوقف اثرها من اليوم الذي يصير فيه حكم الادانة كان لم يكن تطبيقا لاحكام المادة ٦٠٢ .

الباب الثاني

في التحقق من هوية الأشخاص المحكوم عليهم

مادة ٥٩٦ - اذا حدث بعد هروب متابع ثم امساكه او حصل في اية حالة اخرى ان كانت هوية المحكوم عليه محل نزاع يفصل في هذا النزاع وفق القواعد المقررة في مادة اشكالات التنفيذ غير ان الجلسة المقررة تكون علنية .

فاذا ثار النزاع في ذلك اثناء سير وبمناسبة متابعة جديدة قام بحسمه المجلس القضائي او

المحكمة المطروحة امامها .

الباب الثالث

في الاكراه البدني

مادة ٥٩٧ - تتولى ادارة المالية تحصيل المصاريف القضائية والفرامات مالم ينص على خلاف ذلك في قوانين خاصة .

ويعتبر مستخرج الحكم بالمقوبة سندا يسوغ بمقتضاه متابعة استخلاص الاداء بنكافة الطرق القانونية من مال المحكوم عليه ويكون الاداء واجبا بمجرد صيرورة الحكم بالادانة حائزا لقوة الشيء المقضي به .

مادة ٥٩٨ - اذا لم تكن اموال المحكوم عليه كافية لتغطية المصاريف والغرامة اورد ما يلزم رده او التعميضاات خصص المبلغ الموجود فعلا لديه حسب ترتيب الاولوية الاتي :

١) المصاريف القضائية (٢) رد ما يلزم رده (٣) التعميضاات (٤) الغرامة .

مادة ٥٩٩ - يجوز تنفيذ الاحكام الصادرة بالادانة وبرد ما يلزم رده والتعميضاات والمصاريف بطريق الاكراه البدني وذلك بقطع النظر عن المتابعات على الاحوال حسبما هو منصوص عليه في المادة ٥٩٧ .

ويتحقق تنفيذ هذا الاكراه البدني بحبس المحكوم عليه المدين ولا يسقط الاكراه البدني بحال من الاحوال الالتزام الذي يجوز ان تتخذ بشأنه متابعات لا حقة بطرق التنفيذ العادية .

مادة ٦٠٠ (١) - يتعين على كل جهة قضائية جزائية حينما تصدر حكما بمقوبة غرامة اورد ما يلزم رده او تقضى بتعميضاات او مصاريف ان تحدد مدة الاكراه البدني .

غير انه لايجوز الحكم بالاكراه البدني او تطبيقه في الاحوال الاتية :

- (١) قضايا الجرائم السياسية ،
- (٢) في حالة الحكم بمقوبة الاعدام او السجن المؤبد
- (٣) اذا كان عمر الفاعل يوم ارتكب الجريمة يقل عن الثامنة عشر .
- (٤) اذا ما بلغ المحكوم عليه الخامسة والستين من عمره ،

(٥) ضد المدين لصالح زوجه او اصوله

او فروعه او اخوته او اخوته او عمه او عمته او خالته او اخيه او اخته او ابن احدهما او اصهاره من الدرجة نفسها .

مادة ٦٠١ - لا يجوز المطالبة بتطبيق الاكراه البدني ضد الزوج وزوجته في آن واحد حتى ولو كان ذلك لتغطية وفاء مبالغ متعلقة باحكام مختلفة .

مادة ٦٠٢ - تحدد مدة الاكراه البدني في نطاق الحدود الاتية مالم ينص على خلاف ذلك بقوانين خاصة :

- من يومين الى عشرة ايام اذا لم يتجاوز مقدار الغرامة او الاحكام المالية الاخرى ١٠٠ دينار .

- من عشرة ايام الى عشرين يوما اذا كان مقدارهما يزيد على ١٠٠ مائة دينار ولا تتجاوز ٢٥٠ المائتين وخمسين دينارا ،

- من عشرين الى اربعين يوما اذا زاد على ٢٥٠ دينار ولم يتجاوز ٥٠٠ دينار .

- من عشرين الى اربعين يوما اذا زاد على ٢٥٠ دينار ولم يتجاوز ١٠٠٠ دينار ،

- من عشرين الى اربعين يوما اذا زاد عن ٢٥٠ دينار ولم يتجاوز الف دينار ،

- من اربعة الى ثمانية شهور اذا زاد عن الف دينار ولم يتجاوز اربعة آلاف دينار ،

- من ثمانية اشهر الى سنة واحدة اذا زاد عن اربعة آلاف دينار ولم يتجاوز ثمانية آلاف دينار ،

- من سنة واحدة الى سنتين اذا زاد عن ثمانية آلاف دينار .

وفي قضايا المخالفات لا يجوز ان تتجاوز مدة الاكراه البدني شهرين .

واذا كان الاكراه البدني يهدف الى الوفاء بمدة مطالبات حسب مدته طبقا لمجموع المبالغ المحكوم بها .

المادة ٦٠٣ (٢) - يوقف تنفيذ الاكراه البدني لصالح المحكوم عليهم الذين يشبتون لدى النيابة عسرهم المالي ، بأن يقدموا خصيصة لذلك شهادة فقر يسلمها رئيس المجلس الشعبي البلدي ، أو شهادة الاعفاء من الضريبة يسلمها لهم مسأمر

(١) مدلة بالأمر رقم ٦٩ - ٧٣ الجريدة الرسمية العدد ٨٠ في ١٩/٩/١٩٦٩

(٢) مستبدلة بالقانون رقم ٣٠٨٢ المشار اليه .

الضرائب بالبلدة التي يقيمون فيها .

ومع ذلك فان أحكام الفقرة الاولى لا تفيد الاشخاص الذين حكم عليهم بسبب جنائية أو جنحة اقتصادية .

مادة ٦٠٤ - لا يجوز القبض على المحكوم عليه بالاكراه البدني وحسبه الا بعد :
(١) ان يوجه اليه تنبيه بالوفاء ويظل بغير جدوى لمدة تزيد على عشرة ايام ،
(٢) ان يقدم من طرف الخصومة المتابع له طلب بحسبه .

وبعد الاطلاع على هذين المستندين يوجه وكيل الدولة الاوامر اللازمة الى القوة العامة وبصير القاء القبض على المحكوم عليه المنفذ عليه بالاكراه البدني حسب الشروط المقررة في تنفيذ الاوامر القضائية بالقبض .

مادة ٦٠٥ - واذا كان المنفذ عليه بالاكراه البدني محبوسا جاز لطرف الخصومة المطالب بالتابعة بمجرد تبليغ الاعلان المنصوص عليه في المادة ٦٠٤ ان يعارض في الافراج عنه بأن يستصدر من النيابة العامة أمرا يوجه منها الى المشرف رئيس السجن بإبقائه في السجن .

مادة ٦٠٦ - اذا لم يسبق تبليغ الحكم بالادانة الى المحكوم عليه المطالب بالبيداد تعين ان يتضمن التنبيه بالوفاء مستخرجا من الحكم الصادر بالعقوبة مع ذكر اسماء الخصوم ونص منطوق الحكم .

مادة ٦٠٧ - اذا حصل نزاع سيق المحكوم عليه بالاكراه البدني المقبوض عليه أو المحبوس الى رئيس المحكمة التي بدائرتها محل القبض عليه أو حبسه .

فاذا كان النزاع يتعلق بصحة اجراءات الاكراه البدني قام رجل القضاء المذكور بالفصل فيه على وجه الاستعجال ويكون قراره واجب النفاذ رغم الاستئناف .

وفي حالة وجود نزاع في مسألة فرعية تستلزم تفسيراً تطبق أحكام المادة الخامسة عشرة من قانون تنفيذ الاحكام الجزائية .

مادة ٦٠٨ - (١)

مادة ٦٠٩ (٢) - يجوز للاشخاص الذين حكم عليهم بالاكراه البدني ان يتداركوه او يوقفوا آثاره ، بدفع مبلغ كاف للوفاء بديونهم من أصل ومصاريق .

ويفرج وكيل الدولة عن المدين المحبوس بعد التحقق من اداء الديون

مادة ٦١٠ - يجوز ان ينفذ بالاكراه البدني من جديد على المدين الذي لم ينفذ الالتزامات التي ادت الى ايقاف تنفيذ الاكراه البدني عليه وذلك بالنسبة لمقدار المبالغ الباقية في ذمته .

مادة ٦١١ - اذا ما انتهى الاكراه البدني لاي سبب كائنا ما يكون باستثناء الحالة المنصوص عليها في المادة ٦١٠ فلا يجوز مباشرته بعد ذلك لا من اجل الدين نفسه ولا من اجل احكام لاحقة لتنفيذه ما لم تكن هذه الاحكام تستلزم بسبب مجموع مبالغها مدة اكراه أطول من المدة التي تم تنفيذها على المحكوم عليه وفي هذه الحالة يتعين دائما اسقاط مدة الحبس الاول من الاكراه الجديد .

الباب الرابع في تقادم العقوبة

مادة ٦١٢ - يترتب على تقادم العقوبة تخلص المحكوم عليه من آثار الحكم بالادانة اذا لم تكن العقوبة قد نفذت في المهل المحددة في المواد من ٦١٣ الى ٦١٥ ادناه .

غير انه لا يترتب عليه سقوط مدم الاهلية اذا تقرر في حكم الادانة او كان الحكم يؤدي اليه قانونا .

مادة ٦١٣ (٣) - تتقادم العقوبات الصادرة بحكم في المواضيع الجنائية بعد مضي عشرين سنة كاملة ابتداء من التاريخ الذي يصبح فيه

(١) الفيت بالامر رقم ٧٥ - ٤٦ سالف الذكر .

(٢) (٣) مغللة بالامر رقم ٧٥ - ٤٦ الجريدة الرسمية العدد ٥٣ في ١٩٧٥/٧/٤ .

الحكم نهائيا .

ويخضع المحكوم عليه الذي تقادمت عقوبته بقوة القانون طيلة مدة حياته لحظر الإقامة في نطاق اقليم العمالة التي يقيم بها المحجوز عليه في الجناية او ورثته المباثرون .

كما يخضع المحكوم عليه بعقوبة مؤبدة اذا تقادمت عقوبته بقوة القانون لحظر الإقامة مدة خمس سنوات اعتبارا من تاريخ اكتمال مدة التقادم .

مادة ٦١٤ (١) - تتقدم العقوبات الصادرة بقرار او حكم يتعلق بموضوع الجرح بعد مضي خمس سنوات كاملة ابتداء من التاريخ الذي يصبح فيه هذا القرار او الحكم نهائيا .

مادة ٦١٥ (٢) - تتقدم العقوبات التي تصدر بقرار او حكم فيما يتعلق بالمخالفات بعد مضي سنتين كاملتين ابتداء من التاريخ الذي يصبح فيه ذلك القرار او الحكم نهائيا .

مادة ٦١٦ - لا يجوز ان يتقدم المحكوم عليهم غيابيا او بسبب تخلفهم عن الحضور اذا ما تقادمت عقوبتهم لاعادة المحاكمة .

مادة ٦١٧ - تتقدم العقوبات المدنية التي صدرت بمقتضى احكام جزائية واكتسبت قوة الشيء المقضى به بصفة نهائية وفق قواعد التقادم المدني .

الباب الخامس صحيفة السوابق القضائية

مادة ٦١٨ - يتلقى قلم كتاب كل مجلس قضائي فيما يتعلق بالاشخاص المولودين في دائرة ذلك المجلس وبعد التحقق من هويتهم من واقع سجلات الحالة المدنية ، قسائم مشبوتا فيها :

(١) احكام الادانة الحضورية او الغيابية او الاحكام الغيابية المطعون فيها بالمعارضة

(٢) ، (١) مددلة بالامر رقم ٧٥ - ١٦ سالف الذكر .

المحكوم بها في جناية او جنحة من اية جهة قضائية بما في ذلك الاحكام المشمولة بوقف التنفيذ .

(٢) الاحكام الحضورية او الغيابية المطعون فيها بالمعارضة الصادرة في مخالفات اذا كانت العقوبة المقررة قانونا تزيد على الحبس لمدة عشرة ايام او بأربعمائة دينار (٤٠٠) غرامة بما في ذلك الاحكام المشمولة بوقف التنفيذ .

(٣) الاحكام الصادرة تطبيقا للنصوص الخاصة بالاحداث المجرمين .

(٤) القرارات التأديبية الصادرة من السلطة القضائية او من سلطة ادارية اذا ترتب عليها او نص فيها على التجريد من الاهليات .

(٥) الاحكام المقررة لاشهار الافلاس او التسوية القضائية .

(٦) الاحكام الصادرة بسقوط الولاية الأبوية او بسحب الحقوق المتعلقة بها كلها او بعضها .

(٧) اجراءات الابطال المتخذة ضد الاجانب .

مادة ٦١٩ - توجد لدى كل مجلس قضائي مصلحة لصحيفة السوابق القضائية يديرها كاتب ذلك المجلس تحت اشراف النائب العام .

وتختص هذه المصلحة بمسك صحيفة السوابق القضائية لجميع الاشخاص المولودين بدائرة ذلك المجلس او عند الاقتضاء بدائرة المحاكم المحددة بقرار من وزير العدل بغير تمييز بين جنسيتهم .

مادة ٦٢٠ - تعمل بوزارة العدل مصلحة مركزية لصحيفة السوابق القضائية يديرها احد رجال القضاء .

وتختص هذه المصلحة وحدها بمسك صحيفة السوابق القضائية لجميع الاشخاص المولودين خارج اقليم الجمهورية وذلك بغير مراعاة لجنسيتهم كما تناط بها مجموعة قسائم الشركات المدنية او التجارية المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ٦٢١ - يناط بمصلحة صحيفة السوابق القضائية تركيز جميع البطاقات رقم ١ وتسليم كشوف او مستخرجات يطلق عليها اسم البطاقات رقم ٢ او البطاقات رقم ٣ وذلك

بالشروط المحددة في هذا القانون .

مادة ٦٢٢ - ترتب البطاقات رقم ١ حسب الحروف الهجائية للأشخاص الذين يعينهم الامر وحسب ترتيب تاريخ حكم الادانة او القرار .

مادة ٦٢٣ - تؤدي الى تحديد القسيمة رقم ١ جميع احكام الادانة والقرارات المنو عنها في المادة ٦١٨ .

مادة ٦٢٤ - يكون كل حكم صادر بالادانة وكل قرار منصوص عنه في المادة ٦١٨ موضوعا لقسيمة رقم ١ مستقلة يحررها كاتب الجهة القضائية التي فصلت في الدعوى .

ويوقع على القسيمة من الكاتب ويؤشر عليها من النائب العام او وكيل الدولة .
وتنشأ هذه القسيمة :

(١) بمجرد ان يصير الحكم نهائيا اذا كان قد صدر حضوريا .

(٢) بعد مرور خمسة عشر يوما من يوم تبليغ الحكم اذا كان قد صدر غيابيا .

(٣) بمجرد صدور الحكم بالادانة بالنسبة للأحكام الغيابية من محكمة الجنايات .

مادة ٦٢٥ - تحرر القسائم رقم ١ المثبتة لقرار تأديبي صادر من سلطة ادارية يترتب عليه او يقرر التجريد من بعض الاهليات بمعرفة قلم كتاب المحكمة التي بدائلتها محل ميلاد الشخص الذي افقد اهليته او صحيفة السوابق القضائية المركزية اذا كان الشخص المذكور مولودا خارج الجزائر وذلك بعد الابلاغ عن ذلك القرار بوساطة الجهة التي اصدرته .

وتحرر القسائم رقم ١ المثبتة لقرار الطرد او الابعاد بمعرفة وزارة الداخلية وترسل للسجل القضائي المركزي او السجل القضائي بمحل الميلاد اذا كان المستبعد مولودا بالجزائر .

مادة ٦٢٦ - يقوم كاتب محكمة محل الميلاد او رجل القضاء المنوطة به صحيفة السوابق القضائية المركزية بمجرد استلامه قسيمة التعديل المنصوص عنها في المادة ٦٢٧ بقميد البيانات الآتية على القسائم رقم ١ :

- العفو واستبدال العقوبة بأخرى او تخفيضها
- قرارات ايقاف تنفيذ عقوبة أولى ،

- قرارات الافراج بشرط والغاء قرارات ايقاف تنفيذ العقوبة ،

- رد الاعتبار المتعلق بالاحكام الخاصة بالاعتقال ،

- القرارات الخاصة بالغاء او ايقاف اجراءات الابعاد .

ويذكر الكاتب فضلا عن ذلك تاريخ انتهاء العقوبة وتاريخ سداد الغرامة .

مادة ٦٢٧ - ينالط تحرير بطاقات التعديل وارسالها الى كاتب المجلس القضائي او المحكمة او الى رجل القضاء المكلف بصحيفة السوابق القضائية المركزية بالاتي ذكرهم :

(١) كاتب الجهة القضائية التي اصدرت حكم الادانة اذا كان الامر متعلقا بالعفو او استبدال العقوبة او تخفيضها .

(٢) مديرو ومراقبو ورؤساء المؤسسات العقابية (السجون) اذا تعلق الامر بتواريخ انتهاء العقوبات البدنية والافراج المشروط والغاء قرارات وقف العقوبة والمصلحة المختصة بالادارة العامة بوزارة العدل بشأن قرارات الغاء الافراج المشروط ،

(٣) امناء الخزائن العامون المكلفون بالدفع والمحصلون الخصوصيون للمالية والصارفة اذا كان الامر يتعلق بسداد الغرامات ،

(٤) مديرو السجون والمشرفون رؤساء المؤسسات العقابية من اجل تنفيذ الاكراه البدني ،

(٥) وبالنسبة للقرارات الموقفة لعقوبة او الغاء ايقافها - السلطة التي اصدرت تلك القرارات ،

(٦) ووزير الداخلية بشأن القرارات الصادرة بالغاء او ايقاف اجراءات الابعاد ،

(٧) والنائب العام او وكيل الدولة لدى الجهة القضائية التي اصدرت احكام رد الاعتبار او الاحكام المتعلقة بالاعتقال فيما يختص بتلك الاحكام ،

(٨) وقلم كتاب الجهة القضائية التي اصدرت القرارات الخاصة بالقابلية للمعذر في قضايا الافلاس والتصديق على الصلح الواقى من الافلاس

بالنسبة لهذه القرارات .

مادة ٦٢٨ - القسائم الحاملة لرقم ١
يجزى سحبها من ملف صحيفة السوابق
القضائية واتلافها بوساطة كاتب المجلس
او المحكمة الكائن بدائرتها محل الميلاد او
بمعرفة القاضي المكلف بمصلحة السوابق
القضائية المركزية وذلك في الحالات الآتية :
(١) وفاة صاحب القسيمة ،

(٢) زوال اثر الادانة المذكورة بالقسيمة
رقم ١ زوالا تاما نتيجة عفو عام ،
(٣) صدور حكم يقضى بتصحيح صحيفة
الحالة الجزائية وفي هذه الحالة يجزى
سحب القسيمة بوساطة النيابة العامة
لدى المحكمة التي اصدرت الحكم .

(٤) حضور المتهم المحكوم عليه غيابيا مما
يترتب عليه اعادة الاجراءات وقيام المتهم
المذكور بالظمن في الحكم الغيابي بطريق المعارضة
او الغاء المجلس الاعلى حكما بالتطبيق للمادتين
٥٣٠ و ٥٣١ من هذا القانون ويجزى السحب
بوساطة النائب العام او وكيل الدولة
لدى الجهة القضائية التي اصدرت
الحكم المقضى بالفائه .

(٥) قضاء محكمة الاحداث بالغاء القسيمة
رقم ١ بالتطبيق للمادة ٤٩٠ من هذا القانون
ويجزى السحب بوساطة النيابة العامة لدى
محكمة الاحداث التي اصدرت هذا الحكم .
وعلى الكاتب ايضا فور تثبته من رد
الاعتبار بحكم القانون ان يشير الى ذلك على
القسيمة رقم ١ .

مادة ٦٢٩ - تحرر نسخة ثانية طبق
الاصل من جميع القسائم رقم ١ والمثبتة
لعقوبة مقيدة للحرية مع وقف النفاذ او بدونه
صادرة في جنابة او جنحة .
وترسل هذه النسخة الثانية الى
وزارة الداخلية للعلم بها .

مادة ٦٣٠ - القسيمة التي تحمل رقم ٢
هي بيان كامل بكل القسائم الحاملة لرقم ١
والخاصة بالشخص نفسه .

وتسلم الى اعضاء النيابة وقضاة التحقيق

والى وزير الداخلية ولرؤساء المحاكم لضمها
الى قضايا الافلاس والتسوية القضائية
والى السلطات العسكرية بالنسبة للشبان
الذين يطلبون الالتحاق بالجيش الوطنى الشعبى
والى مصلحة الرقابة التربوية بالنسبة الى
القصر الموضوعين تحت اشرافها وتسلم
كذلك الى المصالح العامة للدولة التى تتلقى
طلبات الالتحاق بالوظائف العامة او عروض
المناصبات عن الاشغال العامة او التوريد
للسلطات العامة او التى تبشر الاجراءات
التأديبية او يطلب اليها التصريح بفتح
منشآت. تعليمية خاصة .
ومع ذلك فلا يشار الى الاخكام الصادرة
طبقا للنصوص المتعلقة بجرائم الاحداث فى
القسائم رقم ٢ الا ما كان منها مقدما الى
رجال القضاء دون اية سلطة او ادارة عامة
اخرى .

مادة ٦٣١ - يجب على الكاتب قبل تحرير
القسيمة رقم ٢ ان يتحقق من الحالة المدنية
لصاحب الشأن .

فاذا كانت نتيجة فحص سجلات الحالة
المدنية سلبية اشر على البطاقة بالآتى :
« لا تنطبق عليه اية شهادة ميلاد » دون
اضافة اى بيان آخر .

فاذا كانت السلطة التى تحرر القسيمة
رقم ٢ ليس تحت يدها وثائق الحالة المدنية
فيؤشر بشكل واضح على القسيمة بعبارة
« غير محقق الهوية » واذا لم توجد قسيمة
تحمل رقم ١ فى ملف صحيفة السوابق القضائية
للشخص فان البطاقة رقم ٢ التى تخصه
تسلم وعليها عبارة « لا يوجد » .

مادة ٦٣٢ - القسيمة رقم ٣ هي بيان
الاحكام القضائية بعقوبات مقيدة للحرية
صادرة من احدى الجهات القضائية بالجمهورية
فى جنابة او جنحة وتوضع هذه القسيمة
صراحة ان هذا هو موضوعها .

ولا تثبت فيها الا الاحكام المشار اليها
فيما تقدم والتى لم يحكمها رد الاعتبار والتى
لم تكن مشمولة بوقف النفاذ اللهم الا اذا
صدر حكم جديد يجرد صاحب الشأن

من ميزة وقف النفاذ .

مادة ٦٢٣ - ليس لغير الشخص الذى تخصه القسيمة رقم ٣ ان يطلب نسخة منها ولا تسلم اليه الا بعد التثبت من هويته . ولا تسلم الى الغير فى اية حالة من الحالات .

مادة ٦٢٤ - يجب على الكاتب قبل تحرير القسيمة رقم ٣ ان يتحقق من الحالة المدنية لصاحب الشأن فاذا كانت نتيجة فحص سجلات الحالة المدنية سلبية يرفض تسليم القسيمة ويرفع الامر الى النائب العام او وكيل الدولة .

واذا كانت السلطة التى تحرر القسيمة رقم ٣ ليس تحت يدها وثائق الحالة المدنية فيؤشر بشكل واضح على القسيمة بعبارة « غير محقق الهوية » .

مادة ٦٢٥ - اذا لم توجد قسيمة تحمل رقم ١ فى ملف صحيفة السوابق القضائية للشخص او اذا كانت البيانات التى تحويها القسيمة رقم ١ مما يجب ان لا يثبت على القسيمة رقم ٣ فان هذه الاخيرة يصير الفاؤها بخط مستعرض .

مادة ٦٢٦ - القسائم رقم ٢ والقسائم رقم ٣ يوقع عليها الكاتب الذى حررها ويؤشر عليها النائب العام او القاضى المكلف بمصلحة صحيفة السوابق القضائية المركزية .

مادة ٦٢٧ - يخطر النائب العام او وكيل الدولة كاتب المحكمة الكائن بدائرتها محل الميلاد او القاضى المكلف بمصلحة صحيفة السوابق القضائية المركزية بأوامر القبض وبالاحكام الصادرة بعقوبات مقيدة للحرية حضورية كانت او غيابية والتى لم يجر تنفيذها .

وتحفظ هذه الاخطارات بملف صحيفة السوابق القضائية ويعاد ارسالها ومعها كافة الايضاحات الموصلة الى تنفيذ الاوامر والاحكام الى السلطات القضائية التى اصدرتها بمعرفة كاتب محكمة محل الميلاد او القاضى المكلف بمصلحة صحيفة السوابق القضائية المركزية وذلك كلما طلب اصحاب الشأن نسخة من القسيمة رقم ٣ او كلما

طلبت بشأنهم قسيمة رقم ٢ .

مادة ٦٢٨ - اذا فقد احد الاشخاص المستندات الخاصة بهويته او اذا سرقت منه فعلى النائب العام او وكيل الدولة الواقع بدائرتها مكان الفقد ان يرسل اخطارا عن المحضر المحرر عن الفقد او السرقة الى كاتب المحكمة الواقع فى دائرتها محل الميلاد او الى القاضى المكلف بمصلحة صحيفة السوابق القضائية المركزية .

ويودع هذا الاخطار فى صحيفة السوابق القضائية وكلما تلقى كاتب الجهة القضائية محل الميلاد او القاضى المكلف بمصلحة السوابق القضائية المركزية طلبا خاصا بالقسيمة رقم ٢ او بالقسيمة رقم ٣ المتعلقة بالاشخاص الذين حرر لهم محضر فقد او سرقة مستندات الهوية فانه لا يسلم المستخرجات المطلوبة الا بعد التأكد من هوية الاشخاص الذين قدموا هذه الطلبات .

مادة ٦٢٩ - يجرى تصحيح البيانات الواردة بصحيفة السوابق القضائية اما بناء على طلب الشخص الذى ورد البيان المطلوب تصحيحه بالقسيمة رقم ١ الخاصة به واما بمعرفة النيابة العامة من تلقاء نفسها .

مادة ٦٤٠ - يقدم الطلب فى شكل عريضة الى رئيس المحكمة او المجلس الذى اصدر الحكم واذا كان الحكم صادرا من محكمة الجنائيات فيقدم الطلب الى مقر محكمة الجنائيات ويطلع الرئيس النيابة العامة على العريضة المقدمة من الطالب كما يعين قاضيا من اجل كتابة تقرير .

وللجهة القضائية المرفوع اليها الطلب ان تقوم بكل اجراءات التحقيق التى تراها ضرورية ولها ان تأمر بتبليغ الشخص الذى يدعى الطالب انه هو المحكوم عليه . وتجرى المرافعة كما يصدر الحكم فى غرفة المشورة .

مادة ٦٤١ - يحكم على الطالب بالمصروفات اذا رفض الطلب .

وفى حالة قبول الطلب تقضى الجهة القضائية

بالاشارة الى حكمها على هامش الحكم موضوع طلب التصحيح ويرسل مستخرج من حكمها الى مصلحة صحيفة السوابق القضائية لتصحيح القسيمة رقم ١ .

ويتحمل بالمصروفات من كان سببا في الادانة الخاطئة اذا كان قد بلغ بالحضور للجاسة وفي الحالة العكسية وكذلك في حالة اعساره تكون المصروفات على عاتق الخزينة العامة .

مادة ٦٤٢ - تنطبق الاجراءات المذكورة في المادة ٦٤١ في حالة المنازعة في رد الاعتبار بحكم القانون او الصعوبات التي تعترض تفسير قانون صادر بالعمو العام .

مادة ٦٤٣ - تحرر صورة ثانية طبق الاصل من القسيمة رقم ١ خلاف تلك المنوه عليها في المادة ٦٢٩ وذلك عن كل العقوبات المفيدة للحرية او الصادرة بالفراصة في جنابة او جنحة ضد اجنبي ينتمى الى احد البلاد التي يجري معها التبادل الدولي .

وهذه الصورة الثانية ترسل لوزير العدل من اجل توجيهها بالطريق الدبلوماسي .

مادة ٦٤٤ - يرسل وزير العدل الى قلم كتاب المجلس القضائي لجهة الميلاد او الى مصلحة صحيفة السوابق القضائية المركزية اخطارات الادانة الواردة من السلطات الاجنبية . وتقوم هذه الاخطارات مقام القسيمة رقم ١ وتحفظ بملف صحيفة السوابق القضائية اما على اصلها واما بمد نسخها على نماذج نظامية .

مادة ٦٤٥ - تجب الاشارة الى العقوبات موضوع الاخطارات المنصوص عليها في المادة ٦٤٤ في القسائم رقم ٢ المرسلة الى رجال القضاء والى السلطات الادارية .

اما القسائم رقم ٣ فلا يشار فيها الى هذه الاخطارات مطلقا .

فهرس الشركات

مادة ٦٤٦ - فهرس الشركات المدنية والتجارية لدى وزارة العدل يهدف الى تركيز الاخطارات المنصوص عليها في المادة ٦٥٠ والخاصة بالعقوبات او الجزاءات الصادرة ضد الاشخاص المعنوية التي غرضها الكسب

وكذلك الاشخاص الطبيعيين الذين يديرونها . وهذه العقوبات والجزاءات يجرى اثباتها على بطاقات طبقا للنموذج النظامي الذي يحدده وزير العدل .

مادة ٦٤٧ - يجب تحرير بطاقة عامة :
(١) كل عقوبة ضريبية صادرة ضد شركة ،
(٢) كل عقوبة جنائية في الاحوال الاستثنائية التي يصدر فيها مثلها على شركة ،
(٣) كل اجراء امن او اغلاق ولو جزئيا او مؤقتا وكل مصادرة محكوم بها على شركة ولو نتيجة لجزاء موقع على شخص طبيعي ،
(٤) احكام اشهار الافلاس او التسوية القضائية ،

(٥) العقوبات الجنائية الصادرة ضد مديري الشركات او بصفتهم الشخصية عن جرائم متعلقة بقانون الشركات او رقابة النقد او التشريع الضريبي او الجمركي وعن جنابة او جنحة سرقة او نصب او خيانة امانة او اصدار شيك مر دون رصيد او تزوير او استعمال اوراق مزورة او تعمد على ائتمان الدولة او ابتزاز اموال او غش .

مادة ٦٤٨ - اذا حكم بعقوبة على شركة او على شخص طبيعي بصفته مديرا لشركة فيجب تحرير :

(١) بطاقة خاصة بالشركة ،
(٢) بطاقة خاصة بكل واحد من مديريها العاملين في تاريخ ارتكاب الجريمة .

مادة ٦٤٩ - اذا صدرت عقوبة شخصية ضد مدير شركة عن احدى الجرائم الواردة بالمادة ٦٤٧ فقرة ٥ فيجب تحرير :

(١) بطاقة باسم هذا المدير ،
(٢) بطاقة باسم الشركة .

مادة ٦٥٠ - على كل جهة قضائية وكل سلطة اوقعت عقوبة او جزاء من المنصوص عليه في المادة ٦٤٧ ان تخطر بها القاضي المكلف بمصلحة صحيفة السوابق القضائية المركزية وذلك في ظرف خمسة عشر يوما .

مادة ٦٥١ - يذكر في البطاقة الخاصة بالشركة اسمها ومقرها الرئيسي وطبيعتها القانونية وتاريخ الجريمة وتاريخ وقوع واباب

المقبوبة أو الجزاء الموقع .

ويجب ان يوضح عليها بخط في غاية الوضوح أسماء مديري الشركة في يوم ارتكاب الجريمة .

مادة ٦٥٢ - يجب ان يذكر في البطاقة الخاصة بشخص طبيعي يدير شركة هوية هذا الشخص وتاريخ المخالفة وتاريخ ونوع واسباب المقبوبة أو الجزاء الموقع .

ويجب ان يذكر فيها بخط في غاية الوضوح اسم الشركة التي يتولى فيها الشخص الطبيعي احد مناصب الادارة والمنصب الذي يتولاه .

مادة ٦٥٣ - البطاقات التي تخص كل من الشركات والاشخاص الطبيعيين الذين يديرونها تحفظ في كل من هذين القسمين حسب الترتيب الابجدي والبطاقات التي تخص الشخص الطبيعي أو المعنوي الواحد تحفظ بترتيب اقدميتها .

مادة ٦٥٤ - يجوز على سبيل الاعلام ان يسلم بيان بالبطاقات الخاصة باحدى الشركات او باحدى مديري الشركات الى اعضاء النيابة والى قضاة التحقيق والى وزير الداخلية والى الادارات المألفة وكذلك الى باقى المصالح العامة للدولة التي تتلقى العروض الخاصة بالمناقصات او بالاشغال او التوريدات العامة .

في تنظيم صحيفة مخالفات المرور

مادة ٦٥٥ - تنظم صحيفة خاصة بمخالفات المرور .

وتحفظ بقلم كتاب كل مجلس قضائي وبوزارة العدل .

مادة ٦٥٦ - تتلقى صحيفة مخالفات المرور لدى قلم كتاب المجلس البطاقات المنصوص عليها في المادة ٦٥٧ الخاصة بالاشخاص المولودين في دائرة المجلس .

وتتلقى الصحيفة الكائنة بوزارة العدل البطاقات الخاصة بالاشخاص المولودين في الخارج .

مادة ٦٥٧ (١) - تحرر بطاقة خاصة بمخالفات المرور باسم كل شخص صدرت ضده أحد الاحكام الآتية :

١ - الحكم بمقبوبة لمخالفة الاحكام التنظيمية لشرطة المرور والتي لا يتوقع ان تكون محل غرامات جزائية .

٢ - الحكم بمقبوبة لمخالفة القانون الجارى به العمل والمتعلق بشروط العمل التي يجب ان تتوفر في النقل وذلك لضمان امن السير .

٣ - الامر ولو مؤقتا بايقاف رخصة القيادة الصادرة من الوالى طبقا للمادة ٢٦٦ من قانون المرور .

مادة ٦٥٨ - في الحالات المنصوص عليها بالفقرتين ١ و ٢ من المادة ٦٥٧ يجرى تحرير البطاقة وارسالها الى صحيفة مخالفات المرور بمعرفة كاتب الجهة القضائية التي اصدرت الحكم في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره او من تاريخ اعلانه ان صدر غيابيا . واذا حكمت الجهة القضائية بايقاف رخصة القيادة تذكر هذه المقبوبة التكميلية ومدتها في البطاقة .

مادة ٦٥٩ - البطاقات الخاصة بايقاف رخصة القيادة بامر عامل العمالة يتولى ارسالها هذا الاخير .

مادة ٦٦٠ (٢) - تطبيقا لاحكام المادتين ٦٥٧ (١ و ٢) و ٦٥٨ يقوم كاتب الضبط للمحكمة بتحرير بطاقة تثبت دفع غرامة المصالحة بعد اطلاقه على اخطار دفع غرامة المصالحة المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ٦٦١ - يذكر في بطاقات صحيفة مخالفات المرور ما يأتى :

(١) اجراءات المعفو بعد الاطلاع على اخطار كاتب الجلسة القضائية التي اصدرت الحكم ،
(٢) تاريخ انتهاء عقوبة الحبس بعد الاطلاع على اخطار رئيس المؤسسة العقابية ،
(٣) تاريخ دفع الغرامة بعد الاطلاع على اخطار المحصل .

مادة ٦٦٢ - تجرى سحب البطاقات من صحيفة مخالفات المرور واتلافها في الحالات الآتية :

(١٠) بعد مضي ثلاث سنوات على دفع غرامة الصلح دون ان تحرر بطاقة جديدة ،
(٢) وفاة صاحب الشأن ،
(٣) في حالة صدور عفو عام ،
(٤) في حالة الطعن بالمعارضة في حكم ادانة غيابي .

مادة ٦٦٣ - يثبت بيان كامل بالبطاقات المتعلقة بالشخص نفسه في قسيمة من قسائم صحيفة مخالفات المرور ويذكر في هذه القسيمة كذلك قرارات الايقاف الصادرة من محكمة الجنح .

فاذا لم توجد بطاقات يذكر في القسيمة عبارة « لا يوجد » .

مادة ٦٦٤ - لا تسلم قسيمة صحيفة مخالفات المرور الا الى :

(١) السلطات القضائية ،
(٢) عامل العمالة المرفوع اليه محضر عن جريمة تستتبع ايقاف رخصة القيادة .

مادة ٦٦٥ - يجري تحرير البطاقات والقسائم الخاصة بصحيفة مخالفات المرور وفقا للنماذج التي يقررها وزير العدل .

في تنظيم صحيفة خاصة بالادمان على الخمر
مادة ٦٦٦ - تنظم صحيفة خاصة بمخالفات الادمان على الخمر .

وتحفظ هذه الصحيفة بقلم كتاب كل مجلس قضائي وبالنسبة للاشخاص المذكورين في المادة ٦٢. فقرة ٢ في وزارة العدل .

مادة ٦٦٧ - تتلقى صحيفة مخالفات الادمان على الخمر المحفوظة بقلم كتاب المجلس القضائي البطاقات المذكورة في المادة ٦٦٨ والخاصة بالاشخاص المولودين في دائرة المجلس .

وتتلقى الصحيفة المحفوظة بوزارة العدل البطاقات الخاصة بالاشخاص المولودين في الخارج .

مادة ٦٦٨ - تحرر بطاقة من بطاقات صحيفة مخالفات الادمان على الخمر باسم كل شخص صدر عليه حكم في مخالفة

متعلقة بالنصوص الخاصة ببيع المشروبات وبالاجراءات المقررة ضد الادمان على الخمر .

مادة ٦٦٩ - يجري تحرير البطاقة المذكورة في المادة ٦٦٨ وارسالها الى صحيفة مخالفات الادمان بوساطة كاتب الجهة القضائية التي اصدرت الحكم وذلك في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ الحكم أو من تاريخ اعلانه ان صدر غيابي .

مادة ٦٧٠ - في تطبيق المادتين ٦٦٨ و ٦٦٩ يجري تحرير البطاقة المثبتة لدفع غرامة الصلح بوساطة كاتب المجلس القضائي بعد الاطلاع على اخطار دفع غرامة الصلح .

مادة ٦٧١ - يذكر في بطاقات صحيفة مخالفات الادمان ما يأتي :

(١) اجراءات العفو بعد الاطلاع على اخطار كاتب الجهة القضائية التي اصدرت الحكم .
(٢) تاريخ انتهاء عقوبة الحبس بعد الاطلاع على اخطار رئيس النيابة العقابية .
(٣) تاريخ دفع الغرامة بعد الاطلاع على اخطار المحصل .

مادة ٦٧٢ - يجري سحب البطاقات من صحيفة مخالفات الادمان وانلافها في الحالات الآتية :

(١) بعد مضي سنة على الحكم دون تلقي بطاقة جديدة ،
(٢) وفاة صاحب الشأن ،
(٣) في حالة صدور عفو عام ،
(٤) في حالة الطعن بالمعارضة في حكم ادانة غيابي .

مادة ٦٧٣ - يثبت بيان كامل بالبطاقات المتعلقة بالشخص نفسه في قسيمة من قسائم صحيفة مخالفات الادمان .
فاذا لم توجد بطاقات يذكر في القسيمة عبارة « لا يوجد » .

مادة ٦٧٤ - لا تسلم صحيفة مخالفات الادمان الا الى السلطات القضائية دون سواها .

مادة ٦٧٥ - يجري تحرير البطاقات والقسائم الخاصة بصحيفة مخالفات الادمان

وفقا للنماذج التي يقررها وزير العدل .

الباب السادس

في العلاقات بين السلطات القضائية الاجنبية

مادة ٦٧٦ - يجوز رد اعتبار كل شخص محكوم عليه لجناية او جنحة من جهة قضائية بالجزائر .

ويمحو رد الاعتبار في المستقبل كل آثار الادانة العادلة وما نجم عنها من حرمان الاهليات ويعاد الاعتبار اما بقوة القانون او بحكم من غرفة الاتهام .

في رد الاعتبار بقوة القانون

مادة ٦٧٧ - يعتبر رد الاعتبار بقوة القانون للمحكوم عليه الذي لم يصدر عليه خلال المهل الاتي بيانها حكم جديد بعقوبة الحبس او عقوبة اخرى اكثر منها جسامة لارتكاب جنائية او جنحة .

(١) فيما يختص بعقوبة الغرامة بعد مهلة خمس سنوات اعتبارا من يوم سداد الغرامة او انتهاء الاكراه البدني او مضي اجل التقادم .

(٢) فيما يختص بالحكم مرة واحدة بعقوبة الحبس الذي لا تتجاوز مدته ستة شهور بعد مهلة عشر سنوات اعتبارا اما من انتهاء العقوبة او مضي اجل التقادم .

(٣) فيما يختص بالحكم مرة واحدة بعقوبة الحبس الذي لا تتجاوز مدته سنتين او بعقوبات متعددة لا يتجاوز مجموعها سنة واحدة بعد مهلة خمس عشرة سنة تحسب كما تقدم الذكر في الفقرة السابقة .

(٤) فيما يختص بالعقوبة الوحيدة بعقوبة الحبس لمدة تزيد على سنتين او عقوبات متعددة لا يتجاوز مجموعها سنتين بعد مضي مهلة عشرين سنة تحسب بالطريقة نفسها .

وتعتبر العقوبات التي صدر امر بادماجها بمثابة عقوبة واحدة في مجال تطبيق الاحكام السابقة .

كما ان الاعفاء الكلي او الجزئي من العقوبة بطريق العفو يقوم مقام تنفيذها الكلي او الجزئي .

مادة ٦٧٨ - يرد الاعتبار بقوة القانون

لكل محكوم عليه بعقوبة الحبس او الغرامة مع ايقاف التنفيذ وذلك بعد انتهاء فترة اختبار خمس سنوات اذا لم يحصل الفاء لايقاف التنفيذ .

وتبتدىء هذه المهلة من يوم صيرورة الحكم بالادانة حائزا لقوة الشيء المقضي .

في رد الاعتبار القضائي

مادة ٦٧٩ - يتعين ان يشمل طلب رد الاعتبار مجموع العقوبات الصادرة التي لم يحصل محوها عن طريق رد اعتبار سابق او بصدور عفو شامل .

مادة ٦٨٠ - لا يجوز ان يرفع الى القضاء طلب رد اعتبار الا من المحكوم عليه فاذا كان محجورا عليه فمن نائبه القانوني .

وفي حالة وفاة المحكوم عليه يجوز لزوجيه او اصوله او فروعهم تتبع الطلب بل ان لهم ايضا ان يتولوا تقديم الطلب ولكن في ظرف مهلة سنة اعتبارا من الوفاة .

مادة ٦٨١ - لا يجوز تقديم طلب برد الاعتبار قبل انقضاء مهلة ثلاث سنوات .

وتزاد هذه المهلة الى خمس سنوات بالنسبة للمحكوم عليهم بعقوبة جنائية .

وتبتدئ المهلة من يوم الافراج عن المحكوم عليهم بعقوبة مقيدة للحرية ومن يوم سداد الغرامة بالنسبة للمحكوم عليهم بها .

مادة ٦٨٢ - لا يجوز للمحكوم عليهم الذين يكونون في حالة العود القانوني او لمن حكم عليهم بعقوبة جديدة بعد رد اعتبارهم ان يقدموا طلبا برد الاعتبار الا بعد مضي مهلة ست سنوات من يوم الافراج عنهم .

غير انه اذا كانت العقوبة الجديدة لجنائية رفعت فترة الاختبار الى عشر سنوات .

وفيما عدا الحالة المنصوص عليها في المادة ٦٨٤ فلا يجوز للمحكوم عليهم الذين سقطت عقوبتهم بالتقادم ان يحصلوا على رد الاعتبار القضائي .

مادة ٦٨٣ - يتعين على المحكوم عليه فيما عدا الحالة المنصوص عليها في المادة ٦٨٤ ان يثبت قيامه بسد المضاريف القضائية والغرامة والتعويضات او اعفائه من اداء ما ذكر .

فان لم يقدم ما يثبت ذلك تعين عليه ان يثبت انه قضى مدة الاكراه البدني او ان الطرف المتضرر قد اعفاه من التنفيذ بهذه الوسيلة .

فاذا كان محكوما عليه لافلاس بطريق التدليس فعليه ان يثبت انه قام بوفاء ديون التفليسة اصلا وفوائد ومصاريف او ما يثبت ابراءه من ذلك .

ومع ذلك فاذا اثبت المحكوم عليه عجزه عن اداء المصاريف القضائية جاز له ان يسترد اعتباره حتى في حالة عدم دفع هذه المصاريف او جزء منها .

فاذا كان الحكم بالادانة يقضى بالاداء على وجه التضامن حدد المجلس القضائي مقدار جزء المصاريف والتمويض واصل الدين الذي يتعين على طالب رد الاعتبار ان يؤديه .

واذا لم يكن العثر على الطرف المتضرر او امتنع عن استلام المبلغ المستحق الاداء اودع هذا المبلغ بالخزينة .

مادة ٦٨٤ - اذا حدث بعد ارتكاب الجريمة ان ادى المحكوم عليه خدمات جليلة للبلاد مخاطرا في سبيلها بحياته لم يتقيد طلب رد الاعتبار باى شرط زمنى او متعلق بتنفيذ العقوبة .

مادة ٦٨٥ - يقدم المحكوم عليه طلب رد الاعتبار الى وكيل الدولة بدائرة محل اقامته ويذكر بدقة في هذا الطلب :

(١) تاريخ الحكم بالادانة ،
(٢) الاماكن التي اقام بها المحكوم عليه منذ الافراج عنه .

مادة ٦٨٦ - يقوم وكيل الدولة باجراء تحقيق بمعرفة مصالح الشرطة او الامن في الجهات التي كان المحكوم عليه مقيما بها . ويستطلع راي القاضى في تطبيق العقوبات .

مادة ٦٨٧ - يستحصل وكيل الدولة على :

(١) نسخة من الاحكام الصادرة بالعقوبة ،
(٢) مستخرج من سجل الايداع بالمؤسسات العقابية (السجون) التي قضى بها المحكوم عليه مدة عقوبته وكذلك راي المدير او الرئيس المشرف على المؤسسة العقابية عن سلوكه في الحبس .

(٣) القسيمة رقم ١ من صحيفة الحالة الجزائية .

ثم ترسل هذه المستندات مشفوعة برأيه الى النائب العام .

مادة ٦٨٨ (١) - يقوم النائب العام برفع الطلب الى غرفة الاتهام بالمجلس القضائي . ويجوز للطالب ان يقدم مباشرة الى غرفة الاتهام سائر المستندات المفيدة .

مادة ٦٨٩ (٢) - تفصل غرفة الاتهام في الطلب خلال شهرين بعد ابداء طلبات النائب العام وسماع اقوال الطرف الذي يعنيه الامر او محاميه او بعد استدعائه بصفة قانونية .

مادة ٦٩٠ - يجوز الطعن في حكم غرفة الاتهام لدى المجلس الاعلى ضمن الكيفيات المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ٦٩١ - لا يجوز في حالة رفض الطلب تقديم طلب جديد حتى ولو في الحالة المتصوص عليها في المادة ٦٨٤ قبل انقضاء مهلة سنتين اعتبارا من تاريخ الرفض .

مادة ٦٩٢ (٣) - ينوه عن الحكم الصادر برد الاعتبار على هامش الاحكام الصادرة بالعقوبة بصحيفة السوابق القضائية .

وفي هذه الحالة لا ينوه عن العقوبة في القسمتين ٢ و ٣ من صحيفة السوابق القضائية .

ويجوز لمن يرد اعتباره ان يستلم بدون مصاريف نسخة من القرار الصادر بررد الاعتبار ومستخرجا من صحيفة السوابق القضائية .

مادة ٦٩٣ - في الحالة التي يصدر فيها المجلس الاعلى حكما بالادانة بعد رفع الامر اليه كاملا فان هذه الجهة القضائية تكون وحدها المختصة بالفصل في طلب رد الاعتبار .

ويجرى التحقيق حينئذ في الطلب بمعرفة النائب العام لدى المجلس المذكور .

الكتاب السابع

في العلاقات بين السلطات القضائية الاجنبية

الباب الاول

في تسليم المجرمين

الفصل الاول

في شروط تسليم المجرمين

(١) (٢) مدد بالامر رقم ١٩ - ٧٣ الجريدة الرسمية العدد ٨٠ في ١٩/١/١٩٦٩ .

(٣) مدد بالامر رقم ٧٥ - ٤٦ الجريدة الرسمية العدد ٥٣ في ٤/٧/١٩٧٥ .

مادة ٦٩٤ - تحدد الاحكام الواردة في هذا الكتاب شروط تسليم المجرمين واجراءاته واثاره وذلك مالم تنص المعاهدات والاتفاقيات السياسية على خلاف ذلك .

مادة ٦٩٥ - لا يجوز تسليم شخص الى حكومة اجنبية مالم يكن قد اتخذت في شأنه اجراءات متتابعة عن جريمة منصوص عليها في هذا الباب او حكم عليه فيها .

مادة ٦٩٦ - يجوز للحكومة الجزائرية ان تسلم شخصا غير جزائري الى حكومة اجنبية بناء على طلبها اذا وجد في اراضي الجمهورية وكانت قد اتخذت في شأنه اجراءات متتابعة باسم الدولة الطالبة او صدر حكم ضده من محاكمها .

ومع ذلك لا يجوز التسليم الا اذا كانت الجريمة موضوع الطلب قد ارتكبت :
- اما في اراضي الدولة الطالبة من احد رعاياها او من احد الاجانب .

- واما خارج اراضيها من احد رعايا هذه الدولة .

- واما خارج اراضيها من احد الاجانب عن هذه الدولة اذا كانت الجريمة من عداد الجرائم التي يجيز القانون الجزائري المتابعة فيها في الجزائر حتى ولو ارتكبت من اجنبي في الخارج .

مادة ٦٩٧ - الافعال التي تجيز التسليم سواء كان مطلوبا او مقبولا هي الاتية :

١ - جميع الافعال التي يعاقب عليها قانون الدولة الطالبة بمقوبة جنائية .

٢ - الافعال التي يعاقب عليها قانون الدولة الطالبة بمقوبة جنحة اذا كان الحد الاقصى للمقوبة المطبقة طبقا لنصوص ذلك القانون سنتين او اقل او اذا تعلق الامر بمتهم قضى عليه بالمقوبة اذا كانت العقوبة التي قضى بها من الجهة القضائية للدولة الطالبة تساوي او تجاوز الحبس لمدة شهرين .

ولا يجوز قبول التسليم في اية حالة اذا كان الفعل غير معاقب عليه طبقا للقانون الجزائري بمقوبة جنائية او جنحة .

وتخضع الافعال المكونة للشروع او للاشتراك للقواعد السابقة بشرط ان تكون معاقبا عليها طبقا لقانون كل من الدولة الطالبة والدولة المطلوب اليها التسليم .

اذا كان الطلب خاصا بعدد من الجرائم ارتكبها الشخص المطلوب تسليمه ولم يحكم فيها بعد فلا يقبل التسليم الا اذا كان الحد الاقصى للعقوبة المطبقة طبقا لقانون الدولة الطالبة لمجموع هذه الجرائم يساوي او يجاوز الحبس لمدة سنتين .

واذا كان الشخص المطلوب تسليمه قد سبق الحكم عليه في اي بلد كان بحكم نهائي بالحبس لمدة شهرين او اكثر في جنحة من جنح القانون العام فيقبل التسليم طبقا للقواعد السابقة بمعنى ان يقبل عن الجنايات او الجنح فقط ولكن بغير اعتبار لمدة العقوبة المطبقة او المقضى بها في الجريمة الاخيرة .

وتطبق النصوص السابقة على الجرائم التي يرتكبها العسكريون او البحارة او نظائرهم اذا كان القانون الجزائري يعاقب عليها باعتبارها من جرائم القانون العام .

مادة ٦٩٨ - لا يقبل التسليم في الحالات الاتية :

(١) اذا كان الشخص المطلوب تسليمه جزائري الجنسية والعبرة في تقدير هذه الصفة بوقت وقوع الجريمة المطلوب التسليم من اجلها .

(٢) اذا كانت للجناية او الجنحة صبغة سياسية او اذا تبين من الظروف ان التسليم مطلوب لفرض سياسي .

(٣) اذا ارتكبت الجناية او الجنحة في الاراضي الجزائرية .

(٤) اذا تمت متابعة الجناية او الجنحة والحكم فيها نهائيا في الاراضي الجزائرية ولو كانت قد ارتكبت خارجها .

(٥) اذا كانت الدعوى العمومية قد سقطت بالتقادم قبل تقديم الطلب او كانت العقوبة قد انقضت بالتقادم قبل القبض على الشخص المطلوب تسليمه وعلى العموم كلما انقضت الدعوى العمومية في الدولة

الطالبة وذلك طبقا لقوانين الدولة الطالبة
او الدولة المطلوب اليها التسليم .

(٦) اذا صدر عفو في الدولة الطالبة او
الدولة المطلوب اليها التسليم ويشترط في الحالة
الآخيرة ان تكون الجريمة من عداد تلك التي
كان من الجائز ان تكون موضوع متابعة في هذه
الدولة اذا ارتكبت خارج اقليمها من شخص
اجنبي عنها .

مادة ٦٩٩ - اذا طلب التسليم في وقت
واحد من عدة دول عن جريمة واحدة فتكون
الافضلية في التسليم للدولة التي ارتكبت
الجريمة اضرارا بمصالحها او للدولة التي ارتكبت
في اراضيها .

واذا كانت طلبات التسليم المتعارضة متعلقة
بجرائم مختلفة فانه يؤخذ في الاعتبار عند
تحديد الافضلية بينها جميع الظروف الواقعية
وعلى الاخص خطورتها النسبية ومكان ارتكاب
الجرائم والتاريخ الخاص بكل طلب والتمهد
الذي قد تلتزم به احدى الدول الطالبة باعادة
التسليم .

مادة ٧٠٠ - مع مراعاة الاستثناءات
النصوص عليها فيما بعد ، لا يقبل التسليم
الابشرط ان لا يكون الشخص المسلم موضوع
متابعة او ان لا يحكم عليه في جريمة خلاف
تلك التي بررت التسليم .

مادة ٧٠١ - لا يتم تسليم الاجنبي في حالة
ما اذا كان موضوع متابعة في الجزائر او كان
قد حكم عليه فيها وطلب تسليمه بسبب جريمة
مغايرة الا بعد الانتهاء من تلك المتابعة او بعد
تنفيذ العقوبة في حالة الحكم عليه .
ومع ذلك فلا يحول هذا النص دون امكان
ارسال الاجنبي مؤقتا للمثول امام محاكم
الدولة الطالبة على ان يشترط صراحة ان يعاد
بمجرد قيام القضاء الاجنبي بالفصل في
الجريمة .

وتطبق نصوص هذه المادة على الحالة
التي يكون فيها الاجنبي خاضعا للاكراه البدني
طبقا للقوانين الجزائرية .

الفصل الثاني في اجراءات التسليم

مادة ٧٠٢ - يوجه طلب التسليم الى الحكومة
الجزائرية بالطريق الدبلوماسي ويرفق به اما
الحكم الصادر بالعقوبة حتى ولو كان غيابيا واما
اوراق الاجراءات الجزائية التي صدر بها الامر
رسميا باحالة المتهم الى جهة القضاء الجزائي او
التي تؤدي الى ذلك بقوة القانون واما امر
القبض او اية ورقة صادرة من السلطة القضائية
ولها ذات القوة على ان تتضمن هذه الاوراق
الآخيرة بيانا دقيقا للفعل الذي صدرت من اجله
وتاريخ هذا الفعل .

ويجب ان تقدم اصول الاوراق المبينة
عاليه او نسخ رسمية فيها .

ويجب على الحكومة الطالبة ان تقدم في الوقت
ذاته نسخة من النصوص المطبقة على الفعل
المكون للجريمة وان ترفق بيانا بوقائع الدعوى .

مادة ٧٠٣ - يتولى وزير الخارجية تحويل
طلب التسليم بعد فحص المستندات ومعه الملف
الى وزير العدل الذي يتحقق من سلامة الطلب
ويعطيه خط السير الذي يتطلبه القانون .

مادة ٧٠٤ - يقوم النائب العام باستجواب
الاجنبي للتحقق من شخصيته ويبلغه المستند
الذي قبض عليه بموجبه وذلك خلال اربع
والعشرين ساعة التالية للقبض عليه .
ويحرر محضر بهذه الاجراءات .

مادة ٧٠٥ - ينقل الاجنبي في اقصر اجل
ويحبس في سجن العاصمة .

مادة ٧٠٦ - تحول في الوقت ذاته المستندات
المقدمة تأييدا لطلب التسليم الى النائب العام
لدى المجلس الاعلى الذي يقوم باستجواب
الاجنبي ويحرر بذلك محضرا خلال اربع
وعشرين ساعة .

مادة ٧٠٧ - ترفع المحاضر المشار اليها
اعلاه وكافة المستندات الاخرى في الحال الى
الغرفة الجنائية بالمجلس الاعلى ويمثل الاجنبي
امامها في ميعاد اقصاه ثمانية ايام تبدا من
تاريخ تبليغ المستندات ويجوز ان يمنح مدة
ثمانية ايام قبل المرافعات وذلك بناء على

طلب النيابة العامة أو الاجنبي ثم يجرى بعد ذلك استجوابه ويحرر محضر بهذا الاستجواب وتكون الجلسة علنية مالم يتقرر خلاف ذلك بناء على طلب النيابة أو الحاضر .
وتسمع اقوال النيابة العامة وصاحب الشأن ويجوز للاخير أن يستعين بمحام مقبول امامها وبمترجم .

ويجوز أن يفرج عنه مؤقتا في اي وقت اثناء الاجراءات .

مادة ٧٠٨ - اذا قرر صاحب الشأن عند مثوله انه يتنازل عن التمسك بالنصوص السابقة وانه يقبل رسميا تسليمه الى سلطات الدولة الطالبة فيثبت المجلس هذا الاقرار .

وتحول نسخة من هذا الاقرار بغير تأخير بوساطة النائب العام الى وزير العدل لاتخاذ ما يلزم بشأنها .

مادة ٧٠٩ - يقوم المجلس الاعلى في الحالة العكسية بابداء رايه المعلن في طلب التسليم . ويكون هذا الراي في غير صالح الطلب اذا تراءى للمجلس وجود خطأ وان الشروط القانونية غير مستوفاة .

ويجب اعادة الملف الى وزير العدل خلال ثمانية ايام تبدأ من انقضاء المواعيد المنصوص عليها في المادة ٧٠٧ .

مادة ٧١٠ - اذا صدر المجلس الاعلى رايها مسببا برفض طلب التسليم فان هذا الراي يكون نهائيا ولا يجوز قبول التسليم .

مادة ٧١١ - في الحالة العكسية يمرض وزير العدل للتوقيع اذا كان هناك محل لذلك ، مرسوما بالاذن بالتسليم ، واذا انقضى ميعاد شهر من تاريخ تبليغ هذا المرسوم الى حكومة الدولة الطالبة دون ان يقوم ممثلو تلك الدولة باستلام الشخص المقرر تسليمه فيفرج عنه . ولا يجوز المطالبة به بعد ذلك لنفس السبب .

مادة ٧١٢ - يجوز لوكيل الدولة لدى المجلس القضائي في حالة الاستعجال وبناء على طلب مباشر من السلطات القضائية للدولة الطالبة ان يأمر بالقبض المؤقت على الاجنبي وذلك اذا ارسل اليه مجرد اخطار بسوء البريد أو بأى طريق من طرق الارسال الاكثر سرعة التي يكون

لها اثر مكتوب مادي يدل على وجود احد المستندات المبينة في المادة ٧٠٢ .

ويجب ان يرسل الى وزارة الخارجية في الوقت ذاته اخطار قانون عن الطلب بالطريق الدبلوماسي او بالبريد او البرق او بأى طريق من طرق الارسال التي يكون لها اثر مكتوب .

ويجب على النائب العام ان يحيط وزير العدل والنائب العام لدى المجلس الاعلى علما بهذا القبض .

مادة ٧١٣ (١) - ويجوز ان يفرج عن الشخص الذي قبض عليه مؤقتا وفقا للشروط المنصوص عليها في المادة ٧٠٥ اذا لم تتلق الحكومة الجزائرية المستندات الواردة في المادة ٧٠٢ خلال خمس واربعين يوما من تاريخ القاء القبض عليه .

ويتقرر الافراج بناء على عريضة توجه الى المجلس الاعلى الذي يفصل فيها خلال ثمانية ايام بقرار لا يقبل الطعن فيه واذا وصلت المستندات المشار اليها اعلاه بعد ذلك الى الحكومة الجزائرية فتستأنف الاجراءات طبقا للمواد ٧٠٣ وما بعدها .

الفصل الثالث

في آثار التسليم

مادة ٧١٤ - يكون باطلا التسليم الذي تحصل عليه الحكومة الجزائرية اذا حصل في غير الحالات المنصوص عليها في هذا الباب .

وتقضى الجهة القضائية الخاصة بالتحقيق او بالحكم التي يتبعها الشخص المسلم ، بالبطلان من تلقاء نفسها بعد تسليمه .

اذا قبل التسليم بمقتضى حكم نهائي فتقضى الفرقة الجنائية بالمجلس الاعلى بالبطلان .

ولا يقبل طلب البطلان الذي يقدمه الشخص المسلم الا اذا قدم خلال ثلاثة ايام تبدأ من تاريخ الانذار الذي يوجه اليه النائب العام عقب القبض عليه . ويحاط الشخص المسلم علما في الوقت ذاته بالحقوق المخول له في اختيار او طلب تعيين مدافع عنه .

مادة ٧١٥ - الجهة القضائية ذاتها هي صاحبة الحكم في الوصف المعطى للافعال التي

بررت طلب التسليم .

مادة ٧١٦ - يفرج عن الشخص المسلم في حالة ابطال التسليم اذا لم تكن الحكومة التي سلمته تطالب به ولا يجوز اعادة القبض عليه سواء بسبب الافعال التي بررت تسليمه او بسبب افعال سابقة الا اذا قبض عليه في الاراضي الجزائرية خلال الثلاثين يوما التالية للافراج عنه .

مادة ٧١٧ - الشخص المسلم الذي كان في امكانه مغادرة اراضي الدولة الطالبة خلال ثلاثين يوما تبدا من تاريخ اخلاء سبيله نهائيا يعتبر خاضعا بغير تحفظ لقوانين تلك الدولة بالنسبة لاي فعل سابق تسليمه ومختلف عن الجريمة التي بررت هذا التسليم .

مادة ٧١٨ - اذا حصلت الحكومة الجزائرية على تسليم شخص اجنبي ثم طلبت حكومة اخرى بدورها من الحكومة الجزائرية تسليمها نفس الشخص بسبب فعل سابق على التسليم ويغابر ذلك الذي يحاكم من اجله في الجزائر وغير مرتبط به فان الحكومة لاتوافق على طلب التسليم المذكور اذا كان له محل الا بعد التأكد من موافقة الدولة التي كانت قد وافقت على التسليم .

ومع ذلك فان الموافقة المنصوص عليها في الفقرة السابقة لا تكون واجبة اذا كان في امكان الشخص المسلم مغادرة الاراضي الجزائرية خلال الاجل المحدد في المادة ٧١٧ .

الفصل الرابع في العبور (الترانزيت)

مادة ٧١٩ - يجوز الاذن بتسليم شخص من اية جنسية كانت مسلم الى حكومة اخرى بناء على طلب بالطريق الدبلوماسي مؤيد بالمستندات اللازمة لاثبات ان الامر لا يتعلق بجنحة سياسية، وذلك بطريق المرور عبر الاراضي الجزائرية او بطريق بواخر الخطوط البحرية الجزائرية .

وفي حالة الهبوط الاضطراري اذا كان الطريق الجوي هو الذي استعمل فان هذا التبليغ ينتج آثار طلب القبض المؤقت المشار اليه في المادة ٧١٢ و على الدولة الطالبة ان توجه طلبا بالعبور بالشروط المنصوص عليها في الفقرة الاولى من

هذه المادة .

ولا يجوز اعطاء هذا الاذن بالتسليم بطريق العبور الا الى الدول التي تمنح هذا الحق على اراضيها الى الحكومة الجزائرية .
ويتم النقل بوساطة المندوبين الجزائريين وعلى نفقة الحكومة الطالبة .

الفصل الخامس في الاشياء المضبوطة

مادة ٧٢٠ - يقرر المجلس القضائي الاعلى ما اذا كان هناك محلا لارسال كافة الاوراق التجارية او القيم والنقود او غيرها من الاشياء المضبوطة او جزء منها الى الحكومة الطالبة .

ويجوز ان يحصل هذا الارسال ولو تعذر التسليم بسبب هرب الشخص المطلوب او وفاته .

ويأمر المجلس القضائي الاعلى برد المستندات وغيرها من الاشياء المدة اعلاه التي لا تتعلق بالفعل المنسوب الى الاجنبي وتفصل عند الاقتضاء في المطالبات التي يتقدم بها الغير من الحائزين وغيرهم من ذوي الحقوق .

الباب الثاني في الانابات القضائية وفي تبليغ الاوراق والاحكام

مادة ٧٢١ - في حالة المتابعات الجزائية غير السياسية في بلد اجنبي تسلم الانابات القضائية الصادرة من السلطة الاجنبية بالطريق الدبلوماسي وترسل الى وزارة العدل بالاعراض المنصوص عليها في المادة ٧٠٣ وتنفذ الانابات القضائية اذا كان لها محل وفقا للقانون الجزائري وكل ذلك بشرط المعاملة بالمثل .

مادة ٧٢٢ - في حالة المتابعات الجزائية الواقعة في الخارج اذا رأت حكومة اجنبية من الضروري تبليغ ورقة من اوراق الاجراءات ٢ او حكم الى شخص مقيم في الاراضي الجزائرية فيرسل المستند وفقا للاوضاع المنصوص عليها في المادتين ٧٠٢ و ٧٠٣ مصحوبا بترجمة عند الاقتضاء ويحصل التبليغ الى الشخص بناء على طلب النيابة العامة وذلك بوساطة المندوب المختص ويعاد الاصل المثبت للتبليغ الى الحكومة الطالبة بنفس الطريق وكل ذلك بشرط المعاملة بالمثل .

الباب الثالث في ارسال الاوراق والمستندات

مادة ٧٢٣ - اذا رأت الحكومة الاجنبية في دعوى جنائية تحقق في الخارج انه من الضروري طلب ارسال ادلة اثبات او مستندات تجد تحت يد السلطات الجزائرية فيقدم طلب عنها بالطريق الدبلوماسي ويجب هذا الطلب على ان يلتزم برد الاوراق والمستندات في اقصر اجل وذلك مالم تحل اعتبارات خاصة دون اجابته .

مادة ٧٢٤ - اذا رأت حكومة اجنبية في دعوى جنائية انه من الضروري مثول شاهد في الجزائر فان الحكومة الجزائرية التي تخطر بالتبليغ الدبلوماسي تدعو الشاهد المذكور الى تلبية الاستدعاء الموجه اليه .

ومع ذلك فلا يتسلم هذا التبليغ الا بشرط عدم جواز متابعة الشاهد او حبسه عن افعال او احكام سابقة على طلب حضوره .

ويجب تقديم طلب ارسال الاشخاص المحبوسين يفرض اجراء مواجهة بالطريق الدبلوماسي ويجب

هذا الطلب بشرط اعادة هؤلاء المحبوسين في اقصر اجل وذلك مالم تحل اعتبارات خاصة دون اجابته .

وتطبق علاوة على ذلك احكام الفقرة الثانية من هذه المادة .

مادة ٧٢٥ - يخضع تنفيذ الاجراءات او اعمال الاجراءات المنصوص عليها في المواد ٧٢١ و ٧٢٢ و ٧٢٣ و ٧٢٤ لشرط المعاملة بالمثل من جانب الدولة الصادرة منها الطلبات .

احكام مختلفة او انتقالية

مادة ٧٢٦ - جميع المواعيد المنصوص عليها في هذا القانون مواعيد كاملة ولا يحسب فيها يوم بدايتها ولا يوم انقضائها . وتحسب ايام الاعياد ضمن الميعاد .

واذا كان اليوم الاخير من الميعاد ليس من ايام العمل كله او بعضه فيمتد الميعاد الى اول يوم عمل تال .

مادة ٧٢٧ (١) -

مادة ٧٢٨ (٢) -

مادة ٧٢٩ - تُلغى جميع النصوص المخالفة لهذا الامر .

مادة ٧٣٠ - ينفذ هذا الامر اعتبارا من تاريخ نفاذ الامر رقم ٦٥ - ٢٧٨ المؤرخ في ٢٢ رجب عام ١٣٨٥ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٥ المشار اليه اعلاه وينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ١٨ صفر عام ١٣٨٥ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٦ .

(١) ألغيت بالقانون رقم ٣/٨٢ المشار اليه .

(٢) ألغيت بالامر رقم ٧٥ - ٤٦٠ الجريدة الرسمية العدد ٥٣ في ١٩٧٥/٧/٤ .

فهرس

قانون الاجراءات الجزائية

ارقام المواد

١ - ١٠

احكام تمهيدية - في الدعوى العمومية والدعوى المدنية

الكتاب الاول

١١ - ٢١١

في مباشرة الدعوى العمومية واجراءات التحقيق

١١ - ٤٠

الباب الاول - في البحث والتحري عن الجرائم

١٢ - ٢٨

الفصل الاول - في الضبط القضائي

١٢ - ١٤

القسم الاول - احكام عامة

١٥ - ١٨

القسم الثاني - في مأموري الضبط القضائي

١٩ - ٢٠

القسم الثالث - في اعوان الضبط القضائي

٢١ - ٢٧

القسم الرابع - في الموظفين والاعوان المكلفين بمهام الضبط

٢٨

القسم الخامس - في سلطات عمال المعاملات في مجال الضبط القضائي

٢٩ - ٣٧

المفصل الثاني - في النيابة العامة

٢٩ - ٣٢

القسم الاول - احكام عامة

٣٣ - ٣٧

القسم الثاني - في اختصاصات ممثلى النيابة العامة

٣٨ - ٤٠

الفصل الثالث - في قاضى التحقيق

٤١ - ٦٥

الباب الثاني - في التحقيقات

٤١ - ٦٢

الفصل الاول - في الجناية او الجنحة المتلبس بها

٦٣ - ٦٥

الفصل الثاني - في التحقيق الابتدائي

٦٦ - ٢١١

الباب الثالث - في جهات التحقيق

٦٦ - ١٧٥

الفصل الاول - في قاضى التحقيق

٦٦ - ٧١

القسم الاول - احكام عامة

٧٢ - ٧٨

القسم الثاني - في الادعاء المدني

٧٩ - ٨٧

القسم الثالث - في الانتقال والتفتيش والقبض

٨٨ - ٩٩

القسم الرابع - في سماع الشهود

١٠٠ - ١٠٨

القسم الخامس - في الاستجواب والمواجهة

١٠٩ - ١٢٢

القسم السادس - في اوامر القضاء وتنفيذها

١٢٣ - ١٣٧

القسم السابع - في الحبس الاحتياطي والافراج الموقت

١٣٨ - ١٤٢

القسم الثامن - في الانابة القضائية

١٤٣ - ١٥٦

القسم التاسع - في الخبرة

١٥٧ - ١٦١

القسم العاشر - في بطلان اجراءات التحقيق

١٦٢ - ١٦٩

القسم الحادى عشر - في اوامر التصرف بعد انتهاء التحقيق

١٧٠ - ١٧٤

القسم الثانى عشر - في استئناف اوامر قاضى التحقيق

١٧٥

القسم الثالث عشر - في اعادة التحقيق لظهور ادلة جديدة

ارقام المواد

١٧٦ - ٢١١	الفصل الثاني - في غرفة الاتهام بالمجلس القضائي
١٧٦ - ٢٠١	القسم الاول - احكام عامة
٢٠٢ - ٢٠٥	القسم الثاني - في السلطات الخاصة برئيس غرفة الاتهام
٢٠٦ - ٢١١	القسم الثالث - في مراقبة اعمال مامورى الضبط القضائي
	الكتاب الثاني
٢١٢ - ٤٤١	في جهات الحكم
٢١٢ - ٢٤٧	الباب الاول - احكام مشتركة
٢١٢ - ٢٢٨	الفصل الاول - في طرق الاثبات
٢٢٩ - ٢٤٧	الفصل الثاني - في الادعاء المدنى
٢٤٨ - ٢٢٧	الباب الثاني - في محكمة الجنابات
٢٤٨ - ٢٥٢	الفصل الاول - في الاختصاص
٢٥٣ - ٢٥٥	الفصل الثاني - في انعقاد دورات محاكم الجنابات
٢٥٦ - ٢٦٧	الفصل الثالث - في تشكيل محكمة الجنابات
٢٥٦ - ٢٦٠	القسم الاول - احكام عامة
٢٦١ - ٢٦٣	القسم الثاني - في وظيفة المحلفين
٢٦٤ - ٢٦٧	القسم الثالث - في اعداد قائمة المحلفين
٢٦٨ - ٢٧٩	الفصل الرابع - في الاجراءات التحضيرية لدورات محكمة الجنابات
٢٨٠ - ٢٨٤	الفصل الخامس - في افتتاح الدورة
٢٨٣ - ٢٨٠	القسم الاول - في مراجعة قائمة المحلفين
٢٨٤	القسم الثاني - في تشكيل محلفى الحكم
٢٨٥ - ٣٠٨	الفصل السادس - في المرافعات
٢٨٥ - ٢٩١	القسم الاول - احكام عامة
٢٩٢ - ٢٩٦	القسم الثاني - في حضور المتهم
٢٩٧ - ٣٠٤	القسم الثالث - في اقامة الادلة
٣٠٥ - ٣٠٨	القسم الرابع - في افعال باب المرافعة
٣٠٩ - ٣١٦	الفصل السابع - في الحكم
٣٠٩ - ٣١٢	القسم الاول - في المداولة
٣١٣ - ٣١٥	القسم الثاني - في القرار الذى يصدر فى الدعوى العمومية
٣١٦	القسم الثالث - في القرار الذى يصدر فى الدعوى المدنية
٣١٧ - ٣٢٧	الفصل الثامن - في التخلف عن الحضور امام محكمة الجنابات
٣١٧ - ١ - ٣٢٧	باب فرعى ثان الاحكام الخاصة بالقسم الاقتصادى للمحكمة الجنائية
٣٢٧ = ٢ - ٣٢٧ = ٤١	الباب الثاني مكرر
٣٢٤ - ٣٨٠	الباب الثالث - في الحكم فى الجنب والمخالفات - احكام عامة
٣٢٤ - ٣٢٧	الفصل الاول - فى الحكم فى الجنب
٣٢٨ - ٣٢٩	القسم الاول - فى رفع الدعوى الى المحكمة
٣٤٠ - ٣٤١	القسم الثاني - فى التلبس بالجنحة
٣٤٢	القسم الثالث - فى تشكيل المحكمة
٣٤٣ - ٣٥٤	القسم الرابع - فى علانية وضبط الجلسة
٣٥٥ - ٣٨٠	القسم الخامس - فى المرافعات وحضور المتهم
	القسم السادس - فى الحكم من حيث هو

أرقام المواد

٤٠٦ - ٣٨١	الفصل الثاني - في الحكم في مواد المخالفات
٣٩٣ - ٣٨١	القسم الأول - في غرامة الصلح في المخالفات
٣٩٦ - ٣٩٤	القسم الثاني - في رفع الدعوى أمام المحكمة
٤٠٦ - ٣٩٧	القسم الثالث - في التحقيق النهائي في مواد المخالفات
٤١٥ - ٤٠٧	الفصل الثالث - في الحكم القيايى والمعارضة
٤٠٨ - ٤٠٧	القسم الأول - في التخلف عن الحضور
٤١٥ - ٤٠٩	القسم الثاني - في المعارضة
٤٣٨ - ٤١٦	الفصل الرابع - في استئناف الاحكام في مواد الجنح والمخالفات
٤٢٨ - ٤١٦	القسم الأول - في مباشرة حق الاستئناف
٤٢٩	القسم الثاني - في تشكيل الجهة القضائية الاستئنافية في مواد الجنح والمخالفات
٤٣٨ - ٤٣٠	القسم الثالث - في اجراءات الاستئناف امام المجلس القضائى
٤٤١ - ٤٣٩	الباب الرابع - في التكليف بالحضور والتبليغات

الكتاب الثالث

في القواعد الخاصة بالمجرمين الاحداث

٤٩٤ - ٤٤٢	الباب الأول - احكام تمهيدية
٤٤٦ - ٤٤٢	الباب الثاني - في جهات التحقيق والحكم الخاصة بالمجرمين الاحداث
٤٧٧ - ٤٤٧	الباب الثالث - في الافراج تحت المراقبة
٤٨١ - ٤٧٨	الباب الرابع - في تغيير ومراجعة تدابير مراقبة وحماية الاحداث
٤٨٨ - ٤٨٢	الباب الخامس - في تنفيذ القرارات
٤٩٢ - ٤٨٩	الباب السادس - في حماية الاطفال المجنى عليهم في جنابات او جنح
٤٩٤ - ٤٩٣	

الكتاب الرابع

في طرق الطعن غير العادية

٥٣١ - ٤٩٥	الباب الأول - في الطعن بالنقض
٥٣٠ - ٤٩٥	الفصل الأول - في القرارات الجائز فيها الطعن واوضاع وآثار الطعن
٤٩٩ - ٤٩٥	الفصل الثاني - في أوجه طرق الطعن
٥٠٣ - ٥٠٠	الفصل الثالث - في أوجه طرق الطعن بشهاداتهم
٥١٢ - ٥٠٤	الفصل الثالث - في شكل الطعن
٥٢٠ - ٥١٣	الفصل الخامس - في احكام المجلس الأعلى
٥٢٨ - ٥٢١	الفصل السادس - في ترك الخصومة واعادة السير في الدعوى
٥٢٩	الفصل السابع - في الطعن لصالح القانون
٥٣٠	الباب الثاني - في التماس اعادة النظر
٥٣١	

الكتاب الخامس

في بعض اجراءات خاصة

٥٩١ - ٥٣٢	الباب الأول - في التزوير
٥٣٧ - ٥٣٢	الباب الثاني - في اختفاء بعض أوراق الاجراءات
٥٤١ - ٥٣٨	الباب الثالث - في ادلاء اعضاء الحكومة وسفراء الجمهورية وممثلى الدول الاجنبية بشهاداتهم
٥٤٤ - ٥٤٢	الباب الرابع - في تنازع الاختصاص بين القضاة
٥٤٧ - ٥٤٥	

ارقام المواد

٥٥٣ - ٥٤٨	الباب الخامس - في الاحالة من محكمة الى اخرى
٥٦٦ - ٥٥٤	الباب السادس - في الرد
٥٧٢ - ٥٦٧	الباب السابع - في الحكم في الجرائم التي ترتكب في جلسات المجالس القضائية والمحاكم
٥٨١ - ٥٧٣	الباب الثامن - في الجنايات والجنح التي ترتكب من رجال القضاء وبعض الموظفين
٥٨٩ - ٥٨٢	الباب التاسع - في الجنايات والجنح التي ترتكب في الخارج
٥٩٠ - ٥٩١	الباب العاشر - في الجنايات والجنح التي ترتكب على ظهر المراكب او متن الطائرات

الكتاب السادس

في بعض اجراءات التنفيذ

٦٩٣ - ٥٩٢	الباب الاول - في ايقاف التنفيذ
٥٩٥ - ٥٩٢	الباب الثاني - في التحقيق من هوية الاشخاص المحكوم عليهم
٥٩٦	الباب الثالث - في الاكراه البدني
٦١١ - ٥٩٧	الباب الرابع - في تقادم العقوبة
٦١٧ - ٦١٢	الباب الخامس - في صحيفة السوابق القضائية - في فهرس الشركات - في تنظيم صحيفة مخالفات المرور - في تنظيم صحيفة خاصة بالادمان على الخمر
٦٧٥ - ٦١٨	الباب السادس - في رد اعتبار المحكوم عليهم - في رد الاعتبار بقوة القانون - في رد الاعتبار القضائي
٦٩٣ - ٦٧٦	

الكتاب السابع

في بعض العلاقات بين السلطات القضائية الاجنبية

٧٣٠ - ٦٩٤	الباب الاول - في تسليم المجرمين
٧٢٠ - ٦٩٤	الفصل الاول - في شروط تسليم المجرمين
٧٠١ - ٦٩٤	الفصل الثاني - في اجراءات التسليم
٧١٣ - ٧٠٢	الفصل الثالث - في آثار التسليم
٧١٨ - ٧١٤	الفصل الرابع - في العبور (الترافزيت)
٧١٩	الفصل الخامس - في الاشياء المضبوطة
٧٢٠	الباب الثاني - في الانابات القضائية وفي تبليغ الاوراق والاحكام
٧٢٢ - ٧٢١	الباب الثالث - ارسال الاوراق والمستندات
٧٢٥ - ٧٢٣	احكام مختلفة او انتقالية
٧٣٠ - ٧٢٦	

امر رقم ٧٥ - ٤٥ مؤرخ في ٧ جمادى الثانية
عام ١٣٩٥ الموافق ١٧ يونيو سنة ١٩٧٥ يتضمن
انشاء مجلس أمن الدولة

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء،

- بناء على تقرير وزير العدل ، حامل
الأختام ،

- وبمقتضى الأمرين رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم
٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الأول عام ١٣٨٥
الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الأولى
عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠
والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبعد الاطلاع على الأمر رقم ٦٦ - ١٥٦
المؤرخ في ١٨ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٨ يونيو
سنة ١٩٦٦ والمتضمن قانون العقوبات ومجموع
النصوص المعدلة أو المتممة له ،

- وبعد الاطلاع على الأمر رقم ٦٦ - ١٥٥
المؤرخ في ١٨ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٨ يونيو
سنة ١٩٦٦ والمتضمن قانون الاجراءات الجزائية
ومجموع النصوص المعدلة أو المتممة له ،

- وبعد الاطلاع على الأمر رقم ٦٨ - ٦٠٩

المؤرخ في ١٣ شعبان عام ١٣٨٨ الموافق ٤
نوفمبر سنة ١٩٦٨ والمتضمن انشاء المجلس
القضائي الثورى ،

- وبعد الاطلاع على الأمر رقم ٧١ - ٢٨
المؤرخ في ٢٦ صفر عام ١٣٩١ الموافق ٢٢ ابريل
سنة ١٩٧١ والمتضمن قانون القضاء العسكرى ،

يامر بما يلى :

المادة الأولى - ينشأ مجلس أمن الدولة .
المادة ٢ - ان المواد ٣٢٧ - ١٦ الى
٣٢٧ - ٤١ من قانون الاجراءات الجزائية تطبق
على مجلس أمن الدولة .

المادة ٣ - تبطل جميع الأحكام المخالفة
لهذا الأمر ولا سيما الأمر رقم ٦٨ - ٦٠٩ المؤرخ
في ١٣ شعبان عام ١٣٨٨ الموافق ٤ نوفمبر سنة
١٩٦٨ والمتضمن انشاء المجلس القضائي الثورى .

المادة ٤ - ينشر هذا الأمر الذى يطبق
ابتداء من أول ديسمبر سنة ١٩٧٥ فى الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية .

حرر بالجزائر فى ٧ جمادى الثانية عام
١٣٩٥ الموافق ١٧ يونيو سنة ١٩٧٥ .

مرسوم رقم ٦٦ - ١٧٣ مؤرخ في ١٨ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٦ يتعلق بوضع قوائم المساعدين لدى محاكم الاحداث (١)
ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،
- بناء على تقرير وزير العدل ، حامل الاختام ،
- وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ١٥٥ المؤرخ في ١٨ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن قانون الاجراءات الجزائية ولا سيما المادة ٤٥ منه ،
يرسم ما يلي :

مادة ١ - يرأس اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤٥ من قانون الاجراءات الجزائية والتي يكون مركزها لدى كل مجلس قضائي، رئيس هذا المجلس او مندوب عنه .
وتتألف اللجنة بالاضافة الى ذلك من :
- عامل العمالة او مثله ،
- مفتش الاكاديمية او مثله ،
- المفتش العمالي للعمل او مثله ،
- المفتش العمالي للشبيبة والرياضة او مثله ،

المحافظ الوطني للحزب او مثله ،
مادة ٢ - يدعى اعضاء اللجنة من قبل رئيسها الى الاجتماع ، وذلك قبل خمسة عشرة يوما على الاقل من تاريخه .
مادة ٣ - تضع اللجنة كل ثلاث سنين قائمة المساعدين لدى محكمة الاحداث .
تعد القائمة قبل ثلاثة اشهر على الاقل من افتتاح السنة القضائية التالية .
وتتضمن على الاقل عشرة مساعدين لكل محكمة .

تختار اللجنة من القائمة اثنين كمساعدين رسميين اما الآخرون فيعتبرون مساعدين اضافيين .

يدعى المساعدون حسب ترتيبهم في القائمة.
مادة ٤ - يختار جميع المساعدين من بين الاشخاص المقيمين في مركز محكمة الاحداث .
ويعينون بموجب قرار من وزير العدل ، حامل الاختام .

مادة ٥ - يجوز ان يشطب من القائمة على المساعدين - رسميين كانوا او اضافيين - اذا لم يستجيبوا الى ثلاث دعوات متتالية

بدون عذر مقبول ، وذلك بموجب قرار من وزير العدل ، حامل الاختام . وبناء على تقرير رئيس المجلس القضائي الذي ينتسبون اليه يجوز ايضا لوزير العدل حامل الاختام وفي نفس الاشكال ان يقرر شطب المساعدين الذين يرتكبون خطأ جسيما يخل بالشرف او الاستقامة .

مادة ٦ - يجوز ان يعين - عند اللزوم - خلف للمساعد الذي يتخلى لاي سبب كان عن مهامه .

وتنتهى مهام المساعد الجديد في التاريخ الذي كان من المقرر ان تنتهى فيه مهام سلفه .
مادة ٧ - تحدد مكافآت المساعدين بموجب مرسوم بناء على اقتراح وزير العدل ، حامل الاختام ووزير المالية والتخطيط .

مادة ٨ - يستمر تطبيق الاحكام النافذة بتاريخ نشر هذا المرسوم على مساعدي محكمة الاحداث ، وذلك بصفة انتقالية ، وحتى انتهاء السنة القضائية الجارية .
مادة ٩ - يكلف وزير العدل ، حامل الاختام بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٨ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٦ .

مرسوم رقم ٦٩ - ١٤٢ مؤرخ في ٥ رجب عام ١٣٨٩ الموافق ١٦ سبتمبر سنة ١٩٦٩ يتعلق بالقضايا الجنائية القائمة لدى قضاة التحقيق للمحاكم الواقعة في مراكز المجالس القضائية (٢)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ، بناء على تقرير وزير العدل ، حامل الاختام ،

- وبعد الاطلاع على الامر ٦٦ - ١٥٥ المؤرخ في ١٨ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن قانون الاجراءات الجزائية ولا سيما المادة ٤٠ منه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٧٣ المؤرخ في ٥ رجب عام ١٣٨٩ الموافق ١٦ سبتمبر سنة ١٩٦٩ والمتمم والمعدل للأمر رقم ٦٦ - ١٥٥ المؤرخ في ١٨ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٨

(١) الجريدة الرسمية العدد ٤٨ في ١٠/١٩٦٦

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٨٠ في ١٩/١٩٦٩

يوليو سنة ١٩٦٦ والمتضمن قانون الاجراءات الجزائية ولا سيما المادة ٣ منه ،
- وبعد استطلاع رأى مجلس الوزراء ،
يرسم ما يلى :

مادة ١ - ان القضايا الجنائية القائمة لدى قضاة التحقيق بتاريخ نشر الامر رقم ٦٩ - ٧٣ المؤرخ فى ٥ رجب عام ١٣٨٩ الموافق ١٦ سبتمبر سنة ١٩٦٩ المتم والمعدل للامر رقم ٦٦ - ١٥٥ المؤرخ فى ١٨ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن قانون الاجراءات الجزائية ، تبقى من اختصاص قاضى التحقيق للمحكمة الواقعة فى مركز المجلس القضائى المحالة اليه من قبل .

مادة ٢ - يكلف وزير العدل ، حامل الاختام بتنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
وحرر بالجزائر فى ٥ رجب عام ١٣٨٩ الموافق ١٦ سبتمبر سنة ١٩٦٩ .

مرسوم رقم ٦٩ - ١٤٣ مؤرخ فى ٥ رجب عام ١٣٨٩ الموافق ١٦ سبتمبر سنة ١٩٦٩ يتعلق بالقضايا الاستئنافية القائمة لدى محاكم الاحداث (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،
- بناء على تقرير وزير العدل ، حامل الاختام ،
- وبعد الاطلاع على الامر رقم ٦٦ - ١٥٥ المؤرخ فى ١٨ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن قانون الاجراءات الجزائية ولا سيما المادة ٤٤٦ منه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٩ - ٧٣ المؤرخ فى ٥ رجب عام ١٣٨٩ الموافق ١٦ سبتمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن تميم وتعديل الامر رقم ٦٦ - ١٥٥ المؤرخ فى ١٨ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن قانون الاجراءات الجزائية ولا سيما المادة ١٢ منه ،
- وبعد استطلاع رأى مجلس الوزراء ،
يرسم ما يلى :

مادة ١ - تبقى القضايا الاستئنافية القائمة لدى محاكم الاحداث بتاريخ نشر الامر رقم ٦٩ - ٧٣ المؤرخ فى ٥ رجب عام ١٣٨٩ الموافق ١٦

سبتمبر سنة ١٩٦٩ والمتمم والمعدل للامر رقم ٦٦ - ١٥٥ المؤرخ فى ١٨ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن قانون الاجراءات الجزائية ، من اختصاص تلك المحاكم .

مادة ٢ - يكلف وزير العدل ، حامل الاختام بتنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ٥ رجب عام ١٣٨٩ الموافق ١٦ سبتمبر سنة ١٩٦٩ .

مرسوم رقم ٧١ - ١٥٣ مؤرخ فى ١٠ ربيع الثانى عام ١٣٩١ الموافق ٣ يونيو سنة ١٩٧١ يتضمن كيفيات تطبيق الامر رقم ٧١ - ٣٤ المؤرخ فى ١٠ ربيع الثانى عام ١٣٩١ الموافق ٣ يونيو سنة ١٩٧١ والمتضمن تعديل الامر رقم ٦٦ - ١٥٥ المؤرخ فى ١٨ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن قانون الاجراءات الجزائية (٢)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،
- بناء على تقرير وزير العدل ، حامل الاختام .
- وبمقتضى الامر رقم ٧١ - ٣٤ المؤرخ فى ١٠ ربيع الثانى عام ١٣٩١ الموافق ٣ يونيو سنة ١٩٧١ والمتضمن تعديل الامر رقم ٦٦ - ١٥٥ المؤرخ فى ١٨ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن قانون الاجراءات الجزائية يرسم ما يلى :

مادة ١ - ان النواب العاممين المساعدين والذين تم تعيينهم بهذه الصفة ولا يزالون قائمين بوظائفهم قبل التوقيع على هذا المرسوم ، يحملون صفة « نائب عام مساعد اول » .

مادة ٢ - ان وكلاء النيابة العامة الذين تم تعيينهم بهذه الصفة ولا يزالون قائمين بوظائفهم قبل التوقيع على هذا المرسوم يحملون صفة نواب عاممين مساعدين .

مادة ٣ - يكلف وزير العدل ، حامل الاختام ، بتنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ١٠ ربيع الثانى عام ١٣٩١ الموافق ٣ يونيو سنة ١٩٧١ .

(١) الجريدة الرسمية المدة ٨٠ فى ١٩/٩/١٩٦٩

(٢) الجريدة الرسمية المدة ٤٦ فى ٨/٦/١٩٧١

مرسوم رقم ٨٢ - ١٩٧٧ مؤرخ في ١٣ شعبان عام ١٤٠٢ الموافق ٥ يونيو سنة ١٩٨٢ يتضمن تشكيل اللجنة المكلفة باعداد قائمة المحلفين للمحكمة الجنائية (١)

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على تقرير وزير العدل ،

- وبناء على الدستور ، لا سيما المواد ١١١ - ١٠ و ١٥٢ و ١٦٨ منه ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٦ - ١٥٥ المؤرخ في ١٨ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٦ ، المعدل والمتمم ، والمتضمن قانون الاجراءات الجزائية ، لا سيما المادتين ٢٦٤ و ٢٦٥ منه ،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى - تتشكل اللجنة المكلفة

باعداد قائمة المحلفين الجنائيين من مكتب التنسيق الولائي ، ورئيس المجلس القضائي .

المادة ٢ - تعد اللجنة قائمة المحلفين بناء على قوائم تقدمها مكاتب التنسيق البلدية التابعة لدائرة اختصاص المجلس القضائي ، وفقا للشروط المحددة بالمادتين ٢٦٤ و ٢٦٥ من الأمر

رقم ٦٦ - ١٥٥ المؤرخ في ١٨ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٦ المشار اليه اعلاه .

المادة ٣ - تحدد قرارات من وزير العدل، تتخذ عند الاقتضاء ، بالاشتراك مع الوزير المعنى أو الوزراء المعنيين، كليات تطبيق هذا المرسوم .

المادة ٤ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في ١٣ شعبان عام ١٤٠٢ الموافق ٥ يونيو سنة ١٩٨٢ .

قرار مؤرخ في ٣ ربيع الأول عام ١٣٨٥ الموافق ٢ يوليو سنة ١٩٦٥ يتضمن تميم القرار المؤرخ في ١٦ محرم عام ١٣٨٥ (١٧ مايو سنة ١٩٦٥) المتعلق بانعقاد جلسات محكمة الجنايات الشعبية في مركز نيابة العمالة بالبلدية (١) .

ان وزير العدل حامل الاختتام ،

- بمقتضى المرسوم رقم ٦٣ - ١٤٦ المؤرخ في ٢٥ أبريل سنة ١٩٦٣ المتضمن احداث محاكم الجنايات الشعبية والمرسوم رقم ٦٥ - ١١٧ المؤرخ في ١١ ذى الحجة عام ١٣٨٤ (١٣ أبريل سنة ١٩٦٥) ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في ١٦ محرم عام ١٣٨٥ الموافق ١٧ مايو سنة ١٩٦٥ المتعلق بعقد جلسات محكمة الجنايات الشعبية في مركز نيابة العمالة بالبلدية .

يقرر ما يلى :

مادة ١ - تتم المادة الأولى من القرار المؤرخ في ١٦ محرم عام ١٣٨٥ (١٧ مايو سنة ١٩٦٥) والمشار اليه أعلاه كما يلى :

« خلافا لكل الأحكام التى تتعارض مع هذا القرار ، فان محكمة الجنايات الشعبية بالبلدية تختص بحكم القانون بالاجراءات الجنائية المحسومة بموجب قرارات الاحالة الى محكمة الجنايات الشعبية لمدينة الجزائر ، قبل نشر القرار المؤرخ في ١٧ مايو سنة ١٩٦٥ والمشار اليه أعلاه . تلك الاجراءات التى أصبحت من الآن فصاعدا من اختصاص محكمة الجنايات الشعبية بالبلدية » .

مادة ٢ - يكلف الرئيس الاول لمحكمة استئناف الجزائر ووكيل الدولة العام لديها ، كل فيما يخصه بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٣ ربيع الأول عام ١٣٨٥ الموافق ٢ يوليو سنة ١٩٦٥ .

قرار مؤرخ في ٢ ربيع الثاني عام ١٣٨٩ الموافق ١٧ يونيو سنة ١٩٦٩ يتضمن تحديد المبلغ الواجب ايداعه في حالة الاكراه البدنى الذى يمارس بناء على طلب الافراد ولصالحهم (١) .

ان وزير العدل ، حامل الاختام ،

- بمقتضى الأمر رقم ٦٦ - ١٥٥ المؤرخ في ١٨ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن قانون الاجراءات الجزائية ولا سيما المادة ٦٠٨ منه ،

يقرر مايلى :

مادة ١ - اذا بوشر الاكراه البدنى بنساء على طلب الافراد ولصالحهم فينبغى على هؤلاء

تسديد النفقات الغذائية للسجين بايداعهم مسبقا لدى قلم كتاب المحكمة التى اصدرت حكم الادانة وعن كل مدة ثلاثين يوما ، مبلغا تحدد قيمته ب ٣٠٤٥ دينار جزائرى عن كل يوم .

مادة ٢ - يجب ان يرفق طلب الاعتقال بالاىصال المسلم من قلم الكتاب .

مادة ٣ - يكلف مدير الشئون القضائية ومدير الموظفين والادارة العامة ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا القرار الذى سينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢ ربيع الثاني عام ١٣٨٩ الموافق ١٧ يونيو سنة ١٩٦٩

الا طبقا للمبادئ الاسلامية ينفذ على طريقة الرمي بالرصاص .

مادة ٢ - تلغى جميع المقتضيات المناهضة لهذا القانون ولا سيما المقتضيات المنصوص عليها في المادتين ١٢ و ١٣ من القانون الجنائي .
وينفذ هذا القانون كقانون للدولة .

وحرر بالجزائر في ٢٢ صفر عام ١٣٤٨ الموافق ٣ يوليو سنة ١٩٦٤ .

قانون رقم ٦٤ - ١٩٣ مؤرخ في ٢٢ صفر عام ١٣٨٤ الموافق ٣ يوليو سنة ١٩٦٤ ، بشأن تنفيذ الحكم بالاعدام (١)

- ان هذا القانون الذى ناقشه وصادق عليه المجلس الوطنى ، يصدره رئيس الجمهورية بالنص التالى :

مادة ١ - ان الحكم بالاعدام الذى لا يصدر

مادة ١ - يجرى تنفيذ الحكم بالاعدام فى البلدية التى ينعقد فيها مجلس الحكم المصدر للعقوبة او فى بلدية مجاورة لها .

مادة ٢ - يبلغ وكيل الجمهورية المحكوم عليه رفض التماسه العفو فى صباح يوم التنفيذ .
واذا كان للمحكوم عليه بعض التصريحات يرغب الادلاء بها ، فيتلقاها قاضى المحكمة بمحضر كاتب الضبط .

مادة ٣ - تؤلف فرقة التنفيذ من اثنى عشر عوناً من هيئة الامن الوطنى ، مسلحين بالبنادق ، يقودهم ضابط السلام مسلح بمسدس .

مادة ٤ - تعين كىفيات تطبيق هذا المرسوم بطريق منشورات يصدرها وزير الداخلية .

مادة ٥ - يكلف وزير العدل حافظ الاختام ووزير الداخلية كل فيما يخصه بتنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ٢٦ صفر عام ١٣٨٤ الموافق ٧ يوليو سنة ١٩٦٤ .

مرسوم رقم ٦٤ - ٢٠١ مؤرخ فى ٢٦ صفر عام ١٣٨٤ الموافق ٧ يوليو سنة ١٩٦٤ متعلق بتنفيذ الحكم بالاعدام (٢)

- ان رئيس الجمهورية ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير العدل ، حافظ الاختام ووزير الداخلية ،

- وبمقتضى القانون المؤرخ فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ والمتعلق بتمديد التشريع النافذ الى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٤ باستثناء مقتضياته المخالفة للسيادة الوطنية .

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٣ - ٤٠٦ المؤرخ فى ١٤ اكتوبر سنة ١٩٦٣ المتضمن تقييد القانون الجنائى .

- وبمقتضى القانون رقم ٦٤ - ١٩٣ المؤرخ فى ٣ يوليو سنة ١٩٦٤ والمتعلق بتنفيذ الحكم بالاعدام .

- يرسم ما يلى :

(١) - الجريدة الرسمية الممدد ١١ فى ١٩٦٤/٧/٣

(٢) - الجريدة الرسمية الممدد ١٣ فى ١٩٦٤/٧/١٠

أمر رقم ٧٢ - ٥٠ مؤرخ في ٢٧ شعبان عام ١٣٩٢ الموافق ٥ أكتوبر سنة ١٩٧٢ يتعلق بتقديم الورقتين رقم ٢ و ٣ من صحيفة السوابق القضائية وبأثارهما (١)

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،
- بناء على تقرير وزير العدل ، حامل
الاختام ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٦ - ١٣٣ المؤرخ في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن القانون الاساسى العام للوظيفة العمومية ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٦ - ١٥٥ المؤرخ في ١٨ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن قانون الاجراءات الجزائية ، ولاسيما المادة ٦١٨ منه وما بعدها ،

- وبمقتضى رقم ٧٢ - ٢ المؤرخ في ٢٥ ذى الحجة عام ١٣٩١ الموافق ١٠ فبراير سنة ١٩٧٢ والمتضمن قانون تنظيم السجون واعادة تربية المساجين ،

بأمر بما يلى :

مادة ١ - ان الورقة رقم ٢ من صحيفة السوابق القضائية لايمكن ان يطلبها ويحصل عليها الا :

- ١ - وزير العدل ، حامل الاختام ،
- ٢ - وزير الداخلية ،
- ٣ - القضاة التابعون للنظام القضائى ،
- ٤ - السلطات العسكرية ،
- ٥ - رؤساء مؤسسات السجون ،
- ٦ - الادارات العمومية .

مادة ٢ - لايمكن ان يطلب الورقة رقم ٣

من صحيفة السوابق القضائية ويحصل عليها الا الشخص الذى تمنيه .

مادة ٣ - ان الاشارات الى الادانات المقيدة فى الورقتين رقم ٢ او ٣ من صحيفة السوابق القضائية المطلوبتين او المقدمتين للحصول على وظيفة ، لا يمكن ان تشكل بأية صفة مانعا لتوظيف الأشخاص الذين تتعلق بهم .

مادة ٤ - لا يمكن لادارات الدولة والمؤسسات العمومية والمؤسسات الاشتراكية ومزارع القطاع المسير ذاتيا ومؤسسات القطاع الخاص . ان ترفض دخول الوظائف الثانوية بسبب اشارة مقيدة فى ورقة صحيفة السوابق القضائية .

مادة ٥ - وبالنسبة لأصناف الوظائف التى تقتضى بعض المسئولية لا يكون لفحص ورقة صحيفة السوابق القضائية اثر آخر غير امتناع الهيئة صاحبة العمل عن اسناد مهام ذات مسئولية أو وظائف لا تتفق مع المخالفة المرتكبة ، الى أشخاص لهم سوابق قضائية وذلك طيلة مدة معينة للاختبار .

مادة ٦ - لايمكن لأوراق صحيفة السوابق القضائية التى تشير الى ادانات والمقدمة بقصد ممارسة نشاط اجتماعى أو اقتصادى جائز وغير مخالف للنظام العام أو للآداب ، ان تشكل عائقا لممارسة هذه النشاطات .

مادة ٧ - ستوضح كفيات تطبيق هذا الأمر فيما بعد ، عند الاقتضاء .

مادة ٨ - تلتفى جميع الأحكام المخالفة لهذا الأمر .

مادة ٩ - ينشر هذا الأمر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالأصنام فى ٢٧ شعبان عام ١٣٩٢ الموافق ٥ أكتوبر سنة ١٩٧٢ .

مرسوم رقم ٦٦ - ١٦٨ مؤرخ في ١٨ صفر
عام ١٣٨٦ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٦
يتضمن تحويل صحيفة السوابق القضائية^(١)
ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،
- بناء على تقرير وزير العدل ، حامل
الاختام ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٥ - ٢٧٨ المؤرخ في
٢٢ رجب عام ١٣٨٥ الموافق ١٦ نوفمبر سنة
١٩٦٥ والمتضمن التنظيم القضائي ،

يرسم ما يلي :

المادة الأولى - تحول بطاقات صحيفة
السوابق القضائية المرتبة بكتابات الضبط
للمحاكم الابتدائية الكبرى السابقة الى كتابات
الضبط بالمجالس القضائية .

ويمكن الاحتفاظ مؤقتا بالبطاقات المرتبة
حاليا بدواوين كتابات ضبط محاكم البلدية
وبجاية وقالة ومعسكر وسيدى بلعباس وسكيكدة
وذلك بموجب مقرر من وزير العدل حامل
الاختام .

المادة ٢ - يكون من اختصاص كتاب
الضبط المودعة عندهم بطاقات صحيفة السوابق
القضائية ان يسلموا نسخا او خلاصة عنها .

المادة ٣ - يكلف وزير العدل ، حامل
الاختام بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٨ صفر عام ١٣٨٦
الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٦ .

إجراءات مدنية

« يراجع أيضا قضاء »

- امر رقم ٦٦ - ١٥٤ في ٨ يونيو ١٩٦٦ يتضمن قانون الاجراءات المدنية .
 - امر رقم ٦٦ - ١٥٨ في ٨ يونيو ١٩٦٦ يتعلق بالمساعدة القضائية .
 - امر رقم ٦٧ - ٦٧ في ٢٦ ابريل ١٩٦٧ بالتوقيع على اصول الاحكام القضائية .
 - مرسوم رقم ٦٥ - ٧٤ في ١٤ مارس ١٩٦٥ يتضمن تبسيط اجراء اعادة النظر في القضايا والتعجيل في التحقيق في القضايا المدنية القائمة لدى محاكم الاستئناف .
 - مرسوم رقم ٦٦ - ١٦٢ في ٨ يونيو ١٩٦٦ يتضمن احداث ملخص محضر لجلسات مجالس القضاء والمحاكم .
 - مرسوم رقم ٦٩ - ٢٠٥ في ١٦ ديسمبر ١٩٦٩ يتعلق بالقضايا الجارية لدى الغرف الادارية بالمجالس القضائية للجزائر وهران وقسنطينة .
 - مرسوم رقم ٧٢ - ٦٠ يتعلق بسير المحاكم في المسائل التجارية .
 - مرسوم رقم ٧٢ - ٦١ يتعلق بسير المحاكم في المسائل الاجتماعية .
- تنفيذ :

- امر رقم ٧٥ - ٢٤ في ٢٩ ابريل ١٩٧٥ يتعلق بحجز ما للمدين ويوقف دفع المرتبات .
- مرسوم رقم ٦٦ - ١٧٠ في ٨ يونيو ١٩٦٦ يتعلق ببيع المنقولات .

توفيق وتحكيم :

- امر رقم ٧٥ - ٤٤ المؤرخ في ١٧ يونيو ١٩٧٥ يتعلق بالتحكيم الاجباري لبعض الهيئات
- امر رقم ٧٥ - ٤٨ مؤرخ في ١٧ يونيو سنة ١٩٧٥ يتعلق بتنفيذ احكام القضاء وقرارات التحكيم

خبرة قضائية :

- قرار مؤرخ في ٨ يونيو ١٩٦٦ تحدد بموجبه كيفية التسجيل او الشطب من قائمة الخبراء .

أمر رقم ٦٦ - ١٥٤ مؤرخ في ١٨ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٦ يتضمن قانون الإجراءات المدنية (١) .

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء .

- بناء على تقرير وزير العدل ، حامل الاختتام .

- وبعد الاطلاع على الامر رقم ٦٥ - ٢٧٨ المؤرخ في ٢٢ رجب عام ١٩٨٥ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن التنظيم القضائي .

يأمر بما يلي :

الكتاب الاول

في الاختصاص

الباب الاول

في الاختصاص النوعي

القسم الاول

في الاختصاص النوعي للمحاكم

المادة ١ - ان المحاكم هي الجهات القضائية الخاصة بالقانون العام .

وهي تفصل في جميع القضايا المدنية والتجارية او دعاوى الشركات التي تختص بها محليا .

ويمتد الاختصاص المحلي لكل محكمة في جميع المواد المذكورة اعلاه والآيلة الى المحاكم المنعقدة في مقر المجالس القضائية ، الى دائرة اختصاص المجلس القضائي ، الذي تكون المحكمة تابعة له (٢) .

المادة ٢ - تختص المحاكم ابتدائيا ونهائيا :

١ - بالدعاوى المنقولة والدعاوى الشخصية العقارية اذا كانت قيمة النزاع لا تجاوز ألفي دينار (٣٠٠٠ د ج) .

٢ - بالدعاوى المتعلقة بحقوق عينية عقارية اذا كان الدخل السنوي مقدرا بايراد او قيمة ايجارية لا تجاوز ثلاثمائة دينار (٣٠٠ د ج) .

٣ - المنازعات بين المستأجر والمؤجر اذا كانت قيمة الايجار السنوي يوم رفع الدعوى لا تجاوز ألفا وخمسمائة دينار (١٥٠٠ د ج) وفي المنازعات المتعلقة بايجار الاماكن المفروشة اذا

كانت القيمة الايجارية السنوية يوم رفع الدعوى لا تجاوز ثلاثة آلاف وستمائة دينار (٣٦٠٠ د ج)

المادة ٣ - تقضي المحاكم في جميع الدعاوى الأخرى بأحكام قابلة للاستئناف .

المادة ٤ - تختص المحكمة بنظر جميع الطلبات المقابلة أو المقاصات القضائية التي تكون بطبيعتها في حدود اختصاصها مهما بلغت قيمتها .

وكما تختص المحكمة بنظر الطلبات الاصلية نفسها فانها تختص أيضا بالطلبات المقابلة المتعلقة بالتعويضات المؤسسة كلية على الطلب الاصل .

واذا كان من الطلبات الاصلية أو المقابلة أو الخاصة بالمقاصة في نطاق اختصاص المحكمة النهائي فان المحكمة تصدر حكمها فيه دون أن يكون قابلا للاستئناف حتى ولو كان مجموع قيمة هذه الطلبات يجاوز حدود اختصاصها النهائي .

واذا كان الحكم في أحد هذه الطلبات لا يصدر الا قابلا للاستئناف فتقضي المحكمة في جميع الطلبات بحكم ابتدائي .

ومع ذلك للمحكمة أن تقضي بحكم نهائي اذا كان الطلب المقابل بالتعويضات المبني كلية على الطلب الاصل هو وحده الذي يجاوز اختصاصها الابتدائي .

القسم الثاني

في الاختصاص النوعي للمجالس القضائية

المادة ٥ - تختص المجالس القضائية بنظر استئناف الاحكام الصادرة من المحاكم في جميع المواد في الدرجة الاولى حتى ولو وجد خطأ في وصفها .

المادة ٦ - تختص المجالس القضائية بالفصل في الدرجة الاخيرة ، بالطلبات المتعلقة بتنازع الاختصاص بين القضاة اذا كان النزاع متعلقا بجهتين قضائيتين واقعتين في دائرة اختصاص المجلس القضائي نفسه وكذلك بطلبات الرد المرفوعة ضد المحاكم التابعة لدائرة اختصاصها (٣) .

المادة ٧ - تختص المجالس القضائية ، بالفصل ابتدائيا بحكم قابل للاستئناف امام المجلس الاعلى في جميع القضايا التي تكون الدولة او احدى

(١) الجريدة الرسمية العدد ٤٧ في ١٩٦٦/٦/٩ .

(٢) معدلة بالامر رقم ٧١ - ٨٠ الجريدة الرسمية العدد ٢ في ١٩٧٢/١/٧ .

(٣) معدلة بالامر رقم ٧١ - ٨٠ المشار اليه .

الباب الثاني

في الاختصاص المحلى

مادة ٨ (٢) - يكون الاختصاص للجهة القضائية التى يقع فى دائرتها موطن المدعى عليه بالنسبة للدعاوى الخاصة بالاموال المنقولة ودعاوى الحقوق الشخصية العقارية وكذلك فى جميع الدعاوى التى لم ينص فيها على اختصاص محلى خاص ، فان لم يكن للمدعى عليه موطن معروف ، يعود الاختصاص للجهة القضائية التى يقع فى دائرتها محل اقامته ، وان لم يكن له محل اقامة معروف ، فيكون الاختصاص للجهة القضائية الواقع بدائرتها آخر موطن له .

ومع ذلك ، ترفع الطلبات المتعلقة بالمواد المذكورة أدناه ، امام الجهات القضائية دون سواها على الوجه التالى :

- فى الدعاوى العقارية أو الاشغال المتعلقة بالعقار ، أو دعاوى الايجارات بما فيها التجارية المتعلقة بالعقارات ، امام المحكمة التى يقع العقار فى دائرة اختصاصها .

- وفى مواد الميراث ، امام المحكمة التى يقع فى دائرة اختصاصها مكان افتتاح التركة .

- وفى مواد الافلاس أو التسوية القضائية ، امام المحكمة التى يقع فى دائرة اختصاصها مكان افتتاح الافلاس أو التسوية القضائية .

- وفى دعوى الطلاق أو العودة الى مسكن الزوجية ، امام المحكمة التى يقع فى دائرة اختصاصها مسكن الزوجية .

- وفى دعاوى الحضانة ، امام المحكمة التى يقع فى دائرة اختصاصها مكان ممارسة الحضانة .

- وفى الدعاوى المتعلقة بالنفقة ، امام المحكمة التى يقع فى دائرة اختصاصها موطن أو مسكن الدائن بقيمة النفقة .

- وفى الدعاوى المتعلقة بالشركات ، بالنسبة لمنازعات الشركاء امام المحكمة التى يقع فى دائرة اختصاصها المركز الرئيسى للشركة .

- وفى الدعاوى المتعلقة بفرض الضريبة والرسوم ، امام الجهة القضائية التى يقع فى دائرة اختصاصها مكان فرض الضريبة أو الرسوم .

- وفى الدعاوى المتعلقة بالاشغال العمومية ، امام الجهة القضائية التى يقع فى دائرة اختصاصها ، مكان تنفيذ الاشغال .

الولايات أو احدى البلديات أو احدى المؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية ، طرفا فيها .

ويستثنى من ذلك :

١ - القضايا التالية والتابعة لاختصاص المحكمة:

- مخالفات الطرق .

المنازعات المتعلقة بالايجارات الفلاحية والأماكن المعدة للسكن أو لمزاولة مهنية أو الايجارات التجارية وكذلك فى المواد التجارية أو الخاصة بالشركة .

- المنازعات المتعلقة بكل دعوى خاصة بالمسؤولية والرامية لطلب الاضرار الناجمة عن سيارة تابعة للدولة أو لاحدى الولايات أو البلديات أو المؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية .

٢ - القضايا التالية التابعة لاختصاص المحكمة المنعقدة فى مقر المجلس القضائى .

- المنازعات المتعلقة بأملك الدولة بمقتضى الامرين رقم ٦٦ ، ١٠٢ المؤرخ فى ١٥ محرم عام ١٣٨٦ الموافق ٦ مايو سنة ١٩٦٦ ورقم ٦٨ - ٦٣٣ المؤرخ فى ١١ شوال عام ١٣٨٨ الموافق ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٨ والناشئة عن العلاقات القائمة بين الدولة وبين الشاغلين لتلك الاملاك أو الذين خصصت لهم .

- المنازعات المشار اليها فى الفقرة الاخيرة من المادة الرابعة .

٣ - طلبات الطعن بالبطلان وترفع مباشرة امام المجلس الاعلى .

ان الاختصاصات المشار اليها فى الفقرة الاولى من المادة ٧ المشار اليها اعلاه ، تمارسها المجالس القضائية للجزائر ووهران وقسنطينة على الوجه التالى :

- ويمتد الاختصاص المحلى للمجلس القضائى بالجزائر الى دوائر الاختصاص القضائى لمجالس الأصنام والمدية وتيزى وزو .

- ويمتد الاختصاص المحلى للمجلس القضائى بوهران الى دوائر الاختصاص القضائى لمجالس بشار ومستغانم وسعيدة وتيارت وتلمسان .

- ويمتد الاختصاص المحلى للمجلس القضائى بقسنطينة الى دوائر الاختصاص القضائى لمجالس عنابة وباتنة وورقلة وسطيف (١)

- فى المنازعات المتعلقة بالصفقات الادارية بجميع أنواعها ، أمام الجهة القضائية للمكان الذى أبرم فيه عقد الصفقة .

- وفى الدعاوى المتعلقة بالخدمات الطبية أمام الجهة القضائية للمكان الذى قدم فيه العلاج .

- وفى مواد اداءات الاغذية والسكن ، أمام محكمة المكان الذى تمت فيه الاداءات .

- وفى مواد الحجز ، سواء كان بالنسبة للاذن بالحجز أو للاجراءات التالية له ، أمام محكمة المكان الذى تم فيه الحجز .

- وفى مواد مصاريف الدعاوى وأجور المساعدين القضائيين ، أمام المحكمة التى فصلت فى الدعوى الاصلية .

- وفى دعاوى الضمان ، أمام المحكمة التى قدم اليها الطلب الاصلى .

- وفى المنازعات التى تقوم بين صاحب العمل وصاحب الاجر ، اذا كان العمل حاصلًا فى مؤسسة ثابتة ، أمام محكمة المكان الواقعة فى دائرة اختصاصها تلك المؤسسة ، واذا كان العمل غير حاصل فى مؤسسة ثابتة ، فيعود الاختصاص لمحكمة المكان الذى أبرم فيه عقد العمل .

- وفى القضايا المستعجلة ، أمام المحكمة الواقع فى دائرة اختصاصها مكان المشكل التنفيذى او التدبير المطلوب .

- ويؤول الاختصاص للمحاكم المنعقدة فى مقر المجالس القضائية ، للفصل دون سواها بموجب حكم قابل للاستئناف أمام المجلس القضائى ، فى المواد التالية : الحجز القعارى ، وتسوية قوائم التوزيع وبيع المشاع ، وحجز السفن والطائرات وبيعها قضائيا ، وتنفيذ الحكم الاجنبى ومعاشات التقاعد الخاصة بالحجز ، والمنازعات المتعلقة بحوادث العمل ، ودعاوى الافلاس والتسوية القضائية وطلبات بيع المحلات التجارية المثقلة ب قيد الرهن الحيازى .

المادة ٩ - (١) يجوز أن يرفع الطلب ، اما الى المحكمة التى يقع فى دائرة اختصاصها ، موطن المدعى عليه أو مسكنه ، واما الى الجهة أو الجهات القضائية المذكورة ادناه ، تبعا للمواد التالية : وفى الدعاوى المختلطة ، أمام الجهة القضائية التى يقع فى دائرة اختصاصها مقر الاموال .

- واذا تعدد المدعى عليهم ، يعود الاختصاص للجهة القضائية التى يقع فى دائرة اختصاصها ، موطن احدهم أو مسكنه .

- وفى دعاوى تعويض الضرر الناشئ من جناية أو جنحة أو مخالفة أو شبه مخالفة ، أمام الجهة القضائية التى وقع فى دائرة اختصاصها الفعل الضار .

- وفى المنازعات المتعلقة بالتوريدات والاشغال واجور العمال او الصناع يكون الاختصاص للجهة القضائية التى يقع فى دائرة اختصاصها مكان ابرام الاتفاق أو تنفيذه ، وذلك متى كان أحد الاطراف مقيما فى ذلك المكان .

- وفى دعاوى الاضرار الحاصلة بفعل الادارة، أمام الجهة القضائية التى وقعت فى دائرة اختصاصها تلك الاضرار .

- وفى الدعاوى التجارية ، غير الافلاس والتسوية القضائية ، أمام الجهة القضائية التى وقع فى دائرة اختصاصها الوعد وتسليم البضاعة أو أمام الجهة القضائية التى يجب أن يتم الوفاء فى دائرة اختصاصها .

- وفى حالة اختيار الموطن ، أمام الجهة القضائية للموطن المختار .

- وفى الدعوى المرفوعة ضد شركة ، أمام الجهة القضائية التى يقع فى دائرة اختصاصها احدى مؤسساتها .

- وفى الدعاوى المتعلقة بالمنازعات الخاصة بالمراسلات والاشياء الموصى عليها والارسالية ذات القيمة المصرح بها ، وطرود البريد ، أمام الجهة القضائية التى يقع فى دائرة اختصاصها موطن المرسل أو موطن المرسل اليه .

المادة ١٠ - كل اجنبى ، حتى ولو لم يكن مقيما بالجزائر يجوز أن يكلف بالحضور أمام المحاكم الجزائرية لتنفيذ الالتزامات التى تعاقدت عليها فى الجزائر مع جزائرى .

كما يجوز أيضا أن يقدم الى المحاكم الجزائرية بشأن عقود أبرمها فى بلد اجنبى مع جزائرين .

المادة ١١ - يجوز تقديم كل جزائرى للجهات

الفضائية الجزائرية بشأن التزامات تعاقد عليها
فى بلد اجنبى حتى ولو كان مع اجنبى . (١)

الكتاب الثانى

فى الاجراءات امام المحاكم

الباب الاول

فى رفع الدعوى

المادة ١٢ - ترفع الدعوى الى المحكمة اما
بايداع عريضة مكتوبة من المدعى او وكيله
ومؤرخة منه لدى مكتب الضبط ، واما بحضور
المدعى امام المحكمة ، وفى الحالة الاخيرة يتولى
كاتب الضبط و احد اعوان مكتب الضبط تحرير
محضر بتصريح المدعى الذى يوقع عليه او يذكر
فيه انه لا يمكنه التوقيع .

تقيد الدعاوى المرفوعة الى المحكمة حالا فى
سجل خاص تبعا لترتيب ورودها مع بيان اسماء
الاطراف ورقم القضية وتاريخ الجلسة . (٢)

المادة ١٣ - كل تكليف بالحضور الى المحكمة
يجب ان يتضمن ما يلى :

- ١ - اسم مقدم العريضة ولقبه ومهنته وموطنه
- ٢ - تاريخ تسليم التكليف بالحضور ورقم
الموظف القائم بالتبليغ وتوقيعه .
- ٣ - اسم المرسل اليه ومحل اقامته وذكر
الشخص الذى تركت له نسخة التكليف بالحضور
- ٤ - ذكر المحكمة المختصة بالطلب واليوم
والساعة المحددان للمثول امامها .

٥ - ملخص الموضوع ومستندات الطلب .

واذا كان الدعوى مقامة من شركة فيجب ان
تتضمن العريضة او التصريح على بيان عنوان
الشركة التجارى ونوعها ومركزها الرئيسى ،
دون المساس باحكام المادتين ٨ و ٩ المتعلقتين
باختصاص الجهة القضائية المؤهلة للنظر فى
القضية . (٣)

مادة ١٤ - (٤)

مادة ١٥ - ان توكيل محام او مدافع قضائى
او وكيل يجعل من موطن الوكيل موطناً مختاراً
للموكل .

وكل طرف له خارج دائرة اختصاص المجلس
القضائى التابعة له المحكمة المختصة بنظر دعواه،
ملزم باختيار موطن له فى دائرة اختصاص ذلك
المجلس ، ما لم يكن ممثلاً بمحام . (٥)

المادة ١٦ - ان النيابة عن الاطراف امام
القضاء فيما يتعلق بالمحامين المقيدى بصفة نظامية
فى جدول النقابة الوطنية للمحامين ، تسودها
النصوص السارية المفعول على نظام هذه المهنة
وممارستها .

ولا يقبل كوكيل عن الاطراف :

١ - كل شخص محروم من حق اداء الشهادة
امام القضاء .

٢ - كل محكوم عليه :

(أ) فى جناية .

(ب) فى سرقة أو اخفاء مسروقات او خيانة
امانة ، نصب أو افلاس بسيط او افلاس بالتدليس
او تبديد اشياء محجوز عليها او مرهونة او ابتزاز
اموال او فى جريمة التهديد بالتشهير .

٣ - المحامون الموقوفون عن ممارسة المهنة او
المشطوبة اسمائهم بتدبير تأديبى .

٤ - الموظفون العموميون او اعوان القضاء
الموقوفون عن ممارسة عملهم أو المعزولون . (٦)

المادة ١٧ - يجوز للقاضى مصالحه الاطراف
اثناء نظر الدعوى فى أية مادة كانت . (٧)

المادة ١٨ - (٨)

المادة ١٩ - (٩)

المادة ٢٠ - (١٠)

المادة ٢١ - (١١)

المادة ٢٢ - يسلم التكليف بالحضور اما
بواسطة كاتب الضبط أو يرسل بطريق البريد
ضمن ظرف موصى عليه أو بالطريق الادارى .

واذا لم يكن للمطلوب تبليغه أى موطن معروف
بالجزائر فيوجه التكليف بالحضور الى محل
اقامته المعتاد . فاذا لم يكن هذا المحل معروفاً
فيعلق على لوحة اعلانات المحكمة المرفوع امامها
الطلب ، وتسلم نسخة ثانية منه الى النيابة ،
التي تؤشر على الاصل بالاستلام .

(٧،٦) معدلة بالامر رقم ٧١ - ٨٠ المشار اليه .

(٥،٣،٢،١) معدلة بالامر رقم ٧١ - ٨٠ المشار اليه .

(٤) ملغاة بالامر رقم ٧١ - ٨٠ المشار اليه .

(١١،١٠،٩،٨) ملغاة بالامر رقم ٧١ - ٨٠ المشار اليه .

واذا كان المطلوب تبليغه يقيم في الخارج فترسل النيابة النسخة الى وزارة الشؤون الخارجية أو اية سلطة اخرى مختصة بذلك طبقا للاتفاقيات الدبلوماسية . (١) .

المادة ٢٣ - يصح تسليم التكليف بالحضور اما الى شخص المطلوب تبليغه ، واما الى احد اقاربه او تابعيه أو البوابين أو اى شخص آخر يقيم بالمنزل نفسه .

وفي حالة عدم وجود موطن ، فان التبليغ في محل الاقامة يعد بمثابة التبليغ في الموطن .

ويجب ان يسلم التكليف بالحضور ضمن ظرف مغلق لا يحمل غير اسم ولقب ومسكن الخصم وتاريخ التبليغ مشفوعا بامضاء الموظف الذى قام به وخاتم الجهة القضائية .

ويكون تبليغ الشخص المعنوى بمثابة التبليغ لشخص المطلوب تبليغه اذا تم الى ممثلة القانونى أو الى مفوض عن هذا الاخير أو الى اى شخص آخر مؤهل لهذا الغرض .

وإذا استحال تبليغ شخص المطلوب تبليغه ، فتسلم ورقة التبليغ اما فى موطنه واما فى محل اقامته ، ان لم يكن له موطن معروف فى الجزائر (٢) .

المادة ٢٤ - اذا استحال تسليم التكليف بالحضور ، اما لعدم مقابلة الخصم أو من يقيم فى موطنه أو محل اقامته واما بسبب رفضه استلام التبليغ أو رفض الأشخاص المؤهلين لاستلام التكليف بالحضور عنه ، فيذكر ذلك فى هذا الاخير .

ويرسل التكليف بالحضور عندئذ الى الخصم ضمن ظرف موصى عليه مع علم الوصول ، او الى السلطة الادارية المختصة التى ينبغى عليها ان توصله الى الخصم المذكور .

ويعد تبليغ التكليف صحيحا اذا حصل خلال ١٠ ايام تبدأ من اعادة وصل البريد او السلطة الادارية . (٣)

المادة ٢٥ - (٤)

المادة ٢٦ - تحدد مهلة ١٠ ايام على الاقل من تاريخ تسليم التكليف بالحضور الى اليوم المعين للحضور .

واذا لم يكن للشخص المبلغ بالحضور موطن أو محل اقامة فى الجزائر ، فتكون المهلة المذكورة شهرا واحدا. اذا كان يقيم بتونس أو المغرب وشهرين اذا كان يقيم فى بلاد أخرى (٥) .

المادة ٢٧ - (٦)

المادة ٢٨ - يجوز لطرفي الخصومة دائما الحضور باختيارهما أمام القاضى حتى ولو لم يكن مختصا محليا بنظر الدعوى .

وفي هذه الحالة يوقعان على اقرار بقبولهما التقاضى اذا كان يمكنهما الامضاء والا يشار الى عدم امكانهما ذلك .

واذ ذاك يكون القاضى مختصا طيلة امد التقاضى وكذلك المحكمة التى يؤول اليها الأمر فى حالة الاستئناف .

الباب الثانى

فى الجلسات والاحكام

المادة ٢٩ - يجوز للقضاة أن يجلسوا للحكم فى جميع الايام ، وفى حالات الاستعجال فى أيام الاعياد .

المادة ٣٠ - يحضر الاطراف فى اليوم المحدد فى التكليف بالحضور ، أمام المحكمة بأنفسهم أو بواسطة محاميهم أو وكلائهم (٧) .

المادة ٣١ - الجلسات العلنية .

ضبط الجلسة منوط بالقاضى .

الخصوم ملزمون بأن يشرحوا دعواهم فى هدوء وأن يحافظوا على الاحترام الواجب للعدالة فاذا اخلوا فللقاضى أن يلفت نظرهم وينذرهم أولا فاذا لم يمتثلوا وعادوا الى اخلالهم جاز الحكم عليهم بغرامة مدنية لا تجاوز مائة دينار .

ويجوز للقاضى دائما أن يخرج من قاعة الجلسة كل من يخل بنظامها من الخصوم أو وكلائهم أو اى شخص آخر .

وفي حالة اهانة القاضى أو الاخلال الجسيم بواجب الاحترام له يحرر القاضى محضرا بما حدث ويجوز له أن يحكم على الشخص بالحبس مدة لا تجاوز ثمانية ايام .

وتكون الاحكام الصادرة تطبيقا لهذه المادة مشمولة بالنفاذ المعجل .

(٤) ملفاء بالأمر رقم ٧١ - ٨٠ المشار اليه .

(٦) ملفاء بالأمر رقم ٧١ - ٨٠ المشار اليه .

(٣،٢،١) معدلة بالأمر رقم ٧١ - ٨٠ المشار اليه .

(٥) معدلة بالأمر رقم ٧١ - ٨٠ المشار اليه .

(٧) معدلة بالأمر رقم ٧١ - ٨٠ المشار اليه .

وفي حالة اهانة القاضي أو الإخلال بالاحترام الواجب له ، من قبل المحامي ، يحذر تقرير بذلك فوراً من القاضي إلى وزارة العدل التي تشعر به اللجنة المختلطة للطعون في أقرب أجل .

وفي انتظار صدور مقرر اللجنة المختلطة للطعون يهتم نقيب المحامين بمصالح المتقاضين ، وينبغي على المحامي الانسحاب من الجلسة .

وبالنسبة لأي تقصير آخر في الالتزامات المفروضة على المحامي بموجب يمينه ، يحال هذا الأخير أمام مجلس النقابة المختص بالتأديب (١) .

المادة ٣٢ - ان الأوراق أو السندات أو الوثائق التي يقدمها كل طرف دعماً لادعاءاته يجب أن تبلغ للخصم وللرئيس أن ينظر في الصعوبات التي يمكن أن تنشأ ويحيل القضية للجلسة التي يرى تعيينها ، ويجوز للرئيس إعفاء الأطراف الذين حضروا بالذات في الجلسة الأولى من الحضور في الجلسة التالية (٢) .

المادة ٣٣ - يكون سماع أقوال الخصوم أو وكلائهم أو محاميهم حضورياً .

ويجوز للقاضي دائماً أن يأمر بحضور الخصوم شخصياً .

المادة ٣٤ - يجوز الحكم في الدعوى مباشرة وفي الحال ، وإذا ارتأى القاضي تأجيلها للمداولة فيتعين عليه أن يحدد الجلسة التي يتم فيها النطق بالحكم (٣) .

المادة ٣٥ - إذا لم يحضر المدعى أو وكيله في اليوم المحدد ، رغم صحة التبليغ ، يقضى بشطب الدعوى بحالتها .

وإذا لم يحضر المدعى عليه أو محاميه أو وكيله في اليوم المحدد ، رغم صحة التبليغ ، يقضى في غيبته (٤) .

المادة ٣٦ - ومع ذلك ، إذا علم القاضي ، بموجب رسالة صادرة من المدعى عليه أو المعلومات التي يدلي بها في الجلسة أحد أقربائه أو جيرانه أو أصدقائه ، أنه تعذر على المدعى عليه الحضور ، جاز للقاضي أن يؤجل الدعوى إلى جلسة قريبة إذا رأى أن الغياب حاصل لسبب مشروع (٥) .

وإذا لم يحضر المدعى لذات الأسباب المذكورة تؤجل الدعوى إلى جلسة قريبة .

المادة ٣٧ - إذا تعدد المدعى عليهم ولم يحضر أحدهم بالذات أو بواسطة وكيل ، أجل القاضي الدعوى مع من حضرها أو مثل فيها من الأطراف إلى جلسة أخرى ، وكلف الخصم المتغيب من جديد بالحضور إلى الجلسة التي يحددها ، وذلك بموجب تكليف بالحضور يتم وفق القواعد المنصوص عليها في المادة ٢٦ (٦) .

وفي ذلك اليوم يقضى بحكم واحد بالنسبة لجميع أطراف الخصومة ويكون هذا الحكم غير قابل للمعارضة .

المادة ٣٨ - تصدر الأحكام في جلسة علنية . وتتضمن التصدير التالي :

(الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية - باسم الشعب الجزائري) .

وتذكر فيها أسماء وصفات الأطراف ، وبياناً موجزاً بأسانيدهم ، وتتضمن الإشارة إلى أن المحكمة اطّلت على أوراق القضية والمواد القانونية التي طبقتها .

وتسبب الأحكام واجب .

ويشار فيها إلى أنها صدرت في جلسة علنية . وتؤرخ الأحكام ، ويوقع عليها القاضي وكاتب الضبط .

وتقيد في السجل المنصوص عليه في المادة ١٢ (٧) .

المادة ٣٩ - يحفظ أصل الحكم الصادر في كل قضية بكتابة الضبط مع المراسلات والوثائق المقدمة فيها ، أما الوثائق التي تخص الأطراف فتعاد إليهم لقاء إيصال (٨) .

المادة ٤٠ - يؤمر بالتنفيذ المعجل ، رغم المعارضة أو الاستئناف ، في جميع الأحوال التي يحكم فيها بموجب سند رسمي أو وعد معترف به أو حكم سابق نهائي ، أو في قضايا النفقة .

ويجوز للقاضي في جميع الأحوال الأخرى ، أن يأمر في حالة الاستعجال ، بالتنفيذ المعجل بكفالة أو بدون كفالة .

ومع ذلك ، يصح أن ترفع المعارضة في التنفيذ

(١) متممة بالأمر رقم ٧١ - ٨٠ المشار إليه .

(٢) مكملة بالأمر رقم ٦٩ - ٧٧ الجريدة الرسمية العدد ٨٢ في ١٩٦٩/٩/٢٦ .

(٣) (٨٠٧،٦٠٥،٤) معدلة بالأمر رقم ٧١ - ٨٠ المشار إليه .

(٤) معدلة بالأمر رقم ٧١ - ٨٠ المشار إليه .

المادة ٤٦ - تطبق أحكام المادتين ٤٤ و ٤٥ أيضا بالنسبة الى أتعاب ومصروفات المترجمين .

(ب) فى الخبرة

المادة ٤٧ - عندما يأمر القاضى بإجراء الخبرة ، يعين خبيرا أو عدة خبراء ويوضح لهم مهمتهم (٥) .

المادة ٤٨ - يعين القاضى الخبير اما من تلقاء نفسه أو بناء على اتفاق الخصوم .

المادة ٤٩ - تحدد فى الحكم القاضى بإجراء الخبرة مهلة للخبير ، يتعين عليه فيها إيداع تقريره الكتابى أو الادلاء بتقريره الشفوى .

وإذا تعدد الخبراء وجب عليهم القيام بأعمال الخبرة سوية ، وبيان خبرتهم فى تقرير واحد .

وإذا اختلفت آراؤهم ، وجب على كل منهم أن يدلى برأيه المسبب .

يوضح التقرير الشفوى بالجلسة ، أما اذا كان التقرير كتابيا فانه يودع بكتابة الضبط للمحكمة ويبلغ للأطراف قبل النداء على الدعوى (٦) .

المادة ٥٠ - يحلف الخبير غير المقيد بجدول الخبراء اليمين أمام السلطة التى يحددها الحكم الصادر بنده ما لم يعف من اليمين باتفاق الخصوم .

المادة ٥١ - اذا رفض الخبير القيام بالعمل الذى كلف به أو حصل مانع له ، استبدل بغيره ، بموجب أمر يصدر فى ذيل طلب تبديله (٧) .

والخبير الذى يقبل أداء المهمة ثم لا يقوم بها أو لا ينجز تقريره أو لا يقدمه فى الميعاد الذى حدده القاضى ، يجوز الحكم عليه بجميع ما أضاعه من المصروفات واذا اقتضى الأمر يحكم عليه بالتعويضات ويستبدل به غيره .

المادة ٥٢ : على الخصم الذى يرغب فى رد الخبير الذى عينته المحكمة من تلقاء نفسها ان يقدم طلب الرد خلال ثمانية أيام تسرى من تاريخ تبليغه هذا التعيين ويكون الطلب موقعا منه أو من وكيله ويتضمن أسباب الرد ويفصل فى طلب الرد دون تأخير .

ولا يقبل الرد الا اذا كان مبنيا على سبب قرابة قريبة أو على أى سبب جدى .

المادة ٥٣ : يجب على الخبير أن يخطر الخصوم

المعجل الى الجهة القضائية التى تنظر فى الاستئناف أو المعارضة .

وتنظر الجهة القضائية المختصة ، فى هذه المعارضات ، فى أقرب جلسة (١) .

المادة ٤١ - تسلم نسخة تنفيذية أو رسمية عن كل حكم بعد تسجيله ، من قبل كاتب الضبط بمجرد طلبها (٢) .

المادة ٤٢ - يكون تبليغ الحكم مصحوبا بنسخة رسمية منه أو بنسخة مطابقة لأصله (٣) .

الباب الثالث

فى اجراءات التحقيق

١ - أحكام عامة

المادة ٤٣ - يجوز للقاضى بناء على طلب الاطراف أو طلب أحدهم أو من تلقاء نفسه ، أن يأمر قبل الفصل فى الموضوع ، وبموجب أمر شفوى ، بحضور أحد الأطراف شخصا أو بإجراء تحقيق أو تقديم وثيقة ، وبموجب أمر كتابى ، بإجراء الخبرة أو التحقيق فى الكتابة أو بأى اجراء آخر من اجراءات التحقيق . وله أن يأمر شفاهيا بالانتقال للمعاينة ما لم ير ضرورة إصدار أمر كتابى (٤) .

المادة ٤٤ - يجوز للقاضى أن يأمر شفاهيا أو بتبليغ من قلم الكتاب مرسل بكتاب موسى عليه بعلم وصول ، بتكليف الخصوم أو أحدهم بأن يودع بقلم كتاب المحكمة مبلغا يحدد مقداره على ذمة المصروفات التى تستلزمها اجراءات التحقيق التى أمر بها .

فاذا لم يودع هذا المبلغ فى الميعاد الذى يحدده القاضى ، استغنى عن الاجراء الذى أمر به وحكم فى الدعوى بحالتها .

ولا يخل تطبيق أحكام هذه المادة بما هو مقرر فى شأن المساعدة القضائية .

المادة ٤٥ - لا يجوز صرف المبلغ المودع على ذمة اجراءات التحقيق الا بمعرفة قلم الكتاب تحت رقابة القاضى والمبلغ المقرر ايداعه لحساب أتعاب ومصروفات الخبراء والشهود لا يمكن بأى حال من الاحوال أداؤه مباشرة من الخصوم الى الخبراء أو الشهود .

وإذا قبل خبير من خبراء الجدول أى مبلغ على هذا الوجه جاز شطب اسمه من جدول الخبراء .

بالايام والساعات التي سيقوم فيها باجراء أعمال الخبرة .

وفي غير حالات الاستعجال يرسل هذا الاخطار الى الخصوم قبل اليوم المحدد بخمسة ايام على الأقل بكتساب موسى عليه بعلم وصول اما الى موطنهم الحقيقي أو محل اقامتهم أو الى موطنهم المختار ويثبت الخبر في تقريره أقوال وملاحظات الخصوم .

المادة ٥٤ : اذا رأى القاضى ان العناصر التى بنى عليها الخبر تقريره غير وافية فله أن يتخذ جميع الاجراءات اللازمة وله على الأخص أن يأمر باستكمال التحقيق أو أن يستدعى الخبر أمامه ليحصل منه على الايضاحات والمعلومات الضرورية .

والقاضى غير ملزم برأى الخبر .

المادة ٥٥ : اذا استدعى الأمر ، أثناء القيام بأعمال الخبرة ، ترجمة مكتوبة أو شفوية بواسطة أحد المترجمين ، تعين على الخبر أن يختار هذا المترجم من بين المترجمين المعتمدين أو أن يرجع الى القاضى فى ذلك .

ج - فى الانتقال للمعاينة

المادة ٥٦ : فى الحالات التى يأمر فيها القاضى ، من تلقاء نفسه أو بناء على طلب الخصوم ، بانتقال للمعاينة يحدد يوم وساعة انتقاله .

ويرسل اخطار للخصوم بدعوتهم لحضور المعاينة .

المادة ٥٧ : اذا كان موضوع المعاينة يتطلب معلومات فنية فيجوز للقاضى أن يأمر فى الحكم نفسه باستصحاب من يختاره من ذوى الاختصاص للاستعانة به .

المادة ٥٨ : يجوز للقاضى أثناء اجرائه المعاينة أن يسمع شهادة أى شاهد يرى لزوما لسماع أقواله أو يطلب الخصوم سماعه ، وله اتخاذ الاجراءات التى يراها لازمة بحضور الشهود أن وجد ضرورة لذلك .

المادة ٥٩ : يحرر محضر بالمعاينة موقع عليه من القاضى وكاتبه ويودع المحضر محفوظات قلم الكتاب .

المادة ٦٠ : تضاف مصروفات الانتقال للمعاينة الى مصروفات الدعوى .

د - فى التحقيقات

المادة ٦١ : يجوز الأمر بالتحقيق لاثبات الوقائع التى تكون بطبيعتها قابلة للاثبات بشهادة الشهود والتى يكون التحقيق فيها جائزا ومنتجا فى الدعوى .

المادة ٦٢ : تبين فى الحكم باجراء التحقيق الوقائع المراد التحقيق فيها ويوم وساعة الجلسة المحددة لاجرائه .

كما يتضمن تكليف الخصوم بالحضور وباستحضار شهودهم فى اليوم والساعة المحددين أو بأن يخطروا قلم الكتاب خلال ثمانية ايام - فيما عدا حالات الاستعجال - بأسماء الشهود الذين يريدون سماعهم .

المادة ٦٣ - يجوز للخصوم ان يتقدموا مباشرة بشهودهم أو بطلب تبليغهم للحضور بواسطة قلم الكتاب وفقا للاوضاع المنصوص عنها فى المواد من ٢٢ الى ٢٦ .

المادة ٦٤ - لا يجوز سماع شهادة أقارب أحد الخصوم أو اصهاره على عمود النسب أو زوج أحد الخصوم ولو بعد الطلاق .

ولا يجوز كذلك قبول شهادة أخوة واخوات وأبناء عمومة الخصوم .

ومع ذلك فالأشخاص المذكورون فى هذه المادة ، باستثناء الابناء ، يجوز استدعاؤهم للشهادة فى الدعاوى الخاصة بمسائل الحالة والطلاق .

ويجوز سماع القصر الذين لم يتموا الخامسة عشرة دون تحليفهم اليمين .

اما الأشخاص فاقدو الأهلية للشهادة أمام القضاء فلا يحلفون اليمين وانما تسمع شهادتهم على سبيل الاستدلال .

وكل شخص غير من ذكر تقبل شهادته فيما عدا فاقدى الأهلية .

المادة ٦٥ - تسمع شهادة كل شاهد على انفراد بحضور الخصوم أو غيابهم ويذكر كل شاهد قبل الادلاء بشهادته اسمه ولقبه ومهنته وسنه وموطنه وعلاقته ودرجة قرابته ومصاهرته أو تبعيته للخصوم .

ويحلف الشاهد اليمين بأن يقول الحق والا كانت شهادته باطلة .

المادة ٦٦ - القصر الذين لم يتموا الثامنة عشر لا تسمع شهادتهم الا على سبيل الاستدلال (١) ويجوز اعادة سماع الشهود ومواجهتهم بعضهم ببعض .

المادة ٦٧ : فيما عدا حالات الاستمجال ، لا تقل المهلة المحددة لحضور الشاهد عن خمسة أيام من تاريخ استلامه التبليغ الى يوم الحضور للتحقيق . ويجوز الحكم على الشهود الذين يتخلفون عن الحضور بغرامة مدنية لا تتجاوز خمسين ديناراً مع النفاذ المعجل رغم المعارضة أو الاستئناف . ويجوز اعادة تبليغهم وتحميلهم المصاريف ، وإذا تخلف الشهود الذين أعيد تبليغهم يحكم عليهم بغرامة مدنية لا تتجاوز مائة دينار .

ومع ذلك فإذا أبدى الشاهد أعذاراً مقبولة عن عدم إمكانه الحضور جاز للمحكمة اعفاؤه من الغرامات المحكوم بها عليه مع سماع شهادته .
المادة ٦٨ : إذا ثبت أن الشاهد قد استحال عليه الحضور في اليوم المحدد لسماع شهادته جاز للقاضي أن يحدد له ميعداً آخر أو ينتقل لسماع شهادته .

وإذا كان الشاهد مقيماً خارج دائرة اختصاص المحكمة فللقاضي أن يلجأ الى الانابة القضائية .

المادة ٦٩ - تجريح أحد الشهود يفصل فيه في الحال ويكون القرار الذي يصدر في هذا الشأن غير قابل للاستئناف .

ويجرح الشاهد اما بسبب عدم أهليته للشهادة وأما بسبب قرابته القريبة أو لأي سبب جدي آخر .

المادة ٧٠ : تبدي أوجه التجريح قبل ادلاء الشاهد بشهادته الا اذا ظهر سبب التجريح بعد أدائه الشهادة وفي هذه الحالة الأخيرة اذا قبل التجريح أصبحت الشهادة باطلة .

المادة ٧١ : يدلي الشاهد بشهادته دون الاستعانة بأية مذكرة وللقاضي من تلقاء نفسه أو بناء على طلب الخصوم أو أحدهم أن يوجه الى الشاهد جميع الأسئلة اللازمة .

المادة ٧٢ : لا يجوز لاحد الخصوم ان يقاطع الشاهد أثناء تأديته لشهادته ولا أن يوجه اليه الأسئلة مباشرة .

وتتلى على كل شاهد أقواله ويقوم بالتوقيع عليها أو ينوه بأنه لا يعرف أو لا يمكنه التوقيع أو أنه يمتنع عن ذلك .

المادة ٧٣ - الخصم الذي يحضر أكثر من خمسة شهود على واقعة واحدة يتحمل في جميع

الأحوال مصروفات الشهود الآخرين في هذا الشأن .

المادة ٧٤ - في الدعاوى التي لا يجوز فيها الاستئناف يدون كاتب الجلسة أقوال الشهود في محضره أما في الدعاوى الجائز استئنافها فيحرر الكاتب محضراً خاصاً بأقوال الشهود .

ويرفق هذا المحضر الذي يوقع عليه القاضي بالنسخة الأصلية للحكم ويتضمن بيان يوم ومكان وساعة التحقيق وحضور الخصوم أو غيابهم واسم كل شاهد ولقبه ومهنته وموطنه وبيان حلف اليمين واجابتهم عما اذا كانوا أقرباء أو أصهار أو في خدمة أحد الخصوم كما يبين في هذا المحضر التجريح الموجه الى الشاهد ويثبت فيه أقوال الشهود ويشار الى تلاوتها عليهم .

المادة ٧٥ - للقاضي ان يصدر حكمه فور اجراء التحقيق وله أن يؤجل الدعوى الى جلسة مقبلة وفي هذه الحالة الأخيرة يصرح لأطراف الخصومة بالاطلاع على التحقيق قبل المناقشة على القضية من جديد في الجلسة المحددة .

هـ - في مضاهاة الخطوط

المادة ٧٦ - اذا أنكر أحد الخصوم الخط أو التوقيع المنسوب اليه أو ادعى عدم تعرفه على خط أو توقيع الغير فيجوز للقاضي أن يصرف النظر عن ذلك اذا رأى أن هذه الوسيلة غير منتجة في الفصل في النزاع والا فانه يؤثر بامضائه على الورقة المطعون فيها ويأمر بإجراء تحقيق الخطوط اما بمستندات أو بشهود واذا لزم الأمر فبوساطة خبير .

وتطبق القواعد المقررة للتحقيقات وأعمال الخبرة على اجراءات تحقيق الخطوط .

المادة ٧٧ - الأوراق التي تقبل للمضاهاة هي على وجه الخصوص :

- العقود الرسمية التي تحمل الامضاءات .
- الخطوط والتوقيعات المعترف بها من الخصم .
- الجزء من المستند الذي لا ينكره الخصم .
- وأوراق المضاهاة يؤثر عليها بتوقيع القاضي .

المادة ٧٨ - اذا ثبت من تحقيق الخطوط ان الورقة المطعون فيها مكتوبة أو موقع عليها من الخصم الذي أنكرها فانه يحكم عليه بغرامة مدنية من خمسين الى ثلاثمائة دينار دون المساس بحق المطالبة بالتعويضات والمصاريف .

(١) مصححة باستدراك الجريدة الرسمية العدد ٦٣ في ١٩٦٦/٧/٢٦ .

المادة ٧٩ - اذا ادعى أحد الخصوم ان مستندا مقدما في الدعوى مزور أو مقلد جاز للقاضي أن يصرف النظر عن هذا الادعاء اذا تراءى له أن الفصل في الدعوى لا يتوقف على المستند المدعى بتزويره والا فان له أن يستدعي الخصم الذي قدمه ليصرح بما اذا كان يتمسك باستعمال ذلك المستند .

المادة ٨٠ - اذا قرر الخصم انه لن يستعمل المستند أو لم يبد أقوالا بشأنه استبعد المستند المطعون فيه .

واذا قرر الخصم أنه يتمسك باستعماله يوقف القاضي الفصل في الطلب الأصلي ويأمر بإجراء المضاهاة المطلوبة .

الباب الرابع

في الطلبات العارضة والتدخل واعادة السير في الدعوى وترك الخصومة

المادة ٨١ - كل تدخل في الدعوى ، مهما كان سببه ، يجرى بموجب التكليف بالحضور حسب الأوضاع المنصوص عليها في المواد ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٦ (١) .

المادة ٨٢ : الضامن ملزم بالتدخل في الدعوى فاذا لم يحضر من تلقاء نفسه فانه يقضى في الدعوى غيابيا بالنسبة له ولكن ليس للضامن ان يقوم مقام المضمون في الدعوى الا بناء على تصريحه .

المادة ٨٣ : تكون الأحكام الصادرة ضد الضامن الذي قام مقام المضمون في الدعوى قابلة للتنفيذ ضد المضمون في حالة اعسار الضامن .

المادة ٨٤ - لا يترتب على وفاة أو تغير أهلية الخصوم ارجاء الفصل في الدعوى متى كانت القضية مهية للفصل فيها .

المادة ٨٥ - اذا لم تكن القضية قد تهيأت بعد للفصل فيها فان القاضي بمجرد اعلامه بوفاة أحد الخصوم أو تغير أهليته يكلف شفويا أو بتبليغ يتم طبقا للأوضاع المنصوص عليها في المواد من ٢٢ الى ٢٧ المذكورة آنفا ، كل ذي صفة لاعادة السير في الدعوى .

المادة ٨٦ - تمنح مهلة كافية للوارث أو الزوج الباقي على قيد الحياة كي يبدى دفاعه في موضوع الدعوى اذا طلب ذلك بسبب ظروف الدعوى .

المادة ٨٧ - اذا تخلف من سبق ابلاغهم عن متابعة السير في الدعوى في المدة المحددة ، يصرف النظر عنهم .

المادة ٨٨ - تتم اجراءات اعادة السير في الدعوى بعد موت أحد الخصوم أو تغير أهليته طبقا للأوضاع المنصوص عليها في المادة ١٢ الخاصة برفع الدعوى .

المادة ٨٩ - تعتبر الدعوى مجددة بالنسبة لمن لهم الصفة في اعادة السير فيها ويحضرون الجلسة المعينة لنظرها وذلك ما عدا حالة التقرير صراحة بخلاف ذلك .

المادة ٩٠ - اذا سبق تقديم طلب أمام محكمة أخرى في موضوع الدعوى نفسه أو كان النزاع مرتبطا بقضية مطروحة فعلا أمام محكمة أخرى جاز احالة الدعوة بناء على طلب الخصوم .

المادة ٩١ - اذا وجد ارتباط بين قضايا مطروحة على المحكمة نفسها تقضى المحكمة بضمها من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم .

المادة ٩٢ - يجب ابداء كل دفع بالاحالة لوحدة الموضوع أو للارتباط قبل أى دفاع في الموضوع .

المادة ٩٣ - عدم اختصاص المحكمة بسبب نوع الدعوى يعتبر من النظام العام وتقضى به المحكمة ولو من تلقاء نفسها وفي أية حالة كانت عليها الدعوى .

المادة ٩٤ - تقبل طلبات التدخل في أية حالة كانت عليها الدعوى ممن لهم مصلحة في النزاع .

المادة ٩٥ - في حالة التدخل يجوز للقاضي أن يقضى في الطلب الأصلي على وجه الاستقلال اذا كان مهيا للفصل فيه أو يؤجل الدعوى للحكم فيها برمتها .

المادة ٩٦ - لا يصح أن يترتب على ابداء الطلبات العارضة ارجاء الحكم في الطلب الأصلي متى كان مهيا للفصل فيه .

المادة ٩٧ - ترك الخصومة اذا كان بغير قيد أو شرط يجوز طلبه كتابة أو ابدائه في محضر يحرر لذلك . ويثبت ترك الخصومة بحكم .

الباب الخامس

في المعارضة

المادة ٩٨ - يجوز الطعن في الأحكام الغيابية بطريق المعارضة ضمن مهلة ١٠ أيام من تاريخ التبليغ الحاصل وفقا للمواد ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٦ .

ويجب أن يذكر في سند التبليغ ، تحت طائلة البطلان ، انه بانقضاء المهلة المذكورة ، يسقط حق الطرف في المعارضة .

ومع ذلك ، عندما يكون التكليف بالحضور مسلما بالذات ، يعد الحكم حضوريا ويكون غير قابل للطعن فيه بالمعارضة (١) .

المادة ٩٩ - ترفع المعارضة بالشكل المنصوص عليه في المادتين ١٢ و ١٣ المذكورتين أعلاه .

ويبلغ المدعى الاصل بالحضور للجلسة طبقا للقواعد المقررة في المواد من ٢٢ الى ٢٧ السابق ذكرها .

المادة ١٠٠ - المعارضة توقف تنفيذ الحكم مالم يقض الحكم الغيابي بغير ذلك .

المادة ١٠١ - اذا تخلف الخصم المعارض عن الحضور مرة أخرى فلا يجوز له الطعن بمعارضة جديدة .

الباب السادس

في الاستئناف

المادة ١٠٢ - ان استئناف الحكم الصادر من المحكمة يجب أن يرفع في مهلة شهر واحد ، وتسرى هذه المهلة ابتداء من تاريخ تبليغ الحكم سواء الى شخص المطلوب تبليغه أو الى موطنه الحقيقي أو المختار ، اذا كان حضوريا أو من تاريخ انقضاء مهلة المعارضة اذا كان غايبا . وتسرى هذه المهلة في حق من قام بطلب تبليغ الحكم ، من تاريخ هذا التبليغ .

وان تبليغ الحكم ولو كان بدون ابداء تحفظات لا يعد رضا بالحكم .

للاستئناف أثر موقف مالم ينص القانون على غير ذلك (١) .

المادة ١٠٣ - للمستأنف عليه أن يرفع استئنافا فرعيا في أية حالة كانت عليها الدعوى حتى ولو كان قد بلغ الحكم بغير ابداء تحفظات .

المادة ١٠٤ - تمد مهل الاستئناف شهرا واحدا بالنسبة للمقيمين في تونس والمغرب وشهرين للمقيمين في بلاد أجنبية أخرى (٢) .

المادة ١٠٥ - توقف مواعيد الاستئناف بوفاة الخصم المحكوم عليه ولا يعاد سريانها الا بعد ابلاغ الورثة حسب الأوضاع المقررة في المادتين ٤٢ و ١٤٨ .

ويعد التبليغ صحيحا اذا تم في موطن المتوفى .

ولا تعود مواعيد الاستئناف الى السريان اذا كان

هذا التبليغ قد حصل قبل انقضاء المهلة الممنوحة للورثة بمقتضى القانون المطبق عليهم في مادة الموارث لجرد التركة واتخاذ قرار بشأنها ، الا بعد انقضاء المهلة المذكورة .

وفي حالة تغير أهلية الخصم الذي خسر الدعوى لا يبدأ سريان مواعيد الاستئناف الا بعد اجراء تبليغ جديد لصاحب الصفة عنه .

المادة ١٠٦ - في جميع المسواد - مالم ينص القانون على خلاف ذلك - يجوز استئناف كل حكم تمهيدى قبل الحكم القطعى في الدعوى . أما استئناف الحكم التحضيري فلا يجوز رفعه الا مع الحكم القطعى .

وفي الحالة الاخيرة لا يسرى ميعاد الاستئناف الا من يوم تبليغ الحكم القطعى وهذا الاستئناف يكون مقبولا حتى ولو كان الحكم الصادر قبل الفصل في موضوع الدعوى قد نفذ دون ابداء تحفظات .

وفي حالة استئناف حكم تمهيدى ، ينبغي على الجهة القضائية أن تفصل فيه بأقرب أجل (٣) .

المادة ١٠٧ - لا تقبل الطلبات الجديدة في الاستئناف مالم تكن خاصة بمقاصة أو كانت بمثابة دفاع في الدعوى الاصلية .

كما يجوز للخصوم أيضا طلب الفوائد ومتأخر الاجرة وسائر الملحقات التي تستحق منذ صدور الحكم المستأنف وكذا التعويضات المستحقة عن اضرار وقعت منذ ذلك الحكم .

ولا يعد بمثابة طلب جديد الطلب المشتق مباشرة من الطلب الاصلى في الدعوى والذي يهدف الى الغاية نفسها ولو كان مؤسسا على أسباب أو أسانيد مختلفة عنه .

المادة ١٠٨ - لا يقبل التدخل الا اذا كان صادرا ممن له مصلحة قائمة وحالة في النزاع .

المادة ١٠٩ - اذا ألغى الحكم المستأنف فيجوز للجهة الاستئنافية التصدى للدعوى متى كانت مهيأة للفصل فيها .

واذا تأيد الحكم المستأنف فيعود تنفيذه للمحكمة التي أصدرته .

واذا ألغى الحكم برمته فيعود تنفيذه بالنسبة للخصوم أنفسهم الى الجهة الاستئنافية .

وفي حالة الالفاء الجزئى يجوز للجهة الاستئنافية الاحتفاظ بالتنفيذ أو أحالة القضية الى المحكمة نفسها مشكلة تشكيلا جديدا أو الى محكمة أخرى اذا رأت لذلك ضرورة .

واذا ألغت الجهة القضائية الاستئنافية حكما

غير قطعي مستأنف فانه يجوز لها التصدى للدعوى متى كانت مهياة للفصل فيها .

الكتاب الثالث

في الاجراءات المتبعة امام المجالس القضائية

الباب الاول (١)

في الاجراءات المتبعة امام المجلس القضائي عند البت في القضايا المستأنفة

القسم الاول

في رفع الدعوى

المادة ١١٠ - يرفع الاستئناف بعريضة مسببة وموقعة من المستأنف أو محاميه المقيد في جدول النقابة الوطنية للمحامين . وتودع العريضة في كتابة الضبط للمجلس القضائي .

وتسرى عليها القواعد المنصوص عليها في المادتين ١٢ و ١٥ .

وتقيد حالا في السجل الخاص وفقا لترتيب الاستلام مع بيان أسماء الطرفين ورقم القضية وتاريخ الجلسة (٢) .

المادة ١١١ - يجب أن تكون العريضة مصحوبة بعدد من النسخ بقدر عدد المستأنف عليهم . ويجرى تبليغ الاستئناف الى هؤلاء الاخيرين طبقا لاحكام المواد ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٦ (٣) .

المادة ١١٢ - يعين الرئيس ، بمجرد قيد العريضة ، مقررًا للدعوى ، يحال اليه ملفها خلال ٢٤ ساعة (٤) .

المادة ١١٣ - يجرى التحقيق في الدعوى الاستئنافية على غرار ما يجرى في الدعوى الابتدائية . ويحضر الاطراف بأنفسهم أو بواسطة محاميهم (٥) .

المادة ١١٤ - يجوز كذلك رفع الاستئناف بعريضة مسببة وموقعة من المستأنف أو محاميه المقيد في جدول النقابة الوطنية للمحامين ، فتسرى على هذه العريضة القواعد المنصوص عليها في المواد ١٢ و ١٥ و ١١١ ، وتودع في كتابة

ضبط المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بالاستئناف (٦) .

المادة ١١٥ - يسلم كاتب الضبط ايضا بالاستئناف الذي يبلغه فورا للمستأنف عليه ، ويعمل على احواله كامل ملف الدعوى الى كتابة ضبط الجهة الاستئنافية خلال مدة شهر واحد تحت رقابة رئيس المحكمة وتحت طائلة العقوبات الجزائية (٧) .

المادة ١١٦ - بمجرد استلام العريضة ، من كتابة ضبط الجهة القضائية الاستئنافية ، يجرى قيدها وفقا للفقرة ٤ من المادة ١١٠ . ويبلغ رقم القضية وتاريخ الجلسة الى الاطراف خلال ال ٣٤ ساعة (٨) .

المادة ١١٧ - وبعد ذلك يباشر الاجراء كما هو منصوص عليه في المادتين ١١٢ و ١١٣ (٩) .

- المادة ١١٥ - (١٠)
- المادة ١١٦ - (١١)
- المادة ١١٧ - (١٢)
- المادة ١١٨ - (١٣)
- المادة ١١٩ - (١٤)
- المادة ١٢٠ - (١٥)

القسم الثاني

في اجراءات التحقيق

المادة ١٢١ - تطبق امام المجالس القضائية ، المواد من ٤٣ الى ٨٠ ، مع مراعاة الاحكام الواردة بعده .

اذا صدر امر باجراء التحقيق ، يبلغ منطوقه بواسطة كتابة الضبط ، بناء على طلب الطرف الذي يهمه التعجيل (١٦) .

المادة ١٢٢ - يجوز للنياابة العامة أن تحضر جميع اجراءات التحقيق (١٧) .

المادة ١٢٣ - يوضح في القرار المتضمن الانتقال للمعينة ما اذا كان جميع أعضاء هيئة المجلس سيقومون بهذا الانتقال أو أحد أعضائه فقط (١٨) .

المادة ١٢٤ - ان الحكم المتضمن اجراء التحقيق يعين بموجبه العضو المكلف بالتحقيق في تاريخ محدد مالم يوضح فيه بأن الاجراء قد تم في الجلسة امام المجلس القضائي (١٩) .

(١) عدل عنوان هذا الباب بموجب الامر رقم ٦٩ - ٧٧ المشار اليه .
(٩٠.٨٠.٧.٦.٥.٤.٣.٢) مستبدلة بالامر رقم ٧١ - ٨٠ المشار اليه .
(١٥.١٤.١٣.١٢.١١.١٠) ملغاة بالامر رقم ٧١ - ٨٠ المشار اليه .
(١٩.١٨.١٧.١٦) مستبدلة بالامر رقم ٧١ - ٨٠ المشار اليه .

المادة ١٢٥ - يقوم كاتب الضبط بتحرير محضر التحقيق في جميع الأحوال (١) .

المادة ١٢٦ - (٢)

المادة ١٢٧ - (٣)

المادة ١٢٨ - (٤)

المادة ١٢٩ - (٥)

المادة ١٣٠ - (٦)

المادة ١٣١ - (٧)

المادة ١٣٢ - (٨)

المادة ١٣٣ - (٩)

المادة ١٣٤ - (١٠) .

القسم الثالث

في الاحكام

المادة ١٣٥ - يعد رئيس المجلس القضائي جدول قضايا كل جلسة ويعرض هذا الجدول على النيابة العامة للاطلاع عليه كما يعلق على مدخل قاعة الجلسة (١١) .

المادة ١٣٦ - (١٢)

المادة ١٣٧ - الجلسة علنية وللمجلس أن يقرر جعلها سرية إذا رأى في العلنية خطرا على النظام العام .

المادة ١٣٨ - ضبط الجلسة منوط برئيس المجلس .

وتسرى أحكام المادة ٣١ بالنسبة الى المجالس القضائية .

المادة ١٣٩ - كل اخلال بالواجبات التي يوجبها على المحامي يمينه ويقع منه بالجلسة يجوز أن يعاقب عليه وفقا للاحكام المنصوص عليها في المادة ٣١ (١٣) .

المادة ١٤٠ - يحضر العضو المقرر في الجلسة المحددة للمرافعات تقريراً يتلوه في الجلسة . ويسرد في هذا التقرير ما وقع من اشكالات في الاجراءات ويحلل الوقائع وأوجه دفاع الاطراف كما يدرج أو يلخص إذا لزم الامر طلباتهم الختامية .

كما يبين المقرر مقاطع النزاع دون أن يبدي رأيه فيها . وبعد تلاوة التقرير يسوغ للاطراف

ابداء ملاحظاتهم الشفوية وللنيابة العامة ابداء طلباتها (١٤) .

المادة ١٤١ - يجب اطلاع النائب العام على القضايا الآتية :

١ - القضايا التي تتعلق بالدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية والمصالح والهبات والرصايا لصالح الخدمات الاجتماعية .

٢ - القضايا الخاصة بحالة الاشخاص .

٣ - القضايا التي تتضمن دفوعا بعدم الاختصاص في نزاع يتعلق بصلاحية الجهة القضائية .

٤ - تنازع الاختصاص بين القضاة ورد القضاة .

٥ - مخاصمة القضاة .

٦ - القضايا المتعلقة بعديمي الاهلية .

٧ - القضايا المتعلقة بالاشخاص الاعتباريين غائبين .

٨ - اجراءات الطعن بالتزوير .

وترسل هذه القضايا الموضحة آنفا الى النائب العام قبل ١٠ أيام على الأقل من يوم الجلسة بواسطة كتابة الضبط .

ويجوز للنائب العام الاطلاع على جميع القضايا الاخرى التي يرى أن تدخله فيها ضروري ولا سيما القضايا الماسة بالنظام العام .

ويجوز للمجلس القضائي أن يأمر من تلقاء نفسه بارسال القضايا المذكورة الى النائب العام (١٥) .

المادة ١٤٢ - بعد اقفال باب المناقشة يحيل المجلس الدعوى للمداولة .

ويحدد اليوم الذي يصدر فيه حكمه .

وتجرى مداولة المجلس بغير حضور النيابة العامة أو الأطراف أو محاميهم أو كاتب الضبط (١٦) .

المادة ١٤٣ - تعتبر الاحكام الصادرة في القضايا التي قدمت فيها عرائض أو مذكرات أو دفوع

(١) مستبدلة بالأمر رقم ٧١ - ٨٠ المشار اليه .

(٢) (١٠،٩،٨،٧،٦،٥،٤،٣،٢) ملفاة بالأمر رقم ٧١ - ٨٠ المشار اليه .

(١١) مصححة باستدراك الجريدة الرسمية السابق الاشارة اليه .

(١٢) ملفاة بالأمر رقم ٧١ - ٨٠ المشار اليه .

(١٦،١٥،١٤،١٣) معدلة بالأمر رقم ٧١ - ٨٠ المشار اليه .

حضورية ، حتى ولو لم يكن الاطراف أو المحامون عنهم قد أبدوا ملاحظات شفوية في جلسة المرافعة (١) .

كما تعد حضورية الاحكام التي فصلت في موضوع الدعوى بعد رفض دفع فرعى أو دفع بعدم القبول حتى ولو كان الخصم الذى أبدى الدفع الفرعى أو دفع بعد القبول قد امسك عن الدفاع في موضوع الدعوى احتياطيا بالرغم من سماح الرئيس له بذلك . أما جميع الاحكام الأخرى فتصدر غيابيا (٢) .

المادة ١٤٤ - تصدر احكام المجلس القضائي من ثلاثة اعضاء ، ما لم ينص صراحة على خلاف ذلك . وتحمل نفس العنوان الذى تصدر به احكام المحاكم ويذكر فيها :

- ١ - اسم ولقب الأطراف وصفتهم أو مهنتهم وموطنهم أو محل اقامتهم والمحامين عنهم .
- ٢ - اذا تعلق الأمر بشركة ، عنوان الشركة ونوعها ومقرها .
- ٣ - تلاوة التقرير .

٤ - التأشير الاجمالي على جميع الوثائق المقدمة وان اقتضى الأمر ، محاضر اجراءات التحقيق التى تكون قد تمت .

- ٥ - النصوص القانونية التى طبقت .
- ٦ - اسماء الاعضاء الذين اشتركوا فى اصدار الحكم .
- ٧ - اسم ممثل النيابة العامة اذا اقتضى الحال .

كما يجب ان تشتمل الاحكام ، عند الاقتضاء ، على ذكر سماع أقوال الاطراف أو محاميهم .

ويجب أن تكون الاحكام مسببة ومحتوية على الدفوع المقدمة ، وعند الاقتضاء ، الادعاءات المقيدة على ورقة الجلسة .

كما يجب ان تتضمن بانها صدرت في جلسة علنية ، وعند الاقتضاء ان النيابة العامة قد أبدت طلباتها .

ويوقع على اصل الحكم من الرئيس والمقرر وكاتب الضبط .

واذا حدثت وفاة احد ممن يجب توقيعهم على اصل الحكم أو حدث أى سبب آخر يجعل من

المستحيل توقيعه منه ، فتطبق احكام الامر رقم ٦٧ المؤرخ فى ١٦ محرم عام ١٣٨٧ الموافق ٢٦ ابريل سنة ١٩٦٧ والمتعلق بالتوقيع على أصول الاحكام القضائية (٣) .

المادة ١٤٥ - يحفظ أصل الحكم فى كل قضية لدى كتابة الضبط مع المراسلات والاوراق المتعلقة بالتحقيق .

أما الوثائق الخاصة بالاطراف فتعاد اليهم لقاء ايصال (٤) .

المادة ١٤٦ - تطبق المادة ٤٠ من هذا القانون فى شأن التنفيذ المعجل .

وتؤجل المعارضات فى التنفيذ المعجل من قبل الرئيس الى جلسة قريبة منعقدة بهيئة غرفة مشورة ، ويجوز للاطراف ان يبدوا امامهم ملاحظاتهم الشفوية أو الكتابية (٥) .

المادة ١٤٧ - ويكون تسليم نسخ الاحكام بمعرفة قلم الكتاب للخصم الذى يعنيه الأمر بناء على طلب منه .

وكل نسخة يجب أن تحتوى على النص الكامل للحكم كما حرر ووقع عليه طبقا للمادة ١٤٤ . وتبليغ الحكم يكون مصحوبا بتسليم نسخة منه .

القسم الرابع

فى الطلبات العارضة والتدخل واعادة السير فى الدعوى وترك الخصومة

المادة ١٤٨ - ان طلب ادخال الغير فى الدعوى سواء كان بصفة ضامن أو ضامن الضامن أو لاي سبب آخر وكذلك طلب التدخل واستئناف السير بالدعوى وترك الدعوى وغير ذلك من الطلبات العارضة ، تقدم طبقا للاحكام المنصوص عليها فى المواد من ٨١ الى ٩١ ومن ١١٠ الى ١١٧ (٦) .

المادة ١٤٩ - (٧)

المادة ١٥٠ - (٨)

المادة ١٥١ - (٩)

المادة ١٥٢ - (١٠)

المادة ١٥٣ - (١١)

المادة ١٥٤ - (١٢)

(١) معدلة بالامر رقم ٧١ - ٨٠ المشار اليه .

(٢) معدلة بالامر رقم ٦٩ - ٧٧ المشار اليه .

(٣) (٦٠٥٤٣) معدلة بالامر رقم ٧١ - ٨٠ المشار اليه .

(١٢٠١١٠٩٠٨٧) ملفاة بالامر رقم ٧١ - ٨٠ المشار اليه .

القسم الخامس

في الطلب الفرعى الخاص بالطعن فى التزوير

المادة ١٥٥ - كل طلب بالطعن فى التزوير يخص أى وثيقة مقدمة فى الدعوى ، يجب ان يقدم طبقا للقواعد المقررة لطلبات افتتاح الدعوى (١) .

المادة ١٥٦ - يحدد رئيس الجهة القضائية ، الاجل الذى يصرح خلاله من ابرز الوثيقة المدعى بأنها مزورة ، ما اذا كان يتمسك باستعمالها (٢)

فاذا قرر انه لا ينوى استعماله أو سكت عن الرد استبعد المستند المذكور ، أما اذا قرر أنه متمسك به فانه يجوز للمجلس أما ان يوقف الفصل فى الخصومة الاصلية حتى يفصل فى دعوى التزوير وأما ان يصرف النظر عن الطعن بالتزوير اذا تراءى له أن الفصل فى الخصومة الاصلية لا يتوقف على المستند المدعى تزويره .

وفى الحالة الثانية وكذلك فى حالة التأجيل المقرر وفقا للفقرة الثانية من المادة ٨٠ يجرى المجلس التحقيق فى الطلب الفرعى .

المادة ١٥٧ - يكلف رئيس الجهة القضائية الطرف المتمسك بالوثيقة المدعى تزويرها أن يودعها لدى كتابة الضبط خلال ثلاثة أيام (٣) .

فاذا تخلف الخصم عن تسليمه فى الميعاد المذكور اعتبر كأنه قد قرر عدم استعماله .

المادة ١٥٨ - اذا كان اصل الوثيقة المدعى تزويرها موجودا ضمن محفوظات عمومية ، يأمر الرئيس الشخصى المودع لديه هذا الاصل ، بتسليمه الى كتابة الضبط للمجلس القضائى (٤) .

المادة ١٥٩ - يقوم الرئيس ، خلال ثمانية أيام من تسليم الوثيقة المدعى تزويرها ، أو الاصل اذا اقتضى الامر ، بتحرير محضر بحالة الوثيقة المدعى تزويرها والاصل ، وذلك بعد دعوة الطرفين لحضور تحرير ذلك المحضر .

ويجوز للمجلس القضائى ، حسب الأحوال ، ان يأمر أولا بتحرير محضر عن حالة النسخة ، دون انتظار ورود الاصل . ويحرر محضر على حدة بحالة الاصل .

ويتضمن المحضر اشارة ووصفا للشطب والتحشير والكتابة بين الاسطر وغيرها من أوجه التزوير ذاته ، ويحرر هذا التقرير بمحضر

النائب العام ، ويؤشر عليه الرئيس وعضو النيابة والأطراف الحاضرون أو وكلاؤهم (٥) .

المادة ١٦٠ - فور تحرير المحضر سالف الذكر يجرى تقديم أدلة التزوير على الوجه المقرر بشأن مضاهاة الخطوط .

المادة ١٦١ - يفصل فى الطعن بالتزوير بحكم يصدر من المجلس واذا خسر الطاعن بالتزوير دعواه يلزم بغرامة مدنية مقدارها من ٥٠ الى ٥٠٠ دينار دون المساس بحق المطالبة بالتعويضات والاجراءات الجزائية .

المادة ١٦٢ - اذا كان الحكم الصادر فى الطعن بالتزوير قد أمر بمحو أو اتلاف المحرر أو شطبه أو شطب جزء منه أو أمر بتصحيح المحرر أو اعادته الى اصله الصحيح فانه يوقف تنفيذ ما أمر به الحكم طالما أن الاجل المقرر للمحكوم عليه للطعن فى الحكم بطريق التماس اعادة النظر أو بطريق النقض لا يزال ساريا أو لم يكن قد وافق على- الحكم صراحة .

المادة ١٦٣ - اذا كان الحكم قد أمر برد المستندات المقدمة فانه يوقف تنفيذه أيضا فى هذا الخصوص وذلك فى الحالات المنصوص عليها فى المادة ١٦٢ الا اذا قضى المجلس بخلاف ذلك بناء على طلب الخصوم أو الموظف العام المودع لديه المحرر .

المادة ١٦٤ - ما دامت المستندات المدعى بتزويرها مودعة قلم كتاب المجلس فلا يجوز تسليم نسخ منها الا بمقتضى حكم .

المادة ١٦٥ - اذا رفعت الدعوى المعارضة بالطعن بالتزوير بصورة مستقلة وأصلية أمام القضاء الجزائى فانه يوقف الفصل فى الدعوى المدنية الى حين صدور حكم فى دعوى التزوير .

القسم السادس

فى المعارضة

المادة ١٦٦ - يجوز الطعن فى احكام المجلس الغيابية بطريق المعارضة فى ميعاد خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغها .

ويجب أن يذكر فى التبليغ انه بعد انقضاء الموعد المنوه عنه يسقط حق الخصم فى تقديم معارضته .

المادة ١٦٧ - ترفع المعارضة وفقا للقواعد المقررة لعرائض افتتاح الدعوى .

وتطبق احكام المادتين ١٠٠ و ١٠١ أمام المجالس القضائية (١) .

الباب الثاني (٢)

في الاجراءات المتبعة أمام المجلس القضائي في المواد الادارية

المادة ١٦٨ - تطبق النصوص الواردة في الباب الاول من الكتاب الثالث والنصوص الواردة في الكتاب الرابع أمام المجلس القضائي وهو يبت في المواد الادارية وذلك في الحدود التي لا تتعارض فيها مع أحكام هذا الباب .

ولا تطبق المادتان ١٧٤ و ١٨٢ الخاصتان بأوامر الاداء .

أما المواد التي تحكمها اجراءات خاصة وعلى الاخص مواد الضرائب والجمارك والمعارضة في اجراءات المتابعة والتحصيل والمعارض الآيلة للسقوط فانها تستمر خاضعة بالنسبة لتقديمها والفصل فيها ضمن الاوضاع المنصوص عليها في الاحكام الخاصة بهذه المواد .

القسم الاول

في تقديم الطعون وفي تمثيل الأشخاص العامة .

المادة ١٦٩ - ترفع الدعوى الى المجلس القضائي بعريضة مكتوبة وموقع عليها من الخصم أو من محام مقيد في نقابة المحامين وتودع قلم كتاب المجلس .

وتسرى على العريضة القواعد المنصوص عليها في المواد ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١١١ من هذا القانون ويجب ان تكون مصحوبة بالقرار الطعون فيه أو بالمستند المثبت بتاريخ ايداع الشكوى وذلك في الحالة المشار اليها في المادة ١٦٩ مكرر .

ويجب أن يكون الطعن ومذكرات الدفاع المقدمة من الدولة موقعا عليها من الوزير المختص أو من الموظف الذي يفوض بهذا الغرض أو من أية سلطة تفوض بذلك بمقتضى نص في القانون أو في لائحة تمثيل جميع المجموعات العامة الاخرى

أمام القضاء بواسطة السلطات المنصوص عليها في المواد التي تنظمها .

القسم الثاني

في القرار السابق على الطعن وميعاد الطعن

المادة ١٦٩ - مكرر : لا يجوز رفع الدعوى الى المجلس القضائي من أحد الافراد الا بطريق الطعن في قرار اداري .

ولا يقبل هذا الطعن الا اذا سبقه طعن عن طريق التدرج الرئاسي يرفع أمام السلطة الادارية التي تعلق من أصدر القرار مباشرة أو طعن ولائي يوجه الى من اصدر القرار .

ويجب أن يرفع الطعن المشار اليه آنفا خلال الشهرين التابعين لتبليغ القرار المطعون فيه أو نشره .

ان سكوت السلطة المختصة عن الرد على شكوى أو على طعن ولائي أو رئاسي مقدم ضد القرار مدة تزيد على ثلاثة اشهر يعتبر بمثابة قرار بالرفض ويجوز رفع طعن قضائي في ميعاد شهر من تاريخ انقضاء الميعاد المذكور .

اذا كانت السلطة الادارية المختصة هيئة ذات نظام المداولة فان ميعاد الثلاثة اشهر لا يبدأ في هذه الحالة الا من تاريخ قفل أول دورة قانونية تتلو ايداع الطلب .

ولا يجوز لاحكام هذه المادة أن تخالف النصوص التي تقرر مواعيد خاصة ذات مدد أخرى .

ويجب ان ينص في تبليغ القرار على المواعيد التي تقل مدتها عن شهر تحت طائلة البطلان .

ويجب اثبات تاريخ ايداع الشكوى أو الطعن الاداري بكافة الطرق وذلك تأييدا لعريضة الطعن .

القسم الثالث

في تحقيق الطعون

المادة ١٧٠ - على كاتب الضبط ان يرسل العريضة عقب قبضها الى رئيس المجلس القضائي الذي يحيلها الى رئيس الغرفة الادارية ليعين مستشارا مقررًا .

ويقوم المقرر بتبليغ العريضة الى كل مدعى

(١) معدلة بالامر رقم ٧١ - ٨٠ المشار اليه .

(٢) استبدل عنوان هذا الباب وكذلك جميع المواد الواردة فيه من المادة ١٦٨ الى المادة ١٧١ مكرر بموجب الامر رقم

٦٩ - ٧٧ السابق الاشارة اليه .

عليه في الدعوى مع انذاره بأن يودع مذكرة بالرد مصحوبة بعدد من النسخ بقدر عدد الخصوم وذلك في المواعيد التي يحددها .

وتبلغ العرائض المقدمة ضد قرار وزاري أو ضد قرار صادر لصالح الدولة الى الوزراء المختصين مباشرة .

وتودع مذكرات الدفاع قلم الكتاب ضمن الشروط المحددة في المادة ١٦٩ . ويأمر المقرر بتبليغها مع ما قد يقدم من ردود عليها بنفس الشروط المقررة بالنسبة للمريضة ويمنح الخصوم في هذه الحالة أجلا يسمح بتقوية أوجه الدفاع عن طعنهم .

وتطبق المادتان ١١٤ و ١١٥ الخاصتان باختيار الموطن والاطلاع على المستندات على المواد الادارية .

اذا تبين في عريضة الدعوى بأن حل القضية مؤكد يجوز لرئيس الغرفة أن يقرر بأن لا محل للتحقيق ويحيل الملف الى النيابة العامة .

ويجب على المقرر أن يستبعد من المرافعات المذكرات التي تودع في تاريخ لاحق لانقضاء آخر معاد ممنوح لايداعها .

ويقوم المقرر باعداد الملف ويأمر بتقديم المستندات التي يراها لازمة للتحقيق في القضية .

وعندما تصبح القضية مهياة للفصل فيها أو عندما تنقضي المواعيد الممنوحة لتقديم المذكرات والرد عليها يقوم المقرر بايداع تقريره المكتوب ويحيل الملف الى النيابة العامة .

على النيابة العامة أن تودع تقريرها في معاد شهر .

سواء قدمت النيابة العامة طلباتها في الميعاد المحدد والمشار اليه أعلاه أم لا فإنه يتعين على المقرر أن يحدد بالاتفاق مع الرئيس الجلسة ويأمر الكاتب بأن يحيط النيابة العامة والخصوم علما بتاريخها . ولذلك قبل هذا التاريخ بثمانية أيام على الأقل . ويجوز تخفيض هذا الميعاد الى أربعة أيام في حالة الاستعجال .

لا يكون للطعن أمام المجلس القضائي أثر موقوف الا اذا قرر بصفة استثنائية خلاف ذلك بناء على طلب صريح من المدعى .

ومع ذلك لا يجوز للمجلس القضائي بأى حال من الاحوال أن يأمر بوقف تنفيذ قرار يمس حفظ النظام والامن والهدوء العام .

والقرار الذي يأمر المجلس القضائي فيه بوقف التنفيذ يقبل الطعن بالاستئناف أمام المجلس الأعلى في ميعاد خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه ويجوز لرئيس الغرفة الادارية بالمجلس الاعلى في هذه الحالة أن يأمر فورا وبصفة موقته أن يضح حد لوقف التنفيذ .

القسم الرابع

في اجراءات التحقيق وفي ادارة الجلسة وفي الاحكام

المادة ١٧٠ - مكرر : تجرى مختلف اجراءات التحقيق حسبما هو مقرر في المواد من ١٢١ الى ١٣٤ .

وتجرى ادارة الجلسة حسبما هو مقرر في المواد ١٣٥ و ١٣٧ و ١٣٩ .

وبعد تلاوة التقرير بمعرفة المقرر يسوغ للخصوم أو محاميهم ابداء ملاحظاتهم الشفوية دعما لمذكراتهم المكتوبة ثم تقوم النيابة العامة - التي يجب سماعها في جميع القضايا بابداء طلباتها وتحال القضية بعد ذلك للمداولة طبقا للمادة ١٤٢ .

ويجوز للمجلس القضائي أيضا سماع مأموري الادارة أو طلب حضورهم أمامه لتقديم الايضاحات

المادة ١٧١ - تحتوى أحكام المجلس القضائي على البيانات الواردة في المادة ١٤٤ بما في ذلك التأشير على عرائض وطلبات الخصوم وتلاوة التقرير وسماح النيابة العامة واسم ممثلها .

ولا تكون تلك الاحكام قابلة للطعن فيها بالمعارضة الا اذا لم يكن المدعى عليه قد أبلغ بالطعن . ولا تقبل المعارضة الا في معاد شهر من تاريخ تبليغ الحكم .

ولا يوقف الاستئناف ولا سريان ميعاده ولا المعارضة عند الاقتضاء تنفيذ الاحكام الصادرة في المواد الادارية .

وخلافا لاحكام المادة ١٤٧ تبليغ الاحكام الصادرة في المواد الادارية أو الصادرة في المواد المستعجلة بقوة القانون بمعرفة قلم الكتاب الى جميع أطراف الخصومة وذلك دون الاخلال بحق الخصوم في تبليغ هذه الاحكام والقرارات بالاوضاع المنصوص عليها في المادة ١٤٧ .

القسم الخامس

في الطلبات العارضة ، والتدخل ، وإعادة السير
في الدعوى وترك الخصومة وفي تدابير الاستعجال

المادة ١٧١ - مكرر : تطبق أحكام المواد من
١٤٨ الى ١٥٤ .

وتستبدل - في المواد الادارية - المواد ١٧٢
و ١٧٣ و ١٨٣ الى ١٩٠ الخاصة بتدابير الاستعجال
بالقضاء المستعجل - بالاحكام الآتية :

« في جميع حالات الاستعجال يجوز لرئيس
المجلس القضائي أو للعضو الذي ينتدبه ، بناء
على عريضة تكون مقبولة حتى في حالة عدم وجود
قرار اداري سابق :

١ - الامر بتوجيه انذار - سواء آكان مطلوب
أو غير مطلوب الرد عليه - بمعرفة أحد موظفي
قلم الكتاب .

٢ - تعيين أحد موظفي قلم الكتاب أو أحد
الخبراء ليقوم دون تأخير ، باثبات الوقائع
الحاصلة بدائرة المجلس القضائي التي يكون من
شأنها أن تؤدي الى نزاع يطرح للفصل فيه أمام
أحد لمجالس القضائية المختصة في المواد الادارية .

٣ - الامر بصفة مستعجلة باتخاذ كافة
الاجراءات اللازمة وذلك باستثناء ما تعلق منها
بأوجه النزاع التي تمس النظام العام أو الامن
العام ودون المساس بأصل الحق وبغير اعتراف
تنفيذ أية قرارات ادارية بخلاف حالات التعدي
والاستلاء .

ويخطر المدعى عليهم المحتمل اختصاصهم بأمر
اثبات الحالة فورا . ويحرر موظف قلم الكتاب
المكلف بالانذار أو اثبات الحالة وكذلك الخبير،
محضرا يذكر فيه أقوال وملاحظات المدعى عليهم
المحتمل اختصاصهم أو من يمثلهم . ويبلغ هذا
المحضر الى كل ذي شأن .

وتبلغ عريضة الطلب المستعجل - التي يكون
الغرض منها اتخاذ أي إجراء آخر خلاف الانذار
أو اثبات الحالة - فورا الى المدعى عليه المحتمل
اختصاصه مع تحديد أجل للرد .

ويكون الامر - الصادر بقبول الطلبات المذكورة
والمشمول بالتنفيذ المعجل أو الأمر الصادر برفضها
- قابلا للاستئناف أمام المجلس الاعلى في ميعاد
خمس عشرة يوما من تاريخ تبليغه . ويجوز في
هذه الحالة لرئيس الغرفة الادارية بالمجلس الاعلى
أن يوقف فورا وبصفة مؤقتة تنفيذ هذا القرار .

الكتاب الرابع

في الاحكام المشتركة الخاصة بالمحاكم والمجالس
القضائية وفي

الاجراءات المستعجلة

الباب الاول

في تدابير الاستعجال

المادة ١٧٢ - الطلبات التي يكون الغرض منها
استصدار أمر باثبات الحالة أو بالانذار أو باتخاذ
اجراء مستعجل آخر في أي موضوع كان درن
مساس بحقوق الاطراف تقدم الى رئيس الجهة
القضائية المختصة الذي يصدر أمره بشأنها .

وفي حالة الاستجابة الى الطلب يرجع اليه البت
في اشكالات التنفيذ . وفي حالة رفض الطلب
يكون الامر بالرفض قابلا للاستئناف اذا كان
مصدره رئيس محكمة من محاكم الدرجة الاولى ،
وذلك فيما عدا مادتي اثبات الحالة والانذار .

في مادة اثبات الحالة المتصلة بوقائع مادية
بحته أو مادة انذار غير مطلوب الرد عليه يجوز
أن يطلب الخصم الى الكاتب القيام بالاجراء
المطلوب مباشرة بدون أمر سابق من القاضي .
وفي حالة رفض القيام بالاجراء المطلوب يفصل
رئيس الجهة القضائية المختصة في هذا الامر
وفقا للاوضاع المنصوص عليها في الفقرة الاولى
من هذه المادة .

ويحرر موظف الكتاب المكلف بالانذار أو اثبات
الحالة محضرا يذكر فيه اقوال وملاحظات المدعى
عليه المحتمل اختصاصه أو من يمثله .

ويجوز ابلاغ هذا المحضر الى كل ذي شأن اذا
رغب ذلك طالب الانذار أو اثبات الحالة كما
أن لكل ذي شأن أن يطلب في جميع الاحوال
تسليمه نسخة من ذلك المحضر .

المادة ١٧٣ - اذا لم يكن اثبات الحالة المطلوب
مجديا الا اذا قام به أحد أهل الخبرة فللقاضي
أن يعين خبيرا للقيام باجراء المطلوب حسب الاوضاع
المنصوص عليها في الفقرتين الاولى والثانية من
المادة ١٧٢ .

الباب الثاني

في اوامر الاداء

المادة ١٧٤ - خلافا للقواعد العامة في رفع
الدعاوى امام جهات القضاء المختصة يجوز أن

الباب الثاني في أوامر الأداء

المادة ١٧٤ - خلافا للقواعد العامة في رفع الدعوى أمام جهات القضاء المختصة يجوز أن تتبع الأحكام الواردة في هذا الباب عند المطالبة بدين من النقود ثابت بالكتابة حال الأداء ومعين المقدار .

المادة ١٧٥ - يودع الطالب لدى قلم كتاب المحكمة عريضة تحتوي على أسماء وألقاب الخصوم ومهنة كل منهم وموطنه ومقدار المبلغ المطالب به على وجه التحديد وسبب الدين .

ويرفق بالطلب جميع المستندات المؤيدة له والمعززة لوجود الدين والموضحة لمقداره وبصفة خاصة جميع الكتابات الصادرة من المدين المشار فيها إلى الاعتراف بالدين أو التعهد بالوفاء .

المادة ١٧٦ - يؤشر القاضي أسفل العريضة بإبلاغ أمر الأداء إلى المدين إذا ظهر له صحة الدين ، والا فإنه يرفض الطلب دون أن يكون للطالب وجه طعن في الأمر الصادر بالرفض مع عدم المساس بحقه في اتباع الاجراءات المعتادة .

ويقوم كاتب المحكمة بتسليم الطالب مستخرجا من أمر الأداء في شكل شهادة تتضمن اسم ولقب ومهنة وموطن كل من الخصوم وتاريخ الأمر بالأداء ومبلغ الدين وسببه ورقم قيد العريضة في سجل قلم الكتاب .

المادة ١٧٧ - لا يجوز اصدار أمر بالأداء إذا كان سيجرى تبليغه في الخارج أو إذا لم يكن للمدين موطن أو محل إقامة معروف في الجزائر .

المادة ١٧٨ - يخطر قلم الكتاب المدين بصدر أمر الأداء وذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول .

ويشتمل الاخطار على المستخرج المذكور في الفقرة الثانية من المادة ١٧٦ وعلى انذار المدين بأن يسدد مطلوب الدائن وملحقاته من فوائده ومصروفات تذكر قيمتها بالتحديد في ميعاد خمسة عشر يوما والا أجبر على ذلك بجميع الطرق القانونية .

ويشتمل الاخطار فضلا عن ذلك على تنبيه المدين إلى أنه إذا كانت له أوجه دفاع فعليه أن يقوم برفع معارضته في أمر الأداء خلال الخمسة عشر يوما التالية لاستلامه كتاب قلم الكتاب . وعلى المدين في هذه الحالة أن يقوم بإيداع مبلغ المصروفات .

المادة ١٧٩ - ترفع المعارضة في أمر الأداء بكتاب يسلم إلى قلم كتاب الجهة القضائية التي صدر عنها الأمر ويذكر في المعارضة فضلا عن البيانات الواردة في مستخرج أمر الأداء بيان أوجه

دفاع المعارض وعلى كاتب المحكمة أن يسلم إلى المعارض ايصالا بشرط قيام المذكور بإيداع قيمة المصروفات مقدما .

ويقوم الكاتب فورا باستدعاء الطرفين بكتاب موصى عليه بعلم الوصول يوجه كذلك إلى من لم يعارض في أمر الأداء من المدينين أن وجدوا وفيه يكلفهم الحضور أمام القاضي بأقرب جلسة مع مراعاة مواعيد الحضور المنصوص عليها في المادة ٢٦ .

وفي حالة التخلف عن الحضور يفصل القاضي في الدعوى ولو من تلقاء نفسه وبعد أن يتثبت من علم الوصول بموجب حكم تكون له آثار الاحكام الحضورية .

وفي حالة رفض المعارضة أو شطبها نتيجة للترك تترتب على أمر الأداء كافة آثاره .

المادة ١٨٠ - إذا لم تحصل معارضة في الميعاد المحدد يقرر القاضي تثبيت أمر الأداء بناء على طلب مقدمه الدائن بكتاب ، على اصل العريضة وعندئذ تترتب على أمر الأداء كافة آثار الحكم الحضورية .

المادة ١٨١ - إذا كان أمر الأداء قابلا للاستئناف فيسرى ميعاد الاستئناف من تاريخ انتهاء ميعاد المعارضة أو من تاريخ النطق بالحكم الصادر برفضها . وبانقضاء ميعاد الاستئناف أو إذا لم يكن أمر الأداء قابلا للاستئناف يقوم الكاتب بناء على طلب الدائن بموجب كتاب ، بوضع الصيغة التنفيذية عليه إذا لم يكن مشمولا بتلك الصيغة طبقا للقواعد الخاصة بالنفاذ للمجل ، وهذه القواعد تسرى على أمر الأداء وعلى الاحكام الصادرة في المعارضة في أمر الأداء .

المادة ١٨٢ - كل أمر أداء لم تحصل المعارضة فيه ولم يشتمل على الصيغة التنفيذية خلال ستة اشهر من تاريخ صدوره يسقط ولا يترتب عليه أثر .

الباب الثالث

في القضاء المستعجل

المادة ١٨٣ - في جميع احوال الاستعجال أو عندما يقتضى البت في تدبير للحراسة القضائية أو أي تدبير تحفظي لا تسرى عليه نصوص خاصة، فان الطلب يرفع بعريضة إلى رئيس الجهة القضائية للدرجة الاولى المختصة بموضوع الدعوى .

وعندما يتعلق الأمر بالبت موقتا في اشكالات

التنفيذ المتعلقة بسند تنفيذي أو أمر أو حكم أو قرار ، فإن القائم بالتنفيذ يحضر محضرا بالاشكال العارض ويخبر الأطراف ان عليهم أن يحضروا امام قاضي الامور المستعجلة الذي يفصل فيه . (١)

المادة ١٨٤ - يجوز تقديم الدعوى المستعجلة في غير الايام والساعات المحددة لنظر القضايا المستعجلة ، اذا اقتضت احوال الاستعجال القصوى ، الى القاضي المكلف بنظر القضايا المستعجلة بمقر الجهة القضائية وقبل قيد الدعوى بسجل كتابة الضبط .

ويحدد القاضي فورا تاريخ الجلسة ، ويمكنه في حالة الاستعجال ان يأمر بدعوة الاطراف في الحال والساعة .

ويجوز له الحكم في الدعوى حتى في ايام العطل (٢) .

المادة ١٨٥ - يكلف الخصم بالحضور حسب الاوضاع المقررة في المواد ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٦ ومع ذلك فان المهل المنصوص عليها في المادتين ٢٤ و ٢٦ يمكن تقصيرها وفقا للظروف (٣) .

المادة ١٨٦ - الاوامر التي تصدر في المواد المستعجلة لا تمس أصل الحق .

المادة ١٨٧ - يجوز لرئيس الهيئة المختصة بالقضاء المستعجل ، باتفاق الخصوم ، أن يأمر باتخاذ أي اجراء من اجراءات التحقيق يكون ضروريا للفصل في نزاع يحتمل حصوله .

المادة ١٨٨ - تكون الاوامر الصادرة في المواد المستعجلة معجلة النفاذ بكفالة أو بدونها .

وهي غير قابلة للمعارضة ولا للاعتراض على النفاذ المعجل .

وفي حالات الضرورة القصوى يجوز للرئيس حتى قبل قيد الامر أن يأمر بالتنفيذ بموجب المسودة الاصلية للامر .

المادة ١٨٩ - يفصل رئيس الهيئة اذا لزم الامر في المصروفات .

وتودع المسودات الاصلية من الاوامر المستعجلة بقلم الكتاب وتفيد في سجل خاص .

المادة ١٩٠ - يرفع الاستئناف في الاحوال

التي يجيزها القانون خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغ الامر .

ويفصل في الاستئناف على وجه السرعة .

الباب الرابع

في طرق الطعن غير العادية

القسم الاول

في اعتراض الغير الخارج عن الخصومة

المادة ١٩١ - لكل ذي مصلحة ان يطعن في حكم لم يكن طرفا فيه بطريق اعتراض الغير الخارج عن الخصومة .

المادة ١٩٢ - يرفع اعتراض الغير الخارج عن الخصومة وفقا للاوضاع المقررة لعراض افتتاح الدعوى .

ولا يكون طلب اعتراض الغير مقبولا مالم يكن مصحوبا بايصال يثبت ايداع قلم الكتاب مبلغا مساويا للحد الادنى من الغرامة التي يجوز الحكم بها طبقا للمادة ١٩٣ .

المادة ١٩٣ - يجوز الحكم على الخصم الذي يرفض اعتراضه بغرامة لا تقل عن مائة دينار اذا كانت المحكمة هي التي رفضت اعتراضه ولا تقل عن خمسمائة دينار اذا كان المجلس القضائي هو الذي رفض الاعتراض وذلك دون المساس بحق المعارض ضده في طلب التعويض .

القسم الثاني

في التماس اعادة النظر في الاحكام

المادة ١٩٤ - ان الاحكام الصادرة من المحاكم او المجالس التي لا تكون قابلة للطعن فيها بطريق المعارضة او الاستئناف ، يجوز التماس اعادة النظر فيها من جانب من كان طرفا فيها أو ممن أبلغ قانونا بالحضور ، وذلك في الاحوال الآتية :

١ - اذا لم تراعى الاشكال الجوهرية قبل أو وقت صدور هذه الاحكام ، بشرط أن لا يكون بطلان هذه الاجراءات قد صححه الاطراف .

٢ - اذا حكم بما لم يطلب أو بأكثر مما طلب أو سهى عن الفصل في أحد الطلبات .

١ - اذا كان له او لزوج مصلحة شخصية في النزاع .

٢ - اذا وجدت قرابة او مصاهرة بينه او بين زوجه وبين احد الخصوم او احد المحامين او وكلاء الخصوم حتى الدرجة الرابعة .

٣ - اذا كان له او لزوج او اصولهما او فروعهما خصومة قائمة مع احد الخصوم .

٤ - اذا كان القاضي دائنا او مدينا لاحد الخصوم .

٥ - اذا كان قد سبق ان افترى او ادى شهادة في النزاع او سبق له نظره في اول درجة .

٦ - اذا سبق له ان كان ممثلا قانونيا لاحد الخصوم في الدعوى .

٧ - اذا كان احد الخصوم في خدمته .

٨ - اذا كان بين القاضي وبين احد الخصوم عداوة شديدة .

المادة ٢٠٢ - يقدم طلب الرد وفقا للاوضاع المقررة لعرائض افتتاح الدعوى .

ويعرض طلب الرد على القاضي المطلوب رده وعليه ان يقرر بالكتابة في ظرف يومين موافقته على الرد او رفضه التنحي عن نظر الدعوى وان يجيب على اسباب الرد .

واذا كان الرد متعلقا ببعض في مجلس قضائي (٣) فيطرح طلب خلال ثلاثة ايام من تاريخ اجابته على الطلب او بعد المهلة المنصوص عليها في الفقرة السابقة في حالة امتناعه عن الاجابة ، على المجلس القضائي ، للفصل فيه خلال ثمانية ايام في غرفة المشورة بعد ان يكون رئيس المجلس قد سمع مقدما ايضاحات كل من طالب الرد والقاضي المطلوب رده على حدة .

واذا كان الرد متعلقا بعضو في مجلس قضائي فيطرح طلب الرد بالاوضاع نفسها والمواعيد عينها على المجلس الاعلى للفصل فيه .

المادة ٢٠٣ - يحكم على طالب الرد الذي يخسر طلبه بغرامة مدنية لا تتجاوز ألف دينار (١٠٠٠ د.ج) دون مساس بدعوى التعويض .

المادة ٢٠٤ - يتعين على كل قاض يعلم بقيام سبب من اسباب الرد بمفهوم المادة ٢٠١ أن يعرض امر تنحيه على المجلس القضائي للنظر في اقراره على التنحي .

٣ - اذا وقع غش شخصي .

٤ - اذا قضى بناء على وثائق اعترف او صرح بعد صدور الحكم انها مزورة .

٥ - اذا اكتشفت بعد الحكم ، وثائق قاطعة في الدعوى ، كانت محتجزة لدى الخصم .

٦ - اذا وجدت في الحكم نفسه نصوص متناقضة .

٧ - اذا وجد تناقض في احكام نهائية صادرة بين نفس الاطراف وبناء على نفس الاسانيد ، من نفس الجهات القضائية .

٨ - اذا لم يدافع عن عديمي الاهلية (١) .

المادة ١٩٥ - تسري احكام الفقرة الثانية من المادة ١٩٢ على التماس اعادة النظر .

المادة ١٩٦ - ميعاد تقديم طلب التماس اعادة النظر شهران من تاريخ تبليغ الحكم المطعون فيه ، ومع ذلك تطبق بالنسبة لالتماس اعادة النظر نصوص المادتين ١٠٣ و ١٠٥ .

المادة ١٩٧ - لا يسري ميعاد الشهرين في حق القصر الا من يوم تبليغهم الحكم قانونا بعد بلوغهم سن الرشد .

واذا كانت الاسباب التي بنى عليها التماس اعادة النظر هي التزوير او الغش او ظهور مستندات جديدة فان بدء سريان الميعاد يكون من يوم العلم بالتزوير او الغش او من يوم ظهور المستند على ان يكون ذلك التاريخ في الحالتين الاخيرتين ثابتا بالكتابة .

المادة ١٩٨ - في حالة استناد التماس اعادة النظر الى تناقض الاحكام فان الميعاد لا يسري الا من يوم تبليغ الحكم الاخير .

المادة ١٩٩ - يرفع طلب الالتماس باعادة النظر امام الجهة القضائية التي اصدرت الحكم المطعون فيه .

وليس للالتماس اثر موقف (٢) .

المادة ٢٠٠ - تسري احكام المادة ١٩٣ على الخصم الذي يرفض التماسه .

الباب الخامس

في رد القضاة

المادة ٢٠١ - يجوز رد القاضي في الاحوال الآتية :

(٢،١) مدلة بالامر رقم ٧١ - ٨٠ المشار اليه .

(٣) رقم خطأ مطبعي في الجريدة الرسمية والصواب « واذا كان الرد متعلقا بقاض محكمة فيطرح طلب ... » .

الباب السادس

في تنازع الاختصاص بين القضاة

المادة ٢٠٥ - يكون ثمة تنازع في الاختصاص بين القضاة اذا صدرت عدة احكام في نزاع واحد من عدة جهات قضائية من نوع واحد باختصاصها او عدم اختصاصها .

المادة ٢٠٦ - اذا كانت المحاكم التي قضت باختصاصها او بعدم اختصاصها تابعة لمجلس قضائي واحد تقدم عريضة تعيين الاختصاص لذلك المجلس القضائي .

واذا كانت هذه المحاكم تابعة لمجالس قضائية مختلفة تقدم العريضة امام المجلس الاعلى .

المادة ٢٠٧ - اذا تنازع مجلسان قضائيان في الاختصاص او كان التنازع قائما بين محكمة ومجلس قضائي ترفع عريضة الفصل في التنازع امام المجلس الاعلى .

المادة ٢٠٨ - تقبل العريضة في ميعاد شهر واحد ابتداء من تاريخ تبليغ آخر حكم .

المادة ٢٠٩ - ترسل العريضة الى النيابة العامة لبدء الرأي .

المادة ٢١٠ - ويسوغ للجهة القضائية المروضة عليها النزاع الامر بايقاف جميع الاجراءات القائمة امام الجهات القضائية المتنازعة في الاختصاص .

وفيما عدا الاجراءات التحفظية وحدها يكون كل اجراء يتم خلافا لقرار الايقاف مشوباً بالبطلان .

المادة ٢١١ - تباشر اجراءات المرافعة وفقاً للاحكام العادية الى حين صدور حكم في التنازع

المادة ٢١٢ - تبلغ عريضة الطلب المرفوع الى المجلس الاعلى بشأن التنازع على الاختصاص وفق اوضاع المادة ٣٠٠ .

واذا رأى المجلس الاعلى انه لا محل للفصل في التنازع في الاختصاص اصدر حكماً مسبباً برفض الطلب .

وفي الحالة العكسية فانه يصدر حكماً بتبليغ العريضة الى المدعى عليه ويتم هذا التبليغ في ميعاد لا يجاوز شهراً واحداً .

ويترتب على هذا الحكم من تاريخ صدوره ايقاف كل اجراء امام قاضي الموضوع .

وبعد ذلك يسير المجلس الاعلى في نظر الطلب وانما يقصر المواعيد العادية الى نصفها .

المادة ٢١٣ - يكون ثمة مجال لطلب النقض في حالة تناقض احكام نهائية صادرة من محاكم او مجالس مختلفة ويجوز للمجلس الاعلى اذ ذاك متى استوجب الامر أن يقضى دون احالة بنقض احد الحكمين المتناقضين .

الباب السابع

في مخاصمة القضاة

المادة ٢١٤ - تجوز مخاصمة القضاة من غير اعضاء المجلس في الاحوال الآتية :

١ - اذا وقع من احدهم تدليس او غش او قدر اثناء سير الدعوى او عند صدور الحكم .

٢ - اذا كانت المخاصمة منصوفا عليها صراحة في نص تشريعي .

٣ - في الاحوال التي يقضى فيها القانون بمسؤولية القاضي والحكم عليه بالتعويضات .

٤ - اذا امتنع القاضي عن الحكم .

المادة ٢١٥ - يعد امتناعاً عن الحكم رفض القضاة الفصل في المرائض المقدمة اليهم او اهمالهم الفصل في قضايا صالحة للحكم فيها .

المادة ٢١٦ - يثبت الامتناع عن الحكم باعذارين يبلغان الى القضاة بين كل منهما والاخر ثمانية ايام على الاقل .

ويتم التبليغ طبقاً للأوضاع المقررة لاثبات الحالة والاذنار التي يتولاها كاتب جلسة الجهة القضائية ولا يجري الا بطلب كتابي موجه ممن يعنيه الامر الى الكاتب مباشرة .

وكل كاتب يقدم اليه طلب بتبليغ اعدار يتعين عليه اتخاذ اللازم بشأنه والا تعرض للعزل .

وبعد الاعذارين يجوز مخاصمة القاضي .

المادة ٢١٧ - لا يجوز مباشرة المخاصمة مادام للطالب طريق آخر يلتمجى اليه للتمسك بادعاءاته .

المادة ٢١٨ - تنظر المخاصمة في جلسة امام الغرفة المدنية للمجلس الاعلى مؤلفة من خمسة اعضاء بهيئة غرفة مشورة .

المادة ٢١٩ - اذا قضى برفض المخاصمة حكم على الطالب بغرامة مدنية لا تقل عن خمسمائة دينار مع عدم المساس بالتعويضات .

الباب الثامن

في سقوط الخصومة

المادة ٢٢٠ - يجوز للمدعى عليه ان يطلب اسقاط الدعوى أو الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع، اذا تسبب المدعى في عدم الاستمرار فيها أو عدم تنفيذ الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع ، وذلك طيلة مدة سنتين .

ويسرى ذلك على الدولة والجماعات العمومية والمؤسسات العمومية وجميع الاشخاص حتى القصر وغيرهم من عديمي الاهلية ، فيما عدا حالة رجوعهم على ممثليهم الشرعيين (١) .

المادة ٢٢١ - لا تسقط الدعوى بحكم القانون ويزول السقوط بفعل الاجراءات التي يقوم احد الاطراف بها قبل طلب السقوط .

ويرفع طلب سقوط الدعوى طبقا للقواعد المقررة لرفع الدعاوى كما يمكن تقديمه على شكل دفع .

المادة ٢٢٢ - لا يترتب على سقوط الدعوى انقضاء الحق ، وانما يؤدي فقط الى الفناء الاجراءات الحاصلة فيها ، بحيث لا يمكن على اى حال، الاستناد الى اى من اجراءات الدعوى الساقطة أو الاحتجاج به (٢) .

المادة ٢٢٣ - في حالة سقوط الخصومة يحكم على المدعى الاصلى بجميع مصاريف الاجراءات التي قضى بسقوطها .

المادة ٢٢٤ - اذا قضى بسقوط الخصومة في الاستئناف أصبح الحكم المستأنف نهائيا .

الباب التاسع

في المصاريف

المادة ٢٢٥ - الخصم الذي خسر الدعوى يقضى عليه بمصاريفها .

ولكن يجوز تبعا لظروف القضية أن يقضى بالمقاصة بين الخصوم في جميع المصاريف أو جزء منها وذلك بقرار مسبب .

وفي حالة ترك الخصومة تكون المصاريف على عاتق المتخلى عنها مالم يتفق الطرفان على خلاف ذلك .

المادة ٢٢٦ - يذكر في الحكم أو الامر الذي يفصل في النزاع مقدار المصاريف مالم يكن قد تعذر تحديدها قبل صدوره فيصير تحديدها عندئذ بأمر من القاضي ويرفق بيانه بمستندات الدعوى .

المادة ٢٢٧ - اذا تضمنت المصروفات اتماب ومصاريف خبير أو مترجم يجرى التأشير على النسخة الرسمية من الامر الصادر بتقديرها بالصيغة التنفيذية بمعرفة كاتب الجلسة ، وتسلم الى الخبير أو المترجم وفقا للاوضاع المنصوص عليها في المادتين ٢٣ و ٢٤ سالفتي الذكر .

ويوضح على نسخة الامر اذا اقتضى الحال المبلغ الباقي بعد أداء المبلغ المدفوع مقدما على ذمة الخبرة أو الترجمة .

ويكون الاطراف كلهم متصامنين في أداء المبلغ المذكور الى الخبير أو المترجم الا اذا رغب هذا الاخير عدم مطالبة من لم يقص عليه بالمصاريف من الخصوم ، الا في حالة اعسار من قضى عليه بها منهم .

المادة ٢٢٨ - يجوز للخبير أو المترجم أن يعارض في امر التقدير خلال ثلاثة أيام من تاريخ تبليغه به .

ويكون القرار الصادر في هذه المعارضة غير قابل لاي طعن .

المادة ٢٢٩ - اذا طلب شاهد تقدير مصاريف له يراعى في شأنها ما هو منصوص عنه في الفقرة الاولى من المادة ٢٢٧ .

المادة ٢٣٠ - يجوز للخصوم رفع معارضة في تحديد المصاريف خلال ثمانية أيام من تاريخ تبليغ الحكم أو الامر الصادر بتحديد المصروفات، اذا كان الحكم في الموضوع نهائيا .

ويكون الامر الصادر في هذه المعارضة غير قابل لاي طعن .

واذا كان الحكم في الموضوع قابلا للاستئناف فلا يجوز للخصوم المنازعة في تحديد المصروفات بغير طريق الاستئناف .

الكتاب الخامس

في الاجراءات المتبعة امام المجلس الاعلى

الباب الاول

في الاختصاص النوعي

المادة ٢٣١ - فيما عدا ما استثنى بنص خاص ومع عدم المساس بالبواب الرابع من هذا الكتاب يختص المجلس الاعلى بالحكم .

١ - في الطعون بالنقض في الاحكام النهائية الصادرة من المجالس القضائية ومن المحاكم بجميع انواعها .

٢ - في طلبات الغاء القرارات الصادرة من السلطات الادارية لتجاوز سلطتها .

المادة ٢٣٢ - ويختص هذا المجلس ايضا بالحكم :

١ - في تنزع الاختصاص بين جهات قضائية لا تملوها جهة قضائية مشتركة غير المجلس الاعلى .

٢ - في المخاصمات المقدمة بحق القضاة .

٣ - في الدعاوى المتضمنة طلب تنحي المحكمة من الحكم لشبهات مشروعة .

٤ - في تنحي المحكمة عن نظر الدعوى لداعي الامن العمومي .

الباب الثاني

احكام عامة

المادة ٢٢٣ - الطعن بالنقض لا يبنى الا على احد الواجه الآتية :

١ - عدم الاختصاص او تجاوز السلطة .
٢ - مخالفة او اغفال قاعدة جوهرية في الاجراءات .

٣ - انعدام الاساس القانوني للحكم .

٤ - انعدام او قصور او تناقض الاسباب .
٥ - مخالفة او خطأ في تطبيق القانون الدخلى او قانون اجنبى متعلق بالاحوال الشخصية .

٦ - تناقض الاحكام النهائية الصادرة من محاكم مختلفة .

المادة ٢٣٤ - يجوز للمجلس من تلقاء نفسه ان ينقض الحكم لاحد الواجه الواردة في المادة ٢٢٣ .

المادة ٢٣٥ - ميعاد تقديم الطعن بالنقض شهران من تاريخ تبليغ الحكم المطعون فيه اما الى الشخص نفسه او في موطنه الحقيقى او المختار .

ولا يسرى هذا الميعاد بالنسبة لكافة الاحكام الفياضية الا من اليوم الذى تصبح فيه المعارضة غير مقبولة .

المادة ٢٣٦ - اذا كان احد الخصوم يقيم خارج البلاد فانه يزداد الى ميعاد الطعن شهر واحد بالنسبة له مهما كانت طبيعة الدعوى .

المادة ٢٣٧ - يوقف سريان ميعاد الطعن بايداع طلب المساعدة القضائية قلم كتاب المجلس الاعلى .

ويبدأ سريان الميعاد من جديد للمدة الباقية من تاريخ تبليغ قرار قبول او رفض الطلب من مكتب المساعدة القضائية لكل ذى مصلحة اما بالطريق الادارى او بكتاب موصى عليه بعلم وصول .

المادة ٢٣٨ - ليس للطعن بالنقض امام المجلس الاعلى اثر موقوف الا في الحالات الآتية :

١ - اذا تعلق الامر بحالة الاشخاص او اهليتهم .

٢ - في حالة وجود دعوى تزوير فرعية .

المادة ٢٣٩ - الاصل في اجراءات التداعى امام المجلس الاعلى ان تكون بالكتابة والنيابة عن الخصوم لا تكون الا بوساطة محامين مقبولين امام ذلك المجلس .

و نيابة المحامى وجوبية والا كان الطعن غير مقبول .

غير ان الدولة معفاة من وجوب تمثيلها بمحام

الباب الثالث

في طلب الطعن

القسم الاول

في كيفية الطعن

المادة ٢٤٠ - يرفع الطعن بالنقض بعريضة مكتوبة موقع عليها من محام مقبول امام المجلس الاعلى .

المادة ٢٤١ - يجب لقبول العريضة شكلا ان تكون مستوفية للشروط الآتية :

١ - ان تشتمل على اسم ولقب ومهنة وموطن كل من الخصوم .

٢ - ان يرفق بها صورة رسمية من الحكم المطعون فيه .

٣ - ان تحتوى على موجز للوقائع وكذلك الواجه التى يبنى عليها الطعن المرفوع للمجلس الاعلى .

كما يجب أن يرفق بها عدد من النسخ بمثل عدد الخصوم وكذا الايصال المثبت لدفع الرسم القضائي المقرر لايداع العريضة .

القسم الثاني

في ايداع العريضة

المادة ٢٤٢ - تودع عريضة الطعن بالنقض قلم كتاب المجلس الاعلى لقاء ايصال .

مادة ٢٤٣ - يكون للطاعن الحق في ايداع مذكرة ايضاحية يشرح فيها اوجه طعنه خلال شهر من ايداع عريضته .

القسم الثالث

في العضو المقرر

المادة ٢٤٤ - خلال ثمانية ايام من ايداع عريضة الطعن يقوم الكاتب بعرضها على الرئيس الاول للمجلس الذي يرسلها الى رئيس الغرفة المختصة لتعيين عضو مقرر .

المادة ٢٤٥ - يأمر العضو المقرر بتبليغ العريضة بكتاب موصى عليه بعلم وصول الى كل مطعون ضده مع اذاره بوجوب ايداع مذكرة برده مصحوبة بعدد من النسخ مساو لعدد الخصوم في الطعن ووجوب توقيعها من محام مقبول امام المجلس الاعلى وذلك خلال شهرين من يوم التبليغ والا فان الحكم الذي يصدر يعتبر حضوريا .

وعلى غرار تبليغ العريضة تبلغ ايضا المذكرات التكميلية المقدمة من الطاعن ومذكرات الرد المقدمة من المطعون ضده .

المادة ٢٤٦ - يناط بالعضو المقرر توجيه الاجراءات والقيام بتحقيق القضايا التي يندب لها ويشرف على حسن وسرعة تنفيذ اعمال قلم الكتاب .

المادة ٢٤٧ - يجوز للعضو المقرر ان يمنح الخصوم ما يلزم من الاجال لتمكينهم من أن يستوفوا اسانيدهم وعليه أن يستبعد من القضية كل مذكرة تودع بعد ايداع مذكرة الرد أو تقدم بعد آخر ميعاد ممنوح .

ويجوز له أن يأمر بتقديم أي مستند منصوص عنه في قواعد الاجراءات أو يرى اهميته لفحص الطعن .

المادة ٢٤٨ - اذا رأى المستشار المقرر ان القضية مهيأة للحكم فيها فانه يودع تقريره

المكتوب ويصدر قراره باطلاع النيابة العامة عليه .

وعلى النيابة العامة ايداع مذكرتها المكتوبة خلال شهر من استلام القرار سالف الذكر .

المادة ٢٤٩ - سواء اودعت النيابة العامة مذكرتها في ميعاد الشهر المنوه عنه أم لم تودعها فان العضو المقرر بالاتفاق مع رئيس الغرفة يصدر قرارا بتحديد جلسة لنظر الطعن ويأمر قلم الكتاب باخطار النيابة العامة والخصوم بتاريخها ويكون هذا الاخطار قبل انعقاد الجلسة بثمانية ايام على الأقل . ويكون ارسال مذكرات الحضور الى المحامين بكتب موصى عليها بعلم وصول .

المادة ٢٥٠ - ومع ذلك فاذا رأى العضو المقرر أن عريضة الطعن غير مقبولة بسبب مخالفة أحد الاجراءات الجوهرية الشكلية فيجوز له بعد عرض ملف الدعوى على رئيس الغرفة أن يحيل مباشرة الملف الى النيابة العامة وأن يصدر قرارا بتكليف الطاعن بالحضور الى جلسة مقبلة ويذكر في القرار أن الحكم سيصدر في خصوصية قبول الطعن .

وعندئذ يجوز للمجلس اما أن يرفض الطعن او يأمر باحالة الملف الى العضو المقرر لتحضير الاجراءات .

المادة ٢٥١ - تقصر المواعيد المنصوص عنها في هذا القسم الى النصف في مواد النفقات والاحوال الشخصية والجنسية وفي منازعات العمل الفردية وفي حوادث العمل وفي القضايا المستعجلة .

القسم الرابع

في اعادة السير في الدعوى واستبدال محام بآخر

المادة ٢٥٢ - توقف الاجراءات في القضايا غير المهيأة للحكم في الاحوال الآتية :

- ١ - وفاة أحد الخصوم .
- ٢ - وفاة المحامي أو تنحيه أو ايقافه أو شطب اسمه أو عزله .

ويستمر ايقاف الاجراءات من اليوم الذي احيط فيه العضو المقرر علما باحدى الحالتين الى اليوم الذي يرسل فيه اذار الى الخصم الذي له مصلحة مباشرة ليقوم بتعجيل نظر الطعن باجراءات صحيحة أو تعيين محام آخر وذلك خلال شهر . وعلى المحامي الجديد أن

يبلغ تعيينه وأن يطلب ، اذا اقتضى الامر ، مهلة
يجرى فيها اللازم .

المادة ٢٥٣ - اذا لم ينتج الانذار الاول اثره
جاز منح الخصم نفسه مهلة اخيرة لا تجاوز
ثلاثين يوما لتصحيح شكل الدعوى .

ويذكر له في كل انذار انه اذا تخلف عما امر
به العضو المقرر فان الطعن سيطرح لنظره في
أقرب جلسة ممكنة للحكم اما بعدم قبول الطعن
أو باعتبار الحكم الصادر فيه حذوريا .

القسم الخامس

في ولى الخصومة الخاص

المادة ٢٥٤ (١) -

المادة ٢٥٥ (٢) -

المادة ٢٥٦ (٣) -

القسم السادس

في نظام الجلسات

المادة ٢٥٧ - يعد رئيس كل غرفة جداول
قضاياها .

المادة ٢٥٨ - الجلسات علنية ما لم يقرر
المجلس جعلها سرية .

المادة ٢٥٩ - يجوز ، اذا اقتضى الامر ،
لمحامى الخصوم أن يتقدموا بملاحظات موجزة
شفوية بعد تلاوة تقرير المستشار المقرر ثم تبدى
النيابة العامة رايها ويجب سماع رايها في جميع
القضايا وبعد ذلك تحال القضية للمداولة .

المادة ٢٦٠ - تصدر الاحكام دائما في جلسة
علنية .

القسم السابع

في ترك الخصومة

المادة ٢٦١ - للطاعن أن يترك طعنه مالم يكن
قد تم تبليغ المطعون ضده وذلك بأن يطلب من
المجلس مجرد اثبات هذا الترك .

المادة ٢٦٢ - لا يجوز اثبات ترك الخصومة
بدون أسباب اذا كانت الخصومة فى الطعن قد
انقضت الا اذا قبل المطعون ضده هذا الترك
صراحة أو ضمنا قبل انقضاء المهلة المحددة فى
هذا الخصوص .

المادة ٢٦٣ - اثبات ترك الخصومة يعد
بمباشرة حكم برفض الطعن .

ويترتب عليه فى جميع الأحوال الحكم على
الطاعن بالمصاريف والغرامة المالية والتعويضات
المحتمل ترتبها والمنصوص عليها فى المادة ٢٧١ .

القسم الثامن

في الاحكام

المادة ٢٦٤ - تكون احكام المجلس الاعلى
مسببة وينص فيها على المواد القانونية التى
طبقها المجلس ويجب أن تتضمن :

- ١ - أسماء والقاب وصفات ومهن وموطن
الخصوم وكذلك أسماء وعناوين محاميهم .
- ٢ - المذكرات المقدمة وما حوته من أسانيد .
- ٣ - أسماء أعضاء المحكمة التى نظمت
بالحكم مع التنويه عن العضو المقرر .
- ٤ - اسم ممثل النيابة العامة .
- ٥ - تلاوة التقرير وسماع اقوال النيابة
العامة .

- ٦ - الاستماع لمرافعة محامى الخصوم
الموكلين الحاضرين بالجلسة اذا اقتضى الامر .
- ٧ - اثبات النطق بالحكم فى جلسة علنية .

المادة ٢٦٥ - يوقع على اصل الحكم رئيس
الغرفة والعضو المقرر وكاتب الجلسة .

المادة ٢٦٦ - اذا قبل المجلس الاعلى الطعن ،
ينقض الحكم المطعون فيه أو جزءا منه ويحيل
الدعوى الى الجهة القضائية التى اصدرت الحكم
المنقوض مشكلة تشكيلا آخر أو يحيلها الى جهة
قضائية أخرى من نوع ودرجة الجهة التى
اصدرت الحكم المنقوض .

المادة ٢٦٧ - ومع ذلك فى حالة نقض الحكم
لعدم اختصاص الجهة القضائية التى اصدرته
تحال القضية لنظرها امام الجهة القضائية
المختصة أصلا .

المادة ٢٦٨ - يجب على الجهة القضائية التى
تعاد اليها القضية بعد النقض أن تطبق حكم
الاحالة فيما يتعلق بالمسائل القانونية التى قطع
فيها المجلس الاعلى .

المادة ٢٦٩ - اذا كان حكم المجلس الاعلى
فيما فصل فيه من نقاط قانونية لا يترك من

النزاع ما يتطلب الحكم فيه فانه ينقض الحكم دون احوالة .

المادة ٢٧٠ - يحكم على الطرف الذى خسر طعنه بالمصاريف .

ومع ذلك تجوز المقاصة فى المصاريف كلها او بعضها بقرار مسبب .

المادة ٢٧١ - اذا انطوى الطعن على تعسف فانه يجوز للمحكمة :

١ - ان تحكم على الطاعن بغرامة مالية من مائة الى الف دينار لصالح الخزانة .

٢ - ان تحكم على الطاعن ايضا بما قد يطلبه امامها المطعون ضده من تعويضات .

القسم التاسع

فى تبليغ الاحكام ونشرها

المادة ٢٧٢ - تبلغ احكام المجلس الاعلى الى الخصوم فى الطعن والى محاميهم بكتاب موصى عليه بعلم وصول بوساطة قلم الكتاب .

وتبلغ هذه الاحكام بنصها الكامل الى الجهة التى اصدرت الحكم بوساطة النائب العام لدى المجلس الاعلى .

المادة ٢٧٣ - يعاد ملف الدعوى بالكيفية نفسها الى الجهة القضائية التى اصدرت الحكم المطعون فيه .

وعلى قلم الكتاب ان يؤشر على هامش النسخة الرسمية لهذا الحكم بمنطوق الحكم الصادر من المجلس الاعلى .

الباب الرابع

فى الاحكام الخاصة المتعلقة بالفرفة الادارية

القسم الاول

فى الاختصاص

المادة ٢٧٤ - تنظر الفرفة الادارية بالمجلس الاعلى ابتداءيا ونهايا :

١ - الطعون بالبطلان فى القرارات التنظيمية او القرارات الفردية الصادرة من السلطة الادارية

٢ - الطعون الخاصة بتفسير هذه القرارات والطعون الخاصة بمدى مشروعية الاجراءات التى تكون المنازعة فيها من اختصاص المجلس الاعلى .

المادة ٢٧٥ - لا تكون الطعون بالبطلان مقبولة مالم يسبقها الطعن الادارى التدرجى الذى يرفع امام السلطة الادارية التى تعلو مباشرة الجهة التى اصدرت القرار فان لم توجد فامام من اصدر القرار نفسه .

المادة ٢٧٦ - لا تكون الطعون بالبطلان مقبولة ايضا اذا كان الطاعنون يملكون للدفاع عن مصالحهم طريق الطعن العادى امام اية جهة قضائية اخرى .

المادة ٢٧٧ - يجوز للفرفة الادارية بالمجلس الاعلى بالرغم من اية احكام مخالفة ان تفصل فى الطلبات المرتبطة التى تضمنتها نفس العريضة او عريضة اخرى مرتبطة بالاولى والخاصة بالتعويض عن الضرر المنسوب وقوعه الى القرار المطعون فيه وذلك مع مراعاة احكام الفقرة السابقة (١) .

القسم الثانى

فى مواعيد الطعن

المادة ٢٧٨ - ان الطعن الادارى المسبق والمنصوص عليه فى المادة ٢٧٥ يجب ان يرفع خلال شهرين من تبليغ القرار المطعون فيه او نشره (٢) .

المادة ٢٧٩ - ان سكوت السلطة الادارية مدة تزيد عن ثلاثة اشهر ، عن الرد على طلب الطعن التدرجى او الادارى ، يعد بمثابة رفض له . واذا كانت السلطة الادارية هيئة تداولية ، فلا يبدأ ميعاد الثلاثة اشهر فى السريان ، الا من تاريخ قفل اول دورة قانونية تلى ايداع الطلب (٣)

المادة ٢٨٠ - يرفع الطعن امام المجلس الاعلى خلال شهرين من تاريخ تبليغ قرار الرفض الكلى او الجزئى للطعن الادارى او من تاريخ انتهاء الميعاد المنصوص عنه فى المادة ٢٧٩ فى حالة سكوت السلطة الادارية عن الرد .

(١) مكملة بالامر رقم ٦٩ - ٧٧ المشار اليه .

(٢،٣) مدلة بالامر رقم ٧١ - ٨٠ السابق الاشارة اليه .

القسم الثاني

في الادعاءات بالتزوير

المادة ٢٩١ - لا يقبل الادعاء بالتزوير في مستند مقدم امام المجلس الاعلى الا اذا كان هذا المستند لم يسبق عرضه على الجهة القضائية التى اصدرت الحكم المطعون فيه .

المادة ٢٩٢ - يجب على المدعى بالتزوير ان يودع قلم كتاب المجلس الاعلى غرامة مقدارها مائتا دينار ليكون ادعاؤه مقبولا وهذه الغرامة ترد اليه في حالة قبول ادعائه او في حالة تنازل الخصم عن استعمال المستند المدعى تزويره .

المادة ٢٩٣ - تعرض عريضة الادعاء بالتزوير على الرئيس الاول للمجلس مصحوبة بعدد من النسخ بقدر عدد الخصوم فى الطعن ليصدر قراره اما بالترخيص بالادعاء بالتزوير او برفضه .
ففى الحالة الاولى يبلغ القرار مع نسبه من العريضة الى المدعى عليه مع التنبيه عليه بوجوب التصريح خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه اذا كان متمسكا باستعمال الورقة المدعى تزويرها .

وفى حالة عدم الرد فى الميعاد او اذا كان الرد سلبيا فان المستند المذكور يستبعد من اجراءات الدعوى .

اما اذا كان الرد ايجابيا فان الرئيس يحيل الخصوم الى الجهة القضائية التى يعينها للفصل فى التزوير .

القسم الثالث

في الدعاوى الجائزة ضد احكام المجلس الاعلى

المادة ٢٩٤ - اذا اصدر المجلس الاعلى حكما حضوريا مشوبا بخطا مادي من شأنه التأثير على الحكم الصادر فى الدعاوى جاز للخصم المعنى ان يرفع طعنا امامه لتصحيح هذا الخطا .

المادة ٢٩٥ - يجوز ايضا للمجلس الاعلى ان يفصل فى طلب التماس اعادة النظر :

١ - اذا تبين ان حكمه قد بنى على مستندات مزورة مقدمة لأول مرة امامه .

٢ - اذا حكم على الملتزم لتعذر تقديمه مستندا قاطعا فى الدعوى كان خصمه قد حال دون تقديمه .

وميعاد تقديم الطعون المنوه عنها هو شهران .
ويبدأ هذا الميعاد ، حسب الاحوال ، من تاريخ تبليغ الحكم المشوب بالخطا او من تاريخ ثبوت التزوير بصفة قاطعة او من تاريخ الحصول على

المستند الذى حال خصم المحكوم عليه ، بغير حق ، دون تقديمه .

المادة ٢٩٦ - اذا فصل فى التماس اول باعادة النظر فى حكم حضوري فلا يقبل التماس ثان فى شأنه .

القسم الرابع

في الطعن الخاص لصالح القانون

المادة ٢٩٧ - اذا علم النائب العام لدى المجلس الاعلى بصدر حكم نهائى من محكمة او مجلس قضائى وكان هذا الحكم مخالفا للقانون او مخالفا لقواعد الاجراءات الجوهرية ولم يطعن فيه احد من الخصوم بالنقض فى الميعاد ، فله ان يعرض الامر بعريضة عادية على المجلس الاعلى .

وفى حالة نقض هذا الحكم لا يجوز للخصوم التمسك بالحكم الصادر من المجلس الاعلى للتخلص مما قضى به الحكم المنقوض .

القسم الخامس

في الإنكار

المادة ٢٩٨ - اذا اراد احد الخصوم ان ينكر اجراء من اجراءات التداعى اجرى باسمه امام جهة اخرى غير المجلس الاعلى وكان هذا الإنكار من شأنه ان يغير وجه الحكم فى الدعوى المرفوعة اليها فيجب تبليغ طلبه الى بقية الخصوم فاذا رأى المجلس الاعلى ان هذا الإنكار يستأهل التحقيق جاز له ان يحيل التحقيق والحكم الى الجهة القضائية المختصة للبت فيه فى الميعاد الذى يحدد . وعند انتهاء هذا الاجل ينظر فى موضوع الدعوى الاصلية بعد الاطلاع على حكم الإنكار او عند عدم تقديمه .

واذا كان الإنكار متعلقا باجراءات او بأعمال اُجريت امام المجلس الاعلى فيسأل عنها المحامى بايجاز فى المواعيد التى يحددها رئيس الغرفة المختصة .

القسم السادس

في الاحالة لداعى الامن العمومى

المادة ٢٩٩ - يختص النائب العام لدى المجلس الاعلى بأن يرفع اليه طلبات الاحالة لداعى الامن العمومى .

وبفصل المجلس فى هذه الطلبات خلال ثمانية ايام فى غرفة المشورة بهيئة مكونة من الرئيس الاول ورؤساء الغرف .

القسم السابع

في تنازع الاختصاص بين القضاة

المادة ٣٠٠ - يقبل طلب الفصل في تنازع الاختصاص بين جهات قضائية لا تعلوها جهة قضائية مشتركة غير المجلس الأعلى ، في ميعاد شهر من تاريخ تبليغ آخر حكم .

القسم الثامن

في الرد

المادة ٣٠١ - يجب ان تكون العريضة المقدمة لرد احد مستشاري المجلس الاعلى مشتملة على الاسباب التي بنيت عليها .

وتعرض على الغرفة المختصة التي تقضى خلال شهر من تاريخ ايداع العريضة وبعد ابداء ملاحظات المستشار المطلوب رده .

وتعفى الدعوى من حضور محام فيها .

القسم التاسع

في الشبهات المشروعة

المادة ٣٠٢ - يختص المجلس الاعلى بنظر الدعاوى الخاصة بالشبهات المشروعة المقامة ضد جهات قضائية لا تعلوها جهة قضائية اخرى غير المجلس الاعلى .

ولا تقبل دعوى الشبهة المشروعة الا اذا ارفق بها اتصال يثبت دفع الرسم القضائي وايداع غرامة مقدارها مائتا دينار .

القسم العاشر

في مخاصمة القضاة

المادة ٣٠٣ - يطبق في شأن مخاصمة القضاة القواعد المنصوص عنها في المواد من ٢١٤ الى ٢١٩ من هذا القانون .

الكتاب السادس

في تنفيذ احكام القضاء

الباب الاول

في ايداع الكفالة وقبول الكفيل

المادة ٣٠٤ - تحدد الاحكام القاضية بتقديم كفيل أو كفالة ، تاريخ تقديم الكفيل أو تاريخ ايداع الكفالة مالم يكن هذا التقديم أو هذا الايداع قد حصل قبل صدور الحكم .

وايداع الكفالة يكون بقلم الكتاب وتقديم

الكفيل يحصل بالجلسة بعد ايداع قلم الكتاب المستندات الدالة على ملأته عند الاقتضاء .

المادة ٣٠٥ - كل منازعة متعلقة بقبول الكفيل تقدم من الخصم في أول جلسة ممكنة ويقضى فيها في الحال .

المادة ٣٠٦ - اذا حصلت المنازعة يخطر اطراف الخصومة بتاريخ الجلسة العلنية التي سيفصل فيها في المنازعة .

المادة ٣٠٧ - الحكم الصادر في المنازعة واجب النفاذ رغم المعارضة أو الاستئناف .

المادة ٣٠٨ - تسرى الكفالة بمجرد تقديم الكفيل أو بعد الفصل في المنازعة المتعلقة بها أن وجدت .

المادة ٣٠٩ - الكفالة المنصوص عنها في المادة ٣٠٨ تكون واجبة النفاذ دون حاجة الى صدور حكم بذلك .

الباب الثاني

في دعاوى المحاسبة

المادة ٣١٠ - اذا امرت اية جهة قضائية بتقديم حساب فانها تندب قاضيا وتحدد اجلا لتقديم الحساب .

ويقوم القاضي المنتدب بتحرير محضر بأعماله

المادة ٣١١ - يتضمن الحساب بيان الإيرادات والمصروفات الفعلية ويختتم بموازنة تلك الإيرادات والمصروفات مع تخصيص باب للاموال المطلوب تحصيلها ، ويرفق بالحساب جميع المستندات المؤيدة له ويقوم الملزم بالحساب بتقديمه والموافقة عليه اما بشخصه أو بوساطة وكيل خاص في الاجل المحدد ويبلغ طالبو الحساب بالحضور في اليوم الذي يحدده القاضي المنتدب ويكون هذا التبليغ اما لاشخاصهم أو في موطنهم

المادة ٣١٢ - اذا انقضى الاجل فانه ينفذ على الملزم بتقديم الحساب بالحجز وبيع ممتلكاته حتى استيفاء المبلغ الذي تحدده المحكمة .

المادة ٣١٣ - اذا قدم الحساب مع التقرير بصحته وكانت الإيرادات تجاوز المصروفات جاز لطالب الحساب أن يستصدر من القاضي المنتدب أمرا تنفيذيا باسترداد الفائض دون انتظار المصادقة على الحساب .

المادة ٣١٤ - يقدم الخصوم ملاحظاتهم الى القاضي المنتدب على المحضر الذي يحضره وذلك في اليوم والساعة اللذين يحددهما .

واذا تخلف الخصوم عن الحضور أو حضروا ولم يتفقوا فيما بينهم تنظر الدعوى في جلسة علنية .

القسم الثالث

في شكل الطعن

المادة ٢٨١ - يرفع الطعن امام الغرفة الادارية بعريضة تودع قلم كتاب المجلس الأعلى بالأوضاع الشكلية والقواعد المنصوص عنها في الباب الثالث من هذا الكتاب .

المادة ٢٨٢ - يجب أن يرفق بالعريضة اما قرار رفض الطعن الاداري الذي سبق الطعن او المستند المثبت ايداع هذا الطعن .

القسم الرابع

في التحقيق الخاص بالطعن

المادة ٢٨٣ - يتبع في تحقيق الطعون والمنازعات المنصوص عنها في هذا الباب ما هو منصوص عنه في المواد من ٤٣ الى ٤٦ ومن ١٢١ الى ١٣٤ ومن ٢٤٤ الى ٢٥٠ من هذا الكتاب .

ويسوغ لرئيس الغرفة أن يأمر بصفة استثنائية وبناء على طلب صريح من المدعى ، بايقاف تنفيذ القرار المطعون فيه ، بحضور الأطراف أو من أبلغ قانونا بالحضور (١) .

المادة ٢٨٤ - بالرغم من احكام المادة ٢٨٣ اذا رأى رئيس الغرفة الادارية من اطلاله على عريضة الطعن أو المذكرة الايضاحية أن وجه حسم النزاع ظاهر جاز له أن يقرر أن لا محل للتحقيق في الطعن وأن يرسل الملف مباشرة الى النيابة العامة ويصدر قرارا بحضور الخصوم امام المحكمة وفقا للأوضاع المنصوص عنها في المادة ٢٤٩ من هذا الكتاب .

القسم الخامس (٢)

في اعادة السير في الدعوى وتوكيل محام جديد ونظام الجلسات وترك الدعوى ، وفي الاحكام وفي تبليغها ونشرها

المادة ٢٨٥ - يطبق في هذا الشأن احكام المواد من ٢٥٢ الى ٢٦٥ ومن ٢٧٠ الى ٢٧٣ من هذا الكتاب .

القسم السادس

في الطلبات الفرعية والدعاوى الأخرى التبعية

المادة ٢٨٦ - يجوز للغرفة الادارية أن تفصل:

- ١ - في الطلبات الفرعية .
- ٢ - في المعارضة في الاحكام الغيابية .
- ٣ - في اعتراض الغير الخارج عن الخصومة .
- ٤ - في طلبات التدخل .

وانما تكون المعارضة غير جائزة الا في حالة عدم استلام الخصم المتخلف تبليغ الطعن بالبطلان أو عدم استلامه عريضة الاستئناف .

المادة ٢٨٧ - ترفع الدعاوى سالفة الذكر وتحقق وفقا للاجراءات المنصوص عنها لرفع وتحقيق الدعاوى الأصلية ويراعى في شأنها النصوص الآتية :

١ - تضم الطلبات الفرعية لموضوع الدعوى للفصل فيها جميعها بحكم واحد .

٢ - لا تقبل المعارضة الا خلال شهرين يبدأ من تاريخ تبليغ الحكم .

٣ - التدخل غير جائز الا ممن له مصلحة مستقلة عن مصالح اطراف الخصومة .

ومع ذلك فلا يقبل التدخل ان كانت الدعوى الأصلية مهية للحكم فيها .

المادة ٢٨٨ - في جميع الاجراءات المنصوص عنها في المادة ٢٨٦ ، تكون المواعيد العادية لتقديم الرد شهرا واحدا على أنه يجوز للمضو المقرر مد هذا الميعاد في حالة الضرورة .

ولا يبلغ الرد الا لذوى المصلحة من الخصوم

المادة ٢٨٩ - يجوز أن تكون الاحكام التي تصدر سندا للحكم بالفرامة المالية والتعويضات المنصوص عنها في المادة ٢٧١ .

الباب الخامس

في الاجراءات الخاصة

القسم الاول

المادة ٢٩٠ - الدعاوى التي يجوز رفعها وفقا للاجراءات المنصوص عنها في هذا الباب تحقق ويفصل فيها وفقا للأوضاع المنصوص عنها في المواد من ٢٤٠ الى ٢٥٠ مالم ينص على خلاف ذلك .

المادة ٣١٥ - الحكم الذي يفصل في الحساب يتضمن بيان حساب الإيرادات والمصروفات ويحدد مبلغ الرصيد عند الاقتضاء .

المادة ٣١٦ - لا يعاد النظر في الحساب بعد الحكم فيه الا ان للخصوم اذا شابه غلط أو تزوير أو تكرار أن يقدموا طلباتهم امام القاضي نفسه .

المادة ٣١٧ - اذا صدر الحكم في غيبة طالب الحساب فان المحكمة تصدق على بنود الحساب ان كانت صحيحة وفي حالة تجاوز الإيرادات المصروفات يودع الملمزم بتقديم الحساب المبلغ الفائض قلم الكتاب .

المادة ٣١٨ - اذا رفع استئناف عن حكم قضى برفض طلب تقديم حساب فان الحكم الذي يقضى بالالغاء يحيل أمر المحاسبة والحكم الى الجهة القضائية التي قدم اليها الطلب أصلا أو الى أية جهة قضائية أخرى يحددها حكم الالغاء .

فاذا قدم الحساب وقضى فيه من محكمة أول درجة فان تنفيذ الحكم الذي يقضى بالالغاء يعود للمجلس القضائي الذي أصدره أو أية جهة قضائية يكون قد حددها هذا الحكم .

المادة ٣١٩ - مخاصمة المحاسبين الذين يندبون بمعرفة القضاء تكون امام القاضي الذي بدبهم ومخاصمة الاوصياء تكون امام القاضي الذي قدم اليه طلب تعيين الوصي اما المحاسبون الآخرون فتكون مخاصمتهم امام قاضي المحكمة الكائن بدائرتها موطنهم .

الباب الثالث

في التنفيذ الجبري لاحكام المحاكم والمجالس القضائية والعقود الرسمية

المادة ٣٢٠ - كل حكم أو سند لا يكون قابلا للتنفيذ الا اذا كان مهورا بالصيغة التنفيذية التالية :

« الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية باسم الشعب الجزائري » .
وينتهي بالصيغة التالية بعد عبارة : وبناء على ما تقدم :

« على جميع أعوان التنفيذ تنفيذ هذا الحكم - الى آخره) .

« وعلى النواب العموميين ووكلاء الدولة لدى المحاكم مد يد المساعدة اللازمة لتنفيذه .

« وعلى جميع قواد وضباط القوات العمومية تقديم المساعدة اللازمة لتنفيذه بالقوة عند الاقتضاء اذا طلب اليهم ذلك بصفة قانونية .

وبناء عليه وقع هذا الحكم » .

وفي القضايا الادارية تكون الصيغة التنفيذية على الوجه التالي :

« الجمهورية تدعو وتأمّر وزير ..

(او عامل العمالة عندما يتعلق الامر بدعوى تخص جماعة محلية) فيما يخصه وتدعو وتأمّر كل أعوان التنفيذ المطلوب اليهم ذلك فيما يتعلق باجراءات القانون العام قبل الاطراف الخصوصيين أن يقوموا بتنفيذ هذا القرار » .

المادة ٣٢١ - لكل من صدر لمصلحته حكم قضائي أو كان بيده سند تنفيذي ، وأراد أن ينفذ بموجبه ، الحق في الحصول على نسخة مهورا بالصيغة التنفيذية يطلق عليها (النسخة التنفيذية) .

وهذه النسخة الموقع عليها من الكاتب او الموظف المختص تحمل العبارة الآتية : « نسخة مسلمة طبق الأصل للتنفيذ » ثم يوقع عليها وتختتم بالخاتم الرسمي .

المادة ٣٢٢ - لا يجوز أن تسلم الا نسخة تنفيذية واحدة ومع ذلك فاذا فقدت هذه النسخة ممن تسلمها قبل تنفيذ الحكم الصادر لمصلحته جاز له الحصول على نسخة أخرى بأمر من رئيس الجهة القضائية التي أصدرته بناء على عريضة وذلك بعد تبليغ الخصوم تبليغا صحيحا (١) .

المادة ٣٢٣ - يؤشر الكاتب في سجله عن أية نسخة عادية أو تنفيذية مسلمة وتاريخ هذا التسليم واسم الشخص الذي تسلمها .

المادة ٣٢٤ - جميع الاحكام قابلة للتنفيذ في كل أنحاء الاراضي الجزائرية .

ولاجل التنفيذ الجبري لاحكام المحاكم والمجالس يطلب قضاة النيابة العامة مباشرة استعمال القوة العمومية .

وعندما يكون التنفيذ من شأنه أن يعكر الامن العمومي الى درجة الخطورة فيمكن للوالي أن يطلب التوقيف المؤقت لهذا التنفيذ (٢) .

المادة ٣٢٥ - الاحكام الصادرة من جهات

(١) معدلة بالامر رقم ٦٩ - ٧٧ السابق الاشارة اليه .

(٢) متممة بالامر رقم ٧١ - ٨٠ المشار اليه .

قضائية اجنبية والعقود الرسمية المحررة بمعرفة موظفين عموميين أو موظفين قضائيين اجانب لا تكون قابلة للتنفيذ في جميع الاراضي الجزائرية الا وفقا لما يقضى بتنفيذه من احدى جهات القضاء الجزائرية دون اخلال بما قد تنص عليه الاتفاقيات السياسية من احكام مخالفة .

المادة ٣٢٦ - الاحكام الصادرة برفع الحجز او بالاسترداد او بدفع مبلغ من النقود او بالتزام بعمل من قبل الغير أو على عاتقه لا تكون قابلة للتنفيذ من هذا الغير أو ضده حتى بعد انقضاء مواعيد المعارضة أو الاستئناف الا اذا قدمت شهادة من قلم كتاب المحكمة التي اصدرت الحكم تتضمن تاريخ تبليغ الحكم الى المحكوم عليه وتثبت عدم حصول معارضة أو استئناف .

لذلك فان كل استئناف يرفع الى قلم كتاب المحكمة المختصة يخطر به فوراً قلم كتاب الجهة القضائية التي اصدرت الحكم المستأنف الا في حالة ما اذا كان الاستئناف قد اودع قلم كتاب الجهة الاخيرة واحيل بمعرفتها الى الجهة الاخرى .

المادة ٣٢٧ - لا تباشر اجراءات الحجز على المنقول أو العقار الا بمقتضى سند تنفيذي ومن اجل اشياء معينة المقدار محققة ، فاذا كان الدين الحال الاداء ليس مبلغا من النقود فانه توقف اجراءات التنفيذ بعد الحجز الى ان يقدر قيمة المحجوز بالنقود .

المادة ٣٢٨ - اذا وقعت اهانة على الموظف القائم بالتنفيذ أثناء أداء وظيفته فعليه أن يحرر محضرا بالتعدي .

وتتبع في هذا الشأن الاحكام المقررة في قانون العقوبات للجرائم التي ترتكب ضد الافراد المكلفين بخدمة عمومية .

المادة ٣٢٩ - يكون التنفيذ بناء على طلب من صدر الحكم لمصلحته ويقوم به كاتب الجهة القضائية التي اصدرت الحكم أو عند الاقتضاء كاتب المحكمة الداخل في دائرة اختصاصها مكان مباشرة التنفيذ .

المادة ٣٣٠ - يبلغ القائم بالتنفيذ المحكوم عليه بالحكم المطلوب تنفيذه ، مالم يكن قد ابلغ به ويكلفه بالسداد في مهلة عشرين يوما .

المادة ٣٣١ - اذا توفي من صدر الحكم

لمصلحته قبل ان يباشر التنفيذ ، يلزم ورثته الذين يطلبون التنفيذ باثبات صفتهم ، فاذا حصلت المنازعة في صحة هذه الصفة فان القائم بالتنفيذ يحرر محضرا بذلك ويحيل الخصوم الى الجهة القضائية المختصة وانما يجوز له ان يقوم باجراءات الحجز التحفظي لحفظ حقوق التركة .

المادة ٣٣٢ - اذا توفي من صدر الحكم ضده قبل التنفيذ عليه يبلغ الحكم الى ورثته ولهؤلاء مهلة عشرين يوما من تاريخ تبليغهم الحكم الا في حالة اذا ما اتبعت احكام المادة ٨٦ .

المادة ٣٣٣ - اذا بدأت اجراءات التنفيذ الجبري ضد المحكوم عليه قبل وفاته فتستمر اجراءات التنفيذ على تركته واذا تعلق الامر بعمل من اعمال التنفيذ يجب دعوة المدين لحضوره ، وكان وارثه غير معلوم أو لا يعرف محل اقامته ، تعين على طالب التنفيذ أن يستصدر من القضاء أمرا بتعيين وكيل خاص لتمثيل التركة أو الوارث .

وتسرى الاحكام نفسها اذا توفي المدين قبل البدء في اجراءات التنفيذ اذا كان وارثه غير معلوم أو كان محل اقامته غير معروف .

المادة ٣٣٤ - في الحالات المنصوص عنها في المادتين ٣٣٢ و ٣٣٣ يجوز توقيع الحجز التحفظي على اموال التركة فوراً .

المادة ٣٣٥ - فيما عدا ما يتعلق بالديون العقارية أو الممتازة يجري التنفيذ أولا على الاموال المنقولة فاذا لم تف بالدين أو كان لا وجود لها ، يباشر التنفيذ عندئذ على العقارات .

المادة ٣٣٦ - عند انقضاء ميعاد العشرين يوما المحدد في المادتين ٣٣٠ و ٣٣٢ تباشر اجراءات التنفيذ ولا يسوغ أن يجاوز التنفيذ القدر الضروري لوفاء مطلوب الدائن وتغطية المصروفات

المادة ٣٣٧ - لا يباشر التنفيذ اذا لم يكن من المنتظر أن يتحصل من بيع الاشياء المحجوزة ما يزيد عن مقدار مصاريف هذا التنفيذ ، ويحرر في هذه الحالة محضر عدم وجود (١) .

المادة ٣٣٨ - اذا كان المدين ملزما بتسليم شيء منقول أو كمية من الاشياء المنقولة المعينة أو اشياء مثلية فان هذه الاشياء تسلم الى الدائن .

وفي حالة تعدد الدائنين تتبع احكام المادة ٤٠٠ وما بعدها (٢) .

(١) مكملة بالامر رقم ٦٩ - ٧٧ المشار اليه .

(٢) ومصححه باستدراك الجريدة الرسمية العدد ٦٣ في ١٩٦٦/٧/٢٦ .

المادة ٣٣٩ - اذا كان التنفيذ متعلقا بالزام المدين بتسليم عقار أو التنازل عنه أو تركه تنقل الحيازة المادية للدائن .

ويجب رد الاشياء الثابتة التي لم يتناولها التنفيذ الى المحجوز عليه أو وضعها تحت تصرفه المدة ثمانية ايام فاذا رفض استلامها فانها تباع ويودع المبلغ المتحصل من بيعها قلم الكتاب .

المادة ٣٤٠ - اذا رفض المدين تنفيذ التزام بعمل أو خالف التزاما بالامتناع عن عمل يثبت القائم بالتنفيذ ذلك في محضر ويحيل صاحب المصلحة الى المحكمة للمطالبة بالتعويضات أو التهديدات المالية مالم يكن قد قضى بالتهديدات المالية من قبل .

المادة ٣٤١ - لا يجوز للغير الذي يكون حائزا للشيء الذي يباشر التنفيذ عليه ، أن يعترض على التنفيذ بادعائه أن له حق امتياز على هذا الشيء ، انما له أن يثبت حقوقه وقت توزيع الثمن .

المادة ٣٤٢ - يصرح للكاتب القائم بالتنفيذ أن يفتح أبواب المنازل والحجرات والاثاث لتسهيل مأموريته وفي حدود ما تستلزمه مقتضيات التنفيذ .

المادة ٣٤٣ - لا يجوز مباشرة التنفيذ في الليل ولا في ايام العطل فيما عدا حالة الضرورة المقررة بموجب امر .

المادة ٣٤٤ - تكون الاحكام قابلة للتنفيذ خلال مدة ثلاثين سنة تبدأ من يوم صدورها وتسقط بعد انقضاء هذه المدة .

الباب الرابع

في الحجز التحفظي

المادة ٣٤٥ - الحجز التحفظي لا يصدر الا في حالة الضرورة ويستصدر الامر به في ذيل العريضة والاثار الوحيد للحجز التحفظي هو وضع اموال المدين المنقولة تحت تصرف القضاء ومنعه من التصرف فيها اضارا بدائنه .

المادة ٣٤٦ - يصدر امر الحجز التحفظي من قاضي محكمة موطن المدين أو مقر الاموال المطلوب حجزها ويذكر فيه سند الدين أن وجد فإن لم يوجد فالمقدار التقريبي للدين الذي من أجله صرح بالحجز .

ويصدر القاضي أمرا يبلغ بغير امهال الى المدين .

وينفذ الامر بموجب مسودته رغم حصول المعارضة أو الاستئناف ويرجع الى القاضي فيما قد يثار من اشكالات بشأنه .

المادة ٣٤٧ - يجوز للدائن الحجز تحفظيا على المنقولات اذا كان حاملا لسند أو كان لديه مسوغات ظاهرة .

ويجوز له أيضا في احدى هاتين الحالتين أن يستصدر اذنا ب قيد رهن حيازي على محل تجارة المدين .

ويجوز له اخيرا اذا كان حاملا لسند أن يحصل على اذن ب قيد مؤقت لرهن قضائي على عقارات مدينه .

المادة ٣٤٨ - يظل المحجوز عليه مؤقتا حائزا لامواله المحجوز عليها لحين تثبيت الحجز مالم يؤمر بغير ذلك .

وعليه أن ينتفع بها انتفاع رب الاسرة الحازم الحريص وله أن يملك ثمارها .

المادة ٣٤٩ - كل تصرف من المدين في الاموال المحجوز عليها يقع باطلا وعديم الاثر .

ولا يجوز للمحجوز عليه أن يؤجر الاموال المحجوز عليها بغير اذن من القضاء .

المادة ٣٥٠ - على الدائن أن يقدم طلب تثبيت الحجز في ميعاد غايته خمسة عشر يوما على الاكثر من صدور الامر والا اعتبرت الاجراءات التحفظية السابقة باطلة (١) .

المادة ٣٥١ - رفع الحجز التحفظي أو تخفيض قيمته أو تحديد اثره يجوز استصداره من القضاء المستعجل بشرط أن تودع لدى الموظف القائم بالتنفيذ مبالغ كافية لضمان أصل الدين المحجوز من أجله والمصاريف .

ويجوز للجهة القضائية المختصة بطلب تثبيت الحجز التحفظي في اية حالة كانت عليها الدعوى وحتى قبل الفصل في الموضوع أن تأمر برنع الحجز كليا أو جزئيا اذا برر المدين طلبه بأسباب جدية ومشروعة .

المادة ٣٥٢ - اذا وقع الحجز التحفظي على اموال منقولة موجودة في حيازة المدين بحرر القائم بالتنفيذ محضر جرد لها .

واذا كان الحجز متعلقا بمصوغات أو أشياء ثمينة يذكر بمحضر الجرد وصفها وتقدير قيمتها .

واذا كان متعلقا بمحل تجارة أو أحد عناصر ذلك المحل يذكر في المحضر وصف تقدير للعناصر المادية لهذا المحل . فضلا عن ذلك فيتعين على القائم بالتنفيذ أن يقوم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ تحرير المحضر بما يلزم نحو قيد الحجز في السجل التجارى للاعتداد به فيما يخص العناصر غير المادية للمحل التجارى ويحصل هذا القيد حتى ولو في حالة ما اذا كان التاجر أو الشركة التجارية قد أهملت تسجيلها بالسجل التجارى .

واذا حصل الدائن على قيد مؤقت برهن قضائي على عقارات مدينه فيجب أن يثبت في المحضر هذه العقارات مع تعيين موقع كل منها وحدودها ومساحتها ومشتملاتها .

وبقيد هذا المحضر بمكتب قيد الرهون التابع لمكان العقارات .

ولا يكون لقيد الرهن مرتبته الا من تاريخ حصوله .

ويجرى قيد نهائى خلال شهرين من تاريخ صيرورة الحكم الصادر في الموضوع حائزا لقوة الشيء المقضى به وذلك بناء على تقديم النسخة التنفيذية لهذا الحكم .

وهذا القيد يحل بأثر رجعى محل القيد الموقت ويكون ترتيبه هو ترتيب هذا القيد الموقت وذلك في حدود مبالغ الدين المضمونة بالقيد الموقت .

وفي حالة عدم القيام بهذا القيد الجديد في الميعاد المحدد آنفا يصبح القيد عديم المفعول بأثر رجعى .

المادة ٣٥٣ - اذا كانت الاموال المنقولة المحجوزة الخاصة بالمحجوزة عليه الصادر ضده امر الحجز التحفظى في حيازة الغير يتولى القائم بالتنفيذ تبليغ الامر الى هذا الاخير .

كما يبلغ الامر المذكور الى المدين المحجوز عليه ايضا .

ويترتب على امر الحجز اعتبار ذلك الغير حارسا على الاموال المحجوزة وكذلك على ثمارها مالم يفضل تسليمها للقائم بالتنفيذ .

ولا يمكنه التخلّى عن الاموال المحجوزة الا باذن من القضاء .

المادة ٣٥٤ - عند التبليغ يقدم الغير المحجوز لديه بياناً تفصيلياً للمنقولات المحجوزة ويقرر ما اذا كانت ثمة حجوز أخرى وقعت تحت يده من قبل ولا يزال اثرها قائماً .

ويحرر محضر بأقواله ترفق به المستندات المؤيدة لها ويودع ذلك كله قلم الكتاب في ظرف ثمانية أيام .

الباب الخامس

فى حجز ما للدين لدى الغير

المادة ٣٥٥ - يجوز لكل دائن بمقتضى سند رسمى أو عرفى أن يحجز ما يكون لمدينه لدى الغير من المبالغ المستحقة الاداء وما يكون له من الاموال المنقولة في يد الغير دون العقارات .

المادة ٣٥٦ - اذا لم يكن بيد الدائن سند رسمى يجوز استصدار حجز ما للمدين لدى الغير بأمر من القاضى في ذيل طلب الحجز ويرجع الى القاضى في حالة وجود اشكال بهذا الشأن .

ويباشر الحجز بمعرفة كاتب الجهة القضائية التى يقع فى دائرتها موطن المحجوز عليه أو تقع بدائرتها المبالغ والاموال المطلوب الحجز عليها .

المادة ٣٥٧ - يبلغ هذا الحجز الى المدين والى الغير المحجوز لديه بمعرفة أحد أعوان قلم الكتاب الذى يسلمهما مستخرجا من السند الرسمى ان وجد أو نسخة من امر القاضى .

المادة ٣٥٨ - يبطل كل وقاء للدين، من جانب الغير المحجوز لديه ، للمدين ، من تاريخ توقيع الحجز . ومع ذلك يستمر الغير المحجوز لديه فى أن يدفع للمدين مالا يجوز حجزه من اجرة عمله أو خدمته أو مرتبه .

المادة ٣٥٩ - تقيّد حجوز ما للمدين لدى الغير حسب ترتيب تاريخ ورودها فى سجل خاص يحفظ بقلم الكتاب .

المادة ٣٦٠ - فى الحالة التى يباشر فيها حجز ما للمدين لدى الغير بموجب سند تنفيذى يرفق بمحضر الحجز تبليغ حضور الدائن الحاجز والمدين المحجوز عليه والغير المحجوز لديه أمام قاضى الجهة التى يباشر فيها الحجز .

ويعتبر هذا التبليغ بمثابة اذار للمحجوز لديه بأن يقوم بالتقرير بما في ذمته للمحجوز عليه وذلك شفاهاً أو كتابة في موعد أقصاه اجتماع ذوى الشأن أمام القاضى .

وإذا كان تقريره ايجابياً يصدر القاضى أمراً بتخصيص المبالغ المحجوز عليها لدى الغير للدائن الحاجز . وهذا الأمر ، غير القابل لاي طعن ، يوقف أثره إذا طرأت حجوز جديدة على مال المدين لدى الغير ، وفى هذه الحالة إذا لم يحصل التراضى لدى القاضى تتبع فى هذا الشأن الاجراءات المنصوص عليها فى المواد ٣٦١ الى ٣٦٤ .

فإذا لم يدل المحجوز لديه بتقريره كان تبليغ أمر الحجز الى المحجوز لديه بمثابة اذار له بأن يدفع أو يسلم الدائن الحاجز المبالغ أو الاموال المحجوز عليها تحت يد الغير وذلك فى حالة عدم وجود شيء فى حيازته ، فعليه أن يدلى بتقرير سلبى فى ميعاد عشرين يوماً . فإذا انقضى ذلك الميعاد وتخلف عن التقرير يصبح أمر الحجز تنفيذياً بحكم القانون فى حق الغير المحجوز لديه بالنسبة لمقدار المبالغ المحجوز من أجلها .

فإذا كان تقرير الغير المحجوز لديه سلبياً وحصلت المنازعة فى هذا التقرير ، يأمر القاضى بإحالة من لهم مصلحة فى النزاع الى قاضى الموضوع للفصل فى صحة التقرير مع اماكن تخصيص الدائن الحاجز بالاموال أو الاعيان غير المتنازع فيها . وعندما يصبح الحكم الصادر بهذا الشأن نهائياً يصدر القاضى ، عند الاقتضاء ، وبناء على طلب الخصم الذى يعنيه التعجيل أو من تلقاء نفسه الأمر المنصوص عليه فى الفقرة الثالثة السالفة الذكر .

المادة ٣٦١ - إذا ظهر دائنون آخرون بعد حجز ما للمدين لدى الغير وكانت طلباتهم الموقعة منهم والمرفقة بمستندات تسمح للقاضى بتقدير الدين ، يقيدها الكاتب فى السجل المنصوص عليه فى المادة ٣٥٩ ويخطر بذلك المدين المحجوز عليه والغير المحجوز لديه ، فى ظرف ثمان وأربعين ساعة بكتاب موصى عليه بعلم وصول أو تبليغ ويعد ذلك بمثابة اعتراض .

المادة ٣٦٢ - يستدعى القاضى الخصوم الى مكتبه بناء على طلب الخصم الذى يعنيه التعجيل فإذا حصل التراضى على توزيع المبالغ أو الاموال المحجوز عليها لدى الغير يحزر بذلك محضر وتسلم جداول التوزيع فى الحال وفى

حالة عدم التراضى أو تخلف بعض الخصوم تؤجل الدعوى الى اقرب جلسة من جلسات الجهة القضائية المختصة طبقاً للمادة ٣٥٦ للفصل فى تثبيت الحجز أو بطلانه أو رفعه وفى تقرير الغير المحجوز لديه الذى يتعين ابدائه بقلم كتاب تلك الجهة القضائية قبل الجلسة بشمانية أيام .

المادة ٣٦٣ - إذا لم يحضر المحجوز لديه أو لم يدل بتقريره اعتبر مديناً عادياً بالمبالغ المحجوزة لديه وحكم عليه بالمصاريف التى تسبب فيها .

المادة ٣٦٤ - إذا كان المبلغ يكفى لسداد حقوق جميع الدائنين أصحاب الاعتراضات المقبولة صح وفاء المحجوز لديه الى الدائنين المعترضين بمبالغ ديونهم ، من أصل وملحقات ، محددة قضائياً ، فإذا لم يكن المبلغ كافياً فتبرأ ذمة المحجوز لديه بإيداعه المبلغ لدى قلم الكتاب حيث يجرى توزيعه على الدائنين بالمحاسبة .

المادة ٣٦٥ - يجوز للمدين أن يحصل من قاضى الامور المستعجلة على اذن باستيفاء ماله من مبالغ من الغير المحجوز لديه على أن يودع قلم الكتاب الذى يقدره القاضى لضمان مايحتمل من الدعاوى ومصاريف الحجز .

ويؤشر بذلك فى السجل المنصوص عليه فى المادة ٣٥٩ .

المادة ٣٦٦ - لا يجوز اجراء المقاصة لصالح ارباب الاعمال بين مبالغ الاجور المستحقة عليهم لمستخدميهم أو عمالهم والمبالغ المستحقة لهم للتوريدات المختلفة مهما كان نوعها فيما عدا المبالغ المدفوعة مقدماً للحصول على :

١ - الادوات والعدد الضرورية للعمل .

٢ - المواد والمهمات الملزم بها العامل أو اللازمة لاستعماله .

المادة ٣٦٧ - كل رب عمل اعطى سلفة نقدية ، فى غير الحالة المنصوص عنها فى المادة ٣٦٦ ، لا يجوز له استردادها الا بطريق الاقتطاعات المتتابة بحيث لا تتجاوز عشر الأجر أو المرتب المستحق .

وهذا الاقتطاع لا شأن له بالجزء القابل

للحجز ولا بالجزء القابل للحوالة المحدد بالنصوص المتعلقة بحجز ما للمدين لدى الغير وحوالة المرتبات بكافة أنواعها وأجور العمال .

ولا تعتبر الدفعات الجزئية المدفوعة على الاشغال الجارية بمثابة سلفيات .

المادة ٣٦٨ - لا يجوز توقيع حجز ما للمدين لدى الغير على الآتى :

١ - الأشياء المنصوص قانونا على عدم جواز الحجز عليها .

٢ - النفقات الموقته المحكوم بها قضائيا .

٣ - مبالغ النفقة .

٤ - المبالغ المدفوعة سلفا أو المسددة بصفة مصاريف مكتب أو أجور الرحلات والجولات أو مصاريف التجهيزات أو بدل السفر أو الانتقال .

٥ - التعويضات السكنية .

٦ - معاش التقاعد عن العمل أو العجز الجسماني حتى ولو لم يسهم المنتفع بهذا المعاش بدفعات في تكوينه ومع ذلك فانه يجوز توقيع حجز ما لدى الغير على هذه المعاشات بالشروط والحدود نفسها التي يجوز بها الحجز على الأجور ويجوز أن تصل حدوده لصالح المؤسسات الصحية أو دور تقاعد الكهول لسداد مصاريف الاستشفاء والاقامة الى ٥٠٪ اذا كان النزول متزوجا والى ٩٠٪ في الاحوال الأخرى . وينتهى أثر عدم القابلية للحجز بوفاة المدين .

الباب السادس

في الحجز التنفيذى

القسم الأول

في الحجز على المنقول

المادة ٣٦٩ - اذا لم يقم المحجز عليه بالوفاء بعد انقضاء ميعاد العشرين يوما التي منحت له عند انذاره عملا بالمادة ٣٣٠ وكان الحجز تحفظيا فان هذا الحجز يصير حجزا تنفيذيا بأمر يصدره القاضى . ويؤشر بالأمر وبتاريخ صدوره بديل محضر جرد الأموال المحرر عند اجراء الحجز التحفظى ويبلغ المحجز عليه ذلك .

وفى حالة عدم وجود حجز تحفظى تحجز أموال المدين بعد انقضاء الميعاد المحدد أعلاه بموجب أمر يراعى القائم بالتنفيذ فى تنفيذه أحكام المواد ٣٥٢ الى ٣٥٤ .

المادة ٣٧٠ - باستثناء النقود التي تسلم الى القائم بالتنفيذ يجوز ترك الحيوانات والأشياء المحجوزة فى حراسة المدين المحجز عليه اذا وافق على ذلك الدائن أو اذا كان اتباع اجراء آخر من شأنه تحميل المدين مصروفات باهظة ويسوغ وضعها بعد الجرد بعهدة حارس .

والحارس ممنوع ان يستعمل الحيوانات والأشياء المحجوزة أو أن يستغلها والا استبدل به حارس آخر فضلا عن الزامه بالتعويضات ، مالم يكن مصرحا له بذلك من الخصوم .

المادة ٣٧١ - تباع الاموال المحجوزة بالمزاد العلنى بعد جردها وذلك بالجملة أو التجزئة وفقا لمصلحة المدين .

ويجرى البيع بعد مضي ثمانية أيام من تاريخ الحجز الا اذا اتفق الدائن والمدين على تحديد ميعاد آخر أو كان تعديل الميعاد ضروريا لمنع خطر انخفاض كبير فى ثمن البيع أو لتفادى مصروفات حراسة لا تتناسب مع قيمة الشيء .

المادة ٣٧٢ - تجرى ازايدات فى أقرب سوق عمومى أو فى مكان آخر يكون من شأنه الحصول على أحسن النتائج . ويعلن عن تاريخ ومكان هذه المزايدات للجمهور بكل وسائل النشر التي تتناسب وأهمية الحجز .

المادة ٣٧٣ - يرسو الشيء المباع بالمزاد على من تقدم بأعلى عرض ، ولا يسلم اليه المبيع الا بعد دفع ثمنه نقدا .

فاذا لم يستلم الراسى عليه الميزاد الشيء فى الميعاد المحدد بشروط البيع أو قبل اقبال الميزاد ، عند عدم وجود هذه الشروط ، فان هذا الشيء يعاد بيعه بالمزاد على نفقته وتحت مسؤوليته ويلزم المزايد المتخلف بالفرق بين الثمن الذى عرضه وثمن اعادة البيع دون أن يكون له الحق فى طلب الزيادة فى الثمن ان وجدت .

المادة ٣٧٤ - يجوز حجز المحاصيل والثمار الوشبكة النضوج قبل حصدها أو جنيها .

ويتضمن محضر الحجز بيان العقار وموقعه ونوعه ومقدار المحاصيل أو الثمار المحجوز عليها على وجه التقريب ويجوز فى حالة الضرورة وضع هذه المحاصيل أو الثمار تحت مراقبة حارس .

ويجرى بيعها بعد حصدها أو جنيها الا اذا وجد المدين ان بيعها وهى قائمة فى أرضها يحقق نفعا أوفر .

المادة ٣٧٥ - لا يجوز للدائنين الذين لهم حق التنفيذ الجبرى على أموال وقع على كلها أو جزء

منها حجز سابق الا أن يتقدموا باعتراضاتهم الى القائم بالتنفيذ لأجل رفع هذا الحجز وتوزيع المتحصل من البيع . ويكون لهم الحق في الاشراف على الاجراءات وطلب الاستمرار فيها في حالة تقاعس الحاجز الأول .

المادة ٣٧٦ - اذا كان الطلب الثاني للحجز يتجاوز في مقداره الحجز الأول يجرى توحيد الحجزين الا اذا كانت الأشياء المحجوزة أولا قد أعلن عن بيعها وعلى أية حال يعتبر الطلب الثاني بمثابة اعتراض على المتحصل من البيع ويترتب عليه اجراء التوزيع .

المادة ٣٧٧ - اذا ادعى الغير ملكية المنقولات المحجوز عليها يوقف القائم بالتنفيذ البيع بعد الحجز اذا كان طلب الاسترداد معززا بأدلة كافية وعند المنازعة يفصل قاضى الأمور المستعجلة فى الايقاف .

ويرفع طالب الاسترداد دعواه أمام الجهة القضائية لمكان التنفيذ فى ميعاد خمسة عشر يوما أما من تاريخ تقديم طلبه الى القائم بالتنفيذ أو من تاريخ صدور الأمر الفاصل فى الايقاف المنصوص عنه فى الفقرة الأولى من هذه المادة والا صرف النظر عن الايقاف .

ولا تعود اجراءات التنفيذ الى سيرها الا بعد الفصل نهائيا فى هذا الطلب .

المادة ٣٧٨ - لا يجوز الحجز على ما يلى :

١ - الأشياء التى يعتبرها القانون عقارا بالتخصيص .

٢ - الفراش الضرورى للمحجوز عليهم ولأولادهم الذين يعيشون معهم والملابس التى يرتدونها وما يلتحفون به .

٣ - الكتب اللازمة لمهنة المحجوز عليه فى حدود ١٥٠٠ دينار والخيار للمحجوز عليه .

٤ - الآلات والعدد المستعملة فى التعليم العملى أو التى تستعمل فى العلوم والفنون فى حدود المبلغ نفسه والخيار للمحجوز عليه فى ذلك .

٥ - عتاد العسكريين حسب نظامهم ورتبهم .

٦ - الأدوات الضرورية للصناعات واللازمة لعملهم الشخصى .

٧ - الدقيق والحبوب اللازمة لقوت المحجوز عليه وعائلته لمدة شهر .

٨ - وأخيرا بقرة أو ثلاث نعاج أو عنزتين حسب اختيار المحجوز عليه وما يلزم من التبن

والعلف والحبوب الضرورية لفراش الاصطبل وغذاء تلك الحيوانات لمدة شهر .

القسم الثانى

فى الحجز العقارى

المادة ٣٧٩ - فيما عدا ما يخص الدائنين المرتهنيين وأصحاب حقوق الامتياز الخاصة على العقارات الحائزين على سند تنفيذى ، لا يجوز نزع ملكية عقارات المدين الا فى حالة عدم كفاية المنقولات .

ويتولى القائم بالتنفيذ المصرح له قانونا باجراء الحجز توقيع الحجز العقارى بموجب أمر حجز مبلغ بصفة قانونية يذكر فيه :

١ - تبليغ الحكم أو أى سند تنفيذى آخر .

٢ - حضور أو غياب المدين فى اجراءات الحجز .

٣ - اعدار المدين بأنه اذا لم يدفع الدين فى الحال يسجل الأمر بمكتب الرهون التابع له محل الاموال ويعتبر الحجز نهائيا ابتداء من يوم التسجيل .

٤ - بيان موقع العقار ونوعه ومشتملاته وتحديد المساحى (قسم - رقم الخريطة - الموقع المعروف) وبالنسبة للعقارات المبنية يستبدل بالموقع بيان الشارع والرقم . وأجزاء العقارات المقسمة دون تغيير فى حدود ملكية الأرض بين أصحاب حقوق عينية متعددين ، غير حقوق الارتفاق ، يكون تعيينها بذكر أرقام القطع الواردة فى البيان الوصفى أو مستند مماثل .

ويودع أمر الحجز خلال شهر من التبليغ مكتب الرهون الكائن بدائرتة موقع الاموال لكى يسجل فى السجل المنصوص عليه فى القانون وعند اتمام هذا الاجراء يعتبر ما جرى من أعمال التنفيذ بمثابة حجز نهائى ويترتب عليه وضع الاموال بين يدى القضاء .

المادة ٣٨٠ - خلال عشرة الأيام التالية للتسجيل يقوم أمين مكتب الرهون بتسليم القائم بالتنفيذ بناء على طلبه شهادة عقاريه تثبت بها جميع القيود الموجودة على العقار .

المادة ٣٨١ - عند قيام الأمين بتسجيل أو الحجز يذكر تاريخ وساعة ايداعه وينوه بهامشه وبترتيب الورود عن كل أمر حجز سبق قيده مع ذكر اسم ولقب وموطن المباشرين للتنفيذ ومقر المجلس القضائى الذى سيتم البيع فى دائرته .

ويؤشر أيضا بهذا الأمر على هامش التسجيلات السابقة مع البيانات المذكورة آنفا والبيانات المتعلقة بالقائمين بالتنفيذ .

ولا يجوز شطب الحجز بدون موافقة الدائنين الحاجزين اللاحقين والمعلومات على الوجه الأنف الذكر .

المادة ٣٨٢ - يجوز للدائن اذا اقتضت الحاجة المبررة أن يستصدر أمرا بالحجز في وقت واحد على عدة عقارات مملوكة لمدينه حتى ولو كانت واقعة في دوائر اختصاص قضائي متعددة .
ويباشر بيع العقارات المحجوزة في دوائر اختصاص قضائي متعددة . ويباشر بيع العقارات المحجوزة في دوائر اختصاص متجاورة ولكنها تخضع لنوع واحد من الاستغلال أمام المحكمة الواقع في دائرتها محل الاستغلال الأصلي . فاذا كانت العقارات المحجوزة في دوائر اختصاص غير متجاورة فإن البيع يباشر أمام المحكمة الكائنة بدائرتها الاموال .

المادة ٣٨٣ - في غير الحالة التي يوقع فيها الحجز على أموال محل استغلال معين واحد يجوز للمدين اذا قدم مبرراته أن يطلب النص في اجراءات التنفيذ على أن يكون بيع العقارات المحجوزة متعاقبا كما يتاح الحصول من كل منها على الثمن الأربع .

ويقدم الطلب الى المحكمة التي سيباشر فيها البيع ويقضى فيه في أول جلسة ممكنة والفترة بين الجلسة المذكورة وبين المزايدة لا ينبغي أن تجاوز أربعين يوما على الأكثر .

ويذكر في الحكم الصادر بهذا الاجراء ترتيب بيع الاموال المحجوزة .

واذا كان ثمن أول عقار بيع بالمزاد غير كاف لوفاء دين مباشر التنفيذ ينتقل مباشرة الى المزايدة على العقارات الأخرى بالتتابع .

المادة ٣٨٤ - اذا لم تكن العقارات مؤجرة وقت تسجيل الحجز استمر المدين المحجوز عليه حائزا لها بصفته حارسا قضائيا عليها الى أن يتم البيع مالم يصدر أمر قضائي بخلاف ذلك .

ويجوز للمحكمة ابطال الايجارات السابقة للتسجيل اذا أثبت الدائنون أو الراسى عليه المزداد وقوع غش أضرارا بحقوقهم .

وتكون الايجارات اللاحقة للتسجيل باطله مالم يأذن بها القضاء .

وتلحق بالعقارات المحجوزة ثمراتها وايراداتها من يوم تسجيل الحجز بمكتب الرهون ليوزع منها

ما يخص الفترة التي تلى التسجيل كما يوزع ثمن العقارات .

ويعتبر التبليغ الموجه الى المستأجرين بالأوضاع المعتادة للتبليغات بمثابة حجز ما للمدين لدى الغير .

المادة ٣٨٥ - لا يجوز للمدين من يوم تسجيل الحجز أن ينقل ملكية العقار المحجوز عليه ولا أن يرتب عليه حقوقا عينية والا كان تصرفه باطلا ومع ذلك فيبقى الحق لبائع العقار المحجوز أو لمقرض ثمنه وللشريك المقاسم في أن يقيدوا حقوق امتيازاتهم في المواعيد وبالأوضاع المنصوص عليها قانونا .

وفضلا عن ذلك فينفذ التصرف بنقل الملكية أو ترتيب الحقوق العينية اذا أودع من تلقى الحق العيني أو الدائن قبل اليوم المحدد للمزايدة مبلغا يكفي للوفاء بأصل الدين والفوائد والمصاريف المستحقة للدائنين المقيدين والحاجزين .

فان لم يحصل الايداع حتى ذلك التاريخ فلا يجوز لأى سبب منح ميعاد للقيام به .

المادة ٣٨٦ - خلال الشهر التالى لتسجيل الحجز اذا لم يتم المدين بوفاء الدين يحرر القائم بالتنفيذ قائمة شروط البيع ويودعها قلم الكتاب . ويجب أن تشتمل القائمة على ما يأتي :

١ - بيان السند التنفيذي الذي حصلت اجراءات الحجز بمقتضاه .

٢ - بيان تبليغ الحجز مع التنويه بتسجيله .

٣ - تعيين العقار المحجوز .

٤ - شروط البيع .

٥ - تجزئة العقارات الى صفقات ان كان لها محل وعند الاقتضاء الترتيب الذى سيجرى فيه بيع تلك العقارات .

٦ - الثمن الاساسى بحيث لا يجوز أن ينقص مجموع الاثمان الأساسية عن خمسمائة دينار (٥٠٠ دج) .

وتحرر قائمة شروط البيع فى شكل مسودة ويوقع عليها كاتب الجلسة .

المادة ٣٨٧ - يوجه خلال الخمسة عشر يوما التالية على الأكثر لايداع قائمة شروط البيع الانذار الى كل من :

١ - المحجوز عليه لشخصه أو فى موطنه أو محل اقامته .

٢ - الدائنين المسجلين في شهادة القيد المسلمة بعد تسجيل الحجز وذلك في مواطنهم المختارة .

٣ - الى الورثة جملة في الموطن المختار فان لم يكن لهم موطن مختار فلموطن المتوفى دون بيان الاسماء أو الصفات ليطلعوا على قائمة شروط البيع ولتدرج بها أقوالهم وملاحظاتهم قبل البيع بشمانية أيام على الأكثر .

ويعرض الاشكال على المحكمة طبقا لاحكام المادة ١٢٠ بحيث لا يتأخر ذلك عن اليوم السابق للجلسة المحددة للمزايدة .

واذا حدث لسبب جدي ثبت تحققه عدم امكان عقد جلسة المزايدة في التاريخ المحدد لها تؤجل الى تاريخ آخر يحدده الحكم .

ويسجل الحكم الصادر بنسخته الأصلية في ذيل قائمة شروط البيع .

المادة ٣٨٨ - اذا وجد بين الدائنين بائع العقار أو أحد المقايضين عليه يوجه الانذار في حاله عدم وجود موطن مختار له ، لشخصه أو في موطنه أو محل اقامته ويتضمن أنه في حالة عدم رفعه دعوى بفسخ البيع أو عدم مباشرته اعادة البيع بالمزاد العلني والتأشير بذلك على قائمة شروط البيع قبل يوم البيع بشمانية أيام على الأقل يسقط حقه قبل الراسي عليه المزايد في رفع هذه الدعاوى ويسرى هذا السقوط على من لهم الحق في مباشرة اعادة المزايدة اذا لم يتابعوها ولم يؤشروا بها على قائمة شروط البيع ، فاذا رفعت دعوى مستوفاة الاوضاع بالفسخ أو بطلب اجراء اعادة المزايدة ، توقف الاجراءات بالنسبة للعقارات المرفوعة بشأنها دعوى الفسخ أو اعادة المزايدة .

ويرفع الطلب أمام المحكمة التي تباشر امامها اجراءات بيع المحجوز .

المادة ٣٨٩ - يقوم الكاتب قبل جلسة المزايدة بثلاثين يوما على الأكثر وعشرين يوما على الأقل بنشر مستخرج موقع عليه منه في احدى الصحف المقررة للاعلانات القضائية بدائرة اختصاص المجلس القضائي لمكان الاموال فان لم توجد فبدائرة المجلس الاقرب لذلك المحل ، ويتضمن المستخرج ما يأتي :

١ - أسماء وألقاب ومواطن الخصوم أو مواطنهم المختارة .

٢ - تعيين العقارات كما هي موضحة بقائمة مشروط البيع .

٣ - الثمن الأساسي .

٤ - يوم وساعة ومحل المزايدة .

٥ - تعيين المحكمة التي ستجرى امامها المزايدة .

وفي المواعيد نفسها يقوم كاتب الجلسة بلصق المستخرج المنوه عنه آنفا على الباب الرئيسي للمباني المحجوزة وبتعليقه في اللوحة المعدة للاعلانات بالمحكمة الكائن بدائرتها محل البيع .

ويجوز لرئيس المحكمة بقرار غير قابل للمعارضة بناء على طلب مباشر اجراءات الحجز أو المدين تضيق نطاق النشر القانوني أو التصريح بنشر اضافي وعلى الاخص بالمتداة العلنية في الاسواق المجاورة ، وتقدر مصاريف الاجراءات بمعرفة القاضي المنتدب لهذا الامر .

ويعلن هذا التقدير في جلسته علنية قبل افتتاح المزايدة وينص عليه في محضر المزايدة .

المادة ٣٩٠ - تجرى المزايدة في المكان واليوم المحددين ، وذلك بحضور الدائنين المقيدين والمحجوز عليه أو بعد اعلانهم بميعاد عشرة أيام على الأقل بحصول اجراءات النشر والتنبيه عليهم بحضور المزايدة .

واذا لم يحصل البيع في ميعاد ستة أشهر بعد التسجيل لأسباب قوية تستخرج شهادة عقارية تكميلية للقيود التي طرأت من وقت تسليم الشهادة الأولى وينبه على الدائنين المقيدين في الشهادة الجديدة بحضور المزايدة .

المادة ٣٩١ - تجرى المزايدة بجلسة المحجوز العقارية الخاصة بالمحكمة .

ويرسو المزايد عقب انطفاء ثلاث شموع توقد تباعا مدة كل منها دقيقة واحدة ، على من تقدم بأعلى عرض وكان آخر مزايد .

ويدفع الثمن الراسي به المزايد ومصاريف الاجراءات لقلم كتاب المحكمة في ميعاد عشرين يوما من تاريخ المزايدة .

المادة ٣٩٢ - اذا حصل بعد المناذاة على القضية ان لم يتقدم أحد بأي عرض أو تبين بوضوح أن العروض غير كافية تؤجل المزايدة الى جلسة لاحقة .

وتتخذ عندئذ اجراءات نشر جديدة بالاوضاع السابق بيانها بالمادة ٣٨٩ .

المادة ٣٩٣ - يجوز لكل شخص في ميعاد عشرة الأيام التالية لتاريخ رسو المزايد ان يجدد

المزاد بالزيادة بشرط أن تجاوز هذه الزيادة مقدار السدس من الثمن الاساسى للبيع والمصاريف .

ويتعهد المزايد الجديد كتابة بأن يكون هو الراسى عليه المزاد طبقا لمقدار ثمن العقار ومصاريف المزاد الاول مضافا اليها الزيادة التى تقدم بها .

ويقدم طلب عرض الزيادة لقلم كتاب المحكمة التى امرت بالبيع .

وتتبع فى ذلك القواعد المنصوص عليها فى المواد ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ بعد انقضاء مهلة ثلاثين يوما .

المادة ٣٩٤ - تنقل الى الراسى عليه المزاد كل حقوق المحجوز عليه التى كانت له على العقارات الراسى عليه مزادها ويعتبر حكم رسو المزاد سنداً للملكية .

ويتعين على الراسى عليه المزاد أن يقوم بتسجيل سنده بمكتب الرهون خلال الشهرين التالين لتاريخه والا أعيد البيع على ذمته بالمزاد . ويجب أن يؤشر بذلك التسجيل من الأمين على هامش سند ملكية المحجوز عليه .

المادة ٣٩٥ - يشتمل حكم رسو المزاد على ذكر قضايا الحجز العقارى وبيان الاجراءات التى اتبعت ورسو المزاد .

المادة ٣٩٦ - اذا لم يقسم الراسى عليه المزاد بتنفيذ شروط مرسى المزاد أعيد بيع العقار على ذمته بعد اعذاره بأن يقوم بتنفيذ التزاماته وذلك فى ميعاد عشرة أيام .

المادة ٣٩٧ - تكون اجراءات اعادة البيع على ذمة الراسى عليه المزاد باجراء نشر جديد مشفوع بمزايدة جديدة .

وبيانات هذا الاعلان تتضمن فضلا عن البيانات المعتادة المتعلقة بالعقار ، مقدار قيمته التى صدر بها الحكم بمرسى المزاد لصالح المزاييد المتخلف وتاريخ المزايدة الجديدة .

والميعاد الذى يجب أن يسرى من تاريخ اعلان البيع الى حين المزايدة الجديدة هو ثلاثون يوما .

المادة ٣٩٨ - يجوز للمزاييد المتخلف ايقاف اجراءات اعادة البيع الى ما قبل المزايدة الجديدة وذلك بقيامه بالتزاماته بمقتضى مرسى المزاد ودفعه للمصاريف التى تسبب فيها بخطئه .

المادة ٣٩٩ - يترتب على رسو المزاد فى البيع الجديد على ذمة المتخلف أن يبطل بأثر رجعى مرسى المزاد الاول ويلتزم المزاييد المتخلف بالفرق

فى الثمن اذا ما قل الثمن الجديد عن الثمن الذى رسا به المزاد الاول دون أن يكون له الحق فى المطالبة بالزيادة فى الثمن أن وجدت .

الباب السابع

فى توزيع الاموال المتحصلة من الحجز

المادة ٤٠٠ - اذا كان مقدار الاموال المتحصلة من الحجز أو من بيع الأشياء المحجوزة لا يكفى لسداد كافة حقوق الدائنين المعلومين فان على الدائنين أن يتفقوا مع المدين على طريقة التوزيع بالمحاصة فى ميعاد ثلاثين يوما تبدأ من يوم تبليغهم ممن يعنيه تعجيل التوزيع .

المادة ٤٠١ - فاذا لم يتفق الدائنون مع المدين خلال الميعاد المذكور ، تفتح اجراءات التوزيع بالمحاصة بناء على طلب يقدم ممن يعنيه تعجيل التوزيع الى قلم الكتاب المودع لديه المبلغ المخصص للتوزيع .

وفى حالة تعدد المحجوز أمام جهات قضائية مختلفة فان الاموال المتحصلة من هذه المحجوز تودع جميعها قلم كتاب المحكمة الكائن بدائرتها موطن المدين .

المادة ٤٠٢ - افتتاح الاجراءات المشار اليها فى المادة السابقة يكون بقلم كتاب المحكمة المودع لديه المبلغ المخصص للتوزيع .

المادة ٤٠٣ - يعلن افتتاح اجراءات التوزيع للجمهور بطريق النشر باعلانين بين كل منهما عشرة أيام ، فى صحيفة مقررلة لنشر الاعلانات القضائية .

كما يعلق الاعلان لمدة عشرة أيام فى الامكنة المعلقة لذلك فى الجهة القضائية التى سيتم التوزيع فيها .

وعلى كل دائن أن يقدم مستنداته فى ميعاد ثلاثين يوما تبدأ من هذا الاعلان والا سقط حقه .

المادة ٤٠٤ - اذا انقضى ميعاد تقديم المستندات يضع القاضى بعد اطلاعه على المستندات المقدمة مشروع التقسيم الذى أخطر به الدائنون والمدين المحجوز عليه بكتاب موصى عليه بعلم وصول أو بمجرد اخطار يرسل اليهم للاطلاع على المشروع والاعتراض عليه ان كان ثمة محل للاعتراض وذلك فى ميعاد ثلاثين يوما تبدأ من تاريخ استلامهم الكتاب أو الاخطار .

فاذا تخلف الدائنون أو المدين المحجوز عليه عن الاطلاع على هذا المشروع أو لم يناقضوا فيه فى الميعاد المذكور كانت مناقضاتهم غير مقبولة .

المادة ٤٠٥ - تعرض المناقضات بالجلسة ويفصل فيها ابتدائيا أو نهائيا وفقا للقواعد العامة لاختصاص جهات القضاء . ويرفع الاستئناف ، عند الاقتضاء ، في ميعاد خمسة عشر يوما تبدأ من تاريخ تبليغ الحكم .

المادة ٤٠٦ - عندما يصبح التقسيم النهائي حائزا لقوة الشيء المقضي به تسلم قوائم التوزيع لكل ذي مصلحة .

ويؤشر على هذه القوائم من القاضي ويصرف بمقتضاها من خزانة قلم كتاب الجهة القضائية التي باشرت الاجراءات .

وفي جميع الاحوال يستنزل أولا من المبلغ المخصص للتوزيع مقدار المصاريف الخاصة باجراءات التوزيع .

الباب الثامن

في الاكراه البدني

المادة ٤٠٧ - يجوز في المواد التجارية وقروض النقود أن تنفذ الأوامر والأحكام الحائزة لقوة الشيء المقضي به والتي تضمن الحكم بدفع مبلغ أصلي يزيد عن خمسمائة دينار بطريق الاكراه البدني .

وانما لا يجرى التنفيذ بطريق الاكراه البدني الا بعد استنفاد وسائل التنفيذ المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ٤٠٨ : لا يجوز أن يباشر التنفيذ بطريق الاكراه البدني الا من يثبت أن له موطنا حقيقيا في الاراضي الجزائرية .

المادة ٤٠٩ : لا يجوز التنفيذ بطريق الاكراه البدني الا خلال ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة الحكم حائزا لقوة الشيء المقضي به والا سقط الحق فيه .

المادة ٤١٠ - يجب على من يباشر التنفيذ بطريق الاكراه البدني أن يقدم طلبا الى رئيس الجهة القضائية الواقع في دائرتها محل التنفيذ ، يقضى في الطلب طبقا لاجراءات القضاء المستعجل بعد تبليغ المدين تبليغا صحيحا . وعلى رئيس الجهة القضائية أن يفصل في الطلب بعد فحص المستندات والتحقق من استيفاء الأوضاع القانونية المتعلقة بطرق التنفيذ الأخرى .

المادة ٤١١ : يجوز لرئيس الجهة القضائية أن يمنح المدين البائس وحسن النية مهلة للوفاء باستثناء قضايا السفائح (الكمبيالات) .

ولا يجوز أن تزيد هذه المهلة عن سنة .

المادة ٤١٢ - يطبق أيضا في هذا الشأن النصوص الواردة في قانون الاجراءات الجزائية عن الاكراه البدني غير المخالفة للنصوص سالفة الذكر .

الكتاب السابع

في الاجراءات المتعلقة بمواد خاصة

الباب الاول

في دعاوى الحيازة

المادة ٤١٣ - الدعاوى الخاصة بالحيازة ، فيما عدا دعوى استرداد الحيازة ، يجوز رفعها ممن كان حائزا بنفسه أو بوساطة غيره ، لعقار أو لحق عيني عقاري وكانت حيازته هادئة علنية ، مستمرة لا يشوبها انقطاع وغير مؤقتة ، وغير خفية ، واستمرت هذه الحيازة لمدة سنة على الأقل .

ولا تقبل دعاوى الحيازة ومن بينها دعوى استردادها اذا لم ترفع خلال سنة من التعرض .

المادة ٤١٤ - يجوز رفع دعوى استرداد الحيازة لعقار أو حق عيني عقاري ممن اغتصبته منه الحيازة بالتعدي أو الاكراه وكان له وقت حصول التعدي أو الاكراه الحيازة المادية أو وضع اليد الهادئ العلني .

المادة ٤١٥ - اذا أنكرت الحيازة أو أنكر التعرض لها فان التحقيق الذي يؤمر به في هذا الخصوص لا يجوز أن يمس أصل الحق .

المادة ٤١٦ - لا يجوز للمحكمة المطروح عليها دعوى الحيازة أن تفصل في الملكية .

المادة ٤١٧ - اذا ادعى كل من المدعى والمدعى عليه الحيازة وقدم كل منهما دليلا على حيازته فيجوز للقاضي اما أن يقيم حارسا قضائيا أو أن يسند حراسة المال المتنازع عليه الى أحد أطراف الخصومة مع الزامه عند الاقتضاء ، بتقديم حساب عن الثمار .

المادة ٤١٨ - لا تقبل دعوى الحيازة ممن سلك طريق دعوى الملكية .

المادة ٤١٩ - لا يجوز للمدعى عليه في دعوى الحيازة أن يطالب بالملكية الا بعد الفصل نهائيا في دعوى الحيازة ، فاذا خسرها فلا يجوز له أن يطالب بالملكية الا بعد أن يكون قد استكمل تنفيذ الأحكام الصادرة ضده .

ومع ذلك اذا كان تأخير التنفيذ راجعا الى فعل

المادة ٤٢٦ - تكون مصاريف الايداع سواء تم اختياريا أو كان بأمر من القاضي على عاتق المعارضين ، وتبلغ الاعتراضات الى الدائن .

الباب الثالث في اليمين

المادة ٤٢٧ - يحلف رجال القضاء اليمين أمام المجلس القضائي عند التحاقهم بوظائفهم في جلسة علنية وبناء على طلب النيابة العامة بالصيغة الآتية :

« أحلف بالله العظيم وأتعهد بأداء أعمال وظيفتي بالدقة والأمانة وأن أحافظ كل المحافظة على أسرار المداولات وأن أسلك في كل أمورى سلوك القاضى الشريف الأمين » .

المادة ٤٢٨ - يحلف كتبة المحاكم وغيرهم من موظفي قلم الكتاب عند التحاقهم بالخدمة أمام الجهة القضائية التى عينوا بقلم كتابها اليمين بالصيغة الآتية :

« أحلف بالله العظيم وأتعهد بأن أقوم بأعمال وظيفتي بالأمانة والصدق وأن أراعى فى كل الأحوال الواجبات التى تفرضها على » .

المادة ٤٢٩ - يحلف المحامون اليمين أمام المجلس القضائي بالصيغة الآتية :

« أحلف بالله العظيم أن أمتنع فى عمل كمدافع عن قول أو نشر ما هو مخالف للقوانين واللوائح التنظيمية والآداب العامة وسلامة الدولة والأمن العمومى وألا أحيّد قط عن الاحترام الواجب للمحاكم والسلطات العمومية » .

المادة ٤٣٠ - يحلف الخبراء المقيدون بالجدول والمترجمون اليمين عقب قيدهم أمام المجلس القضائي أو أمام الجهة القضائية التى عينها رئيس المجلس القضائي لذلك ويحلفون بأن يؤدوا مهمتهم التى توكل اليهم بالدقة والأمانة .

المادة ٤٣١ - فى حالة ما اذا اختير بصفة استثنائية خبير من غير الخبراء المقيدين بالجدول من جهة قضائية فى نزاع معين فانه يتعين لقبول هذا الخبير أن يحلف اليمين أمام الجهة القضائية أو القاضى الذى عينه بأن يقوم بأداء المهمة الموكولة اليه بالدقة والأمانة .

المادة ٤٣٢ - يحذر فى جميع الاحوال محضر مثبت لاداء اليمين .

المادة ٤٣٣ - اذا وجهت اليمين الى خصم فى نزاع أو ردت عليه فان الخصم يقوم بحلف اليمين

المحكوم له فانه يجوز للقاضى أن يحدد للتنفيذ ميعادا ويقبل دعوى الملكية بعد انقضاء هذا الميعاد .

الباب الثانى

فى العرض والايداع

المادة ٤٢٠ - تطبق بالنسبة الى عروض الوفاء القواعد المقررة بالنسبة الى الانذارات .

المادة ٤٢١ - يقدم العرض بمعرفة أحد كتبة قلم كتاب الجهة القضائية المطروح عليها الطلب الاصلى والا بمعرفة أحد كتبة قلم كتاب الجهة القضائية المختصة الواقع فى دائرتها اما موطن أو محل اقامة المعروض عليه أو مكان الوفاء .

المادة ٤٢٢ - يذكر فى محضر العرض :

١ - وصف دقيق للشيء المعروض بحيث لا يمكن استبدال غيره به واذا كان المعروض نقودا يذكر عددها ونوعها .

٢ - رفض أو قبول الدائن .

٣ - توقيع الدائن أو ذكر رفضه التوقيع أو تصريحه بعدم امكانه التوقيع .

٤ - فى حالة رفض العرض يثبت انه طلب من الدائن حضور الايداع مع ذكر المكان واليوم والساعة التى سيحصل فيها .

المادة ٤٢٣ - اذا رفض الدائن العرض جاز للمدين ايداع المبلغ أو الشيء المعروض دون حاجة لتصريح القاضى بذلك ليكون الايداع صحيحا .

ويحصل الايداع فى هذه الحالة بقلم كتاب المحكمة التابع لها الكاتب الذى أعلن العرض واذا وجدت صعوبة مادية للايداع بقلم الكتاب فتعين جهة القضاء المستعجل بناء على طلب المدين الشخص الذى يودع لديه المعروض أو يكون حارسا عليه .

المادة ٤٢٤ - يرفع طلب صحة أو بطلان العرض أو الايداع وفقا للقواعد المقررة للطلبات الأصلية فاذا كان هذا الطلب فرعيا ضم الى الموضوع .

المادة ٤٢٥ - يتضمن الحكم الصادر بصحة العرض الأمر ، اذا لم يعقب العرض الايداع ، بأنه فى حالة عدم تسلم الدائن النقود أو الشيء المعروض فانه سيتم ايداعه .

ويوقف سريان الفوائد من يوم حصول الايداع .

بنفسه بالجلسة وفي حالة ما اذا تغيب لعذر شرعى ثابت بصفة قاطعة فيجوز أداء اليمين أمام القاضى الذى ينتقل لكان المطلوب تحليفه اليمين يعاونه فى ذلك الكاتب .

وفى جميع الاحوال يكون حلف اليمين بحضور الخصم الآخر أو بعد تبليغه لحضور الجلسة .

المادة ٤٣٤ - يؤدى الخصم اليمين بالجلسة أو أمام القاضى بالعبارة الآتية : « أحلف بالله العظيم ، . وانما يجوز للقاضى أن يقبل أو يأمر أن تكون تأدية اليمين بالصيغة والالوضاح المقررة فى ديانة الخالف .

وفى هذه الحالة يحدد الحكم ميعاد ومكان حلف اليمين .

الباب الرابع

فى حجز المؤجر والحجز على منقولات المدين المتنقل

المادة ٤٣٥ - يجوز للملاك المبانى أو الاراضى الزراعية ومستأجرىها الاصيلين أن يباشروا حجز المؤجر على المنقولات والاثاث والثمار الموجودة فى هذه العقارات وفاء للاجرة المستحقة عن ايجارها . كما لهم أن يباشروا حجز المؤجر باذن من القاضى على الاثاث الموجود بالمبنى أو المزرعة اذا نقل من مكانه بغير رضائهم ويحتفظون على هذه المنقولات بحق الامتياز الخاص المنصوص عنه فى القانون .

المادة ٤٣٦ - يجوز باذن من القاضى مباشرة حجز المؤجر على منقولات المستأجرين أو المزارعين الثانويين الموجودة فى الامكنة التى يشغلونها وكذا على ثمار الارض التى يستأجرونها وذلك وفاء للاجرة النقدية أو العينية المستحقة على المستأجرين أو المزارعين الذين سلموهم الارض . وانما يجوز للمستأجرين الثانويين أن يحصلوا على حكم برفع هذا الحجز اذا أثبتوا أنهم دفعوا الاجرة المستحقة عليهم بغير غش ولكن ليس لهم الاحتجاج بمبالغ دفعت سلفا .

المادة ٤٣٧ - تجرى اجراءات حجز المؤجر بالالوضاح نفسها الخاصة بالحجز التنفيذى ويجوز ان يعين المحجوز عليه حارسا ولا يجوز بيع الأشياء المحجوزة الا بعد الحكم قضائيا بصحة الحجز وتبليغ المدين بالحضور قانونا .

المادة ٤٣٨ - يجوز لكل دائن وان لم يكن بيده سند ان يحصل على اذن من القاضى بمباشرة الحجز على المنقولات الموجودة فى المنطقة التى يقيم فيها والمملوكة لمدينه المتنقل .

ويجوز اقامة الحاجز حارسا على هذه المنقولات ان وجدت تحت يديه والا عين غيره حارسا عليها .

المادة ٤٣٩ - يصير الحجز على منقولات المدين المتنقل حجرا تنفيذيا ، عند الاقتضاء ، بحكم يصدر فى صحة دين الحاجز بعد تبليغ المحجوز عليه بالحضور قانونا .

الباب الخامس

فى الحجز الاستحقاقى

المادة ٤٤٠ - لا يجوز مباشرة أى حجز استحقاقى الا باذن من القاضى وتعين المنقولات باختصار فى الطلب المقدم وعند الاشكال يرجع الى القاضى .

واذا اعترض من يضع يده على المنقولات المراد استردادها على الحجز فانه توقف الاجراءات ويرفع الاشكال لقاضى الامور المستعجلة ويحق للمقائم بالتنفيذ ان يعين حارسا على الابواب حتى يفصل فى الاشكال .

المادة ٤٤١ - يباشر الحجز الاستحقاقى بالالوضاح نفسها التى يباشر بها الحجز التنفيذى ويجوز تعيين المحجوز عليه حارسا .

ويرفع طلب الحكم بصحة الحجز أمام القاضى الكائن بدائرته موطن المحجوز عليه ومع ذلك اذا كان الحجز مرتبطا بدعوى قائمة فان طلب الحكم بصحته يضم وجوبيا الى هذه الدعوى .

الكتاب الثامن

فى التحكيم

الباب الاول

فى الاجراءات

المادة ٤٤٢ - يجوز لكل شخص ان يطلب التحكيم فى حقوق له مطلق التصرف فيها .

ولا يجوز التحكيم فى الالتزام بالنفقة ولا فى حقوق الارث والحقوق المتعلقة بالمسكن والملبس ولا فى المسائل المتعلقة بالنظام العام أو حالة الأشخاص وأهليتهم .

ولا يجوز للدولة ولا للأشخاص الاعتباريين العموميين أن يطلبوا التحكيم .

وبالنسبة لعلاقات الشركات الوطنية والمؤسسات العمومية فيما بينها ، فانه يجوز لها أن تطلب التحكيم فى النزاعات المتعلقة بحقوقها

المالية أو الناجمة عن تنفيذ تعاقدات التوريدات أو الاشغال أو الخدمات .

كما يجوز للشركات الوطنية والمؤسسات العمومية الأخرى ، ان تجرى المصالحة فيما بينها في نطاق علاقاتها (١) .

المادة ٤٤٢ مكرر - عندما تتعلق هذه النزاعات بشركتين وطنيتين أو أكثر أو مؤسسات عمومية تابعة لسلطة الوصاية نفسها ، فتتولى هذه الأخيرة التحكيم فيها .

وعندما تتعلق النزاعات بشركتين وطنيتين أو أكثر أو مؤسسات عمومية تابعة لسلطات وصاية مختلفة ، فتعين كل من هذه الشركات أو المؤسسات حكما عنها .

ويتفق الحكمان المختاران بهذا الشكل ، على تعيين حكم مرجح . وان لم يتفق الحكمان على اختيار الحكم المرجح ، يرفع الأمر الى الرئيس الأول للمجلس الأعلى ، الذي يعين الحكم المرجح في مهلة لا تتجاوز شهرا واحدا .

فيحدد الحكم المرجح تاريخ اجتماع المحكمين ومكانه .

وفي الحالتين المنصوص عليهما في الفقرتين ٢ و ٣ من هذه المادة ، يختار الحكمان والحكم المرجح من بين اعوان الدولة . ويصدرون القرار التحكيمي بأغلبية الآراء المدلى بها (٢) .

المادة ٤٤٣ - يحصل الاتفاق على التحكيم أمام المحكمين الذين يختارهم الخصوم ويثبت الاتفاق إما في مهر أو في عقد رسمي أو عرفي .

المادة ٤٤٤ - يعين اتفاق التحكيم موضوعات النزاع وأسماء المحكمين والا كان باطلا .

وانما يجوز للمتعاقدين ان يتفقوا في كل عقد على عرض المنازعات التي قد تنشأ عند التنفيذ على المحكمين .

ويجوز لهم أيضا في العقود المتصلة بالأعمال التجارية وحدها ان يعينوا مقدما محكمين وتذكر أسماؤهم في العقد وفي هذه الحالة يجب أن يثبت شرط التحكيم بالكتابة ويوافق عليه على وجه الخصوص أطراف العقد والا كان الشرط باطلا .

فاذا لم يعين أطراف العقد محكمين أو رفض أحدهم ، عند المنازعة ، ان يعين من قبله محكمين فان رئيس الجهة القضائية الواقع بدائرتها محل العقد يصدر أمره بتعيين المحكمين على عريضة تقدم اليه .

واتفاق التحكيم يكون صحيحا ولو لم يحدد ميعادا ، وفي هذه الحالة فان على المحكمين اتمام مهمتهم في ظرف ثلاثة أشهر تبدأ من تاريخ تعيينهم بمعرفة أطراف العقد أو من تاريخ صدور الأمر المشار اليه آنفا .

وامتداد هذا الميعاد جائز باتفاق أطراف العقد **المادة ٤٤٥ -** لايجوز عزل المحكمين خلال الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٤٤ الا باتفاق جميع الأطراف .

المادة ٤٤٦ - يتبع المحكمون والأطراف المواعيد والأوضاع المقررة أمام المحاكم مالم يتفق الأطراف على خلاف ذلك .

ويجوز للأطراف ان يتنازلوا عن الاستئناف وقت تعيين المحكمين أو بعد ذلك .

وإذا كان التحكيم واردا على قضية استئناف أو على قضية التماس إعادة النظر فان حكم المحكمين يكون نهائيا .

وأعمال التحقيق ومحاضر المحكمين يقوم بها المحكمون جميعا الا اذا كان اتفاق التحكيم خول لهم سلطة ندب احدهم للقيام بها .

المادة ٤٤٧ : ينتهى التحكيم :

١ - بوفاة أحد المحكمين أو رفضه القيام بمهمته أو تنحيه أو حصول مانع له ما لم يشترط خلاف ذلك أو اذا اتفق أطراف العقد على أن يكون لهم أو للمحكم أو المحكمين الباقيين حق اختيار بديل عنه .

٢ - بانتهاء المدة المشروطة للتحكيم فاذا لم تشترط مدة فبانتهاء مدة ثلاثة الأشهر .

٣ - اذا تساوت أصوات المحكمين ولم تكن لهم سلطة ضم محكم مرجح لهم .

٤ - بفقد الشيء موضوع النزاع أو انقضاء الدين المتنازع فيه .

و وفاة أحد أطراف العقد لاينهى التحكيم اذا كان ورثته راشدين وانما يوقف ميعاد التحكيم والحكم فيه المدة اللازمة لجرد التركة واتخاذ قرار بشأنها عند الاقتضاء .

المادة ٤٤٨ - لايجوز للمحكمين ان يتنحوا عن مهمتهم اذا بدأوا فيها ولا يجوز ردهم الا اذا طرأ سبب من أسباب الرد منذ اتفاق التحكيم .

واذا طعن بتزوير ورقة ولو من الناحية المدنية البحتة أو اذا أقيم طلب عارض جنائى يحيل

الباب الثاني

في تنفيذ حكم التحكيم

المادة ٤٥٢ - ينفذ القرار التحكيمي بموجب أمر صادر عن رئيس المحكمة التي يكون القرار التحكيمي صدر في نطاق دائرة اختصاصها .
ولهذا الغرض ، فان أصل هذا القرار يودع في كتابة الضبط للمحكمة المذكورة قبل ثلاثة أيام من قبل أحد الخبراء .

أما في الاحوال المنصوص عليها في الفقرة ٢ وما يليها من المادة ٤٤٢ مكرر أعلاه ، فينفذ القرار التحكيمي بوضع الصيغة التنفيذية عليه بمبادرة النائب العام لدى المجلس الأعلى . ويودع أصل القرار في هذه الحالة بكتابة الضبط للمجلس الأعلى ضمن نفس المهل والأوضاع المذكورة أعلاه .

وإذا كان اتفاق التحكيم ينص على استئناف قرار التحكيم فيودع القرار لدى كتابة الضبط للجهة الاستئنافية ويصدر الأمر عن رئيس هذه الجهة القضائية .

وان النفقات المتعلقة بإيداع المرائض يتحملها أطراف النزاع (١) .

المادة ٤٥٣ - أحكام المحكمين ومن ضمنها الأحكام التمهيدية لا يجوز تنفيذها الا بأمر يصدره رئيس الجهة القضائية بذيل أو بهامش أصل الحكم ويتضمن الاذن للكاتب بتسليم نسخة رسمية منه مهورة بالصيغة التنفيذية .

المادة ٤٥٤ - لا يحتج بأحكام التحكيم قبل الغير .

الباب الثالث

في طرق الطعن في أحكام المحكمين

المادة ٤٥٥ - يرفع الاستئناف عن أحكام التحكيم اما الى المحكمة أو الى المجلس القضائي وذلك تبعا لنوع القضية وما اذا كانت تدخل في نطاق اختصاص أى من هاتين الجهتين القضائيتين .

وتطبق بشأن أحكام التحكيم القواعد المتعلقة بالنفاذ المعجل التي تطبق على سائر الأحكام .

غير ان قرارات التحكيم الصادرة ضمن الأوضاع المنصوص عليها ، في المادة ٤٤٢ مكرر لا يمكن ان تكون موضوع طعن بالاستئناف أو النقض (٢) .

المحكمون الخصوم الى الجهة القضائية المختصة ولا تبدأ اجراءات التحكيم من جديد الا من تاريخ الحكم في تلك المسألة العارضة .

المادة ٤٤٩ - يلزم كل طرف بأن يقدم دفاعه ومستنداته قبل انقضاء ميعاد التحكيم بخمسة عشر يوما على الأقل ويصدر حكم المحكمين على مقتضى ما هو مقدم اليهم .

ويوقع كل محكم على الحكم فاذا وجد أكثر من محكمين ورفضت أقلية المحكمين التوقيع أشار أغلبية المحكمين الى هذا الرفض في حكمهم ويترتب على ذلك ان ينتج الحكم أثره وكأنه وقع من جميع المحكمين .

وحكم التحكيم غير قابل للمعارضة .

المادة ٤٥٠ - على المحكمين المرخص لهم بتعيين محكم مرجح عند تساوى الأصوات ، ان يعينوا هذا المحكم في الحكم الذي يصدر والمثبت لانقسام رأيهم ، وفي حالة عدم اتفاقهم على هذا التعيين يثبت ذلك في محضرهم ويعين المحكم المرجح بمعرفة رئيس الجهة القضائية المختص بالأمر بتنفيذ حكم التحكيم .

ويكون ذلك بناء على عريضة مقدمة اليه من من الخصم الذي يعنيه التعجيل .

وفي كلتا الحالتين يجب على كل من المحكمين المختلفين في الرأي ان يبين رأيه على حدة وان يكون هذا الرأي مسببا وذلك اما في المحضر نفسه أو في محضر منفرد .

المادة ٤٥١ - يجب على المحكم المرجح ان يحكم خلال ثلاثين يوما تبدأ من يوم قبول المهمة الا اذا مد هذا الميعاد بالحكم الذي عينه . ولا يجوز أن يصدر حكمه الا بعد تداوله مع المحكمين المنقسمين في الرأي وله أن يكلفهم بالحضور الى الاجتماع لهذا الغرض .

اذا لم يجتمع المحكمون جميعا فان المحكم المرجح يصدر حكمه منفردا ومع ذلك فهو ملزم أن يتبع في حكمه رأى واحد من المحكمين الآخرين .

وفصل المحكمون والمحكم المرجح في التحكيم وفقا للقواعد القانونية الا اذا كان اتفاق التحكيم خول لهم سلطة حسم النزاع كمحكمين مفوضين في الصلح .

الكتاب التاسع

احكام عامة

المادة ٤٥٩ : لا يجوز لأحد أن يرفع دعوى أمام القضاء مالم يكن حائزا لصفة وأهلية التقاضي وله مصلحة في ذلك .

ويقرر القاضي من تلقاء نفسه انعدام الصفة أو الاهلية . كما يقرر من تلقاء نفسه عدم وجود اذن برفع الدعوى اذا كان هذا الاذن لازما .

المادة ٤٦٠ - كل أجنبي يرفع دعوى أمام القضاء بصفة مدع أصلي ، أو متدخل ، ملزم بأن يقدم كفالة لدفع المصاريف والتعويضات التي قد يقضى عليه بها اذا ما طلب المدعى عليه ذلك قبل ابداء أى دفاع فى الدعوى ، ويحدد الحكم الذى يقضى بالكفالة مقدارها وذلك مالم توجد نصوص مخالفة فى اتفاقات سياسية .

المادة ٤٦١ - فيما عدا حالة القوة القاهرة يترتب السقوط على مخالفة المواعيد المحددة قانونا لمباشرة حق من الحقوق بموجب نصوص هذا القانون .

المادة ٤٦٢ - لا يجوز الدفع بالبطلان أو بعدم صحة الاجراءات من خصم يكون قد أودع مذكرته فى الموضوع وكذلك الشأن بالنسبة لعدم الايداع أو عدم تقديم الكفالة المنصوص عنها فى المادة ٤٦٠ .

واذا طرأ البطلان أو عدم صحة الاجراءات بعد تقديم المذكرات فى الموضوع فلا يجوز ابداء الدفع به الا قبل اية مناقشة فى موضوع الاجراء الذى تناوله البطلان .

وخلافا لما هو منصوص عليه فى الفقرتين السابقتين يجوز ابداء الدفع الخاص بقواعد الاختصاص النوعى فى أى وقت .

واذا كان البطلان أو عدم صحة الاجراءات المدفوع به ليس من النظام العام فيجوز للقاضي أن يمنح أجلا للخصوم لتصحيحه ويرجع أثر هذا التصحيح الى تاريخ الاجراء المطعون فيه بالبطلان أو بعدم الصحة .

المادة ٤٦٣ - جميع المواعيد المنصوص عليها فى هذا القانون تحتسب كاملة واذا صادف آخر الميعاد يوم عطلة امتد الى أول يوم عمل يليه .

ولا يجوز اجراء أى تبليغ أو تنفيذ قبل الساعة الثامنة ولا بعد الساعة الثامنة عشرة ولا فى أيام

المادة ٤٥٦ - يطبق فى شأن التماس اعادة النظر فى احكام المتحكيم القواعد المنصوص عنها فى المواد من ١٩٤ الى ٢٠٠ .

يجوز ان يكون قرار التحكيم موضوع التماس باعادة النظر ، فى احدى الحالتين المنصوص عليهما بالفقرتين ٢ و ٣ من المادة ٤٤٢ مكرر أعلاه ، وذلك فى حالة مخالفة القانون . ويجرى اذ ذاك تعيين حكيمين جديدين وحكم مرجح .

ويقدم التماس اعادة النظر من قبل سلطة الوصاية المعنية ، ضمن مهلة ثلاثة أشهر من تاريخ صدور القرار التحكيمى .

كما ان لوزير المالية ان يقدم ضمن نفس المهلة التماسا باعادة النظر فى القرار التحكيمى (١) .

المادة ٤٥٧ - لا يجوز أن يبنى طلب التماس اعادة النظر على ما يأتى :

١ - عدم مراعاة الاجراءات العادية للتداعى مالم يتفق الخصوم على خلاف ذلك وفق ما هو منصوص عنه فى المادة ٤٤٦ .

٢ - القضاء بما لم يطلبه الخصوم .

المادة ٤٥٨ - لا يجوز استئناف احكام المحكمين ولا التماس اعادة النظر فيها فى الأحوال الآتية :

١ - اذا كان الحكم قد صدر دون اتفاق على التحكيم أو خارجا عن نطاق التحكيم .

٢ - اذا كان قد صدر عن محكم باطل أو بعد انقضاء ميعاد التحكيم .

٣ - اذا كان قد صدر من بعض المحكمين الذين ليست لهم سلطة الحكم فى غيبة الآخرين .

٤ - اذا كان قد صدر من محكم مرجع لم يتبادل الراى مع المحكمين المنقسمين .

٥ - اذا كان قد صدر الحكم بشئ لم يطلبه الخصوم .

ويجوز للخصوم فى جميع الأحوال المعارضة فى أمر التنفيذ أمام الجهة القضائية التى أصدرت الحكم وطلب الحكم ببطلان الورقة الموصوفة بأنها حكم المحكمين .

والاحكام التى تصدر من الجهات القضائية سواء فى طلب التماس اعادة النظر أو فى استئناف حكم من احكام المحكمين تكون وحدها قابلة للطعن بالنقض .

العطلة الرسمية الا باذن من القاضي في حالات الاستعجال أو وجود خطر من التأخير .

المادة ٤٦٤ - تعد من أيام العطلة الرسمية في مجال تطبيق هذا القانون أيام الراحة الاسبوعية والأعياد الرسمية .

المادة ٤٦٥ - لا يجوز طلب وفاء سند تجارى من أى نوع كان أو حوالة أو شيك أو حساب جار أو ايداع مبالغ أو سندات أو غيرها أو اجراء احتجاج بعد الدفع (بروتستو) فى اليوم التالى ليوم العطلة الاسبوعية وفى هذه الحالة يكون الاحتجاج (البروتستو) بعدم دفع السندات التجارية غير المدفوعة فى يوم السبت غير جائز الا فى يوم الثلاثاء التالى ولكنه مع ذلك يحتفظ بكامل أثره بالنسبة للمسحوب عليه وبالنسبة للغير رغم النصوص السابقة المخالفة .

المادة ٤٦٦ - اذا صادف أيام العطلة الرسمية يوم جمعة أو ثلاثاء فلا تجوز المطالبة بوفاء أى سند تجارى من أى نوع أو حوالة أو شيك أو حساب جار أو ايداع مبالغ أو سندات أو غيرها ولا توجيه أى احتجاج لعدم الوفاء (بروتستو) فى اليوم التالى للأعياد الواقعة يوم جمعة أو فى أمسية اليوم السابق على أيام الأعياد اذا صادف يوم ثلاثاء . وفى هذه الحالة فلا يجوز توجيه الاحتجاج بعدم وفاء السندات التجارية غير مدفوعة القيمة يوم السبت أو الاثنين السابق الا بالتتابع فى الاثنين أو الاربعاء التالين ومع ذلك فيحتفظ الاحتجاج بكامل أثره بالنسبة للمسحوب عليه أو للغير رغم النصوص السابقة المخالفة .

المادة ٤٦٧ - توجه كافة طلبات الحضور والتبليغات والمراسلات والاذنارات والاشعارات والتنبيهات الخاصة بفاقدى الاهلية أو ناقصيها أو الادارات العمومية والشركات والجمعيات وغيرها من الاشخاص الاعتباريين الى ممثلهم القانونيين بصفتهم هذه .

المادة ٤٦٨ - عندما يتعلق الأمر بسماع شهادة أو حلف يمين أو ايداع كفالة أو استجواب أحد الخصوم أو تعيين خبير أو أكثر وعلى العموم عند القيام بأى اجراء تنفيذي لأمر أو لحكم صادر من احدى الجهات القضائية وكان الخصوم أو الاماكن موضوع النزاع بعيدة جدا فيجوز للقضاة أن يندبوا قاضيا من محكمة مجاورة حسبما تتطلب الحالة .

واذا كانت الانابة القضائية يقتضى تنفيذها فى الخارج فتحال الى السلطة المختصة عن طريق وزير العدل مالم تنص الاتفاقات السياسية على غير ذلك .

المادة ٤٦٩ - كل قضية ترفع لدى جهة قضائية يجب أن يقضى فيها بحكم ولو انتهت الدعوى بالشطب .

المادة ٤٧٠ - يجوز للمحاكم حسبما تقتضيه جسامه الظروف فى القضايا التى تنظر امامها أن تأمر ولو من تلقاء نفسها بحذف الكتابات أو العبارات الجارحة كما لها أن تأمر بطبع أحكامها ولصقتها .

المادة ٤٧١ - يجوز للجهات القضائية بناء على طلب الخصوم أن تصدر أحكاما بتهديدات مالية فى حدود اختصاصها وعليها بعد ذلك مراجعتها وتصفية قيمتها .

ويجوز لقاضى الأمور المستعجلة بناء على طلب الخصوم أن يصدر أحكاما بتهديدات مالية وهذه التهديدات يجب مراجعتها وتصفيتها بمعرفة الجهة القضائية المختصة ، ولا يجوز أن يتعدى مقدار التهديد المالى مقدار التعويض عن الضرر الفعلى الذى نشأ .

المادة ٤٧٢ - يتعين على الادارات العمومية والبلديات والمؤسسات العمومية اذا قدمت طلبا للقضاء أن تراعى النصوص الخاصة المتعلقة بها .

المادة ٤٧٣ - كل تبليغ لشخص اعتبارى من اشخاص القانون العام يجب أن يؤشر عليه من الموظف الموكل اليه استلامه .

ويجرى هذا التبليغ طبقا للأوضاع المنصوص عليها فى المواد ٢٣ و ٢٤ (فقرات ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤) و ٢٥ و ٢٦ (فقرة أولى) و ٢٧ .

احكام انتقالية

المادة ٤٧٤ - تبقى سارية مؤقتا أوضاع التقاضى الخاصة سيما الأوضاع المتعلقة بحوادث العمل وايجار الاماكن المدة للسكن والمهنة والتجارة وكذلك قضايا المواد التجارية والمنازعات بين أرباب الأعمال والعمال (١) .

- المادة ٤٧٥ - (١)
المادة ٤٧٦ - (٢)
المادة ٤٧٧ - (٣)
المادة ٤٧٨ - تلغى جميع النصوص القانونية المخالفة لاحكام هذا القانون .
المادة ٤٧٩ - يسرى هذا الامر من تاريخ سريان الامر رقم ٢٧٨ - ٦٥ المؤرخ في ٢٢ رجب عام ١٣٨٥ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٥ المشار اليه وينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
حرر بالجزائر في ١٨ صفر ١٣٨٦ الموافق ٨ يونيو ١٩٦٦ .

فهرس قانون الاجراءات المدنية

الكتاب الاول

في الاختصاص

ارقلم المواد	
١ - ٧	الباب الاول - في الاختصاص النوعى
١ - ٤	القسم الاول - في الاختصاص النوعى للمحاكم
٥ - ٧	القسم الثانى - في الاختصاص النوعى للمجالس القضائية
٨ - ١١	الباب الثانى - في الاختصاص المحلى
	الكتاب الثانى
	في الاجراءات امام المحاكم
١٢ - ٢٨	الباب الاول - في رفع الدعوى
٢٩ - ٤٢	الباب الثانى - في الجلسات والاحكام
٤٣ - ٨٠	الباب الثالث - في اجراءات التحقيق
٤٣ - ٤٦	أ - احكام عامة
٤٧ - ٥٥	ب - في الخبرة
٥٦ - ٦٠	ج - في الانتقال للمعاينة
٦١ - ٧٥	د - في التحقيقات
٧٦ - ٨٠	هـ - في مضاهاة الخطوط
٨١ - ٩٧	الباب الرابع - في الطلبات المعارضة والتدخل واعادة السير فى الدعوى وترك الخصومة
٩٨ - ١٠١	الباب الخامس - فى المعارضة
١٠٢ - ١٠٩	الباب السادس - فى الاستئناف
	الكتاب الثالث
	فى الاجراءات المتبعة امام المجالس القضائية
١١٠ - ١٦٧	الباب الاول - فى الاجراءات المتبعة ابتداءيا امام المجلس القضائى
١١٠ - ١٢٠	القسم الاول - فى رفع الدعاوى

أرقام المواد	
١٢١ - ١٣٤	القسم الثاني - في اجراءات التحقيق
١٣٥ - ١٤٧	القسم الثالث - في الاحكام
١٤٨ - ١٥٤	القسم الرابع - في الطلبات العارضة والتدخل واعادة السير في الدعوى وترك الخصومة
١٥٥ - ١٦٥	القسم الخامس - في الطلب الفرعى الخاص بالطعن في التزوير
١٦٦ - ١٦٧	القسم السادس - في المعارضة
١٦٨ - ١٧١	الباب الثاني - الاجراءات المتبعة أمام المجلس القضائى الذى ينظر فى القضايا المستأنفة
	الكتاب الرابع
	فى الاحكام المشتركة الخاصة بالمحاكم والمجالس القضائية وفى الاجراءات المستعجلة
١٧٢ - ١٧٣	الباب الاول - فى تدابير الاستعجال
١٧٤ - ١٨٢	الباب الثاني - فى أوامر الادلة
١٨٣ - ١٩٠	الباب الثالث - فى القضاء المستعجل
١٩١ - ٢٠٠	الباب الرابع - فى طرق الطعن غير العادية
١٩١ - ١٩٣	القسم الاول - فى اعتراض الغير الخارج عن الخصومة
١٩٤ - ٢٠٠	القسم الثاني - فى التماس اعادة النظر فى الاحكام
٢٠١ - ٢٠٤	الباب الخامس - فى رد الخصومة
٢٠٥ - ٢١٣	الباب السادس - فى تنازع الاختصاص بين القضاة
٢١٤ - ٢١٩	الباب السابع - فى مخاصمة القضاة
٢٢٠ - ٢٢٤	الباب الثامن - فى سقوط الخصومة
٢٢٥ - ٢٣٠	الباب التاسع - فى المصاريف
	الكتاب الخامس
	فى الاجراءات المتبعة أمام المجلس الأعلى
٢٣١ - ٢٣٢	الباب الاول - فى الاختصاص النوعى
٢٣٣ - ٢٣٩	الباب الثاني - أحكام عامة
٢٤٠ - ٢٧٣	الباب الثالث - فى طلب الطعن
٢٤٠ - ٢٤١	القسم الاول - فى كيفية الطعن
٢٤٢ - ٢٤٣	القسم الثاني - فى ايداع العريضة
٢٤٤ - ٢٥١	القسم الثالث - فى العضو المقرر
٢٥٢ - ٢٥٣	الباب الرابع - فى اعادة السير بالدعوى واستبدال محام بآخر
٢٥٤ - ٢٥٦	القسم الخامس - فى ولى الخصومة الخاص
٢٥٧ - ٢٦٠	القسم السادس - فى نظام الجلسات

أرقام المواد	
٢٦١ - ٢٦٣	القسم السابع - في ترك الخصومة
٢٦٤ - ٢٧١	القسم الثامن - في الاحكام
٢٧٢ - ٢٧٣	القسم التاسع - في تبليغ الاحكام ونشرها
٢٧٤ - ٢٨٩	الباب الرابع - في الاحكام الخاصة المتعلقة بالغرفة الادارية
٢٧٤ - ٢٧٧	القسم الاول - في الاختصاص
٢٧٨ - ٢٨٠	القسم الثاني - في مواعيد الطعن
٢٨١ - ٢٨٢	القسم الثالث - في شكل الطعن
٢٨٣ - ٢٨٤	القسم الرابع - في التحقيق الخاص بالطعن
	القسم الخامس - في اعادة السير بالدعوى واستبدال محام بآخر وولى الخصومة الخاص ونظام الجلسات وترك الخصومة وفي تبليغ الاحكام ونشرها .
٢٨٥	القسم السادس - في الطلبات الفرعية والدعاوى الاخرى المتبعية
٢٨٦ - ٢٨٩	الباب الخامس - في الاجراءات الخاصة
٢٩٠ - ٣٠٣	القسم الاول - قواعد عامة
٢٩٠	القسم الثاني - في الادعاء بالتزوير
٢٩١ - ٢٩٣	القسم الثالث - في الدعاوى الجائزة ضد احكام المجلس الاعلى
٢٩٤ - ٢٩٦	القسم الرابع - في الطعن الخاص لصالح القانون
٢٩٧	القسم الخامس - في الإنكار
٢٩٨	القسم السادس - في الاحالة لداعى الامن العمومى
٢٩٩	القسم السابع - في تنازع الاختصاص بين القضاة
٣٠٠	القسم الثامن - في الرد
٣٠١	القسم التاسع - في الشبهات المشروعة
٣٠٢	القسم العاشر - في مخاصمة القضاة
٣٠٣	
	الكتاب السادس
	في تنفيذ احكام القضاء
٣٠٤ - ٣٠٩	الباب الاول - في ايداع الكفالة وقبول الكفيل
٣١٠ - ٣١٩	الباب الثاني - في دعاوى المحاسبة
٣٢٠ - ٣٤٤	الباب الثالث - في التنفيذ الجبرى لاحكام المحاكم والمجالس القضائية والعقود الرسمية
٣٤٥ - ٣٥٤	الباب الرابع - في حجز التحفظى
٣٥٥ - ٣٦٨	الباب الخامس - في حجز ما للمدين لدى الغير
٣٦٩ - ٣٩٩	الباب السادس - في الحجز التنفيذى
٣٧٨ - ٣٦٩	القسم الاول - في الحجز على المنقول

٤٠٠ - ٤٠٦	القسم الثاني - في الحجز العقارى الباب السابع - في توزيع الاموال المتحصلة من الحجز
٤٠٧ - ٤١٢	الباب الثامن - في الاكراه البدنى الكتاب السابع
٤١٣ - ٤١٩	في الاجراءات المتعلقة بمواد خاصة الباب الاول - في دعاوى الحيازة
٤٢٠ - ٤٢٦	الباب الثاني - في العرض والايداع
٤٢٧ - ٤٣٤	الباب الثالث - في اليمين
٤٣٥ - ٤٣٩	الباب الرابع - في حجز المؤجر والحجز على منقولات المدين المتنقل
٤٤٠ - ٤٤١	الباب الخامس - في الحجز الاستحقاقى الكتاب الثامن
٤٤٢ - ٤٥١	في التحكيم الباب الاول - في الاجراءات
٤٥٢ - ٤٥٤	الباب الثاني - في تنفيذ حكم التحكيم
٤٥٥ - ٤٥٨	الباب الثالث - في طرق الطعن باحكام المحكمين الكتاب التاسع
٤٥٩ - ٤٧٣	احكام عامة
٤٧٤ - ٤٧٩	احكام انتقالية

١٨ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٦
والمتضمن قانون الاجراءات الجزائية ،
يرسم ما يلى

الباب الاول

في المساعدة القضائية فى المواد المدنية

الفصل الاول

فى الشروط والاشكال التى تمنع فيها المساعدة القضائية

المادة الاولى - يجوز منح المساعدة القضائية
فى كل حالة كانت عليها الدعوى ، لكل شخص
او مؤسسة عمومية او مؤسسة ذات نفع عمومى
او جمعية خاصة تباشر عملا من اعمال المساعدة ،
وتتمتع بالشخصية المدنية ، وذلك عندما يتعذر على
من ذكر - بسبب عدم كفاية موارده - ممارسة
حقوقه امام القضاء ، كمدع أو مدعى عليه .

امر رقم ٦٦ - ١٥٨ مؤرخ فى ١٨ صفر ١٣٨٦
الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٦ يتعلق بالمساعدة
القضائية (١)

أن رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير العدل ، حامل الاختام ،

- وبمقتضى القانون رقم ٦٣ - ٢١٨ المؤرخ
فى ١٨ يونيو سنة ١٩٦٣ والمتضمن أحداث المجلس
الأعلى ولا سيما المادة ١٨ منه والفقرة الخامسة
والسادسة من المادة التاسعة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ٢٧٨ المؤرخ فى
٢٢ رجب عام ١٣٨٥ الموافق ١٦ نوفمبر سنة
١٩٦٥ والمتضمن التنظيم القضائى ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ١٥٤ المؤرخ فى ١٨
صفر عام ١٣٨٦ الموافق ١٨ يونيو سنة ١٩٦٦
والمتضمن قانون الاجراءات المدنية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ١٥٥ المؤرخ فى

وتقرر :

١ - في كل المنازعات المرفوعة أمام المحاكم وقضاة الامور المستعجلة ، والمجالس القضائية ، والمجلس الاعلى ، وتقرر ايضا للمدعى بالحق المدنى امام قضاء التحقيق وامام القضاء الجزئى .

٢ - وفى غير المنازعات تقرر فى الاعمال القضائية الولائية والاعمال التحفظية .

المادة ٢ - تمنح المساعدة القضائية بحكم القانون فيما يخص اعمال التنفيذ واجراءاته عندما يراد القيام بها بمقتضى مقررات منحت من أجلها المساعدة .

ويجوز بالاضافة الى ذلك منحها فى كل أعمال التنفيذ واجراءاته عندما يتعين القيام بها بموجب مقررات اتخذت دون الحصول على هذه المساعدة أو فى كل الاعمال - ولو كانت اتفاقية - اذا كانت موارد الخصم الذى يطالب بالتنفيذ غير كافية . وذلك باستثناء ما سيذكر فى المادة الرابعة بعده .

المادة ٣ - يحكم بالمساعدة القضائية :

١ - فى الدعاوى التى يجب عرضها على المحاكم بواسطة مكتب يشكل لدى المحكمة التى تختص بالنظر فى القضية ويتألف من :

- وكيل الدولة رئيسا ،
- قاض يعينه رئيس المحكمة ،
- ممثل لادارة التسجيل واملاك الدولة ،
- ممثل لنقابة المحامين اذا كانت موجودة لدى المحكمة .

٢ - فى الدعاوى التى يجب عرضها على مجلس قضائى بواسطة مكتب يشكل فى مقر هذا المجلس ويتألف من :

- النائب العام رئيسا ،
- قاض يعينه رئيس المجلس القضائى ،
- ممثل لادارة التسجيل واملاك الدولة ،
- ممثل لنقابة المحامين .

٣ - فى الدعاوى التى يجب عرضها على المجلس الاعلى بواسطة مكتب يشكل فى مقر هذه الجهة القضائية العليا ، ويتألف من :

- النائب العام رئيسا ،
 - مستشار يعينه الرئيس الاول للمجلس الاعلى ،
 - ممثل لادارة التسجيل واملاك الدولة ،
 - محام مقبول لدى المجلس الاعلى .
- يقوم كاتب الضبط التابع للجهة القضائية

بمهام الكاتب لدى كل مكتب للمساعدة القضائية .

المادة ٤ - عندما تمنح المساعدة القضائية بحكم القانون لاعمال التنفيذ واجراءاته طبقا للمادة ٢ المقطع الاول ، فيجب على المكتب الذى كان قد منحها سابقا أن يحدد نوع هذه الاعمال والاجراءات التنفيذية التى ستطبق فيها هذه المساعدة .

تقرر المساعدة القضائية فى الحالة المنصوص عليها فى المادة ٢ الفقرة ٢ بواسطة المكتب المكون لدى المحكمة التى يوجد فى دائرتها موطن الطرف الذى يطلبها ، وتحدد هذه المحكمة أيضا نوع الاعمال والاجراءات التنفيذية التى منحت من أجلها هذه المساعدة .

أما بالنسبة للدعاوى التى يمكن أن تثيرها الاعمال والاجراءات التنفيذية المحددة على النحو السابق سواء بين المساعد قضائيا وبين الطرف الآخر ، وسواء بين المساعد وبين الغير فان الاستفادة من المقرر السابق تبقى من حيث اثبات عدم كفاية الموارد ، لكن تقرير المساعدة من حيث الموضوع يكون من المكتب المختص حسب التمييز المذكور فى المادة ٣ .

المادة ٥ - يجوز فى حال الاستعجال الشديد للنائب العام أو لوكيل الدولة المختصين أن يقررا بصفة مؤقتة منحها بشرط عرض الامر فى أقرب الآجال على المكتب الذى يقر تلك المساعدة أو يسحبها .

المادة ٦ - على كل شخص يطلب المساعدة القضائية أن يوجه طلبا كتابيا الى وكيل الدولة الذى يوجد فى دائرة اختصاصه محل سكناه اذا كان الامر يتعلق بدعوى يريد اقامتها امام المحكمة أو باجراء تنفيذى ، والى النائب العام اذا كان الامر يتعلق بدعوى من اختصاص المجلس القضائى ، والى النائب العام لدى المجلس الاعلى اذا كانت الدعوى من اختصاصه .

المادة ٧ - يجب أن يشتمل الطلب على بيان مختصر لموضوع الدعوى المنوى اقامتها ، وأن يكون مرفقا بالأوراق التالية :

- ١ - نسخة من ملف الضرائب أو شهادة تثبت عدم فرضها .
- ٢ - تصريح يثبت فيه صاحب الطلب عدم استطاعته ممارسة حقوقه لدى القضاء بسبب عدم كفاية موارده ، ويكون محتويا لبيان مفصل لموارد عيشه من أى نوع كانت .

كما يقدم هذا التصريح الى رئيس البلدية التى يوجد فيها مقر سكناه لاثبات صحة مضمونه فى ذيل التصريح .

المادة ٨ - يجمع المكتب بعد رفع الامر اليه من قبل النائب العام أو وكيل الدولة كل المعلومات اللازمة التي من شأنها أن تبين له عدم كفاية موارد المدعى .

ويجب عليه أن يبت في الموضوع في أقرب وقت ممكن بعد استماعه الى صاحب الطلب اذا رأى ذلك مفيدا .

كما يجب عليه أخبار الطرف الخصم الذي يحق له المتول أمامه سواء للاعتراض في عدم كفاية الموارد ، وسواء لتقديم ايضاحات في الموضوع ، وعند مثوله يتوسط المكتب للمصالحة بين الطرفين .

المادة ٩ - عندما يكون المكتب الذي رفع اليه طلب المساعدة القضائية غير المكتب المشكل لدى الجهة القضائية المختصة بالفصل في النزاع فيكتفي الاول بجمع المعلومات التي تتعلق سواء بعدم كفاية الموارد ، وسواء بموضوع القضية ، واذا لم يتوصل الطرفان الى اتفاق بينهما يحول الطلب ، ونتيجة المعلومات التي تحصل عليها ، والوثائق ، الى المكتب المشكل لدى الجهة القضائية المختصة .

المادة ١٠ - يجب أن تشتمل مقررات المكتب على بيان مختصر للوقائع والادلة ، وعلى التصريح بمنح المساعدة القضائية أو رفضها دون ذكر الاسباب في الحالة الاولى .

وفي حال الرفض فقط يتحتم ذكر الاسباب .

لا تقبل مقررات المكتب أي طريق من طرق الطعن غير أنه يجوز للنائب العام أن يرفع المقرر الى المجلس القضائي التابعة له المحكمة لتعديله اذا لزم .

المادة ١١ - ترسل خلال ثلاثة ايام من تقرير الموافقة على المساعدة القضائية خلاصة من المقرر مع وثائق القضية الى رئيس الجهة القضائية المختصة .

يعين هذا الاخير بواسطة عميد المحامين محاميا من النقابة ويجوز له أن يعين كذلك مدافعا لدى المحكمة .

وترسل خلاصة من المقرر في نفس التاريخ الى قاضي ادارة التسجيل .

المادة ١٢ - اذا قررت الجهة القضائية التي كانت قد منحت المساعدة القضائية عدم اختصاصها ، ولزم نتيجة لهذا القرار عرض

القضية على جهة أخرى ، فان الاستفادة من هذه المساعدة القضائية تظل مستمرة .

ان الشخص المقبول في المساعدة القضائية ، أمام محكمة الدرجة الاولى يستمر في الاستفادة منها في حال استئناف رفع ضده أو حتى اذا قدم استئنافا فرعيا ، ويستمر أيضا في الاستفادة منها في حال الطعن المقدم ضده الى المجلس الاعلى .

وعندما يقدم المساعد قضائيا استئنافا أصليا ، أو طعنا لدى المجلس الاعلى فلا يحق له أن يستفيد من هذه المساعدة القضائية الا بمقرر جديد .

وعليه ، في هذه الحال ، أن يوجه طلبه الى النيابة العامة المختصة مرفقا بنسخة التبليغ أو بنسخة المقرر الصادر بمنحه المساعدة القضائية والحكم الذي يريد الطعن فيه استئنافا أو نقضا .

الفصل الثاني

في آثار المساعدة القضائية

المادة ١٣ - يعنى المساعد قضائيا مؤقتا من أداء المبالغ المستحقة الاداء عن رسوم الطابع والتسجيل وكتابة الضبط وعن كل ايداع بأى رسم قضائي أو غرامة .

ويعنى كذلك مؤقتا من أداء المبالغ المستحقة الاداء لكتاب ضبط المحاكم والموظفين القضائيين والمحامين عن حقوقهم ومرتباتهم ومكافآتهم .

ان أوراق الاجراءات المقدمة بناء على طلب المساعد قضائيا يؤشر عليها عن الطابع وتفيد على الحساب .

ان الاوراق والاسناد المقدمة من قبل المساعد قضائيا لاثبات حقوقه وصفته يؤشر عليها أيضا عن الطابع وتفيد في الحساب .

اذا وجب القيام بتقديم هذه الاوراق والاسناد في مدة محددة فان رسوم التسجيل تصبح مستحقة الاداء مباشرة بعد الحكم النهائي ، ويسرى نفس الحكم على المبالغ اللازمة عن مخالفات النصوص المتعلقة برسوم الطابع .

أما الاوراق والاسناد الاخرى فان رسوم التسجيل الخاصة بها تكون مماثلة لرسوم أوراق الاجراءات .

ان التأشير عن الطابع والقيود على الحساب يجب أن يشتملا على تاريخ الحكم الذي يقرر الاستفادة من المساعدة القضائية ، وليس

للاوراق والاسناد المقدمة من قبل المساعد قضائيا من اثر الا في الدعوى التي قدمت من أجلها .

يسلف من الخزينة للنفقات المتعلقة بتنقلات رجال القضاء وكتاب ضبط المحاكم والخبراء ونفقات ومكافآت الخبراء والمصاريف المتعلقة بالشهود الذين أذن بالاستماع اليهم ، والنفقات التي يعرضها كتاب ضبط المحاكم عن المراسلات البريدية التي تنص عليها صراحة القوانين والأنظمة ، وبصفة عامة كل النفقات المستحقة الاداء للغير من غير الموظفين أو الموظفين القضائيين .

وتكون هذه المبالغ المسلفة مستحقة الاداء مباشرة بعد صدور الحكم النهائي .

المادة ١٤ - لا يلزم الموثقون وكتاب ضبط المحاكم وغيرهم من الامناء العموميين بتقديم الاوراق ونسخ الاحكام المطلوبة من المساعد قضائيا مجانا الا بأمر من رئيس الجهة القضائية المعروضة عليها الدعوى .

المادة ١٥ - وفي حال الحكم بالنفقات على خصم المساعد قضائيا فان الرسم يحتسب على كل الحقوق والنفقات من أى نوع كانت والمكافآت والمرتبات التي قد كان يحكم بها على المساعد قضائيا لو لم تقرر له المساعدة القضائية .

المادة ١٦ - يصدر الحكم ويسلم الامر بالتنفيذ باسم ادارة التسجيل وأمالك الدولة التي تطالب باستيفائها كما تستوفي في مسائل التسجيل باستثناء الرسوم المترتبة على المساعد قضائيا في المشاركة في أعمال الملاحقة بالاشتراك مع ادارة التسجيل - اذا لزم - لتنفيذ الاحكام الصادرة وللحفاظة على آثارها وذلك ضمن الحالة المنصوص عليها في المادة ١٥ .

ان النفقات التي وقع القيام بها بعد تقرير المساعدة القضائية ، واجراءات التنفيذ ، والخصومات الناشئة عن هذا التنفيذ بين المساعد قضائيا والخصم الآخر ، والتي قد تكون متوقفة او منقطعة خلال أكثر من عام تعتبر مستحقة على الطرف الخصم باستثناء المبررات أو المقررات المخالفة .

يسلم الامر بالتنفيذ طبقا للفقرة الاولى السابقة .

ويسلم امر بالتنفيذ منفصل باسم الادارة المذكورة يتعلق بالرسوم التي لم يشتمل عليها الامر بالتنفيذ المسلم ضد الطرف الخصم والتي

تبقى مترتبة على المساعد قضائيا للخزينة طبقا للفقرة الخامسة من المادة الثالثة عشرة .

المادة ١٧ - يجرى طبقا للقواعد المنصوص عليها في المادة ١٦ استيفاء المبالغ المترتبة للخزينة بموجب الفقرتين الخامسة والثامنة من المادة الثالثة عشرة وذلك في حال الحكم بالنفقات على المساعد قضائيا .

المادة ١٨ - يلزم كتاب ضبط المحاكم خلال الشهر الذي يصدر فيه الحكم المشتمل على تصفية لمصروفات أو تحديد النفقات من قبل القاضي بارسال خلاصة الحكم أو الامر بالتنفيذ الى قابض ادارة التسجيل .

المادة ١٩ - اذا لم يشتمل الحكم على تصفية المصروفات أو اذا لم يسلم الامر بالتنفيذ لمصلحة التسجيل يجوز لهذه المصلحة - عند انتهاء مدة ستة أشهر من صدور الحكم أو من حدوث الصلح أو من وقوع التخلي وذلك عندما ينتهي الأطراف الخصومة قبل صدور الحكم باتفاق ودي أو بالتخلي عن الخصومة - أن تسلم لكتاب ضبط المحكمة عن كل مدين قائمة بكل النفقات أو المرتبات أو مصاريف الشهود المسلفة من قبل الخزينة وكل الرسوم أو الغرامات المترتبة لها .

يتم كاتب ضبط المحكمة هذه القائمة بذكر المبالغ المترتبة لكتاب الضبط ويرسل الامر بالتنفيذ بعد تقدير الرسم من قبل القاضي الى قابض ادارة التسجيل خلال مدة شهر ابتداء من تقديم القائمة له من قبل الادارة .

الفصل الثالث

في سحب الاستفادة من المساعدة القضائية

المادة ٢٠ - يجوز سحب الاستفادة من المساعدة القضائية في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو بعد انتهاء المرافعات أو الاجراءات التي منحت من أجلها هذه المساعدة وذلك :

١ - اذا طرأت للمساعد قضائيا موارد تعتبر كافية .

٢ - اذا قررت المساعدة القضائية بناء على بيان مدلس قدمه المساعد قضائيا للمكتب .

المادة ٢١ - يجوز سحب الاستفادة من المساعدة القضائية بناء على طلب النيابة العامة أو بناء على طلب الخصم .

ويجوز تقريرها كذلك تلقائيا .

وفي جميع الحالات يجب أن يكون القرار معللا .

المادة ٢٢ - لا يجوز سحب المساعدة القضائية الا بعد الاستماع الى أقوال المساعد قضائيا أو انذاره بتقديم الايضاحات .

المادة ٢٣ - ان سحب الاستفادة من المساعدة القضائية يجعل الرسوم والمكافآت والسلف التي أعفى منها المساعد قضائيا مستحقة الاداء حالا .

وفي جميع الحالات التي تسحب فيها الاستفادة من المساعدة القضائية يلزم أمين المكتب بأن يخبر بذلك حالا قابض ادارة التسجيل الذي يقوم بالاستيفاء طبقا للقواعد المنصوص عليها في المادة ١٦ .

المادة ٢٤ - اذا كان سحب المساعدة القضائية بسبب بيان مدلس من المساعد قضائيا يتعلق بعدم كفاية موارده يجوز ملاحقته قضائيا طبقا للمادة ٢٢٧ من قانون العقوبات ومع عدم الاخلال بأداء جميع أنواع الرسوم والنفقات التي أعفى منها .

الباب الثاني

في المساعدة القضائية في المواد الجزائية

المادة ٢٥ - تمنح المساعدة القضائية للدفاع عن المتهمين أمام المحكمة الجنائية وأمام المحكمة التي تتشكل للنظر في الجنح طبقا لاحكام المادتين ٢٩٢ و ٣٥١ من قانون الاجراءات الجزائية .

المادة ٢٦ - يجوز لرؤساء المحاكم الجنائية ورؤساء المحاكم المشكلة للنظر في القضايا الجنحية وحتى قبل اليوم المحدد للجلسة أن يأمرؤا بحضور الشهود الذين يعينهم المتهم المعدم وذلك اذا ما قدر أن تصريحاتهم قد تعين على اظهار الحقيقة .

كما يجوز أن يؤمر تلقائيا بتقديم الوثائق وبالتحقيق فيها .

تنفذ هذه التدابير بناء على طلب النيابة العامة .

الباب الثالث

في الحالات التي تمنح فيها المساعدة القضائية بحكم القانون

المادة ٢٧ - تمنح المساعدة القضائية بحكم القانون لأرامل الشهداء اللائي يتزوجن ، ولأبناء الشهداء القصر وللعاجزين بسبب الحرب .

يجب أن يرفق الطلب المرسل الى النيابة العامة المختصة بالاوراق المثبتة لاحدى الصفتين المذكورتين أعلاه .

يبت المكتب في الطلب خلال ثمانية أيام دون استدعاء الاطراف .

الباب الرابع

في ايقاف المدد في مسائل الطعن

المادة ٢٨ - ان ايداع طلب المساعدة القضائية لدى كتابة ضبط المجلس الاعلى يوقف المدة المحددة لعرض النزاع على هذه الجهة القضائية أو لايداع المذكرات .

وتسرى هذه المدة من جديد ابتداء من تبليغ مقرر مكتب المساعدة القضائية بالقبول أو الرفض .

المادة ٢٩ - ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٨ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٦ .

امر رقم ٦٧ - ٦٧ مؤرخ في ١٦ محرم عام ١٣٨٧ الموافق ٢٦ ابريل سنة ١٩٦٧ يتعلق بالتوقيع على اصول الاحكام القضائية (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ، - بناء على تقرير وزير العدل ، حامل الاختام ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ١٥٤ المؤرخ في ١٨ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن قانون الاجراءات المدنية ولاسيما المادتان ٣٨ و ١٤٤ منه ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ١٥٥ المؤرخ في ١٨ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٦

والمتضمن قانون الاجراءات الجزائية ولاسيما
المادتان ٣٨٠ و ٤٣٠ منه ،

يأمر بما يل :

المادة الاولى : ان اصول الاحكام القضائية التي
لم يوقع عليها من طرف أحد الاشخاص الملزمين
بتوقيعها بسبب حصول مانع له تعتبر صحيحة
بمراعاة الاحكام التالية .

المادة ٢ - اذا تعذر على قاض كان قد ترأس
الجلسة ، التوقيع على اصول الاحكام الصادرة
بصورة جماعية لوفاة أو لاي سبب آخر ، فتعتبر
هذه صحيحة بامضائها من طرف القاضي المساعد
الا قدم في المهنة والذي كان قد حضر الجلسة .

المادة ٣ - اذا تعذر بسبب هذه الموانع على
قاض فرد التوقيع على اصول هذه الاحكام التي
كان قد أصدرها فينتدب رئيس المجلس القضائي

الذي توجد في دائرته المحكمة المصدرة للحكم ،
قاضيا من احدى المحاكم التابعة لاختصاصه لتوقيع
هذه الاصول .

المادة ٤ - وفي جميع الحالات اذا تعذر لنفس
الاسباب على المقرر أو كاتب الضبط وعند
الاقتضاء على المترجم ، التوقيع على أصل الحكم
فعلى القاضي أن يشير فيه الى هذا المانع .

المادة ٥ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا
الامر ولا سيما أحكام المادة ١٤٤ - المقطع السابع
من قانون الاجراءات المدنية .

المادة ٦ - ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية
للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٦ محرم عام ١٣٨٧
الموافق ٢٦ أبريل سنة ١٩٦٧ .

مرسوم رقم ٦٥ - ٧٤ مؤرخ في ١٣ ذي القعدة عام ١٣٨٤ الموافق ١٤ مارس سنة ١٩٦٥ يتضمن تبسيط اجراء اعادة النظر في القضايا والتعجيل في التحقيق في القضايا المدنية القائمة لدى محاكم الاستئناف (١)

ان رئيس الجمهورية ، رئيس مجلس الوزراء ،
- بمقتضى القانون رقم ٦٢ - ١٥٧ المؤرخ في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ الرامى الى تمديد مفعول التشريع النافذ الى غاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ باستثناء مقتضياته المخالفة للسيادة الوطنية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٢ - ٦ المؤرخ في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٦٢ المتعلق بتدخل وكلاء الدعاوى في القضايا المدنية والمتهم والمعدل بالمرسوم رقم ٦٣ - ٣١٠ المؤرخ في ٢٢ غشت سنة ١٩٦٣ .

- وبناء على تقرير وزير العدل حامل الاختام ،
يرسم ما يلى :

المادة الاولى - لا تطبق موقتا ولحين صدور قانون الاجراءات المدنية المادتان ٣٥٠ و ٣٥١ من قانون الاجراءات المدنية الجارى به العمل ، وتطبق احكام المواد ٣٤٦ و ٣٤٧ و ٣٤٩ من نفس القانون وفقا للنص التالى :

المادة ٣٤٦ - ان الدعاوى الموقوفة يعاد النظر فيها بموجب عريضة جديدة تقدم خلال المهل المحددة بعنوان « مواعيد المحاكمات » مع اخبار يتضمن موجز الدعوى وبيان ادعاءات الاطراف واسمائهم واسماء وكلائهم .

يجب أن يشار في العريضة الى مقتضيات المادة ٣٤٩ الواردة فيما بعد والا فتبطل العريضة .

المادة ٣٤٧ - يعاد النظر بالدعوى حضوريا بموجب مذكرات خطية يتبادلها الاطراف بطريقة التبليغ وتودع في كتابة الضبط وفقا للمادة ٧٩ من هذا القانون .

المادة ٣٤٩ - في حالة عدم الحضور يطبق الاجراء المنصوص عليه في المادة ١٤٩ وما يليها من هذا القانون ويبت الحكم الذى يعتبر حضوريا أو غيابيا ، في موضوع الاعادة وفي أساس القضية بأن واحد ، ودون امكان منح مهل أخرى الا ما كان منها باقيا لم ينقض أجلها للمراجعة .

المادة ٢ - يجوز تنفيذ القرارات الصادرة في

الدعاوى المجددة أو فى الدعاوى الاصلية وفقا للقانون القديم .

المادة ٣ - ان مقتضيات المرسوم رقم ٦٢ - ٢ المؤرخ في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٦٢ المتمم والمعدل بالمرسوم رقم ٦٣ - ٣١٠ المؤرخ في ٢٢ غشت سنة ١٩٦٣ تبقى سارية المفعول دون أن ينالها إلغاء ما .

المادة ٤ - تعقد جلسة واحدة مرة واحدة على الاقل في كل خمسة عشرة يوما وذلك في غير فترة العطلات القضائية ، وفي كل غرفة مدنية من محاكم الاستئناف حيث ينظر في القضايا الموزعة أو المقيدة مواعيدها وذلك لحين تأجيلها لجلسة المرافعات أو لاتخاذ القرار باسقاطها .

تحدد الأيام والساعات من قبل الرؤساء الأولين الذين يقومون بإبلاغ هذه الآجال الى وكلاء دعاوى الاستئناف ونقباء المحامين التابعين لهم بحيث يجرى اخبار المحامين بمساعيهم .

المادة ٥ - يعقد الجلسة رئيس الغرفة أو المستشار من قبله يؤازره كاتب الضبط أو مستكتب .

يكون حضور ممثل الحق العام اختياريا . ويحضر الجلسة كل محام معين ليدلى بدفوعه أو يكلف محاميا آخر يقوم مقامه .

يحرص القاضى المكلف بمتابعة الاجراء على سير تحقيق القضايا بصورة سريعة ولهذه الغاية يجوز له اتخاذ المقررات وابلاغها للمتداعين وامهالهم لتنفيذها وتنفيذ المقتضيات التى يكلفهم بها وله أن ينذرهم بطلب تأجيل القضايا لجلسة المرافعات بعد اجراء التبليغ الخاص باخطارات مواعيد المحاكمات المنصوص عليها فى المادتين ٤٦٢ و ٤٦٣ من قانون الاجراءات المدنية والمتعلقة بالحصم الذى لم يدل بمذكراته .

وان لم يلب أحد الاطراف الاجراء المقتضى فى الآجال المعينة فيشطب القاضى الدعوى من سجل المحاكمات .

المادة ٦ - وفى حالة قيام نزاع حول دفع يتعلق بالاطلاع على وثائق ما نجم عنه عارض خارج عن اختصاص القاضى أو يكون ضم الوثائق الملف القضية مخالفا للقانون أو فى غير محله ، فيحيل الاطراف شفاهيا لجلسة المرافعات حيث تناقش فيها الحالة العارضة دون غيرها من الاجراءات

ويكون الحكم الذي يصدر بهذا الشأن قابلا للتنفيذ لقاء ضمان وقبل التسجيل ، وبعد البت في الحالة العارضة يتابع القاضي النظر في الدعوى .

المادة ٧ - اذا اكتملت دفعات المتداعين في قضية ما ولم يتخذ القاضي أمرا باجراء التدقيق وفقا للمادة ٨١ من قانون الاجراءات المدنية ، فيعمد الى تأجيل القضية لجلسة المرافعات للتدقيق بعد تقديره كفاية المهل التي توفرت للاطراف .

وبخلاف ذلك أي في حالة عدم الحضور يعمد القاضي الى تأجيل القضية لجلسة المرافعات بعد انقضاء مهل الحضور وعند الاقتضاء بعد انقضاء المهل الممنوحة للمستأنف للدلاء بدفعه ، وبخلاف ذلك ، وفي حالة انطباق حالة القضية على المادة ٤٦٢ أو ٤٦٣ من قانون الاجراءات المدنية فانه يعمد الى تأجيلها لجلسة المرافعات بعد تقديره توفر المهل الكافية التي منحت للاطراف للدلاء خلالها بدفعهم بالنسبة لظروف القضية .

المادة ٨ - يدون القاضي على الملف التأجيل المنصوص عليه في المادة السابقة وتاريخ صدوره مقرونا بتوقيعه .

وبعد صدور هذا القرار ، تكون القضية صالحة للفصل ولا يقبل فيها بتاتا ولو كان في حالة تراضى الاطراف ، تبليغ المذكرات الا ما تعلق منها باقتراح أو قبول أو الرفض الخاص بالنكول عن المثابرة ، كما لا يجوز تبليغ المستندات الا اذا قبلت المحكمة بموجب قرار مسبب وفي القضايا الخطيرة والشرعية فقط باحالة القضية الى القاضي .

لا يستخرج قرار الاستئناف الصادر بذلك الشأن ، ويكون قابل التنفيذ قبل تسجيله .

المادة ٩ - علاوة على المستندات المنصوص عليها في المادة ٧٩ من قانون الاجراءات المدنية ، تظم الى ملف الاستئناف نسخة عن اخبارات مواعيد المحاكمات الجارية تبليغها وفقا للمواد ١٨٨ و ٤٦٢ و ٤٦٣ من نفس القانون .

المادة ١٠ - تطبيق مقتضيات المواد ٥ الى ١٠ السابقة في جميع أنواع القضايا باستثناء حالة التنفيذ الموقت والقضاء بالامور المستعجلة التي تحال فيها القضايا دون اجراءات الى جلسة المرافعات .

المادة ١١ - في حالة عدم استعادة المستندات

الجارية الاطلاع عليها تستطيع محكمة الاستئناف مع ذلك الاحتفاظ بالقضية للجلسة المحددة للمرافعات ، وفي هذه الحالة تعتبر المستندات من جملة العناصر الموجودة وتتخذ المحكمة من عدم استعادتها كل النتائج الحقوقية والمرتبة على عدم استرجاع الصكوك دون الاخلال بحكم المادة ١٩١ من قانون الاجراءات المدنية ودون أن يتعارض ذلك مع كل دعوى استيراد وعطل وضرر .

المادة ١٢ - لا يعاد النظر في أية قضية من القضايا المقيمة بتاريخ سابق لفتح يناير سنة ١٩٦٤ حسبما ذكر في المادة الخامسة الا على طلب الاطراف أو أحد الاطراف واذا قرر رئيس الغرفة خلاف ذلك .

ان امثال هذه القضايا التي لم يقدم أي طلب باعادة رؤيتها ولم تكون موضوع تدقيق خلال الستة أشهر التي تلي تاريخ تطبيق هذا المرسوم يجرى شطبها من سجل المحاكمات .

المادة ١٣ - توقف مهل الابطال الخاصة بالقضايا المدنية المرفوعة لدى محاكم الاستئناف ابتداء من فاتح نوفمبر سنة ١٩٦٥ دون أن يؤثر ذلك على الاطلاات المقررة بحكم نهائي .

المادة ١٤ - يكلف وزير العدل حامل الاختتام بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٢ ذي القعدة عام ١٣٨٤ الموافق ١٤ مارس سنة ١٩٦٥ .

مرسوم رقم ٦٦ - ١٦٢ مؤرخ في ١٨ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٦ يتضمن احداث ملخص محضر جلسات مجالس القضاء والمحاكم (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ، - بناء على تقرير وزير العدل ، حامل الاختتام ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ٢٧٨ المؤرخ في ٢٢ رجب عام ١٣٨٥ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن التنظيم القضائي ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ١٥٤ المؤرخ في ١٨ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن قانون الاجراءات المدنية ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ١٥٥ المؤرخ في ١٨ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن قانون الاجراءات الجزائية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٧٩ المؤرخ في ٢٣ رجب عام ١٣٨٥ الموافق ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٥ والمتعلق بتطبيق الامر رقم ٦٥ - ٢٧٨ المؤرخ في ٢٢ رجب عام ١٣٨٥ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٥ المشار اليه اعلاه .

يرسم ما يلي :

المادة الاولى - يمسك كتاب الضبط للمجالس القضائية والمحاكم سجلا مرقما وموقعا عليه يسجلون فيه عن كل جلسة :

١ - اوقات افتتاح الجلسة ورفعها .

٢ - بيان ملخص عن القضايا المسجلة في القوائم وأسماء القضاة الحاضرين .

٣ - بيان ملخص عن الاحكام الصادرة والقضاة المشاركين فيها .

وتقيد ايضا في هذا السجل أسماء قضاة مجالس القضاء والمحاكم الذين حضروا الجلسات العامة وخلاصة موضوع انعقادها . أما بالنسبة للمجالس القضائية والمحاكم التي تتضمن عددا من الغرف والفروع فتقيد هذه البيانات في سجل بالغرفة الاولى التابعة للمجلس القضائي أو الفرع الاول من المحكمة .

المادة ٢ - يشكل هذا السجل المسوك بموجب هذا المرسوم وثيقة رسمية ويوقع عليه بعد الجلسة رئيس الجلسة وقاضى النيابة العامة للذان حضرا هذه الجلسة .

المادة ٣ - يضع كتاب الضبط للمجالس القضائية والمحاكم في أوائل كل ثلاثة أشهر قائمة عن النشاط القضائي خلال المدة المذكورة طبقا للنموذج المحدد من وزير العدل حامل الاختام ويصادق كاتب الضبط على هذه الوثائق بأنها طبقا للاصل .

ويتم هذه القوائم المتعلقة بالنشاط القضائي وكيل الدولة أو النساب العام وذلك بذكر النشاطات الخارجة عن مهام كتابة الضبط .

كما يرسل رؤساء المجالس القضائية الى وزير العدل مجموع القوائم مع ملاحظاتهم خلال خمسة عشر يوما التى تلى كل ثلاثة أشهر .

المادة ٤ - يكلف وزير العدل حامل الاختام بتنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٨ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٦ .

مرسوم رقم ٦٩ - ٢٠٥ مؤرخ في ٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ يتعلق بالقضايا الجارية لدى الغرف الادارية بالمجالس القضائية للجزائر ووهران وقسنطينة بتاريخ اجراء العمل بالامر رقم ٦٩ - ٧٧ المؤرخ في ٧ رجب عام ١٣٨٩ الموافق ١٨ سبتمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن تعديل وتتميم الامر رقم ٦٦ - ١٥٤ المؤرخ في ١٨ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن قانون الاجراءات المدنية (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير العدل ، حامل الاختام ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ٢٧٨ المؤرخ في ٢٢ رجب عام ١٣٨٥ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن التنظيم القضائي ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ١٥٤ المؤرخ في ١٨ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن قانون الاجراءات المدنية ، المعدل والمتمم بالامر رقم ٦٩ - ٧٧ المؤرخ في ٧ رجب عام ١٣٨٩ الموافق ١٨ سبتمبر سنة ١٩٦٩ ، والمتضمن تعديل وتتميم الامر رقم ٦٦ - ١٥٤ المؤرخ في ١٨ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن الاجراءات المدنية .

يرسم ما يلي :

المادة الاولى - ان القضايا المعروضة امام الغرف الادارية للمجالس القضائية بالجزائر ووهران وقسنطينة المنعقد في تاريخ سريان مفعول الامر رقم ٦٩ - ٧٧ المؤرخ في ٧ رجب عام ١٣٨٩ الموافق ١٨ سبتمبر سنة ١٩٦٩ والمتضمن تعديل وتتميم الامر رقم ٦٦ - ١٥٤ المؤرخ في ١٨ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن قانون الاجراءات المدنية والتي تخضع بموجب القواعد الجديدة للاختصاص النوعى للمحاكم تبقى من اختصاص هذه المجالس .

المادة ٢ - يكلف وزير العدل ، حامل الاختام بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٧ شوال عام ١٣٨٩ الموافق ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ .

مرسوم رقم ٧٢ - ٦٠ مؤرخ في ٦ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢١ مارس سنة ١٩٧٢ يتعلق بسير المحاكم في المسائل التجارية (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ، - بناء على تقرير وزير العدل ، حامل الاختام ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الأولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ٢٧٨ المؤرخ في ٢٢ رجب عام ١٣٨٥ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن التنظيم القضائي ولا سيما المادة ٧ منه ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٦ - ١٦٣ المؤرخ في ١٨ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتعلق بسير المحاكم في المسائل التجارية .

يرسم ما يلي :

المادة الاولى - تعقد المحاكم جلسات في المسائل التجارية تحت رئاسة قاض يساعده في ذلك مساعدان يختاران من بين الأشخاص الذين لهم معلومات تتعلق بالمسائل التجارية ومن المهتمين بالتجارة ولهما صوت استشاري .

المادة ٢ - يعين المساعدين الى الولاية التي يوجد فيها مقر المحكمة .

المادة ٣ - تعد في كل سنة ما بين أول و ٣٠ ابريل قائمة تشتمل على أسماء المساعدين الرسميين الاضافيين الذين يحدد عددهم بموجب أمر من رئيس المجلس القضائي .

ويجب أن يكون غسدد المساعدين الاضافيين مساويا لضعف عدد المساعدين الرسميين .

المادة ٤ - لا يمكن لأحد أن يعين كمساعد رسمي أو اضافي اذا لم يكن من الجنسية الجزائرية ويتمتع بحقوقه الوطنية ويكون عمره ٣٠ عاما على الأقل ومقيما في دائرة اختصاص المحكمة .

المادة ٥ - لا يمكن تسجيل الاشخاص الآتي ذكرهم في القائمة المنصوص عليها في المادة ٣ :

١ - الاشخاص المحكوم عليهم لاجل جنائية .

٢ - الاشخاص المحكوم عليهم لاجل سرقة أو احتيال أو اساءة الائتمان أو اخفاء الاشياء المسروقة أو المس بالاقتصاد الوطني أو الرشوة أو الارتشاء أو الاتجار بالنفوذ أو الاخلال بالآداب العامة أو بعمل مناف للاخلاق أو بمخالفة للقوانين الخاصة ببيع المسود السامة أو تزوير للاوراق العرفية التجارية أو المصرفية .

٣ - الاشخاص المحكوم عليهم بالسجن لاجل جنحة .

٤ - الاشخاص المحكوم عليهم بالسجن لاجل مخالفات في المسائل الجمركية والضرائب والرسوم الماثلة لها .

٥ - الاشخاص المحكوم عليهم جنائيا بالغياب .

٦ - المحجور عليهم .

٧ - قدماء المحامين وقدماء المدافعين قضائيا وقدماء الموثقين المعزولين أو المشطط عليهم أو المطرودين .

٨ - المفلسون الذين لم يعد لهم اعتبارهم .

٩ - ممثلو الشركات اذا حكم على هذه الشركات بالافلاس .

المادة ٦ - يعين المساعدون الرسميون والاضافيون لمدة سنتين .

ان الفترات المنصوص عليها أعلاه تبتدىء من يوم التنصيب وتنتهى اما في يوم تنصيب الخلف واما في حالة الاستقالة ، في اليوم الذي تصبح فيه هذه الاستقالة نهائية .

المادة ٧ - يدعى المساعدون الرسميون للقيام بسير الجلسات وفي حالة غياب أو وقوع مانع لأحد المساعدين الرسميين يدعى المساعدون الاضافيون حسب الترتيب الموجود في القائمة .

المادة ٨ - عندما يتخلى مساعد رسمي خلال السنة القضائية عن مهامه لأي سبب كان فإن هذه المهام تخول تلقائيا وبموجب أمر من رئيس المجلس القضائي لمساعد اضافي يعين حسب الترتيب الموجود في القائمة .

وعندما يوجد نقص ، ضمن نفس الحالات ، في قائمة المساعدين الاضافيين ما يعادل النصف فإن على الوالي أن يتم هذا النصف فورا غير أنه لا يتم هذا التعيين اذا لوحظ شغور هذه المناصب خلال الشهر السابق للتجديد الجزئي .

ان المساعدين الرسميين والاضافيين المعيّنين ضمن الشروط المنصوص عليها في هذه المادة لا يبقون في عملهم الا مدة وكالة سلفهم فقط .

المادة ٩ - عندما يرغب مساعد في التخلي عن مهامه يجب عليه تقديم استقالته الى الوالي بعد اعلام رئيس المحكمة بذلك وتصبح هذه الاستقالة نهائية عند التاريخ الذي يعلم فيه الوالي بالاستلام والا عند انتهاء مهلة شهر .

ولا يجوز للمساعد البقاء في منصبه بعد هذا التاريخ ولو لم يعين أحد ليحل محله .

المادة ١٠ - يشطب على المساعدين الرسميين أو الاضافيين من القائمة اذا لم يستجيبوا بدون سبب قانوني الى ثلاث دعوات متتالية .

يتم التشطيب بموجب أمر من رئيس المجلس القضائي واعلام الوالي بذلك .

كما لا يمكن للمساعد المشطوب عليه ان يسجل اسمه في القوائم الثلاث القادمة .

المادة ١١ - ان المساعد الرسمي أو الاضافي المحكوم عليه بجريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ٥ يجرّد بحكم القانون من مهامه ويتم هذا التجريد بموجب أمر من رئيس المجلس القضائي واعلام الوالي بذلك .

المادة ١٢ - تقوم المحكمة في جلسة رسمية بتنصيب المساعدين الرسميين أو الاضافيين المسجلين في القائمة المنصوص عليها في المادة ٣ وذلك في الجلسة الاولى من شهر أكتوبر حسب ترتيبهم فيها .

ان المساعدين الرسميين أو الاضافيين المعيّنين حسب شروط المادة ٨ ينصبون فورا في مهامهم .

يؤدي المساعدون الرسميون والاضافيون امام المحكمة قبل توليهم مهامهم القسم التالي :

« أقسم بالله الذي لا اله الا هو وأتعهد بأن أقوم بأداء مهمتي على أحسن قيام وأن أحافظ بأمانة على سر المداولات » .

المادة ١٣ - ان المساعدين الرسميين والاضافيين الذين يمارسون حاليا مهامهم يستمرّون فيها بصفة انتقالية الى أن يتم تنصيب من يخلفهم وفي عدم وجود مساعدين فتعقد المحاكم جلساتها بصفة صحيحة بقاض واحد .

المادة ١٤ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا المرسوم .

المادة ١٥ - يكلف وزير العدل ، حامل الاختام بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٦ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢١ مارس سنة ١٩٧٢ .

مرسوم رقم ٧٢ - ٦١ مؤرخ في ٦ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢١ مارس سنة ١٩٧٢ يتعلق بسير المحاكم في المسائل الاجتماعية (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ، - بناء على تقرير وزير العدل ، حامل الاختام ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ٢٧٨ المؤرخ في ٢٢ رجب عام ١٣٨٥ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن التنظيم القضائي ولا سيما المادة ٧ منه .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٦ - ١٦٤ المؤرخ في ١٨ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتعلق بسير المحاكم في المسائل الخاصة بمجالس العمال وأرباب العمل .

يرسم ما يلي :

المادة الاولى - تعقد المحاكم جلسات في المسائل الاجتماعية تحت رئاسة قاض يساعده في ذلك مساعدان من العمال لهما صوت استشاري .

المادة ٢ - تعد في كل سنة بين أول و ٣٠ أبريل فيما يخص كل محكمة قائمة تشتمل على أسماء المساعدين من العمال المنخرطين في الاتحاد العام للعمال الجزائريين والمعينين من قبل الحزب .

وتشتمل كل قائمة على مساعدين رسميين من العمال وعلى مساعدين اضافيين يحدد عددهم بموجب أمر من رئيس المجلس القضائي .

ويجب أن يكون عدد المساعدين الاضافيين مساويا لضعف عدد المساعدين الرسميين .

المادة ٣ - لا يمكن لاحد أن يسجل كمساعد رسمي أو اضافي اذا لم يكن من الجنسية الجزائرية ويتمتع بحقوقه الوطنية ويكون عمره ٢٥ عاما على الأقل ومقيما في دائرة اختصاص المحكمة منذ عامين على الأقل .

ويسجل في قائمة المساعدين الرسميين والاضافيين بشرط أن يكونوا قد مارسوا حرفة مأجورة منذ عامين على الأقل :

(ا) العمال الذين يمارسون نشاطهم في شركة وطنية أو في أية مؤسسة صناعية أو تجارية أخرى ، ورؤساء الفرق أو رؤساء العمال الذين يساهمون في التنفيذ المادي للاشغال الصناعية .

(ب) العمال الذين يمارسون نشاطهم في شركة وطنية أو أية مؤسسة صناعية أخرى تجارية أو فلاحية ورؤساء العمال الذين لا يقومون الا بمهام الاشراف أو الادارة والمسيريون الفلاحون ورؤساء الفلاحة .

المادة ٤ - لا يمكن تسجيل الاشخاص الآتي ذكرهم في القائمة المنصوص عليها في المادة ٣ :

١ - الاشخاص المحكوم عليهم لاجل جنائية .
٢ - الاشخاص المحكوم عليهم لاجل سرقة أو احتيال أو اساءة الائتمان أو اخفاء الاشياء المسروقة أو المس بالاقتصاد الوطني أو الرشوة أو الارتشاء أو الاتجار بالنفوذ أو الاخلال بالآداب العامة أو بعمل مناف للاخلاق أو بمخالفة القوانين الخاصة ببيع المواد السامة أو تزوير الاوراق العرفية التجارية أو المصرفية .

٣ - الاشخاص المحكوم عليهم بالسجن لاجل جنحة .

٤ - الاشخاص المحكوم عليهم بالسجن لاجل مخالفات في المسائل الجمركية والضرائب والرسوم الماثلة .

٥ - الاشخاص المحكوم عليهم جنائيا بالغياب .

٦ - المحجور عليهم .

٧ - قدماء المحامين وقدماء المدافعين قضائيا وقدماء الموثقين المعزولين أو المشطوب عليهم أو المطرودين .

٨ - المفلسون الذين لم يعد لهم اعتبارهم .

المادة ٥ - يعين للمساعدون الرسميون الاضافيون لمدة سنتين .

ان الفترة المنصوص عليها أعلاه تبتدىء من يوم التنصيب وتنتهى اما في يوم تنصيب الخلف واما في حالة الاستقالة في اليوم الذي تصبح فيه هذه الاستقالة نهائية .

المادة ٦ - يدعى مساعد رسمي للقيام بسير الجلسات وفي حالة غيابه يدعى مساعد اضافي كل واحد منهما يعين حسب الترتيب الموجود في القائمة .

المادة ٧ - عندما يتخلى مساعد رسمي خلال السنة القضائية عن مهامه لاي سبب كان فان هذه المهام تخول تلقائيا بموجب أمر من رئيس المجلس القضائي لمساعد اضافي من نفس الطبقة يعين حسب الترتيب الموجود في القائمة .

وعندما يوجد نقص ضمن نفس الحالات ، في قائمة المساعدين الاضافيين ما يعادل النصف فان على الحزب أن يتم هذا النقص فورا غير أنه لا يتم هذا التعيين اذا لوحظ شغور هذه المناصب خلال الشهر السابق للتجديد .

ان المساعدين الرسميين والاضافيين المعينين ضمن الشروط المنصوص عليها في هذه المادة يكملون مدة وكالة سلفهم فقط .

المادة ٨ - عندما يرغب مساعد في التخلي عن مهامه يجب عليه تقديم استقالته الى الحزب بعد اعلام رئيس المحكمة بذلك . وتصبح هذه الاستقالة نهائية بعد شهر .

ولا يجوز للمساعد البقاء في منصبه بعد هذا التاريخ ولو لم يعين أحد ليحل محله .

المادة ٩ - يشطب على المساعدين الرسميين أو الاضافيين من القائمة اذا لم يستجيبوا بدون سبب قانوني الى ثلاث دعوات متتالية .

يتم الشطب بموجب أمر من رئيس المجلس القضائي واعلام الحزب بذلك .

كما لا يمكن للمساعد المشطوب عليه أن يسجل اسمه في القوائم الثلاث القادمة .

المادة ١٠ - أن المساعد الرسمي أو الاضافي المحكوم عليه بجريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ٤ يجرّد بحكم القانون من مهامه ، ويتم هذا التجريد بموجب أمر من رئيس المجلس القضائي واعلام الحزب بذلك .

المادة ١١ - تقوم المحكمة في جلسة رسمية بتنصيب المساعدين الرسميين أو الاضافيين المسجلين في القائمة المنصوص عليها في المادة ٢ وذلك في الجلسة الاولى من شهر أكتوبر حسب ترتيبهم فيها .

ان المساعدين الرسميين أو الاضافيين المعيّنين حسب شروط المادة ٧ ينصبون فوراً في مهامهم .

يؤدي المساعدون الرسميون والاضافيون أمام المحكمة قبل توليهم مهامهم القسم التالي :

« أقسم بالله الذي لا اله الا هو وأتعهد بأن

أقوم بأداء مهمتي على أحسن قيام وأن أحافظ بأمانة على سر المداولات ، » .

المادة ١٢ - ان المساعدين الرسميين والاضافيين الذين يمارسون حالياً مهامهم سيستمرّون فيها بصفة انتقالية الى أن يتم تنصيب من يخلفهم وفي عدم وجود مساعدين فتعقد المحاكم جلساتها بصفة صحيحة بقاض واحد .

المادة ١٣ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا المرسوم .

المادة ١٤ - يكلف وزير العدل حامل الاختام بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٦ صفر عام ١٣٩٢ الموافق ٢١ مارس سنة ١٩٧٢ .

امر رقم ٧٥ - ٣٤ مؤرخ في ١٧ ربيع الثاني عام ١٣٩٥ الموافق ٢٩ أبريل سنة ١٩٧٥ يتعلق بحجز ما للمدين وبوقف دفع المرتبات (١)

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،
- بناء على التقرير المشترك لوزير العدل حامل الاختام ووزير العمل والشؤون الاجتماعية ،

- وبمقتضى الامرين رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الاولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة .

- وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ١٥٤ المؤرخ في ١٨ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن قانون الاجراءات المدنية المعدل والمتمم ،

- وبمقتضى الامر رقم ٧٥ - ٣١ المؤرخ في ١٧ ربيع الثاني عام ١٣٩٥ الموافق ٢٩ أبريل سنة ١٩٧٥ والمتعلق بالشروط العامة للعلاقات العمل في القطاع الخاص ،

يامر بما يلي :

المادة الاولى - لا يجوز الحجز أو حوالة المرتبات الحالصة المستحقة للعمال والخاضعين للقانون الاساسى العام للتوظيف العمومية الا فى النسب التالية ماعدا الديون الغذائية المنصوص عليها فى المادة ٢ بعده :

٥٪ بالنسبة لكل مرتب أو جزء من المرتب الصافى المساوى للاجر الوطنى الادنى المضمون .
١٠٪ بالنسبة لكل جزء من المرتب الصافى الذى يفوق الاجر الوطنى الادنى المضمون ويقل أو يساوى ضعفه .

١٥٪ لكل جزء من المرتب الصافى الذى يفوق ضعف الاجر الوطنى الادنى المضمون ويقل أو يساوى خمس مرات منه .

- ٢٠٪ لكل جزء من المرتب الصافى الذى يفوق بخمس مرات الاجر الوطنى الادنى المضمون ويقل أو يساوى ست مرات منه .

- ٢٥٪ لكل جزء من المرتب الصافى الذى يفوق بست مرات الاجر الوطنى الادنى المضمون ويقل أو يساوى ثمان مرات منه .

- ٥٠٪ لكل جزء من المرتب الصافى الذى يفوق بثمان مرات الاجر الوطنى الادنى المضمون .

ان المبالغ المخصصة لتسديد النفقات تعرض لها العامل وكذا المنح والتعويضات المدفوعة عند الاقتضاء للتكاليف العائلية لا تدخل فى الحساب عند عد الاقتطاع من أجل حجز ما للمدين .

المادة ٢ - يقتطع المبلغ الشهري الجارى لمعاش التغذية بكامله كل مرة فى جزء من المرتب الغير القابل للحجز وذلك فى حالة الحوالة أو حجز ما للمدين لدى الغير تمت لدفع ديون التغذية .

ويمكن فضلا عن ذلك أن يقتطع الجزء القابل للحجز من ذلك المرتب اذا اقتضى الامر اما لتأمين المبالغ المؤخرة الدفع من معاش التغذية والنفقات واما لفائدة المدينين العاديين للمعترضين أو المحال لهم .

المادة ٣ - لا يجوز منح حوالة الدين المنصوص عليها فى المادتين ١ و ٢ أعلاه ، مهما كان مبلغها ، الا بتصريح مكتتب من قبل المحيل بذاته أمام كاتب ضبط محكمة اقامته .

المادة ٤ - يسجل كاتب الضبط التصريح فى الدفتر المنصوص عليه فى المادة ١٦ أدناه . ويبلغ اذا طلب ذلك الاطراف أو أحدهما ، المدين بالراتب أو مثله المندوب للدفع ، فى محل عمل المحيل ويتم الاقتطاع بناء على هذا التبليغ فقط .

وتسقط الحوالة اذا لم تبلغ فى أجل عام . يتلقى المحال له مباشرة الاقتطاعات من المدين بالمرتب بناء على تقديم نسخة من بيان التصريح المقيّد فى الدفتر المنصوص عليه فى المادة ١٦ أدناه .

غير أنه اذا توقفت الحوالة بسبب اعتراض واحد أو عدة اعتراضات سابقة فان المبالغ المقتطعة تدفع لكاتب الضبط طبقا لاحكام المادة ١٢ أدناه .

المادة ٥ (٢) - لا يجوز القيام بحجز ما للمدين لدى الغير الخاص بالمرتب مهما كان مبلغه والمنصوص عليه بموجب المادتين ١ و ٢ أعلاه الا بعد محاولة للمصالحة أمام قاضى اقامة المدين ولو أن للدائن سند .

ويستدعى القاضى لهذا الغرض المدين للمثول أمامه ، بناء على عريضة من الدائن . ويحدد أجل

(١) الجريدة الرسمية العدد ٣٩ فى ١٦/٥/١٩٧٥ .

(٢) معدلة بالاستدراك المنشور بالجريدة الرسمية - العدد ٢٧ فى ٢/٤/١٩٧٦

الحضور بخمسة أيام كاملة ابتداء من تاريخ التقديم المبين في الاشعار بالاستلام . يحسب ويمدد هذا الاجل طبقا لاحكام الامر رقم ٦٦ - ١٥٤ المؤرخ في ١٨ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٦ والمعدل والمتعم والمتضمن قانون الاجراءات المدنية .

ويحدد مكان ويوم وساعة محاولة المصالحة شفاهة ، للدائن عندما يقدم عريضة .

المادة ٦ (١) - يحضر القاضي بمساعدة كاتبه للضبط ، محضرا موجزا اما عن حضور الخصوم سواء تحققت المصالحة أو لا ، واما عن عدم حضور احدهم .

اذا تصالح الخصوم فان على القاضي أن يقيّد الشروط اذا وجدت .

واذ لم يحصل اتفاق بين الخصوم فان القاضي يرخص بحجز ما للمدين لدى الغير بأمر يصرح فيه بمبلغ الحجز وذلك اذا كان هناك سند ولم تكن معارضة كبيرة حول وجود الدين وحول مبلغه .

ويرخص القاضي بحجز ما للمدين أيضا اذا لم يحضر بمجرد استدعاء نظامي وذلك ضمن نفس الشكليات .

المادة ٧ (٢) - يبلغ كاتب الضبط اشعارا بتسليم ما حجز الى من حجز لديه أو ممثلة أو العون المكلف بدفع المرتبات في المكان الذي يعمل فيه المدين ، في أجل ثمان واربعين ساعة ابتداء من تاريخ الامر ويقدم هذا الاشعار برسالة مضمونة ويكون بمثابة اعتراض .

ويقدم كاتب الضبط اشعارا أيضا ضمن نفس الشكليات الى المدين اذا لم يتقدم هذا الاخير الى محاولات الصلح الودي .

ويتضمن هذا الاشعار ما يلي :

١ - بيان الامر المرخص بالحجز ما للمدين لدى الغير وكذا تاريخ اصداره .

٢ - اسم ولقب ومهنة وموطن الدائن المحجوز له والمدين المحجوز عليه والغير المحجوز لديه .

٣ - تقدير الدين من قبل القاضي .

ويمكن للمدين أن يأخذ من المحجوز لديه الجزء غير المحجوز من المرتب .

المادة ٨ - اذا وقع حجز ما للمدين واتضح بعد ذلك ان هناك دائنين آخرين فان طلب هؤلاء الموقع والمصرح باخلاصه والمصحوب بكل الاوراق

التي من شأنها أن تمكن القاضي من تقييم الدين . يسجل من قبل كاتب الضبط في السجل المنصوص عليه بموجب المادة ١٦ أدناه . ويقدم اشعارا في غضون الثمان والاربعين ساعة للمحجوز لديه برسالة مضمونة تتكون بمثابة اعتراض . ويشعر أيضا المحجوز عليه برسالة مضمونة .

المادة ٩ (٣) - يمكن لكل من المحجوز له والمحجوز عليه والمحجوز لديه أن يطلب استدعاء المعنيين أمام قاضي المحجوز عليه للاداء بتصريح يسجل في الدفتر المنصوص عليه في المادة ١٦ أدناه . كما يمكن للقاضي أن يأمر بحكم القانون بهذا الاستدعاء .

ويرسل كاتب الضبط خلال الثمان والاربعين ساعة من الطلب أو الامر انذارا الى المحجوز عليه والمحجوز لديه وكذا لكل الدائنين الآخرين المطلوب مثلهم أمام القاضي في الجلسة التي حددها هذا الاخير أن الاجل الذي يجب الالتزام به هو نفس الاجل المنصوص عليه في المادة ٥ أعلاه .

ويقرر القاضي في هذه الجلسة أو في كل جلسة أخرى يحددها تصديق أو الفاء أو رفع الحجز وكذا التصريح الذي يجب أن يدلى به المحجوز لديه خلال انعقاد الجلسة الا اذا أتم ذلك مسبقا برسالة مضمونة بعث بها الى كاتب الضبط ، ويبين هذا التصريح بكل دقة ، الوضعية القائمة بين المحجوز لديه والمحجوز عليه .

ان المحجوز لديه الذي لم يتم بتصريح برسالة مضمونة ولم يحضر الى المحكمة أو يرفض الاداء بتصريح خلال الجلسة أو يدلى بتصريح كاذب ، يعتبر مدينا بالاقتطاعات غير المتئمة ويحكم عليه بتحمل النفقات التي تسبب فيها .

ان الحكم الذي يصدر بالتصديق لا يخول للمحجوز له أي حق مانع على المبالغ المحجوزة على حساب المتدخلين .

ان تخصيص المبالغ للمحجوز لهم أو للمتدخلين ناتج عن التوزيع المنصوص عليه بموجب المادة ١٤ أدناه وفي حدود المبلغ الموزع .

المادة ١٠ - اذا صدر الحكم غيايبا يسلم اعلان بأحكامه من قبل كاتب الضبط الى الخصم المتغيب برسالة مضمونة خلال ثلاثة أيام من اصداره .

ولا يقبل الاعتراض الا ضمن الآجال والشكل المنصوص عليها بموجب المادتين ١٨١ و ١٩٠ من الامر رقم ٦٦ - ١٥٤ المؤرخ في ١٨ صفر

عام ١٣٨٦ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٦ والمعدل والمتعم والمتضمن قانون الاجراءات المدنية .

المادة ١١ - تطبق أيضا أحكام الأمر رقم ٦٦ - ١٥٤ المؤرخ في ١٨ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن الاجراءات المدنية التي تنظم الآجال وأشكال الاستئناف في حالة الاجراء المستعجل على حجوز ما للمدين من مرتبات ، ولا حاجة الى تبليغ الحكم الحضوري .

المادة ١٢ - يدفع المحجوز لديه الى كتابة الضبط وبالتحديد الى كاتب الضبط المكلف بالاجراء مبالغ الاقتطاع خلال خمسة عشرة يوما التالية لكل ثلاثة أشهر وابتداء من الاعلان المنصوص عليه بموجب المادة ٧ أعلاه ، أو خلال خمسة عشر يوما التالية للفترة التي ينتهي فيها القيام بالاقتطاع ، وتبرا ذمته بناء على مجرد مخالصة من كاتب الضبط .

ويمكن للمحجوز لديه أن يسلم لكاتب الضبط المبالغ المعنية عن سبيل ادارة البريد بواسطة حوالة مصحوبة بطلب الاشعار بالاستلام .

ويكون الاشعار بالاستلام المسلم من قبل ادارة البريد للمحجوز لديه بمثابة براءة من طرف كاتب الضبط .

ويسلم المحجوز لديه القائم بالدفع الى كاتب الضبط مذكرة مبينة لأسماء الأطراف والمبلغ المدفوع وأسباب ذلك .

المادة ١٣ - اذا لم يتم المحجوز لديه بالدفع في الفترة المحددة أعلاه يمكن ارغامه لذلك بناء على أمر يصدره القاضي يصيره تلقائيا ويصرح فيه بالمبلغ .

ويمكن أن يطلب هذا الأمر من قبل الأطراف المتخاصمة ضمن الشكل المنصوص عليه بالمقطع الأول من المادة ٩ أعلاه .

يبلغ الأمر من قبل كاتب الضبط في ظرف مضمون خلال ثلاثة أيام من تاريخه . وللمحجوز لديه عشرة أيام ابتداء من هذا التبليغ للقيام بالاعتراض بتصريح الى كتابة الضبط يسجل في الدفتر المنصوص عليه في المادة ١٦ أدناه . فيفصل في هذا الاعتراض طبقا لقواعد التخصص في المادة ١٦ أدناه . ويفصل في هذا الاعتراض

طبقا لقواعد التخصص والاجراءات المنصوص عليها بموجب المادتين ١٠ و ١١ أعلاه .

ويصير الأمر الذي يصدره القاضي نهائيا اذا لم يقدم اعتراض عليه في أجل عشرة أيام .

المادة ١٤ - يتم توزيع المبالغ المقبوضة لكتابة الضبط من قبل القاضي وبمساعدة كاتب الضبط .

ويجب على القاضي أن يؤجل استدعاء الأطراف المعنية الا في حالة الأسباب الخطيرة ولا سيما توقف خدمات المحجوز لديه مادام المبلغ الذي يجب توزيعه لم يبلغ حصة خمسة وثلاثين بالمائة على الأقل بعد خفض النفقات التي تقتطع من الديون الامتيازية . واذا كان هناك مبلغ كاف واذا لم يتصالح الأطراف بصفة ودية أمام القاضي على التوزيع فان هذا الأخير يقوم بالتوزيع على ذوي الحقوق ويحرر محضرا يبين مبلغ النفقات الواجب اقتعاعها أو مبلغ الديون الممتازة اذا وجدت والمبلغ المخصص لكل من ذوي الحقوق .

وتدفع المبالغ المدفوعة لذوي الحقوق من قبل كاتب الضبط بواسطة محضر .

واذا تصالح الأطراف المتخاصمون قبل المثول أمام القاضي فان هذا الأخير يؤشر على التوزيع اذا لم يتضمن أي حكم مخالف للقانون وأية نفقة على كلفة المدين . ويسجل ذلك القاضي في الدفتر المنصوص عليه بموجب المادة ١٦ أدناه .

المادة ١٥ - اذا لم يسجل أي دين جديد لدى كتابة الضبط مندوب التوزيع الأول فان القاضي يطلب ، أثناء التوزيع الثاني من الدائنين أن يرفع أيديهم عن الحجز شريطة أن يتخلص الدائن من رصيد التزاماته في أجل يحدده .

اذا قبل أكثر من نصف الدائنين على الأقل المثلين لثلاثة أرباع مبالغ الديون المصدقة ، رفع اليد فان القاضي يصرح بأمر رفع عن المحجز .

ولا يمكن لأي دائن شمله التوزيع المشار اليه أعلاه أن يشكل من جديد حجز مرتب المدين الا اذا لم تدفع له حصته في اخذ الاداءات المتفق عليها .

اذا كان هناك دائن لم تشمله التوزيعات المشار اليها أعلاه أو كان دينه ناليا للأمر برفع اليد ويقوم بحجز ما للمدين أو اذا كان أحد

الدائنين الذي رفع الحجز لم تدفع له حصته في الأجل المتفق عليه ويقوم لهذا السبب بحجز جديد ، فإن كل الدائنين المحجوز لهم في السابق أو المدخلين يسجلون من جديد تلقائيا بدون مصاريف بالنسبة للحجز من دينهم غير المسدد . ويتم إعادة التسجيل هذا من قبل كاتب الضبط الذي يبلغ المحجوز لديه ضمن الأشكال والآجال المنصوص عليها بموجب المقطع الأول من المادة ٧ أعلاه .

المادة ١٦ - يسك في كتابة ضبط كل محكمة دفتر خاص برقم ويوقع من قبل القاضي تسجل فيه كل العقود من أي نوع والقرارات والشكليات التي تنجم عن تنفيذ أحكام هذا الأمر .

المادة ١٧ - تسجل كل العقود والقرارات

والشكليات المنصوص عليها في المادة السابقة بدون مصاريف ، فهي ونسخها محررة في ورق بدون طابع كما هو منصوص عليه بموجب هذا الأمر .

تعفى الرسائل المضمونة ووكالات المحجوز لديه والبراءات المسلمة أثناء الاجراء من كل حقوق الطابع ومن شكليات التسجيل .

المادة ١٨ - تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا الأمر .

المادة ١٩ - ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٧ ربيع الثاني عام ١٣٩٥ الموافق ٢٩ وبرايل سنة ١٩٧٥ .

مرسوم رقم ٦٦ - ١٧٠ مؤرخ في ١٨ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٦ يتعلق ببيع المنقولات (١)

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،
- بناء على تقرير وزير العدل ، حامل الاختام ،
- وبمقتضى الامر رقم ٦٥ - ٢٧٨ المؤرخ في ٢٢ رجب عام ١٣٨٥ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن التنظيم القضائي ،
- وبمقتضى الامر رقم ٦٦ - ١٥٤ المؤرخ في ١٨ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن قانون الاجراءات المدنية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٧٩ المؤرخ في ٢٢ رجب عام ١٣٨٥ الموافق ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٥ والمتعلق بتطبيق الامر رقم ٦٥ - ٢٧٨ المؤرخ في ٢٢ رجب عام ١٣٨٥ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٥ المشار اليه اعلاه .
يرسم ما يلى :

المادة الاولى - ان اعوان التنفيذ لكتابة الضبط التابعة للمحاكم ، يباشرون خاصة تقويم الاموال المنقولة والسلع الجديدة او المستعملة وبيعها بالمزاد العلني ، ماعدا الحقوق المنقولة غير المادية التى يتم بيعها عن طريق الموثقين .

المادة ٢ - تتم البيوع نقدا ويكون عون التنفيذ مسؤولا عن استخلاص الثمن على الفور ما لم ينص على أجل يمنحه أو يوافق عليه أصحاب الاشياء المباعة .

المادة ٣ - يستمر مفوضو الادارة فى بيع المنقولات والاشياء التى تملكها الدولة بالمزاد العلني وحسب القوانين والنظم الجارى بها العمل غير انه يسوغ للادارة أن توكل هذه البيوع الى أعوان التنفيذ التابعين للمحاكم .

ولا يترتب على ذلك مخالفة القواعد المتعلقة بالبيوع المنجزة بناء على تنفيذ خاص بالمنقولات ومتابع بالشكل الادارى بناء على طلب من ادارة المالية .

المادة ٤ - يحظر على كل فرد من الأفراد وعلى كل مأمور عمومي آخر أن يتدخل فى تقويم الأثمان والبيوع الموكلة الى أعوان التنفيذ وذلك تحت طائلة غرامة مدنية من ١٠ الى ١٠٠ دج عن كل تقويم أو بيع ودون الاخلال بعقوبات أشد اذا اقتضى الحال ذلك .

المادة ٥ - يمكن لأعوان التنفيذ أن يتلقوا جميع التصريحات المتعلقة بالبيوع وأن يتلقوا جميع الاعتراضات التى ستقدم بشأنها ويؤشروا عليها

وأن يرفعوا أمام المحكمة المختصة جميع القضايا المستعجلة التى تتسبب فيها عملياتهم ولهذه الغاية يمكن لهم أن يطلبوا عن طريق اعداد محضر حضور الاطراف المعنية أمام هذه المحكمة .

المادة ٦ - يمارس أعوان التنفيذ ضبط نظام البيوع فيمكنهم أن يقدموا جميع الالتماسات الى أمناء السلطة العامة لاجل حفظ النظام ولتحرير جميع المحاضر .

المادة ٧ - يحظر على أعوان التنفيذ ، تحت طائلة العزل :

١ - أن يكونوا ممن يرسى عليهم المزاد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بخصوص الاشياء التى يكلفون بتقويمها أو بيعها .

٢ - أن يمارسوا بأنفسهم أو بواسطة أشخاص متوسطين أو تحت اسم مستعار الاتجار بالاثاث أو الاتجار بالثياب المستعملة أو الاتجار بالزرايب ، أو يكونوا مشتركين فى أية تجارة من هذا النوع .

٣ - أن يبيعوا بالتراعى أو بوجه آخر فى غير المزايدات العلنية .

٤ - أن يدخلوا فى البيوع اثاثا أو أشياء منقولة أو سلعا لا يملكها الاشخاص المعنيون بأسمائهم فى التصريحات المقررة بموجب المادة ٩ أدناه .

المادة ٨ - يمسك أعوان التنفيذ فهرسا تفيد فيه عملياتهم يوما فيوما يؤشر على هذا الفهرس مقدما وعند استهلاكه ويرقم كل صفحة منه ويمضيها بالاحرف الاولى رئيس المحكمة الموجود فى دائرتها محل اقامة الاعوان المذكورين .

وتبين فى هذا الفهرس أسماء مالكي الاشياء المباعة ونوعها وسبب بيعها وتاريخ البيع ومبلغه والحصة النسبية كرسوم التسجيل المقبوضة ويوقف الفهرس كل ثلاثة أشهر من طرف قابض التسجيل .

المادة ٩ : لا يمكن لاي عون تنفيذ ، أن يباشر بيعا علنيا بطريق المزاد لأشياء منقولة مالم يصرح بها مقدما فى مكتب التسجيل الموجود فى دائرة اختصاصه محل اقامته .

ولا يتعين اجراء التصريح اذا كان الامر يتعلق ببيع اثاث وطنى أو أمتعة صادرة من بنوك التسليف بالرهن .

المادة ١٠ : يحرر التصريح فى نسختين ويؤرخه ويمضيه موظف عمومي ويتضمن القاب عون التنفيذ والمتمس والشخص الذى قدمت اثنائه للبيع وصفاتهم ومساكنهم وكذا يوم وساعة البيع

ولا يمكن استعمال هذا التصريح الا فيما يخص
أثاث الشخص المعين فيه باسمه .

ويودع التصريح في مكتب التسجيل ويسجل
بدون مصاريف وتسلم احدى النسختين المحررة
على ورقه مدمغة وتحمل طابع التسجيل . الى عون
التنفيذ الذي يتعين عليه أن يلحقه بمحضر البيع
ويحتفظ بالنسخة الأخرى المحررة على ورقة
عادية في المكتب .

المادة ١١ : يقيد حالا في المحضر كل شيء رسا
المزاد عليه ويكتب الثمن بالاحرف الكاملة ويقيد
خارج السطر بالأرقام .

يقفل عون التنفيذ كل جلسة ويوقعها
بامضائه .

واذا جرى البيع بناء على جرد فيذكر ذلك في
المحضر مع بيان تاريخ الجرد واسم الموظف
العمومي الذي أجراه وايصال التسجيل .

المادة ١٢ : تعاقب جميع المخالفات للمواد
٩ و ١٠ و ١١ أعلاه بالعقوبات المنصوص عليها
في المادة ٢٥٩ من قانون التسجيل وذلك مع
عدم الاخلال بما يستحقه الأطراف من تعويض
عند الاقتضاء .

المادة ١٣ : يخضع أعوان التنفيذ للقوانين
والأوامر والمراسيم والقرارات والأنظمة المتعلقة
ببيع بعض السلع كالأسلحة والمواد المتبيرة
خطيرة والمواد الذهبية والفضية وغيرها التي
تفرض عليها احتياطات أو إجراءات خاصة .

المادة ١٤ - تنفذ محاضر أعوان التنفيذ مؤقتا
بمقتضى مجرد أمر بالتنفيذ يصدرونه .

المادة ١٥ - يتعين على كل عون تنفيذ أن يصرح
في أسفل النسخة الأصلية من محضره عند تقديمها
للتسجيل انه كان أو لم يكن على علم بوضع
الاختام أو بالعمليات الأخرى التي تقدمت هذا
البيع وأن يثبت ذلك بامضائه .

المادة ١٦ - يجب على أعوان التنفيذ أن يقدموا
حساباتهم الى ذوي الحقوق في ظرف ثمانية أيام

بعد اتمام البيوع ويتسلمون الايصال والابراء
المحررين بالشكل القانوني .

واذا وجدت اعتراضات أو اذا قامت منازعات
بين المعنيين بالأمر وكانت البيوع منقذة بأمر من
العدالة ، أجرى أعوان التنفيذ ايداع الباقي من
الحساب في الخزينة (مصلحة الودائع والامانات) .

المادة ١٧ - اذا وقع تأخر في الحساب الواجب
تقديمه الى الأطراف . أو في الايداع الواجب
اجراؤه ، وجه النائب العام الى العون المنفذ ،
بناء على طلب كل معني بالأمر وحتى بدون طلب ،
جميع الأوامر اللازمة ويستصدر عند الاقتضاء
أمرا بايقاف العون أو عزله وذلك دون الاخلال
بالعقوبة الأشد اذا تمين ذلك .

المادة ١٨ - تصدر ادارة المالية ، استنادا الى
رأى النائب العام ، ضد عون التنفيذ الزاما
بالدفع ، في الصندوق العام ، ما يبقى من ثمن
البيوع الذي لم يقدم حسابه الى الأطراف ويتم
تنفيذ هذا الالتزام مثلما هو الشأن في
التسجيل .

المادة ١٩ - يخضع أعوان التنفيذ لمقتضيات
القوانين العامة والخاصة بشأن الضرائب وذلك
فيما يخص الكفالات والتسجيل ومسك الفهارس
ومراجعتها وبوجه عام فيما يخص كل مالم ينص
عليه في هذا المرسوم .

المادة ٢٠ - تبقى محاضر أعوان التنفيذ
ونسخهم الأصلية موضوعة بكتابة ضبط الجهة
القضائية التي يتبعونها .

المادة ٢١ - تلغى مكاتب المثلثين البائعين
المراد .

المادة ٢٢ - تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا
المرسوم .

المادة ٢٣ : يكلف وزير العدل ، حامل الاختام،
بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٨ صفر عام ١٣٨٦ الموافق
٨ يونيو سنة ١٩٦٦ .

أمر رقم ٧٥ - ٤٤ مؤرخ في ٧ جمادى الثانية
عام ١٣٩٥ الموافق ١٧ يونيو سنة ١٩٧٥
يتعلق بالتحكيم الإجبارى لبعض الهيئات (١)

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير العدل ، حامل
الاختام ،

- وبمقتضى الأمرين رقم ٦٥ - ١٨٢ ورقم
٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الأول عام ١٣٨٥
الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الأولى
عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠
والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبعد الاطلاع على الأمر رقم ٦٦ - ١٥٤
المؤرخ في ١٨ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٨ يونيو
سنة ١٩٦٦ والمتضمن قانون الاجراءات المدنية
ومجموع النصوص المعدلة أو المتممة له ،

يامر بما يل :

المادة الأولى - لا تعرض أبدا على المحاكم
بل يجب أن تقدم للتحكيم في الظروف والأشكال
الآتية تحديدها جميع النزاعات المتعلقة بالحقوق
المالية أو الحقوق الناجمة عن تنفيذ عقود
التوريدات أو الأشغال أو الخدمات والتي يمكن أن
تحدث تعارضا في العلاقات بين المؤسسات
الاشتراكية والوحدات المسيرة ذاتيا ذات الطابع
الزراعي أو الصناعي وتعاونيات قدماء المجاهدين
وتعاونيات الثورة الزراعية وكذلك الشركات ذات
الاقتصاد المختلط التي تكسب فيها الدولة أغلبية
الأسهم .

الباب الأول

تنظيم لجان التحكيم

المادة ٢ - تحدث لجنة وطنية للتحكيم
يكون مقرها بمدينة الجزائر ولجنة الولاية للتحكيم
على مستوى كل ولاية .

يختار المحكمون الذين تتألف منهم اللجنة
الوطنية للتحكيم من بين قائمة لأعوان الدولة
تحدد بمرسوم باقتراح من مختلف الوزراء .
ويختار المحكمون الذين تتألف منهم كل

لجنة ولاية للتحكيم من بين قائمة معدة من طرف
الوالي باقتراح من المجلس التنفيذي للولاية .

المادة ٣ - تتألف كل لجنة تحكيمية من
محكمين يماثل عددهم الأطراف المتنازعة .

وبمناسبة كل قضية يختار كل طرف حكما
حسب الحالة سواء من القائمة الوطنية للمحكمين
أو من قائمة الولاية .

يتفق المحكمون المختارون بهذا الشكل
والذين يجب أن يكونوا غير منتمين للهيئات
المتنازعة على تعيين حكم مرجح ويعين هذا الأخير
حسب الحالة من إحدى القائمتين المذكورتين أعلاه .

وان وقع خلاف في اختيار الحكم المرجح فان
هذا الأخير يعين من طرف الرئيس الأول للمجلس
الأعلى فيما يخص النزاعات المعروضة على اللجنة
الوطنية للتحكيم وفي الحالات الأخرى يعين من
طرف رئيس المجلس القضائي الذي تعقد في
دائرة اختصاصه جلسات لجنة الولاية للتحكيم .

المادة ٤ - يترأس الحكم المرجح اللجنة
التحكيمية ويشرف على أعمالها .

يقوم بكتابة لجنة التحكيم كاتب ضبط يعين
لهذا الغرض من طرف وزير العدل ، حامل
الاختام .

تعقد جلسات اللجنة الوطنية للتحكيم بمقر
المجلس الأعلى وتعقد جلسات لجان الولاية للتحكيم
بمقر كل مجلس قضائي .

الباب الثاني

اختصاص لجان التحكيم

المادة ٥ - تختص لجنة الولاية للتحكيم
بجميع النزاعات مهما كانت أهميتها ، بين الهيئات
التي يقع نشاطها داخل حدود ولاية واحدة .

عندما يتعدى نشاط الأطراف حدود ولاية
ويمتد لولايتين أو أكثر فان النزاعات التي يمكن
أن تنجم عنه تكون من اختصاص اللجنة الوطنية
للتحكيم دون غيرها .

وفصل التنازع في الاختصاص من طرف
اللجنة الوطنية للتحكيم .

المادة ٦ - ان النزاعات الناجمة عن العلاقات القانونية لهيئات تابعة لسلطة وصاية واحدة يتم التحكيم فيها من طرف وزير الوصاية لهذه الهيئات وذلك خلافا لاحكام المادة ٥ اعلاه.

الباب الثالث الاجراءات

المادة ٧ - رغم النصوص المخالفة للاجراءات الشكلية للقانون فان التحكيم يخضع للاحكام الآتى بيانها .

المادة ٨ - بعد القيام بالاجراءات الاولى لتعيين المحكمين وتأسيس لجنة التحكيم ترفع الدعوى بمجرد ايداع عريضة بكتابة اللجنة من طرف الخصم الذى يعنيه التمهيل .

كما يمكن رفع الدعوى بتقديم اتفاق تحكيم وفى هذه الحالة فان نفوذ اللجنة ينحصر فى الاطار المحدد بالاتفاق .

المادة ٩ - يباشر الاطراف الخصام بواسطة ممثليهم الشرعيين كما يسوغ لهم أن يكونوا مساعدين بأعوان اداريين مفوضين صراحة لهذا الغرض من طرف هؤلاء الممثلين .

المادة ١٠ - تعقد جلسات اللجان التحكيمية بحضور الاطراف المتنازعة فقط وبدون أى اعلان .

المادة ١١ - يقدم الاطراف ادلتهم الخاصة فى شكل مذكرات يجب تبادلها فى أقرب الآجل .

ويمكن القيام بمرافعة شفاهية امام اللجنة لشرح الأدلة المبينة فى المذكرات .

المادة ١٢ - ان للحكم المرجح جميع السلطات لكى يأمر بتقديم كل بيعة وباجراء كل تحقيق ملائم .

المادة ١٣ - يرجح رأى الحكم المرجح اثناء مداولة اللجنة فى حالة تساوى الأصوات .

ويجب صدور القرار التحكيمى قبل انقضاء أجل ثلاثة أشهر ابتداء من ايداع العريضة الافتتاحية للخصام أو اتفاق التحكيم .
ويكون مسببا ويجب أن يراعى القوانين الجارى بها العمل وما يفرضه مخطط التنمية الاقتصادية غير أنه يمكن أن يصدر بكل انصاف عند وجود ما يسمح بالتسوية الودية .

ويمكن أن يتضمن هذا القرار الحكم بكل تعويض مدنى وبالمصاريف . ويوقع عليه من طرف الحكم المرجح وكاتب الضابط .

المادة ١٤ - يكون الحكم قابلا للتنفيذ بمجرد وضع التأشير على ايداعه للترتيب ضمن وصول قرارات المجلس الأعلى اذا كان صادرا من طرف اللجنة الوطنية للتحكيم وفى الحالات الأخرى بالتأشير على ايداعه للترتيب ضمن أصول قرارات المجلس القضائى الذى انعقدت فى دائرة اختصاصه جلسات لجنة الولاية للتحكيم .
المادة ١٥ - لا يمكن عند الاقتضاء تأويل القرار التحكيمى الا من طرف اللجنة التى أصدرته .

المادة ١٦ - يمكن وقوع الاتفاق بين الطرفين فى كل مراحل الاجراءات اذا شمل النزاع كله ومن آثار هذا الاتفاق نزع القضية بحكم القانون من لجنة التحكيم .

المادة ١٧ - اذا أثبت من عناصر الملف أو المرافعة ان النزاع لا يمكن حله بدون الاضرار بالسياسة العامة للحكومة فى مادة الاقتصاد الوطنى فان الاجراء يختم على الحالة التى هو عليها ويعرض من طرف الوزراء المعنيين بالأمر على رئيس الحكومة .

المادة ١٨ - ان لرئيس الحكومة فى أية مرحلة من مراحل الاجراءات أن يختص بالنزاع ويسحبه من اللجنة التحكيمية .

المادة ١٩ - تصير قرارات اللجان التحكيمية نهائية بمجرد الافصاح بهذا ويجب على الاطراف تنفيذها . ويتم تبليغها برسائل موصى عليها مع علم الوصول للاطراف المتنازعة وكذا لوزراء الوصاية وللوزيرين المكلفين بالمالية والتخطيط .

الباب الرابع طرق الطعن

المادة ٢٠ - ان القرارات التحكيمية غير قابلة للاستئناف .

ولا يمكن فى أجل خمسة عشرة يوما من تاريخ تبليغها الا الطعن فيها لاعادة النظر خاصة عند خرق القانون أو الاضرار بالاقتصاد الوطنى أو فى حالة ما اذا حصل بعد الحكم على وثائق فاصلة كان احتجزها الطرف الخصم .

ويسوغ هذا الطعن للأطراف وكذا الوزراء المذكورين في المادة السابعة .

المادة ٢١ - يطرح الطعن لاعادة النظر على اللجنة التي أصدرت القرار المطعون فيه ، ويوقف التنفيذ .

يجب على اللجنة المختصة بالطعن أن تصدر حكمها في الجلسة الأولى ان أمكن والا في أجل لا يتجاوز شهرا من يوم تكليفها . وبعد انقضاء هذا الأجل ينفذ القرار بحكم القانون .

ويخضع التحقيق في الطعن لاعادة النظر والقرار الصادر بصفة نهائية في شأن هذا الطعن لنفس القواعد الموضوعة للجان المختصة بالنزاع في أول الأمر .

المادة ٢٢ - تلغى جميع النصوص القانونية المخالفة لأحكام هذا الأمر ولا سيما لأحكام المادة ٤٤٢ الفقرتان ٤ و ٥ والمادة ٤٤٢ مكرر والمادة ٤٥٢ الفقرتان ٢ و ٣ والمادة ٤٥٥ الفقرة ٣ والمادة ٤٥٦ الفقرات ٢ و ٣ و ٤ من قانون الاجراءات المدنية .

المادة ٢٣ - ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٧ جمادى الثانية عام ١٣٩٥ الموافق ١٧ يونيو ١٩٧٥ .

أمر رقم ٧٥ - ٤٨ مؤرخ في ٧ جمادى الثانية عام ١٣٩٥ الموافق ١٧ يونيو سنة ١٩٧٥
يتعلق بتنفيذ أحكام القضاء وقرارات التحكيم (١)

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،
- بناء على تقرير وزير العدل ، حامل
الاختام ،

- وبمقتضى الأمرين رقمين ٦٥ - ١٨٢ ورقم ٧٠ - ٥٣ المؤرخين في ١١ ربيع الأول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ و ١٨ جمادى الأولى عام ١٣٩٠ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٩٧٠ والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبعد الاطلاع على الأمر رقم ٦٦ - ١٥٤ المؤرخ في ١٨ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن قانون الاجراءات المدنية ومجموع النصوص المعدلة أو المتممة له ،

- وبعد الاطلاع على الأمر رقم ٧٥ - ٤٤ المؤرخ في ٧ جمادى الثانية عام ١٣٩٥ الموافق ١٧ يونيو سنة ١٩٧٥ والمتعلق بالتحكيم الاجباري لبعض الهيئات ،

يأمر بما يلي :

الباب الأول

**تنفيذ أحكام القضاء وقرارات التحكيم
الصادرة في النزاعات التي تحدث بين بعض
المؤسسات الموجودة تحت وصاية الدولة**

المادة الأولى - يمكن للجماعات العمومية والمؤسسات العمومية والمؤسسات الاشتراكية والوحدات المسيرة ذاتيا ذات الطابع الزراعي أو الصناعي وتعاونيات قدماء المجاهدين وتعاونيات الثورة الزراعية وكذلك الشركات ذات الاقتصاد المختلط التي تملك فيها الدولة أغلبية الأسهم ، المستفيدة من أحكام القضاء أو قرارات التحكيم الصادرة في النزاعات الواقعة بينها والمتضمنة ادانات مالية ، أن تحصل على مبلغ الادانات لدى الخزينة وبالشروط الآتي بيانها .

المادة ٢ - تقدم المؤسسة الدائنة ، لهذا الغرض ، الى خزينة الولاية لمقر الهيئة المدينة عريضة مكتوبة تكون لزوما مصحوبة بما يلي :

- نسخة تنفيذية من الحكم القضائي أو قرار التحكيم ،

- وكل الوثائق أو المستندات التي تثبت بأن جميع المساعي لتنفيذ الحكم أو قرار التحكيم المذكورين بقيت طيلة أربعة أشهر بدون نتيجة .

المادة ٣ - يسوغ للخزينة العمومية للولاية على أساس هذا الملف المكون هكذا أن تأمر تلقائيا بسحب مبلغ الدين من حسابات الهيئة المحكوم عليها لصالح الهيئة الدائنة .

ويجب القيام بهذه العملية الحسابية في

أجل لا يتجاوز الشهرين ابتداء من يوم ايداع العريضة .

المادة ٤ - يسوغ لأمين الخزينة للولاية في اطار هذه العملية أن يقدم حسب الحالة كل طلب مفيد لأجل التحقيق سواء للنائب العام لدى الجهة القضائية التي أصدرت الحكم أو للجنة التحكيم التي أصدرت قرار التحكيم المطلوب تنفيذه .

الباب الثاني

تنفيذ احكام القضاء الصادرة لفائدة الافراد والمتضمنة ادانات مالية للدولة وبعض الهيئات الموجودة تحت وصاية الدولة

المادة ٥ - يمكن أن يحصل على مبلغ الديون لدى الخزينة العمومية وبالشروط الآتية بيانها ، المتقاضون المستفيدون من احكام القضاء التي تتضمن ادانة الدولة والادارات العمومية والمؤسسات العمومية والجماعات العمومية والمؤسسات الاشتراكية والوحدات المسيرة ذاتيا ذات الطابع الزراعي أو الصناعي وتعاونيات قداماء المجاهدين وتعاونيات الثورة الزراعية وكذا الشركات ذات الاقتصاد المختلط التي تملك فيها الدولة أغلبية الأسهم .

المادة ٦ - يحدث لهذا الغرض في محركات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم ٠٣٨ - ٣٠٢ ويعمل عنوانه : تنفيذ احكام القضاء المقضى بها لصالح الافراد والمتضمنة ادانات مالية للدولة وبعض الهيئات .

المادة ٧ - يقدم المعنيون بالأمر لهذا الغرض عريضة مكتوبة لأمين الخزينة بالولاية التي يقع

فيها موطنهم ، ولكي تقبل هذه العريضة لابد أن تكون مرفوقة بما يلي :

- نسخة تنفيذية من الحكم المتضمن ادانة الهيئة المحكوم عليها ،

- كل الوثائق أو المستندات التي تثبت بأن اجراءات التنفيذ عن الطريق القضائي بقيت بدون نتيجة .

المادة ٨ - يسدد أمين الخزينة للطالب أو الطالبين مبلغ الحكم القضائي النهائي وذلك على أساس هذا الملف وفي أجل لا يتجاوز ستة أشهر .

المادة ٩ - يسوغ لأمين خزينة كل ولاية أن يقدم للنواب العامين أو مساعديهم كل الطلبات المقيدة لأجل التحقيق .

المادة ١٠ - تحل الخزينة العمومية بحكم القانون محل الأشخاص الذين يستعملون الاجراء المبين أعلاه .

ومن أجل استرداد المبالغ التي سددتها تسحب الخزينة تلقائيا أو تعمل على سحب جزء من حسابات وميزانات الهيئات المعنية بالأمر .

المادة ١١ - تحدد تعليمات من وزير المالية ، كفيات تطبيق المواد ٣ و ٨ و ١٠ أعلاه .

المادة ١٢ - ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٧ جمادى الثانية عام ١٣٩٥ الموافق ١٧ يونيو سنة ١٩٧٥ .

قرار مؤرخ في ١٨ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٦ تعدد بموجبه كيفية التسجيل أو الشطب من قائمة الخبراء ٢٧ (١)

ان وزير العدل ، حامل الاختتام ،

- بمقتضى الأمر رقم ٦٥ - ٢٧٨ المؤرخ في ٢٢ رجب عام ١٣٨٥ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٥ والمتضمن التنظيم القضائي .

- وبمقتضى الأمر رقم رقم ٦٦ - ١٥٤ المؤرخ في ١٨ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن قانون الاجراءات المدنية ولاسيما المادة ٥٠ منه .

- وبمقتضى الأمر رقم ٦٦ - ١٥٥ المؤرخ في ١٨ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٦ والمتضمن قانون الاجراءات الجزائية ولاسيما المادة ١٤٤ منه .

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ٢٧٩ المؤرخ في ٢٣ رجب عام ١٣٨٥ الموافق ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٥ والمتعلق بتطبيق الأمر رقم ٦٥ - ٢٧٨ المشار اليه اعلاه .

- وبناء على اقتراح مدير الشؤون القضائية .
يقرر ما يل :

المادة الاولى - لا يمكن تسجيل أى شخص فى القائمة التى تضمها المجالس القضائية اذا لم تتوفر فيه الشروط الآتية :

- ان يكون متمتعاً بالجنسية الجزائرية .

- ان يكون عمره خمسة وعشرين سنة على الأقل .

- لم يصدر عليه أى حكم عن فعل يخل بالاستقامة أو الآداب أو الشرف .

- لم يحكم عليه بالافلاس ، أو لم يقبل فى التسوية القضائية .

- لم يسبق له ان كان موظفا عموميا أو قضائيا فطرد أو عزل ولا محاميا مشطوبا عليه من نقابة المحامين ولا موظفا معزولا لأسباب تأديبية عن خطا يخل بالاستقامة والآداب أو الشرف .

- لم يصدر عليه بصفته عضوا فى نقابة مهنية قرار قاضى بالمنع النهائى من ممارسة مهنته .

المادة ٢ - على كل من يرغب فى تسجيله

بقائمة خبراء المجلس القضائى الذى يوجد فى دائرته مقر اقامته ، ان يقدم طلبا فى ذلك الى النائب العام لدى ذلك المجلس .

يجب أن يحدد فى الطلب فرع أو فروع التخصص التى يطلب التسجيل فيها .

يجب تقديم كل الوثائق المثبتة لمعارف المترشح النظرية والتطبيقية فى الفرع الذى يتخصص فيه ، وعند الاقتضاء الوسائل المادية التى بيده .

ويمكن ان تصدر قرارات - بحسب الحاجة - فى تحديد الوثائق المثبتة الواجب تقديمها فيما يتعلق ببعض فروع التخصص .

المادة ٣ - تراجع قائمة الخبراء قبل شهرين على الأقل من نهاية السنة القضائية الجارية .

لا يلزم الخبر المسجل فى القائمة بتجديد طلبه .

المادة ٤ - يجتمع كل مجلس قضائى فى جمعية عامة لوضع قائمة الخبراء وذلك خلال الشهرين السابقين لنهاية السنة القضائية على الأقل .

ويحدد عدد الخبراء الذين يمكن تسجيلهم فى كل فرع من فروع التخصص .

تجرى المداولة فى جمعية عامة ، وبعد استطلاع رأى النيابة العامة .

لا تعتبر القائمة نهائية الا بعد المصادقة عليها بمقرر من قبل وزير العدل ، حامل الاختتام .

المادة ٥ - لا يحتفظ فى أية قائمة بالخبر الذى لا يقبل ان يؤدى مهمته أو لا يريد تنفيذها فى الآجال المحددة دون سبب شرعى .

المادة ٦ - يجوز تقرير شطب الخبر أثناء السنة بعد دعوته مسبقا حسب الأصول لتقديم ايضاحات ويجرى الشطب بناء على مقرر خاص من رئيس المجلس وبناء على طلب النيابة العامة ويقدم هذا لوزير العدل ، حامل الاختتام للموافقة عليه .

ولا يقبل أى طريق من طرق الطعن .

المادة ٧ - لا يمكن للخبر المشطوب عليه أن يطلب تسجيله من جديد قبل انتهاء مدة خمس سنوات .

المادة ٨ - يجب ابلاغ كل شكوى تقدم ضد خبر الى النائب العام المختص الذى يحولها -

عند اللزوم - الى رئيس المجلس ليبت فيها كما هو مذكور في المادة السادسة .

المادة ٩ - يؤدي الخبراء اليمين المنصوص عليها في المادتين ١٤٥ من قانون الاجراءات الجزائية و ٥٠ من قانون الاجراءات المدنية عندما يسجلون لأول مرة ولا يلزمون بتجديدها طالما ظلوا يمارسون وظيفتهم .

غير انه يلزم الخبير المشطوب عليه من القائمة والمعاد تسجيله بتجديد أداء اليمين .

المادة ١٠ - يجوز بصفة استثنائية للخبراء والمسجلين في قائمة أعددها مجلس قضائي ان يعينوا للقيام بمهام خارج دائرة هذا المجلس دون ان يلزموا بتجديد اليمين .

المادة ١١ - ان صفة خبير لدى المجلس القضائي وكل صفة أخرى شبيهة بها يحتفظ بها فقط للأشخاص المسجلين في احدى القوائم الموضوعه

تطبيقا لهذا القرار الا اذا وجدت نصوص أخرى خاصة .

المادة ١٢ - تبقى صحيحة وبصفة انتقالية القوائم الحالية لمختلف الجهات القضائية الى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٦٦ . توضع القوائم الجديدة من قبل المجالس القضائية في أجل أقصاه ١٥ أكتوبر سنة ١٩٦٦ .

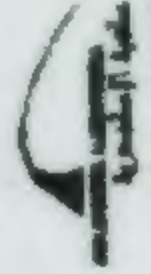
المادة ١٣ - يجوز بصفة مؤقتة مخالفة الشرط المتعلق بالجنسية المنصوص عليه في المادة الأولى من هذا القرار عند وجود ظروف استثنائية تبرر ذلك .

المادة ١٤ - يكلف مدير الشؤون القضائية بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٨ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٦ .

جَمْهُورِيَّةٌ چِيَّ بُوتِي

چِيَّ بُوتِي

 Bibliotheca Alexandrina



1518716